

وَأَمَّا بَعْدُ فَيَعْلَمُ مَا يُكَلِّمُكَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ

يَحْكُمُ بِهِ ذِكْرُ مَنْ قَدْ خَلَعَ الْبُرْءَانُ مِنَ الْأَكْبَادِ وَالْجَنَابِ وَالْخَطْبِ

كَلَامُ

لِلْإِمَامِ الْهَادِي عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَائِمِ فِيهِ

الْحَقُّ وَالْحَقُّ



فَتْحُ الْمَلِكِ

الْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ

بِأَمْرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَائِمِ فِيهِ

مُؤَدِّقُ الْقَائِمِ فِيهِ

فهرس الجزء الثالث من فتح الملهم شرح صحيح مسلم

صفحة	عنوان
١	كتاب الزكاة
١	تحقيق معنى لفظ الزكاة لغة وبيان مفهومه الشرعى
١	اختلاف العلماء فى أول وقت فرض الزكاة
٢	تحقيق المصالح والحكم المرعية فى فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب فى أنواع المال
٣	اختلاف الأئمة فى أن الصدقة تجب فى كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره ولا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق
٨	مسألة زكاة الخيل السائمة المتناسلة
١١	باب زكاة الفطر
١٢	أقوال العلماء فى أن صدقة الفطر فرض أو واجب أو سنة
١٣	أقوال الأئمة فى أن صدقة الفطر تجب عن العبد الكافر أم لا
١٥	أقوال العلماء فى أن القدر الواجب فى صدقة الفطر من البر صاع أو نصف صاع
١٦	باب أثر ما تم الزكاة
٢٧	باب أرضاء السعاة
٢٧	باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة
٢٨	باب البحث على النفقة وتبشير المتفق بالخلف
٣٠	باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم
٣٠	باب الابتداء فى النفقة بالنفس ثم أهله ثم القربا
٣١	اختلاف العلماء فى المدبر هل يباع أم لا وبيان أنواعه عند الحنفية رحمهم الله
٣٣	باب فضل النفقة والصدقة على الأقرباين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين
٣٣	هل تجب فى حلى النساء زكاة أم لا وأقوال العلماء فى ذلك
٣٥	اختلاف العلماء هل يجوز للمرأة أن تعطى زكاتها إلى زوجها الفقير
٣٨	باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه
٣٨	هل للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها فيه أقوال للعلماء
٣٩	باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف
٣٩	باب البحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار
٣٨	باب الحمل أجرة يتصدق بها والنهى الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل
٣٩	باب فضل المنيعة
٣٩	باب مثل المنفق واليتيم
٥١	باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة فى يد فاسق ونحوه
٥١	باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرفى
٥٣	باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من أنواع البر
٥٥	باب البحث على الأنفاق وكراهة الإحصاء
٥٦	باب البحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاستحقاقه

صفحة	عنوان
٥٦	باب فضل اخفاء الصدقة ..
٥٨	باب بيان ان افضل الصدقة صدقة الصيغ النعيم ..
٥٩	باب بيان ان اليد العليا خير من اليد السفلى وان اليد العليا هي المنفقة وان السفلى هي السائلة ..
٦١	باب النهي عن المسألة ..
٦٣	اقوال العلماء في معنى المسكين والفقير والاختلاف الواقع في تعيين القدر الذي لا يحل معه اخذ الزكاة وتحريم المسألة
٦٥	باب من تحل له المسألة ..
٦٦	باب جواز الاخذ بغير سؤال ولا تطلع ..
٦٨	باب كراهية الخوص على الدنيا ..
٦٩	باب فضل القناعة والحث عليها ..
٧٠	باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها ..
٧٣	باب فضل التعتف والصبر والقناعة والحث على كل ذلك ..
٧٧	باب اعطاء المؤلفة ومن يخاف على ايمانه ان لو يعطى واحتمال من سأل بجفاء بحمله وبيان الخوارج واحكامهم ..
٧٧	اقوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفة هل يبقى بعده صلى الله عليه وسلم ام لا ..
٨٤	بحث شريف يتعلق بتكفير الخوارج وغيرهم من اهل الاهواء والمحدثين وهل يقاتلون ومنه يقاتلون ..
٩٠	سبب تسمية الخوارج بالخوارج وبالحردرية وشرح حالهم وكيف كان بدء امرهم ..
٩٨	باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهو بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم ..
٩٩	اختلاف العلماء في المراد بالآل الذين لا تحل لهم الصدقة ..
١٠٢	باب اباحة اهدية النبي صلى الله عليه وسلم وآله وان كان المهدى ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل احد ممن كانت الصدقة محرمة عليه ..
١٠٣	باب الدعاء لمن اتى بصدقة ..
١٠٧	باب ارضاء الساعي فالمرء يطلب حراما ..
١٠٧	اقوال العلماء في جواز الصدقة على غير الانبياء ..
١٠٥	كتاب الصيام
١٠٥	بيان معنى الصوم اللغوي والشرعي وذكر اقسام الصوم الشرعي ..
١٠٥	الذي ليس على فم حنينة صوم شهر رمضان ..
١٠٥	المعاني المعقولة في الصوم وشرح فوائده ومنافعه ..
١٠٦	باب فضل شهر رمضان ..
١٠٦	الدليل على جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وبيان سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان ..
١٠٦	باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والله عز وجل يروى الهلال وانه اذا غم في اوله واخره اكملت عدة الشهر ثلاثين يوما
١٠٦	مسألة يوم النكاح واقوال العلماء في صومه هل يجب ام لا وعلى الثاني هل يجوز ام لا ..
١٠٩	اقوال اهل العلم في ما يثبت به الصوم والفطر من الشهر وهل تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان ..
١١١	كراهية استقبال رمضان بصوم يوم او يومين فسد سائر ايام ذلك حسب العلماء فيه ..
١١١	الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم او يومين ..
١١٣	باب بيان ان لكل بلد رؤيته وانهم اذا راوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما يعلى عنهم ..

صفحة	عنوان
١١٢	هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية ومذاهب العلماء في ذلك وتحقيق ما هو المختار عند الحنفية
١١٣	باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره وإن الله تعالى قد أمده للرؤية فإن عجز فليكمل الثلاثون
١١٤	أقول أئمتنا الحنفية فيما إذا صاموا بشهادة شاهد واحد هل يفطرون عند كمال العدة بحسب شهادته مع عدم الرؤية أم لا
١١٥	باب بيان معنى قوله صلى الله عليه وسلم شهر ربيع لا ينقصان
١١٥	باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطول الفجر وإن له الأصل في غيره حتى يطالع الفجر وبيان صفة الفجر الذي يتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وأنه لا أثر للفجر الأول في الأحكام وهو الفجر الكاذب المستطيل باللام كذب السرجان وهو الذئب
١١٤	مذاهب العلماء في مشروعية التأذين قبل الفجر وهل يكفي بالاذان قبل الفجر أم لا
١٢٠	باب فضل السجود وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيرها وتجيل الفطر
١٢٣	باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروجه النهار
١٢٣	باب النهي عن الوصال
١٢٥	باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محترمة على من لم تحرك شهرته
١٢٨	باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب
١٣٠	باب تغليب شهر ربيع في فطر رمضان على الصائمين وجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وانها تجب على الموسر المعسر وتنسب في ذمة المعسر حتى يستطيع
١٣٢	مذاهب العلماء في أن كفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة
١٣٣	هل يسقط الكفارة بالاعسا بالمقارن لوجوب الكفارة أم لا
١٣٣	مذاهب العلماء في سقوط قضاء اليوم الذي فسد به الجوامع اكتفاء بالكفارة
١٣٣	مذاهب العلماء في إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان
١٣٥	باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير محصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر وإن كان لا فضل لمن استطاعه بلا ضراب أن يصوم ومن شق عليه أن يفطر
١٣٦	مذاهب العلماء فيما إذا أصبح المسافر صائماً هل يحل له الإفطار في أثناء النهار أم لا وفيما إذا أصبح مقيماً صائماً هل يحل له الإفطار في ذلك النهار أم لا
١٣٤	اختلاف العلماء في أجزاء الصوم في السفر عن الفرض وما هو الأفضل في حق المسافر العلماء فيه مذاهب
١٣٠	باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة
١٣١	باب صوم يوم عاشوراء
١٣٥	أقول العلماء في أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم واليوم التاسع
١٣٤	الدليل على صحة احتساب يوم من الليل سواء كان رمضان أو غيره
١٣٩	باب تحريم صوم يوم العيد
١٣٩	مذاهب العلماء في النذر بصوم يوم النحر والفطر هل ينعقد أم لا والاختلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينعقد نذره أم لا
١٤٠	أقول العلماء في أن النذر عز لا فعال الشرعية هل يقيض صحة المنهي عنه أم لا
١٤٣	باب تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أحكل وشرب وذكر الله عز وجل

صفحة	عنوان
١٥٣	الدليل لمن قال لا يصوم أيام التشرقي جبال خلافاً لمن رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدي ..
١٥٣	باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عادته ..
١٥٥	أقوال العلماء في صوم يوم الجمعة ..
١٥٦	باب بيان نسخ قول الله تعالى وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً طَعَامُ مِسْكِينٍ ..
١٥٤	باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يحج رمضان آخر من أفطر بذكر كره في سفر وحيض ونحو ذلك ..
١٥٨	باب قضاء الصوم عن الميت ..
١٥٨	أقوال العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت أم لا ..
١٥٩	اختلفت في أن الصيام إذا روي شيئاً ثم اختلفت بخلافه فالعبرة لما رواه ..
١٦٠	الدليل على أن القياس حجة وبيان شرائط القياس الصحيح ..
١٦١	باب نيب الصائم إذا ادعى إلى الطعام ولو رد الألفاظ أو شتم أو قتل أن يقول المصائم وأنه يترك صومه عن الرفث والمجمل ونحوه ..
١٦٢	باب فضل الصيام ..
١٦٣	شرح حديث الصوم لي وأنا أجزي به ونقل أقوال العلماء في تفسيره ..
١٦٤	باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقصير حق ..
١٦٤	باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلًا من غير عذر ولا أولى اتسامه ..
١٦٤	أقوال العلماء في صوم النفل هل يجوز بنية في النهار أم لا بل يجب التبييت ..
١٦٨	هل يباح الإفطار من صوم التطوع بعد رابلاً أو بعد رافياً فيه أقوال للعلماء وإذا أفطر بعد الشرع فهل يلزم قضاؤه ..
١٦٩	الدليل على وجوب قضاء صوم التطوع إذا أفطره بعد الشرع ..
١٦١	باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر ..
١٦٢	باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحب أن لا يخله شهر من صوم ..
١٦٣	الحكمة في احتثاره صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان ..
١٦٥	باب النهي عن صوم الدهر لمن تضر به أو فوت به حقاً ولو فطر العبدین والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم إظهار ..
١٦٩	كراهة صوم الدهر وأقوال العلماء فيه ..
١٨٠	اختلاف العلماء في أن صوم الدهر أفضل أو صيام يوم وإفطار يوم أفضل ..
١٨٢	باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة ودعاء شواء والأثنين والخميس ..
١٨٣	استحباب صيام أيام البيض ..
١٨٥	باب صوم سر شعبان ..
١٨٩	باب فضل صوم المحرم ..
١٨٤	باب استحباب صوم ستة من شوال اتباعاً لرمضان ..
١٨٤	باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجح أوقات طلبها ..
١٩٣	اختلاف العلماء في ليلة القدر ..
١٩٥	كتاب الاعتكاف
١٩٥	بيان مفهوم الاعتكاف لغة وشرعاً وبيان أقسامه وهل يشترط له الصوم أم لا ..
١٩٩	باب الاجتهاد في العشر الاواخر ..
٢٠٠	باب صوم عشر ذي الحجة ..

صفحة	عنوان
٢٠١	كتاب الحج
٢٠١	باب ما يباح للمحرم بحج أو عمره لبيسه وألا يباح وبين أن تحريرا الطيب عليه
٢٠١	بيان حقيقة الحج والحكمة في مشروعيته وذكر المصالح المبررة فيه
٢٠٢	اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج
٢٠٢	الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة غير مرة
٢٠٢	اختلاف الأصحاب في الخفية في الحج هل هو واجب على الفور أو على التراخي
٢٠٢	ألا يلبس المحرم إذا أراد أن يحرم
٢٠٣	الحكمة في تحريم لبس الخيط على المحرم
٢٠٦	أقوال العلماء في لبس الثوب المصبوغ حالة الإحرام وتحرير الطيب على المحرم
٢٠٦	أقوال العلماء في وجوب الفدية على من لبس الشراويل إذا لم يجد الأزار
٢٠٨	أقوال العلماء في استئصال الطيب عند الإحرام واستلامته بعده
٢٠٨	من أصابه طيب في إحرامه من غير قصد منه فبأدنى ما أزاله هل يجب عليه الكفارة أم لا
٢١٠	باب ما قيل في الحج
٢١١	أقوال العلماء في أنه هل يجوز تأخير الإحرام إلى بعد الميقاتين أم لا
٢١١	اختلاف العلماء في أن المتردد إلى مكة بغير قصد الحج والعمره يلزمه الإحرام أم لا
٢١٢	بيان ميقات أهل مكة للحج والعمره
٢١٢	أقوال العلماء في جواز الميقات مرارا للنسك بغير إحرام وفي تقديم الإحرام على الميقات وعلى أشهر الحج
٢١٥	باب التلبية وصفاتها ووقتها
٢١٦	هل يستحب الزيادة في التلبية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٦	اختلاف العلماء في جواز تلبيد الشعر في الإحرام
٢١٨	باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة
٢١٨	باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجها إلى مكة لأعقب الركعتين
٢٢٠	باب استحباب الطيب قبل الإحرام في البدن واستحبابه باللباس وأنه لا بأس ببقاءه وببصره وهو بريقه ولمعانه
٢٢٠	أقوال العلماء في التطيب قبل الإحرام وجواز استلامته بعد الإحرام
٢٢٣	باب تحريم الصيد المأكول البتة أو ما أصله ذلك على المحرم بحج أو عمره أو بهما
٢٢٣	أقوال العلماء في أن المحرم يأكل من لحم الصيد أم لا وتفصيل فيما إذا صيد لأجله أو لم يصد لأجله
٢٢٥	باب ما يندب للمحرم وغیره قتله من الدواب في الحل والحرم
٢٢٦	بيان أنواع الغراب وتفصيل حكمها
٢٢٦	أقوال العلماء في الحاق غير الخمس من السباع بالخمس المنصوصة في الحديث في جواز قتله في الحرم في حالة الإحرام
٢٢٦	بيان تعريف الصيد الذي منع منه المحرم
٢٢٧	باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبين قدرها
٢٢٦	باب جواز الحجامه للمحرم
٢٢٨	تحقيق حديث افطر الحاجم والمحجوم وبين نسخه
٢٢٠	باب جواز ملاواة المحرم عينيه

صفحة	عنوان
٢٢٠	باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه ..
٢٢١	باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ..
٢٢١	أقوال العلماء في أن المحرم إذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحلال أو يبقى على إحرامه بعد الموت ..
٢٢٢	باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه ..
٢٢٢	تحقيق الإحصاء في الحج وأقوال العلماء في أن الإحصاء هل يكون بالمرض أم لا ..
٢٢٥	مسئلة الاشتراط في الحج وأقوال العلماء في مشروعيته ..
٢٢٦	باب صحة إعرام النساء واستتباب اغتسالهن للإحرام وكذا الحائض ..
٢٢٦	باب بيان وجوه الإحرام أنه يجوز أفراد الحج والتمتع والقران وجواز تحاليل الحج على العمرة ومتى يحل لقارن من نسك ..
٢٢٨	الدليل على أن المرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فماضت قبل الطواف لها أن تترك العمرة وتكمل بالحج مفردة ولزمها دفع الفضل للعمرة ..
٢٢٩	أختلاف العلماء في أنه هل يتعين التعميم لمن اعتمر من مكة أم لا ..
٢٥٠	أختلاف العلماء في أن القارن يكفي طواف واحد وسعي واحد أو يلزمه طوافان وسعيان والدليل على ما هو المختار عند الحنفية من أنه يطوف طوافين ويسعى سبعين ..
٢٥٢	الدليل على أن السعي على القارن ..
٢٥٥	بيان أنواع الإحرام وبيان حل كل منها ..
٢٥٥	أختلاف العلماء في أنواع الإحرام أي أفضل ..
٢٥٦	أختلاف العلماء في أنه عليه السلام في حجة الوداع كان مفرداً أو متمتعاً أو قارناً وبيان دلائل كل وترجيح ما هو المختار عند الحنفية بقايتة الانصاف ..
٢٥٦	حجة من جوز الاشتراك في هدي التمتع والقران ..
٢٥٧	أقوال العلماء في أن جواز فسح الحج إلى العمرة هل استمر بعد عام حجة الوداع أم لا ..
٢٥٨	الجواب عن أحاديث الفسخ والدليل على أنه كان رخصة في ذلك الوقت ..
٢٥٩	الاعتناء في أشهر الحج هل يكره أم لا المعك ..
٢٦٨	النزول بالمحط سنة ..
٢٦٣	أقوال العلماء في صحة حج الصبي وهل يترتب عليه أحكام الحج أم لا ..
٢٦٥	أختلف أقوال العلماء في المتعة التي هي عتها عمر رضي الله عنه في الحج ..
٢٦٦	باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢٦٩	سنة طواف القدوم ولاضطباع والرمل ..
٢٦٩	الدليل على الركعتين بعد الطواف خلف المقام وهل هما واجبتان أم سنتان ..
٢٨٦	الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعزلة بأذان وإقامتين وهو شك عند الحنفية ..
٢٨٤	الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة وإحدى عند الإمام الأعظم رحمه الله ..
٢٩٠	تكفير ارتكاب شيء بالحج والكلام على حديث عباس بن مرداس ..
٢٩٢	أقوال العلماء هل يستحب الرمي لأشياء ..
٢٩٤	باب جواز تعليق الأسترام وهو أن يحرم إحرام قارن فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان ..
٢٩٨	باب جواز التمتع ..
٣٠١	باب وجوب الدهر على التمتع وإنه إذا عد له لم يزد فيه شيء من أيام الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ..

صفحة	عنوان
٣٠٣	باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقت تحلل الحاج المفرد
٣٠٣	باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القارن واقتصار القارن على طواف واحد وسعي واحد
٣٠٣	باب في الانفراد والقصران
٣٠٥	باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده
٣٠٥	باب بيان ان المحرم بعينه لا يتحلل بالطواف قبل السعي وان المحرم يحل لا يتحلل بطواف القدوم وكذلك القارن
٣٠٨	باب جواز العمرة في اشهر الحج
٣٠٩	باب اشعار البدن وتقليده عند الاحرام
٣١٠	الذي يعل عليه مشروعية الاشعار وتحقيق ما روى عن ابي حنيفة رم من كراهته
٣١١	باب من طاف بالبيت حل
٣١٣	باب جواز تقصير المعتمر من شعره وانه لا يجب حلقه وانه يستحب كون حلقه او تقصيره عند المروة
٣١٣	باب جواز التمتع في الحج والعتران
٣١٤	باب بيان عداة عمر النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه
٣١٤	اقوال العامة في العترة هل هي واجبة كالحج او سنة مؤكدة
٣١٦	باب فضل العمرة في رمضان
٣١٦	باب استحباب دخول مكة من الثانية العيا والخرج منها من الثانية الشفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها
٣١٦	باب استحباب المبيت بذي طوى عند اعادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها ثمارا
٣١٨	باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة وفي الطواف الاول في الحج
٣٢٠	باب استحباب استلام الركبتين اليمنيتين في الطواف دون الركبتين الاخرين
٣٢٢	باب استحباب تقبيل الحجر الاسود في الطواف
٣٢٣	باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بحجر ونحوه للراكب
٣٢٣	باب بيان ان السعي بين الصفا والمروة كن لا يصح الحج الا به
٣٢٤	باب بيان ان السعي لا يكسر
٣٢٤	باب استحباب ادامة التحاج التلبية حتى يشهد في رمي جمره العقبة يوم النحر
٣٢٤	الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيها ودخول الاولى
٣٢٨	باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى الى عرفات في يوم عرفة
٣٢٩	باب الافاضة من عرفات الى مزدلفة واستحباب صلاة المغرب والعشاء جميعا بالمزدلفة في هذه الليلة
٣٣١	باب استحباب زيارة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر
٣٣١	باب استحباب تقبيل الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في اواخر الليل قبل نزول الناس
٣٣٣	استحباب المسك لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة
٣٣٣	اقوال العلماء في الرمي هل يجوز قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الفجر ام لا
٣٣٣	اقوال المساكين في الوقوف بالمزدلفة
٣٣٣	باب رمي جمره العقبة من بطن الوادي وتكون صكة من يساره ويكبر مع استقبال حصاة
٣٣٥	باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر اكلها وبيان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم
٣٣٥	باب استحباب كون حصاة الجمار بقدر حصاة الحذات

صفحة	عنوان
٣٣٤	باب بيان وقت استحباب الرمي ..
٣٣٤	باب بيان ان حصص الجمار سبع ..
٣٣٤	باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير ..
٣٣٩	باب بيان ان السنة يوم النحران يرمي ثم يخرجه ثم يحلق ولا ابتداء في الحلق بالجانب الايمن من رأس المخلوق ..
٣٣٥	باب جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق على الذبح وعلى الرمي وتقديم الطواف عليها كلها ..
٣٣١	اقوال العلماء في وجوب الترتيب بين وظائف يوم النحر ..
٣٣٣	باب استحباب طواف الافاضة يوم النحر ..
٣٣٥	باب استحباب نزول المحصر يوم النفر وصلى الظهر وما بعده ..
٣٣٨	باب وجوب البتة بمنى ليالي ايام التشريق والترخيص في تركه لاهل السقاية ..
٣٣٨	باب فضل القيام بالسقاية والثناء على اهلها واستحباب الشرب منها ..
٣٣٩	باب الصدقة يلحزم الهدايا وجلودها وجلالها وان لا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستئانة في القيام عليها ..
٣٥٠	باب جواز الاشتراك في الهدى واجزاء البدنة والبقرة كل واحدة منها عن سبعة ..
٣٥١	باب استحباب نحر الابل قياماً معقولة ..
٣٥٢	باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليد وقتل القلائد ان باعته ..
٣٥٢	لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شئ بسبب ذلك ..
٣٥٣	باب جواز ركوب البدنة المهلهلة لمن احتاج اليها ..
٣٥٥	باب ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق ..
٣٥٤	باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ..
٣٥٩	باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والذعار في نواحيها كلها ..
٣٦٣	باب نقض الكعبة وبنائها ..
٣٦٩	باب الحج عن العاجز لزمانه وهرم ونحوهما ولا موت ..
٣٦٩	اقوال الائمة في جواز الحج عن الغير ..
٣٦١	اقوال العلماء في انه هل يجوز للرجل ان يحج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه ..
٣٦٢	باب صحة حج الصبي وأجر من حج به ..
٣٦٣	باب فريضة الحج مرة في العمر ..
٣٦٥	باب سفر المرأة مع محرماً الى حج وغيره ..
٣٦٦	اقوال العلماء في شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة ..
٣٨٠	باب استحباب الذكر اذا ركب دابته متوجهاً لسفح حج او غيره وبيان الافضل من ذلك الذكر ..
٣٨١	باب ما يقال اذا رجع من سفر الحج وغيره ..
٣٨٢	باب استحباب النزول بطعام ذي الحليفة والصلاة بها اذا صدر من الحج والعمرة وغيرهما فمريها ..
٣٨٣	باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الاكبر ..
٣٨٣	باب فضل يوم عرفة ..
٣٨٥	باب فضل الحج والعمرة ..
٣٨٦	باب نزول الحاج بمكة وتزويث دورها ..

صفحة	عنوان
٣٨٨	باب جواز الإقامة بمكة للسماح جرمها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة ..
٣٨٨	باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلوها وشجرها ولقطتها ألا لمنشد على الدوام ..
٣٩٠	أقوال العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التفت إليه ..
٣٩٢	باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة ..
٣٩٢	باب جواز دخول مكة بغير إحرام ..
٣٩٤	باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حرمة حرمتها ..
٣٩٨	أقوال العلماء في أن المدينة لها حرمة لا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها مثل حرمة مكة وليس كذلك ..
٤٠٩	باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على أوائها وشلتها ..
٤١٠	باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها ..
٤١١	باب المدينة تنفع حبشها وتسمى طابة وطيبة ..
٤١٣	باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وان من أرادهم به إذا به الله ..
٤١٣	باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار ..
٤١٣	باب إخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت ..
٤١٥	باب فضل ما بين قاره صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره ..
٤١٦	باب فضل أحد ..
٤١٦	باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة ..
٤١٦	فضل الصلوة في المساجد الثلاثة منها في غيرها وتحقيق التفاضل بينها ..
٤١٨	فضل مكة والمدينة وإيهما افضل من الآخر أقوال العلماء في افضلية القبر الشريف ..
٤٢٣	باب فضل المساجد الثلاثة ..
٤٢٤	باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ..
٤٢٥	باب فضل مسجد قباء وفضل الصلوة فيه وزيارته ..
٤٢٦	كتاب النكاح - تحقيق لفظ النكاح ومعناه لغة وشرعاً ..
٤٢٦	بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وآفاته ..
٤٣٠	بيان آفات النكاح ..
٤٣١	باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنة واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ..
٤٣٣	ذكر أقسام الرجل في التزويج ومذهب العلماء في أن من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقه ..
٤٣٨	باب ندب من رأى امرأة فوقت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها ..
٤٣٩	باب نكاح المنعة وبيان أنه أبيع ثم نسي ثم أبيع ثم نسي واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ..
٤٣٩	أقوال العلماء في النكاح الموقت أنه فاسد أو لا بل ينقض صحيحاً ويبطل الشرط ..
٤٤٣	لبس الكلام في الدليل على تحريم المنعة والجواب عما تمسك به الشيعة ..
٤٤٤	تحقيق أن المنعة متى حرمت وهل وقع الإباحة والخير فيها مرة أو مرتين ..
٤٤٩	باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ..
٤٥١	باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ..
٤٥٦	باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك ..

صفحة	عنوان
٢٥٩	باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه ..
٢٦٠	باب الوفاء بالشروط في النكاح ..
٢٦١	باب استيذان الشيب في النكاح بالنطق والكبر بالسكوت ..
٢٦٢	بيان انواع الولاية واقوال العلماء في علة ثبوت الولاية وعلى من تثبت ..
٢٦٣	مذهب العلماء فان النكاح هل ينقذ عبارة النساء بغير ولي ام لا وبسط الكلام في الدليل لما هو المختار عند الحنفية ببيان
٢٦٤	الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد نكاح المرأة ..
٢٦٩	تحقيق حديث لا نكاح الا بولي وحديث ايها امرأة تكنت بغير إذن وليها مخ
٢٦٢	باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة ..
٢٦٥	باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه ..
٢٦٥	باب نديب من اراد نكاح امرأة الى ان ينظر الى وجهها وكفها قبل خطبتها ..
٢٦٦	باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك من قليل وكثير استحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحسن به ..
٢٦٨	اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتمة الحديث ..
٢٦٨	اقوال العلماء فان اقل المهر هل هو موقت من الشارع ام لا بل مفضل الى رأى الزوجين ..
٢٨١	الدليل على جواز ثبوت العقد بلفظ النكاح والتزويج ..
٢٨٢	هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقاً ؟ - اختلف العلماء في ذلك ..
٢٨٣	اقوال العلماء في جواز كون الاحارة صداقاً - ..
٢٨٥	مصالح الوليمة ..
٢٨٦	باب فضيلة اعتقاد امته ثم يزوجها ..
٢٨٦	اقوال العلماء في الفخذ هل هو عورة ام لا ..
٢٨٩	اقوال العلماء في انه هل يصح جعل غنق الامة صداقاً ام لا بل الواجب مهر مثلها اذا فعل ذلك - ..
٢٩٣	باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب وثبات وليمة العرس ..
٢٩٨	باب الأمر بأجابه الداعي الى دعوة ..
٢٩٨	اقوال العلماء في ان اجابة دعوة الوليمة واجب او سنة ..
٥٠١	باب لا تحلل المطلقة ثلاثاً ما طلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثريفاً رقيقاً وتتقضى عدتها ..
٥٠٢	اقوال العلماء في عقد نكاح المحلل هل يصح ام لا وهل يثبت به التحليل للأول او يشترط له النكاح الصادر عن رغبة ..
٥٠٤	باب ما يستحب ان يقوله عند الجماع ..
٥٠٨	باب جواز جماع امرأته في قبلها ومن وراءها من غير تعرض للدبر ..
٥٠٨	الدليل على حرمة الوطئ في الدبر ..
٥١١	باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ..
٥١٢	باب تحريم افشاء سر المرأة ..
٥١٢	باب حكم العزل ..
٥١٦	باب تحريم وطئ الحامل المسبية ..
٥١٤	باب جواز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل ..
٥١٩	تقرير العلامة السيد الزاهد الكوثري ..

وذلك يستدعي تقديم فرضية الزكاة قبل ذلك، وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة كالأية
الدالة على فرضيته مدنية بالأخلاق وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والمحكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ثم نزلت فرضية الزكاة فلم يأمرنا ولم ينها ونحن نفعله اسناداً صحيحاً رجاله رجال الصحيح إلا إمام
المرادى لم ينعن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهمل المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل
فرض الزكاة فيقتضي وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب ووقع في تاريخ الإسلام في السنة الأولى فرضت الزكاة وقد أخرج البيهقي
في الدلائل حديثاً من طريق المغازي لابن اسحاق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن اسحق
لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه وفي نسخة مقال والله أعلم - وقال النووي قال المازني رحمه الله قد أفهم الشرع أن الزكاة قد وجبت للمساواة
والمساواة لا تكون إلا في مال له بال وهو النصاب حد الشرع نصاب كل جنس بما يحتل المساواة ورتب مقارناً لواجب بحسب المؤنة والتعب في
المال فاعلاها وأقلها تعباً الركا وفيه الخسر لعدم التعب فيه ويليهِ الزرع والتمردان سقى بما راسماً ونحوه ففيه العشر والآن نصفه ويليهِ الذهب
الفضة والتجارة وفيها ربع العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ويليهِ الماشية فإنه يدخلها في الأوقاف بخلاف الأواضع المسابقة والله أعلم
وقال الشيخ العاروف المحقق ولي الله الدهلوي قدس الله روحه أعلم أن عمداً ما دعى في الزكاة مصليتان ومصليحة ترجع إلى تهذيب النفس وهي أنها
أحضرت الشكر والشكر أقيم الأخلاق ضائقاً في المعاد ومن كان شحيحاً فإنه إذا مات بقي قلبه متعلقاً بالمال وعذب بذلك ومن تمرن بالزكاة واذل
الشكر من نفسه كان ذلك نافلاً والنفع الأخلاق في المعاد بعد الأخبات لله تعالى هو استخراج النفس فكما أن الأخبات تُعبد للنفس هيئته التطلع
إلى الجبروت فكذلك السخاوة تُعبد لها البراءة عن الهيئات الخسيسة الدنيوية وذلك لأن أصل السخاوة قهر الملكية البهيمية وإن يكون الملكية
هي الغالبة وتكون البهيمية منصبة بصيغتها آخذة حكمها ومن المنهات عليها بذل المال مع الحاجة إليه والعفو عن ظلم والصبر على الشدائد
في الكرميات بأن يهون عليه ألم الدنيا لا يقاومها بالآخرة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك ونبط أعظمها وهو بذل المال بحدود وقرنت
بالصلوة والإيمان في مواضع كثيرة من القرآن وقال تعالى عن أهل النار لَوْنُكَ مِنَ الصَّالِحِينَ وَلَمْ تَكُنْ تُطْعِمُ الْمَسْكِينِ وَكَأَنَّكَ تَخُوفُ مَعَ تَخَافَيْنِ
وأيضاً فإنه إذا عمت المسكين حاجة شديدة وانتفض تدبير الله أن يسد خلته بأن يلبسهم الأنفاق عليه في قلب رجل فكان هو ذلك انبساط قلبه
للإيثار وتحقيق له بذلك انشراح روحاني وصار معاً الرحمة الله تعالى نافلاً جاداً في تهذيب نفسه والإيثار الجلي المتوجه إلى الناس تناولاً لهم
التفصيل في فوائد - وأيضاً فالمراتب السليم محمول على رقة الجنسية وهذه خصلة عليها يتوقف أكثر الأخلاق المراجعة إلى حسن المعاملة مع الناس
فمن فقد هاهنا ففيه ثمة يجب عليه سداها - وأيضاً فإن الصدقات تكفر الخطيئات وتزيد في البركات على ما بيننا فيما سبق - ومصليحة ترجع إلى المدنية
وهي أنها تجمع لأحوال الضعفاء وذوي الحاجة وتلك الحوادث تغل على قوم وتروح على آخرين فالمرتب السنه بينهم مساواة الفقراء وأهل الحاجة
لهم كواو ما تواجروا - وأيضاً فنظام المدنية يتوقف على مال يكون له قوام معيشة الحفظة الذين عنها والمدبرين السائسين لها ولما كان نوعا من
المدنية عملاً نافلاً مشغولين به عن اكتساب كفاهم ووجب أن يكون قوام معيشتهم عليها ولا نفقات المشتركة لا تسهل على البعض ولا يقدر
عليها البعض فوجب أن يكون جباية الأموال من الرعية سنة - ولما لم يكن أسهل ولا أوفق بالمصلحة من أن يجعل إحدى المصلحتين مضروبة بالآخرى
أدخل الشرع أحدهما في الأخرى ثم مست الحاجة إلى تعيين مقدار الزكاة إذ لو كان التقدير كقسط المفقود ولا يعتد بالمعتدى ويجب أن يكون غير
يسيرة لا يجردن بها بالاً ولا ينجع من جملهم ولا ثقيلة يعسر عليها دأها وإلى تعيين المقدار التي تجب فيها الزكوات ويجب أن لا تكون قصيرة
يسر دوراً فيجسر قاصتها فيها وإن لا يكون طويلة لا ينجع من جملهم ولا يد على المحتاجين والحفظة إلا بعد انتظار شديد ولا أوفق بالمصلحة
من أن يجعل القانون في الجباية ما اعتاده الناس في جباية الملوك العادلة من رعاياهم لأن التكليف بما اعتاده العرب واليه وصار
كالنصر الذي لا يجردون في صدق وهو حرجاً منه والمسلك الذي أذهبت ألفة عنه الكلفة أقرب من إجابة القوم وأوفق للرحمة بهم كالأول
التي اعتادها طوائف الملوك الصالحين من أهل الأقاليم الصالحة وهو غير ثقيل عليهم وقد تلقاها العقول بالقبول أربعة الأول أن تؤخذ
من حواشي الأموال النامية فأنها أخرج الأموال إلى الذب عنها لأن التولايتهم بالألترد خارج البلاد وكان إخراج الزكاة أخف عليهم
لما يرون من التزايد كل حين فيكون الحرمان بالغرم وكما أموال النامية ثلاثة أصناف الماشية المتناسلة السائمة والأزعر والتجارة - والثاني
أن تؤخذ من أهل الدأور والكنوز لا هم أخرج الناس إلى حفظ المال من السارق وقطاع الطريق وعليهم نفقات لا يعسر عليهم أن تدخل
الزكاة في تصانيفها والثالث أن تؤخذ من الأموال النافعة التي ينالها الناس مرغيتهم كدقائن الجاهلية وجواهر العاديين فأنها بمنزلة

التي لا يملكها المالك في فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب في أنواع المال

حدثني عمر بن محمد بن بكير الناقد قال قال ناسفيل بن عبيدة قال سألت عمر بن يحيى بن عماره فاخبرني عن ابيه عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة

كتاب الزكاة

الاجان يخف عليهم الا اتفاق منه والرابع ان تلزم ضرايب على رؤس الكاسبين فافهم عامة الناس واكثرهم واذا جبي من كل منهم شيء يسير كان خفيفا عليهم عظيم الخطر في نفسه ولما كان دوران التجارات من البلدان النائية وحصاد الزرع وجنى الثمرات في كل سنة وهي اعظم انواع الزكاة قل را حول لها ولا فما تجمع فصولا مختلفة الطبائع وهي مظنة الغناء وهي مدّة صالحة لمثل هذه التقديرات - والله سبحانه وتعالى اعلم الله قوله سألت عمر بن يحيى بن عماره الخ قال الكافي المسئول عنه مفهوما من السياق وهي اقدار النصب التي دل عليها الجواب بقوله ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة الى آخره فاذا ذكر قوله ليس فيما دون خمسة اوسق الخ جزم وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاها صاحب المحكم وجمعه حينئذ اوسق كحل واحمال وقد وقع كذلك في رواية مسلم وهو ستون صاعا بال اتفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابى الجازي عن ابى سعيد نحو هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا واخرجه ابوداود ايضا لكن قال ستون مخطوئا والدارقطني من حديث عائشة ايضا والوسق ستون صاعا ولم يقع في الحديث بيان المكيال بال اوسق لكن في رواية مسلم ليس فيما دون خمس اوسق من تسير ولا حبت صدقة وفي رواية له ليس في حبت ولا تسير صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق ولفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى اقل لانه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله كذا في النسخ قوله صدقة الخ اخرج به الشافعي وابو يوسف ومحمد والجمهور ان ما اخرجته الارض اذا بلغ خمسة اوسق تجب فيها الصدقة وهي العشر وليس فيما دون ذلك شيء وقال ابو حنيفة في كل ما اخرجته الارض قليله وكثيره العشر سواء سقى سحيا او سقته السماء الا القصب الفارسي والحطب الحشيش وقال النووي في هذا الحديث فائدتان احدهما وجوب الزكاة في هذه المحددات والثانية انه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين الاما قالا ابو حنيفة وبعض السلف انه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل من اهل الصريح الاحاديث الصحيحة قال العيني وهذه عبارة صحيحة ولا يليق التلطف بها في حق امام متقدم عا وفضلا وزهدا وقربا الى الصحابة والتابعين الكبار كما سيما ذلك من شخص موسوم بين الناس بالعلم الغرير والزهد الكثير ولا نصاف في مثل هذا المقام تحسين العبارة وهو اللائق لاهل الدين ولا يفحش العبارة الا من يتعصب بالباطل وليس هذا من الدين ولم ينسب النووي بطلان هذا المذهب ومنا بذا الاحاديث الصحيحة لابي حنيفة وحده بل نسبها ايضا الى بعض السلف والسلف هم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم النخعي وقال ابو عمر هذا ايضا قول زفر رواية عن بعض التابعين فان مذهب هؤلاء مثل مذهب ابي حنيفة واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن سواد عن الفضل بن عمر بن عبد العزيز قال فيما انبتت الارض من قليل او كثير العشر واخرج نحوه عن مجاهد ابراهيم النخعي واخرج ابن ابى شيبه ايضا عن هؤلاء نحوه وزاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة بقل ام - وقد رواه ابن ابى شيبه عن حماد بن الزهري فقول حماد رواه عن منذر عن شعبة عنه قال في كل شيء اخرجت الارض العشر ونصف العشر قول الزهري رواه عن عبد الله بن علي عن معمر بن انه كان لا يوقت في الثمرة شيئا وقال العشر ونصف العشر وروى عن عبد الله بن علي عن معمر قال كتب بذلك عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن قال ابن حزم وهو عن عمر بن عبد العزيز وابراهيم وحماد بن ابى سليمان في غاية الصحة ام - قال العيني ومما احتج ابو حنيفة ومن معه بما رواه البخاري من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشرين او عشرين او عشرين ما سقى بالخير نصف العشر وما رواه مسلم عن ابى الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشرين او عشرين ما سقى بالخير نصف العشر وما رواه ابن ماجه عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ ما سقت السماء وما سقى بعلا العشر وما سقى بالمد والى نصف العشر وهذا الاحاديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لا خهم كانوا يتبايعون بال اوساق وقيمة الوسق اربعون درهما ام - قال الشيخ ابو بكر الرازي الجصاص ايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة اوسق زكاة فيما نزل ان يريد به زكاة التجارة بان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعنا وتمر للتجارة فاخبر ان لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوي كلامه النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار ام - وهذا التأويل لا يتجاوز عن بعد ويرده ما اخرجنا الطحاوي والبيهقي من طريق سليمان بن داود حدثني الزهري عن ابى بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن ابيه عن حماد بن ابى سليمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سحيا او بعلا فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق وما سقى بالرشاء او بالدرية فيه نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق واخرجه الحاكم في المستدرک ايضا بهذا الاسناد - ولكن قد ينكر المحققون في استاده كثيرا قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سليمان بن داود الخولاني الدمشقي وروى الحاكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابى

اختلاف الأئمة في أن الصدقة تجب في كل ما اخرجته الارض قليلا وكثيرة اولا تجب حتى يبلغ خمسة اوسق

ابن محمد بن عمر بن حزم عن ابيه عن جده حديث الصدقات بطوله وفيه الدليات وغير ذلك قال ابو داود هذا وهم من الحكم ورواه محمد بن بكير بن
 بلال عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري وكذا حكى غير واحد انه قرأه في اصل يحيى بن حمزة وقال النسائي هذا اشبه بالصواب سليمان بن ارقم
 متروك وقال ابو يعلى الوصل عن ابن معين ليس يعرف وليس يعرف هذا الحديث وقال ابو حاتم لا بأس به يقال انه سليمان بن ارقم وقال ابن المديني منكر
 الحديث وضعفه وقال غير واحد عن ابن معين ليس بشئ قال عثمان اللادي ارجوانه ليس كما قال فان يحيى بن حمزة روى عنه احاديث حسنا كلها
 مستقيمة وقال البغوي سمعت احمد بن حنبل سئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة اصح هو فقال ارجوان يكون صحيحا وقال ابن عدي
 الحديث اصل في بعض ما رواه عمر عن الزهري لكنه اسند اسناده ورواه سليمان بن داود هذا فيجوز الاسناد وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم في جميع الكتب
 اصح من كتاب عمرو بن حمزة وقال ابن حبان سليمان بن داود الخولاني من اهل دمشق ثقة بأمن وسليمان بن داود اليماني لا شئ وجهي يرويان عن الزهري
 وقال البيهقي قد انشئ على سليمان بن داود ابو زرعة وابو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث الذي رواه في الصدقات
 موصول الاسناد حسنا قلت اما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في انه صادق لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة ان الحكم بن موسى
 غلط في اسم والي سليمان فقال سليمان بن داود وانما هو سليمان بن ارقم فمن اخذ بهذا ضعف الحديث ولا سيما مع قول من قال انه قرأه كذلك في اصل
 يحيى بن حمزة فقد قال صالح حمزة نظرت في اصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح كتبني
 مسلم بن الحجاج هذا الكلام وقال الحافظ ابو عبد الله بن منلة قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري وامام من صحبه فاخذ به علي
 ظاهر في انه سليمان بن داود وقوى عندهم ايضا بالمرسل الذي رواه عمر عن الزهري والله اعلم وذكر ابن حبان ان ابا اليمان روى عن شعيب عن الزهري
 بعض الحديث كذا في تهذيب التهذيب وقال بعض الحفاظ من المتأخرين نسخة كتاب عمرو بن حمزة تلقاها الاربعة بالقبول وهي متواترة كنسخة عمر بن شعيب
 عن ابيه عن حمزة وهي دائرة على سليمان بن ارقم وسليمان بن داود الخولاني عن الزهري عن ابن بكير بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن حمزة وكلاهما ضعيف
 بل المخرج في روايتهما سليمان بن ارقم وهو متروك لكن قال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة لم يقبلوه حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كذا في نصب الراية وفي نيل الاوطار وكتاب عمرو بن حمزة تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لتلقه الناس له
 بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم كتابا اصح من هذا الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم
 وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة اه - قلت وقد حكيتا قريبا مذهب عمر بن عبد العزيز والزهري في المسألة انهما
 كانا بوجان العشر في قليل ما اخرجت الارض وكثيره - وكتب عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن بذلك مع ان الدارقطني روى في سننه والحاكم في
 مستدركه عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حازم الانصاري التابعي الثقة ان عمر بن عبد العزيز حين استخلف ارسل الى المدينة يلبس محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن حزم كتابا لبني صيد الله عليه وسلم الى عمر بن حزم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن
 الخطاب كتاب عمر وعلم في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم فامر عمر بن عبد العزيز بحمله على الصدقات ان ياخذ وامر في ذلك
 الكتابين وهذا يقوى الظن بانه رضي الله عنه وكذا الزهري لم يجد تحديدا الا وساق في كتاب عمر بن حزم وكافي غيره والله اعلم والشيخ العلامة
 الانور رحمه الله قوى حديث عمرو بن حزم وحمل حديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة) على العشر لكنه صرح به الى العلما فان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد رخص في العرايا وهذا القدر فلو يوجب فيها صدقة لان الحرية نفسها صدقة وانما فائدة الخبر ان ما صدق به صاحب العشر
 بحسب له ولا تجب فيها صدقة ترفع الى بيت المال ولا يضمنها كما قاله الجصاص في شرح ما روى عن ابي سعيد مرفعا انه قال ليس في العرايا صدقة
 قلت ولا يستشكل هذا التوجيه بما رواه الدارقطني عن علي بن ابي طالب نوعا ليس في الخضراوات صدقة ولا في العرايا صدقة ولا فيما دون خمسة
 اوسق صدقة فان في اسناده الصقر بن حبيب واحمد بن الحارث وكلاهما ضعيفان نعم باباه ماسيا في عند المؤلف من حديث ابي سعيد ليس في حبل لا
 تمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وما في بعض روايات جابر لا صدقة في شئ من الزرع او الكرم حتى يكون خمسة اوسق ولا حمل من حديث ابي هريرة
 ولا يحمل في البر ولا تمر زكاة حتى يبلغ خمسة اوسق فان الحرية انما تعرف في الثمر والثمار كافي سائر الحبوب والزرع فكيف يستقيم حمل الحمل المشتل
 على جميع العشرات على العرايا - وقد روى البيهقي باسناده عن الزهري قال سمعت ابا امامة بن سهل بن حذيفة يحدث في مجلس سعيد بن المسيب ان
 السنة مصنت ان لا تؤخذ صدقة من مخل حنى يبلغ خمرها خمسة اوسق - وهذا ظاهر في ان المقصود بيان نصاب الصدقة كما في قرينة من الزود
 والاداق لا بيان ما اسقط من الحساب والله سبحانه وتعالى اعلم - وقيل يحتمل الشيخ الانور رحمه الله لما اختاره من مسلك ابي حنيفة بما رواه الطحاوي
 في باب العرايا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

رخص في العربية في الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة وقال في كل عشرة اقناء فنوي وضع في المسجد للمساكين - قال وما تمسك به أحد منّا
والحديث قوي واخرجه الحافظ في الفتح عن ابن خزيمة في الموضعين ولم يخرج هذه القطعة (اي في كل عشرة اقناء فنوي) ولا اعلم راعى هذا
القطعة ام - قلت اخرجه الطحاوي بالاسناد السابق ثم قال حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الوهبي قال اخبرنا ابن اسحق فذكر ما سنده مثله غير انه
قال ثم قال الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة ولم يذكر قوله في كل عشرة اقناء ام - فتوقع الاختلاف في ذكر هذه الزيادة وحذفها وطريق الطحاوي
المشتمل على هذه الزيادة فيه عنده ابن اسحاق كما رأيت وقد اخرج هذا الحديث الشافعي واحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق ابن اسحق
حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان عن جابر وهذا فيه رواية ابن اسحق بصيغة الحديث وليس فيه ذكر الزيادة وقد اخرج ابو داود في
باب حقوق المال من طريق محمد بن سلمة عن ابن اسحق عن محمد بن يحيى وفيه امر من كل جاذ عشرة اوسق من التمر بفنوي علق في المسجد للمساكين وهذا
كما تراه يخالف ما روى الطحاوي من الزيادة قال الحافظ وفي الباب حديث آخر اخرجه ثابت في الدلائل بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من كل
حائط بفنوي علق في المسجد يعني للمساكين وفي رواية له وكان عليها معاذ بن جبل اى على حفظها او على قسمتها وأشار اليه البخاري في بعض تراجمه فهذا
الاختلاف يورث التردد في قبول تلك الزيادة والله اعلم - قال الجصاص رحمه الله ويحتمل اى حنيفة في ذلك بقوله تعالى **وَأَن تَوَاقَفَ يَوْمَ**
حَصَادِهِم - وذلك عائلاً الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان يمحله في المقدار الواجب لان قوله **حَقَّقَهُ** يحتمل مقتضى البيان وقد ورد البيان في
مقدار الواجب وهو العشر او نصف العشر يحتمل فيه بقوله تعالى **أَن تَوَاقَفَ يَوْمَ حَصَادِهِم** **مَا كَسَبْتُمْ يَوْمَئِذٍ** **أَخْرَجْنَا كَثْرًا مِّنَ الْأَرْقَانِ** وذلك عام في جميع الخراج
ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يفصل بين القليل والكثير - ومن جهة النظر اتفق الجميع على سقوط اعتبار
الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كما لزم كما ذكرنا ثم واهية معتبر والمقدار بحديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة)
والجواب عن هذا لاى حنيفة من وجوه أحدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر ان أحدهما عام والآخر خاص وانفق الفقهاء
على استعمال أحدهما وتلقاه الناس بالقبول واختلفت في استعمال الآخر فالتفت على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقاً
على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومها أولى وكان قاضياً على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر منسوخاً او
يكون تأويله محمولاً على معنى لا ينافي شيئاً من خبر العشر - وايضاً فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في إيجابه في الموسوق وغيره خبر
الخمس اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بياناً لمقدار ما يجب فيه العشر كما حكم البيان ان يكون شاملاً للجميع ما يقتضيه
البيان فلما كان خبر الاوساق مقصوراً على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عمومياً في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد
البيان لمقدار ما يجب فيه العشر وايضاً فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يقدر في إيجاب الحق بلوغ مقدار خمسة اوسق وليس بموسوق يجب
في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدل على ذلك الاوساق وهذا قول مطرد والقاتل به
ساقط مردود لا اتفاق السلف - اختلف على خلافه وليس ذلك لقوله عليه السلام في الزكاة ربع العشر قوله ليس فيما دون خمس اواق زكاة وذلك لانه
لا شيء من الزكاة الا وهو داخل في الوزن والاواق في كل كورة للوزن فجاز ان يكون لمقدار جميع النقة المذكورة في الخبر الآخر - وايضاً فقد ذكرنا ان الله
حققنا واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت بالزكاة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والصحاب كالانسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجائز ان
يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت واجبة فنسخت بحقوقه تعالى **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ**
مِنْهُ ونحو ما روى عن مجاهد اذا حصلت طرحت للمساكين واذك ست واذ انقبت واذ علمت كيله عزلت زكاته وهذه الحقوق غير واجبة اليوم
فجائز ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبراً في تلك الحقوق واذ احتل ذلك لم يحجب تخصيص الآية والاشتراف المتفق على نقله به ام
قال الشيخ بدر الدين رحمه الله والحديث التي تعلق بها اهل المقالة الاولى (اي معتبروا المقدار) اخبار آحاد فلا تقبل في مقابلة الكتاب ام وقال
ومن اصحاب من جعل حديث الباب منسوخاً وله في تقريره قاعدة فقالوا اذا ورد حديثان أحدهما عام والآخر خاص فان علم تقدير العام على الخاص
خص العام بالخاص كمن يقول لعبد لا تعط احد شيئاً ثم قال له اعط زيد ادريها وان علم تقدير الخاص على العام ينسخ الخاص بالعام كمن قال
لعبد اعط زيد ادريها ثم قال له لا تعط احد شيئاً فان هذا ناسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابيان وهذا هو المأخوذ به وقال محمد بن شعيب بن الثلج هذا
اذ علم التاريخ اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخر لما فيه من الاحتياط وهذا لم يعلم التاريخ فجعل العام آخر احتياطاً ام - وقال الشيخ ابن المهامر
والحاصل انه تعارض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الاوساق ومن يقدم العام ويقول يتعارضان ويطلب
الترجيح ان لم يعرف التاريخ وان عرفت فالتأخير ناسخ وان كان العام كقولنا يجب ان يقول بموجب هذا العام هذا لانه لما تعارض مع حاشا الاوساق

ولا فيما دون خمس ذود

في الإيجاب فيما دون الخمسة الأوسق كان الإيجاب أولى للاحتياط فمن تركه المطلوب في نفس الأصل بخلاف قوله هنا ولو لا خشية الخروج عن الغرض لأظهرنا صحته أي أظهرنا مستعيناً بالله تعالى - أ - قال العلامة ابن رشد المالكي في بداية المجتهد ولكن حمل الجمهور على الخصص على العموم هو من باب ترجيح الخصص على العموم في الجزء الذي تعارض فيه فان العموم فيه ظاهر الخصص فيه نص فتأمل هذا فانه السبب الذي صير الجمهور إلى أن يقولوا بنى العام على الخاص وعلى الحقيقة ليس بنياً فان التعارض بينهما موجود إلا أن يكون الخصص متصلاً بالعموم فيكون اشتراك واحتجاج إلى حقيقة في النصاب بهذا العموم فيه ضعف فان الحديث إنما خرج مخرج تبين القدر الواجب منه - وقال الحافظ ابن القيم ولا تعارض بينهما يحمل الله برجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء العشر إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين منفقاً بينهما في مقدار الواجب وأما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبنيته نصاً في الحديث الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصحيح المحكم الذي لا يحتل غير ما دل عليه البتة إلى الجمل المتشابه الذي غايتة أن يتعلق فيه بعموم لم يقصد وبنيته بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من المصوص وبالله العجب كيف يخصون عموم القرآن والسنة بالقياس الذي أحسن أحواله أن يكون مختلفاً في الاحتجاج به وهو محل اشتباه واضطراب إذا من قياس ألا وتمكن معارضته بقياس مثله أو دونه أو أقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصحيحة فافهم لا يعارضها إلا سنة ناسخة معارضة التأخر والمخالفة - ثانياً إذا خصصت عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالنصب والحشيش فلا ذكر لها في النص فهذه الخصص موه بقوله لا زكاة في حب ولا مخرج حتى يبلغ خمسة أوسق وإذا كنت تفرصون العموم بالقياس فمنها خصصتم هذا العام بالقياس الجلي الذي هو من جمل القياس وأصحته على سائر أنواع المال الذي تجب فيه الزكاة فان الزكاة الخاصة لم يشرعها الله ورسوله في مال إلا وجعل له نصاً كالنواشي والذهب والفضة ويقال أيضاً فلهذا أوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره عملاً بقوله تعالى **مَنْ مِّنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ** (وقوله تعالى **أَنْفَقُوا مِنْ طِبَقَاتٍ مَا كَسَبَتْ** فانه يعلم كل مكسب) وبقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب بئر ولا بقير ولا يودى زكاتها إلا بطح لها يوم القيامة بقاء فمروا ببقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يودى زكاتها إلا صفت له يوم القيامة صفاً من نار - وهذا كان هذا العموم عندكم مقدماً على أحاديث النصب الخاصة وهذا قلتم هناك تعارض مستقط وموجب فقد مناهم الموجب احتياطاً وهذا في غاية الوضوح وبالله التوفيق - أ - مع زيادة - وقال ابن قدامة في المغني ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق متفق عليه - وهذا خاص يجب تقديمه وتخصيص عموم ما روي به كما خصصنا قوله في سائمة الإبل الزكاة بقوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله في الرقة ربع العشر بقوله ليس فيما دون خمس أواق صدقة وكأنه قال تجب فيه الصدقة فلم تجب في سائر الأموال الزكائية وإنما لم يعتبر بالحوال لأنه يكمل ثمانية باستحصاده لا ببقائه واعتبار الحول في غيره لأنه مظنة لكمال الثاء في سائر الأموال والنصاب اعتبر ليس بلغ حدًا يحتل الموازنة منه فلهذا اعتبر فيه، يحققه أن الصدقة إنما تجب على الأغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدم ولا يحصل الغنى بدون النصاب كسائر الأموال الزكائية، أ - واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا على من ظهر غنى وقوله تعالى **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَنَىٰ مَا زَادَ عَلَى الْخِرَافِ** - قال الشيخ والعلامة الذهلي قدس الله روحه إنما قدر من الحب والتمر خمسة أوسق لأنها تكفي أقل أهل البيت السنة وذلك لأن أقل أهل البيت الزوج والزوجة وثلاث خادم أو ولد بينهما وما يضاف ذلك من أقل البيوت وغالب قوت الإنسان رطل أو من من الطعام فإذا أكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاهم لسنة وبقيت بقية لتواضعهم أو إدامهم - أ - وأما ما قيل أن السبب في الأرض النامية أي بالخارج تحقيقاً في حق العشر فلهذا لا يجوز تعجيل العشر لأنه حينئذ قبل السبب فإذا أخرجت أقل من خمسة أوسق لوله توجب شيئاً كان إخلاء السبب عن الحكم فقال الشيخ ابن السهام من حقيقة الاستدلال إنما هو بالعام السابق لأن السببية لا تثبت إلا بدليل الجمل والمفيد لسببيتها كذلك هو ذلك وأما الحديث الخاص أفاد أن السبب الأرض النامية بأخراج خمسة أوسق فصاعداً لا مطلقاً فلا يصح هذا مستقلاً بل هو فرع العام المفيد لسببيتها مطلقاً، أ - والله تعالى أعلم - وسيأتى بعض ما يحتاج إلى البحث في شرح حديث جابر فيما سقت الأفاة العشر فانتظر - قوله ولا فيما دون خمس ذود الخ الذود بعنتم المعجمة وسكون الواو بعد هاء ملة قال الزين بن الميبراض أن خمس إلى ذود وهو مذكور لأنه يقع على المذكر والمؤنث وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع وأما قول ابن قتيبة أنه يقع على الواحد فقط فلا بد من دفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع انتهى ولا كثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه وقال القرطبي أصله ذاد ذيل وذا إذا دفع شيئاً ذود مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه معقر الفقير شدة الفاقة والحاجة وقد قال ابن السهام وقد استعمل الذود هنا في الواحد على نظير استعمال الرهط في قوله تعالى **تَسْعَةً رَهْطًا**، أ - قال النووي الرواية

لأنه لا يفسد
وإنما هو
العموم على
الخصص

خمس أوسق ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة وحديثي عبد بن حميد قال ثنا يحيى بن آدم قال ناسفان الثوري عن اسمعيل بن أمية بهذا الإسناد مثل حديث ابن مهدي وحديثي محمد بن رافع قال ناسفان الزهري قال أنا الثوري ومعه عن اسمعيل بن أمية بهذا الإسناد بمثل حديث ابن مهدي ويحيى بن آدم غير أنه قال بدل التمر ثمر حل ثنا هرون بن معروف وهرون بن سعيد الأيلي قال أنا ابن وهب قال أخبرني عياض بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وحديثي أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن سرح وهرون بن سعيد الأيلي وعمرو بن سواد والوليد بن شجاع كلهم عن ابن وهب قال أبو الطاهر أنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا الزبير حدثه أنه سمع جابر بن عبد الله يذكر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وحديثي يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على ملك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فريسه صدقة وحديثي عمرو الناقد زهير بن حرب قال أنا ناسفان بن عيينة قال نا أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال زهير يبلغ به ليس على المسلم في عبده ولا فريسه صدقة وحديثي يحيى بن يحيى قال أنا سليمان بن بلال ح وحديثي قتيبة قال نا حماد بن زيد

ترويع الثاء المثناة واسكان الميم وفي رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق ثمر بفتح المثناة وفتح الميم قوله من الورق أخ قال أهل اللغة يقال ورق وورق بكسر الراء واسكانها والمراد به هنا الفضة كلها مضربها وغيره واختلف أهل اللغة في أصله فقل يطلق في الأصل على جميع الفضة وقيل حقيقة للمضرب دراهم ولا يطلق على غير الدراهم إلا مجازاً وهذا قول كثير من أهل اللغة وبالأول قال ابن قتيبة وغيره منهم وهو مذهب الفقهاء ولو يأت في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه أحاديث بتحديد نصابه بعشرين مثقالاً وهي ضعيف لكن إجماع من يعتد به في الإجماع على ذلك وكذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون العشرات كذا في الشرح قوله فيما سقت الأنهار والغيم الخ بفتح الغين المعجمة وهو المطر وجاء في غير مسلم الغيل باللام قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الأنهار وهو سبيل دون السبيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض كذا في الشرح - قوله العشر الخ قال النووي ضبطناه العشر بضم العين جمع عشر وقال القاضي عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع وهو اسم للخروج من ذلك وقال صاحب مطالع الأنوار أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر قد اتفقوا على قوله عشر وأهل الذمة بالضم وهو الصواب جمع عشر لا فرق بين اللفظين - اه - قال الطبري والحكمة في فرض العشر أنه يكتب بعشر مثاله فكان الخروج للعشر تصديق بكل ماله فافهم - قوله بالسانية الخ هو البحر الذي يستقى به الماء من البئر ويقال له الناصح يقال منه ستايسنوا إذا سقى به قال الحافظ وذكر البعير كالمثال والأفال بقر وغيرها كذا في الحكم قوله نصف العشر الخ بظاهر هذا الحديث أخذ أبو حنيفة رحمه الله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه مقدراً فدل على وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض قل أو كثر - قال ابن المنذر لا نعلم أحداً قاله غير نعمان وقال السرخي لقد كذب في ذلك فإنه لا يخفى عنه من قاله غيره وإنما عصبية تحمله على التحاب مثله قلت قول أبي حنيفة مذهب إبراهيم النخعي ومجاهد وحامد وزفر (والزهري) وعمر بن عبد العزيز ذكر أبو عمر وهو مزي عن ابن عباس وهو قول داود وأصحابه فيما لا يسق وقال القاضي أبو بكر بن العزم المالك في عارضة الأحوزي وأقوى المذهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً واحفظها للمساكين وأولها قياً ما بشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وقد لام الجويني أن يخرج عموم الحديث من يدى أبي حنيفة بأن قال إن هذا الحديث لم يأت للعموم وإنما جاء لتفصيل الفرق بين ما يقبل ويكثر مؤنثه وأبداً في ذلك داعي وليس بممتنع أن يقتضيه الحديث الوجهين العموم والتفصيل وذلك أكمل في الدليل وأصح في التأويل انتهى - كذا في عمدة القاري وبهذا يظهر الجواب عن بعض ما نقلنا عن ابن القيم وغيره في أوائل الباب والله أعلم - قوله في عبده ولا فريسه صدقة الخ استدلال بهذا الحديث سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول وعطاء المشعي والحكم وابن سيرين والثوري والزهري ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأهل الظاهر فافهم قالوا لا زكاة في الخيل ومن قال بقولهم أبو يوسف رحمه الله وأما ما قال الترمذي والعمل عليه أي على حديث أبي هريرة المذكور في الباب عند أهل العلم أنه ليس في الخيل السائمة صدقة ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة لأن يكونوا للتجارة فإذا كانوا للتجارة ففيهم الزكاة إذا حال عليها الحول وقال إبراهيم النخعي وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة

رحم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حاتم بن اسمعيل كلهم عن خثيم بن عراك بن ملك عن أبيه عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم **حدثني** أبو الطاهر وهو من بني سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى قالوا ابن وهب قال أخبرني
 وزفر تجب الزكاة في الخيل المتناسلة - وفي فتاوى تاصيفان قالوا الفتوى على قولهما (أي الصاحبين) وكذا رجع قولهما أبو زيد الدبوسي
 الأسدي والطحاوي في معاني الآثار وأما شمس الأئمة وصاحب التحفة فرتجأ قول أبي حنيفة رحمه الله واجمعوا على أن الأمان لا يأخذ صدقة الخيل
 جبراً وفي البدائع الخيل أن كانت تعلت للركوب أو الحمل أو الجماد في سبيل الله فلا زكاة فيها إجماعاً وإن كانت للتجارة تجب إجماعاً وإن كانت
 قسام للدر والنسل وهي تذكور وأما ثابث يجب عنده فيها الزكاة قولاً واحداً وفي الذكور المنفردة والأنثى المنفردة روايتان وفي المحيط المشهور
 عدم الوجوب فيها - وجه رواية الوجوب الاعتبار بسائر السوائم من الأبل والبقر والغنم أنه تجب الزكاة فيها وإن كان كلها أنثى أو ذكراً كذا ههنا
 والصحيح أنه لا زكاة فيها لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي ولا نماء فيها بالدر والنسل ولا زيادة اللحم لأن لحمها غير مأكل عند بخلاف الأبل و
 البقر والغنم لأن لحمها مأكل فكان زيادة اللحم فيها بالسمن بمنزلة الزيادة بالدر والنسل والله أعلم - أما حديث الباب فقال الشيخ ابن المهمل كذا شك
 أن هذه الأضائة للفرس المفردة لصاحبها في قولنا فرسه وفرس زيد كذا وكذا يتبادر منه الفرس الملايس للإنسان ركوباً ذهباً ومجيباً عنهما وإن
 كان لغة أعم من ذلك والعرف أملك ويؤيد هذه الإرادة قوله في عبدة ولا شك أن العبد للتجارة تجب فيه الزكاة فعلم أنه لم يرد النفي عن عموم العبد
 بل عبد الخدمة وقد روى ما يوجب حمله على هذا الحمل لولم تكن هاتان القريبتان العرفية واللفظية وهو ما في الصحيحين في حديث ما نفي الزكاة بطوله
 وفيه الخيل ثلاثه هي لرجل أو لرجل سائر لرجل وزر وساق الحديث إلى قوله فاما التي هي له سائر لرجل ربطها تغنياً وتعقفاً ولم ينس حق الله في
 رقابها ولا ظهورها في ذلك الرجل سائر الخيل فقوله ولا في رقابها بعد قوله ولم ينس حق الله في ظهورها يرد تأويل ذلك بالعارية لأن ذلك مما يمكن
 على بعد في ظهورها فغطت رقابها ينفى إرادة ذلك إذا الحق الثابت في رقاب الماشية ليس إلا الزكاة وهو في ظهورها حمل منقطع الغزاة والحاج و
 نحو ذلك هذا هو الظاهر الذي يجب البقاء معه ولا يخفى أن تأويلنا في الفرس أقرب من هذا بكثير لما حقه من القريبتين ولأنه تخصيص العام
 وما من عام إلا وقد خص بخلاف حمل الحق الثابت لله في رقاب الماشية على العارية ولا يجوز حمله على زكاة التجارة لأنه عليه السلام سئل عن الجمير
 بعد الخيل فقال لم ينزل على فيها شيء فلو كان المراد في الخيل زكاة التجارة لم يصح نفيها في الجمير وما قيل أنه كان واجباً ثم نسخ بدليل ما روى الترمذي
 والنسائي عن أبي عوانة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل المرقية فما تروا
 صدقة الرقة وله طريق آخر عن أبي اسحق عن الحارث عن علي قال الترمذي سألت محمد بن عبد الله عن هذا الحديث فقال كلاهما عندي عن أبي اسحق يحتفل أن يكون
 روى عنهما والعفو لا يكون إلا عن شيء لازم منه موقوف بل يصديق أيضاً مع ترك الأخذ من الابتداء تفضلاً مع القدرة عليه فمن قدر على الأخذ من أحد
 وكان محققاً في الأخذ غير ملوم فيه فتركه مع ذلك تركوا ورفقاً به صدق معه ذلك ويقدم ما في الصحيحين للقوة وقد رأينا هذا الأمر قد تقر في زمن
 عمر فكيف يكون منسوخاً قال ابن عبد البر روى فيه جارية عن مالك حديثاً صحيحاً أخرجه الباقون عن جارية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره
 قال رأيت أبي يقوم الخيل ثم يدفع صدقتها إلى عمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عمر بن دينار أن جابر بن عبد الله أخبره أنه سمع يعلى بن أمية
 يقول ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو يعلى بن أمية من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى بمائة قنطار فندم البائع فحرق بعراً فقال غصني يعلى وأخوه فرسالي فكتب
 إلى يعلى أن الحق بي فاتاه فأخبره الخبر فقال أن الخيل لتبلغ هذا عندكم ما علمت أن فرساً يبلغ هذا فخذ عن كل أربعين شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً
 خذ من كل فرس ديناراً فقرر على الخيل ديناراً ديناراً - وروى أيضاً عن ابن جريح أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصديق
 الخيل وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقة الخيل قال ابن شهاب لا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة
 الخيل وقال محمد بن الحسن في كتاب الآثار وأخبارنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها
 أن شئت في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وإن شئت فاقبضه في كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكر وإن شئت فاقبضه في كل مائتي درهم
 الإجمال فلكية الواجب في حديث الصحيحين ثبتت الكمية وتحقق الأخذ من الخيل فثبتت عثمان من غير تكبير بعد اعتراف عمر بأنه لم يفعله
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر على ما أخرجه الدارقطني عن حارثة بن مضرب قال جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا إنا قد أصبنا أموالاً أخيراً
 ورقيقاً وأنا نحب أن نتركه فقال ما فعله صاحبنا قبل فأنقله أنا ثم استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا حسن وسكت علي فساله
 فقال هو حسن لولم تكن جزية راتبة يؤخذ من بها بعدك فأخذ من الفرس عشرة دراهم ثم أعاده قريشاً منه بذلك السنن القصيدة وقال فيه فوضع
 على كل فرس ديناراً ففي هذا أنه استشارهم واستحسنوه وكان استحسنه علي بشرطه وهو أن لا يؤخذ منه بعد ذلك وقد قلنا بمقتضاها إذا قلنا

فخروته عن أبيه عن عمار بن مالك قال سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر وحلثني زهير بن حرب قال ناعلي بن حفص قال نا وقرأ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة فقيل منع ابن جميل ونخائل بن الوليد والعباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينفعهم إلا أنه كان فقيراً فاغناه وأما خالد فانكم تظلمون خالد قد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله وأما العباس

ليس للأمام أن يأخذ صدقة سائمة الخيل جبراً فإن أخذ الإمام هو المراد بقوله يؤخذون بما مبنياً للمفعول إذ يستحيل أن يكون استحسانه مشروطاً بأن لا يتبرعوا بها لمن بعد من الأئمة لأنه ما على المحسنين من سبيل وهذا حينئذ فوق الإجماع السوقي فإن قيل استحسانهم إنما هو لقبولها منهم إذا تبرعوا بها وصرفها إلى المستحقين لا للإيجاب قلنا رواية فوضع على كل قرن ديناراً مرتباً على استحسانهم وما قد مناه من قول عمر لعلي خذ من كل قرن ديناراً فصر على كل ديناراً يوجب خلاف ما قلت وغاية ما في ذلك أن ذلك هو مبدأ اجتهدهم وكانهم والله أعلموا أن ما قد مناه من حلث ما نفع الزكاة يفيد الوجوب حيث أثبت في رقاها حقاً لله ورتب على الخروج منه كونها له حينئذ سائر أي من النار هذا هو المعهود من حلال الم الشارح كقوله في عائل المبرات كن له سائر من النار وغيره ولأنه لا معنى لكون المراد سائراً في الدنيا يعني ظهور النعمة إذ لا معنى لترتيب ذلك على عدم نسيان حق الله في رقاها فإنه ثابت وإن نسي فثبت الوجوب وعدم أخذه عليه السلام لأنه لم يكن في زمانه أصحاب الخيل السائمة من المسلمين بل أهل الأبل وما تقدم إذا أصحاب هذا إنما هم أهل الماشين والدشت والترحالة وإنما ففتح بلادهم في زمن عمر وعثمان - أ - قد فتحل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم تدعوت لكم عن صدقة الخيل والعبد الخيل المعتد للركوب الغزو - ب - دليل أنه قرن بين الخيل والبرق والمعاد منها عبيد الخيل والمراد عفرت عزائكم بها أي أزال في لمراد وجبها عليكم رأساً كما في العبد ولا في ما كلفتمكم بإحضارها عندي لقلة محالها بالغاية وإن كانت واجبة فيها كما في الخيل فلا تنسوا حق الله في رقاها بل أذوه فيما بينكم وبين الله تعالى ثم لما كثرت الخيل في زمن بعض الخلفاء أخذوا صدقتها ولكن يضيق في أخذها فتصيبهم في الأبل والغنم إبقاءً للامر على ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة - قال ابن المهام ولعل لمخظهم في تقدير الواجب ما روى عن جابر من قوله عليه السلام في كل قرن ديناراً كما ذكره في الإمام عن المار قطن بناء على أنه صحيح فنفس الامر لو لم يكن صحيحاً على طريقة الحديثين إذ لا يبرهن من عدم الصحة على طريقهم إلا عدمها ظاهراً دون نفس الامر على أن القصص عن أخذهم لا يبرهن أن ذلك على العلوية اتفقوا عليه من ذلك - والله أعلم - قوله الأصل صدقة الفطر الخ فيه وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده المسلم أو الكافر إذا كان للمخدمة فإن نفى الصدقة في المستثنى منه إنما هو عن عبد المخدمة لا عن عبد التجارة باتفاق الجاهل والله أعلم - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي سائياً على الصدقة وهو مشعر بأنها صدقة الفرض لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السحابة وقال ابن القصار المالك الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن ب هؤلاء الصحابة أنهم منعوا الفرض وتعقب بأنهم ما منعوه كله وحده أو اعتادوا أما ابن جميل فقد قيل أنه كان منافقاً ثواب بعرض ذلك كذا حكاه المهلب وجزء القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلة ومنهم من عاهد الله الآية انتهى والمشهدوا أنها نزلت في ثعلبة وأما خالد فكان متأولاً بأجزاء ما حبس عن الزكاة وكذلك العباس لا اعتقاده ما سياتي التصريح به ولهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم خالد والعباس ولم يعذر ابن جميل قوله فقيل منع ابن جميل الخ قائل ذلك عمر رضي الله عنه قال الحافظ وابن جميل لم اقم على اسمه في كتب الحديث قوله والعباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد الله يعطوا الصدقة قال فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذبت عن اثنين العباس وخالد قوله ما ينفع ابن جميل الخ بكسر القاف أي ما ينكر أو يكره إلا أنه كان فقيراً فاغناه الله وهذا ما لا يكره ولا يصح أن يكون علة لكفران النعمة فيكون المراد به المنة على حدسه ولا عيب فيه غير أن سيوفهم - ب - فقول من ضرب الكتاب - قال الحافظ وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذ لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله اغناه فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعم وتبرج بسوء الصنيع في مقابلة الأحسان - قال الصيغ ناقلاً عن بعضهم كان ابن جميل منافقاً فسمع الزكاة فاستتابه الله تعالى بقوله وما تظنوا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا إليك خير لهم من أن يقولوا استتابني بذي ذناب وصليت - ج - قوله فاغناه الله الخ وفي البخاري فاغناه الله ورسوله قال الحافظ إنما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه نفسه لأنه كان سبباً لخوله في الإسلام فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله وأباح كرامته من الغنائم قوله قد احتبس الخ أي حبس قوله ادراعه الخ جمع درع قوله واعتاده الخ وفي البخاري وأعتد قال الحافظ بعضهم المنة جمع عند بفتحين ووقع في رواية مسلم اعتاده وهو جمعة أيضاً قيل هو ما بعد الرجل من الواجب السلام وقيل الخيل خاصة يقال خر عتيد أي صلبه مع الركوب سبباً للثوب أقوال قوله في سبيل الله الخ تؤدى

فهي على ومثلها معها ثم قال يا عمر أما شعرت أن عمر الرجل صنّوايه **حلّ** ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد قال لا تأملك **رح** وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله

هذه القصة على وجوه أحدها أن المعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبل أخبار من أخبره بمنع خالد جلا على أنه لم يصح بالمنع وإنما لقوه عنه بناء على ما فهموه ويكون قوله تظلمونه أي بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتجيب سلاحه وخيله ثأنيها أنهم ظنوا أنها للتجارة فطالب بزكاة قيمتها فأعلمهم عليه الصلوة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون حجة لمن اسقط الزكاة عن الأموال المحبسة ولمن ادّجها في عرض التجارة ثالثها أنه كان نوى بإخراجها عن ملكه الزكاة عن ماله لأن أحدا لا صنف في سبيل الله وهم الجاهلون وهذا يقوله من يجوز إخراج القيم في الزكاة كالحنفية ومن يجوز التججيل كالشافعية كذا في الفتح - قوله فهي على ومثلها معها أي وفي صحيح البخاري فهي عليه صدقة ومثلها معها قال المحافظ رحمه الله في الرواية (أي رواية البخاري) يكون صلى الله عليه وسلم أقرمه بتضعيف صدقته ليكون أرفع لقد روي وأنبه لذكره وانفي للزمن عنه فالمعنى فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف إليها مثلها كرمًا وذلك رواية مسلم على أنه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم أقرمه بإخراج ذلك عنه لقوله فهي على وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله أن العم صنوا لا ب تفضيلاً له وتشريعاً، وجمع بعضهم بيزدقاً عليّ ورواية عليه بأن الأصل رواية عليّ ورواية عليه مثلها أي أن فيها زيادة هاء السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصير وقيل معنى قوله عليّ أي هي عندي فرض لا نفي استسلفت منه صدقة عاين وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه الترمذي وغيره من حديث عليّ وفي إسناده مقال في الدارقطني من طريق موسى بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا كذا احتجنا فتجملنا من العباس صدقة ماله سنن في هذا مرسلاً وروى الدارقطني أيضاً موصلاً لا يذكر طلمحة فيه وإسناده المرسلاً صحيح وفي الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً فأتى العباس فأغلاظه فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن العباس قد سلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل وفي إسناده منعه أخرجه أيضاً الطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضاً ومن حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم تجمل من العباس صدقته سنن في وفي إسناده حميد بن ذكوان وهو ضعيف ولو ثبت لكان رافقاً للأشكال ولربما يرد به سياق رواية مسلم على بقية الروايات وفيه رد لقول من قال إن قصته التججيل إنما وردت في وقت غير الوقت الذي بعث فيه عمر لأخذ الصدقة وليس بثبوت هذه القصة في تججيل صدقة العباس ببعيد في النظر مجموع هذه الطرق والله أعلم وقيل المعنى استسلفت منه قدر صدقة عاين فأمر أن يقاس به من ذلك واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان صلى الله عليه وسلم أعلمه بما أنه لا يطالب العباس وليس ببعيد، وما وقع عند ابن خزيمة "فهي له" بدل "عليه" فقال البيهقي اللام هنا معناه على لتنفق الروايات فإن المخرج واحد وقيل معناه هي له أي القدر الذي كان يراد منه أن يخرج به لأنني التزمت عنه بإخراجه وقيل أنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عاين قاله أبو عبيد وقيل أنه كان استدان حتى فادى عقيلاً وغيره فصار من جملة الغاريين فساغ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار كذا في الفتح - قوله عمر الرجل صنّوايه أي مثل أبيه وفيه تنظيم حق العم - كذا في الشرح - قال العيني ومعنى صنّوايه أصله وأصل أبيه واحد وأصل ذلك أن طلع الخلائف من عرق واحد **باب زكاة الفطر** ويقال صدقة الفطر قال العلامة الزبيدي في شرح الأحياء سميت بذلك لأن وجوبها بدخول الفطر ويقال أيضاً زكاة الفطر بكسر الفاء وفي آخرها تاء كأنها من الفطر التي هي المرادة بقوله تعالى **فُطِرَ** الله النبي فطر الناس عليها وقال ابن الرفعة بصح الفاء واستغريب والمعنى أنها وجبت على المخلقة تركية للنفس وتنمية لعملها قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهو للصلوة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود لنقصان الصلوة وقال في المجموع يقال للمخرج فطر بالكسر لا غير كذا في شرح المنهاج وفي كتب أصحابنا باب صدقة الفطر هكذا في الهداية ومختصر القدر وروى الكثر واختاروا الجمع ورفع في الوقاية والنقابة والاسلام والادب في باب صدقة الفطر بزيادة التاء في آخره وعدة بعضهم من الحوام وقال الزبيدي الفطر لفظ اسلاط على اصطلاح الفقهاء عليه الفقهاء كأنه من الفطر التي هي في النفوس المخلقة، أم - يعني أنها كلمة مولدة لا عمرية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية ووقع في القاموس أنها عمرية فأعترض عليه الشيخ ابن حجر المكي في شرح الباب جلب عليه النكير وقد تعرضت له في شرحي على القاموس واجبت عن سبب خلطه المحققين الشرعية بالحقائق اللغوية في كتابه المذكور وليس هذا محلّه، أم - قلت وفي شرح القاموس وصرح الشهاب في شفاء العليل بأنها من الخيل وإنما مراد الصاغاني من ذكره مستند ركا به على الجمهوري بيان أن قول الفقهاء الفطرة صانع من بر على حذف المضاف أي صدقة الفطر فحذف المضاف أقيمت الهاء في المضاف إليه لتدل على ذلك، قال الزبيدي والشيخ ابن حجر رحمه الله نسب أهل اللغة قاطبة إلى الجهل مطلقاً وليت شعري إذا جهلت أهل اللغة فمن ذا الذي علم وهل الحقائق الشرعية إلا فروع الحقائق اللغوية، أم - ثم أراد المؤلف هذا الباب هنا هو المشهور عند المصنفين

صلى الله عليه وسلم فرض زكاة القدر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير

من الفقهاء ومنهم من خالف هذا الترتيب فذكر عقيب الصوم اعتباراً لترتيب الطبعي اذ هي تكون عقيب الصوم وهو كحظ صاحب البسوط من اثنتا ولكن ذكر هذا الباب هنا اولى اذ هي عبادة مالية كالزكاة قال الشيخ اكل الدين فصدقة الفطر مناسبة بالزكاة والصوم اما بالزكاة فلا من الوظائف المالية مع انحطاط درجاتها عن الزكاة واما بالصوم فباعتبار الترتيب الوجودي فان شرطها الفطر وهو بعد الصوم وقال صاحب النهاية وانما رجع هذا الترتيب لما ان المقصود هو المضاف لا المضاف اليه خصوصاً اذا كان مضافاً الى شرطه والصدقة عطية يراد بها المثوبة من الله بحيث بها لان بما يظهر صدق الرغبة في تلك المثوبة كالصدق تظهر به رغبة الرجل في المرأة - ام - قلت انما كانت درجة صدقة الفطر منخفضة عن درجة الزكاة لان الزكاة ثبتت بالكتاب وصدقة الفطر ثبتت بالسنة فثبتت بالكتاب اعلى درجة مما ثبتت بالسنة وقوله مضافاً الى شرطه يشير الى ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الشيء الى شرطه وفيه قول اخر انه من قبيل اضافة الشيء الى سببه والمختار الاول اذ لا شك ان الفطر ليس سبباً ولذا ذكر الحداد في الجوهرة القول الثاني بصيغة التريض حيث قال هذا من اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسلام وقيل من اضافة الشيء الى سببه كما في حج البيت وصلوة الظهر وقال صاحب الجوهرة ان نقل القول الاول وهو محال لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس بدل من بعد الرأس وجعلها في الاصول عبادة فيها معنى المثوبة لانها وجبت بسبب الخير كما تجب بته ولذا لم يشترط لها كمال الاهلية فوجبت في مال الصبي المجنون خلافاً للحد - انتهى قوله فرض ان نقل ابن المنذر الاجماع على فرضية زكاة الفطر لكن الخفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفريق وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لان ابراهيم بن علي وابا بكر بن كيسان الاصح قالان وجوبها نسخ واستدل لهما بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله وتذهب بان في اسناده راوياً مجهولاً وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على المنع كما حقل الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المالكية عن اشهب انها سنة مؤكدة وهو قول بعض اهل الطاهر ابن الليث من الشافعية راووا قوله فرض في الحديث بمعنى قدر قال ابن دقيق العيد هو اصله في اللغة لكن نقل في عمن الشرح الى الوجوب فالحمل عليه في - انتهى - وقال ابو عمر قوله فرض يحتمل وجهين احدهما وهو الاظهر فرض بمعنى اوجب والاخر فرض بمعنى تدركا تقول فرض القاضى نفقة البيتيم اي قدرها والذي اذهب اليه ان لا يزال قوله فرض عن معنى الايجاب لا بدليل الاجماع وذلك معدوم فان القول بانها غير واجبة شذوذ او في معنى الشذوذ ام قال الشيخ ابن الهمام في لفظ البخاري ومسلم في هذا الحديث انه عليه الصلوة والسلام امر بزكاة الفطر ومعنى لفظ فرض هو معنى امر ايجاب والامر الثابت بظني انما يقيد بالوجوب فلا خلاف في المعنى فان الافتراض الذي يشترطه ليس على وجه يكفر جاحداً فهو معنى الوجوب الذي نقول به غاية الامر ان الفرض في اصطلاحهم اعوم من الواجب في عرفنا فاطلوه على أحد جزأيه ومنه ما في المستدرك وصححه عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام امر صارتها بطن مكة ينادي ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغيرا وكبيراً حراً ومملوكاً الحديث فان قلت ينبغي ان يراد بالفرض ما هو فرض الاجماع على الوجوب فالجواب ان ذلك اذا نقل الاجماع متواتراً ليكون اجماعاً قطعياً او ان يكون من ضروريات الدين كالخمس عند كثير فاما اذا كان انما يظن الاجماع ظناً فلا - ولذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا والله سبحانه وتعالى اعلم - ام - قوله زكاة الفطر الخ هذا اللفظ يشير الى كون صدقة الفطر زكاة فيشترط لها النصاب قال في الحاشية وثبت ان قوله تعالى **تَدْفَعُهُمْ** من تركي نزل في زكاة الفطر فهذا ايضا يؤيد ما قلنا بل ادعى الحافظ انها داخله في عموم قوله تعالى **وَأَتُوا الزَّكَاةَ** فبين صلى الله عليه وسلم تفصيل ذلك وقول قيس بن عبادة المازري قرياً فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ايضا يوجه الى المعادلة بين الزكاة وصدقة الفطر والله اعلم - قال الحافظ رحمه واستدل بقوله زكاة الفطر من رمضان على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة القدر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلاً للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقية بالاكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري واحمد واسحق والشافعية في الجليل واحد في الرأيتين عن مالك والثاني قول ابى حنيفة والديف والشافعية في القليل والرأية الثانية عن مالك وبقية قوله في بعض راويين الباب امر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة قال المازري قيل الخلاف ينبغي على ان قوله الفطر من رمضان الفطر المعتاد في سائر الشهور فيكون الوجوب بالغروب او الفطر الطارئ بعد فيكون بطلوع الفجر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لان اضافة الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب من امر آخر - قوله صاعاً من تمر الخ انتصب صاعاً على التمييز او انه مفعول ثان ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الانتصار على

قال العلماء فان صدقة الفطر فرض او واجب ارسنة

على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين حدثنا ابن نمير قال نا إلى ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له قال نا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكوة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد وحر صغير أو كبير وحدثنا يحيى بن يحيى قال نا يزيد بن زريع نا أبو ب عن نافع عن ابن عمر قال فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان على الحر والعبد والذكر والأنثى صاعاً

هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد السلت والنسب فاما السلت فهو بضم السين المهملة وسكون اللام بعد هاء مثناة نون من الشعير واما النسب فسيأتي ذكره في حديث ابن سعيد واما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التقييد على عبد العزيز فيه بالوهم كذا في الفتح - اما الكلام في تقدير الصاع والمد فقد تقدم بسطه في كتاب الطهارة من هذا الشرح واما الحكمة في تقدير الفطرة بالصاع فذكره في حجة الله البالغة وشرح الأحياء للزبيدي ناقل عن النفال الشاشي فيراجع - قوله على كل حر أو عبد الخ قال المحافظم ظاهرة إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال يجب على السيد أن يتمكن العبد من اكتساب لها كما يجب عليه أن يتمكن من الصلوة وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث ابن هريرة مرفوعاً ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر أخرجه مسلم كما تقدم ومقتضاه أنها على السيد قال الطبري جعل وجوب الفطرة على السيد كما وجوب على العبد قال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية وشرطت الحرية لتحقيق التملك إذا لمالك إلا المالك ولا مالك لغير الحر فلا يتحقق منه الركن وقول الشافعي أنها على العبد ويتحمله السيد ليس بذلك لأن المقصود الأصل من التكليف أن يصرف المكلف بنفسه منفعتة لما لك وهو الرب تعالى ابتداءً له لتظهر طاعته من عبياته ولذا لا يتعلق إلا بفعل المكلف فإذا فرض كون المكلف لا يلزمه شرعاً صرف تلك المنفعة التي هي فيما نحن فيه فعل الأعطاء وإنما يلزم شخصاً آخر لزم انتفاء ابتداء الذي هو مقصود التكليف في حق ذلك المكلف وثبت الفائدة بالنسبة إلى ذلك الآخر لا تتوقف على الإيجاب على الأول لأن الذي له ولاية الإيجاد والأعدام يمكن أن يكلف ابتداء السيد بسبب عبيد مملوكه له من فضله فوجب لهذا الدليل العقل وهو لزم انتفاء مقصود التكليف الأول أن يحمل ما ورد من لفظ "على" في نحو قوله "على كل حر وعبد" على معنى "عن" كقوله "إذا رضيت علي بنو قشير" لعمر الله يحبني رضاها - وهو كثير هذا ولم يجزئ شئ من ألفاظ الروايات بلغظ عن كيلا ينافيه الدليل العقلي فكيف وفي بعض الروايات صرح به كما سيأتي في الباب - قوله ذكر أو أنثى الخ قال في الفتح ظاهرة وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر - وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وأصحابي تجب على زوجها الحاقاً بالفطرة وفيه نظر قوله من المسلمين الخ في كلام العلماء فيه قال الشيخ في الأمان وقد اشتهرت هذه اللفظة من رواية مالك حتى قيل أنه تفرع بها قال أبو قلابة عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول قبيح من المسلمين غير مالك - وقال الترمذي بعد تحريجه له زاد مالك من المسلمين وقد مره غير واحد عن نافع عن ابن عمر ولم يقولوا فيه من المسلمين وتبعهما على ذلك القول جماعة قال الشيخ وليس يصح فقد تابع مالكاً على هذه اللفظة من الثقات سبعة منهم عمر بن نافع عند البخاري والضحك بن عثمان عند مسلم قال المحافظ وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك، وهذا أحسن ما لك والشافعي وأحمد وأبو ثور على أنه لا تجب صدقة الفطر على أحد من عبدة الكافر وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ونسبه في الفتح إلى الجمهور وقد قال أصحابي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه عليهما أن يؤدي صدقة الفطر عن عبدة الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبلة وعمر بن عبد العزيز والفتح وروى ذلك عن أبي هريرة وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحاق قال حدثني نافع أن ابن عمر (راوي حديث الباب) كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبد هو صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق وهو عرف بمرواه - وحمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم نظراً وهذا خلاف الظاهر وأحسن الحنفية ومن وافقهم يعوم قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المساء في عبدة صدقة إلا صدقة الفطر وقد تقدم وأجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام فعموم قوله في عبدة مخصوص بقوله من المسلمين - وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للحر جاز لا للخروج عنهم أي فهو حال من قوله الناس في حديث الباب كما من قوله كل حر أو عبد فهي صفة لمن تجب عليه الصدقة لا لمن تجب عنه - وعلى في قوله "على كل حر أو عبد" محمولة على معنى "عن" كما تقدم ولكن يأباه رواية الضحاك الآتية في الباب باللفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير الحديث فأن قوله على كل نفس من المسلمين لو كان على ظاهرة فلا معنى لوجوبها على العبد أو الصغير وإن كان بمعنى عن كل نفس فيصير من المسلمين صفة لمن تجب عليه الصدقة لا لمن تجب عليه الصدقة كما ان يقال أنه على ظاهره والاسلام صفة من تجب عليه وجعل وجوبها على السيد والولي كما وجوب على العبد والصغير توسعاً كما أشار إليه الطبري، وقال القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل يشمل الجميع ويؤيده حديث ابن سعيد الآتي فانه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه عن كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكون

أما في الحديث أن صدقة الفطر تجب على العبد الكافر كما

من تمر أو صاعاً من شعير قال فعدل الناس به نصف صاع من تمر حل شاة قتيبة بن سعيد قال ناليت حرو
 حدثنا محمد بن رافع قال أنا الليث عن نافع أن عبد الله بن عمر قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر صاع
 من تمر أو صاع من شعير قال ابن عمر فجعل الناس عدله مدين من خنطة وحديثنا محمد بن رافع قال أنا ابن أبي
 قديك قال أنا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل
 نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير حل شاة يحيى بن يحيى
 قال قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عيسى بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا
 نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب
 بين المخرج وبين الغير ملائمة كما بين الصغير ووليّه والعبد وسيدّه والمرأة وزوجها وقال الطيبي قوله من المسلمين حال من العبد ما عطف عليه
 وتنزيلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص ليكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين وأما كونها
 قيم وجبت على من وجبت فيعلم من نصوص أخر انتهى وقال العيني رحمه الله وللحنفية جواب آخر أن في صدقة الفطر نصدان أحدهما جعل الرأس المطلق سبباً
 وهو الرأية التي ليس فيها من المسلمين وأخر جعل الرأس المسلم سبباً ولا تنافي في الأسباب كما عرفت كالمالك ثبت بالشراء والهبة والوصية والصدقة
 والأرث فإذا امتنعت المراجعة وجب الجمع بأجزاء كل واحد من المطلق والمقيّد على سنته من غير حل أحدهما على الآخر فيجاء بصدقة الفطر
 عن العبد كما قرب بالنص المطلق وعن المسلم بالمقيّد فإن قلت أذا لم يجعل المطلق على المقيّد أدى إلى إلغاء المقيّد فإن حكمه يفهم من المطلق فإن
 حكم العبد المسلم يستفاد من إطلاق اسم العبد فلم يبق لذكر المقيّد فائدة قلت ليس كذلك بل فيه فوائد وهي أن يكون المقيّد دليلاً على الاستيعاب
 والفضل أو على أنه عزيمة والمطلق رخصة أو على أنه أهم واشترط حيث نص عليه بعد دخوله تحت الاسم المطلق كتخصيص صلوة الوسيطة وببرئيل
 وميكائيل عليهما السلام ودخولهما في مطلق الصلوات وفي مطلق اسم الملائكة وقد أمكن العمل بها واحتمال الفائدة قائم فلا يجوز إبطال صفة الإطلاق
 أمه قال شيخنا المحمود قدس الله روحه والحاصل أن قوله من المسلمين لا يعتبر مفهوماً المخالف عندنا وأما النكتة في ذكر المقيّد فهي ما ذكره من
 التنبيه على أهم ولا شرف - والله أعلم بقوله فعدل الناس نصف صاع من تمر أو صاع من شعير أو صاع من شعير أو صاع من شعير أو صاع من شعير
 تبعه وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة عن شاذان بن أيوب ولفظه صدقة الفطر صاع من
 شعير أو صاع من تمر قال ابن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع من شعير وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر
 عن سفيان وهو المعتقد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتي بعده وهو أصح منه وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع
 قال فيه فلما كان عمر كثر الخنطة فجعل عمر نصف صاع خنطة مكان صاع من تمر ذلك الأشياء فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد الله
 فيه بالوهم وأصح الرد عليه وقال ابن عبد البر قول ابن عيينة عندي أولى وزعم الطحاوي أن الذي عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فخرج
 عن يسار بن مبران عمر قال له أنا حلفت لا أعط قوماً ثريد ولا فاعل فاذا رأيتني فعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع
 من خنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ومن طريق أبي الأشعث قال خطبنا عثمان فقال أدوا زكاة الفطر مدين من خنطة - وسيأتي بقية
 الكلام على ذلك في شرح حديث أبي سعيد أن شاء الله - قوله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير الخ قال الحافظ هذا يقتضي المفارقة بين الطعام
 وبين ما ذكره بعد وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الخنطة وأنه اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات في الخنطة
 أعلاها فلولا أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف أو الفاصلة وقال هو وغيره
 وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الخنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح وإذا غلب العرب نزول اللفظ
 عليه لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطيره عند الإطلاق أقرب انتهى وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد
 صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من طعام خنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره ثم أورد طريق حفص بن غياث عن
 المنذرة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيما قال ولفظه كما نخرج صاعاً من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وأخرج الطحاوي
 نحوه من طريق أخرى عن عيسى بن عبد الله بن عمر قال وفيه قوله فلما جاء معاوية وجاءت السماء دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا فدل
 على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنها أخرجوا ما لم يكن موجوداً انتهى كلامه - قوله أو صاعاً من أقط الخ يفهم الهنزة وكسر القاف في آخره طائفة
 وهو ابن جعفر يابن مستجير يطبخ به وربما يسكن قائه في الشعر يقال بالهندية (بنيار) قوله أو صاعاً من زبيب الخ قال صاحب الهداية الفطرة نصف صاع

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نادى داود يعني ابن قيس عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حراً ومملوك صاعاً من طعام او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير او صاعاً من تمر او صاعاً من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية بن ابي سفيان حاجاً او معتمراً فكلّم الناس على المنبر فكان فيما كلّم به الناس ان قال اني اري ان مدين من سمراء الشام تغد صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك قال ابو سعيد فاما انا فلا ازال أخرجه كما كنت أخرجه ابداً ما عشت وحدثني

من براد ديق او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والاول رواية محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وهي رواية الجاهل الصغير وفي الدر المختار وجعله ابي ابو يوسف ومحمد كالتمر وهو رواية عن الامام وصححه البهمنسي وغيره وفي الحقائق والشر بلاية عن البرهان وبه يفتي ١١- وفي رد المحتار قال في البحر ومصححها ابو اليسر رجحها المحقق في فتح القدر من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة ام- اي بان يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع بشر حتى اذا يصح من حيث القدر يصح من حيث القيمة البركن فيه ان الصاع من الزبيب منصرف عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة انتهى ما في رد المحتار- قوله حتى قدم علينا معاوية الخ زاد ابن خزيمة وهو يومئذ خليفة قوله ان مدين من سمراء الشام الخ اي القمح الشام قال في الحافظ ولا يخرجه وكان ذلك اول ما ذكر الناس المدين وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر عثمان الا ان يحمل على انه كان لم يطعم على ذلك من قصته ما قوله فأخذ الناس بذلك الخ اعلم ان مذهبنا لك احمد اسحق مثل مذهب الشافعي في تقديره بالصاع في البر قال لا زاعي يؤدى كل انسان مدين من قمح بمدين له وقال الليث مدين من قمح بمدين هشام واربعة املا من التمر والشعير ولا قط، وقال ابو حنيفة ر نصف صاع من براد ديقه وهو ذهب كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم كما فصل اسماءهم في عمدة القاري قال الشيخ ابن الهمام وحدثني الباب دليل لنا فانه صريح في موافقة الناس لمعاوية والناس اذ ذاك الصحابة والتابعون فلو كان عند احد هم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدير الحنطة بصاع لم يسكت ولم يؤول على رأيه احد اذ لا يقول على الرأي مع معارضة النقص له فدل انه لم يحفظ احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضر خلافه ويلزمه ان ما ذكر ابو سعيد من قوله يجمع من اخراج صاع من طعام لم يكن عن امر النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ولا مع علمه افع لم يفعلونه على انه واجب بل اجمع عدم علمه او مع وجوده وعلمه بان فعل البعض ذلك من باب الزيادة تطوعاً، هذا بعد تسليم اهم كانوا يخرجون الحنطة في زمانه عليه السلام وهو ممنوع فقد روى ابن خزيمة في مختصر المسند الصحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والزبيب الشعير ولو تكن الحنطة، ام- قال الحافظ ومسلم من وجه اخر عن عياض عن ابي سعيد كنا نخرج من ثلاثة اصناف صاعاً من تمر او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في حديث ابي سعيد غير الحنطة فيحتمل ان تكون الذرة فانه المعروف عند اهل الحجاز الا ان وهي قوت غالب لهم وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث ابي سعيد صاعاً من تمر صاعاً من سلت او ذرة، ام- وقد تقدم ما عند البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط والتمر فلو كانت الحنطة من طعامهم الذي يخرج لبادر الى ذكره قبل الكل اذ فيه صريح مستند في خلاف معاوية، وعلى هذا يلزم كون الطعام في حديثه الاول مراداً به الذرة والاعلم لا الحنطة بخصوصها فيكون قوله صاعاً من شعير الخ بعد قوله صاعاً من طعام من باب عطف الخاص على العام دعاء اليه وان كان خلاف الظاهر هذا الصريح عنه ويلزمه كون المراد بقوله لا ازال أخرجه الخ لا ازال اخرج الصاع اي كنا انما نخرج ما ذكرته صاعاً وسين كثر هذا القول الآخر فما اخرج منه ايضاً ذلك القدر وحاصله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقويم بل ان الواجب صاع غير انه اتفق ان مائة الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير الحنطة وانه لو وقع الاخراج منها لخرج صاع قال ابن المنذر لا تعلم في القمح خيراً ثانياً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتد عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت الا الشيء اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الامة فقبحوا ان يعدل عن قولهم الا الى قول مثلهم ثم اسند عن عثمان وعلي وابي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وائمة اسماء بنت ابي بكر بأسانيد صحيحة اخرجوا او ان في زكاة الفطر نصف صاع من قمح- انتهى- وهذا مذهبنا الى اختيار ما ذهب اليه الحنفية- قال الحافظ وكان الاشياء التي ثبتت ذكرها في حديث ابي سعيد لما كانت متساوية في مقدارها يخرج منها مع ما يتجاوز في القيمة دل على ان المراد اخراج هذا المقدار من اي جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها هذه حجة الشافعي ومن تبعه وامام من جعله نصف صاع منها يدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه

قال العلماء في ان القدر الواجب في صفة الفطر من البر صاع او نصف صاع

محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية قال أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا عن كل صغير وكبير خرو ومولوك من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر صاعاً من اقط صاعاً من شعير فلم ينزل فخرجوه كذلك حتى كان مغوية فرأى أن مدين من بئر تعدل صاعاً من تمر

على أن قيم ما عدل الحنطة متساوية وكانت الحنطة اذ ذاك غالية الثمن لكن لا يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا يضبط وبعاء الرزق في بعض الأحيان أخرج أصع من حنطة ويدل على أنه خطأ ذلك ما روى جعفر النرياني في كتاب صدقة الفطر أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بأخراج زكاة الفطر بين لهم أنها صاع من تمر إلى أن قال أو نصف صاع من بئر قال فلما جاء على ورأى رخص أسعارهم قال اجعلوها صاعاً من كل فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك ونظر أبو سعيد إلى الكيل، اهـ - ثم يبيح بعد ذلك كله ما رواه أبو داود والدارقطني في سننهما وعبد الرزاق في مسنده من حديث ثعلبة بن صعيير العدوي وقد اختلفت فيه في الاسم والنسبة والمكان فأكول أهو ثعلبة بن أبي صعيير وهو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعيير أو عبد الله بن ثعلبة بن صعيير عن أبيه والثاني أهو العدوي أو العدوي فقييل العدوي نسبة إلى جد أبا كبر عدوي وقيل العدوي وهو الصحيح ذكره في المغرب وغيره وقال أبو علي الغساني في تقييد المهمل العدوي بضم الهمزة وبالراء هو عبد الله بن ثعلبة بن صعيير أبو محمد جليل بن زهر رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير والعدوي تصحيف أحمد بن صالح والثالث أهو أو صدقة الفطر صاعاً من تمر أو قيم عن كل رأس أو هو صدقة الفطر صاع من بئر أو قيم على كل اثنين قال في الأمام ويمكن أن يحرف لفطر رأس إلى اثنين اهـ - لكن تبعاً رواية بين اثنين وهي من طرقه الصحيحة التي لا ريب فيها - طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر بيوم أو يومين فقال أو صاعاً من بئر أو قيم بين اثنين أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر وعبد صغير أو كبير وهذا سند صحيح - وما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادي في فجاج مكة إلا أن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر وإنثى حر أو عبد صغير أو كبير مدين من تمر أو صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب - اهـ - وهو مرسل فان ابن جريح فيه عن عمرو بن شعيب ولم يجمع منه وهو حجة عندنا بعد ثبوت العدالة والأمانة في المرسل - وما روى الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صائحاً فصاح أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدين من تمر أو صاع من شعير أو تمر أو علال ابن الجوزي له بعل بن صالح قال ضعفه قال صاحب التقييد هذا خطأ منه لأنهم أحداً ضعفه لكنه غير مشهور الحال عند أبي حنيفة وذكر غيره أنه مكي معروف أحد العباد وكنيته أبو الحسن وذكر جماعة دروا عنه منهم الشوري ومعتز بن سليمان وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال يعرف اهـ - فليترك فيه إلا الأرسال وهو حجة بانفراد عند جمهور العلماء وعند الشافعي إذا اعتقد برسل آخر يروى من غير شيخوخ الآخر كان حجة وقد اعتضد بما قد مناه من حديث الترمذي وما رواه أبو داود والنسائي عن الحسن بن عمار أنه خطب في آخر رمضان بالبصرة إلى أن قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع قمح الحديث رواه ثقات مشهورون إلا أن الحسن لا يسمع من ابن عباس فهو مرسل فانه يخرجه أهل الأصول يعم فحو هذا - وما رواه أبو داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدين من حنطة ورواه الطحاوي قال حدثنا المزني حدثنا الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدين من حنطة قال في التقييد اسناده صحيح كالشمس وكونه مرسل لا يضر فانه مرسل صحيح ومراسيله حجة اهـ - وقول الشافعي حديث مدين خطأ حمله البيهقي على معنى أن الأخبار الثابتة تدل على أن التحليل بمدين كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ - وحاصله أنه رجع غيره وإن كان هو صحيحاً وهو ليس بل لا يلزم بل لا يلزم أن يقال ذلك مغوية أو حطفت خطبته لم يكن عند علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عد علم أولئك عنه عليه السلام عدمه في الواقع نعم قد يكون مغلطة ذلك لكن ليس بالأمر البتة بل يجب البقاء مع عدله بالمرئيل وجوده منه عليه السلام على وجه الصحة فيجب قبوله وعلى أنه لا يبعد فإن الأخبار تفيد أن فرضه في الحنطة كان بمكة بإرسال المنداد به وذلك إنما يكون بعد الفتح ومن الجاهل غيبته في وقت النداء أو شغله عند حضوره اهـ - إنما كانوا يفتخرون في أهله وما روى فيه مما يصلح للاستشهاد به ما أخرجه الأمام أحمد في مسنده من طريق ابن المبارك عن ابن أبي عمير عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن قاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنه وعنهما قالت كنا نؤتي زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من تمر بالماء الذي يقتلون به وحديث ابن أبي عمير صالح للتأني بآيات سيما وهو من روايته عنه وهو ابن المبارك لو تفرغنا إلى ثبوت التكاثر في السميات كان ثبوت الزيادة على مدين متقنياً لا يحكم بالرجوع إلى التكاثر والله أعلم قول معمر بن اسمعيل بن أمية الخ قال النووي هذا

قال أبو سعيد فاما أنا فلا ازال اخرجه كذلك وحل شئ محمد بن رافع قال ناعبد الرباق قال انا ابن جريح عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن عياض بن عبد الله بن ابي سرح عن ابي سعيد قال كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف الاقطر والتمر والشعير وحل شئ عمرو الناقد قال ناحت من اسمعيل عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن ابي سرح عن ابي سعيد الخدري ان معاوية لما جعل نصف الصاع من الحنطة عدل صاع من تمر انكر ذلك أبو سعيد وقال لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من اقطر وحل شئ يحيى بن يحيى قال انا ابو خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بركاة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة وحل شئ محمد بن رافع قال انا ابن ابي ذباب قال انا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر باخراج زكاة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة وحل شئ سويد بن سعيد قال ناخض يعني ابن ميسرة الصنعاني عن زيد بن اسلم ان ابا صالح ذكوان اخبره انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها الا اذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفائح من نار

هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال خالف سعيد بن مسleme محمدا فيه فرواه عن اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن عياض قال الدارقطني والحديث محفوظ عن الحارث قلت وهذا الاستدراك ليس بلازم فان اسمعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله اعلم قوله عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب الا يضم المال المجعة وبالباء الموحدة قاله النووي قوله لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد فيه دلالة على انه لو كان في الفطرة الا التمر والشعير والاقطر والزبيب في بعض روايات الطحاوي قال ولا يخرج غيره فظهر انه انما انكر على معاوية على اخراجه المدين من التمر لانه ما كان يعرف التمر - قال الحافظ ومخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما عن طريق ابن اسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكرنا عند صدقة رمضان فقال لا اخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر وصاع حنطة او صاع شعير او صاع اقطر فقال له رجل من القوم او مدين من تمر فقال لا تلك قيمة معاوية مطوية لا قبلها ولا اعمل بها قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر ابي سعيد غير محفوظ ولا ادرى من الوهم وقوله فقال رجل ان ذال على ان ذكر الحنطة في اول الفضة خطأ اذ لو كان أبو سعيد اخيرا لم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا ما كان الرجل يقول له او مدين من تمر وقد اشار ابو داود الى روايته ابن اسحق هذه وقال ان ذكر الحنطة فيه غير محفوظ قوله ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة اخرجها ظاهر يقتضيه وجوب الاداء قبل صلوة العبد ولكنه محمول على الاستحباب وذلك ليحصل الغناء للفقراء في هذا اليوم ويستريحون عن الطوائع ووقع في حديث اخرجه ابن سعد عن ابن عمر قال اغنواهم يعني المساكين عن طوائف هذا اليوم وحكي الخطأ في الجمع على هذا الاستحباب في معجم السنن لم يحكى الترمذي في خلافا لما جاز نقدها عليه تأخيرها عنه ففيه خلافات قال الشيخ عبد الله بن ابي عمير وقد ذكرنا فيما مضى ان وقت وجوب صلاة الفطر عند ابي حنيفة بطول يوم الفجر يوم الفطر هو قول الليث بن سعد مالك في روايته ابن القاسم بن وهب غيرهما في روايته عنه تجب بآخر جزء من ليلة الفطر اول جزء من يوم الفطر في رواية اشهب تجب في الشمس ليلة الفطر وهو قول الاوزاعي واحمد اسحق والشافعي في الحديث كان قال في القديم بغداد انما تجب بطول فجر يوم الفطر وبه قال ابو ثور ومع هذا كله يستحب ان يخرجها قبل ذهابها الى الصلوة العبد دل عليه حديث الباب **باب** اثم مانع الزكاة - قوله لا يؤدى منها حقها اخرجها في وجوب الزكاة في المذكرات لان العتاق انما يكون على ترك واجب وفي المرفقة قال التوريشي الصير بلغة الذهب والفضة دون لفظها اذ لم يرد بهما الشئ المحقر بل وافية من الدنانير والدرهم واما على تأويل الاموال اما عودا الى الفضة فاما اقرب ويعلم حال الذهب منها ايضا وقيل اذ كل واحدة منهما والذهب مؤنث لانه يعنى العاين وقد جاء الحديث على وفق التنزيل والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله قسرتهم على ان يبيعوا ما كان على يدهم ويأتوا به الى دار الله في يدهم واما ما كان على يدهم من الفضة اكثر انفقوا في المعاملات من الذهب واشهر في اثمان الاجناس ولذا اكتفي به في قوله عليه السلام وليس فيما دون خمس اواق من الفضة صدقة كذا في المرفقة - قوله صفحت له اي جعلت الفضة ونحوها لصاحبها صفا - قوله صفائح اجمع صفيحة قال السيد جمال الدين وهي ما طبع عريضا وقرئت مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله اتم له صفحت ومنه بآ على انه مفعول ثان وفي الفعل ضمير الذهب والفضة وارتت اما بالاول السابق واما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو هو انتى وهو كلام الطبيب بعينه قوله من نار اي يجعل له صفائح من نار ويجعل الذهب والفضة صفائح من نار اي يجعل صفائح كاهنا نار او كاهنا مأخوذة من نار يعني كان صفائح الذهب والفضة لفظ

حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار قيل يرسل الله فالأبل قال ولا صاحب ليل لا يؤدى منها حقها ومن حقها حبلها يوم ورد لها إذا كان يوم القيامة يطحن لها بقاع قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلة واحدة تطوء بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أو لاهأ رد عليه أخراها

ويطول على بقية العاصين بقدر ذنوبهم وأما المؤمنون الكاملون فهم على بعضهم كركعتي الفجر وأشار إليه بقوله عز وجل يوم يحسب عيسى على الكافرين غير يسير كذا في المرقاة قوله حتى يقضى بين العباد الخ على بناء المفعول أي يحكم قال القاري وفيه إشارة إلى أنه في العذاب بقية الخلق في الحساب أم - قال العراقي في شرح الترمذي يمكن أن يؤخذ منه أن مانع الزكاة أخر من يقضه فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ من القضاء بين الناس فيقضه فيه بالنار أو الجنة ويحتمل أن المراد حتى يشرع في القضاء بين الناس ويحج القضاء فيه أما في أوائلهم وأواسطهم وآخرهم على ما يريد الله وهذا أظهر أم قال ولد في شرح التفسير قد يشير إلى الأول قوله في يوم كان مقداره ستين ألف سنة ويقال إنما ذكر في معرض استيعاب ذلك اليوم بتعذيبه بجوار أن يكون القضاء فيه في آخر الناس وأن احتمل أن يكون فصل امره في وسطها وأوله والله أعلم قوله فيرى الخ على صيغة المجهول من الرؤية أو الأراءة وقوله سبيله مرفوع على الأول ومنصوب بالمفعول الثاني على الثاني وفي نسخة فيرى بالمعلوم من الرؤية أي هو سبيله قال النووي رحمه الله ضبطناه بضم الياء وفتحها ورفع لام سبيله ونصبها وفيه إشارة إلى أنه مسلوب الاختيار يومئذ مقهور لا يقدر أن يروح إلى النار فضلاً عن الجنة حتى يعين له أحد السبلين قوله أما إلى الجنة الخ أن لم يكن له ذنب سواء وكان العذاب تكفيراً له قوله وأما إلى النار الخ أن كان على خلاف ذلك وفيه رد على من يقول إن الآية مختصة بأهل الكتاب ويؤيده القاعدة الأصولية أن العبارة بهم اللفظ لا بخصوص السبب مع أنه لا دلالة في الحديث على خلوه في النار قال شارح الأحكام وفي دخول السلام في هذا الوعيد رد على المرجحة حيث يقولون أنه لا يصح مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة والكتاب في السنة مشحونتان بما يخالف قولهم اعتد روعاً عن ذلك بأن المراد به التحريم لينزجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو باطل ولو صح قولهم لا تقع الوثوق عما جاء به الشرائع واحتمل في كل منها ذلك وهذا يؤدي إلى هدم الشرائع وسقوط فائدتها - والله أعلم - قوله قيل يا رسول الله فالأبل الخ أي هذا حكم التمر فالأبل ما حكمها، قوله لا يؤدى منها حقها الخ أي الواجب عليه فيها - قوله ومن حقها الخ أي المندوب ومن تبعه قضية قال القاري وأعلم أن ذكره وقع استطراداً وما ينبغي أن يعتنى به من له ضرورة لا تكون التعذيب يترتب عليه أيضاً لما هو مقدر من أن العذاب لا يكون إلا على ترك واجب فعل محرر اللهم إلا أن يجعل على وقت الخط أو حالة الاضطراب وعلى وجوب صيانة المال قوله حبلها الخ قال النووي نفق الملام هو اللغة المشهورة وحكي سكونها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس قوله يوم ورد لها الخ قيل الورد الأتيان إلى الماء ونزلة الأتيان إلى الماء فإن الأبل تأتي إلى الماء في كل ثلاثة أو أربعة وربما تأتي في ثمانية قال الطيبي ومعنى حبلها يوم ورد لها أن يسقى البانها المارة وهذا مثل نهيها عليه الصلاة والسلام عن الجذاذ بالليل أراد أن يصم بالنهار ليحضرها الفقراء قال ابن بطال يريد حق الكرم والمواساة وشريف الأخلاق لأن ذلك فرض وقال أيضاً كانت عادة العرب التصديق باللين على الماء فكان الضعفاء يرصدون ذلك منهم قال والحق خفان فرض عين وغيره فالجذب من الحقوق التي هي من كمال الأخلاق وقال إسماعيل القاضي الحق المفترض هو الموصوف بالمحدد وقد نكثت أموراً لا تحجب فيها المواساة للضرورة التي تنزل من ضعيف مضطر أو جائع أو عار أو ميت ليس له من يواريه فيجب حينئذ على من يمكنه المواساة التي تنزل بها هذه الضرورات قال ابن التين وقيل كان هذا قبل فرض الزكاة - قال الحافظ وموقع عند أبي داود من حديث أبي هريرة قلنا يا رسول الله ما حقها قال أطلق فحلها وأعاره دلوها ومخنتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله - قوله بطم لها الخ أي التي ذلك صاحب على وجهه لتلك الأبل قال القاضي قد جاء في رواية للبخاري بخط وجهه بأخفافها قال وهذا يقتضيه أنه ليس بشرط بل كونه على الوجه وأما هو في اللغة بمعنى البسط والممد فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطم مكة لأنبساطها، قوله بقاع قرقر الخ القاع الأرض الواسعة المستوية يعلاها ماء السماء والقرقر نفق القافين الأملس وقيل المستوى أيضاً من الأرض الواسعة فيكون صفة مؤكدة، قوله أو فرما كانت الخ أي أكثر عددًا وأعظم سمناً وأقوى قوة، في شرح السنة يريد كمال حال الأبل التي وطئت صاحبها في القوة والسمن ليكون أثقل لوطمها - قال الحافظ لا فلها تكون عند حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أكله له لشدة ثقلها قوله فصيلة واحدة الخ أي ولد الأبل قوله نطأه بأخفافها الخ أي تضربه وتدوسه الأبل بأرجلها - قوله وتعضه بأفواهها الخ بفتح العين أي تفرغه وتقطع جلده بأسنانها - قوله كلما مر عليه أو لاهأ رد عليه أخراها الخ كذا في أصل مسلم كلما مرّت عليه أو لاهأ رد عليه أخراها، قال عياض قالوا هو تغيير وتصحيح وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عن أبيه كلما مرّت عليه أخراها رد عليه أو لاهأ وبهذا

في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله
فالبقرة والغنم قال ولا صاحب لغيرها ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة يطعم لها بقية قرقر لا يقدر منها شئاً
ليس فيها عصفاء ولا جملاء ولا عضباء تنفخ بقرنها ونظوة باطلا فيها كلما مر عليه أو لاها رده عليه آخرها في يوم
كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله فالخيل
قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر فاما التي هي له وزر فرجل ربطها رياءً وفخراً ونواءً على أهل
الاسلام في له وزر واما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقاها فسي له
ستر واما التي هي له أجر فرجل

ينظم الكلام وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضاً وأقر النوري على هذا وحكاه القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إنما يريد الأول الذي
قدم قبل واما الآخر فلم يرد بعد فلا يقال فيه رد - ثلجاً بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها تمسح عليه ثلاثاً تحتها آخرها
ثلاثة أوقات الأولى الرجوع ببلات الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخرها ولي وكذا وجهه الطبيعي فقال إن المعنى أن أولها
إذا مرت على التتابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها إلى أن تنتهي أيضاً إلى الأولى والله أعلم كذا في الفتح
فتأمله قوله فالبقرة والغنم أي كيف حال صاحبها قوله لا يفقد منها أي من ذواتها وصفاتها شيئاً وقال الطيبي أي فرونها سليمة قوله
ليس فيها عصفاء أي ملتوية القرنين وقوله جملاء أي التي لا قرن لها وقوله عضباء أي مكسورة القرن ونفي الثلاثة عبارة عن سلامة فرونها
ليكون أجره للمنطوق وظاهر الحديث أن هذه الصفات فيها معدومة في الحقيقة وإن كانت موجودة لها في الدنيا وظاهر الحديث أن يعبد الله تعالى
الاشياء على ما كانت عليه في الحالة الأولى كما هو مفهوم من الكتاب والسنة ولعله يخلطها أو كما كانت ثم يعطيها القرن ليكون سبباً للعدل به على وجه
الشفقة والله أعلم قوله تنفخ البقر الطاء وتكر في القاموس فطخه كمنعه وضربه أصابه بقرنه فقوله بقرنها أما تأكيداً وأما تجريد قوله
ونظوة باطلاً أي أجمع ظلف قال النوري الظلف للبقرة والغنم والطياء وهو المنشق من القوائم والخفت للبعير والقدم للأدهى والحافر للفرس
والنبغل والحمار قوله الخيل ثلاثة أي قال الطيبي جواب على أسلوب الحكيم وله وجهان فلهذه المذهب الشافعية معناه دع السؤال عن العجوب إذ
ليس فيه حق واجب ولكن أسئل عما يرجع من اقتنائها على صاحبها من المضرة والمنفعة وعلى مذهب أبي حنيفة معناه لا تسأل عما وجب فيها من
الحقوق وحل بل أسئل عنه وعما يتصل بها من المنفعة والمضرة إلى صاحبها فإن قيل كيف يستدل بهذا الحديث على الوجوب قلت بعطفت الرقاب
على الظهور لأن المراد بالرقاب الذوات إذ ليس في الرقاب منفعة للغير كما في الظهور وبمفهوم الجواب الآتي في الجهر من قوله عليه الصلوة والسلام
ما تزل على في الحرم شئ كذا في الوفاة - قوله هي لرجل وزر أي ثقل وأثر - قوله وهي لرجل ستر أي لحاله في معيشته لحفظه عن الاحتياج
والسؤال قاله الأكثر واستدل من النار كما نبه عليه ابن المماز في تقريره المأز في مسألة زكاة الخيل والله أعلم - قوله وهي لرجل أجر أي ثواب
قوله فاما التي هي له وزر فرجل أي قال النوري هكذا هو في أكثر النسخ التي ورنع في بعضها الذي وهو أوضح وأظهر وعلى النسخة المشهورة فلا يظهر
أن يكون التقدير بخيل رجل ربطها قوله ربطها رياءً أي يري الناس عظمتها في ركبته وحشمتها ويفخر باللسان على من دونه من الناس ليقل
أنه يربى خيل كذا وكذا قوله ونواء على أهل الاسلام أي بكسر النون وأمد أي منازعة ومعاداة لهم والواو عطف أو كما هو الظاهر فإن هذه الاشياء
قد تفرق في الاشخاص وكل واحد منها مأمور على حاله قوله في له وزر أي على ذلك القصد النية في جملة مؤكرة مشعرة باهتمام المشايخ
والتحذير عنه قوله واما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله أي قال ابن الملك ليجاهد والصواب ما قاله الطيبي من أنه لو رده إليها وبالنسبة
الصالحة إذ يلزم التكرار - وايضاً إذا أراد به الجهاد فتكون لها جراً فكيف يقال أنها له ستر وقال الطيبي بعض روايته غيره ورجل ربطها تغنياً
وتدفعاً - قوله حق الله في ظهورها أي بالعابرة كركوب والنحل والحمل عليها في سبيل الله مثلاً - قوله ولا رقاها أي الظاهر أن الحق الثابت في رقاها
ليس كالأزكوة وأوله المانعون فقال الحاذق ابن حجر قبل المراد حسن ملكها وتجهل شعبها وريها والشفقة عليها في الركوب واما خص رقاها
بالذكر لأنها تستعار كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى "فَيُخَوِّضُونَ رِقَابَهُ" وهذا جواب من لو وجب الزكاة في الخيل وهو قول الجمهور وقيل
المراد بالحق الزكوة وهو قول حماد والي حنيفة وخالفه صاحباه وفقهاء الامصار قال أبو عمر كالأمر أحق سببه إلى ذلك - قلت ويؤيد القول
الأول ما سأتى من طريق جميل ولا ينس حق ظهورها ويطرحها والله أعلم وقد تقدم مرثاً تحقيق زكاة الخيل في شرح قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم
في عمه ولا فريسة صدقة من أوائل كتاب الزكاة فليراجع وأول السند في حديث الباب بأن المراد ليس شكر الله لأجل إباحة ظهورها وتبليغ

ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام في مخرج اوروضة فما اكلت من ذلك المخرج او الرخصة من ثمن الا اكتب له عدما اكلت
 حسنة وكتب له عدما ارواها وابوالها حسنة ولا تقطع طولها فاستنتت شرفا وشرفين الا اكتب الله له عدة آثارها
 وارواها حسنة ولا مربيها صاحبها على نهر فشربت منه ولا يريد ان يسقيها الا اكتب الله له عدما شربت حسنة قيل
 يرسل الله فالحمير قال ما ينزل على في الحمير شيء الا هذه الآية الفاظة الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن
 يعمل مثقال ذرة شرا يره وحديثي يونس بن عبد الاعلى الصدق قال ان عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سعيد
 عن زيد بن اسلم في هذا الاستناد بمعنى حديث حفص بن ميسرة الى آخره غير انه قال ما من صاحب بل لا يؤدى حقها ولم يقل
 منها حقها وذكر فيه لا يفقد منها فصيلا واحدا وقال يكوى بها جنباه وجهته وظهره وحديثي محمد بن عبد الملك الاموي
 قال ناعبد العزيز بن المختار قال ناسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب
 كنز لا يؤدى زكوة الا احمى عليه في نار جهنم فيجعل صفا حتى يكوى بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عياده في يومركات
 مقدار خمسين الف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب ابل لا يؤدى زكوتها الا يطير لها بقاع قرقر

زقباها وذلك الشكر يتأدى بالعارية والله اعلم - قوله ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام فيه اشارة الى ان المراد به الجهاد فان نفعه متعد
 الى اهل الاسلام قوله في مخرج اوروضة الميم وسكون الراء اي مرعى في النهاية هو الارض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيها الدواب اي تسرح
 واجار متعلق بربط وروضة عطفت تفسير اوروضة اخض من السمرعي وفي نسخة المصاييم بلفظ او قال ابن الملك شك من الراوي قوله من ثمن الا اكتب
 الحلف والا زهاقل او اكثر قوله حسنة المخرج بالرفع نائب الفاعل ونصب عدد على نزع الخافض اي بعد ما كولاها وروى ابن ماجه من حديث عويمر الدار
 مرفوعا من ارتبط فسر في سبيل الله ثم علم علفه بيد كان له بكل جنة حسنة قوله بعد ارواها وابوالها حسنة المخرج لان بها بقاء حياتها مع ان صلتها
 قبل الاستحالة غالب من مال صاحبها قوله ولا تقطع طولها المخرج بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بايلاء كذا جاء في الموطأ والطول والطيل حبلها
 الطويل الذي شد احد طرفيه في يد الفرس والآخر في وتد او غيره لتدويره وترعى من جوانبها ولا تد هب لوجهها قوله فاستنتت المخرج قال ابو عبيد
 الاستنكان ان يحضر الفرس وليس عليه فارس وقال غيره يستن في طولها يهرج فيه من النشاط وقال الجوهري هو ان يرفع يديه ويطرحهما معا وقال غيره
 ان يلجم في عدوه مقبلا او مدبرا قوله شرفا وشرفين المخرج الشين المعجمة والراء وهو العالي من الارض وقيل المراد هنا طلقا وطلقين وفي المرواة
 وانها سمى شرفا لان الدابة تعد وحتى تبلغ شرفا من الارض اي مرتفعات فتقف عند ذلك وقفة ثم تعد ما بدا لها قوله عدما ارواها وارواها المخرج اي بعد
 خطاها وارواها في تلك الحالة ولعله اراد بالروث هنا ما يشل بول او اسقطه للعلم به منه قوله على ثمن المخرج بفتح الميم وسكونها قوله ولا يريد
 ان يسقيها المخرج اي شرب الخيل منه والحال ان صاحبها لا يبنو ذلك قوله عدما شربت حسنة المخرج قال الطبري فيه مبالغة في اعتداد الثواب لانه
 اذا اعتبر ما تستقذره النفوس وتنفر عنه الطباع فكيف بغيرها وكذا اذا احتسب ما لا ينة له فيه وقد وردنا لكل امرئ ما نوى فما بال ما اذا
 الاحتساب فيه قال ابن الملك فالجاءل انه يجعل ما لا يجمع حركاتها وسكناتها وفضلاتها حسنة قال الحافظ م وفيه ان الانسان يؤجر على
 التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة اذا قصد اصلها وان لم يقصد تلك التفاصيل قوله الا هذه الآية الفاظة الجامعة وتشديد المعجمة ستمها
 جامعة شمولها لجميع الانواع من طاعة ومعصية وسماها فاظة لانفرادها في معناها قال النووي وفيه اشارة الى التمسك بالعموم ومعنى الحديث ان
 على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتمل به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم وانما كان يحكم بالوحى ويحجب الجهم وور
 القائلين بجواز الاجتهاد بانه لم يظهر له فيها شيء قوله فمن يعمل مثقال ذرة الخ المخرج اي مقدار غلة او ذرة من الهباء الطائر في الهواء قوله شرا يره المخرج
 فلو اعان احد على بربكوبها ثياب ولو استعان بركوبها على فعل معصية يعاقب قوله ما من صاحب كنز المخرج قال العيني م قال ابن سيدة الكنز اسم
 للمال ولما يحوز فيه وجهه كنوز كنز يكثره كنزا وكنز الشيء في الوعاء او الارض يكثره كنزا غنمه في يده وفي المغيث الكنز اسم للمال المدفون
 وقيل هو الذي لا يدري من كنزه وقال الطبري هو كل شيء مجموع بعضه الى بعض في بطن الارض كان او ظهرها وقال القرطبي اصله الضم الجمع
 ولا يختص ذلك بالذهب والفضة الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخبر ما يكثره المرأة الصالحة اي يضمه لنفسه ويحبه واعلم
 ان الكنز المستحق عليه الوعيد كل مال لم تؤد زكوته وكل مال ادبت زكوته فليس بكنز وان كان تحت سبع ارضين رواه نافع عن ابن عمر وروى نحوه
 عن ابن عباس وجابر وابي هريرة مرفوعا وعن عمر بن الخطاب اي مال ادبت زكوته فليس بكنز وان كان مدفونا في الارض واي مال لم تؤد
 زكوته فهو كنز يكوى به صاحبه وان كان على وجه الارض وقال الثوري عن ابي حصين عن ابي الضميمة عن جعدة بن هبيرة عن علي رضي الله عنه قال

كأوفراً ما كانت تستأن عليه كلها مضى عليه أخرها ردت عليه أو لاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدى زكوتها إلا بطل لها بقاع قرقر كما وفراً ما كانت فتطوؤها بأظلافها وتتجشع بقرونها ليس فيها عقصة ولا جلاء كلها مضى عليه أخرها ردت عليه أو لاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قال سهل ولا أدري أذكر البقر أم لا قالوا فالخيل يرسل الله قال الخيل في نواصيها أو قال الخيل معقود في نواصيها قال سهل أنا أشك الخبر إلى يوم القيامة الخيل ثلاثة فمن لرجل أجر ولرجل ستر ولرجل وزر فاما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله ويُعِدُّها له فلا تُغَيَّب شيئاً في بطونها إلا كتب الله له أجرًا ولو رعاها في مرجها أكلت من شيء إلا كتب الله له بها أجرًا ولو سقاها من نهر كان له بكل قطرة تُغَيَّبُها في بطونها أجر حتى ذكر الأجر في أموالها وأوراشها ولو استنتت شرقاً أو شرفاً في كتب له بكل خطوة تخطوها أجر واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكملاً ولا ينسى حق ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها واما الذي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشراً وبطراً وبذخاً ورياء الناس فذلك الذي هو عليه وزر قالوا فالخبر يا رسول الله قال ما أنزل الله علي فيها شيئاً إلا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يتغل مُتَقَال ذَرَّةٌ خَيْرًا يَسَّرَهُ وَمَنْ يَحْمِلْ مُتَقَال ذَرَّةً شَرًّا يَسَّرَهُ حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن يحيى الدماوي عن حميل بن عبد الاسناد وساق الحديث وحديثه محمد بن عبد الله بن بزيغ قال نا يزيد بن زريع قال نا روح بن القاسم قال نا سهيل بن الصباح بهذا الاسناد وقال بدل عقصة عضباء وقال فيكوى بها جنبه وظهرة ولم يذكر جبينه حدثنا هرون بن سعيد الأيلي قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث ان بكيراً حدثه عن ذكوان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لم يؤد المرء حق الله

اربعة آلاف فما دونها نفقة فما كان أكثر من ذلك فهو كنز وهذا غريب وقيل هو ما فضل من المال عن حاجة صاحبه اليه قال النووي واتفق أئمة الفتوى على القول الاول وهو صحيح لقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدى زكوته وذكر عقابه وفي الحديث الآخر من كان عنده مال فلم يؤد زكوته مثل له شجرة اقم وفي آخره فيقول انك تركت وقال ابن عبد البر والجمهور على ان اكثر المذموم ما لم يؤد زكوته وقال ولم يخالف في ذلك الا طائفة من اهل الزهد كابن ذر وسياق ما ذهب اليه من ذلك بعد باب ان شاء الله تعالى قوله تستأن عليه ثم تقدم تفسير الاستئان في شرح اول الحديث الباب قوله وتطويه بقوله الخ قال الحافظ وفي الحديث ان الله يحب البها ثم لحائب بها مانع الزكوة وفي ذلك معاملة له بنقيض قصد لانه قصد منع حق الله منها وهو لا زكوة ولا انتفاع بما يمنع منها فكان ما قصد الانتفاع به أضراً الاشياء عليه والحكمة في كونها تعاد كلها مع ان حق الله فيها انما هو في بعضها لان الحق في جميع المال غير متين وكان المال لما لم يخرج زكوته غير مطهر قوله الخيل معقود في نواصيها الخ قال العيني قوله معقود منوع على انه خبر المبتدأ الموقوف وهو قوله الخير والحكمة خبر المبتدأ الاول ومعنى قوله معقود ملازم لها كانه معقود فيها وهو من باب الاستعارة المكنية لان الخيل ليس بحسوس حتى تعتقد عليه الناصية ولكنهم يخلون المعقول في جنس الحسوس ويحكمون عليه بما حكم على الحسوس مما لفته في اللزوم والنواصي جمع ناصية وهي قصاص الشعر وهو الشعر المسترسل على البجعة وخص النواصي بالذكر لان العرب تقول غالباً لان مبارك الناصية فيكنى بها عن الانسان وقوله الخيل الى آخره لفظه عام والمراد به الخصوص لانه لم يرد الا بعض الخيل بل ليل قوله الخيل الثلاثة ام - فقد روى احمد من حديث اسماء بنت يزيد مرفوعاً الخيل في نواصيها الخير معقود ابداً الى يوم القيامة فمن ربطها عدة في سبيل الله وانفق عليها احتساباً كان شيعها ورجوعها ورجها وظهوها وارواشها وابوالها فلا حاء في موازيتها يوم القيامة الحديث وقد جاء تفسير الخير في الحديث الآخر الصحيح الاجر والمغرم فبان انه اراد الخيل الخازية في سبيل الله لانها على كل وجهها ويحتل ان يكون المراد هنا جنس الخيل اي انها بصد ان يكون فيها الخير فاما من ارتبطها بعل غير صالح فحصول الوزر لبطاين ذلك الامر العارض قال عياض رم في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والحدوثة بالامريل عليه في الحسن مع الجناس السهل الذي بين الخيل والخير قال الخطابي وفيه اشارة الى ان المال الذي يكتسب باتخاذ الخيل من خير وجوه الاموال واطيبها والعرب تسمى المال خيراً كما في قوله تعالى ان ترك خيراً الوصية وقال ابن عبد البر فيه اشارة الى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شيء غيرها مثل هذا القول وفي النساء عن انس بن مالك لم يكن شيء احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل قال النووي وفيه دليل على بقاء الاسماء والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة بيسر اي حتى تأتي الريح الطيبة من قبيل اليمن تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح قوله يتخذها أشراً وبطراً الخ الاشارة بفتح الهنزة والشين هو المرح والحجاج واما البطر والطفان عند الحق واما البزخ فبفتح الباء والذال المعجمة

او الصدقة في ابله وساق الحديث بنحو حديث سهيل عن ابيه حدثنا اسحق بن ابراهيم قال انا عبد الرزاق و
حدثني محمد بن رافع واللفظ له قال انا عبد الرزاق قال انا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب ابل لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قط
وقعد لها بقاع قرقر تسكن عليه بقوائمها واخفافها ولا صاحب بقرة لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد
لها بقاع قرقر تسكنه بقرونها وتطؤه بقوائمها ولا صاحب غنم لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد
لها بقاع قرقر تسكنها وتطؤه باطلا فيها ليس فيها جماء ولا منكسر قرنها ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقها الا جاء يوم القيمة شيئا
اقرع يتبعه فاتحاه فاذا اتاه فرمته فيناديه خذ كنز الذي خبأته فان عنه غنى فاذا رأى ان ابل منه سلك يد في فيه
فيقتضمها قضم الفحل قال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثوبا لنا جابر بن عبد الله عن ذلك فقال مثل قول عبيد
ابن عمير وقال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال رجل يرسل الله ما حق ابل قال حلبها على الماء واعارة دلوها واعارة
فحلها ومنجنتها وحمل عليها في سبيل الله حدثنا محمد بن عبد الله بن غير قال نا ابي قال نا عبد الملك عن ابي الزبير عن

وهو يعني الاشر والبطر قوله اكثر ما كانت قط الخ معنى قط الدهر اي في ما مضى من الزمان قال النووي وفي قط لغات حكاهن الجوهري في الفصيحة
المشهورة قط مفتوحة القاف مشددة الطاء قال الكسائي كانت قطط بضم الحروف الثلاثة فاسكن الثاني ثم ادغم والثانية قط بضم القاف
تتبع الضمة الضمة كقولك مدي هذا والثالثة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء والرابعة قط بضم القاف الطاء المخففة وهي قليلة، هذا اذا كانت
بمعنى الدهر فاما التي بمعنى حسب وهو الاكتفاء فمفتوحة ساكنة الطاء تقول رأيت مرة فقط فان اخففت قلت فذلك هذا الشيء اي حسبك وقطني وقطلي
وقطه وقطاه قوله وقعد لها الخ بفتح القاف والعين والضمير للصاحب قوله ليس فيها جماء الخ بفتح الجيم وتشديد الميم هي التي لا قرن لها،
قوله شيئا افرع الخ اي صير ماله على صورة شجاع وهو بضم المعجمة ثوبيم الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويواشب الفارس ولا قرع
الذي تقرع رأسه اي تمتط لكثرة سمه وفي كتاب ابي عبيد سمى اقرع لان شعر رأسه يمتط لجمعه السم فيه وتغيبه القزاز بان الحية لا تشعر
برأسها فلعله يذهب جلد رأسه وفي قديم الازهر سمي اقرع لانه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تمتط فروة رأسه وقال القرطبي الا قرع من
الحيات الذي ابيض رأسه من السم ومن الناس الذي لا شعر برأسه كذا في الفقه وقال السدي ولعل ذلك (اي مثله شيئا) في بعض الاحوال
وما سبق من قوله صفائح في حال أخرى فلا منافاة، وقال الشيخ العارف ولي الله الدهلوي قدس الله روحه السبب الباعث على كون
جزاء مانع الزكاة على هذه الصفة شيئا ان احدهما اصل والثاني كالمؤكد له وذلك انه كما ان الصورة الذهنية تجلب صورة أخرى كسلسلة اخا
المنفس الجالب بعضها بعضا وكما ان حضور صورة متضائف في الدهر يستدعي حضور صورة متضائف أخرى كالبؤة وكما ان امتلاء اوتيه
المنى به وثوران بخاره في القوى الفكرية يهيج النفس لمشاهدة صور النساء في الخمر وكما ان امتلاء الاعوية ببنار ظلماني يهيج في النفس صور الاشياء
الموزية الهائلة كالقيل مثلاً فكذلك المدارك تقتضي بطبيعتها اذا انبضت قوة مثالية على النفس ان يتمثل بخلفها بالاهوال ظاهرة سائها وان
يجلب ذلك تمثيل ما تجل به وتعالى في حفظه وامتثلت قواه الفكرية به ايضا ظاهرة اسابغا يتألم منه حسب ما جرت سنة الله ان يتألم منها
بذلك فمن الذهب والفضة الكئي ومن ابل الوطأ والعرض على هذا القياس ولما كانت الملا الاعلى علمت ذلك وانعقد فيهم وجوب الزكاة عليهم
وتمثل عند هم تأذي النفوس البشرية بها كان ذلك موعداً للفيضات هذه الصورة في صراط الحشر والفرق بين مثله شيئا عما وتمثله صفائح ان
الاول فيما يغلب عليه حب المال اجمالاً فيتمثل بنفسه صورة المال شيئا واحداً ويتمثل احاطتها بالنفس تطوقاً وتأذي النفس بها بلسمع الحية اللغثة
في السم اقصد الغابات والثاني فيما يغلب عليه حب الدهر والناظر بأعيانها ويتعاني في حفظها وتمثلاً قواه الفكرية بصورها فيتمثل تلك الصور
كاملة تامة مؤلمة انتهى قوله خذ كنز الذي الخ فائدة هذا القول الحسنة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفعه الندم، قال الطيبي وفيه نوعان
لزيادة غصته وهمة لانه شر انك من حيث كان يروح خيراً قوله سلك يد الخ معناه ادخل قوله فيقتضمها قضم الفحل الخ بفتح الصاد يقال قضيت
الدابة شعيرها يكسر الضاد تقضمه بفتحها اذا اكلمته وانما خصر اليد بالضم لان المانع الكانز يكتسب المال بيديه قوله ومنجنتها الخ قال اهل
اللغة المنجعة ضربان احدهما ان يعطى الانسان آخر شيئا هبة وهذا النوع يكون في الحيوان والارض والاشياء وغير ذلك الثاني ان المنجعة ناقة
او بقرة او شاة ينتفع بلبينها وبرها وصرقها وشعرها زماناً ثم يردّها ويقال منحه بمنحه بفتح النون في المضارع وكسرها فاما حلبها يوم ودها
ففيه رفق بالماشية وبالمساكين لانه أهون على الماشية وارفق بها واوسع عليها من حلبها في المنازل وهو اسهل على المساكين وامكن في وصولهم

باب أرضاء السخاة
باب تغليب عقوبة من لا يؤدى الزكاة

جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فامن حبلا ابل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى حقها الا اقيدها يوما القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الظلف بظلفها وتنطه ذات القرن بقرنها ليس فيها يوم مثل جماء ولا مكسورة القرن قلنا يارسول الله وما حقها قال اطراق فحلها واعارة دلوها ومبيحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله ولا من صاحب ابل لا يؤدى زكوة الا تحول يوم القيامة شجاعة اقرع يتبع صاحبه حيثما ذهب وهو يفر منه ويقال هذا مالك الذي كنت تبخل به فاذا رأى انه لا بد منه ادخل يده فيه فجعل يفضمها كما يفضمها الفحل لثنا ابو كمال فضيل بن حسين الجحدري قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا محمد بن ابي اسمعيل قال نا عبد الرحمن بن هلال العبسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان انا ساء من المصنفين يا توننا فيظلمونا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا مصدقيكم قال جابر فاصد رعمي مصدق منذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هو عني راض حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الرحيم بن سليمان ح وحدثنا محمد بن بشار قال نا يحيى بن سعيد ح وحدثنا اسحق قال نا ابواسامة كلهم عن محمد بن ابي اسمعيل بهذا الاسناد نحوه وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا وكيع قال نا الاعمش عن المعمر بن ابن سويد عن ابي ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما رايتي قال هم الاخسرون ورب الكعبة قال فجلست حتى جلست فاما اتقار ان قمت فقلت يا رسول الله فذاك ابي واخي من هم قال هم الاكثرون

اموال الامن وقال

الى موضع الحب لبواسوا والله اعلم كذا في الشرح - قال المازري يجمل ان يكون هذا الحق في موضعين في المواساة قال لقاضي هذا الالف صريحة في ان هذا الحق غير الزكاة قال ولعل هذا كان قبل وجوب الزكاة وقد اختلف السلف في معنى قول الله تعالى وفي آخره لم يحكموا في ذلك فمضى فقال الجمهور والمراد به الزكاة وانه ليس في المال حق سوى الزكاة واما ما جاء غير ذلك فعلى وجه التنبه ومكارم الاخلاق وكان الآيات اخبار عن وصف قوم اشئ عليهم بحصول كربة فلا يقضه الوجوب كما لا يقتضيه قوله تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وقال بعضهم هو منسوخة بالزكاة وان كان لفظه لفظ خير فمعناه ام قال وذهب جماعة منهم الشعبي والحسن وطاوس وعطاء ومسروق وغيرهم الى انها محكمة وان في المال حقا سوى الزكاة من ذلك الاسير واطعام المصطفى والمواساة في العسر وصلة القرابة والله اعلم **باب أرضاء السخاة** - قوله ان انا ساء من المصنفين الخ تخفيف الصاد هم السخاة العالون على الصدقات قوله فيظلمونا الخ اي في نعم القائلين كما سيأتي قوله ارضوا مصدقيكم الخ اي يبدل الواجب وملاطفهم وتلقاهم بالرحيب وتزك مشاققتهم - زاد في روايت ابي داود قالوا يا رسول الله وان ظلمونا قال ارضوا مصدقيكم وان ظلمتم على بناء الجمهور اي وان اعتقدتم انكم مظلومون بسبب حكمكم اموالكم ولم يرد انهم وان كانوا مظلومين حقيقة يجب ارضاءهم بل المراد انه يستحب ارضاءهم وان كانوا مظلومين لقوله صلى الله عليه وسلم فان تماركوا تكثر ارضاءهم قال الطبري لان لفظة ان الشرطية هنا تدل على الفرض التقديري كاعلى الحقيقة فافهم كما نواعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم لا يستعمل ظاهرا قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره روحه شويست الحاجة الى وصية الناس ان يؤدوا الصدقة الى المصدق بسخاءة نفس وفيها قوله صلى الله عليه وسلم اذا اناكم المصدق فليصدق عنكم وهو عنكم راض، وذلك لتحقيق المصلحة المراجعة الى النفس اراد ان يسد باب اعتذارهم في المنع بالجهل وهو قوله صلى الله عليه وسلم فان عدوا فلا انفسهم وان ظلموا فاعلمها وكذا اختلاف بين هذا الحديث وبين قوله صلى الله عليه وسلم فسرسل فوقها فلا يعط اذا الجور نوعان نوع اظهر النقص حكمه وفيه لا يعط ونوع فيه للاجتهاد مسامحة والمظنون تعارض وفيه سلب باب الاعتذار ومست الحاجة ايضا الى وصية المصدق ان لا يعتدى في اخذ الصدقة وان يتق كراؤا اموالهم وان لا يغفل لتحقيق الانصاف وتوفر المقاصد **باب تغليب عقوبة من لا يؤدى الزكاة** - قوله عن المعمر بن سويد بالعين المهمة قوله انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم الخ اي وصلت اليه قوله هم الاخسرون الخ اي الاكثرون في المال هم الاكثرون خسارة في المال قال ابن الملك هم ضيق غير من كور لكن يأتى تفسيره وهو قوله هم الاكثرون - قوله ورب الكعبة الخ قسم يناسب المقام وفيه جواز الحلف بغير تحليف بل هو مستحب اذا كان فيه مصلحة كتوكيد امر وتحقيقه ونفى المجازعة وقد كثرت الاحاديث الصحيحة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى قوله فلما اتقار الخ اي لم يمكن القرار والنيات حتى قمت وسألته قوله فذاك ابي واخي قال القاري بفتح الفاء لانه ما من خبر يحسن الدعاء ويحتل كسر الفاء والقصر لكثرة الاستعمال اي يفديك ابي ابي وهو اعترافا لشيء عندي قوله الامن قال الخ قال الطبري يقال قال بيده اي اشار وقال بيده اي اخذ وقال برجله اي ضرب وقال بالماء على يده اي غصبه وقال بشو به اي رفعه فيطلق القول على جميع الافعال اتساعا وقال في

امشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرة المدينة عشاء ونحن ننظر الى أحد فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر
قال قلت لبيك يا رسول الله قال ما أحب ان أحدا ذلك عندي ذهباً أمسى ثلاثة عندي منه دينار الا ديناراً ارصد
لدين الا ان اقول به في عباد الله هكذا خائبين يديه وهكذا عن يمينه وهكذا عن شماله قال ثم مشينا فقال يا ابا ذر قال
قلت لبيك يا رسول الله قال ان الاكثرين هم الاقلون يوم القيمة الا من قال هكذا وهكذا مثل ما صنع في المرة الاولى
قال ثم مشينا قال يا ابا ذر كما انت حتى أتيتك قال فانطلق حتى توارى عني قال سمعت لغطاً وسمعت صوتاً قال فقلت لعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض له قال فهممت ان اتبعه قال ثم ذكرت قوله لا تبرح حتى أتيتك قال فانتظرته فلما جاء ذكرته
له الذي سمعت قال فقال ذلك جبريل عليه السلام اتاني فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قال قلت
وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق حل ثمنك فبينما نحن ساجدون لله عز وجل قال يا ابا ذر قال فقلت لعل
ابن وهب عزالي ذكر قال خرجت ليلة من الليالي فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وحده ليس معه انسان قال فظننت
على الايهما فبينما ناول القليل والكثير كذا في الفقه قوله في حرة المدينة الحرة مكان معروف بالمدينة من الجباب الشالي منها وكانت به
الوقعة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية وقيل الحرة الارض التي تجارتها سود وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا عمارة فيها وهذا يدل على ان قوله
في رواية المعمر بن سويد عن ابي ذر انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة وهو يقول هم الاكثر من رب الكعبة فذكر قصة المكثرون
هي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسياق كذا في الفقه قوله الا ان اقول به في عباد الله هو استثناء بعد استثناء فيفيد الاشارة فيؤخذ منه
ان نفى حجة المال مقيدة بعدم الانفاق فيلزم محبة وجوده مع الانفاق فما دام الانفاق مستمر لا يكره وجود المال اذا انتفى الانفاق ثبتت كراهيته
وجود المال ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قد راى أحد او اكثر مع استمرار الانفاق قوله هكذا خائبين يديه والمراد بهذا الجحيم
انه جميع وجوه المكاهم والخيار قوله ان الاكثرين هم الاقلون والمراد الاكثر من المال والاقلال من شرب الآخرة وهذا في حق من كان مكثراً وقل
بما دل عليه الاستثناء بعده من الانفاق قوله كما انت الى اي الزم مكانك ولا تبرح حتى أتيتك حتى توارى عني الى اي غاب شخصه قوله سمعت لغطاً
وسمعت صوتاً الى هو نفخ الفين واسكانها لغتان اي جليلة وصوتها غير مفهوم قوله عرض له الى بضم ع والياء على البناء للجهول وفي بعض الروايات
فتخوفت ان يكون احد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم اي تعرض له بسوء قوله فهممت ان اتبعه الى اي اردت ان اذهب اليه وفيه ادب الى ذكر مع
النبي صلى الله عليه وسلم وترتبه احواله وشقيقته عليه حتى لا يدخل عليه ادنى شيء ما يتأذى به قوله ثم ذكرت قوله لا تبرح الى فيه ان امتثال امر
الكبير والوقوف عند أولى من ارتكاب ما يخالفه بالرأى ولو كان فيما يقتضيه الرأي توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى
قوله ذكرته الذي سمعت الى اي سأله عنه وفيه استفهام التابع من مستوعبه على ما يحصل له فائدة دينية او علمية او غير ذلك قوله ذلك
جبريل الى اي الذي كنت اتخاطبه او ذلك صوت جبريل قوله دخل الجنة الى رتب دخول الجنة على الموت بغير اشارة بالله وقد ثبت الوعيد
بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر وبعد دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستفهام قوله وان زني وان سرق الى فيه المراجعة في العلم بما تقر
عند الطالب في مقابلة ما يسمعه مما يخالف ذلك لانه تقر عند ابي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد اهل الكبائر بالنار وبالعذاب فلما سمع ان
مات لا يشرك دخل الجنة استفهم عن ذلك بقوله وان زني وان سرق واقهر على هاتين الكبيرتين لانها كالمثاليين فيما يتعلق بحقوق الله وحقوق العباد
وتدحل البخاري هذا الحديث على مرتاب عند الموت وحمله غيره على ان المراد بدخول الجنة اعم من ان يكون ابتداء او بعد المجازاة على المحصية وقد
تقدم الكلام في وجوه تأويله في ابواب الايمان فليراجع من مظانه قال الطيبي قال بعض المحققين قد يتخذ من امثال هذه الاحاديث المبطلة ذريعة
الى طرح التكليف وابطال العمل ظناً ان ترك الشرك كاف وهذا يستلزم طغي بساط الشريعة وابطال الحدود ودوان الترغيب في الطاعة والتعذير
عن المعصية لا تأثير له بل يقتضي الاخلال عن الدين والا تحلوا عن قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوج في الخبط وترك الناس سداً مهملين
وذلك يفضي الى خراب الدنيا بعد ان يفضي الى خراب الآخرة مع ان قوله في بعض طرق الحديث ان يعبد ولا يتضمن جميع انواع التكليف الشرعية وقوله
ولا يشركوا به شيئاً يشمل معنى الشرك الجلي والخفي فلا راحة للمتكسب به في ترك العمل لان الاحاديث اذا ثبتت وجب العمل ببعضها الى بعض فانها في حكم الحديث
الواحد فيعمل مطلقاً على مقتضاها يحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق قوله وهو ابن ربيع الى بقاء وهملة مصدرة وعبد العزيز هذا الى
سكن الكوفة وهو من صغار التابعين لقي بعض الصحابة كأنس قوله وحده ليس مع انسان الى تأكيد لقوله وحده ويحتمل ان يكون لرفع توهم ان يكون
معه احد من غير جنس الانسان من ملك او حنى وفيه حسن الادب مع الاكابر وان الصغير اذا رأى الكبير منفرداً لا يتصور عليه ولا يجلس معه

الحديث على النقطة وتبشير المنفق بالجنة

يحيى عليه في نار جهنم فيوضع على حكمة ثدي احدهم حتى يخرج من نفض كنفه ويوضع على نفض كنفه حتى يخرج من حكمة ثدييه ينزل قال فوضع القوم رؤسهم فما رأيت احدا منهم رجعا اليه شيئا قال فادبروا وابتعته حتى جلس الى سارية فقلت ما رأيت هؤلاء الا كرهوا ما قلت لهم فقال ان هؤلاء لا يعقلون شيئا ان خيلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم دعاني فاجبتة فقا اترى احدا فنظرت ما على من الشمس وانا اظن انه يبعثني في حاجة له فقلت اراه فقال لا يسرني ان لي مثله ذهب انفقته كله الا ثلاثة دنائير ثم هؤلاء يجيئون الدنيا لا يعقلون شيئا قال قلت مالك ولا خوتك من قرش لا تعارهم وتصيب منهم قال لا وربك لا اسألهم عن دنيا ولا استفتيهم عن دين حتى الحق بالله ورسوله **وحدثنا** شيبان بن فروخ قال نا ابوالاشهب قال نا خليل العصري عن الاحنف بن قيس قال كنت في نفر من قرش فمروا بوزر وهو يقول تبشرا الكافرين بك في ظهروهم يخرج من جنوهم وبكى من قبل اقفأهم يخرج من جباههم قال ثم سئلت فقعد قال قلت من هذا قالوا هذا ابو نذر قال فقمت اليه فقلت ما شئ سمعتك تقول قبيل قال ما قلت الا شيئا قد سمعته من نبيهم صلى الله عليه وسلم قال قلت ما تقول في هذا العطاء قال خذ فان فيه اليوم معونة فاذا كان ثمتا لدينك فدعه **سئل** زهير بن حرب بن عبد الله بن نعيم قال اناسفان بن عيسى عن الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى يا ابن ادم

اللاء وسكون المعجمة بعد هاء فاء هي الحجرة المحيطة واحد هارضة قوله يحيى عليه الخ اي يوقد عليه قوله فيوضع على حكمة ثدي احدهم الخ الحكمة بفتح الحاء المهملة واللام هو ما نشر من الثدي وطال ويقال لها قراد الصد وفي الحكمة حمتا الثديين طرفاها وعن الاصمعي هو رأس الثدي من الجهة والرجل وفي هذا الحديث جواز استعمال الثدي للرجال وهو الصحيح قوله من نفض كنفه الخ بضم النون وسكون المعجمة بعد هاء ضاد معجمة العظم الدقيق الذي على طرف الكتف او على الكتف قال الخطيب هو الشاخص منه راصل النفض الحركة فمتى ذلك الموضع نفضا لانه يتحرك بحركة الانسان قوله ينزل اي يتحرك ويضطرب الرضف من نفض كنفه حتى يخرج من حكمة ثدييه وفي رواية الاسامي فيجب ان يكون جميعا هو معجزة الاول قوله فما رأيت احدا منهم رجعا اليه شيئا الخ اي ما اجابه احد شئ قوله انهم لا يعقلون شيئا الخ فسر ذلك في الاخبار بقوله انما يجعون الدنيا فالذين يجعون الدنيا لا يفهمون كلام من ربه انهم عن الكون قوله ان خيلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم قال الكلام عليه فربما قال الحافظ انما اوردته ابو ذر الاحنف لتقرية ما ذهب اليه من دفع كتمان المال وهو ظاهر في ذلك الا انه ليس على الوجوب ومن ثم عقبه البخاري بالترجمة التي تليه فقال باب الفان المال في حقه واورده فيه الحديث الدال على الترغيب وذلك وهو من ادل دليل على ان احاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة واما حديث ما احب لوان لو استدا ذهابا فمحمول على الاولوية لان جمع المال وان كان مباحا لكان اجبا مع مسئول عنه وفي المحاسبة خطر ان كان الترك اسلم وما ورد من الترغيب في تحصيله وانفا في حقه فمحمول على من وثق بانه يجعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه فانه اذا نفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتعدى ولا يتأني ذلك لمن لم يحصل شيئا كما تقدم شاهدة في حديث ذهب اهل الدثور بالاجور والله اعلم كذا في النظم قوله اترى احدا الخ هو الجبل المعروف قوله فنظرت ما على من الشمس قال السدي اي تأملت ما على من الشمس بواسطة حرارة الشمس على تقدير ان هاب الى احد على ما فهمت من كلامه قال العيني وفيه ما يشعر انه صلى الله عليه وسلم كان يرسل اناسا في اصحابه في حاجته يفضله بذلك لانه يصير رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الاثنية دنائير الخ تقدم بعض ما يتعلق به قريبا وقال القرطبي الدنايير الثلاثة المخرقة واحد لاهله واخر خلق ربة واخر الدين وقال الكرماني يحتمل ان هذا المقدار كان دينيا او مقدارا كفاية اخراجات تلك الليلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لا تعارهم وتصيب منهم الخ اي تأتيتهم وتطلب منهم يقال عرته واعترته واعترته اذا اتيتهم تطلب منه حاجة قوله لا اسألهم عن دنيا الخ لا اسألهم عن دنيا يجذون عن وهو الاجود او لا اسألهم شيئا من متاعها فاني لا اطعم فيه قوله ولا استفتيهم عن دين الخ اي لا اسألهم عن احكام الدين اي اتبع باليلغة من الدنيا وارضى باليسار مما است من العلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله حدثنا ابوالاشهب الخ هو جعفر بن حيان السدي ابو الاشهب الطاردي البصري الخزاز الاعرجي روى عن ابى رجاء العطاردي ابو الجوزاء الربيعي خليلي البصري وجماعة وكان حماد بن زيد يقول لم يسمع ابوالاشهب من ابى الجوزاء وقد وقع في صحيح البخاري في تفسير سورة النجم حدثنا مسلم بن ابوالاشهب ثنا ابوالجوزاء فذكر حديثا فانه اعلم كذا في تهذيب التهذيب قوله حدثنا خليل العصري الخ بضم الصاد المعجمة وفقر اللام واسكان الياء والعصري بفتح العين والصاد المهملة منسوب الى بني عاصر قوله قلت من هذا قالوا الخ ولا احمد من طريق الباهلي عن الاحنف كنت بالمدينة فاذا برجل يبشر منته الناس حين يروته قلت من انت قال ابو نذر قلت ما نفرا الناس عنك قال اني انفصا عمن الكون التي كان يتهاهم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم يا س

أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ وَقَالَ يَمِينَ اللَّهُ مَلَأْنِي وَقَالَ ابْنُ مَيْرٍ مَلَأْنِي سَمَاءً لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حُلٌّ شَتَا حَرًّا لَيْفَ
 قَالَ لَعَلَّ الرِّزْقَ نَزَّاهُ قَالَ نَامِعٌ عَنْ رَاشِدٍ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ مُسَبِّحٍ أَخِي هَبْ مِنْ مِثْبَتِي قَالَ هَذَا مَا حُثْنَا بِهِ رُبَّ رَسُولٍ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَأْسَ حَادٍ
 مِنْهَا وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِي أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَأْنِي لَا يَغِيضُهَا سَمَاءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
 أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبِهِ الْآخِرَى الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ
 قَوْلُهُ أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ الْإِنْفَقُ الْأَوَّلُ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسُكُونُ الْقَافِ بِصِنْعَةِ الْأَمْرِ بِمَا لَفَاقَ وَالْثَانِيَةُ بَعْضُ أَوَّلِهِ وَسُكُونُ الْقَافِ عَلَى الْجَوَارِ بِصِنْفَةِ
 الْمَضَارِعِ وَهُوَ وَعَدٌ بِالْخَلْفِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَفِي تَرْكِ تَقْيِيدِ النِّقْفَةِ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ مَا يَرُودُ إِلَى أَنْ يَحْتَجَّ عَلَى الْأَنْفَقِ
 يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ - قَوْلُهُ يَمِينَ اللَّهُ الْإِنْفَقُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ يَدُ اللَّهِ قَالَ الْبَغِيضِيُّ هِيَ حَقِيقَةُ لَكُمَا لَا كَالْإِيدَى الَّتِي هِيَ الْجَوَارِحُ وَقَالَ الْمَازَرِيُّ
 قَوْلُهُ يَمِينَ اللَّهُ مَا يَتَأَوَّلُ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا كَانَتْ بِحُجَّةٍ الْمُنَاسِبَةِ لِلشَّمَالِ لَا يَرُفَعُ بِهَا الْبَارِي سَجْدَانَهُ وَتَعَالَى لَا تَهْتَأُ تَهْتَضُ أَثْبَاتُ الشَّمَالِ وَهَذَا يَقْتَضِي
 التَّحْدِيدَ وَيَقْدِرُ سَمَاءُ اللَّهِ سَمَاءُ اللَّهِ عَنِ التَّحْسِينِ وَالْحَدِّ وَأَمَّا خَاطِبُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَفْهَمُ مِنْهُ وَإِرَادَةُ الْإِنْخِرَابِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْقُصُهُ
 الْأَنْفَقُ وَلَا يَمَسُّكَ خَشْيَةُ الْأَمْلَاقِ جَلَّ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَعَبَّرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَوَالِي النِّعَمِ بِسَمَاءِ الْيَمِينَ كَانِ الْبَازِلُ مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ قَالَ وَشَمَلُ
 أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ سَجْدَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ ضَعْفًا وَقُوَّةً وَأَنَّ الْمَقْدُورَاتِ تَقَعُ بِهَا عَلَى حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا يَخْتَلِفُ
 قُوَّةً وَضَعْفًا كَمَا يَخْتَلِفُ فَعَلَاتُ الْيَمِينَ وَالشَّمَالِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْخُلُوقِينَ وَمِثْلَ حُجَّةِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّايَةِ الثَّانِيَةِ
 وَبِهِ الْآخِرَى الْقَبْضُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَتُهُ سَجْدَانَهُ وَتَعَالَى وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهَا الْمُخْتَلَفَاتِ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَيُنَاسِئُ الْأَمْرَ بِمَا يَكُونُ الْأَمْرُ بِمَا يَكُونُ
 قُدْرَتُهُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي ذَلِكَ بِالْيَدِ لِيَفْهَمُ الْمُخْتَلَفَاتِ بِمَا اعْتَادَ مِنْ خُطَابِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْجَازِ هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْمَازَرِيِّ كَذَا فِي الشَّرْحِ قَوْلُهُ مَلَأْنِي
 بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَهَمْزُهُ مَعَ الْقَبْضِ ثَانِيَةً مَلَأْنِي وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ مَيْرٍ مَلَأْنِي - قِيلَ هُوَ غَلَطٌ وَلَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْيَمِينَ تَذَكَّرَ وَتَوَشَّى وَالْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ
 مَلَأْنِي أَوْ مَلَأْنِي الْأَرْزَاقَ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْعَفَى وَعِنْدَهُ مِنَ الرِّزْقِ مَا لَا تَهَيَّأُ لَهُ فِي عِلْمِ الْخَلَائِقِ قَوْلُهُ سَمَاءُ الْإِنْفَقِ قَالَ الْحَافِظُ بِفَتْحِ الْمِيمِ مَشْقَلٌ مَرْدُودٌ
 أَيْ دَائِمَةٌ الصَّبِّ يَقَالُ سَمَاءُ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ مَشْقَلٌ يَسْمُو بِكُسر السَّيْنِ فِي الْمَضَارِعِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا وَضَبُّهَا فِي الْمَسْجِدِ سَمَاءُ بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ
 لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ الْإِنْفَقُ الثَّانِيَةُ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ أَيْ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ غَاصُ الْمَاءِ يَغِيضُ إِذَا انْقَضَى وَغَاصَهُ اللَّهُ الْأَرْزَاقَ وَمَعْنَاهُ - قَوْلُهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الْإِنْفَقُ بِالنَّصْبِ
 عَلَى الظَّرْفِ فَتَجِيءُ قَوْلُهُ لَا يَغِيضُهَا سَمَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ الْإِنْفَقُ قَالَ النَّوَوِيُّ بِمَضِيئَةٍ بِوَقْعِينَ نَصْبِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَرَفْعِهَا نَصْبِ عَلَى الظَّرْفِ وَفِي
 وَالْمَرْفَعِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ الْإِنْفَقُ فِي تَنْبِيهِهِ عَلَى مَضْمُونِهِ ذَلِكَ لِمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ الْإِنْفَقُ أَيْ لَمْ يَغِيضْ قَالَ الطَّبْرِيُّ
 بِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ اسْتِثْنَاءً فَإِنَّهُ مَعْنَى التَّرْتِيقِ كَانَهُ لَمْ أَقْبَلْ مَلَأْنِي أَوْ هُوَ جَوَازُ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ وَقَدْ يَتَقَالَى الشَّيْءُ وَلَا يَغِيضُ
 فَقِيلَ سَمَاءُ إِشَارَةٌ إِلَى الْقَبْضِ وَقَدْ نَهَى بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ثَرَاتُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَافٍ عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَبَصِيرَةٌ
 يَدْرَأُ أَنْ شَمَلُ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِقَوْلِهِ أَرَأَيْتُمْ عَلَى تَطَوُّلِ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ خُطَابٌ عَامٌّ وَالْهَمْزُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ قَالَ وَهَذَا كَلَامُ الرَّاهِ الْأَخَذَتْهُ مِنْ غَيْرِ الظَّرْفِ
 إِلَى مَفْرُودَاتِهِ أَبَانَ زِيَادَةَ الْغِنَى وَكَمَالَ السَّعَةِ وَالنَّهْيَةِ فِي الْجُودِ وَالْبَسْطِ وَالْعِطَاءِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ الْإِنْفَقُ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ نَاسِبَةً
 ذَكَرَ الْعَرْشَ هُنَا أَنَّ السَّامِعَ يَتَطَّلَعُ مِنْ قَوْلِهِ خَلَقَ السَّمَاءَ رَأْسًا وَأَوَّلَ الْأَرْضِ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَرْشَهُ قَبْلَ خَلْقِ الدَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
 كَانَ عَلَى الْمَاءِ كَمَا وَفَّقَ فِي حَدِيثٍ شَرِيفٍ مِنْ رِجَالِ الْمُصَنِّعِينَ الْمَاضِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ بَلْفَظِ تَعَالَى اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ
 أَع - ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ وَظَاهَرُ قَوْلِهِ وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ أَنَّهُ كُنَّ الْمَاءُ حِينَ الْخَلْقِ بِذَلِكَ وَظَاهَرُ الْمَرْفُوعِ الَّذِي قِيلَ أَنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ
 خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُ لَمْ يَزَلْ عَلَى الْمَاءِ وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِالْمَاءِ الْمَاءُ الْيَحْيِي هُوَ الْمَاءُ تَحْتَ الْعَرْشِ كَمَا شَاءَ أَنَّ تَعَالَى وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي
 حَدِيثٍ - قَوْلُهُ وَبِهِ الْآخِرَى الْقَبْضُ الْإِنْفَقُ قَالَ النَّوَوِيُّ بِمَضِيئَةٍ بِوَقْعِينَ نَصْبِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَرَفْعِهَا نَصْبِ عَلَى الظَّرْفِ وَفِي
 بِالْقَافِ وَالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ اللَّهَ بِالْقَافِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ لَا حَسْبُ الرَّايَةِ قَالَ وَدَوَّ الْأَشْهُرُ وَالْمَوْحِدُونَ قَالَ وَمَعْنَاهُ الْقَبْضُ
 الْمَوْتُ وَأَمَّا الْقَبْضُ بِالْبَاءِ فَالْإِحْسَانُ وَالْعِطَاءُ وَالرَّزْقُ الْوَاسِعُ قَالَ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْقَبْضِ بِالْقَافِ أَيْ الْمَوْتُ قَالَ السَّكَاوِيُّ الْقَبْضُ
 الْمَوْتُ قَالَ الْقَاضِي قَيْسٌ يَقُولُونَ فَاصْتِ نَفْسَهُ بِالضَّمِّ إِذَا مَاتَ وَطَيَّ يَقُولُونَ فَاصْتِ نَفْسَهُ بِالضَّمِّ وَطَيَّ إِذَا ذُكِرَتْ نَفْسُهُ فَيَا أَصْدَادَ
 وَإِذَا قَبِلَ فَاصْتِ نَفْسَهُ فَيَا أَصْدَادَ وَطَيَّ يَقُولُونَ فَاصْتِ نَفْسَهُ بِالضَّمِّ وَطَيَّ إِذَا ذُكِرَتْ نَفْسُهُ فَيَا أَصْدَادَ وَطَيَّ يَقُولُونَ فَاصْتِ نَفْسَهُ بِالضَّمِّ وَطَيَّ إِذَا ذُكِرَتْ نَفْسُهُ
 عِبَارَةٌ عَنْ جَمَلَةِ الْمَقَادِيرِ وَمَعْنَى يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ قِيلَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَقْدِيرِ الرِّزْقِ يَقْتَضِيهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَيَرْفَعُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَقَدْ كُنَّا عِبَارَةً عَنْ
 تَصَرُّفِ الْمَقَادِيرِ بِالْخَلْقِ بِالْعَزِّ وَالذَّلِّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْحَافِظُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْقَبْضِ الْمَنْعُ لِأَنَّ الْأَعْطَاءَ قَدْ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ سَمَاءُ اللَّيْلِ

حل ثنا ابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد كلاهما عن حماد بن زيد قال ابو الربيع نا حماد بن زيد قال ابو ب عن ابي قلابه
عن ابي اسماء الجحفي عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل دينار ينفق الرجل دينار ينفقه على عياله ودينار
ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله ودينار ينفق على اصحابه في سبيل الله قال ابو قلابه وبدل بالعيال ثم قال ابو قلابه
واي رجل اعظم اجرا من رجل ينفق على عياله صغار يعيهم وينفقهم الله به ويغنيهم **حل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وزهير
ابن حرب وابو كريب واللفظ لابي كريب قالوا نا وكيع عن سفيان عن مزاحم بن زفر عن عباد عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم دينار انفقته في سبيل الله ودينار انفقته في رقة ودينار تصدقت به على مسكين ودينار انفقته على
اهلك اعظمها اجرا الذي انفقته على اهلك **حل ثنا** سعيد بن محمد الجرمي قال نا عبد الرحمن بن عبد الملك بن ابجر الكوفي
عن ابيه عن طلحة بن مصعب عن خيثمة قال كنا جلوسا مع عبد الله بن عمر اذ جاءه قهرمان له فدخل فقال اعطيت الرقيق
قهرم قال لا قال فانطلق فاعطهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثما ان يتجسس عن من يملك قوته
حل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا ليث بن سعد نا محمد بن ربح قال نا الليث عن ابي الزبير عن جابر نا قال اعترق رجل
من بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الك مال غيره فقال لا فقال مزيشتره مني
فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي

والنهار فيكون مثل قوله تعالى والله يفتن وييسر **باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبسهم**
عنهم قوله على دابته في سبيل الله الخ أي على دابته المربوطة في سبيل الله من نحو الجهاد قوله ينفقة على صحابه في سبيل الله الخ أي حال كونهم جاهدين
في سبيل الله كذا في المرواة - أو المراد أن نفقته عليهم يكون في سبيل الله لا في سبيل النفس والشيطان والله أعلم قوله وبدأ بالعيال الخ يعني الانفاق
على هؤلاء الثلاثة على الترتيب افضل من الانفاق على غيرهم ذكره ابن الملك وكذا دلالة في الحديث على الترتيب لأن الواو مطلق الجمع إلا أن يقال للترتيب
الذكرى الصادر من الحكيم لا يخاف من حكمة فالافضل ذلك إلا أن يوجد شخص ولو قال عليه الصلوة والسلام ابن وابناً بدأ الله تعالى به إن الصفا
والنكوة من شعائر الله كذا في المرواة - قال الأبي وعيال الرجل من نفقته كالاب والابن والزوجة والمملوك ومن ادخل في العيال - قوله ينفقهم الخ
أي يجعلهم عفاة أغنياء وينعمهم عن السؤال قوله انفقته في سبيل الله الخ أي في الجهاد أو الحج أو طلب العلم قوله في رقبة الخ أي في فكها واعتاقها
قوله اعظمها أجراً الذي الخ قال المنوي مقصوده البحث على النفقة على العيال وبيان عظم الثواب فيه لأن منهم من تجب نفقته بالمقاربة ومنهم
من تكون مندوبة وتكون صدقة وصلته ومنهم من تكون واجبة بملك النكاح أو ملك اليمين وهذا كله فاضل محثوث عليه وهو افضل من صدقة
المنطوق ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في رواية ابن أبي شيبه اعظمها أجراً الذي النفقة على اهلك مع أنه ذكر قبله النفقة في سبيل الله وفي الحق
والصدقة ورتب النفقة على العيال على هذا كله لما ذكرناه - قوله سعيد بن محمد الجرمي الخ هو بالحجيم قوله اذ جاءه فمرأته الخ فمرأته بفتح الفاء واسكان
الهاء وفتح الراء هو الحارث القاسم بجوارح الانسان وهو معني الوكيل وهو لبسان الفرس قوله اعطيت الرقيق الخ بحذرت الاستمعام والرقيق
المماليك قوله كفى بالمرأ اثماً ان يجبس الخ أي يمنع قوله قوة لمفعول يجبس - وفي بعض النسخ كفى اثماً ان تجبس عمتن تملك بصيغة الخطاب قال
ابن الملك وهذا يدل على أنه لا يتصدق بما لا يفضل عن قوت الأهل يلتمس به الثواب لأنه ينقلب أثماً - وقال الأبي والحديث يدل على أن المراد
بالنفقة النفقة في الضروريات لأنها التي تجب وأما النفقة في التوسعة عليهم فانها مندوبة والذي يظهر أن الصدقة افضل منها كما لو كان
لرجل ديناران دينار يكتفي ضروراته وآخر يؤسم عليهم به لكانت الصدقة به افضل ولا يشترط في العيال أن يكونوا صغاراً ولفظ صغار في الحديث
خرج مخرج الغالب وعن بعض اصحاب ايوب السخيتي قال كنت مع ايوب على جبل كذا فادركني عطش فشكرت اليه فقال رضي الله عنه ائت
سترتني سقيتك فقلت سأسترفق الا حتى تقسم لي فاقسمت فضرب برجله صخرة وقال اسقنا ماء ياذن الله فانفجرت عينا قال وما كنت أعلم له
كبير عيادة الا احسن النفقة على العيال **باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم اهله ثم القرابة** قوله اعتق رجل الخ هو ابو ذر
رضي الله عنه كما سيأتي قوله عبد الله الخ اسمه يعقوب كما في الرواية الآتية قوله عن دبر الخ بان قال انت خرجت موتي قوله من يشتره مني الخ أي
الغلام قوله فاشتراه يعقوب بن عبد الله الخ أي نعيم بن عبد الله النخعي وورد في بعض الروايات نعيم بن النخاع قال الحافظم هو نعيم بن عبد الله هذا
والنخاع بالنون والنخاع المسئلة الثقيلة عند الجهمور وضبطه ابن الكلبي بضم النون وتخفيف الناء ومنعه الصنعاني وهو لقب نعيم وظاهر الرواية
أنه لقب ابيه قال النودى وهو غلط لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم انتهى كذا قال ابن العربي وعياض غير واحد

بثمان مائة درهم فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم قال ابدل بنفسك فصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل عن اهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فمهلكا وهكذا يقول فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك **حدثني يعقوب بن ابراهيم الدورقي قال نا اسمعيل يعني ابن عليّة عن ايوب عن ابي الزبير**

لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا تروى الروايات الصحيحة بمثل هذا فلعل اياه ايضا كان يقال له النخاع والخمعة بفتح النون واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل النخعة ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن اسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب ابن لؤي واسيد وعبيد وعويج في نسبه مفتوح اول كل منها قرشي عدوي اسلم قديما قبل عمر فكنم اسلامه واراد الهجرة فساأله بنو عدوي ان يقيم على ادين شاء لانه كان ينفق على ارامله وايتامهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية ومعه اربعون من اهل بيته واستشهد في فتوح الشام من ابي بكر وعمر وروى الحرث في مسنده باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما - **قوله** بثمان مائة درهم

قوله قال الحافظم اتفقت الطرق على ان ثمنه ثمان مائة درهم لانا اخرجه ابو داود من طريق هشيم عن اسمعيل قال سبع مائة او تسع مائة -

قوله فدفعها اليه الخ اي الى مولاه - قال الحافظم اتفقت الطرق على ان بيع المديبر كان في حياة الذي دبّره الا ما رواه شريك عن سلمة ابن كهيل بهذا الاسناد ان رجلا مات وترك مديبرا ودينا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم اخرجه الدارقطني ونقل عن شيخه ابي بكر النيسابوري ان شريكا اخطأ فيه والصحيح ما رواه الاعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسمعيل بن ابي خالد ودفع ثمنه الى مولاه قال وقد اتفقت طرق رواية عمر بن دينار عن جابر ايضا على ان البيع وقع في حياة السيد لانا اخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار دبّر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره الحديث وقد اعله الشافعي بانه سمعه من ابن عيينة مراءا لم يذكر قوله فمات، وكذلك رواه الائمة احمد واسحاق وابن المديني والحميدي وابن ابي شيبة عن ابي عبيدة

ووجه البيهقي الراية المذكورة بان اصلها ان رجلا من الانصار اعتق مملوكه ان حدث به حادث فمات فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر قال البيهقي فنقله فمات من بقية الشرط اي فمات من ذلك الحديث وليس اخبارا عن ان المديبرات فخذ

من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حادث فوقع الغلط بسبب ذلك والله اعلم - **قوله** فلذي قرابتك الخ اي اما وجوبا واما استجبيا - **قوله**

فمهلكا وهكذا الخ قال الطيبي كناية عن التفرق اشتاتا على من جاءه عن يمينه وشماله وامامه **قوله** وعن شمالك الخ قال النووي في هذا الحديث

فوائد منها الابتداء بالنفقة بالمذكور على هذا الترتيب ومنها ان الحقوق والفضائل اذا تراجمت قدم الا وكذا فالأكو ومنها ان الافضل في صدقة

التطوع ان ينوعها في جهات الخير ووجهه البر بحسب المصلحة ولا يخصص في جهة بعينها ومنها دلالة ظاهره للشافعي وموافقيه في جواز بيع المديبر

قال الشيخ بدر الدين العيني ومما روى الترمذي حديث جابر قال والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

وغيرهم لم يروا ببيع المديبر باسا وهو قول الشافعي واحمل الحق ذكره قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ببيع المديبر وهو قول سفيان

الثوري ومالك والاذاعي، ام ونسبه النووي الى جمهور العلماء والسلف من المجازيين والشافعيين والكوفيين رحمهم الله قال العيني وفي التلويح مختلف

العلماء هل المديبر يباع ام لا فذهب ابو حنيفة ومالك وجماعة من اهل الكوفة الى انه ليس للسيد ان يبيع مديره واجازه الشافعي واحمل وابو ثور

واسحاق واهل الظاهر وهو قول عائشة وجاهد الحسن وطاوس وكرهه ابن عمر زيد بن ثابت وعبد بن سيرين وابن المسيب والزهري والمشعوي

النخعي وابن ابي ليلى والليث بن سعد وعز الاوزاعي لا يباع الا من رجل يريد عتقه وجوز احمد ببيعه بشرط ان يكون على السيد دين وعن مالك يجوز

بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة وكذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكي مالك اجماع اهل المدينة على بيع المديبر او هبته وعند ثمننا الحنفية المديبر

على نوعين مدبر مطلق نحو ما اذا قال لعبد اذامث فانت حر او انت حر يوم اموت او انت حر عن دبر مني او انت مدبر او ديتك فحكم هذا انه

لا يبيع ولا يرهق ويستخدم ويوجر وتوطأ المديرة وتكف وتعتق المولى يعتق المديبر من ثلث ماله ويسعى في ثلثه اي ثلث قيمته ان كان المولى فقيرا

ولم يكن مال غيره ويسعى في كل قيمته لو كان مديونا بدين مستغرق جميع ماله، النوع الثاني مدبر مقيد نحو قوله ان مت من مرضي هذا او سفي هذا

فانت حر او قال ان مت الى عشر سنين او بعد صوت فلان ويقتن ان وجدا لشرط والا فيجوز بيعه - واجتمعت المجوزون بحديث الباب فانه صريح في بيع

المديبر واجاب عنه شيخنا المحمود قدس الله روحه بان الثابت من حديث الباب ليس الا ببيع النبي صلى الله عليه وسلم ببيع المديبر ببيع السيد

مدبر نفسه وهذا يحتمل ان يكون باعه مع ابقاءه مدبرا او رد على مالكه تدبيره لسفهه وكونه مديونا محتاجا ليس له مال غيره كما ثبت في الروايات

فلما رآه انفق جميع ماله وانه تعرض للهلكة لنقص عليه فعليه فباعه رقيقا غير مدبر وحيد فلا مأساة له بحمل النزاع واعتقال هذه النقصات

عن جابر بن جبريل عن الانصار يقال له ابو نذير كوراعث غلام له عن دبر يقال له يعقوب وساق الحديث بعنه ح

من الحقوق التي تختص بالنبى صلى الله عليه وسلم ليس لغيره فيها نصيب فانه صلى الله عليه وسلم اولى بالثؤمنين من انفسهم واثق بان يتصرف فيهم وفي اموالهم ولا يمكنه ولا يمكنه في حق انفسهم ان يملكوا رأفة به ونظيره ما في السان من اعتاقه صلى الله عليه وسلم جدي انا له يشكو اين او موكله وضربه وما في الطحاوي من بيعه صلى الله عليه وسلم شرق في دينه وهو حر والله اعلم كذا قال شيخنا، وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله والجواب انه لا شك ان الحق كان يباع في ابتداء الاسلام على ما روى انه صلى الله عليه وسلم باع رجلاً يقال له سرق في دينه ثم نسخ ذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ذكره في التاميم والمنسوخ فلم يكن فيه دلالة على جواز بيعه الا ان بعد النسخ وانما يقيد استصحاب ما كان ثابتاً من جواز بيعه قبل التدبير لوجوب التدبير زوال المرق عنه ثم رأينا انه صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من ثلث المال وقد رعد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما لكن ضعفت الدارقطني رفعه وصح وقفه واخرج الدارقطني ايضاً عن علي بن ظبيان بسند عن ابن عمر قال المدبر من ثلث وضعت ابن ظبيان واحاص ان رفته صحيح وضعفت رفعه فعلى تقدير ان رفعه لا اشكال وعلى تقدير ان وقت فقولي الصحيح في جينين لا يبارضه النفس البتة لانه واقعة حال لا عموم لها وانما يعارضه لوقال صلى الله عليه وسلم لا يباع المدبر اه، وجوز الحفاظ حال الدين الزليحي حل حديث جابر على المدبر المقيد قال الا ان يشترط ان يكون مدبراً مطلقاً وهو لا يقدر على ذلك ام قلت لكن رواية البيهقي ان حديثه حادثة كما لا يصير في كونه مدبراً مطلقاً فان فقهاً ثابراً جرحهم الله قد عدوا هذه الصيغة واحدة من التدبير المطلق والله اعلم، قال الشيخ ابن الهمام ايضاً ثبت عن ابى جعفر انه ذكر عندنا ان عطاء وطاوساً يقولان عن جابر بن عبد الله الذي اعتقه موكاه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عتقه عن دبر فامر ان يبيد فيقتضيه دينه الحديث فقال ابو جعفر شهدنا الحديث عن جابر انما اذن في بيعه من روى الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم الكوفي عن ابى جعفر قال ابراهيم هذا وان كان من الثقات الاثبات ولكن حديثه هذا سهل وقال ابن القطان هو سهل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابى سليمان العنزي وهو ثقة عن ابى جعفر انتهى فلو تم تضعيف عبد الغفار لم يصير فقد صرح ابو جعفر وهو سهل الباقر الا ما روى عن ابن العابد بن بانه شهد حديث جابر وانه انما اذن في بيعه منا فعد ولا يمكن لشقة امام ذلك الا بعلمه بذلك من جابر راوى الحديث وقال ابن العربي قول من قال يحل الحديث على المدبر المقيد او ان المراد ان يباع خذمة العبد من باب دفع الدماء لانه لما اعتقد ان التدبير عقد لا زرع في تأويل ما يخالف اعتقاده من السنة على خلاف تأويله والنص مطلق فيجب العمل به لا المعارضة نصاً فيمنع من العمل باطلاقه وانت اذا علمت ان الحق كان يباع للدين ثم نسخ وان قوله في الحديث يباع مدبر ليس الا حكاية الراوى فلا حرج في الاثوم لها وان قوله اعتق عن دبر او دبراً عن المطلق والمقيد اذ يصدق على الذي دبر مقيداً انه اعتق عن دبر منه وان ما عن ابن عمر موقوف صحيح وحديث ابى جعفر سهل تابعي ثقة وقد قسمنا الدلالة على وجوب العمل بالمرسل بل وتقديره على المسند بعد انه قول جمهور السلف علمت قطعاً ان امر سهل حجة موجبة بل سائلة عن المعارضة وكذا قول ابن عمر ان لم يصح رفعه يعسده ام وفي عمدة القارى قال ابو الوليد الباجي (المانكي) ان عمر رضي الله عنه رقب سبيع المدبرة في (اخيرا القرون وهو حضور متوافرون، ام فظهر لك تحامل ابن العربي او غلطه، قال العلامة ابن الترمكاني في الجواهر النقية ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن ابى سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خذمة المدبر اذا احتاج ثم ذكر عن الدارقطني انه خطا من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابى جعفر مرسلاً قلت اعترض ابن القطان على هذا بما يروونه انه ان كان فيه خطا فهو من ابن فضيل لانه الذي خولف فيه ولا يجعل ان يكون عند عبد الملك حديثاً من اسماها عن ابى جعفر مرسلاً انه عليه السلام يباع خذمة المدبر هكذا اصر فدل عليه السلام والاخر عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خذمة المدبر فرواه عبد الملك كذا مرسلاً وسنداً وليس من قصير به فلم يستدل به على من حفظه واسنداً اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل سهلان شريه روى عن اهل العلم فلا ينبغي ان يخطأ واحد منهما ثم اخرجنا البيهقي من وجيز احمد بن محمد بن طريف عبد الملك والثاني من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابى جعفر مرسلاً ذكر ان الشافعي اجاب عنهما بما لم يخصه انه لم يروه عن ابى جعفر فيما عدا الشافعي من ثبت حديثه ورواه من ثبت حديثه فهو منقطع بخالف المتصل انما قلت قد نقله انه رواه عنه الحكم وهو من اخرج زهرا بن جماعة ورواه ايضاً عبد الملك وهو من اخرج لهم سلم فقد رواه من ثبت حديثه وتقدم ايضاً انه مرسلاً ايضاً من جهة ابن فضيل انما انقطاعه والظاهر ان مراد الشافعي بالتمسك من الثابت حديث جابر وفي بيع المدبر وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابى جعفر لا يخالفه ان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خذمته كما ذكره الشافعي فيما بعد ويحتمل ان يراى ببيع الخذمة الاجارة كما روى عن جابر قال عليه السلام من كان له ارض فليزرعها او يزارعها ولا يبيعهها قلت له يعني الكراء قال نعم ويمكن ان يحل بيع المدبر ببيع خذمته فيقول الحديثان ام فظهر ما في حديث جابر اى بيع خذمته ومنه بان آجره والاجارة قسمين، بيحاً بلغة اهل اليمن لان فيها بيع المنفعة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ان الانصار يقال له ابو نذير

الليث حل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يقول كان ابو طلحة اكثر انصارى بالمدينة مالا وكان احب امواله اليه يترجأ وكانت مستقبله المسجد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال انس فلما نزلت هذه الآية كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون قام ابو طلحة رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله عز وجل يقول في كتابه كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وان احب اموالي الى يترجأ وانها صدقة لله ارجو بها ودخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بخ ذلك مال رايح ذلك مال رايح قد سمعت ما قلت فيها

تقدم في الطريق الاولى انه كان من بني عذرة فلعله كان من بني عذرة وحالت الانصار قاله الحافظ - باب فضل النفقة الصلوة على الاقربين والزوجة والاولاد والوالدين ولو كانوا مشركين قوله اكثر انصارى الخ اي اكثر كل واحد من الانصار والاضافة الى انفس النكرة عند ارادة التفضيل سائغ كذا في الفتح - قوله مالا الخ اي من الخيل كما ورد في بعض الروايات قال العيني فيه اتخاذ البساتين والعقار وقال ابن عبد البر وفيه رد لما يروى عن ابن مسعود انه قال لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا - قوله وكان احب امواله اليه الخ قال الحافظ فيه حوان ضا حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد اخبر تعالى عن الانسان ولانه يحب التحيز لشئ دنيء والخير هنا المال اتفاقا - قوله بغير حال يفهم الموحدة وسكون التختانية وفتح الراء وبالمهلة والمد وجاء في ضبطه اوجه كثيرة جمعها ابن الاثير في النهاية فقال يروى بفتح الباء بكسر وفتح الراء وضمتها وبالمدة والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة برجاء بفتح واو له وكسر الراء وتقديمها على التختانية شرعا جملة ورجح هذا صاحب الفائق وقال هو وزن فصيل من اليراح وهي الارض الظاهرة المنكشفة وعند ابى داود بارجاء وهو بابشباع الموحدة والباقي مثله ووههم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهزء فان ارجاء من الارض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظا ان تكون سميت باسمها - قال الباجي افسحها بفتح الباء وسكون الراء وفتح الراء وكذا جزمه الصفاني وقال انه فيجلى من اليراح قال ومن ذكره بكسر الموحدة وفتح الراء بضمها المدينة فقد صحف نقل ابو علي الصديقي عن ابى ذر الهذلي انه جزمها امركة من كلمتين بتركلمة وحاء كلمته ثم صارت كلمة واحدة واختلفت في حاء هل هي اسم رجل او امرأة او مكان اُضيفت اليه بضم واو هي كلمة بفتح للابل كان الابل كانت ترمي هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت اليها اللفظة المذكورة كذا في الفتح - قوله مستقبله المسجد الخ اي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم قوله يدخلها الخ وفي بعض الروايات ويستظل فيها - قال الحافظ فيه دخول اهل العلم والفضل في الخواطر واليساتين والاستظلال بظلمتها والاكل من شجرها والراحة والنزلة فيها وقد يكون ذلك مستحبيا يترتب عليه الاجراذ قصد به اجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة قوله من ماء فيها طيب الخ يعني العذب ولذا ترجم عليه البخاري استعذاب الماء اي طلب الماء العذب وقد ورد في خصوص هذه اللفظة وهو استعذاب الماء احاديث عديدة ذكرها الحافظ في الفتح ثم قال قال ابن بطال استعذاب الماء لا ينافي في الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم بخلاف تطليب الماء بالماء ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من السرف واما شرب الماء الحلو وطلبه فيها فقد فعله الصالحون وليس في شرب الماء المالح فضيلة قال وفيه دلالة على ان استطابة الاطعمة جائزة وان ذلك من فعل اهل الخير وقد ثبت ان قوله تعالى لا ينهاكم الله ان تأكلوا مما يحبون مما أحل الله لكم ان تأكلوا مما يشاءون الذين ارادوا الامتناع من لذائذ المطامع قال ولو كانت مما لا يريد الله تناولها ما امتن بها على عباده بل نهى عن تحريمها يدل على انه اراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها وان كانت نعمة لا يكرهونها شكرهم وقال ابن المنير اما ان استعذاب الماء لا ينافي في الزهد الورع فهو خرم واما الاستدلال بذلك على لئلا اطعمة فبعيد - قوله ان الله عز وجل يقول في كتابه الخ وممن عمل بالآية ابن عمر فقد روى البزار من طريقه انه قرأها قال فلم اجد شيئا احب الي من مرجانة جارية لي رومية فقلت هي حرة لوجه الله فلو انا لا اعود في شئ جعلته لله لتزوجتها - كذا في الفتح - ولعله في الله عنه لم يطعم على حديث تضعيف الاجر لثلاثة كما سبق في كتاب الايمان والله اعلم - قوله وان احب اموالي الخ فيه فضيلة لا بطلمحة كان الآية تضمنت الحث على الانفاق من المحبوب فترقى هو الى انفاق احب المحبوب فصوب صلى الله عليه وسلم رايه وشكر عز ربه ففعله ثم امره ان يخص بها اهله وكفى عن رضاه بذلك بقوله بخ - قوله ارجو بصرها الخ البر اسم جامع لانواع الخيرات والطاعات ويقال ارجو ثواب بصرها قوله ودخرها اي اقدمها فادخرها لاجلها هناك وعن ابن مسعود البر في الآية المحبة والتقدير على هذا ابواب البر قوله فضعها الخ اي اصرها حيث شئت قوله بخ الخ يفهم الموحدة وسكون البجمة وقد تنوز مع التثقل والتخفيف بالكسر والرفع ويجوز التنوين لغات ولو كررت فالاختيار ان تنوز الاولى وتسكن الثانية وقد يسكنان جميعا ومعناها تفخيم الامر والاعجاب وتظهيرها في الهندية كلمة "خواه" قوله ذلك مال رايح الخ من الريح اي ذوب كذا في التامر وقيل هو فاعل يحسنه مفعول اي هو مال مر بوح فيه وفي بعض روايات البخاري داخر يعني بالتختانية فمعناها رايح عليه اجرة قال ابن بطال

باب فضل النفقة والصلاة على ابي ذر
الانوار مالا والاولاد والوالدين ولو كانوا مشركين

والى ارى ان تجعلها في الاقربين فقسما ابو طلحة في اقاربه وبني عمه **ح** شني محمد بن حاتم قال نا بقر قال نا حماد بن سلمة قال نا ثابت عن انس قال لما نزلت هذه الآية كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون قال ابو طلحة ارى ربنا يسئلنا من اموالنا فاشهد لرسول الله اني قد جعلت ارضي بقرحاء الله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلها في قرابتك قال فجعلها في حستان بن ثابت وابي بن كعب **و** **ح** شني هرون بن سعيد الايلي قال نا ابن وهب قال اخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة بنت الحارث انها اعطقت وليدة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لواء عطيتها احوالك كان اعظم لاجرك **ح** شني حسن بن الربيع قال نا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي وائل عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقن يا معشر النساء ولو من خبيثكن قالت فرجعت الى عبد الله فقلت انك رجل

والمنع ان مسافة قريبة وذلك انفس الاموال وقيل معناه يروح بالاجر ويغفر به واكتفى بالروح عن الغدو وادعى الاسماعيلى ان من رواها بالتخانية فقد صحف والله اعلم **قوله** ان تجعلها في الاقربين الخ فيه ان الصدقة على اقارب افضل من الجانب اذا كانا محتاجين **قوله** في اقاربه وبني عمه الخ وفي بعض الروايات فجعلها ابو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حستان وابي بن كعب وفي مرسل ابي بكر بن حزم فذكره على اقاربه ابي بن كعب وحسان بن ثابت واخيه وابن اخيه شداد بن اوس ونبيط بن جابر فنفقوا موه فباع حسان حصته من معاوية بمائة الف درهم قال الحافظ وهذا يدل على ان ابو طلحة ملكهم الحقيقة المذكورة ولم ينفقها عليهم اذ لو نفقها فاساغ حستان ان يبيعها فيعكر على من استدل بشئ عن قصة ابو طلحة في مسائل الوقت الا فيما لا تخالف فيه الصدقة الوقت ويحتمل ان يقال شرط ابو طلحة عليهم لما وقفها عليهم ان من احتاج الى بيع حصته منهم جازله ببعها وقد قال جواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله اعلم **قوله** يسئلنا من اموالنا الخ اي يطلب منا الانفاق في سبيله **قوله** في حستان بن ثابت وابي بن كعب الخ قال الحافظ فيه انه لا يعتبر في القرابة من يحجه والواقع اب معين لا رابع ولا غيره لان ابنا انما يجتمع مع ابو طلحة في الاب السادس وانه لا يجب تقدير القريب على القريب الا بعد لان حستان واخاه اقرب الى ابو طلحة من ابي ونبيط ومع ذلك فقد شاركهما ابنا ونبيط ابن جابر وفيه انه لا يجب الا - تبعاب لان بن حرام الذي اجتمع فيه ابو طلحة وحستان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمر بن مالك الذي يجمع بالطلحة ونبيطا - **قوله** اعطقت وليدة الخ اي امة وفي رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة انها كانت لها جارية سوداء **قوله** لواء عطيتها الخ احوالك الخ بالله جمع خال واخوالها كانوا من بني هلال ايضا واسم امها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ووقع في البخاري من رواية الاصيل اخوانك بالباء قال عياض ولعله اخبر من رواية اخوانك بدليل رواية فالك في الموطأ فلو اعطيتها اخيتك وقال لنزوي الجميع صحيح ولا تقارض ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك كله **قوله** كان اعظم لاجرك الخ قال ابن بطال فيه ان هبة ذي الرحم افضل من العتق ويؤيد ما رواه الترمذي والنسائي والهمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم من ذلك ان تكون هبة ذي الرحم افضل مطلقا لاحتمال ان يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا والاخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي فقال انفا فثبت بها بنت اخيك من رعاية الغنم فبين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يجدها وليس في الحديث ايضا حجة على ان صلة الرحم افضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما قرنته كذا في الغنم **قوله** عن عمرو بن الحارث الخ هو ابن ضار بكسر الهمزة الخراعي الخ جارية بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة وروى عنها عن صحابي في الاستاذ تابعي عن تابعي عن الاعمش عن ابي وائل وصحابي عن صحابي عن عمرو بن زينب **قوله** عن زينب امرأة عبد الله الخ وهي بنت معاوية ويقال بنت عبد الله بن معاوية بن عتبة الشافعية ويقال لها ايضا ربيعة ورانطة قيل بل اسمها زينب فرائطة لقب وتيل هما اثنان **قوله** ولو من خبيثكن الخ بضم الخاء وكسر اللام وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام وهو ما يزين به من مصوغ المعدنيات او الحجارة وروى صفوة او جمعها - وقد نقل مرصنا في ابواب العبدان ان هذه اللقظة دون من يملك لا تدل على وجوب الزكاة في الحلى - نعم لنا دلائل اخرى تدل على الوجوب قال الشيخ يد الدين العيني اما مسألة الحلى ففيها خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصحابه والثوري تجب فيها الزكاة وروى ذلك عن عثمة بن الخطاب وعبد الله بن عمر - جرد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن رطل بن سيرين وجابر بن زيد وعجاف والنزهي وطاوس وميمون بن مهران والضحاك وعلقمة والاسود وعثمة بن عبد العزيز وذراهمداني والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن حي وقال ابن المنذر وعبد الله بن حزم الزكاة واجبة بظاهرها ككتاب السنة وقال مالك واحمد واسحق والشافعي في اظهر قوليها لا تجب الزكاة فيها وروى ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله

واحوال العلماء في الزكاة

خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا بالصدقة فأنته فأسأله فان كان ذلك يجزى عنى الأصغر فتنا
الى غيركم قالت فقال لي عبد الله بل اثنيته انت قالت فانطلقت فاذا امرأة من الانصار بيا رسول الله صلى الله عليه وسلم
حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد لقيت عليه الهابة قالت فخرج علينا بلال فقلنا له انت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأخبره ان امرأتين بالباب تسألانك أتجزي الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما ولا تخبره من نحن قال
فدخل بلال على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من هما فقال امرأة من الانصار وزينب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني الزينب قال امرأة عبد الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما أجزا القرابة أجزا الصدقة
وعائشة والقاسم بن سهل والشعبى وكان الشافعى يقول بهذا في العراق وتوقت بمصر قال هذا ما استخيرا الله فيه وقال الليث ما كان من تحلى يلبس
يعارف لا زكاة فيه وان اتخذ للخرز عن الزكاة فيه الزكاة وقال نسيفى عاماً واحداً لا غير - واجتمع من رأى فيها الزكاة يحدث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده
ان امرأة انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعهما بنت لها وفي يديها بنتا مسكنا زغل غلطان من ذهب فقال لهما أعطيتن زكاة هذا قالت لا قال أيسرك ان
يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار قالت فخلعتهما فالقيتهما الى النبی صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله رواه ابو داود والنسائي وقال
ولا يصح في هذا الباب شئ قلت قال ابن القطان في كتابه اسناده صحيح وقال الحافظ المنذرى اسناده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدري
حميد بن مسعدة وهما من الثقات اخرجهما مسلم وخال بن الحارث امام فقيه اخرج به البخاري ومسلم وكذلك حسين بن ذكوان الملعون احتجابه في الصحيح
ورثقه ابن المديني وابن معين وابو حاتم وعمر بن شعيب من قديم علم وهذا اسناده يقوم به الحجية ان شاء الله تعالى فان قلت اخرج الترمذي من حديث
ابن لهيعة عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال انت امرأتان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ايديهما سواران من ذهب فقال لهما أتوديان زكاة هذا
قالتا لا فقال أتحبان ان يسوركما الله بسوارين من نار قالتا لا قال فأديا زكوته وقال الترمذي ورواه ابن المثنى بن الصباح عن عمر بن شعيب نحوه
وابن لهيعة وابن الصباح يضعفان في الحديث ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ قلت قال المنذرى لعلى الترمذي قصد الطريقين
الذين ذكرهما والا فطريقين الى داود لا مقال فيه واحتجوا ايضا بحديث عائشة رضي الله عنها رواه ابو داود من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد انه قال دخلنا
على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات موزق فقال يا هذا يا عائشة فقلت صنعتهم
أتزين لك يا رسول الله قال أتودين زكوتهم قلت لا او ما شاء الله قال هو حبيبك من النار واخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه
قلت الحديث على شرط مسلم ولا يرد من قول الترمذي لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ ان لا يصح عند غيره فافهم - **قوله** خفيف
ذات اليد الخ اي قليلها وهو كناية عن الفقر - **قوله** فان كان ذلك يجزى عنى الخ يجزى بفتح الياء وكسر الزاء يعنى ويقضى قال القارى في شرح المشكوة وفي نسخة
بضم الياء والهزنة في آخرها اي يكفي والمعنى ان كان التصديق عليك يكفي عنى تصدقت عليك وأديتها اليكم **قوله** بل اثنيته انت الخ ولعل امتناعه لان
سؤاله ينبى عن الطمع **قوله** فاذا امرأة من الانصار الخ قال الحافظ في رواية الطيالسي فاذا امرأة من الانصار يقال لها زينب وكذا اخرجه النسائي من طريق
ابى معاوية عن الاعمش وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال انطلقت امرأة عبد الله لعنى ابن مسعود وامرأة الى مسعود لعنى عقبته بن عمر
الانصارى قلت لم يذكرا ابن سعد لابي مسعود امرأة انصارية سوى هنيلة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمان او وهما من سماها زينب
انتقالا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها **قوله** قد لقيت عليه الهابة الخ بفتح الميم اي اعطاه الله رسوله هبة وعظمة يجابه الناس ويغظونه ولذا ما كان
احل يجترئ على الدخول عليه قال الطبري كان دل على الاستمرار ومن ثم كان اصحابه في مجلسه كأن على رؤسهم الطير وذلك عزه منه عليه الصلوة والسلام
لا كبير وسوء خلق وان تلك العزة ألبسها الله تعالى اياه صلى الله عليه وسلم لان من تلقاء نفسه - **قوله** وعلى أيتام في حجورهما الخ بعضهم اجمع حجورهم والكسرة
فلان في حجر فلان اي في كنفه ومنعه والمخنة في تربيتهما **قوله** ولا تخبره من نحن الخ ارادة الاخفاء مبالغة في نفى الرياء ورعايته للافضل وهذا ايضا
يصلح ان يكون وجهها لعم دخولها قاله القارى في المرقاة **قوله** امرأة من الانصار وزينب الخ قال القرطبي ليس اخبار بلال باسم امرأتين بجدلان استكتمناه
با ذاعة سر ولا كشف امانة لوجهين أحدهما انها لم تروها بذلك وانما علمت اننا ان كاضرة تخرج الى كتمانها ثابتهما انه اخبر بذلك جوابا لسؤال
النبي صلى الله عليه وسلم لكون اجابته واجب من التمسك بما أمرناه به من الكتمان وهذا كله بناء على انه التزم لهما بذلك ويحتمل ان تكونا سائلا لا يجب
اسعاف كل سائل **قوله** اني الزينب الخ اي آية زينب من الزينب وتقرئ المثنى والمجوع من الاعلام انما هو بالالف والملازم وفي المرقاة قال الملك
ولم يقل آية لانه يجوز التذكير والتأنيث قال الله تعالى وقا نذر في نفسى باي أرض شئت ام - بل قيل التأنيث اخصم - **قوله** اجرا القرابة و
اجرا الصدقة الخ قال العيني اخرج بهذا الحديث الشافعى واحمد في دوايته وابو ثور وابو عبيد واشهب من المالكية وابن المنذر وابو يوسف ومحمد اهل الظاهر

اختلاف العلماء هل يحل للمساواة ان يعطى الذكر ثلثها والذكر الفقير

وحدثني أحمد بن يوسف الأزدي قال قال تميم بن غياث قال قال نأبى قال نا الأعمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قال فذكرت إبراهيم فحدثني عن أبي عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله بثلثه سواء قالت كنت في المسجد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال تصدقن ولو من حليكن وسأق الحديث بنحو حديث أبي الأحوص حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة قالت قلت لرسول الله هل لي أجر في بني أبي سلمة أنفق عليهم لست بتاركتهم هكذا وهكذا

وقالوا يجوز للمرأة أن تعطى زكاتها إلى زوجها الفقير وقال القرافي كرهه الشافعي واشبهه وقال الحسن البصري والثوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية وأبو بكر من الحنابلة لا يجوز للمرأة أن تعطى زوجها من زكوة مالها يروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الحافظ ومحمد بن الوليد والصدقة في الحديث على الواجبة لقوله تعالى تجزئ عنى به جرما لما زرى وتعقبه عياض بأن قوله ولو من حليكن يكون صدقتها كانت من صنعها يدان على التطوع وبه جزم النووي وتناوله قوله تجزئ عنى أى في الوفاية من النكاح ما خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود به - قال ابن الهيثم قوله وهل يجزئ وإن كان في عرق الفقهاء أحاديث لا يستعمل غالباً إلا في الواجب لكن كان في الفاضل لما هو أعم من النفل لأنه لغة الكفاية فالمنع هل يكفي التصديق عليه في تحقيق مسمى الصدقة وتحقيق مقصودها من التقرب إلى الله تعالى - قال الحافظ وما أشار إليه عياض من الصناعة احتج به الطحاوي لقول أبو حنيفة فأخرج من طريق ربيعة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعا، الذين كانت تنفق عليه وعلى ولده قال فهذا يدل على أنها صدقة تطوع وأما الحنفية فيمنع به على من لا يوجب فيه الزكاة وأما من يوجب فلا - وقد روى الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال قال ابن مسعود لا ملأته في حليها إذا بلغ مائتي درهم فقيد الزكاة - واحتجوا أيضاً بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد الخدري في البخاري زوجك وذلك احتج من قصدت به عليهم قال على أنها صدقة تطوع لا تـ الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإنفاق كما نقل ابن المنذر وغيره وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذي يمنع إعطاءه من الصدقة الواجبة من يلزم المصلحة نفقة والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه وقال ابن التيمي قوله وولدك محمول على أن الإضافية للترسية لا للولادة فكانه ولده من غيرها - وفي رواية للطبراني بإسناد جيد لرسول الله هل لي من أجر إن تصدق على ولد عبد الله من غيري قال الحافظ والذي يظهر لي أنها قضيتان أحدهما في سؤالها عن تصديقها بحليها على زوجها وولدها وأخرى في سؤالها عن النفقة والله أعلم - وتعقبه العيني بأن ما يظهر من الحديث حالات ما ظهر له كان في الحديث سؤالها عن الصدقة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم لمرثمتها وأجابها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان زوجك وولدك احتج من قصدت به عليهم فمن ابن السؤال فيه ومن ابن الجوابان عنها - قال العبد الضعيف عفا الله عنه إن ههنا حديثين أحدهما مسند إلى سعيد الخدري خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه أوفطر المصلين ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال أيها الناس تصدقوا فمتر على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار فقلن وبذلك يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحاد من أحد كن يا معشر النساء ثم انصرف فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه فقيل يا رسول الله هذه زينب فقال أي الزينب فقيل امرأة ابن مسعود قال نعم ثم انزلوا لها فأذن لها قالت يا بني الله انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي لي فاردت أن اتصدق به ففرغ ابن مسعود أنه وولدك احتج من قصدت به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود زوجك وولدك احتج من قصدت به عليهم أخرجه البخاري في باب الزكوة على الأقارب والثاني مسند زينب امرأة عبد الله بن مسعود أخرجه البخاري في باب الزكوة على الزوج ولا يتامر في الحجر وهو حديث الباب الذي تصديقه لا شره - والانصاف عندي أن الظاهر من اختلاف السياقين كونهما قضيتين كما ادعاه الحافظ وميشهد له أن الأمر بالتصدق في حديث أبي سعيد إنما كان بالمصلحة وفي حديث زينب تصديقها بأنها كانت في المسجد فرأت النبي صلى الله عليه وسلم فأمراً بالتصدق والظاهر عند الإطلاق أنه المسجد النبوي والحب من حبني رحيم من بيني فلهذا تتغير السياقين وتعد الحديثين مع وضوحه ثم نقول إن الشافعي وموافقيه هم المحققون بهذين الحديثين فعليه أن يبرهن أن الصدقة فيهما بمعنى الزكاة الواجبة وأما لما نقول فيسكت لهم احتمال كونها نافلة كما هو الظاهر من سياق الحديثين من غير تأويل والله أعلم قوله قال فذكرت إبراهيم فحدثني عن أبي عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب بنت أبي سلمة قالت قلت لرسول الله هل لي من أجر في بني أبي سلمة أنفق عليهم لست بتاركتهم هكذا وهكذا - قوله في بني أبي سلمة ثم أي ابن عبد السلام وكان زوج أم سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم ولها من أبي سلمة عمر وعبد الله وزينب ودره وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت تنفق عليهم من الزكاة فكان الفدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الإتيان والله أعلم قوله لست بتاركتهم هكذا وهكذا ثم تعني تحتاجين

انها هم بنيتي فقال نعم لك فيه ما اجرنا انفق عليهم **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر **وحدثنا** اسحق بن
 ابراهيم وعبد بن حميد قال انا عبد الملاق قال انا مع جميعا عن هشام بن عروة في هذا الاسناد بمثله **وحدثنا** عبيد الله
 ابن معاذ العنبري قال نا ابي قال نا شعبة عن عدي وهو ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن ابي مسعود البدر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ان المسلم اذا انفق على أهله نفقة وهو يحتسبها كانت له صدقة **وحدثنا** محمد بن بشار وابو بكر بن
 نافع كلاهما عن محمد بن جعفر **وحدثنا** ابو كريب قال نا وكيع جميعا عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثنا** ابو بكر بن ابي
 شيبة قال نا عبد الله بن ادريس عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسماء قالت قلت لرسول الله ان اتي قدامت علي وهي
 رابعة او راهبة انا صليها قال نعم **وحدثنا** ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر
 قالت قلت لرسول الله قد مات علي اتي وهي مشركة

قوله الناهض بن يحيى الخ أصله بنون فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت نون الجمع فصار بنوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون
فأدغمت الواو في الياء فصار بنوى بضم النون وتشديد الياء ثم أبدلت من ضمة النون كسرة لاجل الياء فصار بنوى والله اعلم بحقيقة الحال كذا
في عدة القارى، قوله لك فيها اجرا انفق عليه الخ قال الحافظ رحمه الله الاكثر بالاضافة على ان تكون ما موصولة وحوزا بوجعنا الخرا على نزيل
تووين اجر على ان تكون ما ظرفية ذكره لك عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب قوله عن عبد الله بن يزيد الخ هو الخطيب بفخر المعجمة وسكون الطاء
المهملة وهو صحابي انصاري روى عن صحابي انصاري قوله عن ابي مسعود البدرى الخ هو عقبة بن عمرو رضى الله تعالى عنه قوله على اهله الخ
يحتمل ان يشمل الزوجة والاقارب ويحتمل ان يختص بالزوجة ويلحق به من عداها بطريق الاولى لان الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب
اولى - قوله وهو يحتسبها الخ قال النووي معناه اراد بها وجه الله تعالى فلا يدخل فيه من انفقها ذاهلا ولكن يدخل المحتسب طريقه في الاحتساب
ان يتذكر انه يجب عليه الانفاق على الزوجة واطفال اولاده واهلوك وغيرهم من يجب نفقته على حسب احوالهم واختلاف العلماء فيهم وان غيرهم
ممن ينفق عليه مندوب الى الانفاق عليهم فينفق بنية اداء ما امر به وقد امر بالاحسان اليهم والله اعلم، وقال القرطبي ان افاذ منطوقه ان الاجر
في الانفاق انما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة ومباحة وفاقا ومفهومة ان من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن ثبت ان منته من النفقة الواجب
لا انها معقولة المعنى واطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الاجر والقرية الصارفة عن الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهامة
التي حرمت عليه الصدقة وهو من مجاز التشبيه والمراد به اصل الثواب لا في كميته ولا كيفيته قوله كانت له صدقة الخ قال الطبري ما ملخصه
الانفاق على الاهل واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة بل هي افضل من صدقة
التطوع وقال المهلب النفقة على الاهل واجبة بالاجماع وانما سماها التشارع صدقة خشية ان يظنوا ان قيامهم بالواجب لا اجر لهم فيه وقد عرفوا ما
في الصدقة من الاجر فعرفوا انها لهم صدقة حتى لا يخرجوها الى غير الاهل الا بعد ان يكفؤهم ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع
وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق غلظة فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجها اليها في اللذة والتأنيس والتخصيص
وطلب الولد كان الاصل ان لا يجب لها عليه شيء الا ان الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة فمن ثور جازا اطلاق
الخلعة على الصداق والصدقة على النفقة - قوله قدمت على أمي الخ اسمها قتيلة بالفتاح والمنتاة مصغرة بنت عبد الحمزي بن سعد من بني مالك
ابن حنبل بكسر الحاء وسكون السين المهملين وكان ابو بكر طلقها في الجاهلية وقيل اسمها قتيلة بالفتاح والمنتاة مصغرة بنت عبد الحمزي بن سعد من بني مالك
والراجح هو الاول - قوله وهي راعية او راهبة الخ بالشك والطبراني من طريق عبد الله بن ادريس المذكور راعية وراهبة وفي حديث عائشة
عند ابن حبان جاء تني راعية وراهبة وهو يؤيد رواية الطبراني واخبر انها قدمت طالبة في براء بنتها لها خائفة من ردها اياها خائفة هكذا
فسره الجمهور ونقل المستغفرى ان بعضهم اوله فقال وهي راعية في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة ورده ابو موسى بانه لو يقع في شيء من
المراميات ما يدل على اسلامها وقولها راعية اى في شيء تأخذ وهي على شركها ولهذا استأذنت اسماء في ان تحلبها ولو كانت راعية في الاسلام لم يخرج
الى اذن لشيوع التألف على الاسلام من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وامره فلا يحتاج الى استيناده في ذلك قوله قال نعم الخ وفي الطريق الاخرى
نعم صلى أمك زادا بخاري في الادب عقب حديثه عن الحميدى عن ابن عيينة قال ابن عيينة فأنزل الله فيها الآية يهكم الله عن الذين كرموا بآياتكم
في الدنيا وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن ابي حاتم عن السدي انها نزلت في ناس من المشركين
كانوا آتين شيئا جانبيا للمسلمين واحسنه اخلاقا قلت ولا منافاة بينهما فان السبب خاص اللفظ عام فثبتنا كل من كان في معنى والدة اسماء

بَابُ وَصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَةِ إِلَى الْمُحْتَمِلِ إِلَيْهِ

هل لا أستاذ أن يحبل ثواب عمله لغيره و صومًا و صدقة و غير ما أتوا للعلماء

في عهد قرين اذ عاهدهم فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت قدمت على أمي وهي راغبة أفأصل أمي قال نعم
 صلى أمك حل ثنا محمد بن عبيد الله بن نعيم قال نا محمد بن بشر قال نا هشام عن ابيه عن عائشة ان رجلا الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمي افتلنت نفسها ولم توص واظننها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر ان تصدقت عنها قال نعم
 وحديثه زهير بن حرب قال نا يحيى بن سعيد حم وحديثنا ابو كريب قال نا ابو أسامة حم وحديثنا علي بن حجر قال نا علي بن مسهر
 ح وحديثنا الحكم بن موسى قال نا شعيب بن اسحاق كلهم عن هشام بهذا الاسناد وفي حديثنا ابي أسامة ولم توص كما قال
 قال الخطابي فيه ان الرجح الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الاب الكافر وأما الكافرة وان كان الولد
 مسلما، ام وفيه موادعة اهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة قال الحافظ ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزموا الخائب التوادد المنهي عنه في قوله
 تعالى لا تحل ثوما يؤمّون بالله واليوم الآخر يؤادون من حاد الله ورسوله الآية فانها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل والله اعلم قوله في عهد
 قرين اذ عاهد هم اذ اراد بذلك بابن الحديبية والغنم باب وصول ثواب الصدقة عن الميت اليه قوله ان رجلا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 قيل هو سعد بن عبادة رضي الله عنه وأمه عترة - قوله افتلنت نفسها الخ بضم التاء المثناة من فوق وكسر اللام على صيغة المجهول ومعناه مات فجأة
 يقال اقلنت فلان على صيغة المجهول واقلنت نفسه ايضا ونفسها نصب على التمييز او مفعول ثان بفتح سلبت ويروي برفع النفس وهو ظاهر
 والمراد بالنفس هنا الروح وقد ورد في حديثنا عن عائشة وابن مسعود اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه موت الفجأة راحة للمؤمن واسف للتاجر فان قلت
 روى ابو داود من حديث عبيد بن خالد السلمي رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال موت الفجأة اخذت آسفت ولاسف على فاعل من الصفاة المشبهة
 والاسف بفتحين اسم والبعث اخذت غضبان في الوجه الاول وأخذ غضب في الوجه الثاني ومعناه انه فعل ما اوجب الغضب عليه ولا تنقاص منه
 بان أماته بفتنة من غير استدلال ولا حضور لذلك وروى احمد من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما في موت الفجأة من خور
 قلت اجمع بينهما بان الاول محمول على من استعد وتاهب والثاني محمول على من فرط وقال ابن بطال وكان ذلك والله اعلم لما في موت الفجأة من خور
 حرمان الوصية وترك الاستعداد للعباد بالتوبة وغيرها من الاعمال الصالحة - قوله قال نعم الخ فيه جواز الصدقة عن الميت وان ذلك ينفعه بوصول
 ثواب الصدقة اليه ولا سيما ان كان من الولد - قال العلامة ابن عابدين في رد المحتار صرح علما ثانيا بابا يحرم من الغير ان الانسان ان يجعل ثواب
 عمله لغيره صدقة او وصفا او صدقة او غيرها كذا في الهداية بل في زكاة التكاثرية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نفلا ان ينوي لجميع المؤمنين في
 المؤمنين لانها فصل اليهم ولا ينقص من اجرة شيء ام - وهو مذهب اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة
 كالصلوة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عند مخالفا لغيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل، ام - قال الشيخ ابن الهمام ومتمسكا
 بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وسعى غيره ليس سعيه وهي وان كانت مسوقة قصدا لما في صحته ابراهيم وموسى عليهما السلام فثبت لمعتق
 بانكار كان شريعة لنا على ما عرفت والجواب انها وان كانت ظاهرة فيما قالوه لكن يحتمل انها منسخت او مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير الى ذلك وهو
 في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم سخط بكبشين احلها عن نفسه والاخر عن امته واللمحة بياض يشوبه شعرات سود وفي سنن ابن ماجه بسند
 عن عائشة وابي هريرة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يصح يشترى كبشين عظيمين سمينين اقربين احليين مروجين فذبح
 احدهما عن امته من شهد لله بالواحدانية وله بالبلاد وذبح الاخر عن محمد قال محمد ورواه احمد والحاكم والطبراني في الاوسط عن ابي هريرة
 رضي الله عنه واخرج ابو نعيم في ترجمة ابن المبارك عنه عن يحيى بن عبد الله عن ابيه سمعت ابا هريرة يقول صلى الله عليه وسلم كبشين
 اقربين احليين مروجين فلما وجها قال اتي وجهك ونجيتك والآية اللهم لك ومنك عن محمد وأمه باسم الله والله اكبر ثم ذبح رواه الحاكم وقال
 صحيح على شرط مسلم وينقص في المتن ورواه ابن ابي شيبة عن جابر انه صلى الله عليه وسلم اتي بكبشين احليين عظيمين اقربين مروجين فاضحج احدهما
 وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد قال صلى الله عليه وسلم بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد وأمه عن شهدك بالتوحيد وشهدك بالبلاد
 وكذا رواه اسحق وابو يعلى في مسندهما وروى هذا المعنى من حديث ابي رافع رواه احمد واسحق والطبراني والبخاري والترمذي من حديث حذيفة
 بن اسيد الغفاري اخرجه الحاكم في الفضائل ومن حديث ابي طلحة الانصاري رواه ابن ابي شيبة ومن طريقه رواه ابو يعلى والطبراني ومن
 حديث انس بن مالك رواه ابن ابي شيبة ايضا والدارقطني فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشرت فخرجوه فلا يجد ان يكون القدر
 المشترك وهو انه صحى عن امته مشهورا يجوز تفصيل الكتاب به بما له يجعله صاحبه ام - ثم نظر اليه الى حديث الباب والى ما رواه احمد عن عبد
 بن عمر ان العاص بن وائل نذر في الجاهلية ان يخرج مائة بدنة وان هشام بن العاص مخرضته خمسين وان عمرا سال النبي صلى الله عليه وسلم

عن ذلك فقال أما أبوك فلما قرب بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك وما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أتيت أئمتهم أن تصدق عنها قال نعم قال إن لي محرفاً فانا أشهدك أني قد صدقت به عنها وما رواه أحمد والنسائي عن الحسن بن سعد بن عباد أن أئمة ماتت فقال يا رسول الله إن أتيت أئمتهم أن تصدق عنها قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل قال سئى الماء قال الحسن فتلك سقاية آل سعد بالمدينة وما روى الدارقطني أن رجلاً قال يا رسول الله إنه كان لي إخوان أبرها في حال حياتها فكيف لي ببرها بعد موتها فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلواتك وأن تصوم لهما مع صيامك فهذه الآثار وما قبلها وما في السنة أيضاً من نحوها كثير قد تركناه لحال الطول يبلغ القدر المشترك بين الكل وهو أن من جعل شيئاً من الصالحات لغيره نفعه الله به مبلغ التوازن وكذا ما في كتاب الله من الأمر بالعدل والموازنة في قوله تعالى **وَلِلَّهِ رَبِّهِمَا أَشْرُكُهُمَا كَمَا رَبَّيْنَاهُمَا صَغِيرًا وَمِنَ الْأَخْبَارِ بَايَسْتَغْفَرُ الْمَلَائِكَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ** واستغفار المؤمنين لأخوتهم الذين سبقوهم بالإيمان وكذا قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ** قطعي في حصول الانتفاع بعمل الغير في مخالفت ظاهر الآية التي استدوا بها إذ ظاهرها أنه لا ينفع استغفار واحد لآخر بوجه من الوجوه لأنه ليس من سعيه فلا يكون له منه شيء فنقطعنا بانتفاء ارادة ظاهرها على صفة فتعقيد ما لم يعبه العامل وهو أولى من المنع، قلت والذي يبحث المؤمن عن إهداء الثواب لأخيه المؤمن أما أحسن المهدى له إلى المهدى في دينه وأدنيه وأما مجرد عظمته وعفته في القلوب لما علم من انصافه بحال الأمور ومكارم الأخلاق وكونه ذريعة للخير وسيلة للهداية والفلاح ولا أقل من انصافه بالإيمان وما يتبعه من الأعمال حسب ما وفق له فليس منشأ إهداء الثواب في جميع هذه الصور إلا عمل أعمال المهدى له القلبية أو القالبية فإنه هو باعث عليه والحركة لإداعي الإهداء في قلب المهدى ولو لا إيمان المهدى له لما اجترأ مؤمن على إهداء الثواب إليه فإلّا إهداء إنما ينسب من إيمانه وحسناته ولا شبهة في أن أعمال المهدى له كلها داخلية في ما سعى، فلم يتجاوز ما وصل إليه من الثواب عن سعيه في آخره ما ربل كل ثواب يصل إليه من بركات إيمانه وثمرات حسناته بالحقيقة والكافر بها كان صغراً ليدن من الإيمان ولم يكن له سعي فيه وفيما يتبعه من الإيمانيات لم يبق صلح لوصول الثواب إليه ولو أهدى أحداً إليه بمجده وسفقه كما تقدم في حديث عبد الله بن عمر بن العاص - والله أعلم - وقد ثبت في ضمن إبطال القول المعتزلة انتفاء قول الشافعي ومالك رحمهما الله في العبادات البدنية بما في الآثار والله سبحانه هو الموفق - وقد قال العلامة ابن عابد بن مامر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره المتأخرون من الشافعية وصول القراءة للميت إذا كانت بحضرته أو دعى له عقبها ولو غاب لان محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها أرجح للقبول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لاحصول ثوابها له ولأن اختاروا في الدعاء للميت وصل مثل ثواب ما قرأته إلى فلان وأما عندنا فالواصل إليه نفس الثواب وفي الجرح من صام أو صلي أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الأصوات والأحياء جاز ويصل ثوابها إليهم عند أهل السنة والجماعة كذلك في البدائع ثم قال ويجوز علم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتاً أو حياً والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعل لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاقاً كلاهما وأنه لا فرق بين المفرض والنفل - وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض - وفي كتاب المرح الحافظ أبي عبد الله الدمشقي الشنبلي الشهير بابن تميم المجوزية ما حصله أنه اختلفت في إهداء الثواب إلى الحي فقبل يصح لإطلاق قول أحمد يفعل الخير ويجعل نصفه لأبيه أو أمه وقيل لا كونه غير محتاج لأنه يمكنه العمل بنفسه وكذلك اختلفت في اشتراطية ذلك عند الفعل فقبل لا كونه الثواب له فله التبرع به وإهداءه لمن أراد كأهداء شيء من ماله وقيل نعم لأنه إذا وقع له لا يقبل انتفاعه عنه وهو الأول وعلى القول الأول لا يصح إهداء الواجبات لأن العامل ينوي القرينة بها عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجوز عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نلق الله تعالى بالفقر والأفلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه باقظ كما لو أعطى فقيراً بنية الزكاة لأن السنة لو تشترط ذلك في تبرع الجرح عن الغير ونحوه نعم إذا فعله لنفسه ثوابه جعل ثوابه لغيره لم يكتف كما لو نوى أن يهب أو يفتي أو يتصدق ويصير إهداء نصف الثواب أو ربعه كما نص عليه أحمد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل منهم ربعه فكذلك لو أهدى الربع الواحد والبقية الباقي لنفسه، أم بخصوصاً - قلت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ أهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم لم يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كما لا فاجاب بأنه أفتى بجمع بالثاني وهو اللأثن بسعة الفضل (سئل) ذكر ابن حجر في الفتاوى والفقهية أن الحافظ ابن تيمية رجع منع إهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لأن جنازة الرفيع لا يجزأ عليه إلا بما أذن فيه وهو الصلوة عليه وسؤال الوسيلة له قال وبالنع السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لأذن خاص إلا ترى أن ابن عمر كان يهتم عنه صلى الله عليه وسلم خيراً بعد موته من غير وصية وجم ابن الموفق وهو في طبقة الجليل عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين الآلة ختمه فصحى عنه مثلي ذلك، اه قلت وأريدت نحو ذلك بخط من في المحققية الشهاب أحمد بن الشلبني شيخنا صاحب الجرح نقلاً عن شرح الطيبة للمؤرخ ومن جملة ما نقله ابن عقيل من الجنازة

باب بيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

ابن بشرويه قيل ذلك الباقون وحل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا ابو عوانة سمعنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عباد ابن عوام كلاهما عن ابي مالك الاشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة في حديث قتيبة قال قال نبيكم صلى الله عليه وسلم قال ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل معروف صدقة وحل ثنا عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي قال نا مهدي بن ميمون قال نا واصل مولى ابي عيينة عن يحيى بن عفتيل عن يحيى بن يعمر عن ابي الاسود الديلي عن ابي ذر ان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يرسل الله ذهابا لاهل الدثور بالاجور يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول اموالهم قال وليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ان بكل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وفي تضع احدا كصدقة

من الحائلة قال يستحب اهداء هاله صلى الله عليه وسلم ام - قلت وقول علماء انه ان يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم بانه احق بذلك حيث ان الله تعالى من الضلالة نفى ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استرد به بعض المانعين من انه تحصيل الحاصل لان جميع اعماله في ميزانه يجاب عنه بانه لا مانع من ذلك فان الله تعالى اخبرنا بانه صلى الله عليه وسلم امرنا بالصلاة عليه بان نقول اللهم صل على محمد - والله تعالى اعلم - يا اب بيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف قوله كل معروف صدقة ثم وقد خرجه الدارقطني والحاكم من حديث جابر وزاد في آخره وما انفق الرجل على اهله كتب به صدقة وما وفي به المرأ عرضته فهو صدقة واخرجه البخاري في الادب المفرد وزاد ومن المعروف ان تلقى اخاك بوجه طاق وان تلقى من دلوك في اناه اخيك قال الربيع المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرع والعقل معا ويطلق على الاقتصاد لشوب النوى عن السرفه وقال ابن ابي حجر يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع انه من اعمال البر سواء جرت به العادة ام لا - قال والمراد بالصدقة الثواب فان قارنته النية اجر صاحبه جزما ولا فيه احتمال قال وفي هذا الكلام اشارة الى ان الصدقة لا تخص في الامر المحسوس منه فلا تختص باهل البسار مثلال كل واحد قادر على ان يفعلها في اكثر الاحوال بغير مشقة وقال ابن بطال دل هذا الحديث على ان كل شئ يفعل به المرأ او بقوله من الخير يكتب له به صدقة قوله ان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض الاحاديث جاء الفقراء وقد نهي عنهم في بعض روايات ابي داود ابو ذر الغفاري راوى حديث الباب وسعى منهم ابا الدرداء عند النساء وغيره ويشعر سياق بعض الروايات ان اياهم من غيرهم والله اعلم كذا قاله الحافظ رحمه الله قوله اهل الدثور انهم الهمة والمثلثة جمع دثر بفتح ثوسكون هو المال الكثير قوله بالاجور وفي حديث ابي هريرة بالدرجات الخلة والنعيم المقيم فتصود الفقراء تحصيل الدرجات العلى والنعيم المقيم لهم ايضا لان زيادة الاغنياء مطلقا قوله بفضول اموالهم الخ اي ما يفضل من حاجتهم من الاموال قوله ما تصدقون به الخ قال النووي الرأية فيه بتشديد الصاد والدال جميعا ويجوز في اللغة تخفيف الصاد قوله ان بكل تسبيحة صدقة الخ قال الحافظ اختلاف الروايات حال على ان لا ترتيب في هذه الادكار ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضرك يا يحيى بيات لكن يمكن ان يقال الاولى البداءة بالنسب لانه يتضمن نفى النقص عن الباري سبحانه وتعالى ثواب التمجيد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يزد من نفى النقص اثبات الكمال ثواب التكبير اذ لا يزد من نفى النقص اثبات الكمال ان لا يكون هناك تكبير آخر ثم يختم بالتهليل الدال على انفراد سبحانه وتعالى بجميع ذلك - قوله وكل تكبيرة صدقة الخ قال النووي رويناه بوجهين رفع صدقة ونصبه فالرفع على الاستئناف والنصب عطفا على ان بكل تسبيحة صدقة قال القاضي يحتل تسبيحتها صدقة ان لها اجرا كما للصدقة اجرا وان هذه الطاعات تماثل الصدقات في الاجور وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنس الكلام وقيل معناه انها صدقة على نفسه قوله امر بالمعروف صدقة الخ اي على صاحبك بالضيعة والارادة المنفعة سواء قبلها ام لا قوله ونهى عن منكر صدقة الخ فيه اشارة الى شوب حكر الصدقة في كل فرد من افراد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا ذكره والثواب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اكثر منه في التسبيح والتحميد والتهلل لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية وقد يتعين ولا يتصور وفرعه نفلا والتسبيح والتحميد والتهلل نوافل ومعلوم ان اجر المفروض اكثر من اجر النفل لقوله عز وجل وما تقرب الي عبدي بشئ احب الي من اداء ما افترضت عليه رواه البخاري من رواية ابي هريرة وقد قال امام الحرمين صاحبنا عن بعض العلماء ان ثواب المفروض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة واستأنسوا فيه بحديث كذا قال النووي رحمه الله قوله وفي تضع احدا هو بضم الباء ويطلق على الجماع ويطلق على الفرع نفسه وكلاهما التسمي ارادته هنا وفي هذا دليل على ان الباحات تصير طاعات بالذات لا بالصدقات فالجماع يكون عبادة اذا نوى به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي امر الله تعالى به او طلبة له صالحا او اعفاه نفسه او اعفاه الزوجة ومنه جميعا من النظر الى حراما والفكر فيه او الهمة او غير ذلك من المقاصد الصالحة قال الطيبي الباء في قوله ان بكل تسبيحة صدقة بمعنى في

قالوا يا رسول الله أيا في أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر قال أرى تمت لو وضعها في حرام أو كان عليه فيها وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر **وحدثنا حسن بن علي الحلواني** قال نا أبو توبة الربيع بن نافع قال نا معوية يعني ابن سلام عن زيد أنه سمع أبا سلام يقول حدثني عبد الله بن فروخ أنه سمع عائشة تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه خلق كل أنسان من بني آدم على ستين وثلاث مائة مفصل فمن كبر الله وحمل الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق النار أو شوكا أو عظما عن طريق الناس أو امر بمعروف أو نهى عن منكر عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي فانه يعيش يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قال أبو توبة وربما قال يمشي **وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي** قال نا يحيى بن حسان قال نا معوية قال اخبرني أخي زيد هذا الاسناد مثله غير انه قال أو امر بمعروف وقال فانه يمشي يومئذ **وحدثني أبو بكر بن نافع العبد** قال نا يحيى بن كثير قال نا علي بن أبي المبارك نا يحيى عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام قال حدثني عبد الله بن فروخ أنه سمع عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كل أنسان بخمسين مفصلا معاوية عن زيد وقال فانه يعيش يومئذ **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** قال نا أبو أسامة عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل صدقة قيل أرأيت ان لم يجد قال يحتل بيده فينفع نفسه ويتصدق قال أرأيت ان لم يستطع قال يعين ذا الحاجة الملهوف قال قيل له أرأيت ان لم يستطع قال يأمر بالمعروف أو الخير

وانما أعيدت في قوله وفي بضع أحكم لان هذا النوع من الصدقة أعرب قوله أيا في أحدنا شهوته أي يقضيها ويفعلها، قوله كان عليه فيها وزر أي قال الطبيب أقدمه من الاستغفار على سبيل التقريرين لو وجها تأكيذا في الاستخبار في رأيكم - قوله إذا وضعها في الحلال أي وعد أن الحرام مع ان النفس تميل اليه وتستلذه أكثر من الحلال فان لكل جدي لذة والنفس بالطبع اليها أميل والشيطان الى مساعدتها قبل والمؤنة فيها عداة أقل قوله كان له أجر أي قال القاري فالأجر ليس في نفس قضاء الشهوة بل في وضعها موضعها كالمبادأة الى الانظار في العبد وكل السجود وغيرها من الشهوات النفسية الموافقة للأموال الشرعية ولذا قيل الهوى إذا صادف الهدى فهو كالزبد مع العسل ويشير اليه قوله تعالى وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَرَهُ هَلْ يَكُنَّ اللَّهُ هَذَا سَمِيعًا وَخَطِيرًا بَالِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَمْرِ - قوله على ستين وثلاث مائة مفصل أي بالإضافة والمفصل بفتح الميم وكسر الصاد ملحق العظماء في البدن قوله عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي أي بعد تلك المفاصل، قال الطبيب اضعف الثلاث وهي معرفة الى مائة وهي تارة واعتذر بان اللام زائدة فلا اعتداد بها ولو ذهب الى ان التعريف بعد الاضافة كما في الخمسة عشر بعد اربع تركيب لكان وجها حسنا، أم وقال الحافظ ويحتمل ان يكون ضمن السلاهي معنى العظم أو المفصل فاعاد الضم عليه كذلك يعني في الرواية الآتية بافظ كل سلاهي من الناس عليه صدقة والمعنى على كل مسلم مكلف بعد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكره بان جعل عظامه مفاصل يمكن بها من القبض والبسط وخصت بالذكر لما في التصرف بها من دقائق الصنائع التي اختص بها آدمي قوله يعيش يومئذ أي وقت اذ فعل ذلك قوله وقد زخر نفسه أي أبعدا ونحاشا - قوله قال أبو توبة وربما قال يمشي أي من الأسماء لا من المشى، قال النووي وقع لاكثر رواة كتاب مسلم الأول يعيش بفتح الياء وبالشين المعجمة والثاني يضمها وبالسين المهملة ولبعضهم عكسه وكلاهما صحيح وأما قوله بعد في رواية الدارمي وقال انه يمشي في الملهة لا غير وأما قوله بعد في حديث أبي بكر بن نافع وقال فانه يعيش يومئذ فالمعجمة باتفاقهم قوله على كل مسلم صدقة أي على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أعم من ذلك والعبارة صالحة للإيجاب الاستحباب لقوله عليه الصلاة والسلام ست خصال فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا فحديث الباب من تعليمهم كرامة الأخلاق وليس ذلك بفرض إجماعا قال ابن بطال وأصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله منطوقا به وقد يطلق على الواجب بخبر صاحب الصدق بفعله ويقال لكل ما يجابى به المرء من حقه صدقة لانه تصدق بذلك على نفسه - قوله ان الملهة أي ما يتصدق به كأمهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسا لواعين ليس عنده شيء فيبين لهم ان المراد بالصدقة ما هو أعم من ذلك ولربما عاثة الملهوف والأمر بالمعروف وهل تلحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوما للقيامه من الفرض الذي اخل به فيه فغفر الذي يظهر انها غير لما بين من حديث عائشة المذكور انها شرعت بسبب عتق المفاصل حيث قال في خر هذا الحديث فانه يمشي يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قوله يحتل بيده أي قال ابن بطال فيه التنبيه على العمل والتكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويغنيه عن ذل السؤال وفيه الحث على فعل الخير كما يمكن وان من قصد شيئا منها فتعسر فليقتل الى غيره قوله يعين ذا الحاجة أي يحتمل ان تكون الاعانة بالفعل أو بالمال أو بالجاء أو بالدلالة أو النجدة والدعاء قوله الملهوف أي المستنث وهو أعم من ان يكون مظلوما أو عاجزا قوله بالمعروف والخير أي شاك من الراي

قال أريت أن لم يفعل قال يُمسك عن الشرفاها صدقة **وحدثنا محمد بن المثنى** قال نا عبد الرحمن بن مهدي قال نا شعبة بهذا الاستا **وحدثنا محمد بن رافع** قال نا عبد الرزاق بن همام قال نا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلا على من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع الشمس قال يعدل بين الاثنين صدقة وتعين الرجل في دابته فيجعله عليها او يرفع له عليها مائة صدقة قال والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يمشيها الى الصلوة صدقة ويطيط الاذى عن الطريق صدقة **وحدثني** القسمن زكريا قال نا خالد بن محمد قال نا سليمان وهو ابن بلال قال حدثني معوية بن ابي مزرعة عن سعيد ابن يسار عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصير العباد فيه الا ملكان يزلان فيقول احدهما اللهم اعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر اللهم

قوله أريت أن لم يفعل الخ اي عجز او كسلاً وقوله فاتها صدقة الخ كذا وقع هنا بضمير المؤنث وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الامساك قال ابن المنير انما يحصل ذلك للمسك عن الشراذم لا منى بالامساك القرية بخلاف محض الترك والامساك اعم من ان يكون عن غيره فكانه تصدق عليه بالسلامة من ان يشترط لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بان منعها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخير من قوله فان لم يجد نزيلاً وانما هو للايضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة اخرى فمن امكنه ان يعجل بيده فيصدق وان يغني الملهوف وان يار بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك الشرف فيفعل الجميع ومقصود هذا الباب ان اعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الاجر ولا سيما في حق من لا يتقيد عليها ويفهم منه ان الصدقة في حق القادر عليها افضل من الاعمال القاصرة ومحصل ما ذكر في حديث الباب انه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي اما بالمال او غيره والمال اما حاصل او مكتسب وغير المال اما فعل وهو الاغاثة واما ترك وهو الامساك ام وقع في آخر حديث ابي ذر عند المؤلف ويجزئ عن ذلك كله ركنها الضحية وهو يؤيد ما قدمناه ان هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض لان الزكاة لا تكمل الصلوة ولا العكس فدل على افتراق الصدقتين واستشكل الحديث مع ما تقدم ذكر الامر بالمعروف وهو من فرض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلوة الضحية وهي من التطوعات قال الحافظم والذي يظهر ان المراد ان صلوة الضحية تقوم مقام الثلاث مائة وستين حسنة التي يستحب للمرء ان يسعى في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التي هي بعد ها لان المراد ان صلوة الضحية تغني عن الامر بالمعروف وما ذكره واما كان كذلك لان الصلوة على جميع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعبادة وكان صلوة الضحية خصت بالذكر لكونها اول تطوعات النهار بعد الفرض ورايته وقد اشار في حديث ابي ذر الى ان صدقة السلا في محاربة لقوله يصير على كل سلا من احدكم وفي حديث ابي هريرة كل يوم تطلع في الشمس وفي حديث عائشة فيمسي وقد رخرح نفسه عن النار قوله كل سلا من الناس الخ بضم الملهلة وتخفيف اللام المفصل قاله النووي وفي الفقه اي اعلة وقيل كل عظم مجوف صغير وقيل هو في الاصل عظم يكون في فرس البعير واحد وجمعه سواء وقيل جمعه سلاميات قوله عليه صدقة الخ اي على كل سلا في والمعنى على كل واحد من الناس بعد كل مفصل من اعضائه فوجب الصدقة على السلا في مجازاً وفي الحقيقة على صاحبه قوله كل يوم الخ بالنصب على الظرفية اي في كل يوم قوله تطلع الشمس الخ اي على صاحب السلا في والعائد الى اليوم محدث اي فيه وتوصيف اليوم بذلك كفاية للتخصيص على التحميم كما قالوا في قوله تعالى ما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه والحاصل ان الشيء اذا وصف بوصف يعبر جميع افراده يصير نصفاً في التحميم قاله السدي رحمه الله قوله يعدل بين الاثنين الخ فعل بعينه المصدر مبتدأ خبره صدقة على وزان ومن آياته يريكم البرق قوله وتعين الرجل في دابته الخ قال ابن بطال واذا اجر من فعل ذلك بدابة غيره فاذا حمل غيره على دابة نفسه احتساباً كان اعظم اجراً قوله وبكل خطوة الخ بفتح الخاء المرة الواحدة وبالضم ما بين القدمين قوله ويطيط الاذى الخ اي تزيله عن الطريق كالشوك والعظم والقذر - قوله حدثني معاوية بن مرزاد الخ بضم الميم وفخ الزا تشديد الراء الثقيلة المكسورة واسم ابي مرزاد عبد الرحمن - قوله ما من يوم الخ ما نافية ومن زائدة لتأكيد الاستغراق - قوله الا ملكان يزلان الخ قال السدي لا يقال لا فائدة في هذا القول على تقدير عدم سماع الناس ذلك اذ لا يحصل به ترغيب ولا ترهيب بدون السماع لانا نقول تبليغ الصادق يقوم مقام السماع فينبغي للعاقل ان يلاحظ كل يوم هذا الدعاء بحيث كانه يسمعه من الملكين فيفعل بسبب ذلك ما يسمع من الملكين لفعل وهذا هو فائدة اجبا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك على ان المقصود بالذات الدعاء لهذا وعلى هذا سواء علموا به ام لا والله اعلم - قوله اللهم اعط منفقاً الخ اي من ينفق من محله في محله قوله خلفاً الخ اي عوضاً عظيماً وهو العوض الصالح او عوضاً في الدنيا وبعداً في العقب لقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الزاينين قال الحافظ اما الخلف فاجهاه اولى ليستأول المال والثواب وغيرها وكومن منفق ما قبل ان يقع له الخلف المالى فيكون

اعطى مسكاً تلقاً حدثنا ابوبكر بن ابي شيبة وابن نمير قالان انا وكيع قالنا شعبة حم وحدثنا محمد بن المثنى واللفظ له قالنا
 محمد بن جعفر قالنا شعبة عن معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تصدقوا
 فيوشك الرجل يميشي بصدقه فيقول الذي اعطيهما لوجئتني بها بالامس قبلتها فاما الآن فلا حاجة لي بها فلا يجد من يقبلها
 حدثنا عبد الله بن براد الاشعري وابوكريب محمد بن العلاء قالان انا ابواسامة عن بريد عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ويؤري
 الرجل الواحد يتبعه اربعون امرأة يكذبن به من قلة الرجال وكثرة النساء وفي رواية ابن براد وتروى الرجل حدثنا
 قتيبة بن سعيد قالنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويقبض حتى يخرج الرجل بركته فماله فلا يجد أحداً يقبلها منه وحتى تعود ارض العرب جاً وانهاراً
 وحدثنا ابوالطاهر قالنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابي يونس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 خلفه الثواب المعلن له في الآخرة او يدفع عنه من السوء ما يقابل ذلك قوله اعطى مسكاً الخ اي من يسك عن خيره لغيره والتعجيل بالعطية في هذا
 للمشكلة لان التلف ليس بعطية قوله تلقاً الخ يحتمل تلف ذلك المال بعينه او تلف نفس صاحب المال او المراد به فوات اعمال البر بالتشاغل بخيرها
 قال النووي الاتفاق الممدوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيقات والنظوعات وقال القرطبي وهو يعبر الواجبات المندوبات لكن المسك عن
 المندوبات لا يستحق هذا الدعاء الا ان يغلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذي عليه ولو اخرج - قوله تصدقوا الخ اي
 اغتموا الصدق عند وجود المال وعند حصول من يقبله واقبلوا صدقة الفقير في اخذه منكم فالتعجيل تصدقوا قبل ان لا تصدقوا فاقبلوا من اخراج صدقة
 مثاب على نيته وان لم يجد من يقبلها فالجواب ان الواحد يشاب ثواب المجازاة والفضل والناوي يشاب ثواب الفضل فقط والاول اشرح والله اعلم
 كذا في الفتح - قوله فيقول الذي اعطيهما الخ والمخير كل رجل عرضت عليه وكان من قبل مستحقاً لها - قوله فلا يجد من يقبلها الخ قال الحافظ يحتمل ان
 يكون ذلك قد وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز وبه جزم البيهقي فلا يكون من اشراط الساعة وهو ظيماً وقع في حديث عدي بن حاتم وفيه لئ
 طالت بك حياة لترين الرجل يخرج مبلأ كفه ذهباً يلتمس من يقبله فلا يجد واخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن اسيد بن عبد الرحمن
 ابن زيد بن الخطاب بسند جيد قال لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتيه بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما
 يبرح حتى يرجع بما له يتذكر من يضعه فيهم فلا يجد ما يرجع به فداغى عمر بن عبد العزيز الناس - وهذا بخلاف حديث ابي هريرة الذي ساق في الكتاب
 فظاهراً يشعر بانه يقع في آخر الزمان عند قيام الساعة فيحتمل ان يكون هو المراد في حديث حارثة بن وهب هذا قال الحافظ والاول ابرج لان الذي رواه
 عدي ثلاثة اشياء من الطرق والاستيلاء على كنوز كسرى وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء فذكر عدي ان الاولين وقعوا وشاهدوا وان الثاني
 سيقع فكان كذلك لكن بعد موت عدي في زمن عمر بن عبد العزيز وسببه بسط عمر العدل وايصال الحقوق لأهلها حتى استغفوا واما فيض المال الذي
 يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستشعارهم الساعة ام - وساق في بيان ذلك في حديث ابي هريرة - والله اعلم -
 قوله بالصدقة من الذهب الخ خضه بالذكور مبالغة في عدم من يقبلها وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها قوله اربعون امرأة الخ انظارها
 اريد بهذا العدد الكثرة ويؤيده ما في حديث انس وتكثر النساء ويقل الرجال حتى يكون خمسين امرأة القيمة الواحد اي من يقوم بأمرهن واللاه للعهد شعراً
 بما هو معروف من كون الرجال قوامين على النساء قال القرطبي في التذكرة يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطوءات ام لا ويحتمل ان يكون ذلك
 يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله في تزوج الواحد بغيره جهلاً بالحكم الشرعي قال الحافظ وقد دخل ذلك من امر المتركان من
 اهل هذا الزمان مع دعوة الاسلام والله المستعان - قوله يلذن به الخ قال النووي اي يمتنن اليه ليقوم بجوارحهم وينبذ عنهم كقبيلة فقي من
 رجالها واحد فقط وبقيت نساءها فيلذن بذلك الرجل ليدنس عنهم ويقوم بجوارحهم ولا يطمع فيهن احد بسببه قوله من قلة الرجال وكثرة
 النساء الخ قال النووي سببه كثرة الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحة كما قال صلى الله عليه وسلم ويكثر الهرج اي القتل وقال الحافظ
 الظاهر انما علامة محضه للسبب آخر بل يقدر الله في آخر الزمان ان يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من النساء ام - قوله وهو ابن عبد الرحمن
 القاري الخ بتشديد الباء منسوبة الى القارة القليلة المعروفة قوله وفيفيض ام يفقر الياء اي يسيل من كثرة من كل جانب كالسيل ليميل الخلق اليه
 كل الميل قوله مردجاً الخ يضم الميم جمع مرج وفي النهاية المرج الارض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيه الدواب اي تحل تسرح فخلطة كيف شاءت
 قوله وانهاراً الخ اي مياه كثيرة جارئة في انهارها قال النووي معناه والله اعلم انهم يتكلمون بها ويعرضون عنها فيبقى مهيأة لا تزرع ولا تسقى من

وان كانت ثمرة فنزوي في كفت الرحمن حتى تكون اعظم من الجبل كما يري احكام فلوكة او فضيله **حل ثنا** قتية بن سعيد قال نا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سميل عن ابيه عن ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتصدق احد بثمر من كسب طيب الا اخذها الله بيمينه فيزيتها كما يري احكام فلوكة او فلوكة حتى تكون مثل الجبل **وعظم وحديثي** أمية بن بسطام قال نا يزيد يعني ابن زريع قال نا روجيه **وحديثي** احمد بن عثمان الاودي قال نا خالد بن مخلد قال حدثني سليمان يعني ابن بلال كلاهما عن سميل بهذا الاسناد في حديث روجيه من الكسب الطيب فيضعها في حقها وفي حديث سليمان فيضعها في موضعها **وحديثي** ابو الطاهر قال نا عبد الله بن وهب قال نا خبرني هيثم بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ناخو حديث يعقوب عن سميل **وحديثي** ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة قال نا فضيل بن مرزوق قال حدثني عدي بن ثابت عن ابي حازم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ايها الناس ان الله طيب لا يقبل الا طيبا وان الله امر المؤمنين بما امر به المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا اتي بما تعملون عليهم قال يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقنا ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اغبر يده الى السماء ترفع اليه الصدقة واصافها الى الله تعالى اضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل وقال الرزين بن الميبر المكنية عن الرضا والقبول بالتلق باليمين للتثبت المعاني المعقولة من الاذهان وتحقيقها في النفوس وتحقيق المحسوسات اي لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عين المتلقى للشيء بيمينه لان التناول كالتناول المعروف وكان المتناول به جارة وقال الترمذي في جامعه قال اهل العلم من اهل السنة والجماعة يؤمن بهذه الاحاديث ولا ينوهم فيها تشبيها ولا نقول كيف هكذا روي عن مالك وابن عبيدة وابن المبارك وغيرهم وانكوت الجمعية هذه الرايات انتهى وقال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسر القبول فان العادة قد جرت من ذوى الادب بان تصان اليمين عن مشي الا شياء الدينية وانما تابش بها الاشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف الى الله تعالى من صفات اليمين شمال لان الشمال محل النقص والضعف وقد روي كلنا يديه يمين وليس اليد عندنا الجارحة انما هي صفة جاء بها التوقيف فمن نطقها على ما جاءت ولا تكفرها وهذا يذهب اهل السنة والجماعة - انتهى - وقد تقدم بعض ما يتحقق بأمثال هذه النعوت والصفات في شرح حديث النزول من ابواب صلوة الليل ليس ارجح قوله حتى تكون اعظم من الجبل الخ والظاهر ان المراد لجعلها ان عيناها تعظم لتثقل في الميزان ويحتمل ان يكون ذلك معتبرا به عن ثواب قوله فلو انما يفتح الفاء وضم اللام وتشديد اللو وهو المهر كانه يفي الى عظم وقيل هو كل فطيم من ذات حافر والجمع افلاء كعدو واعلاء وقال ابو زيد اذا فخت الفاء شذت الواو واذا كسرتها سكنت اللام كجرو وضرب به المثل لانه يزيد زبدة بينة ولان الصدقة نتاج العمل واحرج ما يكون النتاج الى التسمية اذا كان فطيما ن اذا احسن العناية به انتهى الى هذا الكمال وكذا عمل ابن آدم لا سيما الصدقة فان العبد اذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى ينتهي بالتضعيف الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدر نسبة ما بين الثمرة الى الجبل - قوله او فضيله الخ والفصيل ولد الناقة افاضل من ارضاع امه فعيل بمعنى مفعول كجرير وقيل بمعنى مجروح ومقتول، قوله من كسب طيب الخ معنى الكسب المكتسب والمراد به ما هو اعظم من تعاطي المكتسب وحصول المكتسب بغير تعاطي كالميراث وكانه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال - قوله او فلوكة الخ بفتح الفاء وضم اللام وهي الناقة الفتية قوله ان الله طيب الخ قال الفقهاء رحمه الله الطيب ضد الخبيث فاذا وصف به تعالى اريد به انه منزله عن النقائص مقدس عن الاقاقات واذا وصف به العبد مطلقا اريد به انه المتعزى عن زائل الاخلاق وقبائح الاعمال والمتحلى باضداد ذلك واذا وصف به الاموال اريد به كونه حلالا لا من خيال الاموال ومعنى الحديث انه تعالى منزله عن العيوب فلا يقبل الا بيمينه ان يتقرب اليه الا بما يناسبه في هذا المعنى وهو خيار اموال الكمال كالحلال كما قال تعالى كن تارا للرحمى تنفقوا مما يحبون قوله يا ايها الرسل كلوا من الطيبات الخ هذا النداء خطاب لجميع الانبياء لا انه خرجوا يدايدلك فخذوا حذرا لا انهم ارسلوا في امانة مختلفة بل على ان كل منهم خطوب في زمانه ويمكن ان يكون هذا النداء يوم الميثاق لخصوص الانبياء او باعتبار انه تعالى ليس عنده صبح ولا مساء وفيه تنبيه نبويه على ان اباحة الطيبات شرع قديم واعتراض على الرهبانية في رفضهم اللذات وابعاء الى ان اكل الطيب مورث العمل الصالح وهو ما يتقرب به الى الله تعالى قوله يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقنا لكم الخ اي حلالاته ومستلذاته وتنتهوا واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون وفيه اشارة الى ان الله تعالى خلق الاشياء كلها لعباده كما قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانه خلق عبده لمعرفته وطاعته كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني ما اريد منهم من رزقي وما اريد ان يطعمون قوله يطيل السفر الخ اي في وجه الطاعات كسج وزيارة مستحبة وصلوة رجم وجهاد وتعلموا العلم وغير ذلك قوله يمد يديه الى السماء الخ لا تخاف قبلة الدعاء

باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو بغيره طيبة وأغنيها عن النار

يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغَذَى بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَذَلِكَ **حَلْ شَنَا عُونِ بْنِ سَلَامٍ**
 الْكُوفِيُّ قَالَ نَازِهِيرِ بْنِ مَخُوفٍ الْجَعْفِيُّ عَنْ أَبِي اسْحَقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَقُولُ مَنْ اسْتَطَاعَ صُكْرًا أَنْ يَسْتَتِرَ مِنَ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ **حَلْ شَنَا عَلِيَّ بْنَ جَرَّ السَّعْدِيِّ** اسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ
 بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ ابْنُ جَرْرٍ قَالَ الْآخَرَانِ أَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ نَا الْأَعْمَشُ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا صُنِعَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيِّئًا إِلَّا لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجَمَانِ فَيَنْظُرُ أَمِينَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ وَيَنْظُرُ أَشْمَمَ
 مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءُ وَجْهَهُ فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ زَادَ ابْنُ جَرْرٍ قَالَ الْأَعْمَشُ
 حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مَرْثَدَةَ عَنْ خَيْثَمَةَ مَثَلَهُ وَزَادَ فِيهِ وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَقَالَ اسْمَاعِيلُ قَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ خَيْثَمَةَ
 قَوْلُهُ يَا رَبِّ يَا رَبِّ أَيُّ قَائِلٍ مَكْرًا يَا رَبِّ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الدُّعَاءَ بِلَفْظِ الرَّبِّ مُؤْتَرَفٌ بِالْإِجَابَةِ لَا يُدْأَبُ بِالْإِعْتَرَاتِ بَانَ وَجُودُهُ فَانْصُ
 عَنْ تَرْبِيَّتِهِ وَاحْسَانِهِ وَجُودِهِ وَامْتِنَانِهِ قَوْلُهُ وَغَذَى بِالْحَرَامِ بِضَمِّ الْغَيْنِ وَكَسْرِ الدَّالِّ الْمُعْجَمَةِ الْمُخَفَّفَةِ كَمَا ضَبَطَهُ النُّوْزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي نَسْخِ
 الْمَصَاحِيحِ وَتَوَعَّتْ مُقَيَّدَةً بِالْتَّشْدِيدِ كَمَا ذَكَرَهُ الطَّبْطَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَشْكُوتَةِ وَالْمَغْنَمِ رُبِّي قَوْلُهُ بِالْحَرَامِ أَيُّ رُبِّي بِالْحَرَامِ مِنْ
 صَدَقَةٍ إِلَى كِبَرِهِ قَالَ الْأَشْرَفُ ذَكَرَ قَوْلَهُ وَغَذَى بِالْحَرَامِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَمَطْعُهُ حَرَامٌ أَمَّا لَوْلَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ الْمَطْعُ حَرَامًا التَّغْذِيَّةَ بِهِ وَأَمَّا تَنْبِيْهِهَا بِهِ عَلَى اسْتِزَاءِ
 حَالِيهِ أَعْنَى كَوْنِهِ مُنْفَقًا فِي حَالِ كِبَرِهِ وَمُنْفَقًا عَلَيْهِ فِي حَالِ صَغَرِهِ فِي وَصُولِ الْحَرَامِ إِلَى بَاطِنِهِ فَاشَارَ بِقَوْلِهِ مَطْعُهُ حَرَامٌ إِلَى حَالِ كِبَرِهِ وَقَوْلُهُ غَذَى بِالْحَرَامِ
 إِلَى حَالِ صِغَرِهِ وَهَذَا عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي الْحَوَادِثِ وَذَهَبَ الْمُظْهَرُ إِلَى الْوَجْهِ الثَّانِي وَرَجَّحَ الطَّبْطَبِيُّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَلَا مَنَعَ مِنَ الْجَمْعِ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ
 عَدَمَ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ أَنَّمَا هُوَ لَكُونُهُ مُصَرَّرٌ عَلَى تَلْبَسِ الْحَرَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْمَرَامِ قَوْلُهُ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَذَلِكَ أَيُّ مِنْ إِيْنِ يُسْتَجَابُ مِنْ هَذِهِ صَفَةِ
 وَكَيْفَ يُسْتَجَابُ لَهُ قَالَ الْأَشْرَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِيهِ إِيدَاءٌ أَنَّ حُلَّ الْمَطْعِ وَالْمَشْرَبِ مَا تَوَقَّعَ عَلَيْهِ إِجَابَةُ الدُّعَاءِ وَلِذَا قِيلَ أَنَّ الدُّعَاءَ جَوَاحِدُ أَحْكَامِ
 الْحَلَالِ وَصَدَقَ الْمُقَالُ قَالَ النُّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِالرَّجُلِ الْحَاجَّ الَّذِي أَثْرَفِيهِ السُّفْرُ أَخَذَ مِنْهُ الْجُحْدَ وَاصْبَاهُ الشَّعْثَ وَعَلَاهُ الْغُبْرَةُ فَطَفِقَ
 يَدْعُو اللَّهَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَعِنْدَ أَهْلِهَا مِنْ مَطْنِ الْإِجَابَةِ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُ وَلَا يُعَابُ بِؤْسِهِ وَشَفَاتِهِ لِأَنَّهُ مَلْبَسٌ بِالْحَرَامِ صَارَتْ التَّفَقُّةُ مِنْ غَيْرِ حَالِهَا
 قَالَ الطَّبْطَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا كَانَ حَالُ الْحَاجِّ الَّذِي هُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هَذَا فَمَا بِالْغَيْرِ وَفِي مَعْنَاهُ أَمْرٌ لِحَاجِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 طُوبَى لِمَنْ أَخَذَ بِعَنْقِ الْفَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَشْعَتْ رَأْسَهُ مَغْبَرَةٌ قَدْ مَا هَامَ - قَالَ وَكُلُّ هَذِهِ الْحَالَاتِ حَالَةٌ عَلَى غَايَةِ اسْتِحْقَاقِ الدَّاعِي لِلْإِجَابَةِ وَدَلَّتْ
 تِلْكَ الْخَبِيَّةُ عَلَى أَنَّ الصَّارِفَ قَوِيَّ وَالْحَاجَّ زَائِلٌ شَدِيدٌ - قَالَ الْأَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلُهُ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَذَلِكَ الْأَظْهَرُ أَنَّهُ اسْتِجَابُهُ لَا يَأْسَ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ
 فَلَا اسْتِجَابَ فِي حَقِّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الثَّلَاثِ **بَابُ الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ - قَوْلُهُ**
 أَنْ يَسْتَتِرَ مِنَ النَّارِ أَيُّ يَجْعَلُهَا سِتْرًا وَحِجَابًا مِنَ النَّارِ قَوْلُهُ عَنْ خَيْثَمَةَ ابْنِ بَقْرٍ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ بَعْدَ هَاتِلَتَيْنِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَعْفِيُّ
 قَوْلُهُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ هُوَ الطَّائِيُّ الْمَشْهُورُ قَوْلُهُ مَا مَنَعَكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَظَاهَرَ بِخُطَابِ الصَّحَابَةِ وَيُلْتَحِقَ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ سَابِقَهُمْ وَمَقْصَرُهُمْ أَشَارَ
 إِلَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي جَرْرَةَ قَوْلُهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجَمَانِ أَيُّ بَقْرٍ أَوَّلَهُ وَضَمُّ الْجِيمِ وَيَضْمَانُ وَيَفْتَحَانُ وَهُوَ الَّذِي يَتَرْجَمُ الْكَلَامُ أَيْ يُنْقَلُ مِنْ لُغَةٍ إِلَى أُخْرَى -
 وَالْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ سَيِّئًا وَتَعَالَى يَكْلَمُ وَيَخَاطَبُ الْعَبْدَ بِالْوَاسِطَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْمَرْهَبَةِ مَا يَقُولُ لَكِنْ بَيْنَهُ فِي دَوَائِرِ أُخْرَى ثَلَاثُ قَوْلِينَ لَهُ الْوَأَوَّلُ مَا لَا
 فَلْيَقُولَنَّ بَلَى ثَلَاثُ قَوْلِينَ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْكَ رَسُولًا فَلْيَقُولَنَّ بَلَى - قَوْلُهُ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ أَمَّا قَدَّمَ أَلَمْ أَيْ مَا قَدَّمَ مِنْ أَعْمَالِهِ السَّيِّئَةِ وَفِي رَوَايَةٍ تَحُلُّ بْنُ خَلِيفَةَ
 فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ وَيَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ وَرَوَايَةُ خَيْثَمَةَ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَمِينَ وَأَشْمَمَ بِالنَّصْبِ فِيهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ
 وَالْمُرَادُ بِهَا الْيَمِينُ وَالشَّمَالُ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ نَظَرَ الْيَمِينَ وَالشَّمَالُ هُنَا كَمَا مَثَلُ لَانِ الْإِنْسَانَ مِنْ شَأْنِهِ إِذَا دَهَمَ أَمْرًا أَنْ يَلْتَمِسَ يَمِينًا وَشِمَالًا لِيَطْلُبَ الْغُوثَ
 قُلْتُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْإِنْفِصَالِ أَنَّهُ يَتَرَجَّى أَنْ يَجِدَ طَرِيقًا يَنْهَبُ فِيهَا لِيَحْصِلَ لَهُ النِّجَاةُ مِنَ النَّارِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ كَمَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ
 حُلِّ بْنِ خَلِيفَةَ - كَذَا فِي التَّمْرِ - قَوْلُهُ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءُ وَجْهَهُ أَيُّ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّارَ تَكُونُ فِي مَشْرِئِهِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَجِدَ عَنْهَا
 إِذْ لَا بَدَلَ مِنْهَا وَرَعَى الصَّرَاطَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قُرْبِ النَّارِ مِنْ أَهْلِ الْمَوْتِ وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ مِنْ مَرْسَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاةَ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ
 رَفَعَهُ كَأَنِّي أَرَاكُمْ بِالْكَوْمِ جُثًى مِنْ دُونِ جَنَمٍ وَقَوْلُهُ جُثًى بِضَمِّ الْجِيمِ بَعْدَهَا مَثَلَةٌ مَقْصُورَةٌ جَمْعُ جَاثٍ وَالْكَوْمُ بَفَتْحِ الْكَافِ وَالْوَادِ السَّكَنَةُ الْمَكَانُ الْعَالِي
 الَّذِي تَكُونُ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّهُ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ عَالٍ قَوْلُهُ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ
 كَبَسَ الْمُعْجَمَةُ نَصْفَهَا أَوْ جَانِبَهَا أَيُّ اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا وَقَايَةً مِنَ الصَّدَقَةِ وَعَمَلُ الْبِرِّ وَلَوْ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ فِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمَا قُلْنَا وَمَا جَلَّ
 وَأَنْ لَا يَحْتَقِرَ مَا يَصْدُقُ بِهِ وَأَنْ يَسِيرَ مِنَ الصَّدَقَةِ يَسْتَرُ الْمُتَصَدِّقُ مِنَ النَّارِ قَوْلُهُ وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ أَيُّ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ الْمُرَادُ بِالْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ هُنَا

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم النار فأعرض أشاح ثم قال اتقوا النار ثم أعرض وأشاح حتى ظننا أنه كأنما ينظر إليها ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فمن لم يجد بكلمة طيبة ولم يذكر أبو كريب كأنما وقالنا أبو معاوية قالنا الأعمش **وحدثنا** محمد بن المثنى وابن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر لنا أن فتعوذ منها وأشاح بوجهه ثلاث مرار ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة **وحدثنا** محمد بن المثنى العنزي قال أنا محمد بن جعفر قال أنا شعبة عن عون بن أبي حنيفة عن المنذر بن جبر عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر النهار قال فجاءه قوم حفاة عراة غنجا بني النمار والعباء متقلدي السيوف فقام منهم من مضرب كلهم مضرب فتمت عرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة فدخل ثم خرج فأمر بلا فأذن وأقام فصلى ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى آخرة الآية إن الله كان عليكم رقيباً والآية التي في الحشر يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولستم تعلمون ما قد مضى لقد تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بره ما يدل على هدي أو يرد عن ردي أو يصلح بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلاً أو يكشف غامضاً أو يدفع نائراً أو يسكن غضباً والله سبحانه وتعالى أعلم وقال ابن بطال وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرج به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه وكذلك الكلام الطيب فاشتبهت من هذه الحثيثة **قوله** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا أبو معاوية عن الأعمش الخ قال النوري هذا الإسناد كله كوفيون وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض الأعمش وعمرو وخيثمة **قوله** فأعرض وأشاح الخ قال النوري هو بالشين المعجمة والحاء المهملة ومعناه قال الخليل وغيره معناه نحاه وعدل به وقال الأكثرون المشيخ الحذر والجاذ في الأمر قيل المقبل وقيل الهارب وقيل المقبل اليك المانع لما وراء ظهره فأشاح هنا يحتمل هذه المعاني أي حذر النار كأنما ينظر إليها أو جاز في الأيضاح بآياتها أو قبل اليك خطايا أو أعرض كالهارب **قوله** حتى ظننا أنه كأنما ينظر إليها الخ أي من كثرة ما رأينا من تغييره من حالة إلى حالة وعدم ثباته على حالة واحدة لما فيه من الدلالة على الاضطراب والتغير والذهاب **قوله** عن المنذر بن جبر عن أبيه وأبوه هو جبر بن عبد الله أبو عمرو أسلم في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جبر بن أبيه قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً ونزل الكوفة وسكنها زماناً ثم انتقل إلى فرقيسية ومات بها سنة إحدى وخمسين روى عنه خلق كثير **قوله** في صدر النهار الخ أي أوله **قوله** حفاة عراة الخ أي يغلب عليهم العري **قوله** غنجا بني النمار الخ قال عياض النمار بكسر النون ثياب الصوف واحد هامرة بفتح النون وكسر الميم وفتح الراء والأجنياب تقويمها وسطاً ومنه وثمود الذين جاءوا الصخر بالواد فقبوا وخرقوا **قوله** أو العباء الخ الظاهر أنه شك من الراوي أو للتوبيخ والعباء بالمد وبفتح العين جمع عباءة وعباية لغتان وفي القاموس أنه كساء معروف **قوله** عامتهم من مضار الخ كعم قبيلة عظيمة أي أكثرهم منها بل كلهم مبالغة **قوله** فتمت عرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ بتشديد العين المهملة أي تغير وظهر عليه آثار الحزن **قوله** لما رأى بهم من الفاقة الخ أي الفقر الشديد يعني لما لم يكن عنده من المال ما يجبر كسرهم ويغني فقرهم ويكسوهم ويعطيهم ما يحينهم وهذا من كمال رأيتهم ورحمتهم خصوصاً في حق أمته **قوله** فدخل الخ أي في بيته لعله يبلغ شيئاً من زيادة النفقة أو لتجديد الطهارة والتهيئة للموعظة قاله القاري **قوله** ثم خطب الخ فيراستحياب جمع الناس للأموال المهمة وعظمتهم وحسنهم على مصالحهم وتحذيرهم من القبايح **قوله** فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الخ قال عياض قراءة صلى الله عليه وسلم لها كلها لما فيها من قوله تعالى واتقوا الله الذي أنشأكم من نفسه وآله آخراً قال النوري يريد كأنهم أخوة وقال أبو بكر يعني من قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة وهو تنبيه على سبب التواضع **قوله** ولستم تعلمون ما قد مضى أي لتتفكروا وتأملوا النفوس أي شئ من العبادات الخيرات أرسلته إلى الآخرة لنفع العبد من الزمان وهو يوم القيامة **قوله** تصدق رجل الخ قال القاري يفهم القاف وتستكن قال الطيبي لعل الظاهر ليتصدق رجل وكلام الأمر للغائب محدث وجوزة ابن الأنباري ولو حل تصدق على الفعل الماضي لم يسأله قوله حتى قال ولو بشق تمرة إذا لم يكن ليتصدق رجل ولو بشق تمرة وكذا قوله فجاء رجل الخ لأنه بيان لامتنال أمره عليه الصلوة والسلام عقيب الحديث على الصدقة ولعن يجريه على الأخبار وجه لكن فيه تعسف غير خاف **قوله** قال الأعمش وأبي عن الحمل على حديث اللامع وحرف المضارعة أم فيتعين جملة على أنه خبر لفظاً وأمر معني وأتيان الأخبار بمعنى الانشاء كثير في الكلام فليس فيه شك فصولاً عن تعسف **قوله** رجل من ديناره الخ قال الطيبي رجل تكرة وصنع موضع الجمع المعرف لإفادة الاستعراق في الأفراد وإن لم تكن في سياق النفي كشجرة في قوله ولأن ما في الأرض من شجرة أقل من أن شجرة وقعت مرنج الأشجار ومن ثم كرر في الحديث مراراً بلا عطف أي ليتصدق رجل من ديناره ورجل من درهمه ورجل من ديناراً ما تبغيضه

من صاع تمر حتى قال ولو بشق تمر قال فجاء رجل من الانصار بصرة كادت كفه تجز عنها بل قد عجزت قال ثم تتابع الناس حتى رأيت كولين من طعام وثياب حتى رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يخجل كأنه مذوبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها بعد من غير ان ينقص من اجورهم شيء ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير ان ينقص من اوزارهم شيء **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو اسامة حماد** حدثنا عبيد الله بن معاذ قال نا ابي قال اجمعنا شعبة قال حدثني عون بن ابي جحينة قال سمعت المنذر بن ابي جابر عن ابيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم صدر النهار يمشي حديث ابن جعفر في حديث معاذ من الزيادة قال ثم صلى الظهر ثم خطب **حدثني** عبيد الله بن عمر القواريري وابوكامل وعبد بن عبد الملك الاموي قالوا نا ابو عوانة عن عبد الملك بن عمار عن المنذر بن جابر عن ابيه قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه قوم مجتبي النمار وساقوا الحش بقضتهم وفيه فصيل الظهر ثم صعد منبراً صغيراً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال اما بعد فان الله انزل في كتابه يا أيها الناس اتقوا ربكم الآية **وحدثني** زهير بن حرب قال نا جابر عن الاعمش عن موسى بن عبد الله بن يزيد وابي الضحى عن عبد الرحمن بن هلال العباسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم الصوف فرأى سوء حالهم فتد اصابتهم حاجة فذكر بعض حديثهم **حدثني** يحيى بن معين قال نا عندنا قال نا شعبة حماد وحدثني بشر بن خالد اللفظ له قال نا محمد بن يحيى بن جعفر عن شعبة عن سليمان بن ابي واثل عن ابي مسعود قال امرنا بالصدقة قال كنا نحمل قال فتصدق ابو جعفر بنصف صاع قال وجاء انسان بشئ اكثر منه فقال المنافقون ان الله لغني عن صدقة هذا وما فعل هذا الاخر الارباء فنزلت الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجيدون الا جهدهم

باب العمل بغيره يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل

اي ليتصدق ما عنده من هذا الجنس واما ابتداءية متعلقة بالفعل فالاضافة بحذف اللام اي ليتصدق بما هو مختص به وهو مفتقر اليه على نحو قوله تعالى وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ اَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ **قوله** من صاع تمر الخ اعادة العامل تفيد الاستقلال وتنفذ ان يكون الصاع منها قول به بصر الخ بالضم اي ربطة من الدراهم والدنانير **قوله** تجز عنها الخ اي عن حمل الصرة لتقلها لكثرة ما فيها **قوله** ثم تتابع الناس الخ اي توالوا في اعطاء الخيرات وايتيان المبرات **قوله** حتى رأيت كولين الخ تشية كور بالفتح الصبرة **قوله** من طعام الخ الظاهر انه هنا جوب ولعل الاقتصار عليه من غير ذكر الفتوة لغلبة **قوله** يتهلل الخ اي يستنير ويظهر عليه امارات السرور **قوله** كأنه مذوبة الخ بضم الميم وسكون المجهمة وفتح الهاء بعده موحدة وهي مأمومة بالذهب في النخلة بالمحلاة وضم الهاء والنون وهو ما يجعل فيه الدهن قال النوري هو بالذال المجهمة وفتح الهاء والياء الموحدة وقال القاضي عياض وغيره صحفهم بعضهم فقال مدحمة بليل محملة وضم الهاء والنون وكذا ضبطه المحمدي والصحيح المشهور هو الاول والمراد به على الوجهين الصفاء وغيره الاستنارة كذا ذكره السيد جمال الدين **قوله** من سن في الاسلام سنة حسنة الخ اي في طريقة مرضية يقتدى به فيها **قوله** فله اجرها الخ اي اجر تلك السنة اي ثواب العمل بها والاضافة لادنى ملايسة لان السنة سبب ثبوت الاجر فجازت الاضافة **قوله** واجر من عمل بها من بعد الخ اي من بعده **قوله** قال الاكبي وظاهره وان لم ينو المبتدئ ان يتبع فنية ثبوت الاجر على ما لم ينو الفاعل فيكون مخصصاً لحدث انما الاعمال بالنيات قال النووي فيه البحث على الابتداء بالخيرات وسن السنن الحسنات والتخير من اختراع الاباطيل والمستقبليات وسبب هذا الكلام في هذا الحديث انه قال في قوله فجاء رجل بصرة كادت كفه تجز عنها فتتابع الناس وكان الفضل العظيم للبداي بهذا الخير والفاخر لباب هذا الاحسان **قوله** عن عبد الرحمن بن هلال العباسي الخ هو بالياء الموحدة **باب** العمل بغيره يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل **قوله** كنا نحمل الخ اي نعمل على ظهورنا بالاجرة يقال حاملت بغير حملت كسأرت وقال الخطابي يريد تكلفت العمل بالاجرة لتكسب ما نتصدق به ويؤمله ما ورد في بعض الروايات انطلق احدنا الى السوق فيحمل اي يطلب العمل بالاجرة والمحملة مفاعلة وهي تكلف بين اثنين والمراد هنا ان العمل من اجلها والاجرة من الاخر كما مساقات والمزارعة **قوله** فتصدق ابو جعفر الخ بفتح العين اسم حجاب بمهملتين بينهما موحدة ساكنة واخرة مثلاً **قوله** وجاه انسان الخ هو عبد الرحمن بن عوف جاء ثمانية آلات درهم كما هو الاصح مع اختلاف الروايات **قوله** ان الله لغني عن صدقة هذا الخ اي الذي اعطى الاقل وقوله وما فعل هذا الاخر اي الذي اعطى الاكثر فنكله وفي الحل لان مراده ان لا يتصدق احد **قوله** الذين يلزمون الخ اي يعيدون **قوله** المطوعين الخ قراءة الجمهور بتشديد الطاء والواو واصلة المطوعين فادغمتم التاء في الطاء وهم الذين يغزون بغير استعانة برزق من سلطان او غيره - **قوله** والذين لا يجيدون الا جهدهم قال المحافظ الحق انه معطوف على المطوعين ويكون من عطفت الخاص على العام

ولم يلفظ ببشر بالمطوعين **وحدثنا** محمد بن بشر قال حدثني سعيد بن الربيع **وحدثني** السخري بن منصور قال نا
ابوداؤد كلاهما عن شعبة بهذا الإسناد وفي حديث سعيد بن الربيع قال كنا نحامل على ظهورنا **وحدثنا** زهير بن حرب
قال ناسفیان بن عيينة عن ابى الزناد عن الأعرج عن ابى هريرة يبلغ به الرجل يخرج اهل بيت ناقة تغرب بئس وتروح بعسل ان
أجرها لعظيم **وحدثني** محمد بن احمد بن ابى خلف قال نا زكريا بن عدي قال نا عبد الله عن زيد بن عدي بن ثابت عن ابى
حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي فذكر خصا لا وقال من منح منحة عدت بصدقة وراحت بصدقة
صيوحها وغبوها **وحدثنا** عمر الناقد قال ناسفين بن عيينة عن ابى الزناد عن الأعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال عمر **وحدثنا** سفيان بن عيينة قال وقال ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثل المنفق والمتصدق كمثل رجل عليه

والنكتة فيه التنويه بالخاص لان السخرية من المقل اشد من المكثر غالباً والله تعالى اعلم - قوله كنا نحامل على ظهورنا الخ قال النووي معناه
نحمل على ظهورنا بالاجرة ونصدق من تلك الاجرة او نصدق بها كلها ففيه التحريض على الاعتناء بالصدقة وانه اذا لم يكن له مال يتوصل الى تحصيل
ما يتصدق به من حمل بالاجرة او غيره من احوال سباب المباحة **باب فضل المنحة** - قوله يبلغ به الخ معناه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم فكانه قال
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يخرج ولا فرق بين هاتين الصيغتين باتفاق العلماء والله اعلم قوله رجل يخرج الخ اي يعطيه ناقة
يا تكون لبنها مدة ثريد وهما اليه وقد تكون المنحة عطية للربة بمنفعة مؤبدة مثل الهبة قوله تغرب بئس الخ قال السخري قال الشراح يحسن بعن
العين وتشديد السين المحملة بفتح القحج واما العساء بالمهمل والمدفوع بفتح الحس ايضاً وقد وقع في بعض النسخ بعشاء بالجمجمة والمد ولما تعرض الشراح له
والظاهر ان المراد حينئذ بقدر ما يتقضى والله تعالى اعلم قوله وتروح بعسل الخ قال المستجير لا يستأصل لبنها - قوله ان اجرها
لعظيم الخ قال القاري ولعل بعض السخياء العرب كانوا يسمون هذه العطية لانها مخالفة لطبع الكرام على طريق السخية فمن جأ رد اعليهم بأن ما كليل
كله لا يترك كله وان القليل له اجر جزيل وثناء جميل قوله من منح منحة الخ وفي بعض النسخ منحة بفتح الهمزة وكسر الميم والمنحة بالوزن والمهمل وزن عظيمة
هي في الاصل العطية قال ابو عبيد المنحة عند العرب على وجهين احدهما ان يعطي الرجل صاحبه صلة فتكون له والاخر ان يعطيه ناقة وشم ينفع
بجليلها وبرها زماناً ثريدها والمراد في حديث الباب عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم ترد هي لصاحبها وقال القران قيل لا تكون المنحة الا ناقة
او شاة والاول اعرف - قوله عدت بصدقة الخ قال الحافظ لا تزد من الصدقة والعطية فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة واطلاق
الصدقة على المنحة مجاز ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم بل هي من جنس الهبة والهدية قوله صبوها وغبوها الخ الصبح
يفتح الصاد الشرب اول النهار والغبق بفتح الغين اول الليل والصبح والغبق منصوبان على الظرف وقال القاضي عياض هما مجروران على ابدال
من قوله صدقة قال ويصح نصبهما على الظرف **باب مثل المنفق والبخيل** قوله مثل المنفق والمتصدق الخ قال النووي هكذا وقع هذا الحديث
في جميع النسخ من رواية عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو صوابه مثلنا وقع في باقي الروايات مثل البخيل والمتصدق وتفسيرها آخر
الحديث يبين هذا وقد يحتمل ان صحة رواية عمر هكذا ان تكون على وجهها وفيها محذوف تقديره مثل المنفق والمتصدق وتفسيرها آخر
البخيل لدلالة المنفق والمتصدق عليه كقول الله تعالى سِرَابِيلُ يَفْقَهُمْ اَي والبرد وحذفت ذكر البرد لدلالة الكلام عليه واما قوله والمتصدق فوقع
في بعض الاصول المتصدق بالتاء وفي بعضها المصدق بجزفها وتشديد الصاد وهما صحيحان واما قوله كمثل رجل فمكلا وقع في الاصول كلها كمثل
رجل بالافراد والظاهر انه تغيير من بعض الرواة وصوابه كمثل رجلين واما قوله جنتان او جنتان فالاول بالياء والثاني بالزن ووقع في بعض الاصول
عكسه واما قوله من لدن ثديهما فكذلك هو في كثير من النسخ المعتمدة واكثرها ثديهما بضم التاء بياض واحدة مشددة على الجمع وفي بعضها ثديهما بالتثنية
قال القاضي عياض وقع في هذا الحديث اوها كثر من الرواة وتصحيح وتحرير وتقديم وتأخير ويعت صوابه من الاحاديث التي بعد فمته مثل
المنفق والمتصدق وصوابه المتصدق والبخيل ومنه كمثل رجل وصوابه رجلين عليهما جنتان ومنه قوله جنتان او جنتان بالشك وصوابه جنتان
بالنون بلا شك كما في الحديث الاخر بالنون بلا شك والجنتان الدرع ويدل عليه في الحديث نفسه قوله نأخذت كل حلقة ضوعها وفي الحديث الاخر جنتان من حديثه قوله
سبغت عليه او مهت كذا هو في النسخ مرت بالراء قيل ان صوابه مدت باللذال يعني سبغت وكما قال في الحديث الاخر انيسطت لكنه قد يصح مرت
على نحو هذا المعنى والسابع الكامل وقد رواه البخاري ما دت بلال مخففة من ما اذا مال ورواه بعضهم ما دت معناه سالت عليه وامنتت وقال
الزهري معناه نردت وذهبت وجاءت يعني كمالها ومنه قوله واذا اراد البخيل ان ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن

قال البخيل
مثل المنفق والبخيل
باب مثل المنفق والبخيل

جُنتان أو جُنتان من لدُنْ تُدَيِّمهما إلى تراقبهما فإذا أراد المنفق وقال لا أخفا إذا أراد المتصدق أن يتصدق سبغت عليه
أومرت وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تَجَنَّ بنانه وتَعَفَّوْا أثره قال فقال أبو هريرة
فقال يوسّعها ولا تتشع حلثني سليمان بن عبيد الله أبو أيوب العيلائي قال نا أبو عامر يعني العقدي قال نا إبراهيم بن نافع
عن الحسن بن مسلم عن طاوُس عن أبي هريرة قال ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما
جُنتان من حديد فلما اضطرَّتْ إيديهما إلى تُدَيِّمهما وتراقبهما فجعل المتصدق كلما تصدَّق كلما تصدَّق ببصدة انبسطت عنه حتى
تَغَشَى أنامله وتَعَفَّوْا أثره وجعل البخيل كلما همَّ ببصدة قلصَتْ وأخذت كل حلقة مكانها قال فأنأ رأيت رسول الله صلى
عليه وسلم يقول بأصبعه في جيبه فلورأيت يوسّعها ولا توسّع وحلثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أحمد بن اسحق الحضرمي
عن وهيب قال نا عبد الله بن طاوُس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق

بنانه ويعفوا أثره قال فقال أبو هريرة يوسّعها فلا تتشع وفي هذا الكلام اختلال كثير لأن قوله تَجَنَّ بنانه ويعفوا أثره إنما جاء في المتصدق لا في البخيل
وهو على ضد ما هو وصف البخيل من قوله قلصت كل حلقة موضعها وقوله يوسّعها فلا تتشع وهذا من وصف البخيل فأدخله في وصف المتصدق فاختل
الكلام وتناقض وقد ذكر في الأحاديث على الصواب ومنه رواية بعضهم تحزنيابه بالحاء والزاي وهو وهم الصواب رواية الجمهور تحزن بالهمزة والنون
أي تستنرون ومنه رواية بعضهم ثيابه بالثاء المشددة وهو وهم الصواب بنانه بالمزنة وهو رواية الجمهور كما قال في الحديث الآخر أنامله كذا في الشرح
قوله جُنتان أو جُنتان الخ بالشك وصوابه جُنتان بالنون والجُنة في الأصل الحصن وسميت بها الدرع لأنها تحم صاحبها أي تحصنه والجُنة
بالوحدة ثوب مخصوص ولا مانع من إطلاقه على الدرع وهي ما قطع من الثياب ثم قال في المطالع كذا في الفتح - **قوله** من كُدُنْ شدَّهما الخ بضم
الثاء وسكون الدال جمع ثدي بفتح الثاء وبكسر التشديد الباء والثدي خاص بالمرأة أو عامر كذا في القاموس يعني بها جنبى الصدر كذا في المرفأة **قوله**
إلى تراقبهما الخ بفتح التاء جمع الترقوة وهو أسفل الكتف وفوق الصدر **قوله** سبغت عليه الخ أي امتلأت وغطت وتوسعت جنته **قوله** قلصت الخ
بفتح اللام أي انضمت والتصفت جنته عليه **قوله** وأخذت كل حلقة الخ أي اشتدت والتصفت الخلق بعضها ببعض أي ضاقت غاية التضيق
قوله حتى تَجَنَّ بنانه الخ بضم الناء وكسر الجيم وتشديد النون يعني تخفى وبنانه بفتح الموحدة ونون الأولى خفيفة الأصبع **قوله** وتَعَفَّوْا أثره الخ بالنصب
أي تستأثره يقال عفأ الشيء وعفوته أنا لا أفر ومتعد ويقال عففت الدار إذا غطاها التراب والمعنى أن الصدقة تسأر خطاياها كما يغط الثوب الذي
يجر على الأرض أثر صاحبها إذا مشى بمروا لذييل عليه **قوله** فقال أبو هريرة فقال يوسّعها الخ أي قال أبو هريرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوسّعها فهو ليس بمدح بل هو مرفوع كما صرح برفعه في طرائف أخرى - **قوله** فلما اضطرَّتْ إيديهما الخ بضم الطاء أي شدت وعصرت وضمت الصدقت
قوله حتى تَغَشَى أنامله الخ تغشى بمعنيين أي تأسرها، قال الخطابي وغيره وهذا مثل ضرب النبي صلى الله عليه وسلم للبخیل والمتصدق فشبههما
برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعاً يستتر به من سلاح عدو فصبها على رأسه ليلبسها والدرع أول ما تقع على الصدر الثمين إلى أن
يدخل الإنسان يديه في كميتها فجعل المنفق كمن لبس درعاً سائفة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وهو معنى قوله حتى تعفوا أثره أي تستر جميع
بدنه وجعل البخيل كمثل رجل غلت يداها إلى عنقه كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلم تترقوته وهو معنى قوله قلصت أي تضامت واجتمعت
والمراد أن الجواد إذا هدر بالصدقة أنفس لها صدر وطابت نفسه فتوسعت في الاتفاق والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحنت نفسه فضاقت صدره
وانقبضت يداها ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون، وقال المهلب المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة بخلاف البخيل فإنه يفضيه
ومعنى تعفوا أثره تخفى خطاياها وتعفيه عما ضل به من الخبز جاء على التمثيل لا على الخبر عن كائن قال وقيل هو تمثيل للنساء المال بالصدقة والبخيل بضده
وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخيل وإن المحطى إذا أعطى انبسطت يداها بالعطاء وتعود ذلك إذا أمسك صار ذلك عادة وقال الطبري قيل المشبه به بالخبر
إعلاناً بأن القبط الشدة من جيلة الإنسان وأوقع المتصدق موقع الخي لكونه جعله في مقابلة البخيل أشعاراً بأن السخاء هو ما أمر به الشارع وندب
إليه من الأنفاق إذ ما يتعاناها الميسرون - **قوله** يقول بأصبعه في جيبه الخ الجيب بفتح الجيم وسكون التاء الثانية بعونها موحدة هو ما يقطع من الثوب
ليخرج منه الرأس أو اليد وغير ذلك **قوله** فلورأيت الخ بفتح التاء قال النووي وفي هذا دليل على لباس القميص وكذا ترجم عليه البخاري بأجيب القميص
من عند الصدر لأن المفهوم من لباس النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة مع أحاديث صحيحة جاءت بلباسه والله أعلم - قال المحافظ نا قلنا عن ابن بطال
وموضع الدلالة من أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق عليها وهو الثدي والتراقى وذلك في الصدر قال فبان أن حبيبه كان
في صدره لأنه لو كان في يده لوتضطر بداه إلى ثدييه وتراقبه والله أعلم **قوله** ولا توسع الخ بفتح التاء واصله توسع باب ثبوت أجر المتصدق

مثل رجلين عليهما جنتان من حديد اذا هم المتصدق بصدقة اشعثت عليه حتى تعفى اثره واذا هم بالخيل بصدقة تقلصت عليه وانضمت يده الى تراقيه وانقبضت كل حلقة الى صاحبته قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيجهد ان يوسعها فلا يستطيع **وحديث** سويد بن سعيد قال حدثني حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد زانية فاصبحوا يتحدثن تصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد لك الحمد على زانية لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدثن تصدق على غني قال اللهم لك الحمد لك الحمد على غني لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدثن تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد لك الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق فأتى فقيل له اما صدقتك فقد تبليت اما الزانية فلعلها تستغفرك بما عن زناها ولعل الغني يعتب فيفق ما اعطاه الله ولعل السارق يستغفرك بما عن سرقة **وحديث** ابوبكر بن ابي شيبة وابو عامر الاشعري وابن نمير وابو كريب كلهم عن ابى اسامة قال ابو عامر ابى اسامة قال حدثني بريد عن جرير عن ابى بردة عن ابى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخازن المسلم الايمن الذي يتقيد وربما قال يعطى امر به فيعطيه كاملاً مؤمراً طيبة به نفسه فيدفعه الى الذي امر له به احل المتصدقين **وحديث** يحيى بن يحيى وزهير ابن حرب واسحق بن ابراهيم جميعاً عن جرير قال يحيى انا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله

وان وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه قوله قال قال رجل ارم وقع عند احد من طريق ابن طبيعة عن الاعرج في هذا الحديث انه كان من بني اسرائيل قوله لا تصدقن ارم هو من باب الازام كالنذر مثلاً والقسم فيه مقدركا نه قال والله لا تصدقن - كذلك في الغني قوله الليلة فيه فضل صدقة السر وفضل الاخلاص قوله في يد زانية ارم هو العلم انها زانية قوله تصدق الليلة ارم بضم اوله على البناء للمفعول وفي الحديث دلالة على نفس الصدقة كانت عندهم فحصة باهل الحاجة من اهل الخير ولهذا تجبوا من الصدقة على الاصناف الثلاثة قوله اللهم لك الحمد على زانية ارم قال الحافظ المراد اللهم لك الحمد اى الى لان صدقتي وقعت بيد من لا يستحقها فك الحمد حيث كان ذلك بأرادتك اى لا رادى فان ارادة الله كلها جميلة قال الطبري لما عزم على ان يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حمد الله على انه لم يقدر ان يتصدق على من هو اسوأ حالاً منها او اجرى الحمد مجرى التشبيح في استعماله عند شاهدة ما يتعجب منه تعظيماً لله فلما تعجبوا من فعله تعجب هو ايضا فقال اللهم لك الحمد على زانية اى التي تصدقت عليها فهو متعاقب بخبرك انتى - ولا يخفى بعد هذا الوجه واما الذي قبله فابعد منه والذي يظهر الاول وانه سلم وقضى ورضى بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال لانه الحمد على جميع الحال لا يحد على المكروه سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى ما لا يعجبه قال اللهم لك الحمد على كل حال - قوله لا تصدقن بصدقة ارم اى اخرى لعلها تقع في محلها وفيه استحباب اعادة الصدقة اذا وقع الموقع قوله فاقى في رواية الطبراني في مسند الشاميين فسأه ذلك فاقى في منابه قوله اما صدقتك فقد تبليت ارم اى صدقاتك كلها مقبولة فلا تخشون مثوبة متضمنة لحكمة وفيه ان نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء اذا كان ذلك في ذكر الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا على المنع والمسئلة عندنا انه لو دفع الزكاة بخير لمن يظنه مضر فافان انه غنى او ابوه وابنة لا يبذل لانه اتي بها ومعه حتى لو دفع بلا خير لم يجز ان اخطأ وتفصيل الفروع وتحقيق الدلالة في فتح القدير وغيره من كتب الفقه وفي الحديث بركة التسليم والرضا وذكر التضرع بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول قوله ولعل الغني يعتبرا ارم اى يتعظ ويتذكر قوله يستغفرك بما عن سرقة ارم اى اماماً مطلقاً او مدّة الاكتفاء وفيه ايماء الى ان الغالب في السارق والزانية انهما يرتكبان المعصية للحاجة وهو احد معاني ما ورد كاد الفقرا ان يكون كفراً -

باب اجرا الخازن الايمن والمرأة اذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصحيح والعرفي قوله ان الخازن المسلم الايمن قال الحافظ قد قيل الخازن فيه يكونه مسلماً فاخرج الكافر لانه لانية له ويكونه اميناً فاخرج الخائن لانه ما زور ورتب الاجر على اعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائناً ايضا ويكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعلم النية فيفقد الاجر وهي قيود لا بد منها ام - قوله الذي ينفذ ارم بقاء مكسوة مثقلة وخفيفة قوله موفرا ارم بفتح الفاء المشددة اى تأمناً فهو تأكيد وبكسرهما حال من الفعل اى مكثراً اعطاه قوله طيبة به نفسه ارم اى راضية غير شحيحة بالاعطاء قوله فيدفعه الى الذي امر به ارم قال القاري فيه شرط اربعة شرط الاذن لقوله ما امر به وعدم نقصان ما امر به لقوله كاملاً موفراً وطيب النفس بالتصدق اذ بعض الخزان والخدام لا يرضون بما امر به من الصدق واعطاه من امره لا الى مسكين آخر - قوله احد المتصدقين ارم ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح الفاء على التثنية كما يقال القوم احد اللسانين مبالغة اى الخادم والمتصدق بنفسه متصدق فان كان جميعاً لاحدهما على الآخر

باب ثبوت اجرا المتصدق فان وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه

صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها أجره بما كسبت للخباز مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا فضيل بن عياض عن منصور بهذا الاسناد وقال من طعام زوجها **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما كسبت لها بما انفقت للخباز مثل ذلك من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً **وحدثنا** ابن نمير قال نا ابى أبو معاوية عن الأعمش بهذا الاسناد نحوه **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعاً عن حفص بن غياث قال ابن نمير حدثنا حفص عن محمد

في أصل الأجر فتأولوا ولا يلزم منه أن يكون مقدار ثوابهما سواء لأن الأجر فضل من الله يؤتيه من يشاء ذكر القرطبي أنه لم يرد إلا بالنشئة ويصح أن يقال على الجمع ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين ونحوه ذكره ابن التين وغيره - قوله من طعام بيتها أي من طعام زوجها الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الأخرى - قوله وللخباز مثل ذلك أي بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى - قوله لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً أي المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم كذا في الفهم قال النووي معنى حديث الباب أن المشارك في الطاعة مشارك في الأجر ومعنى المشاركة أن له أجراً كما لصاحبه أجر وليس معناه أن يراحمه في أجره والمراد المشاركة في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب لهذا ثواب وإن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابيهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فإذا أعطى المالك لخازنه أو امرأته أو غيرها مائة درهم ونحوها ليوصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره أو نحوه فأجر المالك أكثر وإن أعطاه رمانة أو رقيقاً ونحوها كما ليس له كثير قيمة ليذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى المذهب إليه بأجرة تزيد على الرمانة وأكثر فأجر الوكيل أكثر وقد يكون عمله قدر الرقيق مثلاً فيكون مقدار الأجر سواء وأما قوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما نصفان فمعناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر إذا كنت كان الناس نصفان بيننا وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون هو الأجر فضل من الله تعالى يؤتيه من يشاء ولا يدرى بقيايس ولا هو بحسب الأعمال بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والمختار الأول وقوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما ليس معناه أن الأجر الذي لأحدهما يزيد حمان فيه بل معناه أن هذه النفقة والصدقة التي أخرجها الخازن أو المرأة أو المملوك ونحوهم بأذن المالك يترتب على جلبتها ثواب على قدر المال والعمل فيكون ذلك مقسوماً بينهما لهذا نصيب بماله ولهذا نصيب بعمله فلا يراحم صاحب المال العامل في نصيب عمله ولا يراحم العامل صاحب المال في نصيب ماله وأعلم أنه لا بد للعامل وهو الخازن وللزوجة والمملوك من أذن المالك في ذلك فأت لم يكن أذن أصلاً فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم وزر تصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه ولاذن صريحاً أن أحدهما الأذن الصريح في النفقة والصدقة والثاني الأذن المفهوم من إطراد العرف والعادة كأعطاء السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به وإطراد العرف فيه وعلموا بالعرف رضا الزوج والمالك به فأذنه في ذلك حاصل وإن لم يتكلم وهذا إذا علم رضا لاطراد العرف وعلم أن نفسه كنفس غالب الناس في السماحة بذلك الرضا به فإن اضطرب العرف وشك في رضاه أو كان شخصاً يشك بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح أذنه وأما قوله صلى الله عليه وسلم وإذا انفقت من كسبه من غير امرأة فإن نصف أجره له فمعناه من غير امرأة الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معناه أن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الأذن الذي قد بيناه سابقاً بما بالصريح وأما بالعرف ولا بد من هذا التأويل لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الأجر مناصفة وفي رواية أخرى أودفلها نصف أجره ومعاوم أنها إذا انفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها بل عليها وزنفتين تأويله وأما أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فإن زاد على المتعارف لم يجز وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت امرأة من طعام بيتها غير مفسدة فأشار صلى الله عليه وسلم إلى أنه قد مر يعلم رضا الزوج به في العادة ونسباً بالطعام أيضاً على ذلك لأنه لا يمتنع في العادة بخلاف الدرهم والدينارين في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال وأعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد الخازن النفقة على عيال صامبه المال وعلم أنه ومصالحه وقاصديه من ضيق وإن سبيل نحوها وكذلك صدقهم المأذون فيها بالصريح والعرف والله أعلم - انتهى كلام النووي رحمه الله وقال الشيخ بطل الدين العيني أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وباختلاف أحوال الزوج من مساحته ورضاه بذلك أو كراهته لذلك وباختلاف الحال في الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتساهل به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج فيجمل بمثله وبين أن يكون ذلك رطباً يجف فساداً أو أن لا يفسد ولا يفسد عليه الفساد قوله وله مثله أي للزوج مثل أجرها قوله من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً أي هكذا وقع في جميع نسخ شيئاً بالاصح قال العلامة السدي أي من غير أن ينقص ذلك وهو ثبوت الأجر لكل مثل ما لا ينقص من أجرهم أي أجور الثلاثة الذين هم المرأة والزوج

باب فصل من ضم الى الصدقة غير ما كان من انواع البذر

ابن زيد عن غير مولى أبي الحكم قال كنت ملوكاً فسالته رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق من مال مولاى بشئ قال نعم والأجر بينكما نصفان **وحل شئنا** قتيبة بن سعيد قال ناخا تويعني ابن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت عُميراً مولى أبي الحكم قال امرنى مولاى أن أقبل رجلاً فجاءنى مسكين فأطعمته منه فعلم بذلك مولاى فاضربنى فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعاها فقال لمضربته قال يُعطى طعامى بغير أن أمره فقال الأجر بينكما **حل شئنا** محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق قال نا محمد بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا حديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوم المرأة وبعلها شأهاً إلا يأذن به ولا تأذن فى بيته وهو شأهاً إلا يأذن به وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له **حل شئنا** أبو الطاهر وحمله بن يحيى الجيى فى اللفظ لأبى الطاهر قالنا ابن وهب قال أخبرنى يونس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال من أنفق زوجين

والخازن شيئاً ولعل هذا أقرب مما ذكره النووى رحمه الله تعالى اعلم قوله عن غير مولى أبي الحكم أى ملوكه سمي به لأنه كان لا يأكل اللحم وقيل كان لا يأكل ما ذبح على الأصنام وكان اسمه عبد الله ذكره الطيبي والأظهر أن وجه تسميته أنه أبى الحكم أن يعطيه مولاة الى المسكين كما يدل عليه الرواية الآتية كذا قال القارئ فى المرأة قوله مولاى الخ بتشديد الياء قوله نعم الخ هذا محمول على ما سبق أنه استأذن فى الصدقة بقدر يعجزه رضاء سيده به - قوله ان قد لجا الخ بتشديد اللام من القدر وهو الشق طوكاً قوله بغير أن أمره الخ أى بغير أن يأذن به قوله الأجر بينكما الخ قال النووى هذا محمول على أن غيراً تصدق بشئ يظن أن مولاة يرضى به ولم يرض به مولاة فلم يجرأه لأنه فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ومولاة أجرة كان ماله تلف عليه ومعنى الأجر بينكما أى لكل منكما أجر وليس المراد أن أجر نفس المال يتقاسمانه وقد سبق بيان هذا قريباً فهذا الذى ذكرته من تأويله هو المعنى وقد وقع فى كلام بعضهم ما لا يرخص من تفسيره، وقال الطيبي لم يريد به إطلاق يد العبد بل كره صنيع مولاة فى ضربها على أمرتين رشد فيه فحث السيد على اعتناؤهما الأجر والصفر عنه فهذا تعليم وإرشاد لأبى الحكم لا تقرير لفعل العبد قوله وبعلها شأهاً أى حاضراً وفى بعض الروايات وزوجها شأهاً قال الحافظ فى رواية وبعلها أفيد أن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد فان ثبت ولا الحق السيد بالزوج للاستئذان فى المعنى يفتحق به السيد بالنسبة لأمته التى يحل له وطئها قوله إلا يأذن به الخ قال النووى هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذى ليس له زمن معين وهذا النهى للتحریم صرح به أصحابنا وسببه أن الزوج له حق الاستمتاع بها فى كل الأيام وحقه فيه واجب على الفور فلا يفوته بتطوع ولا بواجب على التراخى فان قيل فينبغى أن يجوز لها الصوم بغير إذنه فان أراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويفسد صومها فالحجاب أن صومها يمنع من الاستمتاع فى العادة لأنه يهاب انتهاك الصوم بالأنسا، ام - وفى معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع - قال الحافظ وفى الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع، ام - وفى رواية الحسن بن على عن عبد الرزاق لا تصوم المرأة غير رمضان وأخرج الطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعاً فى أثناء حديث ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً إلا بأذنه فان فعلت لم يقبل منها - قوله ولا تأذن فى بيته الخ أى لا تأذن أحدًا بالدخول فى بيت الزوج قوله وهو شأهاً الخ قال الحافظ وهذا القيد كمفهوم له بل خرج مخرج الغالب ولا فغيبته الزوج لا تقتضى إلا باحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل ببيتها بل يتأكد حينئذ عليها المنع لبثت الأحاديث الواردة فى النهى عن الدخول على المغيبات أى من غاب عنها زوجها ويحتمل أن يكون له مفهوم وذلك أنه اذا حضر تيسر استئذانه واذا غاب تغلبت الضرورة الى الدخول عليها لم تقتصر الى استئذانه لتعذر - قوله إلا يأذن به الخ قال النووى فى هذا الحديث إشارة الى أنه لا يفتات على الزوج بالأذن فى بيته إلا بأذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به اما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بأدخال الضيقان موضعاً معداً لهما سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يفتقر ادخالهما الى إذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعتباره بأذنه تفصيلاً او إجمالاً كذا فى الفهم - قوله فان نصف أجره له الخ تقدم معناه قال الحافظ ومحمتمل أن يكون المراد بالتصنيف فى حديث الباب الحمل على المال الذى يعطيه الرجل فى نفقة المرأة فاذا انفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما للرجل لكونه الأصل فى اكتسابه وكونه يؤجر على ما ينفقة على أهلها كما ثبت من حديث سعد بن ابى وقاص وغيره وللرأة لكونه من النفقة التى تختص بها ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه ابوداود وعقب حديث ابى هريرة هذا قال فى المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والأجر بينهما ولا يحل لهما أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه - **باب فصل من ضم الى الصدقة غيرهما من انواع البذر** قوله من أنفق زوجين الخ قال الفاضل قال المهرودى فى تفسير هذا الحديث قيل وما زوجان قال فرسان او عبدان او بغيران

من ماله في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دُعي من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دُعي من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دُعي من باب الريان قال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على احد يدعى من تلك الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من تلك الابواب
كلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

وقال ابن عرفة كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج يقال زوجت بين الابل اذا قرنت بغيرا بغير وقيل درهم ودينار ودرهم وثوب قال وان زوج يقع على الاثنين ويقع على الواحد وقيل انما يقع على الواحد اذا كان معه آخر ويقع الزوج ايضا على الصنف ونسب قوله تعالى وَكُنْتُمْ اَزْوَاجًا ثَلَاثَةً والمطلوب تشفيص صدقة بأخرى والتنبيه على فضل الصدقة والنفقة في الطاعة ولا يستكثر منها - قوله من ماله الخ هكذا وقع في بعض النسخ المصرية والهندية اي زيادة من ماله وهي ثابتة في رواية اسماعيل القاضي عن ابي مصعب عن مالك كما في الفتح - ووقع في المناقب عند البخاري من طريق شعيب عن الزهري من انفق زوجين من شيء من الاشياء في سبيل الله قوله في سبيل الله الخ قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير وقيل هو مخصوص بالجهاد والاول اصح وظهر كذا قال القاضي عياض ر - قوله نودي في الجنة الخ وفي رواية مالك عند البخاري نودي من ابواب الجنة - قوله يا عبد الله الخ وفي الراية الآتية في الباب اي قل فيسمونه باسمه - قوله هذا خير الخ قيل معناه لك هنا خير وثواب تحبته وقيل معناه هذا الباب فيما نعتنا خير لك من غيره من الابواب لكثرة ثوابه ونعيمه فتعال فأدخل منه ولا بد من تقلير ما ذكرناه ان كل من ادخل يتخذ ذلك الباب افضل من غيره - كذا في الشرح وقال الحافظ ر وقوله هذا خير ليس اسم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتنوين فيه للتعظيم وبه نظهر الفائدة يعني ان لفظ خير بمعنى فاضل لا بمعنى افضل وان كان اللفظ قد يؤم ذلك ففائدة زيادة ترغيب السامع في طلب الدخول من ذلك الباب قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ قال العلامة السدي ر الظاهر من هذه الراية ان من أنفق زوجين ينادى في الجنة من باب واحد وهو الباب الذي غلب على المنفق عمل اهله ففائدة الاتفاق هو تكريمه بالمناداة الكدائية والافهم يدخل الجنة من ذلك الباب بناء على انه من اهله وهذا هو الذي يدل عليه التفصيل وهو قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ وهو الذي يوافقه سؤال ابي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الراية واما حمل قوله نودي على النداء من جميع الابواب جعل قوله فمن كان من اهل الصلوة منقطعاً عن ذكر المنفق زوجين بل هو بيان لا بواب الجنة واهليها فذلك بعيد جداً في نفسه ومع ذلك لا يناسبه سؤال ابي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الراية الا ان يختلف فيه ويقال معنى وهل يدعى احد من تلك الابواب كلمة اي غير المنفق زوجين وهو مع بعد يستلزم بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم ان يكون منهم ان ابا بكر ليس من المنفقين زوجين بل من غيرهم فوجب حمل هذه الراية على المناداة من باب واحد وحديث يظهر التناهي بحسب الظاهر بين هذه الراية وبين الآتية فانها تفيد ان المناداة من جميع الابواب وتفيد ان ابا بكر مأسأل ان احداً ينادى من تمام الابواب او لا بل مدح الذي ينادى من تمام الابواب وهذه الراية تختلف تلك في الامرين كما لا يخفى فالتخالف ما لم يقع من بعض الرواة وهو الظاهر فمثل هذا اما الحمل على انها واقعتان في المجلسين انه صلى الله عليه وسلم اوحى اليه بالمناداة من باب واحد ثانياً بالمناداة من تمام الابواب فخير في كل مجلس بما اوحى اليه سأل ابي بكر في المجلس الاول عن ينادى من تمام الابواب في المجلس الثاني مدح ذلك المنادى على ما هو الملائم بكل مجلس بشرة النبي صلى الله عليه وسلم في المجلسين بان ينادى من تمام الابواب الله تعالى اعلم بالصواب قوله دعي من باب الصلوة الخ وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام قال العلماء معناه من كان الغالب عليه في عمل طاعته ذلك قوله من باب الريان الخ قال العلماء يسمي باب الريان تبييناً على العطشان بالصبر والحواسير وروى عاقبتا اليه هو مشتق من الري قوله طاعه احد يدعى الخ فافانته ومن رآه وهي اسم ما ليس ضرورة واحتياج علمي من دعي من باب واحد من تلك الابواب ان لم يدع من بابها لخصول المصروف وهو دخول الجنة وهذا نوع تمهيد لقاعدة السؤال في قوله فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها اي سألت عن ذلك بدو معرفتي بان لا ضرورة ولا احتياج لمن يدعى من باب واحد الى الدعاء من سائر الابواب فيحصل مراده بدخول الجنة قوله نعم الخ اي يكون جماعة يدعون من جميع الابواب تعظيماً وتكريماً لهم لكثرة صلواتهم وجهادهم وصيامهم وغير ذلك من ابواب الخير - قال الحافظ وفي الحديث اشعار بقوله من يدعى من تلك الابواب كلها ونبيه اشارة الى ان المراد ما يتطوع به من الاعمال المذكورة لا واجبات كثيرة من يجتمع له العمل بالواجبات كلها بخلاف التطوعات فقل من يجتمع له العمل بجميع انواع التطوعات ثم من يجتمع له ذلك انما يدعى من جميع الابواب على سبيل التكريم له ولا قد خوله انما يكون من باب واحد ولعل باب العمل الذي يكون اغلب عليه والله اعلم واما ما أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب قال اشهد ان لا اله الا الله الحديث وفيه فتحت له ابواب الجنة يدخل من ايها شاء فلا ينافي ما تقدم وان كان ظاهره انه يعارضه لا يدخل على انها تفتح له على سبيل التكريم ثم عند دخوله لا يدخل الا من باب العمل الذي يكون اغلب عليه كما تقدم وليس فيه ذكر المناداة والله اعلم - (ثم يبعثه) قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم من باب كذا ومن باب كذا

الإمام العادل وشاب نشأ بعبادة الله ورجل قلبه معلق في المساجد ورجل ان تحبنا في الله اجتماعا عليه وتفرقنا عليه رجل دعت
 امرأة ذات منصب وجمال فقال اني اخات الله ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم بعينيه ما تنفق شماله
 ان في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها كما في الدنيا شجرة ظل مع عدم الشمس فكذلك العرش ام - وحاصله ان الظل غير مختص بما يحجب عن نور الشمس
 بل عام في كل نور كقوله في الدنيا والنار الجنة في العقب لكن لا خفاء في عدم ظهور الجوارح يمكن ان يقال ان المراد به ان يرتفع المظلل العرش من حضيض الفرش او
 ظل العرش يغلب على الشمس بالنسبة اليه فلا يتقبلها تأثير الحرارة ومنه خبر جزي مؤمن فان نورك اطفأ لهيبى ، ام والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الامام
 العادل الخ اسم فاعل من العدل وذكر ابن عبد البر ان بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ العدل قال وهو بالغ لا يجعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صفة الولاية
 العظمية والحق به كل من ولى شيئا من امور المسلمين فعلى فيه ويؤيد رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمر رفعه ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن
 يمين الرحمن الذين جعلون حكمهم جاهليهم ما ولو احسن ما فسره العادل انه الذي يتبع امر الله بوضع كل شئ في موضعه من غير افراط ولا تفريط وقيل منه في
 الذكر عموم النفع به وروى الترمذي وحسنه من حديث ابن سعيد فروعا احب الناس الى الله يوم القيامة وافرهم منه مجلسا اما عادل **قوله** وشاب الخ خص
 الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى فافلازمة العبادة مع ذلك اشد وادل على غلبة التقوى **قوله** نشأ بعبادة
 الله الخ اي نما وترقي في عبادته زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر حتى توفي على ذلك اخبره الجوزقي وفي حديث سلمان افنى شبابه ونشاطه في عبادة الله
قوله معلق في المساجد الخ هكذا في الصحيحين وظاهره انه من التعلين كانه شبهه بالشئ المعاني في المسجد كالتعديل مثلا اشارة الى طول الملازمة بقلبه ان كان
 جسدا خارجا عنه ويدل عليه رواية الجوزقي كما نقله معلق في المسجد ويحتمل ان يكون من العلاقة ومحشدة الحب ويدل عليه رواية احمد معلق بالمساجد
قوله تحبنا في الله الخ بتشديد الباء واصله تحابا اي اشتراكا في جنس المحبة واحب كل منهما الآخر حقيقة لا اظاهرا فقط **قوله** في الله الخ اي الله او في مرضاته
قوله اجتماعا عليه وتفرقنا عليه الخ اي على الحب المذكور المراد انهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بعراض فمضى سواء اجتماعا حقيقة ام لاحتمال فرق بينهما
 الموت قال الفارسي يعني يحفظان الحب في الحضور والغيبة وقال الطبري تفرقنا عليه من مجلسهما وقيل التفرق بالموت ، ام قال الحافظ ودعت هذه الخصلة
 واحدة مع ان متعاطيا اثنا لان المحبة لا تتم الا بالاثنيين ولما كان المتحابان بمعنى واحد كان عدا احدهما مغنيا عن عدا الاخر لان الغرض من الخصال لا عد جميع
 من انصف بما **قوله** ذات منصب وجمال الخ قال الحافظ المراد بالمنصب اصل الشرف في رواية مالك دعت ذات منصب وجمال على المال ايضا وقد
 وصفها باكمل الاوصاف التي جرت العادة بمنزلة الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الحاجة الى المال مع الجمال وقيل من يجتمع ذلك فيها من النساء زاد ابن المبارك
 النفسها واللبه في في الشعب من طريق ابى صالح عن ابى هريرة فحضرت نفسها عليه الظاهر انما دعت الى الفاحشة ويجوز القرطبي ولو يحكى غيره والصبر عن
 الموصوف بما ذكر من اجل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد اغتلت عن مشاق التوصل اليها بمراودة ونحوها وقال يلتحق بهذه الخصلة من
 وقيل له نحوها كالذي وعاشا شابا جليلا لان نوره ابنة له جميلة كثيرة الجمال وجد الليالى منه الفاحشة فعند الشاب عن ذلك وترك المال الخ وقال شاهد
 ذلك **قوله** فقال لا اخاف الله الخ والظاهر انه يقول ذلك بلسانه اما ليزجرها عن الفاحشة او ليغتنز رايتها ويحتمل ان يقول بقلبه قاله عياض قال القرطبي انما يصد
 ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومنير تقوى حياء **قوله** تصدق بصدقة الخ تكرر ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ظاهره ايضا يشمل المدة
 والمفروضة **قوله** فاخفاها الخ هو اقوى الدلالة على افضلية اخفاء الصدقة واما الآية اى ان تبدوا الصدقات فينعينها في وان تحفوها وتزورها الفقراء فمؤ
 خبير لكونه ظاهرة في تفضيل صدقة السر ايضا ولكن ذهب الجمهور الى انها نزلت في صدقة التطوع ونقل الطبري وغيره الاجماع على ان الاعلان في صدقة السر
 افضل من الاخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك ونقل ابواسحاق الزجاج ان اخفاء الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان افضل فاما بعده فان الظن
 يساء بمن اخفاها فلم يكن كان اظهار الزكاة المفروضة افضل قال ابن عطية ويشبه في زماننا ان يكون الاخفاء بصدقة الفرض افضل فقد كثر المانع لها
 وصار اخرها عرضة للرياء الخ - وايضا فكان السلف يعطون كاهنهم للسعاة وكان من اخفاها اتهم بعد الاخراج واما اليوم فصارت كل احد يخرج زكواته
 بنفسه فصار اخفاؤها افضل والله اعلم ، وقال الزين بن المنير لو قيل ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال لما كان بعيدا فاذا كان الامام مثلاً جازاً ومسال
 من وجبت عليه مخفياً فالاسرار أولى وان كان المتطوع من يقتدى به ويستجيب تبعث المهم على التطوع بالاتفاق وسلم قصد الاظهار أولى - والله اعلم ،
قوله حتى لا تعلم بعينه الخ وقع في معظم الروايات في البخاري وغيره حتى لا تعلم شماله ما تنفق بعينه ، قال عياض قوله حتى لا تعلم بعينه ما
 تنفق شماله هكذا في جميع النسخ التي وصلت اليها من صحيح مسلم وهو مقبول الصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المعهودة في الصدقة
 اعطاؤها باليمين وقد ترجم عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال يشبه ان يكون الوهم فيه من دون مسلم بليل قوله في رواية مالك
 لما اوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة لبيتها كانبته على الزيادة في قوله ورجل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
مناجاة لكل محتاج

ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه **وحديثه** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد الخدري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث عبيد الله وقال رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه **خبرنا** زهير بن حرب قال نا جريح عن عمارة بن القعقاع عن أبي ذرعة عن أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله أئني الصدقة أعظم فقال ان تصدق وانت صحيح شحيح تفشى الفقر وتأمّل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا

قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه انتهى وليس الوهم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو شيخ شيخه يحيى القطان وقد تختلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة وليس بجيد لأن المخرج متقدم لو يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شريح يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه وأما استدلال عياض على أن الوهم فيه من دون مسلم لقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقتل عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليستا متساويتين والذي يظهر أن مسلما لا يفسد لفظا المثل على المساوي في جميع اللفظ الترتيب بل هو في المعظم إذا تساوى في المعنى والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله اعلم وفي مسند أحمد من حديث انس بأسناده حسن مرفوعا أن الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم مرتصدق يمينه فيخفيها عن شماله ثم ان المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث أن شماله مع قمرها من يمينه وتلازمها لو تصور أنها تعلم لما علمت ما فعلت اليمين لشدة إخفائها فهو على هذا من مجاز التشبيه ويؤيد رواية حماد بن زيد عند الجوزي تصديق بصدقة كأنما أخفي يمينه عن شماله ويحتمل أن يكون من مجاز الخلف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله وقيل غير ذلك هذا كله من الغم - قوله ذكر الله أي بقلبه من التذكير وليس أنه من الذكر وخاليا أي من الخلو لأنه يكون حينئذ بعد من الرياء والمراد خاليا من الالتفات إلى غير الله ولو كان فعلا ويؤيد رواية البيهقي ذكر الله بين يديه ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد ذكر الله في خلوة أي في موضع خال وهي أصح قوله ففاضت عيناه أي فاضت الدموع من عينيه وأسند الفيص إلى العيز مبالغة كأنها هي التي فاضت قال القرطبي وفيض العين بحسب حال الذكر وبجسديا يكشف له ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من الشوق إليه قلت قد خص في بعض الروايات بالأول ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزي ففاضت عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث انس مرفوعا من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصلي إلى رض من دموعه لم يعذب يوما لقيامته وقد ورد في البكاء من خشية الله حديث أبي رجانة رفعه حرمت النار على عين بكت من خشية الله الحديث أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم وللمتري نحوه عن ابن عباس ولفظه لا تمسها النار وقال حسن غريب وعن انس نحوه عند أبي يعلى وعن أبي هريرة باللفظ الأخير النار رجل بكى من خشية الله الحديث وصححه الترمذي والحاكم **باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة لصحيح الشيخ قوله** ان تصدق أي تخفيف الصدقة على حدث أحدى التائبين وأصله ان تصدق بالتشديد على ادغامها **قوله** وانت صحيح أي والمراد بالصحيح في الحديث من لو دخل في مرض مخوف فیتصدق عند انقطاع أمه من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم **قوله** شيخ أي وعند البخاري في الوصايا وانت صحيح حريص قال صاحب المنتقى الشيخ بخل مع حرص وقال صاحب الحكماء الشيخ مثلث الشين والضم على وقال صاحب الجامع كان الغنى في المصدر والضم في الاسم وقال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وان سخاوته بالمال في مرضه لا تنمو عنه سيمة البخل فلذلك شرط صحة البدن في الشيخ بالمال لأنه في الحديثين عبد المال وتوفا في قلبه لها يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر وقال ابن بطال وغيره لها كان الشيخ غائبا في الصحة فالتمس فيه بالصدقة اصدق في النية وأعظم للأجر بخلاف من ليس من الحياة ورأى مصلد المال لغيره قال الحافظ ولما كانت مجاهدة النفس على اخراج المال مع قيام رايه الشيخ دألا على صحة القصد وقوة الرغبة في القرية كان ذلك افضل من غيره وليس المراد ان نفس الشيخ هو السبب في هذه الافضلية والله اعلم **قوله** تخشى الفقر أي تقول في نفسك لا تتلف مالك كيلا تضير فقيرا فتحتاج الى الناس -

قوله وتأمل الغنى أي بضم الميم بمعنى نظم وترجى وتقول انك مالك في بيتك لتكون غنيا ويكون لك عند الناس بسبب غناك **قوله** ولا تمهل أي بالاسكان على أنه مخي وبالرفع على أنه نفى ويجوز النصب عطفًا على أن تصدق **قوله** حتى إذا بلغت الحلقوم أي أي الروح والمراد قاذ بلوغه إذا بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته ولم يجز الروح ذكر اغتناء بدلالة السياق والحلقوم مجرى النفس قاله ابو عبيدة **قوله** قلت لفلان كذا أي في الغنى قال الخطابي فلان الأول والثاني الموصى له وفلان الاخيرا وارث لانه ان شاء ابطله ان شاء اجازة وقال غيره يحتمل

ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالان ابن فضيل عن عمارة عن أبي زرعته عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً فقال أما وأبيك كنتنبأته أن تصدق وانت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان وحديثنا أبو كامل الجحدري قال ناعبدوا واحد قال ناعمرارة بن القعقاع بهذا الاستناد يخرج حديث جريح غير أنه قال أي الصدقة أفضل وحديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة وحديثنا محمد بن بشار ومحمد بن حاتم وأحمد بن عبد الله جميعاً

أن يكون المراد بالجميع من يوصي له وإنما دخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك وقال الكرماني يحتل أن يكون الأول الوارث الثالث المورث والثالث الموصى له قلت ويحتل أن يكون بعضها وصية وبعضها أقراراً أم - ألا أن قوله ألا وقد كان لفلان ظاهر أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا من قول المتصدق المختص فالراجح هو قول الخطابي والله أعلم قال الحافظ وفي الحديث أن تجيز وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي الصحة أفضل منه بعد الموت وفي المرض أشار صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بقوله وانت صحيح حريص تأمل الغنى إلى آخره لأنه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر وأما كآية، وإيضاً فإن الشيطان ربما زين له الحيف في الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتمحض تفضيل الصدقة الناجزة قال بعض السلف عن بعض أهل الترف يعصون الله تعالى في أموالهم مرتين يجنون بها وهي في أيديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت وأخرج الترمذي بأسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً قال مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدي إذا شبع وهو يرجع إلى معنى حديث الباب روى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الجحدري مرفوعاً لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة - قوله ألا وقد كان لفلان الخ أي وقد صار المال الذي تصرف فيه في هذه الحالة ثلثاته حقاً للوارث وانت تتصدق بجميعه فكيف يقبل منك وقال الطبري قيل إشارة إلى المنع عن الوصية لتعلق حق الوارث أي وقد كان لفلان الوارث أم - قال النووي ويحتل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه وكامل ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصيحم الشيخ قوله أما وأبيك لتنبأته الخ هو من نبأ المشددة بمعنى أخبر على بناء المفعول للمخاطب مع النون الثقيلة قال بعض المعلقين على حاشية السند ربي ما يهونهم من هذه اللفظة المباركة أنها كلمة قسم أقسم بها صلى الله عليه وسلم ثم يحتج في خاطره معارضته بقوله صلى الله عليه وسلم من حلف بنبي الله فقد أشرك فتغلب عليه الحيرة وانت ترى أن الحلف لا يكون من الحالف عقلاً إلا بشئ معطوياً ومحبوباً هذه الكلمة لو فرضنا أنه حلف لكان صلى الله عليه وسلم قد حلف بكافراً عدل الله فضلاً عن أن يكون محبوباً له فضلاً عن أن يكون معطوياً أفشش به ذلك عفتل عاتل لا والله فقد ثبت أن هذا ليس بحلف بل هو تعجب من حال الأعرابي والعرب كما يستعملون في محاوراتهم وأما في مقام القسم كذلك يستعملونها في مقام التعجب ولهذا في كلامهم نظائر كثيرة ونحن أهل الهند نقول في مثل هذا المقام "تيرسي باپ كي شاباش" هذا والله أعلم انتهى وقد تقدم معنا الكلام على أمثال هذه الكلمة في باب بيان الصلوات التي هي أركان الإسلام من كتاب الإيمان فليراجع - باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى من اليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي الآخذة - قوله وهو يذكر الصدقة والتعفف الخ والمعنى أنه كان يحض الغني على الصدقة والفقر على التعفف عن المسألة قوله واليد العليا المنفقة الخ قال أبو داود قال الأكثر عن حماد بن زيد المنفقة وقال واحد عنه المنعفة وكذا قال عبد الوارث عن الربيع انتهى، قال النووي ويحتل صحة الروايتين، أم قال الحافظ وقد أخرجه أبو نعيم والمستخرج من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ اليد العليا يد المعطى وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ المنعفة فقد صحف وقال ابن عبد البر رواه مالك أولى وأشبه بالأصول ثم قال الحافظ بعد نقل الروايات الكثيرة الصريحة فهذه الأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي الآخذة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان يسئلاً أم بغير سؤال وهذا آية قور و استند إلى أن الصدقة تنفع في دين الله قبل يد المتصدق عليه قال ابن العربي الخفيف أن السفلى يد السائل وأما اليد الآخذة فلا لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها يمين انتهى - وفيه نظر لأن البحث أنما هو في أيدي الآدميين وأما يد الله تعالى فباعتبار كونها مالك كل شئ نسبت يده إلى الإعطاء وباعتبار قبوله للصدقة ورضاها بها نسبت يده إلى الأخذ ويد العليا على كل حال وأما يد الآدمي فهي أربعة

باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن اليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي الآخذة

عن يحيى القطان قال ابن بشار نا يحيى قال نا عمر بن عثمان قال سمعت موسى بن طلحة يحدث ان حكيماً من حرام حدثه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة او خير الصدقة عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وايدى بمر تقول
وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد قالانا سفيان عن الزهري عن عروة وسعيد عن حكيماً من حرام قال سألت النبي صلى
الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم سألته فأعطاني

يد المعطى وقد تضافرت الاخبار بانها علياً ثانياً بيد السائل وقد تضافرت بانها سفلى سواء اخذت ام لا وهذا موافق لكيفية الاعطاء والاخذ
غالباً وللمقابلة بين العدو والسفلى المشتق منها ثالثاً الشهاد بالمتعفف عن الاخذ ولو بعد ان تم اليه يد المعطى مثلاً وهذه توصف بكونها علياً علواً معنوياً
رابعاً يد الاخذ بغير سؤال وهذه قد اختلفت فيها فذهب جمع الى انها سفلى وهذا بالنظر الى الأمر المحسوس واما المعنوي فلا يطرأ نقد تكون علياً
في بعض الصور وعليه يحمل كلام من اطلق كونها علياً قال ابن حبان اليد المتصدقة افضل من السائلة لا الآخذة بغير سؤال اذ حال ان تكون اليد
التي ايجع لها استعمال فعل باستعماله دون من فرض عليه اتيان شئ فأتى به او تقرب الى ربه متنقلاً فربما كان الاخذ لما ايجع له افضل واورع
من الذي يعطى انتهى - وعن الحسن البصري اليد العليا المحطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه - قال الحافظ وحصل ما في الآثار المتقدمة ان
اعلى الايدي المنفقة ثم المتعفة عن الاخذ ثم الآخذة بغير سؤال واسفل الايدي السائلة والمانعة والله اعلم - وفيه تفضيل للغن مع القيام
بحقوقه على الفقراء لان العطاء انما يكون مع الغنى وقد وقع الخلاف فيه وليس هذا موضع البسط - وفي المرواة قال الشيخ ابراهيم الجيب السمردي في آداب
المريدين واجمعوا الى الصوفية على ان الفقراء افضل من الغنى اذا كان مقرباً بالرضا فان اخرجت بقول النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد
السفلى وقال اليد العليا هي المعطية واليد السفلى هي السائلة قيل له اليد العليا تنالها الفضيلة باخراج ما فيها واليد السفلى تنالها المنقصة بحصول
الشئ فيها ام - وتوضيحه ان الغنى باعطاء بعض المال تقرب الى الله باختيار الفقر والفقر يأخذ بعض المال مال الى الغنى فتتقص حاله ويخشى
ما لا يقبضه قال القرطبي وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا وهو نصير رفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله
ذلك انتهى لكن ادعى ابو الجباس الداني فاطرات الموطأ ان التفسير المذكور مدبر في الحديث ولم يذكر مستند ذلك ثم وجدت في كتاب العسكري
في الصحابة بأسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر انه كتب الى بشر بن مرفان اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليد العليا خير من اليد السفلى
ولا احسب اليد السفلى الا السائلة ولا العليا الا المعطية فهذا يشعر بان التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة عن طريق عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر قال كنا نتحدث ان العليا هي المنفقة - كذا في الفقه قوله عن ظهر غنى الخ قال الحافظ رحمه الله ان افضل الصدقة
ما وقع من غير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه او لمن تلزمه نفقته قال الخطابي لفظ الظهر يرد في مثل هذا اشباعاً للكلام والمعنى افضل الصدقة
ما اخرجته الانسان من ماله بعد ان يستيقظ منه قلب الكفاية ولذلك قال بعد وابداً عن تقول وقال البغوي المراد غنى يستظهر به على النواصب التي
تنوبه ونحو قولهم ركب ماز السلامة والتكليف في قوله غنى للتعظيم هذا هو المعتمد في معنى الحديث وقيل المراد خير الصدقة ما اغنيت به من عطيته
عن المسألة وقيل عز للسببية والظهور ان اي خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق وقال النووي مذهبنا ان المتصدق بجميع المال مستحب
لنكلايين عليه وكلاهما عيال لا يصبرون ويكون هو من يصبر على الاضافة والفقراء لم يحجج هذه الشروط فهو مكروه وقال القرطبي في المفهم يرد على
على تأويل الخطابي بالآيات والاحاديث الواردة في فضل المؤثرين على انفسهم ومنها حديث ابى ذر افضل الصدقة جهد من مقل والمختارات
مع الحديث افضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته الى احد فمعنى الغنى في هذا
الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالاكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه وسائر العوزة والحاجة الى ما يلزم به عن نفسه الا اذى
وما هذا سبيله فلا يجوز الايتار به بل يحرم وذلك انه اذا اضر غيره به ادى الى اهلاك نفسه او اضرارها او كشف عوزته فمراعاة حق اولي على كل
حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الايتار وكانت صدقته هي الافضل لاجل ما يتحمله من مضض الفقر شدة مشقته فبهذا يندفع التعارض
بين الأدلة ان شاء الله تعالى ام - وقال القاري المراد اما غنى مالي فضلاً عما اعطاه واما غنى قلبي مستكمل على فضل مولاة ولهذا لما تصدق ابو بكر
بجميع ماله قرره صلى الله عليه وسلم لما عرفت من حاله ام - واراد غيره من الصحابة ذلك فامرهم بمسالك بعض ماله والله اعلم قوله ايدى بمر تقول الخ
قال الحافظ م اي بمن يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله اذا ما غمراى قار بما يحتاجون اليه من قوت وكسوة وهو امر يتقدم ما يجب
عليه ما لا يجب قال ابن المنذر اختلفت في نفقة من بلغ من الاولاد وكما مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الاولاد اطفالاً كانوا او
بالغين انا وذكرا اذا لم يكن لهم اموال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان الواجب ان ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر او تزوج الانثى ثم لا نفقة

ثم قال ان هذا المال خضر حلو فمن اخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن اخذه بأشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثمنانصر بن علي الجهمي وزهير بن حرب وعبد بن حميد قالوا نا عمر بن يوسف قال نا عكرمة بن عمار قال نا شداد قال سمعت ابا امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن آدم انك انت بل الفضل خير لك وان تمسكه شئت لك ولا تلامر على كفاف ابدأ من تعول واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثمن ابوبكر ابن ابي شيبة قال نا زيد بن الحباب قال نا خبرني معاوية بن صالح قال نا حدثني ربيعة بن يزيد نا مشقي عن عبد الله بن عامر الجهمي قال سمعت معاوية يقول اياكم واحد من الاحاديث كان في عهد عمر فان عمر كان يحث الناس في الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاب الا ان كانوا زمني فان كانت لهم اموال فلا وجوب على الاب - قوله خضر حلو الخ خضر بفتح الخاء كسر الضاد المجتدين قال الحافظ وحده ان صورة الدنيا حسنة موفقة والعرب تسمى كل شئ مشرقا خضر وقال ابن الاثير قوله المال خضر حلو ليس هو صفة المال وانما هو التشبيه كانه قال المال كالبقلة الخضر الحلو او التافى قوله خضر وحلو باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهرة الدنيا وعلى معنى فائدة المال اى ان الحياة به او العيشة او ان المراد بالمال هنا الدنيا لانه من زينتها قال الله تعالى والبنون زينته والبنات زينته والحيوان زينته وقد وقع في حديث ابي سعيد ايضا المخرج في السنن الدنيا خضر حلو فيتوافق الحديثان ويحتمل ان يكون التثنية فيهما للمبالغة والحاصل انه صلى الله عليه وسلم شبهه بالرغبة فيه والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء المستلذة فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة الى الياس والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة للحامض فالاعجاب بهما اذا اجتمعا اشد قوله فمن اخذه بطيب نفس الخ وفي بعض الروايات يستخارة نفس اى بغير شره ولا الحاح اى من اخذه بغير سؤال وهذا بالنسبة الى الاخذ ويحتمل ان يكون بالنسبة الى المعطى اى بسخاوة نفس المعطى اى انشراحه بما يعطيه قوله بأشراف نفس المراد بأشراف النفس تطلعها اليه وتعرضها له وطعمها فيه قوله وكان كالذي يأكل الخ اى كان هذا السائل الاخذ الصدقة في هذه الصورة لما يسلط عليه من علم البركة وكثرة الشره والهمة كذا آفة يزداد سقما بالاكل وهو معتبر عنه بجرع البقر وفي معناه مرض الاستسقاء، وقيل ان التشبيه بالبهيمة الراعية وفي هذا الحديث وما بعده الحث على التحفظ والقناعة والرضا بما تنبت في عفاف وان كان قليلا والاجمال في الكسب وانه لا يفتخر الانسان بكثرة ما يحصل له بأشراف ونحوه فانه لا يبارك له فيه وهو قريب من قول الله تعالى يحث الله الربوا ويرى الصدقات وقال ابن ابي جرة في حديث حكيم فرائد منها انه قد يقع الزهد مع الاخذ فان سخاوة النفس هو زهدا تقول سخطت بكذا اى جادت وسخت عنك لاي لم تلتفت اليه ومنها ان الاخذ مع سخاوة النفس يحصل اجر الزهد والبركة في الرزق فبهين ان الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضربا لمثل لما لا يعقله السامع من الامثلة لان الغالب من الناس لا يعرف البركة الا في الشئ الكثير فبين بالمثال المذكور ان البركة هي خلق من خلق الله تعالى وضرب لهم المثل بما يعهدون فالاكل انما يأكل للشبع فاذا اكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وانما هي ما يحصل به من المنافع فاذا اكثر عند المرأ بغير تحصيل منفعة كان وجوده كعدم وفيه انه ينبغي للامام ان لا يبيت للطالب ما في مسألة من المفسدة الا بعد قضاء حاجته لتقع معظنة له الموقع لا يتحيز ان ذلك سبب لمنعه من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة والله اعلم وفي الحديث ايضا ان سؤال الاعلى ليس بعار وان رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه، وفي مسند الشيخ بن راهويه زيادة من ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى حكيم بن حزام ما اعطى اصحابه فقال حكيم يا رسول الله ما كنت اطعم ان تقصر بي دون احد من الناس فزاده ثم استزاده حتى رضى فذكر نحو الحديث قوله ان تبذل الفضل خير لك الخ هو بفتح هـ فان ومعناه ان بذلت الفاضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه وان امسكته فهو شر لك لانه ان امسك عن الواجب استحق العقاب عليه وان امسك عن المندوب فقد نقص ثوابه وفوت مصلحة نفسه في آخرة وهذا كله شر - قوله ولا تلامر على كفاف الخ بالفتح وهو من الرزق القوت وهو ما كف عن الناس واغنى عنهم ومنه قوله لا تلامر على كفاف ان قد الحاجة لا لوم على اصحابه في حفظه وامساكه وهذا اذا لم يتوجه في الكفاف حق شرعي كمن كان له نصاب كوى ووجبت الزكاة بشرطها وهو محتاج الى ذلك النصيب لكفائه وجب عليه اخراج الزكاة ويحصل كفايته من جهة مباحة كذا قال النووي رحمه الله قوله وابدأ من تعول الخ اى ابتدى في اعطاء الزائد على قدر الكفاف بمن تمنونه ويلزمك نفقة والغرض ان العيال والقرابة احق من الاجانب وقد سبق باب النهي عن المسألة قوله عن عبد الله بن عامر الجهمي الخ هو احد اقراء السبعة وهو بضم الصاد وفتحها منسوب الى بنو جهمي قوله اياكم واحد من الاحاديث الخ وفي بعض النسخ والاحاديث مراد معاوية النهي عن الاحاديث بغير تثبت لما شاع في زمنه من التحدث عن اهل الكتاب وما وجد في كتبهم من فحش بلدا ثم امرهم بالرجوع الى الاحاديث الى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه لضبط الامر وشدته فيه وخوف الناس من سطوته ومنعه الناس من السرعة الى الاحاديث

عليه السلام قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فتزده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين
 يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ولا يسأل الناس شيئا **حدثنا يحيى بن ايوب قتيبة**
 الثاني ما مر في الطريق الماضية من قوله ومن أعطيته عن مسألة وشراءه الخ والله اعلم قوله ليس المسكين الخ والمسكين مفعل من السكون تالة
 القرطبي قال نكأنه من قلة المال سكنت حركته ولذا قال تعالى اَوْسِكُنَا دَامَتْ رِزْقُ اِي كَصِقْ بِالْاُتْرَابِ فَمِنْ بِنَزَلَةِ الْمَيْتِ قَوْلُهُ يَطُوفُ عَلَى
 النَّاسِ اِخْ اِي يَدُورُ وَيَتَرَدَّدُ عَلَى الْاَبْوَابِ قَوْلُهُ فَتَزِدُهُ اللَّقْمَةَ اِخْ اِي لَيْسَ الْمُسْكِينُ مِنْ يَزِدُّ عَلَى الْاَبْوَابِ وَيَأْخُذُ لَقْمَةً فَاِنْ مِنْ فِئْلِ هَذَا
 لَيْسَ بِمُسْكِينٍ لِأَنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى تَحْصِيلِ قَرْصٍ وَالْمُرَادُ ذِكْرُ مَنْ هَذَا فَعَلَهُ اِذَا لَمْ يَكُنْ مُضْطَرًّا - قَوْلُهُ لَا يَجِدُ غَنًى يَغْنِيهِ اِخْ اِي لَا يَجِدُ شَيْئًا أَوْ كَلًّا يَغْنِيهِ
 عَنْ غَيْرِهِ وَيَكْفِيهِ، قَالَ الْحَافِظُ فِيهِ دَلَالَةٌ مَنْ يَقُولُ اِنْ الْفَقِيرَ اَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْمُسْكِينِ وَانَ الْمُسْكِينِ الَّذِي لَهُ شَيْءٌ كُنْ لَا يَكْفِيهِ وَالْفَقِيرَ الَّذِي لَا شَيْءَ
 لَهُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى اِنَّمَا السَّافِقَةُ فَكَانَتْ لِمُسَاكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَسَاءَ حَالُهُمْ مَسَاكِينٌ مَعَ اِنْ لَهُمْ سَفِينَةٌ يَعْمَلُونَ فِيهَا وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
 وَجَمْعُهُ رَاهِلُ الْحَدِيثِ وَالْفَقْرُ وَعَكْسُ آخِرُونَ فَقَالُوا الْمُسْكِينُ اَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ وَقَالَ آخِرُونَ هُمَا سَوَاءٌ وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ صَاحِبِ مَالِكٍ
 وَقِيلَ الْفَقِيرُ الَّذِي يَسْأَلُ وَالْمُسْكِينُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ حَكَاهُ ابْنُ بَطَالٍ ظَاهِرًا اَيْضًا اِنْ الْمُسْكِينُ مِنْ اَنْصَفَ بِالْتَعَفُّفِ عَمَّا لَمْ يَحْتَاجْ فِي السُّؤَالِ لَكِنْ
 قَالَ ابْنُ بَطَالٍ مَعْنَاهُ الْمُسْكِينُ الْكَامِلُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ لَفِي اَصْلِ الْمُسْكِنَةِ عَنْ الطَّوَّافِ بَلْ هِيَ كَقَوْلِهِ اَنْذَرْتُكَ مِنَ الْمَغْلَسِ الْحَدِيثِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى لَيْسَ اِلَيْكَ
 الْآيَةُ وَكَذَا قَرَأَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ اَللَّهُ اَعْلَمُ، اِم - وَقَالَ صَحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الْفَقِيرُ مَنْ لَهُ دُونُ نَصَابٍ هَكَذَا هُوَ فِي النِّفَايَةِ لِمَنْ لَمْ يَشْرَحْ
 وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الدَّرَجَاتِ وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ الْفَقِيرُ مَنْ لَهُ اِدْنُ شَيْءٍ وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَهَذَا مَرُورِي عَنْ ابْنِ حَنِيفَةَ وَقَدْ قِيلَ عَلَى الْعَكْسِ وَلِكُلِّ وَجْهٍ اِم
 وَالْاَوَّلُ اَصَحُّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ كَمَا فِي الْحَافِي وَقَالَ ابْنُ اَهْمَامٍ الْفَقِيرُ مَنْ لَهُ مَالٌ دُونُ نَصَابٍ اَوْ قَدَرِ نَصَابٍ غَيْرِ نَامٍ وَهُوَ مُسْتَغْنٍ فِي الْحَاجَةِ وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ
 لَهُ فَيَحْتَاجُ لِلْمَسْئَلَةِ لِقَوْنِهِ اَوْ مَا يُوَارِي بَدَنَهُ وَيَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ بِجَلَاتِ الْاَوَّلِ فَانَّهُ لَا يَحِلُّ لِمَنْ يَمْلِكُ قَوْتَ يَوْمِهِ بَعْدَ سِتْرَةٍ بَدَنَهُ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يَحِلُّ
 لِمَنْ كَانَ كَسُوفًا اَوْ يَمْلِكُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَيُحْزِرُ صَرْفَ الزَّكَاةِ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ كَوْنِهِ فَقِيرًا وَلَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْفَقْرِ مَالُكَ نَصَبٌ كَثِيرٌ غَيْرُ نَامِيَةٍ اِذَا
 كَانَتْ مُسْتَغْنًى بِالْحَاجَةِ وَلِذَا قُلْنَا يَجُوزُ لِلْعَالِمِ اِنْ كَانَتْ لَهُ كُتُبٌ تَسَاوِي نَصَابًا كَثِيرَةً عَلَى تَفْصِيلِ مَا ذَكَرْنَا فِيمَا اِذَا كَانَ مُحْتَاجًا اِلَيْهَا لِلتَّنْذِيرِ اَوْ
 الْحِفْظِ اَوْ لِتَصِيحِّهِ لَوْ كَانَتْ مَلِكًا عَمًى وَلَيْسَ لَهُ نَصَابٌ نَامٍ لَا يَحِلُّ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَهُ لَهَا غَيْرُ مُسْتَغْنًى فِي حَاجَتِهِ فَلَمْ تَكُنْ كَثِيرًا اِلَّا بِدَلَالَةٍ وَعَلَى هَذَا جَمِيعُ
 آلَاتِ الْمُحْتَاجِينَ اِذَا مَلَكَهَا صَاحِبُ تِلْكَ الْحَرْنَةِ وَالْحَاصِلُ اِنْ اِلْتَصَبَ ثَلَاثَةُ نَصَابٍ يُوْجِبُ الزَّكَاةَ عَلَى مَالِكِهِ وَهُوَ اَلْنَامُ عَلَى خَلْقَةٍ اَوْ اَعْدَادًا اَوْ هُوَ سَائِرُ
 مِنَ الدِّينِ وَنَصَابٌ لَا يُوجِبُهَا وَهُوَ لَيْسَ اَحَدُهُمَا اِنْ كَانَ مُسْتَغْنًى بِالْحَاجَةِ مَالِكُهُ حَلُّهُ اَخَذَهَا وَالْاَحْرَمَتُ عَلَيْهِ كَثِيرٌ تَسَاوِي نَصَابًا اِلَّا بِحَاجَةٍ
 اِلَى مَلَكَهَا اَوْ اَتَانَتْ اِلَّا بِحَاجَةٍ اِلَى اسْتِعْمَالِ كُلِّهِ فِي بَيْتِهِ وَعَبْدٌ قَرَسَ اِلَّا بِحَاجَةٍ اِلَى خِدْمَتِهِ وَرُكُوبُهُ وَدَارِ اِلَّا بِحَاجَةٍ اِلَى اسْكُنَانِهَا فَاِنْ كَانَ مُحْتَاجًا اِلَى مَا ذَكَرْنَا
 حَاجَةً اَصْلِيَّةً فَهُوَ فَقِيرٌ يَحِلُّ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَهُ وَتَحَرُّمُ عَلَيْهِ الْمَسْئَلَةُ وَنَصَابٌ يَجْرِمُ الْمَسْئَلَةَ وَهُوَ مَالُكَ قَوْتَ يَوْمِهِ اَوْ لَا يَمْلِكُ لَكِنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى الْكَسْبِ اَوْ يَمْلِكُ
 خَمْسِينَ دِرْهَمًا عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ اِم - وَلَا خِلَافَ فِي اَنَّهُمَا صِفَتَانِ لَانَّ الْعُطْفَ فِي الْآيَةِ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا اِنَّمَا اَخْتَلَفُوا فِي اَنَّهُمَا صِنْفَانِ اَوْ صِنْفٌ
 وَاحِدٌ فِي غَيْرِ الزَّكَاةِ كَالْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ وَالنَّذْرِ فَقَالَ الْبُحْثِيُّ بِالْاَوَّلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ ابُو يُوْسُفَ بِالثَّانِي فَلَوْ اَوْصَى بِثَلَاثِ مَالٍ لِفُلَانٍ وَلِلْفَقْرَاءِ اَوْ
 الْمُسَاكِينِ فَعَلَّ قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ لِفُلَانٍ ثَلَاثَ الثَّلَاثِ وَكُلُّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ثَلَاثَةٌ وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ يُوْسُفَ لِفُلَانٍ نِصْفُ الثَّلَاثِ وَلِلْفَرِيقَيْنِ النِّصْفُ الْآخَرُ
 وَكَذَا الْوَقْفُ وَالنَّذْرُ ذَكَرْنَا اِسْلَامًا اِنْ الصَّحِيحُ قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ اِم - قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْفَاقَةِ اَمَّا مَا ذَكَرْنا بَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ اَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 تَعَوَّذَ مِنَ الْفَقْرِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ وَسَأَلَ الْمُسْكِنَةَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ فَمِنْ فَوْعٍ لَانَّ حَدِيثَ التِّرْمِذِيِّ قِيلَ ضَعِيفٌ بَلْ قَالَ ابِي بَيْهَقٍ رَوَى اَنَّهُ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَعَوَّذَ مِنَ الْمُسْكِنَةِ اَيْضًا ثُمَّ حُلَّ ذَلِكَ عَلَى اَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ وَالْمُسْكِنَةِ الَّذِي يَرْجِعُ مَعْنَاهُمَا اِلَى غَايَةِ الْقِلَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ اِلَى مَا وَرَدَ
 كَا اِلْفَقْرَانِ يَكُونُ كَفَرًا اَوْ اَرَادَ بِهِ فَقْرَ الْقَلْبِ وَالْحَاصِلُ اَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ دُونَ حَالِ الْفَقْرِ كَمَا اَنَّهُ اسْتَعَاذَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ فِتْنَةِ الْغَنَى
 لَامِنْ حَالِ الْغَنَى وَقَدْ تَحْمِلُ الْمُسْكِنَةَ الَّتِي سَأَلْنَا عَلَى التَّوَاضُعِ اِلَّا اَزْلًا لَهَا بِانَّ لَا يَجُشُّ فِي رِمَقٍ اِلَّا غَنِيَاءَ اِلْمُتَكَبِّرِينَ، اِم - قَالَ الزَّيْبَدِيُّ اَمَّا الْآيَةُ
 اِي اَقَامَ السَّافِقَةَ فَكَانَتْ لِمُسَاكِينٍ فَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى اَنَّ الْمُسْكِينِ احْسَنَ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ فَانَّهُمَا لَمْ تَكُنْ لَهُمْ اِنَّمَا كَانُوا فِيهَا اِجْرَاءً وَكَانَتْ عَارِيَةً لَهُمْ
 وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ الْمُسَاكِينِ بِالتَّشْدِيدِ اَوْ قِيلَ لَهُمْ مَسَاكِينٌ تَرْجُمًا عَلَى حَالِهِمْ كَمَا يَقَالُ لِمَنْ اِسْتَبَدَّ بِبَيْلِيَّةٍ مُسْكِينٌ وَهَذَا قَاشٍ فِي لَعْنَةِ عَرَبِيٍّ
 اَوْ لَا نَعْمَ كَانَا مُتَقَرَّبَيْنِ بِقَهْرٍ اِلَى الْمَلِكِ وَقَدْ يَقَالُ لِلَّذِي لَيْلِ الْمَقْهُورِ مُسْكِينٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى صَبْرَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَالَةُ وَالْمُسْكِنَةُ نَقْلُهُ صَاحِبُ الْمَصْبُوحِ قَوْلُهُ
 وَلَا يَفْطَنُ لَهُ اِلَّا بِصِغَةِ الْجَمْعِ اِي لَا يَعْلَمُ بِاَحْتِيَاجِهِ قَوْلُهُ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ اِخْ بِالرَّفْعِ وَالنَّصِبِ مَجْمُوعًا قَوْلُهُ وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا اِخْ بَلْ يَخْفَى
 حَالُ نَفْسِهِ وَفِيهِ اِنْ الْمُسْكِنَةَ اِنَّمَا تَجْمَعُ مَعَ الْعِفَّةِ عَنِ السُّؤَالِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْحَاجَةِ وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ الْحَيَاءِ فِي كُلِّ الْاَحْوَالِ وَحَسَنُ الْاِرْشَادِ لَوْ رَضِعَ الصَّلَافَةُ

اَوْ اَنَّ الْعَالِمَ فِي بَعْضِ الْمُسْكِينِ وَالْفَقِيرَ وَالْاَخْيَارَ وَالْمُسْلِمَ
 وَفِيهِ الْقَدَرُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَحْضًا زَكَاةً وَتَحَرُّمُ الْمَسْئَلَةِ

بجواز الأخذ بخبر سؤال ولا تطلب

من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش قوماً سواه من المسألة يا قبضة سحتاً يا كلها صاحبها سحتاً **وحدثنا** هرون بن معروف قال نا عبد الله بن وهب **وحدثني** حرملة بن يحيى قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول أعطه أفقر إليه منى حتى أعطاني مرة ما لا أفقت أعطه أفقر إليه منى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك **وحدثني** أبو الطاهر قال نا ابن وهب قال أخبرني عمر بن الخطاب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول له عمر أعطه يا رسول الله أفقر إليه منى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ فتموله أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه **وحدثني** أبو الطاهر

بين قومه قوله من ذوى الحجى الخ بكسر الحاء وفتح الجيم أى العقل الكامل، قال النووى فيه تنبيه على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا يقبل من منغل قوله لقد أصابت فلانا فاقة الخ أى يقوم ثلاثة على رؤس الأشهاد قائلين هذا القول والمراد المبالغة في ثبوت الفاقة، قال السندى وهذا كناية عن كون تلك الفاقة محققة لا محيلة حتى لو استشهد عقلاء قومه بتلك الفاقة لشهدوا بها والله تعالى أعلم والفرق بين هذا القسم والقسم السابق أن الفاقة في القسم الأول ظاهرة بين غالب الناس وفى هذا القسم خفية عنهم، وقال ابن الملك وهذا على سبيل الاستحباب لا الاحتياط ليكون أدل على براءة السائل عن التهمة فى ادعائه وأدعى للناس إلى سرعة إجابته وخص بكونهم من قومه لأنهم هم العالمون بحاله وهذا من باب التنبيه والتعريف إذ لا مدخل لعدد الثلاث من الرجال فى شئ من الشهادات عند أحد من الأمم قيل إن الأعداد لا يثبت عند البعض إلا بثلاث لا شهادة على النفى فثبتت على خلاف ما اعتيد فى الثبوت الحاجة وقال السيد جمال الدين نقلنا عن المحقق أخذ بظاهر الحديث بعض أصحابنا وقال الجسم هو يقبل من عدلين وحملوا الحديث على الاستحباب وهذا محمول على من عرفت له مال فلا يقبل قوله فى تلفه والأعداد لا يثبت، وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله فى عدم المال - كذا فى المرقاة - قوله ما سواه الخ أى هذه الأقسام الثلاثة من المسألة قوله سحتاً الخ قال النووى هكذا هو فى جميع النسخ سحتاً ورواية غير مسلم سحت وهذا واضح ورواية مسلم صحيحة وفيه اضمار أى اعتقد سحتاً أو يؤكل سحتاً، أم - والسحت بضم السين وسكون الشاين وهو أكثره الحرام الذى لا يجل كسبه لأنه سحت البركة أى يذهبها - واختلفت فى من تحل له الزكوة والمسألة قال الترمذى فى حديث ابن مسعود (قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب) والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كابن شاذان وابن المبارك وأحمد واسحق قال وسع قوم فى ذلك فقالوا إذا كان عند خمسون درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكوة وهو قولنا شاذان وغيره من أهل العلم انتهى، وقال الشافعى قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه ألف مع ضعفه ونفسه وكثرة عياله وفى المسئلة من آخرى لا تطيل بذكرها وقد تقدم منا تفصيل ما عند أصحابنا فى الباب السابق تحت قوله لا يجدر غنى يغنيه فليراجع - **باب جواز الأخذ** بغير سؤال ولا تطالع، قوله أفقر إليه منى الخ أى أحوج قوله وأنت غير مشرف الخ أى غير متطلع إليه وحريص عليه قال أبو داود سألت أحمد عن أشراف النفس فقال بالقلب قال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا وقال لا أثر لرضيق عليه أن يرد إذا كان كذلك - قوله وما لا فلا تتبعه نفسك الخ من الأتباع بالتخفيف أى وما لا يكون كذلك بأن لا يحبك هنالك إلا بتطالع إليه استشراف عليه فلا تجعل نفسك تابعة له ولا توصل المشقة إليها فى طلبه حكى أن الإمام أحمد بن حنبل اشترى شيئاً من السوق فحمله بنان الحمال فلما دخل البيت وكان الخبز منشوراً ليبرد أمره أن يعطى قرصاً لبنان فعرض عليه فامتنع ولم يأخذ فلما خرج أمره أن يلحقه ويعطيه فأخذه فتعجب الولد من امتناعه أولاً وأخذه ثانياً فسأل الإمام فقال نعم لما دخل ورأى العيش وقع منه أشراف على متفضض الطبع البشرى فامتنع لك ولما خرج وجاءه الخبز من غير أشراف فى تلك الحالة أخذ قوله فتموله أو تصدق به الخ أى ادخله فى مالك إن كنت محتاجاً أو تصدق به أى على أفقر منك إن كان فاضلاً عنك عما لا بد لك منه، قال ابن بطال أشار صلى الله عليه وسلم على عمر بكثرة الفضل لأنه وإن كان مأجوراً بأثارة لعطائه عن نفسه من هو أفقر إليه منه فإن أخذه للعطاء ومباشرة الصدقة بنفسه اعظم لأجره وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمول لما فى النفوس من الشغف على المال - قوله ولا يرد شيئاً أعطيه الخ قال الحافظ وهذا بعمره ظاهر فى أنه كان لا يرد ما فيه شبهة وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختارين إلى عبيد الثقفى وهو أوصية زوج ابن عمر بنت ابى عبيد وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها مدة فى غير طاعة خلفه

قال أنا ابن وهب قال عمر بن الخطاب بمثل ذلك عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **حل** ثنا قتيبة بن سعيد قال نايت عن بكير بن بسير بن سعيد عن ابن الساعدى المالكى انه قال استعملنى عمر بن الخطاب على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها إليه أمرنى بمائة فقلت إنما عملت لله وأجرى على الله فقل حذما أعطيت فاني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت مثل قولك فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصرت فيما يتحصل منها من المال على ما يراه ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنداً ان له حقاً في بيت المال فلا يصير على أى كيفية وصل إليه او كان يرى ان التبعة في ذلك على الأخذ الأول او ان للمعطى المكان كورماً آخر في الجملة وحقاً ما في المال المذكور فلما لم يميز واعطاه له عن طيب نفس دخل في عموم قوله ما اتاك من هذا المال من غير سؤال ولا استشارة فحذره فأرى انه لا يستثنى من ذلك إلا ما علمه حراماً محضاً **قوله** قال عمر بن الخطاب بمثل ذلك الخ معناه قال قال عمر بن الخطاب بمثل ذلك الخ ولا بد للمقارن من النطق بقال مرتين وإنما حذفوا أحدهما في الكتاب اختصاراً وأما قوله قال عمر بن الخطاب بمثل ذلك الخ معناه ان عمر حدث عن ابن شهاب باحد عشر عطف بعضها على بعض فسمعها ابن وهب كذا فلما اراد ابن وهب رواية غير الأولى اتي بالواو والعاطفة لانه سمع غير الأولى من عمر محطوفاً بالواو فأتى به كما سمعه **قوله** عن السائب بن يزيد الخ هو الصحابي المشهور ادرء من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ست سنين وحفظ عنه وهو من أواخر الصحابة موتاً وأخر من مات منهم بالمدينة وقيل محمود بن الربيع وقيل محمود بن لبيد **قوله** عن عبد الله بن السعدى الخ هو عبد الله بن عثمان بن عبد شمس يقال اسم أبيه عمرو وقدان بن جندة يقال قدامة بل قدان وعبد شمس هو ابن عبد وذين نصر بن مالك بن حسل بن عامر وهو أيضاً من بني عامر بن لؤي من قريش وإنما قيل له ابن السعدى لان أباه كان مسترضعاً في بني سعد - وقد وقع في صحيح البخارى من طريق شعيب بن السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدى رجل وهو حويط بن عبد العزى كان من أعيان قريش واسلم في الفقه فقيه أربعة من الصحابة في نسق السائب وحويط وابن السعدى وعمر بن عبد الله عندهم وقد سقط حويط بن اسناد مسلم رحمه الله وقد نبه على هذا السقوط ابو على الجبلى في المازى وعياض وغيرهم قال الحافظم وقد وقعت المقارضة لسند البخارى في هذا الحديثين الرباعين فأورد مسلم الراعى الذى في سنده أربع تسوق بتمام الأربع واورده البخارى بنقصان واحدة كما تقدم في أوائل كتاب الفتن، وهو ما رواه الزهري عن عروة عن زينب بنت ام سلمة عن ام حبيبة عن زينب بنت جحش قالت استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم من النوم محملاً وجهه الحديث فقد اخرج مسند من طريق عن زينب بنت ام سلمة عن ام حبيبة بنت ام حبيبة عن زينب بنت جحش فسقط ذكر حبيبة من سنده البخارى واورده البخارى الراعى الذى في سنده أربعة رجال بتمام الأربعة واورده مسلم بنقصان رجل وهذا من لطائف ما اتفق وقد افاق شعيباً على زيادة حويط في السند الزيندى عند النسائى وسفيان بن عيينة عنه ومعه عند الحميدى في مسنده ثلاثتهم عن الزهري وقد جزم النسائى وابو على بن السكن بان السائب لم يسمعه من ابن السعدى قال النووى روي عن الحافظ عبد القادر الرهاوى في كتابه الرباعيات ان الزيندى وشعيب بن حمزة وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعمر بن الحارث روه عن الزهري بنكر حويط ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة قال ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط ذكر حويط واختلف على عمر بن زرواه ابن المبارك عنه كالنعمان ورواه سفيان بن عيينة وموسى بن اعيان عنه كالحجامة ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط اثنين جعله عن السائب عمر بن الخطاب والصحيح الأول قلت ومقتضاه ان يكون مسقوط حويط من رواية مسلم وهما منه او من شيخه والا فذكر ثابت من روايته غيره **قوله** عن ابن الساعدى المالكى الخ قال النووى المالكى صحيح منسوب الى مالك بن حنبل بن عامر وأما قوله الساعدى فأنكره قالوا وصوابه السعدى كما رواه الجمهور منسوب الى بني سعد بن بكر كما سبق والله اعلم - **قوله** أمرنى بمائة الخ بعضهم المملة وتخفيف الميم اى أجرة العمل وأما العمالة بفهم العين ففى نفس العمل قال الحافظم درويش في الجزء الثالث من فوائد ابى بكر النيشابورى الزيادات من طريق عطاء الخراسانى عن عبد الله بن السعدى قال قدمت على عمر فاسل الى الف دينار فرددها فقلت انا عمها غنى فذكره أيضاً بخوه واستفيد منه قد العمالة المذكورة - **قوله** فتملى الخ بتشديد الميم اى أعطاني أجرة عملى قال الطحاوى فليس معنى هذا الحديث في الصدقات وإنما هو في الاموال التى يقسمها الامام وليس هي من جهة الفقير ولكن من الحقوق فلما قال عمر اعطه من هو أفقر اليه منى ليرى بذكره لانه انما أعطاه لمخنة غير الفقير قال ويؤيد قوله في رواية شعيب خذ فتموله فدل ذلك على انه ليس من الصدقات - وقال الطبري في حديث عمر الدليل الواضح على ان من شغل شئ من اعمال المسلمين اخذ الرزق على عمله ذلك كالولادة والقضاة وجباة النوى وعمال الصدقة وشبههم لاعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمل له على عمله وذكر ابن المنذر ان زيد بن ثابت كان يأخذ الاجر على القضاء واجتمعت البوعبيد في جواز ذلك بما فرض الله للمسلمين على الصدقة وجعل لهم منها حقاً لقيامهم وسعيهم فيها **قوله** فقلت مثل قولك الخ قال النووى في هذا الحديث منقبة لعمر وبيان فصله وزهده وإثباته فقلت

إذا أُعْطِيَتْ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ فَكُلْ وَتَصَدَّقْ **وَحَدَّثَنِي** هُرَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ الْكَلْبِيُّ قَالَ نَافِلٌ وَهَبَ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَرَّثِ عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ أَنَّهُ قَالَ اسْتَعْلَمَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَافِلٌ عَنْ بَنِي عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَبِلَ الشَّيْخُ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ حُبَّ الْعَيْشِ وَالْمَالِ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ حَمَلَةُ قَالَ أَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَبِلَ الشَّيْخُ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ طَوْلَ الْحَيَاةِ وَحُبَّ الْمَالِ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ قَالَ يَحْيَى أَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْرَأَبُ أَدَمُ وَنِشَبُ مِنْهُ اثْنَتَانِ الْحَرَصُ عَلَى الْمَالِ وَالْحَرَصُ عَلَى الْعُمُرِ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَّمِيُّ وَحَمَلُ بْنُ الْمُنْثَرِ قَالَ أَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ الْمُنْثَرِ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ نَاشِعَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَحْدِثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَخَّوهُ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ يَحْيَى أَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ نَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ لَابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي وَادِيَانِ تَالِثًا وَلَا يَمْلَأُ جُوفَ

وَكُلَّ لَابْنِ السَّعْدِيِّ فَقَدْ طَابَقَ فَعَلَهُ فَعَلْ عُمَرُ سَوَاءً، قَوْلُهُ فَكُلْ وَتَصَدَّقْ إِذَا أَيْ خَذَهُ وَلَا تَرُدَّهُ - قَالَ الطَّبْرِيُّ اخْتَلَفُوا فِيهِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٌ فَيَقْبَلُ هُوَ نَدْبٌ كُلٌّ مِنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ قَبِلَهَا كَأَنَّمَا كَانَ وَهَذَا هُوَ التَّرَاجُحُ يَعْنِي بِشَرْطِ عَدَمِ السُّؤَالِ وَاشْتَرَاكِ النَّفْسِ وَقِيلَ هُوَ مَخْصُوصٌ بِالسُّلْطَانِ وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي السَّنَنِ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ السُّلْطَانُ وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ يَحْرُمُ قَبُولُ الْعَطِيَّةِ مِنَ السُّلْطَانِ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ يَكْرَهُ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْعَطِيَّةُ مِنَ السُّلْطَانِ الْجَائِزِ وَالْكَرَاهَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَرَعِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ تَصَرُّفِ السُّلْطَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالتَّحْقِيقُ فِي الْمَسْئَلَةِ أَنَّ مِنْ عَدَمِ كَوْنِ مَالِهِ حَلَالًا فَلَا تَرُدُّ عَطِيَّتَهُ وَمِنْ عَدَمِ كَوْنِ مَالِهِ حَرَامًا فَتَحْرُمُ عَطِيَّتُهُ وَمِنْ شَكِّ فِيهِ نَا لِحَتِيَا طَرْدَهُ وَهُوَ الْوَرَعُ وَمِنْ إِيَّاهُ أَخَذَ بِالْأَصْلِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ - وَقَالَ النُّوْزِيُّ وَالصَّيْغِيُّ أَنَّهُ أَنْ غَلِبَ الْحَرَامُ حُرْمَتُهُ وَكَثُرَ أَنْ كَانَ مَعَ عَدَمِ الِاسْتِحْقَاقِ وَأَنْ لَوْ غَلِبَ الْحَرَامُ وَكَانَ أَخَذَ مُسْتَحَقًّا فَيُبَاحُ وَقِيلَ يَنْدُبُ فِي عَطِيَّةِ السُّلْطَانِ دُونَ غَايَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ أَخْبَرْتُ مِنْ رَجُلٍ فِيهِ بَأْسُ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ فِي الْيَهُودِ "سَمَاعُونَ لَكِ الْكَذِبُ أَكَا تَوْنُ لَلْمُحْتِ" وَقَدْ هُنَّ الشَّارِعُ دَرَعَهُ عِنْدَ يَهُودٍ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ مَعَ الْعُلُوبِ أَنَّ أَكْثَرَ أُمُورِهِمْ مِنْ ثَمَنِ الْخَمْرِ الْخَنْزِيرِ وَالْمَعَامَلَاتِ الْفَاسِقَةِ، وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ لِلْأَمَامِ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضَ رَعِيَّتِهِ إِذَا رَأَى لَذَلِكَ وَجْهًا وَأَنْ كَانَ غَايَةً أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنْهُ وَأَنْ رَدَّ عَطِيَّةَ الْأَمَامِ لِبَنٍ مِنْ الْأَدَبِ وَلَا سِيَّامًا مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوا وَآيَةُ، قَالَ ابْنُ الْمَيْمُونِ وَالْوَجْهُ فِي تَحْلِيلِ الْأَفْضَلِيَّةِ (أَيِ الْأَفْضَلِيَّةِ أَخَذَ الْعَمَالَةَ) أَنْ الْأَخْذَ أَعُوذَ فِي الْعَمَلِ وَأَكْزَمَ لِلنَّصِيحَةِ مِنَ التَّارِكِ لِأَنَّهُ أَنْ لَوْ أَخَذَ كَانَ عِنْدَ نَفْسِهِ مَطْوَاعًا بِالْعَمَلِ فَقَدْ لَا يَجِدُ جِدًّا مِنْ أَخْذٍ رَكُوتًا إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَلْزَمٍ بِخِلَافِ الَّذِي يَأْخُذُ فَاتَهُ يَكُونُ مُسْتَشْعِرًا بِأَنْ الْعَمَلِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَيَجِدُ جِدًّا فِيهِ وَأَذْهَبَ بَعْضُ الصُّوْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْمَالَ إِذَا جَاءَ بِغَيْرِ سَوَالٍ فَلَمْ يَقْبَلْهُ فَإِنَّ الرَّاوِلَةَ يَبْتَاقُ بِحُرْمَاتِ الْعَطَا، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَقْهَرِ فِيهِ ذَمُّ النَّظْمِ إِلَى مَا فِي أَيْدِي الْأَغْنِيَاءِ وَالتَّشَوُّفُ إِلَى فَضْلِهِ وَأَخَذَهُ مِنْهُمْ وَهُوَ حَالَةٌ مَذْمُومَةٌ تَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الرِّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْمَرْكُوبِ إِلَى التَّوَسُّعِ فِيهَا فَهِيَ الشَّارِعُ عَنْ أَخْذِ عَمَلِهِ هَذِهِ الصُّورَةُ الْمَذْمُومَةُ قِيمَةً لِلنَّفْسِ وَخِلَافَةً لَهَا فِي هَوَاهَا - **أَنْتَ بَابُ كَرَاهَةِ الْحَرَصِ عَلَى الدُّنْيَا قَوْلُهُ** قَبِلَ الشَّيْخُ شَابٌ أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ بِزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ قَالَ ابْنُ آدَمَ يَضْعِفُ جِسْمَهُ وَيُجْلِي لَحْمَهُ وَقَبْلَهُ شَابٌ، قَالَ النُّوْزِيُّ هَذَا هَجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ وَمَعْنَاهُ أَنَّ قَبْلَ الشَّيْخِ كَامِلَ الْحُبِّ لِلْمَالِ مُتَحَكِّمٌ فِي ذَلِكَ كَأَحْكَامِ قُوَّةِ الشَّابِّ فِي شَبَابِهِ هَذَا صَوَابُهُ وَقِيلَ فِي تَقْسِيرِهِ غَيْرَ هَذَا حَالًا لَا يَرْضَى وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى قَوْلِ عِيَّاضٍ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مِنَ الْمَطَابَقَةِ وَبَدِيعِ الْكَلَامِ الْغَايَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ مِنْ شَبَابِهِ أَنْ يَكُونَ أَمَلَهُ وَحِرْصُهُ عَلَى الدُّنْيَا قَدِ بَلَّتْ عَلَى بِلَادِ جِسْمِهِ إِذَا انْقَضَى عُمُرُهُ وَبَقِيَ لَهُ الْإِنْتِظَارُ الْمَوْتِ فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ بِضَدِّهِ ذَمَّرَ قَالَ وَالتَّعْبِيرُ بِالشَّابِّ أَشَارَةً إِلَى كَثْرَةِ الْحَرَصِ وَتُجْلِي لَامِلِ الَّذِي هُوَ فِي الشَّابِّ أَكْثَرُ وَجِدَ الْبَقَاءِ لِكَثْرَةِ الرِّجَاءِ عَادَةً عِنْدَهُمْ فِي طَوْلِ أَعْمَارِهِمْ وَاسْتِغْنَاءُ عَنْهُمْ لِمَا فِي الدُّنْيَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَرَاهَةُ الْحَرَصِ عَلَى طَوْلِ الْعُمُرِ كَثْرَةُ الْمَالِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَجْهُودٍ وَقَالَ غَيْرُهُ الْحِكْمَةُ فِي التَّخْصِصِ بِهَذَا الْأَمْرِ أَنَّ أَحِبَّ الْأَشْيَاءِ إِلَى ابْنِ آدَمَ نَفْسُهُ فَهِيَ رَاغِبَةٌ بِهَا تَحِبُّ لَذَلِكَ طَوْلَ الْعُمُرِ أَحِبَّ الْمَالَ لِأَنَّهُ مِنْ أَكْثَرِ الْأَسْبَابِ دَوَامَ الصَّحَّةِ الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا غَايَةُ طَوْلِ الْعُمُرِ فَكُلُّمَا أَحَبُّ يَقْرُبُ نَفَادَ ذَلِكَ أَشَدَّ حُبًّا لَهُ وَرَغْبَةً فِي دَوَامِهِ قَوْلُهُ يَهْرَأَبُ ابْنُ آدَمَ أَخْبَرَنِي بِفَتْحِ الرَّاءِ أَيْ يَنْشَبُ - قَوْلُهُ وَنِشَبُ مِنْهُ أَخْبَرَنِي بِكسْرِ الشَّيْنِ الْمُجْعَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحُوَةِ أَيْ يَنْهَوُ يَقْوَى مِنْ اخْلَاقِهِ وَخَصَالَةِ اثْنَتَيْنِ قَوْلُهُ الْحَرَصُ عَلَى الْمَالِ أَخْبَرَنِي عَلَى جَمْعِهِ وَمَعْنَاهُ قَوْلُهُ وَالْحَرَصُ عَلَى الْعُمُرِ أَيْ بِطَوِيلِ أَمَلِهِ وَتَسْوِيفِ عَمَلِهِ وَتَجْعِيلِ أَجَلِهِ قَوْلُهُ لَا يَبْتَغِي وَادِيَانِ تَالِثًا وَلَا يَمْلَأُ جُوفَ ابْنِ آدَمَ وَأَخْبَرَنِي فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الْآتِيَةِ وَلَنْ يَمْلَأُ فَاهُ

ابن آدم لا التراب ويتوب الله على من تاب **وحدثنا** ابن المشي بن بشار قال بن المشي نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فلا أدري أثنى أنزل أم شيء كان يقوله بمثل حديث ابن عوانة **وحدثني** حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لو كان لابن آدم واد من ذهب أحب أن له وادياً آخر ولن يملأناه إلا التراب والله يتوب على من تاب **وحدثني** زهير بن حرب وهرون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو أن لابن آدم ملء واد من ذهب لا أحب أن يكون اليه مثله ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب والله يتوب على من تاب قال ابن عباس فلا أدري أمن القرآن هو أم لا وفي رواية زهير قال فلا أدري أمن القرآن لم يذكر ابن عباس **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر عن داود عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاث مائة رجل قد قرأوا القرآن فقال أنت خير أهل البصرة فقرأوا وهو فاتلوه ولا يطولن عليكم الأمد فتفسق قلوبكم كما فسدت قلوب من كان قبلكم وأنا كنا نقرأ سورة كنا ننسيتها غير أني قد حفظت منها لو كان لابن آدم واديان من مال لا يتغنى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب كنا نقرأ سورة كنا ننسيتها غير أني قد حفظت منها يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيمة **وحدثنا** زهير بن حرب وابن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

وفي أخرى ولا يملأ نفس ابن آدم قال الكرمانى ليس المراد الحقيقة في عضو بعينه بقية عدم الاختصاص في التراب إذ غيره يملؤه أيضاً بل هو كناية عن الموت لأنه مستلزم للامتلاء فكأنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت فالعرض من العبارات كلها واحد وهي من التفنن في العبارة وشئت هذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث وأما إذا اتحدت فهو من تصريف المرأة، كذا في الفتح قوله لا التراب أي تراب القبر ففيه تنبيه نبه عليه أن الجمل المورث للحرص مركوز في جبللة الإنسان كما أخبر الله تعالى سبحانه عنه في القرآن حيث قال بلغ من هذا الحديث والمقال قل لو أنتم تتركون خزائن رحمة ربى إذا لامسكم فحشيتكم لا لتفاني وكان الإنسان متوراً، قال المحافظ ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره أن المراد لا ينقص طمعه حتى يموت فإذا مات كان من شأنه أن يدفن فادفن صلب عليه التراب فلا جوفه وفاه وعيونه ولم يبق منه موضع يحتاج إلى تراب غيره وأما النسبة إلى الفم فكونه الطريق إلى الوصول للجوف قوله ويتوب الله على من تاب أي أن الله يقبل التوبة من الحرص كما يقبلها من غيره قيل فيه إشارة إلى ذكر الاستكثار من جمع المال وتتمى ذلك والحرص عليه للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تاب يحتمل أن يكون تاب بالمعنى اللغوي وهو مطلق الرجوع أي رجوع عن ذلك الفعل والتقوى وقال الطيبي يمكن أن يكون معناه أن الأدي محبوب على حب المال وأنه لا يشبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووفقه لأزالة هذه الجبللة عن نفسه وقيل ما هم موضع "وتترب" موضعه اشعار بأن هذه الجبللة مذمومة جارية مجرى الذنب وإن أزالها ممكنة بتوفيق الله تعالى وتسديده وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ومن يؤقن نفع نفسه فأدركه هم المفلحون ففي إضافة الشرح إلى النفس لالة على أنه عزيزة فيها وفي قوله ومن يؤقن أشارة إلى إمكان إزالة ذلك ثم رتب الفلاح على ذلك قال وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب فإن فيه إشارة إلى أن الأدي خلق من التراب وطره القبض والقبض وإن أزاله ممكنة بأن يطر الله عليه ما يصلح حتى يتم الحلال الزكية والحصل المرضية قال تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربهم والذين يحبون لا يخرجونهم إلا بكماء، فتوقع قوله ويتوب الله موقع الاستدراك أي أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يكون يسيراً على من يسره الله تعالى عليه قوله أم شيء كان يقوله بمثل حديث ابن عوانة أي المتقدم في حديث زهير بن آدم ونسب منه اثنتان فهو الذي شك فيه أنس ههنا وبأى العذر عن كونه ليس على أسلوب القرآن، قاله الأبي قوله سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسأعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه فانه أحد المكثرين ومع ذلك فتحمله كان أكثره عن كبار الصحابة قوله فلا أدري أمن القرآن هذا الذي شك فيه ابن عباس من غير الذي شك فيه أنس قاله الأبي ومع ذلك في الباب دمر الحرص الشره ومن ثمر آثار أكثر السلف التقليل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف قوله فأنسيتها غير أني قد حفظت منها أي قال القرطبي يحتمل أنها إحدى السور المنقولة الآن أنسيتها ونقي منها في حفظه كآية المنسوخة وقال عياض النسخ في القرآن على ثلاثة أقسام ما نسخ حكمه وبقي لفظه وهو أكثر المنسوخ وما نسخ لفظه وحكمه كثلث رضعات يحرم

فصل القناعة والاحتياط

باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها

عليه السلام ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس **وحدثنا يحيى بن يحيى قال** اننا الليث بن سعد **وحدثنا** قتيبة بن سعيد **تقارباً في اللفظ قال** ناليت عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن عياض بن عبد الله بن سعد انه سمع ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **فخطب الناس فقال لا والله ما احشئ عليكم ايها الناس الا ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا فقال رجل يا رسول الله اياتي الخير بالشر فصمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة ثم قال كيف قلت قال قلت يا رسول الله اياتي الخير بالشر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخير لا ياتي الا بالخير**

وما نسخ لفظه وبقي حكمه كالذي يذكر من آية الرجوع وأنسى الله من ذلك ما شاء بحكمة ارادها وانقطع النسخ بموتهم صلى الله عليه وسلم وتأمل فان ما يذكره الصحابة مما نسخ من ذلك فاثباتاً ثوب به على وجه المعنى وبعض اللفظ ويشهد لذلك انه ليس على أسلوب القرآن الكريم وبلاغته ام والله اعلم **باب فصل القناعة والحث عليها قوله** عن كثرة العرض الخ بفتح المهملة والراء ثوباً ذميمة، اما عن قس سببية واما العرض فهو ما ينقطع به من متاع الدنيا ويطبق بالاشتراك على ما يقابل الجوهر وعلى كل ما يعرض للشخص من مرض ونحو قوله ولكن الغنى غنى النفس الخ ولا بد من بيان ما مر في ذلك قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر ان ترى كثرة المال هو الغنى قلت نعم قال وترى قلة المال هو الفقر قلت نعم يا رسول الله قال نعم الغنى غنى القلب الفقر فقر القلب قال ابن بطال معنى الحديث ليس حقيقة الغنى كثرة المال لان كثيراً ما سمن وسع الله عليه في المال لا يفتن بما آوى فهو محتج بهم في الازدياد ولا يبالي من اين ياتي به فكأنه فقير لشدة حرصه وانما حقيقة الغنى غنى النفس وهو من استغنى بما آوى وقنع به ورضى ولم يحرص على الازدياد ولا الخ في الطلب فكأنه غنى وقال القرطبي معنى الحديث ان الغنى النافع العظيم او الممدوح هو غنى النفس وبيانه انه اذا استغنى بنفسه كفت عن المطامع فحزت وعظمت وحصل لها من الخطة والنزاهة والشرف والممدوح اكثر من الغنى الذي يناله من يكون فقير النفس حرصه فانه يورطه في رذائل الامور وخسائل الافعال لدناءة همته وبخله ويكثر من يده من الناس ويصغر قدره عند هو فيكون أحقر من كل حقير وأذل من كل ذليل والحاصل ان المتكفف بغنى النفس يكون قائماً بما رزقه الله لا يحصر على الازدياد لغير حاجة ولا يلج في الطلب ولا يخف في السؤال بل يرضى بما قسم الله له فكأنه واجداً بما لا يتكفف بفقر النفس على الضد منه لكونه لا يفتن بما أعطى بل هو ابد في طلب الازدياد من اي وجه امكنه ثوابه اذا فاته المطلوب حزن وأسف فكأنه فقير من المال لانه لم يستغن بما أعطى فكأنه ليس بغنى لغنى النفس انما يشاء الرضا بقضاء الله تعالى التسليم لأمرة علما بأن الذي عند الله خير وابقى فهو معز عن الحرص والطلب قال الحافظ وانما يحصل غنى النفس لغنى القلب بان يفقر الى ربه في جميع أمور فيحقق انه المعطى المانع فيرضى بقضاءه ويشكره على نعمائه ويفزع اليه فكشفت ضلته فينشأ عن افتقار القلب لربه غنى نفسه عن غير ربه تعالى **باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها قوله** من زهرة الدنيا الخ بفتح الزاي سكوت الهاء والمراد بها الزينة والهيئة كما في الحديث والزهره فاخوذة من زهرة الشجر وهو نورها بفتح النون والمراد ما فيها من انواع المتاع والعين واللباس والزرور وغيرها مما يفخر الناس بحسنه مع قلة البقاء قال القاري والمعنى اني اخاف عليكم ان كثرة اموالكم عند فتح بلادكم تمنعكم من الاعمال الصالحة وتشغلكم عن العلوم النافعة وتحدث فيكم الاخلاق الدنية من التكبر والعجب الغرور ومحبة المال والحماة وما يتعلق بهما من لوازم الامور الدنيوية والاعراض عن الاستعداد للموت وما بعد من الاحوال الآخروية، قوله اياتي الخير بالشر الخ اي اتيكم النعمة عقوبة لان زهرة الدنيا نعمة من الله فهل تعود هذه النعمة نفقة وهو استغفار واسترشاد لا الخار والباء في قوله بالشر صلة لياتي اي هل يستجلب الخير بالشر وفيه تسمية المال خيراً ويؤيد قوله تعالى وانه يحب الخير لشدة يده وفي قوله تعالى ان ترك خيراً قوله فصمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة الخ اي زماناً قليلاً وفي رواية عطاء عند البخاري حتى ظننت انه ينزل عليه اي الوحي وكأنهم فهموا ذلك بالقرينة من الكيفية التي جرت عادته بها عند ما يوحى اليه، قال الحافظ رحمه الله صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحي عند ارادة الجواب عما يسئل عنه وهذا على ما ظنه الصحابة ويجوز ان يكون سكوتهم لياتي بالعبارة الوجيزة الجامعة المفهومة وقد عد ابن دريد هذا الحديث وهو قوله ان ما ينبغي الربيع يقتل حبلاً او يلم من الكلام المفرد الوجيز الذي لو سيق صلى الله عليه وسلم الى معناه وكل من وقع شيء منه في كلامه فأنما أخذه منه ويستفاد منه ترك العجلة في الجواب اذا كان يحتاج الى التأمل ويؤيد انه من الوحي قوله في روايته هلال عن عطاء فانما يسمعه عنه الروحضاء الخ فانه كانت عادته عند نزول الوحي كما تقدم في احاديث بدء الوحي وان جبينه ليتقصد عرفاً **قوله** ان الخير لا ياتي الا بالخير الخ قال الحافظ ويؤخذ منه ان الرزق ولو كثر فهو من جملة الخير وانما يعرض له الشر بعارض الخيل به عمن يستحقه والاسراف في انفاقه فيما لم يشعر وان كل شيء قضى الله ان يكون خيراً فلا يكون شراً وبالعكس ولكن يخشى على من رزق الخير ان يعرض له في تصرفه فيه ما يجلب له الشر ام - وقال النووي قال له النبي صلى الله عليه وسلم اما الخير الحقيقية فلا ياتي الا بالخير اي لا يترتب عليه الاخير ثم قال او خير هو، معناه ان هذا الذي يحصل لكم من زهرة الدنيا ليس بخير

أَوْ خَيْرٌ هَوَانٌ كُلٌّ مَا يُنْبِتُ الرِّبْعُ يَقْتُلُ حَبْطًا أَوْ يُلِمُّ إِلَّا أَكَلَةُ الْخَضِرِ كُلَّتْ حَتَّى امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ الشَّمْسَ ثَلُثَ لَيَالٍ ثُمَّ اجْتَرَتْ
فَعَادَتْ فَكَلَّتْ فَمَنْ يَأْخُذُ مَا لَا يَحِقُّهُ يُبَارِكْ لَهُ فِيهِ وَمَنْ يَأْخُذُ مَا لَا يَغْيِرُ حَقَّهُ فَمِثْلُهُ كَمِثْلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ **قوله** أبو الطاهر
وانما هو فتنه وتقديره الخير لا يأتي الا بخير ولكن ليست هذه الزهرة بخير لما تؤدي اليه من الفتنه والمنافسة والاشتغال بها عن كمال الاقبال
على الآخرة ثم ضرب لذلك مثلاً فقال صلى الله عليه وسلم ان كل ما ينبت الربيع يقتل حبطاً او يُلِمُّ الا اكلة الخضر الى آخرة معناه ان نبات الربيع
وخضره يقتل حبطاً بالتحفة لكثرة الاكل او يقارب القتل اذا اقتصر منه على اليسار الذي تدعو اليه الحاجة وتحصل به الكفاية المقصودة فانه
لا يضر وهكذا المال هو نبات الربيع يستحسن تطلبه النفوس وتميل اليه فتمتد سبيلها منه ويستغرق فيه غير صارت له في وجوهه فهذا يهلكه
او يقارب اهلاكه ومنهم من يقتصد فيه فلا يأخذ الا يسيراً وان أخذ كثيراً فرفقه في وجوهه كما تملطه الدابة فهذا لا يضره هذا مختصر معنى الحديث
والله اعلم - **قوله** أو خير هو ان يفهم الواو هو استفهام الحاراي ان المال ليس خيراً حقيقياً وان سمي خيراً لان الخير الحقيقي هو ما يعرض له من
الانفاق في الحق كما ان الشرا الحقيقي فيه ما يعرض له من الامساك عن الحق والاخراج في الباطل **قوله** ان كل ما ينبت الربيع ان قيل هو الفصل المشهور
بالانبات وقيل هو النهر الصغير المنفجر عن النهر الكبير والله اعلم **قوله** يقتل حبطاً ان يفهمين اي انتفاخ بطن من الامتلاء وهو تميز المراد ان
يقتل حقيقة **قوله** او يُلِمُّ ان يضم ياء وتشديد يميم اي يكاد ان يقتل ويقرب ان يهلك فأوللت توبع والمعنى ان الربيع ينبت خيراً والعشب تستكثر
منه الماشية لاستطابته اياه حتى تنتفخ بطونها عند مجاوزتها حلال الاعتدال فتنتفخ أمعاًؤها من ذلك فتموت او تقرب الموت ومن المعلوم ان الربيع
ينبت اضراباً للعشب فهي كلها خير في نفسها وانما يأتي الشر من قبل افراط الأكل فذلك المفرط في جمع المال من غير حيلة او من الحلال المشغل عن حاله يكثر
في التمتع بماله من غير تأمل في ماله فيفسد قلبه من كثرة الأكل فيورث الاخلاق الدنية فيتكبر ويتجبر ويحقّر الناس ويمنع الحق من حقها فحيث
آل مال المال لهلاكه في الدنيا ولعذابه في العقبى يصير سبب الويل وشدة السخا وسوء الحال، كذا في المرقاة - **قوله** الا اكلة الخضر ان في بدنة اكلة
وكسرات الحيات والخضر بفطر الحياء وكسر الضاد المعجمتين للاكثر وهو ضرب من الكلال يعجب الماشية وواحدة خضرة قال السدي والاستثناء منقطع اي لكن
أكلة الخضر تنفع باكلها فكأنها أخذت الكلال على الوجه الذي ينبغي وقيل متصل مفرغ في الانبات اي تقتل كل اكلة الا اكلة الخضر والله تعالى اعلم
قوله خاصرتها انما تشبه خاصرة بجاء معجمة وصاد مهيمة وهما جانبان البطن من الحيوان **قوله** استقبلت الشمس ان والمعنى انها بركت مستقبله اليها
تستمر في ذلك ما اكلت وقال شارح اي تركت الأكل ولم تاكل ما فوق طاقة كرشها حتى تقتلها كثرة الأكل وتوجهت الى مسقط ضوئها واستراحت فيه
قوله ثلثت ان يمثله والام مفتوحين ثم طاء مهمله اي ألقت ما في بطنها رقيقاً سهلاً - **قوله** وبالت ان اي فزال عنها الحبط **قوله** ثراجرت ان
بالجيم اي استرعت ما أدخلتها في كرشها من العلف فأعادت مضغه **قوله** فعادت فاكلت ان اي ثم اذا حصل لها خفة واحتاجت الى الأكل عادت
فاكلت - قال الحافظ والمعنى انها اذا شبعت فتقل عليها ما اكلت تحيل في دفعه بان تجرد فيزداد نومة ثم تستقبل الشمس فتحمي بها فيسهل خروجه
فاذا خرج زال الانتفاخ فسلمت وهذا بخلاف من لم يتمكن من ذلك فان الانتفاخ يقتله سريعاً وقال القاضي عياض ضرب صلى الله عليه وسلم مثلاً
بحالتي المقصد المكثر فقال صلى الله عليه وسلم ان نبت الربيع خير وربه قوام الحيوان وليس هو كذلك مطلقاً بل منه ما يقتل ويقارب القتل
فحالة المبطلون المتخوم كحالة من يجمع المال لا يصر فيه في وجوهه فأشار صلى الله عليه وسلم الى ان الاعتدال والتوسط في الجمع احسن ثم ضرب مثلاً لمن
ينفعه أكثاره وهو التشبيه بأكلة الخضر هذا التشبيه لمن صرفه في وجوهه الشرعية ووجه الشبه ان هذه الدابة تاكل من الخضر حتى تمتلئ خاصرتها
ثم تثلث وهكذا من يجمع ثم يصرفه والله اعلم - قال الحافظ ويؤخذ من الحديث التمثيل لثلاثة اصناف لان الماشية اذا رعت الخضر للتغذية
اما ان تقتصر منه على الكفاية واما ان تستكثر الاول الزهاد والثاني اما ان يحتال على اخراج ما لو بقي لضرراً فاذا أخرجه زال الضر واستمر المنفع اما
ان يهمل ذلك الاول العاملون في جمع الدنيا بما يجب من امساك وبذل والثاني العاملون في ذلك بخلاف ذلك وقال الطبري يؤخذ منه اربعة اصناف
فمن اكل منه اكل مستلذ من غير ان يشبعه ولا يقطع فيسرع اليه الهلاك ومن اكل كذلك لكنه أخذ في الاحتيا ليدفع الداء بعد ان
استحكم فغلبه فاهلكه ومن اكل كذلك لكنه بادى الى ازالة ما يضره وتحيل في دفعه حتى انهضم فيسهل ومن اكل غير مفرط ولا منهمك واما اقتصر على
ما يسد جوعته ويمسك ريقه فالاول مثال الكافر والثاني مثال العاصي الغافل عن الاقلاع والتوبة الا عند فواتها والثالث مثال اللخط المبادر للتوبة
حيث تكون مقبولة والرابع مثال الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة وبعضها لم يصح به في الحديث وأخذه منه محتمل **قوله** يأخذ ما لا يحقه ان اي يأخذ
بقدر ما يحتاجه من طريق حله ويضعه في حقه اي في محله كما سيأتي - **قوله** الذي يأكل ولا يشبع ان يفهم في الداء العضال والورطة المهلكة لغلبة
الحرص كالذي به جوع البقر كالمرضى الذي به الاستسقاء حيث ما يروى وكما يشرب يزيد عطشاً وانتفاخاً - قال الزين بن المنير في هذا الحديث

قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني ذلك بن اس عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخوف ما اخاف عليكم يا اخوتي ان يخرج الله لكم من زهرة الدنيا قالوا وما زهرة الدنيا يا رسول الله قال بركات الارض قالوا يا رسول الله وهل يأتي الخير بالشر قال لا يأتي الخير الا بالخير لا يأتي الخير الا بالخير لا يأتي الخير الا بالخير ان كل ما انبت الربيع يقتل او يُلْمُ الا آكلة الخضر فانها تاكل حتى اذا امتدت خاصرتها استقبلت الشمس ثم اجترت وبالت وتلطت ثم عادت فاكلت ان هذا المال خضر خلوقة فمن اخذه بحقه ووضع في حقه فعم المعونة هو ومن اخذه بغير حقه كان كالذي ياكل ولا يشبع **وحديث** علي بن حجر قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن هشام صاحب الدستواني عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وجلسنا حوله فقال ان ممنا اخاف عليكم بعدى ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها فقال رجل آياتي الخير يا رسول الله قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليل فليل شئت انك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكلمك قال ورأينا انه ينزل عليه فان لم يسمعه الرخصاء وقال اني هذا السائل وكأنه حملة فقال انه لا يأتي الخير بالشر وان ممنا ينبت الربيع يقتل او يُلْمُ الا آكلة الخضر فانها تاكل حتى اذا امتلأت خاصرتها استقبلت عين الشمس فتلطت وبالت ثم رعت وان هذا المال خضر خلو ونعم صاحب المسلم هو لمن اعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذه بغير حقه كان كذاي ياكل ولا يشبع ويكون عليه شهيد يوم القيمة

وجوه من التشبيهات بدية اولها تشبيه المال وغره بالنبات وظهوره ثانيا تشبيه المنهك في الاكساب باللبها ثم المنهكة في الاعشاء وثالثها تشبيه الاستكثار منه والادخار له بالشر في الاكل والامتلاء منه ورابعها تشبيه الخراج من المال مع عظمتها في النفوس حتى ادى الى المبالغة في الجمل به بما تطرحه البهيمة من السلف فيه اشارة بدية الى استقلاله شرعا وخاسمها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة اذا استرحطت جانبها مستقبلة غير الشمس فاتها من احسن حالها سكونا وسكينة وفيه اشارة الى ادراكها لمصالحها وسادسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها وسابعها تشبيه المال بالاصحاب الذي لا يؤمن ان يقلب عدوانا فان المال من شأنه ان يجرز ويشيل وثاقه حباله وذلك يقضيه منه مستحقه فيكون سببا لعقاب مقنتيه وتاخرها تشبيه اخذه بغير حق بالذي ياكل ولا يشبع - وقال الغزالي م مثل المال مثل الحية التي فيها ترياق نافع وسر نافع فان اصابها العارفت الذي يجتر عن شرها ويعرف استخراج ترياقها كان نفعه وان اصابها النبت فقد لقي البلاء المهلك وتوضيح ما قال الخواجه عبد الله النقشبندى رحمه الله ان الدنيا كالحية فكل من يعرف رقيتها يجوز له اخذها والا فلا تقبل وما رقيتها فقال ان يعرف من اين ياخذها وفي اين يصرفها **قوله** ان هذا المال خضر خلوقة ثم قد مر شرحه قبل ابواب **قوله** فنعم المعونة هو الخ اي جابحان به على الطاعة ويدفع به ضررات المؤنة اذ المراد بالمعونة الوصف بمبالغة اي فنع المعين على الدين - وصغير هو راجع الى المال قال الحافظ وفيه اشارة الى عكسه وهو بش الرفيق هو من عمل فيه بغير الحق وقوله كالذي ياكل ولا يشبع ذكر في مقابلة فنعم المعونة هو **قوله** يسم عنه الرخصاء الخ بضم الراء وفتح الهمزة ثم المعجمة والمد هو العرق وقيل الكثير وقيل عرق الحمى واصل الرخص بفتح ثم سكون الغسل ولهذا فسر الخطابي انه عرق يرحض الحبل لكثرة **قوله** ان هذا السائل الخ قال النووي هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها ابن وفي بعضها ان وفي بعضها اي وكله صحيح فمن قال اني او اين فها يخفى ومن قال ان فمعناه والله اعلم ان هذا هو السائل المدح الحاذق الفطن ولهذا قال وكأنه حملة ومن قال اي فمعناه انكم تحذون الكاف والميم والله اعلم **قوله** وكأنه حملة والحاصل انه كأمه او كحيث راوا سكوت النبي صلى الله عليه وسلم فظنوا انه اغضبته ثم حملهوه اخر لما راوا مسئلة سببا لاستفادته ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم واما قوله وكأنه حملة فاعلم انه من قرينة الحال - **قوله** وان ممنا ينبت الربيع الخ قال الحافظ ومما فيه للتكثير وليست من للتبعيض لتوافق رواية ككلمة انبت وهذا الكلام كله وقع كالمثل للدنيا وقد وقع التصريح بذلك في مسهل سعيد المقبري **قوله** ونعم صاحب المسلم هو الخ اي نعم رفيقه هو **قوله** لمن اعطى منه المسكين الخ فيه فضيلة المال لمن اخذه بحقه وصرفه في وجه الخير وفيه حجة لمن يرجح الغني على الفقير والله اعلم - **قوله** او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت من يحيى بن ابي كثير قاله الحافظ **قوله** ويكون عليه شهيد يوم القيمة الخ اي حجة عليه يوم يشهد على حرصه واسرافه وانه انفق فيما لا يرضاه الله تعالى ولم يؤد حقه من مال الله لعباده الله قال الحافظ يحتمل ان يشهد عليه حقيقة

حل ثنا قتيبة بن سعيد عن ملك بن انس فيما قرئ عليه عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى إذا نفذ ما عنده قال ما يكن عندي من خير فلن أدخركم عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنيه الله ومن يصبر يصبره الله وما أعطي أحد من عطاءٍ خيراً وأوسع من الصبر **وحل ثنا** عبد بن حميد قال نا عبد الرزاق قال نا معمر بن الزهري بهذا الإسناد نحوه **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب قال حدثني شرحبيل وهو ابن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمر بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد فرح من أسلم وزرق كافاً وقنعه الله بما آتاه **حل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد البوسعي لا شيء قالوا نا وكيع قال نا الأعمش **وحل ثنا** زهير بن حرب قال نا محمد بن فضيل عن أبيه كلاهما عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم

بان ينطقه الله تعالى ويجوز أن يكون مجازاً والمراد شهادة الملك المؤكل به **باب فضل لتعفف والصبر والقناعة والحش على كل ذلك** قوله نقد ما عنده الخ بكسر الفاء أي فرغ قوله ما يكن عندي من خير الخ أي مال وشرطية وفي بعض الروايات ما يكن فيما حينئذ موصولة متضمنة معنى الشرط قوله فلن أدخركم عنكم الخ أي أجعله ذخيرة لغيركم معصراً عنكم ودالة هائلة وقيل مجعولة وفيه ما كان عليه من السخاء والإنفاق أمر الله قوله ومن يستعفف الخ قال القرطبي أي يمنع عن السؤال قوله يعفه الله الخ بتشديد الفاء المفتوحة أي أنه يجازيه على استغفائه بصياً وجهه وودع فاقته وقال ابن التين معناه أما أن يرزقه من المال ما يستغنيه عن السؤال وأما أن يرزقه القناعة والله أعلم - قوله ومن يستغن الخ أي بالله عمن سواه قوله يغنيه الله الخ أي فانه يعطيه ما يستغنيه عن السؤال ويخلق في قلبه الغنى فأن الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره قوله ومن يصبر الخ وفي بعض الروايات ومن يتصبر أي يعالج نفسه على ترك السؤال ويتصبر إلى أن يحصل له الرزق قوله يصبره الله الخ أي فأنه يقويه ويمكّنه من نفسه حتى تنفذ دلة وتدعم لتكمل الشدة فعند ذلك يكون الله معه فيظفر بمطلوبه قوله خير وأوسع من الصبر الخ قال النووي كذا ونسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح والتقدير هو خير كما في رواية البخاري يعني من طريق مالك وفي الحديث الحش على الاستغناء عن الناس التعفف عن سؤالهم بالصبر التوكل على الله وانتظار ما يرزقه الله وإن الصبر أفضل ما يعطاه المرء لكون الجزاء عليه غير مقدّر ولا محذور وقال ابن الجوزي لما كان التعفف يقتضي ستر الحال عن الخلق وإظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاملاً لله في الباطن فيقع له المهرج على قدر الصدق في ذلك وإنما جعل الصبر خير العطاء لأنه حبس النفس عن فعل ما تحببته والزمامها بفعل ما تكره في العاجل مما لو فعله أو تركه لتأذى به في الآجل وقال الطبري معنى قوله من يستعفف يعفه الله أي أن عفا عن السؤال ولو لم يظهر الاستغناء عن الناس لكنه أن أعطى شيئاً لم يتركه ملاً لله فبغنى غنى بحيث لا يحتاج إلى السؤال ومن زاد على ذلك فظاهر الاستغناء فتصبر ولو أعطى لم يقبل فذلك أرفع درجة فالصبر جامع لمكارم الأخلاق - قوله عن أبي عبد الرحمن الحبلي هو منسوب إلى بني الحبيل والمشهور في استئصال المحدثين ضم الباء منه والمشهور عند أهل العربية فتحها ومنهم من سكنها قاله النووي رحمه الله قوله ورزق كافاً الخ قال النووي فيه فضيلة هذه الأوصاف والكفافة الكفاية بلا زيادة ولا نقصان وقال القرطبي هو ما يكف عن الحاجات ويدفع الضررات ولا يلحق بأهل الترفهات ومعنى الحديث أن من انصرفت بتلك الصفات حصل على مطلوبه وظفر به غريبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي المحم قوتاً أي أكفهم من القوت بما لا يرهقهم إلى ذل المسئلة ولا يكون فيه فضول تبعث على الترفه والتبسط في الدنيا وفيه حجة لمن فضل الكفاف لأنه أمان على نفسه وآله بأفضل الأحوال وقد قال خير الأمور وأوسطها أنتي، ويؤيد ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذخرب أفضل أو رجل كثير العمل كثير الذخرب فقال لا عدل بالسلامة شيئاً فمن حصل له ما يكفيه واقتنع به أمن من أفات الخبز وأفات الفقر وقد ورد حديث لوصيكم كان رزقاً في المسئلة وهو ما أخرجه ابن ماجه من طريق نفع وهو ضعيف عن انس رفعه ما من غني ولا فقير إلا وذي يوم القيامة أنه أوفى من الدنيا قوتاً وقد تكلم ابن بطال على مسألة التفضيل بين الغني والفقير بكلام طويل حاصله أن الفقير والغني متقابلان لما يعرض لكل منهما من فقر وغناه من العوارض فيمدح أو يذم والفضل كله في الكفاف لقوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي المحم قوتاً وسياقياً قريباً وعليه يحمل قوله أسالك غناي وغنا هؤلاء وأما الحديث الذي أخرجه الترمذي اللهم اجعني مسكيناً وامتنى مسكيناً الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير بثوته فالمراد به أن لا يجاوز به الكفاف انتهى لمخصراً، ومن جنى إلى تفضيل الكفاف القرطبي في الملفم فقال جمع الله سبحانه وتعالى لنبيه الحالات الثلاث الفقر والغنى والكفاف فكان الأول حلالاً له فقام بما يجب ذلك من مجاهد

من سأل بحقه الجمل وبیان الخوارج وأحكامهم

أقول الخلفاء في حكموا المولفة صلوا

اجعل رزق آل محمد قوتا **شما عثمان بن أبي شيبة** وزهير بن حرب واسحاق بن ابراهيم **الحظي** قال **السختي** انا وقال
 الآخران **ناجر** عن **الاعشى** عن **ابن وائل** عن **سليمان بن ربيعة** قال قال **عمر بن الخطاب** قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قسما
 فقلت **الله** رسول **لغيره** هو **لا** كان **أحق** به منهم قال **ثم خيروني** بين ان **يسئلوني** بالحق أو **يخجلوني** فليست **ببأخي**
 النفس ثم فحنت عليه الفتوح فصار بذلك في حد الاغنياء فقام **بواجب** ذلك من **بذله** المستحقه والمواساة به والابتداء مع اقتصاره منه على ما **يسد**
 ضروره عياله وهي صورة الكفاف التي كانت عليها قال وهي حالة سليمة من الغنى المظفر والفقر المؤلم وايضا فصاحبها معد في الفقر لا يترقه
 في طبقات الدنيا بل يجاهد نفسه في الصبر عن القدر الزائد على الكفاف فلم يقته من حال الفقر الا السلامة من قهر الحاجة وذو المسئلة، انتهى،
 ويؤيد ما تقدم من الترغيب في غنى النفس وما أخرجه الترمذي عن **ابن هريرة** رفعه وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس، كذلك في الفهم - قوله
 رزق آل محمد قوتا **ثم قال النووي** في القوت ما يسد الرمي وفيه فضيلة التقليل من الدنيا والاقتصار على القوت منها والدعاء بذلك وقال
ابن بطال فيه دليل على فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والزهدي فيما فوق ذلك رغبة في توثر نعيم الآخرة وإشارة لما ينبغي على ما يفرض فينبغي
 ان تقتدي به أمته في ذلك، **ام قال القاري** وحكم الكفاف يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فمنهم من يعتد قلة الكفا حتى انه يأكل
 في كل اسبوع مرة فكفاه وقوته تلك المرة في اسبوع ومنهم من يعتد الأكل في كل يوم مرة أو مرتين فكفاه ذلك ايضا لانه ان تركه أضرب ذلك
 ولم يقو على الطاعة ومنهم من يكون كثير العيال فكفاه ما يسد رمق عياله ومنهم من يقل عياله فلا يحتاج الى طلب الزيادة وكثرة الاشتغال
 فإذا قل الكفاية غير مقلد ومقلده غير معين إلا ان المحمود ما به القوة على الطاعة والاشتغال به على قدر الحاجة **باب اعطاء المولفة**
ومريضات على إيمانها ان لم يعطوا احتمال من سأل بحقه الجمل وبیان الخوارج وأحكامهم، قوله **لغيره** هو **لا** كان **أحق** به منهم
 هو تنبيه لظنه ان الابتداء بالعطاء هو بحسب الفضيلة والسابقة في الدين فبين له صلى الله عليه وسلم وجه ابتداء بقوله **أحمد خير** وفي
 قوله **أحمد خير** وفي **ثم قال النووي** الاظهر انه بلسان الحال قال عياض **ومعنى** **أحمد** اشتغلوا على في السؤال على وجه يقتضيه انه ان اجابهم
 ايها حبابهم وان منعهم آذوه وبخاوه فاختار ان يعطى اذ ليس الخلف من خلقه صلى الله عليه وسلم ومداراة وتألفا كما قال صلى الله عليه وسلم
 ان من شر الناس من اتفاه الناس لشبهه وكما أمر الله سبحانه باعطاء المولفة قلوبهم، **ام** - كذا في **أحوال** **المعلم** - قال **النووي** ففيه مداراة اهل
 الجمالة والقسوة وتألفهم اذا كان فيهم مصلحة وجواز دفع المال اليهم لهذه المصلحة، **ام** - وقد وقع الخلاف في اعطاء المولفة وحاصل ما ذكره
 الشوافع على ما يخصه الزبيدي في شرح الاحياء ان هذا الصنف اما كفارا ومسلمون والكفار اما ان يرحى خيرهم وكيف شرهم وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعده على قولين احدهما نعم والمسلمون على اربعة اضرب شرفاء يعطون ليرغب نظرهم في الاسلام وآخرون لا تقوى
 نياتهم على الاسلام (ولعل الصحيح لينقضي ثباتهم) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعده قولان احدهما لا والثاني نعم وعلى هذا
 فمن اين يعطون قولان احدهما من الزكوة والثاني من خمس الخمس والضرب الثالث قوم مسلمون يديهم قوم من الكفار ان اعطوا قاتلهم وقوم يديهم
 قوم من اهل الصدقات ان اعطوا او جبروا الصدقات (لعله جابوا الصدقات اي من المجابية) فعنه (اي عن الشافعي) فيه اربعة اقوال احدها
 أنهم يعطون من سهم المصالح والثاني من سهم المولفة والثالث من سهم الغزاة من الزكوة والرابع وهو الذي عليه اصحابه انه من سهمين
 الغزاة والمولفة وقال **أحمد** حكم المولفة باق لم ينسخ ومتى وجد الامام قوما من المشركين يخاف الضرب منهم ويعلم باسلامهم مصلحة جازات
 يتألفهم بالزكوة وعنه رواية أخرى حكمهم منسوخ وهو مذهب ابي حنيفة **وقال مالك** لم يبق للمولفة سهم لغنى المسلمين عنهم هذا
 هو المشهور عنه وعنه رواية أخرى أنهم ان احتاج اليهم بل من البلدان أو ثغر من الثغور استألفهم الامام لوجود العلة هذا على وجه الاجمال
 وقد مرى **ابن جرير** في تفسيره باسنادة الى **عبيد بن ابي حمزة** قال كثير قال المولفة قلوبهم جماعة من عدة قبائل ثم عددهم ثم قال اعطى النبي صلى الله عليه وسلم
 كل رجل منهم مائة ناقة **الاعراب** **الرجل** **بن يربوع** و**حريطب بن عبد العزى** فانه اعطى لكل رجل منهم خمسين **واسند** ايضا قال **عمر بن الخطاب**
 حين جاءه **عبيدة بن الحصن** الحق من **زكوة** فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر يعني ليس اليوم مولفة واخرج **ابن ابي شيبة** عن **الشعب** انما كانت
 المولفة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما ولي **ابوبكر** انقطعت وفي اسناد **جابر الجعفي** وفي شرح **الكنز** **اصناف** ثلاثة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يؤلفهم على الاسلام لاعلاء كلمة الله فكان يعطيهم كتيبة واحدة أعطى **ابا سفيان** و**صفوان** و**الاقرم** و**عبيدة** و**عباس بن مرداس** كل واحد
 منهم مائة من الابل وقال **صفوان** لقد اعطاني ما اعطاني وهو بغض الناس الي فما زال يعطيني حتى صار احب الناس الي وفي مجمع الزوائد عت
اس بن مالك قال ان كان الرجل ليأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لشيء من الدنيا لا يسلم الا له فيما يسمى حتى يكون الاسلام احب اليه من الدنيا

حدثني عمر الناقد قال حدثنا اسحق بن سليمان الرازي قال سمعت مالكاً وحديثي يونس بن عبد الاعلى واللفظه قال

وما فيها وفي رواية ان كان الرجل ليسأل النبي صلى الله عليه وسلم الشئ للدين فيسلمه والباقى بعناه رواه ابو يعلى ورجال الصريح في احكام القرآن
 للشيخ الامام ابى بكر الرازي الجصاص روى عبد الرحمن بن محمد الحارثي عن حجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء عبيدة بن حصن و
 الاقرع بن حابس الى ابى بكر فقال يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضاً سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان تعطيناها فاقطعها ايأها و
 كتب لهما عليها كتاباً واشهد وليس في القوم عُمَرُ فانطلقا الى عُمَرَ ليشهد لهما فلما سمع عُمَرُ ما في الكتاب تناوله من ايديهما ثم تفل فيه فحماه فندبوا
 وقالوا قتالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكمما والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اغنى الاسلام اذها فاجعلها جهداً
 لا يرعى الله عليكما ان رعيتهما قال ابو بكر رحمه الله فترك ابى بكر الصديق رضى الله عنه التكرير على عُمَرَ فيما فعله بعد امضائه الحكم يدل على
 انه عرف مذهب عمر فيه حين تهمه عليه وان سهم المؤلفه قلوبهم كان مقصوداً على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدو
 الكفار وانه لم يريد الاجتهاد سائغاً في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فسخ الحكم الذي امضاه فلما اجاز له ذلك دل على انه عرف بتنبيه
 عمر ايأه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد مثله ام - وفي شرح النقاية لعلى القارى ولم يذكر احد من الصحابة ذلك (اي ماجرى بين عمر و ابى بكر)
 مع ما يتبادر منه من كونه سبباً لاثارة المنازعة وارتداد بعض المسلمين فلو لا اتفاق عقائد عمر على حقيقته وان مفسدة محي لفته اكثر من المفسدة المتو
 لبا دروا الى الخاره ام - اي فلما تركوا الامكار صار نوعاً من الاجماع على ذلك قال بعض الفضلاء المصريين من اهل عصرنا وهذه الرأية لا تقتضي
 سقوط هذا السهم وانما ذلك اجتهاد من عمر بانه ليس من المصلحة استقرار هذا التأليف لهذين الرجلين الطامعين وامثالهما بعد الا من من ضرر
 ارتادها لو ارتاد لان الاسلام قد ثبت في اقوالهما حتى انه لا يترتب على قتلها لو ارتاد احدى فتنة واحتجوا ايضاً بانه لم ينقل ان عثمان وعلياً اعطيا
 احداً من هذا الصنف وهذا لا يدل على سقوط السهم انما هو خبر سلبى لاجتهاد فيه وقصارى ما يدل عليه ان الخليفين لم يعرض لهما حاجة الى
 تأليف احد من الكفار لذلك وهو لا يتأتى في شوته لمن احتاج اليه من الامة بعدهما ام - قلت وجواب هذه المناقشة يؤخذ من تقرير المحققين من اصحابنا
 رحمهم الله قال صاحب البدائع ثبت باتفاق الامة ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يعطيهم ليتألفهم على الاسلام ولهذا سماهم الله المؤلفه
 قلوبهم والاسلام يومئذ في ضعف واهله في قلة واولئك كثير ذو قوة وعدد واليوم محمد الله عمر الاسلام وكثرا هله واشتدت دعائمه ورسخ
 بنيانه وصار اهل الشرك اولاداً والحكم متى ثبت محققاً بجذبه خاص ينتهي بذهاب ذلك المذهب ومنه **قال الشيخ ابى بكر الجصاص**
الرازي قال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد اعترى الله
الاسلام واهله واستغنى بهم عن تألف الكفار فان احتاجوا الى ذلك فانما ذلك لتزكيتهم للجهاد ومتى اجتمعوا وتعاقدوا لم يتجسسوا الى تألف غيرهم
بما لم يعطونه من اموال المسلمين وقد روى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف كما مر - وروى ابن ابى زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس المؤلفه
قلوبهم كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ام - وفي شرح النقاية ثم اختلف كلام القوم في وجه سقوطهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم مع
ثبوته بالكتاب الى حين وفاته عليه السلام فمنهم من انكسب جواز نسخ الكتاب بالاجماع بناء على انه حجة قطعية كالكتاب ليس بالصحيح المذهب
ومنهم من قال هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علمه كأنتهاء صوم رمضان بانتهاؤه واعتراض بأن الحكم في البقاء لا يحتاج الى علة كما في الرق و
الرمل ولا اضطباع في الطواف والجواب ان الشارع حكم ببقائه ثم بعد زوال السبب حتى العبد في الرق ولذلك بقاء في ضمنه وحكمه لا تحة
في الاخيرين ولا ذل فيها ولا يحكم ههنا ببقائه بعد زوال السبب فلو اعطوا منها بعد ذلك الاسلام وانه لا يجوز نكاح من قبيل انتهائهم الشئ
بأنتهاء علمه فلا جرم اجمعت الصحابة على قطعه اذ لا نسخ بعد عليه السلام ام - قال العلامة الزبيدي في شرح الاحبار والحاصل انه اختلف في
وجه سقوط هذا الصنف بعد النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثبوته بالكتاب الى حين وفاته صلى الله عليه وسلم من انكسب النسخ واليعال صانته ورجحه شارح المختار والناسخ هنا
هل هو الاجماع او دليل الاجماع اظهرهما الثاني بناء على انه لا اجماع الا عن مستند بدليل افادة تفيد الحكم بحجته صلى الله عليه وسلم وموافقة
الصديقين وسائر الصحابة لعمر في ذلك دل على انهم كانوا عاملين بما هنالك والآية التي قرأها عمر وتقدم ذكرها تصح ان تكون دليل الاجماع
ام - قل - فيه ان الآية مكية وآية المؤلفه مدنية فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وانما قرأها عمر تأييداً وتذكيراً لا لان الاسلام
عزيز وان الحكم الاصل هو ما يشير اليه هذه الآية والتأليف انما وقع لمصلحة طارئة قد نالت اليوم بحمد الله فرجع الأمر الى اصله فالصواب لا كنفاء
بما قال ابن عابدين ام انه على القول بأنه لا اجماع الا عن مستند يجب علمهم بدليل افاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم وتفيد الحكم
بحجته او كونه حكماً مذهبياً بانتهاؤه علمه وقد اتفق انتهائهما بعد فاته لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الاجماع كما هو مقرر في محله ام - او يقال

ان مستند الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن في اخر الامر تؤخذ من اغنياء هم فترد على فقراهم وضيرو فقراهم للمسلمين فلا تدفع الى من كانت
من المؤلفات كافر او غنيا. قال ابن عابدين في فالتحريم في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعه اهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم
فكان قطعيا بالنسبة اليهم فيصح نسخه للكتاب ام كلا في رد المحتار وفيه ان الزكاة تدفع الى العامل عليها ولو كان غنيا فلما لم يدل قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث معاذ بن على الانتفاع بالفقراء لم يدل على اختصاصها بالمسلمين ايضا والله اعلم - ثم قال الزبيدي ومنهم من قال هو من قبيل ائمة الحكم
بانتفاء علته وقد اتفق أنها وها بعد فانه صلى الله عليه وسلم والمراد بالعلة الغاية او الدفع لغيرها العلة للاعزاز لما انه يحصل به فانتفى ترتيب
الحكم وهو الاعزاز عن الدفع الذي هو علته لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم وعن هذا قال صاحب الغاية عند الدفع لغيرها لان تقريرها
كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لان نسخ لانه كان للاعزاز وهو كان في عهد من وتلقبه الشيخ ابن القيم في فتح القدير ان هذا لا ينفي النسخ لان اياحة
الدفع حكم شرعي كان ثابتا وقد رفع وغاية الامر انه نسخ لزوال علته ام - وقال صاحب الكشف سقوطه تقريرها كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من حيث
المعنى لان الدفع اليهم في ذلك الوقت كان اعزازا لاهل الاسلام لكثرة اهل الكفر والاعزاز بعد ذلك في عهد الدفع لكثرة اهل الاسلام ونظير ذلك العلة
في زمنه صلى الله عليه وسلم كانت العشيرة وبعد اهل الديار لان الوجوب على العاقلة بسبب النقرة والنصرة في زمنه صلى الله عليه وسلم بالعشيرة وبعد
بالديوان والله اعلم ام - لكن ناقش فيه ابن قدامة في المغني بقوله قال الزمري لا اعلم شيئا نسخ حكم المؤلفات على ان ما ذكره من المعنى لا خلافا بينه
وبين الكتاب السنة فان المعنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم وانما يمنع عطيتهم حال الغنى فمتى دعت الحاجة الى اعطائهم اعطوا فذلك جميع
الاصناف اذا اعدم منهم صنعت في بعض الزمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة فاذا وجد عاد حكمه كذا ههنا ام - وقال الشوكاني والظاهر جواز
التأليف عند الحاجة اليه فاذا كان في زمن الامام قوما لا يطيعونه الا للدنيا ولا يقبلوا على ادخالهم تحت طاعته بالفسخ الغلب فله ان يثاقهم ولا يكون
لفسخ الاسلام تأثير لانه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي اسماء المؤلفات فلو بصر في جزء مفرد بلفوا نحو الخمسين نفسا ام - ومن
الغريب ما نقله ابن رشد في بداية المجتهد عن ابي حنيفة ان حق المؤلفات باق الى اليوم اذا رأى الامام ذلك ام - قلت لو اجد هذا النقل عن ابي حنيفة
رحمه الله في كتابنا الى الآن وليته ثبت والله الموفق **قوله** كنت امشي الخ قال الحافظ في رواية الاوزاعي ادخل المسجد **قوله** وعليه رداء الخ
وفي بعض الروايات بردى ثوب مخطط على ما في النهاية - **قوله** فخراني الخ بقية النون وسكون الجيم نسبة الى خزان بلد معروف بين الحجاز والشام بين
كما في النهاية وغيره الحاشية اي الطرم **قوله** فادركه اعرابي الخ في رواية الاوزاعي فجا اعرابي من خلفه **قوله** فبجده الخ بقية الجيم الموحدة بعدها
ذال معجمة وفي رواية الاوزاعي فحجب وهي معجمة جند **قوله** وقد ائثرت بها الخ في صفحته **قوله** من شدة جندته الخ قال القارئ وصدق الله تعالى
في قوله الاعراب أشد عكراً وإيقاً وأجل راناً لا يعكروا حدوداً وما أنزل الله على رسوله قال الحافظ في رواية زائدة في رواية هاهنا ذلك وقع من
الاعراب لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم الى حمص وجميع بانه لقيه خارج المسجد فادركه لما كاد يدخل فكمه وامسك بثوبه لما دخل فلما كاد يدخل
الحجرة خشى ان يفوته فحجبه **قوله** ثم لي الخ في رواية الاوزاعي فبطل الى - **قوله** من مال الله الذي عندك الخ من غير صنيع لك في اعطائك كما
صرح في رواية حيث قال لا من مالك ولا من مال ابيك قيل المراد به مال الزكاة فانه كان يصرف بعضه الى المؤلفات **قوله** فالتفت اليه الخ اي نظر اليه
تعباً لوضوحه تلطفاً - **قوله** فضحك الخ وفي رواية الاوزاعي فبسمه قال الحافظ في هذا الحديث بيان حله صلى الله عليه وسلم وصبره على الاذى
في النزع المال والتجاوز على حياء من يريد تألفه على الاسلام وليتأسي به الولاة بعد في خلقه الجميل من الصغى والاعضاء والدفع بالتى هي احسن
قال النووي وفيه العفو عن مرتكب كبيرة لاحد فيها بحمله **قوله** في نحو الاعراب الخ اي في صفة ومقابله من شدة جندته قال الطيبي اي استقبل صلى
الله عليه وسلم بنحو استقبالاتنا وهو معني قوله واذا التفت التفت متا وهذا يدل على انه لم يتغير ولم يتأثر من سوء عاده **قوله** فجاذه الخ هو معني جندته

وحتى بقيت حاشيته في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن ابن أبي مليكة عن
المسور بن مخرمة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبني ولو يعطى محرمه شيئا فقال محرمه يا بني الطلاق بنا إلى رسول
صلى الله عليه وسلم فانطلقت معه قال ادخل فادعني إلى قال فدعته له فخرج إليه وعليه قباء منها فقال خبأت هذا لك
قال فنظر إليه فقال رضي محرمه **وحدثني** أبو الخطاب زياد بن يحيى الحسائي قال نا حاتم بن وردان أبو صالح قال نا أيوب
السختياني عن عبد الله بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة قال قد كنت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبني فقال لي أبي محرمه
انطلق بنا إليه عسى أن يعطينا منها شيئا قال فقام إلى على الباب فتكلم ففزع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء
وهو يريته محاسنه وهو يقول خبأت هذا لك خبأت هذا لك **وحدثنا** الحسن بن علي الحوافي وعبد بن حميد قال نا
يعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال نا خبرني عامر بن سعد عن أبيه سعد أنه أعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم رهطا وأنا جالس فيه قال فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم رجلا لم يعطه وهو أعجبهم إلي

في الرواية السابقة فيقال جند وجذب لغتان مشهورتان قوله وحتى بقيت حاشيته في حق القاضى يحتل أنه عنده ظاهر وأن الحاشية
انقطعت ولقيت في الحق ويحتمل أن يكون معناه بقى أثرها لقوله في الرواية الأخرى أثرت بها حاشية الرواد - قوله أقبني الخ جمع قبا، بفتح
القاف بالموحدة مدود فارسي معرب وقيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الضم قوله ولو يعطى محرمه الخ في حال تلك الغيبة ولا فقد وقع في
رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من أصحابه وعزل عنها واحداً المحرمه ومحرمه هو والد المسور هو ابن نوفل الزهري كان من رؤساء قريش ومن العاد
بالنسب انصاب الحرم وناخر اسلامه إلى الفتح وشهد حنيناً وأعطى من تلك الغنيمة مع المؤلفة مائة سنتا أربع وخمسين وهو ابن مائة وخمسة عشرة
سنة ذكره ابن سعد كذا في الفتح قوله وعليه قباء منها الخ قال الحافظ ظاهر استعمال التحريم قبل ويجوز أن يكون قبل النهي ويحتمل أن يكون المراد أنه
نشره على أكتافه ليراه محرمه كله ولم يقصد لبسه قلت ولا يتعين كونه على أكتافه بل يكفي أن يكون منشوراً على يديه فيكون قوله عليه من أطلا
الحل على البعض وقد وقع في رواية حاتم فخرج ومعه قباء وهو يريته محاسنه وفي رواية حماد فتلقاه به واستقبله بأزاره قوله خبأت هذا لك الخ
هو من باب التأنيث قوله فقال رضي محرمه الخ قال الداردي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام أي هل رضيت قال
ابن التين يحتمل أن يكون من قول محرمه قلت وهو المتبادر للذهن - كذا في الفتح والله أعلم - قوله قد كنت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبني
وفي بعض الروايات أهديت له قال ابن بطال ما أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين فخلال له أخذه لأنه في أوله أن يهيبه ما شاء
ويؤثر به من شاء كالغني وأما من بعده فلا يجوز له أن يختص به لأنه إنما أهدى إليه كونه أميرهم - قوله ففزع النبي صلى الله عليه وسلم صوته الخ
قال السدي ولعله اجتمع المعرفة مع دعوى الولد فصار سببا للخروج إذ لا منافاة بينهما - قوله خبأت هذا لك الخ زاد في رواية حماد بابا المسور
هكذا ادعاه أبا المسور وكأنه على سبيل التأنيس له بذلك ولد الذي جاء صحبته ولا فكتيته في الأصل بوصفوان وهو أكبر أولاده ذكر ذلك
ابن سعد وزاد حماد أيضاً في آخر الحديث وكان في خلقه شدة قال ابن بطال يستفاد منه استئذان أهل اللسان ومن في معناه بالعطية والكلام
الطيب **قوله** عن أبيه سعد الخ هو ابن أبي وقاص أحد العشرة المبشرة واسم أبي وقاص مالك قوله أنه أعطى الخ وتقديره أنه قال أعطى جند
قال ومعنى هذا الحديث على ما قاله النووي أن سعداً رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى ناساً ويترك من هو أفضل منهم في الدين وظن
أن العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين وظن أن النبي صلى الله عليه وسلم لو يعطى حال هذا الإنسان المتروك فأعلمه به وحلفت أنه يعلمه ومنا
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أو مسلماً فلم يفهم منه النبي عن الشفاعة فيه مرة أخرى فسكت ثم رآه يعطى من هو دونه بكثير فغلبه ما يعلم من حسن
حال ذلك الإنسان فقال ليرسل الله مالك عن فلان تذكيراً وجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعطى من هو من المراتب الأولى ثم نسبته فأراد
تذكيره وهكذا المرة الثالثة إلى أن أعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أن العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين فقال صلى الله عليه وسلم إني
لأعطي الرجل وغيره أحب إلي مني مخافة أن يكره الله في النار معناه إني أعطي ناساً مؤلفة في أيأهم ضعفت لولم أعطهم كره فيكم هو الله في
النار وأترك أقرباً أحب إلي من الذين أعطيتهم ولا أتركهم احتقاراً لهم لا لنقص دينهم ولا أهلاً لا يجانبهم بل أكلهم إلى ما جعل الله في قلوبهم
من النور الإيمان التام وأتق بأهم لا ينزل إيمانهم كماله وقد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمرو بن تغلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى
بهاش أوسى فقسه فأعطى رجلاً وترك رجلاً فبلغه أن الذين ترك عتبوا فحج الله تعالى ثراشي عليه ثم قال أما بعد فإني أعطي الرجل وأدع الرجل
والذي ادع أحب إلي من الذي أعطى لكنني أعطى أقرباً ما رأيت في قلوبهم من الجحش والعلو وكل أقرباً ما رأيت في قلوبهم من الجحش والعلو إلى الخ

فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَرْتُهُ فَقُلْتُ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ وَاللَّهِ إِنْ لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا قَالُوا وَمَا فَسَكْتُ قَلِيلًا ثُمَّ
 غَلِبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ يَرْسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنْ لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا قَالُوا وَمُسْلِمًا فَسَكْتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلِبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ
 يَرْسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنْ لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا قَالُوا وَمُسْلِمًا قَالُوا إِنْ لَأَعْطَى الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ خَشْيَةِ أَنْ يَكُتَبَ فِي النَّارِ عَلَى
 رَجْهِهِ وَفِي حَدِيثِ الْحَوَالِي تَكَرَّرَ الْقَوْلُ مَرَّتَيْنِ **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ نَا سُفْيَانُ **وَحَدَّثَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا يَعْقُوبُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ **وَحَدَّثَنَا** اسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ نَا مَعْمَرُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا
 الْإِسْنَادِ عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ صَالِحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ **حَدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَوَالِي قَالَ نَا يَعْقُوبُ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ نَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ
 ابْنِ سَعْدٍ قَالَ نَا يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ يَحْتَدِثُ هَذَا يَعْنِي حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَا فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ فَضْرِبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِيَدِهِ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتَفِي ثُمَّ قَالَ أَتَاكَ أَيْ سَعْدُ إِلَى الْأَعْطَى الرَّجُلَ **حَدَّثَنَا** حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ قَالَ نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي
 يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا يَوْمَ حُنَيْنٍ حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْ أَمْوَالِهِمْ هَوَازَنَ مَا أَفَاءَ فُطِفُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُطْرٍ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ الْمَانَةِ مِنْ الْأَيْلِ فَقَالُوا يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَرْكُنُنَا وَسَيُوفُنَا تَقَطَّرَ مِنْ دُمَاهُمْ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَخُذْتُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَيْ أَرْضًا هَدِيَّتًا عِنْدِي قَوْلُهُ فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّايَ لِيَتَوَجَّهَ إِلَيَّ وَهَذَا مَسْلُكُ أَدَبٍ قَوْلُهُ فَسَارَتْهُ فِيهَا تَأْدِيبٌ
 مَعَ الْكِبَارِ وَأَهْمُ يَسَارُونَ بِأَكْبَارِ التَّذَكُّيرِ لَهُمُ وَالتَّوْبِيهِ وَخَوْفِهِ وَلَا يَجَاهِرُونَ بِهِ فَقَدْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِهِ مَفْسُدةً قَوْلُهُ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ إِنْ يَغْفِرُ
 أَيْ سَبَبَ لَعْنِكَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَلَفْظُ فُلَانٍ كُنْيَاةٌ عَنْ سَمِّ أَهْلِهِ لَعْنَتُهُ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ جَوَازَ الشَّفَاعَةِ عِنْدَ الْأَمْرِ فِيمَا يَعْتَقِدُ الشَّافِعِيُّ جَوَازَهُ وَتَنْبِيهِ
 الصَّغِيرَ لِلْكَبِيرِ عَلَى أَنْ يَنْظُرَ أَنَّهُ ذَهَلُ عَنْهُ وَمَرَجَعَةُ الْمَشْهُورِ إِلَيْهِ فَاذْكُرُوا إِذَا دُرِيَ إِلَى مَفْسُدةٍ قَوْلُهُ أَوْ مُسْلِمًا إِنْ يَأْسُكَ الْوَاوُ - تَلْقَيْنَ لَهُ بِالْأَحْسَنِ وَهَلْ جَزَمَ
 بِالْإِسْلَامِ الظَّاهِرُ وَكَانَ الْإِيمَانُ الْبَاطِنُ وَكَانَ سَعْدُ لَكُمْ أَلِ الشَّتَالِ تَلْبَةً بِمَا كَانَ فِيهِ لِيَتَفَقَّنَ لِهَذَا التَّلْقِينِ فَلَمْ يَكُنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ
 الْجَزَمَ بِالْإِيمَانِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ الْفَوَائِدِ الْتَفَرُّقَهُ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَتَرْكِ الْقَطْعِ بِالْإِيمَانِ الْكَامِلِ لِمَنْ لَمْ يَنْصُرْ عَلَيْهِ قَالَ
 الرَّامِغِيُّ وَالْإِسْلَامُ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْإِيمَانِ وَهُوَ الْأَعْتَارُ بِاللِّسَانِ وَبِهِ يَحْتَقِنُ الدِّينَ حَصْلُ مَعْنَى الْأَعْتَادِ أَوْ لَوْ يَحْصُلُ وَإِيَّاهُ
 قَصْدُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى قَالَتِ الْكَافِرَاتُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَالثَّانِي فَوْقَ الْإِيمَانِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَعْتَارِ اعْتِقَادُ الْقَلْبِ
 وَفَاءً بِالْفِعْلِ وَاسْتِسْلَامُ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ مَا قَضَى وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّكَ أَسْلَمْنَا قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
 قَوْلُهُ إِلَى الْأَعْطَى الرَّجُلَ إِنْ فِيهِ أَنْ مِنْ أَشْيَرِ عَلَيْهِ بِمَا يَعْتَقِدُ الْمَشِيرَ صَلَاحَةً لَا يَنْكَرُ عَلَيْهِ بَلْ يَبِينُ لَهُ وَجْهُ الصَّوَابِ فِيهِ الْأَعْتَادُ إِلَى الشَّانِعِ إِذَا كَانَتْ
 الْمَصْلُحَةُ فِي تَرْكِ أَجَابَتِهِ وَإِنْ لَا عَيْبَ عَلَى الشَّانِعِ إِذَا رَدَّتْ شَفَاعَتُهُ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ خَشْيَةً أَنْ يَكُتَبَ إِنْ قَالَ الْأَبِيُّ يَعْنِي لَدُنَّهِ وَتَخْيِيلُهُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنْ لَمْ يُعْطِهِ فَيَكْفُرُ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ أَتَاكَ أَيْ سَعْدُ إِنْ قَدْ تَقَطَّرَ مِنْ دُمَاهُمْ وَاشْتَبَعَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ الْجَمْعِ فِي كُنْ بِالْإِيمَانِ
 فِي بَابِ تَأَلَّفَ قَلْبٌ مِنْ نِيَّاتٍ عَلَى إِيمَانِهِ لَصَحْفِهِ وَالنَّبِيُّ عَنِ الْقَطْعِ بِالْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ فَلْيَرْجِعْ - قَوْلُهُ قَالُوا يَوْمَ حُنَيْنٍ إِنْ قَالَ السَّهْمِيُّ حُنَيْنِ
 الَّذِي عَرَفَ بِهِ الْمَكَانَ هُوَ حُنَيْنُ بْنُ قَانِيَةَ وَيُقَالُ لَغَزْوَةٍ حُنَيْنٍ غَزْوَةُ أَوْ طَاسٍ تَسْمِيَةً لَهَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ الْوَقْعَةُ - قَوْلُهُ حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى
 رَسُولِهِ إِنْ قَالَ الْحَاظِرُ إِيَّاكَ أَعْطَاهُ غَنَائِمُ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَاصِلُ النَّفْيِ الرَّدُّ وَالْمَرْجُوعُ وَمِنْهُ سُمِّيَ الظِّلُّ بَعْدَ الزَّوَالِ فِيمَا لَأَنَّهُ رَجَعَ مِنْ جَانِبِ
 إِلَى جَانِبٍ فَكَانَ أَمْوَالُ الْكَافَرِ عَمِيَّتَ فِيمَا لَأَنَّهُ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ لِلْمُؤْمِنِينَ إِذَا الْإِيمَانُ هُوَ الْأَصْلُ وَالْكَفَرُ طَارِئٌ عَلَيْهِ فَذَا غَلِبَ الْكَفَرُ عَلَى الْإِيمَانِ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ
 لِبَطْنِ النَّعْلِ فَإِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ تَكَثَّرَ رَجْعُ إِلَيْهِمْ بِمَا كَانَ لَهُمْ قَوْلُهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ هَوَازَنَ إِنْ قَبِيلَةٌ شَهِيرَةٌ - وَيُلْغِ السَّبِيَّ يَوْمُئِذٍ سِتَّةَ أَلْفٍ نَفْسٍ
 مِنَ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ وَكَانَتْ الْأَبْلُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا وَالْغَنَمُ أَرْبَعِينَ أَلْفَةً كَمَا فِي الْقَوْلِ - قَوْلُهُ يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ إِنْ قَالَ الطَّبِيبِيُّ هَذَا الْقَوْلُ تَوْجِيهُ
 وَتَقْيِيدٌ لِمَا يَرُدُّ بَعْدَ مِنَ الْعِتَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنُتَ لَهُمْ - قَالَ الْأَبِيُّ وَالْعَدْلُ لَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ حَلِيلَةَ أَسْتَأْذَنَهُمْ
 قَوْلُهُ وَسَيُوفُنَا تَقَطَّرَ مِنْ دُمَاهُمْ إِنْ قَالَ الطَّبِيبِيُّ هَذَا مِنْ بَابِ قَوْلِ الْعَرَبِ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ - أَمْ فَهُوَ مِنَ الْقَلْبِ الْأَصْلُ وَدُمَاهُمْ تَقَطَّرَ
 مِنْ سَيُوفِنَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْضِ الْبَاءِ الْمَوْحُوَّةِ وَبِالْعَرَبِ فِي حِجْلِ الدَّمِ قَطْرُ السَّيُوفِ قَالَ الْأَبِيُّ يَعْنُونَ أَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ سَابِقَةٌ وَلَا قَدْرٌ فِي الْإِسْلَامِ
 وَقَالَ الْقَارِيُّ وَلَا يَجْعَلُونَ بَلَدًا يَكُونُ الْقَدْرُ سَيُوفُنَا بِأَعْيُنِهَا تَقَطَّرَ مِنْ دُمَاهُمْ وَهُوَ شَعَارُ بَقَرٍ قَدَّمَ كَفَرًا قَرِيشَ وَإِيَّاهُ إِلَى أَهْلِهِمْ وَإِلَى بِيَادَةِ الْبَرِّ فَالْحَلَّةُ
 حَالٌ مَقَرَّةٌ لِحُجَّةِ الْأَشْكَالِ - قَوْلُهُ فَخُذْتُ ذَلِكَ إِنْ عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ مِنَ الْقَدِيثِ إِيَّاكَ أَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا قَالَهُمْ وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ
 ابْنِ سَعِيدٍ الْحَدِيثُ أَنَّ الَّذِي أَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا قَالَهُمْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَلَفْظُهُ لَمَّا أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَعْطَى مِنْ تِلْكَ الْعَطَايَا

[illegible]

وحدثنا محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن ابي التياح قال سمعت انس بن مالك قال لما فتحت مكة قسم الغنائم في قرينش فقالت الانصار ان هذا لهم والعجب ان سيقونا تقطع من ورائهم وان غنائمنا ترد عليهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعهم فقال ما الذي بلغني عنكم قالوا هو الذي بلغك وكانوا لا يكذبون قال اما من ضمن ان يرجع الناس بالدين الى بيوتهم وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيوتكم لو سلك الناس اديا او شعبيا وسلك الانصار واديا او شعبيا لسلك اديا لا نصار وحدثنا محمد بن المثنى وابراهيم بن محمد بن عروة يزيد احدهما على الآخر الحرف بعد الحرف قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عوف عن هشام بن زيد بن انس عن انس بن مالك قال لما كان يوم حنين اقبلت هوازن وغطفان وغيرهم يذراهم ونعمهم مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ عشرة آلاف ومعه الطلقاء فادبروا عنه حتى بقي وحده قال فنادى يومئذ نداءين لو غلط بينهما شيئا قال لتفت عن يمينه فقال يا معشر الانصار فقالوا البئسك يا رسول الله ابشر نحن معك قال ابشر نحن معك قال ثم التفت عن يساره فقال يا معشر الانصار قالوا البئسك يا رسول الله ابشر نحن معك قال وهو على فلاة يكسأ فنزل فقال يا عبد الله ورسوله فانهزم المشركون واصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم كثيرة فقسم في المهاجرين والطاقم ولوطي الانصار شيئا فقالت الانصار اذا كانت الشدة فنحن ندعى ونعطى الغنائم غيرنا فبلغه ذلك فجمعهم في قبة فقال اياهم وترجعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اراد بذلك وجوب متابعتهم اياهم فان متابعتهم حق على كل مؤمن لانه صلى الله عليه وسلم هو المتبوع المطاع لا التابع المطيع قوله قسم الغنائم في قرينش المراد بهم من فتحت مكة وهم فيها والغنائم المشاء اليها كانت غنائم حنين وكان ذلك بعد الفتح بشهرين قوله قالوا هو الذي بلغك اخبرني قال فقها وهو الذي قاله ناس من اهل المدينة اسنا فله فلا منافاة بينه وبين ما سبق ولعل ذلك كان منهم بعد ان سكتوا اول مرة فلا ينافيه ما سكتوا في انهم سكتوا والله تعالى اعلم بالصواب قوله وابراهيم بن محمد بن عروة الخ يعني بنين سملتين مفتوحتين قوله هوازن وغطفان وغيرهم الخ اي انضافت اليهما ثقيف وناس من هلال قوله بن ابراهيم ونفسهم الخ وكان خروجهم بالاموال والنساء والاطفال بأمر رئيسهم مالك بن عوف النضري وكان دريد بن الصمة الجشمي قد اشار عليه بخلافه فلم يقبل منه مشورة وسيأتي ما فيه من الحكمة الالهية التكوينية قوله عشرة آلاف الخ اي من الصحابة الذين فتحهم مكة والطلاء كانوا الفين من اهل مكة ومن انضاف اليهم قال القاضي وقوله في الرواية الآتية قد بلغنا ستة آلاف وهو من الراوي عن انس والله اعلم قوله ومعه الطلقاء جمع طليق والمراد به من حصل من النبي صلى الله عليه وسلم الميثاق عليه يوم فتح مكة من قرينش واتباعهم قال العيني الطليق هو الاسير الذي اطلق عنه اسره وخلي سبيله ويراد بهم اهل مكة فانه صلى الله عليه وسلم اطلق عنهم وقال لهم اقول لكم ما قال يوسف لا تتريب عليكم اليوم قوله ولم يعط الانصار شيئا الخ قال الحافظ م ظاهر فان العظيمة المذكورة كانت من جميع الغنيمة وقال القرطبي في المفهم والاجراء على اصول الشريعة ان العطاء المذكور كان من الخمس ومنه كان اكثر عطاياهم وقد قال في هذه الغزوة لا اعزني مالي مما افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مخرجكم اخرجه ابوداود والنسائي من حديث عبد الله بن عمر وعنه الاول فيكون ذلك محصورا بهذا الواقعة وقد ذكر السبب في ذلك في رواية فتادة عن انس في الباب حيث قال ان قرشيا حدثني عن ابي جاهليته ومصيبة واتي اريد ان اجارهم واثألفهم قلت الاول هو المعمل سيأتي ما يؤكد له ام يعني ما سبق من قولهم وان غنائمنا ترد عليهم وما ياتي في هذه الرواية من قولهم ويعطى الغنائم غيرنا ثم قال الحافظ والذي رجه القرطبي جزوه ابواقدي ولكنه ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا خالف وقيل انها كان تصرف في الغنيمة لان الانصار كانوا الهزمو فلم يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار فرد الله امر الغنيمة لنبيه وهذا معنى القول السابق بانه خاص بهذه الواقعة واختار ابو عبيد انه كان من الخمس وقال ابن القيم اقتضت حكمة الله ان فتح مكة كان سببا لدخول كثير من قبائل العرب في الاسلام وكانوا يقولون دعهم وقومهم فان غلبهم سخطنا ودينهم وان غلبوه كفونا امره فلما فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلاله فجعوا له وتاهبوا بحريه وكان من الحكمة في ذلك ان يظهر ان الله نصر رسوله لا بكثرة مزدهل في دينهم من القبائل ولا بتكليف قومهم عن قتاله ثم لما قد الله عليه من غلبته اياهم قد قوع هزيمة المسلمين مع كثرة عددهم وقوة عددهم لئلا يتبين لهم ان النصر الحق انما هو من عند الله لا بقوتهم ولوقد ان يغلبوا الكفار ابتداء لرجع من رجع منهم شيا من الراس متعاضدا فقل رهسريتهم ثم اعطهم النصر ليدخلوا مكة كما دخلها صلى الله عليه وسلم يوم الفتح متواضعا متخشعا واقتضت حكمته ايضا ان غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الايمان من قلبه لما بقي فيه من الطبع البشري في حبة المال تقسمه فيهم ليعلموا ان قلوبهم وتجمع على محبته لا حاجبت على حب من احسن اليها ومنع اهل الجهاد من اكابر المهاجرين ورؤساء الانصار مع ظهور استحقاقهم جميعها لانه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصودا عليهم

يا معشر الانصار ما خلّيت بغي عنكم فسكتوا فقال يا معشر الانصار ما ترضون ان يذهب الناس بالدينار وتذهبون بحجر تخوزونه
الي بيوتكم قالوا بلى يا رسول الله رضيانا قال فقال لو سلك الناس واديا وسلكت الانصار شعبا اخذت شعبا انصارا قال هشام فقلت
يا ابا حنزة انت شاهد هذا قال واين اغيب **حدثنا** عبيد الله بن معاذ وحامد بن عمر ومحمد بن عبد الله بن علي قال ابن معاذ نا
المعتمر بن سليمان عن ابيه قال حدثني الشمييط عن انس بن مالك قال افتتحنا مكة ثم انا غزونا حينئذ قال فجاء المشركون باحسن
صفوف رايت قال فصففت الحيل ثم صففت المقاتلة ثم صففت النساء من وراء ذلك ثم صففت الغنم ثم صففت النعم قال و
نحن بشر كثير قد بلغنا ستة آلاف وعلى محبيبة خيلنا خالد بن الوليد قال فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا فلم نلبث ان انكشفت
خيلنا وفررت الاعداء من نعلم من الناس قال فننادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها المهاجرين يا ايها المهاجرين ثم قال يا ايها الانصار
يا ايها الانصار قال قال انس هذا حديث عمية قال قلنا لبيك يا رسول الله قال فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأيما الله
ما أتيتاهم حتى هزمهم الله قال فقبضنا ذلك المال ثم انطلقنا الى الطائف فحاصروا هم اربعين ليلة ثم رجعنا الى مكة قال
فزلنا قال فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي الرجل المائة ثم ذكر باقي الحديث كخو حديث قتادة والي التياح وهشام بن زيد
حدثنا محمد بن ابي عمر المكي قال نا سفيان بن عمر بن سعيد بن المسروق عن ابيه عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج قال
أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب صفوان بن أمية وعيينة بن حصن والافرق بن حابس كل انسان منهم

بجلافت قسمته على المؤلفة لان فيه استجلاي قلوب اتباعهم الذين كانوا يرضون اذا رضى رئيسهم فلما كان ذلك العطاء سبباً لدخولهم في
الاسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعهم صددوه في الدخول فكان ذلك عظيم المصلحة ولذلك لم يفسر فيه من اموال اهل مكة عند فتحها
قليلاً ولا كثيراً مع احتياج الجيوش الى المال الذي يعينهم على ما هم فيه فحرك الله قلوب المشركين لغزوهم وراى كثيرهم ان يخرجوا معهم بأموالهم نسألم
وابناءهم فكانوا غنيمة للمسلمين ولو لم يقدت الله في قلبهم ان سوفه معه هو الصواب لكان الرأى ما اشار اليه دريد فخالفه فكان ذلك سبباً
لتفسيرهم غنيمة للمسلمين ثم اقتضت تلك الحكمة ان تقسم تلك الغنائم في المؤلفة ويؤكل من قلبه فتمت بالايان الى ايمانه ثم كان من تمام التاليف رد
من سبى منهم اليهم فان شرت صدورهم للاسلام فدخلوا طائعين راغبين وجبر ذلك قلوب اهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة مما حصل لهم من الكسب
والترغب فصرفت عنهم شر من كان يجاورهم من اشد العرب من هوازن وثقيف بما وقع لهم من الكسرة وما قبض لهم من الدخول في الاسلام ولولا ذلك
ما كان اهل مكة يطبقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها واما قصّة الانصار وقول من قال منهم فقد اعتدس رؤسهم بان ذلك كان من بعض
اتباعهم ولما شرح لهم صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجوعا من عيين وراوا ان الغنيمة العظمى ما حصل لهم من عود رسول الله الى بلادهم
فسلوا عن الشاة والبعير والسبايا من الانثى والصغير بما حاذوه من الفوز العظيم ومجاورة النبي الكريم لهم حياً وميتاً وهذا دأب الحكيم يعطي كل واحد
ما يناسبه انتهى ملخصاً قوله فسكتوا الخ يحمل على ان بعضهم سكوت وبعضهم اجاب قاله الحافظ - قوله فحوزونه الى بيوتكم الخ اي تجتمعون به
بالحاء المهملة والزاي من الحوز قوله فقلت يا ابا حمزة الخ هو انس بن مالك رضي الله عنه قوله واين اغنيبت الخ هو اسد بن عمار بن ابي بكر رآه ما كان بينه وبينه
ان يظن ان انساً يغيب عن ذلك قوله حدثني الشامي عن انس الخ يضم السين المهملة تصغير سمط قوله وعلى عجنبة خيلنا الخ يضم الميم وفي فتح الجيتم كسر
النون قال شمر المجنبه هي الكتبية من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الايمن وهما مجنبتان ميمنة وميسرة بجانب الطريق والقلب فيها كذا في الشرح -
قوله تلوى خلف ظهورنا الخ قال في مجمع البحار تلوى من لوى عليه اذا عطفت ويروى بالتخفيف يروى تلوز بالذال وهو قرين قوله يا ايها المهاجرين الخ
قال النووي هكذا في جميع النسخ في المواضع الاربعة "يال" بلام مفصولة مفتوحة والمعروف وصلها بلام التعريف التي رداها قوله هذا حديث حمية الخ
قال النووي هذه اللفظة ضبطوها في صحيح مسلم على اوجه احد عامية بكسر اعراب الميم وتشديد اللام والياء قال القاضى كذا روي بنا هذا الحديث عن عامر شيوخنا
قال وفسر بالشدّة والثاني عينة كذلك الا انه يضم العين والثالث عمية بفتح العين وكسر اللام المشددة وتخفيف اللياء وبعد هاء السكت اي حدثني به عيسى
وقال القاضى على هذا الوجه معناه عندي جماعتي اي هذا حديثهم قال ضياء العين العلم الجمجمة وأنشد عليه ابن دريد في الجسيرة افنيت سماً وجواراً
قال القاضى وهذا اشبه بالحدِيث والوجه الرابع كذلك الا انه بتشديد اللياء وهو الذي ذكره الحميدى حساً اجمع بين التفسيرين وفسره بعضهم اي
هذا حديث فضل اعماى او هذا الحديث الذي حدثني به اعماى كأنه حدث باول الحديث عن مشاهدة ثم لعله لم يضبط هذا الموضع لتفرق في حديثه
به من شهد من اعماه او جماعته الذين شهدوه ولهذا قال بعده قال قلنا ليديك يا رسول الله، والله اعلم - قوله ثم انطلقنا الى الطائف الخ كان
سبب سيره صلى الله عليه وسلم الى الطائف انه لما فرغ من حنين واقبل ذل ثقيف الى الطائف ليلاً اليه مالك بن عوف رئيس هوازن ومعه من جميع

مائة من الابل واعطى عباس بن مرداس دون ذلك فقال عباس بن مرداس

أجعل عني ونهت العبيد بين عييتة والافترع
فما كان بدرا ولا حابس يفوقان مرداس في الجمع
وما كنت دون امرئ منهما ومن يخفف اليوم لا يرتفع

قال فاتم له رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وحل ثلثاه احمد بن عبد الصبغ قال انا ابن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم حنين فاعطى ابا سفيان بن حرب ثلث من الابل وساق الحديث بخوه زاد واعطى علقمة بن علاثة مائة وحل ثلثاه محمد بن خالد الشعيري قال انا سفيان قال حدثني عمر بن سعيد بهذا الاسناد ولم يذكر في الحديث علقمة بن علاثة ولا صفوان بن امية ولم يذكر الشعر في حديثه وحل ثلثاه سريج بن يونس قال انا اسمعيل ابن جعفر عن عمرو بن يحيى بن عمار عن عباد بن نعيم عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح حبيشة قسم الغنائم فاعطى المؤلفة قلوبهم فبلغه ازال انصار يسيرون ان يصيبوا اصاب الناس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبهم فقال يا ايها الذين آمنوا لا تحبوا الا الله ورسوله ائمن فقالوا لا تحبوا الا الله ورسوله ائمن فقال اما انكم لو شئتم ان تقولوا كذا وكذا وكان من الامر كذا

واغلقوا عليهم ابواب من يتهمهم سارا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاصروهم وقتلهم قتلا شديدا ورواهما بالمخنيق وهو اول من رمى به في الاسلام ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يدرك فيها ما يريد ولم يكن اذن له في قتالها فامر عمر بن الخطاب بالرحيل واستشهد من اصحابه صلى الله عليه وسلم اثنا عشر مائة من قرش واربعه من الفضة ورجل من بني سليم ثم اضر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجحرانة وكان قد مر اليها سبي هوازن فقتله بين النابتين وقال له رجل من اصحابه يوم طعن عن ثقيف يا رسول الله ارفع عليهم فقال اللهم اهد ثقيفا وائت بهم فأتاه الله سبحانه بهم واسلموا هذا كله من شرح الابن مختصرا قوله ذهب العبيد اخ العبيد اسم فرسه قال كذا في نقل مرانه اعطى الاشراف مائة مائة واعطى لمن دونه ثمانين خمسين واعطى العباس ابا عن شخطها فقال قصيدته التي منها هذه الايات وحين فرغ من انشادها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه فاعطاه حتى رضى فكان ذلك قطع لسانه قوله فما كان بدرا لم تختلف المراتب في البيت انه بدرا وما اختلفت في غير البيت فقال مرة عيينة بن حصن ومرة عيينة بن بلال فرق نسبه الى ابيه حصن ومرة المجتهد ابي بلال لانه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر قوله

يفوقان مرداس في جمع الصنف بجملة واحدة واجاب المجتهد بانته في صنفة الشعير قوله وما كنت دون

امرئ منهما اخ يعني كافي النسب ولا في الجود اما في النسب فلان الجميع من مضر اما في الجود فلان كلاهما من اشراف رؤس عشيرته قوله ومن يخفف

اليوم اخ يخفف بصيغة المجهول وفي نسخة المصنف الجدة تخفف بصيغة الخطاب قوله حدثنا محمد بن خالد الشعيري اخ قال النوى هو بفتح الشين

المجته وكسر الحين منسوب الى الشعير الحب المعروف وهو محمد بن خالد بن يزيد ابو محمد بخا دي سكن طبرس روى عن عبد الرزاق بن همام و

ابراهيم بن خالد الصغاني وسفيان روى عنه مسلم وابوداود وابن عوف البزدي وابنه احمد بن ابي عوف المذني شاذان قال ابوداود

وهو ثقة وذكره ابن الجوزي في المحاذير المقتضى وذكره ابو محمد بن ابي حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصرا وذكره الحافظ ابو

عبد بن طاهر بن علي بن احمد الملقب في كتابه رجال الصحيح فقال محمد بن خالد الشعيري سمع سفيان بن عيينة في الزكوة قوله فاعطى المؤلفة قلوبهم

قال الحافظ المراد بالمؤلفة ناس من قرش اسلموا يوم الفتح اسلا ماضيقا وقيل كان فيهم من لو سلموا بعد كصفوان بن امية وقد اختلفت في المراد

بالمؤلفة قلوبهم الذين هم احل المستحقين للزكاة كفار يعطون ترغيبا في الاسلام وقيل مسلمون لم يقاتلوا كفار لئلا يفرهم وقيل مسلمون اوليا

دخلوا في الاسلام ليتمكن الاسلام من قلوبهم واما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الاخير لقوله في رواية الزهري في الباب فاني اعطى رجلا احدي عهد بكم انا لعم

اد قال العيني وسرد اصحاب السير اسماءهم ما ينيف على الاربعين منهم يوسف بن ابياه معاوية ويزيد قوله الواحد كضللا لا اخ بالضم والتشديد

جمع بضال والمراد هنا ضلالة الشرك والهداية الايمان قوله وعالة اخ بالمهمل جمع العائل اي فقراء كمال لهم والعيلة الفقير قوله فجمعكم الله بي

اخ قد كانت الانصار قبل الهجرة في غاية التافر والتقاطع لما وقع بينهم من حرب بعات وغيرها زال ذلك كله بالاسلام كما قال الله تعالى لو انفقتم ما في

الارض جميعا ما الفت باني فلو يجد ولكن الله الف بينهم قوله الله ورسوله ائمن اخ بفتح الهزة واليم والتشديد افعل تفصيل من المرن وفي حديث

ابن سعيد فقالوا ما ذا نجيبك يا رسول الله ورسوله المرن والفضل قوله ان تقولوا كذا وكذا اخ كناية عما يقال جئتنا مكن بافصد قتالا وعقد ولا

الاشياء عددها رخصه من لا يحفظها فقال لا ترضون ان يذهب الناس بالشاء والابل وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى رحاكم الانصار شعار والناس دثار ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولو سلك الناس ادياً وشعباً سلكت ادياً لا نصلاً وشعباً لو انكم ستلقون بعدي اثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض **حجلاً** زهير بن حرب عثمان بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم قال اسحق قال الاخران ناجري عن منصور عن ابي ائيل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين اشر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً في القسمة فأعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى ناساً من اشراف العرب في شهرهم يومئذ في القسمة فقال رجل والله ان هذه لقسمة ما عمل فيها وما أريد فيها وجه الله قال فقلت والله لا خيرن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيت فآخبرته بما قال، قال فتعير وجهه

فصرناك وطرياً فأوتيناك وعائلاً فواسيناك وصرح بذلك في حديث ابي سعيد وروى احمد من حديث ابن ابي عدي عن حميد عن انس بلفظ افلا تقولون جئتكم خائفاً فأمنناك وطرياً فأوتيناك وعائلاً فصرناك قالوا بل المن علينا الله ولرسوله انتهى وانما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تواضعاً وانصافاً ولا في الحقيقة المحبة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم فانه لو هجرت اليهم وسكناه عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق نبيه صلى الله عليه وسلم على ذلك بقوله ان ترضون ان يروى الا ترضون ففيه تنبيه لهم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اختصوا به بالنسبة الى انقص به غيرهم من عرض الدنيا الفانية، كذا في عمدة القاري - قوله زعم عمر ان لا يحفظها الخ في هذا رد على من قال ان الراوي كفى عن ذلك عمداً على طريق التأديب قوله الانصار شعار الخ الشعار بكسر الميم بعد هاء مهمل خفيفة الثوب الذي يلي الجلد من الجسد والثنا بكسر التاء وتشديد الخفيفة الذي فوقه وهي استعارة لطيفة لفرط قبحهم منه واراد ايضاً انه ربطاً منه وخاصته واهم الصق به واقرب اليه من غيرهم زاد في حديث ابي سعيد اللهم ارحم الانصار وابناء الانصار وابناء الانصار قال نيكى القوم حتى اخضلوا الحاهم وقالوا رضيتم برسول الله تماً وحظاً قوله ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار الخ قال الخطابي اراد بهذا الكلام تألف الانصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضي ان يكون واحداً منهم لو لا يمنع من الهجرة التي لا يجوز تبديلها ونسبة الانسان تقع على وجه منها الولادة والبلادية والاعتقادية والصناعية ولا شك انه لو يرد الانتقال عن نسب آبائه لانه متمتع قطعاً واما الاعتقادي فلا معنى للانتقال فيه فلم يبق الا القسمان الاخيران وكانت المدينة دار الانصار والمهجرة اليها امراً واجباً اي لو ان النسبة الهجرية لا يسع تركها لا تنسبت الى داركم قال ويحتمل انه لما كانوا احواله لكون ام عبد المطلب منهم اراد ان ينسب اليهم بهذه الولادة لو لا مانع الهجرة وقال ابن الجوزي لو يرد صلى الله عليه وسلم تغيير نسبه ولا يحو هجرتهم وانما اراد انه لو لا ما سبق من كونه هاجراً لا تنسب الى المدينة والى نصرته الدين فالتقدير لو لا ان النسبة الى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لا تنسبت الى داركم وقال القرطبي معنى التسمية باسمكم وانسبت اليكم كما ينسبون الى الحلف نكح خصة الهجرة وتزويتها سبقت فمنعت من ذلك وهي اعلى واشرف فلا تتبدل بغيرها وقيل معناه لكنت من الانصار في الاحكام والعدا قوله فقال رجل ان هذه لقسمة الخ قال الحافظ في رواية الاعشى (عند البخاري) فقال رجل من الانصار وفي رواية الواقدي انه معتب بن قشير بن بني عمرو بن عوف وكان من المنافقين وفيه تعقيب على مغلطاتي حيث قال لم أر احداً قال انه من الانصار الا ما وقع هنا وخبر ماثة حرقص بن زهير السعدي وتبعه ابن الملقن وأخطأ في ذلك فان قصه حرقص غير هذا كما سألني قريياً من حديث ابي سعيد الخدري قوله وما أريد فيها وجه الله الخ الا خلاصه - قال القاضي عياض رحمه الله حكى الشرع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقتل ولو ينكر في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسبته الى ترك العدل في القسمة والمعنى ضرباً من كبرياءه فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من الكبار بالاجماع واختلفوا في امكان وقوع الصغار ومن جوزها منع من اضافتها الى الانبياء على طريق التقيص وحينئذ قلعه صلى الله عليه وسلم لم يعاقب هذا القاتل لانه لم يثبت عليه ذلك وانما نقله عنه واحل وشهادة الواحد لا يراق بها الدعوى قال القاضي هذا التأويل باطل يدل نعه قوله اعدل يا محمد واتق الله يا محمد وخاطبه خطاب المواجهة بحضرة الملائكة استأذن عمر وخالد النبي صلى الله عليه وسلم في قتله فقال معاذ الله ان يتخذت الناس ان محمداً يقتل اصحابه فهذه هي العلة وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آذوه وتمع منهم في غير موطن فأكبره لكنه صبر استبقاء لانقيادهم وتأليفهم لئلا يتخذت الناس انه يقتل اصحابه فينفروا وقد رأى الناس هذا الصنف في جماعتهم وعدوه من جسمهم ثم ام - وانما عا هذا الرجل المنافق من الانصار كما في رواية الاعشى فكانت من قبله والله اعلم - قوله فآخبرته بما قال الخ فيه جواز اخبار الامام واهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليجري رواة القائل وفيه بيان ما يباح من الغيبة والتمية لان صورتهما موجودتان في صنيع ابن مسعود وهذا ولو ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ان قصص ابن مسعود كان نصراً للنبي

قريش فقالوا أيعطى صنديد نجد ويدعونا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما فعلت ذلك لانهم فجار رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناتي الجبين مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله ان عصيته ايا مني على اهل الارض ولا تاتوني قال ثم ادبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يرون انه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من ضئضئ هذا قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد حل ثنا قتية بن سعيد قال ناعبد الواحد عن عمارة بن القعقاع قال ناعبد الرحمن بن ابي نعيم قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول بعث علي بن ابي طالب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهبية في أدبر مقرظ لم تحصل من تراجمها قال فقسها بين اربعة نفر بين عيينة بن بدر والاقرع بن حابس وزيد الخيل والراعي اما علقمة بن علاثة واما عامر بن الطفيل فقال رجل من اصحابه كنا نحن احق بهذا من هؤلاء قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألا تأصوني

بطن من طي قوله صنديد نجد الخ بالمهمل والنون جمع الصنديد وهو الرئيس - قوله فجار رجل الخ هروا والخوصصة القبيحة كما سيجي من رواية ابي سلمة وغيره وعند ابي داود اسمه نافع ورجحه السهيلي قوله كثر اللحية الخ بفتح الكاف اي كثير اللحية قوله مشرف الوجنتين الخ بشين بحجمة وفاء اي بارزها والوجنتان العظماء المشرفان على الخدين كذا في الفتح - وفشرج سلس الوجنة حمد الخ وفي واوها الحركات الثلاث ويقال اخنة بضم الهاء قوله غير العيينين الخ بالعين المججمة والتحتانية وزن فاعل من الغور والمراد ان عيينة داخلتان في عجايرهما لا صفتين يقصر الحدقة وهو ضد الجحوظ قوله ناتي الجبين الخ بنون ومثناة على وزن فاعل من التواء اي انه يرتفع على ما حوله قوله مخلوق الرأس الخ سياقي في بعض روايات الباب سيما هم الخفاق وكان المسلمون يوفون شعورهم ولا يحلقونها وكانت طريقة الجوارح خلق جميع رؤوسهم قوله فمن يطع الله ان عصيته الخ اشار الى عصمة نفسه صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات اولست احق اهل الارض ان يتبع الله قوله ان من ضئضئ هذا الخ بضاد يجمع بين مكسورتين بينهما تحتانية مهزلة ساكنة وفي آخره تحتانية مهزلة ايضا وفي بعض النسخ بضادين مهملتين فاما بالاضاد المججمة فالمراد به النسل والعقب وزعم ابن الاثير ان الذي بالمهمل بمعناه وحكي ابن الاثير انه روى بالمد بوزن قنديل قوله يقتلون اهل الاسلام الخ قال الحافظ وهو ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من المغيبات فوقع كما قال وقال الأبي ومن عجيب أمره ما ياتي الخرج من الكوفة صناديد علي رضي الله عنه لقوا في طريقهم مسلما وكافرا فقتلوا المسلم وقالوا احفظوا دماء بنيكم في الدمي - قوله لا تقتلوه قتل عاد الخ اي قتلا عامما مستأصلا بحيث لا يبقى منهم احد كما قال تعالى فكل من ترى كره من باقية ولم يريد انه يقتلهم بالاكلة التي قتلت بها عاد بعينها ويحتمل ان يكون من الاضافة الى الفاعل ويراد به القتل الشديد القوي اشارة الى انه موصوفون بالشدة والقوة ويؤيد انه وقع في طريق أخرى قتل ثمود كذا في الفتح قوله في أدبر مقرظ الخ بظاء بحجمة اي مدبورا بالقول لم تحصل من تراجمها الخ لم تحصل من تراب المعدن فكأنها كانت تبرا وتخليصها بالسبك قاله الحافظ قوله اما علقمة بن علاثة واما عامر الخ قال العلماء ذكر عامر هنا غلط ظاهر لانه توفي قبل هذا بسنين والصواب الجوزم بانه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم في الروايات والله اعلم قال الحافظ وكان علقمة حليما عاقلا لكن كان عامرا كثر منه عطاء وارتد علقمة مع مزاول شرع ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية قوله فقال رجل من اصحابه الخ قال الحافظ لم اقف على اسمه قوله كنا نحن احق بهذا من هؤلاء الخ بضم الكاف اي احق بالعدل عز الحق الى غيره ويريد باضافة عدم العدل اليه صلى الله عليه وسلم انه انما وقع على وجه الغلط في الرأي وامور الدنيا والاجتهاد فيها بصالح اهلها وانه من الاموال التي يجوز له الصنف عنه لانه اضاف عدم العدل في القسم على وجه القصة له كذا قال الأبي في حديث عبد الله المنقذ - قلت فربما يكلم الانسان بكلمة ويكلم الآخر بمثلها او بما يقاربها ومع ذلك يختلف مرادها باختلاف الاختلاف والنية والهيئة وخصوصيات الاحوال فيخرج كلاهما على محلين متباينين لما يعلم من تباين احوالهما من خارج - وهذا كما قال اهل الحديث في قولهم انبت الربيع البقل انه مجاز اذا صدر من مؤيد وحقيقة اذا صدر من دهرى، ألا ترى ان المحب قد يشكو حبيبه فيما طبه بما يحتاج اليه والعدل ولكن الحبيب يسأله عن محبة ويصنف عنه بل ربما ينسب بشكواه ويتبسو ويراد حبا له واستئناسا منه ولا يتسم للعدل والغيث بمثل ذلك الكلام ابدا بل يزداد تعظيما وتفضيلا منه، فقول رجل من اصحابه صلى الله عليه وسلم كنا نحن احق بهذا من هؤلاء وقولهم اذا كانت الشدة فمن ندعى ويؤطى الغنائم غيرنا وقولهم يعطى صنديد نجد ويدعونا وهكذا كلمة ان نساءك ينشدنك العدل انما كان من باب شكوى الحبيب الى الحبيب طلب التسوية منه مع كمال حسر العقيدة في الباطن وامتلاء القلب من المحبة والتعظيم لا النسبة الى الجور عن الحق والعياذ بالله كما زعمه

وَأَنَا أَمِينٌ مِنَ السَّمَاءِ يَا مَعْشَرَ الْبَشَرِ خَيْرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً قَالَ فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ مُشْتَرِفٌ الْوَجْهَيْنِ نَاشِزُ الْحَبْهَةِ
كَتَبَ الْحَبِيَّةَ مَحْلُوقِ الرَّاسِ مُشْتَرِفِ الْأَذَانِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ فَقَالَ وَيْلَكَ أَوَلَيْسَتْ أُمَّتِي أَهْلُ الْأَرْضِ إِنْ يَتَّقِيَ اللَّهُ قَالَ
ثُمَّ رَأَى الرَّجُلَ فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أُضْرِبُ عَنْقَهُ فَقَالَ لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي قَالَ خَالِدٌ وَكُومِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ
بَلْسَانُهُ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لِمُؤْمَرَانِ أَنْقَبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشَقَّ بَطُونَهُمْ
ذُو الْخَوْبِصَةِ الْمَغْضُوبِ الْمَطْرُودِ فِي قَوْلِهِ أَعْدَلُ وَاتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ وَحَاشَا جَنَابَهُ الرَّفِيعِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَمْرُ الْعَادِلِينَ وَالْمُتَّقِينَ
وَقَدْ قَالَ فِي حَقِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّيَاسَاتِ الَّتِي نَقَلَهَا فِي الْفَتْحِ فَيُجْعَلُ يَتَّبِعُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَرَجُلٍ جَالِسٍ فَلَمْ يَعْطِهِ شَيْئًا
فَقَالَ يَا جَهْلُ مَا أَرَاكَ تَعْدِلُ فَنَدَلَ عَلَيْهِ أَنْ الْحَامِلُ لِلْقَائِلِ عَلَيْهِ مَا قَالَ مِنْ الْكَلَامِ الْجَانِي وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَابِ السَّيِّئِ كَوْنَهُ لَمْ يَعْطِ صَدْرَ تِلْكَ الْعَطِيَّةِ
وَأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ لَمْ يَقْبَلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ - قَوْلُهُ وَأَنَا أَمِينٌ مِنَ السَّمَاءِ أَخْبَرَنَا حَكِي السُّيَمِّيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ قَالَ الْعَرَبُ تَضَعُ فِي مَوْضِعٍ عَلَى "لَقَوْلِهِ فَيَسْتَوِي
فِي الْأَرْضِ" وَقَوْلُهُ وَلَا صَلَافَ لَكُمْ فِي جَدْوَرِ النَّحْلِ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ فَوْقَ السَّمَاءِ كَمَا صَحَّحْتَ الْأَخْيَارُ بِذَلِكَ، أَمْ - وَالْجَهْدُ الَّذِي يَصْدُقُ
عَلَيْهَا أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْجَهْدُ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمَا مَخْلُوقٌ مَرْبُوبٌ عَدِيدٌ وَقَدْ كَانَ اللَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ فَحَدَّثَتْ هَذِهِ الْأَمَكَةُ وَقَدْ مَدَّ يَدَيْهَا وَصَفَهُ
بِالْمُخَيَّرِ فِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي أَخْبَرَنَا فِيهِ اسْتِعْمَالُ لَعَلَّ اسْتِعْمَالُ عَسَى نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَقَوْلُهُ يُصَلِّي قِيلَ فِيهِ دَلَالَةٌ مِنْ
طَرِيقِ الْمَفْهُومِ عَلَى أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ يَقْتُلُ فِيهِ نَظَرًا كَذَا فِي الْفَتْحِ، وَأَوْضَحَ وَجْهَ النِّظَرِ فِيهِ الْعَلَامَةُ الْعَيْنُ فِي شَرْحِ الْخَوَارِجِ فَلَمَّا رَجَعَ قَوْلُهُ أَنْ أَنْقَبَ عَنْ
قُلُوبِ النَّاسِ أَخْبَرَنَا بَنُونَ وَقَاتِ ثَقِيلَةً بِجَلِّهَا مَوْجِدَةً أَيْ أَفْأَمَرْتُ أَنْ أَخَذَ بَطُونَهُمْ وَأَمْرَهُمْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهُ مَنَعَ قَتْلَهُ وَأَنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْجَبَ الْقَتْلَ لِمَا
يَتَحَرَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ وَلَا سِيَمَاءَ مِنْ صِلَةٍ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْحَدِيثِ الْكَمِّ عَنْ قَتْلِ مَنْ يَتَّقِي قَدْ خَرَجَ عَلَى الْأَمَاءِ وَالْمَرْبُوبِ لِلَّذِي لَمْ يَسْتَعِدْ
لِذَلِكَ لِقَوْلِهِ فَإِذَا خَرَجُوا فَاتَّبَعُوهُمْ وَحَكِيَ الطَّبْرِيُّ الْأَجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَكْفُرُ بِاعْتِقَادِهِ وَأَسَدٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَتَبَ فِي الْخَوَارِجِ بِالْكَفَرِ
عَنْهُمْ مَا لَمْ يَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا أَوْ يَأْخُذُوا أَمَالًا فَإِنْ فَعَلُوا فَاتَّبَعُوهُمْ وَلَوْ كَانُوا وَلَدِي وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ مَا يَجْعَلُ لِي قِتَالُ الْخَوَارِجِ قَالَ إِذَا قَطَعُوا
السَّبِيلَ وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ مِنْ أَسَدِ الطَّبْرِيِّ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ وَلَوْ يَخْرُجُ فَقَالَ لَعَلَّ أَمْلَكَ بِالنَّاسِ مِنْ رَأْيِي، قَالَ الطَّبْرِيُّ
وَيُؤَيِّدُ أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ الْخَوَارِجَ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ الْحَقَّ بِالسُّنَنِ ثُمَّ أَخْبَرَنَا قَوْلُهُمْ ذَلِكَ وَأَنْ كَانَ حَقًّا مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ فَانْهَ قَوْلَ لَا يَخْرُجُوا
حُلُوقَهُمْ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى إِيَّاهُ يَصْنَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ وَالْعَمَلُ الصَّالِحَ يَرْفَعُهُ فَأَخْبَرَنَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ الْمُرَافِقُ لِلْقَوْلِ الطَّيِّبِ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ
الْقَوْلَ الطَّيِّبَ قَالَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ قِتَالُ الْخَوَارِجِ وَقَتْلُهُمْ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ حَيْثُ عَاثَمُوا إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَالْإِعْدَادِ لِلْيَمِينِ إِلَى ذَلِكَ أَشْهَرُ
الْخَوَارِجِ فِي التَّرْجُمَةِ بِالْأَكْبَرِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا وَأَسَدٌ لَمْ يَنْقُلْ بِنُكْفَارِ الْخَوَارِجِ وَهُوَ مُتَّفِقٌ صَنِيعُ الْخَوَارِجِ حَيْثُ تَرَفُّعَهُ بِالْمُحْدِثِينَ وَأَفْرَدَ عَنْهُمْ الْمُتَأَوِّلِينَ بِتَرْجُمَةِ
وَبِذَلِكَ صَرَحَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْحَرَبِيُّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ فَقَالَ الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلِقَوْلِهِ لَا تَقْتُلُوهُمْ قَتْلَ عَادٍ وَفِي
لَفْظِ تَمُودَ وَكُلِّ مَنَّهُمَا أَمَّا هَلْكَ بِالْكَفَرِ وَلِقَوْلِهِ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَلَا يَوْصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا الْكُفَرُ وَلِقَوْلِهِ أَنَّهُمْ أَنْفَضُوا الْحَقَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحَكَمَهُمْ عَلَى كُلِّ مَنْ خَالَفَ
مَعْتَقِدَهُمْ بِالْكَفَرِ وَالْخُلَايِدِ فِي النَّارِ فَكَانُوا أَهْلًا حَقًّا بِالْأَسْمِ مِنْهُمْ وَمِنْ جَنِّهِ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أُمَّةٍ الْمُتَأَخِّرِينَ الشَّيْخُ تَقَى الدِّينَ السُّبْكِيُّ فَقَالَ فِي فَنَاءِ أَجْمَعٍ مِنْ
كُفْرِ الْخَوَارِجِ وَغَلَاةِ الرَّمْلِ أَفْضَلُ بِنُكْفَارِهِمْ أَعْلَامُ الصَّحَابَةِ لِمُتَضَمِّنِهِ تَكْنِيَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهَادَتِهِ لَهُمْ بِالْحُجَّةِ قَالَ وَهُوَ عِنْدِي اسْتِخْرَاجٌ صَحِيحٌ
وَمِنْ جَنِّهِ إِلَى بَعْضِ هَذَا الْبَحْثِ الطَّبْرِيُّ فِي هَذِهِ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ سَمِعَ أَحَادِيثَ الْبَابِ فِيهِ الرَّدُّ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ
بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ حَكْمَهُ إِلَّا بِقَصْدِ الْخُرُوجِ مِنْهُ عَالِمًا أَنَّهُ مَبْطُلٌ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ يَقُولُونَ الْحَقَّ وَيَقْرُونَ الْقُرْآنَ وَيَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَا يَتَخَلَّقُونَ مِنْهُ شَيْئًا
وَمِنْ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَبَّرُوا اسْتِحْقَالَ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَّا الْمَعْنَى الْأُخْرَى فَهِيَ تَأْوِيلُهُ مِنْ أَيْ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ الْمُرَادِ مِنْهُ ثُمَّ أَخْرَجَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
وَذَكَرَ عِنْدَ الْخَوَارِجِ وَمَا يَلْقَوْنَ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَقَالَ يُؤْمِنُونَ بِحُكْمِهِ وَيُحْكَمُونَ عَنْهُ مُتَضَمِّنًا بِهِ وَيُؤَيِّدُ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ الْأَمْرَ بِقَتْلِهِمْ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا يَحِلُّ قَتْلُ أَمْرٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ وَفِيهِ التَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّيَاسَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ
التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ، قَالَ الشَّيْخُ الْأَنْوَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ جَعَلَ الْحَافِظُ مِنْ مَصْدَقِهِ الْأَقْوَى هُوَ الْمُنْتَدِ وَنَقَلَ فِيهِ شَوَاهِدٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَهَذَا النَّوْزُ
أَيْ الْمُرُوقُ مِنَ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ هُوَ الْوَارِدُ فِي الْخَوَارِجِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ كَمَا كَانَ حُكْمُهُمْ كَذَلِكَ، أَمْ - قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَقْهُومِ يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِنُكْفَارِهِمْ بِالنَّشِيلِ
الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ ابْنِ سَعِيدٍ فَإِنْ ظَاهَرُ مَقْصُودِهِ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَتَبَعُوا أَهْلَهُمْ بِشَيْءٍ كَمَا خَرَجَ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَةِ لِسَرْعَتِهِ وَقُوَّةِ رَامِيهِ حَيْثُ
لَمْ يَتَبَلَّغْ مِنَ الرِّمِيَةِ شَيْئًا وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ سَبَقَ الْفَرَسُ وَالِدُهُ وَقَالَ صَاحِبُ الشَّقَائِدِ وَكَذَا نَقَطَ بِكُلِّ مَنْ قَالَ تَوَلَّى تَوَلَّى صِلَافًا إِلَى تَضْيِيلِ
الْأُمَّةِ وَنُكْفَارِ الصَّحَابَةِ وَحَكَاهُ صَاحِبُ الرِّمِيَةِ فِي كِتَابِ الرَّمَّةِ عَنْهُ وَأَقْرَأَ، قَالَ الشَّيْخُ الْأَنْوَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَقُّ أَنَّ حَدِيثَ الْمُرُوقِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَارِقَةَ

والجهد الذي يصدق عليها أهل السماء والجهد الذي يصدق عليها أهل الأرض كلهما مخلوق مَرْبُوبٌ عَدِيدٌ وَقَدْ كَانَ اللَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ فَحَدَّثَتْ هَذِهِ الْأَمَكَةُ وَقَدْ مَدَّ يَدَيْهَا وَصَفَهُ بِالْمُخَيَّرِ فِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي أَخْبَرَنَا فِيهِ اسْتِعْمَالُ لَعَلَّ اسْتِعْمَالُ عَسَى نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَقَوْلُهُ يُصَلِّي قِيلَ فِيهِ دَلَالَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ عَلَى أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ يَقْتُلُ فِيهِ نَظَرًا كَذَا فِي الْفَتْحِ، وَأَوْضَحَ وَجْهَ النِّظَرِ فِيهِ الْعَلَامَةُ الْعَيْنُ فِي شَرْحِ الْخَوَارِجِ فَلَمَّا رَجَعَ قَوْلُهُ أَنْ أَنْقَبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ أَخْبَرَنَا بَنُونَ وَقَاتِ ثَقِيلَةً بِجَلِّهَا مَوْجِدَةً أَيْ أَفْأَمَرْتُ أَنْ أَخَذَ بَطُونَهُمْ وَأَمْرَهُمْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهُ مَنَعَ قَتْلَهُ وَأَنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْجَبَ الْقَتْلَ لِمَا يَتَحَرَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ وَلَا سِيَمَاءَ مِنْ صِلَةٍ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْحَدِيثِ الْكَمِّ عَنْ قَتْلِ مَنْ يَتَّقِي قَدْ خَرَجَ عَلَى الْأَمَاءِ وَالْمَرْبُوبِ لِلَّذِي لَمْ يَسْتَعِدْ لِمَا يَتَحَرَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ وَلَا سِيَمَاءَ مِنْ صِلَةٍ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْحَدِيثِ الْكَمِّ عَنْ قَتْلِ مَنْ يَتَّقِي قَدْ خَرَجَ عَلَى الْأَمَاءِ وَالْمَرْبُوبِ لِلَّذِي لَمْ يَسْتَعِدْ

والجهد الذي يصدق عليها أهل السماء والجهد الذي يصدق عليها أهل الأرض كلهما مخلوق مَرْبُوبٌ عَدِيدٌ وَقَدْ كَانَ اللَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ فَحَدَّثَتْ هَذِهِ الْأَمَكَةُ وَقَدْ مَدَّ يَدَيْهَا وَصَفَهُ بِالْمُخَيَّرِ فِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي أَخْبَرَنَا فِيهِ اسْتِعْمَالُ لَعَلَّ اسْتِعْمَالُ عَسَى نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَقَوْلُهُ يُصَلِّي قِيلَ فِيهِ دَلَالَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ عَلَى أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ يَقْتُلُ فِيهِ نَظَرًا كَذَا فِي الْفَتْحِ، وَأَوْضَحَ وَجْهَ النِّظَرِ فِيهِ الْعَلَامَةُ الْعَيْنُ فِي شَرْحِ الْخَوَارِجِ فَلَمَّا رَجَعَ قَوْلُهُ أَنْ أَنْقَبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ أَخْبَرَنَا بَنُونَ وَقَاتِ ثَقِيلَةً بِجَلِّهَا مَوْجِدَةً أَيْ أَفْأَمَرْتُ أَنْ أَخَذَ بَطُونَهُمْ وَأَمْرَهُمْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهُ مَنَعَ قَتْلَهُ وَأَنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْجَبَ الْقَتْلَ لِمَا يَتَحَرَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ وَلَا سِيَمَاءَ مِنْ صِلَةٍ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْحَدِيثِ الْكَمِّ عَنْ قَتْلِ مَنْ يَتَّقِي قَدْ خَرَجَ عَلَى الْأَمَاءِ وَالْمَرْبُوبِ لِلَّذِي لَمْ يَسْتَعِدْ

أقرب إلى الكفر من الإيمان ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة قد كان هؤلاء مسلمين ثم كفروا فقال يا أبا أمامة هذا شيء نقوله قال بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ محمد بن إبراهيم البهاني في إثبات الحق ملاك واستاده حسن أم وحسنه الترمذي مختصراً قال الحافظ مذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكمهم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما نسقوا لتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجزمهم ذلك إلى استباحة دماء من كفرهم ثم أموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي م اجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالهم مفرقة من فرق المسلمين وإجازوا منا كتحتمهم وكل ذبا عنهم وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام وقال عياض كادت هذه المسئلة تكون أشد إشكالاً عند المسلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبي المعالي عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين قال وقد توقف قبله القاضي أبو بكر البجلي قال لم يصح القول بالكفر وإنما قالوا أقوا لا تؤدي إلى الكفر وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الأيمان والزندقة الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجدنا له سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقربين بالتحديد خطأ والخطأ في تركه الكفر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد، وصحاحه من تكفيرهم قوله في بعض أحاديث الباب بعد وصغهم بالمروق من الدين كمرق السهم فينظر الراي إلى مهمهم إلى أن قال فيتماري في الفوعة هل علق بها شيء قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله يتماري في الفوق لأن التماري من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام لأن من ثبت له عقد الإسلام يبقين لم يخرجوا منه إلا بمقتضى ما قد سئل علي عن أهل النهروان هل كفروا فقال من الكفر فمروا، قال الحافظ م هذا ان ثبت عن علي يجهل على أنه لو يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم وفي احتجاجه بقوله يتماري في الفوق نظر فإن في بعض طرق الحديث المذكور لم يعلق منه شيء وفي بعضها سبق الفرت والدمرو في بعضها وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة كما سيأتي عند مسلم في الباب وطريق الجمع بينهما أنه ترد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالشك ولا بشيء منه من الرمي شيء ويمكن أن يحيل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ويكون في قوله يتماري إشارة إلى أن بعضهم قد بقي معه من الإسلام شيء قال القرطبي في المفسر والقول بتكفيرهم ظاهر في الحديث قال فعل القول بتكفيرهم هو بقاءهم ويتكلمون ولشبه أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أمثال الخوارج وعلى القول بعد تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغض إذا شقوا العصا وضربوا الحرب فاقا من استمر منهم ببلعة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بل عنه اختلف فيه مجسب الاختلاف في تكفيرهم قال وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئاً، وقال الشيخ الأجل ولي الله الدهلوي قدس الله روحه في المسوى قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن قوماً اظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجماعات فكفروا هو لم يحل بذلك قتالهم بل غنا ان علياً بن سمع رجلاً يقول لا حكم إلا لله في ناحية المسجد فقال علي بن كماله حتى أريد بها باطل كمر علينا ثلاث لا نغصمكم مساجد الله ان تذكر اسم الله ولا نغصمكم الفئ ما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نبدل كمر بقتال، وقال أهل الحديث من الحنابلة يجوز قتلهم اقول الظاهر عندي دداية ورواية قول أهل الحديث أما روايتهم نقوله صلى الله عليه وسلم فإن يقتلوه فاقتلوههم وما قول علي بن كماله ان لا تكلموا على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطاعة فيكون باغيًا أو قاطع الطريق وإذا أنكروا ضريباً من ضرب ريات الدين يقتل لذلك لا للاختلاف على الإمام بيان ذلك ان المفتي إذا سئل عن بعض أفعال ذيل حكم الجواز وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر فلهذه لم يظهر هذا الرجل عنده إلا الاختلاف في مسألة التكفير حسب ما اظهر ولوانه اظهر انكار الشفاعة يوم القيامة أو انكار الحوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت بالدين بالنزعة لحكم الكفر وما حارب أولئك الذين نهاني الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة بيان ذلك ان المخالف للدين الحق ان لم يعترف به ولم ينه عن له لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر وإن اعترف بلسانه وتكلم على الكفر فهو المنافق وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين من ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون واجمعت عليه الأمة فهو الزنديق كما اذا اعترف بأن القرآن حق وفاقية من ذكر الجنة النار حق لكن المراد بالجنة الآيات التي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخوارج جنة ولا نار فهو زنديق، وقوله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة، وأما رواية فلان الشرح كما نصيب القتل جزاء لا ترد ان يكون من جزيرة للمتردين وذبا عن الملة التي ارتضاها فكل ذلك نصب القتل في هذا الحديث وإنما له جزاء للزنديق ليكون من جرعة الزنادقة وذبا عن تأويل فاسد في الذين لا يصح القول به ثم التأويل تأويلان، تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يصاردهما ثبت بالفساطع فذلك الزنادقة فكل من أنكروا رؤية الله تعالى يوم القيامة أو أنكروا عذاب القبر وسؤال المتكبر والتكبر

أو أنكرا الضراط والحساب سواء قال لا أثق بجؤلاء المراهة أو قال اثق بهم لكن الحديث مأثور فذكرنا تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله فهو الزندنيق وكذلك من قال في الشيعيين إلى بكر وعمر رضي الله عنهما مثلاً ليسا من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتها أو قال إن النبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي وأما معنى النبوة وهو كون الإنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوفاً من الذنوب ومن البقاء على الخطأ في ما يرى فهو موجود في الأئمة بعد ذلك الزنديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحقيقة والشافعية على قتل من يجري هذا الجري والله تعالى أعلم بالصواب، أم قال الشيخ الأنور بعد نقل هذه العبارة واستفيد منه تفسير الزندقية وحكمها وإن التأويل في النص ريات لا يدفع الكفر أم وقال في موضع آخر من رسالته بعد شرح الأحاديث فخرج من هذه الأحاديث بهذا الوجه وجه من كفرهم من أهل الحديث كما مر عن المستوى وقد نسب السند في علي بن النسيان إليهم وهو قول فحل وكذا نسبه في فتح القدير إليهم وخرج عدل الفرق بين الجحود والتأويل في القطعيات والله سبحانه وتعالى أعلم وخرج أن الكفر قد يلزم من حيث لا يدري مع ما يحفظ أحد كرسولته وصليته مع صلاحهم وصياهم وأعمالهم مع أعمالهم وليست قرآنه إلى قراءتهم شيئاً فنحن هذه الجملة النبوية اسماً في مسئلة التكفير فهي كأحرقت المقرآت كلها شاف كاف وإنما اختلفت العبارات في أهل الأهواء أما الاختلاف حالاً فمغلوياً أو معد مغلوياً أما الاختلاف أصحاب التصانيف فمنهم من نبى بأهل الأهواء واختبر حالهم ورآى ضررهم على الدين فشدد التكرير عليهم بحيث لا يقبل ولا تنزله منهم من لم يبتل بهم ولم يسب غوره وفور يحذر من التكفير مشيئة على الأصل وهو المراد بقوله لا يكفر أهل القبلة أي الأصل فيه ذلك لا بناء على خصوص الحال وقد خططنا في هذه المقالة ما رأينا أنه احتياجاً فأن له مقاماً فقد عمتا الرجل نظراً لجانيه هو خارج منه من جانب آخر فتقع في عدة الاحتياط من حيث لا يدركنا أعلنة ههنا ما ندين الله به واحتطنا ما رأينا حقه والله على ما نقول وكيل وله الحمد على كل حال وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه البيهقي في المدخل جيمع هذا العلم من كل خلف عدله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وهو كلام خرج من مشکاة النبوة ومصابيح السنة وحسبنا الله ونعم الوكيل انتهى كلامه في رسالته أكفار الملحدين وهي رسالة نافعة جداً وجيدة في بابها محمولة على علوم غريبة يجب مطالعتها لمن يريد الخوض في مسألة التكفير فإن المسئلة مهملة والأقوال فيها مضطربة وباتخاذها منشقة ومطامناً متكررة ولهذا وقع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضاً في الغلط والشك والتردد فجنى الله الشيخ العلامة مؤلف الرسالة عنا وعن سائر المستفيدين فإنه قد كشف الحجاب عن وجه الحق والصواب وقطع عرق الالتباس والارتياب وحقق قاعدة عدم تكفير أهل القبلة ونقم ضابطه عدداً كما والمتأمل بالأمثلة عليه حتى بين الصريح الذي عينين وكفى وشفى حتى لم يبق مجال للشبهة والاشكال لمن شرح الله صدره للإسلام وكان له قلباً سمع وأنسى وهو شهيد لله الجليل أولاً وآخرها وباطناً وظاهراً فإنه حميد مجيد - قوله وهو مقتضى الخبر أي مولد قد أعطانا تفاه قوله يتلون كتاب الله ربطاً الخ قيل للمراد من الحديث في التلاوة أي يأتون به على أحسن أحواله وقيل المراد أنهم يؤظنون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاه القرطبي ويرجح الأول ما دنع في رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مسدد يقرؤون القرآن كأحسن ما يقرؤه الناس ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكر عن أبيه قوم أشداء أحلاء ذليلة ألسنتهم بالقرآن أخرجه الطبري قوله لا تقتلتم قتل ثمود الخ وفي رواية سعيد بن مسروق المتقدم لا تقتلتم قتل عاد ولم يزد فيه قال الحافظ وهو المرجح وهذا مستشكل قوله لأن ادركتهم لا تقتلتم مع أنه في خالد الخ عن قتيل أصلهم جيسم بأنه أراد إدراك خروجهم واعتراضهم بالمسلمين بالسيف ولوكين ظهر ذلك في زمانه وأول ما ظهر في زمان علي ثم كما هو مشهور في الحديث أن يكون الرجل مصدياً لا يمنع قتله عطشاً كما يروه قوله فيما قبل لعله أن يكون يصيب فان قوله لا تقتلتم قد ورد في حق قوم يحرقوا كرسولته مع صلواتهم وصيامهم قال ابن هبيرة وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام وفي وقتهم قتال أهل الشرك طلب المهرج وحفظ رأس المال أولى قال الشيخ الأنور رحمه الله وليس ذلك أكراهاً من صومائل هوأكراه على الحق الذي وضحت حقيقة فهو عين العدل وعين الصواب قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن في قوله تعالى لا إكراه في الدين الآية المسئلة الثانية قوله تعالى لا إكراه عموم في نفى إكراه الباطل فأما الإكراه بالحق فإنه من الدين وهل يقتل الكافر إلا على الدين قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهو مأخوذ من قوله تعالى وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئَةً وَيُكُونَ الدِّينَ لِلَّهِ أَمَّا وَعَادَةُ فِي امْتِنَةٍ وَقَالَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبُّكُمْ مَنْ قَوْمٌ يَقَادُونِ إِلَى الْجَنَّةِ بِالسَّلَاسِلِ أَمْ وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْحَقِّ الَّذِي كَانَ وَمِنْهُ يُدْعَى إِلَيْهِ بِالْإِكْرَاهِ

رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرها قال لا أدري من الحزبية ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها قوم تحقدون صلاتكم مع صلاتهم فيقرؤون القرآن لا يجاوز حوزهم

ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحلمان ومن معها بعد مدة عينيها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم فرجع معاوية إلى الشام ورجع علي بن أبي طالب إلى الكوفة ففارق الحوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفخر الممثلة ولين الأولي مضمونة ومن ثم قيل لهم الحزبية وكان كبيرهم عبد الله بن الكواثر بفخر الكاثر وتشديد الواو مع المد اليشكري وشبث بفخر المعجزة والموحدة بعد هاتين المثلثة التيمم فأرسل إليهم علي بن أبي طالب فخرج اليهم علي بن أبي طالب فدخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المدكوران ثم اشعروا أن عليا تاب من الحكومة ولذلك رجوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب آنذاك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله فقال كلمة حتى يراهم باطل فقال لهم كرم علينا ثلاثة أن لا ننتكس من المساجد ولا من رزق من الفخ ولا نبدلكم بقتال ما لم نحد ثونا فسادا وأخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن فرأسهم في الخروج فأسروا وأعلى الاقتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر فراضاه بالتكليم ويتوب ثم راسلهم أيضا فأرادوا قتل رسوله ثم اجتمعوا على أن لا يعتقد معتقدهم كغيره ويأج دمه وماله وأهله وانتقلوا إلى الفعل فاستخرجوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين ومريم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا على بعض تلك البلاد ومعه مائة وهي حامل فقتلوه وبقروا بطن سريته عن ولد فبلغ علي بن أبي طالب فخرج إليهم في الجيش الذي كان هبأه للخروج إلى الشام فأوقع بهم بالنهر وان وليم منهم الآدون العشرة ولا قتل من معه إلا أخوها العشرة فهدم الحصن أول أمرهم ثم انضم إلى من بقي منهم من قال إلى رأيهم فكانوا متحققين في خلافة علي بن أبي طالب حتى كان منهم عبد الرحمن بن حكيم الذي قتل عليا بن أبي طالب فدخل علي بن أبي طالب في صلوة الصبر ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام فكان يقال له الخيلة ثم كانوا منقسمين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولد يزيد وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل فلهذا مات يزيد ووقع الاختراق وولي الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام ثم أمرهم أن فادعي الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر فظهر الحوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق وباليامنة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقدا الحوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولوا يعتقد معتقدهم وعظم البلاد بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجلا الحصن وقطعوا بين الدمار من الأباطرة وأوجبوا الضيقة على الخائفين في حال حبسها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا وأن لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عند حكم الكافر وكفروا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وفتكوا أيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي وانتهب فممنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ومنهم من يبل عوا وكأثر فينتك ولهم نزل البلاد بهم يزيد إلى أن أمرا المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفروهم وتقلل جمعهم ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدى الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقال أبو منصور البغدادي في المقالات عدة فزق الحوارج عشرين فرقة وقال ابن حزم أقرهم إلى قول أهل الحق الأباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب - قوله لا أدري من الحزبية لم هذا بغير قوله في الرواية التي تليها وأشهد أن علي بن أبي طالب قائمهم وانعمه فأن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحزبية أو لا ومقتضى الثاني أنه درج فيهم ويمكن الجمع بأن مراده بالنفي هنا أنه لم يجد فيهم نصا بلفظ الحزبية وإنما سمع تسميتهم التي دل وجود علاقتهم في الحزبية بأهمهم قوله ولم يقل منها الخ قال الحافظ في تاريخه أن مقتضى الحديث الذي ساقه في ذلك وأما ما أخرجه الطبري من قوله آخر عن أبي سعيد بلفظ من أمي فسنه ضيف لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ سيكون بجلي من أمي فوه له من طريق زيد بن وهب عن علي بن يخرجه قوم من أمي ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمية في حديث أبي سعيد أمية الأجابة وفي رواية غيره أمية الدعوى قال النووي وفيه دلالة على صحة الصحابة وتخبرهم بالفاظ وفيه إشارة من أبي سعيد إلى تكفير الحوارج وأنه من غير هذه الأمية قوله تخفرون صلاتكم الخ يفهم أوله أي تستفتون قوله صلاتكم الخ قال الحافظ في تاريخه ووصف عاصم اصحاب نجدة الحزبية بأنهم يصومون النهار ويقومون الليل يأخزون الصدقات على المسنة أخرجه الطبري - وعنده من طريق سليمان التيمي عن أسد ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن فيكم قوما يداؤبون يعلمون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم ومن طريق حفص بن غوثي أن من سمع بلفظ يتبعون في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبري في قصة مناظرة الحوارج قال فأتيتهم فدخلت على قومه لم أر أشد اجتماعا منهم أيديهم كأنها ثفن الأبل ووجوههم معلقة من آثان السجود وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه ذكر عند الحوارج واجتماعهم في العبادة فقال ليسوا

يُتَرَقُّونَ مِنَ الدِّينِ مَرَّقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى تَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ إِلَى رِصَافِهِ فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ هَلْ عُلِقَ بِهَا
 مِنَ الدَّرْسِ شَيْءٌ حَلَّ شَيْءٌ أَبُو الطَّاهِرِ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ
 ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَهْرِيُّ قَالَ أَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي
 يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالضُّحَّاكُ الْأَهْمَلِيُّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ بَيْنَا خُنَّ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا أَنَا ذُو الْخَوِصَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْدَلُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَلُوكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا الْمُرْءِي قَدْ خَبِثَتْ وَخَبِرْتُ أَنَّ لِمُؤَدِّلٍ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَنْتَ لِي فِيهِ أَضْرِبُ
 عَنْقَهُ قَالَ تَعَالَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا فَنَالَ لَهُ أَصْحَابًا يَحْتَضِرُونَ صَلَواتَهُمْ وَصِيَامَهُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجُوزُ تَرَاثِيمُهُمْ

أَشَدَّ اجْتِنَادًا مِنَ الرِّهَانِ قَوْلُهُ مَرَّقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ أَيْ شَبَّهَ مَرَّقَ دَمٍ مِنَ الدِّينِ بِالسَّهْمِ الَّذِي يَصِيبُ الصَّيْدَ فَيُدْخِلُ فِيهِ وَيُخْرِجُ مِنْهُ
 وَمِنْ شِدَّةِ خُرُوجِهِ لِقُوَّةِ الرَّامِي لَا يَبْقَى مِنْ جَسَدِ الصَّيْدِ شَيْءٌ فَهَؤُلَاءِ لَا يَنْتَفِعُونَ بِالْإِيمَانِ بَلْ يَخْرُجُونَ مِنْهُ بِسُرْعَةٍ وَيُخْرِجُونَهُ قَوْلُهُ فَيَنْظُرُ إِلَى تَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ
 قَوْلُهُ إِلَى نَصْلِهِ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ إِلَى تَهْمِهِ أَيْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ جَمْلَةً ثُمَّ تَفْصِيلًا وَالنَّصْلُ حَدِيدُ السَّهْمِ (بَعْضُ بَعْضٍ يَنْتَكِلُ بِحَيْلٍ) قَوْلُهُ إِلَى رِصَافِهِ أَيْ كِبَرُ الْبَرَاءِ
 ثَوْبُهُمَا ثَوْبَانِ أَيْ عَصَبُهُ الَّذِي يَكُونُ فَوْقَ مَدْخَلِ النَّصْلِ الرِّصَافُ جَمْعُ وَاحِدَةٍ رِصْفَةٍ بِجَرَكَاتٍ (بَعْضُ بَعْضٍ يَتَرَكَّى بَارَةً) قَوْلُهُ فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ أَيْ الْخَبْرِي
 فِي نَصْلِهِ وَرِصَافِهِ شَيْئًا مِنْ أَثَرِ الدَّمِ ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى الْفُوقَةِ فَيَتَشَكَّكُ هَلْ بَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ وَالْفُوقَةُ مَوْضِعُ التَّوَرُّعِ مِنَ السَّهْمِ قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ الْفُوقُ يُدْرِكُ

وَيُؤْتَتْ وَقَدْ يُقَالُ فُوقَةٌ بِالْهَاءِ (بَعْضُ بَعْضٍ يَتَرَكَّى نَوَكًا) قَوْلُهُ هَلْ عُلِقَ بِهَا مِنَ الدَّرْسِ شَيْءٌ أَيْ قَالَ الْأَبِيُّ وَالْأُمُّ فِي الْفُوقَةِ فِيهِ مَجْزُوعَةٌ لِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَقَعَ فِيهِمْ
 مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَمَةِ فِي تَكْفِيرِهِمْ أَمْ - وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ قَبْلِهِ تَفْصِيلُ الْخِلَافِ وَجَوَابُ الْمَكْتَرِبِينَ عَنْ هَذَا التَّمَارَى فِي الْفُوقَةِ فَرَأَاهُ وَالَّذِي يَنْظُرُ إِلَى الْعِيدِ

الضَّعِيفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ مُؤَيَّدٌ بِظَاهِرٍ لِمَا اخْتَارَهُ شَيْخُنَا قَاسِمُ الْعُلُومِ وَالْخَيْرَاتِ نَوَاحِيهِ وَرَأَاهُ ضَرْحُهُ وَاحْتَاطَ بِهِ
 فِي حَقِّ بَعْضِ أَهْلِ الْبَدْعِ لِمَا سَأَلَ عَنْهُمْ فَقَالَ إِنِّي لَا أَتَّبِعُهُمْ كَفَرًا وَلَا مُؤْمِنِينَ بَلْ لَهُمْ عِنْدِي مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ ثَوْبَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمَوَادَّ بِالْمَنْزِلَةِ عِنْدِي
 لَيْسَ مَا هُوَ رَادٌّ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ خَدَمَ اللَّهُ فَانْهَوْا زَعْمَ الْفَاسِقِ مِنْ تَكْبِيرِ الْكِبَرَةِ لَيْسَ مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا فِي الْوَاقِعِ بَلْ هُوَ نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ بَرَزَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَنَّ الْخُنْثَى
 نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعِينَ الْبِضَالِينَ لَا يَسْعَوْنَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمُ الْبَتَّةُ بِأَهْلِهِمْ
 كَقَارِئِهِمْ مُؤْمِنُونَ لِقَارِئِهِمْ لَا دَلِيلَ وَتَجَاذِبُ وَجْهَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانُوا دَاخِلِينَ حَتَّى فِي أَحَدِ الشَّقَيْنِ بِحَسَبِ الْوَقْعِ وَعَلِمَ اللَّهُ سَجْدَتَهُ وَتَعَالَى فَاغْنِهِمْ
 عِنْدَنَا عَلَى الشَّكِّ لَا نَقْطَعُ بِدُخُولِهِمْ فِي هَؤُلَاءِ وَلَا هَؤُلَاءِ وَهُمْ فِي الْوَاقِعِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ أَحَدِ الْمُقَابِلِينَ الْإِيمَانَ أَوِ الْكُفْرَ وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْمَاءَ الْمُشْكُورَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ

لَا يَمْسِي طَاهِرًا وَلَا يَجْسَأُ بَلْ هُوَ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ بِحَسَبِ حُكْمِهِمْ وَاجْتِهَادِهِمْ مَعَ أَنَّهُ فِي الْوَاقِعِ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَمَّا طَاهِرًا أَمَّا يَجْسَأُ لَا يَحْتَمِلُ سَوِيَّ
 ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَكَذَا أَفَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ مَكَاتِبِهِ وَعَلَى هَذَا التَّقْيِيرِ فَالْغَفْلَةُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِرَأْيِهِ نَفْيُ التَّيَقُّنِ لَا تَيَقُّنُ

النَّفْيُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ وَالضُّحَّاكُ الْأَهْمَلِيُّ أَنَّ هَوَانَ بْنَ شَرَجَبِيلَ الْمَشَرَقِيَّ بِكْسَرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَجْمَعَةِ دَفَعَ الرِّاءَ مَنْسُوبًا إِلَى بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ قَوْلُهُ أَنَا ذُو الْخَوِصَةِ

ذُو الْخَوِصَةِ أَيْ كَلَّ أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي عِلَالَةِ النُّبُوَّةِ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ الرَّهْزِيِّ أَنَا ذُو الْخَوِصَةِ وَأَوْرَدَ فِي قِتْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُحَرِّقِينَ مِنْ طَرِيقِ
 مَعْرِجَاءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذِي الْخَوِصَةِ بِزِيَادَةِ الْأَبْنِ قَالَ الشَّيْخُ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذُو الْخَوِصَةِ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَجْمَعَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْمِيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ وَ

كَسْرُ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالرِّاءَ مَصْنَعُ الْخَاصِصَةِ وَفِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ غَنَاءً هُوَ زَيْنُ جَاءَهُ ذُو الْخَوِصَةِ التَّيْمِيُّ أَصْلُ
 الْخَوَارِجِ فَقَالَ أَعْدَلُ قَالَ هَذَا غَيْرُ ذِي الْخَوِصَةِ الْيَمَانِيُّ الَّذِي بَالَ فِي السَّجْدِ وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ فِي كِتَابِهِ لِذَوَاءِ ذُو الْخَوِصَةِ رَجُلٌ صَحَابِيٌّ مِنْ بَنِي تَيْمٍ وَهُوَ

الَّذِي قَالَ لِبَنِي تَيْمٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَسْمِ قَسْمِهِ أَعْدَلُ أَنْتَ وَلَمَّا ذَكَرَ السَّهْمِيَّ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ وَيَذْكُرُ عَنِ الْوَقْدِيِّ أَنَّهُ حَرَّقَ صَنْعَةً مِنْ زُهَيْرِ الْكَلْبِيِّ مِنْ سَعْدِ تَيْمٍ
 وَكَانَ حَرَّقَ هَذَا شَاهِدٌ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ مَعْرُودٌ فِي حَرْبِ الْعِرَاقِ مَعَ الْفَرَسِ أَيَّامَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ صَارَ خَارِجِيًّا قَالَ وَلَا يَسْ ذُو الْخَوِصَةِ هَذَا هُوَ

ذُو الشَّذِيَّةِ الَّذِي قَتَلَهُ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ بِالْمَهْرِ وَإِنْ ذَاكَ اسْمُهُ نَافِعٌ ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَقِيلَ الْمَحْرُوفُ أَنَّ ذَا الشَّذِيَّةِ اسْمُهُ حَرَّقُوصٌ وَهُوَ الَّذِي جُلِيَ عَلَى رَضَى
 اللَّهُ عَنْهُ لِيَقْتُلَهُ فَقَتَلَهُ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ قَوْلُهُ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ أَيْ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ الْبَزَارِ وَالطَّبْرِيِّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَادِيَّةِ حَتَّى

عَمِدَ بِأَمْرِ اللَّهِ قَوْلُهُ دَعَا فَنَالَ لَهُ أَصْحَابًا أَيْ لَمْ يَجِدْ وَنَتَ الْحَكْمَ يَقْتُلُهُ وَيَسْجُو إِذَا ظَهَرَ لَهُ أَصْحَابٌ عَلَى الْهَيْبَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ وَتَمَّعَ فِي رِوَايَةِ الْفَرَسِيِّ أَنَّ
 يَقُولُونَ مَثَلُ قَوْلِهِ قَالَ الْحَافِظُ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا فَنَالَ لَهُ أَصْحَابًا أَيْ ظَاهِرًا أَنَّ تَرْكَ الْأَمْرِ يَقْتُلُهُ بِسَبَبِ أَنَّ لَهُ أَصْحَابًا بِالْصِفَةِ الْمَذْكُورَةِ وَ

هَذَا لَا يَقْتَضِي تَرْكَ قَتْلِهِ مَعَ مَا ظَهَرَ مِنْ مَوَاجَهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا وَجَّهَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِصِلَتِهِ النَّالِفِ كَمَا هُمُ الْبُخَارِيُّ لِأَنَّهُ صَفَّاهُمْ بِالْمِلَابَةِ
 فِي الْعِبَادَةِ مَعَ أَظْهَارِ الْإِسْلَامِ فَلَوْ أَنَّ فِي قَتْلِهِمْ كَانَ ذَلِكَ تَمْتِيزًا عَنْ دُخُولِ غَيْرِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ تَرَاثِيمُهُمْ بِثَنَانَةٍ وَقَافَ جَمْعُ تَرَقُّقٍ

في فرقة من الناس سيماهم التحاق قال هم شر الخلق او من اشر الخلق يقتلهم ادى الطائفتين الى الحق قال فصرى البنى
 صلى الله عليه وسلم لهم مثلاً او قال قولا الرجل يرى الرمية او قال الغرض فينظر في النصل فلا يرى بصيرة وينظر في النضى
 فلا يرى بصيرة وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة قال قال ابو سعيد انتم قتلتموهم يا اهل العراق **حل ثنا** شيان بن
 فروخ قال نا القس وهو ابن الفضل الحارثي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تترق
 مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها اولى الطائفتين بالحق **حل ثنا** ابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد قال قتيبة نا
 ابو عوانة عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد الحارثي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون في امتي فرقتان فيخرج
 بينهما مارقة يلقى قتلهم اولا هم بالحق **حل ثنا** محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن ابي نصر عن ابي سعيد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تترق مارقة في فرقة من الناس فيلقتلهم اولى الطائفتين بالحق **حل ثنا** عبد الله

قلت فذلك قال ابو سعيد هنا على نعم النبي صلى الله عليه وسلم فافهم فان فيه دقة، كذا في عمدة القاري قوله في فرقة من الناس ان بضم الفاء
 اي في وقت افتراق يقع بين المسلمين قوله سيماهم التحاق قال النووي سيما العلامة وفيها ثلاث لغات القصر هو الاصح وبه جاء القرآن
 والمد والثالثة السيماء بزيادة ياء مع المد لا غير والمراد بالتحاق حلق الرأس وفي الرماية الاخرى الخلق واستدل به بعض الناس على كراهة حلق
 الرأس ولا دلالة فيه وانما هو علامة لهم والعلامة قد تكون مجرم وقد تكون عباد كما قال صلى الله عليه وسلم ايتهم رجل اسود احد عضديه مثل
 ثدي المرأة ومعلوم ان هذا ليس مجرم وقد ثبت في سنن ابو داود باسناد على شرط البخاري ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق
 بعض رأسه فقال احلقوه كله او تركوه كله وهذا صريح في اباحة حلق الرأس لا يحفل تأويله قال صاحبنا حلق الرأس جائز بكل حال لكن ان شق عليه تعمله
 بالدهن والنسج استحب حلقه وان لم يشق استحب تركه، ام - وقد ورد في كتاب التوحيد من صحيح البخاري سيماهم التحاق او قال التشديد وهو الجملة
 والموحدة بخلاف التحلق وقيل ابلغ منه وهو يجمع الاستئصال قال الكرماني فيه اشكال وهو انه يلزم من وجود العلامة وجود ذى العلامة فيستلزم
 ان كل من كان محلق الرأس فهو من الخارج والامر بخلاف ذلك انفاً ثواباً السلف كانوا لا يحلقون رؤسهم الا للنسك او في الحاجة والخروج
 اتخذه ديدناً فصار شعاراً لهم وعرفوا به يعني المبالغة في التحلق قوله هم شر الخلق او من اشر الخلق ان هكذا هو في كل النسب او من اشر
 بالالف وهي لغة قليلة والمشهور شر بغير الف وفي هذا اللفظ دلالته لمن قال بتكفيرهم وتأوله الجهم هو رأي شر المسلمين ونحو ذلك، ام - كذا
 قال النووي - وفي صحيح البخاري وكان ابن عمر يراه شر خلق الله وقال انهم انطلقوا الى آيات نزلت في الكفار فحلقوها على المؤمنين وفي حديث
 عبد الله بن خباب يعني عن ابيه عند لطبراني شر قتلى اظلمت السماء واظلمت الارض وفي حديث ابي ذر الآتي في الباب شر الخلق والتحليقة
 قال الحافظ وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم قوله يقتلهم ادى الطائفتين الى الحق ان اي اقربها اليه وفي رواية اولى الطائفتين بالحق
 قال النووي هذه الروايات صريحة في ان علياً رضي الله عنه كان هو المصيب بالحق والطائفة الاخرى اصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا
 بئحة متأولين وفيه التصريح بان الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الايمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا ومذهب موافقينا، ام -
 وقال الآبي كان الشيخ يقول الصحيحة حصنت على معاوية يعني في وجوب التأويل عند بائنه محتمل وذكر الغزالي عن بعض من رأى في منامه لقيت
 قد قامت وأحضر على معاوية ثم بعد زمان انصرفت علي بن وهب يقول حكلي ورب الكعبة ثم انصرفت بعد معاوية وهو يقول غفر لي والكعبة
 وقد اخرج ابن عساکر في ترجمة معاوية من طريق ابن مندة ثم من طريق ابي القاسم ابن اخي ابي ذرعة الرازي قال جاء رجل الى عتي فقال له اني
 ابغض معاوية قال له ليع قال لانه قاتل علياً بخير حق فقال له ابو ذرعة رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كرم فمادخلك بينهما
 قوله فلا يرى بصيرة ان يفتح الباء الموحدة وكسر الصاد الموحدة وهو الشيء من الدم اي لا يرى شيئا من الدم يستدل به على اصابة الرمية
 وتقدم تفسير النصل والنضى والفوق عن قريب - قوله وهو ابن الفضل الحارثي ان هو بضم الحاء المحملة وتشديد الدال بعد الالف لكون
 قوله تترق مارقة ان تقدمت تفصيل هذا المروق في شرح الحرورية فلا حاجة الى اعادته قوله يكون في امتي فرقتان ان اشارة الى فرقة
 علي ومعاوية رضي الله عنهما قوله فتخرج من بينهما مارقة ان فان قلت قوله فرقتان يقتضيه ان تكون المارقة خارجة منهما معاً قلت هو كقوله
 يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان قال الكشاف لهما التقيا وصارا كالشيء الواحد جاز ان يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان
 من جميع البحر ولكن من بعضه ونقول خرجت من البلدة وانما خرجت من محلة من محلاتها بل من محلة واحدة من دور قوله تلى قتلهم ان اي تولى
 وتباشير قوله اولاهم بالحق ان اي اولى امتي واقربهم بالصواب وهو اشارة الى علي كرم الله وجهه فانه الذي قتلهم حتى تفرقوا ببلادهم

القول يروي قال ناهج بن حبيب بن الزبير قال ناسفان عن حبيب بن ابي ثابت عن الضحاك المشرقي عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكر فيه قوم يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم اقرب الطائفتين من الحق حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعبد الله بن سعيد الاثري جميعا عن وكيع قال الاثري ثنا وكيع قال ثنا الاعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة قال قال علي اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تخرجن من السماء احب الي من ان اقول عليه ما لم يقل واذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في آخر الزمان قوم

والبحرين ذكره ابن الملك قوله عن الضحاك المشرقي ان قال النووي هو بكسر الميم واسكان الشين المعجمة وفتح الراء وكسر اللام وهذا هو الضحاك الذي ذكره جميع اصحاب المؤلفات المختلفة واصحاب الاسماء والتواريخ ونقل القاضي عياض عن بعضهما انه ضبطه بفتح الميم وكسر الراء قال وهو تصحيف كما قال واتفقوا على انه منسوب الى مشرق بكسر الميم وفتح الراء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة من رواية حمزة واصل بن عبد الرحمن قوله على فرقة مختلفة الخ ضبطه بكسر الهمزة وضمها قوله عن خيثمة الخ بفتح الخاء المعجمة واملأته بينهما ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن ابي سيرة بفتح المهملة وسكون الواو الحقة الجعفة لابي له ولجدة صحبة قوله عن سويد بن غفلة الخ بفتح المعجمة وفتح الفاء مخضرم الحميم من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين نقضت الايدي من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه ادى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو نعيم مات سنة ثمانين وقال ابو عبيد سنة احدى وقال عمر بن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو حجة بيني ابامية نزل الكوفة ومات بها قوله قال علي الخ قال الدارقطني لم يجم لسويد بن غفلة عن علي مرفوع الا هذا قوله اذا حدثتكم عن رسول الله الخ قال الحافظ م يان له ما انه اذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره ولا يورث واذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليجد ذلك من يجاربه ولذلك استدل بقوله الحرب خدعة ام - قال القاضي فيه جواز التورية والتعريض في الحرب قوله فلا تخرجن من السماء الخ زاد ابو صافية والثوري في روايتهما الى الارض اخرجهما احمد عنهما ووقع في رواية يحيى بن عيسى آخر من السماء فتخطفتي الطير او تهوى بي الريح في مكان صحيح قوله فان الحرب خدعة الخ قال الحافظ "الحرب خدعة" حديث مرفوع وخذعة بفتح المعجمة وضمها مع سكن المهملة فيها وضم اوله وفتح ثانيه قال النووي واتفقوا على ان الاول افسح حتى قال ثعلبي بلغنا انها لغة النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى خدعة بالاسكان انها تخدع اهلها من وصف الفاعل باسم المصطل او انها وصف المفعول كما يقال هذا الداهم ضرب الاميراي مضربه وقال الخطابي معناه انها مرة واحدة اي اذا خدع مرة واحدة لم تقل عشرة وقيل الحكمة في الانيا نالته للدلالة على الوحدة فان الخلاع ان كان من المسلمين فكأنه حصمهم على ذلك ولو مرة واحدة وان كان من الكفار فكأنه خدعهم من مكرهم ولو وقع مرة واحدة فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسدة ولوقل وفي اللغة الثالثة صينة المبالغة كهمزة وكثرة وحكي المنذري لغة رابعة بالفتح فيما قال وهو جمع خادع اي ان اهلها بهذه الصفة وكأنه قال اهل الحرب خدعة قلت وحكي مكي وعبد الواحد لغة خامسة كسر اوله مع الاسكان قرأت ذلك بخط مغلطى واصل الخدع اظهار امر واضمار خلافة وفيه التخريض على اخذ الخدري في الحرب والندب الى خلاع الكفار وان لم يتيقظ لذلك لم يأمن ان يعكس الامر عليه قال النووي واتفقوا على جواز خلاع الكفار في الحرب كيفما امكن الا ان يكون فيه نقض عهد او امان فلا يجوز قال ابن العربي الخلاع في الحرب يقع بالتعريض وبالكين نحو ذلك وفي الحديث الاشارة الى استعمال الرأي في الحرب بل الاحتياج اليه أكد من الجماعة ولهذا وقع الاختصار على ما يشير اليه بهذا الحديث وهو قوله الحج عرفة قال ابن المنير معنى الحرب خدعة اي الحرب الجيدة لصاحبها الكاملة في مقصودها انما هو الخدعة لا المواجعة وذلك لخطر المواجعة وحصول النظم مع المخادعة بخلاف خطر (تكميل) ذكر الرازي ان اول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة في غزوة الخندق قوله يخرج في آخر الزمان الخ قال الحافظ وهذا قد يخالف حديث ابي سعيد المذكور في الباب فان مقتضاها انه خرجوا في خلافة علي رضي الله عنه وكذا اكثر الاحاديث الواردة في امرهم واجاب ابن التين بان المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهو قد خرجوا قبل ذلك بكثير من سنين ويمكن الجمع بان المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبي فان في حديث سفينة المخرج في اللسان وصحيح ابن خنن وغيره مرفوعا الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم نصير ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالهروان في او اخر خلافة علي رضي الله عنه سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم بدون الثلاثين نحو سنتين ام - والذي يظهر للعبا الضعيف والله اعلم ان هذا الحديث الذي رواه سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه مضمونه مقتضاه على فرقة الخوارج التي ظهرت في عهد رضي الله عنه بل هو اخبار عن اقوام واناس يخرجون على الصفة المذكورة ولا سيما في

أحداث الأسنان سقطها الأحاديث يقولون من خير قول البرية يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يرون من الدين كما يقر
 السهم من الرمية فإذا القيمة فافتلوه فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيمة **حدثنا** ابن أبي عيسى بن
 يونس **وحدثنا** محمد بن أبي بكر الملقى وأبو بكر بن نافع قالنا عبد الرحمن بن محمد بن عدي قالنا سفيان كلاهما عن الأعمش بهذا
 الإسناد مثله **وحدثنا** عثمان بن أبي شيبة قالنا جريح **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وزهير بن حرب قالوا أنا أبو معاوية
 كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد وليس في حديثهما يقرؤون من الدين كما يقر السهم من الرمية **وحدثنا** محمد بن أبي
 المقدام قالنا ابن علية وحماد بن زيد **وحدثنا** قتيبة بن سعيد قالنا حماد بن زيد **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة
 وزهير بن حرب واللفظ لهما قالنا اسمعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن عبيدة عن علي قال ذكر الخوارج فقال
 فيهم رجل فخذ جريد اليد أو مودت اليد أو مشدق اليد

آخر الزمان، ونحن نشأ هذا اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في ابتاع المتنبي القادياني الملاعين وغيرهم من شتات المتنبيين الملحدين الزائغين
 ونرى انصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانطباقها عليهم حراً قاضياً من غير شك ولا استثناء ولا يسمع المؤمنين إذا رأوا جمعهم كثيراً فلهذا
 الزمان الأخيار لا أن يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما بينهم وبينهم من المؤمنين ولا يسمع المؤمنين إذا رأوا جمعهم كثيراً فلهذا
 على رضي الله عنه تحت عموم الفاظ الحديث مع غطر البصر عن قيد آخر الزمان أو تأويله لسبق انصافهم بالصفات المذكورة كما يشعربه قول علي رضي الله
 عنه في رواية عبيد الله بن أبي رافع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً أتوا لأمرت صفتهم في هؤلاء فكان أولئك البغاة الشهابين
 قدوة لهؤلاء الطغاة اللاحقين وهو كلهم شر الخلائق أجمعين كما ورد في أحاديث سيئات المرسلين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم
 ثم رأيت في عمدة القاري قدس يسقط السؤال من ذلك أن قلنا بتعدد خروج الخوارج وقد وقع خروجهم صراخاً قولهم أحداث الأسنان الخ بمهمة
 ثم مثلثة جمع حدثت في الحديث هو الصغیر السن هكذا في أكثر الروايات ووقع في بعضها حدثت بضم أوله وتشديد اللام قال في المطالع
 معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث قال ابن القيم حدثت بضم السين كجمع كبير وكبار جمع كبير والحديث المجدي من كل شيء ويطابق
 على الصغیر بهذا الاعتبار والأسنان جمع سن والمراد به العمر المراد أنهم شباب قولهم سقطها كحلالهم الخ جمع حلالهم كسائر قوله والمراد بالعقل
 والمعنى أن عقولهم رديئة والسفه في الأصل الخفة والطيش وسفه فلان رأيه إذا كان مضطرباً لا استقامة فيه قولهم يقولون من خير
 قول البرية الخ هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية أي من قول الله قال الحافظ لم يحتل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر
 وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم إلا الله في جواب علي رضي الله عنه كما سيأتي وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع
 علي ثم فذكر الحديث وفيه يخرج قومه يتكلمون بكلمة الحق لا تجاوز حلقهم وفي حديث آخر عن أبي سعيد عن داود والطبراني يحسنون القول
 ويسبون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن علي بن أبي طالب عن داود والطبراني يحسنون القول
 تقدم شرحه والخارجون الحماة الممهلة والنون ثم الجيم جمع حجة بوزن تسورة وهي الحلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المري
 مما يلي الفم قولهم فان في قتلهم أجراً الخ أي أجراً عظيماً قال النووي في هذا التفسير يوجب قتال الخوارج والبغاة وهو إجماع العلماء قال القاضي
 إجماع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبنى متى خرجوا على الإمام دخلوا في الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد انقضاء
 دواعيهم قال الله تعالى "فَتَاتُوا الَّذِينَ تَنَافَى حَتَّى تَقُومُوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ" لكن لا يجزى على جرحهم ولا يتبع منهزهم ولا يقتل أسيرهم ولا يتباح أموالهم
 وأما يخرجوا عن الطاعة وينتصروا العرب لا يقاتلون بل يؤعظون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لم يكفوا ببدعتهم فان كانت بدعة
 مما يكفون به جرت عليهم أحكام المرتدين قولهم عن عبيدة عن علي الخ عبيدة بن جراح العيين هو عبيدة بن عمر السلمي قولهم ذكر الخوارج الخ
 تقدم من تقريباً وجه تسميتهم بهذا الاسم وبيان أصلهم ومبدأ أمرهم فليراجع قولهم رجل يخرج اليد الخ قال عياض فخرج هو بضم الميم سكن
 الخاء فخرج الدال معناه فاقص اليد ومودن هو بضم الميم وسكون الواو ويخرج ولا يهزم ومعناه ناقض اليد أيضاً ويقال فيه وبين اليد أيضاً ومشدن
 هو بضم الميم وسكون الهمزة وفتح الدال ومعناه صغير اليد مجتمعة كشدة الشدي وهو في رواية العذري مشدن بضم الدال وبعد ها وادو
 أصله مشدن ومشدود فقدم الدال على النون كما قالوا جاذب وجذب وعاش وعشى في الأرض وقيل معناه مشدن كثير اللحم مسترخيه قال
 ابن دريد ثدن الرجل ثدا إذا كثرت لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يوافق قوله كالبضعة تدرك بالاولى يوافق ما يأتي من
 قوله كطبي شاة قلت إنما كان يوافقها لأن الثدن إذا فسر بقصير اليد وافق رواية كطبي شاة وإن فسر بكثرة اللحم استرخاؤه وافق قولهم

لولا ان تبطل الحجة بغير ما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال قلت انت سمعته من محمد صلى الله عليه وسلم قال اي رب الكعبة اي رب الكعبة **حل** ثنا محمد بن المنثري حدثنا ابن ابي عدي عن ابن عون عن محمد بن عبيدة قال (أحد شكرا لا ما سمعت منه فذكر عن علي بن خوخة عن ابي ثوبان عن ابي سعيد بن حميد قال ثنا عبد الرزاق بن همام قال ثنا عبد الملك بن ابي سليمان قال ثنا مسلمة بن كهيل قال حدثني زيد بن وهب الجعفي انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي بن ابي طالب في الجاهلية فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرءون القرآن ليس قراءتهم الا قراءتهم بشئ ولا صلواتهم الا صلواتهم بشئ ولا صيامهم الا صيامهم بشئ يقرءون القرآن وهم لا يقرءون وهو عليهم لا تجوز صلواتهم ترانيمهم يقرءون من الاسلام كما يقرء السهم من الرمية ليعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لا تتكلموا عن العمل في آية ذلك ان فيهم رجلا لعله قال له عضد ليس له ذراع على راس عضده مثل حمة الشدي عليه شعرات بيض فتدهبون الى معاوية واهل الشام وتكون هؤلاء يختلفونكم في ذرايعكم اموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدماء الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال مسلمة ابن كهيل فانزلي زيد بن وهب منزل لا حتى قال مرنا على قنطرة فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم الفوا الرماح وسئلوا سيوفكم من جفونها فان اخاف ان يناسدكم كما ناسدكم يوم حروراء فوجعوا فوجعوا برماحهم سئلوا السيوف وشجرهم الناس برماحهم قال قتل بعضهم على بعض ما اصاب الناس يومئذ الا رجلا فقال علي بن ابي طالب فانهما جرحا فقام علي بن ابي طالب حتى اتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال اخرهم فوجدته مائل الى الارض فذكرت قال صدق الله وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فقام اليه عبيدة السلماني

كالعضة تدر دولا البضعة فيها كثرة واسترخاء قوله لولا ان تبطل الخ البطر التجبر وشدة النشاط - قوله يحسبون انه لهم الاى هم يحسبون ان القرآن حجة لهم في اثبات دعواهم الباطلة وليس كذلك بل هو حجة عليهم عند الله تعالى وفيه اشارة الى ان من المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يقصد الخروج منه ومن غير ان يختار دينه على دين الاسلام قال الحافظ ابن قتيبة في الصار والمسلول في الغرض ههنا ان كما ان البردة تجرد عن السب فكذا ان تجرد عن قصد تبديل الدين واردة التكذيب بارسالة كما تجرد كثر ابلين عن قصد التكذيب بالربوبية وان كان عدم هذا القصد لا ينفعه كما لا ينفعه من قال الكفران لا يقصد ان يكفر وقال الشيخ الانور المرقى هو الخروج من حيث لا يدري وهو مؤدى هذا اللفظ وحقه اه - قوله الجيش الذين يصيبونهم اي يقا تلونهم قوله ما قضى لهم الخ اي ما كتب وكتب لهم من الاجر العظيم والثواب الجسيم قوله لا تتكلموا عن العمل الخ اي اتركوا عمل الحسنات الخ لا على المثوبة التي تبشر بها قوله مثل حمة الشدي الخ هي الحبة على راسه قوله عليه شعرات بيض الخ قال الحافظ طرم وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي بن ابي طالب شعرات سود والاول اتولى قوله قد سفكوا الدماء الحرام الخ اي دماء المسلمين كعبدا لله بن خباب وسريته قوله واغاروا في سرح الناس الخ في مجمع البحار واغاروا على سرحه اي مواشيه السائمة والمراد هنا اموال المسلمين قوله فانزلي زيد بن وهب منزل لا الخ قال النوري هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة وفي نادر منها منزل كما منزل مرتين وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام اي ذكر لي مر حلهم بالجيش منزل لا الخ بلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبرجان كذا جاء مبينا في سنن النسائي وهناك خطبه على رضى الله عنه وروى له هذه الاحاديث والقنطرة بفتح القاف هو الجسر الذي يعبر عليه قوله من جفونها الخ اي اغداها جمع جفن بفتح جيم وسكون فاء وبون معناه الغد - قوله فاني اخاف ان يناسدكم الخ اي يطليكم بالصم بالايان لو تقا تلون بالرمح من بعيد فالفوا الرماح وادخلوا فيهم بالسيف حتى لا يجدوا فرصة فذبروا تدبيراً قادراً الى التدمير قوله فوجعوا برماحهم الخ وشجروا بتشديد حاء مفتوحة اي رماحها عن بعد وتخلوا عنها واعتنق بعضهم بعضا بالسيوف قوله وشجروا الناس الخ بفتح الشين المعجمة والجيم المخففة اي داخلوهم بها وطعنوهم وقيل مدوها اليهم قال ابن دريد تشاجر القوم بالرمح اذا تطاعنوا بها ومنه التشاجر في الخصومة والناس هم اصحاب علي رضي الله عنه قوله وما اصاب من الناس يومئذ الا رجلا الخ يعني مراصم علي رضي الله عنه واما الخوارج فقتلوا بعضهم على بعض وقد تقدم فيهما نقلنا من كلام المؤرخين منها ذكره الحافظ طرم في الفتح انه لم يبق منهم الاى الخوارج (الادوية العشرة ولا قتل من معه اي علي رضي الله عنه) الا العشرة - وما في الصحيح اصح والله تعالى اعلم بالصواب قوله فقام اليه عبيدة السلماني الخ منسوب الى سلمان باسكان الهمزة قبيلة معروفة وهو يطن من مراد قاله ابن ابي ابي السجستاني اسلم عبيدة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم يره وسمع عمر وعليا وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

ارم بها أما علمت أنا لا ناكل الصدقة حل ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع عن شعبة بهذا الاسناد وقال أنا لا ناكل لنا الصدقة وحل ثنا محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابن أبي عدي كلاهما عن شعبة في هذا الاسناد كما قال ابن معاذ أنا لا ناكل الصدقة حل ثنا هرون بن سعيد

انه صلى الله عليه وسلم خطبه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل مع الرجل فهو كخطبة العجمي سبانية منه من لحنه قوله أرم بها الخ وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عند أحمد فنظر إليه فاذا هو يلوك تمر فحرك خده وقال ألقها يا بني ويجمع بين هذا وبين قوله كح بانه ككبه أو كلاً بهذا فالتا تمامي قال له كح كح أشارة الى استئذان ذلك له ويحتمل العكس بان يكون كلمة أو كلاً بذلك فلتا تمامي نزعها من فيه وفي الحديث تأديب الاطفال بسا ينفخهم ومنعهم مما يضرهم ومن تناول المحرمات وان كانوا غير مكلفين ليتربوا بذلك قوله أما علمت الخ هو شئ يقال عند الأمر الواضح وان لم يكن الخطاب بذلك عالم أي كيف خفي عليك هذا مع ظهوره وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل وفيه مخاطبة من لا يميز لقصداً سمع من يميز لان الحسن اذا كان طفلاً قوله أنا لا ناكل لنا الصدقة الخ وفي رواية معمر بن الصديق لا ناكل محمد وهكذا عند أحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه باسناد قوي أنا أكل محمد لا ناكل لنا الصدقة ففيه تحريم الزكاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله - واختلف المراد بالآكل هنا فقال الشافعي وجماعة من العلماء أنهم بنوها شمر وبنو المطلب استدلل الشافعي على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك بنو المطلب مع بني هاشم فيهم ذوى القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم تلك العطية عوض عوضه بل كآثارهم من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم قال مشيت أنا وعثمان بن عفان الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنو المطلب من خمس خيبر وتركتمنا ونحن وهم يغلزوا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بنو المطلب بنوها شمر شئ واحد وأجيب عن ذلك بأنه أعطاهم ذلك لموا لا أنهم لا عوضاً عن الصدقة وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية هم بنوها شمر فقط وأما بنو المطلب فيجوز لهم الأكل من الزكاة لأنهم دخلوا في عموم قوله تعالى إنا الصديق قات للفقراء والمساكين الآية لكن خرج بنوها شمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تنبغي لأهل محمد فيجوز أن يختص المنع بهم ولا يصح قياس بنو المطلب على بني هاشم لان بني هاشم أقرب الى النبي صلى الله عليه وسلم وأشرف وهم آل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ورد في حديث جبير بن مطعم المذكور من رواية ابن أبي نعيم فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنوها شمر لا ناكل منكم لوضع الذي وضعك الله منهم فبأبنا بنو المطلب قال ابن قدامة رحمه الله ومشكاة بنو المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بمجرد القرابة بل ليل ان بني عبد شمس وبني نوفل يساونهم في القرابة ولم يعطوا شيئاً وإنما شاركوه بالنصرة أو بها جميعاً والنصرة لا تقتضي منع الزكاة - اهـ - وهكذا روى عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أنهم بنوها شمر خاصة وبه قال زيد بن ارقم كما سيأتي وقال ابن هبيرة في الإفصاح انفقوا على ان الصدقة المفروضة حرام على بني هاشم وهم خمس بطون آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث ابن عبد المطلب قال العلامة ابن عابد بن ارماعم ان عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة دهرها شمر والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فأعقب اثني عشر تصرفت الزكاة الى أولاد كل اذا كانوا مسلمين فقراء إلا أولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل، فهستان، وبه علم ان إطلاق بنو هاشم ما لا ينبغي اذا لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم وهذا قال في الحاشي السعدية أن آل أبي هب ينسبون أيضاً الى هاشم وتخل لهم الصدقة - اهـ - أي لمن أسلم منهم وفي جامع الاصول أنه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي هب عام الفجر وسر صلى الله عليه وسلم بأسلامهما ودعاهما وشهدا معه حنيناً والطائف ولم يعقب عند أهل النسب قد تع في حديث زيد بن ارقم عند مسلم في المناقب في قصة طويلة فقال له حصين ومن أهل بيته يا زيد أليس نساء من أهل بيته قال نساء من أهله ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعد قال ومثله قال همل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس قال كل هؤلاء حرم الصدقة قال نعم وتذا الحق هؤلاء الأربعة بنو الحارث بن عبد المطلب بأفق العلماء كما نقلنا عن ابن هبيرة ولما هو منصوص في حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن احاديث الباب وفي كنز العمال عن ابن عباس مرفوعاً أصبروا على أنفسكم يا بني هاشم فأنما الصدقات غسالات الناس رواه الطبراني، ولو أنتم على اسناده كيف هو والله تعالى اعلم بالصواب، قال ابن قدامة رحمه الله لا ناكل خلافاً في ان بنو هاشم لا تاكل لهم الصدقة المفروضة وكل اكل الاجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم اذا حرموا سهر ذوى القربى حكاية الطحاوي وفي عمدة القاري قال الطحاوي في هذه الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشهورة وتقله بعض المالكية عن الأعمري منهم قال في الفتح وهو وجه لبعض الشافعية وحكي فيه أيضاً عن أبي يوسف انها تاكل من بعضهم لبعض كما من غيرهم وعند المالكية في ذلك أربعة اقوال مشهورة الجواز، المنع، جواز التطوع دون الغرض، عكسه، قال الشوكاني والاحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل انها متواترة متواتراً معنوياً ويؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة

اختلاف العلماء في المراد بالآكل هنا فقال الشافعي

الابن قال تَابَن وَهَب قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى ابْنِ هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 أَنِّي لَا نُقَلِّبُ إِلَى أَهْلِ فَأُجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فَرَاشِي ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِأَكُلُهَا ثُمَّ أَخْشِي أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا حَيْثُ شَاءَ أَحَدُكُمْ رَافِعٌ
 قَالَ نَاعِدُ الْمَرْبَاقِ بْنِ هَامٍ قَالَ نَا مَعْرُ عَنْ هَامِ بْنِ مَسْنَةَ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَذَكَّرُ
 أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ أَنِّي لَا نُقَلِّبُ إِلَى أَهْلِ فَأُجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فَرَاشِي أَوْ فِي بَيْتِي أَوْ فَرَجِي
 لِأَكُلُهَا ثُمَّ أَخْشِي أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا حَيْثُ شَاءَ أَحَدُكُمْ رَافِعٌ قَالَ أَنَا وَكَبَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ
 عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ تَمْرَةً فَقَالَ لَوْ أَنَّ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ قَالَ أَبُو سَاسَا
 عَنْ زَائِدَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ قَالَ نَا أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِتَمْرَةٍ بِالطَّرِيقِ فَقَالَ لَوْ أَنَّ تَكُونَ
 مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِثْقَلٍ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا نَا مَعَاذُ بَرْهَشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ تَمْرَةً فَقَالَ لَوْ أَنَّ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصُّبَيْعِيُّ قَالَ نَا جُوَيْرِيَةَ عَنْ
 فَاكِ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ عَبْدِ الْمَطْلِبِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الْمَطْلِبِ بْنَ رَسِيْعَةَ بْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ
 قَالَ جَمَعَ رَسِيْعَةُ بْنُ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلِبِ فَقَالَ وَاللَّهِ لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ قَالِي وَلِلْفَضْلِ بْنِ عِبَّاسٍ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَاهُ فَأَمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ فَأَدِيَا مَا يُؤَدِّي النَّاسُ وَأَصَابَا مَا يَصِيبُ النَّاسَ قَالَ
 فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ عَلِيُّ

فِي الْقُرْبَى وَقَوْلُهُ قُلْنَا مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ، وَلَوْ أَهْلًا لَأَلَّهُ أَوْ شَكَ أَنْ يَطْعَنُوا فِيهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ
 بِهَا وَثَبَتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَوْ سَاخَ النَّاسِ كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَعْلَمُ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ لَا عِلَّ لَنَا الصَّدَقَةَ عِلْمُ حُلِّ صَدَقَةِ الْفَرَضِ
 وَالتَطَوُّعِ وَقَدْ نَقَلَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْخَطَابِي الْأَجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَقَّبَ بَابَهُ قَدْ حَكَى غَيْرَ وَاحِدٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَطْوُوعِ تَوَكُّلاً وَكَذَا
 فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَجَلٍ وَقَالَ ابْنُ قُلَامَةَ لَيْسَ مَا نَقَلَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ بِوَاضِحٍ لِلدَّلَالَةِ وَأَمَّا آلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَكْثَرُ الْحَفِيفَةِ وَهُوَ الْمَصْحُوحُ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ
 وَالْحَنَابِلَةِ أَنَّهَا تَجُوزُ لَهُمْ صَدَقَةُ التَطَوُّعِ وَالْفَرَضِ لِأَنَّ الْحَرَمَ عَلَيْهِمَا إِنَّمَا هُوَ أَوْ سَاخَ النَّاسِ وَذَلِكَ هُوَ الزَّكَاةُ لِأَنَّ صَدَقَةَ التَطَوُّعِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ أَنَّهَا
 حَرَمٌ عَلَيْهِمَا كَصَدَقَةِ الْفَرَضِ لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَوْ يَفْصَلُ، وَفِي شَرْحِ الْكَلْبِ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَالتَطَوُّعِ ثُمَّ قَالَ وَقَالَ بَعْضُ يَحْيَى لَهُمُ التَطَوُّعُ، أَمْ
 قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْمُثَنَّى أَمْ فَتَلَا ثَبَتَ الْخِلَافُ عَلَى وَجْهِ يَشْعُرُ بِتَرْجِيهِ حُرْمَةِ النَّافِلَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْعُرُومَاتِ فَوَجِبَ اعْتِبَارُهُ فَلَا يَدْفَعُ إِلَيْهِمُ النَّافِلَةَ إِلَّا عَلَى وَجْهِ
 الْمَهَبَةِ مَعَ الْأَدَبِ وَخَفَضَ الْجَنَاحَ تَكْرُمَةً لِأَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ إِلَيْكَ حَدِيثُ لَحْمِ بَسْرِيَّةٍ الَّذِي تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمَا
 لَمْ يَأْكُلْهُ حَتَّى اعْتَبَرَهُ هَدِيَّةً مِنْهَا فَقَالَ هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ صَدَقَةً نَافِلَةً وَإِضْرَافًا لِتَخْصِصِ الْعُرُومَاتِ إِلَّا بِالْأَيْدِي، أَمْ
 قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ وَالنَّظَرِ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حُكْمِ الْفَرَاغِ وَالْمَطْوُوعِ فِي ذَلِكَ (أَيْ فِي التَّحْرِيمِ) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ وَإِبْنِ يُونُسَ
 وَمُحَمَّدِ بْنِ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ ابْنِ حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِالصَّدَقَاتِ كُلِّهَا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا إِلَى
 أَنَّ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا كَانَتْ حَرَمَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَا جُعِلَ لَهُمْ فِي الْخَمْسِ مِنْ تَحْرِيمِ الْقُرْبَى فَلَمَّا انْقَطَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ رَجَعَ إِلَى غَيْرِهِمْ بَوَدَّ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّ لَهُمْ بِذَلِكَ مَا قَدْ كَانَ حَرَمًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَا قَدْ كَانَ حَرَمًا لَهُمْ وَقَدْ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ يُونُسَ
 عَنْ ابْنِ حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ فِيهِذِ الْأَخْذُ، أَمْ - وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الطَّحَاوِيَّ مَا اخْتَارَ رَوَايَةَ الْحَلِّ عَنْ ابْنِ حَنِيفَةَ بَلْ أَخَذَ بِالرَّأْيِ الَّتِي
 وَافَقَتْ قَوْلَ ابْنِ يُونُسَ وَهِيَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَوَّلًا مِنْ اسْتِثْنَاءِ حُكْمِ التَّحْرِيمِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَطَوُّعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ فَأَلْقِيهَا إِذَا قَالَ الْحَافِظُ وَتَدْرَأُ
 رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ تَصَوَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقِيلَ لَهُ مَا أَسْهَرُكَ قَالَ إِنِّي وَجَدْتُ تَمْرَةً سَاقِطَةً فَأَكَلْتُهَا
 ثُمَّ ذَكَرْتُ تَمْرًا كَانَ عِنْدَنَا مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَمَا أَدْرَى أَمِنْ فِيكَ كَانَتْ التَّمْرَةُ أَوْ مِنْ تَمْرِ أَهْلِي فَذَلِكَ أَسْهَرَنِي وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّعَدُّ وَانَّهُ لَمَّا اتَّفَقَ لَهُ أَكْلُ
 التَّمْرَةِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَاقْلَقَهُ ذَلِكَ صَارَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَ شَيْئًا مَا يَدْخُلُ التَّرَدُّدَ تَرَكَهُ احتياطاً وَبِحَقْلٍ أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةٍ أَكَلِهِ أَبَاهَا كَانَ فِي
 مَقَامِ التَّشْرِيْعِ وَفِي حَالِ تَرْكِهِ كَانَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ وَقَالَ الْمُطَّلِبُ إِنَّمَا تَرَكَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْضُعًا وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَيْتِ الْإِنْسَانِ
 عَلَى الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَقْرَأَ دَلِيلَ عَلَى التَّحْرِيمِ وَفِيهِ تَحْرِيمٌ قَلِيلٌ الصَّدَقَةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمٌ كَثِيرٌ رَهًا مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى، أَمْ قَوْلُهُ
 لَوْ أَنَّ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ إِذَا لَوْ لَا خَشْيَةُ أَنْ تَكُونَ مِنْهَا - قَوْلُهُ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ إِذَا ظَاهَرَ جَوَازَ أَكْلِهَا يَوْجِدُ مِنَ الْحَقَرَاتِ عِلْقَةً فِي الطَّرِيقَاتِ
 كَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَبِعْ مِنْ أَكْلِهَا إِلَّا تَوْضُعًا خَشْيَةً أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ الَّتِي حَرَمَتْ عَلَيْهِ لَأَكُونَهَا مَرْمِيَةً فِي الطَّرِيقِ نَقْطَةً وَقَدْ وَضَّحَ ذَلِكَ

لا تفعلوا فوالله ما هو ببعيد فانتحاه ربيعة بن الحرث فقال والله ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا فوالله لقد نلت صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فما نفسناه عليك قال على أسلوها فانطلقا واضطجع على قال فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر سبقاه إلى الحجرة فقمنا عندها حتى جاء فأخذ بأذاننا ثم قال أخرجنا ما تصبران ثم دخل ودخلنا عليه وهو يومئذ عند زينب بنت جحش قال فتواكلنا الكلام ثم تكلم أحدنا فقال يرسل الله انت ابن الناس وأوصل الناس وقد بلغنا الكناج فجبنا لتؤميرنا على بعض هذه الصدقات فتوذي إليك كما يؤذي الناس ونصيب كما يصيبون قال فسكت طويلا حتى أردنا أن نكلمه قال وجعلت زينب تلبيح اليناس وراء الحجاب أن لا تكلماه قال ثم قال إن الصدقة لا تنبغي لأكل محمد انما هي أوساخ الناس أذعوا إلى شمية وكان على الخمس ونوفل بن الحرث بن عبد المطلب قال فجاءه فقال لحبيبة أنك هذا الغلام أنتك للفضل بن عتب أس فأنكحه وقال لنوفل بن الحرث أنك هذا الغلام أنتك لي فأنكحني وقال لحبيبة أصدق عنهما من الخمس كذا وكذا قال النوري ولم يسمه لي **حاصل** شاهر بن معمر قال قال ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد

قوله في أول حديث الباب على فراشي فإنه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعا للحشية أن تكون صدقة فلو لم يجش ذلك لأكلها ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك ملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف لكن قيل يقال إنما لقطعة رخص في ترك تعريفها أو ليست لقطعة لأن اللقطعة ما من شأنه أن يتملك دون ما لا قيمة له وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم التمرة في الطريق مع أن الأمر يأخذ المال المضاعف للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه أو تركها عمداً لينتفع بها من يجد لها من تحمل له الصدقة وإنما يجب على الأمر حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له لا ما جرت به العادة بالأعراض عنه لحقارته والله أعلم **قوله** فوالله ما هو ببعيد الخ قال الأبي الأظهر في حلقه أنه مستند فيه لقضية الحسن بن علي رضي **قوله** فانتحاه ربيعة بن الحرث الخ هو بالحاء ومعناه عرض له وقصد - **قوله** إلا نفاسة منك علينا الخ معناه حسداً منك لنا **قوله** فما نفسناه عليك أي ما حسدناك ذلك **قوله** أخرجنا ما تصبران الخ قال النوري هكذا هو في معظم الأصول ببلا دنا وهو الذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل الضبط تصبران بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وبعد هاء أخرى ومعناه يتجمل به في صدر ربحا من الكلام وكل شيء جمعه نقد صهرته وتوقع في بعض النسخ تسبران بالسين من السرا أي ما تقولانه لي سراً وذكر القاضي عياض فيه أربع روايات هاتين الثنتين والثالثة تصدبان بأسكان الصاد وبعد هاء دال مبهمة معناه ما ذا ترفعان إلي قال وهذه رواية السمرقندي الرابعة تصوران بفتح الصاد وبواو مكسورة قال هكذا ضبطه الحميدي قال القاضي وروايتان عن أكثر شيوخنا بالسين واستبعد رواية الدال والصحيح ما قدمناه عن معظم نسخ بلادنا ورجمه أيضاً صاحب المطالع فقال الأصوب تصبران بالصاد والراءين **قوله** فتواكلنا الكلام الخ أي التكل كل واحد منا على الآخر من استعنت القوم فتواكلوا أي وكل بعضهم إلى بعض **قوله** وقد بلغنا الكناج الخ أي الحكيم كقوله تعالى حتى إذا بلغوا النكاح **قوله** حتى أردنا أن نكلمه الخ أي كلمته ثانياً **قوله** تلبيح اليناس الخ هو بضم التاء وأسكان اللام وكسر الميم ويجوز فتح التاء والميم يقال ألمع ولمع إذا اشر به أوبى - **قوله** إن الصدقة لا تنبغي لأكل محمد الخ قال النوري دليل على أنها محرمة عليهم سواء كانت بسبب الجمل أو بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، أم وأجازها الطحاوي وغيره للعالمين منهم لأنها آخرة وقال ابن عابد بن فلا تحل للعامل الهاشمي تنزيهاً للقرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شعبة الترخ وكان منع العامل الهاشمي من أخذ صريح في السنة - **قوله** انما هي أوساخ الناس الخ أي أنها تطهير لأموالهم ونفوسهم كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم **قوله** في كفسالة الناس قال الشيخ العارف الكبير ولي الله الدهلوي قدس الله روحه إنما كانت أوساخاً لأنها تكفر الخطايا وتدفع البلاء وتقع فداء عن العبد في ذلك فيتمثل في ملائك الملائكة على أنها هي وهذا يسمى عندنا بالوجود التشبيهي فتدل بعض النفوس العالكية أن فيها ظلمة وإيضاً فإن المال الذي يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة وهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرم أن اكتسب بهذا النوع شر وجوع المكاسب لا يليق بالمطهرين والمنزه بهم في الملة وفي هذا الحكم سر آخر وهو أنه صلى الله عليه وسلم أن أخذها لنفسه ويجوز أخذها لخاصته والذين يكون نفعهم بمنزلة نفعه كازمظنة أن يظن الظأون ويقول القائلون في حقته ما ليس بحق فأراد أن يسل هذا الباب بالكلية ويحجب بأن منافعها راجعة إليهم وإنما تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراءهم رحمة بهم وحلأ إليهم تقريباً لهم من الخير وانقاذهم من الشر - **قوله** قال السنوسي لما كانت الصدقات أوساخ الناس ولهذا حرمت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله فكيف أباها لبعض أمته ومن كمال الإيمان المبر أن يجب لأخيه ما يحب لنفسه قلت ما أباها لهم عن قيمة بل اضطراً وأكرها حديث تراها ناهية عن السؤال فعلى الخاتم أن يراها كالميتة فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا أثر عليه **قوله** ادعوا إلى شمية الخ سبأ في ضبطه ونسبته في آخر الباب **قوله** أصدق عنهما من الخمس كذا وكذا قال النوري

باب أحبة النبي صلى الله عليه وآله وآله وكانوا يصدقونهم بطريق الصدقة وبما أن الصدقة إذا قبضها المصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل أحد من كانت الصدقة محرمة عليه -

عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أخبره أن أباه ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب قال لعبد المطلب بن ربيعة وللفضل بن عباس أنتم رسول الله صلى الله عليه وآله وساق الحديث بنحو حديث مالك وقال فيه فالقي على رداءه ثم ضطجع عليه وقال أنا أبو حسن القرم و الله لا أرى مكاناً حتى يرجع اليكم ابناكم بحور ما بعثنا به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وقال في الحديث ثم قال لنا أن هذه الصدقات إنما هي أو ساق الناس وإنما لا تحل لمحمد ولا آل محمد صلى الله عليه وآله وقال أيضاً ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله ادعوا إلى محمية بن جزء وهو رجل من بني أسد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يستعمله على الأخماس محل شاة قتيلة بن سعيد قال ناليت حرو حدثنا محمد بن زحر قال أنا الليث عن ابن شهاب أن عبيد بن السباق قال قال زهير بن زهير زوج النبي صلى الله عليه وآله أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل عليها فقال هل من طعام قالت لا والله يا رسول الله ما عندنا طعام إلا عظم من شاة أعطيت مولاتي من الصدقة فقال قريته فقد بلغت محلها حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد واسحق بن إبراهيم جميعاً عن ابن عيينة عن الزهري بهذا الإسناد نحوه وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا وكيع ح وحدثنا محمد بن مثني وابن بشار قالنا محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة عن قتادة عن النضر ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ قال ناليت ح وحدثنا محمد بن مثني قالنا شعبة عن قتادة سمع ابن ملك قال أهدت بريرة إلى النبي صلى الله عليه وآله لحماً تصدق به عليها فقال هو لها صدقة ولنا هدية حدثنا عبيد الله بن معاذ قال ناليت ح وحدثنا محمد بن مثني ابن بشار واللفظ لابن مثني يحتمل أن يريد من سهم ذوى القربى من الخمس كالأخماس من ذوى القربى ويحتمل أن يريد من سهم النبي صلى الله عليه وآله من الخمس قوله عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي قال قال النووي سيق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل كلاً صحيح والأصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس إلى جده ولا يمتنع ذلك قال النسائي ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن مالك إلا جويرية بن أسماء قوله أنا أبو حسن القرم قال النووي هو بنون حسن وأما القرم فبالراء مرفوع وهو السيد وأصله نحل الأبل قال الخطابي معناه المتقدم في المعرفة بالأمور والرأي كالفعل هذا أصح الأوجه في ضبطه وهو المعروف في نسخ بلادنا والثاني حكاه القاضي أبو حسن القرم بالواو بأضافة حسن إلى القوم ومعناه عالم القوم وذو رأيهم والثالث حكاه القاضي أيضاً أبو حسن بالقنوين والقوم بالواو مرفوع أي أنا من علمت رأيي أيها القوم وهذا ضعيف لأن حروف النداء لا تختص في نداء القوم ونحوه قوله لا أرى مكاناً حتى يرجع اليكم ابناكم قال النووي هكذا ضبطناه ابناكم بالتثنية وتوقع في بعض الأصول ابناكم بالواو على الجمع وحكاها القاضي أيضاً قال وهو هو والصواب الأول وقال وقد يصح الثاني على مذهب من جمع الاثنين قوله بحور ما بعثنا به إلى هو بفتح الحاء المهملة أي بجواب ذلك قال الزهري في تفسيره يقال كلمته فما رد على حوراً ولا حوراً أي جواباً قال ويجوز أن يكون معناه الخيبة أي يرجوا بالخبية وأصل الحور الرجوع إلى النقص قال القاضي هذا شبه بساق الحديث كذا في الشرح - قوله محمية بن جزء أما محمية فبميم مفتوحة ثوحاً مهملة ساكنة ثم ميم أخرى مكسورة ثوباء مخففة وأما جزء فبجيم مفتوحة ثوباء ساكنة ثوهمة هذا هو الأصح قال القاضي هكذا تقول عامة الخطاط وأهل الأتقان ومعظم الرواة وقال عبد الغني بن سعيد يقال جزى بكسر الزاي يعني بالياء وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا قال القاضي وقال أبو عبيد هو عندنا جز مشد الزاي وأما قوله وهو رجل من بني أسد فقال القاضي كذا وقع والمحمول أنه من بني زيد لا من بني أسد يا أحبة النبي للنبي صلى الله عليه وآله إن كان المهدى ملكها بطريق الصدقة وبيان أن الصدقة إذا قبضها المصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل أحد من كانت الصدقة محرمة عليه قوله أعطيت مولاتي من الصدقة فيه جواز الصدقة لموالي أزواج النبي صلى الله عليه وآله وأما أزواجه صلى الله عليه وآله فقد نقل ابن بطال أنهن لا يخلن في ذلك أي عدم محل الصدقة باتفاق الفقهاء وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة أن الخلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت أنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة قال وهذا يدل على تحريمها قلت في أسناده إلى عائشة حسن أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً وهذا لا يقدح فيما نقلنا من بطال كذا في الفتح قوله فقد بلغت محلها إن قال الحافظ في حديث امر عطيته من باب الزكوة أي أنها لما تصرفت فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت تحل لرسول الله صلى الله عليه وآله بخلاف الصدقة كما سيأتي في الهدية وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبط محلها بفتح الحاء وضبطه بعضهم بكسرها من الخلول أي بلغت مستقرها والاولى أولى ثم قال في أبواب الهدية محلها بكسر الحاء يقع على الزمان والمكان أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة على وصارت لي حلالاً وفي الحديث أن الصدقة يجوز فيها تصرفت الفقير الذي أعطيتها بالبيع الهدية وغيرها قوله عن قتادة سمع ابن ملك قال أهدت بريرة إلى النبي صلى الله عليه وآله لحماً تصدق به عليها فقال هو لها صدقة ولنا هدية إن قال القاري فارتقت

قالنا محمد بن جعفر قال ناسخه عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة والى النبي صلى الله عليه وسلم بلحمة يقر فقيل هذا ما تصدق به
 على بريدة فقال هو لها صدقة ولنا هدية **حدثنا** زهير بن حرب ابو كريب قالنا ابو مطوية ناهشام بن عمرو عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن ابيه عن عائشة قالت كانت في بريدة ثلاث قضيات كان الناس يتصلقون عليها وتهدى لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقال هو عليها صدقة ولكم هدية فكلوه **وحدثنا** ابو بكر بن الشيبه قالنا حسين بن علي عن زائدة عن سمك عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن ابيه عن عائشة **حدثنا** محمد بن مثنى قالنا محمد بن جعفر قالنا شعبة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يحدث عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك **وحدثنا** ابو الطاهر قالنا ابن وهب قال اخبرني مالك بن انس عن ربيعة عن القاسم عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك غير انه قال وهو لنا منها هدية **حدثنا** زهير بن حرب قالنا اسمعيل بن ابراهيم عن
 خالد عن حصه عن ام عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بشى فلما جاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عائشة قال هل عندك شئ قالت لا الا ان نسيبته بعثت اليها من الشاة التي بعثتم بها اليها قال انما
 قد بلغت فحكما **حدثنا** عبد الرحمن بن سلام الجعفي قالنا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن وهاب عن زائدة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان اذا اتي بطعام سأل عنه فان قيل هدية اكل منها وان قيل صدقة لم يأكل منها **حدثنا** يحيى بن يحيى ابو بكر بن الشيبه
 وعمر بن القاسم عن ابي ابراهيم قال يحيى انا وكيع عن شعبة عن عمر بن قسرة قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى **حدثنا** عبد الله بن معاذ
 واللفظه قالنا ابي عن شعيب عن عمر بن قسرة قالنا عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انا قوم فصد قال اللهم صل عليهم
 الصدقة الهدية حيث حرمت عليه تلك وحلت له هذه باز القصد من الصدقة ثواب الآخرة وذلك ينفى عن عمر الخطي وذلك الاحتياج الى
 الترجع عليه والرفق اليه ومن الهدية التقرب الى الهدى اليه واكرامه بعرضها عليه ففيها غاية العزة والريعة لديه وايضا فمشتان الهدية مكانها في الدنيا
 ولذا كان عليه الصلوة والسلام ياخذ الهدية ويثيب عنها عوضها فلا تمتد البتة فيها بل لمجرد المحبة كما يدل عليه حديث تمارا وناخا لواءا حواء الصدقة
 ففي الحديث لا يجازيها الا المولى، ام قال ابي هريرة لا يقال كون الصدقة اوساخ الناس وانما مطهرة للمال هو صدقة لا يزيل بها الهدية كما لا نقول كونها
 وسخا ليس وصفا ذاتيا لها حتى يقال انه لا يزيل وانما هو وصف حكمي جعل بالشرع والشرع قد حكم برفقها عنها، اه واستنبط البخاري وكذا الطحاوي من
 قصة بريدة وام عطية ان لها شئ ان يأخذ من هم العاملين اذا عمل على الزكاة وذلك انه انما يأخذ على عمله قال فلما حل لها شئ ان يأخذ ما يملكه بالهدية
 ما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحل له اخذ ما يملكه بصدقة لا بالصدقة واستدل به ايضا على جواز صدقة التطوع لادراج النبي صلى الله عليه وسلم
 لانهم فرغوا من انفسهم وبينه وبينه صلى الله عليه وسلم ولو ينكر عليهم ذلك بل اخبرهم ان تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصدق المتصدق عليهم
 فيها كما تقدم تقريره والله اعلم - **قوله** بلحمة يقر **حدثنا** ابو كريب عن زهير بن حرب عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم
 وفيه نظر بل جاء عن عائشة تصدق على مولا في بشاة من الصدقة فهو ولي ان يؤخذ به - ام - والله سبحانه وتعالى اعلم - **قوله** ثلاث قضيات **حدثنا**
 ابي سنن واحكام فكم منها قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة ولنا هدية ولم يذكر ههنا الثانية والثالثة وهما الولاء لمن اعق وتخييرها في فسخ النكاح
 حين اعققت تحت عبد سياقي بيان الثلاث مشروحة ان شاء الله تعالى في كتابنا النكاح **قوله** هل عندكم شئ **حدثنا** ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم
 بالنون والمهمل والموحدة مصغر اسم ام عطية قال الحافظ وفيه اشارة الى ان ادراج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة كما حرمت عليه
 لان عائشة قبلت هدية بريدة وام عطية مع علمها بانها كانت صدقة عليهما وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي صلى الله عليه وسلم
 لعلمها انه لا تحل له الصدقة واقترعها صلى الله عليه وسلم على ذلك الفهم ولكنه يابن لها ان حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم ايضا
 ثم قال استشكلت قصة عائشة في حديث ام عطية مع حديثها في قصة بريدة لان شاة واحدة وفل علمها النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهما بما حصله
 ان الصدقة اذا قبضها من محل له اخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه ان يتناولها اذا اهديت لها وبيعته ولو تقدمت
 القصتين على الأخرى لأغنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ويجوز ان تقع القصتان دفعة واحدة **قوله** اذا اتي بطعام **حدثنا** ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم
 طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابراهيم **قوله** سأل عنه **حدثنا** ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم
 اتي بصدقة **قوله** عن عمر بن قسرة **حدثنا** ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم
 كان لا يئس - **قوله** اللهم صل عليهم **حدثنا** ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي ابراهيم
 على استحياب دعاء اخذ الزكاة لمعطيتها وأوجه بعض اهل الظاهر وحكاها الحنابلة وجهها لبعض الشافعية وتنبأ بأنه لو كان واجبا لعلم النبي صلى الله

باب ما جاء من الصدقة

باب ارضاء السامع مالم يطلب حراما

اقوال العلماء في وجوب الصلاة على غير الانبياء

فأتاه إلى أوفى بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وحل ثنا ابن غير قال ناعبد الله بن إدريس عن شعبة بهذا الاسناد غير أنه قال صل عليهم **حل ثنا يحيى بن يحيى** قال أنا هشيم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** قال أنا حفص بن غياث وأبو خالد الأحمر **وحدثنا محمد بن مثنى** قال ناعبد الوهاب بن أبي عدي وعبد الله على كاهن عن داود **وحدثنا زهير بن حرب** واللفظ قال ناسمعي بن إبراهيم قال أنا داود عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاكم المصدق فليصدقوا عنكم وهو عنكم راض

عليه السلام السعة ولأن سائر ما أخذ من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتل أن يكون الوجوب خاصا به لكون صلواته سكتا لهم بخلاف غيره وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى "وَصَلِّ عَلَيْهِمْ" قال ادع لهم ما خرج الناس في من حديث وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم قال في رجل بعث بنتا فحسنه في الزكاة اللهم يارك فيه وفي أباه، واستحب الشافعي في صفة الدعاء أن أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت **قول** اللهم صل على آل أبي أوفى **المراد** يا أوفى بنفسه لأن آل أبي أوفى يطلق على ذلك الشيء كقوله في قصة أبي موسى لقد أوفى سراجا من من امير آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر وقيل عليه وعلى اتباعه، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسدي شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين واستدل به على جواز الصلاة على غير الانبياء وكفه مالك والجمهور قال ابن التين وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء يدل على أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث قال عياض والذي أصيل له قول مالك وسفيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا يذكر غير الانبياء بالرضا والغفران والصلاة على غير الانبياء يعني استقلاله لا يمكن من الأمر المعروف وإنما احتثت في دولة بني هاشم وأما الملكة فلا اعتراض فيه حديثا كذا وإنما يؤخذ ذلك من الذي قبله ان ثبت (أي حديث فصلوا على انبياء الله) لأن الله تعالى سألهم رسلا وأما المومنون فاختلاف فيه فقيل لا تجوز إلا على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكي عن مالك كما تقدم وقالت طائفة لا تجوز مطلقا استقلاله لا تجوز تبعا فيما ورد به النص والحق به لقوله تعالى لا تجعّلوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَلَاءَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ولأنه لما علمهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمهم الصلاة قصرك عليه وعلى أهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم أبو المعالي من الجنبالة وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين وقالت طائفة تجوز تبعا مطلقا ولا تجوز استقلاله وهذا قول أبي حنيفة وجماعة وقالت طائفة تكره استقلاله لا تبعا وهي رواية عن أحمد وقال النووي هو خلاف الأولى وقالت طائفة تجوز مطلقا وهو مقتضى صنيع البخاري وأجاب المالكون عن حديث الباب نظائره بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يختصا من شاء أبا شاء وليس ذلك لأحد غيرهما قال الحافظ والحجة فيه أنه صار شعارا للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشتركه غيره فيه فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه صحيحا ويقال صلى الله على النبي وعلى صديقه وخليفته ونحو ذلك وقريب من هذا أنه لا يقال قال محمد بن عمرو رجل وإن كان معناه صحيحا لأن هذا الشعار صار شعارا لله سبحانه فلا يشتركه غيره فيه ولا حجة لمن أجاز ذلك منفردا فيما وقع من قوله تعالى وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ولا في قوله اللهم صل على آل أبي أوفى ولا في قول امرأة جابر صل على وعلى زوجي فقال اللهم صل عليهما فإن ذلك كله وقع من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الحق أن يفضل من حقه بما شاء وليس لغيره أن يتصرت إلا بأذنه ولم يثبت عنه إذن في ذلك ويقوى المنع بأن الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم صار شعارا للأهل الأهواء يصلون على من يعظمونه من أهل البيت وغيرهم وهل المنع في ذلك حراما ومكروا أو خلافا للأولى حكى الأوجه الثلاثة النووي في الأدكار وصح الثاني وقد روى اسماعيل بن اسحاق في كتاب أحكام القرآن له بأسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أنا بعد فإن ناسا من الناس التمسوا عمل الدنيا لعل لأخرة وإن ناسا من القصاص أخذوا في الصلوة على خلفائهم وأمرهم ثم عدل الصلوة على النبي فإذا جاء لك كتاب بهذا فمهرهم أن تكون صلواتهم على النبيين ودعاهم للمسلمين ويدعوا ما سوى ذلك ثم اخرج عن ابن عباس بأسناد صحيح قال لا تصلح الصلوة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ولكن للمسلمين والمسلمات الاستغفار، أم وقد تقدم من قبل كلام ابن القيم في هذه المسألة في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الصلوة فراجع **باب** ارضاء السامع مالم يطلب حراما **قوله** إذا أتاكم

المصدق الخ تخفيف الصاد أي أخذ الصدقة وهو العادل **قوله** فليصدقوا عنكم الخ بضم الدال أي يرجع قولهم وهو عنكم راض الخ الجملة حال قال الطيبي ذكر المسبب أراد السبب لأنه أمر للعامل وفي الحقيقة أمر للمزكي والمعنى تلقوا بالترحيب وأداء زكاة أموالكم ليرجع عنكم راضيا وإنما عدل إلى هذه الصيغة مبالغة في استرضاء المصدق وإن ظلم كما في سنن أبي داود قال ارضوا مصدقكم وإن ظلمتم أي وإن اعتقدتم أنكم مظلومون بسبب حبكم أموالكم ولم يرد أحمد وإن كانوا مظلومين حقيقة يجب ارضائهم قال عياض من فيه الحظ على طاعة الأمراء وترك مخالفتهم وكل ذلك حص

على الألفة واجتماع الكلمة سجدنا لله سبحانه وتعالى اصلاً للصالح الكافة وعارة هذه الدار ونظام امر الدنيا والآخرة - ام - ولا يصلم
النظام الا بالنظام الطرفين ففي طرف زجر المصدقين بقوله صلى الله عليه وسلم اني ائتيتكم بالحق فادعوا الى الله فانه ليس بيننا وبين الله حجاب وفي طرف
آخر حرص المتصدقين على ان لا يصل المصدق عنهم الا وهو عنهم راض وان ظلمهم فرضاً وتقديراً، قال النووي وهذا كله مالم يطل المصدق
جوراً فاذا اطلب جوراً فلا موافقة له ولا طاعة لقوله صلى الله عليه وسلم في حياضه في صحيح البخاري فمن سئلها على وجهها فليعطها وسئل فوقها فلا يعط
واختلف اصحابنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فلا يعط فقال اكثرهم لا يعط الزيادة بل يعط الواجب وقال بعضهم لا يعطيه شيئاً اصلاً لان
يفسق بطلب الزيادة وينعزل فلا يعط شيئاً، والله اعلم

كتاب الصوم

قال في الايضاح اعلم ان الصوم من أعظم أركان الدين وارثق قوانين الشرع المتين به قهر النفس الامارة بالسوء وانه مركب من اعمال
القلب ومن المنع عن المأكول والمشرب والمنكح عامة يومه وهو اجمال الخصال غير انه اشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة الاهمية ان يبدأ
في التكليف بالأخف وهو الصلوة ثم ينزل للمكلف رياضة له ثم يثني بالوسط وهو الزكاة ويثقل بالأشق وهو الصوم واليه وقعت الاشارة
في مقام المدح والترتيب والتخفيف والتخشعات والمصدقين والمصدقات والصائمين والصائمات وفي ذكر مباني الاسلام واعتماد
الصلوة وايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتضت ائمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك ام كل في شرح ابن السبكي، وقال صاحب البديع من اصحابنا
الصوم لغوي وشرعي اما اللغوي فهو الامساك المطلق وهو الامساك عن أي شيء كان فيسمى الامساك عن الكلام وهو الصامت صائماً، قال الله تعالى
اِني نذرت للرحمن صوماً اي صمتاً ويسمى الفرس الامساك عن العلف صائماً قال الثعالبي عرسه خيل صيام وخيل غير صائمة + تحت العجاج واخري
تعلك اللججاء اي ممسكة عن العلف وغير ممسكة واما الشرعي فهو الامساك عن اشياء مخصوصة وهي الاكل والشرب والجماع بشرائط مخصوصة
ذكرت في مواضعها فالشرعي ينقسم الى فرض وواجب ونظور والفرض ينقسم الى عين ودين فالعين ماله وقت معين اما بتعيين الله تعالى كصوم
رمضان وصوم التطوع خارج رمضان لان خارج رمضان متعين للنفل شرعاً واما بتعيين العبد كالصوم المنذر ويعد في وقت بعينه والدليل على
فرضية صوم شهر رمضان الكتاب والسنة والاجماع والمعقول اما الكتاب فبقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وقوله كُتِبَ عَلَيْكُمُ اي فرض وقوله تعالى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ واما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم
بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً
وقوله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ايها الناس اعبدا وارتكبو وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وحجوا بيتيكم وأدوا زكاة اموالكم طيبة بها
انفسكم تدخلوا الجنة ربكم واما الاجماع فان الامة اجمعت على فرضية شهر رمضان لا يجدها الا كافر وانا المعقول فمن وجوه احدها ان الصوم
وسيلة الى شكر النعمة اذ هو كفت النفس عن الأكل والشرب والجماع وانها من اجل النعم واعلاها والامتناع عنها زماناً معتبراً يعرف قدرها
اذ النعمة مجهولة فاذا افقدت عرفت قيمها ذلك على قضائه حقها بالشكر وشكر المنعم فرض عقلاً وشرعاً واليه اشار الرب تعالى في قوله في آخر الصيام
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ والثاني انه وسيلة الى التقوى لانه اذا التقادت نفسه للامتناع عن الحلال طمعاً في مرضات الله تعالى وخوفاً من اليم عقابه
فأولى ان تتفاد للامتناع عن الحرام فكان الصوم سبباً للتقاء عز محامد الله تعالى وانه فرض واليه وقعت الاشارة بقوله تعالى في آخر آية الصوم
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، والثالث ان في الصوم قهر الطبع وكسر الشهوة لان النفس اذا شبعت تمتت الشهوات اذا جاعت امتنعت عما تهوى ولذا قال
النبي صلى الله عليه وسلم من نحش منكم الباءة فليصم فان الصوم له وجاء فكان الصوم ذريعة الى الامتناع عن المعاصي وانه فرض، ام - قال الشيخ
ابن المهامر والثاني عن هذا صفاء القلب الكدر وبصفائه تنبسط المصالح والدرجات، ومن فوائد الصوم كونه موجباً للرحمة والعطف على
المساكين فانه لما ذاق ألم الجوع في بعض الاوقات ذكر من هذا حاله في عموم الساعات فتسارع اليه الرقة عليه والرحمة حقيقتهما فحق الانسان
نوع ألم ياطن فيسارع لدفعه عنه بالاحسان اليه فينال بذلك ما عند الله من حسن الجزاء ومنها موافقة الفقراء بتجمل ما يتجملون احياناً وفي ذلك
رفع حاله عند الله كما حكى عن بشر الحافي انه دخل عليه رجل في الشتاء فوجد جالساً يبرعد وثوبه معان على المشجب فقال له في مثل هذا الوقت
تنزع الثوب او معناه فقال يا اباي الفقراء كثير وليس لي طاقة مواسا قهر بالشباب فاداسهم به يتجمل البرد كما يتجملون، ام - قال لعارفت الكبرى الشيخ
الاجل ولي الله الذي هوى قدس الله روحه واذا وقع التصديق لتشرع عام واصلاح جماهير الناس طوائف العرب واليهام وجبان لا يخير في ذلك
الشهر ليجتار كل واحد شهراً يسهل عليه صومه لان في ذلك فتحاً لياي الاعتذار والتسلل وسد الباب الامر بالعرفت والتميز عن المنكر واخيراً لما هو

بيان معنى الصوم اللغوي والشرعي وذكر انقسام الصوم الشرعي

الذي اهل على فرضية صورته شرعية

الحكاية المحقولة في الصوم وشرع فرائدها ومساكنه

باب فضل شهر رمضان

الذي يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان من غير ذكر الشهر
وبين سبب تسمية هذا الشهر بـرمضان

حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا حدثنا إسماعيل وهو ابن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين وحل شئ حرمة

من أعظم طاعات الإسلام وأيضاً فإن اجتماع طوائف عظيمة من المسلمين على شئ واحد في زمان واحد يرى بعضهم بعضاً معونة لهم على الفعل مبسر عليهم ومشجع إياهم وأيضاً فإن اجتماعهم هذا سبب لنزول البركات الملكية على خالصتهم وعامة مجراد أن ينعكس أنوار كرمهم على من درهم ويحيط دعوتهم من وراءهم وإذا وجب ليعين ذلك الشهر فلا حق من شهر نزل فيه القرآن ارتسخت فيه الملة المصطفوية وهو مظنة ليلة القدس، أم قال الشيخ بلد الدين العيني، واختلوا في أي صوم وجب في الإسلام أو أقليل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة أيام من كل شهر لا شيء صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام رواه البيهقي ولما فرض رمضان خير بينه وبين أطعام ثلثي الخبيث بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ونزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة من رمضان قوله عن أبي سهيل عن أبيه أن قال بالحافظ أبو سهيل هو نافع بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن الحارث بن أبي غنم بالغين المعجمة والتخانية الأصح عمه مالك بن انس بن مالك وأبو نافع كبير أدرك عمر رضي الله عنه قوله إذا جاء رمضان الخ فيه دليل جواز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر بأكراهة ونقل عن أصحاب مالك الكراهية وعن ابن الأثير في شهره وكثير من الشافعية أن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا يكره والجهر على الجواز وتمسك المناجون بحديث ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدي في الكامل وضعفه، قال النووي وأسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت الأبدان صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة، أم قال ابن عابدين وعامة المشايخ على أنه لا يكره بل يجيء في الأحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان أيماً وأحسباً غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من أسماء الله تعالى ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكيم كذا في الدراية وأعلم أنهم طبقوا على العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاعف المضاعف إليه شهر رمضان وربع الأول والآخر فحذف شهر هنا من قبيل حذف بعض الكلمة الألف جزوه كآخر أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاعف المضاعف إليه حيث أعربوا الجزئين كذا في شرح الكشاف للسعد (قهر) ومقتضاه أن رجائيس منها خلافاً للصراح الصفدى وتبعه من قال شعي ولا نصف شهراً للفظ شهره الأ الذي أوله الراء فادر ولذا زاد بعضهم قوله شعراً واستثنى من ذا رجياً فيمتنع لأنه لا يروى ما سمع - وفي المواهب وشرحه أعلم انظر رمضان مشتق من الرض بفتح الميم قال في المصباح يقال رمضان يومنا يرض رمضان من باب تعب وهو شدة الحر لأن العرب لما أرادوا أن يصفوا أسماء الشهور وافق أن الشهر المذكور شديد الحر فسموه بذلك لموافق الوضع الأزمنة فقالوا رمضان ثم كثر حتى استعملوها في الأهلة وإن لم توافق ذلك الزمن كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع وذلك حين أرجعت الأرض أولاً يرمض بفتح الميم الذنوب أي يجرها وهو ضعيف لأن التسمية به ثابتة قبل الشرح الذي عرف منه أنه يرمض الذنوب، قال القاري رمضان إن صح أنه من أسماء الله تعالى فغير مشتق أو راجع إلى معنى الغافر أي يجر الذنوب ويحرقها، قوله فتحت الخ قال القاري بالتحقيق وهو أكثر مما في التنزيل وبالتشديد لتكثير المفعول قال السند في فتح أبواب الجنة أي تقريباً للرحمة إلى العباد وهذا يدل على أن أبواب الجنة كانت مغلقة ولا ينافيه قوله تعالى جنت عدن مفتحة لهم أبوابها لا يفتتح ذلك لا يقتضيه دوام كونها مفتحة لهذا الباب قوله غلقت أبواب النار الخ قال القاري غلقت بالتشديد أكثر قال السند في غلقت أي تبعداً للعقاب عن العباد وهذا يقتضيه أن أبواب النار كانت مفتوحة ولا ينافيه قوله تعالى حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها لجواز أن هناك غلق قبيل ذلك، وغلقت أبواب النار لا ينافي موت الكفرة في رمضان وتعذيبهم بالنار فيه إذ يكفي في عذابهم فتح باب صغير من القبر إلى النار غير أن أبواب المعمودة الكبار - قوله وصفدت الشياطين الخ بالمهلة المصنومة بعذابها فاء ثقيلة مكسورة أي شددت بالأصفا وهي الأغلال وهو يعني سلسلت في الرابطة الأخرى وفي الفتح قال حيض يحتل أن الحث على ظاهرها وحقيقتها وإن ذلك كله علامة لدخول الشهر وتعليم حرمة ولتبع الشياطين من أذى المؤمنين ويحتل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو وأن الشياطين يقتل أغواهم فيصيرون كالمصفدين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم فتحت أبواب الرحمة قال ويحتل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتحها الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة وغلقت أبواب النار عبارة عن صرف الهمم عن المعاصي لا تلة بأصحابها إلى النار وتصعيد الشياطين عبادة عن تعذيبهم عن الأغواء وتزوين الشهوات قال الزين بن المنير والادل أوجه ولا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره وإما الرابطة التي فيها أبواب الرحمة وأبواب السماء فمن تصدق الرحمة والأصل أبواب الجنة بليل ما يقابلها وهو غلق أبواب النار واستدل به علياً أن الجنة في السماء لا قامة هذا مقام هذه في المراتب وفيه نظر وجزء التوريشي شارح المصاييح بالأحتمال الأخير بعبارة فتح أبواب السماء كناية عن نزل الرحمة وإزالة الغلق

ابن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن ابي اسنان اياه حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان رمضان فتحت ابواب الرحمة وغلقت ابواب جهنم وسُلبت الشياطين وحل شئ من محرمات حاتم والحلواني قالوا حدثنا يعقوب حدثنا ابي عن صالح عن ابن شهاب حدثني نافع بن ابي اسنان اياه حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بمثله **حل شئ** من محرمات بن يحيى قال قرات على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر رمضان فقال لا تصوموا

عن مصاعد اعمال العباد تارة ببذل التوفيق واخرى بحسن القبول وغلق ابواب جهنم كناية عن تنزه النفس الصوام عن رحيم الفواحش والخص من البواعث على المعاصي بفتح الشهوات وقال الطبري فائدة فتح ابواب السماء لتوقيف الملائكة على استحقاق فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة ونسبه اذا علم المكلف ذلك باخبار الصادق ما يزيد في نشاطه ويتلقاه بأرحية وقال القرطبي بعد ان يرح حمله على ظاهره فان قيل كيف نرى الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كغيره فلو صدقت الشياطين لوقع ذلك في الجواب انها انما تنقل عن الصائمين الصوم الذي حفظ على شرطه ودعيت آذابه او المصنل بعض الشياطين وهو المرحه لا كغيره كما ورد في بعض الرأيات او المقصود لتقليل الشر فيه وهذا امر محسوس فان وقوع ذلك فيه أقل من غيره اذ لا يلزم من تصفيل جميعهم ان لا يقع شر ولا معصية لان ذلك اسباب باغيا للشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات العجيبة والشياطين الكاسية ام قال ابن العربي لا يتعين في مخالفة والمعاصي ان تكون من وسوس الشيطان اذ قد تكون من النفس وشهواتها سلمنا انها من الشيطان فانه ليس من شرطه وسوسته التي يجيها الانسان في نفسه اتصالها بالنفس اذ قد تكون مع بعد عنها لانها من فعل الله تعالى فكما يوجد الاول في جسد المسكور والمعين عند السحر والعائن فكذلك توجد عند وسوسته من خارج ام وقال الشيخ الاجل ولي الله الدهلوي قدس الله روحه أعلم ان هذا الفضل (الوارد في احاديث الباب) انما هو بالنسبة الى جماعة المسلمين فان الكفار في رمضان أشد عمها واكثر ضللا منهم وغيره لعمادهم فهناك شعائر الله ولكن المسلمين اذا صاموا وقاموا وحاض كلهم في لحظة الانوار وحاطت دعوتهم من رايهم وانعكست اضواءهم على من هم وشملت بركاتهم جميع فتهتم وتقرب كل حسب استعدادهم من المنجيات وتبعد من المهلكات صدق ان ابواب الجنة تفتح عليهم وان ابواب جهنم تغلق لان اصلها الرحمة واللطف والافاق اهل الارض في صفة تجلب ما يناسبها من جود الله كما ذكرنا في الاستسقاء والحج وصدق ان الشياطين تسلسل عنهم وان الملائكة تنتشر فيهم لان الشيطان لا يؤثر الا في من استعدت نفسه لآثره وانما استعدت له له لغاؤه البهيمية وقيل انهم وان الملك لا يقرب الامتن استعد له وانما استعداده بظهور الملكية وقد ظهرت وايضا فومضان مظنة اللبلة التي يفرق فيها كل امر حكيم فلا جرم ان الانوار المثالية والملكية تنتشر حينئذ وان اضلدها تنقبض ام والله سبحانه وتعالى أعلم - قوله عن ابن ابي اسنان اياه هو ابو نافع بن ابي اسنان مالك بن ابي عامر شيخ اسماعيل بن جعفر وهو من صفار شيخوخ الزهري بحيث أدركه تلامذة الزهري وهو اصغر منهم كما سئل ابن جعفر هذا الاسناد بعد من رواية الاقران وقد تأخر ابو سهيل في الوفاة عن الزهري **باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال في الفطر لرؤية الهلال** وانه اذا غم في اوله واخره اكملت عدة الشهر ثلاثين يوما قوله لا تصوموا حتى ان قال لفظ ظاهره ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجلت ليلا وانها لا تكون محمول على صوم اليوم المستقبل وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال وبعدة وخالف الشيعة الاجماع فاجوبه مطلقا وهو ظاهره في النبي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة لكفى ذلك لمن تمسك به لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أدق للجملة شبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقدوا له فاحتمل ان يكون المراد التفرقة بين حكم الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصوم اما الغيم فله حكم آخر ويحتمل ان لا تفرقة ويكون الثاني سؤالا للاول ام قلت وفي تاج العروس غم الهلال على الناس غمنا اذا حال دونه غيم رقيق او غيره فليؤثر - ومنه الحديث فان غم عليكم فاكملوا عدة وغم الشئ غمنا غطاءه اي ستره وهذا اصل المعنى ام وهذا يدل على ان قوله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم معناه عدم الرؤية وكونه مستورا الا في سبب كان فلا يلزم ان يكون هناك غيم مقابل للصوم فانهم - والى الاول ذهب اكثر احنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله فاقدوا الى انظر في اول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجح هذا التأويل الرأيات الاخر المصروفة بالمراد هي ما سأتى من قوله فاكملوا عدة ثلاثين ونحوها واولى ما فيه الحديث بالحدوث وترجع التصريح بكامل شعبان خاصة في صورة الغيم في بعض الاحاد التي ذكرها الحافظ في الفتح قال ابن الجوزي في التحقيق لا حصر في هذه المسئلة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم او قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة اقوال احدها يجب صومه على انه من رمضان ثانيا لا يجوز فرضها ولا تنفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا يوافق عادة قبل الانشاء

باب وجوب رمضان لرؤية الهلال والافطر لرؤية الهلال وانما اذا غم في اوله واخره اكملت عدة الشهر ثلاثين يوما -

مسئلة يوم النكاح واقوال العلماء في صومه هل يجب انما لا يصح الثالث هل يجوز انما لا

وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجح إلى رأى الأمام في الصوم والفطر واجتمعا الأول بانه موافق
لرأى الصحابي راوى الحديث قال احمد حدثنا اسمعيل حدثنا ايوب عن نافع عن ابن عمر ذكر الحديث بلفظ فاقد والله قال نافع فكان ابن عمر اذا مضى
من شعبان تسع وعشرين بيعت من ينظر فان رأى ذلك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا وان حال أصبح صائما وأما ما
روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه فالجمع بينهما انه في الصورة
التي اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن احمد انه خص يوم الشك بما اذا انعاد الناس عز روية الهلال وشهد برؤيته من لا
يقبل الحكم شهادة فاما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكًا واختار كثير من المحققين من اصحابه ام - وهذا تخصيص من غير تخصص وتكون
غير دليل قال ابن عبد الهادي في نفعه الذي دللت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه أي شهر غمرا أكمل ثلاثين سواء في ذلك شعبان
ورمضان وغيرهما فلي هذا فقوله فأكملوا العدة برجح إلى الجملتين وهو قوله صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غمركم فأكملوا العدة أي غمركم
في صومكم وأفطركم وبقيته الاحاديث تدل عليه قال لا في قوله فأكملوا العدة للشهر أي عدة الشهر ولم يخص صلى الله عليه وسلم شهر الاكمال
اذا غمرا فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك اذ لو كان شعبان غير ما د بهذا الاكمال لبينه فلا تكون رواية من روى فأكملوا عدة شعبان حتى لفظة لم قال
فأكملوا العدة بل مبيته لها ويؤيد ذلك قوله في الآية الأخرى فان حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا أخرجه
احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا رواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يومين
شعبان وروى النسائي من حديث ابن عباس فأكملوا العدة شعبان فظهر بما قلنا ان صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه انما ادار حكم
الصوم والفطر كليهما على الرؤية اذ كان الشهر تسعة وعشرين واكمال العدة اذا جاوزها وقطع ذرائع الاوهام والوساوس الناشئة من غير دليل
شرعي بقوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون قال في المواهب وشرحه وفيه (أي في حديث الباب) دليل على انه لا يجوز
صوم يوم الشك هو ما يتحدث الناس انه من رمضان ولم ير أو شهد به من لا تقبل شهادته (ولا يوم الثلاثين) وان لم يرفع شك بالمعنى المذكور (من
شعبان عن رمضان) اذ كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم) لانها من شعبان بنص الحديث ولذا عيب على من فسّر الشك بذلك ام - قال ابن عبد البر
ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعمار بن ابي مسعود وحذيفة بن ابي عمار وابو هريرة بن ابي مسعود والنسائي
ام - وذهب جماعة من الصحابة إلى صومهم قال الشوكاني والحااصل ان الصحابة مختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على احد والحجة
ما جاء ناعن الشارع وقد عرفته، واما حديث تقدم رمضان بيومين وحديث المتر من شعبان فسيأتي الكلام عليه عز قريب ان شاء الله تعالى
قال صاحب البدائع من اصحابنا واختلف المشايخ في ان افضل ان يصوم فيه تطوعا او يفطر وينتظر قال بعضهم الا فضل ان يصوم لها روى عن
عائشة وعلى رضي الله عنهما انها كانا يصومان يوم الشك بنية التطوع ويقولان لان نضوم يوما من شعبان احب اليانا من ان نفطر يوما من رمضان
فقد صامانا ونبتها على المعنى وهو انه يحتمل ان يكون هذا اليوم من رمضان ويحتمل ان يكون من شعبان فلو صام لدا الصوم بين ان يكون من
رمضان وبين ان يكون من شعبان ولو أفطر لدا الفطر بين ان يكون في رمضان وبين ان يكون في شعبان فكان الاحتياط في الصوم وقال بعضهم
الافطار افضل وبه كان يفتي محمد بن سلة وكان يضع كوزا له بين يديه يوم الشك فاذا جاءه مستفت عن صوم يوم الشك افتاه بالافطار وشراب
من الكوز بين يديه المستفتي وانما كان يفعل كذلك لانه لو افتى بالصوم لا عتاده الناس فيحتاج ان يلجئ بالفريضة وقال بعضهم يصام سرا ولا يفتي به
العوام لئلا يظنوا الجتهال زيادة على صوم رمضان هكذا روى عن ابي يوسف انه استفتي عن صوم يوم الشك فأنق بالفطر ثم قال للمستفتي تعال
فلما دنى منه أخبره سرا فقال أتى صائر وقال بعضهم ينتظر فلا يصوم ولا يفطر فان ثبت قبل الزوال انه من رمضان عزم على الصوم وان لم يثبت
أفطر ام - وفي الخطاوى على الدر المختار اختلف في افضلية صومه وقطره والمختار ما في المصنف من التفصيل كما في الهندية والبحر
نقل صاحب النهر عن السراج ان المفتي به التلوم ثم الافطار وان كان من الخواص فراجعه متأملا وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب أنه خطب في اليوم الذي شك فيه فقال ألا أي حالك است اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألهم وانهم حدثوني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فاتسروا ثلاثين يوما فان شهد شاهدان مسلمين فصولا
وأفطروا لم يقل للنسائي مسلمان ذكر الحديث الحافظ في التلخيص لم يذكر فيه قدحا واسناده لا بأس به على اختلاف فيه كذا في نيل الاوطار وعن عمار بن
ياسر من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي ابا القاسم محمد صلى الله عليه وسلم قال في المنتقى اخرج في الخمسة الا احمد وصححه الترمذي هو للبخاري
تعليقا قال الحافظ استدل به على تحريم صوم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مستند

حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان أغنى عليكم فاقدر الله حاشا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا
 عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فضرب بيده فقال الشهر هكذا وهكذا
 ثم عقد يهامه في الثالثة صوموا الرؤيته وأفطروا الرؤيته فان أغنى عليكم فاقدر الله ثلاثين حاشا ابن غير حدثنا أبو حنيفة
 عبيد الله بهذا الاسناد الشهر هكذا وهكذا وقال فان غمركم عليكم فاقدر الله ثلاثين نحو حديث أبي أسامة وحاشا
 عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بهذا الاسناد قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان فقال الشهر
 تسع وعشرون الشهر هكذا وهكذا وقال فاقدر الله ولم يقل ثلاثين وحاشا زهير بن حرب حدثنا اسمعيل
 عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تقطروا
 حتى تروه فان غمركم عليكم فاقدر الله وحاشا حميد بن مسعدة الباهلي حدثنا بشر بن المفضل حدثنا سلمة وهو ابن علفمة
 عن نافع عن عبيد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون فاذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه
 فأفطروا فان غمركم عليكم فاقدر الله وحاشا حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني
 سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فأفطروا فان غمركم
 عليكم فاقدر الله وحاشا يحيى بن يحيى ويحيى بن ايوب في قتيبة وابن حجر قال يحيى اخبرنا وقال الآخرون حدثنا اسمعيل

عندهم لا يحتلون في ذلك وخالفهم الجوهري المالكى فقال هو موقوف واجواب انه موقوف لفظاً مرفوع حكماً - قوله حتى تروا الهلال ان ليس
 المراد تعليق الصور بالرؤية في حق كل واحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك اما واحداً على رأى الجمهور او اثنان على رأى آخرين ووافق
 الحنفية على الاول الا أنهم خصوا ذلك بما اذا كان في السماء علة من غيم وغيرها والا متى كان حوله يقبل الامن جمع كثير ليقع العلم بخبرهم بعد خفاءه
 عما سوى الواحد واستدلوا على قبول الواحد بما روى عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيتهم فصاموا وامر الناس
 بصيامهم رواه ابو داود والدارقطني وقال تقدم به من ان بن محمد عن ابن وهب هو ثقة وعن عكرمة عن ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال انى رأيت الهلال يعني رمضان فقال أتشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال أتشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن للناس فليصوموا
 غداً رواه الخمسة الا احمد ورواه ابو داود ايضا من حديث حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة مرسلاً بمعناه وقال فامر بلال ان ينادى في الناس ان يقيموا وان
 يصوموا واستدل المخالفون بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المازكري وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا وتأولوا الحديث المتقدم
 باحتمال ان يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم غيرهما واجابوا بان التبرير بالاثنتين غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم وحاشا الباهلي
 على قبوله بالمنطوق ودلالة المنطوق ارجح واما التأويل بالاحتمال المذكور فتعسف تجوز لزمه اعتبار مثله لكان مفضيلاً الى طرح اكثر الشريعة وهذا كله
 في الصور واما في الفطر فقال النووي لا تجوز شهادة عدلين واحد على هلال شوال عند جميع العلماء الا بالاثور فجوزه بعدل، ام ومفهوم حديث عبد الرحمن بن
 زيد بن الخطاب قد عورض في اول الشهر بحديثي ابن عمر ابن عباس كما تقدم واما في آخر الشهر فلا ينتهض مجرد القياس لمعارضته مع اجماع الجاهليين على
 العمل بمفهومه وظهور الفرق بين الصور والفطر والله تعالى اعلم قوله فان أغنى عليكم الخ اي ستر عليكم قال النووي فان غمركم معناه حال بينكم وبينه
 غيم يقال غم وأغنى وغنى بتشديد الميم وتخفيفها والغين مصمومة فيها يقال غنى بغنى الغين وكسر الباء وكلها صحيحة قوله فاقدر الله الخ في نيل
 الاوطار قال اهل اللغة يقال قدرت الشيء أقدره وأقدره كسر الدال وضمها وقدرته وأقدرته كلها بمعنى واحد وهي من التقدير كما قال الخطابي معناه
 عند الشافعية والحنفية وجمهور السلف الخلف فاقدر الله تمام الثلاثين يوماً لا كما قال احمد بن حنبل وغيره ان معناه قدرته تحت السحاب فانه يكفى في
 رد ذلك الرهايات المصححة بالثلاثين كما تقدم ولا كما قال جماعة منهم ابن سيرين ومطهر بن عبد الله وابن قتيبة ان معناه قدرته بحسب ما نزل
 قال في الفهم قال ابن عبد البر لا يصح عن مطهر واما ابن قتيبة فليس هو بمن يرجع عليه في مثل هذا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن سيرين ان قوله فاقدر الله
 خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وقوله فاكملوا العدة خطاب للامة لانه كما قال ابن العربي ايضاً يستلزم اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحسب
 الشهر والقمر على آخرين بحسب العدة وقال هذا بعيد عن النبلاء - قوله الشهر هكذا وهكذا الخ اعشاراً ولا بأصابع يديه العشر جميعاً متزين وتبضع
 الأبهام في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله في الراية الأخرى تسع وعشرون وفي هذا الحديث جواز اعتماد الاشارة المضمرة في مثل هذا قوله فاقدر الله
 ثلاثين الخ قال ابن بطلان في الحديث رفع لسانه انما النجوم يقو بان التعديل واما المعول رؤية الاهلة، وقد غيبت عن التكلف ولا شك ان في مراعاة
 ما غرض حتى لا يدرك الا بالظنون غاية التكلف قوله انما الشهر تسع وعشرون الخ قال الحافظ مظاهر حصر الشهر في تسع وعشرين مع انه لا يخصص

أقول الكلام فيها يثبت به الصور والقطر من الشهر
 وهل قبل شهادة الواحد في دخول رمضان

وهو ابن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة لا تصوموا حتى تروه ولا تظفروا حتى تروه الا ان يغفر عليكم فان غفر عليكم فاقبلوا له **حدثنا** هرون بن عبد الله حدثنا روح بن عباد **حدثنا** ذكر بن اسحق **حدثنا** عمر بن دينار انه سمع ابن عمر يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الشهر هكذا وهكذا وقبض ابهامه في الثالثة **حدثني** حجاج بن الشاهر **حدثنا** حبيب بن اشيب **حدثنا** شيكان عن يحيى قال اخبرني ابو سلمة انه سمع ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشهر تسع وعشرون **حدثنا** سهل بن عثمان **حدثنا** زياد بن عبد الله البكائي عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا عشرا وعشرا **حدثنا** عبد الله بن معاذ **حدثنا** ابي حنيفة **حدثنا** شعبة عن جيلة قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وكذا وكذا وصفق بيده مرتين بكل اصبعيهما ونقص في الصفقة الثالثة ابهام اليمنى واليسرى **حدثنا** محمد بن مثنى **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن عقبة وهو ابن حريث قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون وطبق شعبة يديه ثلاث مرار وكسر ابهام في الثالثة قال عقبة واحسبه قال الشهر ثلاثون وطبق كفيه ثلاث مرات **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** غندر عن شعبة **حدثنا** محمد بن مثنى **حدثنا** ابن مثنى **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن الاسود بن قيس قال سمعت سعيد بن عمر بن سعيد انه سمع ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انا امة امة لا نكتب الا بحسب الشهر هكذا وهكذا وعقلا ابهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا يعني تمام ثلاثين **حدثنا** محمد بن حاتم **حدثنا** ابن مهدي عن سفيان عن الاسود بن قيس بهذا الاسناد ولم يذكر الشهر الثاني ثلاثين **حدثنا** ابو كامل **حدثنا** محمد بن زياد **حدثنا** الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة قال سمع ابن عمر رجلا يقول الليلة النصف فقال له ما يدريك ان الليلة النصف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشهر هكذا وهكذا واشار باصابعه العشرتين وهكذا في الثالثة واشار باصابعه كلها وحسب وخسب ابهامه **حدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتوا الهلال فصوموا واذا رايتوا فاطمورا فان غفر عليكم فصوموا ثلاثين يوما **حدثنا** عبد الرحمن بن سلام **حدثنا** الجهمي **حدثنا** الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن وهبان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صوموا الرؤيتة وافطروا الرؤيتة فان غفر عليكم فاصوموا العدة **حدثنا**

بل قد يكون ثلاثين والجواب ان الشهر يكون تسعة وعشرين او الايام للعدل المراد شهر بعينه او هو محمول على اكثر الاغلب يقول ابن سعد ما سمعنا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين اكثر مما سمعنا ثلاثين اخرجه ابو داود والنسائي ومثله عن عائشة عند احمد بن حنبل ويؤيد الاول قوله في حديث امرئلة في الباب ان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما وقال ابن العربي قوله الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الا معناه حصة من جهة احد طرفيه اي انه يكون تسعة وعشرين وهو اقله ويكون ثلاثين وهو اكثره فلا تأخذوا انفسكم بصوم الاكثر احتياطاً ولا تقتصر على الأقل تخفيفاً ولكن اجعلوا عبادكم مرتبططة ابتداء وانتهاء باستهلاله قوله **حدثنا** زياد بن عبد الله البكائي انهم ابا بكات قوله انا امة امة اي العرب قيل اراد نفسه وقوله امة بلفظ النسب الى امة فينبغي ان امة العرب لانها لا تكتب او منسوب الى الاممات اي انهم على اصل وكادة اتمهم او منسوب الى الامر لان المرأة هذه صفتها غالباً وقيل منسوب الى امر القري وقوله لا تكتب ولا تحسب تفسيره لكم كذا لك وقيل للعرب امة لان الكتابة كانت فيهم عزيزة قال الله تعالى هذا الذي بعث في الامم رسولا منهم لا يدرك ذلك انه كان فيهم من يكتب يحسب لان الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة وقوله ولا تحسب بعضهم الذين قالوا فيهم والامراد بالحساب هنا حساب النجوم وتفسيرها ولم يكونوا يعرفون ذلك ايضا الا انهم ليسوا فخلق الحكماء بصور غير بالرفقة لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكماء في الصور ولوحث بعد هذا من يجرى ذلك بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكماء بالحساب اصلاً ووضحه قوله في الحديث الماضي فان غفر عليكم فاصوموا العدة ثلاثين ولم يقل فاصوموا اهل الحساب المحكمة فيكون العدة عند الغناء يستوي فيه المكلفون فيرفع الاختلاف والنزاع عنهم وقد ذهب قوم الى الرجوع الى اهل التسيير في ذلك وهم المرافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقهم قالوا لا يحج اجماع السلف الصالح حجة عليهم مرجح انه لو ارتبط الامر بها لضاق اذ لا يعرفها الا القليل قوله وما يدريك ان الليلة النصف معناه انك لا تدري ان الليلة النصف امر لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين وانت اردت ان الليلة ليلة اليوم الذي تمامه يتم النصف هذا انما يصح على تقدير قيامه ولا تدري ان تمام املا قوله حبس وخسب على الشك وخسب بالخاء المعجمة والنون اي عطفه لم يتركه وهو احسن من رواية حبس بالخاء المعجمة الباء الموحدة كذا في شرح الابن قوله فان غفر عليكم

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جَدِّ شَايِبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِهِمْ وَأَفْطِرُ الرُّؤُوسِ فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمُ الشَّهْرُ فَعِدُوا ثَلَاثِينَ حَلًّا شَنَا ابْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ الْعُبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَلَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا دُمِيَ فَافْطَرُوا فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا ثَلَاثِينَ حَلًّا شَنَا ابْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كَرِيمٍ قَالَ ابْنُ بَكْرِ حَدَّثَنَا وَكَعْبٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِثْرَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ

لِضَمِّ الْغَنِّ وَكَسْرِ الِطِّمْ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً قَوْلُهُ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنْهُ الْحَدِيثُ لَا تَسْتَقْبِلُوا رَمَضَانَ بِصِيَامِ يَوْمٍ سَنِيَةٍ الْأَحْتِيَاظُ لِرَمَضَانَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ مَا أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ أَنَّ يَتَجَلَّى الرَّجُلُ بِصِيَامِهِ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ بِعَجْزِ رَمَضَانَ اسْتَقْبَلَهُ وَأَمَّا أَنْ تَصْرَفَ عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِيمَنْ يَقْصِدُ ذَلِكَ وَفِي كَثَرِ الْعَالَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِهِمْ الْهَلَالَ وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِمْ فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا ثَلَاثِينَ حَلًّا شَنَا ابْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْدُمُ مَرَّةً يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ فَنُغْضِبُكَ قَالَ لَا (ابْنُ الْبُخَارِ) فَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ الْأَقْصَارَ عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَمَّا وَقَعُ لَا تَقْدُمُوا السَّائِلِينَ عَلَى ذِكْرِ هَذَا الْعَدَمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا قَطَعَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ الْمَنْعِ مِنْ أَوَّلِ السَّائِلِينَ مِنْ شُعْبَانَ وَاسْتَدْرَأَ الْحَدِيثَ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِذَا انْتَصَفَ شُعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ الشُّنِّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَقَالَ الرِّيَاسِيُّ مِنْ ثَلَاثِينَ فَمِيتَةٌ يَحْرُمُ التَّقْدِيمُ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ لِحَدِيثِ الْبَابِ وَيَكُونُ التَّقْدِيمُ مِنْ نِصْفِ شُعْبَانَ لِلْحَدِيثِ الْآخِرِ وَقَالَ قُتَيْبَةُ الْعُلَمَاءُ يَجُوزُ الصُّومُ قَطْعًا بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شُعْبَانَ وَضَعُفُوا الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي النَّهْيِ وَقَدْ قَالَ أَحَدُ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ مُنْكَرٌ وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى نَهْيِهِ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَكَذَا صَنَعَ قَبْلَهُ الطَّحَاوِيُّ وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الْمُتَقَرِّقِ وَقَدْ دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ (رَأَى حَدِيثَ الْبَابِ) بِمَفْهُومِهِ عَلَى جَوَازِ التَّقْدِيمِ بِأَنَّهُ مَنْ يَوْمَيْنِ وَرَوَى عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شُعْبَانَ فَاصْكُرُوا عَزَّ الصِّيَامُ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانَ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فَيَحِلُّ الْأَوَّلُ عَلَى الْحَوَازِ وَهَذَا عَلَى نَهْيِ الْفَضِيلَةِ جَمْعًا بَيْنَهُمَا وَقَدْ جَمَعَ الطَّحَاوِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ النَّبِيِّ وَحَدِيثِ الْعَلَاءِ بِأَنَّهُ حَدِيثُ الْعَلَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَضَعُهُ الصُّومَ وَحَدِيثُ الْبَابِ فَخُصَّ بِمَنْ يَجْتَازُ بَرْعَهُ لِرَمَضَانَ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِي الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقِيلَ هُوَ التَّقْوَى بِالْفِطْرِ لِرَمَضَانَ لِيَدْخُلَ فِيهِ بِقُوَّةٍ وَنَشَاطٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَنْفَعُ الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَوْ قَدْ مَدَّ بِصَوْمِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعَةً أَيَّامًا جَازَ وَقِيلَ الْحِكْمَةُ خَشْيَةُ اخْتِلَاطِ النَّفْلِ بِالْفَرْضِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَجُزُّ لِمَنْ لَهُ عَادَةٌ أَنْ تَقْدُمَ وَقِيلَ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَعْلُومٌ بِالرُّؤْيَةِ فَمَنْ تَقْدَّمَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَدْ حَاوَلَ الطَّعْنَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ صَوْمُ مَنْ اعْتَادَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ دُلَّ فِيهِ وَلَيْسَ مِنَ الْأَسْتِقْبَالِ فِي شَيْءٍ - وَقَالَ صَاحِبُ الْبَلَاءِ ثَمَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنَ الصِّيَامِ مَرَّةً فِي الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ بِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَقْبَالَ الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ يَوْمَهُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّهْرِ وَلَا كَذَلِكَ إِذَا وَافَقَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ قَبْلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الشَّهْرَ وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَقَدْ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شُعْبَانَ بِرَمَضَانَ - أَمْ - وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَادِلُ الْكَبِيرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْهَلَوِيُّ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ رُوحَهُ وَأَعْلَمَ أَنَّ مِنْ الْمَقَاصِدِ الْمَجْمُوعَةِ فِي بَابِ الصُّومِ سَدُّ ذُرَائِعِ التَّمَتُّعِ وَرَدُّ مَا أَحْدَثَهُ فِيهِ الْمُتَمَتِّعُونَ فَإِنَّ هَذِهِ الطَّاعَةَ كَانَتْ شَائِعَةً فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَتَحْتَشِي الْهَرَبَ وَطَارَأَ أَنَّ أَصْلَ الصُّومِ وَهُوَ تَهْوِيلُ النَّفْسِ تَعْمُقًا وَابْتِدَءَ شَيْئًا فِيهَا زِيَادَةُ الْقَهْرِ وَفِي ذَلِكَ تَحْرِيبُ رَبِّهِ اللَّهُ وَهُوَ أَمْرٌ بِزِيَادَةِ الْكُفْرِ أَوَّلَ الْكَيْفِ فَمَنْ الْكُفْرَ تَهْوِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَقَدَّمُ أَحَدٌ كَرَمَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِحَدِّثٍ كَانَ يَصُومُ لِيَوْمًا فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَهَبَهُ عَنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الشُّكِّ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهِ هَذَا وَبَيْنَ رَمَضَانَ فَصَلِّ فَلْيَعْلَمْ أَنَّ أَخَذَ ذَلِكَ الْمُتَمَتِّعُونَ سَنَةً فَيَدْرِكُهُ مِنْهُمْ الطَّبَقَةُ الْآخَرَى وَهَلْ تَجَرُّوهُ أَكْبَرُ تَجَرُّفًا وَصَلِّ الْمُتَقَرِّقُ مِنْ مَوْضِعِ الْأَحْتِيَاظِ لَأَرْمَأَ مِنْهُ يَوْمَ الشُّكِّ وَمَنْ الْكَيْفَ النَّهْيُ عَنِ الْوَصَالِ وَالْتَرْتِيبِ وَالْأَمْرُ بِأَخْبَرِهِ وَتَقْدِيرُ الْفِطْرِ كُلِّ ذَلِكَ تَشْدِيدٌ وَتَعَمُّقٌ مِنْ صَنْعِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْتَصَفَ شُعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا وَحَدِيثِ أَمْسَلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مَتَابَعَيْنِ أَشْعَبَانَ وَرَمَضَانَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ مَا لَا يَأْمُرُ بِهِ الْقَوْمُ وَكَثَرُ ذَلِكَ مَا كَرِهَ مِنْ بَابِ الدُّرَائِعِ وَصَرِّبَ مَطْنَاتٍ كَلِمَةً فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاصِرٌ مَنْ زَانَ يَسْتَعْمِلُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ أَوْ يُجَاوِزُ الْحَدَّ الَّذِي أَمَرَهُ إِلَى اضْتِعَافِ الْمَزَاجِ وَمَالِ الْخَاطِرِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِمَأْمُونٍ فَيَحْتَاجُونَ إِلَى صَرِّبٍ تَشْرِيبٍ وَسَدِّ تَعَمُّقٍ - أَمْ - وَفِي كَمَالِ الْمَعْلُومَاتِ قَدْ عَزَّيْضًا مِنْ وَكَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَمْرٍ بِالنِّفَاصِ بَيْنَ شُعْبَانَ وَرَمَضَانَ بِفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ - أَمْ - وَأَلَّذِي يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَاللَّهُ سَيِّحَانُهُ وَقَالَ أَعْلَمُ أَنَّهُ مَا ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَمْسَلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِيَامُ شُعْبَانَ بِرَمَضَانَ تَحْمُولًا عَلَى الْمِثَالَةِ فِي بَيَانِ الْقُرْبِ كَمَا أَنَّ عَمَّا نَشَأَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ فِي حَدِيثِهَا مَا كَانَ يَصُومُ فِي شَهْرٍ كَانَ يَصُومُهُ شُعْبَانَ كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا لَبَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ ، فَأَرَادَتْ بِالسُّكْلِ وَالْإِتْمَامِ الْأَكْثَرُ بِمِثَالَةِ وَبَعْلُ الْقَلِيلِ الَّذِي كَانَ يَتْرُكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

دراة استقبل رمضان بصوم يومين
فصل على ما ذهب العلماء فيه

أما ما روي عن فضل رمضان
بصوم يومين أو يومين

هذه الخبيبات على كل من يتقرب منها عتاده طالعهم ولا يتغير اختلافها في زمان ولا في مكان
بلا سبق رؤية وفلا هليلج كما في ذلك ولجميع ناهي الخبز عند الحنفية.

أحدها أهل كل بلد رؤيتهم وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكاية ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق وحكاية الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه وحكاية الماوردي وحكاية الشافعية ثانيها مقابلة إذا روي ببلدة لزوم أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكاه ابن عبد البر الإجماع على خلافه وقال أجمعوا على أنه لا نزاع في الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بوضوح ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزومهم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن ثبتت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كابلد الواحد إذا حكمه تأخذ في الجميع وقال بعض الشافعية أن تقارب البلاد كان الحكم واحداً وإن تباعدت فوجبان لأوجب عند الأكثر واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاية البغوي الشافعي وفي ضبط البعد عند الشافعية، أم - وفي الاختلاف المطالع غير معتبر على ظاهر المذهب عليه أكثر المشائخ وعليه الفتوى فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب إذا ثبتت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب وقال الزبيدي لا شبهة أنه يعتد به - وهو مختار صاحب التجريد وغيره من المشائخ، لكن قال الشيخ ابن المهرامر الأخذ بظاهر الرواية أحوط - قال في رد المحتار وهو المعتقد عندنا وعند المالكية والحنابلة، أم - واليه ذهب الليث ابن سعد إمام مصر كما في المغني، قال الشوكاني ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع أي في البلاد المنباعدة كما مر نقله في كلام الحافظ لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة، أم - نقلت ونقل ابن رشد أيضاً الإجماع في بدل يتراجهت وهو مقلد لابن عبد البر في نقل المذهب والذي يظهر عندي من سياق القم وكذا من سياق ابن رشد أنها لم يرد بالإجماع إجماع الأمة بل اتفاق أصحاب مالك رحمه الله على اعتبار اختلاف المطالع في البلاد النائية والله سبحانه وتعالى أعلم قال العلامة ابن عابدين رحمه الله نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في أحدي البلدين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلو طلع فجر لقم وطلع شمس كآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كما في الزبيدي وإنما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم ولا يلزم أحداً العمل بمطلع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤية فقبل بالاول لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في أوقات الصلوة وآياته في الدار بعد وجوب العشاء والوتر على فارق وقتها وقيل بالثاني وهو ظاهر الرواية فتعلق الخطاب عاماً بطلاق الرؤية في حديث صوم الرؤية بخلاف أوقات الصلوات، أم - فأختلاف المطالع وإن كان أمراً واقعياً إلا أن الشارع لم يعتد به كما لم يعتد بحجاسات المنجيين لقوله عليه الصلوة والسلام أنا أمة لا تكذب ولا تحسب لم يعتد بهجة القبلة الواقعية عند التفتي فأدار حكم الصوم والفطر على الرؤية والشهادة بها كما مر من حديث النسي في أن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا أو أحال العدة ودفع كل ما يختم في الصلوة من الوسواس الناشئة من عدم اعتبار اختلاف المطالع بقوله الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون ولا تضلح يوم تفصحون نعم ينبغي أن يعتد به اختلافها أن لزوم منه التفاروت بين البلدين بأكثر من يوم واحد لأن النصوص مصرحة بكون الشهر تسعة وعشرين أو ثلاثين فلا تقبل الشهادة ولا يعمل بها فيما دون أقل العدة ولا في أرنب من كثرة - والله سبحانه وتعالى أعلم - وحجة من يعتد باختلاف المطالع في الصوم والفطر حديث كريب هذا (أي حديث الباب) قال الشوكاني وجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك على أنه قد حنط من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر وأعلم أن الحجة إنما هي في المخرج من رواية ابن عباس في إجنهاده الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قوله فلا نزال نصوم حتى تكمل ثلاثين والامر لكائن من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بلفظ لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الأفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فلا استدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لآخر كان عدم اللزوم مقيداً بدليل العقل وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجزعه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف عمل بالأجتهد وليس نتيجة أم - وقال عياض وعدم اعتداده برؤية معاوية يحتل أنه بناء على مذهبه أن لكل قوم رؤيتهم وألا أنه لم يقبل خبر الواحد أو الامكان يعتقد في ذلك أو اختلاف أئقهم وقيل لأن التمام كانت بالمدينة صحيحة فلما لم يروه ارتأوا في الخبر، أم - وأما ما قاله بعض علمائنا أن كريباً لم يشهد برؤية نفسه فمرح وقد بقوله في حديث الباب نعم، ولا يعتد عندنا في هلال رمضان صيغة الشهادة بل يكفي الاختيار بالرؤية كما هو مصرح في كتبنا

لرؤيته فان اغشى عليكم فاحملوا العدة **حدثنا يحيى بن يحيى** قال اخبرنا يزيد بن زريع عن خالد عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهر اعيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا معتمر بن سليمان عن اسحاق بن سويد عن خالد عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهر اعيد لا ينقصان في حديث خالد شهر اعيد رمضان وذو الحجة **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا عبد الله بن ادريس عن حصين بن الشعي عن عدي بن حاتم قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر قال عبد الله بن مسعود اني جعل تحت سادتي عقلاين عقلا ابيض وعقلا اسود

الشهر الاول الى رؤيته هلال الشهر الثاني والظاهر عودها على الهلال اشارة الى كبر جرمه وهو الذي يدل عليه سياق جواب ابن عباس اي ان الله يخلقه كبيراً ليكون أظهر الابصار ويخلقه صغيراً تقديره وقد لا يرى فتكمل العدة ثلاثين كما تكمل في الغيم قوله فان اغشى عليكم فاحملوا العدة الخ اي عدة شعبان ثلاثين يوماً - **باب بيان قول الله عليه وسلم شهر اعيد لا ينقصان** قوله شهر اعيد لا ينقصان الخ وقد اختلف الناس في تأويل هذا الحديث على قول قال الزين بن المنير لا يخلو شئ منها عن الاعتراض اقربها ان المراد ان النقص الحسني باعتبار العدة بخبر بان كلامها شهر عيده عظيم فلا ينبغي وصفها بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهر وحاصله يرجع الى تأييد قول اسحاق وقال ابو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين او ثلاثين وهذا مراد من قال لا ينقصان في ثواب العمل فيها وقيل لا ينقصان معاً ان جاء احدهما تسعة وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد وهذا القول مشهور عن السلف وقيل لا ينقصان معاً في سنة واحدة على طريق اكثر الاكثر لان غالب وان ندر وقوع ذلك قال الحافظ وهذا اعدل مما تقدم ذكره لانه ربما وجد وقوع كل منهما وتسعة وعشرين وعن الخطابي قيل لا ينقص اجر ذي الحجة عن اجر رمضان لفضل العمل في العشرة والا برح عند اكثره هو المفضل الاول الذي ذهب اليه اسحق رحمه الله فان قلت ذوا الحجة انما يقع الحج في العشرة الاول منه فلا دخل للنقصان الشهر وتماه فيه بخلاف رمضان فانه يصام كله مرة فيكون ثابته ومرة يكون ناقصة قلت قد يكون ايام الحج من الايام والنقصان مثل ما يكون في آخر رمضان بان يغيب هلال ذي القعدة ويقع فيه الغلط بزيادة يوم نقصانه فيقع عرفة في اليوم الثالث من او العاشر منه فانه ان اجر الواقفين بعرفة فمثله لا ينقص عملاً اغلط فيه وقال ابن بطال قالت طائفة من بعرفة بخطا شامل لجميع اهل الموقف في يوم قبل يوم عرفة وبعده انه يجزي عنه لانها لا ينقصان عند الله من اجر المتعبدين بالاجتهاد كما لا ينقص اجر رمضان الناقص وهو قول عطاء والحسن وابي حنيفة والثاني رحمه الله وفي العرف الشدي وامام صدقه علي ذي الحجة فبان في نص الحديث ان عشر ايام ذي الحجة افضل من سائر الايام والحال ان صوم اليوم العاشر مكروه تحريمها فالمراد ان صوم اليوم العاشر انما هو الى الضحى فان الامساك الى الضحى ثابت بالحديث وليس مني الا تسميته بالصوم فيقول حديث الباب ان صيام عشرة ذي الحجة ليست الا تسعة ايام وبعض العاشر لكن بعض العاشر الناقص ايضا تام اجراً والله تعالى اعلم وعلمه اتم - قال العيني رحمه الله وفي الحديث حجة لمن قال ان الثواب ليس ثباتاً على وجود المشتقة دائماً بل الله ان يتفضل بالحاق الناقص بالتام في الثواب منه استدلال بعضهم بما لا يرد في اكتماله ولرمضان بنية واحدة قال لانه جعل الشهر بجلته عبادة واحدة فاكتمله له بالنية وما يستفاد من هذا الحديث انه يقتضي التسوية في الثواب بين الشهر الكامل وبين الشهر الناقص فافهم - **قوله** رمضان وذو الحجة الخ اطلق على رمضان انه شهر عيده لغربه من العيد ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم المغرب ما تغرب الشمس كذا في الفجر - **باب بيان ان الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر** ازالة الاكل وغيره حتى يطلع الفجر بيان صفة الفجر الذي يتعلق به الاحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاته النبي غير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الاول في الاحكام هو الفجر الكاذب المستطيل باللام كذب الشرحان وهو الذي ثبت قوله لما نزلت حتى يتبين لكم الخ قال الحافظ ظاهر ان علياً كان حاضراً لما نزلت هذه الآية وهو يقتضي تقدماً اسلامه وليس كذلك لان نزول فرض الصوم كان متقدماً في اوائل الهجرة واسلامه عدي كان في التاسعة او العاشرة كما ذكره ابن اسحاق وغيره من اهل المغازي فاما ان يقال ان الآية التي في حديث الباب تاخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جداً واما ان يقول قول عدي هذا علوان المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على عبد الله صلى الله عليه وسلم في مكة او في المدينة او في الشام فقلت فاسلمت وتعلمت الشرائع عديت وقد مر في احاديثه من طريق مجاهد بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الابيض من الخيط الاسود قال فاحذرت خيطين الحديث **قوله** عقلاين الخ العقلاين كسر الهمزة الجبل وفي رواية مجاهد فاحذرت

بما بين ان الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ازالة الاكل وغيره حتى يطلع الفجر وبيان صفة الفجر الذي يتعلق به الاحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاته النبي غير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الاول في الاحكام هو الفجر الكاذب المستطيل باللام كذب الشرحان وهو الذي ثبت قوله لما نزلت حتى يتبين لكم الخ قال الحافظ ظاهر ان علياً كان حاضراً لما نزلت هذه الآية وهو يقتضي تقدماً اسلامه وليس كذلك لان نزول فرض الصوم كان متقدماً في اوائل الهجرة واسلامه عدي كان في التاسعة او العاشرة كما ذكره ابن اسحاق وغيره من اهل المغازي فاما ان يقال ان الآية التي في حديث الباب تاخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جداً واما ان يقول قول عدي هذا علوان المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على عبد الله صلى الله عليه وسلم في مكة او في المدينة او في الشام فقلت فاسلمت وتعلمت الشرائع عديت وقد مر في احاديثه من طريق مجاهد بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الابيض من الخيط الاسود قال فاحذرت خيطين الحديث

أعرت الليل من النهار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وسادك لعريض فما هو سواد الليل في بياض النهار **حدثني** عبد الله بن عمر القواريري حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعد قال لما نزلت هذه الآية وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال كان الرجل يأخذ خيطاً أبيض خيطاً أسود فيأكل كل حتى يستبينهما حتى أنزل الله عز وجل من الفجر فبين ذلك **حدثني** محمد بن سهل التميمي أبو بكر بن اسحاق قال حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا أبو غسان **حدثني** أبو حازم عن سهل بن سعد قال لما نزلت هذه الآية وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض قال فكان الرجل إذا أراد الصوم ربط أحدهم في رجليه الخيط الأسود والخيط الأبيض فلا يزال يأكل ويشرب

خيطين من شعر قوله أعرت الليل من النهار في صحيح البخاري فجعلت انظر في الليل فلا استبين لي وفي رواية مجاهد فلا استبين الأبيض من الأسود قوله إن وسادك لعريض وفي بعض الروايات فضحك وقال إن كان وسادك إذا عريضاً وفي بعضها زيادة إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك وفي بعضها أنك لعريض القفا قال الخطابي في المعالم في قوله إن وسادك لعريض قولان أحدهما يريد أن نومك لكثير وكفى بالوسادة عزاً لأن النائم يتوسد أو أراد أن ليك لطول إذا كنت لا تمسك عزاً كل حتى يتبين لك العقال القول الآخر أنه كفى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وخفقه على الوسادة إذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غبابة وغفلة وقد روي في هذا الحديث من طريق أخرى أنك لعريض القفا وجرم الزخشي بالتأويل الثاني فقال إنما عرض النبي صلى الله عليه وسلم قناعه في ليله غفل عن البيان وعرض القفا ما يستدل به على قلة الفطنة انشد في ذلك شعراً وقد أكره ذلك كثير منهم القرطبي فقال حمله بعض الناس على الذي مر له على ذلك الفهم وكأهم فمروا أنه نسبة إلى الجمل والجفاء وعنده الفقه وعنده ذلك بقوله أنك لعريض القفا وليس الأمر على ما قاروه لأن من حمل اللفظ على حقيقة اللسانية التي هي الأصل أن لم يتبين له دليل التجزؤ لم يستحق ذلك ولا ينسب إلى جمل وإنما عني والله أعلم إن وسادك إن كان يغطي الخيطين الذين أداها الله فهو إذا عريض واسع ولهذا قال في أثر ذلك إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار فكأنه قال فكيف يدخلان تحت وسادتك وقوله أنك لعريض القفا وإن الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قاعاً لعريضاً للمناسبة وقال ابن المنير في حديث عدي جواز التوزيع بالكلام المناد الذي يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد وجود الشرط عند من الغلو في ذلك فإنه منزهة القدم إلا لمن عصاه الله تعالى قوله إنما هو سواد الليل وبياض النهار ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يحصل بطول الفجر الصادق فنية لا إلى علمي أن ما بعد الفجر من النهار وقال أبو عبيد المراد بالخيط الأسود الليل وبخيط الأبيض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالأبيض أول ما يبدى من الفجر المعتد في الأفق كالحيط الممدود وبالأبيض ما يمتد معه من غيش الليل شبهها بالخيط قاله الزخشي قال وقوله من الفجر بيان للخيط الأبيض والكيفية عن بيان الخيط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر قال ويجوز أن تكون من التبعيض لأنه بعض الفجر وقوله آخره قوله من الفجر من الاستعارة إلى التشبيه كما أن قولهم رأيت اسداً مجازاً فإذا زدت فيه من فلان رجلاً تشبيهاً قوله كان الرجل يأخذ خيطاً أسوداً وفي البخاري فكان رجال إذا أرادوا الصو احتشوا قال الحافظ لم أقف على تسمية أحد منهم ولا يحسن أن يفسر بعضهم بجدي بن حاتم لأن قصته عدي متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي قوله حتى أنزل الله عز وجل من الفجر من الفجر الخ قال القرطبي حديث عدي يقتضيه أن قوله من الفجر نزل متصلاً بقوله من الخيط الأسود بخلاف حديث سهل فإنه ظاهر فإن قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الإشكال قال الحافظ لم قصته عدي متأخرة لتأخر إسلامه كما قدمته وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجاهد في حديث عدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما أخبره بما صنع يا ابن حاتم ألق لك من الفجر ولطبار في مزوجه آخر عن مجاهد وغيره فقال عدي يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود إلى بيت الباردة معي خيطان أنظر إلى هذا وإلى هذا قال إنما هو الذي في السماء فبين أن قصته عدي متغايرة لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل فحملوا الخيط على ظاهره فلما نزل من الفجر علموا المراد فذلك قال سهل في حديثه فعملوا إنما يعني الليل والنهار وأما عدي فكأنه لم يكن في لغة قومه استعارة الخيط للصبح وحمل قوله من الفجر على السببية فظن أن الغاية تنتهي إلى أن يظهر تمييزاً حال الخيطين من الآخر بضيء الفجر ونسي قوله من الفجر حتى ذكره بها النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام وهذا الاستعارة معروفة عند بعض العرب، أم قال الشاعر ولما اصنعت لنا ظمّة + ولاح من الصبح خيط أنار + وقال آخر في الخيط الأسود سه قن كاديك أو بدت تبشر + وسدت الخيط البهيم سائرته - قوله فبين ذلك الخ قال ابن بري في شرح الأحكام ليس هذا من باب تأخير بيان الجملات لأن الصحابة (أي بعضهم) عملوا أولاً على ما سبق إلى إفهامهم بحقيقة اللسان فعلم هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهره ريد به خلافاً لظاهره أم - قال النووي تبعاً لبياض وإنما حمل الخيط الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا يفقه عند من الأعراب كالرجال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الصبح كعدي، أم - وادعى الطحاوي والدارودي أنه من باب النسخ وإن الجمل كان أولاً على ظاهره المفهوم من الخيطين

حتى يتبين لغيره ما فأنزل الله بعد ذلك من الفجر فعملوا انما يعني بذلك الليل والنهار **حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن يحيى**
قالا اخبرنا الليث بن سعد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تاذين ابن أم مكتوم **حدثني حملة بن يحيى**
اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واستدل على ذلك بما نقل عن خليفة وغيره من جواز الأكل الى الاسفار قال ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى من الفجر قلت ويؤذن ما قاله ما رواه
 عبد المزيق باسناد رجاله ثقات ان بلالا اتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتخير فقال للصلاة يا رسول الله قد انا الله أصبحت فقال يرحم الله بلالا لو
 بلال لرجونا ان يرحم لنا حتى تطلع الشمس **قوله** حتى يتبين ربهما الخ هذه اللفظة ضبطت على ثلاثة أوجه احدها براد مكسورة ثم هززة ساكنة
 ثانيا مصمومة ومعناه منظرهما ومنه قول الله تعالى احسن اكثا ورثا والثاني زجها براد مكسورة وباء مشددة بلا هززة ومعناه لو فها والثالث
 رثها بفتح الراء وقد تكسر بعدها هززة مكسورة ثم تحتانية مشددة قال عياض ولا وجه له الا بضمير من التاذيل وكانه رثا بفتح الراء والمعروف
 ان الرثا التابع سر الجحش فيحتل ان يكون من هذا الاصل لثرائيه لمن معه من الأتباع **قوله** فكلوا واشربوا الخ فيه اشعار بان الاذان كان علامة
 عندهم على دخول الوقت فبين لم يزل اذا بلال بخلاف ذلك **قوله** ابن أم مكتوم الخ قال الحافظ رحمه الله عن ابن عمر قال كان اسم الحصى بن أسماء النبي
 صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يمنع انه كان له اسمان وهو قريشي عامري اسلم قديما والاشهر في اسم ابنة قيس بن زائدة وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 يحكي عنه ويستخلفه على المدينة وشهد الفداء في خلافة عمر فاستشهد بها وقيل رجع الى المدينة فمات وهو الأعمى المذكور في سورة عبس اسم أم
 عائكة بنت عبد الله المحض وميتة وزعم بعضهم انه ولد الأعمى فكيف أمه أم مكتوم لا تكتم نور بصير والمعروف انه عمي بعد بلال بسنتين أم (تنبه)
 اخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما واحمل في مسنده عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة بنت خبيب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا واذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا قال الحافظ وادعى ابن عبد البر رجاءه من الأئمة بأنه مقابله ان الصواب
 حديث الباب وقد كنت اميل الى ذلك الى ان رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض النسخ ما يجعل وقوع الوهم
 فيه وهو قوله اذا أذن عمر فانه ضربه بالبصر فلا يغتر كما اذا أذن بلال فلا يطعم احد اخرج احمد جاء عن عائشة ايضا انها كانت تذكر حديثا عن
 وتقول انه غلط اخرج ذلك البيهقي من طريق الدلاوردي عن هشام عن ابيه عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة وكان بلال يصلي الفجر قال و
 كانت عائشة تقول غلط ابن عمر يعني قلت قد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة ما يوافق حديث ابن عمر مما ان نسبت رضى الله عنها ما حدثت به
 وقت تغليطه او وقع التخليط او لا ثم حصل لها العلم بصحة ما حدثت به وخبره عن الزهر والغلط والله تعالى اعلم قال الحافظ وقد جمع ابن خزيمة
 بين الحديثين بما حاصله انه يجتمعا ان يكون الاذان نوبيا بين بلال وابن أم مكتوم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان الاذان الاول منه
 لا يحرم على الصائرين شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني وجزم ابن حبان بذلك ولم يبد له احتمالا وانكر ذلك عليه الضياء وغيره قيل
 لم يكن نوبيا وانما كانت لهما حالتان مختلفتان فان بلالا كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك تحمل رواية
 عروة عن امرأة من بنى النجار قالت كان بلال يحبس على ابني وهو على بيت في المدينة فاذا رأى الفجر تمطأ ثم اذن اخرجه ابو داود واسناده حسن ورواية
 حميد عن انس ان سائلا سأل عن وقت الصلاة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاذا ن حين طلع الفجر الحديث اخرجه النسائي واسناده صحيح ثم
 اوردت بابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حالته الاولى وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ثم في آخر الامور ابن أم مكتوم وضعفه
 وكل به من يراعى له الفجر واستمر اذا بلال بليل وكان سبب ذلك ما روى انه ربما كان أخطأ الفجر فاذا ن قبل طوعه وانه أخطأ مرة فأمره النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يرجع فيقول الا ان العبد نام يغفل عن غلبته النوم على عينيه منعته من تبين الفجر وهو حديث اخرجه ابو داود وغيره من طريق حماد
 ابن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر هو صوابا ورجاله ثقات حفاظا لكن اتفق ائمة الحديث علي بن المديني احمد بن حنبل البخاري الذهلي وابو
 وابوداود والترمذي والاشعر والدارقطني على ان حمادا اخطأ في رفعه وان الصواب فقه على غير من الخطاب وانده هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنا
 وان حمادا انفرد برفعه ومع ذلك فقد وجد الحديث متابعات لا تخلو عن ضعف ذكرها الحافظ ثم قال وهذه طرف يقوى بعضها بعضا قوة
 ظاهرة فلهمنا والله اعلم استقر ان بلالا يؤذن الاذان الاول ام قال والمشرعية التأذين قبل الفجر ذهب الجمهور وخالف الثوري وابو حنيفة
 ومحمد والى الاكتفاء بالاذان قبل الفجر عاادة الاذان بعده ذهب مالك الشافعي احمد اصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر والثوري من اهل الحديث
 وقال به الغزالي في الاحياء وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث (الصحيح) ما يدل على الاكتفاء ام قلت ادعى ابن القطان ان ذلك (او قد اذن)

نقله العلامة المشيخة محمد بن عبد الله بن قتيبة

يقول ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم **ح** ثنا ابن مثير حدثنا ابى حذثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن ام مكتوم الا عني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم قال ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا **و** **ح** ثنا ابن مثير حدثنا ابى حذثنا عبد الله عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **و** **ح** ثنا ابو بكر بن ابى شيبة حدثنا ابو اسامة

كان في رمضان خاصة كما في الفجر وكذا جزم به الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كما في تخريج الزيلعي ويشعر بهذا التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا واشربوا وتولوا صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدا منكم اذان بلال عن سجودته فيحفل للتناوب المذكور سابقا بين بلال وابن ام مكتوم على رمضان متعديا وحديث الا ان العبد قد نام الذي صححه كثير من اهل العلم كما قال ابن رشد في البداية واما مثاله على غير رمضان من سائر ايام السنة والله تعالى اعلم واما مسألة التأذين قبل الفجر فقال شيخنا المحمود قدس الله روحه انه لو ثبتت من الاحاديث الا التأذين بالليل وهل كان هذا التأذين للفجر كما هو موضع النزاع او لغرض آخر من التسيير او التذكير او غيرها فلا دلالة فيها على كونه للفجر اصلا نعم ورد في الصحيحين من حديث ابن مسعود ليرجع قائمكم ويوقظنا ثم هو دال على التذكير ولفظ كلوا واشربوا على التسيير وليس في شيء من الآثار اشارة الى كونه لصلوة الفجر بل التوارث وعامة احاد الباب المؤذنة بتكرار الاذان وعدم الاكتفاء ببلال ولا يشعر بكون التأذين الاول لصلوة الفجر ومن ادعى جواز التأذين للفجر قبل الوقت مع الاجماع على عدم جوازه في سائر الاوقات فليأت ببرهانه واضحه على ان التأذين الاول من بلال او ابن ام مكتوم على اختلاف المراتب انما كان لصلوة الفجر وفي الكبريت الاحمر للشعراني ناقلا عن الشيخ الكاظم صاحب الفتوحات مذهبى ان الاذان قبل الفجر ليس بأذان حقيقة وانما هو ذكر لله عز وجل بصورة الاذان تحريضا للناس على الانتباه لذكر الله تعالى فاذا طلع الفجر فهناك الاذان المشرع اعلا ما بدخول وقت الصلوة قال ولهذا ابتدع السلف الصالحون للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواعظ وانشاء الشعر الحاث على قيام الليل وعلى الزهد في الدنيا ليعلموا الناس ان الاذان الاول ما كان الا لغرض الايقاظ للناس لان دخول الوقت وقال الشيخ محمد بن اسمعيل الكاظمي في شرح بلوغ المرام وفي الحديث شرعية الاذان قبل الفجر لما شرع له الاذان فان الاذان شرع كماله لا لغيره فلو ادخل الوقت والدعاء السامعين لحضور الصلوة وهذا الاذان الذي قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم عن عيسى بن مريم عليه السلام بقوله ليوقظنا ثمك ويرجع قائمكم رواه الجماعة الا الترمذي وانما هو الذي يصلي صلوة الليل ورجوعه عوده الى نومهم او قعوده عن صلواتهم اذا سمع الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلوة وانما هو كالنسيجة الاخيرة التي تفعل في هذه الاعصار راى في بلاد اليمن غايته انه كان بالفاظ الاذان قال فذكر الخلاف في المسئلة والاستدلال للمانع والمجيز لا يلتفت اليه من ههنا العمل بما ثبت، ثم قال ان بلالا لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد وهو ابن ام مكتوم اهـ وايضا قوله ان بلالا يؤذن بليل يحتل على بعد ان يراى بالتأذين بعض الاعلام لا الكلمات المخصوصة كما نقل عن السرخسي الحنفى في فتح البارى وحينئذ هذا الكلام (ان بلالا يؤذن بليل) انما صدر منه صلى الله عليه وسلم للاعلام بما وضع له الاذان الاول لا لرفع الناس والاشتباه الواقع بين الاذنين والمقصود التنبيه على ان التأذين الاول ما وضع للبيع عن السجود بل للاعلام ببقاء الوقت الصالح للتسجود والتفكير وان هذا الوقت ينتهى الى التأذين الثانى والله اعلم والتأذين والاذان قد اطلق في غير موضع على

ح وحدثنا اسحاق اخيرا عن **ح** وحدثنا ابن مثنى حدثنا حماد بن مسعدة كلهم عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدكم من سحوره فانه يؤذن او قال ينادي ليبرج فاعلمكم ويوقظنا ثم قال ليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب يده ورفعها حتى يقول هكذا وفرج بين اصبعيه **وحدثنا ابن مثنى** حدثنا ابو خالدة يعني الاحمر عن سليمان التيمي بهذا الاسناد غير ان قال ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجميع اصابعه ثم كسرها الى الارض لكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يده **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا معمر بن سليمان **ح** وحدثنا اسحاق بن ابراهيم اخيرا عن جابر المعتمر بن سليمان كلاهما عن سليمان التيمي بهذا الاسناد وانتهى حديث المعتمر عند قوله يثبته فاعلمكم ويرجع فاعلمكم وقال اسحاق قال جابر في حديثه وليس ان يقول هكذا ولكن يقول هكذا يعني الفجر والمعترض وليس المستطيل **وحدثنا** سليمان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن عبد الله بن مسعود عن القشيري حدثني والدي انه سمع سمرة ابن جندب يقول سمعت محمدا صلى الله عليه وسلم يقول لا يغزى احدكم من بلال من السحور ولا هذا البياض حتى يستطير **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن علقمة حدثني عبد الله بن مسعود عن ابيه عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزى احدكم من بلال ولا هذا البياض حتى يستطير **وحدثنا** ابو الربيع الزهراني حدثنا حماد يعني ابن زيد حدثنا عبد الله بن مسعود عن القشيري عن ابيه عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزى احدكم من سحورك اذان بلال ولا بياض الا فقه المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا وحكاها حماد بيده قال يعني معترض **وحدثنا** عبد الله بن حماد حدثنا ابى حدثنا شعبة عن مسودة قال سمعت سمرة بن جندب وهو يخطب يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يغزى احدكم من بلال ولا هذا البياض حتى يبدو الفجر او قال حتى ينجلي الفجر **وحدثنا** ابن مثنى حدثنا ابو داود اخيرا عن شعبة اخيرا عن مسودة

طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت اذان بلال من الفجر انتهى وليقرب ايضا ما تقدم من ان الحكمة في مشروعيته التأهب لأدراك الصبح في أول وقتها وصحح النووي في أكثر كتبه ان مبدئه من نصف الليل الثاني واجاب عن الحديث في شرح مسلم فقال قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن ويتربص بعد اذانه للنداء ونحوه فاذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم في تأهب بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشعر في الاذان مع أول طلوع الفجر وهذا مع وضوح محالته لسياق الحديث يحتاج الى دليل خاص لها صححه حتى يسوغ له التأويل ووراء ذلك قول أخرى معرفة في التفهيمات وقال السدي قوله لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ثم كناية عن قلة التفاوت بينهما وقرب احدهما من الآخر لا التحديد فلا بد ان كيف يستقيم حيث ان يقول فكلوا وكيف يصح ان يقال انه ينادي ليبرج فاعلمكم فان هذا يقتضيه وجود قدر من الليل فيه الاكل وغيره والله تعالى اعلم **قوله** من سحورك الفجر اوله اسم لما يوكل في السحور ويجوز الضم وهو اسم الفعل **قوله** ليبرج فاعلمكم الخ بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هكذا لازما ومعناه يقال رجوع زيد رجعت زيدا ولا يقال في المتعدي بالتثنية (وقامكم بالنصب على المفعولية) فعلى هذا من رواه بالضم والتثنية خطأ فانه يصير من التجميع وهو الترتيب وليس مراداهنا وانما معناه يرد القائم على المتهمل الى احواله ليقوم الى صلاة الصبح نشيطا ويكون له حاجة الى الصيام فيسهر ويوقظ الناس ليتأهب لها بالغسل ونحوه ويستنجي من لم يتنجس كذا في الفتح مع زيادة يسيرة - **قوله** وليس ان يقول هكذا الخ فيه اطلاق القول على الفعل اي يظهر **قوله** وصوب يده ورفعها الخ وفي البخاري ورفعها الى فوق وطأ الى اسفل **قوله** وفرج بين اصبعيه الخ كأنه جمع اصبعيه ثم فرجها ليحكي صفة الفجر الصادق لانه يطلع معترضاً ثم يجير الافق ذاهباً يعني وشما لا يجلت الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب ذنب السحابة فانه يظهر في اعلى السماء ثم ينخفض **قوله** حتى يستطير الخ وفي حديث طلق بن علي عند الترمذي وكواوا شربوا حتى يفرض كواوا الاحمر قال الخطابي معناه الاحمر ههنا ان يستطير البياض المعترض اوائل حمرة، ولا بن ابي شيبة عن ثوبان مرفوعاً الفجر فجران فاما الذي كأنه ذنب السحابة فانه لا يجل شيئا ولا يحرمه ولكن المستطير اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا هو موافق للاية الماضية اي قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر قال الجصاص ولا خلاف بين المسلمين ان الفجر لا يبيض المعترض في الافق قبل ظهور الحمرة يحرمه الطعام والشراب على الصائمين وقال عليه السلام لعدي بن حاتم انما هو بياض النهار وسواد الليل ولم يذكر الحمرة، والتبين في الآية انما هو حصول العلم الحقيقي بطلوع الفجر قال الحافظ وذهب جماعة من الصحابة وقال به الاغش من التابعين وصاحبه ابو بكر بن عتاش الى جواز السحور الى ان يتفجر الفجر فروى سعيد بن منصور عن ابى الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله انها غير ان الشمس لم تطلع وأخرجها الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه وروى

باب فضل السحور وتأكيده
في صحيح مسلم

ابن حنظلة القشيري قال سمعت سمر بن مجذوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذا **حل ثنا يحيى بن يحيى قال**
اخبرنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب عن انس **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب عن ابن علية عن عبد العزيز**
عن انس **وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابو عوانة عن قتادة** **وعبد العزيز بن صهيب عن انس** **قال قال رسول الله صلى**
الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة **حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن موسى بن علي عن ابيه عن ابي قيس**
مولى عمر بن العاص عن عمر بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب اكلة
السحر **وحدثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة جميعا عن وكيع** **وحدثني ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب كلاهما**
عن موسى بن علي بهذا الاسناد **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع عن هشام عن قتادة عن انس عن زيد**

ابن ابي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طريق صحيحة وروى سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وابن المنذر عن طريق عن ابي بكر انه امر بخلق البنا
حتى لا يرى الفجر وروى ابن المنذر باسناد صحيح عن علي انه صلى الصبح ثم قال ان كان حين تبين الخيط الابيض من الخيط الاسود قال ابن المنذر وذهب
بعضهم الى ان المراد بتبين بياض النهار من سواد الليل ان ينتشر البياض في الطرق والسكك البيوت ثم حكم ما تقدم عن ابن بكر وغيره وروى باسناد صحيح عن
سالم بن عبد الله الاشجعي وله صحبة ان ابا بكر قال اخرج فانظر هل طلع الفجر قال فنظرت ثم اتيته فقلت قد ابيض وسطع ثم قال اخرج فانظر هل طلع فنظرت
فقلت قد غرض فقال ان كان ابلغني شمالي وروى من طريق وكيع عن الاعشى انه قال لو كانت الشهوة لصليت الغداة ثم تسحرت قال اسحق هو لاء راوا جوار
الاكل والصلوة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل قال اسحق وبالفعل الاول اقول لكن لا اطعن على من تأول الرخصة
كالقول الثاني ولا ارى عليه قضاء ولا كفارة قلت وفي هذا تعقب على المرفق وغيره حيث نقلوا الاجماع على خلاف ما ذهب اليه الاعشى والله اعلم
قال ابن عابدين في اليوم الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب وهل المراد اول زمان الطلوع وانتشار الضوء فيه خلاف كالخلاف في الصلوة والاول
احوط والثاني اوسع كما قال الحلواني كما في المحيط **باب فضل السحور وتأكيده استحباب تأخيرها وتعجيل الفطر قوله** تسحروا ثم انزله
كما اجتمعوا عليه وفي الفقه وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ندبة السحور ومعنى تسحروا اي تناولوا شيئا ما وقت السحور في القاموس السحور هو قبيل الصبح
وفي الكشف هو السحور من الليل وقيل يدخل وقته نصف الليل قال شمس الائمة السحور ثم ان الله تعالى ابقى لهذه الامة الاكلتين جميعا
وجعل معنى التقرب في تقديم الغداة عز وقته كما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في السحور انه الغداة المباركة والتقرب بالصوم من حيث مجاهدة النفس
والمجاهدة في هذا من وجهين احدهما منع النفس من الطعام وقت الاشتها والثاني بالقيام وقت حجبها المنام قوله فان في السحور بركة ثم هو في السحور
وبعضها لان المراد بالبركة الاجر والثواب فينا سبب الضم لان مصدره يعني السحور والبركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه
فينا سبب الفتح لانه ما يتحرره وقيل البركة ما يتصفن من الاستيقاظ والدعاء في السحور والاولى ان البركة في السحور تحصل بحجيات متعددة وهو اتباع السنة
وتخالفة اهل الكتاب التقوى به على العبادة والزيادة في النشاط وسدادة سوء الخلق الذي يشيره الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل
اذذاك ويجمع معه على الاكل والتسبب للذكر في الدعاء وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم من اغفلها قبل ان ينام قاله الحافظ في الفقه
قوله بركة في حجة الله البالغة اقول فيه بركتان احدهما راجعة الى اصلاح البدن ان لا ينقه ولا يضعف اذا امسك يوما كاملا انصاف
فلا يضعف والثانية راجعة الى تدبير الملة ان لا يتعمق فيها ولا يدخلها تحريف او تغيير - وقال ابن دقيق العيد وقع للمتنوعة في مسألة
السحور كلام من جهة اعتبار حكمه الصوم في كسبه شهوة البطن والفرج والسحور قد يبين ذلك قال والصواب ان يقال ان زادي المقدار حتى تتعد هذه
الحكمة بالكلية فليس يستحب كالذي يصنعه المترفون من التأني في المأكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك تختلف مراتبه (تكميل) يحصل
السحور باقل ما يتناول له المرأ من اكل ومشرب فلا يخرج هذا الحديث احمد من حديث ابي سعيد الخدري بلفظ السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احكم
جرعة ماء فان الله ولا ملكه يصلون على المتسحرين ولسعيد بن منصور من طريق اخرون مسجلة تسحروا ولو لم تكن **قوله** عن موسى بن علي ثم هو يضم
العين من صغر على المشهور وقيل بفتحها **قوله** فصل ما بين صيامنا ام ما زائدة اضيف اليها الفصل بمعنى الفرق قال التوريشي هو بالصاد المهملة
والمجتمعة تصحيف **قوله** اكلة السحور قال النووي هي بفتح الهزقة هكذا ضبطناه وهكذا ضبطه الجهور وهو المشهور في روايات بلادنا وهي
عبارة عن المرق الواحدة من الاكل كالغداة والعشوة وان كثرا لما كثر فيها واما الاكلة بالضم فهي القيمة وادعى القاضي عياض ان الرأية فيه بالضم
ولعله اراد رواية اهل بلادهم فيها بالضم قال والصواب بفتح لانه المقصود ههنا قال التوريشي وهو الفارق بين صيامنا وصيام
اهل الكتاب لان الله تعالى اباحه لنا الى الصبح بعد ما كان حراما علينا ايضا في بدء الاسلام وحرمه عليهم بعد ان يناموا او مطلقا ونحالفنا اياهم

ابن ثابت قال تسخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلوة قلت كم كان قدرا بينهما قال خمسين آية **وحدثنا** عمر الناقد حدثنا يزيد بن هرون اخبرنا همام **وحدثنا** ابن مثنى حدثنا سالم بن نوح حدثنا عمر بن عامر كلاهما عن قتادة بهذا الاسناد **وحدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر **وحدثنا** قتيبة حدثنا يعقوب **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان كلاهما عن ابي حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** يحيى بن يحيى وابو كريب محمد بن العلاء قالوا اخبرنا ابو مغوية عن الاعمش عن عمارة بن عمار عن ابي عطية قال دخلت انا وصديق على عائشة فقلنا يا ام المؤمنين رجلا من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم احدهما يجعل الافطار ويجعل الصلوة والاخر يؤخر الافطار ويؤخر

تقع موقع الشكر لتلك النعمة فقول ابن الهمام انه من سنن المرسلين غير صحيح - قوله تسخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن ابي جبر في الحديث تائيس الفاضل اصحابه بالمواكلة وجواز المشي بالليل للحاجة لان زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه الاجتماع على السجود وفيه حسن الادب والعبارة لقوله تسخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل نحن ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما يشعر لفظ المعية بالتبعية ، قوله ثم قمنا الى الصلوة الخ اي صلوة الفجر قوله قلت كم كان الخ في بعض الروايات قلت لزيد وفي بعضها قلت لانس قال الاسماعيلي والرايثان صحيحان بان يكون انس سأل زيدا وقتادة سأل انس والله اعلم قوله خمسين آية الخ وفي البخاري قد رخصت آية اي متوسطة الاطوية ولا قصيرة الاسرية ولا بطينة قال الحافظ م يعني قدر ثلث خمس ساعة (اي اربع دقائق) ولعلها مقدار ما يتوضأ ، ام - فاشعرخ لك بالتغليس الشديد في رمضان وهو ايسر لعامة المصلين من حيث حضورهم الجماعة وأهون عليهم من الاسفار اذا اخرجوا السحور جلا كما يعلم بالتجربة والله اعلم - قال الهلب وغيره فيه تقدير الاوقات بأعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات بالأعمال كقولهم قدر حلب شاة وقدر خمر جزور فدل زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالبراءة اشارة الى ان ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلاً قدر درجة او ثلث خمس ساعة وقال ابن ابي جبر فيلشارة الى ان اوقاتهم كانت مستخرقة بالعبادة وفيه تأخير السحور لكونه ابغى في المقصود ، قال ابن ابي جبر كان صلى الله عليه وسلم ينظر ما هو الا رفق بأمته فيفعله لانه لو لم يتيسر لا تبعه فيشق على بعضه ولو تسخر في جوف الليل لشق ايضا على بعضه من يندب عليه النوم فقد يفضي الى ترك الصبح او يحتاج الى المجاهدة بالسهر وقال فيه ايضا تقوية على الصيام لعدم الاحتياج الى الطعام ولو ترك لشق على بعضه ولا سيما من كان صغويا فقد يغشى عليه فيفطر في رمضان - قوله لا يزال الناس بخير الخ في حديث ابي هريرة لا يزال الدين ظاهرا وظهور الدين مستلزم للدين الخ

قال الشيخ دلى الله الدهلوي قدس الله روحه هذا اشارة الى ان هذه مسئلة دخل فيها التحريف من اهل الكتاب فبحالفتهم ورد تحريفهم قيام المسئلة **قوله** ما عجلوا الفطر الخ زاد ابو ذر في حديثه وأخروا السحور أخرجه احمد و ما ظهر فيه اي مثالا للسنة واقفين عند حدثها غير متنتطين بقولهم ما يغير تواضعها زاد ابو هريرة في حديثه لان اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه ابو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير اهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجوم وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل ايضا بلفظ لا تزال امتي على سنتي ما لم تنظر بفطرها النجوم وفيه بيان العلة في ذلك قال الهلب والحكم في ذلك ان لا يزال في النهار من الليل ولانه ارفق بالصائم واقوى له على العبادة وانفق العلماء على ان محل ذلك اذا تحقق غروب الشمس بالرؤية او باخبار عدلين وكذا عدل واحد في الارح قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخير الفطر الى ظهور النجوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخير بتجيل الفطر لان الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة ام - وما تقدم من الزيادة عند ابي حازم اولى بان يكون سبب هذا الحديث فان الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديثه صلى الله عليه وسلم بذلك كذا في الفتح - قلت ومع ذلك لما صارت الآثار المتكثرة شعارا لاهل البدعة وسمة لهم في زماننا كما في شرح المصابيح صارت تركه ومخالفته سببا لوجود الخير في الامة ، قال ابن عبد البر احديث تججيل الافطار وتأخير السحور صحاح متواترة وعند عبد المراق وغيره باسناد صحيح عن عمر بن ميهون الا ودي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اسرع الناس افطارا وابطأهم سحورا - وفي المراقبة قال بعض علمائنا ولو أخر الفطر لتأديب النفس ومواصلة العشائين بالنقل غير معتقد وجوب التأخير لو يضره ذلك اقول بل يضره حيث يفوته السنة والتجيل الافطار بشرطه لا ينافي التأديب المواصلة مع ان في التججيل اظهر الجزاء المناسب للعبودية ومبادرة الى قبول الرخصة من الحضرة الربوبية ثرايت التوريشي قال وهذه الخصلة التي لم يرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم واقول يشابهه هذا التأخير فقد يرم الصوم يوم او يومين على صوم رمضان وفيه ان متابعة السهل هو الطريق المستقيم من تعوج عنها فقد ارتكب المعوج من الضلال ولو في العبادة ، ام - قوله عن ابي عطية الخ اسمه على الارح مالك بن ابي حمزة وهو مالك بن عامر الراعي الهلالي الكوفي وثقه ابن معين

بَارِئٌ رَقَّتِ الدُّنْيَا وَالصُّورُ خَرَجَ الْفُجَارُ

الصَّلَاةُ قَالَتْ أَيُّهَا الَّذِي يُجْعَلُ الْإِفْطَارُ وَيُجْعَلُ الصَّلَاةُ قَالَ قُلْنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَتْ كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَادَ ابْنُ بَكْرٍ وَأَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ
 قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَ لَهَا مَسْرُوقٌ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَاهُمَا إِلَّا يَالُو عَنْ الْخَيْرِ أَحَدُهُمَا
 يُجْعَلُ الْمَغْرِبُ فِي الْإِفْطَارِ وَالْآخَرُ فِي الْمَغْرِبِ فِي الْإِفْطَارِ فَقَالَتْ مَنْ يُجْعَلُ الْمَغْرِبُ فِي الْإِفْطَارِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَتْ هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ابْنُ بَكْرٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَاتَّفَقُوا فِي اللَّفْظِ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعْوِيْزَةَ وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ
 حَدَّثَنَا ابْنُ وَقَالَ ابْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَادْبَرَ النَّهَارُ وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ نُمَيْرٍ فَقَدْ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا
 هِشَامُ عَنْ أَبِي اسْحَقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمَّا
 غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ يَا فَلَانُ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَعْلَمُ عَلَيْكَ نَهَارًا قَالَ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا فَانْزِلْ فَجِدْ فَاتَّأَلَاهُ فَشَرِبَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ بَدَأَ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهُنَا وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ بَكْرٍ وَابْنُ شَيْبَةَ
 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ
 قَالَ لِرَجُلٍ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَ قَالَ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا قَالَ ابْنُ عَلِينَا نَهَارًا فَانْزِلْ فَجِدْ لَنَا فَشَرِبَ ثُمَّ قَالَ
 إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَهُنَا وَاشْأَرِ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ بَكْرٍ وَابْنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ شَيْبَةَ
 الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ سَمِعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ يَا فَلَانُ
 أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ **وَحَدَّثَنَا** اسْحَقُ أَخْبَرَنَا
 جَرِيرٌ كَلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ ابْنُ أَبِي حَزْمٍ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ مَثْنَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي جَدَّ ابْنِ مُسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ
 أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَا قَوْلَهُ وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا الْآفِي رَوَايَةُ هِشَامِ **وَحَدَّثَنَا**

الني عن الوصال

حدثنا يحيى بن يحيى قال **قوات على ملك** عن **نافع** عن **ابن عمر** ان **النبي صلى الله عليه وسلم** نهي عن الوصال قالوا **انك تواصل** قال **اني لست كهيئتكم اني اطعم وأسقي** **وحدثنا** **ابو بكر بن ابي شيبه** **حدثنا** **عبد الله بن نعيم** **وحدثنا** **ابن غير** **حدثنا** **ابو حنيفة** **حدثنا** **عبد الله بن نافع** عن **ابن عمر** ان **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **واصل** في رمضان فواصل الناس فنهاه فويل له انت تواصل قال **اني لست مثلكم اني اطعم وأسقي** **وحدثنا** **عبد الوارث بن عبد الصمد** **حدثنا** **ابو عن جدي** عن **ابو ب** عن **نافع** عن **ابن عمر** عن **النبي صلى الله عليه وسلم** **بمثله** ولم يقل في رمضان **حدثنا** **حرمة بن يحيى** **حدثنا** **ابن وهب** **حدثنا** **ابن** عن **ابن شهاب** **حدثنا** **ابو سلمة بن عبد الرحمن** ان **ابا هريرة** قال **قال** **رسول الله صلى الله عليه وسلم** عن الوصال فقال **رجل من المسلمين** فانك **يرسل الله** تواصل قال **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **وايكم** مثلي اني **أبيت** **يطعمني ربي** **ويستقيني** فليأبوا ان ينتموا **عن الوصال** واصل بهم يومًا ثم رأوا الهلال فقال **لوتاخر الهلال** لزدتكم كما لمنكحل لهم حين ابوا ان ينتموا **وحدثنا** **زهير بن حرب** **واسحق** قال **زهير** **حدثنا** **جابر بن عمار** عن **ابو زرعة** عن **ابو هريرة** قال قال **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **ياكم** والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال انكم لستم في ذلك مثلي اني **أبيت** **يطعمني ربي** **ويستقيني** فاكلوا من الاعمال ما يطيقون **حدثنا** **قتيبة** **حدثنا** **المغيرة** عن **ابو الزناد** عن **الاعرج** عن **ابو هريرة** عن **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **بمثله** غير انه قال فاكلوا ما لكم به **وحدثنا** **ابن غير** **حدثنا** **ابو حنيفة** **حدثنا** **ابو حنيفة** عن **ابو هريرة** عن **النبي**

وان الافضل بعد الفطر على الماء وقد جاء هذا الترتيب في الحديث الآخر في سنن ابى داود وغيره في الأمر بالفطر على تمر فان لم يجد فغلى الماء فأنه طهور كذا في الشرح **باب النهي عن الوصال** قوله نهي عن الوصال الخ قال الخطاطوي هو ان يصوم ولا يفطر بعالم الغريب اصلاً حتى يتصل صوم الغد بلا مس كما في نور الايضاح - ام - وقال الحافظ هو المترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد فيخرج من امسك اتفاقاً ويدخل من امسك جميع الليل او بعضه ، ام - وقد ورد في النهي عن الوصال منبها على علة النهي ما أخرجه احمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن ابى حاتم في تفسيرهما باسناد صحيح الى ليلى امرأة بشير بن الخصاصية قالت اردت ان اصوم يومين مواصلة فمتعني بشير وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا وقال يفعل ذلك النصاري ولكن صوموا كما امركم الله تعالى **آتيتوا الصيام الى الليل** فاذا كان الليل فافطروا ، لفظ ابن ابى حاتم قوله **اني اطعم وأسقي** الخ بعضهم الهرة فيما قوله فقال رجل من المسلمين الخ وكان القائل واحد ونسب القول الى جميع في الراية المضية لرضا هرة قوله **وايكم** مثلي الخ اي على صفة او منزلة من ربي وهذا الاستدلال بغير التوبيخ المشعر بالاستبعاد قوله واصل بهم يومًا ثم رأوا الخ ظاهرة ان قدما المواصلة بهم كانت يومين قوله **لوتاخر الهلال** الخ اي هلال شوال قوله **لزدتكم** الخ اي في الوصال الى ان تعجزوا عنه ففساوا التخفيف عنكم بتركه وهذا كما أشاء عليهم ان يرجعوا من حصار الطائف فلم يعجبهم فامرهم بعبادة القتال من الغد فأصابهم جراح وشدة واجبوا الرجوع فأصبح راجعاً بهم فاعجبهم ذلك قوله **كامل منكم** لهم الخ من التكيل وهو المعاقبة قوله **ايكم** والوصال الخ وفي حديث ابى سعيد عند البخاري لا تواصلوا فانكم اريد ان يواصل فليواصل حتى السحر قالوا فانك تواصل يا رسول الله الحديث ، قال الحافظ ووقع عند ابن خزيمة في حديث ابى صالح عن ابى هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الاعمش عنه تفيد وصال النبي صلى الله عليه وسلم بأنه الى السحر ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل الى السحر ففعل بعض اصحابه ذلك فنهاه فقال **يرسل الله** انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث ابى سعيد هذا فان مقتضى حديث ابى صالح النهي عن الوصال الى السحر وصريح حديث ابى سعيد الاذن بالوصال الى السحر والحفظ في حديث ابى صالح اطلاق النهي عن الوصال بغير تفيد السحر ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن ابى هريرة فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة وقد خالفه ابو معاوية وهو اضبط اصحاب الاعمش فلم يذكروا ذلك اخرج احمد وغيره عن ابى معاوية وثابعه عبد الله بن غير عن الاعمش كما تقدم وعلى تقدير ان تكون رواية عبيدة بن حميد محفوظة فقد اشأ ابن خزيمة الى الجمع بينهما بأنه يحتل ان يكون نهي صلى الله عليه وسلم عن الوصال او لا مطلقاً سواء جميع الليل او بعضه على هذا يحمل حديث ابى صالح ثم خص النهي بجمع الليل فأباح الوصال الى السحر وعلى هذا يحمل حديث ابى سعيد ويحمل النهي في حديث ابى صالح على كراهة التنزيه الخ في حديث ابى سعيد على ما فرق السحر بين كراهة التحريم والله اعلم ، ام - قلت سياق حديث ابى سعيد اسلوبه يدل على الاجابة المرجوحة في الوصال الى السحر والذي يتحصل من مجموع الروايات والله اعلم هو كون الوصال مطلقاً غير مضمي ولا مستحسن عند الشارع ولكن عدم الاستحسان له مراتب بعضها اشد من بعض وقد عد صاحب الدر المختار اشياء من الصوم المكروه تنزيهاً عنها الوصال قال الخطاطوي ظاهره ان هذه الاشياء مكروهة تنزيهاً وفي بعضها نظر ام - يعني والله اعلم ان الكراهة في بعضها تنبغ الى كراهة التحريم ، قوله فاكلوا من الاعمال الخ بفتح الهمزة اي خذوا

صلى الله عليه وسلم انه نهي عن الوصال بمثل حديث عمارة عن ابي ذرعة **حدثني** زهير بن حرب حدثنا ابو النضر هاشم بن القاسم حدثنا سليمان بن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحجنت ففقت الى جنبه وجاء رجل فقام ايضا حتى كنا رهطاً فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم ان خلفه جعل يتجوز في الصلوة ثم دخل رحله فصلى صلاة لا يصليها عندنا قال قلنا له حين اصبحنا افطنت لنا الليلة قال فقال نعم ذلك الذي حملني على الذي صنعت قال فاخذ يواصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في آخر الشهر فاخذ رجال من اصحابه يواصلون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يواصلون انكم لستم مثلي ائما والله لو تمادى الى الشهر لواصلت وصلا لا يكدر المتعقون تعقهم **حدثنا** عاصم بن النضر التيمي حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا حميد عن ثابت عن انس قال واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول شهر رمضان فواصل ناس من المسلمين فبلغه ذلك فقال لو تمادى الشهر لواصلنا وصلا لا يكدر المتعقون تعقهم انكم لستم مثلي او قال لي استمك

وتحملوا - قوله بمثل حديث عمارة عن ابي ذرعة الخ قال حافظ وقع لسلفه شيء غريب فانه اخرجته عن ابن مغير عن ابيه فقال بمثل حديث عمارة عن ابي ذرعة ولفظ عمارة المذكور عن ابي ابيت يطعن ربي ويسقني وقد عرفت ان روايت ابن مغير عن ابيها عند ربي وليس لك في شيء من الطرق عن ابي هريرة الا في رواية ابي صالح ولو ينقرد بها الاعش فقد اخرجها احمد ايضا من طريق عاصم بن النضر عن ابي صالح - قوله فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ حسن بخير الت وفيه في طرق بعض النسخ احسن بالالف هذا هو الفصيح الذي جاء بالقرآن واما احسن مجتذات الالف فلغة قليلة وهذه الرواية تصح على هذه اللغة **قوله** يتجوز في الصلوة الخ اي يخفف ويقتصر على الجواز المجزئ مع بعض المذدبات والجوز هنا للصلاة **قوله** ثم دخل رحله الخ اي منزله قال الازهر رحل الرجل عند العرب هو منزله سواء كان من حجر او صل او وبر او شعر وغيرها **قوله** لو تمادى الشهر الخ وفي بعض النسخ تمادى وكلاهما صحيح وهو مجتزئ في الرواية الاخرى **قوله** يدع المتعقون الخ هم المشددون في الامور والمجاورون الحد وفي قول او فعل والتعق المبالغة في تكلف ما لم يكلف به وعمى الراوي قعره - **قوله** في اول شهر رمضان الخ قال النووي كذا هو في كل النسخ بلا ونا وكذا نقله القاضي عن اكثر النسخ قال وهو وهو من الراوي وصوابه آخر شهر رمضان وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم وهو الموافق للحديث الذي قبله ولباق الاحاديث ام - قال الزرقاني في شرح المواهب يمكن تصحيح هذه الرواية باثباته واصل في اوله يومين وثلاثا وفي آخره كذلك فحكى الراوي صا له على اوله وهو لا يدل على ان ناسا تبعوه لاحتمال انهم انتظروا واصله ثانيا - **قوله** انكم لستم مثلي الخ قال الحافظ لم يستدل بمجموع هذه الاحاديث على ان الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر ثم اختلفت في المنع المذكور ففعل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلفت السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما وذهب اليه من الصحابة ايضا اخت ابي سعيد ومن التابعين بعين عبد الرحمن ابن ابي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن يزيد التيمي وابراهم بن الجوزاء كما نقله ابو نعيم في ترجمته في الحلية وغيرهم رواه الطبري وغيره ومجتزئ ما تقدم في الباب الله صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النبي فلو كان النبي للتحريم لما اقرهم على فعله فلو انما اراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما هو عرق قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه انه فعله من لم يشق عليه سيأتي نظير ذلك في صيام الدهر فمن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة اهل الكتاب لا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال صرح ابن خزيمة بخبره وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد واستحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث ابي سعيد كذا هو هذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائم له في اليوم والليلة اكلة فاذا اكلها في السحر كان قد نقلها من اول الليل الى آخره وكان اخف جسمه في قيام الليل ولا يخفى ان محل ذلك ما لم يشق على الصائم والا فلا يكون قرينة وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر اخرج احمد وغيره واحجوا للتحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم اذا لم يجعل الليل محلا لسوى الفطر بالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم الفطر واجابوا ايضا بان قوله رحمة لهم لا يمنع التحريم فان من جهنم لهم ان حرمة عليهم واما مواسلته بهم بعد نهيهم فلم يكن تقريرا بل تقريرا وتكديلا فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تأكيد زجرهم لا فهم اذا باشره ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قبوله لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقشير فيما هو اهم منه ارجح من وظائف الصلوة والقرأة وغير ذلك والجورع الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال يختص به لقوله لستم في ذلك مثلكم وقوله لستم كهبتكم هذا مع ما انصروا الى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابيه قلت ويدل على انه ليس بمجزم حديث ابي داود الذي يأتي بالتنبيه عليه في اواخر الباب فان الصحابي

باب بيان ان القبلة في الصوم ليست خاصة على ترك شهوته

إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي **وَحَلَّ شَيْءٌ** اسحق بن ابراهيم وعثمان بن ابى شيبة جميعاً عن عبد الله قال اسحق اخبرنا عبد الله بن سليمان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت فها هم النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك تواصل قال اني لست كهيتكم اني يطعنني ربِّي ويسقيني **حَلَّ شَيْءٌ** على بن حجر حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل احداً نسائه وهو صائم ثم تضحك **حَلَّ شَيْءٌ** على بن حجر السعدي وابن ابى عمير الاحدثنا سفيان قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم سمعت اباك يحدث عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم صرح فيه بانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الوصال وروى البزار والطبراني من حديث سمرقني النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال وليس لعزيمة ومن ادلة الجواز اذ امر الصحابة على الوصال بعد النبي فدل على انه مباح وهو ان النبي للتنبيه لا للتحريم والا لما اُتوا عليه ويؤيد انه ليس بحرم ايضاً انه صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الحصاصية الذي ذكرته في اول الباب سوى في علة النبي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما انه فعل اهل الكتاب ولم يقل احد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من اهل الظاهر ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس شهواتها وقمعها عن ملذات ذاتها فلهذا استمر على القول بجوازه مطلقاً او مقيداً من تقدم ذكره والله اعلم - **قوله** اني اظلل الخ يفهم الهنرة والطاء المعجمة مضارع ظلت اذا علمت بالهناء وهي محمولة على معنى مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان المتحدث عنه هو الامساك ليللاً لا هناءاً واكثر الروايات انما هي ابيت وكان بعض الرواة عبر عنها باظلل نظراً الى اشتراكهما في مطلق الكون يقولون كثيراً اضحى فلان كذا مثلاً ولا يريدون تخصيص ذلك بوقت الضحى ومنه قوله تعالى **وَلَا تَبْشُرُوا الْآئِثْمَ بِالْآئِثْمِ تَلَوْنَهُمْ كَالَّذِينَ هُمْ يَأْتِيهِمْ مَسْوَدًّا** فان المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل - **قوله** يطعنني ربِّي ويسقيني الخ اختلفت في معناه فقبل على حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً وبأن قوله اظلل يدل على وقوع ذلك بالنهار ولو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائماً واجيب بان الرواجح من الروايات لفظ ابيت دون اظلل وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأوله من حمل لفظ اظلل على المجاز وعلى التنزيل فلا يضرب شيء من ذلك لان ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا تجزى عليه احكام المكلفين فيه كما غسل صدقاً صلى الله عليه وسلم في طست الذهب مع ان استعمال اواني الذهب الدنيوية حرام لكن نوقش في هذا التنزيل بان الذهب لم يكن حرم ليلة المعراج وقال ابن المنير في الحاشية الذي يفطر شرعاً انما هو الطعام المعتاد واما الخارج للعادة كالحض من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة وقال الزين بن المنير هو محمول على ان اكله وشربه في تلك الحالة كالحالة كمال النائم الذي يحصل له الشبع والرقى بالاكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله ان يجعل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وسلم في احواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الاحوال البشرية وقال الجمهور قوله يطعنني ويسقيني مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة تكاثره قال يعطيني قوة الاكل والشارب يفيض على ما يسد مسد الطعام والشراب يقوى على انواع الطاعة من غير صنعت في القوة ولا كلال في الاحساس او الخنع ان الله يخلق فيه من الشبع والرقى ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس جوع ولا عطش والقر بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع ولا رقى مع الجوع والظما وعلى الثاني يحط القوة مع الشبع والرقى ويرجى الاول بان الثاني ينافي حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة بخلافها قال القرطبي ويبعد ايضاً النظر الى حاله صلى الله عليه وسلم عليه فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على ربطه الحجارة من الجوع - ويحتمل ان يكون المراد بقوله يطعنني ويسقيني اي يشغلني بالتفكير في عظمتها والتملى عشا هذته والتغذى بمعارفه وقرع العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جزم ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء اعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرج المسرور بطاوبه الذي قوت عينه بحبوبة كما قيل **(شعر)** لها احاديث في ذكراك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد لها بوجهك نور يستضاء به ومن حديثك في اعتقادها حادي - **قوله** رحمة لهم الخ اي راحة بهم وابقاء عليهم كما اخرج ابو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن ابى ليلى عن رجل من الصحابة قال في النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامة والمواصلة ولو حرمها لابقاء على اصحابه واسناده صحيح

باب بيان ان القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته **قوله** ثم تضحك الخ روى ابن ابى شيبة عن شريك عن هشام في هذا الحديث فضحكت فظننا انها هي قال الحافظ لم يحتمل ضحكها التعجب ممن خالت في هذا وقيل تضحيت من نفسها اذ تحدث بمثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال ولكنها أجهلتها الضرورة في تبليغ العلم الى ذكر ذلك وقد يكون الضحك خجلاً لا اخبارها عن نفسها بذلك او تنبيهها على انها صائمة

كان يُقبِلُها وهو صائم فسكت ساعة ثم قال نعم **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن القسم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبِلُني وهو صائم وأتاكم بملك أريه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك أريه **حدثنا** يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون **حدثنا** أبو مغيرة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة عن عائشة **حدثنا** أحمد بن محمد بن حنبل **حدثنا** يحيى بن أبي زائدة **حدثنا** الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبِلُ وهو صائم ويُبَاشِر وهو صائم ولكنة أملككم لأريه **حدثنا** علي بن حجر وزهير بن حرب قال **حدثنا** سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقبِلُ وهو صائم وكان أملككم لأريه **حدثنا** محمد بن عبد بن بشار قال **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبه عن منصور عن إبراهيم

ليكون أبلغ في الثقة بها أو سردا بمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم وبما نزلتها منه ومحبتها لها وقد روى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم يُقبِلُني فقلت اني صائمة فقال وأنا صائم فقبِلني وهذا يؤيد ما قد مناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقبيل لا للتفرقة بين الشاب الشيخ لأن عائشة لم كانت شابة نعم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فترقى من فراق وقال المازري ينبغي ان يعتبر حال المقبل فان أثارت منه القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى إليه وان كان عنها المذي فمن رأى القضاء عنه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لا قضاء قال يكبره وان لم تؤد القبلة الى شيء فلا معنى للمنع منها ألا على القول بسد الذريعة قال ومن بدع ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها أرييت لتقضمت فأشار الى فقه بدع وذلك ان المضغضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه كما ان القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع وكما ثبت عند همام وأهل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك أوائل الجماع ام - والحديث الذي أشار إليه أخرجه إرداود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكرو صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم - (تنبية) روى إرداود وحده عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويعص لساعها واسناده ضعيف ولو صح فهو مجهول على من لم يتلح ريقه الذي خالط ريقها والله اعلم، كذا في الفتح - **قوله** فسكت ساعة الخ ليتذكر قولها، قاله النووي والله اعلم **قوله** يملك أريه الخ بفتح الهنزة والراء على المشهور وهو الحاجة تزيد به الشهوة وقد يروى بكسر الهنزة وسكون الراء ويفسر تارة بأنه الحاجة وتارة بأنه العقل وتارة بأنه العضو أريد ههنا العضو المخصوص كذا ذكر في شرح السنة والفتاوى وردة التوريشي بأنه خارج عن سنن الأدب قال الطبري ولعل ذلك مستقيم لان الصدقية رضى الله عنها ذكرت انواع الشهوة مترتبة من الأدنى الى الأعلى فبدأت بمقلتها التي هي القبلة ثم تلت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة وادارت ان تعبر عن الجماعة فكنة عنها بالأدب وأتى عبارة احسن منها، ام - وفيه ان المستحسن اذا ان الارب يحل الحاجة كناية عن الجماعة معناه وانما ذكر الذكر فغيره لا يمتنع كما لا يخفى لاسيما في حضور الرجال ثم المصاهرة كان أغلبكم وأقدمكم على منع النفس مما لا ينبغي ان يفعل قال ابن الملك ارادت بملكه عليه حاجته قهقهة الشهوة فلا يخاف الانزال بخلاف غيره وعلى هذا فيكره لغيره القبلة والملازمة باليد كذا في المرقاة - **قوله** ويباشر وهو صائم الخ التقبيل اخضر من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص واصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوجب أو لم يوجب وليس الجماع مراداً ههنا - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم ان كمال الصوم انما هو تنزيهه عن الأفعال والأقوال الشهوية والسبعية والشيطانية فانها تذكر النفس الاخلاق الخبيثة وتنجسها لهيئات فاسدة والأحراز عما يفيض الى الفطر يدعوا اليه فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم فلا يرقث ولا يصحفان سائبة احدًا او قتله فليقبل اني صائم وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يركع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعمه وشرابه والمراد بالنفي نفى الكمال ومن الثاني انظر لاجتماع المحرم والمحرم فان المحرم تعرض للأفطار من الضعف والاحجام لانه لا يامن من ان يصل شيء الى جوفه بمصر الملازم والتقبيل والمباشرة - وكان الناس قد أفرطوا وتعقروا وكادوا ان يجاوه من مرتبة الركن فيبين النبي صلى الله عليه وسلم قولاً ونفعلاً انه ليس مفطراً ولا منقصة للصوم وأشعر بأنه ترك الأولى في حق غيره بلفظ الرخصة وانما هو فكان مأثوراً ببيان الشريعة فكان هو الأولى في حقه وكذا سائر ما تنزل فيه عن درجة المحسنين الى درجة عامة المؤمنين - والله اعلم قال الحافظم وقد اختلفت في القبلة والمباشرة للصائم فكرهها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها واحتجوا بقوله تعالى قالن باشر وهن الآية فمنع من المباشرة في هذه الآية ثماراً واجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الملبس عن الله تعالى وقد باح المباشرة فماذا قل على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها، والله اعلم - ومن أنفي بأفطار من قبيل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقله الطحاوي عن قوم لم يسموهم وأباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة وقيل

عن علقمة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبشّر وهو صائم **وحديثنا** محمد بن محمد بن عثمان بن ابي عاصم قال سمعت ابن عون عن ابراهيم عن الاسود قال انطلقت انا ومسروق الى عائشة فقلنا لها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبشّر وهو صائم قالت نعم ولكنه كان املككم لأرثيه او من املككم لأرثيه شك ابو عاصم **وحديثنا** يعقوب الدارقوتى حديثنا اسمعيل عن ابن عون عن ابراهيم عن الاسود ومسروق انهما دخلا على أم المؤمنين ليستألفا فذكر نحوه **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حديثنا الحسن بن موسى حديثنا شيبان عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة ان عمر بن عبد العزيز اخبره ان عروة بن الزبير اخبره ان عائشة أم المؤمنين اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم **وحديثنا** يحيى بن بشر الحري حديثنا معوية يعني ابن سلام عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد مثله **حديثنا** يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وابو بكر بن ابي شيبة قال يحيى اخبرنا وقال الآخران حديثنا ابو الاحوص عن زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في شهر الصوم **وحديثنا** محمد بن حاتم حديثنا بهز بن أسيد حديثنا ابو بكر النهشلي حديثنا زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل في رمضان وهو صائم **وحديثنا** محمد بن بشار حديثنا عبد الرحمن حديثنا سعيد بن سعد بن ابى وقاص وطائفة بل بالغ بعض اهل الظاهرنا استحبابها وقرئ آخرون بين الشائبة والشيب فكهها للشابت واباحها للشيب وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان مرفوعان فيها ضعف اخرجهما ابو داود من حديث ابي هريرة والاخر احم من حديث عبد الله بن عمر بن العاص (لكن قال ابن الهمام في الحديث الاول اسناده جيد) وقرئ آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما اشارت اليه عائشة وكما تقدم في ذلك في مباشرة الحائض في كتابنا يحيى وقال الترمذي وراى بعض اهل العلوان للصائت اذ ملك نفسه ان يقبل والا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والثانعي ام - قال في الدال المختار وكره فبذة ومسروق معانقة ومباشرة فاحشة ان لو يامن المنفسد (اي الانزال او الجماع) وان أمن كالباس وقال العلامة ابن عابدين رحمه في السراج بان القبلة الفاحشة بان يمسح شفتيهما بآخرة على الاطلاق احوى وامر اول قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور كذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرأية وعن محمد كل هتاهما مطلقا وهو رواية الحسن قيل وهو صحيح ام - واختار الكراهة في الفجر وجزءها في الولو الحجة بلا ذكر خلاف وهي ان يعانقها وهما متجردان ويمن فرجه فجهل قال في الخيرة ان هذا مكره بلا خلاف لانه يقضى الى الجماع غالبا - ام - وبعلم ان رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرأية مكرها لمباشرة ليس على اطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرأية وعن محمد كرم المباشرة الفاحشة ام - وبه ظهران ما مر عن التهر من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثوابه في التنازحانية عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وانه لا فرق بينهما والله اعلم ام وفي رواية حماد عند النسائي قال الاسود قلت لعائشة ايها الصائم قال قلت اليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبشّر وهو صائم قالت انه كان املككم لأرثيه وظاهر هذا انها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهاد منها وقد روى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن مسروق سألت عائشة ما يحل للرجل من امراته صائما قالت كل شيء الا الجماع وهذا صحيح في اباحة المباشرة قال الحافظ رحمه فجمع بين هذا وقولها المتقدم يحل للنبي على كراهة التنزيه فأنها لا تبا في الاباحة وقد رويها في كتابنا بالصيام ليس يثبت القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها - ام - قلت ويمكن ان يكون المراد بقولها رضى الله عنها الا الجماع والوجه الكراهة لانه اذا كانت سببا غائبا لتزول سببا فاقول الامور لزوم الكراهة من غير ملاحظة تحقق الخوف بالفعل كما هو قواعد الشرع - ام - قال الحافظ رحمه واختلفت فيما اذا بشرا وقبل او نظرا فأنزل او أفردى فقال الكوفيون والشافعي يقضه اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الصلاة وقال مالك وأبو حنيفة يقضه في كل ذلك ويكفر الا في الصلاة فيقضى فقط واجتبه له بأن الانزال أقصر ما يطلب بالجماع من الانزال في كل ذلك وتعقيبها بالحكم علق بالجماع ولو لم يكن انزال فافترا وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن بشرا وقبل فأنظر ولم يقين ولا أنزل وانكره غيره عن مالك وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق أمراته وهو صائم بطل منه لكن اسناده ضعيف وقال ابن قدامة ان قبل فأنزل أنظر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم انه لا يفسد لو أنزل وقوى ذلك وذهب اليه قوله ليس الا بها الخ قال النووي كذا هو فكثير من الاصول ليس الا بها باللام والنون وهي لغة قليلة وفي كثير من الاصول يسألها بحزب اللام وهذا وضع وهو الجارى على المشهور في العربية قوله عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة ان عمر بن ابي بكر بن ابي شيبة قال يحيى اخبرنا وقال الآخران حديثنا ابو الاحوص عن زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في شهر الصوم الخ **قوله** في شهر الصوم الخ اي في رمضان كما في رواية أخرى فأشارت بذلك

سُفيل عن أبي الزناد عن علي بن حسين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُقبِلُ وهو صائم **وحدثنا يحيى بن يحيى**
 وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن مسلم عن شبيب بن شكل عن حفصة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبِلُ وهو صائم **وحدثنا أبو الزهراني** حدثنا أبو عوانة **وحدثنا أبو بكر بن أبي**
 شيبة واسحق بن إبراهيم عن جرير كلاهما عن منصور عن مسلم عن شبيب بن شكل عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثلها
حدثني هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو وهو ابن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن عبد الله بن كعب بن جابر
 عن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لأمر مسلمة
 فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يرسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أما والله أني لأتقاكم لله وأخشاكم لله **حدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جرير **وحدثني** محمد بن رافع
 واللفظ له حدثنا عبد الرزاق بن همام أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال سمعت أبا هريرة
 يقول في قصة من أدرك الفجر جنباً فلا يصوم قال فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه فأنكر ذلك فانطلق عبد الرحمن
 وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فسألهما عبد الرحمن عن ذلك قال فكلتا هما قالت كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يصوم جنباً من غير حُلْمٍ ثم يصوم قال فدخلنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن فقال مروان عزمتم عليك
 إلى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل **قوله** عن شبيب بن شكل **قوله** في الشرح أما شبيب بن شبيب معجمة مصفومة ثم مثناة من فوق مفتوحة وأما شكل
 فبشبين معجمة ثم كات مفتوحين ومنهم من سكن الحاء المشهور فتحها **قوله** أيقبل الصائم **قوله** قال الحافظ لم دل ذلك على أن الشاب والشيخ سواء لأن
 عمر حينئذ كان شاباً ولعله كان أول ما بلغه أم - لكن الاستدلال به ليس بواضح عندي **قوله** سئل هذه **قوله** قال ابن العربي ح أحاله في السؤال على أمه وكان
 أهل الجاهلية لا يعرض أحدهم لولد الزوجة ولا لأخيها أنه يقبلها ويخالطها وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم في التنزيه عن ذلك أرفع ولكن أراد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبين أن تنزيههم في الجاهلية عن ذلك دعوة ليست من الشريعة فأحاله على أمه **قوله** وأخشاكم لله **قوله** قال عياض
 جاء في غير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم غضب لقول السائل ذلك وغضبه لذلك ظاهر لأن السائل يجوز وقوع المنى عنه منه ولكن لا حرج لأنه غفر له
 ما تقدم من ذنبه فأنكر صلى الله عليه وسلم ذلك وقال أما والله أني لأخشاكم لله فكيف تجوزون وقوع المنى حتى قلت قال ابن العربي غضب أنكر عليهم
 لأن السائل اعتقد أن ذلك من خصائصه قبل أن يعلمه صلى الله عليه وسلم أنه من خصائصه **باب** صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب
قوله في قصة من أدرك الفجر جنباً وكسرها قال في مجمع البحار القصص البیان والقصص بالفخ الاسم وبالكسر جمع قصة أم - **قوله** فلا يصوم **قوله** وفي
 بعض الروايات أفطر ذلك اليوم **قوله** لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه **قوله** أبو بكر لأبيه لعبد الرحمن فقوله لأبيه بدل من عبد الرحمن
 بأعادة حرف الجاء كذا قال الشارحون **قوله** فكلتا هما قالت **قوله** قال الحافظ حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاء أعنها من طرق كثيرة جداً يحفظ
 واحد حتى قال ابن عبد البر أنه صحيح وتواتر **قوله** جنباً من غير حُلْمٍ **قوله** بضم الحاء وضم اللام وأسكانها قال القرطبي في هذا فائدتان أحدهما أنه كان
 يجامع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياً للجواز والثاني أن ذلك كان من جملة أحواله لا لأنه كان لا يجتهد إذا احتلم من الشيطان
 وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام شاكاً إلى جواز الاحتلام عليه والأما كان للاستثناء معنى ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم
 منه وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الأنزال وقد يقع الأنزال بغير رؤية شيء في المنام وأرادت بالتقييد بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فعله
 ذلك عمل لا يفطر وإذا كان فاعل ذلك عمداً لا يفطر فالذي ينبغي لا يغتسل أو ينام عنه أولى بذلك قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام يأتي للمرا على
 غير اختياره فقد يمشك به من يرخص لغير المتعمد الجماع فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جملة أحواله هذا الاحتمال **قوله** حتى دخلنا
 على مروان **قوله** مروان يومئذ أمير على المدينة من جهة معاوية **قوله** عزمتم عليك **قوله** أي أمرتكم أمراً جازماً عزمية متحمة وأمر
 ولاية الأمور تجب طاعته في غير معصية، وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد مروان في ذلك فعند الناس في
 من هذا الوجه قال كنت عند مروان مع عبد الرحمن فذكروا قول أبي هريرة فقال اذهب فاسأل أرواح النبي صلى الله عليه وسلم قال فذهبنا
 إلى عائشة فقالت يا عبد الرحمن أما لكم في رسول الله أسوة حسنة فذكرت الحديث ثم أتينا أم سلمة كذلك ثم أتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم
 تخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروان لعبد الرحمن عزمتم عليك لما أتيتك فحدثته
 قال الحافظ وفي هذا الحديث من الفوائد دخول العلماء على الأمراء ومذكرهم بأبواب العلم وفيه فضيلة لمروان بن الحكم ما يدل عليه الحديث

الاما ذهبت الى ابي هريرة فردت عليه ما يقول قال فحدثنا ابا هريرة وابو بكر حاضرا ذلك كله قال فذكر له عبد الرحمن فقال ابو هريرة انها قالتا لك قال نعم قال هما اعلم ثم رد ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الى الفضل بن عباس فقال ابو هريرة سمعت ذلك من الفضل ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال فرجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث قلت لعبد الملك انا قلت في رمضان قال كذلك يصح جنبا من غير حلم ثم يصوم وحديثي حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير والي بكر بن عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلم فيغتسل ويصوم وحديثي هرون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عمرو وهو ابن الحرث عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الجعفي ان ابا بكر حدثه ان مر ان اسله الى امرأته يسأل عن الرجل يصوم جنبا ايصوم فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنبا من جماع لا يحل ثم لا يفطر ولا يقضي وحديثي يحيى بن يحيى قال قرأت على فلان عن عبد ربه بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنبا من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم حل شيئا يحيى ابن ائوب في قتيبة وابن جحر قال ابن ائوب حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن وهو ابن معمر بن حرم الانصاري

من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين قوله سمعت ذلك من الفضل الخ وفي رواية النسائي انما كان أسامة بن زيد حدثني فيجل على انه كان عنده عن كل منهما ويؤيد رواية أخرى عند النسائي انما حدثني فلان وفلان والظاهر ان هذا من تصريف الرواية منهم من أحجم الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما ومنهم من لم يذكر من ابي هريرة أحدا كما في بعض روايات النسائي فقال ابو هريرة هكذا كنت احسب، وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الأرسال عن العدل من غير تكبير بينهما لان ابا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه عنه بلا واسطة وانما بينهما لما وقع من الاختلاف، قاله الحافظ فتأمل - قوله فرجع ابو هريرة عما كان يقول الخ قال العلماء رجوعه الى رجحان رواية أمر المؤمنين في جواز ذلك صريحا على رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال اذ يمكن ان يحل الأمر ذلك على الاستحباب في غير الفرض وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم وإما الاعتقاده ان يكون خبر الأمرين ناسخا لخبر غيرهما وقد بقي على مقالة ابي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي واما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعا او كالاجماع - وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء يذهبون الى ابا هريرة غلط في هذا الحديث ثورته عليه بانه لم يغلب بل احال على رواية صادق الا ان الخبر منسوخ لان الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثور اباح الله ذلك كله الى طلوع الفجر كان للجماع ان يستمر الى طلوعه فيلزم ان يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على ان حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا ابا هريرة النسخ فاستمر ابو هريرة على الفتيا به ثور رجوعه عنه بعد ذلك لما بلغه قلت ويقويه ان حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد الحد يبية لقوله فيها قد غفر الله لك ما تقدمت بنا تاخرنا واشار الى آية الفتح وهي انما نزلت عام الحد يبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر في الخطابى وغير واحد قرره ابن دقيق العيد بان قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم يقتضيه اباحة الوطئ في ليلة الصوم ومن جملتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضم ربه ان يصح فاعل ذلك جنبا ولا يفسد صومه فان اباحة التسبب لشيء اباحة لذلك الشيء، قلت وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما اشار اليه البخاري بقوله والاول أسند، وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة أرجح لموافقة امرأته لما على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد لا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال وكان روايتهما توافق المنقول وهما تقدم من مدلول الآية والمعقول وهو الغسل شيء وجب بالأثر والى فعله شيء يحرم على صائر فقد يجتنبوا بها فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتوصمه اجماعا فذلك اذا احتلوا بالبل هو من باب الأدل وانما يمنع الصائم من تعدد الجماع ثم انما وهو شبيه بمن يمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم احرم فبقى عليه لونه اوريجه لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الامر في حديث ابي هريرة أمر ارشاد الى الفضل فان الفضل ان يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز ويحل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن اصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويعكر على حمله على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث ابي هريرة بالامر بالانقطاع بالنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان - وفي الحديث فضيلة لأبي هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه اليه كذا في الفتح قوله ثم لا يفطر ولا يقضي الخ وفي معنى الجنب الحائض والنفساء اذا انقطع دمها ليل لا تطلع الفجر قبل اغتسالها - قال النووي في شرح مسلم من ذهب العلماء

شهران متتابعين قال لا قال فهل تجدا تطعم مسكينين قال لا

قوله شهرين متتابعين قال لا الخ وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت ما لقيت الا من الصيام قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الانتقال عن الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه اقتضت ان عدم استطاعته لشدة شيقه وعدم صبره عن الوقاع فاشأ للشأفة نظره هل يكون ذلك عذرا في شدة الشيق حتى يجد صاحبه غير مستطيع للصوم أولا والصحيح عندهم اعتبار ذلك ببلوغه من يجد رتبة لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجد ولما رواه الدارقطني عن طريق شريك عن ابراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في هذه القصة كبره انه قال في جواب هل تستطيع ان تصوم اني لا ادع اطعام ساعة فيما أطيق ذلك فني اسأله فقال وعلى تقدير صحته فلعله اعتل بالأمير ونظرا العيني رحمه الله في كلام ابن دقيق العيد فليراجع - قوله ما تطعم مسكينين مسكينين الخ فيه ان الواجب اطعام مسكينين مسكينين خلافا لما روى عن الحسن بن علي بن ابي ان يطعم أربعين مسكيناً عشرين صاعاً حكاه ابن التين عنه وحكا عن ابن حنيفة انه قال يحجز به ان يرفع طعام مسكينين مسكيناً الى مسكين واحد قالوا والحديث حجة عليه قلت الذي حكى مذهب ابن حنيفة لم يعرف مذهب فيه وحكى من غير معرفة وسأله انه اذا دفع الى مسكين واحد في شهرين يحجز فلا يكون الحديث حجة عليه لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الايام فكان في اليوم الثاني كمسكين آخر حتى لو أعطى مسكيناً واحداً كله في يوم واحد لا يصح الا في يومه ذلك لان الواجب عليه التفريق ولو يوجد ، كذا في عمدة القاري - وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب ان يعتق رتبة في نفسه وقد صح ان من اعتق رتبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار واما الصيام فمنا سبته ظاهرة لانه كالمقاصة بجنس الجنابة واما كونه شهرين فلانه لما أمر بصيام النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولا فلما أقصد منه يوماً كان كمن أقصد الشهر كله من حيث انه عبادته واحدة بالنوع فكلفت شهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده واما الاطعام فمنا سبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين ، ثم ان هذه الخصال جامعة لاشتمالها على خير الله وهو الصوم وحق الارحام بالاطعام وحق الارتقاء بالاعتقاد وحق الجاني بثواب الامتثال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافاً لمن شذ فقال لا تجب مستنداً الى انه لو كان واجباً لما سقط بالاعسار وتعقب بمنع الاستقاط كما سيأتي البحث فيه - وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعق ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهو معضلة لا يجتدي الى توجيهها مع مصداق الحديث الثابت غير ان بعض المحققين من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال ، وسأل الأمير عبد الرحمن بن معاذية أول ملوك بني أمية بالاندلس عن وطئه جارية له في رمضان الفقهاء فبادر يحيى بن يحيى وافتاه بالصوم وسكت الحاضرون ثم سأله بعد خروجه يوم لم تفته بالتحجير في الثلاث فقال لو خيّرته وطئ في كل يوم واعتق فلم يتكروا عليه ، وفي الحديث ايضاً ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي رحمه الله لان النبي صلى الله عليه وسلم نقله من أمر بعد علمه لأمر آخر وليس هذا شأن التحجير ونار عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التحجير وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً لو حنث فاستغفر فقال له المفتي اعتق رتبة فقال لا أحد فقال صم ثلاثة ايام الى آخره لو كان محالاً حقيقة التحجير بل يحل على ان ارشاده الى العتق لكونه اقرب لتحجير الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالغاء على فقد الأول ثم الثالث بالغاء على فقد الثاني بل على عدم التحجير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين رَوَوْا الترتيب عن الزهري أكثر من روى التحجير - قال الحافظ لم يروى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً واورد - ورتج الترتيب ايضاً بأن رآه حكى لفظ القصة على وجهها فبعد زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التحجير حكى لفظ راوى الحديث فدل على انه منقصة بعض الرواة اما لقصده الاختصار او لغير ذلك - ويزجج الترتيب ايضاً بانه أحوط لان الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتحجير او بالاختلاف العكس وجمع بعضهم بين الرأيتين كما لمحمد بن القزطبي بالحمل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التغدد وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتحجير على الجواز وعكسه بعضهم فقال آو في الرواية الاخرى ليست للتحجير وانما هي للتفسير والتقدير بأمراً رجلاً ان يعتق رتبة او يصوم ان يحجز عن عتق او يطعم ان يحجز عنهما وذكر الطحاوي ان سبباً لبعض الرواة بالتحجير ان الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة الى عتق رتبة او صيام شهرين او اطعام قال نرواه بعضهم مختصراً مقتصر على ما ذكر الزهري انه آل اليه الأمر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب الى قوله اطعمه أهلك قال فصارت الكفارة الى عتق رتبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكينين مسكينين قلت وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق صاحب بن ابى الأخضر عن الزهري قال في آخره فصارت سنة عتق رتبة

قال ثم جلس فأق النبي صلى الله عليه وسلم لعراق فيه تهر فقال تصدق بهذا قال أفقر منّا ما بين لابتيها أهل بيت
أخرج إليه منّا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب

أوصي بامر شهرين أو أطعم امرستين مسكيناً قوله فأق النبي صلى الله عليه وسلم لعراق فيه تهر فقال تصدق بهذا قال أفقر منّا ما بين لابتيها أهل بيت
بعدها قاف قال ابن التين كذا لاكثر المرأة وفي رواية ابن الحسن يعني القاسي بأسكان المرأة قال عياض والصواب الفتح، وقال الحافظ رحمه الله
حيث المرأة الفتح ومن حيث اللغة أيضاً الآن الأسكان ليس بمنكر بل أثبتته بعض أهل اللغة كالقزاز - زاد في البخاري والعرق الممكتل بكسر الميم وسكن
الكاف في فتح المنة بعد الألف، زاد ابن عيينة عندهما على ابن خزيمة الممكتل الضم قال الأخفش سمى الممكتل عرقاً لأنه يضفر عرقاً عرقاً فالعرق
جمع عرقه كعقن وعلقه والعرق الضفيرة من الخوص وقوله العرق الممكتل تفسير من أحد روايته وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عيينة
ما يشعر بأنه الزهري قال الحافظ رحمه الله ولم يعين في هذه الرواية مقلاً ولا في الممكتل من التمهيل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ووقع في رواية
ابن أبي حفصة في خمسة عشر صاعاً ويؤيد حديث علي بن عبد الله الرقيني قال وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجباً من القمح ثلاثون صاعاً ومن غيره
ستون صاعاً، أم قال يعني لم ليت شعري كيف فيه رد على الكوفيين وهو قد احتجوا بما رواه مسلم نحوه عرقاً فيها طعام وقد ذكرنا فيما مضى أن العرقين
يكون ثلاثين صاعاً فيعطى لكل مسكين نصف صاع بل الرد على من يحتجوا بما ذهبوا إليه بالروايات المضطربة وفي بعضها الشك فالجواب منه
أنه يرد على الكوفيين مع علمه أن احتجاً بهم قوي صحيح، أم قلت والانصاف أن الاحتجاج بحديث العرقين يتوقف على اثبات أن المراد بلفظ الطعام
الوارد فيه القمح وهو غير ظاهر بل الظاهر أنه التمر كما صرح به في حديث أبي هريرة ولا يفي منه ثلاثون صاعاً عند الكوفيين أيضاً، اللهم إلا أن يقال
يتعد القصة في حديث أبي هريرة وعائشة نعم ووقع في قصة المظاهر عند أبي داود قوله صلى الله عليه وسلم فأطعموا ستة من تسعين مسكيناً والرواية
ستون صاعاً وكفاية الظاهر أنه كفارة الصوم فيها ينقص الاستدلال للكوفيين والله أعلم وقال العلامة ابن رشد في البداية وسبب اختلافهم مع
القياس للأثر إنما القياس فتشبيه هذه الفدية بفدية الأذى المخصوص عليها وأما الأثر فما روي في بعض طرق حديث الكفارة أن الفرق كان في خمسة عشر
صاعاً لكن ليس يدل كونه في خمسة عشر صاعاً على الواجب من ذلك لكل مسكين إلا دلالة ضعيفة وإنما يدل على أن بدل الصيام في هذه الكفارة هو هذا القول
قوله تصدق بهذا ثم قال في الفتح استدلال بفردية ذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد غير
ذلك وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور أبو ثور وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف تفصيل للمهر في
الحرة والامة والمطاعة والماكرهة وهل هي عليها وعلى الرجل عنها واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلوة والسلام عن المرأة بوجود الكفارة
مع الحاجة واجبيته وجود الحاجة إذا كان لاها لم تعترف ولم تسأل واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكمها لم تعترف وبأنها قضية حال
فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لا احتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعدم الاعتداد، ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكها في تحريم
الفضل وانها لك حرمة الصوم كما لم يأمم بالغسل والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كات عن ذكر في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت
عن حكم المرأة ما عرفه من حال زوجها بأنها لاقدرة لها على شيء وقال القرطبي في اختلاف في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليها عليها أو
عليه كفارة أن عنه وعنها أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر لا احتمال
أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلكت وهو زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي
في قوله وأهلكت تنبيه على أنه أكرهها ولو لا ذلك لم يكن هلكاً لها قلت ولا يلزم من ذلك تعد الكفارة بل لا يلزم من قوله أهلكت إيجاب الكفارة عليها
بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت وأهلكت أي كنت سبباً في تأخير من طاعتها وعنى فوافقتها إذ لا ريب في حصول الأثم على المطاعة ولا يلزم من ذلك إثبات
الكفارة ولا نفيها أو الجعنة هلكت أي حيث وثقت في شيء لا اقدر على كفارتها وأهلكت أي نفسي بفعل الذي جرت على الأثر وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة
وقد ذكر البيهقي أن الحاکم في ربط الأثر الثلاثة أجزاء، أم ثم ذكر الحافظ محصلها وتعقب ابن الترمذي في الجوهر النقي بعض ما ذكره البيهقي ناقلاً عن الحاکم
قوله أفقر منّا ثم قال عياض هو بالصعب على اعتبار فعل أي أتجد أفقر منّا ويجوز رفعه خبر مبتدأ مضمراً أي هل أحد أفقر منّا قوله عياض لا يتبينها
الضمير للمدينة واللاعبة الحرة والحرة أرض ذات حجارة سود والمدينة بين حرتين ويقال لابة ولوبة ونوبة بالنون ومنه قيل للأسلوب ولوبة قوله حتى
بدت أنيابه ثم وفي بعض الروايات ثنياه قال الحافظ رحمه الله تصحيف من أنيابه فإن الثنياه تبين بالنسبة غالباً وظاهر السيق زيادة على التسميم
ويحل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم أن ضحكته كان تبسماً على غالب أحواله وورد في بعض الروايات حتى بدت نواجزه وهي جمع ناجزة بالنون الجيم
والجمجمة هي الأضراس ولا تتجدد تظهر إلا عند المبالغة في الضحك ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة رايته صلى الله عليه وسلم مستجماً فطرطاً حاكاً

وهذا هو العمل فإن كفارة الصوم تجب على الرجل وحده وعليه المرأة

فأطعمه أهله وحل ثنا يحيى بن ابراهيم اخبرنا جريح عن منصور عن محمد بن مسلم الزهري بهذا الاسناد مثل رواية ابن عيينة وقال يعق فيه تمر وهو الزنبل ولم يذكر فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها **حل ثنا يحيى بن يحيى** و محمد بن رافع قال اخبرنا الليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رجلاً وقع بأمراته في رمضان فاستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال هل تجد رقبة قال لا قال وهل تستطيع صيام شهرين قال لا قال فأطعموا ستين مسكيناً **وحل ثنا محمد بن رافع** حدثنا يحيى بن عيسى اخبرنا مالك عن الزهري بهذا الاسناد ان رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفر بعنتي رقبة ثم ذكر بمثل حديث ابن عيينة **حل ثنا محمد بن رافع** حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح حدثني ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ان ابا هريرة حدثه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر رجلاً أفطر في رمضان ان يعتق رقبة او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكيناً **حل ثنا عبد بن حميد** اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر حتى ارى منه لهواته لان المثلث مقلد على الثاني قال ابن بطلال واقرى منه ان الذي نفقته غير الذي أثبتته ابو هريرة ويحتمل ان يريد بالنواجل الانياب مجازاً فعبر بالنواجل مرة وبالانياب مرة قال الحافظ وم الذي يظهر من مجموع الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان في معظم احواله لا يزين على التمسك وبما زاد على ذلك فضحك والمكروه من ذلك انما هو كالكثرة او لا فط فيه لانه يذهب الوفاق قال ابن بطلال والذي ينبغي ان يقتدى به من قوله ما واظب عليه من ذلك فقد روى البخاري في الادب المفرد وابن ماجه من وجهين عن ابي هريرة رفعه كالتكثير الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب **قوله** فأطعمه أهله الخ قال ابن دقيق العيون تباينت في هذه القصة المذهب فقيل انه دل على سقوط الكفارة بالاعسا والمقارن لوجوبها لان الكفارة لا تنضم الى النفس ولا الى العيال ولما بين النبي صلى الله عليه وسلم استقرارها في زمنه الى حين يساره وهو احد قول الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال الا وراعى يستغفر الله ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسا والذي اذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل والى هذا امام الحرمين ورد بان الاصل عدمه والخصومة قال الشيخ تقي الدين و اقوى من ذلك ان يجعل الاعطاء لا على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من اجتماعهما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في ذمته ماخوذاً من هذا الحديث وامامنا اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاستسقاط لانه لما اخبر بعجزه ثم أمره باخراج الف درهم دل ان السقوط عن العجز ولعله أخر البيان الى وقت الحاجة وهو القدر ام - قال الحافظ واستدل بالحديث على سقوط قضاء اليوم الذي انسأ الجميع اكتفاء بالكفارة اذ لم يقع التصحيح والتصحيح بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضي ان كفر بغير الصوم وهو وجه للشافعية ايضا قال ابن العربي استنطاق القضاء لا يشبهه من حيث النشأ في اذلاله في القضاء لكنه أفسد العبادة واما الكفارة فانما هي لما اقترفت من الكثرة قال واما كلام الاوزاعي فليس بشئ قلت وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية ابي اويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري واخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحدثنا ابراهيم بن سعيد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذا الزيادة وحدثنا الليث عن الزهري في الصحيحين بذكرها ووقت الزيادة ايضا في مرسل سعيد بن المسيب نافع بن جبير والحسن وعمر بن كعب في مجموع هذه الطرق تعرف ان لهذه الزيادة املاً ام - ووقفت القضاء هو قول مالك وابي حنيفة واصحابه والثوري وابي ثور واصلحهم الله تعالى كما في عمدة القاري **قوله** وهو الزنبل الخ قال النووي ويقال للعرق الزنبل فيفتح الزاي من غير نون والزنبل بكسر الزاي وزيادة نون قال ابن دريد سمى زنبلاً لانه يحمل فيه الزنبل **قوله** بمثل حديث ابن عيينة الخ قال عياض تعقب على مسلم فقيل ليس حديث مالك مثل حديث ابن عيينة لان حديث مالك باو على التخيير وذكر القطر وحدثنا ابن عيينة على الترتيب يحمل وتعيين الجميع ومسلم اشرح صدراً ان يخفف عليه هذا فان حديث مالك وان كان أشهر رواياته باو على التخيير ولم يختلف رواة الموطأ عنه في ذلك فقد روى الوليد بن مسلم وابراهيم بن طهمان وغيرهما عنه بمثل حديث ابن عيينة فلعل اسحق بن عيسى الذي رواه عنه مسلم رواه كذلك عن مالك فلا تعقب على مسلم **قوله** امر رجلاً افطر في رمضان الخ قال الحافظ لم يستدل به على ايجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول المالكية الحنفية والجمهور حملوا قوله افطر هنا على المقيّد في الرواية الاخرى وهو قوله وقعت على اهلي وكأنه قال افطر بجماع وهو اولى من دعوى القنطري وغيره بعدم القصة واجتمعت من اوجب الكفارة مطلقاً بقيا سلك كل على الجماع بجماع ما بينهما من اشتراك حرمة الصوم قال وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث ابي هريرة في معظم الروايات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم اسنادها وساق ابو عوانة في مستخرجها مثله انه قال افطر في رمضان والقصة واحدة ونحوها متحد فيحمل على انه اراد افطر في رمضان بجماع ام - قال الشيخ ابن الهمام في قوله امر رجلاً افطر في رمضان الحديث علق الكفارة بالافطار فان قيل لا يفيد المطلب لانه حكايته واقعة حال لا عموم لها فيجب كون ذلك المقطع بأمر خاص لا بالأعم فلا دليل فيه انه بالجماع او بنسبيرة

كل يسقط الكفارة بالاعسا والمقارن لوجوبها لان الكفارة لا تنضم الى النفس ولا الى العيال

مما هو الجليل في سقوط قضاء اليوم الذي انسأ او اجبر في الكفارة

هذا هو العلم في ايجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان

فلا تمسك به لاحد بل قام الدليل على انه اربيل جماع الرجل وهو السائل لمجيئه مفسراً كذلك برواية من نحو عشرين رجلاً عن ابي هريرة رضي الله عنه قلنا وجه الاستدلال به تعليقها بالانقطاع في عبارة الراوي اعني ابا هريرة اذا فادانه فهم من خصوص الاحوال التي يشاهدونها في قضائه عليه الصلوة والسلام وسمعنا ينفيد ان ايجابها عليه باعتبار انه افطار لا باعتبار خصوص الافطار فيصم التمسك وهذا كما قالوه في اصولهم في مسألة ما اذا نقل الراوي بلفظ ظاهرة العموم فافهم اختاروا اعتباره وشملوه بقول الراوي قضى بالشفعة للجارية لما ذكرنا من المعنى فهذا مثله بالاتفاق لسن تأمل، قال واخرج الدارقطني ايضاً في كتاب العلى في حديث الذي وقع على امرأته عن سعيد بن المسيب ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله افطرت في رمضان متعمداً الحديث وهذا من سعيده وهو مقبول عند كثير من لا يقبل المرسل وعندنا هو حجة مطلقة، ام قلت وفي مجمع الزوائد عن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله افطرت يوماً من رمضان قال من غير عذر ولا سفر قال نعم قال بنس ما صنعت قال فماتاً مرف قال المعتنق رقية الحديث قال المهيتمي رواه ابو يعلى والطبراني في الكبير والاوسط ورجاله ثقات، ام وردى الدارقطني عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رجلاً أكل في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتق الحديث وأعله بأبي معشر وعن مجاهد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي افطرت يوماً من رمضان بكفارة الظهار اخرج الدارقطني في سننه وقال المحفوظ عن هشير عن اسماعيل عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، ام وهشير من ليس كثير التدليس فلا يقبل غنخته كما صرحوا به، والحق ان هذه الأدلة لا تخلو عن ضعف أسناد أو ضعف دلالة على المطلوب فلا تضمن ان تكون دعامة لاثبات المسئلة وأسأله، نعم تعتبر موضع الاستشهاد والتأييد بعد ثبوت اصل المسئلة، اما ثبوته فقال صاحب البدائع من الحنفية رحمهم الله لنا الاستدلال بالواقعة والقياس عليها، اما الاستدلال بها فهو ان الكفارة في الواقعة وجبت لكونها انفساداً لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر على ما نطق به الحديث والأكل والشرب افساداً لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر فكان ايجاب الكفارة هناك ايجاباً بهنما دالة والدليل على ان الوجوب في الواقعة لما ذكرنا وجهان احدهما مجمل والآخر مفسر اما المجمل فالاستدلال بحديث الاعرابي ووجهه ما ذكرناه في الخلافات واما المفسر فلان افساد صوم رمضان ذنب ورفع الذنب واجب عقلاً وشريعاً لكونه قبيحاً والكفارة تضميم رافعة له كآفة حسنة وقد جاء الشرع بكون الحسنات من التوبة والايان والاعمال الصالحات رافعة للسيئات الا ان الذنوب مختلفة المقادير وكذا الروافع لها لا يعلم مقاديرها الا الشارع الاحكام وهو الله تعالى فتمى ورد الشرع في ذنب خاص بايجاب رافع خاص ووجد مثل ذلك الذنب في موضع آخر كان ذلك ايجاباً لذلك الرافع فيه ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعليل والقياس والله اعلم، ام قال الشيخ ابن الهمام دالة نص الكفارة بالجماع تفيد وجوبها بالأكل والشرب للعلم بان من علم استواء الجماع والأكل والشرب في ان ركن الصوم الكف عن كل ما ثم علم لزوم عقوبة على من فوت الكف عن بعضها جزم بلزومها على من فوت الكف عن البعض الآخر حكماً للعلم بذلك الاستواء غير متوقف فيه على اهلية الاحتجاج ادعى بعد حصول العلمين يحصل العلم الثالث ويفهم كل عالمهما ان المؤثر في لزومها تفويت الركن لا خصوص ركن، ام ثروقال صاحب البدائع اما وجه القياس على الواقعة فهو ان الكفارة هناك وجبت للزجر عن افساد صوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف لانها تضميم رافعة والحاجة مست إلى الزجر اما الصلاحية فلان من تأمل انه لو افطرت يوماً من رمضان لزمه اعتاق رقية فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكيتاً لا تمتنع منه واما الحاجة إلى الزجر فوجود الداعي الطبيعي إلى الأكل والشرب الجماع وهو شهوة الأكل والشرب والجماع وهذا في الأكل والشرب أكثر لان الجوع والعطش يقلل الشهوة فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر فكان شرع الزجر هناك شرعاً بهنما من طريق الأولى وعلى هذه الطريقة يمنع عدم جواز ايجاب الكفارة بالقياس لان الدلائل المقتضية لكون القياس حجة لا يفصل بين الكفارة وغيرها، ام ولكن يحتل في قلب العبد الضعيف ان الوصف المؤثر الذي هو مناط الحكم في المخصوص هل هو افساد الصوم بالجماع خاصة او افساده بالمفطر الكامل مطلقاً والظاهر من ايجاب التكفير بكفارة الظهار هو الأول فان المظاهر يحرم امرأته على نفسه تحريمًا غليظاً بافحاش القول فيه ثم يعود لما قاله فيجب عليه كفارة الظهار وهكذا الصائم في رمضان لما حرم على نفسه الجماع تحريمًا غليظاً بنيته ومصادفة ذلك الوقت الشريف المبارك ثم وقع فيه صار مثل المظاهر ماد حكماً واحداً وليس كل من حرم على نفسه أكل شيء أو شربه بألفاظ أو قال وأفحشها أو حدث فيه يجب عليه ما يجب على المظاهر فافترق الجماع والأكل ضرورة فكيف يكون المفطر بالأكل ملحقاً بالمظاهر في وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب، بقي تحقيق وجوب الكفارة بالأكل عند الحنفية فاذا ارادوا به فقال ابن عابدين م ذكرها ان الكفارة لا تجب الا بالفطر صورة ومعنى ففي الأكل الفطر صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من مغنى أو دواء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كما علله في الهلاية وغيرها، ام وفي المحيط ان الاصل ان الكفارة تجب متى افطرت بما يتغذى به لانها للزجر وانما يحتاج للزجر عما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت

عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة **حدثنا محمد بن رافع** بن المهاجر اخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة انها قالت جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال وطئت امرأتى في رمضان فقال تصدق تصدق قال ما عندى شئ فأمره ان يجلس فجماعه عرفان فيهما طعام فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتصدق بدينار **حدثنا محمد بن** ابن مثنى اخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني عبد الرحمن بن القاسم ان محمد بن جعفر بن الزبير اخبره ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة تقول أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وليس في أول الحديث تصدق تصدق ولا قوله **حدثنا محمد بن** ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث ان عبد الرحمن بن القاسم حدثه ان محمد بن جعفر بن الزبير حدثه ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال يرسول الله احترقت احترقت فساءله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأنه فقال أصبت اهلى قال تصدق فقال الله يا نبى الله ما لى شئ وما أقد عليه قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين المحرق أنفا فقام الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال يا رسول الله أغيرنا فوالله اننا لجياح ما لنا شئ قال فكاه **حدثنا يحيى بن يحيى** بن رافع قال اخبرنا الليث **حدثنا** ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس انه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفقه في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحاديث من أمره **حدثنا** يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابى شيبة وعمر الناقد اسحق بن ابراهيم

طبيخا كثيرا لم يحجب فيه الحديث لانه محتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا او تبعيا لغيره فهو مما يتغذى به وما غيره فليحكي بما لا يتغذى به ان كان في نفسه معذرا والداء ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن - والله اعلم - **قوله** عن يحيى بن سعيد هو لا نصارى **قوله** عن عبد الرحمن بن القاسم انه في اسناده هذا اربعة من التابعين في يسوق كلهم من اهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تابعيان صغيران من طبقة واحدة وفوقهما قليلا محمد بن جعفر اما ابن عمه عباد فمن اوساط التابعين - **قوله** احترقت انه وكان له اعتقاد ان مكعب الأثرعيني بالباد اطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال اين المحرق اشارة الى انه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك وفيه دلالة على انه كان عامدا كما سبق قال النووي وفيه استعمال المجاز وانه لا انكار على مستطاعه **قوله** تصدق تصدق انه قال الحافظ وقد استدلل به لما لك حيث جزم في كفاية الجماع في رمضان بالا طعاما دون غيره ومن الصيام والغنى ولا حجة فيه لان الفتنة واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصتها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة اشار الى هذا الجواب الطحاوي والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد مفسرا ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل فارع يعني بالغاء والمهمله فجاء رجل من بني بياضة فقال احترقت وقعت بامرأتى في رمضان قال عتق رقبة قال لا احد لها قال اطعموا ستين مسكينا قال ليس عندى فذكر الحديث اخرجه ابو داود وله يسوق لفظه **قوله** ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولو يقع في هذا المراتب ايضا ذكر صيام شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ام ياب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غيره معصية اذا كان سفره مرحلتين فالكثير وان الافضل لمن اطاقه بلا ضل ولا بصيرة وليس شق عليه ان يفطر **قوله** عن ابن عباس انه اخبره انه قال القاسم هذا الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة مقيما مع ابويه بمكة فلا يشاهد هذه الفتنة فكانت معها من غير من الصحابة **قوله** عام الفقه اي فقه مكة **قوله** حتى بلغ الكديد اي فقه الكا وكسر اللام المهمله مكان معجزة وقع تفسيره في نفس الحديث يانده بن عصفان وقد يدين في بعض المقام على الضعيف وفي بعض الروايات الآتية حتى بلغ عصفان بدل الكديد وفيه مجاز القرب لان الكديد اقرب الى المدينة من عصفان وبين الكديد ومكة مرحلتان قال البكري هو بين ابحر بفتحين وحيم وعصفان وهو ما عليه نخل كثير وقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكا منه الغميم بفتح الميم وهو اسم واد اقام عصفان قال عباس اختلاف الروايات في الموضع الذي افطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عصفان ام - **قوله** يتبعون الأحاديث فالأحاديث الخ قال النووي وهذا محمول على ما علموا من الدين اورد محمد بن عثمان الثاني مع جوارها والا فتد طاف صلى الله عليه وسلم على بعيه وتوصلا مرة مرة ونظائر ذلك من الجائزات التي عملها مرة او مرات قليلة لبيان جوارها

باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غيره معصية اذا كان سفره مرحلتين فانك تروا ان لا تفطر لمن أطاقت بلا ضل ولا بصيرة ولو لم يشرع بغيره ان يفطر

عن سفيان عن الزهري بهذا الاسناد مثله قال يحيى قال سفيان لا أدري من قول من هو كان يعني يؤخذ بالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم **حل ثني** محمد بن رافع حدثنا عبد المراق اخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد قال الزهري وكان الفطر آخر الأمرين واتى يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر قال الزهري فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لثلاث عشرة خلت من رمضان **وحل ثني** حرمة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثل حديث الليث قال ابن شهاب فمنا نوايتي عن الأحديث فالأحدث من أمره ويرويه التميمي المحكم **وحل ثني** اسحق بن ابراهيم اخبرنا جبر عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام حتى بلغ عسفان ثم دعا بأبناء فيه شراب فشربه ثم أراه الناس ثم أفر حتى دخل مكة قال ابن عباس فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ على أفضل منها - **قوله** لا أدري من قول من هو قال عياض بن قباين في حديث ابن رافع انه من قول ابن شهاب فهو تفسير لما أجبه وهذا الطريق ولذا أتى به مسلم بعد حديث ابن عبيدة وهو دليل احسانه في صنعة التاليف **قوله** قال الزهري وكان الفطر آخرام ذهب الى ان الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً - واستدل بالحديث على ان للسافر ان يفطر في اثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز اذا خلافت انه صلى الله عليه وسلم استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في اثناءه **قوله** لثلاث عشرة خلت من رمضان من هذا كما تراه من قول الزهري وقد ادرجه بعض الرواة قال الحافظ وروى باسناد صحيح من طريق قزعة بن يحيى عن ابي سعيد قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ليلتين خلتا من شهر رمضان وهذا يعني يوم الخروج وقول الزهري يعني يوم الدخول ويعطى انه أقام في الطريق اثني عشر يوماً ما قال الواقدي انه خرج لعشر خلون من رمضان فليس بقوى للحققة ما هو أصح منه وفي تعيين هذا التاريخ اقوال أخرى منها عند مسلم لست عشرة ولا حمل ثمان عشرة وفي أخرى لثني عشرة والجمع بين هاتين محل احكامهما على ما مضى والأخرى على ما بقي والذي في المجازي دخل لثني عشرة مضت وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر وتقع في أخرى بالشك في تسع عشرة او سبع عشرة وروى يعقوب بن سفيان من رواية ابن اسحاق عن جماعة من مشايخه ان الفتح كان في عشرتين من رمضان فان ثبت حمل على ان مراده انه وقع في العشرة الاوسط قبل ان يدخل العشرة الاخيرة كذا قال في الفتح من الفتح ولا يخلو بعد عن الغلق **قوله** فشربه ثم أراه ليراه الناس الخ سياق الاحاديث ظاهر في انه كان اصبح صائماً ثم افطر قال الحافظ واستدل به عن ابن سيرين ان يفطر ولو نوى الصيام من الليل واصبح صائماً فله ان يفطر في اثناء النهار وهو قول الجمهور وهذا فيما لو نوى الصوم في السفر فاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في اثناء النهار فهل له ان يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور قال حمد واسحاق بالجواز ام وذهب الحنفية الى عدم الجواز في الصورتين ولهذا استشكل ابن المصنف احاديث الباب ثم اجاب عنه بما لا يقبله ابو جعفر السليم نعم نقل الشيخ الا نور رحمه الله تعالى عن التتارخانية انه يحل الفطر للغزاة عند مسير الحاجة اليه مطلقاً للتقوى على الجهاد والتأهب له وحمل حث الباب على تلك الحالة - وهكذا حققه الحافظ ابن القيم في الهدى حيث قال وسافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام وافطر وخير الصحابة بابر الأكرمين وكان يأمرهم بالفطر اذا دنوا من عدو وهو ليتقوا عدو قتاله فلو اتفق مثل هذا في الحضر كان في الفطر قوة لهم على لقاء عدو وهو فطر لهم الفطر فيه قولان اصحهما دليلان لهما ذلك وهو احتيا رابن تيمية وبه اتفق العساكر الاسلامية لما لقوا العاد بظاهر دمشق ولا ريب ان الفطر لذلك اولى من الفطر لجرح السفر بل اباحة الفطر للمساقر تنبيه على اوجته في هذه الحالة فاعلم احتيا جواز ذلك لان القوة هناك تخص بالمسافر والنفق هنالك وللمسلمين ولا مشقة الجهاد اعظم من مشقة السفر ولا المصلحة الحاصلة بالفطر للجهاد اعظم من المصلحة لفطر المسافر ولا ان الله تعالى قال **وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ** والفطر عند اللقاء من اعظم اسباب القوة والنبي صلى الله عليه وسلم قد فسّر القوة بالرفق هو لا يتم ولا يحصل به مقصوده الا بما يقوى ويعين عليه من الفطر والغذاء ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابة لتأذنوا معي وهو انكم قد دنوتوا من عدوكم فافطروا اقوى لكم وكان رخصة ثم نزلوا منزلاً آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر اقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة فدخل بدوهم من عدوهم واحتيا جمعهم الى القوة التي يلقون بها العدو وهذا سبب آخر غير السفر والسفر مستقل بنفسه ولو يكره في تعليله ولا أشار اليه بالتعليل به اعتباراً لما ألغاه الشارع في هذا الفطر الخاص والغذاء وصف القوم التي يقام بها العدو واعتبار السفر لجرح الغاء لما اعتبره الشارع وعلم به وبالحكمة فتنبه الشارع وحكمته يقتضي ان الفطر لأجل الجهاد اولى منه لجرح السفر فكيف وقد أشار الى العلة ونبه عليها وصرح بحكمها وعزم عليهم بان يفطروا لأجلها ويدل عليه ما رواه عيسى بن يونس عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح لاصحابه يوم فتح مكة ان يوم قتال فأنظروا تابعه سعيد بن الربيع عن شعبة فعلى بالقتال ورتب عليه الأمر بالفطر لجرح الفناء وكل احد فيهم من هذا اللفظ ان الفطر لأجل القتال وانما اتجرّد السفر عن الجهاد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الفطر انه رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم

منه الصيام في اثناء الجهاد اذا اصبح السافر صائماً هل يحل له الافطار في اثناء النهار او لا
اذا اصبح صائماً ثم سافر فهل يحل له الافطار في اثناء النهار ام لا - هما مسائلتان

وأفطر من شاء صام ومن شاء أفطر **وحدثنا أبو كريب حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الكريم عن طاووس عن ابن عباس**
قال لا تعب على من صام ولا على من أفطر قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر **وحدثنا محمد بن مثنى حدثنا**
عبد الوهاب يعني ابن عبد المجيد حدثنا جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في
رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقبل له بعد ذلك
أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة **وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز يعني**
الدروري عن جعفر هذا الاستاد وزاد فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء
بعد العصر **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن مثنى وابن بشار جميعاً عن محمد بن جعفر قال أبو بكر حدثنا عن شعبة عن محمد**
ابن عبد الرحمن بن سعد عن محمد بن عمرو بن الحسن عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً
قد اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال ماله قالوا رجل صام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر

فلا جناح عليه - انتهى كلامه - وهذا حسن جداً إيمان الصحابة رضي الله عنهم قد حدثوا بهذه الأحاديث فمعروض رخصة السفر كما يظهر من
سياق حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما فكأنهم فرحوا أن الرخصة إنما حصلت بالحقيقة المشقة السفر ثم تأيدت بخوف لقاء
العدو وفصار العمل بها متأخراً أو متحماً، والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** ليراه الناس إنما إشعار بان افضلية الفطر لا تخفى عن إجماع الصّوم
أو خشى المحب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة بل يلحق بذلك من يقتدي به ليتابعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر فحقه فتلك
الحالة أفضل لفضيلة البيان - **قوله** من شاء صام ومن شاء أفطر ثم إن عباس رضي الله عنه من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز
لأولئك وفيه سياق في حديث جابر وأبي سعيد ما يوضح المراد والله أعلم **قوله** حتى بلغ كراع الغميم ثم يضم الكاف وفتح الغين المعجمة وادرج الحجاز منها
قريب من عسفان سمي ذلك المثنى كراعاً لأنه يشبه كراع الغنم وهو ما دون الركبة من السياق ذكره ابن حجر وفي النهاية هو اسم موضع بين مكة والمدينة
والكراع جانب مستطيل من الحدة تشبيهاً بالكراع والغميم بالفتح وادرج الحجاز **قوله** أولئك العصاة ثم قال عياض وصفهم بذلك لأنه أمرهم بالفطر
لمصلحة التقوى على الفعل أو يفيدوا حتى عزروا ليعرفوا أن النوى أو يحل على من تضرر بالصوم، قال غيره أو اعتبر به مبالغة في حثهم على الفطر
رفقاً بهم وقال الطيبي التعريف في العصاة للجنس أي أولئك الكاملون في العصيان المتجاوزون حده لأنه صلى الله عليه وسلم إنما بالغ في الإفطار حتى
رفع قدم الماء بحيث يراه كل الناس لكي يتبعوه وليقبلوا رخصة الله فمن أبى فقد بالغ في العصيان كما قال ولا ينبغي هذا في حق الصحابة وقد أمكن غيره
كما في شرح المواهب - **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ثم قال الحافظ تبيين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الفتح
قوله فرأى رجلاً ثم قال الحافظ لم أوقف على اسمه ولو لم أوقف على اسمه من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لأمكن أن يفسر به لقول ابن عباس
أنه لم يكن من الصحابة في تلك السمرق صاعداً غيره وزعم مغطائي أنه أبو إسرائيل وعزى ذلك لمجمعات الخطيب لم يقل الخطيب لك في هذه القصة،
قوله وقد ظل عليه ثم أي جعل عليه ظل انقاء عن الشمس قبل غير ذلك **قوله** ليس البر أن تصوموا في السفر ثم أي السياق يشعر بأن سبب قوله صلى
الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر هو ما ذكر من المشقة ومن روى الحديث مجرداً فقد اختصر القصة وبما ذكرنا من اعتبار رخصة المشقة يجمع بين
الأحاديث المختلفة في هذا الباب فالجواب أن الصّوم لمن قوي عليه أفضل من الفطر والفضل لمن شق عليه الصّوم وأعرض عن قبول الرخصة أفضل
من الصّوم أن من لم يتحقق المشقة يختار بين الصّوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصّوم في السفر عن الفطر بل
من صام في السفر يجب عليه قضاءه في الحضر ظاهر قوله تعالى **فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**، ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر و
مقابلة البر الأثر وإذا كان أشد بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمر بن عمر بن أبي هريرة والزهرى وأبراهيم النخعي وغيرهم احتجوا
بقوله تعالى **فَمَنْ كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** قالوا ظاهره فعلية عدة أو الواجب عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير
فأفطر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال أن الفطر في السفر لا يجوز إلا من خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاه الطبري عن قوم وذهب أكثر
العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصّوم أفضل لمن قوي عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول الأول
واحمل وإسحاق وقال آخرون هرغيز مطلقاً وقال آخرون أفضلهما أيسرهما لقوله تعالى **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَفْضَلُ** فهو أفضل في
حقه وإن كان الصيام أيسر لمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر
والذي يترجح قول الجمهور ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به وحسن لك من ظن به الأعراض عن قبول الرخصة

اختلاف العلماء في اجزاء الصور في السفر عن الفطر
وأما أفضل من حق المأكل في السفر فلهذا

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا ابْنُ حُدَّادٍ شَاعِبٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ يَحْدُثُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَمْشِي **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَخُوَّةُ وَزَادَ قَالَ شُعْبَةُ وَكَانَ يُلَاقِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْكُمْ بِرِخْصَةِ اللَّهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ قَالَ فَلَمَّا سَأَلْتُهُ لِمَ يَحْفَظُهُ **حَدَّثَنَا** هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا قَتَادَةُ وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ ابْنِ طَعْمَةَ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لَبَنُ عُمَرَ ابْنِ أَقْوَى عَلَى الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ رِخْصَةَ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَثَمِ مِثْلُ جِبَالِ عَرَفَةَ وَهَذَا الْحَقُولُ عَلَى مَنْ رَغِبَ عَنْ الرِّخْصَةِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَنِي فَلَيْسَ مِنِّي وَكَذَلِكَ مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعِجَاجَ الرَّيَاءَ إِذَا صَامَ فِي السَّفَرِ فَقَدْ يَكُونُ النَّظَرُ أَفْضَلَ لَهُ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ وَرَوَى الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقٍ عِبَادُ قَالَ إِذَا سَافَرْتَ فَلَا تَصُومُ فَإِنَّكَ إِنْ تَصُومَ قَالَ أَصْحَابُكَ أَكْفَرُوا الصَّائِمَ أَرَفَعُوا لِلصَّائِمِ وَقَاتُوا بِأَمْرِكَ وَقَالُوا فَإِنْ صَامَ فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَذْهَبَ أَجْرُكَ وَمِنْ طَرِيقٍ عِبَادُ أَيْضًا عَنْ جَنَادَةَ بْنِ أُصَيْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ خَوْلِكَ وَسَيِّئُ مِنْ طَرِيقٍ مَرْوَقٌ عَنْ أَنَسٍ ذَهَبَ الْمَفْطَرُ مِنْ بِلَاجِدٍ وَاجْتَمَعَ مِنْهُمُ الصَّوْمُ أَيْضًا مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَخْرَأَ الْأُمَرَاءِ وَأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَخْرِفَةِ مِنْ فِعْلِهِ وَزَعَمُوا أَنَّ صَوْمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ مَنْسُوخٌ وَتَعَقَّبَ أَوَّلًا بِمَا تَقَدَّرَ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مَدْرَجَةٌ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ وَأَنَّهُ اسْتَدَلَّ إِلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ بَعْدَ أَنْ صَامَ وَنَسَبَ مِنْ صِيَامِ الْعَصِيانِ وَالْأَجْمَعَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ سَلَّمَ أَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ سَبِيحٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَ بَعْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي السَّفَرِ هَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي الْمَسْئَلَةِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْجَوَابُ مِنْ نُسْبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّائِمِينَ إِلَى الْعَصِيانِ لِأَنَّهُ عَزَمَ عَلَيْهِمْ فَخَالَعُوا وَهُوَ شَاهِدٌ لِمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْفَطْرَ أَفْضَلُ مَنْ سَنَّ عَلَيْهِ الصَّوْمَ وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى الْفَطْرِ لِلتَّقْوَى بِهِ عَلَى لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ فَسَلِّكُ الْحُجُوزَ فِيهِ طَرَفًا فَقَالَ بَعْضُهُمْ قَدْ خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ فِيهِ صَرَّحَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِهِ وَإِلَى هَذَا جَمْعُ الْخَبَرِ فِي تَرَجُّمِهِ وَلِذَا قَالَ الطَّبْرِيُّ بَعْلَانِ سَأَلَ فِي خَوْضِ الْبَابِ مِنْ رِوَايَةِ كُتُبِ الْعَصَمِ الْأَشْعَرِيِّ وَلَفْظُهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي حَرِّشِدٍ بَدَ إِذَا رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَدْ دَخَلَ تَحْتِ ظِلِّ شَجَرَةٍ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ كَفَيْحَةٍ الرَّجْعِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَصَاحِبُكُمْ أَوْ رَجَعَ بِهِ فَقَالُوا لَيْسَ بِهِ رَجْعٌ وَلَكِنَّهُ صَائِمٌ وَقَدْ أَشَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ فَقَالَ الْإِنْبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ عَلَيْكُمْ بِرِخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ كَانَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْحَالِ وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ أَخَذَ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ كَرَاهَةَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ فَخَصَّتْ عَنْهُ هُوَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ مَنْ يَجِدُ الصَّوْمَ وَيُشَقُّ عَلَيْهِ أَوْ يُوْزَعِي بِهِ إِلَى تَرْكِ مَا هُوَ أَوْلى مِنَ الصَّوْمِ مِنْ وَجْهِ الْقَرَبِ فَيُزَالُ قَوْلُهُ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ قَالَ وَالْمَا نَعُونَ فِي السَّفَرِ يَقُولُونَ أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ وَالْعِبَارَةُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لِمَا يَخْصُصُ السَّبَبُ قَالَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَنَبَّهَ لِفَرْقٍ بَيْنَ السَّبَبِ وَالسِّيَاقِ الْقَرَأْنِ عَلَى تَخْصِصِ الْعَامِّ وَعَلَى مَرَادِ الْمُسْكَلِ وَبَيْنَ مَجْرَدِ رُودِ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ فَإِنَّ بَيْنَ الْعَامِّينَ فَرْقًا وَاضِحًا وَمِنْ أَجْرَاهَا مَجْرَى أَحْلَالِ الرِّصْفِ فَإِنَّ مَجْرَدَ رُودِ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ لَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ بِهِ كَمَا تَزُولُ آيَةُ السَّرْتَةِ فِي قِصَّةِ سَرْتَةِ رِجَالِ صَفْوَانَ، وَأَمَّا السِّيَاقُ وَالْقَرَأْنِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَرَادِ الْمُسْكَلِ فِي الْمُرْتَدَةِ لِبَيَانِ الْمَجَالَاتِ وَلِتَعْيِينِ التَّخَالُفَاتِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ هَذِهِ الْقِصَّةُ تَشْعُرُ بِأَنَّ مَنْ اتَّفَقَ لَهُ مِثْلُ اتَّفَاقِ الْمَلِكِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْحُكْمِ وَأَمَّا مَنْ سَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ وَخُوَّةُ فَهُوَ فِي جِزَازِ الصَّوْمِ عَوَاذًا لَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَحَدَّثَنَا فَخْرُ بْنُ الْبَرَاءِ كُوفِي الْحَدِيثِ عَلَى مَنْ أَبَى قَبُولَ الرِّخْصَةِ فَقَالَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ أَنْ يَبْلُغَ رَجُلٌ هَذَا بِفُسْخِ رِخْصَةِ صَوْمِهِ وَلَا نَافِلَةٌ وَقَدْ أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَنْ يَفْطَرَ وَهُوَ صَحِيحٌ قَالَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الْمَقْرُوفُ الَّذِي مَنْ خَالَفَهُ أَثَرُ حُزْمٍ مِنْ خُزْمَةٍ وَغَيْرِهِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ الْخُرَاجُ بِالْبَرِّ هَذَا الْبَرُّ الْحَالُ الَّذِي هُوَ عَلَى مَرَاتِبِ الْبَرِّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ إِخْرَاجُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ عَنْ أَنْ يَكُونَ بَرًّا إِلَّا أَنْ لَا يَفْطَرَ قَدْ يَكُونُ أَبْرَ مِنَ الصَّوْمِ وَأَمَّا كَانَ لِلتَّقْوَى عَلَى لِقَاءِ الْعَدُوِّ مِثْلًا قَالَ وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مِنَ الْمُسْكِينِ بِالْطَّوْفِ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ لَوْ يُرِيدُ إِخْرَاجَهُ مِنْ سَبَابِ الْمُسْكِنَةِ كُلِّهَا وَأَمَّا إِرَادَةُ الْمُسْكِينِ الْكَامِلِ الْمُسْكِنَةِ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يَغْنِيهِ وَيَسْتَحْيِي أَنْ يَسْأَلَ وَلَا يَفْطَنُ لَهُ، أَمْ - قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الصِّيَامَ وَكُلَّ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ أَمَّا صَوْمُ الْبَرِّ فَقَطَّ أَمَّا حَقِيقَةُ الْبَرِّ فَمَا فِيهِ تَلَبُّسُ الْإِتْبَاعِ وَأَمَّا الشَّارِعُ مَعَ مَرَاعَاةِ مَوَارِدِهِ أَوَّلًا الْعَمَلُ بِكُلِّ مَوْطَنٍ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ وَعَلَيْهِ هَذَا فَالصِّيَامُ فِي السَّفَرِ أَيْضًا لَا يَتَصَوَّرُ كَوْنُهُ بَرًّا حَقِيقَةً إِلَّا إِذَا وَقَعَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورُ بِهِ وَتَهْتَدُ بِهِ الصَّائِمُ نَهْضًا وَلَا وَاضِحًا وَلَا يَكُونُ مَعْزُومًا وَرَاغِبًا عَنْ قَبُولِ رِخْصَةِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الْأَعْيَابَ الرَّيَاءَ إِذَا صَامَ فِي السَّفَرِ مَعَ رَفَقَةِ الْمَفْطَرِ وَلَا يَفُوتُ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنَ الصَّوْمِ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ كَالْتَقْوَى عَلَى الْجِهَادِ مِثْلًا فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ نَفِي الْبَرِّ فِيهِ كَفَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تُوَلِّتُوا وَجْهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ "الآيَةُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِكَوْنِهِ خَطَايَا عَامًّا شَامِلًا لِلْمُسْلِمِينَ مَعَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُ وَتَجَمَّكَ شَطْرَ الشَّيْخِ الْحَرَامِ وَهَذَا هَذَا مُرَادٌ مِنْ قَالَ أَنَّ نَفِي الْبَرِّ فِي الْحَدِيثِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفِي الْجَوَازِ وَاللَّهُ سَمِيحٌ وَتَعَالَى أَعْلَمُ - قَوْلُهُ فَلَمَّا سَأَلْتُهُ لِمَ يَحْفَظُهُ أَثَرُ قَالَ لِحَافِظِهِ الصَّيْرُ فُسَأَلْتُ عَنْهُ يَرْجِعُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَيْخٍ يَحْيَى كَانَ شُعْبَةً لِمُيَاذِي يَحْيَى فَدَلَّ عَلَى أَنَّ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يُلَاقِي عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ جَابِرٍ فِي

عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة عشر مضت من رمضان فصام من رمضان من أفطر فلم يصب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **ح** ثنا محمد بن أبي بكر المقدسي حدثنا يحيى بن سعيد عن التميمي **ح** حدثنا محمد بن يحيى حدثنا ابن مهدي حدثنا شعيب عن قال ابن مهدي حدثنا أبو عامر حدثنا هشام قال قال ابن مهدي حدثنا سالم بن نويرة حدثنا عمر بن عيسى بن عامر **ح** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر عن سعيد بن كهم عن قتادة بهذا الإسناد نحو حديثهم غير أن في حديث التميمي عن عمر بن عامر هشام ثلث عشرة خلت في حديث سعيد في ثنتي عشرة وشعبة بسبع عشرة وتسع عشرة **ح** ثنا نضر بن علي الجهمي حدثنا بشر بن عيسى بن مفضل عن أبي مسلم عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فاجتمعنا على الصائم وصومه ولا على المفطر إفطاره **ح** ثنا عمر الناقد حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن الجري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصامنا الصائم ومنا المفطر فلا يجادل الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفًا فافطر فإن ذلك حسن **ح** ثنا سعيد بن عمرو الأشعري وسهل بن عثمان وسويد بن سعيد وحسين بن حريش كلهم عن مروان قال سعيد أخبرنا مروان بن معاوية عن عاصم قال سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم رمضان في السفر فقال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض **ح** ثنا يحيى بن يحيى أخبرنا بخيثمة عن حميد قال سئل انس عن صوم رمضان في السفر فقال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **ح** ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن حميد قال خرجت فصمت فقالوا لي أريد أن أقول أن انس أخبرني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسافرون فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم فلقيت ابن أبي مليكة فاخبرني عن عائشة بمثله **ح** ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن عاصم عن موريق عن انس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فصامنا الصائم ومنا المفطر قال فنزلنا منزلاً في يوم حار أكثرنا ظلاً لأصحاب الكساء ومنا من يتقى الشمس بيده قال فسقط الصائم وقام المفطر ونصروا الأبنية وسقوا الركاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب المفطر من اليوم وبالأجر **ح** ثنا أبو بكر بن حريش عن عاصم عن موريق عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فصام بعض أفطر بعض فتخرم المفطرون وعملوا وضعت الصائم عن بعض العمل قال فقال في ذلك ذهب المفطر من اليوم وبالأجر **ح** ثنا محمد بن حاتم حدثنا عبد الرحمن بن هدي عن معاوية بن صالح عن ربيعة قال حدثني قزعة قال أتيت أبا سعيد الخدري وهو مكثور عليه فلما تفرق الناس عنه قلت أي لا أسئلك عما يسئلك الله أهو لك عنه سألته عن الصوم في سفر فقال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صيام قال فنزلنا منزلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة فصام صام ومنا من أفطر ثم نزلنا منزلاً آخر فقال

هذا الحديث زيادة وأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سألته عنها فلم يحفظه **ح** ثنا يحيى بن أبي كثير قد أخرجه النسائي من طريق شعيب بن علقمة عن أبي يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثنا جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الزيادة التي ذكرها شعيب عن يحيى بن أبي كثير في مجمع الزوائد عن عمار ابن ياسر قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة فسرنا في يوم شديد الحر فنزلنا في بعض الطريق فانطلق رجل منا فدخل تحت شجرة فاذا اصحوا يلوذون به وهو مضطجع كهيئة الوجع فلما راهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بال صابكم قالوا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من البر أن تصوموا في السفر عليكم بالرخصة التي أخص الله لكم فاقبلوها رواه الطبراني في الكبير وأسنده حسن ولعل مراده فاقبلوها في مثل تلك الحالة التي عرضت لذلك الرجل الصائم والله أعلم **قوله** فلم يجب الصائم إلا بغير الماء وكسر العين أي لم يترك **قوله** فلا يجادل الصائم إلا أي لا يعضب ولا يعترض **قوله** فإن ذلك حسن **ح** هذا التفصيل هو المعتمد وهو نص لا يعارض **قوله** فصاموا الأبنية أي قام المفطرون ونصبوا الحجارة **قوله** وسقوا الركاب أي الأبل التي يسار عليها **قوله** ذهب المفطر من اليوم وبالأجر أي بالثواب الكامل لأن الإفطار كان في حقهم حينئذ أفضل وفي ذكر اليوم إشارة إلى عمل إطلاق هذا الحكم وقال الطبيب أي أنهم مضوا واستصحبوا الأجر ولم يتركوا الخير شيئاً منه على طريقة المبالغة يقال ذهب إذا استصعبه ومضيه معه، أي يعني بالأجر كله أو بكل الأجر مبالغة **قوله** فتخرم المفطرون **ح** قال النووي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا فتخرم بالحاء المهملة والزاي وكذا نقله القاضي عن أكثر مرادة صحيح مسلم قال ووقع لبعضهم فتحند ما يخاء المعجمة والدال المهملة قال وادعوا أنه صواب الكلام لأنهم كانوا يخدشون قال القاضي والأول صحيح أيضاً ولصحته ثلاثه أوجه أحدها معناه شدة أو ساطع الخ من الثاني أنه استعارة للاجتهاد في الخدش منه إذا دخل العشر اجتهاداً وشدة المنزلة الثالث أنه من الخمر وهو الاحتياط والأخذ بالقوة والاهتمام بالمصلحة **قوله** وهو مكثور عليه **ح** أي عند أكثر يرون من الناس،

عن امر الفضل بنت الحارث ان ناساً تماروا عند ها يوم عرفة في صيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائون وقال بعضهم ليس بصائم فاستأثرت اليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشربه **حديثنا** اسحاق بن ابراهيم وابن ابي عمر عن سفيان عن ابي النضر بهذا الاسناد ولم يذكر وهو واقف على بعيره وقال عن عبيد بن جابر عن ابي الفضل **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا عبد الله بن مهدي عن سفيان عن سالم بن ابي النضر بهذا الاسناد نحو حديث ابن عبيدة وقال عن عبيد بن جابر عن ابي الفضل **وحديثنا** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن ابي النضر حدثنا ان عماراً مولى ابن عباس حدثنا انه سمع امر الفضل يقول شكك ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صيام يوم عرفة ونحن بجامع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأثرت اليه ليقب فيه لبن وهو بعرفة فشربه **وحديثنا** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن عمار بن بكر بن الاشج عن كريب مولى ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ان الناس شكوا في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فاستأثرت اليه ميمونة بجلاب اللبن وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون اليه **حديثنا** زهير بن حرب حدثنا جابر عن هشام بن عمار عن ابيه عن عائشة قالت كانت قرش تصوم عشاءاً في الجاهلية

صوم يوم عرفة

هي والدة ابن عباس وقد انتقلت الى ابن عباس ولاء موالى امه قوله تماروا عند ها اي اختلفوا قوله في صيام رسول الله ام قال الحافظ هذا يشعر بان صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً المهر والخضر وكان من جزمياته صائم استدل الى ما ألفه من العبادة ومن جزمياته غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافراً وقد عرفت نهيته عن صوم الفرض في السفر فضلاً عن النفل قوله فاستأثرت اليه اي سياتى في الحديث الذي يليه ان ميمونة بنت الحارث هي التي ارسلت فيجمل التقدم ويحتمل انها معاً ارسلتا فنسب ذلك الى كل منهما لانهما كانتا أختين فتكون ميمونة ارسلت بسؤال امر الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس وستأتي الاشارة الى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الارسال ولم يسم الرسول في طرف حديث امر الفضل لكن روى النسائي عن طريق سعد بن جابر عن ابن عباس ما يدل على انه كان الرسول بذلك ويقوى ذلك انه كان من رجاء عنه انه ارسل امماً واما حاله، كذا في فتح الباري - قوله بقدح لبن اي فيه فطنة امر الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال لان ذلك كان في يوم حرجب الظهيرة قوله وهو واقف على بعيره اي اختلف اهل العلم في أفضل الركوب او تركه بعرفة فذهب الجمهور الى ان افضل الركوب يكون صلى الله عليه وسلم وقت ركاباً ومن حيث النظر فان الركوب عتياً على الاجتهاد في الدلالة والنظر المطلوب حينئذ كما ذكرنا مثله في الفطر وذهب آخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليم منه وعن الشافعي قول انهما سوء واستدل به على ان الوقت على ظهر الدواب صباح والفي الوارد في ذلك محمول على ما اذا اجمعت بالدابة قوله فشربه اي في حديث ميمونة والناس ينظرون، وفيه ان العيان انقطع للحجة وانه فوق الخبر وان اكل والشرب في المحافل صباح ولا كراهة فيه للضرورة قوله بقعب اي هو قدح من خشب كما في مجمع البحار قوله بجلاب اللبن اي بكبري المحملة هو الاناء الذي يجعل فيه اللبن وقيل الحلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الاناء ولو لم يكن فيه لبن - قال الحافظ واستدل به حديثان على استحباب الفطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لان فعله المجزى لا يدل على نفي الاستحباب اذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التبليغ نعم روى ابو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة ان ابا هريرة حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة واخذ بظاهره بعض السلف وقال الطبري امماً افطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة، ام - وقد عد صاحب الدر المختار من الصيام المندوب صوم عرفة ولو حاج لم يضعفه، قال ابن عابدين اي ان كان لا يضعفه عن الوقت بعرفات ولا يخل بالدعوات فلو اضعفه كره - والله اعلم - باب صوم يوم عشاءاً قوله كانت قرش تصوم اي قال الحافظ في ابواب الصيام ما صيام قرش لعاشوراء فلما هم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمون بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغدي الكبير عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنبت قرش ذنباً في الجاهلية فعظم في صدورهم ففعل لهم صوموا عشاءاً يكفر ذلك هذا او معناه - ام - ثم قال الحافظ في باب ايام الجاهلية فقد شرح الحديث في كتاب الصيام وذكرت هناك احتمالاً انهم اخذوا ذلك عن اهل الكتاب ثم وجدت في بعض الاخبار انهم كانوا اصابعهم قحط ثم رفع عنهم فصاموه شكراً - قوله عشاءاً اي بالمد على المشهور وحكي فيها القصر قال الرزكشي وزنه فاعولاه والهمزة فيه للتأنيث وهو معدول عن عشاء للمبالغة والتعظيم، ام - اي عشاء واي عشاء كذا في المراجعة - وقال القرطبي يوم عشاءاً معدول عن عشاء للمبالغة والتعظيم وهو في الاصل صفة الليلة العاشرة فكانه قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر قوله في الجاهلية اي يظن غالباً على ما قبل البعثة،

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض شهر رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال أحدهما عن غير عن هشام بهذا الإسناد ولم يذكر في أول الحديث وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه وقال في آخر الحديث وترك عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه ولم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم كرواية جرير **حدثني** عمر الناقد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن يوم عاشوراء كان يصائم في الجاهلية فلما جاء الإسلام من شاء صامه ومن شاء تركه **حدثنا** حمزة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصام به قبل أن يفرض رمضان فلما فرض رمضان كان من شاء صام يوم عاشوراء ومن شاء أفطر **حدثنا** قتيبة بن سعيد عن محمد بن ربح جميعاً عن الليث بن سعد قال بن ربح أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عراكاً أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرته أن قرشيًا كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليصمه ومن شاء فليفطنه **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير واللفظ له حدثنا أبي حدثنا عبد الله عن نافع أخبرني عبد الله بن عثمان أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه والمسلمون قبل أن يفرض رمضان فلما افترض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا** محمد بن محمد بن مثنى وزهير بن حرب قال أحدهما يحيى وهو القبطان **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة كلاهما عن عبد الله بن محمد بن أسناد **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث **وحدثنا** ابن ربح أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يومًا يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كره فليدعه **وحدثنا** أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن الوليد يعني ابن كثير حدثني نافع أن عبد الله بن عمر حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عاشوراء إن هذا يوم كان يصومه أهل الجاهلية فمن أحب أن

أما جزأه النووي في عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أتى ففيه نظر فإن هذا اللفظ وهو الجاهلية يطلق على ما مضى والمراد ما قبل الإسلام وضابط آخره غالباً فمكة ومنه قول مسلم في مقام صحيحه أن أبا عثمان وأبا ذر أذركا الجاهلية وقول أبي رجاء العطاردي رأيت في الجاهلية قردة زنت وقول ابن عباس سمعت أبي يقول في الجاهلية استقنا كاساً دهاناً وابن عباس إنما ولد بعد البعثة وأما قول عمر بن الخطاب في الجاهلية فمحتل وقد نبه على ذلك شيخنا العراقي في الكلام على المحصرين من علوم الحديث - كذا قال الحافظ في الفتح - قوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في رواية البخاري يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة قوله فلما هاجر إلى المدينة الخ أفادت هذه الرواية تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قومه المدينة ولا شك أن قومه كان في سبع الأول فيجوز أن الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لو وقع الأمر بصيام عاشوراء في سنة واحدة ثم فرض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع فعلى تقدير صحة قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نسخ في هذه الأحاديث الصحيحة ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصداً بالصوم ثم انقرض القول بذلك كذا في الفتح - قال النووي اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب اختلفوا في حكمه في أول الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان فقال أبو حنيفة كان واجباً واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين شهرين أشهرهما عندنا أنه لم يزل سنة من حين شرع ولم يكن واجباً قط في هذه الأمة ولكنه كان مستحباً للاستحباب فلما نزل صوم رمضان صار مستحباً دون ذلك الاستحباب والثاني كان واجباً كقول أبي حنيفة وتظهره فائت الخلاف في اشتراطية الصوم الواجب من الليل فأبو حنيفة لا يشترطها ويقول كان الناس مفطرين أول يوم عاشوراء ثم أصروا بصيامه بنية من النهار ولم يؤصروا بقضائه بعد صومه وأصحاب الشافعي يقولون كان مستحباً فصحة بنية من النهار ويمتنع أبو حنيفة بقوله أمر بصيامه والأمر للموجب ويقولون فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه ويحتمل الشافعية بقوله هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه، أم وسياق الكلام عليه - قوله فلما جاء الإسلام الخ أي وهاجروا إلى المدينة وفرض رمضان خيراً في صومه وشركه كما تقتل من رواية هشام ويأتي من طريق الزهري نفسه، قوله ثم أمر رسول الله الخ ضبطوا أمرنا بوجهين أظهرهما بفتح الهنزة والميم والثاني بضمة الهنزة وكسر الميم ولم يذكر القاضي عياض غيره - قال الحافظ والمظاهر أن صيامه عاشوراء ما كان إلا عن توقيف ولا يضرنا في هذه المسألة اختلافهم هل كان صومه

يُصُومُهُ فَلْيُصُومْهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ فَلْيَتْرَكَهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي حَسَنٍ حَدَّثَنَا رُوْحٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْطَرِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَذَكَرْتُ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ عِثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ الْعَسْفَلَانِيُّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمَارَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ خَلَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَخَذِي فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنِ إِلَى الْغَدَاءِ فَقَالَ وَلَيْسَ لِيَوْمٍ يَوْمُ عَاشُورَاءَ قَالَ وَهَلْ تَدْرِي مَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ قَالَ وَمَا هُوَ قَالَ إِنَّمَا هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَحَدُ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ لَا فَلَما نَزَلَ رَمَضَانَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَبِشْرُ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُفْيَانَ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَالْفُضْلُ بْنُ حَاتِمٍ بِنِجَاشٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَفْيَانَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكَنٍ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنِ فَكُلْ قَالَ إِنِّي صَائِمٌ قَالَ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا الْحَقُّ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْيَوْمَ عَاشُورَاءُ فَقَالَ قَدْ كَانَ يَصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانَ تَرَكَهُ فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمْ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَكُنْتُ نَاظِرًا عَلَيْهِ وَبِتَعَاهُدُ نَاعِدُهُ فَلَمَّا قَرِضَ رَمَضَانَ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَا يَنْهَانَا عَنْهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْ نَاعِدُهُ **وَحَدَّثَنَا** حُمَيْدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْزَةَ بْنَ إِسْحَاقَ خَطِيبًا بِمَدِينَةِ يَمَنٍ فِي قُرْمَةٍ قَدْ مَهَا خُطْبُهُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ أَيْنَ عُلَمَاءُ كُرَيْيَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ جَمَعْتُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَذَا الْيَوْمُ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُتَبْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَهَلْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ فَلْيُصُومْ وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِمْ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنْ صَائِمٌ فَسِمْ شَاءَ أَنْ يَصُومَ فَلْيُصُومْ وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِي حَدِيثِ مَالِكٍ وَكَوْنُ **وَحَدَّثَنَا** جَبْرِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا - قَوْلُهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ أَمْ قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَارًا فَابْرَحْنِيَّةٌ يَقْدَرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَالشَّافِعِيَّةُ يَقْدَرُ نَهْ لَيْسَ بِمُتَأَكَّلٍ أَكْمَلَ التَّائِيدَ وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فَهِيَ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ الْآنَ مِنْ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكَلَامُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ كَانَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ فَرْضًا وَهُوَ بَاقٍ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ لَوْ نَبِيْخُ قَالَ وَانْقَرَضَ الْقَائِلُونَ بِهَذَا وَاحْتَصِلَ الْأَجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَرْجٍ كَرَاهَةً قَصْدُ صَوْمِهِ وَتَجَنُّبُهُ بِالصَّوْمِ وَالْعُلَمَاءُ يَجْعَلُونَ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ تَعْيِينَ لِلْأَحَادِيثِ وَإِنَّا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ كَمَا كَانَ مِنَ الْوَجوبِ وَتَأَكَّلَ النَّدْبُ - قَوْلُهُ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ أَمْ أَيْ تَرَكَ صَوْمَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَجوبِ كَمَا مَرَّ - قَوْلُهُ وَكُنْتُ نَاظِرًا عَلَيْهِ أَمْ أَيْ يَرْتَبِعُنَا إِلَيْهِ ، قَوْلُهُ وَبِتَعَاهُدُ نَاعِدُهُ أَمْ أَيْ يَحْفَظُنَا وَيُرَاعِي حَالَنَا وَتَقْصُصُ عَنْ صَوْمِنَا قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْ نَاعِدُهُ أَمْ أَيْ لَمْ يَتَقَقَّدْنَا - قَوْلُهُ فِي قُدَمَةِ قُدَمَاهَا أَمْ فِي بَعْضِ الرِّبَايَاتِ عَامَرٌ - فَكَأَنَّهُ تَأْخِيرُكَ أَوِ الْمَدِينَةَ فِي حُجَّتِهِ إِلَى يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ أَنَّ أَوَّلَ حُجَّةٍ حَجَّجَهَا مُعَاوِيَةُ لَعَدَا أَنْ اسْتَخْلَفَ كَانَتْ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ وَأَخْرَجَتْ حُجَّتَهَا سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ قَوْلُهُ ابْنُ عُلَمَاءُ كُرَيْيَا فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْقِصَّةِ اشْعَارُ بَانَ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَرْبِطْ لَهُمُ اهْتِمَامًا بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ فَلِذَلِكَ سَأَلَ عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ يَمَنٍ وَبَلَّغَهُ عَنْ بَكْرِ صِيَامِهِ أَوْ بَوَاجِبِهِ قَالَ عِيَّاضُ وَاسْتَدْعَاؤُهُ لِلْعُلَمَاءِ تَنْبِيْهُ لِهَمِّ عَلَى الْحُكْمِ أَوْ اسْتِعَانَةً بِمَا عِنْدَهُمْ عَلَى مَا عِنْدَهُ أَوْ تَوْبِيْخٌ - قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُتَبْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ أَمْ قَالَ الْحَافِظُ هُوَ كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي رِوَايَتِهِ وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرْضًا قَطُّ وَلَا دَلَالَةً فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ لَمْ يَكُتَبْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ عَلَى الدَّوَامِ كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ عَامَرٌ خُصَّ بِالْأَدَلَةِ عَلَى تَقْدِيمِ وَجْهِهِ أَوْ لِمَرَادٍ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ تَرْتَمَّ بِأَنَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَا يَنَاقِضُ هَذَا الْأَمْرُ السَّابِقَ بِصِيَامِهِ الَّذِي صَارَ مِنْهُ خَوْفٌ وَتَوَيْدٌ ذَلِكَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَنَةِ الْفَتْحِ وَالَّذِينَ شَهِدُوا أَمْرَهُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ النَّدَاءَ

عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فاستلوا عن ذلك فقالوا هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى وبني اسرائيل على فرعون فحضر نضومه تعظيماً له فقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن أولى بموسى منكم فأمر بصومه **وحدثنا** ابن بشار وابو بكر بن نافع جميعاً عن محمد بن جعفر عن شعبة عن ابي بشر بهذا الاسناد وقال فسألهم عن ذلك **وحدثني** ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن ايوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن ابيه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مر بالمدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا اليوم الذي تصومونه قالوا هذا يوم عظيم انجي الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً فحضر نضومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فحقوا واولى بموسى منكم فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن ايوب بهذا الاسناد الا انه قال قال عن ابن سعيد بن جبيرة لم يسمه **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابن ابي قالا حدثنا ابواسامة عن ابي عمير عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان يوم عاشوراء يوماً يعظمه اليهود

بذلك شهده في السنة الاولى اوائل العام الثاني وبوخذ من مجمع الاحاديث انه كان واجبا لثبوت الامر بصومه ثم تالك الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادة بأمرك اكل بلا صياك ثم زيادة بأمرك الامتثال ان لا يرضع فيه الاطفال ويقول ابن سعد الثابت في مسند له فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه وما قول بعضهم المتروك تأكيد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكيد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لئن عشت لأصومن التاسع والعاشر لترغبه في صومه وانه يكفر سنة واثبت تأكيد أبلغ من هذا انتهى كلامه الحافظم وهذا صريح في اختياره ان صوم عاشوراء كان واجبا في مبدأ الأمر ثم نسخ كما زعمه الحنفية مع انه كان قبل ذلك قد تجر من اقوال العلماء انه لم يكن فرضاً وهذا رد على الحنفية في مسألة التبيين ولكن ظهر له وجه الصواب بعد والله اعلم (تنبيه) قال علي القاري في شرح المشكوة هذا كله على تقدير صحة رواية النسائي قوله ولو كتب الله عليكم صيامه من كلامه والآلاف الحافظ

اتفقوا على انه من كلامه مع اوية مدرج ام - قوله فوجد اليهود يصومون الخ قال الحافظم واستشكل ظاهر الخبر لانتفاءه انه صلى الله عليه وسلم حين قدومه المثلث ووجد اليهود صياماً يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول والحجاب عن ذلك ان المراد ان اول علمه بذلك وسأله عن مكان بعد ان قدم المدينة لا انه قبل ان يعلم ما علم ذلك وغايته ان في الكلام حذراً وتقديره قد مر النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأعلم ان يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً فالجواب ان علمه بذلك تأخر الى ان دخل المدينة الثانية قال بعض المتأخرين يحتمل ان يكون صيامهم على حسب الاثر الشمسية فلا يمنع ان يقع عاشوراء في ربيع الاول ويرتفع الاشكال بالجملة هكذا قرأ ابن القيم في الهدى قال صيام اهل الكتاب لانه هو حسب سائر الشمس قلت ما ادعاه من رفع الاشكال عجيب لانه يلزم منه اشكال آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المسلمين ان يصوموا عاشوراء بالحساب المعروف من حال المسلمين في كل عصر فصاموا عاشوراء انه في الحرم لا في غيره من الشهور ثم وجد في المطبوع اني باسناد جيد عن زيد بن ثابت قال ليس يوم عاشوراء اليوم الذي يقول الناس انما كان يوم تستر فيه الكعبة وتقدس فيه الحنيفة وكان يدور في السنة وكان الناس يأتون فلا تأتوا اليهودي يسألونه فلما مات اتوا زيد بن ثابت فسأله وسند حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسالك ادرى ما معنى هذا قلت ظفرت بمعناه في كتاب الآثار القديمة لابي الريان البيروني فذكر ما حصله ان جملة اليهود يعتقدون في صيامهم اعيادهم حسب النجوم فالسنة عندهم شمسية لا هلالية قلت فمن شرحتا جوا الى من يعرف الحساب ليعتدل واعليه فذلك فعله هذا فطريق الجمع ان تقول كان الاصل فيه ذلك فلما امر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء رده الى حكم شرعه وهو الاعتبار بالاهلة فأخذ اهل الاسلام بذلك لكن في الذي ادعاه ان اهل الكتاب يبنون صومهم على حساب الشمس نظر فان اليهود لا يعتبرون في صومهم الا بالاهلة هذا الذي شاهدناه منهم فيحتمل ان يكون فيهم من كان يعتبر بالشهور بحسب الشمس لكن لا وجود له الا كمن كما نقرض الذين اخبر الله عنهم انهم يقولون عزير ابن الله تعالى الله عن ذلك قوله هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى الخ ولا حمل من حديث ابو هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً - قوله نحن أولى بموسى منكم الخ اي نحن اقرب بمناقبه منكم فانما موافقون له في اصول الدين ومصدقون لكتابه في تبيين اليقين وانتم مخالفون لهما في التغير والتحويل والتعلق بالامور المشوب بالترذيف - قوله فحقوا واولى بموسى منكم الخ

بموسى الخ لقوله تعالى في هذا اهدى قتلته وعلم من هذا ان المطلوب منه الموافقة لموسى لا الموافقة لليهود فلا يشكل بانه يجب مخالفة اليهود لا موافقتهم قاله السدي - وقال الحافظ واستشكل رجوعه اليهم في ذلك واجاب المازري باحتمال ان يكون ادعى اليه بصلتهم او تواتر عنده الخبر بذلك زاد عياض او اخبر به من اسلم منهم كما بن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء بصيامه بل في حديث عائشة التميمية بانه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحث له يقول اليهود تخذيل حكم وانما هي منه حال وجواب سؤال ولما تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك

وتنحى عيدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه انتم وحمل شنا احمد بن المنذر حدثنا حماد بن أسامة حدثنا
 أبو العباس قال أخبرني قيس فذكر بهذا الاسناد مثله وزاد قال أبو أسامة فحدثني صدقة بن أبي عمران عن قيس بن مسلم عن
 طارق بن شهاب عن أبي موسى قال كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيدا ويلبسون نسائهم فيه حليهم وشارتهم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصوموه انتم وحمل شنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد جميعا عن سفيان قال أبو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس وسئل عن صيام يوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صام يوما يطلب فضله على الأيام الأهل اليوم ولا شهرا إلا هذا الشهر يعني رمضان وحمل شنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق
 أخبرنا ابن جريح أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد في هذا الاسناد مثله وحمل شنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع بن الجراح عن جابر
 ابن عمر عن الحكم بن الأعرج قال نهيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداء في زمرة فقلت له أخبرني عن صوم عاشوراء فقال
 اذا رأيت هلال المحرم فاعدوا وأصبح يوم التاسع صائما قلت هكذا كان محمد صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وحمل شنا
 محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن معوية بن عمرو حدثني الحكم بن الأعرج قال سألت ابن عباس وهو متوسد رداء
 عند زمزم عن صوم عاشوراء بمثل حدثنا حبيب بن عيسى وحمل شنا الحسن بن علي الحلواني حدثنا ابن أبي مريم حدثنا يحيى بن
 ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم ما ذكرنا من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب
 في ذلك قال القرطبي لعل قريشا كانوا يستندون في صومهم إلى شريعته كما يراههم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ان يكون بحكم الموافقة
 لهم كما في الحج واذن الله له في صيامه على انه فعل خيرا فلما جرو وجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأمرهم بصيامه احتل ذلك ان يكره ذلك
 استئذنا لليهود كما استألفهم باستقبال قبلته ويحتل غير ذلك وعلى كل حال فلم يجهل اقتداءهم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في
 الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه، اع قال القرطبي مع الضم أن من شرعه تعظيم الأيام التي أظهر الله سبحانه فيها
 الرسل فاستحسن فيها الصوم قوله صوموه انتم ظاهره ان الباعث على الأمر بصومهم محبة مخالفة لليهود حتى يصام ما يفظرون فيه لان يوم
 الايام وحمل شنا ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامهم موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له
 واعتقادهم بانه عيد انهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحا في حديث أبي موسى هذا
 فيما أخرجه البخاري في الحج بلفظ واذا اناس من اليهود يفظرون عاشوراء ويصومونه واسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم بأساده قال كان أهل خيبر
 يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيدا ويلبسون نسائهم فيه حليهم وشارتهم قوله وشارتهم بالثنية المشارة بالهجر وهي الهيئة الحسنة
 والحال اي يلبسون لباسهم الحسن الجميل ويقال لها الشارة والشارة بضم الشين واما الحل في فقال أهل اللغة هو فتح الحاء واسكان اللام مفرد
 جمعه حل بضم الحاء كسرهما والضم أكثر واشهر وقد قرئ بها في السبع وأكثره على الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيها قوله حدثنا ابن عيينة
 عن عبيد الله بن أبي يزيد انه قد مر اه احمد بن عيينة قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد منذ سبعين سنة قوله الأهل اليوم الخ الاشارة الى
 نوع اليوم لا الشخص ومثله قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره، قال الحافظ وهذا يقتضيه ان يوم عاشوراء افضل
 الأيام للصائمين بعد رمضان لكن ابن عباس اسند ذلك الى علي بن قيس فيه ما يرد عليه غيره وقد مرى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعا ان صوم عاشوراء
 يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهره ان صيام يوم عرفة افضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل والحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء منسوب
 الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان افضل قوله يعني رمضان الخ وانما جمع ابن عباس بين عاشوراء و
 رمضان وان كان احدهما واجبا والاخر مندوبا لاشتراكهما في حصول الثواب والفضل قوله أخبرني عن صوم عاشوراء الخ وفي رواية الترمذي من
 طريق هناد بن كريب عن وكيع أخبرني عن يوم عاشوراء اي يوم اصومه وهذا ظاهر في ان مقصوده السؤال عن كيفية صوم عاشوراء لا عن تعيين
 يوم عاشوراء اي يوم هو قوله واصبح يوم التاسع صائما الخ وفي رواية الترمذي ثوابه من يوم التاسع صائما وفيه تنبيه لمن يريد صوم عاشوراء
 ان يبدأ من يوم التاسع فيصومه على وجه التوطئة والتهديد لصوم عاشوراء ولا ينبغي ان يقتصر على صوم العاشر فقط وقد مرى عن ابن عباس ما يدل
 على هذا المعنى، قال الحارثي حدثنا ابن مروق قال ثنا ابن جريح قال أخبرني عطاء انه سمع ابن عباس يقول خالفوا اليهود وصوموا يوم
 التاسع والعاشر فهذا ظهر مراد ابن عباس بحديث الباب النبى عليه شيننا المحمود قدس الله روحه، قال الزين بن المنير الاكثر على ان عاشوراء
 هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول اليوم مضاد الليلة الماضية وعلى الثاني

قوله العلماء في ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول اليوم مضاد الليلة الماضية وعلى الثاني

حدثني اسمعيل بن أمية أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري يقول سمعت عبد الله بن عباس يقول حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قال أحدهما وكيع عن ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن بقيت المقابل لأصوم من التاسع في رواية أبي بكر قال يعني يوم عاشوراء **وحدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا حاتم بن يحيى عن ابن أبي عمير عن عبيد بن الأكوع أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم يوم عاشوراء فأمره أن يؤذن في الناس من كان لم يصم فليصم ومن كان أكل فليصم صيامه إلى الليل **وحدثني أبو بكر بن نافع**

هو مضاف الليلة الآتية وقيل إنما سمى يوم التاسع عاشوراء أخذ من أو راد الأبل كانوا إذا دعوا إلى الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشر بكسر العين، قال النوى، وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم من قال بذلك سعيد بن المسيب الحسن البصري مالك وأحمد وإسحاق وخلائق قال وهذا ظاهر لأحد موقوفه اللفظ وأما تقدير أخذ من الأظفار فبعد انتهى، وقد روى البزار عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بصيام عاشوراء يوم العاشر قال الهيثمي رجاله صحيح، أما حديث الباب فظاهر يومهم أن يوم عاشوراء هو التاسع وقد تأول قول ابن عباس هذا الزبير بن المنذر بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة للتاسع وقواه الحافظ بحدث ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع قال فانه ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهو يوم التاسع فمات قبل ذلك، قال الشوكاني الأول أن يقال إن ابن عباس أرشد السائل له إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يستل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة فإن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب عليه بأنه التاسع، وهذا كما بينا آنفاً وأخرج من سياتي الترمذي ومثله ما رواه الطحاوي عن ابن عباس موقوفاً كما قال شيخنا رحمه الله وقوله نعم بعد قول السائل أهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عاشوراء كان يصوم يوم عاشوراء لأنه صلى الله عليه وسلم مات قبل صوم التاسع تأويل المتيقن غاية البعد لأن قوله وأمر يوم عاشوراء صاماً لا يحتمل قوله أنه سمع غطفان بن طريف أن غطفان بن طريف بعث المجعة ثم الهمة بعداء طريف بهمة وزعظيم قول تعظمه اليهود والنصارى الخ قال الإمام واستشكل بأن التثنية نجاة موسى فغرق فرعون مختص بموسى واليهود وأحياناً احتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو المنيمن من شريعة موسى لأن كثيرين منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولأولئك نعصر الأعين فحصر عليكم ويقال إن أكثر الأحكام الشرعية إنما نزلت في اليهود والنصارى وقد أخرج أحمد من وجه عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي في فقسامة نوح وموسى شكراً وقد تقدمت الإشارة لذلك فتسرياً وكان ذكر موسى دون غيره هنا لما ذكرته لنوح في النجاة وغرق أعدائهم - قوله صمنا اليوم التاسع الخ قال الحافظ ثم ما فهم من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى اليوم العاشر احتياطاً وأما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأبرح وبه يشعر بعض روايات مسلم وأحمد من وجه آخر عن ابن عباس من نوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده، أم وفي أسناده ابن أبي ليلى وقد تكلم فيه وقد أخرج البيهقي بمثل اللفظ الذي رواه أحمد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه، قال الحافظ ثم وهذا كان في آخر الأمر قد كان صلى الله عليه وسلم عليه السلام بحيث موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان فلما فتحت مكة واشتهر أمر الإسلام أحب عفا أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقهم ولا وقال عن ابن عباس منكم من أحب عفا لفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافاً له في رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر قال بعض أهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم لن عشت إلى قابل لأصوم من التاسع يحتمل أمرين أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع والثاني أن أراد أن يضيفه إليه فيصوم فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب أحدها أن يصام وحده وفوقه أن يصام التاسع معه وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم - أم، قال في الحاشية ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون مخالفاً لأهل الكتاب، وقد عد في ذلك المختار صوم عاشوراء وحده من المكروه تنزيهاً عن التاسع وعن الحادي عشر ولكن قال صاحب البداية وذكر بعضهم صوم عاشوراء وحده مكان التثنية باليهود ولم يكرهه عامة من لأنه من الأيام الفاضلة فيستحب استدراك فضيلتها بالصوم - قوله يعني يوم عاشوراء الخ لا أدري من هذا التفسير قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم هذا الرجل هذيل بن أسلم بن حارثة له وأبيه ولعمرة صحيحة ويظهر من بعض الروايات أن الرجل المبعوث هو أسلم بن حارثة أبو هذيل فيحتمل أن يكون كل منهما أسلاً لذلك قاله الحافظ، قوله من كان لم يصم فليصم

الدليل على صحة الصيام لمن لم يؤمن من الليل سواء كان رمضان أو غيره

قال الشيخ بدر الدين العيني قدس سره أصحابنا بهذا الحديث على صحة الصيام لمن لم يؤمن من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وقال بعضهم أحيب بأن ذلك يتوقف على أن يصلي يوم عاشوراء كان واجباً والذي يترجم من أقوال العلماء أنه لو كان فرضاً - انتهى - قلت أراد بهذا البعض الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد تقدم معنا في شرح حديث معاوية في الباب نقل كلامه ونهنا هناك أنه رحمه الله قد ثبت الوجوب أبلغ في أثباته بعد ما كان يترجم عدمه فلا حاجة إلى إطالة البحث معه في مسألة الوجوب مع أن الأحاديث تنادي بأعلى صحتها أن صوم عاشوراء كان فرضاً وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة أن صوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل أن يفرض رمضان فلما فرض رمضان نسيه صام ومن شاء ترك ذكره ابن شداد في أحكامه وقال الحافظ أبو جعفر الطحاوي بعد نقل الآثار في هذا الآثار وجب صوم عاشوراء وفي أمره صلى الله عليه وسلم بعد ما أصبحوا وأمر بالأمسك بول ما أسكوا دليل على وجوبه إذا لم يصلي الله عليه وسلم في النقل بالأمسك إلى آخر النهار بعد الأكل ولا يصوم لمن لم يصمه وفيه دليل أيضاً على أن من كان عليه صوم يوم بعينه ولو كان نوى صومه من الليل تجزئ به النية بعد ما أصبح والأكثر أن على أنه كان فرضاً ونسيه بصوم رمضان قال الحافظ رحمه الله تعالى قد يراد به أن فرضاً فالأمر بالأمسك لا يستلزم إلا جزءاً فيحتمل أن يكون الأمر بالأمسك لحضرة الوقت كما يؤمن من قدم من سفر في رمضان ثم أرا وكما يؤمن من أظفر يوم التشك ثم رأى الهلال وكل ذلك لا ينافي أمره بالقضاء بل ورد ذلك صريحاً في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمة أن أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت صمتم يومكم هذا قالوا قال فأنتم أبقية يومكم وأقضوه وعليه تقديران لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يعين ترك القضاء - أم - قلت حل الصوم على معناه أمسك على أن حقيقة الشرعية إلى المعنى اللغوي بالضرورة والاحتمال إذا كان ناشئاً من غير دليل لا يعتبر به نعم لفظ الصيام في حق الأكليان كما ورد في بعض الروايات يحل على معناه اللغوي والحديث قد خرق صريحاً بين الأكليان ومن لم يأكل فأمر الأكليان بأمسك ببقية اليوم والذين لم يأكلوا بالصوم ولو كان المراد في كلا الشقين أمسك دون الصوم الشرعي فأي فائدة كانت في ذلك التشقيق أما الحديث الذي ذكره وفيه الأمر بالقضاء فقد أخرجه الطحاوي أيضاً بأسناده عن عبد الرحمن بن سلمة الخراعي عن عمة قال عندنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وقد تغلبنا فقال أصمت هذا اليوم فقلنا قد تغلبنا فقال أتموا ببقية يومكم والحديث واحد ومخرجه متحد فهذا كما ترى كالصحيح في أن الأمر بالقضاء في مثل أبي داود والنسائي إنما كان للأكليان دون غيرهم وإن المراد بقوله لا في جواب قوله صلى الله عليه وسلم صمتم يومكم هذا ففي الصوم والأجل التقدي لا في النية فقط وقد سلم الحافظ نفسه في أبواب عاشوراء أن عند أبي داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بأمسكه فالحديث على تقدير صحته لا يعيننا فأنه دل على التفريق بين الأكليان وغيرهم من حيث أن الأكليان أمروا بالقضاء وسائرهم لم يؤمروا به مع استواءهم في ترك التبتيت ردل أيضاً على فرضية صوم عاشوراء إذا ذاك والأما معناه الأمر بالقضاء - قال الشيخ أبو بكر الرازي فإن قيل أعاجز ترك النية له (أي صوم عاشوراء) من الليل لأن الفرض لم يكن قد قبل ذلك الوقت وإنما هو فرض مبتدأ لم ينفذ في بعض النهار فدل ذلك أجرى له مع ترك النية من الليل وأما بدو ثبوت فرض الصوم فغير جائز إلا أن يوجد له نية من الليل قيل له لو كان إيجاب النية من الليل من شرط صحته لوجب أن يكون عدمها مانعاً صحته كما أنه لما كان ترك الأكل من شرط صحته الصوم كان وجوده مانعاً منه وإن لا يختلف في ذلك حكم الفرض المبتدأ في بعض النهار وحكم ما تقدم فرضه فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأكليان بالأمسك وأمرهم مع ذلك بالقضاء لأن ترك الأكل من شرط صحته ولم يأمر نازلاً النية من الليل بالقضاء وحكم له بصحة صومهم إذا ابتدأه في بعض النهار ثبت بذلك أن إيجاب النية من الليل ليس بشرط في الصوم المستحق العين وصار ذلك أصلاً في نظائره مما يوجب الإنسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه أنه يصح بنية يجدها بالنهار قبل الزوال فإن قيل فرض صوم عاشوراء منسوخ بومضان فكيف يستدل بالمنسوخ على صورة ثابت الحكم ففرض قيل له أنه وإن نسخ فرضه فلم ينسخ دلالته فيما دللت عليه من نظائره ألا ترى أن فرض النية إلى بيت المقدس قد نسخ ولم ينسخ بذلك سائر أحكام الصلوة وكذلك قد نسخ فرض صلوة الليل ولم ينسخ سائر أحكام الصلوة ولم ينسخ نسيمها من الاستدلال بقوله تعالى قافراً وأما تيسر من القرآن في أشيات التخيير في إيجاب القراءة بما شاء منه أن كان ذلك نزل في شأن صلوة الليل - أم - قال الحافظ وأختهم الجمهور لا يشترط النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا يصام له لفظ النسائي ولا ي داود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصام له واختلف في رفعه ووقفه فقال أبو حاتم الوقت أشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف أصح ونقل في العلل عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن عمر موقوف قال النسائي الصواب عند موقوف ولم يصح رفعه وقال أبو عمر بن عبد البر في أسنا هذا الحديث اضطراب وفيه يحيى بن أيوب الخافقي قال النسائي واضطراب وفيه موقوف ولذلك لم يخرجوه الشيخان وقال أحمد ماله عند ذلك الأسناد وقال الحاكم في الأربعين

العبدى حدثنا بشر بن المفضل بن لاحق حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان اصبح صائماً فليتم صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتم بقية يومه فكتنا بعد ذلك نؤمّه ونؤمّ صبياننا الصغار منهم ان شاء الله ونذهب الى المسجد

صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفاً، قال الحافظ في الفتح وعمل نظامه لا سناً جماعة من الأئمة فصيح الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً آخر وقال رجالها ثقات، ام روى في هذه الاقوال وعرفت مقادير قائلها يتزجج عند الوفاء ولكن على تقدير صحة رفعه يمكن ان يقال ان قوله صلى الله عليه وسلم فلا يصيام له مجهول على نفي الفضيلة الكمال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد للأدلة الدالة على نفي وجوب التيميم كما سبق - قال صاحب البدائع اما الثالث وهو وقت النية فالأفضل في الصيامات كلها ان ينوى وقت طلوع الفجر امكنه ذلك او من الليل لأن النية عند طلوع الفجر تقارن اول جزء من العبادة حقيقة ومن الليل تقارنه تقديراً وان نوى بعد طلوع الفجر ان كان الصوم ديناً لا يجوز بالاجماع وان كان عيناً وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان والمند والمعتن يجوز وقال زهير ان كان مسافراً لا يجوز صومه عن رمضان بنية من النهار وقال الشافعي لا يجوز بنية من النهار الا التطوع وقال مالك لا يجوز التطوع ايضاً، ولا يجوز صوم التطوع بنية من النهار بعد الزوال عندنا وللشافعي فيه قولان، ثم قال بعد بيان أدلة الخصوم ولنا قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى قوله تعالى ثم اتينا الصيام الى الليل اباح للمؤمنين الأكل والشرب والحج في ليالي رمضان الى طلوع الفجر وأمر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخراً عنه لأن كلمة "ثم" للتعقيب مع التراخي فكان هذا أمراً بالصوم متأخراً عن اول النهار والأمر بالصوم أمر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعاً بدون النية فكان أمراً بالصوم بنية متأخرة عن اول النهار وقد أتى به فقد أتى بالمأمورية فيخرج عن العمدة وفيه دلالة ان الأمساك في اول النهار يقع صوماً وجدت فيه النية ولم توجد لان اتمام الشيء يقتضيه سابقية وجود بعض منه ولأنه صام رمضان في وقت متعين شرعاً لصوم رمضان لوجود ركن الصوم مع شرائطه التي ترجع الى الأهلية والحلية وكلاهما في سائر الشرائط وانما الكلام في النية وقتها وقت وجود الركن وهو الأمساك وقت الغداء المتعارف الأمساك في اول النهار شرط وليس بركن لأن ركن العبادة ما يكون شائعاً على البدن مخالفاً للعادة والنفس وذلك هو الأمساك وقت الغداء المتعارف فاما الأمساك في اول النهار فمتعاً فلا يكون ركناً بل يكون شرطاً لأنه وسيلة الى تحقيق معنى الركن الا أنه لا يعرف كونه وسيلة للحال بخلافه لا ينوى وقت الركن فاذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده والنية تشترط لصيرورة الأمساك الذي هو ركن عبادة لا ما يصير عبادة بطريق الوسيلة على ما قررنا في الخلافات، واما الحديث فهو من الآحاد فلا يصح ناسخاً للكتاب لكنه يصلح كملائة فيعمل على نفي الكمال كقوله لصلوة لجار المسجد الا في المسجد ليكون عملاً بالدينين بقوله لا مكان واما صيام القضاء والمند والكمالات فما صامها في وقت متعين لها شرعاً لان خارج رمضان متعين للنفل موضوع له شرعاً الا ان يعتنه لخيره فاذا لم ينو من الليل صوماً آخر بقى الوقت متعيناً للتطوع شرعاً فلا يملك تغييره فاما ههنا فالوقت متعين لصوم رمضان وقد صامه لوجود ركن الصوم وشرائطه على ما بينا - قوله حدثنا خالد بن ذكوان اخ هو ابو الحسين المديني نزيل بصرى وهو تابعي صغير وليس من الصحابة سماع من سوا الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة قوله عن الربيع بنت معوذ بن عفراء ان الربيع يتشد بد الباء صخر وابوها معوذ يكسر الواو والتشديد بوزن معلوم وعفراء هي أم معوذ قوله صبياننا الصغار منهم ان شاء الله الخ وقع مسلم شك في تقييد الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييد الصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى، والبلغ من ذلك ما رواه ابن خزيمة من حديث ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر برصعائهم في عاشوراء ورضعائهم فتيقل في افواههم وأمرهم ان لا يرضعوا الى الليل ورضعائهم الرء وكسر الزاى كذا ضبط بعضهم اى الحافظ ابن حجر، قال العيني وضبطه شيخنا بضم الرء، أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته قال الحافظ وهو لا بأس به واستدل بهذا الخبر على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان كما تقدم بسط الكلام في ذلك وفي الحديث حجة على مشرعية تمرين الصبيان على الصيام كانت من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وانما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعلى النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بذلك ويعلم ان يكون أمر بذلك لأنه تعالى في الحديث في غير متكررة في السنة وما قد مناه من حديث ربيعة يرد عليه مع ان الصحيح عند أهل الحديث واهل الأصول ان الصبيان اذا قالوا فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكمنا المرفع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك ونفريهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم رايه عن الاحكام مع ان هذا ما لا مجال للاجتهاد فيه فما فعلوه الا بتوقيف، والله اعلم، وقال ابن بطال اجمع العلماء انه لا يلزم العبادات والغرض الا عند البلوغ الا ان اكثر العلماء استحسنوا تدريب الصبيان على العبادات رجالاً والبركة وادبهم بها

فجعل لهم اللعينة من العهن فاذا بكى احدهم على طعام اعطيناها اياه عند الافطار **وحديثنا** يحيى بن يحيى حدثنا ابو معشر الطائري عن خالد بن ذكوان قال سألت الربيع بنت معوذ عن صوم عاشوراء قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قري الانصار فذكر بمثل حديث بشر غير انه قال ونصنع لهم اللعينة من العهن فنذهب به معنا فاذا سألونا الطعام اعطيناهاهم اللعينة تلهيهم حتى يتموا صومهم **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن ابي عبد الله مولى ابن ابي ذر انه قال شملت العيد مع عمر بن الخطاب فحاجا **فصل** ثم انصرفت فخطب الناس فقال ان هذا يوم ان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم فطركم من صيامكم والاخر يوم تأكلون فيه من نساكم **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال فتشمل عليهم اذا الرضيم وان من فعلك لهم ما جاور وفي الفقه الجمهور على انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي انه يوم من به للتمرين عليه اذا اطاقه وحده اصحابه بالسبع والعشر كالصلوة وحده استحق باثني عشرة سنة واحد في رواية بعشر سنين وقال لا ولا على اذا اطاق صوم ثلاثة ايام متباعدة لا يضعف فيهن حمل على الصوم والاول قول الجمهور والمشهور عن المالكية انه لا يشترع في حق الصبيان وفي صحيح البخاري وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لنشوان في رمضان ويك وصبيانا صيام فضره **قوله** اللعينة الخ بضم اللام وهي التي يقال لها لعب البنات **قوله** من العهن الخ بكسر العين المهملة وسكون الهاء هو الصوف وقيل الصوف المصبوغ **قوله** عند الافطار الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ عند الافطار قال القاضي فيه محذوف وصوابه حتى يكون عند الافطار فهذا يتم الكلام وكذا وقع في البخاري من رواية مسدد وهو معنى ما ذكره مسلم في الثانية الاخرى فاذا سألونا الطعام اعطيناهاهم اللعينة تلهيهم حتى يتموا صومهم **باب** تحريم صوم يومى العيد **قوله** عن ابي عبيد بن ابي ذر عن ابي عبد الله مولى ابن ابي ذر عن ابي عبد الرحمن بن عوف قال البخاري قال ابن عيينة من قال مولى ابن ابي ذر فقد اصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد اصاب قال بن التين وجه كون القولين صوابا ما روى انها اشتركا في ذلك وقيل يحمل احدهما على الحقيقة والاخر على المجاز وسبب المجاز اما بانه كان يكثر ملازمة احدهما اما لخدمته او لاختلافه عنه او لا تنقله من ملك احدهما الى ملك الاخر وجزم النووي ان بكاربانه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فعلى هذا فنسبته الى ابن ابي ذر هو الجارية ولعلها بالنسبة اليه بعدت عبد الرحمن بن عوف قال الحافظ في الاضاحي ابي عبد الله اسمه سعد بن عبيد بن ابي ذر هو عبد الرحمن بن ابي ذر بن عوف بن ابي عبد الرحمن بن عوف **قوله** ثم انصرفت فخطب الناس الخ في تقديم صلوة العيد على الخطبة وقد سبق بآية واضحة **قوله** ان هذا يوم فيه التغليب لك ان الحاضر يشيأ الى بعيد والغائب يشيأ الى بئس ان جعلنا جميع اللفظ قال هذا تغليب الحاضر على الغائب **قوله** يوم فطركم الخ برفع يوم على انه خبر صبيلا محذوف تقديره احدهما وكذا وقع في بعض الروايات اما احدهما فيوم فطركم قيل فائدة وصلة اليومين الاشارة الى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم واظهار تمامه وحده بفطرنا بعدة والاخر اجل النساك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ولو شرع صومه لم يكن لمشرعية اذ فيه معنى فغيره عن علة التحريم بالاكل من النساك لانه يستلزمه الخ وي زيد فائدة التنبيه على التعليل والمراد بالنساك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً - وفي الحديث تحريم صوم يومى العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالاجماع - واختلفوا فيما نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينقذ نذره ام لا قال العيني رح اذا قال لله علي صوم يوم النحر افطر وقضى فهذا النذر صحيح عندنا مع اجماع الامة على ان صومه وصوم الفطر منهيان قال مالك لو نذر صوم يوم فوافق يوم فطر او نحر يقضيه في رواية ابن القاسم وابن وهب عنه وهو قول الاوزاعي وقال الشافعي وزفر احمد لا يصح صوم يومى العيد ولا النذر بصومهما وهو رواية ابى يوسف وابن المبارك عن ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ان نذر صوم النحر لا يصح وان نذر صوم غدا وهو يوم النحر صح - ام - وقال المحقق العلامة ابن امير الحاج رح في شرح التحريم ثم هذا المذكور من اطلاق صحة نذر صوم يومى العيد في ايام التشريق وانه يفي ويقضى ولو صامها اجزأه هو المستطوع في كثير من الكتب المتقدمة وفي شرح مختصر القندري للحنادي رجل نذر صوم يوم النحر صح نذره نافي ظاهر الرواية وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يصح وبه قال زفر الشافعي والتوفيق اذا عين النذر يوم النحر لا يصح ففصل رواية ابى يوسف على هذا وان قال لله علي صوم غدا كان الغدا يوم النحر يلزم صومه وعليه يحمل ظاهر الرواية - ام - قلت وقد مرى هذا التفصيل عن ابي حنيفة الحسن على ما في المبسوط وغيره وهو يشعر بان ظاهر الرواية اطلاق الصحة كما في عامة الكتب يتلخص ان هذه المسئلة عن ابي حنيفة ثلاث روايات الصحة مطلقاً وهو ظاهر الرواية ومنعها مطلقاً وهو رواية ابى يوسف وابن المبارك عنه ايضاً كما ذكره بعضهم وبه قال مالك كما في بعض المواضع والشافعي واجل التفصيل وهو رواية الحسن عنه ويوافقه ما في رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك لو نذر صوم يوم فوافق يوم فطر ونحر يقضيه ووجهه انه نص على يوم النحر صرح بما هو منتهى عنه بخلاف ما اذا لم ينص عليه فصاعداً كقولها لله علي صوم يوم حضي فلا يصح وغداً وهو يوم حضيها فيصح نكر المستطوع في الخلاصة وغيرها عزوه الى ابى يوسف خلافاً لفرقة ثالثة قول ابى يوسف بأن ما يوجب الانسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه بمنزلة ما يوجب الله تعالى عليه

باب تحريم صوم يومى العيد

وما يجب العلماء في النذر بصوم يومى العيد والعذر هل ينقذ نذره ام لا

في وقت بعينه ومعلوم أنها لو حاضت في يوم من رمضان لزومها قضاءه فكذلك هذا كما في شرح الحياضي غير وجبه بالنسبة إلى ما نحن فيه وأوجه منه ما قيل لأنه أضيف إلى اليوم وهو محله واعتراض الحيض منع الأداء لا الوجوب عند صدق النذر وصار كذا ما صوم غد فثبتت يجب القضاء بعد الاتفاق أو صوم غد وهي حائض يجب القضاء لتصور انقطاع الدم والمسئلتان في الفتاوى الظهيرية بخلاف يوم حيض لأنها لو تصفه إلى محله شرعاً انتهى - قال الحافظ وأصل الخلاف في هذه المسئلة أن النني هل يقتضيه صحة المنى عنه - قال لاكثره - وعن محمد بن الحسن نعم قال لا ما مر فخر الأسلام البزدوي في رسالته النني المطلق نوعان، نني عن الأفعال الحسية مثل الزنا والقتل وشرب الخمر ونني عن التصرفات الشرعية مثل الصلوة والصلاة وما أشبه ذلك فالنني عن الأفعال الحسية دلالة على كونها قبيحة في انفسها بلغة في أعيانها بخلاف إذا قام الدليل على خلافه وأما النني المطلق عن التصرفات الشرعية فيقتضيه قبحاً بلغة في غير المنى عنه لكن متصلاً به حتى يبقى المنى مشرعاً مطلق المنى وحقيقته وقال الشافعي بل يقتضيه هذا القسم قبحاً في عينه حتى لا يبقى مشرعاً أصلاً بمنزلة القسم الأول إلا أن يقوم الدليل فيجب أثبات ما احتمله النني وراء حقيقته على اختلاف الأصول أم قال صاحب الكشف في شرح هذا الكلام فحقيقته النني وموجبه عند نفي الأفعال الشرعية أن يثبت القبح في غير المنى عنه وإن بقي المنى عنه مشرعاً ليتصور امتناع المكلف عنه باختياره ومحملة أن يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يبقى مشرعاً أصلاً ويصير النني حجازاً عن النني المطلق يحل على حقيقته وهي أن يكون المنى عنه قبيحاً لغيره مشرعاً بأصله إلا أن يقوم الدليل على خلافه فيجب أثبات محتمله وهو أن يكون قبيحاً لعينه غير مشرع أصلاً كما في قوله تعالى ولا تيكفوا ما كنتم أبانكم - وحقيقته عند الشافعي أن يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يبقى مشرعاً أصلاً كما في الفعل الحسي ومحملة أن يثبت القبح في غير المنى عنه فيبقى المنى عنه مشرعاً كما كان فالنني المطلق يحل على حقيقته وهي أن يكون المنى عنه قبيحاً لعينه غير مشرع أصلاً إلا أن يقوم دليل يصره عن هذه الحقيقة فيحل على محتمله وهو أن يكون قبيحاً لغيره كالنني عن الصلوة في الأرض المغصوبة والبيع وقت النداء والطلاق في حالة الحيض، قال وحاصل المسئلة أن النني المطلق عن الأفعال الشرعية يدل على إطلاقها عند أكثر أصحاب الشافعي وهذا هو الظاهر من مذهبه واليه ذهب بعض المتكلمين وعند أصحابنا لا يدل على ذلك واليه ذهب المحققون من أصحاب الشافعي كالغزالي وأبي بكر التقي والشافعي وهو قول عامة المتكلمين وذهب بعضهم إلى أنه يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات وهذا هو مختار ابن القيم في التحرير ثم لا بد من تفسير الصحة والبطالان والفساد توضيحاً لهذه الأقوال فنقول الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كوز الفعل مسقطاً للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة أمر الشرع وجب القضاء ولو لم يجب فصوله من ظن أنه متطهر وليس كذلك صحيحة عند المتكلمين لموافقة أمر الشرع بالصلوة على حسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كونه انعقد سبباً للترتب ثمراته المطلوبة عليه شرعاً كالبيع للمالك وأما البطلان فمعناه في العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات تخلف الأحكام عنها وخروجها عن كونها أسباباً مفيدة للأمر على منابلة الصحة وأما الفساد فبإيراد البطلان عند أصحاب الشافعي وكلاهما عبارة عن صفة واحد وعندنا هو قسم ثالث مغاير للصحة والباطل وهو ما كان مشرعاً بأصله غير مشرع بوصفه، وذكر صاحب الميزان في الصحيح ما استخرج أركانه وشرائطه بحيث يكون معتبراً شرعاً في حق الحكم فيقال صلوة صحيحة وصحيح ويصح إذا وجد أركانه وشرائطه قال وتبين بهذا أن الصحة ليست بمعنى زائد على التصرف بل انما يرجع إلى ذاته من وجود أركانه وشرائطه الموضوع له شرعاً، والفساد ما كان مشرعاً في نفسه فائت من وجه الملازمة فالنني بمشروع أياه يحكم الحال مع تصور الانفصال في الجملة والباطل ما كان فائت من كل وجه مع وجود الصورة أما الانعقاد معنى التصرف كبيع المبيعة والدرا ولا انعقاد أهلية للتصرف كبيع المجنون والصبي الذي لا يعقل - وأعلم أن الصحة عندنا قد يطلق أيضاً على مقابلة الفاعل كما يطلق على مقابلة المبالغة فاذ احكمنا على شيء بالصحة فمعناه أنه مشروع بأصله وصفه جديداً بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلاً بخلاف الفساد فإنه مشروع بأصله دون وصفه فالنني عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الأول عندنا من حيث أن النني عنه يصح لاستقاط القضاء في العبادات كما إذا نذر صوم يوم النحر وأداه فيه لا يجب عليه القضاء ولترتب الأحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشرعاً بأصله ثم القائلون بالفساد لغةً تمسكوا بان السلف فمما أفسدوا من النواهي - وهو رأي أبي اللسان فدل أن ذلك ثابت لغةً وأجاب الآخرون بأننا لا نسلك أفعال الصحابة تمسكوا بالفساد بل بالتحریم والمنع ونحن نقول به - قال الحنفية ولنا ما أحججه به محمد في كتاب الطلاق في باب الرد على من قال إذا طلق لغير السنة لا يقع أن النني صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يوم النحر فقال أنها ناهية عن كونها أو لا تكون والنهي عنها لا يكون لغوا لا يقال للأعمى لا تبصر ولا أدعي لا تظر وبيانه أن الله تعالى ابتلى عباده بالأمر بالمنى بناء على اختيارهم من اطاعه بالأمر بما أمره ولا انتهأ عما نهي باختياره نال الجنة بفضلهم ومن عصاه بتركه الأتمار والانتهاز استحق النار بعد له ولا يتأثر بالنهي إنما يتحقق إذا كان المنى عنه متصوراً بوجود بحيث لو أقدم عليه لوجب حتى يبقى

أقول الحنفية في أن النني عن الأفعال الشرعية هل يقتضيه صحة المنى عنه أم لا -

قرأت على مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكحني عن صيام يومين يوم الاثنين ويوم الفطر وحل ثلثا قتيبة بن سعيد حدثنا جريح عن عبد الملك وهو ابن عيسى عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت منه حديثاً فأعجبني فقلت له أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم أسمع قال سمعته يقول لا يصلي الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحل ثلثا أبو كامل الجحري حدثنا عبد العزيز بن المختار

العبد مبتلي بين أن يقدم على الفعل فيعاقب أو يكف عنه فيثاب بامتناعه فختار أن تحقيق الفعل للنهي فيكون عدم الفعل مضاعفاً للمكسبة اختياره هذا موجب حقيقة النية وإنا النسب فليان أن الفعل لم يبق متصوراً لوجود شرعاً كما لا ريب في البيت المقدس وحل الأخوات لم يبق مشرعاً أصلاً وصلاً بالأشياء فامتناع العبد عن ذلك بناء على عدمه في نفسه لا تعلق له بأختياره ولهذا لا يثاب على الامتناع في المنسوخ قال صاحب القواطع في الجواب عما ذكرنا أن الفعل المشروع وجوده بأمرين بفعل العبد وبإطلاق الشرع فبالنهي أنه إطلاق فامتناعاً فامتناعاً تصور الفعل من العبد على حاله فيصح النية بناءً عليه ببينة أن العبد مأذون بالصوم وأمر به وليس في وسعه إلا النية والامساك فاما اعتباره وصيرورته عبادة فنمقوض إلى الشرع لا إلى العبد فبالنهي خرج الفعل عن الاعتبار وصيرورته صوماً لزال أثر الشرع وإطلاقه فامتناعاً فامتناعاً تصور الفعل من العبد على حاله فيصح النية فعل العبد وإذا بق تصور الفعل من العبد صح النية وتحقق ولهذا لو ارتكبه كان عامياً مستحقاً للعقاب لا لتركيب المعنى عند وأنيانه بما في وسعه وطاقته من فعل الصوماً إذ ليس في وسعه في جميع الأحوال ألا هذا القدر الذي وجد منه قال وهذا لأن الصحة والفساد معنيين متلفين من الشرع وليس إلى العبد ذلك إنما إليه ابتغاء الفعل بأختياره فان وقع على وفق أمر الشرع وإطلاقه صح والآ فلا قال ولهذا أربطنا صوماً الليل وصوماً النهار مع تحقق الأمساك حتماً وصوماً لا له لما لم يوافق أمر الشرع لم يثبت له الحقيقة الشرعية قلت وحاصله يؤول إلى أن النية راجع إلى الفعل المتصور من العبد حتماً لا شرعاً، والجواب عنه أننا لنسلم أن فعل العبد بدون اعتبار الشرع إياه يسمى بالأسم الشرعية حقيقة فأن الصور اسم لفعل معلوم معتبر في الشرع فبدون اعتبار الشرع لا يسمى صوماً حقيقة لا ترى أن الأمساك في الليل لا يسمى صوماً وان وجدت النية لعدم اعتبار الشرع أياد وإذا كان كذلك كان صوماً النية إليه مجازاً لا حقيقة والنهي ورد عن مطلق الصور فيعمل على حقيقة الأدليل يوضحه أن الصور إنما صار صوماً بصورته ومعناه وكذا البيع وصورة الصوماً كونه صوماً في حكم الله تعالى ومعنى البيع كونه سبباً للملك فإذا لم يوجد البيع للصورة عبادة فلا يسمى صوماً وبيعاً إلا بحجراً كشمية صورة الأسد أسلاً، أم - والذي يظهر للعبد الضعيف المذهب والله أعلم أن النية من الصفات الشرعية بنفسه لا يدل على كون المنهي عنه قبيحاً لعينه ولا على كونه مشرعاً بأصله بل مقتضاه أنما هو قبيح المنهي عنه فقط أعز من أن يكون لعينه أو لوصفه وكيف لتصحح النية إذا كان الكلام على حقيقة الشرعية أمكان مشرع عينه قبل النية حتى لا يكون شديداً بقول من يقول للأدعي لا تطر ولا داعي لا تبصر كما نبه عليه الأمام محمد رحمه الله وأعتق بالامكان أنه كان في قدره العبد ابتغاء الفعل على وجه يعتد به الشارع قبل ورود هذا النية فالنهي عن صوماً يوم العيد ليس بلفظ الصومية الحقيقية الشرعية ولا شك أنه كان ممكناً بالامكان العقلي الشرعي كليهما ما لو كانت النية عنه كما في سائر الأيام وهذا القدر من إمكان الشرع عينة يكفي لتصحح ورود النية عليه - فبقول الكلام في أن تلك المشروعية هل بقيت قائمة أم بطلت بعد النية فليس هذا من مقتضى دلالة النية وإنما يحصل العلم به من قرآن ودلائل خارجية عن قول النية فتارة يترجم عند المجتهدين بطلان المنهي عنه وتارة يقوى عند مشرعيه في حذ ذاته ومقتضى النية في كلتي الصورتان هو إعلام المنهي عنه من قبل النية فيما كان أمكانه إيجاباً في المستقبل وسر المسئلة أن إيجاب الفعل المشروع لا يتحقق إلا بأمرين فعل العبد المحسوس وإيقاعه بحيث يعتد به الشرع وإما إعلامه فلا يحتاج إلى إعلام الأمرين جميعاً بل ينعدم المركب بأفهام بعض أجزاءه فالنهي عن فعل شرعي إنما يستلزم كون ذلك الفعل مقدراً ولو بعد جزائه لا يلزم إعلامه من قبل العبد المنهي بأي طريق أمكان فإذا انتهى العبد عن فعل حصل المراد وإن لم يعتد به فهل يعتد به الشرع فعله أم لا فهذا أمر مسكوت عنه مفوض إلى الشرع لا إلى العبد وحينئذ فالنهي محتمل أن يكون لأبطال شرعية الفعل المنهي عنه بأصله كما في ولا تتكلموا كما تكلم أبائكم ولا تباغوا في أنفسكم مع أبطالها بوصفها كما في البيع عند النداء والله سبحانه وتعالى أعلم ثوبل ذلك كله نقول أنه ورد في مسألة الباب لفظ عند المؤلف هو كما نص على بطلان صوماً العيد وإن يوم العيد ليس بالجليل للصوم شرعاً وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحقيقة الخبر فهو محمول على حقيقة ما لم يصح عنها صارت فاقضت ذلك إخباراً من النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذين اليومين لا يصلي فيهما الصيام فلو بقى صوماً مع إيقاعه الأمساك فيهما كان ذلك صلح الصيام فيهما من وجه ثبت بذلك أن ما وقع من الأمساك ولو ببينة الصور من العيد في اليومين المذكورين فليس بصيام عند الشرع ليكون مخبراً خيراً موجوداً في سائر أيامه وبمثل هذا قد قرر الشيخ الأمام أبو بكر الرازي في حديث معاوية بن الحكم السلمي أن صلاتنا هذه لا يصلي فيها شيء من كل الناس كما سبق في موضعه فتسوله في عن صيام يومين إلا أي أصالة وعن بقية أيام التشريق تبعاً - قاله السدي

حدثنا عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر
وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ابن عون عن زياد بن جابر قال جاء رجل إلى ابن عمر فقال اني نذرت ان أصوم
يوماً فوافق يوم النحر أو فطر فقال ابن عمر أمر الله تعالى بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذا اليوم
وحديثنا ابن ميمون حدثنا سعد بن سعيد أخبرني عمه عن عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يومين
قوله جاء رجل إلى ابن عمر قال قال الحافظ في ابواب الأيمان والنذور ذكرت في أواخر الصيام الاختلاف في تعيين اليوم الذي نذر الرجل وهل هو
يوم الفطر والنحر أو في الواقف على اسمه مع بيان الكثير من طرقه ثم وجدت في ثقات ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت جعلت
علي نفسي ان أصوم كل أربعاء واليوم يوم أربعاء وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم النحر ورواه ثقات
فلما توارده المرأة بان السائل رجل ففسرت بهم بكريمة قوله أمر الله تعالى بوفاء النذر ثم قال الخطابي تورع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه وأما فقهاء
الأمصار فاختلفوا قلت وقد تقدم شرح اختلافهم قريباً وأما ابن عمر في التورع عن ترك الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزين بن المنير يحتمل
ان يكون ابن عمر إذا كان من أهل اليمن يجعل به فيصوم يوماً مكان يوم النذر ويترك صوم يوم العيد فيكون فيه سلف لمن قال بوجود القضاء وزعم أخوه ابن
المنير في الحاشية ان ابن عمر نذر على ان الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص فكأنه أفهمه انه يقضي بالخاص على العام وتعميمه أخوه بأن النذر عن
صوم يوم العيد أيضاً عموم للمخاطبين ولكل عيد فلا يكون من حمل الخاص على العام ويحتمل ان يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي ان الأمر بالنهي اذا التفتيا
في محل واحد بما يقتضيه والراجح بقائه انتهى فكأنه قال لا نعصم وقال أبو عبد الملك توقع ابن عمر شعراً بان النهي عن صيامه ليس لعينه وقال الدارودي المفهوم
من كلام ابن عمر تقديم النهي لانه قد روي أمر من نذر ان يشي بالخروج بالركوب فلما كان يجب الوفاء به لم يأمر بالركوب قال الحافظ وليس فيما أجاب ابن عمر
أولاً وأخيراً ما يصرح بالمنع في خصوص هذه القصة قال ووقع عند السامعي من الزيادة في آخره قال يونس بن عبيد ذكرت ذلك للحسن فقال يصوم يوماً مكانه
أخرجه عن طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذي أخرجه البخاري عن طريقه أمه ولا بأس بان نقلنا قرينة الشيخ أبو المعين رحمه الله على مذاق الحنفية
في هذه المسئلة بعد ما ردد على طريقة فخر الإسلام وغيره فقال والذي اظن فيه الشبهة ان يتوصل اليه ألا يعرفه مقلدات ومنها ان التارك ضد للمترك
ويتعلق به ثواب وعقاب فان ترك الصلوة فقد باشر ضدّها يعاقب على عيبه ذلك ضد المنهي لا لانعدام الصلوة من قبله لان الجدل لا يعاقب من غير
فعل منهي باشر وأما تركه ومنها ما بينا ان الفعل اذا كان له ضد واحد يكون كل واحد منهما تركاً للآخر إلى آخر ما بينا ومنها ان ما كان له اضداد وهو بنفسه
ترك للاضداد كلها ويجوز ان يختلف وصفه في الحكم باعتبار الاضافة الى المتروك كمن أمر بالتحرك الى اليمن ونهى عن التحرك الى السيار فترك امامه كان
هذا التحرك تركاً للتحرك الى اليمن الذي هو واجب ترك الواجب حرام وترك التحرك الى السيار الذي نهي عنه وترك المنهي عنه واجب هذا التارك فعل واحد
في ذاته وصفه لوجوب بالنسبة الى ضد وبالحكمة بالنسبة الى ضد آخر ومنها ان ما كان متحداً حقيقة يلحق في الحكم بالمتحد لعارضا وجب ذلك من
مصادفته الحال للمتحدة او اتحاد الحكم المختلف به فان الرامي الى انسان عامداً الراد الى بهم المقصود اليه ونفذ واصاب آخر لم يقصده أخذ في حق
الاول باحكام العدل في حق الثاني باحكام الخطأ والفعل في نفسه واحد وجعل متحداً للتعدّد بحال اثره واختلاف الاحكام المتعلقة به ومنها ان العارض
مع الاصل اذا اجتمعا وان كان اعتبارهما واجب الاعتبار ويجعل الاصل متبوعاً والعارض تابعاً للاستحالة القلب وتعدّد النسبوية وبعد الوقوف على هذه
المقدمات نخوض في ايجاب ما رخصنا ايضاحه فنقول الصوم في هذه الايام ترك للأكل والشرب والجماع واجابة دعوة الله تعالى لعباده بالتقرب التي هي
خالص اموال الله تعالى فانها اموال خالصة لله تعالى جعلت محالاً لاقامة الشرب الى الله سبحانه بأراقة دماء الانا وقد شرب الله تعالى محمداً صلى
الله عليه وسلم وأمنه بهذه الضيافة فوجب عليهم اجابة دعوته والمساواة الى قبول اكرامه فكان الصوم تركاً لاجابة الدعوة والأكل والشرب والجماع وهو
في نفسه شيء واحد غير انه بالاضافة الى الأكل والشرب والجماع كان عبادة ما دونها فيها لما تعلق به من الحكم والمصالح التي بينا في مشرعية الصوم بالاضافة
الى اجابة الدعوة كان شيئاً عنه باعتبار انه في حقه ترك الواجب فيكون منهياً عنه وهو في ذاته متحداً وهذه الاضداد متحدة بلا شك فان اجابة الدعوة
غير الأكل والشرب لنصور وجودها بان اجابة الدعوة وتغليب الأكل والشرب والجماع في انفسها مما لا يشك في ان الصوم الذي هو متحداً في نفسه باعتبار
الاضافة الى الامور المتعددة بمنزلة المتحد وهو باعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة منهى عنه وباعتبار الاضافة الى الأكل والشرب والجماع عبادة
مستحسنة فكان المنهي باعتبار الحقيقة راجعاً الى الثلاث وباعتبار الحكم راجعاً الى غير ما هو مستحسن على حسب ما ذكرت من المثال في المقدمات، ثم
اجابة الدعوة ليست بضد أصلي للصوم فان الصوم في غير هذه الايام ليس بترك لاجابة الدعوة وهو في جميع الاوقات ترك للأكل والشرب والجماع
لكونها اضداداً له اصلياً فكان الصوم باعتبار الاضافة الى هذه الاضداد بمنزلة الأصل وباعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة بمنزلة التابع

يوم الفطر ويوم الأضحية **وحدثنا** سريج بن يونس **حدثنا** هشيم **حدثنا** خالد بن أبي مليح عن ثبينة الهذلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام التشريق أيام أكل وشرب **وحدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير **حدثنا** اسمعيل يعني ابن علي عن خالد الحذاء **حدثنا** أبو قلابة عن أبي المليح عن ثبينة قال خالد فليقتل أبا مليح فسألته فحدثني به فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل **حدثنا** هشيم وزاد وذكر الله **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** محمد بن سابق **حدثنا** إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق فنادى أنه لا يدخل الجنة الأموات وأيام منى أيام أكل وشرب **وحدثنا** عبد بن حميد **حدثنا** أبو عامر عبد الملك بن عمرو **حدثنا** إبراهيم بن طهمان بهذا الإسناد فترك اجابة الدعوة في الصوم جعل كأنه وصف له وترك الأكل والشرب والجماع جعل كأنه موصوف متبوع فبقى الصوم مشروفاً وبقي فيه نوع خلل فأمكن إيجابه بالقول لأن بالقول يمكن التمييز بين المشرع منه وبين المنهي عنه ولو صام عن واجب آخر لا يجوز لحصوله مختلفاً في نفسه لاستحالة التمييز في الفعل بين ترك الأكل والشرب والجماع وبين ترك اجابة الدعوة وهذا كما يجوز علماً ونابيع السمن الذائب الذي ماتت فيه الفأرة لا يمكن إيراد البيع على السمن دون صفة النجاسة ومنعوا من أكله لاستحالة التمييز بينهما، ثم لو صام في هذه الأيام يخرج عن عهد النذر لأنه لما أضاع النذر إلى هذه الأيام وجب على نفسه قدراً ما يتحقق فيها وقد أتى بذلك القدر كمن نذر أن يغتنق هذه الرقبة وهي عياء خرج عن نذره بأعتاقها وإن كان لا يتأدى شيء من الواجبات بها ولا فضل أن يصون في وقت آخر يكون مؤدياً أصلاً عما وجب عليه مع التخلص عن ارتكاب المنهي عنه كمن نذر أن يصلي عند طلوع الشمس فعليه أن يصلي في وقت آخر وأن يصلي في ذلك الوقت خرج عن موجب نذره ولا يقال إن النهي لو كان لترك الاجابة لكان ينبغي أن يأثم من لم يأكل كل يوم النية لأننا نقول من لم يأكل كل يوم النية لعدم الطعام والنجاسة لا يأثم لأنه ترك الاجابة عن عذر أما من لم يأكل مع القدرة على الطعام وانعدام العذر فلا تسلم أنه لا يأثم وهذا بخلاف الصلوة في أرض مغطوة لأن المنهي عنه هو الغضب دون الصلوة والصلوة فعل معلوم يتأدى بأركان وشرائط معلومة والغضب أيضاً شيء معلوم لا اتحاد بينهما بوجه، كذلك كشف الأسرار والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب** تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل **قوله** عن نبينا الهذلي أن بعض النون وفخر الياء الموحدة وبالشين المعجمة هو نبينا بن عمرو بن عوف بن سلمة والهذلي بضم الهاء وفخر الالف المعجمة **قوله** أيام التشريق أي هي ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لأن الحمر والأضحية تشرق فيها أي تنشر في الشمس وقيل غير ذلك **قوله** أيام أكل وشرب أي كان الناس أضحية الله فيها **قوله** ولاد وذكر الله أي قال الأشراف وأما عقب الأكل والشرب بل ذكر الله لئلا يستغرق العيد في حظوظ نفسه ويتنسى في هذه الأيام حق الله تعالى - قال النووي وفي الحديث استحباب الأكل والشرب في هذه الأيام من التكبير وغيره **قوله** وأيام منى أيام أكل وشرب أي قال النووي في أحاديث الباب دليل لمن قال لا يصوم صومها بحال وهو ظاهر القولين في مذهب الشافعي وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيرهما وقال جماعة من العلماء يجوز صيامها لكل أحد تطوعاً وغيره حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام وابن عمر بن سيرين وقال مالك والأوزاعي وإسحاق والثوري في أحد قوليه يجوز صومها للمتمتع إذا لم يجبل الهدى ولا يجوز لغيره واحتج هؤلاء بحديث البخاري في صحيحه عن ابن عمر عائشة قال لا يرخص في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجبل الهدى قال الحافظ كذا رواه الحفاظ من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء غير معين وقطع في روايته يحيى بن زبارة عن شعبة عن داود القطني والمقطله والطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع إذا لم يجبل الهدى أن يصوم أيام التشريق وقال الزبيدي بن زبارة ليس بالقوي ولم يذكر طريق عائشة وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة وإذا لم تصوم هذه الطرق المصحة بالرفع ففي الأمر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا هل له حكم الرفع على أقوالنا أم لا أم أن إضافة العهد للنبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع والأفلا واختلف الترجيح فيما إذا لم يصفه ويلتحق به رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا نفعل كذا أكل والحكم سواء فمن يقول إن له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن زبارة أنه روى بالمعنى لكن قال الطحاوي إن قول ابن عمر وعائشة لم يرخص أخذاه من عموم قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، لأن قوله في الحج يعبر ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل أيام التشريق ففعله هذا فليرفع بل هو بطريق الاستنباط منها مما عتقناه من عموم الآية، أم - وقد أخرج البخاري من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر موقوفاً قال الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة فإن لم يجبل هدياً ولم يصم صام أيام منى وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله شوقاً إلى يوم النحر ابن سعد عن ابن شهاب قال الحافظ موصلة الشافعي قال أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في المتمتع إذا لم يجبل هدياً لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى وعن سالم عن أبيه مثله ووصلة الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالإسنادين بل يفظ أنها كانوا يرخصات

باب تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل

الذي من قال لا يصوم صوم أيام التشريق بحال خلافاً لمن رخص في صومها المتمتع إذا لم يجبل الهدى

باب كراهة أفراد يوم الجمعة

غير أنه قال فتأديا وحل ثنا عمر الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الحميد بن جابر عن محمد بن عباد بن جعفر سأل جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت أنحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة فقال نعم ورب هذا البيت **حدثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرنا عبد الحميد بن جابر بن شيبه أنه أخبره محمد بن عباد بن جعفر أنه سأل جابر ابن عبد الله بن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا حفص أبو مغيرة عن الأعمش **حدثنا** يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا أبو مغيرة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده **حدثنا** أبو بكر بن جابر حدثنا حسين بن يحيى الجعفي عن زائدة الممتنع فذكر مثله لكن قال أيام التشرية وهذا يرجح كونه موقوفاً للنسبة الترخيص إليهما فإنه يقوى أحالة احتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون مرادها من له الشرع فيكون مرفوعاً ومن له مقام الفتوى في الجملة فيحتمل الوقت وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر عائشة ويحيى ضعيف إبراهيم من الحفاظ فكانت روايته أرجح ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فإنه مجزوم عنه بكونه موقوفاً والله أعلم، أم قلت وما وقع عند الطحاوي من حديث يزيد بن سنان قال (أي عائشة وابن عمر) لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم أيام التشرية إلا المحصر ممتنع فالظاهر أنه خطأ من النسخين فإن الطحاوي لما سكت عليه في آخر الباب أعاده قال ومن ذلك حديث يزيد بن سنان الذي ذكرناه من بعد عن ابن عمر عائشة أنها قالت لا يرخص لأحد في صوم أيام التشرية إلا المحصر ممتنع فقوله ذلك يجوز أن يكون إلى آخر ما قال وهذا صريح في خطأ من كتبه بصيغة الرفع الصريح والله أعلم ثبت بما ذكرنا أن الأحاديث المرفوعة ليس فيها استثناء الممتنع وغيره بل هو عامة شاملة لكل أحد قال الطحاوي بعد إخراج الأحاديث الكثيرة فلما ثبت هذه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عن صيام أيام التشرية وكان نهيًا عن ذلك بمنى والحاج مقيمون بها وفيهم الممتنعون والقارون ولم يستثن منهم ممتنعاً ولا قارناً دخل الممتنعون والقارون في ذلك النهي أيضاً، أم - وقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي الجصاص قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن صوم يوم الفطر يوم النحر وأيام التشرية في أخبار متواترة مستفيضة وانفق الفقهاء على استصحابها وأنه غير جائز لأحد أن يصوم هذه الأيام عن غير صوم الممتنع لأن فرض ولا من نفل فلم يجز صومها عن الممتنع لعدم النهي عن الجميع ولما اتفقوا على أنه لا يجوز أن يصوم يوم النحر وهو من أيام الحج للنهي الوارد فيه كذلك لا يجوز الصوم أيام منى ولما لم يجز أن يصومهم عن قضاء رمضان لقوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" وكان الخطأ المذكور في هذه الأخبار ناضياً على إطلاق الآية موجباً لتخصيص القضاء في غيرها وجب أن يكون ذلك حكم صوم الممتنع وإن يكون قوله تعالى "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي أُحْجٍ" في غير هذه الأيام قال أبو بكر أيضاً لما قال "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي أُحْجٍ" ولم يكن صوم هذه الأيام في الحج لأن الحج فائت في هذا الوقت لم يجز أن يصومها، فإن قيل لما قال "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي أُحْجٍ" وهذا من أيام الحج وجب أن يجوز صومهم فيها قيل له لا يجب ذلك من وجوه أحدها أن نهي النبي عليه السلام عن صوم هذه الأيام قاص عليه ومخصص له كما خص قوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" نهيًا عن صيام هذه الأيام والثاني أنه لو كان جائزاً لكان من أيام الحج لوجب أن يكون صوم يوم النحر أجوز لأنه أخص بأفعال الحج من هذه الأيام، والثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم خص يوم عرفة بالحج بقوله الحج عرفة فقوله "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي أُحْجٍ" يقتضي أن يكون آخرها يوم عرفة، والرابع أنه روي أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة وروي أنه يوم النحر وقد اتفقوا أنه لا يصوم يوم النحر مع أنه يوم الحج فما لم يسم يوم الحج من الأيام المنهي عن صومها أخرى أن لا يصوم فيها وأيضاً فإن الذي يبق بعد يوم النحر أنها يوم من توابع الحج وهو روي الجمار فلا اعتبار به في ذلك فليس هو إذا من أيام الحج فلا يكون صومها صوماً في الحج وإنما القول في صومها بعد أيام منى فإنه أصح بنا لم يجزوه لقوله تعالى "فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي أُحْجٍ" فجعل أصل الفرض هو الهدى ونقله إلى صوم مقيد بصفة وقد فات فوجب أن يكون الواجب هو الهدى كقوله تعالى "فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ" وقوله تعالى "فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ" فغير جائز وقوعها عن الكفارة الآتية الصفة المشددة، أم - **باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم** لا يؤاخره عنه - **قوله** أنحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة أي يعني أن ينفرد بصومه لما أخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد والنضر بن شميل وحفص بن غياث ولفظ يحيى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن ينفرد يوم الجمعة بصوم قال أي ورب الكعبة ولفظ حفص أنحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة مفرداً ولفظ النضر أن جابر أسئل عن صوم يوم الجمعة فقال أنحى رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** نعم ورب هذا البيت أن فيه جواز الحلف من غير استحلاف للتأكيد الأمر إضافة الربوبية إلى المخوقات المعظمة تنويعاً بتعظيمها **قوله** إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده الخ قال الحافظ هذا الحديث وما بعده يقيى النهي المطلق في حديث جابر ويؤيد الزيادة التي تقدمت من تقييد

عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام

الاطلاق بالافراد ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله او بعده او اتفق وقوعه في أيام له عادة بصومها كمن يصوم أيام البيض ومن له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قد مر زيد مثلاً او يوم شفاء فلان قوله لا تختصوا الخ قال النووي هكذا وقع في الأصول تختصوا ليلة الجمعة ولا تختصوا يوم الجمعة بأثبات ثاء في الأول بين الخاء والصاد ويجد فيها في الثاني وهما صحيحان قوله ليلة الجمعة بقيام الخ فيه دليل على كراهة تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلوة ولاوة غير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فانه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسرورها وردت بها أحاديث فيها مقال وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلوة الرغائب في أول ليلة جمعة يجب ولو ثبت حل شيء كان مخصصاً لها من عموم النهي لكن حديثها تنكّر العلماء عليه وحكموا بأنه موضوع - كذا في شرح بلوغ المرام قوله بصيام من بين الأيام واستدل بأحاديث الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد بن المنذر وبعض الشافعية وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد الجمعة بان الاجتماع منع على منع افراد يوم الجمعة بالصيام ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد بن المنذر وبعض الشافعية وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد الجمعة بان الاجتماع منع على تحريم صوم يوم العيد لو صام قبله او بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجتماع منع على جواز صومه لمن صام قبله او بعده ونقل ابن المنذر ابن حزم منع صومه عن علي وابن هريرة وسلمان وابي ذر قال ابن حزم لا نعلم لهم شيئاً لقام الصيام به وهذا الخبر هو إلى ان النهي فيه للتنزيه وعن مالك وابي حنيفة لا يكره - بل على صاحب الدار المختار الصوم المنذر - ولو منعه قال ابن عابدين صحبه في النهي وكذا في البحر فقال ان صومه بأفراجه مستحب عند العامة كالاشياخ والنخبين كره الكل بعضهم ام - ومثله في البيهقي معلاً بان لهذه الأيام فضيلة ولو يكن في صومها تشبه بغير اهل القبلة فما في الاشياء وتبعه في نوزله ايضا صح من كراهة افراده بالصوم قول البعض في الحاشية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة وحمل ما روى عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر ام - وظاهر الاستشهاد بالأثر ان المراد بالأس الاستحباب وفي التجنيس قال أبو يوسف جاء حديث في كراهته أنه لا يصوم قبله او بعده فكان الاحتياط ان يضم اليه يوماً آخر ام - قال ط قلت ثبت بالاستسقاء طلبه والنهي عنه والآخرة منها النهي كما اوضحه شرح الجامع الصغير لان فيه وظائف فلعلمه اذا صام ضعفت عن فعلها ام - وقال مالك في الموطأ لم اجمع احداً من اهل العلم والفقه من ينهاه فيقتدى به عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض اهل العلم يصومه واداه كان يتجرا - قال النووي فمما الذي قاله هو الذي رآه وقد رأى غير خلاف ما رأى هو والسنة مقلدة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذراً لقائه لم يبلغه قال الدارودي من اصحاب مالك لم يبلغ مالك هذا الحديث ولم يبلغه لم يخالفه - واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة ايام فقلما كان يفطر يوم الجمعة حسنة التزوي ورواه النسائي ايضا وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم قال الحافظ لم يسن فيه حجة لانه يحتل ان يريد ان لا يتعمد فطره اذا وقع في الايام التي كان يصومها وهذا خلاف الظاهر وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط وروى عن ابن عباس نحوه فالظاهر اباحته مطلقاً من غير كراهة وهو قول أبي حنيفة وحمل كما نقله عنهما العيني في شرح البخاري ولكن لا ينبغي افراده لما سبق من الأدلة نعم حديث جويرية في البخاري يدل على ان الافراد لا يخلو عن شيء من الكراهة والله اعلم واختلفت في سبب النهي عنه على أقوال اقواها وأولها بالصواب عند الحافظ لكونه يوم عيد والعيد لا يصام واستشكل ذلك مع الأذن بصيام غيره واجاب ابن القيم وغيره بان شبهه بالعيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة ومن صام معه غيره انتفعت عنه صورة التحري بالصوم قال الحافظ وقد ورد فيه صريحاً أحاديثان أحدهما رواه الحاكم عن أبي هريرة من فوجاً يوم الجمعة يوم عيد فلا تتجملوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا ان تصوموا قبله او بعده والثاني رواه ابن ابي شيبة بأسناد حسن عن علي وقال من كان منك متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طام وشراب ذكره ام ولكن لا يظهر على هذا التوجيه سبب النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي كما في حديث الباب وقال النووي قال العلماء والحكمة في النهي عن ان يوم الجمعة يوم دعاء وذكر وعادة من الغسل والتكبير إلى الصلوة وانتظارها واستماع الخطبة واكثر الذكر بعد القول الله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابغوا من فضل الله وأذكر الله كثيراً وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب الفطر فيه ليكون أعون له على هذه الوظائف وادائها بنشاط وانشارها لها والتنازع بها من غير ملل ولا سامة وهو نظير الحاج يوم عرفة بعرفة فان الشدة له الفطر كما سبق تقريره لهذه الحكمة فان قيل لو كان كذلك لم ينزل النهي والكراهة بصوم قبله او بعده لبقائه المعنى فالجواب انه يحصل له بفضيلة الصوم الذي قبله او بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور وتقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه فهذا هو المختار قال الحافظ وفيه نظر فان الجواب ان لا يختص في الصوم بل يحصل جميعاً فعلى الخبر فيلزم منه جواز افراده لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله او بعده كمن اعتنى فيه رقة مثلاً ولا قائل بذلك وقال الشيخ ولي الله

باب بيان نسخ قول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكينين

إلا أن يكون في صوم يوم واحد **وَحَلَّ ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا بَكْرٌ يَعْنِي ابْنَ مَرْزُوقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بَكْرِ بْنِ

الدهلوي قال قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكينين كان من أراد أن يفطر ويفدي
الدهلوي قدس الله روحه السر فيه شيان أحدهما سأل الشيخ لأن الشارع لما خصه (من بين الأيام) بطاعات وبيان فضله كان مظنة أن
يتحقق المتمتعون فيلحقون بها صوم ذلك اليوم، أم قلت وكذا قيام ليلة أي فتمنعوا أن يفتحوا باب الابتداء ويخصوا يومها أو ليلتها بأفعال تعبدية
من تلقاء أنفسهم فوق ما عليه الشارع من عبادة لله وبيته لهم والأفراد بصومه أيضا لما كان موهبا بصورته التخصيص فحلى عنه سدا للذرائع التخصيص
والثاني ولا فهو مباح من الأصل، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، قال وثانيهما تحقيق معنى العيد فإن العيد يشعر بالفرح واستيفاء اللذة والسرور
فجعل عيدا أن يتصور عند همهم أنها من الاجتماعات التي يرغبون فيها من طلبة لهم من غير قس، ١٠ - وقال الشيخ التوريشي رحمه الله صلى الله عليه
وسلم لما وجد الله تعالى قد استأثر الجملة بفضائل لم يستأثر بها غيرها من الأيام على ما ورد في الأحاديث الصحيحة وجعل الاجتماع فيه للصلاة فمفرضا
مفرضا على العباد في البلاد ثم غفر لهم ما أجروا من الأثم من الجمعة إلى الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام وأمر بربط باب فضيلة الأيام من غير أن
ما خص الله به الجمعة فلم يربط أن يخصه بشئ من الأعمال سوى ما خصه به، ١١ - قال القاري وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق، قوله إلا أن يكون
في صوم أي إلا أن يكون يوم الجمعة واقعا في يوم صوم يصومه أحدكم من نذر أو ود - **باب بيان نسخ قول الله تعالى وعلى الذين**
يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ قوله كان من أراد أن يفطر ويفدي أي الخ يعني كان في رمضان التخيير بين الصوم والفدية كما صرح به في
الطريق الآتي في الباب وهكذا صرح بكون التخيير في رمضان حديث ابن أبي ليلى فيما أخرجه أبو داود من أبواب الأذان من طريق شعبة وفيه قال حدثنا
أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أمرهم بصيام ثلاثة أيام ثم نزل رمضان وكانوا يقولون لا يتعدوا الصوم وكان الصيام
عليهم شديدا فكان من لم يصم أطعم مسكينا فنزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه، الحديث - وهكذا وقع التصريح بمرمضان في ما علقه
البخاري عن ابن عمر قال حدثنا الأعشى حدثنا عمر بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من
أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم عن طريقه وخص لهم في ذلك فسختها وأن تصوموا خيرا لكم فأمر بالاصوم، قال الحافظ رحمه الله هذا التعليق وصله
ابن أبي عمير في المسند والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي قد علم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل
شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام عن طريقه وخص لهم في ذلك فسختها وأن
تصوموا خيرا لكم فأمر بالاصيام وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعشى مطورا في الأذان والقبلة والصيام اختلف
في أسناده اختلافا كثيرا وطريق ابن عمر هذه أرجحها، فما وقع في حديث ابن أبي ليلى عند أبي داود من طريق المسعودي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم يوم عاشوراء فأنزل الله كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية فكان من شاء أن يصوم
صام ومن شاء أن يفطر فليطعم كل يوم مسكينا أجزاء ذلك الحديث - فقال اختصم المراءى بحديث يوم بظاهرة أن نزل كتب عليكم الصيام والتخيير
بين الصوم والفدية إنما هو في صيام ثلاثة أيام وعاشوراء وليس كذلك بل هو متعلق بمرمضان كما وقع مصرحا في سائر الروايات التي ذكرناها
نعم حكى عن بعض السلف أن قوله تعالى كتب عليكم الصيام نزل في صوم ثلاثة أيام والاشترط على أنه في رمضان قال الجصاص رحمه الله
والصحيح هو القول الثاني لاستغاضة الرواية عن السلف بأن التخيير بين الصوم والفدية كان في شهر رمضان وأنه نسخ بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه
الشهر فليصمه، وأخرج البخاري عن ابن عمر قرا فدية طعام مسكينين قال هو منسوخة لكن لو جازت النسخة وقد أخرجه الطبري من طريق علي بن
عن عبيد الله عن ابن عمر بلفظ نسخت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه التي بعدها فمن شهد منكم الشهر فليصمه، فثبت، ياروي من أحاديث مسلمة
ابن الأكواع وابن عمر وابن أبي ليلى من طريق شعبة وكذا من طريق المسعودي أن النسخة قوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه لا قوله وأن تصوموا
خيرا لكم كما وقع في رواية ابن أبي ليلى من طريق الأعشى، قال الحافظ رحمه الله وإذا تقررت أن الاقطار والأطعام كان رخصة ثم نسخ لمزمان يصير الصيام
حتما واجبا فكيف يلتزم مع قوله تعالى وأن تصوموا خيرا لكم والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في أصل الخير أجاب الكرماني بأن المعنى فالصوم
خير من التطوع بالفدية والمطوع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون إلا واجبا أي لا يكون شئ خيرا من السنة إلا الواجب كما قال ولا يخفى بعد ذلك وكلفه
ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو واجب محض من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فضمت الآية على أن الصوم أفضل
وكون بعض الواجب الخيرا أفضل من بعض الأشكال فيه والتفتت هذه الأخبار على أن قوله وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكينين قد نسخ في ذلك ابن عمر
فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه فقال أخرج البخاري عن عطاء سمع ابن عباس يقول وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكينين

حتى نزلت الآية التي بعد ها ففسختها **وحدثني** عمر بن سواد العامري أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرنا نافع بن الخثعمي عن بكير بن الأشج عن يزيد بن مولى سلمة بن الأكوع عن سلمة بن الأكوع أنه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه **وحدثنا** أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة قال سمعت عائشة تقول كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا بشر بن عمر الزهراني حدثني سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد بهذا الاستناد غير أنه قال وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج **وحدثني**

قال ابن عباس ليست بنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا قال الحافظ رحمه الله في هذه القراءة بفطر الطاء وتشديد الواو مبدئيا للمفعول مخفف الطاء من طوق بضم أوله بوزن قطع وهذه قراءة ابن مسعود أيضا وفي النسائي عن عمر بن دينار يطورونه يكفونه وهو تفسير حسن أي يكفون أطاقتهم قال وهذا القراءة تضعف تأويل من زعم أن هذه القراءة المشهورة وأن المعنى وعلى الذين لا يطبقونه فدية وأنه كقول الشاعر فقلت يمين الله أبرح قاعدا أي لا أبرح قاعدا ورد بدل لالة القصر على النفي بخلاف الآية وشيبت هذا التأويل أن الأكثر على أن الضيف في قوله يطبقونه للصيام فيصير تقديرا للكلام وعلى الذين يطبقون الصيام فدية والفتية لا يتجرب على المطبق وإنما تجب عليه غيره والجواب عن ذلك أن في الكلام حذف تقديره وعلى الذين يطبقون الصيام إذا أفطر فدية وكان هذا في أول الأمر خلافا لما ذكره في نسخة وصار الفتية للعاجز إذا أفطر أما على قراءة ابن عباس فلا نسخ لأنه يجعل اللفظة على من تكلف الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر ويكفر وهذا الحكم يأتي قال الشيخ أبو بكر الرازي أن القراءة الأولى وهي قوله وعلى الذين يطبقونه لا محالة منسوخة لما ذكره من رويناه عنه من الصحابة وأخبارهم عن كيفية الفرض وصفته بديان وإن المطبق للصوم منهم كان غير ابن الصيام والأفطار والفتية وليس هذا من طريق الرازي لأنه حكاه حال شاهد لها وعلموا أنها بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أيهم عليها أم - وأما إيجاب الفتية على الشيخ الكبير ونحوه فتأيت بالإجماع قال أبو بكر الرازي وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفتية عليه في الحال من غير خلاف أحد من نظرائهم فصار ذلك إجماعا لا يسمع خلافا أم وقد نقل العيني عن اختلاف العلماء فيه فليراجع والمخالفة محجور بأجماع من قبله أن ثبت - قوله حتى نزلت الآية التي بعدها وهي قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه كما هو المصريح في الآية الآتية - قوله ففسختها أخ صحيح في دعوى النسخ ووجه ابن المنذر من جهة قوله وأن تصوموا خير لكم قال لا تأكلوا كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطبق الصيام لم يناسب أن يقال له وأن تصوموا خير لكم أي أنه لا يطبق الصيام **باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجيء رمضان آخر** لا أفطر بعن كره من سنن جيبض ونحو ذلك **قوله** حدثنا يحيى بن سعيد بن عيسى قال الحافظ رحمه الله يحيى بن سعيد هذا هو أنصاري وذهل من لطايف فقل عن الحافظ الضياء أنه القطان وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال أنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يذكر أبدا في نسخة وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وإنما هو يروي عن زهير **قوله** كان يكون على الصوم الخ قال العيني وفائدة اجتماع كان مع يكون بل كرا حلها بصيغة الماضي والآخرة بصيغة المستقبل تحقيق القضية وتعليلها وتقديره كان الشأن يكون كذا وأما تغيير الأسلوب فلا راد إلا استمرار وتكرار الفصل وقيل لفظة يكون نداء كما قال الشاعر وجيران لنا كانوا كراما **قوله** إلا في شعبان الخ قال العيني وما يستفاد من الحديث أن القضاء موسع ويصير في شعبان مضيقا ويؤخذ من حصرها على القضاء في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان فإن دخل فالتصام واجب أيضا فلا يسقط وأما الإفطار فليس في الحديث له ذكر إلا بالنفي ولا بالاثبات وقد وقع فيه الخلاف قال البخاري ولم يذكر الله تعالى الإفطار إنما قال فدية من أيأمر آخر قال الحافظ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن جماعة من الصحابة لقيل الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال وجبته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى وهو قول الجمهور وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وقال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ومن قال بالإفطار لم يرد عليه كنهه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم قال الطحاوي فغير ذلك ابن عمر **قوله** الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ارتفع الشغل يجوز أن يكون على أنه فاعل فعل محذوف تقديره قالت بمعنى الشغل ويجوز أن يكون متبعا محذوف الخبر أي قال يحيى الشغل هو المانع لها والمراد من الشغل أنها كانت معيثة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم متصدرة لاستمئاعه في جميع أوقاتها أن أراد ذلك وأما في شعبان فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصومه فتتفرغ عائشة لقضاء صومها قال الكرماني فإن قلت شغل منه يعني فرغ عنه وهو عكس المقصود إذ الفرغ من الاشتغال برسول الله صلى الله عليه وسلم هو المانع من القضاء لا الفراغ منه قلت المراد الشغل الحاصل من

جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجيء رمضان آخر
من أن أفطر بعد أن كره من سنن جيبض ونحو ذلك

باب قضاء الصوم عن الميت

يجي بن سعيد بهذا الاسناد قال فظننت ان ذلك مكاتها من النبي صلى الله عليه وسلم يحيى يقوله **وحديثنا** يحيى بن مثنى حدثنا عبد الوهاب بن **وحديثنا** عمر بن الناقس حدثنا سفيان كلاهما عن يحيى بهذا الاسناد ولم يذكر في الحديث الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** محمد بن ابى عمير المكي حدثنا عبد العزيز بن محمد الدارودي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن ابى سلمة ابن عبد الرحمن عن عائشة انها قالت ان كانت احدا ناكثا لقطط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ياتي شعبان **وحديثنا** هرون بن سعيد الكليلى واحمد بن عيسى قال حدثنا ابن وهب اخبرنا عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن ابى جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الاعمش

جدة رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقوله الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من كلام عائشة بل مدرج من قول يحيى بن سعيد الراوى كما صرح به ابن جرير في روايته الآتية في الباب - وقد اخرج المؤلف من طريق محمد بن ابراهيم النخعي عن ابى سلمة بن هذه الزيادة كما سياتى في الباب لكن فيه ما يشعرك بما هو قولها فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ويحتمل ان يكون المراد بالبيعة الزمان اى ان ذلك كان خاصا بزمانهم وروى الترمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله بن ابي عن عائشة ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ما يدل على ضعف الزيادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقسم لسانه فيعدل وكان يذم المرأة في غير نيتها فيقبل ويلبس من غير خلع فليس في شغلها بشئ من ذلك مما يمنع الصوم اللهم الا ان يقال كانت لا تقضوا الا باذنه لم يكن يأذن لاحتمال حاجته اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان صلى الله عليه وسلم يكثّر الصوم في شعبان فلذلك كانت لا يهتم بها القضاة الا في شعبان قللت وكانت كل واحدة من نسائه صلى الله عليه وسلم مهتمة بنفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لاستماتته من جميع اوقاته ان اراد ذلك ولا تدرى متى يريد ولا تستأذنه في الصوم مخافة ان يأذن وقد يكون له حاجة فيها فيفوتها عليه وهذا من عادته وقد اتفق العلماء على ان المرأة يحرم عليها الصوم التطوع وبعلمها حاضرا باذنه لحديث ابى هريرة الثابت في مسند ومالك لا يصوم الا باذنه وقال الباقى والظاهر انه ليس للزوج جبرها على تأخير القضاء الى شعبان بخلاف وهو التطوع ونقل القرطبي عن بعض اشياخه ان لها ان تقضى بغير اذنه لانه واجب ويحمل الحديث على التطوع كذلك في عمدة القارى - **باب قضاء الصوم عن الميت** - قوله من مات وعليه صيام الخ عام

في المكلفين لقضية وعليه صيام قوله صام عنه وليه الخ خبر يعجزه الامر تقديره فليصم عنه وليه وليس هذا الامر الوجوب عند الجمهور وبالف في ائمة الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وفيه نظر لان بعض اهل الظاهر اوجبه فلعلمه لم يعتد بخلافه على قاعدته وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت اصحاب الحديث وعلق الشافعى في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقى في المعرفة وهو قول ابى ثوب وجماعة من محدثى الشافعية وقال البيهقى في الخلافات هذه المسئلة ثابتة لا علم خلافا بين اهل الحديث في صحتها فوجب العمل بما فرساق بسنده الى الشافعى قال كل ما قلت وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الشافعى في الجديد ومالك وابو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث واحمد واسحق وابو عبيد لا يصام عنه الا التذرع لعموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس اما رمضان فبطل عنه قال الحافظ وليس بين الحديثين تعارض حتى يجمع بينهما في حديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له واما حديث عائشة فمهور تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله الحق ان يقضى يعني ان العلة مشتركة بين التذرع وقضاء رمضان بل القضاء اقوى وجوبا لكونه واجبا من الله تعالى بخلاف التذرع لكونه واجبا من العبد ابتداء بالترامه فصام صيام رمضان دينيا بطريق الاولى فاما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى على اهل المدينة كما دفعهم - قال مالك رحمه الله ولم اسمع عن احد من الصحابة ولا من التابعين رضى الله عنهم بالمدينة ان احدا منهم امر احدا ان يصوم عن احد ولا يصلى عن احد - ام - ولما ذكر البخارى في ابواب التذرع وصلى عن ابن عمر انه جعلت امر امره على نفسه صلوة بقبالة فقال صلى عنها ثم قال البخارى وقال ابن عباس نحوه فاجاب عنه انه صح عن ابن عمر وكذا عن ابن عباس خلافا ذلك فقال مالك في الموطأ انه بلغه ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يقول لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وروى النسائي في سننه الكبرى باسناد عن ابن عباس قال لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وجمع الحافظ بينهما بان الثابت في حق من مات والنفي في حق الحي قال ابى عيسى النفل عنه وهذا مضطرب فلا يقوم به حجة الاحد وهكذا ادعى ابن عبد البر الاضطراب فيه كما في الفهر - قلت ولا يعجل ان يقال ان ابن عمر وكذا ابن عباس انما ارادوا بالصلاة عن الميت في جانب الاثبات لانه لا بأس بان يصلى الحي عن الميت مشربا بطريق هذا الثواب فتقع الصلاة عن الحي ويصل ثوابها الى الميت فينبغي في الجملة واما قولها في جانب النفي فيجوز على نفي النيابة عن الغير بحيث تقع عن الميت ويقضى عنها

اقوال العلماء في انه يجوز الصيام عن الميت

عليه ويبرأ ذمته وقد وقع الاشتراك في هذا التطبيق في ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر قال لا يصلين أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد حتى لا يكون
 أن كنت فاعلاً تصدقت عنه أو أهديت وفي التمهيد لابن جرير ولو كنت أنا فاعلاً ذلك لتصدقت وأهديت، فأثبت الأهل في نفى النية وكلام الحنفية
 في هذا لا في ذلك قال ابن عابدين في قول صاحب الدر المختار وإن صام أو صام عنه لأصغره لا يجوز قضاء عما على الميت ولا فلو جعل له ثواب الصوم
 والصلوة يجوز ويؤيده ما روى الترمذي من طريق الأشعث عن محمد بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من مات وعليه صوم شهر فليطعمه مكان كل يوم مسكين قال القرطبي في شرح الموطأ أسنده حسن وقد تخرج الترمذي والبيهقي وغيرهما رفقته على
 ابن عمر وضخفوا رفقته، قال العيني رفع هذا الحديث قتيبة في رواية الترمذي عن عبث بن القاسم قال أحمل صدق ثقة وقال أبو داود ثقة ثقة
 وروى له الجماعة وهو يروى عن الأشعث وهو ابن سوار الكندي الكوفي نص عليه المنزى وثقه يحيى في روايته وروى له مسلم في المنتاب والاربعة
 (قال أبو زرعة لين وقال ابن عدي يكتب حديثه وقال عثمان بن أبي شيبة صدق قيل حجة قال لا - وقال البزار لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من
 هو قليل المعرفة وضغفه الأكثرون) ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال الجملي كان نقيهاً صاحب سنة صدق فأجاز الحديث روى له الاربعة وتكلم
 فيه الأكثرون سر حفظه فمثل هؤلاء الذين رفعوا الحديث لا يكثر عليهم لأن معهم زيادة علوم وصحة الموقوف مسلمة عند الكل في قرينة على أن المرفوع
 قد أجاد فيه الراوي المضعف مع أن القرطبي حسن أسنده ويؤاخره ما روى الطحاوي بأسنده عن عتبة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة أن أمتي تزفيت
 وعليها صيام رمضان أيسلم أن أقضى عنها قالت لا ولكن تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صيامك قال ابن الترمذي في الجوهري المنقح أسند
 صحيح فهذا عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها راوية حديث الباب قد أنفت بخلاف ما روتته وهكذا ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت عنه بأسناد صحيح
 لا يصح أحدهما عن أحد كما تقدم وهو راوي الحديث الثاني من أحاديث الباب وأيضاً الصوم عبادة بدنية محضة فلا تصح النية فيها كالصلوة وإيضاً
 لا بد منها النية في الحياة فكذلك بعد الموت لأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء وهو لا يوجد في العبادات البانية إلا بتأبيل البدن فيه
 يظهر الأفتاء والنور بخلاف الزكاة ونحوها فإن الابتلاء فيها ينقص المال وهو حاصل للنفس بالغير وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن
 النية لا تدخل في الصلوة كما في الفقه ولعل مراد إجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم محجوج بأجمعهم والخاص أن الحنفية والمالكية ومن
 وافقهما إنما اضطروا إلى تأويل أحاديث الباب لهذه الأدلة قال الما وردي أن قوله في حديث عائشة صام عنه وليه أي فعل عنه وليه ما يقوم
 مقام الصوم وهو إطعامه وهو نظير قول الترابضو، المسلم إذا لم يجد الماء فسمي البدل باسم المبدل فكذلك هنا، قال الطيبي تأويل الحديث أنه بتأريك
 وليه بالإطعام فكانت صامراً قال الحافظون وتعقب بأنه صير للفظ عن ظاهرة بغير دليل، أم - قلت الأدلة الماضية كافية بل إن من الكفاية الجواز
 هذا التأويل وصرفه عن الظاهر من غير تعسف نعم قوله صلى الله عليه وسلم نصوي عن أمك في حديث ابن عباس وقوله صلى الله عليه وسلم هو عن
 في حديث بريئة قد صدر في معرض الجواب عن قولها أفأصوم عنها فكانت صلى الله عليه وسلم قد سألته والظاهر أنها أرادت بسؤالها
 إلا الصوم الحقيقي لا الإطعام وحمل كلامها على الإطعام لا يخلو عن تعسف فالوجوب ليس بغير دليل بل كونه كوفي حديث عائشة لا يجري في حديث
 ابن عباس وبريدة إلا بتكليف بارد، والله أعلم - قال الشيخ الأنور رحمه الله ونحن نقول أنه لا حاجة إلى تأويل حديث الباب صير لفظ الصوم فيها
 عن ظاهر بل المراد بقوله صام عنه وليه وقوله صوم عنها هو الصوم الحقيقي لكن لا بطريق النية بل بطريق التبرع بإيصال الثواب قد أجاب صلى
 الله عليه وسلم عن قولها أفأصوم عنها بقوله صوم عنها لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأمتها ولا شك في أنه ينفع له في الجملة فاما أنه يقع
 قضاء عمليه ويبرأ ذمته عن الواجب فليس في الحديث دلالة على هذا - قلت وهذا توجيه لطيف لو كما ما ورد في حديث ابن عباس من التشبيه بقضاء
 الدين ولا سيما قوله في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم قال أرأيت لو كان علي أمك دين فقصضته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فضممت
 أمك، وهذا كالصريح في أن صومها عن أمها يؤدي ما على أمها من دين الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قال الشيخ بدر الدين العيني
 ولنا قاعدة أخرى في مثل هذا الباب وهي أن الصحابي إذا روى شيئاً ثرأفتي بجلاله فالعبرة لما رآه وقال بعضهم الراوي أن المعتبر ما رواه لا ما رآه لا ما
 أن يخالف ذلك لاجتهاد مستند لا يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عندنا وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك به المحقق المنظرون، انتهى قلت
 الاحتمال الذي ذكره باطل لأنه لا يليق بجلالة قدر الصحابي أن يخالف ما رواه من النبي صلى الله عليه وسلم لأجل اجتهداء وحاشي الصحابي أن يجتهد
 عند المنص بخلافه لأنه مصادمة للنص وإذا لا يقال في حق الصحابي وإنما فتواه بخلاف ما رواه إنما يكون لظهور نسخ عندنا وقوله ومستند في التحقيق
 كلامه لأنه لو لم يتحقق عندنا ما يوجب ترك العمل لما انتفى بخلافه ولا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق إلى العمل بخلاف ما رواه وقوله إذا تحققت
 إلى آخره يستلزم العمل بالأحاديث الصحيحة المنسوخة الثابت نسخها ولا يلزم العمل بحديث تحققت صحته ونسخه حديث آخر وقوله للمظنون

أخلف من أن الصحابي إذا روى شيئاً ثرأفتي
 بخلافه فالعبرة لما رآه لا ما رواه -

عن مسلم البطين عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال أرايت لو كان عليها دين أكنت تقضينه

يعني لأجل المظنون قلنا المظنون الذي يستند به هذا القائل هو المظنون عند الأغنياء الصالحين الذي افتت بخلاف ما روى لأن حاله يقتضي أن لا يترك الحديث الذي رواه بحجود الظن والله أعلم انتهى. قلت وقد تقدم مرنا البحث في أن على الصحيح أن فتواه بخلاف ما رواه دليل على أن روايته في مقلدة هذا الشهر وفي باب ولو في الكتاب المطهرة فليراجع (تتبعه) حديث عائشة في الباب قد اتفق عليه الشيخان ولكن نقل العيني في شرح البخاري عن هذا قال سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن أبي جعفر عن محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام فقال أبو عبد الله ليس يحفظ وهذا من قبل عبد الله بن أبي جعفر وهو منكر الحديث وكان يفتيها وأما الحديث فليس هو فيه بذلك أم والله أعلم **قوله** عن مسلم البطين الخ بفتح الموحدة وكسر الملهة ثم تحتانية ساكنة ثم زين **قوله** أن امرأة أتت الخ وفي رواية زائدة الأتية عن سليمان الأعمش جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال الحارة واتفق من عدل زائدة وعياض بن القاسم على أن السائل امرأة وزاد أبو حريز في روايته أنها خثمية **قوله** أن أمي ماتت الخ خالف أبو خالد جميع من رواه فقال أن اختي واختلف على أبي بشر عن سعيد بن جابر فقال هشيم عنه ذات قرابة لها وقال شعبة عنه أن أختها أخرجهما أحد قال حماد عنه ذات قرابة لها أختها وأما بنتها وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جابر كذا في الفتح **قوله** وعليها صوم شهر الخ هكذا في أكثر الروايات وفي رواية أبي حريز خمسة عشر يوماً وفي رواية أبي خالد شهرين متتابعين وكذا في حديث بريئة من طريق ابن أبي عمير عند مسلم صوم شهرين قال الحافظ ورواية أبي خالد تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلاف روايته غيره فانها مختلفة الأرواية زيد بن أبي أنيسة فقال أن عليها صوم نذر وهذا واضح في أنه غير رمضان وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر أن امرأة ركبت البحر فذرت أن تصوم شهرًا فماتت قبل أن تصوم فأتت أختها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ورواه أيضًا عن هشيم عن أبي بشر نحوه وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة وقد ادعى بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه المراد عن سعيد بن جابر فنهض من قال أن السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال أن السؤال وقع عن نذر فنهض من فسر بالصوم ومنهم من فسر بالبحر لها فقد عرف في أواخر الخ (من صحيح البخاري) والذي يظهر أنها قصتان ويؤيد أن السائلة في نذر الصوم خثمية كما في رواية أبي حريز المتعلقة والسائل عن نذر البحر جهنية كما تقدم في موضعه. انتهى كلامه قال العيني ورد عليه بقوله أيضًا وقد قلنا في أواخر الخ أن مسلمًا روى من حديث بريئة أن امرأة سألت عن الخ وعن الصوم معاً فهل يدل على اتحاد القضية والحق أن الحديث مضطرب للاختلاف الشديد في كون السائل رجلاً أو امرأة والمسؤول عنه أختاً أو أمّاً وكون السؤال عن حج أو صوم ثم في عدم الصوم مع اتحاد المخرج والجميع بينهما لا يمكن إلا بتعسف شديد كما يظهر من مراجعة الفتح ولهذا قال ابن عبد الملك فيه اضطراب عظيم يدل على وهم المرأة وبدون هذا يقبل الحديث وقال بعضهم ما ملخصه أن الاضطراب لا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث ورد بانه كيف لا يقدح والحال أن الاضطراب لا يكون إلا من الوهم كما مر وهو ما يضعف الحديث، كذا في عمدة القاري والله أعلم **قوله** قال أرايت لو كان عليها الخ فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلفت فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذ اترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وادعى الأديب أنه وفيه وفاء الدين المالي عن الميت كان معلوماً عند مقرر أو لهذا حسن الأخلاق به، قال العيني رحمه وقوله لو كان على أمك دين أكنت قاضيته مشعر بأن ذلك على المذهب أن طاعت به نفسه لأنه لا يجب على ولي الميت أن يؤدي من ماله عن الميت ديناً بالاتفاق لكن من تبرع به استغنى به الميت وبرئت ذمته وقال ابن خزم من مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان أو نذراً أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموه عنه هو أو بعضهم ولا طعام في ذلك أصلاً أو صوم بذلك أو لويص به وقال ابن بطال التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب وقد أخرج المزي بحديث الباب وغيره على من أنكر القياس قال وأول من أنكر القياس إبراهيم النخعي وبعده بعض المعتزلة ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة فقد ناس الصحيحين بعل هو من التابعين وفقهاء الأمصار وبالله التوفيق وتعقب بعضهم كالدليل التي ادعاه ابن بطال بأن أنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين من عاصر الشعبي من فقهاء الكوفة وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة قال والقياس على نوعين صحيح وهو المشتق على جميع الشرائط وفاسد وهو بخلاف ذلك فالمراد هو الفاسد وأما الصحيح فالمراد منه فيه بل هو ما مر به انتهى مختصراً. وقد ذكر الشافعي شرطاً من له أن يقين فقال يشترط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى وبناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة ويستدل على ما استعمل التأويل بالسنة وبالإجماع فإن لم يكن فبالقياس على ما في الكتاب فإن لم يكن فبالقياس على ما في السنة فإن لم يكن فبالقياس على ما اتفق عليه السلف وأجماع الناس ولم يعر مثله مخالفت قال ولا يجوز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه ولا يكون لأحد أن يقين حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف وأجماع الناس

الدليل على أن القياس حجة زينة شرط القياس

قالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء **وحدثني** احمد بن عمر الوكيعي حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن سليمان عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ائمتي ماتت عليها صوم شهر افا قضيه عنها فقال لو كان علي اهلك دين اكننت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله احق ان يقضى قال سليمان فقال الحكم وسلم بن كهيل جميعا ونحن جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث فقال لا سمعنا بهذا يذكرك هذا عن ابن عباس **وحدثنا** ابو سعيد الاشجعي حدثنا ابو خالد الاحمر حدثنا الاعمش عن سلمة بن كهيل والحكم بن عتيبة ومسلم البطين عن سعيد بن جبير وعطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث **وحدثنا** اسحق بن منصور وابن ابي خلف عن عبد بن حميد جميعا عن زكريا بن عدي قال قال عبد الله بن عمر عن زكريا بن عدي عن ابي انيسة حدثنا الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ائمتي ماتت وعليها صوم نذر افا صوم عنها قال ارايت لو كان علي اهلك دين فقضيتها كان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصوم عنك **وحدثنا** علي بن حجر السعدي حدثنا علي بن مسهر ابو الحسن عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال بينا انا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتته امرأة فقالت اني تصدقت على ائمتي بجارية وانها ماتت قال فقال وجب جرك وردها عليك الميراث قالت يارسول الله انه كان عليها صوم شهر افا صوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم تخرج وطف افا جرح عنها قال حج عنها **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن مسهر غير انه قال صوم شهرين **وحدثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريدة عن ابيه قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر بمثل قال صوم شهرين **وحدثني** ابن ابي خلف حدثنا اسحق بن يوسف حدثنا عبد الملك بن ابي سليمان عن عبد الله بن عطاء الملكي عن سليمان بن بريدة عن ابيه قال اتت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديثه وقال صوم شهر **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال ابو بكر رواه وقال عمر يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم

واختلاف العلماء ولسان العرب ويكور صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات ولا يعجل ويستمع من خالفه ليتبينه بذلك على عطفة ان كانت ان
يبلغ غاية جهده وينصف من نفسه حتى يعرف من ايز قال ما قال والاختلاف على جهين فما كان منصوصاً لم يحل فيه الاختلاف عليه وما كان يحتمل
التأويل او يدل كقياساً فذهب المتأول او القائل الى معنى يحتمل وخالفه غيره لم يقل انه يضيق عليه ضيق المخالف للنص وادقاس من له القياس
فاختلفوا وسع كل ان يقولوا ببلوغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما اداه اليه اجتهاده وقال ابن عبد البر في بيان العلم بعد ان ساق هذا الفصل قد
اتي الشافعي رحمه الله في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء والله الموفق **قوله** فذكر الله احق بالقضاء ما قال العيني رحمه فيه قضاء الدين عن الميت وقد
اجمعت الائمة عليه فان مات عليه دين لله ودين لادعي قد مر دين الله لقوله فدين الله الحق وفيه ثلاثة اقوال للشافعي الاول اصحها تقديم دين الله تعالى
الثاني تقديم دين الادعي الثالث هما سواء فيقسم بينهما **قوله** عن سليمان عن مسلم بن سليمان هو الاعمش **قوله** قال سليمان فقال الحكم وسلة الخ والحاصل ان
الاعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة انفس في مجلس واحد من مسلم البطين او لا عن سعيد بن جبير ثم من الحكم وسلة عن مجاهد قد خالف زائدة في ذلك
ابو خالد الاحمر كما سيأتي **قوله** حدثنا ابو خالد الاحمر حدثنا الاعمش عن سلة الخ بمصداق انا خالد جمع بين شيخ الاعمش الثلاثة فحدث به عنه
عنه عن شيخ الثلاثة وظاهره انه عند كل منهم عن كل منهم فيحتمل ان يكون الابداء لله والنشر بغير ترتيب فيكون شيخ الحكم عطاء وشيخ البطين سعيد
ابن جبير وشيخ سلة مجاهد ويؤيد ان النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الاعمش مفصلاً هكذا وهو ما يقوى رواية ابو خالد كذلك
في الفتح **قوله** بهذا الحديث الخ قال الحافظ لم يسبق المتن بل الحال على رواية زائدة وهو معترض لان بينهما مخالفة **قوله** عن زيد بن ابي نسيبة
حدثنا الحكم الخ هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث ان شيخ الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخه سعيد ويحتمل ان يكون سمعه من كل منهما
قاله الحافظ - ولا تضاعف عندي ما اشار اليه عياض من ان الحديث لا يخول عن اضطراب في الاسناد وفي المتن فسقط الاحتجاج به والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله وردّها عليك الميراث الخ قال النووي فيه ان من تصدق بشئ ثور وشاة لم يكره له اخذها والتصرف فيها بخلاف ما اذا اراد شراءه فانه يكره له اخذها
فمن عرض الله عنه **قوله** حجى عنها الخ قال النووي فيه دلالة ظاهره على ان الشافعي والجمهور وان النية في الحج جائزة عن الميت ياتي تمام البحث

10-10-68

ب
فصل في الصيام

وقال زهير بن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعي احدكم الى صائم فليقبل اني صائم وحلتي زهير بن حرب
حل ثنا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رواية اذا اصبح احدكم يوماً صائماً فلا يرث ولا يجمل فان امر
شأنه او قتله فليقبل اني صائم وحلتي حرملة بن يحيى الجبلي اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب
اخبرني سعيد بن المسيب سمع ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الا الصيام هو لي
فيه في موطنه ان شاء الله تعالى - **باب نيب الصائم اذا دعي الى طعام ولم يرد الا فطار او شوت او قوتل ان يقول اني صائم**
وانه يبرأ منه عن الرث والجهل ونحو قوله وهو صائم فليقبل اني صائم اي ندباً كما في المرتاة قال عياض هذا مجهول على انه يقول ذلك
اعتد ان لا يجزى تخلفه شحنا وتباغضنا والا فافخاد النفل مستحب قال الأبي ثم انه لا يذمه المحضور قال النووي فاذا اعتد بذلك فان سوغ في
التخلف سقط عنه المحضور وان لم يسمع لزمه لان الصلوات لا يمنع منه المحضور ثم لا يلزمه الاكل لان الصوم مانع الا ان يشق على صائم الطعام عدم اكله
فيسحب له الاكل ويشهد للزوم المحضور حاشاً مسلم في ابواب الوليمة اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً فليأكل وان كان صائماً فليصل
في رواية الطبراني عن ابن مسعود وان كان صائماً فليدع بالبركة كذا في الجامع الصغير للسيوطي قال ابن العربي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب
كل مسلم فلما فسدت مكاسب الناس والنيات كره العلماء لذكر المنصب ان يتسرع الاجابة الا على شئ ط والحديث حجة في انه لا يأكل اذ لو كان الاكل مباحاً
ابتداء لم يرشد الى الاعتذار بالصوم قلت ويأتي الكلام على جزاء الاكل وفي الحديث الحضر على حسن العشرة ومراعاة الكلفة وفي الدار المختار ولا يفطر اشاع
في نفل بلا عذر الى ان قال والضيافة عذر للضيف المضيف ان كان صاحبها ممن يرضى بغيره حضوره ويتأذى بتركه الافطار والا لا هو الصحيح من المذهب
قال ابن عابد كذا اذا كان للضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وحام وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء دفعاً لا اذى عن
اخيه المسلم والا فلا قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب ويشهد كونه عذراً رافضة سلمان مع ابي الدرداء رضي الله عنهما في صحيح البخار
قوله فلا يرث الخ بنعم الغاء وكسرها ويجوز في ما ضيه التثنية والمراد بالرفق هنا وهو بفتح الراء والفاء ثم التثنية الكلام الفاحش وهو يطابق على هذا
وعلى الجماع وعلى مقتبائه وعلى ذكره مع نساء او مطلقاً ويجعل ان يكون لها هو اعظم منها قوله ولا يجمل الخ اي لا يفعل شيئاً من افعال اهل الجمل كالصباح
والسفرة ونحو ذلك ولسعيد بن منصور من طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه فلا يرث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا ان غير يوم الصوم مباح فيه
ما ذكرنا والمراد ان المنع من ذلك يتأذى بالصوم قوله شامة او قتله الخ اي نازعه قال الحافظ وم قوله قاتله يمكن حمله على ظاهره ويمكن ان يراد
بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل قاتله وشامته على المفاعلة لان الصائم مأثور بان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وانما
المعنى اذا جاءه متعريضاً لمقاتلته او مشامته كان سيده بقتل او شتم اقتضت العادة ان يكافئه عليه فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم ذلك من
الصائم وقد تطلق المفاعلة على المتهمة لها ولو وقع الفعل من واحد وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عاجز الامر وعافاه الله - قوله
فليقبل اني صائم الخ قال العيني قال شيخنا زين الدين اختلف العلماء في هذا على ثلاثة اقوال احدها ان يقول ذلك بلسانه اني صائم حتى يعلم من يجمل
انه معصم بالصيام عن اللغو والرفث والجهل والثاني ان يقول ذلك لنفسه اي واذا كنت صائماً فلا ينبغي ان اخذش صومي بالجهل ونحوه فيزجر
نفسه بذلك والقول الثالث التفرقة بين صييم الفرض والنفل فيقول ذلك بلسانه في الفرض ويقول لنفسه في التطوع ام - وادعى ابن العربي ان
موضع الخلاف في التطوع اما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً - وقال النووي في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان اقوى ولوجبهما الحسن
قوله اني صائم الى صائم الخ فائدة قوله اني صائم انه يمكن ان يكف عنه بذلك فان اصره دعه بالأخف فالأخف كالصائم هذا فيمن يروى مقابله
حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله وشامته فالمراد من الحديث انه لا يعمل به مثل عمله بل يقتصر على قوله اني صائم وما تكرير قوله اني صائم فليقبل
الا ان جاز صفة ومن يجا طبه بذلك ونفل الزكشي ان المراد بقوله فليقبل اني صائم مرتين يقوله مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كفت
لسانه عن خصمه ويقوله بلسانه كفت خصمه عنه وتعقب بان القول حقيقة باللسان واجيب بانه لا يمنع الجواز - **باب فضل الصيام**
قوله الا الصيام هو لي الخ اتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً - ثم اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى
الصيام لي وانا اجزي به مع ان الاعمال الصالحة كلها له وهو الذي يجزي بها على احوال احدها ان الصوم من حيث انه صوم لا يقع فيه الربا كما
يقع في غيره وليس لنفل الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان له فيه حظ الفناء الناس عليه لعبادته قال ابو عبيد في غريبه قد علمنا ان اعمال البر كلها
لله وهو الذي يجزي بها فزى والله اعلم انه انما خسر الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم ليعمله وانما هو شئ في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله
عليه وسلم ليس في الصيام رياء حاشية عن عقيل عن الزهري فذكره يعني مراراً قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركات الا الصوم قائماً هو بالنية

ونقل قول العلماء في تفسيره
ثم حديث الصومي وانا اجزي به

التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى - قال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطعم عليه عجزه فلهذا لا الله فاضاً
 الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته من اجلى وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقيل ان يسلم بان يظهر شرب بخلاف الصوم
 وارضى هذا الجواب المازي وقرره القرطبي بان اعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها اضيفت اليهم بخلاف الصوم فان حال لمسك
 شيئاً مثل حال لمسك ثياباً يعني في الصورة الظاهرة قال الحافظ رحمه معنى النفي في قوله لا رياء في الصوم انه لا يدخله الرياء بفعله وان كان
 قد يدخله الرياء بالقول لمن يصوم ثم يخبر بانه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية فدخل الرياء في الصوم انما يقع من جهة الاخيار
 بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها، ثانياً معنى قوله الصوم الى اى انه أحب العبادات الى والمقدم عندى وقد تقدم
 قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم الى فضلاً للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث ابى امامة مرفوعاً عليك بالصوم فانه
 لا مثل له لكن يجكر على هذا الحديث الصحيح اعلموا ان خير اعمالكم الصلوة - والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلوة، وفي الكشاف عن ابى حنيفة
 انه كان يفاضل بين العبادات قبل ان يحج فلما حج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخصوصية وانما وقعت حديث ابى امامة
 عند النسائي عليك بالصوم فانه لا مثل له فمحمول على ما قاله الشيخ ولى الله الدهلوى ان الصوم حسنة عظيمة يقوى الملكية ويضعف البهيمية
 ولا شيء مثله في صقله وجه المرح وقهر الطبيعة ولذلك قال الله تعالى الصوم لى - ثالثاً الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال ^{الله} الله
 وان كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعظيم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف، قلت
 وهذا هو المارح عندى فقول الله تعالى الصوم لى تنويه بشأن الصوم والصائم وحاصله ان الصائم انما يترك معظم ما لو فاته الطبيعية والربحية
 النفسية لمحض ابتغاء وجهى الى زمان يختل به يدل عليه قوله في الروايات الاخرى يدع طعامه وشرابه شهوته لاجلى فلهذا الجملة كما نأ تفسير
 لقوله الصوم لى وفيه تسليية عظيمة للصائمين المتجوعين كاس الحبيب الاكلى الطارحين اكبر مستلذاً لهم في جنب محبوبهم الحقيقي فوالله لا يقدر
 قد تولى سبجاً الصوم لى الا من ذاق طعم الهوى وخالطه جيبه مرارة العذاب بجلالة الخطاب وجر قلبه المنكسر بتشريف اضافة فعله الى
 نفسه والاعتراف بان ما يتخلله من الشوائب ليس له غاية غير تخصيص مرضاته - رابعاً ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات
 الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم اليه بما يوافق صفاته اضافه اليه وقال القرطبي معناه ان اعمال العباد مناسبة لاجوالهم الا الصيام
 فانه مناسب لصفة من صفات الحق كانه يقول ان الصائم يتقرب الى بامر هو متعلق بصفة من صفاتى - خامساً ان المعنى كذلك لكن بالنسبة
 الى الملائكة لان ذلك من صفاتهم قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه والانسان انما يسعى في قهر النفس وازالة رذائلها كانت لعله
 صورة تقديسية في المثال ومن اذكى العارفين من يتوجه الى هذه الصورة فيمد من الغيب في عمله فيحصل الى الذات من قبل التنزيه التقديس
 ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الصوم لى انا اجزى به قال ويجوز ان لا يصلى اى بالصوم تشبه عظيم بالملائكة فيحبونه - سادساً سبب اضافة الى الله ان
 الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلوة والصدقة والطواف ونحو ذلك قال القاري في شرح المشكوك وصوم المستخدين من بنو النجاشي او النجاشي ليس
 تعبلاً للذوات بل ليتخلوا عن اللذوات الجسمانية حتى يقدر على ملاقات الصور الروحانية والله اعلم - سابعاً ان جميع العبادات تنو في منها
 مظاهر العباد الا الصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحاق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيامة
 يحاسب الله عبده ويؤدى عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيبطل الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة قال القرطبي
 قد كنت استحسنيت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقامه فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفلس الذي ياتي يوم
 القيامة بصلوة وصدقة وصيام وياق قد شتر هذا وضرى هذا واكل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته فاذا
 فنيت حسناته تبلى ان يقضى ما عليه اخذ من سببها فطرحت عليه ثم طرح في النار فظاهر ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك
 قلت ان ثبت قول ابن عيينة امكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل له بما رواه احمد بن حنبل عن سلمة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة
 رفعه كل العمل كفارة الا الصوم الصلوة وانا اجزى به وكذا رواه ابو داود والبيهقي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولم يظهروا ركنه تبارك
 وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه ناسم بن ابيغ من طريق اخرى عن شعبة بلفظ كل ما يعمل ابن آدم كفارة له الا الصوم وقد اخرج البخاري
 في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه عن ركنه قال لكل عمل كفارة والصوم لى وانا اجزى به فحذت الاستثناء وكذا رواه احمد بن حنبل
 عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لان معناها ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات وصنع رواية عند كل
 عمل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بين الاسماعيلى الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق قدس يذكر الاستثناء فاختلاف فيه

وأنا أجزى به فالذي نفس محمد بيده تخلفه فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحدثنا** عبد الله بن مسleme
ابن قعنب قتيبة بن سعيد قال حدثنا المغيرة وهو الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصيام حجة **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه

أيضا على عنده الاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عيينة لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنة الرجل في أهله
وماله وولده يكفرها الصلوة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة
قال الحافظ قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه
ما وقع خلاصا لما من الرأية والشوايب كما تقدم والله أعلم وقد جمع بعض العلماء بين الحديثين بأن الصوم كفارة للذنوب لا لمظاهر العباد الله
قوله وأنا أجزى به أي أني أنفذه بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه
أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وإنما تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى مائة والله إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير وهذا كقوله
تعالى إِنَّمَا يُؤْتِي الْقَصَارَ بِرُؤُونِ أَجْرِهِمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال قال القرطبي هذا القول ظاهر المحسن غير أنه قد ورد في
غير ما حديث أن صوم اليوم بعشرة أيام وهي نص في أظهر التضعيف فبطل هذا الجواب قال الحافظ لا يلزم من الذي ذكره بطلانه بل المراد بما أورده
أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى ويؤيده أيضا الحرف المستفاد من قوله أنا أجزى به لأن
الكرم إذا قال أنا أتولى الأعتاء بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفيحه **قوله** فالذي نفس محمد بيده الخ أقسم على ذلك تأكيدا
قوله تخلفه فم الصائم الخ بضم الصاء وفي رواية تخلف بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض
الشيوخ يقولون بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى القاسمي الوجين وبالغ النووي في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بأن
المصادر التي جاءت على فعل بفتح أوله قليلة ذكرها سيدي وغيره وليس هذا منها وانفقوا على أن المراد به تغيير راحة الصائم بسبب الصيام
قوله فم الصائم الخ فيه رد على من قال لا تثبت الميم في النعم عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره **قوله** أطيب
الله من ريح المسك الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ستره أن اثر الطاعة محبوب لمح الطاعة ممثلا في عالم المثال مقام الطاعة
فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الملائكة بسببه ورضا الله عنه في كفة والنشراح نفوس بني آدم عند استنشاق رائحة المسك في كفة ليرحمهم
النبي رأى عين، أو - وفي شرح الأحياء اختلف في معنى كون هذا الخلود أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه منزلة عز استجابة الرضا
الطيبة واستقلال الرائحة الكريمة فان ذلك من صفات الحيوان الذي له طبائع يميل إلى شيء فيستطيبه وينفر من شيء فيستقذر على أقوال أحدها
أنه مجاز واستعارة لا ندرجت عادتنا بتقريب الرائحة الطيبة من أفاستغير ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى قال المازري فيكون المعنى أن خلود
فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي عند كرام يقرب إليه أكثر من تقرب المسك اليك وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني أن معناه أن الله
تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك كما قال في المكمول في سبيل الله الريح ريح مسك حكاها القاضي عياض الثالث أن المعنى
أن صاحب الخلود ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا لا سيما بالإضافة إلى الخلود وهما ضلآن حكاها القاضي عياض أيضا،
الرابع أن المعنى أنه يعتد براحة الخلود ويدخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد بريح المسك وإن كانت عندنا نحن بخلافه حكاها القاضي أيضا الخامس
أن الخلود أكثر ثوابا من المسك حيث ندب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير قاله الداودي وأبو بكر بن العربي وآل
وقال النووي وهو الأصح السادس قال صاحب المفهم يحتمل أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيبون ريح الخلود أكثر مما يستطيبون ريح المسك،
قوله الصيام حجة الخ زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد حجة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله ولا حرج من
حديث ابن عبيد بن الجراح الصيام حجة ما لم يخرقها زاد الدارمي بالغيبة والجنة بضم الجيم الوقاية والستر وقد تبين به أن الرأيات متعلق
هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه حجة أي بقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات قال القرطبي
جنة أي سكرة يعني مشرعة عيته فينبغي للصائم أن يصونه ما يفسده وينقص ثوابه وإليه الإشارة بقوله فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
إلى آخره ويصم أن يراد أنه سكرة بحسب فائدته وهو واضعاف شهوات النفس إلى الشهوة التي هي شهوة إلى آخره، وقال ابن العربي إنما
كان الصوم حجة من النار لأنه أمساك عن الشهوات النار محفوفة بالشهوات فالجاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك
سائر له من النار في الآخرة، قال الشيخ ولي الله الدهلوي قوله الصيام حجة ذلك لأنه يقي شر الشيطان والنفس ويباعد الإنسان من تأثيرها

سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فإنه لي وأنا اجزي به والصيام حبة فاذا كان يوم صوم واحد فلا يرفث يومئذ ولا يسخب فان سابه احد او قاله فليقل انما صائم اني صائم والذي نفس محملا بينه تحلوت فوالصائم اطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما اذا افطر فرح بفطره واذا لقي ربه فرح بصومه **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو معوية وكيع عن الاعمش **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن الاعمش **وحديثنا** ابو سعيد الاشج واللفظ له حدثنا وكيع حدثنا الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشر امثالها الى سبع مائة ضعف قال الله عز وجل

ويخالفه عليهما فلذلك كان من حقه تكميل معنى الجنة بتنزيه لسانه عن الأقوال والأفعال الشهوية واليه الاشارة في قوله فلا يرفث والسبعية واليه الاشارة في قوله ولا يسخب الى الأقوال بقوله سابه الى الأفعال بقوله فليقل انما صائم اني صائم الى الاشارة الى الغيبة تضر بالصيام وقد حكى عن عائشة وبه قال الاوزاعي ان الغيبة تفسد الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم واقرط ابن حزم فقال يبطله كل حصية من منجمل لها ذكر لصومه سواء كانت فعلاً او قولاً لعدم قوله فلا يرفث ولا يحجل ولما ورد في بعض الأحاديث من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه **قوله** ولا يسخب الخ هكذا هو هنا بالسين ويقال بالسين والصاد وهو الصياح **قوله** اطيب عند الله يوم القيامة الخ هذا يقتضيه ان يطيب اغتساله في الاخرة وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح والعربين عبد السلام في ان يطيب الخ لانه هو الدنيا والاخرة او في الاخرة فقط ذهب ابن الصلاح الى الاول ابن عبد السلام الى الثاني وقد استدلل ابن الصلاح باقوال العلماء وليس قولنا انهم تخصيص للاخرة بل جزموا بانه عبارة عن الرضا والقبول لخواها ما هو ثابت في الدنيا والاخرة واما ما ذكرتم من القيمة في الرواية فلانه في الجزء وفيه ظهور رجحان الخواتم الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله الحيي يوم مرأجتنا بها واجتلاب الرائحة الطيبة فخص يوم القيامة بالذكر في رواية ذلك كما خص في قوله تعالى انهم يومئذ يحسبونهم واطلق في باقي الروايات نظر الى الافضلية ثابتة في الدارين كذا في شرح الاحياء للزمخشري في المرقاة قال بعض علماء الفضل ما يكره من الصيام على اطيب ما يستدل من جنسه ليقاس عليه ما فوته من آثار الصور ونتائجها - ام - وفيه اشارة الى انه لا يلزم من هذه العبارة عدم ازالة الخلوف بالسواك وغيره كما استدلل الشافعي بهذا الحديث على ان السواك بعد الزوال مكره لان نظيره قول الوالد لولد له اطيب من ماء انورد عندي وهو لا يستلزم عدم غسل البول فكذلك هذا **قوله** يفرحهما الخ اصله يفرح بها فحذف الجار وصل الضمير لقوله صام رمضان اي فيه **قوله** فرح بفطره الخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أيسر له الفطر وهذا الفرح طبعي وهو السابق للفهم - وقيل ان فرحه بفطره انما هو من حيث انه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف ضرره ومحوته على مستقبل صومه قلت ولا مانع من الحمل على ما هو اعلم مما ذكر فرح كل احد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباحاً هو الطبيعي ومنهم من يكون مستحباً وهو من يكون سببه شيء ما ذكره **قوله** فرح بصومه الخ اي بجزائه وثوابه وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه اما الشرور بربه او ثواب ربه على الاحتمالين قلت والثاني اظهر انه لا ينحصر الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتيب الجزاء الوافر عليه كذا في الفتاوى ويؤيد ما سياتي في الباب اذا لقي الله فجزاه فرح وقال الشيم والله الدهلي قد الله روحه فالفرحة الاولى طبيعية من قبل وجدان تطلبه نفسه والثانية آهية من قبل تهيئته لظهور سر التنزيه عند تجرده عن غواشي الجسد وترشيم اليقين عليه من فوقه كما ان الصلوة تورث ظهوراً سرراً الخلق الشبقي - ام - **قوله** كل عمل ابن آدم الا كل عمل صالح لان آدم يضاعف ثوابه فضلاً من الله تعالى - **قوله** والحسنة بعشر امثالها الخ وهذا اقل المضاعفة ولا يقد يزداد الى سبع مائة ضعف **قوله** الى سبع مائة ضعف الخ زاد ابن ماجه بعد قوله الى سبع مائة ضعف الى ما يشاء الله قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء في الحديث فوائد الاولى في ظاهره يقتضيه ان اقل التضعيف عشرة امثال ونعائنه سبع مائة ضعف قد اختلف المفسرون في قوله تعالى والله يضاعفهن بن كشافه فقل المراد ايضا عاف المراد ايضا عاف فوق السبع مائة لمن يشاء وقد خرج التضعيف باكثر من السبع مائة في اعمال كثيرة في اخبار صحيحة اكثر ما جاء فيه مارواه الحاكم في صحيحه من حديث ابن عباس مرفوعاً من جملة ما شياخنا يرجع الى مكة كتب الله له بكل خطوة سبع مائة حسنة كل حسنة مثل حسنة الحرم قيل وما حسنة الحرم قال بكل حسنة مائة الف حسنة وقد اخرج ايضا الدارقطني في الافراد والطبراني في الكبير والبيهقي والجمع بينه وبين حديث ابي هريرة هذا انه لم يرد حديث ابي هريرة انتهاء التضعيف بدليل ان في بعض طرقه بعد قوله الى سبع مائة الى اصناف كثيرة وفي اخرى الى ما يشاء الله فهذا الزيادة تبين ان هذا التضعيف يزداد على السبع مائة والزيادة من الشدة مقبولة على الصحيح - الثانية قال القاضي ابو بكر بن العربي قوله الى سبع مائة ضعف يعني بظاهر الجماد في سبيل الله فنيه ينتهي التضعيف الى سبع مائة من العود بنقل القرآن وقد جاء في الحديث الصحيح ان العمل الصالح في ايام العشر احب الى الله من الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه لم يرجع

باب في الصيام والعبادة والجهاد والفتنة

الأصوم فأنه لي وأنا أجزى به يدع شهوته وطعامه من أجل للصائم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة عند لقاء ربه ولخُلُوت فيه أطيب عند الله من ريح المسك **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي ستان عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبو سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل يقول أن الصوم لي وأنا أجزى به إن للصائم فرحتين إذا فطر فرح وإذا لقي الله فرح والذي نفس محمد بيده لخلُوت قوم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحديثنا** إسحق بن عمار عن سليمان بن عبد الله بن أبي شيبه حدثنا عبد العزيز يعني ابن مسلم حدثنا ضراب بن مرة وهو أبو سنان بهذا الأسناد قال قال الله تعالى فجزاه فرح **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن في الجنة باباً يقال له التَّائِبُ يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيدخلون منه فإذا دخل آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد **وحديثنا** محمد بن رافع عن أبي جراح عن أبي الليث عن ابن الهادي عن بهيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عتياب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصوم يوماً في

قال فمندان إعلان، قال العراقي في شرح الترمذي وعمل ثالث روى أحمد في مسند النفقة في الحج تضاعف كالنفقة في سبيل الله الذي هم بسبعائة ضعف قال وعمل رابع وهو كلمة حق عند سلطان جائر ففي الحديث أنه أفضل الحجاء رواه أبو داود والترمذي وأبو ماجه من حديث أبي سعيد قال وعمل خامس وهو ذكر الله فانه قد ورد أنه أفضل الحجاء من حديث أبي الدرداء وأبو سعيد وعبد الله بن عمر ومعاذ ثم ذكر هذه الأحاديث مفصلة فليراجع قوله **الأصوم** قال البيضاوي معناه أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشر مثلاً إلى سبعمائة ضعف **الأصوم** فلا يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدر ولا يحصى **الأصوم** تعالى ولذلك يتوكل الله جزاءه بنفسه ولا يكله لغيره وقال والسبب في اختصاص الصوم بهذه الجزية أمران أحدهما أن سائر العبادات مما يطاع عليه العباد والصوم سبب بين العبد وبين الله تعالى يفعل خالصاً له ويعامل به طالباً لرضاه وإلى ذلك الإشارة بقوله فانه لي والآخرة سائر الحسنات راجعة إلى صوم المال واستعمال البدن والصوم يتضمن كسر النفس وتعرض البدن للنقصان وفيه الصبر على مفضض الجوع والعطش وترك الشهوات وإلى ذلك أشار بقوله يدع شهوته من أجلهم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وسر استثناء الصوم عن كتابة الأعمال في صحائفها إنما يكون بتصور صورة كل عمل في موطن من المثل نختص بهذا الرجل بوجه يظهر منها صورة جزائه المثبت عليه عند تجرده عن غواشي الجسد وقد شهدنا ذلك مراراً وشهدنا أن الكتابة كثيراً ما توقفت في ابتداء جزاء العمل الذي هو من قبيل مجاهدة شهوات النفس إذ في ابتداءه دخل معرفة مقدار خلل النفس الصادق لهذا العمل منه وهو لم يزل وقوة ذوقاً ولم يعلموه وجلالاً وهو سر اخضاعهم في الكفارات والدرجات على ما ورد في الحديث فيقول الله إليهم حينئذ أنكتبوا العمل كما هو قوضوا جزاءه إلى، **قوله** يدع شهوته الخ المراد بها شهوة الجماع ويحتمل أن تكون أعم وفي رواية لا حتماً يذره شهوته إلى آخره، قال الحافظ وقد يفهم من الأئمة بصيغة الحصر التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتمتع لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المراد بهذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدبر معه الفعل وجوداً وعدماً ولا شك أن من لم يعرض في خاطره شهوة شيء من الأشياء طول نهاره إلى أن افطر ليس هو الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه **قوله** وهو القطواني الخ قال النووي يفتح القاء الطاء قال البخاري الكلابي معناه البقال كأنهم نسبوه إلى بيع القطنية قال القاضي وقال الباجي هي قرية على باب الكوفة قال وقاله أبو داود أيضاً وفي تاريخ البخاري أن قطوان موضع، **قوله** يقال له التَّائِبُ الخ يقال له التَّائِبُ الخ يفتح التاء وتشديد التحتانية وزن فعلان من التَّائِبِ اسم علم على باب من أبواب الجنة، ووجه تسميته به إما لأنه بنفسه يأتى الأتجار الجارية إليه والأتجار الطرية لديه أو لأن من وصل إليه يزول عنه عطش يوم القيامة ويدبر له الطرارة والنظافة في دار المقامة قال الزركشي التَّائِبُ فعلاً كثيراً السرى فتنصر العطش متى به لأنه جزء الصائمين على عطشهم وجوعهم واكتفى بذكر التَّائِبِ عن التشيع لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزم وقيل لأنه اشتق ما فيه عطش الكلب لا يستم في شدة الحر إذا كثيراً ما يصبر على الجوع دون العطش ثوبيل ليس المراد به المقصود على شهر رمضان بل ملازمة النوافل من ذلك وأكثرها، **قوله** يدخل منه الصائمون الخ قال السدي المراد بالصائمين من غلب عليهم الصوم من بين العبادات ولعل غير الصائمين لا يوفق للدخول من هذا الباب وإن دعي منه فمن يدعي من تمام الأبواب لا يوفق للدخول من هذا الباب إلا إذا كان من الصائمين فلا ينافي في الحديث حديث الدعوة من تمام الأبواب والله تعالى أعلم بالصواب، **قوله** فإذا دخل آخرهم الخ هكذا وقع في بعض الأصول فإذا دخل آخرهم وفي بعضها فإذا دخل أولهم قال القاضي وغيره وهو والصواب آخرهم **قوله** فلم يدخل منه أحد الخ كدفعي دخول غيرهم منه تأكيداً وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من دخل وفي الحديث فضيلة الصيام وكرامة الصائمين **باب** فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضربة ولا تقويت حق **قوله** يصوم يوماً في سبيل الله الخ وفي فوائد أبي الطاهر الدهلي من حديث أبي هريرة ما من مرابط يربط في سبيل الله فيصوم يوماً في

سبيل الله إلا بعد الله ذلك اليوم وجهه عن الناس سبعين خريفاً **وحدثنا** سعيده بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن أبي رزق عن
 عن سهيل بن عبد الله الأسدي **وحدثني** اسحق بن منصور وعبد الرحمن بن بشر العبدي قال حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن يحيى
 ابن سعيد وهيب بن أبي صالح أنهما سمعا النعمان بن أبي عيثاش الزرقى يحدث عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن الناس سبعين خريفاً **وحدثنا** أبو كامل فضيل بن حسين حدثنا
 عبد الواحد بن زياد حدثنا طلحة بن يحيى بن عبد الله حدثني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت قال لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة هل عندكم شيء قالت فقلت لرسول الله ما عندنا شيء قال فأتى صائماً قالت فخرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأهديت لنا هدية

سبيل الله الحديث - قال ابن دقيق العيد المعروف الأكثر استعمالاً هذا اللفظ (أي في سبيل الله) في الجها دفان حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين
 قال ويحتمل أن يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت والأقرب الأول كما يدل عليه حديث أبي هريرة (ولا يعارض ذلك أن اللفظ في الجها داوياً لأن الصائم
 يضعف عن اللقاء فان الفضل المذكور في حديث الباب يحتمل على من لم ينشئ ضعفاً ولا سيما من اعتاده فصار ذلك من الأمور النسبية فمن لم يضعف الصوم
 فالصوم في حقه أفضل ليجتمع بين الفضيلتين - قوله لا بعد الله بذلك أن أول النوى وغيره المباحة من النار على المعاقاة منها دون أن يكون المراد
 بهذه المسافة المذكورة في الحديث قلت لا مانع من الحقيقة على ما لا يخفى ثم هذا يقتضيه إبعاد النار عن وجه الصائم وفي أكثر الطرق إبعاد الصائم نفسه
 فإذا كان المراد من الوجه الذات كما في قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهي هاك الوجه يكون معناه داخل وان كان المراد حقيقة الوجه يكون لا بعداً من الوجه فقط وليس
 فيه أن يبقى الجسد أن يناله النار إلا أن الوجه كان أبعد من النار من سائر جسده وذلك لأن الصائم يحصل من الظلمة والجهل لأن الرق يحصل الشرع في الغم
 كذا في عمدة القاري قوله سبعين خريفاً الخ خريف زمان معلوم من السنة والمراد به هنا العام وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول الصيف
 والشتاء والربيع لأن الخريف أذكى الفصول لكونه يجني فيه الثمار - قال القرطبي ورد ذكر السبعين لإرادة التذكير كثيراً انتهى - ويؤيد أن النسائي أخرجه في الحديث
 المذكور عن عقبة بن عامر والطبراني عن عمرو بن عتبة وأبو يعلى عن معاذ بن انس فقالوا جميعاً في إجاباتهم ما نزعنا من بعض الروايات غلباً على بعض ما
 عامر في حديث أبي أمامة عند الترمذي جعل لله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض وفي حديث سلامة بن قيس عند الطبراني والكبير بعد غداً طاروا
 هو فرخ حتى مات هراً ما وصح الروايات فيها رواية سبعين خريفاً فافهم ما متفق عليها من حديث أبي سعيد ويحتمل أن يكون ذلك بحسب اختلاف أحوال الصائم
 في حال الصوم ونقصانه والله أعلم **باب** جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلاً من غير غداً **وحدثنا** أبو كامل
 قوله هل عندكم شيء الخ أي من الطعام وفي رواية صحيحة هل عندكم من غداً وفتح المعجمة والذال المهملة وهو ما يؤكل قبل الزوال - كذا في المراقبة،
 قوله فاني صائم الخ يدل على جواز نية النفل في النهار وبه قال أكثر من قال مالك وداد يحيى التميمي كما في الغرض لعدم قوله عليه الصلاة والسلام
 لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وقد تقدم الجواب عنه، وتأول البعض حديث الباب على أن سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان في الصوم من الليل
 ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك قال النووي هو تأويل فاسد ومختلف بعيد، قال ابن المنذر في اختلافنا فمن أصبح يريد لا فطراً ثم بدل له أن يصوم تطوعاً
 فقالت طائفة له أن يصوم من قبله فذكر أبا الدرداء وأبا طلحة وأبا هريرة ومحمد بن كريمة وابن عباس ابن مسعود وأبا أيوب رضي الله تعالى عنهم ثم قال
 به قال الشافعي وأحمد وقال بعضهم والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي والذي
 نص عليه في معظم كتبه المنقولة وقال مالك في النافلة لا يصوم إلا أن يبيت إلا أن كان يسرد الصوم فلا يحتاج إلى التثبيت ولكن المعروف وعمل مالك
 والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصوم صيماً التطوع إلا بنية من الليل وقال مجاهد الصائم بالحيلة ما بينه وبين نصف النهار فإذا جاوز ذلك فأنما بقي له بقدر
 ما بقي من النهار وقال الشعبي من أباد الصوم فهو غني ما بينه وبين نصف النهار وروى ابن أبي شيبة عن المعتمر عن حميد عن انس قال من حلت نفسه
 بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم حتى يمتد النهار وقال سفيان بن سعيد أحمد بن حنبل من أصبح وهو ينوي الفطر إلا أنه لم يأكل ولم يشرب ولا طغى فله أن
 ينوي الصوم ما لم تغيب الشمس يصوم - قوله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية الخ قال الشيخ أبو الحسن السندي ظاهر أنه عطفت
 قال أني صائم فيفيد أنه كان لا فطراً في ذلك اليوم ومفاد الرواية الثانية أن الإفطار كان في يوم آخر، قال النووي وهاتان الروايتان حديث واحد الثانية
 مفسرة للأولى ومثبتة أن القصة في الرواية الأولى كانت في يومين لأن يوم واحد كذا قاله القاضي وغيره، استيفاً، ولم يبين وجه التوفيق ولعل
 وجهه أن يقال كلمة فاء العطفت تبعاً ثم للدلالة على أن الواقعة الثانية كانت بعد الأولى أي ثوباً يأمراً خرج يوماً آخر وهي بمنها للدلالة على أن
 الواقعة كانت بعد الواقعة الأولى بقليل أي فبعد ذلك بقليل من الأيام خرج يوماً آخر ويمكن أن يقال القصة كانت في يوم واحد ومرادها بقولها

باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال
 جاز فطر الصائم نفلاً من غير غداً ولا تأملاً

أقول العلماء في صحيح النفل هل يجوز بنية من النهار
 أم لا بل يحجب التثبيت

أوجاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله أهديت لنا هدية أوجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت حبس قال هاتيه فحدثت به فأكل ثم قال قد كنت أصيحت صائما

ثم إننا يومًا آخرى وقتنا آخر حلالا لليوم على الوقت وهو شائع ووحدة اليوم كانت سببا لاهتمام عائشة بما فعلت حيث خبأت له شيئا من الحبس ، والله تعالى أعلم قوله أوجاءنا زورا ثم يفخر الزور ويقع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة قاله النووي - قوله وقد خبأت لك شيئا الخ معناه جاءنا زورن ومعهم هدية خبأت لك منها أو يكون معناه جاءنا زور فأهدي لنا بسببهم هدية فخبأت لك منها ، قال عياض وفيه نظر المرأة في بيتها وفيما يهدي لها وقسمها على ما تراه من أهل البيت بنظرها قوله قلت حبس الخ يفهم الحياء المحملة وسكون البيا تمر مخلوط بسمن أقط وقيل طعام يتخذ من الزبد والتمر والأقط وقد يدل الأقط بالذيق والزبد بالسمن وقد يدل السمن بالزبد - قوله قد كنت أصيحت صائما الخ فيه جواز الفطر من صوم التطوع وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعد والمنع وإن ثبت القضاء بخلافه وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكره الطحاوي وغيره - كذا في الفتح - قال الشيخ ابن المصنف لأخلاق بآب اصحابنا رحمهم الله في وجوب القضاء إذا فسد عن قصد أو غير قصد بان عرض الحبيص للصائفة المتطوعة خلافا للمشائعي رحمه الله وإنما استدلوا بالرواية في نفس الفساد هل يباح أو لا ، ظاهر الرواية لا - ألا بعد ، ورواية المنع فيلزم لا عندنا ثم اختلف المشائعي رحمهم الله على ظاهر الرواية هل الضياع عند رآه - وقد نقل تفصيله قبل بآبين ثم قال الشيخ واعتقادي أن رواية المنع أدعى ، أم ويستدل على رخصته بحديث الباب وبحديث أم هانئ من طريق سمالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فذا عشاء فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله أنا في كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواه أحمد والترمذي والطحاوي وفي رواية حماد بن سلمة عن سمالك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان قضاء من رمضان فصومي يوما مكانه وإن كان تطوعا فأن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه رواه البيهقي في المسان - وفي رواية لأحمد وأبي داود فقال يعني أن كان قضاء من رمضان الحديث ، قال الترمذي حديث أم هانئ في أسناده مقال وقال ابن الترمذي والعيني هذا الحديث مضطرب سند ومتنا أما اضطراب منه فظاهر فقد ذكر فيه في بعض الروايات أنه كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور أن تكون صائفة قضاء وتطوعا وكيف لا يلزمها قضاء ، قال الذهبي في مختصر سنن البيهقي و كذا رآه يصح فان يوم الفتح كان صومها فرضا لأنه رمضان وأما اضطراب سند فاختل على سمالك فيه فتارة رواه عن أبي صالح وتارة عن جعدة وتارة عن هادون أما أبو صالح فهو باذان ويقال بأذا مضعفه قال البيهقي في باب الكبرياء ضعيف لا يحتج بحديثه وقال في باب أصل القسامة أبو صالح عن ابن عباس ضعيف وعن الكلبي قال أبو صالح كل ما حدثتكم به كذب وفي السنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن إيثابت كنا نسمي أبا صالح مولى أم هانئ الدوغرن قال النسائي وقد روى أنه قال في مرضه كل شيء حدثتكم به فهو كذب وفي الفاصل للرازي عن أبي صالح عن ابن عباس عن أم هانئ الدوغرن قال النسائي وأما جعدة فجهول قال البخاري في تاريخه جعدة من دلاء أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ روى عنه شعبة لا يعرف إلا بحديث فيه نظر قال النسائي لم يسمعه جعدة من أم هانئ ، وقد بين ذلك البيهقي في باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه أما هادون فجهول الحال قاله ابن القطان واختلف في نسبه فقبل ابن أم هانئ وقيل ابن ابن أم هانئ وهذا وهم فإنه لا يعرف لها بنت ، وقال النسائي اختلف على سمالك فيه وسمالك ليس يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا أحسن أحاديث أم هانئ وإن كان لا يحتج به وقال الشوكاني في إسناده أيضا يزيد بن أبي زياد المهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق روى الخطاطم قال ابن الترمذي وقد رواه النسائي وغيره من غير طريق سمالك وليس فيه قوله فان شئت فاقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سمالك غير حماد بن سلمة وقد روى البيهقي هذا الحديث من رواية حماد بن أبي صغيرة وأبي عوانة كلاهما عن سمالك وليس فيه هذا اللفظ وأخرجه النسائي كذلك من رواية أبي الأحوص عن سمالك وأخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سمالك وقد قال البيهقي في حماد بن سلمة سأه حفظه في آخره فاحفظ لا يحتج به بما يخالف فيه ويثبتون ما ينفرد به عن قيس بن سعد أمثالهم ، والحاصل أن حديث أم هانئ ليس بقوي عند الحديثين فلا يحتج به على جواز فطر صوم التطوع بعد الشرع فيه ولا على نفى القضاء أما حديث الباب الفعلي فظاهره جواز الفطر بخلافه كما هو رواية المنع عندنا ونفتي الشيخ ابن المصنف وأخبره الحنفية لما هو ظاهر الرواية عندنا يخرجهم مسافر في أبواب الرمية من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل أي فليدع ، قال الطحاوي فلو كان الفطر جائزا من غير أن يكون الفطر لأجابه الدعوة التي هي سنة أم - ويؤيده ما رواه الحقبلي في تاريخه الضعفاء من حديث محمد بن أبي سلمة عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أهديت لعائشة وخفصة

إذا افطر بعد الشروع فهل يلزم قضاءه أم لا - وإذا افطر من صوم التطوع بغير إقرار أو إكراه فإنه لا يلزم قضاءه -

هدية وهما صائمتان فأكلتا منها فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا يوما مكانه ولا تعودا اوردته في ترجمة محمد بن ابي سلمة المكي وقال لا يتابع على حديثه وقد ذكرناه في معرض التأييد والامسلة وجوب القضاء فقال الشيخ ابن الهمام لنا الكتاب السنة والقياس اما الكتاب فقوله تعالى ولا تطولوا اعمالكم وقال تعالى وحبائرية انتدعوها ما كتبنا عليها الا ابتغوا رضوان الله فيها وعوها عن رعايتها الاية سنقت في معرض ذكره على عدم رعاية ما التزموه من القرب التي لم تكتب عليهم والقدر المؤدى عمل كذلك فوجب صيانتها عن الابطال بهذين النصين فاذا انظر وجب قضاءه نقاديا عن الابطال، ام اما السنة فقال العيني منها ما رواه الترمذي قال حدثنا احمد بن منيع حدثنا كثير بن هشام حدثنا جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فأكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني اليه حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انا كُنَّا صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فأكلنا منه فقال اقضيا يوما آخر مكانه ورواه ابو داود والنسائي ايضا من رواية يزيد بن المهدي عن زميل مولى عروة عن عروة عن عائشة قالت اهدى لي لحفصة طعام وكنا صائمتين فأفطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا له يا رسول الله انا اهديت لنا هديتين فاشتهيناهما فأفطرنا فقال لا عليكم صوما مكانه يوما آخر واخرجه النسائي من رواية جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها واخرجه ايضا من رواية يحيى بن ايوب عن اسمعيل بن عتبة قال وعندى في موضع آخر واسماعيل بن ابراهيم عن الزهري عن عروة عن عائشة قال يحيى بن ايوب حدثني صالح بن كيسان عن الزهري مثله قال النسائي وحدثه في موضع آخر عندى حدثني صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد مثله، فان قلت قال الترمذي رواه مالك بن انس ومعه عبد الله بن عمر زياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا وقال الترمذي ايضا في العلل سألت حماد بن اعين البخاري عن هذا الحديث فقال لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا قال وجعفر بن برقان ثقة وربما يخطئ في الشيء وكذا قال محمد بن يحيى الذهلي لا يصح عن عروة وقال النسائي في سننه بعد ان رواه هذا خطأ وقال ابو عمر في التهذيب بعد ذكره لهذا الحديث لا رجلي صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد على يحيى بن ايوب وهو صالح واسماعيل بن ابراهيم مذكور الحديث وجعفر بن برقان في الزهري ليس بشي وسفيان بن حسين وصالح بن ابوالاخير في حديثهما خطأ كثير قال وحفاظ ابن شهاب برواه مرسلًا - قلت وقد وصله آخرون فجعل عن الزهري عن عروة عن عائشة وهو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين ومحمد بن ابي حفصة وصالح بن ابوالاخير واسماعيل بن ابراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان وحجاج بن ارطاة واذا دار الحديث بين الانقطاع والاتصال فطريق الاتصال اولى وهو قول الاكثرين وذلك لان طريق الانقطاع ساكت عن الردي والاصل وفي طريق الاتصال بيان له ولا معارضة بين الساكت والناطق ولئن سلمنا انه روى مرسلًا انه صحيح وقد وافقه حديث متصل وهو حديث عائشة بنت طلحة رواه الطحاوي قال حدثنا المزني قال حدثنا الشافعي قال حدثنا سفيان عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له يا رسول الله انا قد خبنا لك حيسا فقال اما ان كنت اريد الصوم ولكن قربة سَأَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ اَدْرِيسٍ سَمِعْتُ سَفِيَانَ عَامَةً بِجَالِسِي اِيَّاهُ لَا يَذْكُرُ فِيهِ سَأَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ قَالَ ثَوَالِي عَرَضَتْ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بَسَنَةً فَأَجَابَ فِيهِ سَأَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ الْكِبَارِ مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرِضَةِ اَيْضًا وَقَدْ صَحَّ عِنْدَ الْحَجَّاجِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ سَأَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمِرْقَاةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَكَرَ الْقَضَاءُ فِي تَوْحِيدِ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ الدَّلَالُ عَلَى وَجُوبِهِ لَكِنْ قَالَ أَجْمَلُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ سَفِيَانَ دُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى دُونَ اللَّفْظَةِ مِنْهُمْ سَفِيَانُ الْمُثَوَّرِيُّ وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَعَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ وَكَيْسُ بْنُ الْجَرَّاحِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَبَعْلَى بْنُ عَبْدِ وَغَيْرُهُمْ وَآخِرُهُمْ مُسْلِمُ بْنُ صَبِيحٍ مِنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ دُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ رَوَاهُ هُؤُلَاءُ تَدُلُّ عَلَى خَطَا هَذِهِ اللَّفْظَةِ قَالَ الْعَيْنِيُّ وَهَذَا الْعَصَابُ الْعَجَابُ أَنْ يَخْطِئَ هَهُنَا أَمَامَهُ الشَّافِعِيُّ وَيَخْطِئُ مِثْلُ سَفِيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَمَامَ ثِقَةٍ وَرَوَى هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِنْ مِثْلِ سَفِيَانَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَكْبَرِ شَيْخِهِ ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ خِلَافَهُ عَنْهُ ثُمَّ يَتْلِفُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ الشَّيْخُ لِأَجْلِ تَضْعِيفِ مَا احْتَجَّتْ بِهِ الْحَنْفِيَّةُ وَتَحْضُرُ عَيْنُهُ مِنْ هَجَةِ الشَّافِعِيِّ وَمِنْ هَجَةِ شَيْخِهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ دَابِّ الْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ فَضْلًا عَنْ الْعُلَمَاءِ الْمُقَلِّدِينَ، ام قلت ولكن في تهذيب التهذيب قال ابن عمار سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول اشهد ان سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسمعه لاشي قال الحفاظ وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئا يصلح ان يكون سببًا لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عيينة وذلك ما اوردته ابو سعد بن السمعا في ترجمته اسمعيل بن ابي صالح المؤذن من ذيل تاريخ بغداد بسند له قوي الى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد يقول قلت لابن عيينة كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم وتزيد في اسناده او تنقص منه فقال عليك بالسما مع الاول فاني قد مننت وقد ذكر ابو معين الرازي في زيادة

كتاب الايمان لا يجد ان هارون بن معروف قال له ان ابن عيينة تغير امره بآخوه - ام - فهذه قرينة على ان الامام الشافعي رحمه الله قد ابان
 بنفسه عملة الحديث بقوله سمعت سفيان عامر مجاشعي اياه الى آخوه وجندل فلا لوم على البيهقي في تخطئة تلك اللفظة والله اعلم قال البيهقي اما
 قول البخاري والذهلي انه لا يصح فهو نفى ولا ثبات مقدم عليه ، ام - يعني نفى الصحة عند هاهنا من طريق لا يمنع ثبوته عند غيرهما من طريق آخر وقوله
 قال النسائي هذا خطأ دعوى بلا اقامة برهان لان كونه مسأله على زعمهم لا يستلزم كونه خطأ وقول ابى عمر فيه وهما ان قوله من حديث يحيى بن
 سعيد بن يحيى بن ايوب غفلة منه فانه بعد هذا باسطراره من روايته ابى خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد وغيره عن الزهري عن عروة عن عائشة ان
 ان قوله واسماعيل بن ابراهيم مترك الحديث قد انقلب عليه هذا الاسم فظن اسمعيل بن ابراهيم هو ابن حبيبة قال فيه ابو حاتم مترك الحديث
 وليس هو الراوي لهذا الحديث وهذا اسمعيل بن عقبة اخيه البخاري وثقة ابن معين وابو حاتم والنسائي - فان قلت في رواية ابى داود التي قد
 ذكرناها انما زويل مولى عروة عن عروة قال البخاري لا يصح لزويل سماع من عروة ولا يزيد من زويل ولا يقوم به الحجة قلت في سنن النسائي التصريح
 بسماع يزيد منه وقول البخاري لا يصح لزويل سماع من عروة نفى فيقدم عليه الا ثبات وزويل هو ابن عباس او عياش مولى عروة قيل بضم الزاي وفتح
 الميم وقيل بفتح الزاي وكسر الميم وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي وهذا الحديث يعرف بزويل هذا واسناده لا يأس به كافي في تهذيب التهذيب
 والحديث عائشة طريق آخر رواه النسائي عن احمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة الحديث وفي آخره
 قال صوما . يوما مكانه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حريمة عن ابن وهب وقال ابن عبد البر في التمهيد واحسن حديث في الباب
 حديث ابن الهادي عن زويل عن عروة وحديث جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة ومنها ما رواه ابن عباس اخرجه النسائي من رواية خطاب
 ابن القاسم عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان ثم خرج فرجع وهما تاكلان
 فقال لهما صائمتان قالتا بلى ولكن اهلينا لنا هذا الطعام فاعجبنا فاكلنا منه فقال صوما يوما مكانه فان قلت قال النسائي وابن عبد البر
 هذا الحديث منكر قلت انما قال ذلك بسبب خطاب بن القاسم عن خصيف لان فيه ما تمسك به لا فيما قاله عبد الحق وقال ابن القطان خطاب ثقة قاله
 ابن معين واليورعة ولا احفظ لغيرهما فيه ما ينقض ذلك وقال ابو حاتم يكتتب حديثه وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابو داود واليورعة
 والعجلي خصيف ثقة وعن ابن معين صالح وعنه ليس به بأس وعن احمد ليس بحجة وعنه ضعيف الحديث وقال ابن عدي اذا حدث عن خصيف
 ثقة فلا بأس بحديثه وروايته وقال ابن سعد كان ثقة وكذا قال البخاري وقال ابن حبان تركه جماعة من ائمتنا واخبره آخرون وكان شيخنا
 صالحا فقيها عابدا الا انه كان يخطئ كثيرا فيما يروى ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته الا ان الانصاف فيه قبول ما وافق
 الثقات في الروايات وترك ما يمتنع عليه وهو من استخبر الله تعالى فيه ومنها حديث جابر بن عبد الله الرقيني من حديث محمد بن المنكدر عنه قال
 صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فدعا النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلما اتي بالطعام تمنى احد هو فقال له صلى الله
 عليه وسلم مالك فقال اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلت لك اخوك وصنع ثم تقول اني صائم كل وصم يوما مكانه وفي حديث ابى سعيد عند
 البيهقي باسناد قال الحافظ حسن قال صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما فلما وضع قال رجل انا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عاك
 اخوك وتكلمت لك افطر وصم يوما مكانه ان شئت قال ابن الترمذي وقد اخرجه الدارقطني من حديث الخدري ومن حديث جابر وليس فيهما قوله
 ان شئت وكذا اخرجه البيهقي في ابواب الولية في كتاب النكاح من حديث الخدري ، قال القاري وهو ليس نصا في مدعاة (يعني نفى وجوب القضاء)
 لاحتمال كون الشرطية متعلقة بافطر ولا بحملة بينهما اعتراضية وفائدتها الاشعار بان الامر ليس فيه للوجوب وبان الافضل هو الافطار لا التفات
 على عدم وجوب الافطار المفهوم من حديث مسلم السابق جمعنا بين الاحاديث مما امكن والله اعلم ، ام - قال ابن الهمام فقد ثبت هذا الحديث
 (اي حديث القضاء في النكاح) بثبوته الامرد له لو كان كل طريق من هذه ضعيفا لثقت بهما وكثرة مجيئها فكيف وبعض طرقها ما يحجج به وحمله على
 انه امر لا يخرج عن مقتضاه تفسيره وجوب بل هو محفوف بايجاب مقتضاه ويؤكد وهو ما قد مناه من قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ، ام
 وفي عمدة القاري ان قلت قال ابو عيسى ما من اجماع في هذه المسئلة بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فيجاهل باقوال اهل العلم وذلك ان العلماء
 فيها على قولين فيقول اكثر اهل السنة لا تبطلوا بالرباء اخلصها الله تعالى وقال آخرون لا تبطلوا اعمالكم بارتكاب الكبائر قلت من اين لا يفي
 هذا الحصر وقد اختلفوا في معناه فقيل لا تبطلوا الطاعات بالكبر وقيل لا تبطلوا اعمالكم بمعصية الله ومعصية رسوله وعن ابن عباس ر
 لا تبطلوها بالرباء والسمعة وعنه بالاشك والنفاق وقيل بالعجب فان العجب ياكل الحسنات كحماة كل النار الحطب وقيل لا تبطلوا اصدقاكم
 بالمن والاذى على ان قوله ولا تبطلوا اعمالكم عام متناول كل من يبطل سواء كان في صواب او في ضلوع ونحوها من الاعمال المشروعة فاذا نفى عن ابطاله

قال طلحة فحدثت عجاهدا بهذا الحديث فقال ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شاء امضاها وان شاء أمسكها **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله اهله لنا حيس فقال اريئني فقلنا أصبحت صائما فأكل **وحديثنا** عمرو بن محمد الناقد حدثنا اسمعيل ابن ابراهيم عن هشام القرظي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه

يجب عليه قضاءه ليخرج عن عهدة ما شرع فيه وأبطله، ام - وقال الشوكاني ان الآية عامة ولا اعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الأصول، وقال الشيخ ابن الهمام والكل (اي كل ما حكم في تفسير الآية من الأقوال) يفيد ان المراد بالأبطال اخراجها عن ان تترتب عليها فائدة أصلا كما قالوا لو وجد وهذا غير البطلان الموجب للقضاء فلا تكون الآية باعتبار المراد دليلا على منع هذا البطلان بل دليلا على منع بدون قضاء فتكون دليل رواية المنتهية على ما قدمناه من انها اباحة الفطر مع ايجاب القضاء ولهذا اخترناها لان الآية لا تدل باعتبار المراد منها على سوى ذلك - وفي الباب آثار عديدة فقد روى الطحاوي من حديث سعيد بن الحسن عن ابن عباس انه اخبر اصحابه انه صام ثم خرج عليهم رأسه يقطر فقالوا ألم ترك صائما قال بلى ولكن مررت بجارية لي فأنجبتني فأصبتها وكانت حسنة فميت بها وانا فاضيتها يوما آخر وأخرج ابن خزيمة في المحلى من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي قال خرج عمر بن الخطاب يوما على الصحابة فقال اني أصبحت صائما فمررت بجارية فوقع عليها فماتت قال فلم يأبوا ما شكوا عليه وقال له على رضى الله عنه أصبت حلالا وتقضي يوما مكانه قال له عمر رضى الله عنه انت احسنهم فتيا وروى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عثمان البتي عن انس بن سيرين انه صام يوم عرفه فعطش عطشا شديدا فأفطر فسأل عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأسروه ان يقضي يوما مكانه وروى وجوب القضاء عن ابي بكر وعمر على ابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة وام سلمة رضى الله عنهم وهو قول الحسن البصري وسعيد بن جبير في قول ابي حنيفة ومالك وابي يوسف ومحمد رحمهم الله - قال ابن الهمام وما القياس فعمل الحجة والعلم التفتلين حيث يجب قضاءها اذا افسد ام - فالراجح عند من أنصف وامعن وجوب القضاء وهو لا حوط - والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** فقال ذاك بمنزلة الرجل ثم هذا مقول عجاهل في هذه الرواية وروى عبد الرزاق عن ابن عباس انه ضرب لذلك مثالا لمن ذهب به الى تصديق به ثم رجع ولم يتصدق به او تصدق ببعضه وأمسك بعضه **قوله** اريئني الخ امر من الأراء وفي رواية ادنيه وارنيه كناية عنها لان ما يكون قريبا يكون مرئيا ذكره الطبري **قوله** فقد أصبحت صائما الخ قال القارئ اي مريرا للصوم وقال بعضهم المراد الصو للغوى ومعناه لم أكل بعد شيئا وقال ابن الملك اي كنت نويت الصوم في اول النهار قال القارئ وهو مخالف للمذهب فيحتاج الى تأويل وتقدير غرضه وتقدير بيان الخلاف فيه **باب** اكل الناس وشبهه وجماعه لا يقطر **قوله** عن هشام القرظي الخ هو هشام بن حسان الازدي القرطبي وروى ابو عبد الله البصري وقد روى هذا الحديث البخاري في الصيام من طريق يزيد بن زريع عن هشام عن ابن سيرين ولم ينسبه فظن الحفاظ انه هشام الدستوائي اي هشام بن ابي عبد الله ابو بكر البصري والظاهر انه وهم والله اعلم **قوله** فليتم صومه الخ قال النووي فيه دلالة لمذهب الاكثرين ان الصائم اذا اكل وشرب او جامع ناسيا لا يفطر ومن قال بهذا المشافعي وابو حنيفة وداود وآخرون وقال ربيعة ومالك يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال عطاء والاوزاعي والليث يجب القضاء في الجماع دون الاكل وقال احمد يجب في الجماع والقضاء والكفارة ولا شيء في الاكل وقال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى ايجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسيا وهو القياس فان الصور قد فات ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعلة من لم يوجب القضاء حديث ابي هريرة لانه امر بالانتيام وشي الذي يتم صوما وظاهر جملة على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية وكأنه يشير بهذا الى قول ابن القصار ان معنى قوله فليتم صومه اي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفى القضاء قال وقوله فانما اطعمه الله وسقاه مما يستدل به على صحة الصوم لا شعاره بان الفعل الصادر منه مساو للأضائة اليه فلو كان أفطر لأضيف الحكم اليه قال وتعليق الحكم بالاكل والشرب للغالب لان نسيان الجماع نادرا بالنسبة اليهما وذكر الغالب يقتضي مفهوما وقد اختلفت فيه القائلون بأن اكل الناس لا يوجب قضاء واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة او لا مع اتقانهم على ان اكل الناس لا يؤثر بها ومدار كل ذلك على قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الاكل ومن اراد الحاق الجماع بالمقصود عليه فاعطى طريقه

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
في شهر رمضان
واسمعت ابن الأبي شيعة

فأما أطعم الله وسقاه **وحدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا يزيد بن زريع عن سعيد بن الجري عن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرًا معلومًا سوى رمضان قالت الله أن يصام شهرًا معلومًا سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا افطره حتى يصيبه **وحدثنا**

القياس والقياس مع وجود الفارق متعين إلا أن بين القائلين أن الوصف الفارق ملغى، أم - وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء على الجميع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث من أفطر في شهر رمضان لأن الفطر أعظم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع وإنما حصل لكل والشرب بالذكور في الطريق الآخرى لكونها أغلب قوعًا ولعدم الاستغناء عنها غالبًا والحديث قد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاك والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه وكفاية صححه الحافظ في بلوغ المرام وقال في الفتح في رمضان وصحح باسقاط القضاء وانفرد الأنصاري كما قال البيهقي وهو ثقة وأخرج الدارقطني أيضًا عن أبي سعيد رفعه من أكل في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه وإسناده وإن كان ضعیفًا لكنه صالح للمتابعة فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حدثًا فيصير للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتدل أيضًا بأنه قد اتفق به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كما قال ابن المنذر وابن جرير وغيرهما على بن أبي طالب زيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر - واعتدل بعض المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد يخالف لغيره وهو اعتدال باطل والحديث قاعدة مستقلة في الصيام ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بنقل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل وكذا من شاء ما شاء وفي البدائع والقياس أن يفسد وإن كان ناسيًا وهو قول مالك لوجود هذا الركن حتى قال أبو حنيفة لو قال قول الناس لقلت يقضي أي لو قال قول الناس أن أبا حنيفة خالف الأمر لقلت يقضي لكن تركنا القياس بالنص وهو ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نسي وهو صائم ثم نكس أو شرب فليتم صومه فإن الله عز وجل أطعمه وسقاه حكيم بقاء صومه وعلى ما نقطاع نسبة فعله عنه بإضافته إلى الله تعالى لوقوعه من غير قصد وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا قضاء على الناسي للأثر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم والقياس أن يقضي ذلك ولكن اتباع الآثار أولى إذا كان صحيحًا وسئل عن صحيحه أبو حنيفة لا يبيح لأحد فيه مطعم وكل انتقل أبو يوسف حيث قال وليس حديث شاذ فخرى على ردة وكان من صياغة الحديث، وقال الشيخ ابن العماد وحمل حديث الباب على أن المراد بالصوم المغري فيكون أمرًا لا ماسك ببقية يومه كالحائض إذا ظهرت في أثناء اليوم ثم نحوها، مدفوعًا بأنه لا اتفاق على أن الحمل على المفهوم الشرعي حيث أمكن في لفظ الشارع واجب فإن قيل يجب ذلك للمراعاة على الإطلاق وهو القياس الذي ذكرناه قلنا حقيقة النص مقدم على القياس لثبوت كلف وهو كلفهم فإنه لا يلزم من الإطلاق مع النسيان فيما له هيئة مكرمة المطلقان صوفيًا لا مكرمة فيه وهيئة الاحرام ولا عسكات والصلوات مكرمة قائما تحالف الهيئة العادية ولا كذلك الصور والنسيان غالب للانسان فلا يلزم من عدم قدره بالنسيان مع تلك عدم قدره به مع الصور وثانيًا بأن نفس اللفظ يرفع وهو قوله فليتم صومه وهو إنما كان الشرعي قائمًا بذلك إنما يكون بالشرعي وثالثًا بالأحاديث المصرحة باسقاط القضاء عن الناسي كما تقدم (تنبيه) قال ابن المنذر في حاشية البخاري في أبواب الأيمان والاندراج أوجب مالك الحنث على الناسي ولم يخالف ذلك في ظاهر الأمر إلا في مسألة واحدة وهي من حلف بالطلاق ليصوم من غدا فأكل ناسيًا بعد أن ثبت الصيام من الليل فقال مالك لا شيء عليه فاختلف عنه فقيل لا قضاء عليه وقيل لا حنث ولا قضاء وهو الأرجح أما عدم القضاء فلا لأنه لا يتعدى إبطال العبادة وأما عدم الحنث فهو على تقدير صحة الصور لأنه المحال عليه وقد صح الشارع صومه فاذا صوم صومه لم يقع عليه حنث، كذلك في التعمير قوله فأما أطعم الله وسقاه الخ لتغليل كونه الناسي لا يقطر وجهه ذلك أن الرزق لما كان من الله ليس فيه للعبد تغليل فلا ينسب إليه شبهة لكل ناسيًا به لأنه لا صنع للعبد فيه ولا فالأكل منعًا حيث جازله الفطر رزق من الله تعالى بإجماع العلماء وكذلك هو رزق وإن لم يجزله الفطر على مذهب أهل السنة - كذلك في عمدة القاري، قال الحافظ في الحديث لطيف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم وقد روى أحمد لهذا الحديث سبيلًا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دريان عن مرة أنها امرأتان أنهما كانتا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتتهما فقصتا عنهما ما كنيت معه فوثقت أنهما كانتا صائمتين فقال لهما ذوالبيدين الآن بعد ما سمعت فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم أتمى صومك فأما هو رزق ساقه الله إليك وفي هذا رد على من فرق بين تغليل الأكل وكثيره ومن المستطرفات ما رواه عبد المراق عن ابن جريح عن عمرو بن دينار أنهما أتيا جلاء إلى أبي هريرة فقال أصبحت صائمًا فذهبت فطعمت قال لا بأس قال ثم دخلت على إنسان ففسيخت فطعمت وشربت قال لا بأس الله أطعمك وسقاك ثم قال دخلت على آخر ففسيخت فطعمت فقال أبو هريرة أنت إنسان لم تتعد العياة - **باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان** استنبط أن لا يجزله شهرًا من صومه - قولهم أن صام شهرًا معلومًا سوى رمضان إلا أن صام شهرًا كاملاً معينًا وبأي الجواب عما قلنا أنه صام شعبان كله قال العلماء وإنما لم يثبت على صوم غير رمضان لثلاثة أقوال وجوبه قول حتى يصيب منه الخ يعني يصوم بعضه قال النووي في استحباب

عُكَيْلُ اللَّهِ بْنِ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ قَالَتْ مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ وَلَا أَفْطَرُهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ وَهْشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ قَالَ حَمَادُ وَاطْنُ أَيُّوبَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ قَدْ أَفْطَرَ قَالَتْ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانُ **وَحَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَزِدْكُمْ فِي الْأَسَانِيدِ شَيْئًا وَلَا يَحْجِزُ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى طَلْحَةَ بْنِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُكَيْلٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُ بْنُ الْفَارِسِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي كَبَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَعْبَانَ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ الْأَقْلِيلَ **وَحَدَّثَنَا** اسْحَتِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا ابْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

أَنْ لَا يَخْلُفَ شَهْرٌ مِنْ صَوْمِ قَالِ عِيَّاضٍ وَفِيهِ أَنْ صَوْمَ الْفَقْلِ غَيْرُ مَحْضٍ بَوَقْتُ بَلِ السَّنَةِ كُلِّهَا وَقْتُ لَهْ قَوْلُهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ أَنْ كِتَابَةً عَنْ الْمَوْتِ وَاللَّامِ فِي سَبِيلِهِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ لَقَبْتُهُ لثَلَاثَ بَقِيْنَ مِنْ الشَّهْرِ تَزِيدُ مُسْتَقْبَلًا لثَلَاثَ أَيَّامٍ كَانَ حَالُهُ مَا ذَكَرَ إِلَى أَنْ مَاتَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ لِأَدَاءِ الرِّسَالَةِ فَلَمَّا أَتَاهَا مَضَى إِلَى مَأْوَاهُ وَمُسْتَقَرِّهِ قَوْلُهُ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ أَيَّامًا وَفِيهِ وَكَانَ قَوْلُهُ قَدْ أَفْطَرَ أَيَّامًا وَفِيهِ قَالَهُ السُّنْدِيُّ قَوْلُهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ أَيَّامَ الْفَقْلِ مُتَتَابِعًا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ أَيَّامًا قَالَ التِّرْمِذِيُّ رَمِىَ الرَّمِيَّةَ فِي نَقُولِ بَالْتَوْنِ وَقَدْ وَجَدْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنَّاءِ عَلَى الْخَطِّابِ كَأَنَّهَا نَقُولُ أَنْتَ أَيُّهَا السَّمَاعُ لَوْ أَبْصَرْتَهُ - قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ أَيَّامًا لَا يَرِيدُ أَنْ يَصُومَ فِي هَذِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِثَلَاثِ بَقِيَّاتٍ بِهِ فَيُشْتَقُّ عَلَى الْأَمَةِ وَهُوَ بِهِمْ رَوْفٌ رَحِيمٌ وَأَنْ كَانَ قَدْ عَطَى مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَوْ تَرَمَّ ذَلِكَ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ سَلَكَ مِنَ الْعِبَادَةِ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى فَصَامَ وَأَفْطَرَ وَقَامَ وَنَامَ وَطَوَّلَ مِنَ الْقُدْرَةِ بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ أَكْثَرَ مِنَ صِيَامِهِ فِي شَعْبَانَ يَتَعَلَّقُ بِصِيَامِهِ وَالْمَعْنَى كَانَ يَصُومُ فِي شَعْبَانَ وَغَيْرِهِ وَكَانَ صِيَامُهُ فِي شَعْبَانَ تَطَوُّعًا أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِيمَا سِوَاهُ قَوْلُهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ الْأَقْلِيلَ أَيَّامًا قَالَ الْحَافِظُ وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّ كَانَ لَا يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ أَيَّامًا كَانَ يَصُومُ مَعْظَمَهُ وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ جَاءَنِي كَلَامُ الْعَرَبِ أَفْصَحًا أَكْثَرَ الشَّهْرَانِ يَقُولُ صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ وَيُقَالُ قَامَ فَلَانُ لِيَانَتُهُ أَجْمَعُ وَلَعَلَّهُ قَدْ نَحِشَ وَاشْتَغَلَ بِبَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِذَلِكَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الرَّمَايَةَ الْأُولَى مُفَسَّرَةٌ لِلثَّانِيَةِ مَخْصُصَةٌ لَهَا وَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْكُلِّ الْأَكْثَرَ وَهُوَ بِجَزْءٍ قَلِيلٍ الْأَسْتِعْمَالُ وَاسْتَبْعَادُ الطَّبِيعِ قَالَ لَنْ الْكُلُّ نَاسِئًا لِأَرَادَةِ الشَّمُولِ وَدَفْعِ الْجَوْرِ فَتَفْسِيرُهُ بِالْبَعْضِ مُنَافٍ لَهُ - قَالَ الزُّرْقَانِيُّ وَمِنْ فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ لَكِنْ الْأَسْتِعْمَالُ لَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ يَفْسُرُ بَعْضُهُ بَعْضًا لِأَسْمَاءِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ وَهُوَ عَائِشَةُ وَهِيَ مِنَ الْفَصِيحَاءِ وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْعَرَبِ وَمِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ قَالَ الطَّبِيعِيُّ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَيَجْعَلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ تَارَةً وَيَصُومُ مَعْظَمَهُ أُخْرَى لِثَلَاثِ أَهْوَاءٍ وَحَبِّ كُلِّهِ كَرَمَضَانَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ كُلَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً وَمِنْ آخِرِهِ أُخْرَى وَمِنْ أَثْنَاءِ طَوْرًا فَلَا يَخْلُفُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا يَخْصُ بَعْضُهُ بِصِيَامٍ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ الزُّبَيْنِيُّ بْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ الْجَمْلَ قَوْلُ عَائِشَةَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالْمُرَادُ الْأَكْثَرُ وَإِنْ يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلَيْهَا الثَّانِي مَتَأَخَّرَ عَنْ قَوْلِهَا الْأَوَّلِ فَأَخْبَرْتُ عَنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ أَنَّ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ شَعْبَانَ وَأَخْبَرْتُ ثَانِيًا عَنْ آخِرِ أَمْرِهِ أَنَّ كَانَ يَصُومُ كُلَّهُ - أَمَّا - وَلَا يَخْفَى كَلْفُهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ الْمُنْقَدَّرُ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانُ وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْأَخْفَى فِي الْبَابِ اخْتَلَفَ فِي حِكْمَةِ أَكْثَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقِيلَ كَانَ يَشْتَغِلُ عَنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِسَفَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَتَجْتَمِعُ فِيْقَضِيهَا فِي شَعْبَانَ إِشَارًا إِلَى ذَلِكَ ابْنُ رِبَّاطٍ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ - وَقِيلَ يَصْنَعُ ذَلِكَ لِمُعْظِمِ رَمَضَانَ وَوَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَفِي إِسْنَادِهِ صِدْقَةٌ بَنُ صَوْسَى وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَهُمْ وَابْيَضَّ هُوَ مَعَارِضُ الصَّيْحَرِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ - وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي أَكْثَارِهِ مِنَ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ نَسَاهُ كَنْ يَقْرَعُنِينَ مَا عَلِمَ مِنْ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ وَهَذَا عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ كَرِيمًا وَخَيْرًا

لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهر من السنة أكثر صياماً منه في شعبان وكان يقول خذوا من الأعمال ما تطيقون فان الله لن يمل حتى تملوا وكان يقول احب العمل الى الله ما دام عليه صاحبه وان قل **حديثنا** ابو الربيع الزهراني حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كاملاً قط غير رمضان وكان يصوم اذا صام حتى يقول القائل لا والله لا يفطر ويفطر اذا فطر حتى يقول القائل لا والله لا يصوم **حديثنا** محمد بن بشارة وابو بكر بن بافع عن غندر عن شعبة عن ابي بشر هذا الاسناد وقال شهر امتنا منذ قدم المدينة **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن

قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لو كان كن يشتغلن معه صلى الله عليه وسلم عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه مغتفر وكان يكثر من الصوم في شعبان قد يصوم في شهرين غيره لما يقوته من التطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديثنا اصح ما مضى اخرجه النسائي وابو داود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لو اركت تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال فلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع علي انصاؤه والمراد بالرفع الرفع الخاص ورفعه العام بكرة وعشيا قال في المجاهد شرحه (فبين صلى الله عليه وسلم وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى انه لما اكتنفه احاط به شهران عظيمان الشهر الحرام رجب وشهر الصيام اشتغل الناس بهما فصار مغفولاً عنه) مع رفع الأعمال فيه الى الله (وكثير من الناس يظن ان صيام رجب افضل من صيامه) اي شعبان (لانه) اي رجب (شهر حرام وليس كذلك) فقد روى ابن وهب بسنده عن عائشة قالت ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ناس يصومون شهر رجب فقالوا اين هم من شعبان (وفي احياء الوقت المغفول عنه بالطاعة فوائد منها ان تكون) اي الطاعة (اخفاً واخفاء النوافل واسرارها افضل لا سيما الصيام فانه سر بين العبد وربه ومنها انه اشق على النفوس لان النفوس تناسي ما تشاهد من احوال بني الجنس فاذا كثرت نقطة الناس وطاعتهم سهلت الطاعات اذا كثرت الغفلات اهلها تناسي بهدعمهم الناس فيشيق على النفوس المستيقظين طاعتهم لقلة من يقتدي بهم) وافضل العمل اشقته ومنها ان المنفرد بالطاعة بين الغافلين قد يرفع به البلاء عن الناس (وقد روى في صيامه صلى الله عليه وسلم شعبان معنى آخر وهو انه تسبح فيه الأجال) اي تنقل وتفرغ اسماء من يموت في تلك الليلة المثلها من العام القابل عن اسماء من لم يموت من أم الكتاب فيكتب في صحيفة ويسلم الى ملك الموت (فروى) عند ابي يعلى والحطيب غيرهما بأسناد فيه ضعف عن عائشة قالت كان أكثر صيام النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان فقلت يا رسول الله ارى أكثر صيامك في شعبان (وفي رواية اخرى) احب الشهور اليك ان تصوم شعبان (قال ان هذا الشهر يكتب فيه ملك الموت اسماء من يقبض فاحب ان لا ينسخ اسمي الا وانا صائم) وفي رواية اخرى ان الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة فاحب ان ياتيني اجلي وانا صائم اي ياتيني كتابتي اجلي وفيه ان كتابته في زمن عبادة يرضى لصاحبها الموت على الخير وان مر الى تلك العبادة الصوم لانه يروض النفوس ويؤتو الباطن ويفرغ القلب للحضور مع الله (وقد روى مسنداً) عن النابغى بن ذر عن عائشة (وقيل انه اصح) من وصله بذكرها (وقيل في صوم شعبان معنى آخر وهو ان صيامه كالتمرين على صيام رمضان لتلايد خل في صيامه على مشقة وكلفة بل يكون قد تمرن الصوم واعتاده وجد بصيام شعبان قبل رمضان حلالة الصوم ولتنة فيدخل في صيام رمضان بقوة ونشاط، انتهى - قال الحافظ ولا تتعارض بين هذا وبين ما تقدم من الاحاديث في النبي عن تقديم رمضان بصوم ايام او يومين وكذا ما جاء من النبي عن صوم نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر ان يحل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان واجاب النووي عن كونه لم يكثر من الصوم في المحرم مع فتواه ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه يحتمل ان يكون ما عود ذلك الا في آخر عمر فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم اذا تقوله فيه من الاعذار بالسفر المرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه ام (تنبه) قال العيني واما الاحاديث التي في صلاة النصف من شعبان فذكر ابو الخطاب (ابن دحية) انها موضوعة وفيها عند الترمذي حديث مقطوع في موضعين قال وكان بين الشيخ تقي الدين ابن الصلاح والشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه الصلوة مقاولات فابن الصلاح يزعم ان لها اصلاً من السنة وابن عبد السلام ينكره واما التوفيق في تلك الليلة فزعم ابن دحية ان اول ما كان ذلك زمين بن يحيى بن خالد بن برمك اهتم كانوا مجوساً فادخلوا في دين الاسلام ما يؤمنون به على الطعام قال لما اجتمعت بالملك الحامل وذكرت له ذلك قطع دابر هذه البدعة المجوسية من سائر اعمال البلاد المصرية **قول** في خذوا من الأعمال ما تطيقون الخ اي تطيقون الدوام عليه بلا ضرا واجتناب التعمق في جميع انواع العبادات قد تقدم شرح هذه القطعة من الحديث وبما فيها واضحا في باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيرها من كتاب الصلوة فينبيل كتاب القراءة واحاديث القرآن فلا يراجع قال الحافظ ومناسبة ذلك للحديث في الاشارة الى ان صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يتأسى به فيه الا من اطاق ما كان يطيق ان من اجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه ان يمل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت اول من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت فالقليل الدائم افضل من الكثير المنقطع **قول** في لن يمل الخ يفرح الميم اي لا يعرض عنكم ولا يقطع الاقبال بالرحمة عليكم وتقدم شرحه مبسوطاً

فَصُمُّوا فَطْرًا وَتَمَوْا وَصُمُّوا مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعَثَ أَمْتًا لَهَا وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ صُمُّوا يَوْمًا وَأَفْطِرُوا يَوْمًا وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَفْضَلٍ مِنْ ذَلِكَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَإِنْ أَكُونُ قَبْلُ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّومِيِّ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ عَمْرٍاءَ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَرْثٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ أَنْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ حَتَّى نَأْتِيَ أَبَا سَلَمَةَ فَأَرْسَلَنَا إِلَيْهِ رَسُولًا فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَإِذَا عِنْدَ بَابِ دَارِهِ مَسْجِدٌ قَالَ قُلْنَا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ إِنَّ تَشَاءُ وَإِنْ تَدُلُّهُمَا وَإِنْ تَشَاءُ أَنْ تَقْعُدَ هَهُنَا قَالَ قُلْنَا لَا بَلْ نَقْعُدُ هَهُنَا فَحَدَّثَنَا قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ قَالَ كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ أَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ قَالَ فَأَمَّا ذِكْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا أَرْسَلُ إِلَى فَاتَيْتُهُ فَقَالَ لِي أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ فَيُتْرَكُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ، قَوْلُهُ فَصُمُّوا فَطْرًا أَيُّ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَصُمُّوا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ وَأَفْطِرُوا فِي بَعْضِهَا وَكَانَ هَذَا إِشَارَةً إِلَى صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَوْلُهُ وَتَمَوْا بِمَعْنَى تَمَوْا مِنَ النَّوْمِ أَيُّ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَوْلُهُ وَقَدْ خَالَجَ بَعْضُ النَّاسِ أَمْرًا مِنْ قَامٍ بِاللَّيْلِ لِأَجْلِ الْعِبَادَةِ أَيُّ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي الْحَدِيثِ تَقْدِيرُ الْأَمْرِ أُمُورٌ رَعِيَتْهُ كُلِّيًّا تَمًا وَجُزْئِيًّا تَمًا وَقِيلَ هُوَ مَا يُصَلِّحُهُمْ فِيهِ أَنْ تَحْتَكَفَ الزِّيَادَةُ وَتَحُلَّ الْمَشَقَّةُ عَلَى مَا طَبِيعُ عَلَيْهِ يَقَعُ لَهُ الْخَلَلُ فِي الْخَالِبِ رُبَّمَا يَغْلِبُ بِجُزْئِهِ الْحَضُّ عَلَى مُلَازِمَةِ الْعِبَادَةِ مِنْ غَيْرِ تَحُلِّ الْمَشَقَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى التَّرَكِّ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ كَرَاهِيَّتِهِ التَّشْدِيدَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى نَفْسِهِ حَضُّ عَلَى الْأَقْتِصَادِ فِي الْعِبَادَةِ كَأَنَّهُ قَالَ لِمُجْتَمِعِ بَيْنِ الْمُصْلِحِينَ فَلَا تَتْرَكُ حَقَّ الْعِبَادَةِ وَلَا الْمُنَادِي بِالنُّكْلِيَّةِ وَلَا تَضْيَعُ حَقَّ نَفْسِكَ وَأَهْلِكَ وَزُورِكَ، قَوْلُهُ صُمُّوا مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْبَعْدُ قَوْلُهُ صُمُّوا فَطْرًا بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ أَيُّ حَكْمًا لِاحْتِيَاجِ قَالِ الْحَافِظُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ الْمَثَلِيَّةَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّسَادِي مِنْ كُلِّ حِجَّةٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هَذَا أَصْلُ التَّضْعِيفِ دُونَ التَّضْعِيفِ الْحَاصِلِ مِنَ الْفِعْلِ وَلَكِنْ يَصْدُقُ عَلَى فَاعِلِ ذَلِكَ أَنَّهُ صَامَ الدَّهْرَ بِحَازًا، قَوْلُهُ قَالَ صُمُّوا يَوْمًا وَأَفْطِرُوا يَوْمًا الظَّاهِرُ مِنْ مَجْمُوعِ الرَّايَاتِ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْأَقْصَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِمَا قَالَ أَنَّهُ يَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ زَادَهُ بِالتَّوْبِيحِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَذَكَرَ بَعْضُ الرُّوَاةِ مَا لَا يَكُونُ فِي الْأَخْرِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رُأْيُ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا قَصَصْتُ فِيْنَا قَصَصْتُ وَأَنَا قَصَصْتُ وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو اللَّهِ الدِّهْلَوِيُّ قَدْ سَمِعْتُ اللَّهَ رُوحَهُ وَاسْتَحْلَفْتُ سُنَنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الصُّوْمِ كُنَّا نَزُحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صِيَامَ الدَّهْرِ كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَكَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَأَيَّامًا وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ يُصُومُ حَتَّى يَقَالَ لَا يَفْطِرُ وَلَا يَفْطِرُ حَتَّى يَقَالَ لَا يُصُومُ وَلَوْ كُنَّ يَسْتَكْمِلُ صِيَامَ شَهْرٍ أَوْ مَضَانَ وَذَلِكَ أَنَّ الصِّيَامَ نَزِيَّاتٌ وَالْمُتَزَايِقَ لَا يَسْتَحْتَمِلُ الْإِبْقَاءَ الْمَرَضُ وَكَانَ قَوْمُ نَوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَدِيدِي الْأَمْرِ حَتَّى رَوَى عَنْهُمْ مَا رَوَى وَكَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَاقَهُ وَرَزَانَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ لَا يَفْطِرُ إِذَا لَاقَى وَكَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَعِيفًا فِي بَدَنِهِ فَأَرَادَ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالًا فَاخْتَارَ كُلَّ وَاحِدٍ مَائِنًا سَبَّحَ الْأَحْوَالَ وَكَانَ نَبِيْنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَارِفًا بِفَوَائِدِ الصُّوْمِ وَلَا فُطَارَ مُطْلَعًا عَلَى مَزَاجِهِ وَمَائِنًا سَبَّحَ فَاخْتَارَ بِحَسَبِ صَلَاحَةِ الْوَقْتِ مَا شَاءَ قَوْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَفْيُ الْمَسَاوَةِ صَرِيحًا لَكِنْ قَوْلُهُ فِي الرَّايَةِ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ أَوْسٍ أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ يَقْتَضِي ثَبُوتَ الْأَفْضَلِيَّةِ مُطْلَقًا وَكَذَا مَا سَأَلْتُ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَّاضٍ صُمُّوا أَفْضَلَ الصِّيَامِ عِنْدَ اللَّهِ صَوْمُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُقْتَضَاهُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الصُّوْمِ مَفْضُولَةً وَسَيَأْتِي بَسْطُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ فَانْتَظِرْهُ - قَوْلُهُ لَإِنْ أَكُونُ قَبْلُ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ مَا كَبَّرَ قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَبَّرَ وَحُجَّزَ عَنِ الْحَافِظَةِ عَلَى مَا لَزِمَهُ وَوَقَّفَهُ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَقَّ عَلَيْهِ لِعَمَلِهِ الْعَجْزُ لِمَجْبِهِ زَيْتُكَ لِأَنَّ تَزَامُجَهُ لَمْ يَفْتَحْ أَنْ لَوْ قَبِلَ الرِّخْصَةَ فَأَخَذَ بِالْأَخْفِ قُلْتُ، وَمَعَ عَجْزِهِ وَتَمَنِّيهِ الْإِخْلَافَ بِالرِّخْصَةِ لَمْ يَتْرَكِ الْعَمَلَ بِمَا لَزِمَهُ بَلْ صَارَ يَتَعَلَّقُ فِيهِ نَوْعٌ تَخْفِيفٌ كَمَا فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ ضَعُفَ وَكَبُرَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَذَلِكَ يَصَلُّ بِبَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ ثُمَّ يَفْطِرُ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَيَّامِ فَيَقْوِي بِذَلِكَ وَكَانَ يَقُولُ لَإِنْ أَكُونُ قَبْلُ الرِّخْصَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ عَدَلًا بِهِ لَكِنِّي فَارَقْتُهُ عَلَى أَمْرٍ أَكْرَهُ أَنْ أَخْلَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّومِيِّ أَنَّهُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَيُقَالُ ابْنُ عَمْرِاءَ لِمَا فِي الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الرُّومِيِّ نَزِيلُ بَغْدَادَ قَوْلُهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ هَوَّابٍ بِإِثْنَيْنِ قَوْلُهُ كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ فَخَالَجَ مَا لَفَزْتُ بَيْنَ صِيَامِ الْوَصَالِ وَصِيَامِ الدَّهْرِ قُلْتُ هُمَا حَقِيقَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فَإِنْ صَامَ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَلَمْ يَفْطِرْ لَيْسَتْمَا بِهِمَا أَصْلٌ وَلَيْسَ هَذَا صَوْمَ الدَّهْرِ وَمَنْ صَامَ عَشْرًا وَأَفْطَرَ جَمِيعَ لَيْلَةٍ فَهُوَ صَائِلُ الدَّهْرِ وَلَيْسَ بِمُؤَصِّلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ، كَذَا فِي عَمْدَةِ الْقَارِي قَوْلُهُ فَأَمَّا ذِكْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا أَرْسَلُ إِلَى أَنَّهُ قَالَ السَّنَدُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَقَابُلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقْدَمَ أَيْ ذِكْرُ فَاتَيْتُهُ وَأَرْسَلُ إِلَيَّ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ بَعْضَ التَّصَرُّفَاتِ قَدْ وَقَعَ مِنَ الرُّوَاةِ سَهْوًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - قَوْلُهُ أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّ الْمَهْمُزَةَ لِلِاسْتِفْهَامِ وَلَكِنَّهُ خَرَجَ عَنْ

الدهر وقرأ القرآن كل ليلة فقلت يا بنى الله ولم أر ذلك إلا الخبير قال فان بحسبك ان تصوم كل شهر ثلاثا ثم ايام قلت يا بنى الله انى اطيع افضل من ذلك قال فان لزوجك عليك حقا ولزورك عليك حقا وبحسبك ان تصوم صوم داود بنى الله عليه السلام فانه كان اعبد الناس قال قلت يا بنى الله وما صوم داود قال كايصوميما ويفطر يوما قال وقرأ القرآن في كل شهر قال قلت يا بنى الله انى اطيع افضل من ذلك قال فاقراه في كل عشرين قال قلت يا بنى الله انى اطيع افضل من ذلك قال فاقراه في كل عشرة قال قلت يا بنى الله انى اطيع افضل من ذلك قال فاقراه في سبع ولا ترد على ذلك فان لزوجك

الاستفهام الحقيقي فمعناه هنا حمل المخاطب على الاقرار بما قد استقر عنده بثبوت قوله اخبر على صيغة المجهول لنفس المتكلم ووجه قوله المراد بذلك الاخير الخ فيه جواز تحديث المراد بما عزم عليه من فعل الخبير قوله فان بحسبك الخ الباء فيه زائدة ومعناه ان صوم الثلاثة الايام من كل شهر كافيك الخ قوله اطيع افضل من ذلك الخ اي ازيد من ذلك قوله فان لزوجك عليك حقا الخ اي لا ينبغي الاحتياط بحسبك ان تصوم في العبادات حتى يصف عن القيام بحققها من جماع والكتاب اخلف العلماء فيمن كلف عن جماع زوجته فقال مالك ان كان بخير ضرورة الزميه او يفرق بينهما ونحوه عن احمد المشهور عند الشافعية انه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض السلف في كل اربع ليلة وعن بعضهم في كل طهر مرة كذا في الفتح قوله ولزورك عليك حقا الخ بفتح الزاى وسكون الواو اي لضعيفك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصو في موضع ما تروى في موضع نائو ويقال الواحد الجمع والذكر والانثى زور قال ابن التين ويحتل ان يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجتمع تاجير قال عياض رم وحى الزور وهو الضيف في خلوته وتأسيسه بالحدث

قوله بحسبك عليك حقا الخ قال العيني وليس المراد بالحق ههنا بغير الواجب بل المراد مراعاة والرفق به كما يقال له حق الصبيته على فلان يعني مراعاته والى فإلصاق المتطوع بغيره ان يراعي جسمه بما يقيمه ويشده لئلا يضره فيحجز عن اداء الفرائض واما اذا خاف التلف على نفسه او على اعضائه التي يضره الجوع فحينئذ يتعين عليه اداء حقه حتى في الصوم الفرض ايضا - قوله فصوم صوم داود الخ فيه اختصاص فانه صلى الله عليه وسلم بلغ الى صوم داود بعد مراجعات كثيرة كما نبهنا عليه في اول الباب قوله فانه كان اعبد الناس الخ اي في زمانه او المراد من اعبد الناس والله اعلم قوله فاقراه في سبع الخ اي اختم في سبع - قال الحافظ في الفتح ثروجدت في مسند الدارمي من طريق ابى فروة عن عبد الله بن عمر قال قلت يا رسول الله في كم اختم القرآن قال اختمه في شهر قلت انى اطيع قال اختمه في خمسة وعشرين قلت انى اطيع قال اختمه في عشرين قلت انى اطيع قال اختمه في خمس عشرة قلت انى اطيع قال اختمه في خمس قلت انى اطيع قال لا - وابو فرقة هذا هو الجحني واسمه عروة بن الحارث وهو كوفي ثقة ووقع في رواية هشيم قال فاقراه في كل شهر قلت انى اجدنى اقوى من ذلك قال فاقراه في كل عشرة ايام قلت انى اجدنى اقوى من ذلك قال احدهما اما حصين واما مغيرة قال فاقراه في كل ثلاث وعندي داود والترمذي مصححا من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمر مرفوعا لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاث وشاهده عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود اقرؤ القرآن في سبع ولا تقروه في اقل من ثلاث ولا بنى عبيد بن طريق الطيب ابن سلمان عن عمر بن عاتكة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يختم القرآن في اقل من ثلاث وهذا اختيار احمد بن عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف انهم قرؤوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختيار ان ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من اهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له ان يقتصر على القل الذي لا يختلف المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلوم وغيرها من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له ان يقتصر منه على القل الذي لا يخلل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالاولى له الاستكثار ما امكنه من غير خروج الى الملل ولا يقروه هذمة والله اعلم - قوله ولا ترد على ذلك الخ والزيادة هنا بطريق التديلى اي لا يقره في اقل من سبع وفي بعض روايات السنن ثم قال في سبع ثم ينزل عن سبع قال الحافظ وهذا ان كان محفوفا احتمل في الجمع بينه وبين روايت ابى فروة تعدد القصة فلا مانع ان يتعد قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر ذلك تأكيداً ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق وكان النوى عن الزيادة ليس على التحريم كما ان الامر في جميع ذلك ليس للوجوب وعرف ذلك من قرأ القرآن في الحال التي ارشد اليها السياق وهو النظر الى عجزه عن سوى ذلك في الحال او في المال واغرب بعض الظاهرية فقال يحرم ان يقرأ القرآن في اقل من ثلاث وقال النووي اكثر العلماء على انه لا تقدر في ذلك واما هو بحسب النشاط والقوة فلهذا يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والله اعلم - والسلف في ختمه عادات مختلفة فبعضهم كان يختم في كل شهر وبعضهم في كل عشرين وبعضهم في كل عشرة واكثرهم في سبعة وكثير منهم في ثلاث وبعضهم في كل يوم وليلة وبعضهم في كل ليلة وبعضهم في كل يوم وليلة ثلاث ختمات وبعضهم ثمان ختمات وهو اكثر ما بلغنا والمختار ان يستكثر منه ما يغلب على الظن الدوام عليه في نشاط نفسه قلت في الصفة عن ابى العباس بن عطاء قال في كل يوم ختمة ولى في رمضان كل يوم وليلة ثلاث ختمات لى منذ اربع عشرة سنة في ختمته ما بلغت النصف منها يريد الفهم منها - كذا في شرح الآبي ح

عليك حقاً ولزورك عليك حقاً ولجسدك عليك حقاً قال فشدد عليّ قال وقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تدري
 احلك يطول بك عمر قال فصرت الى الذي قال لي النبي صلى الله عليه وسلم فلما كبرت وددت اني كنت قبلت رخصة نبي الله صلى
 الله عليه وسلم **وحديث** زهير بن حرب حدثنا روح بن عبادة حدثنا حسين الملعون عن يحيى بن ابي كثير هذا الاسناد
 وزاد فيه بعد قوله من كل شهر ثلاث ايام فان لك بكل حسنة عشر امثالها فذلك الدهر كله وقال في الحديث قلت وما
 صور نبي الله داود قال نصبت الدهر لم يذكر في الحديث من قراءة القرآن شيئاً ولم يقل وان لزورك عليك حقاً ولكن قال وان
 لو كذا عليك حقاً **حديث** القاسم بن زكريا حدثنا عبد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني
 زهرة عن ابي سلمة قال واخبرني قد سمعته انا من ابي سلمة عن عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن
 في كل شهر قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في عشر ليلة قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في سبع ولا تزدد على ذلك **وحديث**
 احمد بن يوسف الأزدي حدثنا عمرو بن ابي سلمة عن الاوزاعي قراءة قال حدثني يحيى بن ابي كثير عن ابن الحكم بن ثوبان حدثني
 ابو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله لا تكن بمثل فلان
 قوله فشددت الخ اي على نفسي قوله فشدد عليّ الخ بصيغة المجهول قوله فلما كبرت الخ كبير الباء يقال كبير من باب علم يعلو هذا السن
 واما كبير بالضم بمعنى عظم وهو من باب حسن قوله وددت اني كنت الخ سبق معناه قريباً قوله وان لولدت عليك حقاً الخ ومن خذ الاولاد
 الرفق بهم والاتفاق عليهم وشبه ذلك قال النووي فيه ان على الاب تأديب ولداً وتعليمه ما يحتاج اليه من وظائف الدين وهذا التعليم واجب على الاب
 وسائر الاولياء قبل بلوغ الصبي الصبية نص عليه الشافعي واصحابه قال الشافعي واصحابه وعلى الامهات ايضاً هذا التعليم اذ لم يكن اب لانه من باب
 التزنية ولهن مدخل في ذلك واجرة هذا التعليم في مال الصبي فان لم يكن له مال فعليه من تلمذه نفقة لانه مما يحتاج اليه والله اعلم - قوله اني
 اجد قوة الخ اي على اكثر من ذلك قوله عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهير الخ وفي صحيح البخاري مولى بني زهرة وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ذكر
 ابن حبان في الثقات انه مولى الاخنس بن شريق الثقفي وكان الاخنس ينسب زهيراً لانه كان من خلفاءهم وجزم جماعة بان ابن ثوبان عامري فلعلة
 كان ينسب عامرياً بالاصالة وزهيراً بالحلف ونحو ذلك والله اعلم **قوله** قال واخبرني قد سمعته الخ قائل ذلك هو يحيى بن ابي كثير قال الاسما عيسى
 خالف ابان بن يزيد الدطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن ابي كثير ثم ساقه من وجهين عن ابان عن يحيى عن محمد بن ابراهيم النخعي
 عن ابي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله اقرأه في شهر قال اني اجد قوة قال في عشرين قال اني اجد قوة قال في سبع ولا تزدد على
 ذلك قال الاسما عيسى ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال حدثنا ابوسلمة بغير واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن ابي كثير كان يتوقف في حديثه
 ابوسلمة له ثورين كرائه حديثه به او بالعكس كان يصرح بتحديثه ثم توقف وتحقق انه سمعه بواسطه محمد بن عبد الرحمن ولا يقدح في ذلك مخالفة ابان
 شيبان احفظ من ابان او كان عند يحيى عنهما ويؤيد اختلاف سياقهما كذا في الفتح وقد تقدم في الباب من طريق عكرمة بن عمار عن ابوسلمة مصرحاً
 بالسماع بغير توقف في قصة الصيام وقصة القرآن والله اعلم **قوله** اقرأ القرآن في كل شهر الخ المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان
 القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قبل ان ينزل بعض القرآن الذي تاخر نزوله لانا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه
 الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول ليتني لو قبلت الرخصة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد افاضت الذي نزل آخر الى ما
 نزل اولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذاك وهو معناه وقعت الاشارة الى ان ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله اعلم - **قوله** ابن الحكم بن
 ثوبان حدثني ابوسلمة الخ هو عمر بن الحكم بن ابي الحكم ثوبان وقد تابع عمر بن ابي سلمة على زيادة ابن الحكم بن يحيى وابي سلمة ابن ابي العشرين
 ذكر البخاري تعليقاً وقد اخرج البخاري باسناد من طريق عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي قال حدثنا يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابوسلمة بن عبد الرحمن فليس
 واسطة قال الحافظ ونسبه البخاري عليه ان زيادة عمر بن الحكم من الهزلي في متصل الاسانيد لان يحيى قد صرح بسماعه من ابوسلمة ولو كان بينهما
 واسطة لوصرح بالتحديث قال وظاهر صحيح البخاري ترجيح روايته يحيى عن ابوسلمة بغير واسطة وظاهر صحيح مسلم مخالفة لانه اقتصر على الرواية
 الزائدة والراجح عند ابان حاتمو الدارقطني وغيرها صحيح البخاري وقد تابع كلا من الرازيين جماعة من اصحاب الاوزاعي فالاختلاف منه وحاشا
 ان يحدّث به على الوجهين فيجمل على ان يحيى حمله عن ابوسلمة بواسطه ثم لقيه فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله اعلم **قوله** لا تكن بمثل
 فلان الخ الباء نائدة قال الحافظ لم اقف على تسميته في شيء من الطرق وكان أجهل من هذا لفصل المسألة عليه ويحتل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يقصد شخصاً معيناً وانما أراد تنفير عبد الله بن عمر عن الصنيع المذكور قال العيني رحمه الله والظاهر ان الابهام من احد الرواة - والله اعلم

كان يقوم الليل فترك قيام الليل وحديثي محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج قال سمعت عطاء بن زعمران
ابا العباس اخبره انه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني اصوم اسر وأصلي الليل فاما ارسل
الي واما لقيته فقال ألم أخبر انك تصوم ولا تفطر وتضلي الليل فلا تفعل فان لعينيك خطا ولنفسك خطا ولاهلك خطا
فصم وأفطر وصل وتم وصم من كل عشرة ايام يوما ولك أجر تسعة قال اني أجدي اقوى من ذلك يا نبي الله قال صم صيام
داود عليه السلام قال وكيف كان داود يصوم يا نبي الله قال كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفتر اذا لاقى قال من لي بهذه
يا نبي الله قال عطاء فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد
قوله كان يقوم الليل الخ وفي البخاري من الليل اي بعض الليل قال الحافظ وسقط لفظ من من رواية الامثلي وهو مرادة قال ابن العربي
في هذا الحديث دليل على ان قيام الليل ليس بواجب اذا لو كان واجبا لم يكتب لثاكره بهذا القدر بل كان يذمه أبلغ الذم وفيه استحباب الدوام
على ما اعتاده المرأ من الخير من غير تفريط ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قوله فاما ارسل الي من غير ارسال
قال الحافظ شك من بعض روايته (اي اما قال عبد الله كذا واما قال كذا) وغلط من قال انه شك من عبد الله بن عمر لما سألني من انه صلى الله عليه وسلم
وسلم قصدا الى بيته فلعل على ان لقاءه اياه كان عن قصد منه اليه والله اعلم قوله فان لعينيك خطا الخ اي نصيبا قوله ولا يفتر اذا لاقى
اي لا يهرب اذا لاقى العدو قيل في ذكر هذا تحقيق ذكر صومه اشارة الى ان الصوم على هذا الوجه لا يهلك البدن ولا يضره بحيث يضره عن
لقاء العدو بل يستعين بفطر يوم على صيام يوم فلا يضره عن الجهاد وغيره من الحقوق ويجد مشقة الصوم في يوم الصيام لانه لم يقدر بحيث
يصير الصيام له عادة فان الامور اذا صارت عادة سهلت كما قوله من لي بهذه يا نبي الله الخ اي من تكفل لي بهذه الخصلة التي للداود عليه السلام
لا سيما علم الفراء قال النووي معناه هذه الخصلة الاخيرة وهي عدم الفرائض على كيف لي بتحصيلها قوله فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد
يعني ان عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الابد في هذه القصة الا انه حفظ فيها انه صلى الله عليه وسلم قال لا صام من صام الابد وقد روي النسائي
واحمد هذه الجملة وحدها من طرق عن عطاء قوله لا صام من صام الابد الخ قال ابن التير استدل على كراهة صوم الدهر من هذه القصة
من اوجه ثمانية صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وامر بان يصوم ويفطر وقوله لا افضل من ذلك ودعاؤه على من صام الابد وقيل معنى قوله لا صام النفي
اي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وقوله في حديث ابن قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا صام ولا افطر ما صام وما
افطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من احد رواياته ومقتضاها انها بمعنى واحد والمعنى بالنفي انه لم يحصل اجرا للصوم لمخالفته
ولم يفطر لانه امسك، والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب سفيان واهل الظاهر وهي رواية عن احمد وشاذ ابن حزم فقال يحرم وروي ابن ابي
بأسنا صحيح عن ابي عمر الشيباني قال بلغ عمر بن الخطاب ان رجلا يصوم الدهر فأتاه فعلاه بالدرّة وجعل يقول كل يادهرى ومن طريق ابي اسحق ان عبد الرحمن
ابن ابي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمر بن ميمون لورأى هذا اصحاب محمد لرجوه واحتجوا ايضا بحديث ابي موسى رفعه من صام الدهر ضيققت
عليه جهنم وعقد بيده اخرجه احمد النسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهر انها تضيق عليه حصراله فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها و
رغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده ان غير سنته افضل منها وهذا يقتضيه الوعيد الشديد فيكون حراما والى الكراهة مطلقا
ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا صام من صام الابد ان كان معناه الدعاء فيما يحرم من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وان كان
معناه الخبر فيما يحرم من اخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لو جوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لانه نفى
عنه الصوم وقد نفى عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي صلى الله عليه وسلم وعد صاحب الدر المختار صوم الدهر من المكروه تنجها
وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المصحية المختار انه لا بأس به، وفي البدائع قال بعض المتقدمين من صام سائر الايام وافطر يوم الفطر والا فليصم واياها
التشريع لا يدخل تحت النهي ورد عليه ابو يوسف فقال ليس هذا عندى كما قال والله اعلم هذا قد صام الدهر كأنه اشار الى ان النهي عن صوم
الدهر ليس بامكان صوم هذه الايام بل لما يضعفه عن الفرائض والواجبات ويقعد عن الكسب ويؤدي الى التبتل بالمنى عنه والله اعلم وفي مجمع
الروايات عن عمر بن سلمة قال سئل ابن مسعود عن صوم الدهر فكرهه رواه الطبراني في الكبير واسناده حسن وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر
وحملوا اخبار النهي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين هذا اخبرنا ابن المنذر طائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر
لانه صلى الله عليه وسلم قد قال جازبا لمن سأل عن صوم الدهر لا صام ولا افطر وهو يؤذن بانها ما أجروا ولا أثر من صام الايام المحرمة لا يقال فيه
ذلك لانه عند من اجاز صوم الدهر الايام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما وايضا فان ايام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا

أصام من صام الأبد وحديثه عن محمد بن حاتم حدثنا ابن جريح بهذا الإسناد وقال إن أبا العباس الشافعي أخبره قال
مسلم أبو العباس السائب بن فروخ من أهل مكة ثقة عدل **وحديثنا** عبد الله بن معاذ حدثني أبي حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الله بن

ففي بمنزلة الليل وإيام الحيف فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصح الجواب بقوله لا صام ولا أفطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون
إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقاً وإلى ذلك ذهب الجمهور قال السبكي أطلق أصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حقاً
ولم يوضوئوا لمراد الحق الواجب أو المندوب فيجوز أن يقال إن علم أنه يفوت حقاً واجباً حرم وإن علم أنه يفوت حقاً مندوباً أو من الصيام كره أن
كان يقوم مقامه فلا وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم ذكر العلة التي بها زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر وساق الحديث الذي فيه إذا فعلت
ذلك هجمت عينك ونفخت نفسك، وأجابوا عن حديث أبي موسى المتقدم بكونه مأثراً ضيق عليه فلا يدخلها ففعله هذا تكون على معنى عن أبي ضيفت
عنه وهذا التأويل حكاه الأثر عن مسلم ودحاكي رده عن أحمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيقت
فلا يدخلها ولا يشبه أن يكون على ظاهره ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسالك الشهوات
بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بأعباءة، قال الحافظ والأول إجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقاً واجباً
بذلك فإنه يتوجه إليه الوعيد وقال الشيخ الأوزاعي إن يراى حديث أبي موسى صوم الدهر الحكيم التنزيه كما إذا صام من شهر ثلاثة ومعنى الضيق
هو ما حمله عليه الغزالي وغيره والله أعلم - ومن حجتهم أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق الحديث كما تقدم فإن الحنة بعثت مثلاًها وذلك صيام الدهر
وقوله فيمارواه مسلم من صام رمضان وابتدعه شيئاً من شوال فكأنها صام الدهر قالوا فذلك ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به وإنما هو مطلوب
وتعقب بأن التشبيه في الأمر المقدم لا يقتضيه جوازه فضلاً عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوماً
من العلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على افضلية المشبه به من كل وجه كذا في الفتح، قلت وذخيرة ما قال في حق من
لم يستطع البائة فإن الصوم له وجاء والوجاء الاختصاص وهو مخرج عنه وفي حديث أبي سعيد عن جابر بن عبد الله قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
تفسير ابن كثير من سورة الحديد قال الحافظ ثم اختلف المجيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وفطار يوم أو أفضل فصرح
جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملاً فيكون أكثر أجراً وما كان أكثر أجراً كان أكثر ثواباً وبذلك جزم الغزالي أولاً وقيل بشرط أن لا يصوم
الأيام المنهي عنها وإن كان يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجة على نفسه فاذا صام من ذلك فالصوم من أفضل الأعمال قالوا استكثر منه زيادة في الفضل
وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الأعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحث والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه
اقتضاء العادة التخصيص في حقن أخرى يعارضها العمل المندكور ومقدار الفائد من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالأولى التقيض المحكم الشارع
ولما دل عليه ظاهر قوله لا أفضل من ذلك وقوله إنه أحل الصيام إلى الله تعالى وذهب جماعة منهم الماتولي من الشافعية إلى أن صيام داود أفضل وهو ظاهر
الحديث بل صريحه ويتخرج من حيث المخرج أيضاً بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يثبت عليه بل تضعف
شهوته عن كل وتقل حاجته إلى الطعام والشراب تماماً وأما قوله في الليل بحيث يتجدد له طبع رائد بخلاف من يصوم يوماً ويفطر يوماً فإنه يتنقل
من فطر إلى صوم ومن صوم إلى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه اشق الصيام ويأمن مع ذلك غالباً من تقويت الحقوق كما تقدمت الإشارة
إليه فيما تقدم قريباً في حق داود عليه السلام ولا يفر إذا لاقى لأن من أسباب الفراض ضعف الجسد ولا شك أن سحر الصوم ينهكه وعلى ذلك يحمل قول
ابن مسعود فيمارواه... يدل على أن صوم داود أفضل منه لأنه قيل له أنك تعلم الصيام فقال إنى أخاف أن يضعفني عن القراءة والقراءة أحب إلي من الصيام
نعم إن فرض أن شخصاً لا يفر من الأعمال الصالحة بالصيام أصلاً ولا يفوت حقاً من الحقوق التي خوطب بها لم يعد أن يكون في حقه أرجح وإلى ذلك
أشار ابن خزيمة فترجمه الأول على أن صيام داود إنما كان عدل الصيام واحبته إلى الله لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأهله ورائه أيام فطره بخلاف
من يتابع الصوم ولا يشترط بأن من لا يتضرر بنفسه ولا يفوت حقاً أن يكون أرجح وعلماً فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فمن يقتضي
حاله الاستمرار في الصوم أكثر منه ومن يقتضي حاله الاستمرار في الإفطار أكثر منه ومن يقتضي حاله المزج فعلة حتى أن الشخص الواحد قد تختلف
عليه الأحوال في ذلك وإلى ذلك أشار الغزالي أخيراً والله أعلم بالصواب - **قول** ثقة عدل الخ وفي البخاري كان لا يتهتم في حديثه قال الحافظ
فيه إشارة إلى أن الأمر بصمدان يتهتم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الأطراء وغيره فأخبر الراوي عنه أنه مع كونه شاعراً
كان غير متمهم في حديثه وقوله في حديثه يحتل مرتبة من الحديث النبوي ويحتل فيها هو أعظم من ذلك والثاني اليق والالكان مرغوباً عنه
والواقع أنه حجة عند من احتل من أخرج الصحيح وأنضم بتوثيقه أحمد وابن معين وآخرون **قول** حديثنا شعبة عن حبيب بن عبد الله بن

أخبار العلماء في صوم الدهر أفضل
صيام يوم وفطار يوم أفضل

الشهر قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين **وحديثنا يحيى بن يحيى التميمي** وقتيبة بن سعيد جميعاً عن حماد قال عبيد
 اخبرنا حماد بن زيد عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن ابي قتادة رجل اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف تصوم
 فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله فلما رأى عمر غضبه قال رضي بنا يا الله ربنا وبلاسلام ديننا ونحج نبينا نعوذ بالله من غضب
 الله وغضبه رسول الله فجعل عمر يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه فقال عمر يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله قال لا صام
 ولا افطار وقال لم يصم لم يفطر قال كيف من يصوم يومين ويفطر يوماً قال ويطيق ذلك احد قال كيف من يصوم يوماً ويفطر يوماً
 قال ذلك صوم داود عليه السلام قال كيف من يصوم يوماً ويفطر يومين قال وردت اتي طوتت ذلك ثم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله صيام يوم وعرفة

وانما وقع الاختلاف من بعض الرواة سهواً او ظناً منه ان السرر معناه السنة كما قال غير واحد فقتل بالخطأ والله اعلم قوله فاذا افطرت
 فصم يومين الخ ياتي الكلام عليه في الباب الذي يليه **قوله** عن عبد الله بن معبد الزماني الخ يراى مكسورة ثميم شديدة **قوله** رجل اتى الخ قال النوى
 هكذا هو في معظم النسخ عن ابي قتادة رجل اتى وعلى هذا يقرأ رجل بالرفع على انه خارج مبتدأ لمحمد وف اي الشأن والامر رجل اتى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال وقد اصر في بعض النسخ ان رجلاً اتى وكان موجب هذا الاصلاح جملة انتظام الاول وهو منتظم كما ذكرته فلا يجوز تغييره والله اعلم
قوله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي ظهر اثر الغضب في وجهه من قول الرجل وسوء سؤاله قال النوى قال العلماء سبب غضبه كراهة
 مسئلته لانه خشي من جوابه مفصلة وهي انه ربما يعتقل السائل وجريه او يستقله او يقتصر عليه والى النبي صلى الله عليه وسلم انما لم يبلغ في السؤال لانه
 كان مشتغلاً بمصالح المسلمين وحقوق احواله واضيائه ولما لا يقتدى به كل واحد فيتضرر بعضهم كان حق السائل ان يقول كيف اصوم او كيف
 فيخص السؤال بنفسه ليجاب بمقتضى سأل كما اجاب غيره بمقتضى احواله وام - وايضاً كان صومه صلى الله عليه وسلم لم يكن على منوال واحد بل كان
 يختلف باختلاف الاحوال فتارة يكثّر الصوم وتارة يقله ومثل هذا الحال لا يمكن ان يدخل تحت المقال فيتعدن جواب السؤال ولذا وقع لجماعة من الصحابة
 اخبروا عن عبادته لله تعالى فتقارروا قبله فاشتد غضبه عليهم قال انا اتقاكم الله واخوفكم منه يعني ولا يلزم منه كثرة العبادة بل حسمها و
 مراعاة شرائعها وحفاظتها ودقاتتها وتقييمها في اوقاتها الاثنية **قوله** فلما رأى عمر غضبه الخ اي على السائل وخات من دعائه عليه خاصة
 ومن السراية على غيره عامة لقوله نعم واتقوا فتنة الاخصيين الذين فلكوا منكم خاصة كذا في المرقاة **قوله** قال رضي بنا يا الله الخ قال ذلك
 اعتدائاً استرضاه منه **قوله** رضي بنا يا الله ربنا وبلاسلام ديننا وبمناجاة محمد صلى الله عليه وسلم نبينا والمنصوبات قبلنا
 ويحتمل ان تكون جملة مؤلفة قاله القاري في المرقاة **قوله** كيف بن يصوم الدهر كله الخ اي هل هو مجروح او مذموم ازطر حسن الادب حيث يلباه
 بالتعظيم ثم سأل السؤال على وجه التعميم ولذا قيل حسن السؤال نصف العلم **قوله** لا صام ولا افطار الخ اي لا صام صوماً فيه كمال الفضيلة ولا افطر
 فطرًا يمنع جوعه وعطشه فيشرح السنة معناه الدعاء عليه زجره (لكونه مظنة لتقويت الحقوق الواجبة) ويجوز ان يكون اخباراً ام لانه اذا اعتاد
 ذلك لم يجز رياضية ولا كلفة يتعلق بها مزيد ثواب وحيث لم ينل راحة الفطرين ولذا هو فكان له لم يفطر **قوله** ويطبق ذلك احد الخ بتقدير
 الاستفهام اي اقول ذلك ويطبق ذلك احد فيه اشارة الى ان العلة في النهي انما هو الضعف فيكون المعنى ان اطاعة احد فلا بأس او فهو
 افضل كذا في شرح المشكوة للقاري **قوله** ذلك صوم داود الخ يعني وهو في غاية الاعتدال ومراعاة لجانب العبادة والعادة باحسن الاحوال **قوله**
 اني طوتت ذلك الخ على بناء المفعول اي جعلني الله مطيقاً ذلك الصيام المذكور قال النوى قال القاضي معناه وردت ان امي تطوقه لانه صلى
 الله عليه وسلم كان يطيقه واكثر منه وكان يواصل ويقول اني لست كأحدكم اني ابيت عند بي يطهني ويسقيني قلت ويؤيد هذا التأويل قوله صلى
 الله عليه وسلم في الرحا الثانية ليت ان الله قوانا لذلك او يقال انما قاله بحقوق نسائه وغيرهن من المسلمين المتعلقين به والقاصدين اليه
قوله ثلاث من كل شهر الخ على صيغة المؤنث ولو قال ثلاثاً بالهاء كان صحيحاً لان المعدد والمميز اذا كان غير مذكور لفظاً جاز تذكر مميّزة تأنيثه
 يقال صمنا سنة وستة وخمسة وخمسة وانما يلزم اثبات الهاء مع المذكر اذا كان مذكوراً لفظاً وحدها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسوقة
 شرح بها اهل اللغة وائمة الاعراب كذا في نيل الاوطار **قوله** فهذا صيام الدهر الخ قال القاري اي حكماً لقوله نعم من جاز بالحسنة فله عشر مثاقيل
 كذا قيل ولا يخفى ان الحكمة الحكيمة انما هي في غير رمضان وانما ذكر رمضان لدفع توهم دخوله في كل شهر المعنى ان صيامه كصيامه في الشواكبه
 من غير تضعيف على حد قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن قيل ثلاث متبداً خبره قوله فهذا صيام الدهر الخ زائدة او ما دل عليه هذه
 الجملة وقال الطيبي ادخل الفاء في الخبر لتضمن المتبداً معنى الشرط وذلك ان ثلاث متبداً ومن كل شهر صفة اي صوم ثلاث ايام يصومها الرجل

أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَصِيَامُ يَوْمٍ عَشْرَاءُ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ قَالَ فَعَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَمْرٍو ضَمِينًا بِاللَّهِ رَبَّنَا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِالنَّجْدِ رِيسُوكَ وَبِبَيْعَتِنَا بَيْعَةً قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ لَا صَامَ وَلَا
أَفْطَرَ وَلَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَأَفْطَارِ يَوْمٍ قَالَ وَمَنْ يَطِيقُ ذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَارِ يَوْمَيْنِ
قَالَ لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لَذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَارِ يَوْمٍ قَالَ ذَلِكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ

من كل شهر صيام الدهر كله قال ابن الهيثم ويصح صوم أيام البيض الثالث عشر الرابع عشر الخامس عشر والاربعون الحاقه بالواجب، أم فقد
وردي حديث أبي هريرة عن النسي أن كنت صائماً فصم الغري البيض وفي بعض طرقه عنه أن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع
وعشر عشرة وفي حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهل عند أصحاب السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة
وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر للنسائي من حديث جرير مرفوعاً صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث
الحديث وإسناده صحيح قال الحافظ وأما رواة أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم
ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين
والخميس والثلاثين من الجمعة الأخرى فقد جمع بينهما وأقبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعاً ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فاطلقت والذي يظهر
أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أولى من غيره وأما هو فلعلة كان يعرض له ما يشتغل به عن مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل
ذلك في حقه أفضل ونزج البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء اعدل له ولأن الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإذا
اتفق الكسوف صادف الذي يعتصم به البيض صائماً فينتهي له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلوة والصدقة بخلاف من لم يصمها
فانه لا يتأتى له استدراك صيامها ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل ألا ان صادف الكسوف من أول النهار ثور قال وقال شيخنا
في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال أحدها الانتعین بل يكره تعيينها وهذا عن مالك، الثاني أول ثلاثة من الشهر
قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثامن أول الثلاثة من الشهر الذي
يليه وهكذا هو عن عائشة السادسة أول خميس ثامن ثور خميس التاسع أول اثنين ثامن ثور الاثنين الثامن أول يوم العاشر العشرون عن
أبي الدرداء التاسع أول كل عشر عن ابن شعبة المالكى قلت بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فمقت عشرة، اهـ - وأرجح القول الرابع كما
تقدم والله أعلم **قوله** احتسب على الله الخ في النهاية الاحتساب في الأعمال الصالحة هو البذل إلى طلب الأجر وتحصيله باستعمال أنواع البر
والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو فيها قال الطبري كان الأصل أن يقال أرجو من الله أن يكفر فوضع موضعه احتسب على الله
الذي للوجوب على سبيل الوعد بمبالغة حصول الثواب، **قوله** أن يكفر الخ قال إمام الحرمين والمكفر الصغائر قال القاضي عياض وهو من أهل
السنن والجماعة وأما الكبار فلا يكفرها إلا التوبة ورحمة الله فلت رحمة الله تحتل أن تكون بمكفر وبغيره وقال النووي قالوا المراد بالنوب للصغائر
وأن تكون الصغائر يوجب تخفيف الكبار فإن لم تكن رفعت الدرجات قال المظهر تكفير السنة الآتية أن يحفظه من الذنوب فيها وقيل أن يعطيه
من الرحمة الثواب قلة أن يكون كفارة للسنة الماضية والقابلة إذا جاءت وانقضت له ذنوب كذا في المرافة - وسبق بيان مثل هذا في كتاب الطهارة
والصلوة - ولقد مر بيان حكم صوم عرفة في باب استقبال الفطر للحج بعرفات يوم عرفة فليراجع - **قوله** وصيام يوم عشاء شورا الخ تقدم بسط الكلام فيه
في باب عشاء شورا وظاهر الحديث أن صيام يوم عرفة أفضل وقيل الحكمة في ذلك أن يوم عشاء شورا منسوب إلى موسى عليه الصلوة والسلام ويوم عرفة
منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل وقال العلامة زروق ذلك لأن يوم عرفة جميع فضيلة العشر إلى فضيلة اليوم ويشتركان في
كونها بشهر حرام والله أعلم بحقيقة الحكمة في ذلك كذا في شرح المواهب - وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والشر في
في صوم عرفة أنه تشبه بالحاج وتشتوق إليه وتعرض للرحمة التي تنزل إليه وسئل فضله عن صوم يوم عشاء شورا أنه خوص في حجة الرحمة النازلة
ذلك اليوم والثاني تعرض للرحمة التي مضت انقضت فعلى النبي صلى الله عليه وسلم إلى ثمر الخوص في حجة الرحمة وهي كفارة الذنوب السابقة والذنوب
عن الذنوب اللاحقة بأن لا يقبلها صميم قلبه فجعلها لصوم عرفة ولم يصمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لما ذكرنا في التضيعة وصلوة العبد

وسئل عن صوم الاثنين قال ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت او انزل علي فيه قال فقال صوثلثة من كل شهر ورمضان الى
رمضان صوم الدهر قال وسئل عن صوم يومئذ فقال يكفر السنة الماضية والباقية قال وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر
السنة الماضية قال مسلم وفي هذا الحديث من روايته شعبة قال وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس لما
نراه وهما **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ حدثنا ابى حمزة **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا شبابة بن واصل بن مسكين
ابن ابراهيم اخبنا النضر بن شميل كلهم عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثني** احمد بن سعيد الدارمي حدثنا حبان بن هلال
حدثنا ايان العطار حدثنا غيلان بن جرير في هذا الاسناد بمثل حديث شعبة غير انه ذكر فيه الاثنين ولم يذكر الخميس
وحدثني زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مهيدي بن ميمون عن غيلان عن عبيد الله بن معبد الزماني
عن ابى قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين فقال فيه ولدت وفيه انزل علي **وحدثنا** هدايا بن
خالد حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن مطر ولم يفهم مطر فاعن هدايا بن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال له **والاخر** اصمتت من سر شعبان قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا يزيد

من ان مبناها كلها على التشبه بالحاج وانما المتشبهون غيرهم ام - **قوله** وسئل عن صوم الاثنين الخ وهو بمنزلة الوصل وانما انتهت عليه
وان كان ظاهراً لان كثيراً من اهل الفضل يقرأونه بقطع الوصل ثم السؤال بحتمل احتمالين ان يكون من كثرة صيامه عليه السلام فيه وان يكون من
مطلق الصيام وخصوص فضله من بين الايام كذا في المرقاة - **قوله** او انزل علي فيه الخ اقرأ باسم ربك الى قوله ما لم يعلم قال القاري يعني حصل الى فيه
بدء الكمال الصوري وطلوع الصبح المعنوي المقصود الظاهري والباطني والتفضل لا بد في ولائها في وقت يكون منشأ للنعم الدينية والاخرية تحقيق
بان يوجد فيه الطاعة الظاهرة والباطنية فيجب شكره تعالى على القيام بالصيام لما اولى من تمام النعمة الى - وقال الطيبي اختياراً للاحتمال
الثاني اي فيه وجود نيتكم وفيه نزول كتابكم وثبوت نبوته فأي يوم اولى بالصوم منه فانقص على العلة اي سل عن فضيلته لانه لا مقال في صيامه فهو
من الاسلوب الحكيم ام والمبتدأ ان السؤال عن فضيلته فالجواب طبق السؤال اذ لا يليق سؤال الصحابي عن جواز صيامه لا سيما ان رأى او علم انه صلى
الله عليه وسلم صامه وحاصل التنزل انه لا بد من تقدير مضاف وهو ما فضل واما جواز اذ لا معنى للسؤال عن نفس الصوم ندل الجواب على ان التقدير
فضل - كذا في شرح المواهب (١٣١) **قوله** لما نراه وهما الخ قال النوردي ضبطوا نراه بفتح النون وضمها وهما صيحيان قال القاضي عياض رحمه الله
انما تركه وسكت عنه لقوله فيه ولدت وفيه بعثت او انزل علي هذا انما هو في يوم الاثنين كما جاء في الرايات الباقيات يوم الاثنين دون ذكر
الخميس فلما كان في روايته شعبة ذكر الخميس تركه مسلم لانه لاه وهما قال القاضي ويحتمل صحة رواية شعبة ويرجع الوصف بالولادة والانتزال الى الاثنين
دون الخميس وهذا الذي قاله القاضي متعين والله اعلم - قال الحافظ وقد ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة احاديث صحيحة منها حديث
عائشة اخرجها ابو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرجسي عنها ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجزى صيام
الاثنين والخميس حيث اسامة رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس فسأله فقال ان الاعمال تعرض لي الاثنين والخميس فاحب ان يرفع علي انا صام اخر
النساء ابو داود وصححه ابن خزيمة وقد يشكل على هذه الاحاديث حديث عائشة حين سأل عنها علقته هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتص من الايام شيئاً قالت لا
كان عمله ديمة والجواب عنه ان يقال لعل المراد بالايام المستول عنها الايام الثلاثة من كل شهر فكانت السائل لما سمعته صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة
ايام ورغب في ان تكون ايام البيض سأل عائشة هل كان يجتصها بالبيض فقالت لا كان عمله ديمة تعني لوجعلها البيض لتعيتت دأوم عليها
لانه كان يحب ان يكون عمله دائماً لكن اراد التوسعة بعد تعيتها فكان لا يبالي من اي الشهر صامها والله اعلم **باب** صوم شهر شعبان

قوله ولما فهم مطر فاعن هدايا بن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا يزيد
وضمها جمع سرقة ويقال ايضاً سرار بفتح اوله وكسره ورجح الفراء الفتح وهو من الاستسار قال ابو عبيد والجهم هو المراد بالسرا هنا آخر الشهر هيبت
بذلك الاستسار القم فيها وهي ليلة ثمان عشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل ابو داود عن الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ان سرقة اوله و
نقل الخطابي عن الاوزاعي كالجهم ووقيل السر وسط الشهر حكاه ابو داود ايضاً ورجحه بعضهم ووجهه بان السر جمع سرقة وسرقة الشيء وسطه و
يؤيد ذلك النصب الى صيام البيض وهي وسط الشهر وانه لو يرد في صيام آخر الشهر ندب بل ورد فيه نهي خاص وهو آخر شعبان لمن صامه لأجل
رمضان ورجحه النووي بان مسلماً افرد الراية التي فيها سرقة هذا الشهر عن بقية الرايات وادفع بها الرايات التي فيها الحش على صيام البيض
وهي وسط الشهر كما تقدم لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو سرقة بل هو غدا من وجهين بلفظ سرار واخرجه من طرق عن

ابن هارون عن الجري عن أبي العلاء عن مطر عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صُمت من سر هذا الشهر شيئاً فقال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا افطرت من رمضان فصم يومين مكانه **حدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ابن أخي مطر بن الشخير قال سمعت مطراً يقول حدثني عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صُمت من سر هذا الشهر شيئاً يعني شعبان قال لا قال فقال لماذا افطرت رمضان فصم يوماً أو يومين شعبان الذي شك فيه قال لا فإنه قال يومين **وحدثني** محمد بن قدامة ويحيى التميمي قال أخبرنا النضر أخو ابن شعبة حدثنا عبد الله بن هاشم ابن أخي مطر في هذا الاستاذ بمثل **وحدثنا** قتبية بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلوة بعد الفريضة صلاة الليل **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا جرير عن عبد الملك بن عمار عن محمد بن المنصور عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة يرفعه قال سئل أي الصلوة أفضل بعد المكتوبة وأى الصيام أفضل بعد شهر رمضان قال أفضل الصلوة بعد الصلوة المكتوبة الصلوة في جوف الليل وأفضل الصيام بعد شهر رمضان صيام شهر الله المحرم **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عبد الملك بن عمار بهذا الاستاذ في ذكر الصيام عن النبي صلى الله عليه وسلم

ب
ر
ق
ف
ن
ق
ل
م
ن
ق
ل
م
ن

سلمان التيمي في بعضها سر وفي بعضها سار وهذا يدل على أن المراد آخر الشهر قال النووي وعلى هذا يقال هذا الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يومين ويومين ويجاب عنه بما أجاب المازري وغيره وهو أن هذا الرجل كان معتداً بالصيام آخر الشهر وأنكره فتركه بخوفه من الدخول في النهي عن تقديم رمضان فينبغي له النبي صلى الله عليه وسلم أن الصوم المعتاد لا يدخل في النهي وإنها ينهي عن غير المعتاد أم قال أظلم فأمره بفضائلها التمسح بحافظته على ما وظيفت على نفسه من العبادة لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما دام عليه صاحبه، قال القرطبي وفيه إشارة إلى الأفضلية الصوفية لشعبان وإن صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره أخذاً من قوله في الحديث فصم يومين مكانه يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان قلت وهذا لا يتم إلا أن كانت عادة المخاطب بذلك أن يصوم من شعبان يوماً واحداً ولا فوله هل صُمت من سر هذا الشهر شيئاً اعلم من أن يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر نعم وقع في سنن أبي سلمة البكي فصم مكان ذلك اليوم يومين، كذا في الفتح - وأغرب العيني حيث قال في الكلام في قوله فإذا افطرت من رمضان فصم يومين فنقول هذا ابتداء كلام معناه أنك إذا تركت السر من رمضان الذي هو فرض فصم يومين عوضاً عن السر يومين من آخر الشهر كما ذكرناه بخلاف سر شعبان فإنه ليس بمنعني عليه فذلك لم يأمره بالقضاء بعد قول الرجل يا رسول الله يعني صُمت سر هذا الشهر الذي هو شعبان فإن قلت كيف قال فصم يومين في رواية بعد قوله فإذا افطرت رمضان، والذي يفطر رمضان هل يكفيه في قضاءه بيومين قلت تقديره من رمضان وحلفت لفظة من وهي مرادة كما في الرواية الأخرى وهو من قبيل قوله تع ولا تخنأ مؤمناً أي من قومه وهذا هو تحسير هذا الموضع الذي لم أر أحداً من شراح البخاري ومن شراح مسلم حرر هذا الموضع كما ينبغي ولا سيما من يدعي في هذا الفن بدعاً أو عريضة بمقدّمات ليس لها نتيجة انتهى - **قوله** إذا افطرت رمضان أخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وهو صحيح أي افطرت من رمضان كما في الرواية التي قبلها وحذفت لفظة من في هذه الرواية وهي مرادة لقوله تعالى ولا تخنأ مؤمناً أي من قومه والله أعلم **باب أفضل صوم المحرم** **قوله** عن حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي هريرة أخ قال النووي أعلم أن أبا هريرة يروي عنه اثنتان كل واحد منهما حميد بن عبد الرحمن أحدهما هذا البخاري والثاني حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين كل ما في البخاري ومسلم حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة زهير الزهري أخ في هذا الحديث خاصة حديث أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلوة بعد الفريضة صلاة الليل فان راوي حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي هريرة وهذا الحديث لم يذكره البخاري في صحيحه ولا ذكره الحميدي في البخاري أصلاً وكذا في مسلم أخ في هذا الحديث **قوله** شهر الله المحرم أخ الأضواء للتعظيم قال الطبري أراد بصيام شهر الله صيام عاشوراء، أم فيكون من باب ذكر الكل وإرادة البعض ويمكن أن يكون أفضلية لما فيه من يوم عاشوراء لكن الظاهر أن المراد جميع شهر المحرم قال الفراء رحمه الله في الأعيان لأنه ابتداء السنة فبناها على الخير استب وأرجح لدوام ركنه وقال النووي في زياد الرخصة أفضل الأشهر للصوم بعد رمضان الأشهر المحرم ذو القعدة وذو الحجة والمحرم رجب أفضلها المحرم على المحرم في الفضيلة شعبان وقال صاحب البحر رجب أفضل المحرمين كما قال أم وقال في الشهر وقد سبق الجواب عن أكثر النبي صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان المحرم وذكرنا فيه جوابين أحدهما العلة إنما علة فصله في آخر حياته والثاني لعله كان يعرض فيه اعتذار من سفر ومن غيره **قوله** وأفضل الصلوة بعد الفريضة أخ قال القاري بعد الفريضة أي وتوابعها من السنن المؤكدة ويدخل في الفريضة الوتر لأنه فرض على واجب على ويقال صلاة الليل

وحدثنا يحيى بن ايوب وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسمعيل قال ابن ايوب حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني سعد بن سعيد

ابن قيس عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي عن ابي ايوب الانصاري انه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر **وحدثنا** ابن نمير حدثنا ابي حنيفة سعد بن سعيد اخبرني بن سعيد اخبرنا عمر بن ثابت اخبرنا ابي ايوب الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعد بن سعيد قال سمعت عمر بن ثابت قال سمعت ابا ايوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلاً من اصحاب النبي

افضل من الرواتب من حيثية المشقة والكلفة والبعد من الرياء والسعة او بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم على القول باستمرار الوجوب لديه اولاً انه كان فريضة ثم صار سنة بالنسخ وقيل هذه السنة افضل السنن والله اعلم وقال النووي الحديث حجة ابي اسحق المرزى من اصحابنا ومن وافقه على ان صلوة الليل افضل من السنن الرواتب لانها تشبه الفرائض وقال اكثر العلماء الرواتب افضل والاول اقوى اوفق لهذا الحديث قال الطيبي وعمرى ان صلوة التهجيد لو لم يكن فيها فضل سوى قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى ان يبعثك ربك مقاماً تحمدون وقوله تعالى تجا في جنتهم عن المضاجيع الى قوله تعالى فلا تعلم نفس الا اخفى عنهم من فتنة آجين وغيرها من الآيات لكفاة منبره وقيل المراد من صلوة الليل الوتر فلا اشكال **باب استحباب صوم ستة ايام من شوال** انبأنا عن رمضان **قوله** عن ابي ايوب الانصاري الخ قال الشيخ الجزري حديث ابي ايوب هذا لا يشك في صحته ولا يلتفت الى كون الترمذي جعله حسناً ولم يصححه وقوله في سعد بن سعيد راويه فقد جمع الحفاظ على عدم عبد المؤمن ابن خلف الرصياطي طريقه واسنده عن قريب ثلاثين رجلاً روى عنه سعد بن سعيد اكثرهم ثقات حقاظ ونابع سعد في روايته استواه شديد يحيى وصفوان بن سليم وغيرهم ورواه ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ابو هريرة وجابر وثوبان والبراء بن عازب وابن عباس وعائشة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **ام** - **قوله** ثم اتبعه الخ بهذه القطع اي جعل عقبه في الصيام ستة ايام من شوال **قوله** فان كصيام الدهر الخ قال عياض لان الحسنة بعشر ورمضان بعشر الستة تمام السنة وكذا اخرجه النسائي وفي الحديث استحباب صومه قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء وبه قال ابو حنيفة واحمد والشافعي والفق التقي السبكي فيه جزء اوسع الكلام فيه وعز ما لك من ان صومها مكروه والا فضل ان يصومها متتابعة على الاتصال بيوم العيد مبادرة الى العبادات وعن ابي حنيفة ان الافضل ان يفرقها في الشهر وبه قال ابو يوسف وفي المسئلة جزء صغيراً **ام** - وفي الدر المختار ونواب تنقيح صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني (ابي يوسف) ولا اتباع المكروه ان يصوم الفطر وخمسة بعد فواطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن وقال ابن عابدين قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة فيهم كرهه والمختار انه لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصارى والآن زال ذلك المعنى **ام** ومثله في كتاب النوازل لابي الليث والواقعات للحسام الشهيد الحبيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول كفى بيوم الفطر مفترقا بينين وبين رمضان **ام** - وفيها ايضا عامة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلفوا هل الافضل التفرق او التتابع **ام** وفي الحقايق صومها متصلاً بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في الافضل وعن ابي يوسف انه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به **ام** - وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتماز ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رتبها على ما في منظومة التبانى وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً الى ابي حنيفة وانه لا يصح بانه على غير ما ايتى الاصول وانه صحيح ما لم يسبقه احد الى تصحيحه وانه صحيح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيراً من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في مشروعيته انها بمنزلة السنن الرواتب في الصلوة تكمل فائدتها بالنسبة الى امرجة لم يتتام فائدتها بجموعها وانما خضع في بيان فضله التشبه بصوم الدهر لان من القواعد المقررة ان السنة بعشر اجزائها يتو الحساب **ام** - وقال على القاري ثم لا يخفى ان ثواب صوم الدهر يحصل بانضمام ست الى رمضان ولو لم يكن في شوال فكان وجه التخصيص بالمبادرة الى تحصيل هذا الامر **ام** وقد كرهه مالك وقال في الموطأ ما رأيت احداً من اهل العلم يصومها قالوا فيكره لئلا يفرق وجريد قال النووي واذا ثبتت السنة لا تترك لترك بعض الناس او اكثرهم او كلهم وقوله قد يغلان وجوهاً ينتقض بصوم عرفة وعاشوراء وغيرهما من الصوم المندوب وقال الشيخ ابن الرهام وجه الكراهة انه قد يفضي الى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة المداومة ولذا سمعنا من يقول يوم الفطر نحن الى الآن لم رأيت عيداً او نحوه فاما عندنا فمن ذلك فلا بأس **ام** - **باب فضل ليلة القدر والحج على طيها** وبيان فضلها واربع اوقات طيلها

صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر
فمن كان متحرها فليتحرها في السبع الأواخر **وحدثننا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن
النبى صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر **وحدثننا عمرو الناقد** زهير بن حرب قال زهير حدثنا سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبى صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم في
الغسل الأواخر فاطلبوها في الترمذي **وحدثننا** حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر
أن أباه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلة القدر أناسا منكم قد أروا أنها في السبع الأول **أرى** ناسا منكم أنها في السبع الغواير
قوله أروا أروا لهم الهمة فمحمول فعل باض من الأرواء، قال ابن الملك تبع الطيبي أي خيل لهم في المنام ذلك، وقال المحافظ م أي قيل لهم في المنام
أنها في السبع الأواخر قال العيني وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه يقتضيه أن ناسا قالوا لله أن ليلة القدر في السبع الأواخر وليس هذا تفسير قوله أروا ليلة القدر
في المنام بل تفسيره أن ناسا أروا رؤياها فمحمول على تفسير هذا القائل أخبرنا باباها في السبع الأواخر ولا يستلزم هذا رؤيتها **قوله** ليلة القدر لا يختلف
في المراد بالقد الذي أضيفت إليه الليلة فقول المراد به التعظيم كقوله تعالى **وَمَا قَدَرُ اللَّهِ حَتَّى قَالَهُ** والمعنى أنها ذات قدر للنزول القرآن فيها أولا
يقع فيها من تنزل الملائكة أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمنفعة أو أن الذي يجيئها يصير ذا قدر وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى **وَمَنْ**
قَدِرَ عَلَيْكَ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها أو أن الأرض تضيق فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال
الذي هو مواعيد القضاء والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ** وفيه صدر التنوير كلامه فقال قال العلماء سميت
ليلة القدر لما كتبت فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ** ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد
عكرمة وقتادة وغيرهم وقال التورثي إنما جاء القدر بسكون الدال لأن كان الشائع في القدر الذي هو مواعيد القضاء ففتح الدال ليعلم أنه لو يرد به ذلك
وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتخصيصه في تلك السنة لتحصيل ما يليق الله به فيها مقدر **قوله** في السبع الأواخر الظاهر
أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فإن الحادية والعشرين آخر السبع الثالث من
الشهر وأول السبع الرابع إنما هو الثانية والعشرين ولكن سيا **وحدثننا** عقبة بن حريث عن ابن عمر عن المؤلف في الباب بلفظ التسوية في العشرة الأواخر
فإن صنعت أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي يبرح الاحتمال الأول من تفسير السبع الأواخر والله أعلم **قوله** أرى الخ بفتح الهمزة أي أعلم المراد
أبصر مجازا **قوله** رؤياكم الخ قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا والمراد من رؤياكم رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس قال ابن كثير كذا روى بن جرير
الرؤيا وهو حائر لأنها مصدر **قوله** قد تواطأت الخ بالهمزة أي توافقت وزنا ومعنى وقال ابن كثير روى بغير همز والصواب بالهمز وأصله أن يواطأ الرجل
برجله مكان وطئ صاحبه، وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستئناس إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد
الشرعية ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد من الخبر من التوارد على الخبر من جماعة **قوله** فليتحرها الخ
وفي بعض الروايات فالتسوها والفرق بينهما أن كلا منهما طلب وقصد ولكن معنى التحري البغى لا اشتغال على الطلب بالجد والاجتهاد قال ابن كثير
ظاهر في أن طلبها في السبع مستند بالرؤيا وهو مشكوك لأنه إن كان معنى الرؤيا أنه قيل لكل واحد في السبع فشرط التحليل والتحيز وهو كما نرى
وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في منامه في السبع فلا يلزم أن تكون هي في السبع كما لو رويت حوادث القيامة في المنام في ليلة
فإنه لا تكون تلك الليلة محل القيامة ويجب أن يقال الاستئناس بالرؤيا إنما هو من حيث الاستئناس بها على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة ومنه
استدل عبد المطلب برؤياه على مريضين أراد حفره والخاصل أن الرؤيا رويها طلبها في السبع وطلبها أمر وجودي لأنها أثبت بها حكم حتى يرد
ما قيل أو يجاب بأن الاستئناس بالرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وسلم كاستدلاله في رؤيا الأذان قد حكم الفقهاء فيها لو رأى في منامه النبى صلى الله عليه وسلم
المنقول من ضعفه حتى تكون رؤياه حقا وأمره بأمره يلزمه فقالوا إن خالف ما ثبت عنه في نقطة عمل بألفي النقطة من باب العمل بأرجح الدليلين لأن ما في النقطة هو لا بد
وإن كان غير مخالف فغير خلاف **قوله** ليلة سبع وعشرين الخ ولعل غير كذا أي أنها غير هاتين العشرة الأواخر لكنه لم يذكر هنا بقية بقية قوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أدى
رؤياكم في العشرة الأواخر فاطلبوها في الترمذي وسيأتي التصريح باختلاف ما فهم في الروايات الآتية وقد ورد في رواية أحمد في حديث الباب رأى رجل
أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبى صلى الله عليه وسلم هذا يدل على كونه شامكا في تسعين سبع وعشرين أو وقوع التردد في
نفس الرائي والله أعلم **قوله** في السبع الأول الخ من العشرة الأخيرة وكذا قوله في السبع الغواير أي من العشرة الغواير الخ وهي الأواخر
وفي صحيح البخاري من طريق عقيل عن ابن شهاب أن أناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن أناسا أرواها في العشرة الأواخر فقال النبى صلى الله عليه وسلم

فالتسوها في العشر الغوابر **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عقبة وهو ابن حريث قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التسوها في العشر الاخر يعني ليلة القدر فان ضعف احدكم او عجز فلا يغلبن على السبع البواقي **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن جيلة قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان ملتقيا فليتكسها في العشر الاخر **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن جيلة ومجاهد بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيئون ليلة القدر في العشر الاواخر او قال في السبع الاواخر **وحدثني** البراء بن حزم بن يحيى قال اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اريت ليلة القدر ثم ايقظني بعض اهلي فنيستها فالتسوها في العشر الغوابر وقال حرملة فنيستها **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا يكر وهو ابن مضر عن ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في العشر التي في وسط الشهر فاذا كان من حين يمضي عشر من ليلة ويستقبل احدى وعشرين يرجع الى مسكنه ورجع من كان يجاور معه ثم انه اقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها فخطب الناس فامرهم بما شاء الله ثم قال اني كنت اجاور هذه العشرة ثم بكيت ان اجاور هذه العشر الاواخر فمن كان اعتكف معي فليبت في معتكفه وقد ايت هذه الليلة فانيستها فالتسوها في العشر الاواخر في كل وتر وقد ايتني اسجد في ماء وطين قال ابو سعيد الخدري صمطنا ليلة احدى وعشرين فوكف المسجد في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظرت اليه فلانصرف من صلاة الصبح ووجهه مبتل طينا وماء **وحدثنا** ابن ابي عمر حدثنا عبد العزيز يعني الكوفي عن يزيد بن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر وساق الحديث بمثله غير انه قال فليستبت في معتكفه وقال جبينه مبتل طينا وماء **وحدثني** محمد بن عبد الله حدثنا المعتمر حدثني عمارة بن غزيرة الانصاري قال سمعت محمد بن ابراهيم يحدث عن ابي سلمة عن ابي سعيد الخدري قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاوّل من رمضان ثم اعتكف

التسوها في السبع الاواخر قال الحافظ فلما رأى قوماً في العشر قوماً في السبع كانوا كما فهم توافقوا على السبع فامرهم بالتسوها في السبع لتوافق الطائفتين عليها ولانه ليس عليه امر قلت ولما كان قوماً في احدى الليالي العشر في السبع الاول مطلقاً لا يستلزم وقوعها في السبع الاواخر فظهر على التسوها في العشر الغوابر في حديث الباب فانها لا تخلو عنها الاحالة على رواية احد من رآها ثم قال في رواية عقبة بن حريث فان ضعف احدكم او عجز فلا يغلبن على السبع البواقي فهذه درجة منزلة من التمس في العشر **قوله** على السبع البواقي في بعض النسخ عن السبع بدل على وكلاهما صحيح **قوله** تحيئون ليلة القدر الخ اي اطبوا حينها وهو زمانها **قوله** اريت ليلة القدر الخ بضم اوله على البناء للمعني هو ملوياً اي علمت بها او من الرؤية اي ابصرتها وانما اري علامتها **قوله** وقال حرملة فنيستها الخ فنيستها الاول بضم النون وتشديد السين والثاني بفتح النون وتخفيف السين والمراد انه نسي علم تعيينها في تلك السنة وسيأتي الكلام على الاختلاف في سبب النسيان في اواخر الباب فان قلت اذا جاز النسيان في هذه المسئلة جاز في غيرها فيفوت منه التبليغ الى الامّة قلت نسيان الاحكام التي يجب عليه التبليغ لها لا يجوز ولو جاز وقوع ذكره الله تعالى كذا في عمارة القاري وقال الحافظ في الحديث ان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتبليغ كما في السهو في الصلوة او بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لان ليلة القدر لو عيئت في ليلة بعينها حصل لا تقصار عليها ففادت العبادة في غيرها وكان هذا هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم ان يكون خيرا لكم كما ورد في حديث عبادة عند البخاري - والله اعلم - **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في العشر الاواخر **قوله** ثم بدا لي الخ اي ظهر لي من الرأي او من الوحي **قوله** فليبت الخ قال النووي هكذا هو في اكثر النسخ فليبت من المبيت وفي بعضها فليستبت من الثبوت وفي بعضها فليبت من اللبث وكلاهما صحيح وقوله في الرواية الثانية غير انه قال فليستبت هو في اكثر النسخ بالفاء المشددة من الثبوت وفي بعضها فليبت من المبيت ومعتكفه بفتح الكاف وهو موضع الاعتكاف **قوله** فانيستها الخ بضم الهاء من الانساء من باب الانعال **قوله** وقد ايتني الخ بضم التاء اجتمع فيه الفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد وهذا من خصائص افعال القلوب التقدير رايت نفسي **قوله** فوكف المسجد الخ من قولهم وكف الدمع اذا تقاطر كذا وكف البيت **قوله** ووجهه مبتل طينا وماء الخ قال الحافظ فيه من الفوائد ترك مسحة وجهه المصلحة والسجود على الخائل حمله الجمهور على الاشارة الخفية لكن يعكر عليه قوله في بعض طرقه ووجهه مبتل طينا وماء واجاب النووي بان الامثلة المذكورة لا يستلزم سائر جميع الجمل

يَحْتَقَن مَعَهُ الشَّيْطَانُ فَتُسَيِّرُهُمَا فَالْتَمِسُوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ فَالْتَمِسُوهُمَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ قَالَ قُلْتُ يَا أبا سَعِيدٍ
 أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَدِ مِنْهَا قَالَ أَجَلُ غَنٍّ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ قَالَ قُلْتُ مَا التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ قَالَ ذَا مَضَتْ أَحَدَةٌ وَعَشْرُونَ فَالَّتِي
 تَلِيهَا ثَنِينَ وَعَشْرِينَ وَهِيَ التَّاسِعَةُ فَذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعَشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا السَّابِعَةُ فَذَا مَضَى خَمْسٌ وَعَشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا الْخَامِسَةُ
 وَقَالَ ابْنُ خَلَّادٍ مَكَانَ يَحْتَقَن يَحْتَصِمَانِ وَحَلَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَهْلٍ بْنُ اسْتَحْيٍ بْنُ عَجَلٍ بَرَكَةَ شَعَثُ بْنُ قَيْسٍ الْكِنْدِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشِيمٍ
 قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ قَالَ ابْنُ خَشِيمٍ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ
 وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُسْتَدَلٌّ - قَوْلُهُ يَحْتَقَنانِ الزَّمَنَ بِتَشْدِيدِ اللَّيْلِ أَيُ يَدْعِي كُلُّ مَنَّهُمَا أَنَّهُ الْحَقُّ وَفِي حَدِيثِ عِبَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ قَتْلَا حِي رَجُلَانِ مِنَ التَّلَاحِي هُوَ التَّلَاحُ
 وَالْخَامِسَةُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَامِسَةَ مَذْمُومَةٌ وَأَنَّهَا سَبَبٌ فِي الْعُقُوبَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ أَيْ الْحَرَامِ وَفِيهِ أَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي يَحْضُرُ الشَّيْطَانُ تَرْفَعُ
 مِنْهُ الْبَرَكَةُ وَالْخَيْرُ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَكُونُ الْخَامِسَةُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ مَذْمُومَةٌ قُلْتُ إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لَوْ تَوَقَّعُهَا فِي السَّجْدِ وَهُوَ حُلُّ الذِّكْرِ كَمَا لِلْفُورِ فِي الْوَقْتِ الْمُخْصَصِ
 أَيْضًا بِالذِّكْرِ كَمَا لِلْفُورِ وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَالَّذِي مَرَّ عَرْضَ فِيهَا لَا تَزَالُ تَرَاهَا مُسْتَلَوَّةً لِرَفْعِ الصَّوْرِ وَرَفْعِ حُضْرَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 كَأَن تَرَوْا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ قَالَ الْبَاجِي وَقَدْ يَنْبَغِي الْبَعْضُ فَيَتَعَدَّى عُقُوبَتَهُ إِلَى غَيْرِهِ فَيَجْزِي
 بِهِ مِنْ سَبَبٍ لَهُ فِيهِ فِي الدُّنْيَا أَمَّا الْآخِرَةُ فَلَا تَزُولُ وَازْدَرَاءُ وَزَّرَ آخِرَى قَوْلُهُ فَتُسَيِّرُهُمَا الزَّمَنَ وَفِي حَدِيثِ عِبَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَرَفَعْتُ أَيُّ مِنْ قَلْبِي فَذَيْتُ لَيْسَتْ لَيْسَتْ لَيْسَتْ
 لِلَّاشْتِغَالِ بِالْمُتَخَصِّمِينَ وَقِيلَ الْمَعْنَى فَرَفَعْتُ بِرُكْنَيْهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ وَقِيلَ التَّارُ فِي رَفْعِ الْمَلَائِكَةِ لِلَّيْلَةِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ قَالَ بَعْضُهُمْ رَفَعْتُ أَيُّ مَعْرِفَتِهَا وَالْحَافِلُ لَهُ
 عَلَى ذَلِكَ أَنَّ رَفْعَهَا مَسْبُوقٌ بِوُقُوعِهَا فَذَا وَقَعَتْ لَمْ يَكُنْ لِرَفْعِهَا مَعْنَى قَالَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِرَفْعِهَا أَنَّهُ شَرَعَتْ أَنْ تَقَعَ فَلَمَّا تَخَصَّصَ رَفَعْتُ بَعْدَ نَزْلِ الشَّرْعِ
 مِنْ لَيْلَةِ الْوُتُوعِ، قَالَ الْقَارِي وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ ذَاتَهَا رَفَعْتُ (لِلْأَيْدِ) كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُ الشَّيْخَةِ أَذِيْنَاهُ قَوْلُهُ فَالْتَمِسُوهُمَا بِلِ مَعْنَاهُ فَرَفَعْتُ مَعْرِفَتَهَا الَّتِي يَسْتَدِلُّ
 بِهَا الْأَخْبَارُ - أَمْ قَالَ الْحَافِظُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى سَبَبِ النِّسْيَانِ وَهُوَ التَّلَاحُ وَالْخَامِسَةُ وَقَدْ تَقَدَّرَ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقٍ إِلَى تِلْكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ
 يَقْطَعُنِي بَعْضُ أَهْلِ فَنَسِيَتْهَا وَهَذَا سَبَبٌ آخَرُ فَإِنَّمَا يَجْعَلُ عَلَى التَّعَدُّ بِأَنَّ تَكُونَ الرُّجُيَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْهَا فَيَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ لَا يَقْطَعُ وَأَنَّ تَكُونَ
 الرُّجُيَا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ فِي الْيَقِظَةِ فَيَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخَامِسَةِ أَوْ يَجْعَلُ عَلَى اتِّحَادِ الْقِصَّةِ وَيَكُونُ النِّسْيَانُ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ عَنْ سَبَبَيْنِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 الْمَعْنَى يَقْطَعُنِي بَعْضُ أَهْلِ فَنَسِيَتْ تِلَاحِي الرَّجُلَيْنِ فَقَدْ تَكُنَّ لَا تَحْجُزُ بَيْنَهُمَا فَتُسَيِّرُهُمَا لِالْإِشْتِغَالِ بِمَا وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْثُومٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِبَلِيلَةِ الْقَدَرِ قَالُوا بَلَى فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ لَقَدْ قُلْتُ لَكُمْ وَأَنَا أَعْلَمُهَا ثُمَّ أُنْسِيَتْهَا فَلَمْ يَكُنْ سَبَبُ النِّسْيَانِ وَهُوَ مَا يَقْرَأُ
 الْحَجَلُ عَلَى التَّعَدُّ وَقَدْ اسْتَنْبَطَ السُّبُلَى الْكَبِيرُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ اسْتِحْبَابَ كِتْمَانِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ لِمَنْ رَأَاهَا قَالَ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَتْ بِأَنْ تَنْبِيْهُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْبِرْ بِهَا
 وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِيمَا قَدَّرَهُ لَهُ فَيَسْتَحِبُّ اتِّبَاعُهُ فَوَدَّكَ، قَالَ الْقَارِي فِي شَرْحِ الْمُشْكُوفِ وَلَكِنْ فِيهِ خَدِشَةٌ إِنَّهُ إِذَا خَفِيتَ عَلَيْهِ بِكَ أَنْسَاءَ أَوْ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ لِأَمْرٍ بِالْأَخْفَاءِ
 فَمِنْ إِنْ لَذِيذِ الْإِطْلَاقِ الْمَجْزُومِ بِهَا فَانْطَرِقَ طَرِيقَ الْكَشْفِ ظَنِّي وَرَجْهَ الْعَلَامَاتِ الظَّاهِرَةِ فِيهَا غَيْرُ قَطْعِيٍّ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ كَذَلِكَ فَيَسْتَوِي حَيْثُ
 أَخْبَارُهُ وَأَخْفَاهُ مَعَ هَذَا كَمَا قَالَ السُّبُلَى يَسْنُ كَتْمُهَا وَلَعَلَّهُ ارَادَ هَذَا الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَمْ - وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ ذَلِكَ عَنْ الْحَاوِي قَالَ وَالْحَكْمَةُ فِيهَا أَنَّهَا
 كَرَامَةٌ وَالْكَرَامَةُ يَنْبَغِي كَتْمُهَا بِالْإِخْلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الطَّرِيقِ مِنْ جِهَةِ رُؤْيَا النَّفْسِ فَلَا يَأْمَنُ الشُّلُبُ وَمِنْ جِهَةِ أَنْ لَا يَأْمَنُ الرِّبَاءُ وَمِنْ جِهَةِ الْأَدَبِ فَلَا يَنْبَغِي غَلُّ
 عَنِ الشُّكْرِ لِلَّهِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا وَذَكَرَهَا لِلنَّاسِ وَمِنْ جِهَةِ أَنْ لَا يَأْمَنُ الْحَسَدَ فَيُوقِعُ غَيْرُهُ فِي الْمَحْذُورِ وَبِمِثْلِ تَسْرُكِهِ يَقُولُ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ
 رُؤْيَاكَ عَلَى أَحَدٍ أَحَدُكَ الْآيَةُ (تَكْمِيلُ) وَقَعَ فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنَ الزِّيَادَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ فَرَفَعْتُ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ قَالَ الْحَافِظُ أَمْ
 وَأَنْ كَانَ عَدَمُ الرِّفْعِ أَرْزِيكَ خَيْرًا وَأَوَّلِيٍّ مِنْهُ لَأَنَّهُ مُتَقَرِّقٌ فِيهِ لَكِنْ فِي الرِّفْعِ خَيْرٌ مِنْ جِلَّاسْتِزَامِهِ مِنْ بِلِ الثَّوَابِ لِكُونِهِ سَبَبًا لِيَزِيدَ الْجَهَنَّمَ فِي التَّمَاثُلِ وَأَمَّا
 حُصْلُ ذَلِكَ بِإِذْنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ فَالَّتِي تَلِيهَا ثَنِينَ وَعَشْرِينَ قَالَ النَّوَوِيُّ هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الدُّنْيَا ثَنِينَ وَعَشْرِينَ بِالْيَاءِ وَفِي بَعْضِهَا
 ثَنِينَ وَعَشْرِينَ بِالْألفِ وَالْأَوَّلُ أَصَوِّبُ وَهُوَ مَنْصَرِبٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَعْنَى ثَنِينَ وَعَشْرِينَ قَوْلُهُ وَهِيَ التَّاسِعَةُ الزَّمَنَ قَالَ الْعَلَامَةُ السَّنْدِيُّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَنْبَغِي مَا وَرَدَ مِنَ التَّمَاثُلِ فِي الْأَوَّلِ وَكَذَلِكَ مَا ظَهَرَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ لَيْلَةَ أَحَدِي وَعَشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُ أَنَّهَا فِي سَنَةِ لَيْلَةِ ثَلَاثٍ
 وَعَشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُ مِنْ قَوْلِي أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَهَذَا ظَاهِرٌ قَالَ الْآبِيُّ التَّاسِعَةُ لِمَا احْتَمَلْتُ هَهُنَا أَنْ تَكُونَ تَاسِعَةً مَاضِيَةً وَتَاسِعَةً مَاضِيَةً سَأَلَهُ وَ
 قَالَ انْتَهَى عِلْمُ هَذَا الْعَدَدِ ثُمَّ قَالَ فِي الْمُدَّةِ ثَلَاثَةُ التَّاسِعَةِ لَيْلَةَ أَحَدِي وَعَشْرِينَ وَالتَّاسِعَةُ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَالْخَامِسَةُ لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَالْمَعْنَى
 عَلَى هَذَا تَسْعَ يَقِينُ وَسَبْعَ يَقِينُ وَذَكَرَ الْبَاجِي أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ حَلَّى عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا مَشْرُوعٌ فِي لَعَلِّهِ انْتَهَى - قُلْتُ بِنَاءً فِي الْمُدَّةِ
 عَلَى اعْتِبَارِ تَكْمُلِهِ مِنْ مَضَاهِ نَاقِصًا وَبِنَاءً مَعْنَى ابْنِ سَعِيدٍ عَلَى اعْتِبَارِهِ وَاقْتِئَامًا كَمَا لَا يَنْبَغِي - وَمِنْ شَأْنِ هَذِهِ الْإِخْلَافِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ التَّمَسُّهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ فِي تَاسِعَةٍ يَتَّبِعُ فِي سَابِعَةٍ يَتَّبِعُ فِي خَامِسَةٍ يَتَّبِعُ قَالَ الرَّزَّازُ كُنْشَى الْأَوَّلَى لَيْلَةَ أَحَدِي وَعَشْرِينَ وَالثَّانِيَةَ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ

عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **أُرِيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثَمَّ أُسَيِّرُهَا وَإِنِّي صَبِيحَتُهَا** اسجد في ماء وطين قال فمطرونا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **فَانْصَرْنَا** انزل الله والطين على جبهته أنفه قال وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين **حَلَّ شَنَا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن نمير التمسوا وقال وكيع تخروا ليلة القدر في العشرة الأواخر من رمضان **وَحَلَّ شَنَا** محمد بن حاتم وابن أبي عمير كلاهما عن ابن عيينة قال ابن حاتم حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله وعاصم بن أبي الجحوج سمعا زرين جئيش يقول سألت أبي بن كعب فقلت إن أخاك ابن مسعود يقول من يهتم الحول يصيب ليلة القدر فقال رحمه الله أراد أن لا يتكلم الناس أما أنه قد علم أنها في رمضان أنها في العشرة الأواخر وأنها ليلة سبع وعشرين ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين فقلت بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر قال إن العلامة أوبأ الآية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لأشعاع لها **وَحَلَّ شَنَا** محمد بن مثني حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

والثلاثة خمس وعشرين هكذا قال مالك وقال بعضهم إنما يصير معناه ويوافق ليلة القدر وترًا من الليالي إذا كان الشهر ناقصًا فإن كان كاملاً فلا يكون إلا في شفع فيكون التاسعة الباقية ليلة اثنين وعشرين وعلى هذا القياس كما ذكره البخاري عن ابن عباس ولا يصادف واحدًا منهم وترًا وهذا على طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف الشهر فأنما يؤخرون بالباقي منه لا بالماضي انتهى وقال الشيخ بدر الدين العيني وهذا دال على المنع من وتر في شفع والبنو صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بالتأسي في شهر كامل دون ناقص بل أطلق طلبها في جميعه التي قد منها الله تعالى على التمام مرة وعلى النقص أخرى فثبت انتقائها في العشرة الأواخر وقيل إنما خاطبهم بالنقص لأنه ليس على تمام شهر على يقين **قوله** فمطرونا ليلة ثلاث وعشرين إنما يخالف ما تقدم في حديث أبي سعيد من قوله فأصبح من ليلة إحدى وعشرين وقد تأملنا إلى الصبح فمطرت السماء الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله** وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها ثلاث وعشرين وهذا ظاهر الأول جاز على لغة شاذة أنه يجوز حذف المضافات ويبقى المضافات إليه محجورًا أي ليلة ثلاث وعشرين، وعبد الله بن أنيس هذا بالتصغير هو الجعفي حليف الأنصار شهد العقبة وأحد أومات بالشام قال أبو عمر روى ابن جريح هذا الحديث (حديث الباب) وقال في آخره نكان الجعفي يعني تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئًا من رمضان قبلها ولا بعدها ولا يوم الفطر في الموطن وأبي داود ابن أنيس قال يا رسول الله أنى أكون في بادي وبني وأنا بحمل الله أصلي بها فمن لي بليلة من هذا الشهر أنزلها بهذا المسجد أصليها فيه فقال صلى الله عليه وسلم أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان فصلها فيه **قوله** سمعا زرين جئيش الخ زركبنا الزاي وتشد يد الماء وجئيش مصغرا **قوله** من يقيم الحول الخ أي من يتم للطاعة وبعض ساعات كل ليالي السنة قاله القاري **قوله** يصيب ليلة القدر الخ أي يدركها يقينًا لا إيهامًا في تعيينها والاختلاف في تعيينها وهذا يؤيد الرواية المشهورة عن أمانا أبي حنيفة رحمه الله أنها لا تختص برمضان وسيأتي بسطه **قوله** أراد أن لا يتكلم الناس الخ أي لا يعتقدوا على قول واحد أن كان هو الصحيح الغالب على الظن الذي صيغ الفتوى عليه فلا يفهموا إلا في تلك الليلة ويتكروا قيام سائر الليالي فيفوت حكمها لأبهام الذي نسي بسببها عليه الصلاة والسلام **قوله** أنه قد علموا الخ لعل المراد بطريق الظن وسيأتي ما يؤيد في آخر الحديث **قوله** وأنها ليلة سبع وعشرين الخ أي على الأغلب **قوله** ثم حلف الخ بناء على غلبة الظن **قوله** لا يستثنى الخ حال أي حلف حلفًا جازمًا من غير أن يقول عقبيه إن شاء الله تعالى مثل أن يقول الحالف لا أفعل كذا إلا أن يشاء الله أو أن يشاء الله فانه لا ينعقد اليمين وأنه لا يظهر جزم الحالف وقال الطيبي هو قول الرجل أن شاء الله يقال حلف فلان بيمينها ليس فيها نفي ولا شذو ولا ثنية ولا استثناء كلها واحد وأصلها من النفي وهو الكف والرد وذلك أن الحالف إذا قال الله لأفعلن كذا إلا أن يشاء الله غيره فقد رد انعقاد ذلك اليمين **قوله** أنها تطلع يومئذ الخ أي يوم إذا تكون تلك الليلة ليلة القدر **قوله** لأشعاع لها الخ وفي رواية لأحد مثل الطست ولابن خزيمة من حديث ابن عباس تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة قال القاري وهذا دليل أظهر من الشمس على قلنا أن علمه ظني لا قطعي حيث بنى اجتهاده على هذا الاستدلال قال ابن جحوى لأشعاع لها وقد أيتها صبيحة ليلة سبع وعشرين طلعت كذلك إذا يكون ذلك دليلًا لا بانضمامه إلى كلامه قال الطيبي والأشعاع هو ما يرى من ضوء الشمس عند حلولها مثل الحبال والقضبان مهيأة اليك كما نطرت إليها قيل معنى لأشعاع لها لأن الملائكة لكثرة اختلافها وتكردها في ليلتها ونزولها إلى الأرض وصعودها تستر بأجسامها اللطيفة ضوء الشمس، أم وفيه أن الأجسام اللطيفة لا تستر شيئًا من الأشياء الكثيفة نعم لو قيل غلب نور تلك الليلة ضوء الشمس مع بعد المسافة الزمانية من ليلتها في أظفارها الزمانية لكان وجهًا وجيهاً، والأظهر أن فائدة كونه علامة مع أنه إنما يوجد بعد انقضاء الليلة أن يشك على حصول تلك النعمة أن قام مجئمة الليلة ولا فية استفت على ما فاته من الكرامة وتدارك في السنة الآتية وإنما لم يجعل علامة في أول ليلتها ابتداءً لها على إبهامها والله سبحانه

قال سمعت عبد بن ابي لبيابة يحدث عن زر بن جبيش عن ابي بن كعب قال قال ابي في ليلة القدر والله اني لاعلمها قال شعبة
واكثر على هي الليلة التي امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين وانما شك شعبة في هذا الخبر هي الليلة
التي امرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحديثي بها صاحب لي عنه **رحل ثنا محمد بن عباد وابن ابي عمير الاحولنا مهران**
وهو الفزاري عن يزيد وهو ابن كيسان عن ابي حازم عن ابي هريرة قال تذكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ايكم يذكر حين طلع القمر وهو مثل شق جفنة

وتعالى اعلم قال الحافظ وقد ورد ليلة القدر علامات اكثرها لا تظهر الا بعد ان تضيء ام قلت وبعضها يختص بما وقع في عهد صلى الله
عليه وسلم كما ثبت عليه ابو عمر فيما نقله العيني والبعض الآخر يحتل وتوعد في بعض السنين دون بعض ولعل من اوضح علاماتها سكن القلب
الى العبادة فيها واستلذاها بالطاعات القربات لا سيما تلاوة القرآن كالاستلذا بالذات المحسنة بل ازيد منه والله سبحانه وتعالى اعلم قال الحافظ
واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له ام لا فيقول يرى كل شيء ساجدا اذ قيل الا نوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل
يسمع سلاما او خطابا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبري ان جميع ذلك غير لازم وانما لا يشترط حصوله لرؤية
شيء ولا سماعه واختلفوا ايضا هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له انه قامها وان لم يظهر له شيء او يتوقف ذلك على كسفه له في الاول
ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة والى الثاني ذهب اكثر ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث ابي هريرة بلغه من يقم ليلة القدر
فيوافقها وفي حديث عباد عن احمد بن حنبل من قامها ايمانا واحتسابا ثم وفقت له قال النووي معنى يوافقها اي يعلم انها ليلة القدر فيوافقها
ويحتمل ان يكون المراد يوافقها في نفس الامر ان لم يعلم هو ذلك وفي حديث زر بن جبيش عن ابن مسعود قال من يتم الحول يصيب ليلة القدر
وهو محتمل للقولين ايضا وقال النووي ايضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر معناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر
حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له وهو جار على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها وهو الذي يترجح في نظري ولا انكر حصول
الثواب الجزيل لمن قام لا بتغاء ليلة القدر وان لم يعلم بها ولو توفق له وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود وفرعوا على القول باشتراط
العلم بها انه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معا في بيت واحد وقال الطبري في خفاء ليلة القدر دليل على كذب
من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعبير لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقا لم يخفى على كل من قام ليلا في السنة فضلا عن ايام رمضان
وتعقبه ابن المنير في الحاشية بانه لا ينبغي اطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص
بها قوم دون قوم والنبى صلى الله عليه وسلم لم يحصل لعلامة ولم ينفع الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاه ابو سعيد نزول المطر ونحو
نرى كثيرا من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد ان ليلة القدر لا يراها
الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب فائز تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق واخرها الخارق من غير عبادة
والذي حصل على العبادة افضل والعبادة انما هي بالاستقامة فانها تستحيل ان تكون الا كرامة بحالات الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله
اعلم **انتهى** قوله وهو مثل شق جفنة الم بكسر الشين وهو النصف والجفنة بفتح الجيم معرفة قال القاضي فيه اشارة الى انها انما تكون في اواخر
الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في اواخر الشهر والله اعلم قال النووي واعلم ان ليلة القدر موجودة كما سبق التنبيه عليه فانها تروى
وتحققها من شاء الله تعالى من بين كل سنة في رمضان كما تظاهرت عليه هذه الاحاديث السابقة في الباب واختار الصالحين بها وروى
لها اكثر من ان تحصر اما قول القاضي عياض المهلب بن ابي صفر لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش ثبت عليه لثلاث تريبه - والله اعلم ام -
قال الحافظ وقد اختلفت العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك اكثر من اربعين قول كما وقع لنا نظير ذلك في
ساعة الجمعة وقد اشرت كنا في اخفاء كل منهما ليقع الجدل في طلبها ام - وهما انا اذكر بعضا من تلك الاقوال الاول انها ممكنة في جميع السنة
وهو قول مشهور عن الخفعية حكاه قاضي بخاري وابو بكر الرازي منه روى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم قال ابن عابدين
وذكر في المجموع الخانية ان المشهور عن الامام (ابي حنيفة) انها تدور في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره ام - قلت ويؤيد
ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته المكية بقوله واختلفت الناس في ليلة القدر اعني في زمانها فمنهم من قال
هي في السنة كلها تدور وبه اقول فاني رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه رأيتها
مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتروى في الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر ام - الثاني انها

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم، وأجابوا عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الأواخر بان المراد في ذلك رمضان الذي كان عليه السلام
 التمسها فيه والسيقات تدل عليها لمن تأمل طرق الأحاديث والفاظها كقولها ان الذي تطلب امامك وانما كان يطلب ليلة القدر من تلك السنة
 وغير ذلك مما يطالع عليه الاستقراء، والله اعلم. الثالث انها ليلة سبع عشرة من رمضان روى ابن ابي شيبة والطبراني من حديث زيد بن ارقم
 قال ما اشد ولا اشدني انها ليلة سبع عشرة من رمضان انزل القرآن واخرجه ابوداود عن ابن مسعود ايضا. الرابع انها اول ليلة من العشر الاخير
 واليه قال الشافعي جزم جماعة من الشافعية لكن قال السبكي انه ليس مجزوما به عندهم، الخامس انها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن انيس مرفوعا كما
 تقدم قريبا في الباب وعنه قال قلت يا رسول الله ان لم يأتني كونه في ليلة القدر في ليلة ثلاث وعشرين روى ابن ابي شيبة باسناد صحيح معاوية قال ليلة
 القدر ليلة ثلاث وعشرين رواه الشيخ في مسنده من طريق البخاري عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعا وروى عبد الرزاق عن ميمون بن ابي عوف عن نافع عن ابن عمر
 من كان متحريا فليتحرها ليلة ثلاث وعشرين وعنه الطبراني في معجمه عن ابن ابي شيبة عن ابن عباس انه كان يوقظ اهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق
 عن طريقه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وروى ابن ابي شيبة عن ابن عباس انه كان يوقظ اهله ليلة ثلاث وعشرين
 يقول انه كان يراه ليلة ثلاث وعشرين السابعة منها ليلة اربع وعشرين روى ذلك عن ابن ابي شيبة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلة القدر ليلة سبع وعشرين
 واثلة ان القرآن نزل لاربعة وعشرين من رمضان، السابع انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب احمد ورواية عن ابن حنيفة وبه جزم
 ابني بن كعب وحلف عليه كما مضى قريبا في الباب، وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال انكم
 يذكر ليلة الصهباء وانت قلت انا ذلك ليلة سبع وعشرين (هكذا وقع في النسخ ليلة الصهباء وانت وفي جميع الروايات ليلة الصبا وان ولم اقم هذه اللفظة)
 ورواه ابن ابي شيبة عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عن مسلم رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين (واحد من حديث
 مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا بن المذنب من كان متحريا فليتحرها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه اخرجه الطبراني في مسنده
 وعن معاوية نحوه اخرجه ابوداود وحكاها صاحب الحلية من الشافعية عن اكثر العلماء وهو استنباط ابن عباس عند عمر مع موافقته له وقال صاحب
 الكافي من الحنفية وكذا المحيط من قال لزوجته انت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لان العامة تعتقد انها ليلة القدر وهذا اذا كان
 الخالف غير فقيه يعرف الاختلاف كما في الدار المختار الثامن انها في اواخر العشر الاخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها، قال الحافظ وهو ارجح
 الاقوال وصار اليه ابو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب التسعة انها تنقل في العشر الاخير كله قاله ابو ذلاب ونص عليه مالك و
 الثوري واحمد واسحاق وزعم الماوردي انه متفق عليه وكأنته اخذه من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في
 تعيينها منه ويؤيد كونها في العشر الاخير حديث ابى سعيد الصيحي ان جابر بن عبد الله قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكفت في العشر الاوسط ان الذي تطلب
 امامك وسيأتي ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاخير في طلب ليلة القدر واعتكاف ازواجه بعده والاجتهاد فيه واختلف القائلون
 به فمنهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء ومنهم من قال بعض لياليه ارجح من بعض العاشرا انها تنقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط
 عن ابى يوسف ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب التقييد، وفيها للعلماء اقوال اختلفت ستة واربعين وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان ظاهرها
 التغاير والارجح انها في رمضان وانما تنقل وارجاها العشر الاخير وارجاها اواخر الشهر وارجح او تاراه شرعية واحدة وعشرين او ثلاث وعشرين
 عند الشافعية وارجاها عند الحنابلة ليلة سبع وعشرين والله اعلم. وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ان ليلة القدر ليلتان احدهما
 ليلة فيها يفرق كل امر حكيم فيها نزل القرآن ليلة واحدة في كل سنة في ليلة ثمان وخمسة ولا يجب ان تكون في رمضان مظنة غالية لها،
 وانفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نوع من انتشار الروحانية وهي الملازمة الى الارض فينبغي للمسلمون فيها على
 الطاعات فيبتاع كس انوارهم فيما بينهم ويتقرب منهم الملازمة ويتباعد منهم الشيطان ويستجاب منهم ما دعيتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان
 في اواخر العشر الاواخر تنقل وقتا خفيفا ولا تخرج منها فمن قصد الاولى قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اري رؤيا كقد توالت في السبع الاواخر من كان متحريا فليتحرها في الاواخر وقال ابي عبد الله هذه الليلة

وحدثنا محمد بن محمد بن الرزقي

حدثنا محمد بن محمد بن الرزقي
حدثنا محمد بن محمد بن الرزقي
حدثنا محمد بن محمد بن الرزقي

وحدثنا محمد بن محمد بن الرزقي حدثنا محمد بن اسمعيل عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف
ثم انسيتهما وقد رايتني اسجد في ماء وطين فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف الصحابة فيها مبني على اختلافهم في وجوبها ومن ادعية
من وجدها الله عز وجل في عفو نافع عني ام وفي الفقه قال العلماء الحكمة في اخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما
لو عينت لها ليلة لا تقصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة وهذا الحكم مطردة عند من يقول انها في جميع السنة او في جميع رمضان او في جميع
العشر الاخير او في اذناره خاصة الا ان الاول ثم الثاني اليق به كما نبه عليه آبي بن كعب في حديثه المار في الباب والله اعلم كتاب الاعتكاف
قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف الخ في رد المختار الاعتكاف لغة اللبث اي المكث في اى موضع كان وجس النفس فيه قال في البحر هو
لغة افتعال من عكف اذا دام من باب طلب عكفه حبسه ومنه والهدى معكوكا سمي به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شلوط
(مغرب) وفي النهاية مصدر المعتدى العكف ومنه الاعتكاف في المسجد والازم العكوف ومنه يعكفون على اصنامهم كهم ام وشرا هو اللبث في المسجد
بنية فاللبث هو المكن والكون في المسجد والنية شرطان (من الهداية والدال المختار) والمسجد فيه اعم من المسجد المعروف ومسجد البيت في حق المرأة
كما سيأتي البحث فيه والاعتكاف ثلاثة اقسام واجب بالندى وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لانها
بعد الاخبار على من لم يفعل من الصحابة وسقط في غيره من الامم قال في الدال المختار وشرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب ام
قال العلامة ابن عابدين في حاشيته قوله على المذهب راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابلته رواية الحسن انه شرط للنظور ايضا وهو يني
على اختلاف الرواية في ان النظور مقلد يمتوا ولا ففي رواية الاصل غير مقلد فلم يكن الصوم شرطالة وعلى رواية تقديره يومه وهي رواية الحسن
ايضا يكون الصوم شرطالة كما في البلالع وغيرها قلت ومقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضا في الاعتكاف المسنون لانه مقابل بالعشر الاخير حتى لو
اعتكفه بلا صوم لم يضر او سفر ينبغي ان لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكثر من لبث في مسجد بصوم ونية
فانه لا يمكن حمله على المنذر ولتصريحه بالشنية ولا على التطوع لقوله بعد واقلة نفلا ساعة فذتين حملا على المسنون سنة مؤكدة فيل على اشتراط
الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصريحهم بان الصوم انما هو شرط في المنذر فقط دون غيره فبيد نظركم انما شرطه المنذر
غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور انه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قيل في الدال المختار الاعتكاف في الاقسام الثلاثة المنذر والمسنون والتطوع
ثم قال في الصو شرط لصحة الاول والثاني لما قلنا ولو كان مبرا لهم بالنظور ما يشهد له الكثر من الروايات يقول شرط لصحة الاول فقط كما قال المصنف فعبارة
صحة الدال احسن من عبارة المصنف لما علمت هذا ما ظهر لي انني قال في الفتح واشتراط الصيام قال ابن عمر بن عباس اخبرني عبد الرزاق عن ثوبان بن جابر عن عائشة
نحوه وبه قال مالك والاوزاعي الحنفية واختلف عن احمد واثنى ام ومذهب الشافعي واصحابنا ان الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف بل يصح اعتكافه في الفطر
ويصح اعتكاف ساعة واحدة ومحظة واحدة قاله النووي واخرج الحنفية ومن وافقه ما اخرج ابو داود عن عبد الرحمن بن ابي رزق عن الزهري عن
عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يبأ شراها ولا يخرج لحاجة الا لما
لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع قال ابو داود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قال ابن السنة وعبد الرحمن بن اسحق
وان كمل فيه بعضهم فقد اخرج له مسلم وثقة ابن معين واثنى عليه غيره قال يزيد بن زريع ما جاءنا اخفنا منه وقال احمد هو رجل صالح او يقول
وحكى الترمذي في العلل عن البخاري انه ثقة وقد روى البيهقي في باب المعتكف يخرج عن المسجد ليدعى او غائط من رتبته من طريق عقيل بن شهاب
عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخير من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف ازاوية من بعد والنية والمعتكف ان
لا يخرج الا لحاجة التي لا بد له منها ولا يعود مريضا ولا يمس امرأته ولا يبأ شراها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة والمدة فيمن اعتكف ان يصوم
قال البيهقي بعد اخراج هذا الحديث وحديث عبد الرحمن بن اسحق قال الشيخ قد ذهب كثير من الحفاظ الى ان هذا الكلام من قول من دون عائشة في
وان من ادرجه في الحديث وهو فيه فقد رواه شفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود مريضا ولا يبأ شراها
ولا اعتكاف الا بصيام ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة (وعن ابن جبريم) عن الزهري عن سعيد بن المسيب انه قال المعتكف لا يعود مريضا ولا يشهد
جنازة ام قال ابن الترمذي في هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى بل هو معطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا وكذا وقد قدما قريبا
ان هذا عند الحديث في حكم المرفوع رواه عروة عن عائشة مرة واحدة بد مرة أخرى وقد اخرج الدارقطني من حديث القاسم بن زعيم عن ابن جبريم عن
الزهري بسنده وفي آخره ويؤمر من اعتكف ان يصوم واخرجه ايضا من حديث الحاج عن ابن جبريم بسنده وفي آخره ومن اعتكف ان يصوم
قال ومنه المحدثين ان الصحابي اذا قال السنة كذا فهو مرفوع والسنة السيرة والطريقة وذلك قد مشترك بين الواجب السنة المستحب عليها

في العشر الاواخر من رمضان وحديثي ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس بن يزيد ان نافعاً حدث عن عبد الله بن عمر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان قال نافع وقد رايت عبد الله المكنان الذي كان يعتكف فيه رسول الله
 ومثله حديث سنوا بمسنة اهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولو تكن السنة المصطلح عليها معرفة في ذلك الوقت وذكر سنة الصوم للمعتكف
 مع ترك المس والحرج دليل على ان المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها - واخرج ابو داود والنسائي عن عبد الله بن بديل عن عمر بن دينار عن ابن عمر
 ان عمر رضي الله عنه جعل عليه ان يعتكف في الجاهلية ليلة او يوماً عند الكعبة فسال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم وفي لفظ للنسائي فامر
 ان يعتكف ويصوم قال الدارقطني تفرد به عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي عن عمر وهو ضعيف الحديث والثقات من اصحاب عمر لم يذكر الصوم
 ان يعتكف ومنه ما بن عليه بن مسعود وسام بن زيد وغيرهم والحديث في الصحيحين ليس فيه ذكر الصوم بل اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف في المسجد
 الحرام ليلة فقال عليه الصلاة والسلام اوف بذلك وفيها ايضاً عن عمر رضي الله عنه انه جعل على نفسه ان يعتكف يوماً فقال اوف بذلك والجمع
 بينهما ان المراد الليلة مع يومها واليوم مع ليلته وغاية ما فيه انه سكت عن ذكر الصوم وهذه الرواية وقد رويت برواية الثقة وتأيدت بتأييد فيجب لها
 فالثقة ابن بديل قال فيه ابن معين صالح وذكر ابن حبان في الثقات قال في الجهر النضر وفي الميزان غرر الدارقطني ومثله غيره وقال ابن عدي
 كما اعلم للثقة ابن فيه كلاماً فاذا ذكره وذكر ابن ابى حاتم عن ابن معين انه قال فيه مكحول وذكر ابو حفص بن شاهين في كتاب الثقات قال مكحول
 وذكره ابن حبان ايضاً في كتاب الثقات وزايدة الثقة مقبولة ومن لم يذكر الشئ ليس بحجة على من ذكره ام - والمؤيد ما تقدم من حديث عائشة رضي
 الله عنها الصحيح السند فان رفعه زيادة ثقة وما اخرج البيهقي عن اسيد بن عاصم عن حماد بن الحارث بن ابي اسيد عن حماد بن عطاء عن ابن عمر
 بن عمر رضي الله عنهما انهما قالتا المعتكف يصوم فقول ابن عمر رضي الله عنهما بلزومه مع انه راوى واقعة ابيه يقوى ظن صحة تلك الزيادة في حديث ابيه
 وما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه وصححه ولم يتم له ذلك
 ففيه عبد الله بن محمد الرضائي وهو مجهول ومع جملة ما يروى عنه غيره بل ينفونه على ابن عباس ويؤيد الوقت ما ذكره البيهقي بعد ذكره تفرد الرضائي حيث
 قال وقد مره ابو بكر الحميدي عن عبد العزيز بن محمد عن ابي سهريل بن مالك قال اجتمع انا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز وكان على امرأته اعتكاف نذر
 في المسجد الحرام فقال ابن شهاب لا يكون اعتكاف الا بصوم فقال عمر بن عبد العزيز اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فمن ابى كبر قال لا قال
 فمن عمر قال لا قال ابو سهريل فانصرفت فوجدت طائوساً وعطاء فسالتهما عن ذلك فقال طائوس كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً الا ان
 يجعله على نفسه وقال عطاء ذلك رأي صحيح ام - فلو كان ابن عباس يرفع له ليقصر طائوس عليه اذ لو يكن يخف عليه خصوصاً في مثل هذه القضية
 وقول عطاء بحضوره ذلك رأي صحيح فعز ذلك اعترف البيهقي بان رفعه وهو ثور لم يسلح الموقوف عن المعارض اذ قد ذكرنا رواية البيهقي عن ابن عباس
 وابن عمر رضي الله عنهما انهما قالتا المعتكف يصوم فتعارض عن ابن عباس وقال عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن ابن ابى ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس
 قال من اعتكف فعليه الصوم ودفع المعارضة عنه بان يجعل مرجع الضمير في قوله الا ان يجعله الاعتكاف فيكون دليل اشتراط الصوم في الاعتكاف للمنفذ
 دون النفل ويخص محمد بن راق عنه به وكذا حديث عمر بن الخطاب على اشتراطه في المنذور والمعتم لا اشتراطه حديث عائشة المتقدم المرفوع وما
 اخرج عبد الرزاق عنها موقوفاً قالت من اعتكف فعليه الصوم واخرج ايضا عن الزهري وعروة قال لا اعتكاف الا بالصوم وفي موطأ مالك انه بلغه عن
 القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر قال لا اعتكاف الا بالصوم وقال مالك والامر على ذلك عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام فهذا كلاماً تؤيد بطلاق
 الاشتراط وهو رواية الحسن وفي رواية الاصل وهو قول حماد اقل الاعتكاف النفل ساعة فيكون من غير صوم - وعلى هذه الرواية اي رواية
 الاصل فما اخرجها البخاري عن ابن عباس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه يحمل على الاعتكاف النفل لان معنى النفل على المساهلة
 ويحمل ما ثبت عنه باسناد صحيح من اشتراط الصوم على ما سوي ذلك وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في قصة نذر عمر رضي الله عنه فادف بذكره مع قطع
 النظر عن زيادة عبد الله بن بديل محمول على الاعتكاف المستحب الذي هو في حكم النفل فان نذره كان قبل الاسلام كما هو موضح في الحديث ايات في ذلك
 لا يصح عندنا فلا يجب الوفاء به والامر بايفاءه للاستحباب فصارت الاعتكاف نفلاً غير واجب وهذا لا يشترط له الصوم على رواية الاصل عندنا
 والله اعلم - **قوله في العشر الاواخر** قال الشيخ ولي الله الدهلوي قد اراد الله روحه ولما كان الاعتكاف في المسجد سبباً لجمع الخاطر وصدق القلب
 والتفرغ للطاعة والتشبه بالملائكة والتعرض لوجوه ليللة القل - اختار النبي صلى الله عليه وسلم في العشر الاواخر سنة الحسنين من امته
 ام - قال في البدائع والاعتكاف تقرب الى الله تعالى بمجاورة بيته والاعراض عن الدنيا والاقبال على خاتمة لطلب الرحمة وطمع المغفرة حتى قال
 عطاء الخراساني مثل المعتكف مثل الذي اتقى نفسه بين يدي الله تعالى يقول لا يبرح حتى يغفر له **قوله** المكنان الذي كان يعتكف فيه رسول الله

صلى الله عليه وسلم من المسجد وحل ثنا سهل بن عثمان حدثنا عقبه بن خالد السكوني عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الاواخر من رمضان **حل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا
 ابو مغوية **ح** وحل ثنا سهل بن عثمان اخبرنا حفص بن غياث جميعا عن هشام **ح** وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب اللذان
 قالوا حل ثنا ابن مبر عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الاواخر من رمضان
وحل ثنا قتيبة بن سعيد حل ثنا ليث عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة
 الاواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف ازواجه من بعده **وحل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا ابو معاوية عن يحيى
 صلى الله عليه وسلم ان نادى ابن ماجة من وجه آخر عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف طهر له فراشه وراء اسطوانة التوبة **قول** من المسجد **ال** قال الخطيب
 واتفق العلماء على مشعر طينة المسجد للاعتكاف الا بعد بن عمر بن ابي نعيم المالكى فاجازه في كل مكان واجاز الحنفية للمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها ربه المكان
 المعتكف للصلاة فيه وفي قول الشافعي قد يجوز في وجه لا صحابه ولما كية يجوز للرجال والنساء لان التطوع في البيوت افضل وذهب ابو حنيفة واحمد
 الى اختم اصده بالمساجد التي تقام فيها الصلوات ونصه ابو يوسف بالواجب واما النفل ففي كل مسجد وقال الجمهور يعوم في كل مسجد الا لمن ترمض
 بالجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه مالك لان الاعتكاف عند ما ينقطع بالجمعة ويجب بالشعر عند مالك ونصه طائفة من السلف كالحسين
 بالجامع مطلقا واما اليه الشافعي في القديرو خصه حنيفة بن ايمان بالمساجد الثلاثة وعلوا بمسجد مكة والمدنية وابن المسيب بسجدة المدينة ام
 وقد استدلل به من العلماء على مشعر طينة المسجد من غير تخصيص بمسجد دون مسجد بقوله تعالى ولا تشاشرن ومن واثنتهما كفون في المساجد وجدلالة
 منها ان الاعتكاف لا يخصص في غير المسجد لا يختص بغيره بالجمعة لان الجموع من الاعتكاف بالجامع فلهذا ذكر المساجد ان المراد ان الاعتكاف
 لا يكون الا في ما ونقل ابن المنذر الاجماع على ان المراد بالباشرة في الآية الجموع وروى الطبري وغيره من طرق قوية في سبيل الآية كاتوا اذا اعتكفوا فخرج
 رجل لحاجته فلقى امرأته جامعها ان شاء فزلت كذا في الفهم وما نقله عن الحنفية في الدر المختار ولبث امرأة في مسجد بيتها ولبث في المسجد ام قال ابن عابدين
 اي نزهة كما هو ظاهر النهاية (هـ) وصرح في البائع بانه خلاف الافضل ام فيجوز في المسجد بدون كراهة والله اعلم **قول** حتى توفاه الله عز وجل
 قال السندي يمكن ان يكون ذلك بعد ما ادى ليلة القدر في العشرة الاخير وهو لا ينافي اعتكاف العشرة الاوسط قبل ذلك فلا ينافي ما سبق من حديث المسجد
 ام قلت ويؤيد هذا التطبيق ما روى عن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف اول سنة العشرة الاوّل ثم اعتكف العشرة الوسطى ثم اعتكف العشرة
 الاواخر وقال اني رايت ليلة القدر فيها فاستبينها فلم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فيهن حتى توفي صلى الله عليه وسلم قال الهيثمي رواه الطبراني
 في الكبير واسناده حسن قال الحافظ ويؤيد منه اي من حديث الباب انه لم ينسخ وليس من الخصائص لاعتكاف من اجابه بعد عليه الصلوة والسلام
 واما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأشرف في نفسي انه كالوصال وارهو تركوه لشدة تم ولهم يلغى عن
 احد من السلف انه اعتكف الا عن ابي بكر بن عبد الرحمن ام - وكأنه اراد صفة مخصوصة ولا فقد حكيناها عن غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك
 اخذ بعض اصحابه ان الاعتكاف جائز وانكر ذلك عليهم ابن العربي وقال انه شئ مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل
 على تأكيده وقال ابو داود عن احمد لا اعلم عن احد من العلماء خلافا انه مسنون وقد مر في المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول عجباً للمسلمين تركوا الاعتكاف
 والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه منذ قدم المدينة حتى قبضه الله **قول** ثم اعتكف ازواجه **ال** قال الزبيدي فاشارت الى استمرار حكمها لا شكاية
 في حق النساء فكان امهات المؤمنين يعتكفن بعد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبير وان كان هو في حياته قد انكر عليهن الاعتكاف بعد اذ لم يعصهن
 كما هو في الحديث الصحيح فذلك لمعنى آخر وهو كما قيل خوت ان يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل اردن القرب منه فغيرهن عليه او غيرهم عليهم او ذهاب
 المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف او لتضييق من المسجد بأبيتهن والله اعلم - ثم لا شك في ان اعتكافه صلى الله عليه وسلم كان في مسجده
 وكذا اعتكاف ازواجه فاخذ منه اختصاص الاعتكاف بالمسجد وانه لا يجوز في مسجد البيت وهو الموضع المهيأ للصلاة فيه لا في حق الرجل ولا في
 حق المرأة اذ لو جاز في البيت لعلوه ولو لم يكن في ملازمة المسجد من المشقة لاسيما في حق النساء - **ال** قال الحافظ طم وقال طائفة الشافعي كراهته لمعنى
 المسجد الذي يصلي فيه الجماعة واخبر حديث الاخبية الا في في الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة الا في مسجد بيتها لانها تتعرض لكثرة ضرتها
 وقال ابن عبد البر لو كان ابن عيينة زاد في الحديث اي حديث الباب انهن استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف لفطعت بأن اعتكاف المرأة
 في مسجد الجماعة غير جائز - **ال** وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية لها ان لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وريم
 قال احمد ام قال الزبيدي روى والذي في كتبنا صحابنا المرأة تعتكف في مسجد بيتها ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والا في اول افضل ومسجد جهة افضل

باب الاجتهاد في العشرة الاخر

فَقُضِيَ تَرَكَ الْأَعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اعْتِكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ شَوَّالٍ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ **وَحَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ سَوَادٍ أَخْبَرَنَا
 ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الْحَرْثِ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ **وَحَدَّثَنَا** سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ
 حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي اسْحَقَ كُلُّهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
 عَنْ عَمْرِو عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ مَعُودٍ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَيْنَةَ وَعُمَرُ بْنُ الْحَرْثِ وَابْنُ اسْحَقَ ذَكَرَ عَائِشَةَ
 وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ نَحْنُ ضَرَبِينَ الْأَخْبِيَّةَ لِلْأَعْتِكَافِ **وَحَدَّثَنَا** اسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ قَالَ
 اسْحَقُ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ يَعْفُورٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ
 الْعَشْرَ أَحْبَبَ اللَّيْلَ وَأَيُّقُظُ أَهْلَهُ وَجَدَّ وَشَدَّ الْمُنَازِرَ **وَحَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَدَّادِيُّ رَوَى كِلَاهُمَا

بَدِيًّا لَمْ يَكُنْ إِذَا تَأَلَّاهُنَّ فِي الْأَعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ وَابْتِغَاءً لِمَا كَانَ يَدِي الْأَصْرَ فِي الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ لَكَانَتْ الْكَرَاهَةُ دَالَّةً عَلَى نَجَسِهِ وَكَانَ الْأَخْرَجُ مِنْ أَمْرِهِ
 أَوَّلَى مَا تَقَدَّمَ - ام - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ قَوْلُهُ فَقُضِيَ تَرَكَ الْأَعْتِكَافَ فِي شَوَّالٍ وَتَشَدَّدَ بِدَلِّ الْأَوَّلِ وَالْمَكْسُورَةِ بَعْدَ هَذَا وَمَعْنَاهُ أَيُّ نَقَضَ قَوْلُهُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ
 قَالَ عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَعَنَ بِالْقَضَاءِ الْإِثْنَانِ بِمِثْلِ الْفَائِتِ اسْتَدْلَا الْفَضْلُ عَلَى الْقَضَاءِ حَقِيقَةً وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ حَتَّى اعْتِكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ
 وَيَجِبُ بَيْنَ الرَّائِيَيْنِ أَنْ الْمُرَادُ يَقُولُ آخِرُ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ انْتِهَاءً اعْتِكَافُهُ فِي آخِرِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْهُ وَفِي عَمْدَةِ الْقَارِي قَالَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ فِيهِ جِلٌّ عَلَى جَوَازِ الْأَعْتِكَافِ
 بغيرِ شَوَّالٍ أَنْ شَوَّالٌ هُوَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَصَوْمُهُ حَرَامٌ قَدْ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ لَمَّا قَالَ هَذَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ اعْتِكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ ابْتِدَاءً فِيهِ وَالْعَشْرُ الْأَوَّلُ
 فَإِذَا اعْتِكَفَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ شَوَّالٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنْهُ ابْتَدَأَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ مِنْهُ يَوْمٌ أَكَلَ وَشَرِبَ وَبَدَأَ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَعْتِكَافُ وَهُوَ
 التَّخَلُّى لِلْعِبَادَةِ فَلَا يَكُونُ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ مَحَلًّا لِلْعَشْرِ بِالنَّجَسِ - ام - وَقَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ مَرَّاعْتِكَافُ الْإِيَّامِ الْتِسْعَةِ مِنْ شَوَّالٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اعْتِكَفَ فِي الْعَشْرِ وَفِي
 الصَّحِيحِ يَنْبَغِي أَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْتِكَفُ الْعَشْرَ الْوَاحِدَ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَعْرِفُ الْعَشْرَ كُلَّهَا - ام - إِنْ دَامَ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَعْنَاهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعًا وَعَشْرِينَ أَكْثَرًا مِمَّا تَلَا فِيهِ ابْنُ خَرِجَةَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَشَدَّ عَزَّائِشَةَ غُلَّاحِدَ بِأَسْنَادٍ حَسَنٍ كَمَا فِي نَيْلِ الْأَوَّلِ وَكَذَا حَدِيثُ حَفْصَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 وَالنَّسَائِيُّ الرَّابِعُ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صِيَامَ عَشْرِ يَوْمٍ وَالْعَشْرَ الْوَاحِدَ مِنْ شَوَّالٍ وَفِي الْحِجَّةِ مَعَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِخْرَ
 فَأُطْلِقَ صِيَامُ الْعَشْرِ أُرِيدَ بِهِ التَّسْعُ كَمَا وَقَعَ مَرَّعًا فِي سَنَةِ الْوَدَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ عَنْ مَا ذَكَرْنَا مِنْ طَرِيقِ رِوَايَةِ الْقَوَائِدِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَعْتِكَفُ
 حَتَّى تَسْتَأْذِنَ زَوْجَهَا وَأَمَّا إِذَا اعْتِكَفَتْ بغيرِ أَذْنِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْرِجَهَا وَأَنْ كَانَ بِأَذْنِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَنْهَا الْمُسْلِمَةُ وَفِيهِ تَرَكَ الْأَفْضَلُ إِذَا كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ
 وَأَنْ مِنْ خَشْيَةِ عَلَيْهِ الرِّبَاءُ جَاذِلَهُ تَرْكُهُ وَقَطْعُهُ وَفِيهِ أَنْ الْأَعْتِكَافَ لَا يَجِبُ بِالْأَنِيَّةِ وَأَنَّا قَضَاءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ فَعَلَّ طَرِيقَ الْاسْتِجَابِ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا
 عَلَّ عَمَلًا أَتْبَعَتْهُ وَلِهَذَا لَمْ يَنْقُلْ أَنَّ نِسَاءً اعْتِكَفْنَ مَعَهُ فِي شَوَّالٍ وَفِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اعْتِكَفَتْ فِي الْمَسْجِدِ اسْتَحَبَّ لَهَا أَنْ يَجْعَلَ لَهَا بَابًا يَخْرُجُ مِنْهُ لِيَسْتَظِلَّ بِهَا وَتَسْتَظِلَّ بِهَا
 أَقَامَتْهَا فِي مَوْضِعٍ لَا يَضِيقُ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَفِي الْحَدِيثِ بَيَانُ مَرْتَبَةِ عَائِشَةَ فِي كَوْنِ حَفْصَةَ لَمْ تَسْتَأْذِنْ الْأَبُو اسْمَاطُهَا وَخِيَمَتُهَا أَنْ يَكُونَ سَبَبٌ ذَلِكَ كَوْنُهُ كَانَ ذَلِكَ
 اللَّيْلَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ كَذَا فِي الْفَتْحِ - **بَابُ** الْاجْتِهَادِ فِي الْعَشْرِ الْوَاحِدِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَوْلُهُ عَنْ ابْنِ يَعْفُورٍ فِي الْفَتْحِ التَّحْتَانِيَّةِ وَسُكُونُ الْمُجْتَهِدِ
 وَضَمُّ الْفَاءِ وَلَا حِلَّ عَزَّائِشَةَ عَنْ ابْنِ عَسِيلٍ بْنِ شَطَّاسٍ وَهُوَ ابْنُ يَعْفُورٍ الْمَذْكُورُ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَهُوَ كُوفِي تَابِعِي صَغِيرٌ لَهُمَا ابْنُ يَعْفُورٍ آخَرُ تَابِعِي كَبِيرٌ رَأْسُهُ
 وَقَدْ قَالَ - **قَوْلُهُ** إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْوَاحِدَ مِنْ شَوَّالٍ وَصَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ فِي مَرْثُومَةٍ عَنْهُ **قَوْلُهُ** إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْوَاحِدَ مِنْ شَوَّالٍ
 سَهْرُهُ فَأَحْيَاهُ بِالطَّاعَةِ وَأَحْيَى نَفْسَهُ بِمَهْرِهِ فِيهِ كَانَ النُّومُ أَخْوَالُ الْمَوْتِ وَأَضَافَهُ إِلَى اللَّيْلِ اتِّسَاعًا لَأَنَّ الْقَائِمَ إِذَا أَحْيَى بِالنَّقْطَةِ أَحْيَى لَيْلَهُ بِحَيَاتِهِ وَهُوَ حَيٌّ
 قَوْلُهُ لَا يَجْعَلُوا بَيْتَكُمْ قُبُورًا أَيْ لَا تَتَمَرَّقُوا فَنَاءً كَمَا لَا مَوَاتٍ فَتَكُونُ بَيْتَكُمْ قُبُورًا قَالَ الْعِيْنِيُّ قَالَ شَيْخُنَا وَفِي حَدِيثِ الْأَشْجَةِ فِي الصَّحِيحِ أَحْيَاءُ اللَّيْلِ كُلُّهُ
 وَالظَّاهِرُ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ مَعْظَمُ اللَّيْلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مَا عَلِمْتُمْ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحُ وَقَالَ النُّوَيْ وَفِيهِ أَجْمَعُ الْأَعْيَانُ وَابْتِغَاءً لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَاةِ
 وَغَيْرِهَا قَالَ وَفِيهِ اسْتِجَابُ أَحْيَاءُ لِيَالِيهِ بِالْعِبَادَاتِ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُ كَانَ يَمُوتُ لَيْلَةً فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِقَاءَ الْمَرَاهِ لَيْلَةً وَلَيْتَ بَيْنَ الْعَشْرِ
 لِهَذَا اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِجَابِ أَحْيَاءُ لِيَالِيهِ الْعِيدِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ **قَوْلُهُ** وَأَيُّقُظُ أَهْلَهُ الْإِخْوَةَ وَالصَّلَاةَ وَرَوَى ابْنُ تَرَمِذِي وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ
 أُمِّ سَلَمَةَ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَقِيَ مِنْ رَمَضَانَ عَشْرَةٌ يَأْمُرُ بِعَمَلٍ مِنْ أَهْلِهِ يَطِيقُ الْقِيَامَ أَهْلَهُ قَالَ ابْنُ تَرَمِذِي وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ
 أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ بَنَاتِهَا كَانَتْ بِالْأَعْتِكَافِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِقَوْلِهِ فِيهِ وَأَيُّقُظُ أَهْلَهُ فَإِنَّهُ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ فِي الْبَيْتِ فَلَوْ كَانَ مَعْتِكَفًا كَمَا فِي الْمَسْجِدِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ وَفِيهِ نَظَرٌ
 فَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ اعْتِكَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرًا مِنْ أَزْوَاجِهِ وَعَلَى تَقْدِيرِهِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَجَعَلَ ابْنُ تَرَمِذِي وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَعَهُ وَأَنْ يَكُونُ
 عِنْدَ مَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ لِحَاجَتِهِ كَذَا فِي الْفَتْحِ - وَفِي الْمَرْثَاةِ وَأَيُّقُظُ أَهْلَهُ إِيَّاهُمْ بِأَيُّقُظُهُمْ فِي بَعْضِ أَقَاتِهِ لِلْعِبَادَةِ وَطَلَبُ الْإِيمَانِ وَالْقَوْلُ تَعَالَى أَمْرُ أَهْلِكَ
 بِالصَّلَاةِ وَأَمَّا لَمَّا يَأْمُرُ هُوَ بِنَفْسِهِ لَأَنَّهُ كَانَ مَعْتِكَفًا **قَوْلُهُ** وَشَدَّ الْمُنَازِرَ الْإِسْرَافِيَّةَ وَهُوَ الْأَزَارُ وَمَعْنَاهُ إِيَّاهُمْ بِأَيُّقُظُهُمْ فِي بَعْضِ أَقَاتِهِ لِلْعِبَادَةِ وَطَلَبُ الْإِيمَانِ وَالْقَوْلُ تَعَالَى أَمْرُ أَهْلِكَ

عن عبد الواحد بن زياد قال قتيبة حدثنا عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله قال سمعت ابراهيم يقول سمعت الاسود بن يزيق يقول
 قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيره **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب**
السنحقي قال سنحقي اخبرنا وقال الاخران حدثنا ابو مغوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صائما في العشر قط **حدثنا ابو بكر بن نافع العبدى**

عن الثوري واستشهد بقول الشاعر قوما اذا حاربوا شدا وما ذكرهم عن النساء ولو باتت باطهارك وذكر ابن ابي شيبة عن ابي بكر بن عمار
نحوه وقال الخطابي يحتمل ان يريد به الجدة في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر منزلي او تشددت له ويحتمل ان يراد التشهير والاعتزال معا
يحتمل ان يراد الحقيقة والمجاز كمن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة فيكون المراد شدد منزرا حقيقة فلم يجعله اعتزل
النساء وشتم للعبادة قلت وقد وقع في رواية عامر بن ضمرة المذكورة شدد منزرا واعتزل النساء فحفظه بالواو فيتقوى الاحتمال الاول - كذلك في الفتح
وقول الطبري معنى على جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلافة مشهورة قوله عن الحسن بن عبيد الله انه هو كوفي نخعي قد مر يحيى القطان عليه
الحسن بن عمر وقال ابن معين ثقة صالح وثقة ابو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بقوي ولا يقاس بالاعمش، انتهى - وقل نعم
هذا الحديث عن ابراهيم وتفرقه به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استخبره الترمذي واما مسلم فصحيح حديثه لشواهده على عادته قال البخاري
في بعض نسخ الصحيح والخراج حديث الحسن بن عبيد الله لان عامة حديثه مضطرب قوله لا يجتهد في غيره اخ فيه الحرص على ما وممة القيام
في العشر الاخير اشارة الى الحديث على تجويد الجماعة - ختم الله لنا بخير آمان - باب صوم عشرين والحجة قوله ما ثلث في العشر قط اخ هذا يوم
كراهته صوم العشر وليس فيها كراهة بل هي مستحبة استحبابا شديدا فقد روى الترمذي وابن ماجه بسند فيه مقال عن ابي هريرة مرفوعا ما من ايام
احب الى الله تعالى ان يتجبد له فيها من عشرين والحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر لا سيما يوم التسعة
منها وهو يوم عرفته لما صححه انه يكفر سنتين فقد ثبت في صحيح البخاري في كتاب العيدين عن ابن عباس ما العمل في ايام افضل منه وهذه رواه الطيالسي
في مسنده والدارقطني بلفظ ما العمل في ايام افضل منه في عشرين والحجة ورواه الترمذي وابن ماجه وغيرهما بلفظ ما من ايام العمل الصالح فيها احب
الى الله تعالى من هذه الايام يعني ايام العشر لفظ الترمذي من هذه الايام العشر بدلت يعني وطن بعضهم ان قوله يعني تفسير من بعض روايته
لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر واستدل به على فضل صيام عشرين والحجة لان احوال الصوفى في العمل المشغولة له و
بالصلاة والذكر الصديق وغير ذلك واستشكل بخبر يوم العيد في اجيب بانه محمول على الغالب او الاكثر من ايام العشر ويتناول به العمل فيها
خبر عائشة لرقيم العشر على انه لو صامه حينئذ لعارض من مرض وسفر او غيرها وانما كثرته صائما فيه ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في نفس الامر
فما انما نفت رؤيتها ويدل عليه حديث هنيئة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يؤم تسع ذي الحجة رواه ابو داود والنسائي واحمد وحسنه بعض الحفاظ وقال الزيلعي حديث ضعيف المتيقن مقدم على الثاني وقد كان يقسم التسع
لصيامها عند عائشة وصام عند غيرها ورد بانه يبعد كل البعد ان يلازم عدة سنين على عدم صومه في نيتها دون غيرها فاجوابه الاول اسئل
حديث هنيئة اسناده ضعيف فلا يعارض الصحيح وقال الحفاظ في حديث الباب انه لا يعارض احاديث فضائل العشر لاحتمال ان يكون ذلك لكونه
ان يترك العمل وهو يحب ان يعلمه خشية ان يفرض علمه امته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة ايضا ام - والنبي صلى الله عليه وسلم اعلم بالعمل
لذي فيه صلاحية الافتراض وبما ليس كذلك، والذي يظهر ان السبب في اختيار عشرين والحجة امكان اجتماع امتهات العبادة فيه وهو الصيام والصدقة
بما لا يتأتى ذلك في غيرها وعلى هذا هل يخص الفضل بالحاج لانه الذي تميزت به او يعبر المقيم فيه احتمال والثاني ظاهر الحديث وقال ابو امامة
بن النخاس فان قلت ايما افضل عشرين والحجة او العشر الاخر من رمضان فاجواب ان عشرين والحجة افضل لاشتغالها على اليوم الذي ما رؤى الشيطان
يوم غير يومه لا آخر ولا اعظم ولا احقر منه فهو يوم عرفته قال صلى الله عليه وسلم وما ذاك الا لما رآي من نزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام
رجله مالك وكون صيامه يكفر سنتين الماضية والآتية ولا شتم لها اي العشر على اعظم الايام حرمة عند الله وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى
رائح الاكبر وليال عشر رمضان الاخير افضل لاشتغالها على ليلة القدر التي هو خير من الف شهر من تأمل هذا الجواب جده كافي اشارة
به الفاضل المفضل صلى الله عليه وسلم في قوله ما من ايام العمل فيها احب الى الله من عشرين ذي الحجة الحديث، فتأمل قوله ما من ايام دون ان يقول
ن عشرين ونحوه، قال الزرقاني وهذا قد تعقب بان الايام اذا اطلقت دخل فيها الليالي تبعا وفي البرار وغيره عن جابر مرفوعا افضل ايام الدنيا
العشر وقل قسم الله بها في قوله والفجر واليالي عشرين ولو صح حديث ابي هريرة عند الترمذي قيام ليلة منها بقيام ليلة القدر لكان صريحا في

أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

زيارة مكان مخصوص وهو البيت الشريف في زمان مخصوص وهو شهر الحج لفعل مخصوص وهو الطواف والسعي والوقوف محرمات فيه المنة للخرى مع زيادة وصفت، أم - وأختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور أنها سنة ست وبها جزموا لأن في كتاب السير وصحة ابن الرقعة وقيل سنة خمس حكاه الواقدي محتجاً بقصة ضام بن ثعلبة فإن في حديثه ذكر الحج وذكر محمد بن حبيب أن قدومه كان سنة خمس من الهجرة وقال الطبرطوشي وقد روي أن قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم كان في سنة تسع وقيل أنه فرض سنة تسع حكاه النووي في الروضة وحكاها الماوردي في الأحكام السلطانية وصحة القاضي عياض والقرطبي وصحبه ابن القيم في الهدى فقال الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تسع وإن أئتم فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود أو آخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو اللائق بهد حاله صلى الله عليه وسلم وليس بيد من ادعى تقدماً فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وآتوا الحج والعمر لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وإنما فيه الامتثال لما أمر به إذا شرع فيه فإن هذا من وجوب ابتدائه، أم وهذا كله لا يقتضيه نفي الحج قبل ذلك لأعلى وجه الفرضية ففي الترمذي من حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها عمر وعنه ابن عمر حج صلى الله عليه وسلم قبل أن يهاجر ثلاث حج أخرجه ابن ماجه والحاكم وقال ابن الجوزي حج حجتين لا يعلم عددها وقال ابن الأثير كان عليه السلام يحج كل سنة قبل أن يهاجر قال الحافظ الذي لا ريب فيه أنه لم يترك الحج وهو بمكة قط لأن قريشاً في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج وإنما يتأخرون عن تركه لم يكن بمكة أرواقه صنعت وإذا كانوا هدموا على غير دين يجرسون على إقامة الحج ويرونه من مفاخرهم التي امتازوا بها على غيرهم من العرب فكيف يظن أنه صلى الله عليه وسلم يتركه وقد ثبت أن جبير بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفاً بعرفة وأنه من توفيق الله له وثبت دعاءه قبائل العرب إلى الإسلام بمنى ثلاث سنين متواليه، انتهى - ثم اختلف في الحج عند أصحابنا هل هو واجب على الفور أو على التراخي وبالأول قال أبو يوسف أي في أول أوقات الأماكن فمن أخره عن العام الأول أثر وهو أصح الراييين عن أبي حنيفة كما في المحيط والخانية وشرح الجمع وفي القنية أنه المختار قال القدرى هو قول شريكنا وبالثاني قال محمد لكن جواره مشروط بأن لا يفوته حتى لو مات ولم يحج أثر عنه أيضاً ووقت الحج عند الأصوليين يسمى مشكلاً لو جهين الوجه الأول أنه يشبه المعيار لأنه لا يصح في عام واحد إلا حج واحد ونشبهه الظرف لأن أفعاله لا تستغرق أوقاته والوجه الثاني أن أبا يوسف لما قال بتعيين أشهر الحج من العام الأول جعله كالمعيار وجعل لما قال بعد ذلك جعله كالظرف ولم يجز مكل منهما بما قال فان أبا يوسف لو جزم بكونه معياراً لقال من أخر عن العام الأول يكون قضاء لا أداء مع أنه لا يقول به بل يقول أنه لا يكون أداءً ولا أن يكون أداءً فيقول به بل يقول أنه لا يجوز مع أنه لا يقول به بل يقول أنه لا يجوز وأن محتملاً لو جزم بكونه ظرفاً لقال أن من أخره عن العام الأول لا يأتى أصلاً أي لا في ملك حياته ولا في آخر عمره مع أنه لا يقول به بل يقول أن من مات ولم يحج أثره في آخر عمره فحصل الاستحالة ثم إن القائل بالفور لا يجزم بالمعيارية والقائل بالتراخي لا يجزم بالظرفية بل كل منهما يجوز لاحتين لكن القائل بالفور يترجم حجة المعيارية ويوجب أداءه في العام الأول حتى لو أخره عنه بلا عذر أثر لتركه الواجب لكن لو آتاه في العام الثاني كان أداءً لا قضاء والقائل بالتراخي يترجم حجة الظرفية حتى لو آتاه بعد العام الأول لا يأتى بالتأخير لكن لو أخره فمات ولم يحج أثره في آخر عمره وقال بعض أصحابنا المتأخرين والمعتدل أن الخلاف في هذه المسئلة ابتداء في أبو يوسف على بكال احتياط لأن الموت في سنته غير نادر فبات وجب حكم بالتوسع لظاهر الحال فيبقاء الإنسان والله أعلم ومن قال أن الحج على التراخي الشافعي والثوري والأوزاعي ممن قال على الفور مالك وأحمد وكان الكرخي يقول هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى - كذا في شرح الأحياء وقال الأبي المالك في شرح صحيح مسلم والقول بالتراخي إنما هو ما لا يخفى الفوات وخوفه يكون بجوار السن وخوف تعاهداً لا مراعاة علة الستة حجة ابن رشد بالتستين والله أعلم قوله أن رجلاً سأل الخ وفي بعض روايات البيهقي نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خطيب بذلك وأشار نافع الماردي عن ابن عمر إلى مقدم المسجد فذكر الحديث وظهر أن ذلك كان بالمدينة وتقع في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عمرات فيعمل على التعداد ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل وحديث ابن عباس ابتداء في الخطبة، أم مختصاً من الفقه - قوله ما يلبس المحرم من الأحرار لغة مصدر أحرم إذا دخل في حرمة لا تشتهك ورجل حرام أي محرم كذا في الصحاح وشرعاً الدخول في حرمة مخصوصة أي التزاتها غير أنه لا يتحقق شرعاً إلا بالنية مع الذكر والخصوصية، والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها فلونى ولو يلبس أو بالعكس لا يصير محرماً وهل يصير محرماً بالنية والتلبية أو ما أحدهما بشرط الآخر المعتمد بذكره الحسام الشهيد أنه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شارعاً في الصلوة بالنية لكن بشرط التلبية لا بالتبكي كما في شرح اللباب، كذا في رد المحتار، قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الخ قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكراهة وجزله لأن ما لا يلبس من غير فصل التصريح

اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج
 دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم
 حج قبل الهجرة غير مرة -
 اختار أصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب على الفور أو على التراخي
 لا يلبس إذا كان يحرم

لا تلبسوا القميص

واما الملبس بالحائز فغير منحصر فقال لا يلبس كذا اي ويلبس ما سواه ام - اذا الاصل بالباحة ولو عدله ما يلبس لقال به بل كان لا يؤمن ان يمتنع بعض السامعين بفهمه فيظن اختصاصه بالحرم وايضا فالمقصود ما يحرم ليلسه كما يحل له ليلسه لانه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه ان يجتنب شيئا مخصوصا وفيه اشارة الى ان حق السؤال ان يكون عما يلبس لانه الحكم العارض في الاحرام المحتاج لبيانها اذا الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب فكان لا يلبس السؤال عما يلبس وقال غيره هذا يشبه اسلوب الحكم ويقرب منه قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الْإِنْفَاقُ فعدل عن جنس المنفق وهو المسئول عنه الى ذكر المنفق عليه لانه أهمل وقال البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب عما يلبس ليدل على التزام من طريق المفهوم على الجواز وانما عدل عن الجواب لانه أخصر أحصرام وفي البلاء ثلث فان قيل في هذا الحديث ضرب اشكال لان فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبس المحرم فقال لا يلبس كذا وكذا من الخيط فسئل عن شيء فعدل عن محل السؤال - اجاب عن شيء آخر لم يسئل عنه وهذا محيد عن الجواب او يوجب ان يكون ثبات الحكم في ذلك كور دليلا على ان الحكم في غيره بخلافه وهذا خلاف المذهب فالجواب عنه من وجوه أحدها انه يحتمل ان يكون السؤال عما لا يلبسه المحرم أو ضمرا في محل السؤال لان التارة تزداد في الكلام وتارة تختص عنه قال الله تعالى يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ أَنْ تَضِلُّوا أَي لَا تَضِلُّوا فَكَانَ مَعْنَى كَلَامِهِ سئل عما لا يلبسه المحرم فقال لا يلبس المحرم كذا وكذا فكان الجواب مطابقا للسؤال الثاني يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم علم عن غير من السائل ومراده انه طلب منه بيان ما لا يلبسه المحرم بعلا حرامه اما بقرينة حاله او بدليل آخر او بالوجه فأجاب عما في ضيائه من غرضه ومقصوده ونظيره قوله تعالى خبر عن ابراهيم عليه الصلوة والسلام رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمُ اللَّهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرُ فَأَجِبْهُ اللَّهُ وَعَزَّ وَجَلَّ بقوله وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى السَّائِئِ اِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ ان يرزق من آمن من اهل مكة من الثمرات فأجابه تعالى انه يرزق الكافر ايضا لما علم ان مراد ابراهيم عليه الصلوة والسلام من سؤاله ان يرزق ذلك المؤمن منهم دون الكافر فأجابه الله تعالى عما كان في ضيائه كذا هذا - والثالث انه لما خضع الخيط انه لا يلبسه المحرم بعد تشد ماله سأل عما يلبسه دل ان الحكم في غير الخيط بخلافه والتنصيص على حكمه في ذلك كور انما يدل على تخصيص ذلك الحكم بشروط ثلاثة احدها ان لا يكون فيه حيل عن الجواب متين لا يجوز عليه الحيل فاما اذا كان فانه يدل عليه صيانة لمنصب النبي صلى الله عليه وسلم عن الحيل عن الجواب عن السؤال والثاني من المحتمل ان يكون حكمه غير ان كور خلاف حكم المذكور وههنا لا يحتمل لانه يقتضي ان لا يلبس المحرم أصلا وفيه تعريضه للهلك بالحر او البرد والعقل يمنع من ذلك فكان المنع من احد النوعين في مثله اطلاقا للنوع الاخر نظيره قوله تعالى إِنَّ فِي جَعَلْنَا لَكُمْ لِلْيَلِّ لِيَسْتَكْتَفُوا فِيهِ ان جعل الليل للسكون يدل على جعل النهار للكسب طلب المعاش اذ لا بد من لقوت للبقاء وكان جعل الليل للسكون تعيينا للنهار لطلب المعاش والثالث ان يكون ذلك في غير الامر النهي فاما في الامر النهي فيدل عليه لما قد صح من مذهب اصحابنا ان الامر بالشئ في غرضه والنهي عن الشئ امر بضد والتنصيص ههنا في محل النهي فكان ذلك دليلا على ان الحكم في غير الخيط بخلافه والله عز وجل المتوفى - ام - قوله لا تلبسوا القميص الخ القميص معروف وهو اللزج وذكر الشيخ ابن الهمام في ابواب النفقة من فتح القدير انها سواء الا ان القميص يكون نجسيا من قبل الكنتف والذرع من قبل الصدر - ام - قال العيني في في الحديث تحريم لبس القميص على المحرم ونباه به على كل مخيط من كل معمول على قبل البدن او العضو وذلك مثل الجببة والقفازين - ام - وفي البحر عن سالك ابن امير الحاج الحلي ان ضابطه لبس كل شئ معمول على قبل البدن او بعضه بحيث يحيط به نجس طارة او تلزج بعضه ببعض او غيرها ويستمسك عليه بنفس لبس مثله الا المكعب - ام - وفي شرح الاحياء للزبيدي ثوران قوله من المحرم لا يلبس الخيط بترجمة لها جزءان لبس ومخيط فاما اللبس فهو مرمي في وجوب الفدية على اعتدائه في كل ملبوس اذ به يحصل الترفه والتنعف فلوارث في القميص او نساء او النخف فيهما واثره يسرا ويل فلا فدية عليه كما لو اتر بازا خيط عليه رقاع واما الخيط فمخصوص بالخياطة غير مختبر بل لا فرق بين الخيط والمنسرج كالدرع والمعقود كجببة اللبد والملزق بعضه ببعض قريبا سافيرا الخيط على الخيط والمنخن من القطن والجبل وغيرهما سواء انفق قال الشيخ رضى الله عنه في الدرر في شرحه روحه والفرق بين الخيط وما في معناه وبين غير ذلك ان الاول ارتفاق وتجميل وزينة والثاني سترة عورة وترك الاول تواضع لله وترك الثاني سوء ادب وقال قبل ذلك بأسطر واعلم ان الاحرام في الحج والعمرة بمنزلة التكبير في الصلوة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط عزمية الحج بفعل ظاهر وفيه جعل النفس متمثلة خاشعة لله بترك الملاذ والعادات المألوفة وانواع التجل وفيه تحقيق معاناة التعبد والتشعث والتعبد لله وانما شرع ان يجتنب المحرم هذه الاشياء تخفيفا للتدليل وترك الزينة والتشعث وتنويعا للاستشعار خوفا لله وتعظيمه ومواخاة نفسه ان لا تسترسل في هواها وانما الصبيح لحي وتوسيع ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من ابتغى الصيد لم يلبس ولم يثبت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا كبار اصحابه ان سوغه في الجملة والجماع انهمك في الشهوة البهيمية واذا لم يجز سد هذا الباب بالحكمة لانه يخالف قانون الشرع فلا اقل من ان ينفي في بعض الاحوال كالاحرام والاحتكاف

ولا العمامة ولا السراويلات ولا البراس ولا الخفاف إلا أحل لا يحل النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما

والصور وبعض المواضع كالمساجد، أم وقال النووي قال العلماء الحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الأزار والرداء أن يعبد عن التزلف ويتصف بصفة الخاشع الذليل ولينكر أنه محرم في كل وقت فيكون أقرب إلى كثرة اذكاره وأبلغ في مراقبته وصيانته لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات ولينكر به الموت ولباس الأكفان وتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يعبد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها ويجمع همه لمقاصد الآخرة، أم - **قوله** ولا العمامة جمع عمامة قال النووي ونبيه صلى الله عليه وسلم بالعمائم والبراس على كل سائر اللباس مخيطاً كان أو غيره حتى العصابة فانها حرام فإن احتاج إليها لشجة أو صديق أو غيرهما شأها ولمزته الفدية، أم وقال الخطابي ذكر العمامة والبراس معاً ليل على أنه لا يجوز تغطية الرأس بالاعتقاد ولا بالنادى قال ومن النادر المكتل يحمله على راسه قلت مراده أن يجعله على رأسه كلبس القبع ولا يفرق شيء بمجرد وضعه على رأسه كهيئة الحامل لحاجته ولو انغمس في الماء لا يضره فإنه لا يسمى لباساً وكذا لو ستر رأسه ببدلة - **قوله** ولا السراويلات الخ قال القاري جمع أجمع الجمع، أم - وفي القاموس السراويل فارسية معربة جمعها سراويلات وهي جمع سراويل وسروالة، أم - فالسراويلات تكون جمع الجمع حينئذ والسراويل هي ما يقال له في الهندية شلوار قال المحافظ وصح أنه صلى الله عليه وسلم اشتري من رجل سراويل من سريين قيس أخرجه الأربعة وأحمل وصح ابن حبان من حديثه وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عبيدة الأسدي قال قدمت قبل مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتري مني سراويل فأرجحني وما كان لي بشرية عبثاً وإن كان غالب لبسه الأزار وقال ابن القيم في الهدى اشتري صلى الله عليه وسلم السراويل والظاهر أنه إنما اشتراه ليلبسه ثم قال وروى في حديث أنه لبس لسراويل وكانوا يلبسونه فرفأته وبأذنه، أم - **قوله** ولا البراس الخ جمع برنس وهو كل ثوب رأسه منه ملتصق به من دراعة أو جبة أو مطر وغيره وقال الجوهري هي قلنسوة طويلة كان النساء يلبسونها في صدر الإسلام وهو من البرنس بكسر الباء وهو القطن والنون زائدة وقيل أنه غير عربي كذا في عمدة القاري - قال المحافظ وذكر بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان وقد سئل مالك عنه فقال لا بأس به قيل فإنه من لبوس النصارى قال كان يلبس ههنا وقال عبد الله بن أبي بكر ما كان أحد من القراء إلا له برنس وأخرج الطبراني من حديث أبي قرصافة قال كسني رسول الله صلى الله عليه وسلم برنساً فقال ألبسه وفي سنده من لا يثبت ولعل من كرهه أخذ بعجم حيثما رفعه أي كره لبوس الرهبان فإنه من تزايجه وتشيته فليس مني أخرجه الطبراني في الأوسط بسند لا بأس به **قوله** ولا الخفاف الخ بكسر الخاء جمع خف قال النووي نية صلى الله عليه وسلم بالتحف على كل سائر اللباس الخفاف على كل سائر اللباس من ملابس وتجمد وجوب وغيرها وهذا وما قبله كله حكم الرجال أما المرأة فيباح لها سائر جميع بناتها بكل سائر من مخيط وغيره الأساتر وجهها فإنه حرام بكل سائر وفي سائر يباح بالقفازين خلاصت للعلماء وهما قولان للشافعي أحدهما تحريمه، أم - قال الغزالي في الأحياء والمرأة أن تلبس كل مخيط بعلان لا تستر وجهها بما يماسه فإن أحرامها في وجهها، أم قال العلامة الزبيدي في شجرة إمران الوجه في حق المرأة كالرأس في حق الرجل ويعبر عن ذلك بأن أحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها وأصل ذلك ما روى البخاري من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعاً لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين ونقل البيهقي عن الحكم عن أبي علي الحافظ أن لا تنقب المرأة من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الامام هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر أيضاً الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد مره مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة ثم إن قوله فإن أحرامها في وجهها هو لفظ حديث أخرجه البيهقي في المعرفة عن ابن عمر قال أحرام المرأة في وجهها وأحرام الرجل في رأسه أخرجه الدارقطني الطبراني والعقيلي وابن عدي من حديثه بلفظ ليس على المرأة أحرام إلا في وجهها وأسانده ضعيف قال العقيلي لا يتابع عليه رفعه غايروى مرفوعاً وقال الدارقطني في الحلل الضوابط وثقه وليس للرجل لبس القفازين كما ليس له لبس الخفين وهل للمرأة فيه قولان أحدهما لا يجوز قاله في الأتم والأصلاء وبه قال مالك وأحمد الثاني وهو منقول المزني نعم وبه قال بر حفيظة وفي الوجيز أنه أصح القولين، أم - قال ابن عابدين وأما قوله أو بعضه (أي قول ابن أمير الحاج فيما ذكره من الضابط الذي نقلناه فيما قبل) حرمة لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح السدي في منسكه الكبير ونسجه القاري في شرح اللباب وأما المرأة فينبى لها عدمه كما في البدائع وقامه فيما علقناه على البحر - **قوله** إلا أحل الخ قال ابن المنذر يستفاد منه جواز استعمال أحد في الأثبات خلافاً لمن خصه بضرورة الشعر قال والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الأثبات إلا أن كان يعقبه نفى - **قوله** لا يجد نعلين الخ أفاد أنه لو وجها لا يقطعها لما فيه من ثلاث المال بغير حاجة أفاده في البحر - وقال الشيخ ابن الهمام كنهها أطلقوا جواز لبسه (أي المكعب) ومقتضى المذكور في النص أنه مقيّد بما إذا لم يجد نعلين، أم - قال الحافظ والمراد بعد الجواز أن لا يقد على تحصيله أما لفقد أو تركه بذل مالك له وعجزه عن الثمن أن وجد من يبيعه أو الأجرة ولو بيع بعين لم يضره شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا أن أعير له **قوله** فليلبس الخفين الخ ظاهره الأمر للوجوب لكنه لما شرع للتسهيل لم ينسأ بالثقل وإنما هو للرخصة كذا في الفتح - **قوله** وليقطعها الخ قال الشيخ بدر الدين العيني

أسفل من الكبين

رحمه الله الشرطي الخفين القطع خلافاً للاحكام فإنه اجاز لبس الخفين من غير قطع وهو المشهور عنه وحكى عن عطاء مثله قال لان في قطعها فساداً قال الخطابي يشبه ان يكون عطاء لم يبلغه حديث ابن عمر انما الفساد ان يفعل ما هت عنه الشرعية فاماماً اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بفساد قال والعجب من احمد في هذا فإنه لا يكاد يخالف سنة تبلغه وقلت سنة لم تبلغه ويشبه ان يكون انما ذهب الى حديث ابن عباس الاق في الباب بلفظ الخفان لمن لم يحبل النعلين يعني المحرم ونحوه حديث جابر الذي يليه قلت أجابت الحنابلة عنه بأشياء منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر فان البيهقي روى عن عمر بن دينار قال لم يكن ابن عباس القطع وقال ابن عمر ليقطعها حتى يكونا أسفل من الكبين فلا أدري اى الحديثين نسخ الآخر وروى الدارقطني عن عمر قال انظر ايها قبل حديث ابن عمر وحديث ابن عباس قال البيهقي فجمعهما عمر بن دينار على نسخ احدهما الآخر قال البيهقي وبيان رواية ابن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر ان ذلك كان بالمدينة قبل الاحرام وبيان في رواية شعبة عن عمر بن زيد عن ابن عباس ان ذلك كان بالبصرة وذلك بعد قصة ابن عمر اجاب الشافعي عن هذا في الأثر فقال كلاهما حافظ صادق وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال ان يكون عمر بن زيد او شك فيه فلم يؤداه واماسكت عنه واما آداه فلم يؤد عنه ومنها ما قالوا منهم ابن الجوزي ان حديث ابن عمر اختلفت في رفعه وحال ابن عمر لم يخلف في رفعه واجيب عن هذا بانه لم يخلف على ابن عمر في رفع الأثر بالقطع الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث ابن عباس ايضاً فرواه ابن ابي شيبة بأسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ولا يشك احد من المحققين ان حديث ابن عمر اصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء بأسناد وصف بكونه اصح الاسانيد وانفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصيلي انه شيخ بصري لا يعرفه ام - قال في الفتح كذلك قال وهو معروف موصوف بالفقهاء المأثرة ام ومهما قاله ابن الجوزي ان الامر بالقطع يحل على الاباحة لا على الاشتراط عملاً بالحديثين أجيب بأنه تعسف استعمال اللفظ في غير موضعه وقال ابن قدامة الحنبلية والا فقطعها عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً عن الخلاف احداً بالاحتياط قال العيني والاحسن في هذا ان يقال ان حديث ابن عباس قد ورد في بعض طرقه الصحيحة موافقة لحديث ابن عمر في قطع الخفين رواه النسائي في سننه قال خبرنا اسمعيل بن مسعود حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ايوب عن عمر بن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا لم يجدوا نعلين فليلبسوا الخفين ليقطعها أسفل من الكبين هذا اسناد صحيح اسمعيل بن مسعود الجحدلي ثقة ابو حاتم وغيره وبقية رجال الصحيح والزيادة من الثقة مقبولة على المتن الصحيح ام قلت هكذا وقع ذكر القطع في حديث جابر ايضاً عند الطبراني في الأوسط بأسناد حشيشي في مجمع الزوائد وثابت في الأحاديث كلها والله الحمد - واما ما ذكره ابن قدامة في المغني من رواية ابن ابي موسى عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خص المحرم ان يلبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية فلما اخبرته بهذا رجعت فلم اقف على اسنادها - وقال خرج ابو داود عن سالم ان عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت ابي عبيد ان عائشة حدثتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك يعني رجع عن فتواه فهذا انما هو رخص المرأة المحرمة وفيه دليل على انه يجوز لها ان تلبس الخفين بغير قطع والله تعالى اعلم قال الحافظرم وظاهر الحديث ان لا ذنية على من لبسهما اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بانها لو وجبت لبسها النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة ام - قلت وهذا الذي حكاه عن الحنفية فلا اختاره الطحاوي في معاني الآثار ورجحه من حيث الأدلة وعزاه الى ابي حنيفة وصاحبيه رحمه الله ولكن قال علو القارئ في شرح المشكوة بعد نقل كلامه وفنسيك ابن جماعة وان شئت قطع الخفين من الكبين لبسهما ولا ذنية عند الاربعة ام واغرب الطبري والنووي والقرطبي وابن حجر رحمه الله فحكوا عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب عليه القدية اذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين وهو خلاف المذهب بل قال في مطلب الفائق وهذه الراية ليس لها وجود في المذهب بل هي معتقدة ام وفوق المحتار وما عزي الى الامام من وجوب القدية اذا قطعها مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب ام - قلت فما ظنك بوجوبها اذا قطعها مع عدم النعلين قوله أسفل من الكبين المراد قطعها بحيث يصير الكبان وما فوقهما من الساق مكتوناً لا قطع موضع الكبين فقط كما لا يخفى قال العيني في المراد بالكعبين العظامان الثابتان عند مفصل الساق والقد ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الخفين خرق ظمورها وترك فيها قدر ما يمسك رجلاه وقال بعضهم وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معتد النعل وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة قلت الذي قال لا يعرف عند اهل اللغة هو ابن بطال والذي قاله هو لا يعرف وكيف والامام محمد بن الحسن اما في اللغة والعربية فمن اراد تحقيق صدق هذا فلينظر في مصنفه الذي وضعه على او صانع العجز عنه الفحول من العلماء والاساطين من المحققين وهو الذي سماه الجامع الكبير والذي قاله هو الذي اختاره الاصحى قال الامام فخر الدين ام - واسند الخطيب البغدادي عن الشافعي قال لا يأت

وكانت لبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس وحديثنا يحيى بن يحيى وعمر الناقد وزهير بن حرب كلهم عن ابن عيينة
سميئا أخفت روحا من محمد بن الحسن وما رأيت أفصح منه كنت إذا رأيت يقرأ كأن القرآن نزل بلغته وعن أبي عبيد ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن
كذا في شرح الخبر ^{١٢١} وأبو عبيد مع أمته كان يستند بقول محمد في اللغة راجع له تاج العروس من لفظ الوتر قلت وفي القاموس الكعب كل مفصل للعظام
والعظم المتأثر فرق القدم والناشران من جانبيها أي القدم قال في تاج العروس وأما الأصح قول الناس أنه في ظهر القدم وسأل ابن جابر أحمد بن يحيى عن
الكعب فأوما ثعلب إلى رجله إلى المفصل منها سبأته عليه ثوب قال هذا قول المفضل وابن الأعرابي قال وأما إلى النابتين قال وهذا قول أبي عمرو ^{١٢٢} والعلاء
والأصمكة وكل قد أصاب كذا في لسان العرب ^{١٢٣} وما نقل عن محمد ^{١٢٤} فلا اختاره صاحب المختار وغيره في الأحكام قال ابن عابد ^{١٢٥} وهو المفصل الذي في وسط
القدم كذا روى هشام عن محمد بن جعفر فإنه في الوضوء فإنه العظم الثاني أي المرتفع وليرعين في الحديث أحدهما لكن لما كان الكعب يطبق عليهما حمل على الأول
احتياطا لأن الأحوط فيما كان أكثر كشفا ربح والله أعلم وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي ومات قد من قول عروة فيما أخرجه ابن أبي شيبة صحيح في أن
المطارب من الحرم كشفت ظاهر قدمه ولا يتم ذلك إلا إذا كان المراد من الكعب كعب المفصل الذي في وسط القدم عند معقل الشراك بخلاف ما إذا كان المراد
من الكعب كعب الوضوء فإنه لا حاجة حينئذ إلى قوله خرق ظهرهما وإنما يقال عند ذلك قطع ما على كعبين فإنه إذا انقطع ما على كعبه كان كاشفا لكعب الوضوء
ولو بقي حاجة إلى ترك ما يثبتك رجلا فان الاستمسك حاصل من غير شيء قال والحج من الحاذقان بحر (وغيره) حيث جعل هذا الأمر مؤيدا لما ذهب
إليه الشافعية وغيرهم من أن المراد من الكعب كعب الوضوء وهذا مبني على نص صحيح عبارة عروة ^{١٢٦} والله أعلم ^{١٢٧} **قولهم** ولا تلبسوا من الثياب إلا الخيل
فيه الأثاث أيضا وذكر هذا العنوان ليشمل الذكور والإناث قاله العيني ^{١٢٨} والدليل على التحريم ما أخرجه الحاكم عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخبر النساء في أحرامهن عن الثياب والنقاب وما من الورس والزعفران ^{١٢٩} مسه الزعفران اسم عجى وقد صرته العرب فقالوا ثوب زعفران
وقد زعفر ثوبه يزعفر زعفره وجمع على زعفر ^{١٣٠} وقاله زعفر ^{١٣١} ولا الورس ^{١٣٢} أي بغير الواد وسكون الراء في آخره سين مهيأة وقال أبو حنيفة الورس يزرع بأرض اليمن
زرعا ولا يكون بغدير اليمن وقال الجوهري الورس نبت أصفر يكون باليمن قال الرافعي وهو كما يقال أشهر طيب بلاد اليمن وقال ابن بيطار في جامعته يؤتى بالورس
من الصين واليمن والهند وليس بنبات يزرع كما زعم من زعم وفي الفهر الورس نبت أصفر طيب الريح يصنع به قال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه
نبت به على اجتناب الطيب وما يشبهه في لائحة الشتم فيؤخذ منه تخريم أنواع الطيب على الحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب وأستدل بقوله
مسه على تخريم ما يصنع كذا أو بعضه ولو خفيت لاحتجته قال مالك في المطا أنما يكره لبس المصبغات لأنها تنقص وقال الشافعية إذا صار الثوب
بحيث لو أصابه الماء لم يقر له رائحة لم ينع ^{١٣٣} **ام** قال العيني ^{١٣٤} قال أصحابنا ما غسل من ذلك حتى صار لا يفيض فلا بأس بلبسه في الأحرام وهو المنقول عن
سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح والحسن وطائس وقتادة والخضر والثوري وأحمد وإسحق وإلى ثور ومعه لا يفيض لا يتناثر صبغه وقيل لا يفوح بريحه
وهما منقولان عن محمد بن الحسن والتعويل على روال الرائحة حتى لو كان لا يتناثر صبغه ولكن يفوح بريحه ينع من ذلك لأن ذلك دليل بقا الطيب
إذا الطيب ماله رائحة طيبة وقد روى الطحاوي عن فهد عن يحيى بن عبد الحميد عن أبي معاوية وعن ابن عمر أن عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي
أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا ثوبا مسه ورس أو زعفران يعني في الأحرام إلا أن يكون غسلا وأخرجه
أبو عمر أيضا من حديث يحيى بن عبد الحميد الحماني فان قلت ما حال هذه الزيادة اعني قوله إلا أن يكون غسلا قلت صحيح لأن رجاله ثقافت روى هذا التبا
أبو معاوية الضري وهو ثقة ثبت فان قلت قال ابن حزم ولا تعلمه صحيح وقال أحمد بن حنبل أبو معاوية مضطرب الحديث في أحاديث عبيد الله وليحيى
أحمد بن حنبل وغيره قلت قال الطحاوي قال ابن عمر أن رأيت يحيى بن معين وهو متعجب من الحجاز إذا حدث بهذا الحديث فقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي
هذا الحديث عندي ثم وثب من فور فاجأ بأصلاه فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكر يحيى الحماني فكتب عنه يحيى بن معين وكفى بصحة
هذا الحديث شهادة عبد الرحمن وكتابة يحيى بن معين ورواية أبي معاوية وأما قول ابن حزم ولا تعلمه صحيح فهو في علمه بصحته فهذا لا يستلزم نفى صحة
الحديث في علم غيره فأدبر **ام** قلت والحج في منعه الأكثرون وعبد الرحمن بن صالح وثقة عامتهم وأما ما روي من المتخلف فلا يمنع قبول حديثه
وأبو معاوية الضري مضطرب الحديث في عبيد الله كما قاله أحمد ومع ذلك هو مولى يروي هذا الحديث معنعنا فالتألي أعلم بصحته وأحكمه وتخيم
الطبيب أن يبعد من زينة الدنيا ولأنه دأب إلى الجماع ولأنه ينافي الحاج فإنه اشعث أغبر ومحصله إذا كان يجمع هذه مقتضاها لآخره ^{١٣٥} قال العيني ^{١٣٦}
ومنا يستغاد من ظاهر الحديث جواز لبس الزعفران والمرس لغير الرجل المحرم لأنه قال ذلك في جواب السؤال عما يلزم المحرم من لبس على جوارحه لغيره
فان قلت أخرج الشيخان من حديث انس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يزرع الرجل قلت قال شيخنا زين الدين رحمه الله الله الجمع بين الحديثين
يحتمل أن يقال إن جواب سؤالهم انتهى عند قوله أسفل من الكعبين ثم استأنف بهذا لا تعلق له بالمسئول عنه فقال ولا تلبسوا شيئا من الثياب إلا الخيل

وخرج الطيب على الحرم
أقول العمل في لبس الثياب المصبغة حاله الأحرام

قال يحيى اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مشتهر ورأس لا يغفران ولا الخفافين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس قال من لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** وابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد لاهارا والخفاف لمن لم يجد نعلين يعني المحرم **وحديثنا** محمد بن جعفر **وحديثنا** ابو غسان الرازي حدثنا حماد قال جميعا حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يرفعات فذكر هذا الحديث **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة **وحديثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا هشيم **وحديثنا** ابو كريب حدثنا وكيع عن سفيان **وحديثنا** علي بن خنيس اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحديثنا** علي بن مجروح حدثنا اسمعيل عن ايوب كل هؤلاء عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد ولم يذكر احد منهم يخطب بعبادات غير شعبة وحده **وحديثنا** احمد بن عبد الله بن حنبل حدثنا زهير حدثنا ابو الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد لاهارا فليلبس سراويل **وحديثنا** شيبان بن فروخ حدثناهما محمد بن عطاء بن ابي رباح عن صفوان بن يحيى عن منية عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجحرانة عليه جبة وعليها خقوق او قال اثر صوفة فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمري قال انزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي فستر بثوب وكان يعلى يقول رددت اني ارى النبي صلى الله عليه وسلم وقد نزل عليه الوحي فقال

ثم ذكر حكم المرأة المحرمة، انتهى، قلت هذا الاحتمال فيه بعد بل كادجه في الجمع ان المراد من النبي عن ترغفر الرجل ان يزعم ان له ثوبا مشوبا بزعفران لغير المحرم فلا بأس به والدليل على ذلك ما رواه النسائي من حديث عبد العزيز بن صهيب عن ابي قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزعم الرجل جلده واسناده صحيح والحديث الذي ينهى النبي عن مطلق التزعفر في رجل المطلق على المقيلا الذي فيه بان يزعم الرجل جلده ويؤيد ذلك ما ورد في جواز لبس الثياب المزعفرة والمورد للرجال فيما رواه ابوداود وابن ماجه من حديث تيس بن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت له ما يتبرد فاغتسل ثوبا ثنية بلحمة صفراء فلبسها اشترى الورس عليه لفظ ابن ماجه وروى ابوداود من حديث ابن عمر مرفوعا كان يصنع بالصفرة ثيابه كلها حتى علمته ورواه النسائي ولفظه ان ابن عمر كان يصنع ثيابه بالزعفران فاصله في الصحيح ولفظه اما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها وجمع الخطابي بان ما صنع غزله ثم نسج فليس يخلو في النبي ووافقه الباقون على هذا - ام - قال الحافظ واستنبط من منع لبس الثوب المزعفر مع اكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية وعلم الكوفة خلافت وقال الحنفية لا يجوز لان المراد اللبس التطيب والاكل لا يعد متطيبا **قوله** السراويل لمن لم يجد لاهارا قال القاري وليس عليه فدية وهو قول المشايخ وقال ابو حنيفة وما لك رحمهم الله ليس له لبس السراويل فليلبس ثوبه ولولبسه من غير ثوب فعليه دم وقال الرازي يجوز لبس السراويل من غير ثوب عند عدم لاهارا ولا يزوم منه عدم لزوم الدم لانه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة كالحمام للأذى ولبس الخيط للعذر وقد صرح الخطابي في الآثار بأباحة ذلك مع وجوب الكفارة وليس في الحديث انه لا يلزمه فتق السراويل حتى يصير غير مخيط كما قال به ابو حنيفة قياسا على الخفين اما اعترض الشافعية بان فيه اصانة ما لم تقدم لعدم فرض انه بعد الفتق لا يستل العورة يجوز له لبسه من غير فتق بل هو متعين واجب لانه يفدي واما قول ابن جبر عن ابي حنيفة وما لك اعتناع لبس السراويل على هيئته مطلقا فغير صحيح عنها - **قوله** عن صفوان بن يحيى عن منية عن ابيه ان ابوه يعلى ابن امية القتيبي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون دفع الختانية وهي امه وقيل جدته **قوله** وهو بالجحرانة الخ بكسر الجيم والعين المهملة تشديد اللام قال البكري كذا يقول العراقيون ومنهم من يخفف الراء ويسكن العين وكذا الخلاف في الحدبية وهي بين الطائف ومكة وهي الى مكة ادفى قال ابن الاثير وهي قريب من مكة وهي في الحل وميقات الاحرام وقال ياقوت هي غير الجحرانة التي بارض العراق قال سيف بن عمر بن زهر السملوني لفتا الفرس وقال يوسف بن ماهك اعتمر بها ثلثمائة نبي عليهم الصلوة والسلام يعني بالجحرانة التي بقرب مكة كذا في عدة القاري وقال القاري الجحرانة موضع معروف احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم للعمرة وهو افضل من التعميم عند الشافعية خلافا لابي حنيفة بناء على ان الدليل القوي اقوى عندنا كان القول لا يصد الا عن قصد والفعل يحتمل ان يكون التقاضي لا قصدا وقد اصرح صلى الله عليه وسلم عائشة ان تقتر من التعميم وهو اقرب لما اوضح من الحرم **قوله** وعليها خقوق الخ المعجزة نوع من الطيب مركب فيه زعفران **قوله** وانزل عليه الوحل الخ قال الاقرب الظاهر من سياق الاحاديث ان نزوله سببه لقضية قال النووي قد يخبر من يقول انه لا يحكم باجتهاده وقد يجب اياه لويظهر له بالاجتهاد حكم ذلك لان الوحل له قبل تمام الاجتهاد **قوله** فسار بثوب الخ قال الاقرب

ان قال القاري في وجوب الفدية على من لبس السراويل اذا لم يجد لاهارا

فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي قال فرجع عمر طفت الثوب فنظرت إليه له غطيط فقال
واحسبه كغطيط البكر قال فلما سري عنه قال ابن السائل عن العمة غسل عنك أثر الصفرة أو قال أثر الخلق وإخضع عنك جيبك
يا أي أن السا نزل عمن وسائر أياك يحتل أنه بأذن سابق أو مقارن أو بأجتهاره رضي الله عنه **قوله** فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه لفظ ستر وهو عري رضي الله عنه **قوله** فرجع عمر طفت الثوب الخ فان قيل إذا كان الحكم الست كما تقدم فقد رفع الثوب وقد علمت
اختلافهم عند مؤنه صلى الله عليه وسلم هل يغسل دون ثوب حتى يمتصوا غسلوه في ثوبه قلت يحتل أنه أيضا بأذن سابق أو بأجتهاد وليس رؤيته وجههم
التجريد من الثوب للغسل، كذا قال الأبي حم - وقال النووي رفع عمر الثوب وإدخاله إلى صفوان رأسه كله محمول على أنهم علموا أنه صلى الله عليه وسلم لا يسكوه
الاطلاع عليه فذلك الحال لأن فيها تقوية للإيمان بالاطلاع على الوحي **قوله** غطيط الخ هو صوت النفس المتردد من النائم أو المغشي وسبب ذلك شدة
ثقل الوحي كما قال تعالى إنا سنلقي عليك حولا ثقيلًا قال الأبي قد قدمنا حقيقة الوحي وانقسامه في كتابه الإيمان وبأهوال أشد من تلك الأقسام ففعل
ذلك الأشد هو الذي يغط له، أم - وفيه أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة أشار إليه ابن المنير - **قوله** كغطيط البكر الخ بفتح الباء الموحدة
وهو الفتى من الإبل والبكرة الفتاة والقلوص بمنزلة الحارثية والبعير كالإنسان والثالثة كالمراة - **قوله** فلما سري عنه الخ بضم الميم، وتشد بيا لراء
المكسورة أي كشفت عنه شيئا بعثي **قوله** غسل عنك أثر الصفرة الخ وهذا أعظم من أن يكون بثوبه أو بدنه **قوله** أو قال أثر الخلق الخ قال العيني
أختلفت العلماء في استحلال الطيب عند الإحرام واستدلوا بعدة فكهة قوم ومنعه منهم مالك ومحمد بن الحسن ومنعه عمر عثمان وابن عمر عثمان ابن
أبي العاص وعطاء الزهري وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوه منهم أبو حنيفة والثقاتي تشككوا بحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيده بحرمه حين أحرم وحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت ومسلم بن زياد في حجة الوداع وفي رواية للبخاري وطيبته عنه قبل أن يفوض
وعنها كأن أنظر إلى وبصر المسك في منقر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والمصير بالصدا المعلقة البرقي والمعاذ قالوا حديثي يعلو أغا أمره
يغسل ما عليه لأن ذلك الطيب كان زعفرانًا وقد نهي الرجال عن الزعفران وجواب آخر بأن قصته يعلو كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث وفي
سنة ثمان بلا خلاف وحديث عائشة المذكور في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأثر فقلت إن ذلك الوحي الذي
أبصرته عائشة إنما كان بقايا ذلك الطيب وقد تعذر قلحها فبقي بعد غسله وإيضاحه كان ذلك من خواصه لأن المحرم لما منع الطيب لئلا يذبح إلى الجاهل
والشارع معصوم وأيضا كان مثالا يتقوا راحته بعد الإحرام قلت قال ذكرنا أن ذلك الطيب كان زعفرانًا وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الزعفران
مطلقا سواء كان في الحل أو الحرم ودعوى الخصومة تحتاج الدليل وقد روي ابن حزم عن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن رسال بن عبد الله عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت طيبته صلى الله عليه وسلم يدي وروي أنه كن يصفن جباههن بالمسك ثم يجرمن ثم يجرمن فيسيل على وجوههن
فيرى ذلك صلى الله عليه وسلم فلا يتركه، انتهى - واستدل بحديث الباب على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فإدرا إلى أن ذلك لا كفارة
عليه وهذا ذهب الشافعي وقال مالك أن طال ذلك عليه لزمه وعن أبي حنيفة وأحمد في أصح الراي يتين عنه يجب مطلقا، قال ابن بطال لو لم يمتص
الفدية لبيتهما صلى الله عليه وسلم أي في حديث الباب لأن تأخير البيان عرفت الحاجة لا يجوز ذوق مال من طيب أو لبس ناسيا بين من أباد فرفع
وغسل وبين من تداوى والشافعي أشد صراحة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تداوى ومع ذلك لم يؤمر بالغسل وقول
مالك فيه احتياط وأما قول الكوفيين والمنزقي مخالفت هذا الحديث وأجاب ابن المنير في المحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجبة كان قبل نزول
الحكم ولهذا استنظر النبي صلى الله عليه وسلم الوحي قال ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلذلك لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى بخلاف
من لم يكن لأن جاهلا فانه جعل حكما استقرا وقصر في علمه كان عليه أن يتعلمه لكنه مكلفا به وقد تمكن من تعلمه، وفي رد المحتار قال في الملباب ثم
لا ذوق في وجوب الجزاء بين ما إذا جنى عامدا أو خطأ مبتدئا أو عائثا ذكرنا أن ناسيا عالما أو جاهلا طائعا أو مكرها نائما أو منتهيا سكران أو صاحبا ناسيا
عليه أو منيقا مرسل أو معصرا عبا شربه أو مباشرة غيره بأمره قال شارحه القاري وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظورا بالإحرام علمدا
يأثم ولا يخرج الفدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفدي منها ما أتد بالترام
الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجعل فيه فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف أثر ولم يمتص الفدية وليست الفدية مبيحة للأقدام
على فعل المحرم كجمالة هذا كجمالة من يقول أنا اشرب الخمر الخ والحديث يرقى ومن فعل شيئا مما يحرمه فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا، أم -
قوله وإخضع عنك جيبك الخ أي وانزعها - استدلى به على أن الحور إذا صار عليه محيط نزعها ولا يلزمه فزيقته ولا شقته خلافا للحنابلة والشعبي حيث
قالوا لا ينزع من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبه عنهما وعن علي بن خنوة وكذا عن الحسن وابن قلابة وقد وقع عند ابن داود

أقول العلماء في استحلال الطيب عند الإحرام واستدلوا بعدة فكهة

فأدركوا ذلك كله بل يجب عليه الكفارة أو لا

واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك **وحديثنا** ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن عمر عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن ابيه قال
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو بالجعرانة وانا عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعات يعني جبة وهو متوضئ بالخلق فقال اني
 احرمت بالعرقة وعلى هذا وانا متوضئ بالخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب اغسل
 عني هذا الخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل
 ابن ابراهيم **وحديثنا** عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر قال اخبرنا ابن جريح **وحديثنا** علي بن خنيسم واللفظ له اخبرنا عيسى عن
 ابن جريح قال اخبرني عطاء ان صفوان بن يعلى بن اُمية اخبره ان يعلى كان يقول لعمر بن الخطاب ليتني اري نبي الله صلى الله عليه وسلم
 حين ينزل عليه فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب قد اظلم به عليه معاش من اصحابه
 فيهم عمر اذ جاءه رجل عليه جبة متوضئ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم عرفة وجبة بعد التضيء بطيب فينظر اليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ساعة ثم سكنت فجاءه الوحي فاشار عمر بيده الى يعلى بن اُمية فقال فجاء يعلى فادخل رأسه فاذا النبي صلى الله عليه وسلم
 محضرا الوجه يغط ساعة ثم يسري عنه فقال ابن الذي سألني عن العرفة انفا فالتمس الرجل فجى به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما الطيب
 الذي بك فاعلمه ثلاث مرات انا الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك **وحديثنا** عقبه بن مكرم العتي عن ابن رافع
 واللفظ لابن رافع قال اخبرنا وهب بن جريح بن حازم حدثنا ابي قال سمعت قيسا يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن اُمية عن
 ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة قد اهل بالعرقة وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه جبة فقال يا رسول الله
 بلفظ اطلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه كذا في الفتح **قوله** واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك قال علي انه كان يعرف اعمال الحج قبل ذلك قال ابن
 كثير كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحبسون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العرة فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم ان صحراهما
 واحد وقال ابن المنير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهو ان الترك نعل قال اما قول ابن
 اُرداد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعرقة ففيه نظر لان التزك مشرقة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء رائدة على العرة كالوقوف ما بعده وقال
 النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال الباجي المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بما قلنا من ان الفدية
 كذا قال ولا وجه لهذا الحصر بل الذي تنبى من طريق أخرى ان المأمور به الغسل والنزع وذلك ان عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمر
 ابن دينار وعطاء في هذا الحديث فقال ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حجك فاصنع
 في عمرتك كذا في الفتح **قوله** وعليه مقطعات اي بفتم الطاء المشددة وهي الثياب المخيطة وأوضحه بقوله يعني الجبة **قوله** وهو متوضئ اي بالوضوء
 والخاء المعجمة اي متوضئ به مكثر منه **قوله** قد اظلم به اي بضم اوله وكسر الظاء المعجمة اي جعل عليه كالظلمة ووقع عندنا خبر ان في الاوسط
 وابن ابي حاتم ان الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قوله تعالى **وَأَسْبِغُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** ويستفاد منه ان المأمور به وهو الاتمام يستند
 وجوب اجتناب ما يقع في العرة - كذا في الفتح - قلت ولكن المشهور ان الآية نزلت في سنة ست في الحديبية والنظم يؤيده وقصة الباب كانت بالجعرانة
 في منصرفه صلى الله عليه وسلم من حنين وذلك في سنة ثمان كما ذكره ابن حزم وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** احرم عرفة وجبة بعد التضيء بطيب
 وهذا يدل على ان السؤال انما وقع عن استدانة الطيب بعد الاحرام لا عن استعماله عنده والله اعلم **قوله** فادخل رأسه اي كانه علم ان ذلك لا يشق
 على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** يغط اي يغط الخ بفتم اوله وكسر الغين المعجمة وتشديد الطاء المهملة اي يغطي من الغبط وقد مر معناه قريبا **قوله** فاعلمه
 ثلاث مرات الخ وفي صحيح البخاري قلت لعطاء اراد الانقاء حين امره ان ينسل ثلاث مرات قال نعم وفي الفتح القائل هو ابن جريح وهو دال على انهم
 من السياق ان قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يجمل ان يكون من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم اعاد لفظة اغسل مرة
 ثم مرة على عادته انه كان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا لتفهيمه نية عليه عياض ام وفي رواية ابي داود امره ان ينزعها نزعاً ويغسلها مرتين ثلاثا
 قال النووي انما أمر بالثلاث مبالغة في ازالة لونه وريحه والواجب لازالة فان حصلت مرة كفت ولو تجب الزيادة ولعل الطيب الذي كان على
 هذا الرجل كثير ويؤيده قوله متوضئ **قوله** فانزعها الخ بكسر الزاي اي اقلعها فوراً واخرجها **قوله** ثم اصنع في عمرتك الخ هذا يدل على ان المأمور
 من الاعمال ما زاد على الغسل والنزع والله اعلم **قوله** عقبه بن مكرم الخ بفتم الراء **قوله** وهو مصفر اي هو اسم فاعل من التصغير والحيث بالنصب
 مفعول به **باب موافقت الحج** جمع ميفقات بمعنى الوقت المحدود واستيعار للسكان اعني مكان الاحرام كما استيعار المكان للوقت
 في قوله **هنا لك ابتلى المؤمنون** ولا ينافيه قول الجمهوري الميفقات موضع الاحرام لانه ليس مرأيه التفرقة بين الحقيقة والحجاز وكأنه في البحر استند

وأهل اليمن يكرهون قال فهم لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمره

ويكون أراد به البقعة فيترك صرفة، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعد هاء نون وضبط صاحب الصحيح (الجوهري) بفتح الراء وغلطوه وبألف النون في حكم الاتفاق على خطئهم في ذلك لكن حكى عياض عن تعليق القابسي أن من قاله بالأسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق محلان وحكى الرزياني عن بعض قديمي الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضعان أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الأول وفي أخبار مكة للفاكي أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وثمانمائة ذراع وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوي إليه من الثعالب فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت وقد وقع ذكره في حديث عائشة في أن النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوهم إلى الإسلام وردّه عليه قال فلم استفق إلا وأنا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية قال في القاموس غلط الجوهري في تحريك قرن وفي نسبة أول القرن إلى الله لأنه منسوب إلى قرن بن زويان بن ناجية بن مراد أحد أجداد أي بفتح القاف والراء **قوله** وأهل اليمن أن أراد به والله أعلم بعض أهل اليمن ممن يسكن تهامة فإن اليمن يشمل نجد وتهامة وقوله فيما تقدّم أهل نجد عام يشمل نجد الحجاز ونجد اليمن كلها في المواهب اللطيفة **قوله** يعلمون بفتح التثنية واللام وسكون اليم بعد لام مفتوحة ثم يم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلاً ويقال لها الملم بالحضر وهو الأصل واليك تشبه لها وحكى ابن السكيت في يرمعير من يرمعيرين بدل اللامين وفي رد المحتار جيل من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المناسك قال البكري أهله كنانة وتحدروا ديتهم إلى البحر **قوله** فهم لهم إلا الضيف في اليمن على المواضع والاقطار المذكورة وهي المدينة والشام واليمن ونجد أي هذه المواقيت لهذه الأقطار والمراد لأهلها فحذف المضائق أقام المضائق إليه مقامه قاله النووي وفي الفتح قوله من ضمير جماعة المؤثر وأصله من يعقل وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة **قوله** ومن أتى عليهم الخ أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ويدخل في ذلك من دخل بلاد ذات ميقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين والذي يدخل فيه خلاف كالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فمبقاته ذوالحليفة لا يجتازها عليها ولا يترحق بآتي المحفة التي هي مبقاته الأصلية فإن أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وأطلق النووي الاتفاق ونفي الخلاف في شريحه لمسلم والمذهب في هذه المسئلة فلعله أراد في مذهب الشافعي والألفاظ عرفت عندنا لما لكية أن الشامي مثلاً إذا جاوز ذوالحليفة بغير إحرام إلى مبقاته الأصلية وهو المحفة جازله ذلك أن كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية كذا في الفتح قال صاحب البحر من أصحابنا في شرح قول كذا ومن مر بها يعني من غير أهلها وقد أفاد أنه لا يجوز مجاوزة الجميع إلا محرفاً فلا يجب على المدي أن يحرم من مبقاته وإن كان هو الأفضل وإنما يجب عليه أن يحرم من آخرها عندنا ولا يعلم منه أن الشامي إذا مر على ذوالحليفة في ذهابه لا يلزمه الإحرام منه بالطريق الأولى وإنما يجب عليه أن يحرم من المحفة كالمصري، أم وقال الأمام محمد بن الحسن رحمه الله في موطأه وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من المحفة لأنها وقت من المواقيت بكذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحب منكم أن يستمتع بشيئنا به إلى المحفة فليفعل أخبرنا بذلك أبو يوسف عن الحسن بن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أم وفي شرح النقاية ولوسلك في البر والبحر بين مبقاتين اجتهدوا حرماً إذا حاذى واحداً منهما وأحرصه من أبعدهما أولى ولو لم يحرم المدي ومن بعده من ذوالحليفة وأحرصه من المحفة لا شيء عليه وكرو وفاقاً وعن أبي حنيفة يلزمه دمه قال الشافعي لكن الظاهر هو الأول لما روي في الحديث من قوله عليه السلام فهم لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم فمن جاوز إلى الميقات الثاني صواباً ثالثة وقال في المعراج قال أبو حنيفة ر في أهل المدينة إذا جاوز ذوالحليفة إلى المحفة فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من ذوالحليفة لأنها إذا وصلوا إلى الميقات يجب مراعاة حرمتها، أم **قوله** يسيل قال صاحب البحر رحمه الله وقد قالوا من كان في بئر أو بحيرة أو بواحد من هذه المواقيت المذكورة فغلبه أن يحرم إذا حاذى آخرها ويعرف بالاجتهاد وعليه أن يجتهد إذا لم يكن بحيث يحاذي فعله مرحلتين الملكة ولعل مرادهم بالحاذة الحاذة القريبة من الميقات والأخرى المواقيت باعتبار الحاذة قرن المنازل، ذكر في بعض أهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة في الحجة الرابعة للعبد الضعيف أن الحاذة حاصلة في هذا الميقات فينبغي على مذهب الحنفية أن لا يلزم الإحرام من رابع بل من خيلص القرية المعروفة فانه حينئذ يكون محاذياً لأخر المواقيت وهو قرن فأجبت بجوابين الأول أن إحرام المصري والشامي لم يكن بالحاذة وإنما هو بالمروءة على المحفة وإن لم تكن معروفة وإحرامهم قبلها احتياطاً والحاذة إنما تعتبر عند عدم المروءة على المواقيت، الثاني أن مرادهم بالحاذة القريبة والحاذة الأمازيرين لقرن بعيداً لأن بينهم وبينه بعض جبال والله أعلم بحقيقة الحال، أم وقد نظر في الجواب الثاني أخوه صاحب الزهر أظهرا مراده ببعض أهل العلم من الشافعية الشيخ ابن حجر المكي رحمه الله **قوله** من أراد الحج والعمره الخ استدل بمفهومه على أن الإحرام يختص بمن أراد الحج والعمره فمفهومه أن المتردد إلى مكة بغير قصد الحج والعمره لا يكره

أما العلماء في أنه هل يجوز أن يخرج من مكة إلى بعد الميقاتين أم لا

اختلاف العلماء في أن المتردد إلى مكة بغير قصد الحج والعمره يلزمه الإحرام أم لا

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن آدم حدثنا وهيب بن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذاك الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلمة وقال لهم لكل آية أتى عليهم من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذاك الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن قال عبد الله بن بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلمة **وحدثني** حرملة بن يحيى أخبرني ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل مكة من ذاك الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل مكة من مكة

وفي المواهب اللطيفة للشیخ عبد السند وأما مبيقات المكي للعمرة فالحل بالاتفاق لما ساقى من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسلها مع أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فحرم منه بجمرة والتنعيم في طرف الحل وهو أقرب نواحيه قال المحب الطبري لا أعلم أحدا جعل مكة مبيقاتا للعمرة انتهى - ولعله لم يطلع في ذلك ما ذهب إليه البخاري في صحيحه فقال باب يهل أهل مكة للحج والعمرة وأورد فيه حديث عبد الله بن عباس مرفوعا هُنَّ لهنَّ ولهنَّ آية عليهم من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة قال الشيخ أبو الحسن السدي في حاشيته على الصحيح كأنه نبه بذلك على أن سوق الحديث لم يبق إلا لعمرة جميعا لا لمبيقات الحج فقط ولذلك قال ممن أراد الحج والعمرة فمقتضاه أن يجعل مبيقاتا لأهل مكة يكون مبيقاتا للعمرة والحج والعمرة جميعا لا للحج فقط وان ذهب الجمهور إلى الثاني وجعلوا مبيقات العمرة لأهل مكة أدنى الحل بحديث إجماع عائشة للعمرة من التنعيم وذلك لأن عائشة ما كانت مكية حقيقة فيجوز أن يكون مبيقات مثلها للتنعيم للعمرة وإن كان مبيقات المكي نفس مكة وكذا يجوز أن يكون إجماعها من التنعيم لأنها أدايت العمرة أفاقية حيث أرادت المساواة بسائر المعتمرين في ذلك السفر فحدث عائشة لا يعارض هذا الحديث فكأنه بهذه الترجمة أراد ألا عارض على الجمهور والله تعالى أعلم انتهى ما قاله الشيخ أبو الحسن بلغة وهو كلام متجيب غير أن الفاكهي غيره روى من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التنعيم ومن طريق عطاء قال من أراد العمرة من هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم وإلى الجعرانة فيحرم منها وأفضل ذلك أن يأتي وقتا أي مبيقاتا من مواقيت الحج قال الطحاوي ذهب قوم إلى أنه لا مبيقات للعمرة لمن كان من مكة إلا للتنعيم ولا ينبغي تجاوزته كما لا ينبغي تجاوزة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا مواقيت العمرة الحل وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالأحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل من مكة وإن للتنعيم وغيره في ذلك سواء ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قال فكان أدنا ما من الحرم للتنعيم فاعتمرت منه قال ثبت بذلك أن مبيقات مكة للعمرة الحل انتهى وفي المغني قال ابن عباس يا أهل مكة من أتى معكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسريني إذا أحرم بها من ناحية المزدلفة وإنما لم يرد الأحرام من الحل لجميع في النسك بين الحل والحرم فإنه لو أحرم من الحرم لما جمع بينهما فيه لأن أفعال العمرة كلها في الحرم بخلاف الحج فإنه يقتصر على الخروج إلى عرفة فيجتمع له الحل والحرم والعمرة بخلاف ذلك فبالخروج إلى الحل يتحقق فيما نزع سفر والله أعلم **قوله** قرن المنازل الخ بلفظ جمع المنزل والمركبة لأضافي هو اسم المكان ويقال له قرن أيضا بلاضافة وقد تقدم تحقيقه في الحديث السابق **قوله** هن لأهل أي المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة **قوله** فمن حيث أنشأ الخ أي ابتداء السفر قال السدي أو من حيث أنشأ الأحرام قاله الحافظ وفي الدر المختار فلهذا مبيقاته الحل الذي بين المواقيت والحرم اه - قال ابن عابد بن فالح حرم حدث في حقه كالمبيقات للاتفاق فلا يدخل الحرم أن قصد النسك لأحراما كذا في البحر - وروى عن هذا أنه قال مبيقات هؤلاء نفس مكة واستدل بالحديث ابن حزم على أن من ليس له مبيقات فمبيقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون المبيقات أي إلى جهة مكة كما تقدم ويؤيد ذلك ما رواه سفيان غير قاصد للنسك فجازا لمبيقات ثم بدله بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجزئ له القصد لا يجب عليه الرجوع إلى المبيقات لقوله فمن حيث أنشأ **قوله** وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذاك الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن وأهل اليمن من يلمة وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما تقدم ومن حديث جابر بن عبد الله في الباب ومن حديث عائشة عند النسائي ومن حديث الحارث بن عمر السهمي عند أحمد وإبني داود والنسائي **قوله** يهل أهل المدينة الخ بعضهم الميم وفخر الهاء وتشديد اللام موضع الألف وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الأحرام ثم أطلق على نفس الأحرام أنشأ قال ابن الجوزي وإنما يقوله بفتح الميم كما يشهد وقال أبو البقاء العكبري هو مصلح يجمع الأهل كالمدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج **قوله** هيبة الخ بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة **قوله** وزعموا الخ أي قالوا فالزعم عجز القول المحقق قاله النووي **قوله** ولم أسمع ذلك منه الخ هذا صحيح في نفى الجمع في أي بعد من روايت البخاري

قال ومهل اهل اليمن يكلمه **وحدثنا يحيى بن يحيى بن ايوب بن قتيبة** وابن حجر قال يحيى اخبرنا وقال الآخرون **حدثنا** اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهتفوا من ذي الحليفة واهل الشام من الحفة واهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر واخبرته انه قال ومهل اهل اليمن من يكلمه **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم اخبرنا راجع ابن عباد **حدثنا** ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انقضى فقال الراهب يعني النبي صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** زهير بن حرقان بن ابي عمير قال ابن ابي عمير ثنا شافعي عن الزهري عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مهمل اهل المدينة من ذي الحليفة ومهل اهل الشام من الحفة ومهل اهل نجد من قرن قال ابن عمر ذكر لي ولم اسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومهل اهل اليمن من يكلمه **وحدثنا** محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جريح اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انقضى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قال ومهل اهل نجد من ذات عرق ومهل اهل العراق من ذات عرق ومهل اهل اليمن من يكلمه

لما افقه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفق الفقه اى العلم بطريق التمسك والله اعلم **قوله** امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهتفوا من ذي الحليفة ومهل اهل الشام من الحفة ومهل اهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر ذكر لي ولم اسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومهل اهل اليمن من يكلمه **وحدثنا** محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جريح اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انقضى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قال ومهل اهل نجد من ذات عرق ومهل اهل العراق من ذات عرق ومهل اهل اليمن من يكلمه

المدينة ان يهتفوا من ذي الحليفة ومهل اهل الشام من الحفة ومهل اهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر ذكر لي ولم اسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومهل اهل اليمن من يكلمه **وحدثنا** محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جريح اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انقضى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قال ومهل اهل نجد من ذات عرق ومهل اهل العراق من ذات عرق ومهل اهل اليمن من يكلمه

في بعض الطرق بلفظ وقت وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالافتاق واختلاف فممن جاوز الميقات من مكة للنسك فله يحرم فقال الجمهور يأتون ويلزمه دم فاما لزوم الدم فبدليل غير هذا واما الاثر فلترك الواجب ذهب عطاء والنخعي الى عدم الوجوب مقابل قول سعيد ابن جبيل لا يعم حجة وبه قال ابن حزم وقال الجمهور لو رجع الى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدرع قال ابو حنيفة بشرط ان يعود مكبياً ومالك بشرط ان لا يسجد واحمد لا يسقط بشئ كذا في الفقه واما التقديم فان تدارك الاحرام على هذه المواقيت جاز ولا افضل التقديم عليها اى على المواقيت بخلاف تقديم الاحرام على اشهر الحج اجمعوا انه مكره كذا في الينابيع وغيره فيجب حمل الفضيلة من ديرة اهلها على ما اذا كان من داره الى مكة دون شهر الحج كما قيد به قاضي خان واما كان التقديم على المواقيت افضل لانه اكثر تقيماً وأوفر مشقة والأجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بها من الأماكن القاصية وروى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعن ابن عباس انه احرم من الشام وابن مسعود من القاصية وقال عليه السلام من اهل من المسجد الاقصى بعرة او حجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه احمد وابوداود بنحو هذه الفضيلة مفيدة بما اذا كان يملك نفسه روى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتح القدير **قوله** فقال سمعته ثم انقضى فقال الراهب انه سمعته هذا الكلام ان ابا الزبير قال سمعت جابراً ثم انقضى اى وقف عن رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الراهب بضم الهنقى اى اظنه رفع الحديث فقال الراهب يعني النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في المراتبة الاخرى احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله احسبه رفع لا يتجوز هذا الحديث مرفوعاً لكونه لم يجرى رفعه كذا في الشرح **قوله** الطريق الاخر بالحفة اى اهل الطريق الاخر للحفة والمذهب فيمن هو بين ميقتين فليراجع **قوله** من ذات عرق اى بكسر العين وكون الراء بعد هاء قات ثمى بل لكان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وهو ارض سبخة تنبت الطر فاء بينها وبين مكة مرحلتان والمسافة اثنتان واربعون ميلاً وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة وروى في صحيح البخارى من حديث ابن عمر قال لما فتح هذا المصان (اى الكوفة والبصرة) اتوا عن نفق لومايا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل اهل نجد قرناً وهو جرجر عن طريقنا وانا ان اردنا قرناً شق علينا قال فانظر احد هاهنا من طريقكم فخذ له ذات عرق وظاهره ان عمر جدد له ذات عرق بأجنتها منه وقال الشافعي في الاثر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حد ذات عرق واما اجمع عليه الناس فهذه يدل على ان ميقات ذات عرق ليس منصوصاً وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لما لك وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب انه منصوص وقد تع ذلك في حديث جابر عند مسلم الا انه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال سمعت احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم واخرجه برعانة في مستخرجه بلفظ فقال سمعت احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقلاخرجه احمد من رواية ابن طهيرة وابن ماجه من رواية ابراهيم بن زبير كلاهما عن ابي الزبير فلم يثبت في رفعه ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمر السهمي كلاهما عند احمد وابي داود والنسائي وهذا يدل على ان الحديث اصلاً فاعل من قال انه غير منصوص لم يبلغه او رأى ضعف الحديث باعتبار ان كل طريق لا يخالف عن مقال ولهذا قال ابن خزيمة روى في ذات عرق اخبار لا يثبت شئ منها عند اهل الحديث وقال ابن المنذر لم يثبت في ذات عرق حديثاً ثابتاً لانها لكن الحديث يجمع مع الطرق فيرى كما ذكرنا واما اعلال من اعلة بان العرق لم يكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هو غفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لاهل المواقيت قبل الفتح لكنه

قوله في بعض الطرق بلفظ وقت وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالافتاق واختلاف فممن جاوز الميقات من مكة للنسك فله يحرم فقال الجمهور يأتون ويلزمه دم فاما لزوم الدم فبدليل غير هذا واما الاثر فلترك الواجب ذهب عطاء والنخعي الى عدم الوجوب مقابل قول سعيد ابن جبيل لا يعم حجة وبه قال ابن حزم وقال الجمهور لو رجع الى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدرع قال ابو حنيفة بشرط ان يعود مكبياً ومالك بشرط ان لا يسجد واحمد لا يسقط بشئ كذا في الفقه واما التقديم فان تدارك الاحرام على هذه المواقيت جاز ولا افضل التقديم عليها اى على المواقيت بخلاف تقديم الاحرام على اشهر الحج اجمعوا انه مكره كذا في الينابيع وغيره فيجب حمل الفضيلة من ديرة اهلها على ما اذا كان من داره الى مكة دون شهر الحج كما قيد به قاضي خان واما كان التقديم على المواقيت افضل لانه اكثر تقيماً وأوفر مشقة والأجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بها من الأماكن القاصية وروى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعن ابن عباس انه احرم من الشام وابن مسعود من القاصية وقال عليه السلام من اهل من المسجد الاقصى بعرة او حجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه احمد وابوداود بنحو هذه الفضيلة مفيدة بما اذا كان يملك نفسه روى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتح القدير

والنعمه لك والملك لا شريك لك وقال كان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك لبيك وسعديك

وحكى الشراح عن الامام الفخر وعن محمد والكسائي والفرغاني الكسائي ان المذكور في الكشاف ان اختيار الامام الكسائي الشافعي الفخر وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم (نهر) قوله والنعمه لك الخ المشهور فيه النصب قال عياض ويجوز الرفع على الاستثناء ويكون الخبر محذوفاً والنقل بران الحمد لك والنعمه مستقره لك قاله ابن الانباري وقال ابن المنير في الحاشية قرن الحمد والنعمه واقدم الملك لان الحمد منعني النعمه ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال لا حمد الا لك لانه لا نعمه الا لك واما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر التحقيق ان النعمه كلها لله لانه صاحب الملك قوله والملك الخ بالنصب ايضاً على المشهور ويجوز الرفع وتقديره والملك كذلك - واستحسن الوقت عليه لئلا يتوه من ما بعد خبره كذا في شرح اللباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الكثرة الاربعة قوله لا شريك لك الخ يفت عليه المكي قال في اللباب وشرحه ويستحب ان يرفع صوته بالتلبية ثم يخفضه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرفع صوته بما شاء ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه ايضاً وتكرارها سنة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند غير الخلفاء مستحب مؤكداً وأما صلتها فمأثور بـ يستحب ان يكررها كلها شرعاً فيها ثلاثاً على الولا ولا يقطعها بكلام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي واما اختار هذه الصيغة في التلبية لانها تعبير عن قيا به بطاعة مولا وتكرار له ذلك وكان اهل الجاهلية يعظمون شركاءهم فادخل النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام لا شريك لك رداً على هؤلاء وتقييداً للمسلمين منهم - قوله وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها الخ فان قلت الاثني بوجه وكثرة اتباعه ان لا يزيد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت رآى ان الزيادة على النص ليست نسخاً وان الشيء وحده كذلك هو مع غيره فزيادته لا تمنع من اتيان التلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم او فهم عدم القصص على أولئك الكلمات وان الثواب يتضاعف بكثرة العمل واقتصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يكفيك وسيأتي في الباب من طريق ابن شهاب عن سالم وكان عبد الله بن عمر يقول كان عمر بن الخطاب يهل بأهل البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول لبيك اللهم لبيك لبيك وسعديك والخير في يديك لبيك والرغبا اليك والعل، فخرج ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه وخرج ابن ابي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد لبيك مرغوباً ومهروباً اليك ذ النعماء والفضل الحسن واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الطحاوي بعد ان اخرج من حديث ابن عمر ابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن الخطاب اجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية غير ان قوماً قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكر لله ما أحب وهو قول محمد والثوري والاوزاعي واحتجوا بحديث ابي هريرة يعني الذي اخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن خيكان والحاكم قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك آله الحق لبيك وزيادة ابن عمر المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث عمر بن محمد كيرب ثوبه هو ولو نقل لوجهاً مشتركاً هو من جلس هذا بل عليهم كما علمهم التكبير والصلاة فكذلك لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئاً ما علمه ثم اخرج حديث عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمع رجلاً يقول لبيك ذا المعارج فقال انه لذو المعارج وما هكذا كنا ننبئ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا سعد فذكره الزيادة في التلبية وبه تأخذ، انصح - وفي حديث جابر الطويل عند المؤلف واهل الناس بهذا الذي يهلون به فليرد عليهم شيئاً منه ولزوم تلبيته وفي رواية ابن داود والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم لا يسمع ولا يقول له شيئاً، قال الحافظ وهذا يدل على ان الارتفاع على التلبية المرفوعة افضل لما ومثله هو صلى الله عليه وسلم عليها وانه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليها وأقرّها عليها وهو قول الجمهور - وحكى الترمذي عن الشافعي قال فان زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس وأحب ان يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة ونصب اليه في الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي فقال لا يقتصر على المرفوع أحب ولا ضيق ان يزيد عليها قال قال ابو حنيفة ان زاد فحسن وحكى في المعرفة عن الشافعي قال ولا ضيق على احد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه غير ان الاختيار عندى ان يرفع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، انصح - وهذا يعدل الوجه فيرفع ما جاء مرفوعاً واذا اختار قول ما جاء موقوفاً واشارته هو من قبل نفسه منها يليق قاله على انفراد حتى لا يختلط بالمرفوع وهو شبهه بحال الدعاء والشهد فانه قال فيه ثوبتي من المسألة والثناء ما شاء اى بعد ان يرفع من المرفوع كما تقدم ذلك في موضعه، وفي الدر المختار وزد عليها لا في خلاصتها ولا تنقص منها فائدة مكرره - قال ابن عابدين رحمه الله عن من لبيك وسعديك ونقله في النهر عن ابن عمر يأتى به بعد التلبية لا في اثناهما - قال ولا يستحب الزيادة من غير المأثور كما في العناية خلافاً لما في النهر ظاهره في شرح اللباب ما وقع مأثوراً يستحب بان يقول لبيك وسعديك والخير كله بيدك والرغبا اليك آله الخ لبيك بحجة حقاً قبل اوراقك لبيك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مرفوعاً فيجوز احسن - كذا في رد المحتار قوله وسعديك الخ اسعدت على طاعتك مسأواً اسعداً ابداً اسعاداً وهما منصوبان على المصدر كما ذكره الطيبري فسعدك مشع مضاف قصد به التكرير للتكرير كما في لبيك اى اسعد اجابتك سعادة بعل سعادتك عبادة بعل عبادة قال في النهاية ولو سمع فرداً

في التلبية الزيادة والتلبية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم

والخير بيدك لبيك والرغبة اليك والعمل **وحدثنا محمد بن عباد** حدثنا حاتم بن عيسى بن اسمعيل عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر بن نافع مولى عبد الله وحزرة بن عبد الله عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استقر به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة اهل فقال لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قالوا وكان عبد الله بن عمر يقول هذه تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نافع كان عبد الله يزيد مع هذا لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك لبيك والرغبة اليك العمل **وحدثنا محمد بن عيسى بن سعيد** عن عبد الله بن اخبرني نافع عن ابن عمر قال تلقفت التلبية من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديثهم **وحدثني** حولة بن يحيى عن ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب قال فان سالم بن عبد الله بن عمر اخبرني عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لا يزيد على هؤلاء الكلمات وان عبد الله بن عمر كان يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة ركعتين ثم اذا استوت القائمة قائمة عند مسجد ذي الحليفة اهل هؤلاء الكلمات وكان عبد الله بن عمر يقول كان عمر بن الخطاب يهل باهلالات رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول لبيك اللهم لبيك لبيك وسعديك والخير في يديك لبيك والرغبة اليك العمل **وحدثني** عباس بن عبد العظيم العبدي حدثنا النضر بن محمد اليماني حدثنا عكرمة يعني ابن عمار حدثنا ابو زميل عن ابن عباس قال كان المشركون يقولون لبيك لا شريك لك قال فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلكم قد قيل فيقولون الا شريكا هو لك تملكه

عن لبيك ولا سعاد المساعة في النياحة خاصة - كذا في المرفوعة - قوله والخير بيدك أي منصرف في قبضتك من صفته القدرة والارادة ومن نفي الجلال والجلال فيكون اشارة الى انه تعالى محمود في كل الفعال وهو من باب الكثرة والافلاحة لله والخير والشركاء بقدره وقضائه او من باب حسن الادب في الاضافة والنسب كما قيل في قوله تعالى واذا أمرضت فهو كيشفين ومن هنا ورد والشركاء اليك او لا ينسب اليك ادنا، قاله القاري في المرفوعة **قوله** والرغبة اليك والعمل أي يروي بفتح الراء والمد وهو المشهور والرغبي بضم الراء مع القصر ونظيره العلياء والعلو والنعمة والنعمى عن ابى علي الفتح مع القصر أي الطلب المسألة والرغبة الى من بيده الخير قال الطيبي وكذلك العمل مثله اليه اذ هو المقصود منه، ام - والظاهر ان التقدير والعمل لك أي لوجهك ورضائك والعمل بك أي بأمرك وتوفيقك او المعنى امر العمل راجع اليك في الرتبة والقبول **قوله** اذا استوت به راحلته قائمة أي رفعتته مستويا على ظهرها فالباء للتعلية وقيل به حال وكذا قوله قائمة **قوله** عند مسجد ذي الحليفة أي واختلاف الروايات عنه صلى الله عليه وسلم في حال اهلاله من اين بآيه وسيأتي وجه الجمع بينهما عن قريش ان شاء الله تعالى **قوله** اهل أي رفع صوته بالتلبية ونرى احد النسخين او بها **قوله** تلقفت أي هو بقاء ثناء أي اخذتها بسرعة قال القاضي وروى تلقفت بالنون قال والاول رواية الجهمور قال وروى تلقيت بالياء معانيه متقاربة قاله النووي **قوله** يهل مبدأ الخ بكسر الباء وفتحها أي شعره بالصمغ والحناء او الخطى ولعله كان به عند قال ابن الملك التلبيد هو الصاق شعر الرأس بالصمغ او الخطم او غير ذلك كيلا يتخلل الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقهها من حر الشمس وهذا جازع عند الشافعي رحمه الله وعندنا يلزمه دوران لبس باليس فيه طيب لانه كغطية الرأس ودان ان كان فيه طيب قال ابن المماز ذكره رشيد الدين البصري وحن ان يلبس رأسه قبل الاحرام مشكل لانه لا يجوز استصحاب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب ام - ويمكن جملة مع الحديث على التلبيد اللغوي من جمع الشعر لفه وعدم تخلل متفرقا ففي القاموس تبدل الصوت ونحوه تداخل ولزق بعضه ببعض، كذا قال القاري في شرح المشكوة - قال في الفتح ولكن هذا الاخير يرويه ما رواه ابو داود والحاكم من طريق نافع عن ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام لبس رأسه بالعلس قال ابن عبد السلام حجة لانه بفتح المملتين ويحتمل انه بكسر المعجمة وسكون المهملة وهو ما يعمل به الراي من خطي او غيره، قلت ضبطناه في روايتنا في سنن ابو داود بالمصطلحين وقد روى البخاري في اللباس عن عبد الله بن عمر انه قال سمعت عمر رضي الله عنه يقول من ضغف فليحلق ولا تشبهوا بالتلبيد (يعني في الحج) وكان ابن عمر يقول لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس اذا انظاهرة انه فم عزيه انه كان يرى ان ترك التلبيد أولى فاخبر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ففتش حفصة في لبس رأسي فقلت هدي وفي قصة من خرج عن بعيره فانه يبعث يوم القيامة ملبدا **قوله** يركع بذي الحليفة ركعتين أي او ركعتي الاحرام في اللبس المختار وصلى نداء بعد ذلك شفعا يعني ركعتين في الغاية الخامسة كذا في المعجم جزمه في البحر السراج **قوله** كان المشركون يقولون ان قال الابن في الاصل في الاقوال الباطلة ولا سيما التي هي كفسر ان لا تنقل ولكن نقلت هذه لبيان ان من رأى منكرا ولم يقدر على تغييره باليد فانه يغيره بالقل لان قد قد انحر **قوله** ويلكم قد قال بسكون اللام كسر هاء جمع التنوين فيها أي كفاكم هذا الكلام فاقصروا عليه ولا تقولوا ما بعد من الاستثناء **قوله** الا شريكا الخ الظاهر فيه الرفع على اليد لئلا من الحمل كما في كلمة التوحيد فاختر

الكتاب في بيان التلبيد في الحج

باب بيان أن الفضل في حرم حرام من عند محمد بن الحنفية

وأما ملك يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا به يقول بيلا وكهذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد يعني ذا الحليفة وحل ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد يعني ابن اسمعيل عن موسى بن عقبة عن سالم قال كان ابن عمر إذا قيل له الأحرار من البيداء قال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند الشجرة حين قام به غيره وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن جبر عن أبيه أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك

في الكلمة السفلى اللثة السافلة كما اخبر في الكلمة العليا العالية - وقوله الأشريك ما يتعلق بقول الكفرة وقوله قال فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد معترض للتنبيه على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا بين الاستثناء وما قبله قبل أن يتكلموا بالاستثناء والله تعالى أعلم وقوله تملكه وما ملك كلمة ما محتمل انما نافية او موصولة عطفا على مفعول تملكه والله تعالى أعلم قال الطيبي كان المشركون يقولون ليك لا شريك لك الا شريكنا هو لك تملكه وما ملك فاذا انتهى كلامهم الى لا شريك لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد اي اقتصر عليه ولا تتجاوزوا عنه الى ما بعده قوله وما ملكك ما نافية وقيل موصولة عطفا على مفعول تملكه قوله يقولون هذا في هذا مقول ابن عباس اي يقول المشركون هذا القول وهو قولهم الا شريكنا مع ما قبله وما بعده باب أمر أهل المدينة بالأحرار من عند مسجد ذي الحليفة قوله بيلا كرهه الخ قال البكري البيداء هذه فوق على ذي الحليفة لم يصح من الوادي وفي أول البيداء بئر ماء وقال النووي قال العلماء هذه البيداء هي الشرف الذي تقام في الحليفة الى جهة مكة وهي يقرب ذي الحليفة وسميت بيلاء لانه ليس فيها بناء ولا اثر وكل مفارقة تسمى بيلاء وما هنا فالمراد بالبيداء ما ذكرناه قوله تكذبون فيها الخ قال النووي اي تقولون انه صلى الله عليه وسلم احرر منها ولم يحرم منها وانما احرر قبلها من عند مسجد ذي الحليفة ومن عند الشجرة التي كانت هناك وكانت عند المسجد سماها ابن عمر كذبان لانهما خبروا بالشئ على خلاف ما هو قد سبق في قول هذا الشرح في مقالة صحيح مسلم ان الكذب عند اهل السنة هو الاخبار عن الشئ بخلاف ما هو سواء تعبره اغلظ فيه او سها وقالت المعتزلة بشرط فيه العمرة وعندنا ان العمرة شرط لكونه اثما لا لكونه سمي كذا بقول ابن عمر جاز على قاعدتنا وفيه انه كباس باطلاق هذه اللفظة - قوله يعني ذا الحليفة الخ قال النووي فيه دلالة على ان ميقات اهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الاحرار الى البيداء وهذا قال جميع العلماء وفيه ان الاحرار من الميقات افضل من ذرية اهل بيته صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم ترك الاحرار من مسجده مع كمال شرفه فان قيل انما احرر من الميقات لبيان الجواز قلنا هذا غلط لوجهين احدهما ان البيان قد حصل بآحاد يشا الصيغة في بيان المواقيت والثاني ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يحل على بيان الجواز في شئ يتكرر ففعله كثيرا في فعله مرة او مرات على الوجه الجائز لبيان الجواز ولو اطلب غلبا على فعله على اكل وجوهه وذلك كالوضوء مرة ومرة وثلاثا كماله ثابت والكثير انه صلى الله عليه وسلم تواترا ثلاثا وثلاثا واما الاحرار بالجح فلم يتكرر وانما جرى منه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة فلا يفعله الا على اكل وجوهه والله اعلم - وقوله فقلت لهما انما يتعلق بهذه المسئلة قريبا قوله الامر عند الشجرة حين قام به غيره الخ وكان ابن عمر يتكرر على رواية ابن عباس الثابتة عنه بلفظ ركب للحنة حتى استوى على البيداء اهل قال الحافظ وقد زال الاشكال ما رواه ابو داود والحاكم من طريق سعيد بن جابر قلت لابن عباس عجبنا لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في اهلالة في اهلالة فذكر الحديث وفيه فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب من مجلسه فاهل بالجح حين فرغ منها فسمع منه قوما يحفظونه ثركب فسلموا استقلت به لاحلته اهل وادرك ذلك منه قوما لم يشهدوه في المرة الاولى فسمعوه حين ذاك فقالوا انما اهل حين استقلت به لاحلته ثم مضى فلما علا شرف البيداء اهل وادرك ذلك قوما لم يشهدوه فنقل كل احلنا سمع وانما كان اهلالة في صلاة واهل الله شرا اهل ثانيا وثالثا واخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة فعله هذا فكان الخا را بن عمر على من خيل الاهلالة بالقيام على شرف البيداء وقد اتفق فقهاء الاصحاب على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الافضل ام قال الطحاوي ندين ابن عباس الوجه الذي جاء فيه اختلفوا في اهلالة النبي صلى الله عليه وسلم الذي ابتدأ الجح ودخل فيه كان في صلاة فيها ناخذ وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد واصحابهم وقال الاوزاعي وعطاء وقتادة المستحب الاحرار من البيداء - وقال النووي وفيها اي في روايات الباب دليل لما لك والشافعي وابي جهم ورا ان الفضل ان يجوز اذا انبعثت به لاحلته وقال ابو حنيفة يحرم عقب الصلوة وهو جالس قبل ركوب دابته وقبل قيامه وهو قول منيعف للشافعي وفيه حديث من رواية ابن عباس لكنه ضعيف ام - ولعله يشير الى تضعيف خفيف بن عبد الرحمن وهو كما سبق وقوله جماعة فينفردوا برونه لثبوت الافضلية واجمع بين الروايات والله اعلم باب بيان ان الفضل في حرم حرام من عند محمد بن الحنفية

تصنع أربعاً من أصحابك يصنعها قال ما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا تمس من الأركان الأيمنين ورأيتك تدب النعال السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس داراً أو الهلال ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية فقال عبد الله بن عمر ما الأركان فأنى لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس الأيمنين وأما النعال السبئية فأنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر

مولي بني تميم وليس بينه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولى بني أمية نسب وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا عهده وليس كذلك **قوله** تصنع أربعاً أي أربع خصال **قوله** لو الأحاد من أصحابك أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق أنفراد ابن عمر عما ذكر دون غيره ممن رآهم عبد الله بن عمر في المأزق يحتفل أن يكون مراده لا يصنعهم غيرك محتمة وإن كان يصنع بعضهم **قوله** من الأركان أي الأركان الكعبة الأربعة وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبد الله بن عمر كانوا يستلمون الأركان كلها وقد صح ذلك عن معاوية وابن الزبير **قوله** الأيمنين أي تخفيف الياء الأولى ويشد قال الطبري رحمه الله أي الذي فيه الحجر الأسود واليماني والآخرون يسميان الشاميين أم فيهما تغليب إنما استلهمما النبي صلى الله عليه وسلم لأنها بقيا على بناء إبراهيم عليه الصلوة والسلام واستلام الحجر مسكه أماً باليد وبالقبلة أو بها وأما الشك في اليماني فباليد على الصحيح من ههنا - كذا في المراجعة **قوله** السبئية أي كبر الجملة هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبت وهو الحاق قاله في التهذيب وقيل السبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسبت بضم أوله وهو نبت يدعى به قاله صاحب المنتقى وقال المهروري قيل لها سبئية لأنها نسبت بالد باع أي كانت به يقال رطبة منسوبة إلى سبئية قال أبو عبد الله كانوا في الجاهلية لا يلبس النعال المدبوغة إلا أهل السعة واستشهد لذلك بشعر **قوله** تصبغ بالصفرة أي بضعف الموحدة وحكى فتحها وكسرهما قال العين ولفظ الحديث يشمل صبغ الثياب وصبغ الشعر اختلفوا في المراد منها فقال القاضي عياض الظاهر أن المراد صبغ الثياب لأنه أخبر أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبل أنه صبغ شعره قلت جاءت آثار عن ابن عمر رضي الله عنهما بين فيها تصفيل ابن عمر بحبته واحتج بأنه عليه الصلوة والسلام كان يصفر حبته بالورس الرعفران أخرجه أبو داود وذكر أيضاً في حديث آخر احتج به بأنه عليه الصلوة والسلام كان يصبغ بها ثيابه حتى عما مته وكان أكثر الصلابة والتابعين يخضب بالصفرة منهم أبو هريرة وآخرون ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه أنه قال الحافظ رم وأخبر الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي سلة عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صبغ أزاره ورداءه بزعفران وفيه راو مجهول ومن المستغرب قول ابن عمر لم يرد في التوبة أصفر حديث وقد ورد فيه عدة أحاديث كما ترى قال المصنف في الصفرة الحجج الأربعة إلى النفس وقد أشار إلى ذلك ابن عباس في قوله تعالى صفراً فاقع كوكها تستر الناظرين **قوله** أهل الناس أي دفعوا أصواتهم بالتلبية حين رأوا هلال ذي الحجة **قوله** حتى يكون يوم التروية أي التاء من ذي الحجة ومما دونه فهل أنت حينئذ واختلفوا في سبب التسمية بيوم التروية على قولين حكاهما الماوردي وغيره أحدهما لأن الناس يروون فيه من الماء من زمهر لأنه لم يكن يمتنع ولا بهر من ماء والثاني أنه اليوم الذي رأى فيه آدم عليه الصلوة والسلام خواء **قوله** ليس الأيمنين أي قال القاضي عياض اتفق الفقهاء اليوم على أن الركبتين الشاميين وهما مقابل الأيمنين لا يستلمان وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة وبعض بني ثور ذهب الخلاف وتخصيص الركبتين الأيمنين لأنها كانا على قواعد إبراهيم عليه الصلوة والسلام بخلاف الركبتين الآخرين لأنها ليسا على قواعد إبراهيم عليه الصلوة والسلام ولما رآهم عبد الله بن الزبير على قواعد إبراهيم عليه الصلوة والسلام استلهمها أيضاً ولو لم يكن كذلك استلهمت كلها اقتداء به صرح بذلك عياض - وقال ابن عبد البر في عن جابر وأنس بن الزبير والحسين رضي الله عنهم أنهم كانوا يستلمون الأركان كلها وعن عروة مثل ذلك اختلف عن معاوية وابن عباس في ذلك وقال أحدهما ليس شيء من البيت محجوراً والصحيح عن ابن عباس أنه كان يقول ألا الركبتين الأسود واليماني وهما المعروفان باليمن ولما رأى عبد بن جريح جماعة يدخلون على خلاف ابن عمر أنه عن ذلك قال الحافظ وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت محجوراً بآباءنا الذين استلهموا الحجر البيت وكيف يحجره وهو يطوف به ولكننا ننبع السنة فمما أوتركا ولو كان ترك استلهمها محجوراً لكان ترك استلام ما بين الأركان محجوراً وكان قائل به ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل أحد منزلته (قائل) في البيت أربعة أركان الأول له فضيلتان كون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم والثاني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منها فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخرون ولا يستلمان هذا على رأي الجمهور واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضاً أم - وهو قول محمد بن أحمد بن أبي سنان الركن كما في شرح المشكاة **قوله** النعال التي جمع نعل وهو مؤنث قال ابن الأثير هو التي تسمى الآن تاسوته وقال ابن العربي النعل لباس لا نبياء وإنما اتخذ الناس غيرها لما في أرضهم من البطان وقد يطلق النعل على كل ما يلقى القدم قال صاحب المحاكم النعل النعلة ما وقيت به القدم **قوله** ليس فيها شعر أي قال الحافظ واستدل بحديث ابن عمر

وهو يبرئ نفسه ويحرمه
بأنه لا بأس به واستحبابه بالبدن واستحبابه بالبدن

وتوضأ فيها فانا احب ان البسهما واما الصفة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها فانا احب ان اصنع بها واما الاهلال
فاني لما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته **حدثني** هرون بن سعيد الكلابي حدثنا ابن وهب حدثني ابو صخر
عن ابن قسيط عن عبيد بن جريح قال حججت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب بين حج وعمره ثنتي عشرة مرة فقلت يا ابا عبد الرحمن لقد
رأيت منك اربع خصال وساق الحديث بهذا المعنى الا في قصة الاهلال فانه خالف رواية المقبري فذكره بمعنى سوى ذكره ايضاً
وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع
رجله في الغرير وانبعثت به راحلته قائمة اهل من ذى الحليفة **وحدثني** هارون بن عبد الله حدثنا حجاج بن محمد قال قال
ابن جريح اخبرني صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر انه كان يخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل حين استوت به ناقته قائمة
وحدثني حمزة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سالم بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب راحلته بذي الحليفة ثم يهل حين تستوي به قائمة **وحدثني** حمزة بن يحيى اخبرني
قال حمزة حدثنا وقال حمزة اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبيد الله بن عبد الله بن عمر اخبره عن عبد الله بن عمر انه
قال بات رسول الله صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة مبداً وصل في مسجدنا **وحدثنا** محمد بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حرم

في لباس النبي صلى الله عليه وسلم النعال السبئية وصحته لذلك على جواز لبسها على كل حال وقال احمد يكره لبسها في المقابر الحديث بشير بن الخصاصة
قال بينما انا امشي في المقابر وعلى نعلان اذا رجل ينادي من خلفي يا صاحب السبئتين اذ كنت في هذا الموضع فاخلع نعليك اخرجني احمد وابوداود
وصححه الحاكم واجزه به على ما ذكره وتعقبه الطحاوي بانه يجوز ان يكون الامر بخلعهما لاذى فيهما وقد ثبت في الحديث ان الميت يسمع قرع نعاله هذا وكذا
عنه مدين وهو دال على جواز لبس النعال في المقابر قال وثبت حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في نعليه قال فاذا جاز دخول المسجد بالنعال
فالمقبرة او الى قلة ويجوز ان يكون النبي لا كرام الميت كما ورد النبي عن الجوس على القبر ليس ذكر السبئتين للتخصيص بل تفوق ذلك والنبي غاهوش
على القبور بالنعال **قوله** وتوضأ فيها الخ ظاهره انه عليه الصلاة والسلام كان يغسل رجليه وهما في نعليه لان قوله فيها اي في النعال ظرف لقوله
يتوضأ قاله العيني **قوله** حتى تنبعث به راحلته الخ معناه انبعثا فها هنا استواء قائمة وفي الحقيقة هو كناية عن ابتداء الشروع في فعل الحج
والراحلة هي المركب من الابل ذكر كان او أنثى قال العيني فيه حكم الاهلال واختلف فيه فخذ البعض بالفضل ان يهل للاستقبال ذوالحجة وعند
الشافعية الا فضل ان يحرم اذا انبعث به راحلته وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يحرم عقيب الصلاة وهو جالس قبل ركوب دابته قبل قيامه
وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الباب السابق فراجعه قال النووي وانا نقه المسئلة فقال المازري اجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث
لا يمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسئلة بعينها فاستدل بما في معناه ووجه قياسه ان النبي صلى الله عليه وسلم انا
احرم عند الشروع في فعل الحج والذهاب اليه فاخر ابن عمر الاحرام الى حال شروعه في الحج وتوجهه اليه وهو يوم التروية فانه حينئذ يخرج من
مكة الى منى ووافق ابن عمر على هذا الشان في اصحابه وبعض اصحاب مالك وغيرهم وقال آخرون الا فضل ان يحرم من اول ذى الحجة ونقله
القاضي عن اكثر اصحابه والعلماء والخلاف في الاستحباب كل منهما جائز بالاجماع والله اعلم **قوله** حدثني ابو صخر الخ هو حميد بن زياد وهو
ابن ابي المخارق المدني الخراط وقد اختلف في تشييع **قوله** عن ابن قسيط الخ هو يزيد بن عبد الله بن قسيط نقات مضمومة وسين همزة مفتوحة والهاء
الياء **قوله** في الغرير الخ يفهم الغين المعجمة ثم راء ساكنة ثم زاي وهو ركاب كور البعير اذا كان من جلد او خشب وقيل هو الكور مطبقاً كالركاب
للسرج **قوله** مبداً الخ قال النووي هو نفع الميم وضماً والباء ساكنة فيهما اي ابتداء حجه ومبداً منصوب على الظرف اي في ابتداءه وهذا البيت
ليس من اعمال الحج ولا من سنته قال القاضي لكن من فعله تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وسلم الحسن والله تعالى اعلم **باب** استحباب التطيب قبل
الاحرام في البدن واستحبابه بالبدن وأنه لا بأس ببقائه وبجسمه وهو بريقه ولعانه **قوله** الخ قوله الخ قال النووي بضم الحاء وكسرها
وقد سبق بيانه في شرح مقدمة مسلم والضم اكثر ولم يذكر الهروي وآخرون غيره وانكر ثابت الضم على المحلين قال الصواب الكسر المراد جرمه
الاحرام بالحج فالتعذر لاجل حرابه وفي بعض الروايات حين اراد ان يحرم قال لحافظ واستدل به على استحباب التطيب عند رادة الاحرام وجواز استدلال
بعدم الاحرام وانه لا يضرب بقائه لونه ولا تحته وانما يحرم ابتداءه في الاحرام وهو قول الجمهور وعن مالك يحرم ولكن لا فدية وفي رواية عنه تجب
وقال محمد بن الحسن يكره ان يطيب قبل الاحرام بما يبيعه عينه بعد واجتهد المالكية بأمره انها صلى الله عليه وسلم اغتسل بعد ان تطيب لقوله في

وجواز استدلاله بعد الاحرام
اقوال العلماء في التطيب قبل الاحرام

وحلّه قبل ان يطوف بالبيت وحلّ ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا ابراهيم بن حميد عن القاسم بن محمد عن عاتشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي بحرمه حين احرم وحلّه حين حلّ قبل ان يطوف بالبيت
وحلّ ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عاتشة انها قالت كنت اطيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم وحلّه قبل ان يطوف بالبيت وحلّ ثنا ابن نمير حدثنا ابن حداثا عبيد الله بن عمر
قال سمعت القاسم عن عاتشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله وحرمه وحلّ ثنا محمد بن حاتم وعبد بن حميد
قال عبد اخبرنا وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح

رواية ابن المنذر ثقات بنسائه ثم اصبح محرماً فان المراد بالطواف الجماع وكان من عادتهم ان يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك ان لا يبق
للطيب اثر، ام قلت هذه العادة التي ادعوها لاجلها في الا حديث نعم وقع في حديث ابن رافع عند احمد واصحاب السنن انه صلى الله عليه وسلم
على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه الحديث وهذه قصة جزئية لا تدل على الاعتقاد بل الظاهر من حديث ابن رافع عند احمد عند المتقدمين
ابواب الغسل خلافه ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه يغتسل واحد قال الحافظ ويردّه (اي احتياج المالكية) قوله في الرواية
الاكتية ثم اصبح محرماً ينضم طيباً فهو ظاهر ان ينضم الطيب وهو ظهوراً تحتها كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقديراً وتأخيراً والتقدير
طاف على نسائه ينضم طيباً ثم اصبح محرماً خلافت الظاهر ويردّه قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عند مسلم كان اذا اراد ان يحرم يتطيب بأطيب
ما يجد ثم اراه في رأسه وحبته بعد ذلك وللنساء وابن حبان راي الطيب في مفرق بول ثلاث وهو محرم وقال بعضهم ان الربيص كان بقايا الدهن
المطيب الذي تطيب به فزال وبقى اثره من غير رائحة ويردّه قول عائشة ينضم طيباً وقال بعضهم بقي اثره لا عينه قال ابن العربي ليس في شيء من طرق
حديث عائشة ان عينه بقيت، انتهى، وقد روي ابو داود وابن ابى شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كنا نضم وجوهنا بالمسك المطيب
قبل ان نحرم ثم نخرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينزل فلا ينزلها فنهضنا في بقاء عين الطيب لا يقال ان ذلك خاص
بالنساء لانهم اجمعوا على ان الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيباً لارائحة له تشكك برواية
الاوراعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواة يعني لا بقاء له اخرجته النساء ويردّه هذا التأويل ما في الذي قبله
ومسلم من رواية منصور بن اذا عن عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم كافي النظر الى وبطل المسك
وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه بأطيب ما وجد للطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة بالغاالية الجيدة وهذا يدل
على ان قولها بطيب لا يشبه طيبكم اي اطيب منه كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال المهلب
وابو الحسن الفصاري وابو الفرج من المالكية قال بعضهم لان الطيب من دواعي النكاح فمن الناس عنه وكان هو املك الناس لاربه ففعله ورتبه ابن العربي
بكثر ما ثبت له من الخصائص في النكاح وقد ثبت عنه انه قال حطب الى النساء والطيب اخرجته النساء من حديث انس وتعقب بأن الخصائص
لا تثبت بالقياس وقال المهلب انما خص بذلك لباشرته الملائكة لاجل الوحي وتعقب بانه فرج ثبوت الخصوصية وكيف بها ويردّها حديث عائشة
بنت طلحة المتقدم وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة قالت طيبت ابي بالمسك لاحرامه حين احرم وبقولها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيدي هاتين اخرجته الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جارية عنها، واما قياس الطيب على اللبس فمتعقب بان استدامة اللبس ليس استدلالاً
الطيب ليس بطيب ويظهر ذلك بما لو حلف، قال ابن الهمام ودليل مالك ومحمد ما أخرجه البخاري ومسلم عن يعلى بن أمية قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
رجل متضمخ بطيب فقال له عليه الصلاة والسلام اما الطيب الذي بك فاعسله ثلاث مرات واما الحبة فانزعها ثم اصنع في عظمك ما تصنع في عظمك
ومن هذا قال بعضهم ان حل الطيب كان خاصاً به عليه الصلاة والسلام لانه فعله ومنع غيره ودفع بان قوله للرجل ذلك يحتل كونه محرم الطيب
ويحتل كونه مخصوصاً لك الطيب بان كان خلوّاً فلا يفيد منعه الخصوصية فنظرنا في صحيح مسلم في الحديث المذكور وهو مصنف بحبته ورأسه وقد نحووا
عن التزعم وفي لفظ مسلم نهي ان يزعم الرجل وهو مقدم على ما في ابى داود انه عليه الصلاة والسلام كان يصنف بحبته بالورس والزعفران وان كان
ابن القطن صححه لان ما في الصحيحين اقوى خصوصاً وهو مانع فيقدم على الميم وقد جاء مصرحاً في مسند احمد اغسل عنك هذا الزعفران ولا تخلوا استحبوا
ان يذيب جرم المسك اذا تطيب به جاء ورد نحوه قوله وحلّه ام الخ وجه من الاحرام بعد ان يرى ويحلق قوله قبل ان يطوف بالبيت ام الخ وطواف
الافاضة وهو متعاقب بحله وفيه دليل على ان الطيب يحل بالتحلل الاول خلافاً لمن اخذه بالجماع قوله وحلّه حين حلّ الخ وفي البخاري حين احلّ، قال
الحافظ قوله حين احرم اي حين اراد الاحرام وقوله حين احلّ اي لما وقع الاحلال وانما كان كذلك لان الطيب بعد وقوع الاحرام لا يجوز

أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بل ريحة
 في حجة الوداع للحل لأحرام **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير حدثنا سفيان بن حبان
 عثمان بن عروة عن أبيه قال سألت عائشة بأي شيء طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند حرمه قالت بأطيب أطيب **وحدثنا**
 أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عثمان بن عروة قال سمعت عروة يحدث عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بأطيب ما أقد عليه قبل أن يحرم ثم يحرم **وحدثنا أحمد بن رافع** حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك عن أبي الرجال عن أمه عن
 عائشة أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أحرم وحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت **وحدثنا يحيى بن يحيى**
 سعيد بن منصور أبو المربع وخلف بن هشام قتيبة بن سعيد قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا حماد بن زيد عن منصور عن إبراهيم بن
 الأسود عن عائشة قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم لم يقل خلف وهو محرم ولكنه قال
 وذلك طيب حرام **وحدثنا يحيى بن يحيى** وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو مغوية عن الأعمش
 عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لكافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا**
 أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب أبو سعيد الأشج قالوا حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كافي
 أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مكنت **وحدثنا أحمد بن يوسف** حدثنا زهير حدثنا الأعمش عن
 إبراهيم عن الأسود عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت لكافي أنظر مثل حديث وكيع **وحدثنا محمد بن مثنى** وابن بشار قال
 حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم قال سمعت إبراهيم يحدث عن الأسود عن عائشة أنها قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا ابن نمير** حدثنا ابن حبان مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه
 عن عائشة قالت إن كنت لا أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثني محمد بن حاتم**
 حدثني إسحق بن منصور وهو السكولي حدثنا إبراهيم بن يوسف وهو ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي عن أبيه عن أبي إسحق سمع ابن الأسود
 يذكر عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما أجد ثم أرى وبصر الدهن في رأسه
 ولحيته بعد ذلك **وحدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله حدثنا إبراهيم بن الأسود قال قالت
 عائشة كافي أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا إسحق بن إبراهيم** أخبرنا الضحاك
 ابن مخلد أبو عاصم حدثنا سفيان عن الحسن بن عبيد الله بهذا الأسناد مثله **وحدثني أحمد بن منيع** ويعقوب الدوري قال
 حدثنا هشيم أخبرنا منصور عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ثم
 أفرق قبل أن يطوف بالبيت بطيب مسك **وحدثنا سعيد بن منصور** أبو كامل جميعاً عن أبي عوانة قال سعيد حدثنا أبو عوانة
 عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه قال سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصير محرماً فقال يا ابن أحمق أصح محرماً أن يفرط طيباً
 والطيب عند إرادة الحل لا يجوز أن المحرم ممنوع من الطيب والله أعلم **قوله** أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أن أي ابن الزبير وهو من ثقة قليل الحديث
 وقد ذكره ابن حبان في اتباع التابعين من الثقات **قوله** بذرة الخبيثة ورائن بوزن عظيمة هي نوع من الطيب مخصوص بغير أهل الحجاز وغيرهم ومن غير
 واحد منهم النورى بأنه فتات قصب طيب عجايب من الهند **قوله** بأطيب أطيب الطيب المراد به المسك كما سيأتي في الباب كافي أنظر إلى وبصر المسك وقد روي
 ذلك صريحاً أخرجه مالك بن حبان أبو سعيد رفته قال المسك أطيب الطيب هو عند مسلم أيضاً **قوله** عن أبي الرجال عن أمه أن أبو الرجال بكسر الراء و
 تخفيف الجيم اسمه محمد بن عبد الرحمن بن جارية الأنصاري المديني وأمّه عمة **قوله** وبصر الطيب الخ يفتح الواو وكسر الواو حقة بعلى هياء تحتاً نية ثوبه
 همة هو البريق وقال الأسدي وبصر الطيب ثلاثة وذلك لعين قائمة لا للريح فقط **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ يفتح الميم كسر الراء
 ويجوز فتحها وهو مكان انقسام الشعر من الجبين المودة وسط الرأس **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ جمع مفرق وإنما ذكر على لفظ
 الجمع تحميماً لسائر جوانب الرأس التي يفرق فيها كأشهر سائر موضع منها مفرقاً **قوله** وهو محرم الخ أي يرفع صوته بالتلبية **قوله** عن الحكم قال
 سمعت إبراهيم الخ الحكم وشيخ إبراهيم النخعي وشيخ الأسود بن زيد فقهما كوفيون تابعيون **قوله** ثم أرى وبصر الدهن الخ لعله الدهن المطيب لله
قوله إلى وبصر المسك الخ وتقدم في روايته ذرية ولا تافى إذا لم يمنعهم كانوا يخلطون الذرية بالمسك كما يدل عليه قوله في الرواية الآتية
 بطيب فيه مسك وفي القاموس الذرود عطر كالذرية **قوله** أنظر طيباً الخ وكذا قولها يفرط طيباً أي يفرط منه الطيب ومنه قوله تعالى

وهو بالابواء ابودان فردة عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما ان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهي قال
انا لم نرد عليك الا انا حرم وحل شيئا يحيى بن يحيى وعجل بن ربح وقتيبة جميعا عن الليث بن سعد وحل ثابث بن جابر

شرط اطلاق اسم البعض على الكل التلازم كالرقبة على الانسان والراس فانه لا انسان دونها بخلاف نحو الرجل والنظر واما اطلاق العين على
الربية فليس من حيث هو انسان بل من حيث هو رقيب وهو من هذه الحيثية لا يتحقق بلا عين على ما عرفت في التحقيقات او هو احد معاني المشترك
اللفظي كما عده اكثر منها ثم ان في هذا الحمل ترجيحاً للاكثر ونحوه فلو علمت ان الرأية بناء على ان الراوي رجع عنها بتبين الغلطة قال الحميدى كان سفيان
يقول في الحديث اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش وربما قال يقطع ما ورباه ليرقى ذلك وكان فيما خلا قال حمار وحش
ثم صار الى لحم حتى مات وهذا يدل على رجوعه وثباته على ما رجع اليه والظاهر انه لتبينه غلطه اولاً والله اعلم وقال القرطبي يحتمل ان يكون الصعب
احضار الحمار مذبحاً ثم قطع منه عضواً بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقد مر له فمن قال اهدى حماراً اراد بتمامه مذبحاً لا حصياً ومن قال لحم حمار
اراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه اهداه له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضومه طائفاً انه انما رده عليه لم يخص بجلده
فاعلمه بامتناعه ان حكم الجزء من الصيد حكم الكل قال والجمع مما امكن اولى من توهم بعض الرأيات والله اعلم قوله وهو بالابواء ابودان
الهنرة وسكون الموحة وبالمدجبل من على الفرع بضم القاء والراء بعد ما ملة قيل سمي الابواء لوبائه على القلب قيل لان السيول تنبوءه
اي تحله قوله ابودان الخ شك من الراوى وهو بنفخ الواو وتشديد اللال واخوها نون موضع بقرب الجحفة ودفع في حديث عمر بن أمية
انه كان بالجحفة وودان اقرب الى الجحفة من ابواء فان من ابواء الى الجحفة الا في من المدينة ثلاثة وعشرين ميلاً ومن ودان الى الجحفة ثمانية
اميال وبالشك جزم اكثر الراية وجرم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري ابودان وجرم معمر بن عبد الرحمن بن اسحق وعجل بن عمر بالابواء الذي
يظهر ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك ايضا - قاله المحافظ رحمه الله قوله فردة عليه
قال المحافظ اتفقت الرأيات كلها على انه رده عليه الا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريق يقيه باسناد حسن من طريق عمر بن أمية ان الصعب اهدى
لنبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه واكمل القوم ام - قال الشيخ ابن الهمام ما قيل هذه الرأية منكوبة فان جميع الرأيات
انه لم يأكل منها الا في هذه الرأية احسن منه ان يجمع بعد ثبوت صحة هذه الرأية بان الذي تعرضت له تلك الرأيات ليس سوى انه رده وعلى
بالاحرام توسكت الكل على هذا القدر فمن الجائز ان يكون لما رده معللاً بذلك بناء على ظن انه صيد لا جله ذكر له انه لم يصيد الا جله فقبله
بعد الرم واكمل منه وهذا جمع على قول من يشترط عدم الاصل طيباً ولا جله وعلى قول الكل ما قال البيهقي بعد ما ذكر الرأية التي ذكرناها قال وهذا
اسناد صحيح فان كان محفوظاً فكأنه رد الحمار وقيل اللحم ام - الا ان هذا جميعاً بانشاء اشكال آخر وهو رد روايته انه رد اللحم وهي بعد صحتها ثبت
عليها الراوى ورجع عما سواها على ما قدمناه الا ان يدعى انه عثر بالبعض عن الكل في رواية رد اللحم وفيه ما قدمناه ام قال المحافظ ويحتمل ان يحمل
القبول المذكور في حديث عمر بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيده انه جزم بوقوع ذلك في الجحفة وهو في غيرها
من الرأيات قال بالابواء ابودان ام - قال الزبقي فكأنه لما رده لانه محرماً اهدى له بعد ما حل فقبله وهذا جمع حسن - ام - قوله في رواية
اي من الكراهية لرد هديتي كما في رواية الترمذي وغيره - قوله انا لم نرد عليك الخ قال عياض ضبطناه في الرأيات لم نرد به بفتح الدال وبأي
ذلك المحققون من اهل العربية قالوا الصواب انه يضم الدال لان المضاعف من المجزوم يرفع في الروايات التي توحيها به ضمة الهاء بعد ما قال وليس
الفتح بغيره بل ذكر لا تغلب في الفصحى لعدم تعقبه عليه بأنه ضعيف وأوهو صنيعة انه نصيب وأجازوا ايضا الكسر وهو اضعف الأوجه قلت ودفع
في رواية الكشميهني بفتح الدال ادغام لم نرد به يضم الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كما في الفقه قوله الا انا حرم بضمين الياء
محرمون والحرم جمع حرام وهو من احرم بنسبك - وفي رواية سعيد بن ابن عباس لو كانا محرمون لقبيلنا منك قال المحافظ واستدل بهذا
الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لانه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول
على وابن عباس وابن عمر الليث والثوري واسحق الحديث الصعب هذا ولما أخرجه ابوداود وغيره من حديث علي بن ابي طالب انه قال لئلا ناس من اشيخ
أقولون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى له رجل حمار وحش وهو محرماً فبأن ان يأكله قالوا نعم لكن يجازى هذا الظاهر بما أخرجه مسلم
ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له حماراً وهو محرماً فوفق من آكله وقال آكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن قتادة انه ذكر
في الباب بعد وحديث عمر بن سلمة ان ابوه اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظبياً وهو محرماً فأمر ابوا بكر ان يقسم بين المرفاق أخرجه مالك بن
اصحاب السنان وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجميع الجمهور بين ما اختلفت من ذلك بأن احل

أقول المحققون من اهل العربية قالوا الصواب انه يضم الدال لان المضاعف من المجزوم يرفع في الروايات التي توحيها به ضمة الهاء بعد ما قال وليس بالفتح بغيره بل ذكر لا تغلب في الفصحى لعدم تعقبه عليه بأنه ضعيف وأوهو صنيعة انه نصيب وأجازوا ايضا الكسر وهو اضعف الأوجه قلت ودفع في رواية الكشميهني بفتح الدال ادغام لم نرد به يضم الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كما في الفقه قوله الا انا حرم بضمين الياء محرمون والحرم جمع حرام وهو من احرم بنسبك - وفي رواية سعيد بن ابن عباس لو كانا محرمون لقبيلنا منك قال المحافظ واستدل بهذا الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لانه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول على وابن عباس وابن عمر الليث والثوري واسحق الحديث الصعب هذا ولما أخرجه ابوداود وغيره من حديث علي بن ابي طالب انه قال لئلا ناس من اشيخ أقولون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى له رجل حمار وحش وهو محرماً فبأن ان يأكله قالوا نعم لكن يجازى هذا الظاهر بما أخرجه مسلم ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له حماراً وهو محرماً فوفق من آكله وقال آكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن قتادة انه ذكر في الباب بعد وحديث عمر بن سلمة ان ابوه اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظبياً وهو محرماً فأمر ابوا بكر ان يقسم بين المرفاق أخرجه مالك بن اصحاب السنان وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجميع الجمهور بين ما اختلفت من ذلك بأن احل

أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن وحيد ثنا حسن الحلواني حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن صالح بن كهم عن الزهري بهذا الإسناد أنه
له حمار وحش كما قال مالك وفي حديث الليث وصاحبه أن الصَّعْب بن جثامة أخبره **وحل ثنا يحيى بن يحيى** وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو
الناقد قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري بهذا الإسناد وقال هُذَيْلُ بْنُ هُذَيْلٍ له من لحم حمار وحش **وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو بكر
قال حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن جبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أهدى الصَّعْب بن جثامة إلى النبي صلى الله
عليه وسلم حمار وحش وهو محرم قال فردّه عليه قال لو لا أنا فخرهمون لقبلكم منكم **وحل ثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا المعتمر بن سليمان قال

القبول محمولة على ما يصيد الحلال لنفسه ثم هي من المحرم وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم قالوا والسبب في الاختصار على
الأحرام عند الاعتناء بالصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرماً فبين الشرط الأصل وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه وقد بينه
في الأحاديث الأخرى ويؤيد هذا الجمع حديث جابر بن جابر فروعاً صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصيد لكم أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة وقد قال
الشافعي في كلامه أن كان الصعب أهدى له حماراً حياً فليس المحرم أن يذبح حمار وحش حي وإن كان أهدى له لحمًا فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له ونقل
الترمذي عن الشافعي أنه ردّه لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التأنى كذا في الفتح فتركه بالفاء في نسخ الترمذي المطبوعة وتركه بـأو و في
نسخ المطبوعة وتركه بأو والله أعلم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ليس حديث الصعب نصّاً فيما قاله الشافعي من تعليل الرد بظن الاصطيد لأجل المحرم بل
هو ناطق بأن ردّه إنما وقع لكونه محرمين وليس محض كونه محرمين ما نأمن من أكل صيد الحلال عند الجحيم هو كما دل عليه الأحاديث الأخرى فلا بد من تمتة لهذه
العلة وهو غير منصوصة فيحتمل أن يكون ردّه لظنه الاصطيد لأجله كما قال الشافعي ويحتمل أن يكون المراد لظنه أن الاصطيد قد وقع بأشارة بعض
اصحابه المحرمين وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر وأما من جهل بعضهم بالسئلة في كلتي الصورتين سواء أوقال أن محل الحديث هو ما قاله الشافعي
ولكن ردّه صلى الله عليه وسلم إنما وقع تنزيهاً وسدّاً لذرائع التوسع في أكل الصيد المحرم وحما لما ذكره لئلا يفتنه استعمال بعض ما لا بأس به إلى التسهيل
فيما به بأس في آخر الأمر ولعل في كلام الشافعي الذي نقله الترمذي ما شأنا إلى ما قلنا ومن الغريب ما نقله الحافظ الزيلعي في التخريج أن الشافعي رضي
الله عنه مع أبي حنيفة رضي الله عنه في أباحة أكل المحرم ما صيد لأجله واحمل رضي الله عنه مع مالك رضي الله عنه في تحريمه، أم والمشهور موافقة الشافعي
مع مالك وغيره في التحريم وليعلم أن مسألة الإباحة محكية عندنا في ما من الهداية بصيغة لا بأس وقد فهمت فقهنا ثم حمهم الله أن الغالب ينتهوا فيما
تركه أولى وحديث يمكن حمل ردّه صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب على العمل بالأولى والأصح وقبوله في حديث أبي قتادة وحديث عمر بن أبي أمية أن ثبت على
بيان الإباحة والله أعلم وأما حديث جابر بن جابر فروعاً صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصيد لكم فقد عارضه الشيخ ابن الهمام بحديث أبي قتادة الذي سيأتي في الباب قال فافهم سألوه عليه
السلام لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن موانع الحلال كانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وسلم أمكنوا أحلامهم أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فكلوا
إذا فلو كان من الموانع أن يصاد لهم لفظه فيسلك ما يسئل عندها في التخصيص عن الموانع لم يجب بالحكم عند خلوها عنها، أم قلت مع أن العادة قاضية
بأن مثل هذا الحيوان أي الحمارة الوحشي في عظم جثته وكثرة لحمه لا يصيد الصائد لأن يأكله وحده وكان أبو قتادة إذا ذاك في السفر لم يكن معه إلا
رفقة المحرمون فيغلب على الظن والله أعلم أنه كان نوى تشريكه في حله ولا سيما بعد ما علم نقرائن الحال من تميزها اصطيداً كما يدل عليه قوله في بعض
الروايات فلم يؤذ نوى به وأجروا إلى أبصرته بنبيه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه قال الشيخ ابن الهمام وهذا المعنى كالصريح في نفي كون الاصطيد
للمحرم مانعاً فيعارض حديث جابر ويقدّر عليه لقوة ثبوته أذهو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بخلاف ذلك بل قيل في حديث جابر لم يصيد
إلا انقطاع لأن المطلب بن خطب لم يسمع من جابر عند غير واحد وكذا في رجاله من فيه لين، أم وقد فصله الحافظ في التلخيص، وبعد ثبوت ما ذهبنا
إليه بما ذكرنا يقوم دليل على ذكره صاحب الهداية من التاريل بوجهين كون الإلزام في قوله صلى الله عليه وسلم أن يصاد لكم للملك والمخضاب يصاد ويجعل له
فيكون عليك عين الصيد من المحرم وهو متنع أن يملكه فياكل من لحمه والحمل على أن المراد أن يصاد بأمره وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان أن يرواه
يكون بطلبه فيمكن محله هذا دفعا للمعاضة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وفي حديث الصَّعْب بن جثامة هوازخ الهدية لعله وفيه الاعتذار
عن ردّه لظنه تطييباً لقلبي المحمدى وإن الهبة لا تدخل في الملك إلا بالقبول وإن قدرته على ملكها لا تصير ملكاً لها وإن على المحرم أن يرسل ما في يده
من الصيد لمتنع عليه اصطيداً وقال ابن المنير حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غيره المحرم فيمكن أن يقال
قوله فردّه عليه لا يستلزم أنه أباح له أكله بل يحجز أن يكون أمراً بأسأله أن كان حياً وطرحه أن كان مذبوخاً فإن السكوت عن تركه كذا يدل على الحكم
وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يحجزه الاستفاعة لم يرده عليه أصلاً إذا اختصا صله به **قوله** وفي حديث الليث وصاحبه أن الصَّعْب بن جثامة أخبره
يعني حملاً من مسند الصعب رضي الله عنه **قوله** عن ابن عباس رضي الله عنه قال أهدى الصعب الخ فحمله من عند ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

سمعت منصوراً يحدث عن الحكم وحديثنا ابن مثني وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم وحديثنا
عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة جميعاً عن حبيب بن سعيد بن جابر عن ابن عباس في رواية منصور عن الحكم أهدي
الصحاب بن جثامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجل حمار وفي رواية شعبة عن الحكم عجز حمار وحش ليطرد ما وفي رواية شعبة عن
حبيب أهدي النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فزده وحديثنا زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال
أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال قال زيد بن ارقم فقال له عبد الله بن عباس يستذكره كيف أخبرني عن
الحكم صيد أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حمار قال قال أهدي له عضو من لحم صيد فزده فقال أنا لانا كله أنا حرم
وحديثنا قتبية بن سعيد حدثنا سفيان عن صالح بن كيسان ح وحديثنا ابن أبي عمير اللفظ له حدثنا سفيان حدثنا صالح بن
كيسان قال سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول سمعت أبا قتادة يقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا
بالقاحة فمنا الحكم ومنا غير الحكم إذ بصرت بأصحابي يتزأون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش فأسرجت فرسي وأخذت رُحى
ثم ركبت فسقط مني سكوطي فقلت لأصحابي وكأنوا محرمين ناولوني السوط فقالوا والله

قوله رجل حمار وحش ثم تقدم الحديث في اختلاف هذه الألفاظ ووجه الجمع بينها قريباً فراجعه قوله سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة الخ هو نافع مولى
أبي قتادة ولا أحد من طريق سعد بن إبراهيم سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى أبي قتادة وفي رواية ابن اسحق عن عبد الله
ابن أبي سلمة أن نافعاً مولى بني غفار فحصل من ذلك أنه لم يكن مولى أبي قتادة حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلق
الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب إليه ولم يكن مولاة قلت فيجمل أنه نسب إليه لكونه كان زوج مولاة أولاد زومه أياه أو نحو ذلك كما
وقع لمفسر مولى ابن عباس وغيره والله أعلم - كذا في الفتح - قوله بالقاحة الخ بالفتح المحملة المخففة هذا هو الصواب المعروف في جميع
الكتب والذي قاله العلماء من كل طائفة قال القاضى كذا تيد ها الناس كلهم قال ورواه بعضهم عن البخاري بالغاء وهو هم والصواب القاحت هو
وإد على تحمیل من السقياء وعلى ثلاث مراحل من المدينة كذا في الشرح، قال الحافظ ووقع في حديث أبي سعيد أن ذلك وقع وهو رجسنان ونظر الصحيح
ما في حديث الباب من وقوعه بالقاحة - قوله ومنا غير المحرم الخ وسيأتي من طريق عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة أحرما
كلهم إلا أبا قتادة قال في المواهب اللطيفة وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في عمرة الحديبية فبلغ المرحاء وهي نزي الحليفة على أربعة
وثلاثين ميلاً أخبروه أن عدلاً من المشركين بوادي غميقة يشبه من همران يقصد اغترابهم فخرطائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهمه من المؤمنين
شركهم وهذا هو الذي وقعت إليه الإشارة في بعض روايات حديث أبي قتادة فأنبتنا بعد بغميقة فتوجهنا نحوهم وغميقة بفتح الغين المعجمة بعد ها
تحتنية ساكنة ثورات مفتوحة ثم هاء قال البكري هو مولى بني غفار بن مكة والمدنية وقال يعقوب هو قليب لبنى ثعلبية يصيب فيه ماء رضى
ويصيب هو في البحر فلما أصوات ذلك حتى أبو قتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فأحرموا إلا هو فاستمر حراً إلا لأنما لم يحيا والميتات داما
لم يقصد العمرة وبهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم قال كنت أسمع أصحابنا ينتجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جازل أبي قتادة أن يجاوز
الميتات وهو غير محرر ولا يدرن ما وجهه قال حتى وحديث في رواية من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرمتنا فلما
كان بمكان كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجه الحديث فأنما جازله ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة قلت وهذا يناقضه
ما جاء في بعض روايات حديث أبي قتادة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو مكة وأخرج ابن حبان في صحيحه والبراز من حديث عياض بن عبد
عن أبي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو محرم حتى نزلوا
بعسفان فالحاصل أن أبا قتادة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بأخذ الصدقات وكانت
طريقهم متحدة فأحرموا كلهم غيره بناء على أنه لم يقصد ذلك مكة ثم سار مع النبي صلى الله عليه وسلم على اتحاد الطريق حتى بلغوا المرحاء فأخبروا
بالعدو فتوجه صلى الله عليه وسلم مع أصحاب له محرمين فلما أمروا رجوع على حالتهم التي كان عليها فباع له التأخير لذلك، انتهى، قلت وقد تقدم
منا في باب المواقيت حكاية ما قاله الإمام محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ أنه رخص لأهل المدينة أن يخرجوا من الحففة فلا إشكال في قصة أبي قتادة
إذا ثبت مجاوزته الحففة من غير إحرام ولم يثبت نعم الراية التي فيها ذكر عسفان تدل على تأخير الإحرام من الحففة ولكن نظريتها الحافظ
وصحح خلافها كما قد مناه قريباً وقيل كانت هذه القصة قبل أن يوقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت والله أعلم - قوله يتزأون شيئاً الخ -
يتفعلون من الرؤية، قوله فنظرت فإذا حمار وحش الخ وفي بعض الروايات نزلوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة فلما رآه تركوه حتى رآه فركب

لا نعنيك عليه شيء فنزلت فتناولته ثم ركبته فادركت الحمار من خلفه وهو وراء أكمة فطعنته برمح فعقرته فانثيت به أصحابي فقال بعضهم كواه وقال بعضهم لا تأكلوه وكان النبي صلى الله عليه وسلم أما من فحركت فرسي فادركته فقال هو حلال فكلوه **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك **وحديثنا** قتبية عن مالك فيما قرئ عليه عن أبي النضر عن نافع مولى بقرادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه فحرمين وهو غير محرم فراهي حماراً وحشياً فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يباينوه سوطه فأبوا عليه فسألهم محبة فأبوا عليه فأخذته ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم فادركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال نسأله طعمة أطعمكموها الله **وحديثنا** قتبية عن ذلك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في حمار الوحش مثل حديث أبي النضر غير أن في حديث زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحم شيء **وحديثنا** صالح بن مسمار السلمي حديثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير حدثني عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرما أصحابه ولم يحرم

قال النووي كذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش وفي رواية أبي كامل الجعدي إذا دأب حمار وحش فجل عليها أبو قتادة فحرق منها أتاناً فاكلوا من لحمها فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أنثى وهي الأنثى وسميت حماراً مجازاً **قوله** لا نعنيك عليه شيء إلا زاد في بعض الروايات أنا محرمون وفيه دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الأمانة على قتل الصيد وأنه أجنها منهم **قوله** فنزلت فتناولته الخ ووقع في بعض الروايات عند النسائي فاختلس من بعضهم سوطاً ورواية الباب أقوى ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه نقصاً فاختل سوط غيره واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختياراً لا امتنع **قوله** كذا في الفتح وهو وراء أكمة الخ بفحات هي التل من حجر واحد **قوله** فعقرته الخ أي قتلته وأصل العقر الجرح وفيه أن عقر الصيد ذكاته **قوله** فقال بعضهم كواه الخ روى عن عذرة أوجه أنهم أكلوا والظاهر أنهم أكلوا الأولى فأنا هو به ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن عبد الله بن موهب فاكلوا من لحمها قال فقالوا اكلنا لحمها ونحن محرمون وأصرح من ذلك رواية أبي حازم ثم جئت به فوقعوا فيه ياكلون ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهو حرم وفي الفتح فيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي هو حرام بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرته وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فيم يعيب ذلك علينا وكان الأكل تمسك بأصل الأباحة والممنوع نظراً إلى الأمر الطارئ وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة **قوله** أما من فحركت فرسي الخ **قوله** هو حلال فكلوه الخ قال المحافظ صيغة الأمر هنا للإباحة لا الوجوب لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوكت الصيغة على مقتضى السؤال ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها وذكر في رواية أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه لم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد أبي داود والطحاوي إلى عوانة ولفظه فقال كوا وأطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عند سعيد بن منصور ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصحيحين من البخاري ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند إسحق ومن رواية عباد بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد وتقدم معمر بن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضافة لروايته أبي حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت إنما اصطدته لك فأمر أصحابه فأكلوه ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزي نفرد بهذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاد من أجله فلما علمه امتنع، وفيه نظر لأنه لو كان حراماً ما أقر النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل منه إلى أن علمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم كليل من اللحم صيداً ولا فجعله على أصل الأباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراماً على الأكل، انتهى - ويحتمل أن يكون أنكفاه عليه الصلاة والسلام عن أكله على تقدير صحة هذه الرواية تنزهاً واتقاءً كما قرئناه في حديثنا الصعي بن جثامة في أوائل الباب وقال الشيخ عبد الله بن مسعود في المواهب اللطيفة والأولى أن يقال إن روايته معمر شاذة لما لحقته للثقات الأثبات فلا عبرة بها والله أعلم - **قوله** وأبي بعضهم الخ الاظهر أن الاختلاف وقع بينهم وأما ما رواه ابن مسعود أنه فأكلم بعضهم وأمسك بعضهم ثم وقع الأكلون أيضاً في الشك بعل الأكل والله أعلم - **قوله** إنما طعمته الخ بضم الطاء أي طعمه **قوله** عام الحديبية الخ وسياق من طريق عثمان بن موهب خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً وهو جئنا معه قال الأسماعيلي هذا (أي رواية عثمان ابن موهب) غلط، فإن القصة كانت في عمرة وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر ولعل الراوي أراد

وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عدواً بغيلة فأنطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فبينما أنا مع أصحابي يضحك بعضهم الى اذنظرت فاذا أنا بحمار ورجل فجلت عليه فطعنته فأثبتته فاستغنمهم فأبوا ان يعينوني فأكلنا من لحمها وخشينا ان نفتطع فانطلقت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت ابن لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركته بتعزيم

خرج محرماً فعبث عن الاحرام بالجر غلطاً، قلت لا غلط في ذلك بل هو من الحجاز السائغ وايضاً فالجر في الاصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً للبيت ولهذا يقال للفرقة الحج الاصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن ابي بكر المقدسي عن ابي عوانة بلفظ خرج حاجاً او معتمراً اخرجني اليه حتى فبتين ان الشك فيه من ابي عوانة وقد جزم يحيى بن ابي كثير بان ذلك كان في عمر الحديبية وهذا هو المعتمد كذا في الفقه - قوله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حدث بعضهم اوله على البناء للعجول قوله بغيلة الخ اي في غيلة وهو فتح الغين المعجمة بعد هاء ساكنة ثم قات مفتوحة ثم هاء قال السكوني هو ماء لبني غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبني ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو في البحر وقد سبق تلخيص القصة في اوائل الحديث فراجع قوله فبينما أنا مع أصحابي الخ اي أصحابه الذين كانوا مع ابي قتادة حين جهز طائفة منهم الى مكة العدد وقوله يضحك بعضهم الخ قال النووي هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا يضحك الى بتشديد الياء قال عياض وهو خطأ وتصحيح وانما سقط عليه لفظة بعض والصواب يضحك بعضهم الى بعض كما في سائر الطرق والروايات ثم اخرج لضعفها بأهم وضعفها اليه لكاتب الكبراشارة وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم هل منكم احد امر او اشار اليه قالوا لا - واذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً وانما اختلفوا في وجوب الجزاء انهم - وتعقبه النووي بانه لا يمكن رد هذه الرأية لصحتها وصحة الرأية الاخرى وليس في واحد منهما دلالة ولا اشارة فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة قال بعض العلماء وانما ضحكوا تعجباً من عرض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه قلت قوله فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي فان قوله يضحك بعضهم الى بعض هو مجرد ضحك وقوله يضحك بعضهم الى فيه مزيد أمر على مجرد الضحك والفرق بين الموضوعين انهم اشاروا في رؤيته فاستنوا في ضحك بعضهم الى بعض والبرقادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم اليه بغير سبب باعتبار له على التفطن الى رؤيته ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية ابي المنصور عن مولى ابي قتادة بلفظ اذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت انظر فاذا هو حمار ورجل فقلت ما هذا فقالوا لا تدري فقلت هو حمار ورجل فقالوا هو ما رأيت ووقع في حديث ابي سعيد عند البزار والطحاوي ابن حبان في هذه القصة وجاء برقادة وهو حل فكسوا رؤوسهم كراهية ان يحلوا ابصارهم له فيفطن فيراه، ام - فكيف يظن بهم مع ذلك انهم ضحكوا اليه فبتين ان الصواب ما قال القاضي وفي قول الشيخ قد صحت الرأية نظر لان الاختلاف في اثبات هذه اللفظة وحلها لم يقع في طريقين مختلفين وانما وقع في سياق اسناد واحد ما عند مسلم فكان مع من اثبت لفظ بعض زيادة علوم سائلة من الاشكال في مقدمة، كذا في الفقه - قلت ليس هذا من باب الزيادة بل هو من اختلاف الرأية في دخول الهمزة الى هل هو لفظ بعض اوباء المستعمل عند كل من رواة اللفظين زيادة علم ليس مع غيره وليس في نفس ضحكهم الى ابي قتادة اشارة ولا دلالة على الصيد فانهم ضحكوا بعضهم الى بعض تعجباً من عرض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه كذا في ذلك وقع الضحك حين نظر الى ابي قتادة تعجباً من حصول القدر له ولا التفات اليه فسبق الضحك موجود في كلا الجانبين وبه يحصل كمال التعجب الا انهم نكسوا رؤوسهم وتركوا النظر الى الصيد وقت محي الى قتادة كراهية ان يكون احداهم اليه سبباً لتفطنه له وهذا غاية الاحتياط منهم رضي الله عنهم والله اعلم - قوله فطعنته فأثبتته الخ بالمثلثة ثم الموحدة ثم المشقة اي جعلته ثابتاً في مكانه لا حراك به - قوله فاستغنمهم الخ وفي رواية ابي المنصور فأتيت اليهم فقلت لهم قوموا فاحملوا فقالوا لا غنم فحملته حتى جئتهم به - كذا في الفقه - وقال السدي قوله فاستغنمهم بالفاء تقتضيه انه مات من طعنه بل اخذوه وذبحوه ولذلك احتاج الى الاستعانة بهم استعانة في الحل وغيره، والله اعلم والظاهر هو الاول والله اعلم - قوله وخشينا ان نفتطع الخ اي نصير مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا ان يقتطعوا دونك وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عن ابي عوانة بلفظ وخشينا ان يقتطعنا العل - قوله ارفع فرسي شأواً الخ ارفع بالتخفيف والتشديد الى اختلافه السير شأواً والشين المعجمة بعدها هنرة ساكنة اي تارة والمراد انه يركضه تارة ويسير بسهولة أخرى، وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأواً - قوله تركته بتعزيم الخ اختلفت في ضبطه ولا شئ بكسر المشقة من فوق وفتحها وسكون العين المهملة وكسر الهاء والنون هو عين ماء على ثلاثة اميال من السفيا يضم السين المهملة وسكون القاف وتخفيف الياء آخر الحروف والقصر هي قرينة بين مكة والمدينة من اعمال الفرع يضم الفاء وسكون الراء والسين المهملة قال البكري الفرع من اعمال المدينة الواسعة والصقل اعمالها من الفرع منضاً اليها

وهو قائل السقيا فلحقته فقلت يا رسول الله ان اصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله وانهم قد خشوا ان يفتنوا فادرك
 انتظرهم فانتظرهم فقلت يا رسول الله اني اصطدت ومعى منه فاضلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من
حاشي ابو كابل الجدي حدثنا ابو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال خرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حاجا وخرجنا معه قال فصرت من اصحابه فيهم ابوقتا فقلنا خذوا ساحل البحر حتى تلقوني قال فاحذروا
 ساحل البحر فلما انصرفوا قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم احرموا كلهم الا ابا قتادة فانه لم يحرم فبينما هم يسرون اذ رأوا حمر وحش
 فحمل عليها ابوقتا ففقر منها انا فافترسوا فاكلوا من لحمها قال فقالوا اكلنا لحما ونحن محرمون قال فحملوا ما بقي من اللحم لانان
 فلما اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله انا كنا احرمنا وكان ابوقتا لم يحرم قرأنا حمر وحش فحمل عليها ابوقتا ففقر
 فققر منها انا فافترسنا فاكلنا من لحمها فقلنا ناكل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها فقال هل منكم احدا امره او اشار
 اليه بشئ قال قالوا لا قال فاكلوا ما بقي من لحمها **وحاشي** محمد بن منته حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حماد بن عمار
 القسبي عن زكريا بن عبد الله عن شيبان بن جميع عن عثمان بن عبد الله بن موهب بهذا الاسناد في رواية شيبان فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم امركم احدا امره ان يحمل عليها او اشار اليها وفي رواية شعبة قال شريك او اعنتم واصدق قال شعبة ولا ادري قال
 اعنتم واصدق **وحاشي** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي اخبرنا يحيى بن حسان حدثنا معوية وهو ابن سلام اخبرني يحيى
 اخبرني عبد الله بن ابي قتادة ان اياه اخبره انه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة الخديجة قال فاهلوا بغيره غيرة فقال
 فاصطدت حمار وحش فاطعمت اصحابي وهم محرمون ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنبأته ان عندنا من لحم فاضلة
 فقال كلوه وهم محرمون **وحاشي** احمد بن عبد الله الضبي حدثنا فضيل بن سليمان التميمي حدثنا ابو حازم عن عبد الله بن ابي
 قتادة عن ابيه انه خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم محرمون وابوقتا فحمل وساق الحدي وفيه فقال هل معكم منه
 شئ قالوا معنا رجله قال فاحذرها رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله وهو قائل السقيا الخ قال النووي روى بوجهين اصحهما واشهرهما بجملة بين الالف واللام من القبول اي تركته في الليل يتبعن وعزمه ان
 يقبل بالسقيا فمعنى قوله وهو قائل اي سيقيل الوجه الثاني انه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف فان صح فمعناه ان تعين موضع
 مقابل للسقيا فمعنى الاول الضير في قوله وهو للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني الضمير للموضع وهو تعين ولا شك ان الاول صواب واكثر فائدة واغرب
 القرطبي فقال قوله وهو قائل اسم فاعل من القول او من القائلة والاول هو المراد ههنا والسقيا مفعول بفعل مضمر وكأنه كان يتبعن وهو يقول اصحابي
 اقصد السقيا **قوله** ان اصحابك يقرؤون عليك السلام فيه تبليغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام عن بلغة
 لانه يحتمل ان يكون وقع وليس في الخبر ما ينفية كذا في الفقه وقال العيني وفيه استحباب ارسال السلام الى الغائب قالت جماعة يجب على الرسول تبليغه
 وعلى المرسل اليه الرد بالجواب **قوله** انتظرهم الخ بصيغة فعل الامر من الانتظار وقوله فانتظرهم بصيغة فعل الماضي **قوله** اني اصطدت الخ قال النووي
 هكذا هو في بعض النسخ اصدت بفتح الصاد المخففة وهو صحيح ويقال بتشديد الصاد وفي بعض النسخ صدت وفي بعضها اصطدت وكذا صحيح **قوله**
 ومعى منه فاضلة الخ بضاد محجمة اي فضلة قال الخطابي قطعة فضلت منه فهي فاضلة اي باقية والضمير في منه يعود على الصيد المحذوف الذي
 دل عليه اصدت **قوله** كلوا وهم محرمون الخ فيه ان الحلال اذا صاد ولم يعنه في ذلك حرم ولم يشر اليه ولم يدل عليه جاز للحرم الاكل من صيده سواء
 كان اصطيداه لاجل الحرم او لنفسه فان ابا قتادة انما حمل على الصيد بعد ما عرف انه احبوا لوانه ابصر كما في بعض الروايات فكان صيد الجاهل والافترس
 وقد تقلد سبط الكلام فيه قريبا فراجع وفي المواهب اللطيفة قال بن حزم ولم يشك احد في ان ابا قتادة لم يصيد الحمار الا لنفسه ولا اصحابه وهم محرمون
 فلم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذله **قوله** اذ رأوا حمر وحش الخ في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لانها متفقة على افترس الحمار
 بالرؤية وافادت هذه الرواية انه من جملة الحرم وان المقتول كان انا اي انني فعل في هذا في اطلاق الحمار عليها يجوز **قوله** فاكلوا ما بقي من لحمها الخ فيردان
 ما صاده الحلال جاز للحرم كذله وهذا يقرب من حمل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر على الاصطيد **قوله** اشرنا في المرقاة
 والفرق بين الدلالة والاشارة ان الاولى باللسان والثانية باليد وقيل الاولى في الغالب والثانية في الحضور وقيل كلتا هما بمعنى واحد وهي حرم
 على الحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم وفي وجوب الجزاء عليه شرطا لمحملا كتب الفقه **قوله** او اعنتم واصدق **قوله** قال النووي
 روى بتشديد الصاد وتخفيفها وروى صلتا وقال القاضي رويناه بالتخفيف في اصدق ومعناه امر تروا لصيد وجعلت من يصيده وقيل معناه

باب ما يندب للمحرم وغيره قتل الدواب والحل والحرم

فأكلها وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص وحديثنا قتيبة واستحق عن جرير كلاهما عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة في نفر محرمين وأبو قتادة فحل واقتض الحث وفيه قال هل شارب إليه انسان منكروا أمره بشئ قالوا لا يا رسول الله قال فكلوه **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني محمد بن المنذر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أبيه قال كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى له طائر طليحة راقد فبينا من أكل مما من تورع فلما استنقظ طليحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** هرون بن سعيد الأيلي عن أحمد بن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرني غزوة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبيد الله بن مقسم يقول سمعت القسم بن محمد يقول سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أكل من أكل من فواسق

أثرنا الصبيد من موضعه يقال أصدت الصبيد مخفف أي أشرته قال وهو أول من رواه صد تراو أصدا ثم بالتشديد لأنه صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لو يصيد ما ذاقنا سائره عما صاد غيرهم والله أعلم **قوله** فأكلها أي فيه الاستيهاب من الأصداء وقبول الهدية من الصديق وقال عياض عن أبي النبی صلى الله عليه وسلم طلب من أبي قتادة ذلك نظيباً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لا زالة الشبهة التي حصلت لهم **قوله** فأهدى له طائر أي مشوى أو مطبوخ **قوله** فبينا من أكل أي اعتماداً على الصداقة وتجويزاً للمحرم من أكل الصبيد **قوله** ومما من تورع أي طامساً أنه لا يجوز للحرم أكله **قوله** وفق من أكله أي صوبه قاله النووي، قال الشوكاني ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق وفي المشكوك وافق من أكله قال لقاري أي بالقول والفعل والمراد بطير ما جشع كان متعدياً أو طائر كبير كفي جساعة **قوله** أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أكلنا نظيره معه صلى الله عليه وسلم **باب ما يندب للمحرم وغيره قتل الدواب** في الحل والحرم **قوله** الرابع التقييد أن كان مفهومة اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهومة من وليس بحجة عند كثيرين وعلى تقدير اعتبارها فيجوز أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم أولاً ثم بين بعده ذلك أن غير الأربع يشترك معها في الحكم فقد ورد في أكثر طرق عائشة رضيها بلفظ خمس كما سيأتي في الباب في بعضها بلفظ ست أخرجهما أبو عروانة في المستخرج من طريق الحارثي عن هشام عن أبيه عنها فأنثت الخمس المذكورة في سائر الطرق وزاد الحية ويشهد لها طريق شيخان بن زيورخ التي ستأتي في الباب وإن كانت خالية عن العدد وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود وشيوخ آية شيخان وزاد السبع العادي فصارت سبعة، قال الحافظ في التلخيص وفي أسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف أن حسن الترمذي وقد تقدّر بسط الكلام في يزيد في شرح المقرئ فراجعه، قال الحافظ في الفتح وقد وقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد ابن منصور وأبو داود وص طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات أخرجه أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للمحرم وحجاج ضعيف خالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة، أم - قالت مرسل سعيد بن المسيب يكفي للاحتجاج فإن مراسيله مقبولة بالاتفاق قال أهل مراسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مراسله وقال الشافعي إرسال ابن المسيب عن الحسن وقال أبو حاتم سعيد عن عمر مرسل يدخل في المسند إلى سبيل المجاز ووردى ابن مندة في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني حديث فقلت له من حدثك يا أبا محمد بهذا فقال يا أبا حماد أهل الشام خذ ولا تسأل فأننا لا نأخذ إلا عن الثقات (فهذه التهذيب ترجمة سعيد) وبالحجة فهذا المرسل في قوة المسند عندنا وقد تأيد بحديث حجاج بن أرطاة وبما أخرجه الطبري بأسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظه والحية والذئب والكلب العقور قال الشيخ عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم فالحاق الذئب بالخمس إنما هو الحاق بالنقض كالحاق الحية لعدم ما معرفته بالادلة من الحنفية الحق من حيث المعنى والجامع الابتداء بالكادى والله أعلم **قوله** كل من فواسق أي كل من أكل من فواسق فواسق تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى فسق عن أمره أي خرج سمي الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في لغة الجاهلية ولا شعره فواسق يعنى بالفسق الشرعى وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فيقول يخرجها عن حكمها من الحيوان في تحريم قتلها وقيل في حل أكله لقوله تعالى أو فسقا أهل الأرض لا يربى وقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وقيل يخرجها عن حلها لا يلائم، والأفساد وعدة الانتفاع ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بأكوال الحق بالخمس كل ما جاز قتلها للحلال والحرم وفي الحل ومن قال بالثاني الحق فلا يؤكل إلا ما أخر عن قتله وهذا قد يجيء مع الأول ومن قال بالثالث يخص الحاق ما يحصل منه الأفساد ووقع في حديث أبي سعيد عن ابن ماجه قيل له لم قيل للفأرة

يُقْتَلَنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ الْحِلَّةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ

فولسفة فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت فهذا يؤي إلى ان سبب تسمية الخس بذلك لكون نعلها يشبه فعل الفتاق وهو يرمح القول الأخير والله اعلم، كذا في الفتح - **قوله** يقتلن في الحل والحرم الخ سيأتي في بعض الطرق الاجتراح على من قتلهم في الحرم والحرام ويعرف منه حكم الحلال بكونه لم يقيم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز اذ لم يتران له ليس في نفي الجناح وكذا الحرج كما في بعض الروايات دلالة على ارجحية الفعل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر بن ابي عوانة من طريق ابن مبر عن هشام عن ابيه بلفظ يقتل المحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل الذنب ولا يباحة، ويؤيد الا باحة لفظ اذن في رواية نافع وكذا لفظ قتلهم حلال للمحرم في حديث ابي هريرة عند ابي داود وغيره والله اعلم **قوله** الحلة الخ بكسر الهمزة وفتح ثانيه بعد هاء هنزة بغير وادحكي صاحب المحكم المذني في ندره وزيادة الماء فيه للوحدة وليست للتأنيث بل هي كالماء في التمرة وحكي لاهري فيها حلوة بواو بدل الهمزة وسيأتي في بعض الطرق بلفظ الحديات بضم اوله وتشديد التختانية مقصور قال قاسم بن ثابت الوجه فيه الهمزة وكأنه سهل ثم اُدغم وقيل هي لغة حجازية وغيرهم يقولون حلية ومن خواص الحلة انها تقف في الطيران ويقال انها لا تحتطف الا من جهة اليمين والله اعلم كذا في الفتح - **قوله** والغراب الخ زاد في رواية سعيد ابن المسيب عن عائشة عند المؤلف الا بقع وأخذ بهذا القيد بعض اصحاب الحديث كما حكاها ابن المنذر وغيره وقد اختاره ابن خزيمة وهو قضية حمل المطلق على المقيد نعم قال ابن قدامة يلتحق بالا بقع ما شاركه في الايداء وتقليم الأكل وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزارع وأما جواز اكله فيبقى ما عداه من الغربان ملتقيا بالا بقع - وأنواع الغراب لما في فتح الباري خمسة العقق قال في القاموس هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والقاف والاقع الذي في ظهره وبطنه بياض والذات وهو المعروف عند اهل اللغة بالا بقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه الصلوة والسلام واشتغل بحقيقة حين أرسله ليأتي بخير الارض والآصم وهو في رحله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزارع ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب في الفتح قال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغلاف والا بقع لانهما يأكلان الحب وما غراب الزرع فلا وكل استثنائه ابن قدامة وما انطويه خلافاً وعليه يحمل ما جاء في حديث ابي سعيد عند ابي داود ان صح حيث قال فيه ويرمى الغراب ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد، ١٤ - وتقليم صاحب البحر من اصحابنا حيث جعل العقق كالغراب رده اخوه صاحب النمر وفي الفتاوى الظهيرية في العقق روايتان الظاهر انه من الصيود، قال ابو يوسف الغراب المذكور في الحديث هو الغراب الذي يأكل الجيف او يخلط مع الجيف اذ هذا النوع هو الذي يبتدئ بالأذى والعقق ليس في معناه لانه لا يأكل الجيف ولا يبتدئ بالأذى وكان اهل الجاهلية يتشاءمون بالغراب فكانوا اذا تعب من ثمن قالوا اذن بشرنا واذا تعب ثلاثا قالوا اذن بخير فابطل الاسلام ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك وفي الفتح ناقلا عن فتاوى قاضيه من خرج لسفر فسمع صوت العقق فجمع كفر وحكمه حكم الا بقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احمد ان اكل الجيف والا فلا بأس به **قوله** والفأرة الخ بمنزلة ساكنة ويجوز فيها التشهيل ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم اخرج ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد ابن زيد قال لما ذكر له هذا القول ما كان بالكوفة فحش رداً لا تار من ابراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ولا احسن اتباعها من الشعبي لكثرة ما سمع كذا في الفتح - وهذا تخالف من حماد على ابراهيم والله اعلم - **قوله** والكلب العقور الخ قال الحافظ في التكملة بعبية وسبعية كأنه مركب وفيه نافع للحراسة والصيد فيه من اقتناء الاشر وتشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم باليسر وغيره وقيل الاول من اخذه الحراسة نوح عليه السلام - واختلف العلماء في المراد به هنا وهل لو صنفه بكونه عقوراً مفهوم او لا فروى سعيد بن منصور باسناد حسن عن ابي هريرة قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان عن زيد بن اسلم انه سألوه عن الكلب العقور قال اي كلب اعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعاد عليهم واخافهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذا نقل ابو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال ابو حنيفة المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واخرج ابو عبيد اللجهم بقرنه صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله الاسد وهو حديث حسن اخرج عن الحاكم من طريق ابي نوفل بن ابي عقرب عن ابيه واخر بقرنه تعالى وما علمت من الجوارح مكليين فاشتقها من اسم الكلب فلما قيل لكل جراح عقور ام قال الشوكاني في دعائه ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب مشتق من اكل ما يجوز اطلاقه عليه وهو حمل الزارع فان قيل الا لا في الكلب تفيده العموم قلنا بل تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان

ان الزارع الغراب الصغير الذي يأكل

قال فقلت للقاسم أفرايت الحية قال تقتل بصغر لها **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عند عن شعبة **وحل ثنا** ابن مثنى وابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب والفأرة والكلب العقور والحدأة **وحل ثنا** أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد وهو ابن زيد حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب والكلب العقور **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال حدثنا ابن نمير حدثنا هشام بهذا الإسناد **وحل ثنا** عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب والكلب العقور **وحل ثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد المزاق أخبرنا معمر بن الزهري بهذا الإسناد قالت أم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس فواسق في الحل والحرم ثم ذكر بمثل حديث يزيد بن زريع **وحل ثنا** أبو الطاهر حوطة قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل في الحرم والغراب والحدأة والكلب العقور والفأرة **وحل ثنا** زهير بن حرب وابن أبي عمير جميعاً عن ابن عيينة قال زهير حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس لا جناح عليهن فتلهن في الحرم والحرام والفأرة والغراب والحدأة والكلب العقور

اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو ممنوع والسند أنه لا يثبت عند إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف في التبادر علامة الحقيقة و عدمه علامة المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز لغو الحاق ما عظم من السباع بالكلب العقور بحاج مع الغرض صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب فلا أم - وفي الهداية قد ذكر الذئب في بعض الروايات فيقال المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال إن الذئب في معناه - أم قال ابن الهمام يعني فيلحق به دلالة ولا بد من تعيين ذلك الموجب للحاق في الدلالة والذي يدور عليه كلامه هو كونه مبتدئاً بالذئب وضم غير ذلك في ذلك مخالفاً لما يعني كونه نقيض بالاختلاف والانتفاء أم - وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتروك منها سواء لأن المختار في ذلك الجنس وإن كان وصفه بالعقور إيماء إلى العلة لما روي الجوزي في المراسيل وذكر الكلب من غير وصفه بالعقور فلو كان المراد الجنس لكان في ذلك وصفه بالعقور يراد به الكلب الوحشي لأنه لا يكون عقوراً متديلاً بالأذى فأفاده أنه وإن كان صيداً إلا أنه لا يكون عقوراً ويكون في المراسيل تجميع النوع بمعنى الجزاء لأن أحد صنفيه مؤد وهو الصيد والآخر ليس بصيد أصلاً كذا في فتح القدير قال الحافظ اختلف العلماء في غير العقور ما لم يؤمر بأقنائه فصريح بتجميع القاضين حسين والمأورد وغيرهما ووقع في الأمر للشافعي الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيوع من شرح المذهب لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب أنهما غير محترمين وقال في الحج بكرة قتله كراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد وعكس كراهة قتله انتصر الرافعي وتبعه في الرخصة وزاد أنها كراهة تنزيه والله أعلم **قوله** تقتل بصغر لها أم بضم الصاد أي بمذلة وأهانة وتتلها منصوب في رواية سعيد ابن المسيب وغيره وقيل خرج البخاري عن عبد الله بن مسعود قال بينما نحن مع النبي صلى الله عليه وسلم في غار غنم إذ نزل عليه "المرسلات" وأنه ليتلوها واتى لا تكفأها من فيه وأن فاه ليرطب بها أذوب علينا حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوها الحديث قال البخاري إنما ردنا بهذا أن منى من الحرم وأهم لم يربوا بقتل الحية بأساً **قوله** والحدأة أي بصيغة التصغير وقال أكثر ثابت في الدلائل هذه الصيغة وقال الصواب الحدأة أو الحدأة أي هجرة وزيادة هاء أو بالتشديد بغير هاء قال والصواب أن الحدأة ليس من هذا وإنما هو من التحدى يقولون فلان يتحدى فلانا أي ينازعه ويغالبه وعن ابن أبي حاتم أهل الحجاز يقولون لهذا الطائر الحدأة ويجمعونه الحداء وكلها خطأ وأما الأدهري فصوبه كذا قال الحافظ في بدء الحاق من الفتح وقد تقدم بعض ما يتعلق به في شرح الحدأة في أوائل الباب فليراجع **قوله** أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب والفأرة والكلب العقور **قوله** أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب والفأرة والكلب العقور **قوله** أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب والفأرة والكلب العقور

في الحديث في جرد تشبيهه في الحرم وفي حادثة الإحرام

باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى وجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها

كلها فاسق لا يخرج على من قتلهم العقرب والغراب والحلأة والفأرة والكلب العقور **وحدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير
حدثنا زيد بن جبير أن رجلاً سأل ابن عمر ما يقتل المحرم من الدواب فقال خير تنجلي حتى نسوق رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن
أمر أن يقتل الفأرة والعقرب والحلأة والكلب العقور والغراب **وحدثنا** شيان بن فروخ **حدثنا** أبو عوانة عن زيد بن جبير قال
سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم قال حدثني أحد نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور و
الفأرة والعقرب والحلأة والغراب الحية قال وفي الصلاة أيضاً **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحلأة والعقرب والفأرة والكلب العقور
وحدثنا هرون بن عبد الله **حدثنا** محمد بن بكر **حدثنا** ابن جريج قال قلت لنافع ماذا سمعت ابن عمر يحل للمحرم قتل من الدواب
فقال لي نافع قال عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خمس من الدواب لا جناح على من قتلهم من قتلهم من الغراب والحلأة والعقرب
والفأرة والكلب العقور **وحدثنا** قتيبة وابن ربيعة عن الليث بن سعد **وحدثنا** شيان بن فروخ **حدثنا** جابر بن جابر
جميعاً عن نافع **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** علي بن مسهر **وحدثنا** ابن نمير **حدثنا** أبي جميعاً عن عبد الله **وحدثنا**
أبو كامل **حدثنا** أحمد **حدثنا** أيوب **وحدثنا** ابن مثنى **حدثنا** يزيد بن هرون **حدثنا** يحيى بن سعيد كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم يثني على مالك وابن جريج وله يقل أحد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ألا ابن جريج **وحدثنا**
وقد تابع ابن جريج على ذلك ابن اسحق **وحدثنا** فضل بن سهل **حدثنا** يزيد بن هرون **حدثنا** نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عبد الله عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خمس لا جناح في قتل من قتل منهن في الحرم فذكر مثله **وحدثنا** يحيى بن يحيى
ويحيى بن أيوب قتيبة وابن جريج قال يحيى بن يحيى **حدثنا** أخرون **حدثنا** سمير بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من قتلهم وهو محرم فلا جناح عليه فيهن العقرب والفأرة والكلب العقور والغراب
الحديث واللفظ يحيى بن يحيى **وحدثنا** عبيد الله بن عمر القواريري **حدثنا** أحمد بن زيد عن أيوب **وحدثنا** أبو الربيع
فلا يكون صيداً كاللجاجة والبط الذي يكون في المنازل ولنا أن جنس الحمام متوحش في أصل الخلقة وإنما استأنس البعض منه بالتولد والتأنس مع بقا
صيداً كالظبية المستأنسة والنعام المستأنسة والطوطى ونحو ذلك حتى يجب فيه الجزاء وكذا استأنس في الخلقة قديماً متوحشاً كالإبل إذا توحشت
وليس له حكم الصيد حتى لا يجب فيه الجزاء فلعلم أن العبرة بالتوحش والاستئناس في أصل الخلقة وجنس الحمام متوحش في أصل الخلقة وإنما استأنس البعض
منه لعارض فكان صيداً بخلاف البط الذي يكون عند الناس في المنازل فإنه لا يترك من جنس المتوحش بل هو من جنس آخر والكلب ليس بصيد لأنه ليس
بمتوحش بل هو مستأنس سواء كان اهلياً أو وحشياً لأن الكلب اهلي في الأصل لكن ربما يتوحش لعارض فاشبهه الإبل إذا توحشت وكذا السنور اهلي ليس بصيد
لأنه مستأنس وإنما الذي روي فيه هشام عن أبي حنيفة أن فيه الجزاء وروى الحسن عنه أنه لا شيء فيه كالأهلي وجه رواية هشام أنه متوحش
فاشبهه الثعلب ونحوه وجه رواية الحسن أن جنس السنور مستأنس في أصل الخلقة وإنما يتوحش البعض منه لعارض فاشبهه البعير إذا توحش ولا بأس بقتل
البرغوث والبعوض والتملة والنمل والباب الحمار والقرد والزنبور لأنها ليست بصيد لأن أصل التوحش الانتفاع لا ترى أنها تطلب الإنسان مع اقتناعه
منها وقد جرى عن عمر أنه كان يقرم بعيره وهو محرم ولأن هذه الأشياء من المؤذيات المبتدئة بالأذى غالباً فالتحقق بالأمور ذيات المنصوص عليها من
الحية والعقرب وغيرهما ولا يقتل المسلم إلا ما فيها من الأذى لا لأنه متولد من البعد كالشعر المحرم منه من إزالة التفتش من بطنه
فإن قتلها تصدق بشئ كما لو أزال شعره ولو لم يكر في ظاهر الرواية مقدراً للصدقة ولا بأس بقتل حمام الأرض فإنها ليست بصيد لأنها لا تتوحش من
الناس والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** **حدثنا** زيد بن جابر **حدثنا** هو الطائي الكوفي قال الحافظ ومقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار في
ادخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ووافق سألنا أن زيداً أبهها وسألنا سألها **قوله** وفي الصلاة
أيضاً لم يثبت ذلك على قتل المذكورات في جميع الأحوال قال الحافظ ولم أر هذه الزيادة في غير هذا الطريق **قوله** ولو قيل أحد منهم عن
نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ألا ابن جريج **وحدثنا** ابن جريج قال الحافظ ناظران ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي صلى الله
عليه وسلم سمعه أيضاً من النبي صلى الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه - والظاهر أن المبهمة في رواية زيد بن جابر هي حفصة
ويحتمل أن تكون عائشة وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة من الأسناد والضوابط أثباتها في رواية سالم - والله أعلم
باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى وجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها

حدثنا حماد بن عمار قال سمعت مجاهدًا يحدث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وأنا أوقد تحت قال القواريري قد لي وقال أبو الربيع بومة لي والقمل يتناثر على وجهي فقال أوتوذك هو أم رأسك قال قلت نعم قال فاحلق وصم ثلاثين يومًا أو اطعم ستة مساكين أو انسك نسكة قال أبو بفلأدري بأي ذلك بدأ وحلثني علي بن حجر وزهير بن حرب ويعقوب بن إبراهيم جميعًا عن ابن علية عن أبي بفلأدري هذا الإسناد بمثله وحلثنا محمد بن مثنى حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عوف عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال في أنزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضًا أو يه أو ذي من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك قال فأتيت ففدية فدعوت فقال أدنه فدعوت فقال أدنه فدعوت فقال أوتوذك هو أمك قال ابن عوف وأظنه قال نعم قال فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك فأتيت وحلثنا ابن نمير

قوله عن كعب بن عجرة بن بضم العين وسكون الجيم نقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال حدث كعب بن عجرة في الفدية سنة مهمل بها لم يروها من الصحابة غيره ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل قال وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة قال الزهري سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين ونظر الحافظ في كلام أحمد بن صالح وذكر الحديث طرقًا أخرى ثم قال فيبقي إطلاق أحمد بن صالح بالفتحة فإن بقية الطرق التي ذكرها لا تخلو عن مقال الأثرين أبي وائل عن كعب بن عجرة عند النسائي قوله أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات الآية في الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه وفي بعضها فميرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعضها فأتيت به والجمع بين هذا الاختلاف أن يقال مريضه أولًا وهو لو قد تحت قدر له فراه على تلك الصورة رؤية إجمالية عن بعد يسير وقتال أوتوذك هو أمك هذه لفظة لم يقبل قد ما بلغ به من الوجع الليم ثم بلغه ما هو فيه من البلاد وشدة الذي فأرسل إليه واستدعى به إليه حتى أتاه فجعلوا فاستنانه فدنى كحافى روايته ابن عوف وحك رأسه بأصبعه الكريمة كما في روايتي أبي وائل عند الطبري فحاطبه وقال له ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك ما أرى ودعا الحلاق فحلق رأسه بحضرة فنقل بعض الرواة ما لم ينقله الآخر والله أعلم قوله أوتوذك هو أم رأسك الخ قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي تيرتب عليها الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه والرواة بتشد يد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الأخشاء والمرض بها ما لا يزول من الإنسان غالبًا إذا طال عهده بالتنظيف وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل كذا في أبواب الحج من الفقه وفي موضع آخر منه الرواة اسم القمل لاها ثم إن تلد وإذا اضميت إلى الرأس اختصت بالقمل في المراجعة الهوام جمع هامة وهي الذبابة التي تنير على المسكون كالفل والقمل قوله وصم ثلاثين يومًا قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي الفطر من رمضان عدل مد وكذا في الظهار والحجاء في رمضان وفي كفارة اليمين بثلاثة أملا وثلاث وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات قوله أو انسك نسكة الخ الخ لا يخرج فدية والنسك يطبق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسياق هذه الرواية موافق للآية قال البخاري وقد خير النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب في الفدية وذكر عن ابن عباس وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار قال الحافظ وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى النصير ما أخرجه أبو داود ومن طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أن شئت فأنسك نسكة وأن شئت فصم ثلاثين يومًا وإن شئت فاطعم الحديث وفي رواية مالك في الموطأ عن عبد الكريم بأسناده في آخر الحديث أي ذلك فعلت أجزأ قال الحافظ لم يكن رواية عبد الله بن معقل الآية في الباب تقتضي أن التحريم إنما هو بين الطعام والصيام لمن لم يجد للنسك ولفظه ثم قال هل عندك نسك قال ما أقد ر عليه فأمر أن يصوم ثلاثين يومًا أو يطعم ستة مساكين ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبري زاد بعد قوله ما أجده نيا قال فاطعمه قال ما أجده قال ضم ولم يزل قال أبو عروانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجلس نسكًا لا يصوم يعني ولا يطعم لكن لا عرفت من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبيل قال النسك شاة فإن لم يجد فبوم الشاة دراهق والدرهم طعام فأنصق فيه أو صام لكل نصف صاع يومًا أخرجه من طريق الأعمش عن قال فذكرته لإبراهيم فقال سمعت علقمة مثله فحينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما بأوجه منها ما قال ابن عبد البر أنه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا الإيجاب ومنها ما قال النووي ليس المراد أن الصيام أو الاطعام لا يجوز إلا لفائدة الهدى بل المراد أنه استخيره هل معه هدى أو لا فإن كان واجبه أعلم أنه يحجز بينه وبين الصيام والاطعام وإن لم يحجزه أعلم أنه يحجز بينهما وحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجوب الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو أعلم أنه يحجزه لأخبره بالتحجير بينه وبين الطعام والصوم ومنها ما قال غيرهما يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى أفتاه بأن يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو يوحى غير متلو فلما أعلم أنه لا يجد نزلت الآية بالتحجير بين الذبح والاطعام والصيام فحينئذ بين الصيام والاطعام لعلمه بأنه لا ذبح معه فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه ويوفى ذلك رواية مسلم

حدثنا ابى حنيفة قال سمعت مجاهدا يقول حدثني عبد الرحمن بن ابى ايلي حنيفة عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف عليه ورأسه يتهافت قبل ان يؤذيك هوامك قلت نعم قال فاحلق رأسك قال نفى نزلت هذه الآية فمن كان منكرا من ربي أو يذوق من رأسه فقد يذوق من صياحه أو صدقته أو نسك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا يا أمي أو تصدق بفرق بين ستة أو أنسك ما تيسر **وحل ثنا محمد بن ابى عمر** حدثنا سفيان عن ابن ابى نجيح وايبوب حميد وعبد الكريم عن مجاهد عن ابن ابى ايلي عن كعب بن عجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو بالحديبية قبل ان يدخل مكة وهو محرم وهو يوقد تحت قدس والقمل يتهافت على وجهه فقال يؤذيك هوامك هذه قال نعم قال فاحلق رأسك وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع أو صم ثلاثا أياما وأنسك نسكة قال ابن ابى نجيح واذا به شاة **وحل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد بن ابى قلابة عن عبد الرحمن بن ابى ايلي عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر به زمن الحديبية فقال اذاك هو أم رأسك قال نعم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اخلق ثرا ذبح شاة نسكا أو صم ثلاثا أياما أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين **وحل ثنا محمد بن مشهور** بن بشاد قال ابن شاذان ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال أتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية ففعلت أو صدقته أو نسك فقال صم ثلاثا أياما أو أطعم وفي رواية عطاء الخراساني قال صم ثلاثا أياما أو أطعم ستة مساكين قال كان قد علم انه ليس عندى ما أنسك به ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره وليس ذلك لكونه افضل في هذا المقام من غيره بل السر فيه ان الصحابة الذين خوطبوا اشفاها بئس لك كان اكثرهم يقدر على الصيام اكثر مما يقدر على الذبح والاطعام وعرف من روايت ابى الزبير ان كعبا اقتدى بالصيام ووقع في رواية ابن اسحق ما يشعر بانه اقتدى بالذبح لان لفظة صم أو أطعم أو أنسك شاة قال فخلقت رأسي ونسكت وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله خلى قال أطعم ستة مساكين وسياق بقية هذا البحث في شرح بعض روايات الباب فانظره - **قوله** حدثنا سيف بن سليمان او ابن ابى سليمان **قوله** ورأسه يتهافت الخ اي يتساقط شيئا فشيئا **قوله** صم ثلاثا أياما الخ فيه ان السنة مبينة لمحل الكتاب لاطلاق الفدية في القرآن وتقييدها بالسنن وفيه تحريم حلق الرأس على الحرم والرخصة في حلقها اذا آذاه القمل او غيره من الازواج **قوله** بفرق الخ بفرق الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس وقال لا زهرى كلام العرب بالفهم والمحدثون قد يسكنونه وآخرون قات - وفي القاموس الفرق مكيا بالمدنية يسع ثلاثة أصع ويحرك او هو انصم او يسع ستة عشر طلا - ام - وهذا التردد بأويل على بيان المعنيين فرقا فلا يستلزم كونه ثلاثة أصع كونه ستة عشر طلا حتى يتفرع عليه ان الصاع خمسة ارطال ثلث كما زعمه الحافظ والله اعلم وقد مر البحث في الصاع والحد مشروحا في كتاب الطهارة فليراجع - **قوله** أو أنسك ما تيسر الخ اي اذبح يقال نسك ينسك بضم السين وكسرهما في المضارع والضم أشهر **قوله** والفرق ثلاثة أصع الخ واخرجه الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن ابن شاذان فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الاخر **قوله** او اذبح شاة الخ قال عياض ومن تبعه تبعا لابى عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فانما ذكر شاة وهوام الخلاف فيه بين العلماء قلت يعكس عليه ما اخرجوه ابو داود من طريق نافع عن رجل من اهل نزار عن كعب بن عجرة انه اصابه أذى فحلق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يهدى بقرة ولطبراني من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر قال حلق كعب بن عجرة رأسه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يهدى بقرة ولعبد بن حميد من طريق ابى معشر عن نافع عن ابن عمر قال اشدى كعب من اذى كان برأسه فحلقه ببقرة قلدها وأشعرها وسعيد بن منصور من طريق ابن ابى ايلي عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع ابوك حين اصابه الاذى في رأسه قال ذبح ببقرة فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقال اختلف عليه في الواسطة الذي بينه وبين كعب وقد عاكسها ما هو اصح منها من ان الذي اصابه كعب نعله في النسك انما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقاري عن ابى هريرة ان كعب بن عجرة ذبح شاة لا ذى كان اصابه وهذا اصوب من الذي قبله، كذا في الفقه - **قوله** ثلاثة أصع من تمر الخ اي لكل مسكين نصف صاع من التمر قال الحافظ والاصل عن هب عن شعبة نصف صاع طعام ولبشر بن عمر عن شعبة نصف صاع خنطة ورواية الحكم عن ابن ابى ايلي تفقذه انه نصف صاع من زبيب فانه قال يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من ترجيح احدي هذه الروايات لانه قصته واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد قلت المحفوظ عن شعبة انه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر او خنطة لعلمه من تصرف المرأة واما الزبيب فلم اراه الا في رواية الحكم وقلنا خرجها ابو داود وفي اسنادها ابن اسحاق وهو حجة في الغاوى لافي الاحكام اذا خاف والمحفوظ رواية التمر فقد وقع الجزم بها عند مسلم من طريق ابى قلابة ولم يختلف فيه على ابى قلابة وكذا اخرج الطبراني من طريق الشعبي عن كعب

وهو واقف بعرفة، أم - قلت لا يلزم من نفى صيامه بعرفة نفيه في سائر أيام أحرامه كما هو الظاهر - قال الحافظ في التلخيص وحديث ابن عباس
 هذا أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي لكن لفظ البخاري احتج وهو صائم واحتج وهو محرم وله طرق عند النسائي غير هذه وهما
 أعلمها واستشكل كونه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصيام والأحرام لأنه لم يكن من شأنه القطوع بالصيام في السفر لم يكن محرماً له وهو مسافر ولم يكن
 في رمضان إلى جهة الأحرام إلا في غزاة الفتح ولم يكن حينئذ محرماً قلت وفي الجملة الأولى نظر فما المانع من ذلك فلهذا فعل مرة لبيان الجواز وبمثل هذا
 لا ترد الأخبار الصحيحة ثم ظهر لي أن بعض الرواة جمع بين الأمرين في الذكر فأوهوا أنها وتعماً والأصوب رواية البخاري احتج وهو صائم واحتج
 وهو محرم فيجوز على أن كل واحد منهما وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه فقد صح أن صلى الله عليه وسلم صام في رمضان وهو مسافر وهو في الحج
 بلفظ ما قبلنا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة ويقوى ذلك أن غالب الأحاديث ورد مفصلاً قال بعض الحفاظ حدثنا ابن عباس
 روى على أربعة أوجه الأول احتج وهو محرم الثاني احتج وهو صائم الثالث احتج وهو صائم والرابع احتج وهو صائم محرم، فالأول
 روى من طرق شتى عن ابن عباس وأتفق عليه من حديث عبد الله بن جينة وفي النسائي وغيره من حديث أس وجابر والثاني رواه أصحاب السنن
 من طريق الحكم عن مقبر عنه لكن أعل بأنه ليس من مسموع الحكم عن غيره وقد مر أن ابن سعد من طريق الحجاج عن مقبر وزاد في آخره فلذلك كرهت
 الحجة للصائم والحجاج ضعيف ورواه البزار من طريق داود بن علي عن أبيه عن ابن عباس زاد في آخره فغنى عنه والثالث رواه البخاري الظاهر
 أن الراوي جمع بين الحديثين كما قد مرناه والرابع رواه النسائي وغيره من طريق ميمون بن مهران عنه وأعله أحمد وعلي بن المدني وغيرهما قال هتأ
 سألت أحمد عنه فقال ليس فيه صائم إنما هو محرم قلت من ذكره قال ابن عيينة عن عمرو بن عطاء وطائوس وروح عن زكريا عن عمرو بن طائوس
 عبد الرزاق عن معمر بن ابن خثيم عن سعيد بن جبير قال أحمد فمروا أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً وقال ابن أبي حاتم سألت أبا عن حديث رواه
 شريك عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم فقلت هذا خطأ فيه شريك إنما هو احتج وأعطى
 الحجاج ما جرحه كذلك رواه جماعة عن عاصم وحديث به شريك من حفظه وكان ساء حفظه فغلط فيه، أم - قال ابن عبد البر وغيره وفي حديث ابن عباس
 دليل على أن حديث أفلح الحجاج والمجمر منسوخ - واعتذر ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائماً محرماً قال ولم يكن قط محرماً مقيماً بل إنه
 كان محرماً وهو مسافر والمسافر إن كان نائلاً للصوم فبعضه عليه بعض النهار وهو صائم أو أي شيء لا يسكن والشرب على الصحيح فإذا جازله ذلك جازله
 أن يحتج وهو مسافر قال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المجمر فضلاً عن الحجاج، أم - وتعبت بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة الظاهر
 أنه وجبت منه الحجة وهو صائم لم يخل من صومه واستمر، قال الحافظ في التلخيص ولما نفع من إطلاق ذلك لاي قوله وهو صائم باعتبار ما كان
 حالة الاحتج لأنه على هذا التأويل إنما أفطر بالاحتج والله أعلم في المواهب اللطيفة وأما ما قيل بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة الظاهر أنه
 وجبت منه الحجة وهو صائم لم يخل من صومه واستمر فمسلم أن كان في نقلهم ذلك استثناء إلى تنصيص الشارع صلى الله عليه وسلم على ذلك،
 ومما لم ينص وكان النبي حاصلاً في أذهانهم كما النبي عن الأكل والشرب في الصلوات من قبيل شرب النبي صلى الله عليه وسلم على راحته لأن يقتلوا
 به في أن الفطر في السفر مباح وهذا في رمضان وما ظنك في القطوع، وقد أخبر هو صلى الله عليه وسلم امتنع أمير نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر
 فالصحابي وإن أخبر بأمر بناء على أن ما يجزبه فائدة زائدة أن كان مستنداً في ذلك إلى رأيه ففيه عجل وإن استند فيما أخبر إلى قوله صلى الله عليه وسلم
 كان هو الذي ترفع الأعناق لأجله وتوجه الأسماك إليه - أم - وقال المذمري حديث ابن عباس تأمروا أن فحش شدا بن أوس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال في عام الفتح في رمضان لم يكن يفتح فطر الحجاج والمجمر والفتح كان في سنة ثمان وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع في سنة عشر فهو متأخر
 بنسخ المتقدم فإن ابن عباس لم يذهب النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم إلا في حجة الإسلام وفي حجة الفتح لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محرماً وقد
 أشار الإمام الشافعي إلى هذا وما يصرح فيه بالنسخ حديث أس بن مالك أخرجه الدارقطني، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم
 بعد ما قال أفطر الحجاج والمجمر ويقوى ذلك ما في مسند الإمام أبي حنيفة عن أبي سفيان عن أس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما قال أفطر الحجاج
 والمجمر وأبو سفيان هذا طلحة بن نافع الواسطي الأسكاف نزيل مكة صدق قال ابن الهمام ولا معنى لقوله بعد ما قال إنما إذا كان المراد احتج وهو صائم
 وهو كما قال، وقال ابن خزيمة حديث أفلح الحجاج والمجمر بل لا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجة للصائم لم يستأ
 صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد الغزوة فدل على نسخ الفطر بالحجة سواء كان حائماً أو محجراً، أم - والحديث المذكور أخرجه النسائي
 وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلفت في رفعه ووقفه وله شاهد من حديث أس أخرجه الدارقطني، قال الحافظ ومن أحسن ما
 ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول حديث أفلح الحجاج والمجمر وبين نسخة

عن علقمة بن ابى علقمة عن عبد الرحمن الاعرج عن ابن بجنة ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم بطنقته وهو محرم وسطر اسناده
قال نحو النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمها بقاء على اصحابه اسناده صحيح والحالة بالصحابي لا تنصروا قوله ابقاء
على اصحابه يتعلّق بقوله في وقد رآه ابن ابى شيبة عن وكيع عن الثوري باسناده هذا ولفظه عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا اننا في النبي
صلى الله عليه وسلم عن الحجة للصائم وكروها للضعيف او لا يضعف قال ابن الرهام ولا بأس بسوق بقية تتعلق بذلك (اي حديث افطر الحاجم والمحجوم
المحجوم) روى ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى على رجل يحتجم في رمضان فقال افطر الحاجم والمحجوم
ورواه الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الامام احمد انه قال هو صحيح ما روى في الباب وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
والحاكم من حديث شداد بن اوس انه ستر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفخ على رجل يحتجم بالبقيع ثمان عشرة خلت من رمضان فقال افطر
الحاجم والمحجوم وصححه ونقل الترمذي في علله الكبرى عن البخاري انه قال كلاهما عندى صحيح حديثي ثوبان وشداد وعن ابن المديني انه قال حديث ثوبان
وحديث شداد صحيحان ورواه الترمذي من حديث رافع بن خديج عنه عليه الصلوة والسلام قال افطر الحاجم والمحجوم وصححه قال وذكر عن احمد انه قال
اصح شئ في هذا الباب وله طرق كثيرة غير هذا وبلغ احمد ان ابن معين ضعه وقال انه حديث مضطرب ليس فيه حديث يثبت فقال ان هذا حجة
وقال يحيى بن راهويه ثابت من خمسة اوجه وقال بعض الحفاظ متواتر قال بعضهم ليس ما قاله ببعيد ام - وقد جمع طرق ابن منقذ عن ثمانية وعشرين
من الصحابة وقال الشيخ محمد عبد السند في شرحه سند الامام لا عظم فهو لاء تسعة عشر نفر من الصحابة قد عثرت على روايتهم لهذا الحديث في عمل
الله يطعن على روايته من روى غيرهم من الصحابة وقال في الحفظ وقد اطلب للنسائي في تخريج طرق هذا الحديث وبيان الاختلاف فيه فاجاد وافاد ام -
قلت ولكن متروك في قوله بالبقيع في حديث شداد فان البقيع معروفة بالمدنية وكان صلى الله عليه وسلم حينئذ بككة والله اعلم قال الشافعي بعد
ذكر حديث شداد افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم وهو صائم ان حديث ابن عباس امثلهما اسنادا فان توقي احدا الحجة كان
احب الى احتياط والقياس مع حديث ابن عباس والذي اخفظ عن الصحابة والتابعين وعامة اهل العلم انه لا يفطر احدا بالحجة قلت وكان هذا هو الثبوت
في ايراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكى الترمذي عن الزعفراني ان الشافعي علق القول بان الحجة تفسر على صحة الحديث
قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك بخلافه واما بصرفه الى الرخصة والله اعلم واول بعضهم حديث افطر الحاجم والمحجوم على ان المراد به انها سيفطران
كقوله تعالى اِنَّ اِيَّايَ اَعْصِيْ حُرْمًا اي ما يؤكل اليه ولا يخفى بعد هذا التاويل، لانه لا يلزم وصول الدم ولا ضعف القوة ابدأ، وقال ابو بصير في شرح السنة
معناه اي تعرضا لا افطارا اما الحاجم فلا يمس من وصول شئ من الدم الى جوفه عند مصه واما المحجوم فلا يمس من ضعف قوته بخروج الدم فيؤثر
الى ان يفطر والفاقر بين هذا وسابقه انه قطع بان مال امرهما الفطر والبغوى لم يقطع بل قال تعرضا ولا يلزم من التعرض الوقوع وقيل معناه افطر انفلا
فعلا مكرهها وهو الحجة فصارا كاهما غير متلبسين بالعبادة اي الصيام وقال ابن عبد البر معناه ذهب جوهرا لعله صلى الله عليه وسلم من ذلك كخبر
من لغا يوم الجمعة فلا صلوة له اي ذهب اجر جهته - قال الشيخ الا نورد من الله وحده وعندى حديث افطر الحاجم والمحجوم معناه انه قد افطر اي دخل
النقص في صومه وانما يظهر في احكام الآخرة لا احكام الدنيا مثل الغيبة ومن المعلوم ان الشريعة ربما تعرض الى احكام الآخرة وتنشئ عما هو غائب عن
أعيننا مثل قطع الصلوة بالكلب والحمار والمرأة اي قطع الوصلة بين الرب وعبده والصلوة ليست باطلة في احكام الدنيا، ثم قال بعد نقل كلامه في
ليس المدار على ما قال ابن تيمية بل المدار على ان الانسب بحالة الصوم الطهارة وكان في حين ما عدم جواز صوم الحنبل ثم نسخ كما في البخاري وفي الحفظ انفا
والحجة ايضا نجاسة، ام قلت هذا لا يخفى لطفه فان في الصور تشبها باللائكة وحالة التلطيح بالجنح ولا سيما الدماء تنافي امر جهم كما يشعر به قوله تعالى
حَاكِيْ عَنْهُمْ آتِيْجُلْ فِيْهَا مِنْ يُنْسِفُكُ الدَّمَاءُ وَاللَّهُ اَعْلَمُ **قلت** عن علقمة بن ابى علقمة عن اسم ابى علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع
انساره وهو علقمة بن ابى علقمة واسمها مرجانة **قلت** وسطر اسناده الخ بقية المعلقة لمركز الدائرة ويسكونها اعم (جمع الحجار) ولهذا قالوا الساكن متحرك
والمتحرك ساكن وقد ذكرها اللغة فروقا بينهما من اراد الوقوف عليها فليرجع الى شرح القاموس للعلامة الزبيدي - وخالف حديث ابن بجنة هذا حديث
انس فاخرجه ابو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة عنه قال احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم
على ظهره القد من وجه كان به ورجاله رجال الصبيح لا ان ابا داود حكى عن احمد بن سعيد بن ابى عمرو رواه عن قتادة فارسله وسعيد اخفا من حمراء
ليست هذه بعلة فادحة والجمع بين حديثي ابن عباس انس واخبر بالحمل على التقية اشار الى ذلك الطبري، وشرح في فضل الحجة في الرأس شأن ضعيف
اخرجه ابن عدى وقال لا طيباء ان الحجة في الرأس نافعة جدا وفي حديث الباب دليل يجوز الحجة للمحرم قال النووي اذا اراد المحرم الحجة لغير حاجة
فان نفضت قطع شعره في حرام لقطع الشعر وان لم تنفضت جازت عند الجهر وكروها ما لك وعن الحسن فيها القدية وان لم تقطع شعرا وان كان لضرورة

[illegible]

ما يفعل بالحرمان

فوضع ابوابه على الثوب فطأطأه حتى بدالى رأسه ثم قال لا نسا ن يصيب فصبت على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم وعلى بن خنيس قال اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا ابن جريح اخبرني زيد بن اسلم بهذا الاسناد وقال فأمر ابوابه بيديه على رأسه جميعا على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر فقال المسور لابن عباس لا أمأريك أبدا **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفينان بن عيينة عن عمرو بن سعيد بن جابر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم خرج رجل من بعده فقص فمات فقتل اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تخبروا ورأسه وقال عياض دل كلامهما انهما اختلفا في تحريك الشعر اذا خلافت في غسل المحرم رأسه فغسل الجنابة ولا بد من صب الماء فتحات المسوران يكون في تحريكه باليد قبل بعض الدواب او طرهما وابن عباس كان يعلم ان عبد الله بن ابي نجرم كان يغسل رأسه قلت فبستند المسور الاجتهاد ومستند ابن عباس النص ولذا رجح اليه المسور قاله الا في رحمه الله - قوله فطأطأه الخ اي ازاله عن رأسه قوله هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل الخ قال القاري في شرح المشكوة يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا ينفك شعرا بالاختلاف اما لو غسل رأسه باخطى فله دم عند ابى حنيفة رحمه الله وبه قال مالك وقال الا صدقة ولو غسل بأشنان فيه طيب فان كان من رآه سماء اشنانا فعليه الصدقة وان ساء طيبا فعليه الدم كذا في تاضيخات ولو غسل رأسه بالحرص والصابون والسيل ونحوه لاشئ عليه بالاجماع وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف انه دخل حماما بالحفة وهو محروم قال يا ايها الله باؤسا خائشا يعني فليس فيه من فدية ففقيه رد على مالك ان في ازالة الوسخ صدقة والتحقيق انه لا ينبغي للمحرم ان يقصد بغسله ازالة الوسخ لقوله عليه الصلوة والسلام المحرم اشعث اخبر قوله لا أمأريك أبدا الخ اي لا تجادلك واصل المراد استخراج ما عند الانسان يقال أصرا نلانا فلانا اذا اخرج ما عندنا قاله ابن الانباري واطلاق ذلك في المجادلة لان كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجية وفي هذا الحديث من الفوائد مناقرة الصحابة في الاحكام وسر جرحهم الى الضموم وقبولهم لخبر الواحد لو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الاقتداء في قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم يريد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور انا نجم وانت نجم فبأيتنا اقتدى من بعدنا كفاه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من اهل النظر انه في النقل لان جميعهم عدل وفيه اعتراف للفاضل بفضل الفضلاء الصالحة بعضهم بعضا وفيه استئثار الغاسل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلامة حالة الطهارة ولكن لا بد من غطر البصر عنه وجواز غسل المحرم وتثريبه شعره بالماء وذلك بهلك اذا أمن تنثره واستدل به على ان تخليل شعر اللحية في الوضوء باق على استحبابه خلافا لمن قال يكره كالمتمولي من الشافعية خشية انتناف الشعر لان في الحديث تحريك رأسه بيده ولا فرق بين شعر الرأس واللحية الا ان يقال ان شعر الرأس اصل في التحقيق انه خلاف الاول في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله اعلم **باب ما يفعل بالحرمان اذا مات قوله** خرج رجل الخ اي سقط وقوله فوقص مبنى للمفعول اي انكسر عنقه والوقص كسر العنق والرجل المذكور قال الحافظ لم اقف على اسمه وكان سقوطه عند الصخرات من عرفة **قوله** اغسلوه بماء وسدر الخ قال العيني فيه غسله بالسدر وهذا يدل على انه خرج من الاحرام وعكس صاحب التزييم فقال غسله بالسدر يدل على انه جاز للحرم وفيه رد على مالك وابى حنيفة وآخرين حيث منعه قلت ظاهر الحديث يرد عليه كلامه لان الاصل عدم جواز غسل المحرم بالسدر فلو كانا خرج عن الاحرام ما أمر بغسله بالسدر ام - قال الحافظ وحكي المزني عن الشافعي انه استدلى على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بماء وسدر والله اعلم **قوله** وكفنوه في ثوبيه الخ وللشافعي في ثوبيه الذين أحرم فيها نبي جواز الكفن في ثوبين وهو كفن الكفا وكفن الضربة واحدا وانما لم يرد ثالثا كما قاله كذا في الشهيدي لم يرد على ثيابه كذا في عمدة القاري - **قوله** ولا تخبروا ورأسه الخ وسيأتي في الباب ولا تخنطوه وفي رواية وكفنوه طيبا قال العيني احتج به الشافعي واحدا واسحق واهل الظاهر وان المحرم على احرامه بعد الموت ولهذا يجوز ستر رأسه وتطبيبه وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري وذهب ابو حنيفة ومالك والاذاعي الى انه يصنع به ما يصنع بالحيال وهو مروي عن عائشة وابن عمر طاؤس لانها عبادة شرعت فبطلت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث واحرامه من عمله وليس من الثلاث فينبغي ان ينقطع بالموت ولان الاحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه وقال بعضهم هو واجب بان ذلك ورد على خلاف الاصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما قد رخص ان الحكمة في ذلك استبقاء شعرا الاحرام كاستبقاء دم الشهداء قلت لا نسلم انه ورد على خلاف الاصل وكيف ورد على خلاف الاصل وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الاصل في الموت واما قوله ولا تخنطوه الى آخره فهو مخصوص بالرايل عليه قوله الحكمة في ذلك الى آخره وفيه الرد على كلامه ببيان ذلك ان استبقاء دم الشهيد مخصوص به فكذلك استبقاء شعرا الاحرام مخصوص بالموقوص واجابوا عن الحديث بأنه ليس عاما بل فظ له لانه في شخص معين ولانه لم يقل يعجب يوم القيامة فليلا لانه محرم فلا يمتنع حكمه الى غيره

ما يفعل بالحرمان اذا مات

بالحرمان اذا مات

فان الله يبعثه يوم القيامة ملبياً **وحدثنا** ابو الربيع الزهراني قال حدثنا حماد عن عمر بن دينار وابوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال بينما اجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعراً فذا وقع من راحلته قال ايوب فاقصته او قال فاقصصته وقال عمر فوقصته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه بماء وسدر وكفوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تحنطوا رأسه قال ايوب فان الله يبعثه يوم القيامة ملبياً وقال عمر فان الله يبعثه يوم القيامة ملبياً **وحدثنا** عمر الناقدي حدثنا اسماعيل بن الأبليل وقال اغسلوه بسدر والحرم لا يجوز غسله بسدر، ام وقد نحى عن نظفية وجهه ايضاً كما في الطرق الآتية مع ان الحرم الحلي لا ينهى عن نظافته عند همد وفي عهد القاري وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطارد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ختموا وجوههم ولا تشبهوا باليهود ورجاه الدارقطني بأسناده عن عطاء عن ابن عباس يروعه وحكموا بن القطان بصحته ولفظه ختموا وجوههم صواباً وفي الموطأ ان عبد الله بن عمر لما مات ابنه وافر وهو محرر كنفه وخمر وجهه ورأسه وقال لولا اننا محرمون لحنطنا لك يا وافر وفي المصنف بأسانيد جيا عن عطاء قال وسئل عن الحرم يغيط رأسه اذا مات قيل غطى ابن عمر وكشف غيره وقال طاووس يغيب رأس الحرم اذا مات وقال الحسن اذا مات الحرم فهو في حلال ومن حديث مجاهد عن عامر اذا مات الحرم ذهب احراؤه ومن حديث ابراهيم عن عائشة اذا مات الحرم ذهب احرامه وقاله عكرمة بسند جيد وحكي ابن حزم انه صح عن عائشة تحنيط الميت المحرم اذا مات ونظف به رأسه وعن جابر عن ابي جعفر قال الحرم يغيط رأسه ولا يكشف، ام وفي الفقه وقال ابو الحسن بن القضا لو اريد تعميم هذا الحكم (اي ان كل حرمة في كل محرم لقا فان الحرم يبعث يوم القيامة ملبياً كما جاء ان الشهيد يبعث وجوهه يشب دماً واجيب بان الحديث ظاهر في ان العامة في الامم المذكور كونه كان في النسك وهي عامة في كل محرم والاصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص انما قال شيخنا المحمود قدس سره روحه وبناذع ظهوره ليس بظاهر بل الظاهر ان عامة الامم المذكور انما هو كون ذلك الشخص بحيث يبعث ملبياً ومن هذا الوصف في الآخرة يثبت لكل محرم كائناً من كان اولئك الشخص بعينه خصوصيات توجد فيه وتوجب التتويه بعمله من كونه محرراً بالحج متشرفاً بعبادة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك النسك ثم صورته الفجائية موقفاً على تلك الهيئة يوم معرفة بعرفات عند الصحنات موقف النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً، فالحديث لا يدل على تعيين احالة الاحتمالين والضمائر كلها في قوله صلى الله عليه وسلم اغسلوه وكفوه ولا تحنطوه ولا تشتموا رأسه فأنما يبعث ان تعود على ذلك الشخص من غير تعرض لوصف الاحرام والحال حد وجوه التخصيص والقواعد الشرعية العامة لتكليف الاصوات وكلها انقطاع على العاملين بالموت فنقتضيه استواء المحرم وغيره في الحكم بالبرئض الشارع على استثناء المحرم والقياس ايضاً يؤيده كما صرح به ابن دقيق العيد فان من مات اكدأ او ساجداً او متعمداً مثلاً فلا يقول انه يلفن على تلك الهيئة ولا معنى لتترك ما هو المعقول لا قيس وهذا القواعد العامة لفظة جزئية يغلب الظن اختصاصها بمرورها وهذا كما قال المحافظ في صلواته صلى الله عليه وسلم على حمزة دون سائر الشهداء يحتمل ان يكون ذلك لما خص به حمزة من الفضل والعجب ان الشافعية نضروا هنا من وجهين فجعلوا القضية الشخصية الخاصة عامة في خوا الحرمين ثم خصصوا بها القواعد العامة الشرعية التي ذكرناها وهم مع ذلك يجسبون أنهم ناشرون على ظاهر الحديث فهذا كما ورد في شمائل الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز ان الجنة لا يدخلها عجوز فقلت بئس فقال اخبروها انها لا تدخلها وهي عجوز (روى المعاني سورة الواقعة) فيظن في بادى الرأي ان العجز مشتمل على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم والحقيقة ان الظاهر هو اخبارها صلى الله عليه وسلم فيما بعد اى كونها عجوزاً حال الدخول وانما صلى الله عليه وسلم لتلقت الى السياق ولترتفع فيه فحملت لفظ العجز على ما هو اعم من الدنيا والآخرة وهكذا قد يقع الاختفاء في الظهور فلا تغفل **قوله** فان الله يبعثه اخى هذا الرجل **قوله** ملبياً الخ اى حال كونه قال لا ليبيك والمعنى انما يحشر يوم القيامة على هيئته التي مات عليها ليكون ذلك علامة للحجة كالشهيد يأتى واوداجه تشخب دماً وفيه ان من شرع في طاعة ثرحال بينة بين انما لها الموت برحى له ان الله تعالى يكتبه في الآخرة من اهل ذلك العمل ويقبله منه اذا صحت البينة ويشهد له قوله تعالى وَمَنْ يُجِرْ مِنْ بَيْنَتِهِ هُمْ أَجْرُ اللَّهِ **الآية** **قوله** رجل واقف الخ فيه اطلاق لفظ الواقف على الركب **قوله** قال ايوب فاقصته الخ من الايتا ص هو شاذ لان الاصح هو الثلاثى اى وقصته كما في رواية عمر وفي فصيح ثعلب وقص الرجل اذا سقط عن دابته فاندقت عنقه فهو موقوف وعن الكسائي دقت عنقه دقتاً ولا يكون وقصت العنق نفسها وقال الخطابي معناه انها صر عنقه فكسرت عنقه وقال اقصصته بتقديم الصاد المهمل على العين المهمل ليس بشئ والقصع هو كسر الدخس ويحتمل ان يستعار لكسر الرقبة واما الاقصاص اى بتقديم العين فهو اعمال الهلاك اى لم يلبث ان مات وقال الجوهري يقال ضربته ناقصه اى فنتكه مكانه فيقال فقص العنقه اى قتلها وقصع الماء عطشه اى اذهب وسكته **قوله** وقال عمر فوقصته الخ قال المحافظ يحتمل ان يكون فاعل وقصته الوقعة او الراحة بان تكون اصابتها بعلان وقع والا اول اظهر قال الكرماني فوقصته اى راحلته فان كاز الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز لان حصل من الراحة بعد الوقوع فحقيقة **قوله** ولا تحنطوه الخ بالحاء المهمل لا تستوه حنوطاً، وكان الحنوط للميت كان مقررراً عند همد قال النوى والحنوط يفتح الحاء ويقال الحنطاط

ابراهيم عن ايوب قال ثبتت عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً كان واقفاً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فذكر نحو ما ذكر حماد عن ايوب **وحل ثنا علي بن خشرم** اخبرنا عيسى يعني ابن يونس عن ابن جريح اخبرني عمر بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال قبل رجل حراً ما مع النبي صلى الله عليه وسلم فخرمز بعيره فوَقَصَ وقَصَّ فَمَات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدل ولا تخمروا رأسه فأنه يأتي يوم القيمة يُلبى **وحل ثنا** عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر البرساني اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قبل رجل حراً ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله غير انه قال فأنه يبعث يوم القيمة مُكْتَباً وزاد لم يسم سعيد بن جابر حيث خر **وحل ثنا** ابو كريب حدثنا وكيع عن شيبان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً أوقَصَتْه راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدل وكفونوه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فأنه يبعث يوم القيمة مُكْتَباً **وحل ثنا** محمد بن الصباح حدثنا هشيم اخبرنا ابو بشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس **وحل ثنا** يحيى بن يحيى واللفظ له اخبرنا هُشَيْم عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرماً فوقصته ناقته فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدل وكفونوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فأنه يبعث يوم القيمة مُكْتَباً **وحل ثنا** ابو كامل فضيل بن حسين المحمدي حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً وقَصَّه بعيره وهو محرم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمربه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدل ولا يمس طيباً ولا تخمروا رأسه فأنه يبعث يوم القيمة مُكْتَباً **وحل ثنا** محمد بن بشار وابو بكر بن نافع قال بن نافع اخبرنا اخذ من حديث شعبة قال سمعت ابا بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فاقصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدل وان يكفن في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه وجهه فأنه يبعث يوم القيمة مُكْتَباً **وحل ثنا** هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابي الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس قصصت

بكر الحاء وهو اخلاط من طيب تجمع للميت خاصة لا تستعمل في غيره **قوله** قبل رجل حراً ما **قوله** قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها حرام هذا هو الوجه ولذا دل وجه ويكون جالاً وقد جاءت الحال من التكرار على قلة **قوله** ولا تخمروا وجهه ولا رأسه **قوله** قال الحافظ وقد تمسكوا بالاحتياط ومن وافقهم من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها وهي قوله لا تخمروا وجهه فقالوا لا يجوز للحرم تغطية وجهه مع انه لا يقولون بظاهر هذا الحديث بل مات محرراً واما الجهر فآخذوا بظاهر الحديث وقالوا ان في ثبوت ذكر الوجه مقالة وتردد ابن المنذر في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو من بعض روايته وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهر الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرائيل عن منصور وروى ابي الزبير كلاهما عن سعيد بن جابر عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور ولا تغطوا وجهه وقال ابو الزبير لا تكشفوا وجهه واخرج النسائي من طريق عمر بن دينار عن سعيد بن جابر بلفظ ولا تخمروا وجهه ولا رأسه واخرجه مسلم ايضاً من حديث شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر بلفظ ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك فقال خارج رأسه وجهه، انتهى. وهذه الرواية تتعلق بالتطبيق لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فلعلى بعض روايته انتقل ذهنه من التطبيق الى التغطية، ام قلت وهذا مع فيه من التثنية لم افقه مراده فان النهي عن التطبيق ليس مقصوداً على خارج الرأس الوجه عند احد فيما اعلمه ومراد الحديث واضح من الفاظ الحديث وفصده هكذا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدل وان يكفن في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه وجهه، فقوله خارج رأسه وجهه متعلق بقوله وان يكفن في ثوبين اي يكفن فيها بحيث يبقى الرأس الوجه خارجين عنهما مكشوفين كما هو المصريح في سائر الروايات فلا منافاة بين رواية شعبة وغيرها حتى يترجم روايته بالا حافظة والله اعلم وقيل يتأول هذا الحديث على ان النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن ان يغطوا رأسه، ام وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال يغطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين اي من اعلى وفي رواية ما دون عينييه وكانه اراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس والله اعلم. وتعبته الأبي بأن هذا التعليل لا يجري على اصل الشافعي لانه لا يقول بسدل الرأس، قلت العجب انهم لم يراعوا هذا الاحتياط في المحرمات مع انه احتج به من الملتزم كما هو ظاهر **قوله** اخبرنا ابو بشر الخ قال النووي ابو بشر هذا هو الذي روى في كتابه الوليد بن مسلم بن شهاب البصري وهو تابعي روى عن جندب بن عبد الله الطحطابي رضي الله عنه وانفرد مسلم بالرواية عن ابي بشر وهذا والله على ما ينبغي **قوله** ملأ الخ قال العيني هو من التلبيد وهو ان يجعل المحرم في رأسه شيئاً من الصبر ليدلن شعره فلا يشعث في الامراء والكرهياض رواية التلبيد

باب جواز اشتراط الحمل التام بعد المضي من

رجلاً راحلته وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسلوه بآء وسدر وإن يكشفوا وجهه
حسبته قال ورأسه فأنه بيعت وهو يهية **وحدثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن منصور عن سعيد
ابن جبلة عن ابن عباس قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم رجل فوقعته ناقته فمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه
ولا تقربوه طيباً ولا تغطوا وجهه فأنه يبعث يلبتي **وحدثنا** أبو كريب عن محمد بن العلاء الهمداني حدثنا أبو أسامة عن هشام عن
أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أريدت الحاج قال قالت والله ما أجد في إلا وجعة
فقال لها تعجني وإشربني وقولي اللهم صلى على حيث حبستني وكانت تحت المقداد **وحدثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا
معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت يا رسول الله

وقال ليس له معنى قلت له معنى وهو ان الله تعالى بيعته على هيئته التي كانت عليها قوله وهو يجل الخ يضم الياء اي يرفع صوته بالتلبية وهو جليل
وقعت حائل من الضمير الذي في بيعت قوله عن منصور عن سعيد بن جبير الخ قال القاصي هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال انما سمعنا
منصور عن الحكم وكذا أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد وهو الصواب وقيل عن منصور عن سلمة ولا يفتح والله اعلم قوله لا تقر بوجه التبدل في الراء
باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه قوله على ضياعة بنت الزبير الخ بضاد موحدة ضميمة ثم موحدة مخففة وهي
ضياعة بنت الزبير بن عبد المطلب كما ذكره مسلم في الكتاب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم واما قول صاحب الوسيط هي ضياعة الاسلمية فغلط
فاحش والصواب الهاشمية وفي آخر الحديث وكانت تحت المقلاد وفي صحيح البخاري كانت تحت المقداد بن الاسود وهو المقداد بن عمرو المكدي نسب الى الاسود
ابن عبد يغوث الزهري لكونه تبناه فكان من حلفاء قريش وتزوج ضياعة وهي هاشمية فلولا ان الكفاءة لا تتبدل بالنسب لما حاز له ان يتزوجها لانه
فوقه في النسب والذي يعتد بالكفاءة في النسب ان يجيب باعها رضيت هي واولياؤها فسطح حقه من الكفاءة وهو جواب صحيح ان ثبت اصل اعتبار الكفاءة
في النسب قوله والله ما اجد في الخ اي ما اجد نفسي واتحاد الفاعل والمفعول مع كونها ضميرين لشيء واحد من خصائص افعال القلوب وفي الحديث جواز
اليمين في درج الكلام بغير قصد قوله وجوز الخ بفتح الواو وكسر الجيم وهو من الصفات المشبهة اي الى ذات وجع اي مرض قوله اللهم على الخ بفتح
الميم وكسر الحاء اي على خروجي من الحج وموضع تحلي من الاحرام يعني زمانه ومكانه حيث منعتني يا الله قال بعض علمائنا وهذا تفسير لاشتراط
اليمين اشتراطا ان اخرج من الاحرام حيث مرضت وعجزت عن اتمام الحج فمن لم يدر الا حصار بالمرض يستدل بهذا الحديث بان يقول لو كان المرض يشترط
التحلل لم يأمر بها بالاشتراط لعدم الفائدة واليه ذهب الشافعي وغيره وصيرى الا حصار بالمرض وهو مذهب ابي حنيفة يستدل بحديث عكرمة عن
الحجاج بن عمر الاضاري الذي أخرجه اصحاب الثماني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر وعجز فحل وعليه حجة أخرى قال ابن كثر
ذلك لابن عباس وابي هريرة فقالا صدق سكت عنه ابو داود والبيهقي وحسنه الترمذي واخرجه ايضا ابن خزيمة والحاكم والبيهقي ايضا
يستدل بقوله عز وجل فان احصر نفوسا استيسر من الهدي قال الشيخ الامام ابو بكر الرازي رحمه الله قال الكسائي وابو عبيدة واكثر اهل اللغة
الا حصار المنع بالمرض او ذهاب النفقة والاحصر حصرا العدة ويقال احصره المرض وحصره العدة وحكي عن الفراء انه اجاز كل واحد منهما مكان
الأخر وانكره ابو العباس المبرد والزجاج وقالاهما مختلفان في المعنى ولا يقال في المرض حصرا ولا في العدة احصره قالوا واما هذا فكقولهم حبسه اذا
جعلناه في الحبس واحبسه اي عرضه للحبس وقتله او وقع به القتل اقله اي عرضه للقتل وقبره دفنه في القبر واقبره عرضه للدفن في القبر وكذلك
حصره حبسه واقبره احصره عرضه للحصر روى ابن ابي شيبة عن عطاء بن عبيد الله قال لا حصار الا حصر عدو فاما من حبسه الله بكسر ومض
فليس يحصره فاحبر ابن عباس ان احصر يختص بالعدو وان المرض لا يسمى حصرا وهذا موافق لقول من ذكرنا فقولهم من اهل اللغة في معنى الاستمرار
الناس من يظنون ان هذا يدل من قوله على ان المريض لا يجوز له ان يحل ولا يكون محصرا وليس في ذلك دلالة على ما ظن كانه انما اخبر عن معنى الاستمرار
ولم يخبر عن معنى الحكم فاعلم ان اسم الاحصار يختص بالمرض والاحصر يختص بالعدو وقلاختلف السلف في حكم احصر على ثلاثة اشياء روى عن
ابن مسعود وابن عباس العدو والمرضى سواء يبعث بدم ويسجل به اذا نحر في الحرم وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر والثوري والثاني قول
بن عمر ان المريض لا يحل ولا يكون محصرا الا بالعدو وهو قول مالك والشافعي والثالث قول ابن الزبير وعمر بن الزبير ان المرض والعدو
سواء لا يحل الا بالصوائف ولا نعلم لهما موافقا من فقهاء الامصار قال ابو بكر ومما ثبت بما قد مرته من قول اهل اللغة ان اسم الاحصار يختص بالمرض
قال الله تعالى فان احصر نفوسا استيسر من الهدي ويجب ان يكون اللفظ مستمرا فيما هو حقيقة فيه وهو المرض ويكون العدو داخلا فيه بالبغي
ان قيل فقد حكى عن الفراء انه اجاز فيه اللفظ الاحصار قيل له لو صح ذلك كانت دلالة الآية قائمة في اثباته في المرض لانه لو لم يفتح وقوع الاسم على المرض

محقق الاحصاء فی الجغرافیا و اقوال العلماء فی ان الاحصاء

هذه يكون يا عرض املا

باب في حرمات النساء واستحباب الزواج

رائي أريأى وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم **حجتي واشترطى أن يحل لي حيث حلستني وحل ثنا عبد بن حميد** أخبرنا عبد الرزاق
 أخبرنا معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله **حلت لنا بعد نكاحنا عبد الوهاب بن عبد المجيد** أبو عاصم محمد بن بكر
 عن ابن جريح **ح** وحل ثنا السخني بن إبراهيم واللفظه أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع طائفة وعكرمة مولى
 ابن عباس عن ابن عباس أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن امرأة ثقيلة وإني أريد الحج
 فما تأمرني قال أهلي بالحج واشترطى أن يحل لي حيث تحبسني قال فأدركت **ح** ثنا هرون بن عبد الله حدثنا أبو داود الطيالسي
 حدثنا جبيب بن يزيد عن عمرو بن هرم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس أن ضباعة أرادت الحج فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم
 أن تشتري ففعلت ذلك عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم **ح** ثنا السخني بن إبراهيم أبو أيوب الغيلاني وأحمد بن خراش قال
 السخني أخبرنا وقال الآخران حدثنا أبو عامر وهو عبد الملك بن عمرو حدثنا رباح وهو ابن أبي معروف عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لضباعة **حجتي واشترطى أن يحل لي حيث تحبسني** وفي رواية السخني أمر ضباعة **وحل شني** هذا بن السري وزهير بن جندب
 وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبد الله قال زهير حدثنا عبد بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه
 عن عائشة قالت نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة

قال العيني وحملوا (أي الحنفية والمالكية) الحديث على أنه قضية عين وإن ذلك مخصوص بضباعة قال الترمذي ولم ير بعض أهل العلم الاشتراط في الحج
 وقالوا إن اشتراطه ليس له أن يخرج من أحرامه فيأمره كمن لم يشترط قلت حكى الخطابي ثم الرأى من الشافعية خصوص بضباعة وحكى ما لم يحرموا من
 معناه محلي حيث حبسته الموت أي إذا أدركت الوفاة انقطع أحرامهم قال الترمذي أنه ظاهر الفساد ولو سمي وجهه، والله أعلم، أم - وقال شيخنا المحمود بن
 الله رحمه الله معنى السكرا الاشتراط عند الحنفية أنه لا تأخير له في جواز التحلل فإن الإحصار عندهم يتحقق بالمرض يمتنع ولو لم يشترط ومع ذلك لا نسلك
 الاشتراط بعينه فإن الصبي لا فائدة فيه أصلاً والفائدة لا تنحصر في تغيير الأحكام فيحتل أن يكون الإرشاد إلى الاشتراط لتسليته نفسها وتسكين قلبها
 وإزالة ما كان يفتنه في صدرها من عرض أحوال تمنعها عن إتمام ما أحرمت به فإن المؤمن المنيب أعز على عمل من الأعمال الحسنة عزماً جازماً متحتماً وشرع
 فيه من غير تردد وتلغثم ثم يعرض له في خلاؤه من الموانع التي تقوقه عن كماله شق عليه فيمنع والخرج منه بالخاية ولو لم يزل لا مخرج كما لا يخفى
 على من تأمل فوضحة الحل بنية واحاديث فخر الحج إلى العمرة بخلاف ما إذا شرع الإنسان في عمل وصرح بتعليق إتمامه على شرط واستخضر من الاستدانة
 في خيرة من فعله وتركه حسب ما يتفق له فكانت له ليلزومه فهذا لا شبهة أنه لا يتضييق لتركه ولا يخرج لرخصه أن الحج إليه لعارض يمنع من إتمامه
 فالاشتراط في الإحصار من أدلة الأمر بمؤن عليه وشكاه وبسبب عليه أمره وهذه فائدة عظيمة للاشتراط لا سيما في حق من يتوقع لحوق العوائق حصول الإحصار
 فكيف يستحرم القول بكون الاشتراط باطلاً لا فائدة فيه على تقدير جواز التحلل من الإحصار من غير اشتراط والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وهو الموفق
 لأوامر الحق في كل باب (تتميمه) قال الشيخ الأنور رحمه الله لعل الأمر الجارى به يوافق الحنفية في المسئلة فانه يخرج حديث ضباعة في التناحر و
 لم يخرج في الحج وهذا يدل على عاداته بالاستقرار أن الحديث إذا ورد في مسئلة ولم يخرج في باب مع كونه صريحاً فيه بل حوله من مظنته وأخرجه في
 غير موضعه فكان هذا تنبيه منه على أنه لا يختاره في تلك المسئلة ونظيره إذا خرج حديث الركبتين بعد الوتر جالساً ولم يوجب لترجمة عليهما ولم يخرج
 في أبواب الوتر بل أخرجه في الركبتين قبل الفجر قال وإنه أحد على هذه العادة، أم - قلت قد تنبه لها ابن المرباط فقال إن عدم ذكر البخاري حديث ضباعة
 في الحج دالة على أن الاشتراط عندنا لا يصح وقال العيني فيه نظر لا يخفى ولو بين وجه النظر ومع ذلك ليس ما أذاعه الشيخ إلا نوع من العادة بمطرد فقد
 أخرج البخاري حديث الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوات ولم يخرج في أبواب الصلاة أصلاً مع أنه لا شبهة في كونه الينق بما فيما بين الشاهد
 وباب الدعاء قبل السلام كما هو الظاهر - والله أعلم **قوله** وأنا شاكية الخ أي مرضية، والشكاية المرض **قوله** امرأة ثقيلة الخ أي أثقلها المرض **قوله**
 فأدركت الخ معناه أدركت الحج ولم تتحلل حتى فرغت منه **باب إحصاء النفس واستحباب غتسها لها لأحرام وكذا الحائض** **قوله** نفست
 أي ولدت وهي بكبر القاء لا غير وفي النون لغتان المشهورة ضمها والثانية فتحها سمي نفساً لخروج النفس وهو المولود والدرايض، قال القاضي وخرج
 اللغتان في الجيظ أيضاً يقال نفست أي حاضت بفتح النون وضمها قال ذكرهما صاحب كمال فقال قال وانكر جماعة الضم في الجيظ **قوله** أسماء بنت أبي بكر
 بالنفس غير حجة الضمان رضي الله عنها أولاد ريت جعفر بن زوجه علي بعد موت الصديقين وولدت له يحيى، كذا في المروقة **قوله** محمد بن أبي بكر الخ وهو من اصغر
 الصحابة قتله أصحاب معاذية بعصر سنة ثمان وثلاثين، قاله على القاري - **قوله** بالشجرة الخ وفي رواية بنو الحليفة وفي رواية بالبيلة، هذه المواضع
 الثلاثة متقاربة فالشجرة بنو الحليفة وأما البيلة فهي بطرند في الحليفة، قال القاضي يحتل أنها تزلت بطرند بالبيلة لتبعد عن الناس كان منزل النبي

فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابكر أن يغتسل وتهلل وحل ثنا أبو غسان محمد بن عمرو حدثنا جابر بن عبد الحميد عن جبري
ابن سعيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله في حديث أسماء بنت عميس حين نفست بذى الحليفة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمر أبابكر فأمركا أن يغتسل وتهلل وحل ثنا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على مالك عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كان معه هدى فليهلل بالبحر مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا قالت فقد مت مكة وأنا حائض لم أطف بالبئيت
صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة حقيقة وهناك بات وأحرمت في منزل الناس كله باسم منزل أمامهم قوله فأمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أبأبكر أن يغتسل قوله أن يغتسل وتهلل الخ قال الشيخ دلى الله الدهلوى في ذلك لتأتى بقوله الميسور سنة الاحرام قال
النووي فيه صحة احرام النساء والحائض واستحباب اغتسالهم للاحرام وهو مجمع على الامر به لكن مذهب مالك والى حنيفة والجمهور ان
مستحب وقال الحسن واهل الظاهر هو واجب الحائض والنفساء يصح منهما جميعا فعلا الحج الا الطواف ركعتيه لقوله صلى الله عليه وسلم اصنع ما يصنع الحاج
غير ان لا تطوف وفيه ان ركعتي الاحرام سنة ليست بشرط الصحة للحج لان اسماء لم تصلها باب بيان وجوه الاحرام وانه يجوز افراد الحج والتمتع
والقران وجواز ادخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه قوله عام حجة الوداع الخ بكسر اللام المهملة وبفتحها وكسر الواو وفتحها
قال النووي سميت بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها وكانت سنة عشر من الهجرة ام وقد ذكر جابر في حديثه
الطويل صنفها كما سياتى عند المؤلف قوله فاهللنا بعمره الخ قال الشيخ محمد عبد الله السندى في المواهب اللطيفة وقد ثبت عنها انها حرمت بالعمرة صريحا
وكذلك روى عنها انها قالت كنت ممن تمتع ولم يسبق الهدى وكل ذلك انما روى عنها عمرة وهذا جزو قوم في احرام عائشة في اولها وروى القاسم عنهما
انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى الا الحج وفي رواية لا نذكر الا الحج وفي رواية هليلين بالحج وروى الاسود عمرة عنها ولا نرى الا اند
الحج وكل الروايات في الصحيحين والجمهور بين هذه الروايات بأنها رضى الله عنها مع غيرها من الصحابة كانوا اوليها من الحج بناء على ما كانوا يفعلون ومن
ترك الاعتقاد في شهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في شهر الحج بقوله من احب ان
يهل بعمره فليهل ومن احب ان يهل بالحج فليهل فعينت احرامها للعمرة وهذا قولها فكنت ممن اهل بعمره في رواية عمرة عنها ويحتمل في الجمهور ايضا ان
يقال اهللت عائشة بالحج مفردة كما صنف غيرها من الصحابة وهذا مع قوله لا نذكر الا الحج وقولها هليلين بالحج ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم امه بعبادة
ان يفسخ الحج الى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة وعلى هذا ينزل حديث عروة في قولها كنت ممن اهل بعمره ثم ما دخلت مكة وهي
حائض ولم تقدر على الطواف لاجل ما بها أمرها ان تحرم بالحج وهذا الوجه ان احسن مما ذهب اليه بعض العلماء من ترجيح رواية حديث القاسم و
الاسود وعمرة على رواية عمرة فانه لا يصار الى الترجيح الا عند عدم إمكان الجمع وثانيا ان جابر بن عبد الله قد جزم في حديثه ان عائشة اهللت بعمره فصارت
رواية عمرة مؤيدة بذلك حديث جابر عند مسلم ام قال الحافظ وكذا رواه طاووس مجاهد عن عائشة وعمرة اعلم الناس حجها ام والا قرب عند هو الاول والله اعلم
قوله من كان معه هدى الخ قال النووي يقال هدى باسكان الدال وتخفيف الياء وهدى بكسر الدال وتشديد اللام لغتان مشهورتان الاولى نهي
واشهر وهو اسم لما يهدى الى الحرم من الانعام وسوق الهدى سنة لمن اراد ان يحرم بالحج وعمرة وفي الهداية وهذا افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق
الهدى يا مع نفسه ولان فيه استعدادا وصارعة قوله فليهل بالحج مع العمرة الخ قال ابن القيم رواه مالك في الموطأ ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم
كان معه الهدى فهو اول من بادى الى ما أمر به وقد دل عليه سائر الاحاديث التي ذكرناها ونذكرها وقد ذهب جماعة من الشافعية الى ان يجب
القران على من ساق الهدى والتمتع بالعمرة المفردة على من لم يسبق الهدى منهم عبد الله بن عباس وجماعة فعندهم لا يجوز العدول عما فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم وامره اصحابه فانه قرب وساق الهدى وامر كل من لاهدى معه بالفسخ الى عمرة مفردة فالواجب ان يفعل كما فعل او كما أمر وهذا
القول أصح من قول من حرم فسح الحج الى العمرة من وجوه كثيرة سند كلها ان شاء الله تعالى ام قلت والاولى ان يقال ان قوله في رواية مالك من
كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ورد في المحرمين بالعمرة الذين ساقوا معهم الهدى ففيه دلالة على كون القران افضل في حق الشافعية من التمتع
واما المفردون بالحج مع سوق الهدى فلم يؤمروا بذلك كما يشهد به قوله في رواية عقيل الآتية ومن اهل الحج فليتم حجته يعني من اهل الحج مع سوق
الهدى وهوؤلاء هم المعينون بالشق الاول من قول عائشة في روايتها في الاسود والآتية في الباب واما من اهل الحج او جمع الحج والعمرة فلم يحلوا
حتى كان يوم النحر واما غير السائقين منهم فقد ثبت الأمر بفسخ جميعهم الى العمرة باحاديث كثيرة كما سياتى بيانها وبما يذهب فيه ان شاء الله
تعالى والله اعلم قوله حتى يحل منها جميعا الخ اي احلاله من النسيك انما يقع مرة واحدة في يوم النحر قوله فقد مت مكة وانا حائض الخ لم وقع

هذا الحديث يوجب كراهة ادخال الحج والعمرة معهما في وقت واحد والقران وجوز ادخال الحج على العمرة وتخييل

ولا بين الصفا والميرة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقضى رأسك وامتشطى واهلى بالبحر ودعى العمرة
 تدومى مكة حال كونى حائضاً، اما ابتلاء، حيثما فقد كان يبرئ او قريب منها قبل دخول مكة كما يسجد في الطريق الاثنية في الباب قول انقضى رأسك
 اي شعره قوله ودعى العمرة في رواية فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان انقض راسي وامتشط واهلى بالبحر واترك العرق قال ابن الملك رحمه الله
 اي امرني ان اخرج من احرام العمرة واتركها باستباحة المحظورات من التشيط وغيره لعدم القدرة على الاتيان بأفعالها بسبب الحيض قال الطبري
 اي امرني ان اخرج من احرام العمرة واستبج محظورات الاحرام واحرم بعد ذلك بالبحر فاذا فرغت منه أحرم بالعرق اي قضاء وهذا ظاهر قال الشيخ محمد عابد
 السدي رحمه الله في شرح مسند الامام العظيم وقال استدلل بذلك الكوفيون على ان للمرأة اذا اهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل ان تطوف ان تترك
 العمرة وتهل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها رد لرفض العمرة كما حققه الشيخ على القاري في شرح المسند وقال الجمهور في معنى قول النبي صلى الله
 عليه وسلم دعى عمتك او امك عن عمتك او ارفض عمتك ان تترك التحلل منها وتدخل عليها في التحلل فانها لو ازيلت من نقض المراس وامتشطه ابطال
 العمرة بناء على انها جازان ما لم يؤدى الى النكف لكن يكره الامتشط بغير عذر وقال بعضهم ان عائشة كان بها عذر من اذى برأسها فابى لها كما
 أبى لكعب بن عجرة الحلق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشط بل تسريح الشعر بلا صابغ للغسل لاحتراهما بالبحر
 اذا كانت لبست رأسها فلا يصح غسلها الا بأبصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا نقضه، قلت وعند الانصاف هذه الوجهة كلها مردودة بناء على
 ان الاصل في الامتشط استعمال المشط والا صل في ذلك تنف الشعر وعدم العذر بالحوج لذلك وما ادري ما حملهم على ذلك مع وضوح الاحاديث
 وأولوا كل لفظ ورد في روايات حديث عائشة خلاف ما ذهبوا اليه فقالوا اما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصد الناس بنسكين أصل
 بنسك وفي رواية كل اصحابك يرجع بحج وعمرة غيري وفي رواية اعترت ولو اعتمر عند احد فأتج انا بحجة ليست معهما عمرة فلا عبرة بذلك لان ذلك انما
 وقع في نفسها بغير موجب بدليل ما رواه مسلم في حديث جابر ان عائشة اهلت بعمرة حتى اذا كانت ببيت حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 اهلى بالبحر حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله ان احب في نفسي اني لو اطفت بالبيت حتى
 حججت قال فاتمها من التمتع ومسلم من طريق طائوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك حجك وعمرتك قالوا فنهل صرح في انها
 كانت قارئة لقوله قد حلت من حجك وعمرتك وانما اعتمرها من التمتع تطيباً لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت متمرة وقام في رواية
 لمسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً اذا هويت الشئ تابعها عليه قالوا اما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد اعترت
 من التمتع فقال هذه مكان عمتك فبعثه العمة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة فرائداً والحج منفرداً ففعل هذا فقد حصل لها عائشة
 عمرتان فالجواب من جهة النصوص والنقطة الاولى ان وليت شعري ما صرح عن ذلك ولا فظاهر الروايات حديث عائشة من
 يقتضيان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهي حائض واستمر حيضها حتى جاء يوم عرفة فاتها تحل من احرام العمرة وتكرم احراماً مستأنفاً للحج
 فتأتي بأفعالها حتى تفرغ منه ثم ان شاءت قضت عمرتها التي رفضته كما فعلته عائشة من وهو المخرج عند الحنفية بناء على ان النقل يدرى بشروع
 وان شاءت سكنت عن قضاها بناء على حديث جابر في قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً اذا هويت الشئ تابعها عليه لان ذلك
 يفهم انها لو تلم على النبي صلى الله عليه وسلم امرها بقضاء العمرة ولكن هذا اخبار من رجل اجنبى لو بطع على خطا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسن
 فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته انه صلى الله عليه وسلم قال لها هذه مكان عمتك وهي التي وقع لها الامر فهي اعترت بأمرها من غيرها والله اعلم
 ثم قال الشيخ عابد في موضع آخر قولها يصد الناس بحجة وعمرة واصدر بحجة صريح في انها خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرها واقضاهما
 على حجها وهذا هو الذي يفهم من حديثها نعم روي عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك قوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك
 حجك وعمرتك وهذا وان كان يثير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن ينافيه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها في مقالها اذ تكرر
 عليها في ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التمتع هذه مكان عمتك وتاويل اللفظ الواحد الى من تاويل روايات كثيرة صحيحة تدل
 على خلاف ذلك اللفظ، انما قال شيخنا الحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم يسعك طوافك حجك وعمرتك على حد قوله انك
 من الاجر على قدر نصبك فانها رضى الله عنها فلا ستمت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثولما قريبت الاحلال اضطرت
 الى الخروج منه لعدم سماوى من غير ان تنال ما دامت ودخلت في احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعالها حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى
 ما حصل لها في هذا المجموع من مكابدة المشاق ومجاهدة النفس مع اعتناء القلق والاسف على ما فاتها من اجر التمتع الذي حصل لاشكالها ولهذا
 كانت تنكى حزينة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها يسعك طوافك حجك وعمرتك اي العمرة التي كنت أحرمت بها ولم يتفق انما معها

الكل على ان المرأة اذا اهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل الطواف لها ان تترك العمرة وتهل بالبحر مفردة ولا يرد لها من رفض العمرة

قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التمتع فاعتمرت فقال هذه مكان
عمرتك فطاف الذين اهلوا بالبيت وبالصفاء والمرفة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد ان رجعوا من منى فحجهم وأما
الذين كانوا جمعوا الحج والعمره

يعني طوافاً الواحد كأنه يسأري طوافين والشك الواحد يقوم مقام النسكين في احراز الاجر والثواب لماثلته من المشقة والكلفة والنصب
في هذا الباب ولأن من قواعد الشرع ان من كان عازماً على الفعل عزماً جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ولهذا نظائر كثيرة فقد
ذكر بعضها في باب من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة بل المتعمي للفعل قد يعد فاعلاً له عند هرو ولو لم يشتر فيه لوجود الموانع كما قال
ابن القيم في النبي صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه جمع له بين الأمرين (أي القرآن والتمتع) أحدهما بفعله والثاني بتعيينه ووداده له فأعطاه
أجرهما ففعله وأجرهما نواه وتمناه، أم فكيف لا يسأري طواف عائشة طوافين للحج والعمره في الاجزأان الحج قد أدته بالفعل والعمره كانت تدبرعت
فيها واستمرت على احرازها في كل السفر ثم امتنعت منها بمنع الشارع والله تعالى اعلم بالصواب - بقى قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات بعد
طواف الافاضة قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً فيحتمل ان يأول بما أولنا به قوله يسعك طوافك بحجك وعمرتك أي فكأنك قد حلت منهما
جميعاً ويحتمل ما قاله الشيخ ابن الهمام ان معناه لا يستلزم الخروج منها بل قضاء فعل كل منهما بل يجوز ثبوت الخروج من العمره قبل تمامها
ويكون عليها قضاءؤها ألا ترى الى قولها في الرواية الأخرى في الصحيحين ينطلقون بحج وعمرة وانطلق بحج فأتوها على ذلك ولو يكره عليها وأما إذا
ان يعمرها من التمتع وهذا إذا لم تطف للحج حتى وقفت بعرفة صارت رافضة للعمرة وسكونه صلى الله عليه وسلم الى ان سألته انما يقضي
تراخي القضاء لا عدم لزومه أصلاً - قوله مع عبد الرحمن بن أبي بكر فيه جواز الحاجة بالحجارة سفرًا وحضرًا واداء الحرم محرمه كما
سألت في التصريح به قوله الى التمتع بفتح المثناة وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة اميال من مكة الى جهة
المدينة كما نقله الفاكهي قال المحب الطبري التمتع بعد من ادنى الحل لمكة بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ومن أطلق عليه
ادنى الحل فقد تجوز قلت ايراد بالنسبة الى بقية الجهات وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال انما سمي التمتع لان الجبل الذي عن يمين
الداخل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له منعم والوادي نعمان، وكذا في الفقه وقال على القاري وقيل بين مسجد هاهنا وبين انصاب الحرم فوهج
وهذا يدل على ان اعمارها من التمتع كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصرح منه ما أخرجه البوداود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر
عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عبد الرحمن ارددت أختك عائشة فأعمرها من التمتع الحديث وفي رواية الاسود عن عائشة فاذهي
مع اخيك الى التمتع وفي رواية فاخرجي الى التمتع وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عن
بلفظ آخر بختك من الحرم وأما ما رواه احمد بن حنبل من طريق ابن ابي مليكة عن هذا الحديث قال ثور بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اسمها خلفاء
حتى يخرج من الحرم فوالله ما قال فخرجها الى الجعرانة وكذا الى التمتع في رواية ضعيفة لضعف ابي عامر الجعز الراوي له عن ابن ابي مليكة ويحتمل
ان يكون قوله فوالله الخ من كلام من دون عائشة قاله متمسكاً باطلاق قوله فأخرجها من الحرم لكن الروايات المقتضية بالتعميم مقلدة على المطلقة
فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيد هاهنا والله اعلم - قال الحافظ وعمرة التمتع هل تنعني لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تنعني هل لها فضل على الاختيار
من غيرها من جهة الحل أو لا قال صاحب الهدى ان قيل انه صلى الله عليه وسلم اعتمر مكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا داخلها الى
مكة ولم يعتمر قط خارجاً من مكة الى الحل ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة انه فعل ذلك في حياته الا عائشة
وحدها، انتهى - وبلدان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلف السلف في جواز الاختيار في السنة أكثر من مرة فكلهم مالك وخالفه مطرب
وطائفة من اتباعه وهو قول الجمهور واستثنى ابو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر واما التشريق ووافقه ابو يوسف الا في يوم عرفة واستثنى الشافعي
البائت بمنع لومي أيام التشريق وفيه وجه اختياره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله اعلم واختلفوا ايضاً هل يتعين التمتع لمن
اعتمر من مكة فروى الفاكهي في غيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التمتع ومن طريق عطاء قال
من اراد العمرة من هو من اهل مكة او غيرها فيخرج الى التمتع والى الجعرانة فيحرم منها وافضل ذلك ان يأتي وقتاً أي ميقاناً من مواقيت الحج قال الطحاوي
ذهب قوم الى انه لا ميقان للعمرة من كان بمكة الا التمتع ولا ينبغي محارزته كمال ينبغي محارزة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقان
العمرة الحل وانما امر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالاحرام من التمتع لأنه كان اقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة في حديثها
قالت وكان ادنانا من الحرم التمتع فاعتمرت منه قال ثبت بذلك ان ميقان مكة للعمرة الحل وان التمتع في غيره في ذلك سواء قولهم كان عمرتك أم صريح

الحجزة الثالث
من اعتمر من مكة أو لا

ابن ماجه عن جابر وابن عمر بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف هو واصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً العرقة ثم حجبتهم
وفي اسناده ليث بن ابى سليم قال ابن سعد في الطبقات كان رجلاً صالحاً الا انه ضعيف الحديث يسأل عطاه وطاء ساعن شئ فيختلفون فيه
فيروى عنهم شيئاً واحداً من غير تعدل لذلك انقضى واخرج الدارقطني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف طوافاً واحداً في الحجة
وعمرته قال في التقييم اسناده صحيح وقد اخرج الترمذي عن جابر مثل ذلك وفي اسناده حجاج بن ارطاة واخرجه الدارقطني ايضاً وفي اسناده
الربيع بن صبيح وهو ضعيف واخرجه ايضاً من حديث ابى قتادة وفي اسناده علي بن عامر وهو ضعيف قال في التقييم هكذا وحديث في نسختين صحيحين
والصواب عامر بن علي والله اعلم قلت وعاصم بن علي كان كثير الاوهام واخرج الدارقطني ايضاً من حديث ابى سعيد وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن
ابن ابى ليلى وعطية العوفي وكلاهما ضعيفان فتسكت الشافعي ومالك واحمد في اظهر روايتيه بهذه الاحاديث وقالوا يخرج طواف واحد سعي واحد
واستدلوا ايضاً بقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العرقة في الحج الى يوم القيامة فان اخذوا بظاهرها كان لهم ان يقولوا من نوى الحج لزمه القربان
ولو لم يوفه ولو يقل بذلك فتعين حمله على دخول الوقت وذلك ان شهر الحج جعلها الشارع صلى الله عليه وسلم وقتاً للعرقة خلافاً لما كان عليه اهل الحجاز
فاخرجوا كذا يرون العرقة في شهر الحج من افجر الفجر ثم حديث ابن عمر وعائشة ومن وافقهما في الطواف الواحد مشكلاً جداً لان قول عائشة واما
الذين جمعوا الحج والعرقة فانما طافوا طوافاً واحداً يقتضيهما كالتفوا بالطواف الذي طافوه عند قدومهما ولم يطوفوه واما انكفوا بطوافاً واحدة
ولاشك انه صلى الله عليه وسلم طاف او لا حين تدمر طواف ثانياً طواف الافاضة حين رجع ولم يثبت عن احد انه ترك احد الطوافين المذكورين
وأول الشيخ ابوالحسن السدي في حاشيته على البخاري فقال اي ما طافوا طواف الفرض الا طوافاً واحداً وهو طواف الافاضة والذي طافوا او لا
كان طواف القدر والذي هو من السنن لا من الفرائض بخلاف الذين حملوا فاض طوافاً او لا فرض العرقة ثم فرض الحج فطافوا طوافين للفرض
فلا فرق بين الطائفتين الا بصفة الافاضة فطواف من فيه احرام الحج كان مرتين فرضاً وطواف من لم يحل كان مرة فرضاً انكساراً قلت وهذا
لا يفهم الا من اخبره النبي صلى الله عليه وسلم اني طفت او لا بنية كذا او آخريته كذا ومهما لم ينقل الراوي الا مجرد الفعل ليس لنا الا العمل بما عمل
النبي صلى الله عليه وسلم وجوباً لقوله خذ واعتي مناسككم وكونوا فعله بياناً لجعل قوله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ فبجهد الاحتمال لا العقلية
ان يسوغ لنا ان نحل بعضها على الوجوب بعضها على الندبية فليتل المصنف وكذلك قول نافع في حديث ابن عمر فرأى انه قد قضى طواف
الحج والعرقة بطوافه الاول يقتضي ان الطواف الذي يجزئ عنها هو الذي حين القدر ويؤتيه ما وقع في بعض روايات البخاري ثم قدم طوافاً
لها طوافاً واحداً فلم يحل حتى حل منها جميعاً وفي رواية أخرى وكان يقول اي ابن عمر لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً لم يدخل مكة ولم يعرض
روايات مسلم فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدى وفي أخرى شرطاً
لها طوافاً واحداً بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لم يحل منها حتى احل منها بحجة يروى في أخرى ثم اطلق يهل بها جميعاً حتى قدم مكة
فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك ولم يخرج ولم يحل حتى كان يوم النحر فخر وحلق ورأى ان قد قضى طواف الحج والعرقة بطوافه
الاول فانظر في هذه الروايات انه ما كان يرى على القارن الا طوافه عند القدر وعند التأمل وجدنا ابن عمر من روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه افاض يوم النحر ثم رجع فحصل الظهر بمكة قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلي الظهر يعني ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم
فعله كما اخرج مسلم وعند البخاري فطاف بالصفا والمروة سبعتاً طوافاً ثم لم يحل من شئ حرم منه حتى قضى حجه ونحر هدي يوم النحر
افاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شئ حرم منه الحديث وقد مر ايضاً طوافه صلى الله عليه وسلم عند القدر والقول بأنه ما كان يرى احد
الطوافين او كان يرى ركنية كل منهما بعيد جداً الان ما رد ذلك اما على اخبارنا صلى الله عليه وسلم له بالنية في كل من الطوافين ولم ينقل ذلك
فحديث ابن عمر من نحو نحوه مشكلاً جداً فكيف يتم التمسك بهذا وانى يسوغ لنا افعال حديث علي بن ربيعة من نحوه من الطوافين والسعيين مع عدم
تشكيك فيه فتنبه - انك كلام السدي رحمه الله - وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه قد طافوا
بالبيت في حجة الوداع ثلاثة اطواف الاول يوم دخول مكة لرايع من ذي الحجة والثاني طواف الافاضة لما شرف ذي الحجة والثالث طواف الوداع الرابع
من ذي الحجة فهذا قد ثبت ثبوتاً لا مرد له ولا مردية فيه ولا يستطيع احد من ادنى مساس بالعلم ان ينكره او يشك فيه فلو ذهبنا الى ظاهر
حديث عائشة اي من قولها انما طافوا طوافاً واحداً للزمنا القول بانهم لم يطوفوا من الا ابتداء الى الانتهاء الا طوافاً واحداً وهذا صريح ابطاله
عند الكل لكونه خلافاً للواقع فلا بد لكل فريق من العدول عن ظاهره وتأويله بما لا يخالف الواقع ولهذا اؤلف الجمهور بيان معناه انما طافوا طوافاً
واحداً اي طوافاً للحج والعرقة فلما اضطررنا الى التأويل وتقدير التفسير ولم يبق في ايديهم ظاهر الحديث فأتى مزيتهم روى لوم وتوجيه على الحنفية ان

أولوه بما لا يعارض الأحاديث الدالة على تعدد الطواف للفقار بل يلائم سياق بعض روايات عائشة وابن عمر رضي الله عنهم، قال شيخنا وظني ان مقتضى
عائشة بهذا الحديث ليس بيان وحدة الطواف تعدده بل تعرضه لأصله اثبات التحلل بين الطوافين للمتعمين ونفيه عن الفارين فنعني قولها فأنما طافوا
طوافاً واحداً أي أنما طافوا للإحلال منها طوافاً واحداً وهو طواف الأضحية بخلاف المتعمين فأنهم حلوا أو كلاً من العبرة بالطواف الأول ثم حلوا من الحج بالطواف
الثاني ويؤيد ما ذكرناه قولها في طريق أبي الأسود عن عمة عنها فأنما من أهل بجرة فحل وأما من أهل الحج وجمع الحج والعمر فلو حلوا فأنما كان يوم النحر وكذا ما
في حديث ابن عمر القولي من طريق الترمذي عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف طوافاً واحداً وسعى واحداً منها حتى يحل منها
جميعاً يشعر بها قلناه ان ثبت صحته ولكن قلنا على الطحاوي بأن الترمذي اخطأ فيه وان الصواب انه موقوف وقال الترمذي بعد ان ذكر الحديث
الملك كور وقد روى غير واحد عن عبيد الله ولم يرفعه وهو صحيح وقال أبو عمر في الاستدلال كالمرفوعة اصل عن عبيد الله غير الذي روى وكل من رواه عنه
غيره أو فقهه على ابن عمر كذا روى مالك عن نافع موقوفاً وقال أبو زرعة الدارودي سيئ الخطأ ذكره عنه الذهبي في الكاشف وقال النسائي ليس بالقوي
وحديثه عن عبيد الله منكر وقال ابن سعد كان كثير الحديث يغلط - وأما حديث ابن عمر الذي في الصحيحين وفيه تقدم مكة فطافوا طوافاً واحداً ثم
رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفعه وان أمكن حمل على ما حملنا عليه حديث عائشة ولكن ساقه في أكثر الطرق كالصريح في ان المراد تداخل طوافي القدر
في طواف العرة كما اشار إليه الطحاوي والشيخ السدي فان طواف القدر وفي الحج إنما وضع لتحية البيت ومضمون التحية يحصل في ضمن طواف العرة إذا طاف
لها الأفاق أول قدره بمكة وهذا كما قال فقهاءنا ان أداء الفرض أو غيره ينيب عن تحية المسجد لحصول المقصود بالتحية وفي شرح الأشباه والنظائر ناقلاً
عن فتح القدير صام يوم عرفة مثل قضاء أو نذر أو كفارة ونوى معه الصوم عن يوم عرفة فني بعضهم بالصحة والحصول عنهما، وهكذا حديث ابن عمر
محمول على طواف العرة وقد ادرج راد غم فيه طواف القدر والحج وهذه الجزئية وان لم أر في كتب الحنفية التصريح بها ولكن قواعد أصولها وأنها شريفة
قدس الله سرها - نعم لقائل ان يقول اما تعدد طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت سلمناه وهو الظاهر من مجموع أحاديث ابن عمر وجابر وغيرهما فمن أين
أخذت تعدد السبع فان حديث ابن عمر وغيره سكوت عن ذلك فالجواب ان حديث علي ومن رافقه صريح في تعدد السبع قال الحافظ في الدرر في الباب
عن علي انه جمع بين الحج والعمرة فطاف طوافين وسبعة سبعين وحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك أخرجه النسائي في السنن الكبرى
في مسند علي ورواه مؤثفون وقال في الفقه روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد كالباس بها إذا اجتمعت، وغاية ما في حديث
ابن عمر وقوع أحلام السبعين والسكوت عن السبع الآخر على ان ابن عمر لو نفاه ما كان لنا الا قبول حديث علي والاعراض عن حديث ابن عمر ان علياً رضي
لهم تفضل إلى فعله صلى الله عليه وسلم بالمشاهدة فانه كان غائماً اذ ذاك ولم يوافه حتى حل من حل وبقي من بقي على إحرامه بسبب الهدى فلو كان لوطي
في من أيفعه صلى الله عليه وسلم إلا انه صلى الله عليه وسلم أخبره حتى يفعل كفعله فانه على إحرامه بأحرام النبي صلى الله عليه وسلم فتوجهت عليه المطابقة
لأفعاله صلى الله عليه وسلم في هذا الاعتبار لا يسعنا الاقتداء بحديث علي رضي الله عنه عن حديث عائشة فأنها لا تحتاج إلى التيسير لها
الاطلاع على الأمور التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها في الرجال وهذا كقولها من حلّ ثك أن يحلّ صلى الله عليه وسلم بال قائماً فلا تصدّقه وقولنا خبر حذيفة
وغيره انه صلى الله عليه وسلم بال قائماً فلا تفرم عليها في ذلك لأنها خبر ما علمت فافهم - كما ذكر محصله الشيخ عابد السدي في شرح المسند وقال الشيخ
ابن الهيثم نقل الأثر فحولاء أكابر الصحابة عمر وعلي وابن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم فان عارض ما ذهبوا إليه رواية ومنه رواية
غيره ومنه رواية كان قولهم وروايتهم مقلدة مع ما يساعده قولهم وروايتهم مستقرة في الشرع من ضم عبادة إلى أخرى انه بفعل أركان كل منهما
والله تعالى أعلم بحقيقة الحال، أم - قلت وبه يشعر ظاهر قوله عز وجل فمن تشعّب بالعُمْرة إلى الحجّ حيث لم يقل مع الحجّ أي فمن تشعّب بأداء أفعال
العمرة إلى ان يشتغل بأفعال الحجّ والتشعّب في الآية يعتم القرآن كما صرح به الحافظ ابن حجر من الشافعية وابن عبد البر من المالكية وابن القيم من الحنابلة
وابن الرّمّام من الحنفية وغيرهم من علماء المذاهب الأربعة فالقرآن مثل التمتع في تقديم أركانه على أركانه والله تعالى أعلم وفي العرف الشذو
وأما اثبات السبع فأول من أتى به هو القاضي شفاء الله رحمة الله في منار الأحكام وذكر بعض كلامه في التفسير المظهرى وتمسك على التعلد
بوجه صحيح وقال وان لم يصح أحد بتدريج السبع ولكنه لا زمر وطريق لزومه ان في بعض الروايات ذكر سبعة عليه السلام راكباً وفي بعضها ما شئنا كما في مسلم
فيكون السبع اثنين الأول راكباً وهو بعد طوافه للقدر ومن عند الشافعية وطوافه للقدر والعمرة عندنا - وهو ما ساقى في حديث جابر الطويل من قصة
حجة الوداع شقة إذا انصبت قدماءه في بطن الوادي سعى حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المرة الحديث، فهذا الملك كورشان المشي لاجلاً صراحة وأما
السبع الثاني راكباً فقلنا أخرجه أيضاً مسلم في باب جواز الطواف على البعير عن جابر قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت
وبالصفا والمروة ليراه الناس وليثبت وليسألوه فان الناس غشوه قال الشيخ الأناور رحمه الله ولكن لا أعلم تاريخ هذا السبع الثاني انه كان قبل

وحدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمنا من أهل بعرة ومنا من أهل بجر حتى قد منا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرمة بعرة ولم يحل فلحجل ومن أحرمة بعرة وأهدى فلا يحل حتى

يوم النحر أو بعده واللايق بمسائل الأخفاف أن يكون يوم النحر فإذ السعي يكون بعد الطواف وما طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد طوافه للبركة والقدرة على اختلاف المذهبين أهذا الطواف أي يوم النحر وما من حرم على ما في مسلم تأويل بتأويلين وقال ابن مردويه إذا انصبت قد ما لم انه انصبت قد ما وهو على راحلته والنزول والصعود إنما هو نزول الناقة وصعودها، أقول أن هذا التأويل غير مقبول فإن الفاظ الحديث وتبادرها يخالفه وأيضا من كان راكباً لا يسعي بين الميلين الأخضرين بل يمشي وعند قرائن كثيرة تدل على خلاف قول ابن حزم ثم ذكر بعضاً منها ثم قال وأما التأويل الثاني من ابن حزم في رواية مسلم فقال إن بعض الأشواط كان راجلاً وبعضها كان راكباً قال ويرد حديث أخرجه أبو داود في باب الطواف الواجب عن أبي الطفيل أنه طاف سبعة على راحلته فصرح فيه أنه طاف سبعة أشواط راكباً والظاهر أنه في حجة الوداع وما يدل على هذا أن أبا الطفيل من آخر الصحابة موتاً وفي مسند أحمد أنه قال ولدت عام واحد فاذن يكون عمره في حجة القضاء خمس سنين وفي حجة الوداع قريباً من ثمان وما يدل على صغر عمره في عمه عليه السلام ما أخرجه أبو داود ^{٣٥٥} قال أبو الطفيل وأنا يومئذ غلام أحمل عظم الجوز والرم (باب بئر الوادي) وما يدل على أن ما في أبي داود واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم ^{٣٥٦} أروني قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صفة لي قال قلت رأيت عند المرأة على ناقة وكثر عليه الناس الخ وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع لأن كثرة الناس فيها ومصدق ما في أبي داود وما في مسلم واحد، هذا ما وفق لي والكلام أطول منه، انتهى كلامه ببعض اختصار - والذي يغلب على الظن صحته أن شاء الله تعالى - بقى الكلام في حديث ابن الزبير عن جابر عند مسلم على ما ساق وفيه فلما كان يوم التروية أهلنا بالبحر وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة وفي طريق أخرى لم يطعن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الأطول فأدركنا أحداً زادني رواية طوافه الأول فلما رأينا أحداً من الحنفية تعرض لجوابه غير الطحاوي وكأنا نضاعف أن كلامه فيه ليس بشكاف ولهذا لم نستغل ببقوله نعم قال الشيخ الأنور رحمه الله أنه سئل في شرح حديث جابر هذا شيء ثور وجدت أشارة خفية إليه من الطحاوي وهو أن المراد من هذا الحديث بيان أن السبع الواحد كفانا لنسك واحد ولم يقع التعدد في السبع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه أي لنسك واحد وهذا من المتفق عليه فليس السبع كالطواف بالبيت من حيث أن الطواف يتعد للبحر الواحد مثلاً، كذا نقل حاصل كلامه في المعرفة الشاذي وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه أن قول جابر رضي الله عنه في حديثه وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة وكذا قوله لم يطعن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا واحداً ظاهراً ليس مخفياً بالقارئ فإن عامة الأصحاب كانوا مقتنعين وكان جابر أيضاً منهم وأصرح من هذا ما رواه أبو داود من طريق قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأربع خلون من ذي الحجة فلما طافوا بالبيت والصفا والمروة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها عمراً لا من كان معه الهدى فلما كان يوم التروية أهلوا بالبحر فلما كان يوم النحر طافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة، قال شيخنا فدلالة حديث جابر على وجوب السبع للمتمتعين أولى وأوضح من ذلك على الوجهين اللقائين مع أن تعدد السبع للمتمتع مسلم عند الأئمة الأربعة إلا عند أحمد في رواية يترجمهم الله وقد ثبت التعدد في قول المتمتعين من حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري في باب قول الله عز وجل ذَلِكَ لِمَنْ أَمَلَهُ هَاضِرٍ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حيث قال فلما قد منا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها عمراً لا من كان معه الهدى فلما كان يوم التروية أهلوا بالبحر عرقاً من تلال الهدى طفناً بالبيت وبين الصفا والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب إلى أن قال فلما فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقد ترحمنا وعلينا الهدى الحديث - وعلى هذا فهم كلهم ميطايون بالجواب عن حديث جابر ودفع المعارضة بينه وبين حديث ابن عباس، قلت وطى والله أعلم أن رواية جابر التي في صحيح مسلم هو الأصل فاتها من طريق أبي الزبير عند أحمد وأحفظ أصحاب جابر قال ابن عبيدة عن أبي الزبير كان عطاء يقرأ صلى الله عليه وسلم إلى جابر أحفظ لهم الحديث وقال هشيم عن حجاج وابن أبي ليلى عن عطاء كنا نكون عند جابر فإذا خرجنا من عند تذاكرنا حديثه فكان أبو الزبير أحفظنا ومع ذلك صرح بسماعه عن جابر وأما عطاء بن أبي رباح وهو الراوي عن جابر عند أبي داود فهو دون أبي الزبير في حديث جابر كالحالة وقد جرى الأمر عن أحمد ما يدل على أنه كان يدين كحادي حديث أبي الزبير وروى هذا الحديث الحديث معنعناً وكان قد شئ أو تغير بآخره فلعنه رحمه الله لم يحفظ لفظ جابر ما حفظه أبو الزبير وعبروا عنهم من المعنعنين بالفاظهم فيه أما رواية أبي الزبير فيمنع صوره عند أبي بيان ووجه السبع حين قدم مكة أولاً أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كلهم فيه بأسوء ولعل الغرض من هذا الكلام دفع ما عسى أن يتوهم من سياق حديثه الطويل أن الذين فسحوا الحج بعد ما طافوا وسعوا بأحرار الحج وتلبسوا بالثياب لا يخلط شيء

ينحره لية ومن أهله يحج فليتم حجه قالت عائشة فحضت فلم ازل حائضا حتى كان يوم عرفة ولم اهلل الا بعرة فأمرني رسول الله
صلی الله علیه وسلم ان انقض رأسي وامتشط واهل بالحج وانترك العرة قالت ففعلت ذلك حتى اذا قضيت حجي بعث معي رسول الله
صلی الله علیه وسلم عبد الرحمن بن ابى بكر وامرني ان اعتمر من التمتع مكان عمني التي ادركني بالحج ولم اهلل منها وحل شئنا
عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع
فأهلت بعرة ولم اكن سقت الهدى فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته لا يحل حتى يحل منها
جميعا قالت فحضت فلما دخلت ليلة عرفة قلت يا رسول الله اني كنت أهلت بعرة فكيف اصنع بحجتي قال انقض رأسك وامتشط
وامسك عن العرة واهل بالحج قالت فلما قضيت حجي امر عبد الرحمن بن ابى بكر فأرذني فأعمرني من التمتع مكان عمني التي أمسكت عنها
كيف جعلوه عرة وهل كانوا مأمورين في ذلك بالطواف والسعي بنية العرة ثانيا فأخبر رضى الله عنه بانه ما احتاج احد من اصحابه صلى الله عليه وسلم
الى تكرار السعي اذ ذاك بل كلهم طوافوا بين الصفا والمروة طوافا واحدا حتى الفاسخين المذكورين فسعيهم وطوافهم بنية الحج قد عدّه الشارع من قبيل العرة
مع فقدان نيتها على خلاف القياس وهذا كله كان مختصا بذلك العام كما دل عليه احاديث ابى ذر وعثمان وبلال بن الحارث رضى الله عنهم وسعي
بسطة الكلام فيه والله اعلم - **قوله** فليتم حجه الخ هذا بظاهره يقتضيه انه ما أمرهم بفسخ الحج الى العرة مع ان الصحيح الثابت برواية اربعة عشر من الصحابة رضى
الله عنهم هو انه لم يسبق الهدى بفسخ الحج وجعله عرة فحينئذ لا بد من حل هذا الحديث على من ساق الهدى الامر بالفسخ لمن لم يسبق الهدى فلا هنا فاة
والله اعلم قاله السدي في حاشيته مسلم وقال ابن القيم هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وابوه شعيب او حله اليث او شيوخه عقيل فان الحديث
رواه مالك ومعه من الناس عن الزهري عنها وبتوا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من لم يكن معه هدى اذا طاف وسعى ان يحل وقد خالف عبد الملك جماعة
من الحفاظ فرواه على خلافه **قوله** فحضت الخ اي لم يمت قبل دخول مكة **قوله** حتى كان يوم عرفة الخ قال الحفاظ ابن القيم في الهدى اما موضع حضيها
فهو بيت بلال وبموضع طهرها قد اختلف فيه فقيل بعرفة هكذا روى صحابدها وروى عروة عنها انها اظلمها يوم عرفة وهي حائض ولا تنافي بينهما والحديثان
صحيحان وقد حملهما ابن خزيمة على معنيين فطهر عرفة هو الاغتسال للوقوف عنده قال لانها قالت تطهرت بعرفة والنظر غير الطهر قال وقد ذكر القاسم يوم طهرها
انه يوم النحر وحديثه في صحيح مسلم قال فلا تفق القاسم وعروة على انها كانت يوم عرفة حائضا وهما اقرب الناس منها وقد روى ابو داود وحاشا لهما ان يجهلا
حديثا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مواقين هلال ذي الحجة فذكرت الحديث وفيه فلما كانت ليلة
البطاء طهرت عائشة وهذا اسناد صحيح لكن قال ابن حزم انه حديث منكره لانه لما روى هؤلاء كلهم عنها وهو قولها انها طهرت ليلة البطاء وليلة البطاء كانت
بجدة يوم النحر ياربع ليل وهذا محال الا اننا لما تذكرنا وجوب هذه اللفظة ليست من كلام عائشة فسقط التعاقب بها لانها هي مما دون عائشة وهو اعلم بنفسها
قال وقد روى حديث حماد بن سلمة هذا وهيب بن خالد وحماد بن زيد فلم يذكر هذه اللفظة قلت يتعين تقديم حديث حماد بن زيد ومن معه على حديث حماد
ابن سلمة لوجه آخر هو انه اخف واثبت من حماد بن سلمة الثاني ان حديثه فيه اخبارها عن نفسها وحديثه فيه الاخبار عنها الثالث ان الزهري روى عروة
عنها الحديث وفيد فلما ازل حائضا حتى كان يوم عرفة وهذه الغاية هي التي بينها مجاهد والقاسم عنها لكن قال عنها فتطهرت بعرفة والقاسم قال يوم النحر
قوله وانترك العرة الخ اي بالخروج عن احوالها **قوله** حتى اذا قضيت حجي الخ القضاء بمعنى الاداء - **قوله** معي عبد الرحمن بن ابى بكر الخ وامه امرؤمان والد
عائشة فهو شقيقها وكان اسمه عبد الكعبة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم واناخر اسلامه الى ايام الهدنة فاسلم وحن اسلامه قال ابو الفرج في الاغانى لم يجز
مع ابيه لانه كان صغيرا وخرج قبل الفقه في فتيته من قرش منهم معاوية المدينية فاسلموا اخرجه الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
قال الحفاظ ونما قال نظر الذي يظهر انه كان مختارا بذلك لكونه لم يدخل مع اهل بيته في الاسلام وخرج وقيل انما اسلم يوم الفتح ويقال انه شهد بدرًا
مع المشركين وهو اسن ولد ابى بكر قال الزبير بن بكار كان رجلا صالحا وفيه دعابة وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب في حديث ذكره وكانت
عبد الرحمن بن ابى بكر لم يجرب عليه كذبة قط وقال ابن عبد البر كان شجاعا راميا حسن الرمي وشهلا يمامة فقتل سبعة من اكابرهم وما خطبهم ان في اخذ البيعة
ليزيد بعد موت معاوية قال عبد الرحمن امر قلية كل مات تبصر كان تبصر مكانه لان فعل الله ابدل ابيعته اليه معاوية بعد ذلك بمائة الف فردوها وقال
لا ابيع ديني بدينى وخرج الى مكة فمات بها قبل ان تتم البيعة لي يزيد وكان موته فجاءه من نومة ناما بمكان على عشرة اميال عن مكة فحل الى مكة ودفن بها
ولما باع عائشة خبره خرجت حاجه فوقفت على قبره فبكيت وانشدت ابيات متعمدة نورية في اخيه فالك سة وكنا كندنا في جريمة حقبة من الدهر حتى قيل ان يتصد
فلما تفقنا كنى رما لنا بطولنا نتما لم نبت ليلة معاوية قالت لو حضرتك دفنتك حيث دفنتك لما بكيتك **قوله** ادركني بالحج ولم اهلل منها الخ امر اهلل منها احلا ولا
معمر فامطوبا باتيان افعال العرة والله اعلم **قوله** وامسك عن العرة الخ اي امسك عنها برقصتها وترك احوالها كما قد مناصر الدلائل عليه وشرح

وحدثنا ابن أبي عمير ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منكوا ينهل بجم وعمره فيفعل ومن اراد ان ينهل بجم فليهنل ومن اراد ان ينهل بجم فليهنل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بجم واهل به ناس معه واهل ناس بالجم والجم واهل ناس بجم وكنت فيمن اهل بالجم

اول احاديث الباب والامساك عنها لا يستلزم البقاء على احرامها كما ادعاه النووي ولا نلامع لقلوبنا فيما بعد مكان عرفى التي امسكت عنها قول من اراد منكوا ينهل الخ قال ابن القيم ثوانة صلى الله عليه وسلم خير هو عند الاحرام بين النساء الثلاثة ثوانة بعد عندهن من ملكة المفسر الحج الى العمرة لمن لم يكن معه هدى ثم خذ لك عليهم عند المرة - قول فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بجم الخ اعلم ان ما يحرمه في الاصل ثلاثة انواع الحج وحده والعمرة وحدها والعمرة مع الحج وعلى حسب تنوع الحرمية يتنوع المحرمون وهو في الاصل انواع ثلاثة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وجامع بينهما فالمفرد بالحج هو الذى يحرم بالحج لا غير والمفرد بالعمرة هو الذى يحرم بالعمرة لا غير واما الجامع بينهما فهو عان قارن ومتمتع، اما القارن فيعرف بالشرع فهو اسم لافاقى يجمع بين احرام العمرة واحرام الحج قبل وجود ركن العمرة وهو الطواف كله او اكثره فيأتى بالحج قبل ان يحل من العمرة بالحلق او التقصير سواء جمع بين الاحرامين بكلمة وصول او مفصول حتى لو احرم بالعمرة ثم احرم بالحج بعد ذلك قبل الطواف للعمرة او اكثره كان قارنا ولو لم يجمع بين الاحرامين وشرطه لو كان احرامه للحج بعد طواف العمرة او اكثره لا يكون قارنا بل يكون متمتعا لو وجد متمتع وهو ان يكون احرامه بالحج بعد وجود ركن العمرة كله وهو الطواف سبعة اشواط او اكثره وهو اربعة اشواط، وكذلك لو احرم بالحجة أولا ثم بعد ذلك احرم بالعمرة يكون قارنا كائنا بمعية القارن الا انه يكره له ذلك لانه مخالفة السنة اذ السنة تقديم احرام العمرة على احرام الحج الا ترى انه يقدم العمرة على الحج في الفعل فكذلك في القول ثوانا فعل ذلك ينظر ان احرم بالعمرة قبل ان يطوف كحجته عليه ان يطوف او لا عمرته ويسعى لها ثم يطوف كحجته ويسعى لها مراعاة للترتيب في الفعل فان لم يطوف للعمرة ومضى الى عرفات وقف بها صارا فاضلا لعمرة لان العمرة تحتل الارتفاع لاجل الحج في الجملة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قدمت مكة معتمرة فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انى قضيت عمرك وأهل بالحج واصنعى في حجتك ما يصنع الحاج وههنا وجد دليل الارتفاع وهو الوقوف بعرفة لانه اشتغال بالركن الاصل للحج فيضمن ارتفاع العمرة ضرورة لفوات الترتيب في الفعل، واما المتمتع فيعرف بالشرع فهو اسم لافاقى يحرم بالعمرة ويأتى بافعالها من الطواف السبع او يأتى باكثر تركتها وهو الطواف اربعة اشواط او اكثر في أشهر الحج ثم يحرم بالحج في أشهر الحج ويحرم من عامه ذلك قبل ان يلزم بأهله فيما بين ذلك المأما صحيح فيحصل له النسيان في سفر واحد سواء حل من احرام العمرة بالحلق او التقصير او لم يحل اذا كان ساق الهدى متمتعا فانه لا يجوز التحلل بينهما ويحرم بالحج قبل ان يحل من احرام العمرة وهذا عندنا وقال الشافعى سوق الهدى لا يمنع من التحلل فضا الممتع نوعين متمتع لم يسبق الهدى ومتمتع ساق الهدى فالذى لم يسبق الهدى يجوز له التحلل اذا فرغ من افعال العمرة بلا خلاف واذا تحلل صار حلالا كسائر المتحللين الى ان يحرم بالحج لانه اذا تحلل من العمرة فقد خرج منها ولم يسبق عليه شئ فيقيم بمكة حلالا لا يلبس بأهله لان المأما بالاهل فيفسد التمتع واما الذى ساق الهدى فانه لا يحل له التحلل الا يوم النحر بعد الفلغ من الحج عندنا وعند الشافعى يحل له التحلل وسوق الهدى لا يمنع من التحلل كذا في البائع - ثم اختلف العلماء في هذه الانواع الثلاثة ايها افضل فقال الشافعى ومالك وكثيرون افضلها افراد ثم التمتع ثم القارن وقال احمد في رواية المشهورة عنه افضلها المتمتع وقال ابو حنيفة وآخرون افضلها القارن ثم التمتع ثم الافراد وفي رواية عن ابى حنيفة ان الافراد افضل من المتمتع قال الشيخ ابن الهيثم المراد بالافراد في الخلافية ان يأتى بكل منهما مفردا خلافا لما روى عن محمد من قوله حجة كوفية وعمرة كوفية افضل عندي من القارن اما مع الاقتصار على احدهما فلا اشكال ان القارن افضل بلا خلاف، ام قال النووي ولا شك ان القارن افضل من الافراد الذى لا يعتمر في سنته عندنا ولم يقل احد ان الحج وحده افضل من القارن، ام قال الحافظ كذا قال والخلاف ثابت قد يما وجد شيئا اما قديما فالثابت عن عمر انه قال ان الله يحبكم وعمر تكلم ان تشؤوا لكل منهما سفرا وعن ابن مسعود نحوه اخرجه ابن ابى شيبة وغيره واما حديثنا فقد صرح القاضي حسين والمنذولى بترجيح الافراد ولو لم يعتمر في تلك السنة، ام - قلت قول عمر ليس بصحيح في الخلاف فان انشاء السفرين يمكن في سنة واحدة وهذا هو محمل نقلنا عن الامام محمد حجة كوفية وعمرة كوفية افضل من القارن والله اعلم، وحقيقة الخلاف في اصل المسئلة ترجع الى الخلاف في انه عليه السلام كان في حجته قارنا او مفردا او متمتعا وقد وردت في البابا احاديث كثيرة ظاهرها الاختلاف قال الحافظ ابن تيمية والصواب ان الاحاديث في هذا الباب متفقة ليست بختلفة الا اختلافا يسيرا يقع مثله في غير ذلك وقد جمع بينهما ابو محمد بن حزم الظاهري في كتابه صنفه في حجة الوداع فاشبهه وادعى انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا وتأول باقى الاحاديث وقال عياض قد اكثر الناس الكلام على هذه الاحاديث فمن مجيد منصرف ومن متصرف من مختلف ومن طويل مكث ومن مقتصر مختصر قال واوسمهم في ذلك نفسا ابو جعفر الطحاوى الحنفى فانه سكت في ذلك زيادة على الف ورقة وتكلم معه في ذلك ابو جعفر الطبري

بأنه اذا اراد احراما فربما كان حلالا

اختلاف العلماء في انواع الاحرام افضل

من جهة النظر في تقديم القرآن وفي أبي داود عن البراء بن عازب قال كنت مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث إلى أن قال فيه قال فكأنك النبي صلى الله عليه وسلم يعني علياً بن أبي طالب فقال لي كيف صنعت قلت أهملت بأهل البيت صلى الله عليه وسلم قال فاني سقت الهدى وقرنت وذكر الحديث وروى الإمام أحمد من حديث سُرقة بأسناد كنه ثقات قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت العبرة في الحج إلى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وروى النسائي عن عمران بن الحكم كنت جالساً عند عثمان فسمع علياً يُلحِّجُ وعرَّة فقال الم تكن تنهى عن هذا فقال بلى ولكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهما جميعاً فلما دعى نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لقلوبك وهذا ما وعدناك من الصريح عن علي بن أبي طالب من حديث أبي طلحة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعرَّة ورواه ابن ماجه بسند فيه الحجاج بن ارطاة وفيه مقال ولا يزل حديثه عن الحسن مالم يخالف أو ينفرد قال شفيان الثوري ما بقي على وجه الأرض أحل عرت بما يخرج من رأسه منه وعيب عليه التديس وقال من سلم منه وقال أحمد كان من الحفاظ وقال ابن معين ليس بالقوي وهو صدوق يلدس وقال أبو حاتم إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في حفظه وهذه العبارات لا توجب طرح حديثه وروى أحمد من حديث الهريث بن زباد الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع بين الحج والعرَّة وروى البزار بأسناد صحيح إلى ابن أبي أوفى قال إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعرَّة لأنه علم أن لا يحل بعد عامه ذلك وروى أحمد من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعرَّة فطاف لهما طوافاً واحداً وروى أيضاً من حديث امرئ القيس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلوا يا آل محمد بعرَّة في حج وهو الحديث الذي ذكره المصنف في الكتاب (أي صاحب الهداية) وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن حفصة قالت قلت يا رسول الله ما بال الناس حلوا ولم تحل أنت من عمتك قال اني قللت هديي الحديث وهذا يدل على أنه كان في عمره ممتنع منها التحلل قبل تمام أعمال الحج ولا يكون ذلك على قول مالك والشافعي إلا للفقار فهذا وجه الزام فان سوق الهدى عندهما لا يمنع الممتنع عن التحلل والاستقصاء واسع وفيما ذكرنا كفاية ان شاء الله تعالى هذا - وما يمكن الجمع به بين روايات الافراد والمتمنع ان يكون سبب روايات الافراد سماع من رواه تلبية عليه السلام بالحج وحده وانت تعلم انه لا مانع من افراد ذكر نسك في التلبية وعدم ذكر شيء أصلاً وجمعه أخرى مع نية القرآن فهو نظير سبب الاختلاف في تلبية عليه السلام كانت دبر الصلوة واستواء ناقته وحين علا على البيداء على ما قد منه في أوائل بالبحر هذا - انتهى كلام الشيخ ابن الهمام - قال الحافظ ابن القيم وانما قلنا انه أحرم قرناً لبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك ثم ذكر حديثاً واحداً وبسط الكلام فيه ثم قال هؤلاء الذين رواوا القرآن بغاية البيان عائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان باقراؤه لعلي وتقريره على رضى الله عنه له وعمران بن الحصين والبراء بن عازب وحفصة أم المؤمنين وأبو قتادة وابن أبي أوفى وأبو طلحة والهريث بن زباد وامرئ القيس وشد بن أبي وقاص فهؤلاء هم سبعة عشر صحابياً رضى الله عنهم منهم من روى فعله ومنهم من روى لفظاً أحرامه ومنهم من روى خبره عن نفسه ومنهم من روى أمره به، ثم قال بعد عدة أوراق فحصل الترجيح لرواية من روى القرآن بوجه عشرة أحدها أنهم أكثر كما تقدم الثاني ان طرق الأخبار بذلك تنوعت كما بيناه، الثالث ان فيهم من أخبر عن سماعه ولفظه صريحاً وفيهم من أخبر عن خبره عن نفسه بأنه فعل ذلك ومنهم من أخبر عن أمره به بذلك ولو يحكي شيء من ذلك في الافراد، الرابع تصديق روايات من روى انه اعتبر أربع عمر لها الخامسة صريحة لا تحتل التأويل بخلاف روايات الافراد، السادس انها متضمنة زيادة سكنت عنها أهل الافراد ونفوها والذكر الزائد مقدم على الساكت والمثبت مقدم على النافي السابع ان رواة الافراد اربعة عائشة وابن عمر وجابر بن عباس والأربعة رواوا القرآن فان صرنا إلى تساقط رواياتهم سقطت رواية من علاهم للقرآن عن معارض وان صرنا إلى الترجيح وجب الأخذ برواية من لم يظفر الرواية عنه ولا اختلفت كالبراء وشد وعمر بن الخطاب وعمران بن حصين وحفصة ومن معهم من تقلد من الثامن انه النسك الذي أمر به من ربه فلم يكن ليعدل عنه التاسع انه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمرهم به اذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو الهك ونجافه، العاشر انه النسك الذي أمر به آل الله وأهل بيته واختار لهم ولم يكن ليختار لهم إلا ما اختار لنفسه، ثم قال واظن ان الشيخ أباهج (ابن حزم) قدس الله روحه إنما ذهب إلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لأنه رأى الإمام أحمد قد نص على ان المتمتع افضل من القرآن ورأى ان الله سبحانه لم يكن ليختار له سواه إلا الأفضل ورأى الأحاديث قد جاءت بانه تمتع ورأى انها صريحة في أنه لم يحل فأخذ من هذه المقدمات الأربع انه متمتع تمتعاً خاصاً لم يحل منه ولكن أحمد لم يرجح المتمتع لكون النبي صلى الله عليه وسلم متمتعاً كيف وهو القائل لا أشك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قارئاً وانما اختار المتمتع لكونه آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي أمر به الصحابة ان يفسخوا حجهم اليه وتأسف على فوتهم ولكن نقل عنه امرؤي انه اذا ساق الهدى فالقرآن افضل فمن اصحابه من جعل هذا رواية ثانية ومنهم من جعل المسألة رواية واحدة وانما ان ساق الهدى فالقرآن

افضل وان لم يسبق من التمتع افضل وهذه هي طريقة شيخنا وهي التي تليق بأصول احمد والنبى صلى الله عليه وسلم لم يتبين انه كان جعلها عمرة مع سقته الهدى بل وقد انه كان جعلها عمرة ولم يسبق الهدى، يتبين ان يقال فأي الامرين افضل ان يسوق وليترك السوق ويتبع كما وادى النبى صلى الله عليه وسلم فعله، قيل قد تعارض في هذه المسئلة امران احدهما انه صلى الله عليه وسلم قرن وساق الهدى ولم يكن الله سبحانه ليختاره الا افضل الامور ولا سيما وقد جاءه الوحي به من ربه تعالى وخيار الهدى هدية والثاني قوله واستقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى لجعلها عمرة فهذا يقتضيه انه لو كان هذا الوقت الذي تكلم فيه هو وقت احرامه لكان احرم للعمرة ولم يسبق الهدى لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضى فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعلم بل هو اقامه فبين انه لو كان مستقبلا لما استدبره وهو الاحرام بالعمرة دون هدى ومعلوم ان لا يختار ان ينتقل عن الفضل الى المفضول بل انما يختار الفضل وهذا يدل على ان آخر الامرين منه ترجيح التمتع، ومن ربح القران مع السوق ان يقول هو صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا لاجل ان الذي فعله مفضول مرجوح بل لان الصحابة شق عليهم ان يجاؤا من احرامهم مع بقائه وهو حرام وكان يختار موافقة ما فعلوا ما امر به مع انشراح قبول ومحبته وقد يتقرب عن الفضل الى المفضول لما فيه من الموافقة لثلاث لقلوب كما قال عائشة رضي الله عنها لو ان قومك حدثوا بك بحاجة لفضلت الكعبة وجعلت لها بابا، فهذا ترك ما هو الاول لاجل الموافقة للتأليف فصار هذا هو الاول في هذا الحال فكذلك اختيار التمتع بلا هدى وفي هذا جمع بين الفضل وبين ما وده مما يكون الله سبحانه قد جمع له بين الامرين احدهما بفضله له الثاني بمشيئته واداره له فاعطاه اجرا فاعله اجرا لانه من الموافقة ثمنا وكيف يكون نساك يتخلله التحلل ولم يسبق فيه الهدى فضل من نساك لم يتخلله تحلل وقد ساق فيه ما تدبره وكيف يكون نساك افضل في حقه من نساك اختاره الله له واتاه الوحي من ربه فان قيل والتمتع وان تحلل تحلل لكن قد تكره فيه الاحرام وانشاء عبادة محبوبية للرب والقران لا يكره فيه الاحرام قيل في تعظيم شعائر الله يسوق الهدى والتعرب اليه بذلك من الفضل باليس في مجرّد تكرير الاحرام ثمران استدلاصة قائمة مقام تكرير وسوق الهدى لا مقابل له يقوم مقامه فان قيل فأيما افضل افراد يأتي عقبيه بالعمرة او تمتع يحل منه ثم يحرم بالعمرة عقبيه قيل معاذ الله ان نظن ان نساك فقط افضل من النساك الذي اختاره الله لا فضل الخلق وسادات الامة وان نقول في نساك لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة الذين جوامعهم بل ولا غيرهم من اصحابه انه افضل مما فعلوه معه بأمر فكيف يكون حج على وجه الارض افضل من الحج الذي حجه صلوات الله وسلامه عليه وأمر به افضل الخلق واختاره لهم وامرهم بفسخ ما عداه من الانسك اليه وودّانه كان فعله ولا حج قط اكمل من هذا وهذا ثم قال واما من قال لي بالعمرة وحده ثم ادخل عليه العمرة وظن انه بذلك تجميع الاحاديث فعنده انه رأى احاديث افراد بالعمرة الصحيحة فحملها على ابتداء احرام ثم انه اتاه آت من ربه تعالى فقال قل عمرة في حجة فادخل العمرة حينئذ على الحج فصارت اذنا ولهذا قال للبراء بن عازب اني سقت الهدى وقرنت فكان مفردا في ابتداء احرامه قال في اثباته وايضا فان احل الميقل انه اهل بالعمرة ولا يبي بالعمرة ولا اندر العمرة ولا قال خرجنا لا ننوي الا العمرة وقالوا اهل بالحج والبي بالحج وافرد بالحج وخرجنا لا ننوي الا الحج وهذا يدل على ان الاحرام وقع اولا بالحج ثم جاءه الوحي من ربه تعالى بالقران فلبى بها فسمعه انس يلقى بها وصدق وسمعت عائشة وابن عمر جابر يلقى بالحج وحده اولا وصدقوا، قالوا وهذا تنقح الاحاديث ويؤول عنها الاضطراب وارباب هذه المقالة لا يجيزون ادخال العمرة على الحج ويرونه لغوا ويقولون ان ذلك خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم دون غيره قالوا وما يدل على ذلك ان ابن عمر قال لي بالحج وحده وانس قال اهل بها جميعا وكلاهما صافيان فلا يمكن ان يكون اهلالا بالقران سابقا على اهلاله بالحج وحده لانه اذا احرم قارئا لم يكن بان يحرم بعد ذلك حج مفرد وينقل الاحرام الى الافراد فتعين انه احرم بالحج مفردا فسمعه ابن عمر وعائشة وجابر فنقلوا ما سمعوه ثم ادخل عليه العمرة فاهل بها جميعا لما جاء الوحي من ربه فسمعه انس يهل بها فنقل ما سمعه ثم اخبر عن نفسه بانه قرن واخبر عنه عن تقدم ذكره من الصحابة بالقران فانفتحت احاديثهم وزال عنها الاضطراب التناقض قالوا ويدل عليه قول عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منكم ان يهل بحج وعمرة فليفعل ومن اراد ان يهل بحج فليفعل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج واهل به باسمه فلهذا يدل على انه كان مفردا في ابتداء احرامه فعلم ان قرانه كان بعد ذلك ولا يرب ان في هذا القول من مخالفة الاحاديث المتقدمة ودعوى التخصيص للنبى صلى الله عليه وسلم باحرام لا يصح في حق الامة ما يرد به ويطلبه ومما يرد به ان انس قال صلى الله عليه وسلم الظاهر بالبيد او تركب وصعد جبل البلاء واهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر في حديث عمران الذي جاءه من ربه قال له صلى في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة فكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي روى عن امره وروى انس انه فعله سواء نصلى الظهر يراى الحليفة ثم قال لبيك حجّا وعمرة - امر قلت فمن قال اهل بالحج لاينا من قال اهل بها لان القارن يجوز له التلبية بالحج وبالعمرة وبها جميعا عندنا ومن قال فرد بالحج او فرد بالحج فيحتل الافراد والتلبية ايضا فيكون مفردا وصح عنه قوله اهل بالحج، راجدا - قال حافظ ابن القيم ولا يرب ان قول عائشة وابن عمر فرد الحج تحتل اثلاث معان، احدها الاهلال به مفردا الثاني افراد اعماله

الثالث انه حج حجة واحدة ليحج معها غيرهما بخلاف العرف فانها كانت اربع مرات - ام - وقال الشيخ: لا نور رحمه الله وعندى مراده انما اعتمر حج واحدا
واحد بل وراى التحلل بينهما مثل المتنع بغير سوق الهدي فانه يحل بينهما ولم يحل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما امر أصحابه الذين لم يسوقوا الهديا
فاستنكروا الصحابة ان يحلوا ويروحوا الى منى ومذاكيرهم تقطر من ماء وجه استنكروا الصحابة رضى سياقي عن قريب ويمكن ان يقال في فرد ما يحج وتمنع حج
وقارن بان اختلاف الصحابة ليس في احرامه عليه السلام بل في الاحرام كان احرام القارن وانما اختلافهم في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم اي لفظها انه
ذكر لفظ الحج والحج والعمرة او غيرها ولمولنا ههنا لطيفة وهوان الشافعية قالوا في رواية صرافة بن مالك ان العرق دخل في الحج وان المراد به ان افعال العرة
دخلت في افعال الحج فينبغي لنا ان نقول في فرد ما يحج انه جعل الحج والعمرة مفردا منفردا - انكسر - واداد بقوله مولانا شيخه وشيخنا المحقق من الله روحه
قال ابن القيم رحمه الله تعالى قالوا ان احراما مطلقا لم يعين فيه نسكا ثم عيّنه بعد ذلك لما جاءه القضاء وهو بين الصفا والمروة وهو احد احوال الاشياء
رحمه الله تعالى عليه في كتاب اختلاف الحديث قال وثبت انه خرج ينظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فامر أصحابه ان صكوا
منهم اهل ولا يمكن معه هدى ان يجعلها عمرة فقال ومن وصفه بنظر النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول الفرض طلبا للاختيار
فيما وسع الله من الحج والعمرة فيشبه ان يكون الخطأ لا يقدح بالتميز ان عينين فانظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينظر القضاء وعند ارباب هذا القول ان
في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر حجنا ولا عمرة وفي لفظ يتي لا يكر حجنا ولا عمرة وفي رواية اخرى خرجنا مع رسول
صلى الله عليه وسلم لا نذكر حجنا حتى اذا دلونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى ان يركب الصفا والمروة ان يحل
وقال طائوس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسي حجنا ولا عمرة ينظر القضاء فنزل القضاء وهو بين الصفا والمروة فامر أصحابه من
كان منهم اهل بالحج ولم يكن معه هدى ان يجعلها عمرة الحديث - وقال جابر بن عبد الله الطويل في سياق حجة النبي صلى الله عليه وسلم فصل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المسجد ثم ركب القضاء حتى اذا استوت به فاذن على اليداء نظرت الى ما اصرى من بين يديه من ركب وماش وعن يمينه مثل ذلك وعن
يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم اظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعلم تأويله فما عمل به من شيء علمنا به فاهل البوادي
لتبنيك اللهم لتبنيك لا شريك لك لتبنيك ان الحج والعمرة لك والمالك لا شريك لك واهل الناس بهذا الذي يعملون به ولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
تلبية فاجابوا انه لم يزد على هذه التلبية ولم يذكر انه اضاف اليها حجها ولا عمرة ولا قرأنا وليس في شيء من هذه الاشارة ما يقض احاديث تعيين
النسك الذي احرم به في الابتداء وانه القرآن فاما حديث طائوس فهو مرسى لا يعارض به الاساطين المسندات ولا يعجز انتصاليه بوجه صحيح ولا حسن
ولو صح فانه ظاهر للقضاء كان فيما بينه وبين الميقات فجاءه القضاء فهو بذلك الوادي اتاه آت من ربه تعالى فقال صلى الله عليه وسلم في هذا الوادي المبارك وقل
عمرة في حجة فهذا القضاء الذي انتظره جاءه قبل الاحرام فحينئذ له القرآن وقول طائوس نزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة هو قضاء آخر غير
القضاء الذي نزل عليه باحرامه فان ذلك كان بواي العقيق وانما القضاء الذي نزل عليه بين الصفا والمروة قضاء الفسخ الذي امر به الصحابة الى العمرة
فحينئذ امر كل من لم يكن معه هدى منهم ان يفسخ الى عمرة وقال لو استقبلت من امرى ما استديرت لما شئت الهدي ولجعلتها عمرة وكان هذا امرهم
بالوحي فانهم لما توقفوا فيه قال انظروا الذي امركم به فانعواوه فاما قول عائشة خرجنا لا نذكر حجنا ولا عمرة فهذا ان كان مخفوا عنها وجب حملها على ما قبل
الاحرام والا فانقض سائر الرغبات الصحيحة عنها ان منهم من اهل هذا الميقات يحج ومنهم من اهل بكرة وانها ممن اهل بكرة واما قولنا نبي لا نذكر
حجنا ولا عمرة فهذا اني ابتداء الاحرام ولم يقل انهم استمروا على ذلك الى مكة هذا باطل قطعاً فان الذين سمعوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اهل
به شهدوا على ذلك واخبروا به ولا سبيل الى ردوا ما هم ولو صح عن عائشة ذلك لكان غايته انها لم تصفها اهلها عند الميقات او نفته وحفظها
من الصحابة فاثبتته والرجال بذلك اعلم من النساء واما قول جابر رضي الله عنه واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ليتني لم اجد فليس فيه الا اخبار ومن
صفة تلبية وليس فيه نفى لتعيينه النسك الذي احرم به بوجه من الرجوع وبكل حال ولو كانت هذه الاحاديث صحيحة في نفى التعيين لكان احاديث
اهل الانبياء اولي بالاخذ منها اكثرها وصحتها واقصا لها وانما متبينة مبنية متضمنة لزيادة خفيت على من نفى وهذا يحل الله واضمح وبالله التوفيق
- ام - وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بعد ذكر الدلائل على ترجيح كونه صلى الله عليه وسلم قارنا وهذا يقتضيه رفع الشك عن ذلك والمصداق الى ان كان قارنا
ومقتضى ذلك ان يكون القرآن افضل من الافراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وابو حنيفة واسحاق بن راهوية واختاره
من الشافعية المزن وابن المنذر وابو اسحق المروزي ومن المتأخرين ثقي الدين السبكي وبحيث صحح النووي في اختياره انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا
وان الافراد مع ذلك افضل مستند الى انه صلى الله عليه وسلم اختار الافراد او افرادا ثم ادخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في اشهر الحج كونه كوا ليعتقد
من افجر الفجر ونقص الخشب به كلامه ان البيان قد سبق منه صلى الله عليه وسلم في عمرة الثلاث فانه احرم بكل منها في ذي القعدة عمرة الحديث التي صلى

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع موافين لهلل ذي الحجة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد منكم أن يهل بعمره فليهل فلو لا أني أهلت لأهلت بعمره قالت فكان من القوم من أهل بعمره ومنهم من أهل بالحج قالت فكنيت أنا من أهل بعمره فخرجنا حتى قدمنا مكة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دع عمرتك والقصير رأسك واستشيطي وأهل بالحج قالت ففعلت فلما كانت ليلة الحصبه وقضى الله حجتنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأدركني وخرج بي إلى التعميم فأهلت بعمره فقضى الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدى

عن البيت فيها وعمره القضية التي بعد لها وعمره الحجارة ولو كان أراد باعتباره مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمر أصحابه أن يمشوا حجتهم إلى العرة وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه صلى الله عليه وسلم أهلت بعمره فقال لو لا أني سكنت الهدى لأهلت ولا يمتنى إلا الأفضل وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه وأجيب بأنه إنما تمتها تطييباً للقلب أصحابه يحرمون على قنات موافقة والأفضل ما اختاره الله واستمر عليه وقال ابن قدامة يترجم التمتع بأن الذي يفرض أن اعتمر بعد هاهنا فمضى عمره ففعلت في حجة الإسلام خلاف عمره التمتع فمضى عمره بالأخلاق فيترجم التمتع على الأفراد وبليبه القرآن وقال من رجم القرآن هو أشق من التمتع وعمرته بحجته بالأخلاق فيكون أفضل منها وحكي عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء وهو مقتضى نص ابن خزيمة في صحيحه وعن أبي يوسف القرآن والتمتع والفضل سواء وهما أفضل من الأفراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يبق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمتها وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ عمرته من بلد سفر فالأفراد أفضل له قال وهذا عدل المذهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة فس قال الأفراد أفضل فعلى هذا ينزل لأن أعمال سفرين للناسين أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً وتجزي عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف ، أم - والى هذا الاختيار أشار جميل رحمه الله في قوله حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندنا من القرآن كما تقلدوا الله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** موافين لهلل ذي الحجة أي قرب طوعمه وسبأني أها قالت خرجنا لحجس بقين من ذي القعدة والخمس قرية من آخر الشهر فوأنها هاهنا الهلال وهو في الطريق لا نهم دخاولة في الرابع من ذي الحجة وفي حاشية السند في قوله موافين أي مقارنين له كذا في بعض الشرح وليس المراد به حقيقة المقارنة بل المراد المقارنة تنزيلاً لها منزلة المقارنة لأن خروجهم كان قبله لخمس بقين من ذي القعدة والله تعالى أعلم وقال بعضهم أي قرب طوعمه من أوفى عليه اشرف وعليه هذا فإل لفظ الشرح مقارنين بالباء فانقلب على بعض النسخين فكتب النون موضع الباء والله تعالى أعلم **قوله** فلو لا أني أهلت لأهلت بعمره أي فيه إشعار بكون التمتع أفضل لمن لم يسبق الهدى فان هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم قبل الأمر بالفهم في ابتداء الأحكام كما هو الظاهر وقد مر بيان المذهب فيه قريباً **قوله** فأدركني يوم عرفة وأنا حائض الخ تقدم ذكر الاختلاف في موضع طهرها واجمع به ابن القيم وغيره بين الروايات المختلفة والآن وقفت على كلام الحفاظ في وجه الجمع فأقله وهذا نصه في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حوضها كان بسره قبل دخول مكة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم الزينة وتبع عند مسلم من طريق جاهد عن عائشة روى أن طهرها كان بعرفة وفي رواية القاسم عنها وطهرت صبغة ليلة عرفة حتى قد منامني وله من طريقه فخرجت في حجي حتى نزلنا مني فظهرت ثم طفنا بالبيت الحديث وانفقت الروايات كلها على أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر واقصر النوى في شرح مسلم على النقل عن أبي محمد بن حنبل أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشر يوم النحر وإنما أخذ ابن خزيمة هذه الروايات التي في مسلم وجمع بين قول جاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهي بعرفة ولم تهتئ للاغتسال إلا بعد أن نزلت في أو انقطع الدم عنها بعرفة وراأت الطهر إلا بعد أن نزلت مني وهذا أولى والله أعلم **قوله** فلما كانت ليلة الحصبه بفتح الحاء وسكون الصاد المجهلتين ثم المرحلة هي الليلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة **قوله** وقد قضى الله حجتنا الخ لم تقل حجتنا وعمرتنا كما قالت فيما بعد أي بعد عمر التعميم ففيه دلالة على أنها صارت مفردة بدو رفض العمرة والله تعالى أعلم **قوله** ولم يكن في ذلك هدى الخ ظاهر أن ذلك من قول عائشة روى وكذا أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان عن هشام والأسامعيلي من طريق علي بن مسهر وغيره لكن أخرجه البخاري في الحيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة الخ فقال في آخره قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك الخ فبين أن في رواية عباة وابن مبر وجي ومن وافقه هو مرج وكذا أخرجه من طريق وهيب الحمادي عن هشام ورواه ابن جرير عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الأسود عن عروة بدون الزيادة قال ابن بطال فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال عائشة لم تكن قارنة حيث قال لو كانت قارنة لوجب عليها الهدى للقرآن قال الحفاظ الجواب عن ذلك أن هذا

ولا صدقة ولا صوم **وحدثنا** أبو كريب حدثنا ابن نمير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال ذي الحجة لا نرى إلا الحج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب منكم أن يهل بعمره فليهل بعمره وساق الحديث بمثل حديث عبد الله بن كريب حدثنا وكيع حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافق لهلال ذي الحجة من أهل بعمره ومن أهل حجة وعمره ومن أهل حجة فكلت في أهل بعمره وساق الحديث بخروجيها وقال فيه قال عمره في ذلك أنه قضى الله حجها وعمرتها قال هشام ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال نزلت عليك عن أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الكلام يرجع من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب علمه ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر - وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي وقد أخرج مسلم عن جابر قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر وفي رواية عن نسائه بقرة فاما ذبحه عن نسائه فالحديث فيه عن عائشة أيضاً عند الشيخين قالت كنا بمنى أتيت بلحمة فقلت ما هذا قالوا رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقرة وهذا ذبح عنهن كلهن وظاهر اللفظ يبيحها أضحيتها هن ولاجل هذا أدخل عليهن من لحم البقرة حيث يسن الأكل من الأضحية كما يسن الأكل من هدي القارن والمتمتع ولم يأت لفظ في الروايات مما يدل صريحاً أنه ذبح البقرة عنهن في مقابلة الهدى الواجب عليهن وأما ذبح البقرة عن عائشة فقد اختلفت الروايات في حديث جابر فروى سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جبريم عن أبي الزبير عن جابر يقول نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه وروى محمد بن بكر ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جبريم عن أبي الزبير عن جابر يلفظ نحر عن عائشة ثم إن رجلاً حدث الكثير صراحة ذلك محتملاً لأن يكون هدياً عنها كما هدى عن سائر المتمتعين ومحتملاً لأن يكون ذبح البقرة لرفضها العرة كما أشار إليه في حديث الباب والاحتمال الأول ربما لا يجد مساعداً بناءً على أنه لا يجب عليها شيء فانها إنما كانت مفرقة بالحج بعد أن رفضت أحرار عمرتها وأما يجب الهدى على من كان قارناً أو متمتعاً وهو لم تكن كذلك فنعين الاحتمال الثاني، أي ذبح البقرة عن رفضها للعرة - والله أعلم وبه قال الكوفيون أنها إذا رفضت عمرتها وتحملت منها ثوار حرمات الحج أحراراً مستأنفاً فإنه يجب عليها دم جنابة وأما ذبح النبي صلى الله عليه وسلم البقرة عنها مع أجزاء الكلب اختياراً لا لافضل والله أعلم - **ام - قوله** ولا صدقة **التم** قال شيخنا المحدث السهري في حاشيته البخاري قلت لفظ الصدقة تدل على أن المراد لم تكن أحداً من جهة ارتكاب المحظورات إذ في القرآن ليس إلا الهدى أو الصوم، **ام - قوله** لا نرى إلا الحج **التم** بضم النون أي لا نظن وتقدم بعض ما يتعلق بهذا القول في أوثر هذا الباب تحت قوله فأهلنا بعمره فلا يرجع - قال العلامة أبو الحسن السدي في حاشيته يمكن أن يقال أرادت بهذا أن المقصود الأصل من الخروج ما كان إلا الحج وما وقع الخروج إلا لاجله ومن اعتمر فعمرة كانت تابعة للحج فلا يخالف ما سبق أنها كانت معتمرة وكان في الصحابة رجال معتمرون وما سمع في حديث جابر أنها كانت معتمرة والله تعالى أعلم ويحتمل أنها حكاه عن غالب من كان معه صلى الله عليه وسلم بالصحابة في ذلك السفر **ام -** قال العبد الضعيف عفا الله عنه ولا يمكن أن يراد بهذا الكلمات حال جميع الصحابة رضي الله عنهم فإن عائشة نفسها لم تكن داخلية فيه كما قررنا سابقاً وقد صرح في الروايات الماضية بأنفسهم الناس على أقسام مفرقة ومتمتع وقارن سبل المراد أن جماعة كثيرة منهم كانوا قد أحرزوا الحج وأهلوا به ومعنى قولها لا نرى إلا الحج وكذا قول جابر فيما سيأتي من حديث الطويل لسنان بن أبي الحجاج لسنان نحر العرة أي كنا لا نذكر ولا نعلم إلا ما أحرزنا به من الحج وأنه هو الحج أولاً وآخره ولا نعرف أن الحج قد يصير عمرة بعد أحرارها وتلبينه في أشهره والشرع في إفعاله حتى إذا دخلنا مكة وأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بفح الحج إلى العرة فحينئذ ظهر لنا أن ما كنا نعدّه حجاً ليس حجاً بل هو عرة وإلى هذا المعنى يشير ما في حديث ابن عباس فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه الهدى أن يطوف بابيت ويحل بعمره فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله إنما هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ليس بالحج بل هي عمة رواه أحمد ورجاله ثقات والله أعلم وقال ابن القيم بعد ذكر الأحاديث الدالة على كون عائشة محرمة بالعرة قلت من العجب ردها النص الصريح الصريحة التي لا يمكن فعلها ولا مطعون فيها ولا تحتمل تأويلها البتة بلفظ محتمل ليس ظاهراً في أنها كانت مفرقة فان غاية ما أحجز به من زعم أنها كانت مفرقة قولها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج فبنا الله العجب أيظن بالمتمتع أنه خرج لغير الحج بل خرج للحج متمتعاً كما أن المغتسل بالجنابة إذا بدا أنوضاً لا يمتنع أن يقول خرجت لغسل الجنابة وصدقت امرأ من من رضي الله عنها إذا كانت لا ترى إلا أنه الحج حتى أحرمت بعمره صلى الله عليه وسلم وكلامها يصدق بعضها بعضاً، **قوله** قال عروة في ذلك أنه قضى الله حجها وعمرتها **التم** قال الحافظ وغيره هذا دليل على أن قوله قضى الله حجها وعمرتها مخرج في سائر الروايات ليس هو من الحديث بل من قول عروة - وقال ابن بطال أنه من قول هشام بن عروة، قلت ولكن رواية عبد الله عن هشام صريحة في كونه من كلام عائشة حيث قالت فقضى الله حجنا وعمرتنا بلفظ التكلم ففي هذه الرواية دليل على أن المراد بقوله قال عروة **التم** قوله رواية عن عائشة في قوله من تلقاء نفسه والله أعلم **قوله** قال هشام لم يكن في ذلك

فليحل وليجعلها عمره فقام سلة بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله ألعاننا هذا أم لا بد فشبك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى قال دخلت العرة في الحجر مرتين لابل لأبد أبدا وفي السان عن الربيع بن سبرة عن أبيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان بعسفان قال له سراقته بن مالك المدلجي يا رسول الله اقض لنا قضاء قومكأنا ولدنا اليوم فقال إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حكمة عمره فإذا قدمتم فمن تطوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة فقد حل الأمان كان أهدي وظاهر هذا أن مجرد الطواف والسعي يحل المحرم بالحج وهو ظاهر مذهب ابن عباس قال عبد المطلب حدثنا معمر بن قتادة عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال من جاء هلالا بالحج فإن الطواف بالبيت يصيره إلى الحرم شاء أو أبى قلت إن الناس يتكرون ذلك عليك قال هي سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وإن رغبتا - وعن كريب مولى ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أريت قولك ما حج رجل لم يسبق الهدى معه ثم طاف بالبيت المحل بعمره وما طاف بها حاج قطس معه الهدى إلا اجتمعت له حجة وعمره والناس لا يقولون هذا قال ويحك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة لا يذكر أن الحج فأمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يركب معه الهدى أن يطوف بالبيت ويحل بعمره فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله إنما هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ليس بالحج ولكنها عمره قلت هو في الصحيح باختصار رواه أحمد ورجاله ثقات وفي فتح القدير وقال بعض أهل العلم كل من طاف بالبيت من لا هدى معه من مفرق أو قارن أو متمتع فقد حل أما وجوبا وأما حكما وهذا أقوله صلى الله عليه وسلم إذا ادبر النهار من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد أظفر الصائم أي حكم أي دخل وقت فطره فكل الذي طاف أما أن يكون قد حل وأما أن يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت إحرام وعامة الفقهاء المجتهدين على منع الفسخ - والجواب عن حديث الفسخ بما صح عن أبي ذر أنه قال لو كان أحد بعدنا أن يصير حجته عمره أنها كانت رخصة لنا استحباب محض صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فيمن حج ثم نسخها عمره لو كان ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الباقون عنه وروى النسائي بإسناد صحيح نحوه وكذا داود بإسناد صحيح عن عثمان بن أنس عن منة عن أبيه فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قال قلت يا رسول الله أريت فتح الحج في العرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا يعارضه حديث سراقته حيث قال ألعاننا هذا أم لا بد فقال له لا بد لأن المراد ألعاننا فعل العرة في أشهر الحج أم لا بد لأن المراد فسخ الحج إلى العرة وذلك أن سبب الأمر بالفسخ ما كان ألا تقري بالشرع العرة في أشهر الحج ما لم يكن ما منع سوق الهدى وذلك أن الله كان مستعظما عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من فجر الفجر فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من أنكارها بحجهم على فعله بأنفسهم بديل على هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس قال كانوا يرون العرة في أشهر الحج من فجر الفجر في الأرض ويجعلون المحرم صفلا ويقولون إذا برأ الدبر وعفا الأثر وانسلخ صفر حلت العرة لمن اعتمر فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبيحة رابعة هلالين بالحج فأمرهم أن يجعلوها ثمرة فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أتى الحِل قال الحِل كلة فلو لم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتهما قال لا ما أم أحمد حيث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس هذا صريحا في كون سبب الأمر بالفسخ هو قصد محو ما استقر في نفوسهم من الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه ألا ترى إلى ترتيب الأمر بالفسخ على ما كان عندهم من ذلك بالفداء غير أن رضى الله عنه بعد ذلك ظن أن هذا الحكم مستمر بعد ثبوت السبب أي أنه كالرمل والاضطباع فقال به وظهر لغيره كأي ذرو غيره أنه منقضى بانقضاء سببه ذلك ومشي عليه محققو الفقهاء المجتهدين وهو أولى لو كان قول أبي ذر عن رأى لا عن نقل عنه عليه السلام لأن الأصل المستمر في الشرع عدم استحباب قطع ما شرع فيه من الجادات وأبدا ما يغيرها مما هو مثلها فضلا عما هو خف من مبال يستمر في ما شرع فيه حتى يغييه وإذا كان الفسخ ينافي هذا ما مع كون المشير له سببا لم يمتد وجب أن يحكم برفعه مع ارتفاعه ثم بعد هذا رأيت التفسير في حديث سراقته يكون المسؤل عنه العرة لا الفسخ في كتاب الآثار في باب التصديق بالقدري محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله أن أنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سألت سراقته ابن مالك بن جشم المدلجي قال يا رسول الله أخبرنا عن عمرتنا هذه ألعاننا هذا أم لا بد فقال لا بد فقال أخبرنا عن ديننا هذا كأننا حلقنا له في أي شيء العمل في شيء قد جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير أم في شيء يستأنف له العمل قال في شيء جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير وساق الحديث إلى آخره فقول أحمد رحمه الله عنده أحد عشر حديثا لا يفيده لأن مضمونها لا يزيد على أمرهم بالفسخ والعزم عليهم فيه وغضبه على من ترددوا استشفاقا لاستحكام نفرهم من العرة في أشهر الحج ونحن لا نذكر ذلك - وإنما الكلام في أنه شرع في عموم الزمان ذلك الفسخ أولا وشي منها لا يسه سوى حديث سراقته بذلك الرواية وقد بينا المراد به وأثبتنا أمرنا وثبت أنه حكم كان لقصد تقرير الشرع المستحكم في نفوسهم ضدا وكذا عادة الشارع إذا أورد حكما ليستعمل الأحكام ضده المنسوخ في شريعته يرد بأقصى المباحات ليفيد استئصال ذلك التمكن المرفوض كما في الأمر بقتل الكلاب لما كان التمكن عندهم من إطعامها وعملها من أهل البيت حتى أتوها ففسخ فكذلك هذا لما استقر الشرع عندهم وانقشع غمار ما كان في نفوسهم من منعه رجوع الفسخ وصار الثابت مجرد جواز العرة في أشهر الحج والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال انتهى ما في فتح القدير من شيء من الإختصار - قال الشيخ محمد عبد الله السدي في شرح مسند الإمام الأعظم أما دعوى الإختصاص (أي إختصاص الفسخ بالصحابة) فمبني على ما يؤيده ما أخرجه الدرر والبرهان وغيرهما عن بلال بن الحارث قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة

البيان عن أحاديث الفسخ والليل على أن ذلك خاصة في ذلك الوقت

قالت فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وذوي السبقة

اولين بعدنا قال بل لكم خاصة ورجال اسناده ثقات وقد تصدى ابن القيم في توهين هذا الحديث بما لا يجدي نفعا لانه قال حديث لا يثبت فليبين وجه عدم الثبوت وما نحن انما حملناه على التوهين لعدم موافقته لما تصدى فانه تصدى في تقرير وجوب الفسخ واستمراره الى يومنا هذا واطال فيه حرره في البيع ورفات كبيرة هذا البحث والحق احق ان يتبع والله اعلم - ام - قلت واما الكراه في الحارث بن بلال حيث قال احدا انه لا يثبت وقال المنذر انه يشبهه المجهول فالجواب عنه ما نقله الشوكاني عن الحافظ انه قال الحارث بن بلال من ثقات التابعين ، وقال الزرقاني في شرح المواهب على ان ابن حبان يرى ان من لم يؤثق ولم يخرج ثقة وقد قال الحافظ في تقريبه انه مقبول اي في المراتية وهي من الفاظ التعديل ولذا لم يتجرأ الحافظ المنذر على ان يقول بمجهول عينا واحدا بل قال شبيه المجهول ولو سلم انه لا يصح الحديث فحينئذ ابن عباس المتفق عليه كانوا يرون العمرة في شهر الحج من افعال الفجر في الاض الحديث صريح في ان سبب الامر بالفسخ هو قصد ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقد قال الخطابي اتفق عوام اهل العلم على ان اذا انس حجة مضى فيه مع الفساد ، ام - يعني فاذا لم يجز فسخ الحج الفاسد فالصحيح اولى بعدم تجزئه ، ام - واما ابو بلال بن الحارث المزني فهو صحابي ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين كما في تهذيب التهذيب واما قول ابن القيم عن شاهد بالله ان حديث بلال بن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه فقد نشأ من توهيم المعارضة بينه وبين سائر الاحاديث والواقع ليس كذلك فهو من قبيل ما قاله بنفسه في ابى محمد بن حنبل ان كان فيه من فهمه فرد احاديث الثقات بمنزل هذا الوهم مما لا يسبيل اليه ، والله اعلم - قال الشيخ محمد عبد السند في وقال ابن القيم وغيره ان سؤال سراقه انما كان عن جواز فسخ الحج الى العمرة بدليل ان سياق السؤال ذلك وهذا ظاهر من عبارة مسلم التي قد منها من حديث جابر ولنا ان نقول ان سؤال سراقه انما كان بالعقبة وهو يرميها كما في صحيح البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن جابر في باب عرق التميم وكذا من طريق يزيد ابن زريع عن حبيب المعلم في كتاب التمني ، وهذا يدل على خلاف ما يدل عليه سياق مسلم مع ان روايات مسلم لم تتفق على ذلك السياق كانه عليه الحافظ ابن حجر قال الشيخ السندى واعدنا الى ما قلنا الا ان الصحابة الكبار كلهم عرفوا اختصاص الصحابة بالفسخ ومنهم ابو بكر وعمر ورواهوا ما أمروا به في حجة الوداع جواز استمرار الفسخ لما عدوا عن ذلك لما هم عليه من شدة الاتباع بهدي نبيهم صلى الله عليه وسلم وقد صرح بعض الصحابة كابي ذر وغيره ان ذلك خاص بالصحابة واقرى من ذلك ما قد منا من حديث بلال بن الحارث فانه صريح في السؤال عن فسخ الحج من النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه صلى الله عليه وسلم بالخصوصية بخلاف حديث سراقه فان السؤال فيه محتمل لما ذهبنا اليه من تقرير جواز العمرة في اشهر الحج ومحتمل لجواز استمرار الفسخ ومحتمل لغير ذلك فالركون الى ما لا يوجد الاحتمال فيه ولا يطرق التأويل اليه اولى وأوثق واما ما اعترض به ابن القيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر قبل ذلك عمرة الثلاث في ذي القعدة فكيف يظن بالصحابة انهم لم يعلموا جواز الاعتذار في اشهر الحج الا بعد ما أمر في حجة الوداع من الفسخ وقد تقدم لذلك نكته ثلاث مرات فالجواب ان حالة حجة الوداع مخالفة للحالات السابقة فمما كانت العمرة السابقة الا خالية عن الحاق الحج بعدها ففهموا منها جواز الاعتذار على سبيل الافراد في اشهر الحج واما الحاق الحج بعدها فربما كان يمنع العقل بناء على ان العمرة في الاصل كانت ممنوعة في اعتقادهم في اشهر الحج فيعد فعله صلى الله عليه وسلم لها فيها ردا وانما قامة مقام الحج بدليل انه كانوا يسمون العمرة الحج الاصغر فلما كانت حجة الوداع وحصل الجمع بينهما وبين العمرة قام احتمال التحريم وصية في الاتفاق بالنسكين في الزمان المذكور فاحوجهم ذلك الى السؤال فأجابهم صلى الله عليه وسلم بجواز الارتفاق بهما واستمراره على الابد وهذا غاية ما بينهم من خروج الأدلة فان في ترجيح بعضها على بعض افعال لبعض الاحاديث وكاشك ان الجمع بين الاحاديث المتعارضة مما امكن مقداره على الترجيح عند المحققين بناء على ان الاعمال مقدم على الاهمال والعلم الحق عند الكبير المتعال - ام - وسياق بقية هذا البحث في شرح بعض احاديث الفسخ فانتظره مفتشا - قال الشيخ عبد السندى ثم الاعتذار في اشهر الحج للاتفاق سائغ والمكي له ذلك ان لم يخرج من عامه فانه من حج من عامه فيكره في حقه الاعتذار فيها عند الكيفية لانه يصير متمتعاً ولا تمتع ولا قران ملك فمن تمتع منهم او قران كان عاصيا مسيئا وعليه دمر جنابة لا يأكل منه وهو المروج عندهم اجاز بعضهم للمكي الاعتذار فيها ولو حج من عامه ولا يلزمه ذلك لانه لا يذبح ففضيلة التمتع واليه جرح صاحب النهاية والقاضي ابو زيد الدبوسي في الاسرار وذكر بعضهم للمكي الاعتذار فيها ولو لم يخرج من عامه وهذا قول مرجوح والله اعلم - ام - قلت والى هذا القول الاخير رجح الشيخ ابن الهمام بعد ما كان صائلا الى الجواز في فتح القدير فقال ثم ظهر لي بعد نحو ثلاثين عاما من كتابة هذا الكتاب ان الوجه منع العمرة للمكي في اشهر الحج سواء حج من عامه او لا - ام - وللبحث في المسئلة مجال واسع ولكن المقام لا يحتمله ، قول مع ابى بكر وعمر وذوي السبقة في سياق من طريق الفخر عن القاسم ومع رجال من اصحابه لهم قوة ، وهذا مخالف لما في حديث جابر وليس مع احد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة وكان على ربه قدم من اليمن وسعه الهدى قال الحافظ ويجمع بينهما بان كلاهما ذكر من طلع عليه وقد مرى مسلما ايضا من طريق مسلم القرطبي وهو يضم الثقات وتشديد الراوي عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدى فلم يجز وهذا

الاعتذار في اشهر الحج

ثم أهلوا حين راحوا قالت فلما كان يوم النحر طهرت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفصت قالت فأيتنا بلحمت بقر فقلت ما هذا فقالوا أهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر فلما كانت ليلة الحصة قلت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمره وارجع بحجة قالت فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر فاردفني على حمله قالت فأتى لا ذكر وأنا جارية حليثة السن أنعس فيصيبني جحي مؤخرة الرجل حتى جئت إلى التنعيم فأهلكت منها بعرة جزاء بعرة الناس التي اعتمر **وحدثني** أبو أيوب الغيلاني حدثنا بهز حدثنا حماد عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة قالت لبينا بالحج حتى إذا كنا بسيرت حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ساق الحديث بخو حديث المباحثون غير أن حماد ليس في حديثه فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى بكة وعمر ذوى اليسارة ثم أهلوا حين راحوا ولا قولها وأنا جارية حليثة السن أنعس فيصيبني جحي مؤخرة الرجل **وحدثني** اسمعيل بن أبي أويس حدثني خالي مالك بن انس **وحدثني** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فداها **وحدثني** محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا السحق بن سليمان عن ابن جهم عن القاسم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهملين بالحج في شهر الحج وفي حرم الحج ولم يـ إلى الحج حتى نزلنا بسيرت فخرج إلى أصحابه فقال من لم يكن معه منكم هدى فأحب أن يجعلها عمره فليفعل ومن كان معه هدى فلا فمنهم الأخذ بها والتارك لها ممن لم يكن معه هدى فاما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان معه الهدى ومع رجال من أصحابه لهم قوة فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال يا أيكليك قلت سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة قال مالك قلت لا أصلي قال فلا يضرك فحسبوني في حجتك

شاهد حديث جابر في ذكر طحفة في ذلك وشاهد حديث عائشة في أن طحفة لم يفرق بذلك وداخل في قولها وذوى اليسارة مسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان ممن كان معه الهدى **قوله** ثم أهلوا حين راحوا الحج حين راحوا إلى صنى ذلك يوم النزوة وهو الثامن من ذى الحجة **قوله** فافضت إلى أي طفت طواف الأفاضة - **قوله** قلت ما هذا إلا ترجم عليه البخاري ذبح الرجل لبقر عن نسائه من غير امرهن قال الحافظ وما قوله من غير امرهن فأخذه من استغفها من عائشة عن اللحم لتدخل به عليها ولو كان ذبحه بعلمها لم يتجمل إلى الاستغفار لكن ليس ذلك دافعا لاحتمال فيجوز أن يكون عليها بذلك فقد مر أن يكون استأذنها في ذلك لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عند هان يكون هو الذي وقح الاستئذان فيه وإن يكون غير ذلك فاستغفرت عندك أم قلت وقد تقدم قريبا أن هذا الأهداء منه صلى الله عليه وسلم كان ممن اعتمر من نسائه وعائشة لم تكن داخله فيه حتى يحتاج إلى استئذانها والاستغفار ما راعوا وقع عن عائشة لأن سائر النساء والله أعلم - **قوله** وارجع بحجة إلى صريح في كونها مفردة **قوله** أنعس الإهويضم العين **قوله** مؤخرة الرجل الرجل يفترج الرأى وسكون المهمل هو للبعير كالسرج للفرس وفي رواية فاعمرها من التنعيم وحملها على قتب نفخ القاف المثناة بعد ما صوحت رجل صغيرا على قنبر السنام - وترجم عليه البخاري الحج على الرجل وكأنه أشار إلى أن التقشف أفضل من الترفه قال ابن المنذر اختلف في الركوب المشي للحجاج أيها أفضل فقال الجمهور الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه اعون على الدعاء والابتهاك ولما فيه من المنفعة وقال السحق بن راهويه المشي أفضل لما فيه من التقبيل يحتل أن يقال يختلف باختلاف الأحوال لا يخفى الله أعلم **قوله** جزاء بعرة الناس إلى أي تقوم مقام عمرة الناس وتكفي عنهما قاله النووي **قوله** أفرد الحج إلى فقد معناه والكلام فيه قريبا فراجع **قوله** في شهر الحج إلى قال الحافظ واجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أو لها شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكملها وهو قول مالك ونقل عن الأئمة للشافعي أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقيين ثم اختلفوا فقال ابن عمر بن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر ولا قال أبو حنيفة وأحمد نعم وقال الشافعي في المشهور المصحح عنه لا وقال بعض أتباعه تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلة وهو شاذ **قوله** وحرم الحج إلى يضم الحاء المهمل والراء أي أرضته وامكنته وحالاته وروى بفخر الراء وهو جمع حرمات أي ممنوعات إلى **قوله** وليا إلى الحج إلى والمقصود أنه ما كان يخط بيا لنا أن حجتنا هذه تصير بعد ذلك عمرة - **قوله** فأحب أن يجعلها عمرة إلى قال ابن القيم وهذا رتبة أخرى في رتبة التخيير عند الميقات فلما كان بمكة أمرا واحدا من أهدي معه أن يجعلها عمرة ويجعل من أحرامه ومن معه هدى أن يقيم على أحرامه - **قوله** وقال النووي قال العلماء خيرهما ولا بين الفسخ وعدمه فلا طرفة لهم ولا يناسب العمرة في أشهر الحج لا يحد كونا يرونها من فجر الفجر ثم يحرم عليهم بعد ذلك الفسخ وأمرهم به أمر عزيمة والزهر بآياه وكره تركه في قبول ذلك ثم قبلوه وفعاله لأن كان معه هدى والله أعلم **قوله** لهم قوة إلى أي قوة مالية وقد يقع على سوق الهدى منهم **قوله** فسمعت بالعمرة إلى قال النووي كل هوى في النسيح فسمعت بالعمرة قال القاضي كذا رواه مسلم ورواه بعضهم فسمعت بالعمرة وهو الصواب أم قلت وهكذا هو في صحيح البخاري فسمعت بالعمرة في باب قول الله تعالى الحج أشهر مطهرة **قوله** قلت لا أصلي إلى كناية عن أنها حاضرت قال ابن المنذر كنت عن الحيض بالحكم الخاص به ادباً منها وقد ظهر أثر ذلك في بنائها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض بحجرات الصلوة أو غير ذلك **قوله** تكون في حجتك إلى أي فيما هو المقصود بالخروج من الحج

فحسب الله ان يرزقها وانما انت من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهم قالت فخرجت في حقي حتى نزلنا مني فتطهرت ثم طهرنا
 بالبیت ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصحب فدعا عبد الرحمن بن ابي بكر فقال خذ من الحرم فلتطهر بعمره ثم لتطهر بالبیت
 فاني انتظر كما هم هنا قالت فخرجنا فاهلكت ثم طهرت بالبیت بالصفا والمروة فحجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل
 فقال هل فرغت قلت نعم فاذن في اصحابه بالرحيل فخرج فمرا بالبیت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج الى المدينة **وحديثي**
 يحيى بن ايوب حدثنا عبد بن عباد المصلي حدثنا عبد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن امر المؤمنين عائشة قالت متنا من اهل البطح
 مفردا او متنا من قرن ومانا من متع **وحديثنا** عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني عبد الله بن عمر عن القاسم
 ابن محمد قال جاءت عائشة حاججة **وحديثنا** عبد الله بن مسleme بن قعنب حدثنا سليمان بن يعقوب بن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد
 عن عمره قالت سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يمين من ذى القعدة لا نرى الا انه الحج حتى اذا دنونا
 والا حرام له والله تعالى اعلم قاله السدي **قوله** فحسب الله ان يرزقها الخ اي يعطيك العروة ايضا وقد اعطاها بعد الحج **قوله** حتى نزلنا مني الخ اي
 في يوم النحر **قوله** المصحب الخ بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الصاد المهملة المفتوحة وفي آخره باء موحدة وهو مكان متسع بين مكة ومنى ومنى به
 الاجتماع المصحب فيه يحمل السبل وانه موضع منهبط وهو البطح والبطحاء وحده بانه ما بين الجبلين الى المقابر وليست المقبرة منه وفيه لغة اخرى
 الحصاب بكسر الحاء قال العيني وفيه النزول بالمصحب فظاهرة ان النزول فيه سنة كما قال ابو حنيفة وهو قول ابراهيم النخعي وسعيد بن جابر طاوس
 وقال ابن المنذر كان ابن عمر يراه سنة وقال نافع حصبا النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده اخرجه مسلم وزعم ابن جبير ان مالكا كان يأمر بالتخصيب
 يستحب به قال الشافعي وقال عياض هو مستحب عند جميع العلماء وهو عند المجازين او كذا منه عند الكوفيين واتبعوا انه ليس بواجب واخرج مسلم
 عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كانوا ينزلون بالبطح واخرجت الائمة الستة عن هشام بن عروة عن
 ابيه عن عائشة قالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصحب ليكون اسم خرج وجه وليس بسنة فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله ام قال الشيخ
 ابن الهيثم وجه المختار هو اخرجه الجماعة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله اين تنزل غد في حجته فقال هل ترك لنا عقيل من ذلك ثم قال نحن
 نازلون بخيف بنى كنانة حيث تقاسمت قرش على الكفر يعني المصحب الحديث وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ونحن بنى نزلون غد بخيف بنى كنانة حيث تقاسمت على الكفر وذلك ان قريشا وبنى كنانة تشالفت على بني هاشم وبني المطلب
 ان لا يأتيا كحرم ولا يبايعوه حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المصحب ام ثبت بهذا انه نزله قصدا ليرى لطيف صنع
 الله به وليست كرفيه نعمته سبحانه عليه عند مقايسته نزوله به الا ان الى حالة قبل ذلك اعني حال انحصاره من الكفار في ذات الله تعالى وهذا
 امر يرجع الى معنى العبادة ثم هذه النعمة التي شملت عليه الصلوة والسلام من النصر والافتقار على اقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضوء الاكل الذي
 دعا الله تعالى اليه عياده لينتفعوا به في دنياهم ومآلهم لا شك في انها النعمة العظيمة على امتهم لانهم فطاهر المقصود من ذلك المؤزر فكل واحد
 منهم جدير بتفكرها والشكر التام عليها لانها عليه ايضا فكان سنة في حقهم لان معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقهم ايضا وعن هذا احتج
 الخلفاء الراشدون اخرجه مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا ينزلون بالبطح واخرج عنه ايضا انه
 كان يرى التخصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر بالمصحب قال نافع قل حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ام وعلى هذا
 الوجه لا يكون كالصل ولا على الاول لان الامة لم يلزم ان يراد بها ارادة المشركين ولم يكن بمكة مشرك عام حجة الوداع بل المراد ارادة المسلمين
 الذين كان لهم علم بالحال الاول **قوله** باخترت من الحرم الخ فيه ان من كان بمكة واراد العمرة فميفقاته لها الحل وانما وجب الخروج اليه ليجمع في نسكه
 بين الحل والحرم كما يجمع الحاج بينهما فان عرفات من الحل **قوله** ثم لتطهر بالبیت الخ اي بالصفا والمروة **قوله** فاني انتظر كما الخ حتى تأتينا في
 قوله فطاف به الخ هذا هو طواف الوداع وهو واجب عند الحنفية وسنة عند الآخرين **قوله** لحسن يمين من ذى القعدة الخ فيه استعمال الفصيح في التأخير
 وهو ادم في النصف الاول يؤرخ بما خلا واذا دخل النصف الثاني يؤرخ بما بقي قال الحافظ وجرم ابن خزيمة صلى الله عليه وسلم من المدينة كان
 يوم الخميس وفيه نظر لان اول ذى الحجة كان يوم الخميس قطع لما ثبت وتواتر ان وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين ان اول الشهر يوم الخميس فلا يصح
 ان يكون خروجه يوم الخميس بل ظاهر الخبر ان يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن انس صليبا الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاء والعصر
 بالحيفة ركعتين فدل على ان خروجه لم يكن يوم الجمعة فما بقي الا ان يكون خروجه يوم السبت ويحل قول من قال لحسن يمين اي ان كان الشهر ثلاثين فاتفق
 ان جاء تسعا وعشرين فيكون يوم الخميس اول ذى الحجة بعد مضي اربع ليال لا خمس وهذا يتفق الاخبار هكذا جمع الحافظ عماد الدين ابن كثير بين الررايات

من مكة أصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر ليجزى فقلت ما هذا فقيل فجزى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أرواحهم قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال أتتكم والله بالحديث على وجهه **وحديثنا** عن محمد بن عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول خير نبي عمرة أنها سمعت عائشة **وحديثنا** عن ابن أبي عمير حدثنا سفيان عن يحيى بن عبد الله الأسناد مثله **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن علية عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود عن أم المؤمنين وعن القاسم عن أم المؤمنين قالت قلت لرسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد قال أنتظري فإذا ظهرت فأخرجي إلى التيميم فأهلي منه ثم ألقينا عند كذا وكذا قال أظنه قال غدا ولكنها على قدر نصيبك أو قال نفقتك **وحديثنا** ابن شاذان عن ابن أبي عمير عن القاسم وإبراهيم قال لا أعرف حديث أحدهما من الآخر أن أم المؤمنين قالت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين فذكر الحديث **وحديثنا** زهير بن حرب إسحق بن إبراهيم قال زهير حدثنا وقال إسحق أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج فلما قدمنا تطوفا بالبيت فامر رسول الله فترى هذا الجمع يقول جابر أنه خرج لخمس بقين من ذي القعدة أربع وكان دخوله صلى الله عليه وسلم مكة صبح رابعة كما ثبت في حديث عائشة وذلك يوم الأحد وهذا يؤيد أن خروجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم فيكون مكنة في الطريق ثمان ليال وهي المسافة الوسطى أم - قال ابن القيم ويدل عليه رأي على علم خروجه يوم الخميس كما زعم أبو محمد بن حزم أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر لهم في خطبة شأن الأحرار وبألبس المحرم بالمدينة على منبره والظاهر أن هذا كان يوم الجمعة لأنه لم ينقل أنه جمعهم ونادى فيهم فخصوا الخطبة وقد شهد ابن عمر هذه الخطبة بالمدينة على منبره وكان عاتقه صلى الله عليه وسلم أن يعلمهم كل وقت ما يحتاجون إليه إذا حضر فعلة فأدوا الأوقات به الجمعة التي تلي خروجه والظاهر أنه لم يكن يريد الجمعة وبينه وبينها يوم من غير ضرورة وقد اجتمع إليه الخلق وهو أحرص الناس على تعليمهم الدين وقد حضر ذلك الجمع العظيم والجمع بينه وبين الحج ممكن بلا نفقة والله أعلم أم - قال الحافظ ويحتمل أن يكون الذي قال خمس بقين أراد ضم يوم الخروج إلى باقي لأن التأخير وقع في وقته وإن اتفق التأخير إلى أن صليت الظهر فكأنهم طأ تأهبوا باتوا ليلة السبت على سفر اعتدوا به من جملة أيام السفر والله أعلم أم - والذي أخرجه أبو محمد بن حزم أنه رأى الراوي قد حذت الثياب من العدد وهي أنما تحذف من المؤنث فله خمس ليال بقين فلو كان الخروج يوم السبت لكان أربع ليال بقين قال ابن القيم والعرب إذا اجتمعت الليالي والأيام في التاريخ غلبت لفظ الليالي لأنها أول الشهر وهي أسبق من اليوم فتذكر الليالي ومرادها الأيام فيصير أن يقال لخمس بقين باعتبار الأيام ويدل على لفظ العدد باعتبار الليالي فصح حينئذ أن يكون خروجه لخمس بقين ولا يكون يوم الجمعة والله أعلم **قوله** فدخل علينا إلخ بضم الدال على البناء لليجوز **قوله** قال يحيى إلخ أي ابن سعيد الأنصاري **قوله** أتتكم والله بالحديث على وجهه إلخ أي ساقته لك سياقا تاما مختصرا منه شيئا وكأنه يشير بذلك إلى روايته هو عن عائشة فانما مختصرة قاله الحافظ في الفتح **قوله** يصدر الناس إلخ أي يرجعون بحجة وعمرة **قوله** وأصدر بنسك واحد إلخ أي بحجة فقط وهذا صريح في كونها مفردة ولم يذكر على قولها النبي صلى الله عليه وسلم بل كأنه قرر عليه حيث قال أنتظري فإذا ظهرت الحديث **قوله** عند كذا وكذا إلخ والمكان المبهم هنا هو الأبطح كما تبين في غير هذا الطريق **قوله** أظنه قال غدا إلخ أي التبع والمخاضان الثواب في العبادة يكثر بكثره النصيب والنفقة والمراد النصيب الذي لا يد مد الشرع وكذا النفقة قاله الشريفي قال الحافظ رم واستدل به على أن الاعتار لمن كان بمكة من جهة محل القرية أقل اجزأ من الاعتار من جهة محل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث وقال النووي ظاهر الحديث أن الثواب الفضل في العبادة يكثر بكثره النصيب النفقة وهو كما قال لكن ليس ذلك بباطل فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان وغيرها وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والمالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة النافلة وكراهية من الزكاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في القواعد قال وقد كانت الصلاة مرة عين النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاقصة على غيره وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاة مطلقا والله أعلم **قوله** أو قال نفقتك إلخ شك من الراوي ولكن أخرجه الدارقطني والحاكم ونفقتك بواو العطف والله أعلم **قوله** لا أعرف حديث أحدهما من الآخر إلخ أي حديث القاسم من حديث إبراهيم قال الحافظ وقد خرج الدارقطني والحاكم من وجه آخر يدل على أن السياق الذي هنا للقاسم فانما أخرجا من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها في عمرتها إنما أحرك في عمرتك على قدر نفقتك **قوله** تطوفا بالبيت إلخ أي غيرها لقولها بعده فلما طفت فانه تبين به أن قولها تطوفا من العالم الذي أراده الخاص **قوله** فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ فان قلت الغناء فيه لتقصي التعقيب فتدل على أن الأمر كان بجدا لطواف مع أنه قد سئل الأمر

صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى ان يحل قالت فحل من لم يكن ساق الهدى ونسأوه لم يسقن فأحلن قال عائشة فحسنت
 فلم أطع بالبيت فلما كانت ليلة الحصة قالت قلت يا رسول الله يرجع الناس بعمره وحجة وارجع أنا بحجة قال وما كنت طفت لئلا
 قد منأمة قالت قلت لا قال فاذهي مع أخيك إلى التميم فاهلي بعمره ثم موعدك مكان كذا وكذا قالت صفية ما أراي إلا حابستكم
 قال عقرى حلقه أو ما كنت طفت يوم النحر قالت بلى قال لباس أنفري قالت عائشة فليقني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد
 من مكة وأنا منهبطة عليها أو أنا مصعدة وهو منهبط منها وقال السحق منهبطة ومنهبط وحل ثنا سويد بن سعيد عن علي بن مسهر
 عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا نذكر حجاً ولا عمره وساق الحديث
 بعنه حديث منصور **و**حل ثنا أبو بكر بن الرشيدي وعجل بن مثنى وابن بشار جميعاً عن عبد الله بن مثنى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 على بن الحسين عن زرارة عن عائشة أنها قالت قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مضيق من ذي الحجة وأربع من ذي القعدة وهو غضبان
 بهذا قلت إجاب الكوفي أنه قال من بين قبل القديم وبعد الثاني تكرار للاول وتأكيد له قوله ونسأوه لم يسقن الخ أي نسأه النبي صلى الله عليه وسلم
 الهدى فلذلك أحلن قوله ليلة الحصة الخ أي الليلة التي بعد ليالي التشريق التي ينزل الحجاج فيها والمحصب المشهور في الحصة سكوت الصاد وجاء
 فتحها وكسرها وهي أرض ذات حصى قوله قالت صفية الخ الأمر المؤمنين رضي الله عنهم أفاضت بعلان أفاضت يوم النحر قوله ما أراي إلا حابستكم
 أي ما أظن نفسي إلا حابسة القوم عن التوجه إلى المدينة لأنني حضرت وما طفت بالبيت فلما لم يسقني يتوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة واستاد الحبيب
 على سبيل المزار قوله عقرى حلقه الخ بالفهم فيها ثم السكون وبالقصر بغير تنوين في المراتية ويجوز في اللغة التثنية وصوبها أبو عبد الله لأن معناه الدعاء بالعقر
 والحلق كما يقال سقياً ورعيّاً ونحو ذلك من المصادر التي يدل على أنها وعلى الأول هونعت لأدعاء ثم معنى عقرى عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها عاقراً لا تلد
 وقيل عقر قومها ومعنى حلق شعرها وهو نيز المرأة أو أصابها وجمع في حلقها أو حلق قومها بشوفا أي أهلكهم وحكي القربط أي أهلكهم تقولها اليهود للحائض
 فهذا أصل هاتين الكلمتين ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقة كما قالوا فآله الله وترب يله ونحو ذلك قال القربط وغيره شتان بين قوله صلى
 الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج هذا شيء كتبه الله على بنات آدم لما يشرب من المليل لها والحجوع عليها بخلاف صفية
 قلت وليس فيه دليل على تضاعف قدر صفية عند الله لكن اختلف الكاهن باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تكي أسفاً على ما أتتها من النكاح فسأها
 بذلك وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله (كما ورد في رواية) فأبدت المانع فأنسب كلامهما ما خاطبها به في تلك الحالة، كذا في القم قوله لباس
 أنفري الخ كسر الفاء وفي رواية أخرى وفي رواية فلتنفر وفي رواية قال أخرجوا معانيها متقاربة والمراد بها كلها الرحيل من منى إلى جهة المدينة، قال العيني
 أي أخرجني أذهي إذا لا حاجة لك بالطواف والوداع لأنه ساقط عن الحائض، أم - قال ابن المنذر قال عائشة الفقهاء بالامصادر ليس على الحائض التي قد أفاضت
 طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب بن عمر بن زيد بن ثابت أنهم أمرهم بالبقاء إذا كانت حائضاً لطواف الوداع وكأهم وأجوب عليها كما يجب عليها طواف
 الأضائة إذا لوحاضت قبله لم يسقط عنها - قال وقد ثبت رجوع ابن عمر بن زيد بن ثابت عن ذلك ولقي عمر فخالفناه لثبوت حديث عائشة يشير بذلك إلى
 ما تضمنته أحاديث هذا الباب - وقد روى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم بن محمد كان الصحابة يقولون إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت الأمر فإنه
 كان يقول يكون آخر عهد لها بالبيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غير فروى أحمد أبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لا يروى
 طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال أتيت عمر فسألت عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر تحيض قال ليس آخر عهد لها بالبيت
 فقال الحارث كذلك افتأني وفي رواية أبو داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدل الطحاوي بحديث عائشة وحديث أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الحارث في حق الحائض - قوله وهو مصعد من مكة الخ في مجمع البحار هو معص من مصعد من مصعد لغة في صعود وهذا لا ينافي حديث فنجئنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل كما هو قريباً لأنه كان قد خرج بعد ذهابها ليظوف للوداع فليقها وهو صاعد بعد الطواف وهي راحلة لطواف عمرتها
 ثم لقيته بعد وهو بالمحصب، قال النووي وأما قولها في الرواية الماضية فأذن في أصحابه فتم بالبيت وطاف فينا أول على أن في الكلام تقديمًا وتأخيراً وإن
 طوافه صلى الله عليه وسلم كان بعد خروجها إلى العمرة وقبل رجوعها وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة قوله أو أنا مصعدة الخ هذا شك من الراوي قوله قال السحق
 منهبطة ومنهبط الخ أي بدل منهبطة ومنهبط والمعنى واحد وهو من الصعود قوله لا نذكر حجاً ولا عمره الخ ولا ضائقة في ذلك وقد تقدم ما يعلق
 به في تحقيق أحكام النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرجع قوله أو خمس الخ شك منها أو من الراوي عنها، وقد ثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قدم
 صبح أربعة مضيق من ذي الحجة وهو غضبان الخ أي ملآن من الغضب حين تأخر بعض أصحابه في فسح الحج إلى العمرة، قال النووي أنا غضبية صلى الله
 عليه وسلم فلا نفي لك حرمة الشرع وردده في قبول حكمه وقد قال الله تعالى فلا ورسبك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم

فقلت من اغضبك يا رسول الله ادخله النار قال وما شعرت اني امرت الناس بأمر فاذاهم يترددون قال الحكم كأنهم يترددون
احسب لو اني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى معي حتى اشتريه ثم احل كما حلوا **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ
حدثنا ابى حدثنا شعبة عن الحكم سمع علي بن الحسين عن ذكوان عن عائشة قالت قدم النبي صلى الله عليه وسلم الاربع وخمس مضين
من ذي الحجة بمثل حديث عند لم يذكر الشك من الحكم في قوله يترددون **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا هيب
حدثنا عبد الله بن طاووس عن ابيه عن عائشة انها اهلت بعمرة فقلت يا ليت حتى حاضت فنسكت المناسك كلها وقد
خرجنا فما قضيت ونسكتوا سبيلكم، فغضب صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع والحزن عليهم في نقص ايما هم يتوقفهم وفيه دلالة لاستحباب
الغضب عند انتهاك حرمة الدين **قوله** ادخله النار الخ دعاء واخبار قاله القاري **قوله** فاذاهم يترددون الخ اي في طاعة الامر مساعة وفي ان
هذه الطاعة هل هي نقصان بالنسبة الى التجمع **قوله** قال الحكم كأنهم يترددون احسب الخ قال القاضي كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح وان كان فيه اشكال،
قال وزاد اشكاله تغيير فيه وهو قوله قال الحكم كأنهم يترددون وكذا رواه ابن ابي شيبة عن الحكم ومعناه ان الحكم شك في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم هذا
مع ضبطه لمعناه شك هل قال يترددون او نحوه من الكلام ولهذا قال بعد احسب اي اظن ان هذا لفظه وليثبه قول مسلم بعد في حديث عند لم يذكر
الشك من الحكم في قوله يترددون والله اعلم - **قوله** ولو اني استقبلت من أمري ما استدبرت الخ تقدم في تحقيق احرام النبي صلى الله عليه وسلم وتفضيل بعض
وجوه الاحرام على بعض ما شرح به ابن القيم هذا الكلام يعني انه لو كان هذا الوقت الذي يتكلم فيه هو وقت احرامه لكان احرم بعمرة ولو سبق الهدى
لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضى فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعد بل هو امانة لمقتضاه انه لو كان كذلك لاحتزم بالعمرة دون
هدى، ام - وقال الزرقاني في شرحه اي لو عنى في هذا الرأي الذي رأيته آخرًا وأمر تكويبه في اول أمرى لما سقت الهدى اي لما جعلت على هدنيا واشعرت
وقلدته وسقته بين يدي فان من ساقه لا يجلب حتى يجره وانما يجره يوم الخرف لا يصح له فسخ الحج بعمرة ومن لا هدى معه يجوز له فسخه وهذا صريح في انه
صلى الله عليه وسلم لم يكن متمتعًا قال الخطابي انما قال هذا استطابة لنفسه اصحابه لئلا يجحدوا في انفسهم انه امرهم بخلاف ما يفعله في نفسه، ام - قال
شيخنا المحمود قدس الله روحه وهذا التمني لم يقع منه لكون ما تمناه افضل مما اختاره الله له صلى الله عليه وسلم من القرآن بل لكونه اسهل لحث الصحابة
على قبول ما أمر به من فسح الحج الى العمرة واتوى وابلغ في التأثير في نفوسهم حين تحرروا وتوقفوا فيه وفي قصة الحديبية اظهر شاهد علم هذا ففي البخاري
في الشروط فلما فرغ من الكتاب قال صلى الله عليه وسلم لا صحابة قوموا فاحموا رؤسكم فوالله ما قام رجل منهم حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يقم
منهم احد دخل على ام سلمة فذكر لها ما لقي من الناس وفي رواية ابن اسحق فقال لها الا ترى ان الناس انى أمرهم بالأمر فلا يفعلونه فقالت يا رسول الله لانهم
فأهم قد خلمهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بغير فتح وفي رواية ابى الليث فاشتد ذلك عليه فدخل على ام سلمة فقال هلاك
المسلمون أمرهم ان يحلقوا ويحرموا فلم يفعلوا قال فجاء الله عز وجل بمثل ما رسله، فقالت يا بني الله احبب ذلك اخرج ثوبًا كلهم منهموا احلًا كلمة حتى تحر
يدك وتدعو حالك فيحلقك فيخرج فلم يكلمهم منهم احد حتى خربانه ودعا حالقه فحلقه فلما رأوا ذلك قاموا فاحموا وجعل بعضهم يحلق بعضًا
حتى كاد بعضهم يقتل بعضًا - فانظر كيف بادروا الى فعل ما أمرهم به بعد ما فعل هو بنفسه صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق غايته فينظر فيها ونظيره ما وقع لهم
في غزوة الفتح من أمر لهم بالفطر في رمضان فأبوا حتى شرب فشربوا، وهكذا في حجة الوداع لو أمكنه المرافقة لهم على الفسخ والاحلال بفعله لكان الأمر
هيئًا عليهم وذهب لما ضاقت به صدورهم ولكن سوق الهدى قد منعه من الاحلال فلهاذا تأسف على ما فاتته وتمنى ما تمناه قال الا ترى ولا يؤخذ منه
ان التمتع افضل لانه تمنى ان يكون متمتعًا وانما يتمنى الافضل لان الشئ قد يكون افضل باعتبار ذاته وقد يكون باعتبار ما يقترن به ولا يلزم ان يكون
افضل باعتبار ذاته وهو هنا كذلك لان هذا التكليف يقارن به انه قصد موافقة الصحابة في الفسخ بما شق عليهم، ام - قلت ونظير تمنى الانتقال من
الافضل الى المفضول لما قال ابن عمر بن العاص في آخر عمره لنتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم اي في الصيام مع انه كان يصوم صوم داود وهو
الصيام ينقض الحديث ولكن تمنى رضي الله عنه انما كان لمصلحة نفسه وتمنيه صلى الله عليه وسلم كان لمصالح ترجع الى أمته حين شق على بعضهم انتقال
ما أمر به وكان هو الاصحوب اذ ذاك والله اعلم - قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه الذي بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمور
منها ان الناس كانوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم يرون العمرة في ايام الحج من انجر الفجر فاراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يبطل تخريفهم ذلك بأمر وجه ومنها
أنهم كانوا يجلبون في صدورهم حرجًا من قرب عهدهم بالجماع عند انشاء الحج حتى قالوا اننا في عرفه وملا كبيرنا تنظر هنيئًا وهذا من التعمق فاراد النبي
صلى الله عليه وسلم ان يبطل هذا الباب ومنها ان انشاء الاحرام عند الحج انتزعتهم من البيت وانما كان سوق الهدى مانعًا من الاحلال لان سوق الهدى
بما نزلت النذر ان يتبع على هيئته تلك حتى ينجم الهدى والذي يلزمه الانسان اذا كان حديث نفس ادنية غير مضبوطة بالفعل لا عبارة به اذا اقترن

أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج معنا النساء والولدان فلما قدمنا مكة طلقنا
 بالبيت وبالصفاء والمروة فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدي فليحلل قال قلنا أي الحلال قال الحلال كله قال فأتينا
 النساء وليست الثياب ومسننا الطيب فلما كان يوم التروية أهلنا بالحج وكفانا الطواف الأول بين الصفاء والمروة فامرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن نشترك في الأبل والبقر كل سبعة من بني بدنة **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال أخبرني
 أبو الزبير **وحدثنا** عبد بن حميد أخبرنا محمد بن بكر أخبرني ابن جريح أخبرني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم
 أن نأكل من اللحم إذا توجهنا إلى منى قال فأهلنا من الأبط **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح **وحدثنا**
 عبد بن حميد أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه
 بين الصفاء والمروة إلا طوافا واحدا زاد في حديث محمد بن بكر طوافه الأول **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا
 ابن جريح أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله في منى قال أهلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا وحله قال عطاء قال
 جابر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم رابعة مصمت من ذي الحجة فامرنا أن نحل قال عطاء قال حلوا وأصيبوا النساء قال عطاء ولم يعزم
 عليهم ولكن أحلهم لهم فقلنا لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نفضي النساء فقلنا في عرفة تقطع من كثيرنا المنى قال يقول جابر بن عبد

كانت تعتمر من التعميم دائما **قوله** معنا النساء والولدان الخ الولدان هم الصبيان قال النووي فنفية صحة حجر الصبي المحرم ومنه مالک والشافعي أحلوا
 العلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أنه يصح حجر الصبي ويثبت عليه ويترب عليه أحكام حجر البالغ لأنه لا يجزئه عن فرض الإسلام فإذا بلغ بعد ذلك
 واستطاع لزومه فرض الإسلام وخالف أبو حنيفة الجهمور فقال لا يصح له إحرام ولا حجر ولا ثواب فيه ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج قال وإنما يحرم به ليتيم ويتعلم
 ويتجنب محظورات اللعامة وكذلك لا تصح صلاته وإنما يؤمر بها لما ذكرناه وكذلك عند سائر العبادات والصواب مذهب الجهمور لحديث ابن عباس أن امرأة دفعت
 صبيا فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم والله أعلم - قلت قلتم الحديث يعد قوله نعم ولك أجر كما سيأتي ومذهب الحنفية هو ما قال في الدار المنخرفة وأحر
 صبي عاقل وأحر عنه أبوه صار محرما وينبغي أن يحرمه قبله ويلبسه إذا أراد أن يرداء قال في اللباب شرحه وينبغي لوليته أن يجنبه من محظورات الأحرار كلبس
 الخيط والطيب وإن ارتكبا لأشياء عليهما - وقال محمد في الأصل والصبي الذي يحرم له أبوه يقضيه المناسك يرمى بالحجارة وإنه على وجهين الأول إذا كان صبيا
 لا يعقل الأداء بنفسه وفي هذا الوجه إذا أحر عنه أبوه جاز وإن كان يعقل الأداء بنفسه يقضيه المناسك كلها يفعل مثل ما يفعله البالغ أم فروم والصبغ في
 أن أحرامه عنه إنما يصح إذا كان لا يعقل كذا في رد المحتار **قوله** ومسنا الطيب الخ هو بكسر السين الأولى هذه اللغة المشهورة وفي لغة قليلة بفتحها
 حكاه أبو عبيد والجوهري قال الجوهري يقال مسست الشيء بكسر السين أسسه بفتح الميم مسسا فلهذا اللغة الفصيحة قال وحكي أبو عبيد مسست الشيء بالفتح
 أسسه بضم الميم قال ربما قالوا مسست الشيء بفتح السين الأولى ويجوزون كسرهما إلى الميم قال ومنهم من لا يحول ويترك الميم على حالها مفتوحة كذا

في الشرح **قوله** وكفانا الطواف الأول الخ تقدم بيان معناه والكلام عليه مبسوطا في شرح حديث عائشة من هذا الباب فلا يرجع **قوله** كل سبعة من
 في بدنة الخ المراد بالبدنة هنا البقر والبقر وهكذا قال العلماء تجزئ البدنة من الأبل والبقر كل واحدة منهما عن سبعة ففي هذا الحديث دلالة لاجزاء
 كل واحدة منهما عن سبعة النفس وتيناهما مقام سبع شياه وفيه دلالة لجواز الاشتراك في الهدى والأضحية وبه قال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهم الله
قوله إذا توجهنا إلى منى الخ أي يوم التروية **قوله** فأهلنا من الأبط الخ هو بطاء مكة وهو متصل بالخطب وقد يستدل به من يجوز للمكي والمقيم بها الإحرام
 بالحج من الحرم وفي المسئلة وجهان لأصحابنا أصحهما لا يجوز أن يحرم بالحج الأمن داخل مكة وانفله من بابارة وقيل من المسجد الحرام والثاني يجوز من مكة ومن
 سائر الحرم فمن قال بالثاني احتج بحديث جابر هذا لأنه أحر من الأبط وهو خارج مكة لكنه من الحرم ومن قال بالأول وهو الأصح قال إنما أحر من الأبط
 لأنه كانوا نازلين به وكل من كان دور المبيقات المبردة فبقائه منزله كما سبق في باب المواقيت والله أعلم كذا قال النووي في الشرح قال في الهداية فإذا كان
 يوم التروية أحر بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بلازم - قال ابن الميمون هو أفضل ومكة أفضل من غيرها من الحرم والشرط الحرم
قوله لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه الخ قد تقدم تحقيقه وشرحه في شرح حديث عائشة من هذا الباب فلا يرجع **قوله** أهلنا أصحاب محمد صلى الله
 عليه وسلم الخ أي كثير منهم **قوله** خالصا وحله الخ ليس معه عرق هو محمول على ما كانوا ابتدأوا به ثم وقع الأذن بأدخال العرق على الحج وبفتح الحج إلى العمرة فصاروا
 على ثلاثة أشقاء مثل ما قالت عائشة من آمن أهل حج ومن آمن أهل بكرة ومن آمن من حل أي اجعلوا تحكيم عرق وتحللوا من أهل الطواف
 والسبع **قوله** ولم يعزم عليهم الخ أي في جامع نساء ثم لأن الأمر لم يدر أنما كان للأباحة وقد تقدم قالوا أي الحلال قال الحلال كله **قوله** تقطع من كثيرنا المنى
 إشارة إلى قرب العهد بوطئ النساء **قوله** يقول جابر بن عبد الله أي يشير بيده وكذا قوله انظر إلى قوله بيد أي إلى إشارته وقوله يحرمها أي يبيها قال الكرماني

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْحَجِّ

كأنى أنظر إلى قوله بيد يجرها قال فقام النبي صلى الله عليه وسلم فبينما فقال قد علمتم أني اتقاكم لله وأصدقكم وأبركم ولولا هديي لحكمت كما تحبون ولواستقبلت من أمرى ما أسندت لم أسبق الهدى فحلبوا فحللنا وسمعنا وأطعنا قال عطاء قال جابر فقدم على من سعيته فقال بما أهلت قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهدوا مكث حراما قال وأهدى له على هديا فقال سراقته بن مالك بن جعشم يا رسول الله ألعاننا هذا أم لا يد قال لا يد حل ثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فأتنا قد مناة أمرنا أن نحل ونحلبها فعمرة فكبر ذلك علينا وضائق به صدورنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فمأذرى أشئى بلغه من السماء شيء من قبل الناس ففتال إيها الناس أجاؤا فبولا الهدى الذى معى فعلت كما فعلتم قال فأحللنا حتى وطئنا النساء ففعلنا ما يفعل الحلال حتى إذا كانت هذه الإشارة لكيفية التقطير يحتمل أن تكون إلى محل التقطير قوله فقام النبي صلى الله عليه وسلم فبينما فقال ثم زاد في رواية حماد خطيبا فقال بلغنى أن أقولما يقولون كذا وكذا أقول له ولواستقبلت من أمرى ثم سبق بيان معناه قال الحافظ فيه ما كان عليه السلام من تطيب قلوبها بحبابه وتلطيفه بهم وحملهم على قولهم فقد علمت من سعيته ثم كسر السين قال القاضى قوله من سعيته أى من عمله فى السعى والصدقات قال فى بعض علمائنا الذى فى غير هذا الحديث أنه إنما بعث عليا أميرا لأعمال الصدقات لا يجوز استعمال بنوها ثم على الصدقات قال قوله صلى الله عليه وسلم للفضل بن عبيد المطلب بن ربيعة حين سأله ذلك أن الصدقات لا تحل لجد ولا لأل محمد ولو يستعملها قال القاضى يحتمل أن عليا لم يولد الصدقات وغيرها احتسابا أو أعطى ما عليه من غير الصدقات قال وهذا أشبه لقوله من سعيته والسعاية تختص بالصدقات هذا كلام القاضى وهذا الذى قاله الحسن الأقولة أن السعاية تختص بالعمل على الصدقات فليس كذلك كما تستعمل فمطلق الوكالية وإن كان أكثر استعمالها فى الوكالية على الصدقات وما يدل لما ذكرته حاشى حذيفة السابق فى كتاب الإيمان من صحيح مسلم قال فى حاشى رفع الأمانة ولقد أتى على زمان وما أبالى أياكم بايعت لئن كان مسلما ليردنه على دينه ولئن كان نصليانيا أو يهوديا ليردنه على ساعية يعنى الرأى عليه والله أعلم قوله قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال النووي ثم ذكر مسلم بعد هذا بقيل حديث ابن موسى الأشعرى قال قلت لعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منير بالبطاء فقال وحججت فقلت نعم فقال بهم أهلت قال قلت لبيك بهلال كأهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال قد أحسنت طفت بالبيت بالصفا والمرأة فوحدت وفى الرواية الأخرى عن ابن موسى أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له بهم أهلت قال أهلت بأهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال هل شئت من هدى قلت لا قال طفت بالبيت بالصفا والمرأة فوحدت هذان الحديثان متفقان على صحة الأحرار معلقا وهران حراما كما حرام فلان فيعتقد أحرامه ويصير محرما بما أحرم به فلان واختلف آخر الحديثين فى التحلل فأمر عليا بالبقاء على أحرامه وأمر أباموسى بالتحلل وإنما اختلفت آخرها لأنها أحراما كما حرام النبي صلى الله عليه وسلم وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم الهدى فشاركه على ربه فى أن معه الهدى فلم يزل أمره بالبقاء على أحرامه كما بقى النبي صلى الله عليه وسلم على أحرامه بسبب الهدى وكان تارنا وصار على ربه قارنا وأما أباموسى فلم يكن معه هدى فصار له حكم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن معه هدى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أنه لولا الهدى لجعلها عمرة وتحلل فأمر أباموسى بذلك فذلك اختلف أمره صلى الله عليه وسلم لهما فاعتدل بأذكرته فهو الصواب وقد تأولهما الخطاى والقاضى عياض تأويلين غير مرضيين والله أعلم ثم قال وفى هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعى وموافيقه أنه يصح الأحرار معلقا بان ينوى أحراما كما حرام زيد فيصير هذا المعنى كزيد فان كان زيد محرما بالبحر أيضا وان كان بعمره فبعمره وان كان بها فبها وان كان زيد أحراما مطلقا أو هذا محرما أو مطلقا فيصيرفه إلى ما شاء من حرج وعمرة ولا يلزمه موافقة زيد فى الصلوات

أم - قلت وفى فتح القدير إذا أجمعت الأحرار بان لم يعين، أحرامه جاز عليه التعيين قبل ان يشرع فى الأفعال والأصل حديث على ربه حين قدم من اليمن فقال أهلت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه عليه السلام فان لم يعين حتى طاف شوكا واحدا كان أحرامه للعمرة وكذا إذا أحصر قبل الأفعال والتعيين فتحلل بل لم يعين للعمرة حتى يجب عليه قضاؤها لا قضا حجة - أم - فهذا يدل على أن الأحرار المعلق حكمه عند الحنفية حكم الأحرار المطلق أى يصح عندهم ولكن لا يلزمه موافقة من أحرم على أحرامه والله أعلم - قوله فاهدوا ثم فى وقت الهدى دمر القرآن وأمكث الآن محرما وفى حاشى ابن عسما قال فأمسك فان معناه هديا - قوله قال لا بد الخ وفى رواية نشبك أصابعه واحدة فى أخرى وقال دخلت العمرة فى الحج مرتين لا بل لا بد بل قال النووي معناه عند الجهم هوران العمرة يجوز فعلها فى أشهر الحج إبطا لما كان عليه الحجب أهلية وقيل معناه جواز القرآن أى دخلت أفعال العمرة فى أفعال الحج وقيل معناه سقط وجوب العمرة وهذا ضعيف لأنه يقتضيه النسخ بغير دليل وقيل معناه جواز فسح الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف وتعقب بأن سياق السؤال يقرب هذا التأويل بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ والجواب وقع عما هو أعم من ذلك حتى يتناول التاويلات المذكورة إلا الثالث والله أعلم كذا فى فتح البارى - وقد تقدم فى شرح حديث عائشة الجواب عن هذا التعقب منقولا عن الشيخ محمد عبد السلام فى تراجمه وقال الأبقى فى التشبيك بين الأصابع يبرح أنه يعنى القرآن لأن سؤال سراقته وارد على قوله فمن لم يكن معه هدى فليحل وعدم الهدى يتقرر فى المفرد والمجتمعات والقارن الذى

يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج **وحدثنا** ابن نمير **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** موسى بن نافع قال قدمت مكة متمتعاً بعرة قبل التروية بأربعة أيام فقال الناس تصير حجتك الآن مكينة فدخلت على عطاء بن أبي رباح فاستفتيته فقال عطاء حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري أنه حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام سابق الهدى معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **أجلوا من أحرأكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حللاً لا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قد متم بها متعة قالوا كيف نجعلها متعة وقد سميها بالحج قال** أفعلوا ما أمركم به فاني لو لا اني شقت الهدى لنعلت مثل الذي أمرتكم ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا **وحدثنا** محمد بن معمر بن ربيعي القيسي **حدثنا** أبو هشام المغيرة بن سلمة الخزرجي عن أبي عوانة عن أبي بشر عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال قد منّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هملين بالحج فلمنّا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نجعلها عمرّة ونحل قال وكان معه الهدى فلم يستطع ان يجعلها عمرّة **وحدثنا** محمد بن مشن عن ابن بشر قال ابن مشن **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن ابن نضرة قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينجي عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال علي بن زيد دار الحديث متمتعاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام حجر قال ان الله

ليس معه هدى والمفرد والمحمتر كما دخل لاحد هادى معنى التشبيك فيتعين القارن، وامر الله اعمه قوله وجعلنا مكة بظهورها معناها اهلكتنا عند
ارادتنا الذهاب الى منى قوله حدثنا موسى بن نافع الخ هو ابو شهاب الاكبر قوله حجك لكان ملكية الخ يعنى قليلة الثواب لقلة مشقتها وقال الرباط
معناه انك تنشى حجك من مكة كما ينشئ اهل مكة منها فيفوتك فضل الاحرام من الميقات قوله عام ساق الهدى معه الخ اى عام حجة الوداع قوله وقصر الخ
انما امرهم بذلك لانهم يهلون بعد قليل بالبحر فآخر الحق له لان بين دخولهم وبين يوم التزوية اربعة ايام فقط قوله واجعلوا التى قد متم بها منعة الخ
اى اجعلوا الحجة المفردة التى اهلكتكم بها عمرت فحلتوا منها فتصيروا متمتعين فاطلق على العمرة منعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة - حسنا فى الفتح
قال النووي وهذا الكلام اى حديث الباب فيه تقديم وتأخير - قوله لكن لا يحل منى حرام حتى الخ قال الحافظ لم يكسرها يحل اى شئ حرام والمعنى
لا يحل منى باحرام على وقع رواية مسلم لا يحل منى حراما بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم اوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل
طولا الملك وتحوذك منى شيئا حراما حتى يبلغ الهدى محله اى اذا خروجه منى واستدل به على ان من اعتذر فساق هدى لا لا يحل من منى حتى
ينجوه يروى بالخبر وقد تقدم حاشا حفصة نحو ما يأتى حاشا عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ من احرم عمره فاهدى فلا يحل حتى يخرج وتاول ذلك
المالكية والشافعية على ان معناه من احرم عمره واهدى فلهي بالبحر ولا يحل حتى يخرج هدى ولا يخفى فافيه قلت فانه خلاف ظاهر الاحاديث المذكورة وبالله التوفيق وكذا
فى الفتح قوله عليه السلام دار الحديث الخ اى فعل الخبر سقطت قوله فلما قام عمر قال ان الله الخ يعنى نهي عن المنعة، قال المازرى اختلفت فى المنعة
التي نهي عنها عمر فى الحج فقيل هى فسخ الحج الى العمرة وقيل هى العمرة فى شهر الحج ثم اخرج من عامه وعلى هذا انما نهي عنها ترغيبا فى الافراد الذى هو افضل لا
انه يعتقد بطلانها وتخريمها وقال القاضى عياض ظاهر حديث جابر وعمران وابى موسى ان المنعة التى اختلفوا فيها انما هى فسخ الحج الى العمرة قال لهذا
كان عمر رضى الله عنه يضرب الناس عليها ولا يضربهم على سجد التمتع فى شهر الحج وانما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة اذ يفسخ الحج الى العمرة كان خصوصا
فى تلك السنة للحكمة التى قد متنا ذكرها قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء ان التمتع المراد بقول الله تعالى فمن تشع بالعمرة الى الحج فمتا استيسر
من الهدى هو الاعتمار فى شهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع ايضا القران لانه تمتع بسقوط سفره لنفسك الاخر من بلد قال ومن التمتع ايضا فسخ الحج الى
العمره هذا كلام القاضى قلت والمختار ان عمر عثمان وغيرهما انما هو عن المنعة التى هى الاعتمار فى شهر الحج ثم اخرج من عامه وماراده نهي اولوية
للتزويج فى الافراد لكونه افضل وقد انقل الاجماع بعد هذا على جواز الافراد والتمتع والقران من غير تكرارها وانما اختلفوا فى الافضل منها وقد
سبقت هذه المسئلة فى اوائل هذا الباب مستوفاة والله اعلم - كذا فى شرح النووي - قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ويحتمل انه رضى الله عنه
قد كان يبنى تارة عن الفسخ تخريفا ويغلظ فيه ويضرب الناس عليه لظنه ان الفسخ كان مختصا بعامة حجه صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قوله فى
حديث الباب ان الله يحل لرسوله ما شاء بما شاء وقد وافقه عليه عثمان وابو ذر وغيرهما رضى الله عنهم وتارة يبنى عن التمتع المصطلح تنزيها كما بين هو
بنفسه فى بعض الروايات العللة التى لاجلها كره التمتع وهى قوله قد علمت ان النبى صلى الله عليه وسلم الله عليه فعله ولكن كرهت ان يظلموا معربين يحن اى بالنساء
ثوب ورجوا فى الحج تقطر رؤسهم استحق - وكان من رأى عمر عدم التزويج للحج بكل طريق فكره لهم قرب عهد بالنساء لئلا يستمر الميل الى ذلك فخلافت
من بعد عهد به ومن يظلم ينفطه وتارة يمنع من جمع الحج والعمره فى سفر واحد ويرغب الناس فى انشاء السفين لهم كما يدل عليه قوله انصلوا
حجكم من عمر تكة فانه اتم بحكمه وانزل عمر تكة اما قوله رضى الله عنه فى بعض الروايات ان تأخذ بكتاب الله فانه يارشى بالقام قال تعالى ولا تسروا الحج

اختلاف اقوال العلماء التي في عنها تراضي الله عند الاحتجاج

كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وان القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة كما أمر الله وأبشوا نكاح هذه النساء فلن أوتي برجل
تكر امرأة إلى أجل إلا رجته بالحجارة وحل ثيبه زهير بن حرب حدثنا عفان حدثنا حماد بن حذافه هذا الإسناد وقال في

والعمرة لله، وان ناخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فأنه لم يحل حتى نحر الهدى فمقصوده على الشق الأول أبطال وهو من توهماته خالف السنة
حيث منع من الفسخ فيمن ان الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالانتاء وان الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لا يبطال اعتقاد الجاهلية ان العمرة
لا تقسم في أشهر الحج وعلى الشق الثاني محصله ان كتاب الله دال على منع التحلل لأمر بالانتاء فيقتضى استمرار الاحرام الى فرائع الحج وان سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أيضاً دالة على ذلك لانه لم يحل حتى بلغ الهدى محله وأما الشق الثالث فقد اختاره الحافظ ابن تيمية رحمه فقال ان عمر رضي الله عنه
لم يسه عن المنعة البتة وانما قال ان اتهم حكمة وعمر لم يسهلها فاختار عمر لها فضل الأمور وهو افراد كل واحد منها بسفر ينشئه له من بلد وهذا
افضل من القرآن والتمتع الخاص بدون سفر آخرى وقد نص على ذلك احمد ابو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى وغيرهم وهذا هو الاثر الذي
فعله ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان عمر يختاره للناس وكذلك علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما في قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله قالوا اتمامها ان حرم مجامع
من ديرة اهلك وقد قال صلى الله عليه وسلم لما نشأ في عمرها أجرك على قل نصيبك فاذا رجع الحاج الى ديرة اهله فأنشأ العمرة منها واعتمر قبل أشهر الحج
اقام حتى حج او اعتمر في شهره ورجع الى اهله ثم حج فبهما قد أتى بكل واحد من النسكين من ديرة اهله وهذا اتيان بها على الكمال فهو افضل من غيره، ام
قلت ولكن قوله وان ناخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فانه لم يحل حتى نحر الهدى لا يلائم هذا الشق الثالث الذي اختاره ابن تيمية على الإطلاق
نعم لو يقال على طه بقة شيخنا ان النبي كان تارة كذا وتارة كذا فالأمر سهل ولا يلزم حيث لا يطبق كل قول من أقواله على كل تقدير والله اعلم نعم يبقى بعد
ذلك كله المعارضة بين نهيه رضي الله عنه وبين ما ساقه ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ليث عن طاوس عن ابن عباس تمتع رسول الله صلى
الله عليه وسلم وابو بكر حتى مات وعمر عثمان كذلك وأول من نهي عنها معاوية قال ابن القيم في الهدى حديث ابن عباس هذا رواه الامام احمد في المسند
الترمذي وقال حديث حسن وذكر عبد الرزاق قال حدثنا معمر بن ابن طاوس عن ابيه قال قال ابي بن كعب وابو موسى لعمر بن الخطاب ألا تقوم فتبين للناس
امر هذه المتعة فقال عمر هل بقي احد الا وقد علمها امانا فافعلها وذكر علي بن عبد العزيز البغوي حديثنا صحيح بن المنهال قال حدثنا حماد بن سلمة عن حماد
ابن ابي سليمان او حميد عن الحسن ان عمر اراد ان يأخذ مال الكعبة وقال لكعبة غنية عن ذلك المال واراد ان ينهي اهل اليمن ان يصيبوا بالبول واراد ان ينهي
عن متعة الحج فقال ابي بن كعب قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه هذا المال وبه وباصحابه الحاجة اليه فلم يأخذها وانت فلا تأخذها وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه يلبسون الثياب اليمانية فلربيه عنها وقد علموا انها تصبغ بالبول وقد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يبه عنها ولم ينزل الله تعالى فيها نهيًا وقد تقدم قول عمر لو اعتمر في وسط السنة ثم حججت لمتعت ولو حججت خمسين حجة لمتعت ورواه حماد بن
عن قيس عن طاوس عن ابن عباس عنه لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لمتعت في حجتى عمر والثوري عن سلمة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس عنه
لو اعتمر ثم اعتمر ثم حججت لمتعت وابن عيينة عن هشام بن محمد وليث عن عطاء عن طاوس عن ابن عباس قال هذا الذي يزعمونه نهي عن المتعة
يعني عمر بن الخطاب يقول لو اعتمر ثم حججت لمتعت قال ابن عباس كذا وكذا مرة ما تمت حجة رجل قط الا بمتعة، ثم قال بعد ذكر ما قرره شيخه ابن تيمية مما نقلناه
أنفا فظن من غلط منهم انه نهي عن المتعة ثم منهم من حمله على متعة الفسخ ومنهم من حمله على ترك الأولى ترجيحاً للأفراد عليه ومنهم من عارض رواية
النهي عنه بروايات الاستحباب في ذلك كرواها ومنهم من جعل ذلك روايتين عن عمر كما عنه روايتان في غيرهما من المسائل ومنهم من جعل النبي قوله قد بينا
ورجع عنه اخيراً كما سلك ابو محمد بن حزم ومنهم من يجعل النبي رأياً رآه من عنده لكرهته ان يظلل الحاج محرمين بنسائهم في ظل الاراك قال ابو حنيفة
عن حماد عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد قال بينما انا واقف مع عمر بن الخطاب بعرفة عشية عرفت فاذ هو برجل من رجل شعرة يقو من ريع الطيب
فقال له عمر محرم أنت قال نعم فقال عمر ناهيك بهية محرم انما المحرم لا شعث الا غير الاذ فر قال اني قدمت متمتعاً وكان معي اهلي وانما احرمت اليوم
فقال عمر عند ذلك لا تمتنعوا في هذه الايام فاني لو رخصت في المتعة لهم لعمروا بهن في الاراك ثم اخرجوا من حجاجا وهذا يبين ان هذا من عمر رأى رآه
، ام - قال الحافظ فعلم من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك انه منع منه سداً للذريعة والله اعلم **قوله** وابتوا نكاح هذه النساء انما ابتوا أمر من
الابتات يقال بتت وابتت بمعنى قطع - **قوله** الامر رجته بالحجارة انما قال النووي ما قوله في متعة النكاح وهي نكاح المرأة الى أجل فكان مباحاً ثم نسخ
بوجوب خير ثم أتبع يوم النحر ثم نسخ في ايام الفتح واستمر تحريمه الى الآن والى يوم القيامة وقد كان فيه خلاف في العصر الاول ثم ارتفع واجمعوا على تحريمه و
سياق في بطل احكامه، ام قلت والاجماع الذي اشار اليه قد انعقد في اواخر خلافة عمر رضي الله عنه كما صرح به الزرقي في شرح المواهب، وفي كلام
سياق في محله - **باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم** قال النووي فيه حديث جابر رضي الله عنه وهو حديث عظيم مشتمل على جل من القدر

الحديث فافصلوا حجكم من عمرتكم فانه انتم تحجكم وانتم عمرتكم وحديثنا خلف بن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعا عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت مجاهدا يحدث عن جابر بن عبد الله قال قد مناع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن نقول لبنيك بالحج فامرتا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعلها عمرة **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن حماد قال ابو بكر حدثنا حماد بن اسحق المدني عن جعفر بن محمد عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقال عن القوم حتى انتهى الى فقلت انا حماد بن علي بن حسين فاهوى بيده الى راسي فنزع زرري الاعلى ثم نزع زرري الاسفل ثم وضع كفه بين ثديي وانا يومئذ غلام شاب فقال مرحبا بك يا ابن اخي سئل عما سألته وهو اعشى وحضر قت الصلاة فقام في نساجته ما تحفها كلها وضعا على منكبيه رجع طرفاها اليه من صغرها ووراءه على جنبه على المشجب فصلة بنا فقلت اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث تسع سنين لم يحج ثم اذن في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس ان ياتوا برسول الله صلى الله عليه وسلم ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى اتينا ذا الحليفة

ونفاش من مهمات القواعد وهو من افراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ورواه ابو داود ورواية مسلم قال القاضي وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه اكثر مما وصفت فيه ابو بكر بن المنذر جزءا كبيرا وخرج فيه من الفقه مائة ونيفا وخمسين نوعا ولو نقصت لزيد على هذا القدر قريب منه وقد سبق الاحتجاج بكتب منه في اثنا عشر شرح الاحاديث السابقة وسنذكر ما يحتاج الى التنبية عليه على ترتيبه ان شاء الله تعالى **قوله** فسأل عن القوم الخ قال عياض فباعتنا الرجل بالداخلين عليه والسؤال عنهم لينزل كلامهم منزلة **قوله** فاهوى بيده الى راسي الخ قال النووي فيه اكرام اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بن محمد بن علي **قوله** فنزع زرري الاعلى الخ فيه ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه وهذا سبب حل جابر زرري محمد بن علي ووضع يده بين ثدييه **قوله** وانا يومئذ غلام شاب الخ قال عياض هو علي ان موجب فعله ذلك به تأنيس له لصغره ولا يفعل ذلك بالرجل الكبير اكبر الله ونيه ان كسر الغلمان على وجه الرحمة لا للذة جائز بخلاف شباب الجوارى **قوله** مرحبا بك الخ فيه استحباب قول الرجل للزائر والضيف ودخولهما رجلا **قوله** فقام في نساجته الخ قال النووي هي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالجيم هذا هو المشهور في نسخ بلادنا وروايتنا بصححه مسلم وسائر الروايات ووقع في بعض النسخ في نساجته بجذبت النون ونقله القاضي عياض عن رواية الجمهور قال وهو الصواب قال والساجدة والساج جميعا ثوبا كالطيلسان وشبهه قال ورواية النون وقعت في رواية الفارسي قال ومعناه ثوب ملفق قال قال بعضهم النون خطأ وتصحيف قلت ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوبا ملفقا على هيئة الطيلسان قال القاضي في المشارق الساج والساجدة الطيلسان وجمعة سيجان قال وقيل هو الخضر منها خاصة وقيل غير ذلك **قوله** على الشجب الخ بهم مكسورة ثوبين معجمة ساكنة ثوبين موحدة وهو اسم لاعواد يوضع عليها الثياب ومنازع البيت قال النووي فيه جواز الصلوة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه **قوله** فصل بنا الخ فيه جواز اامة الاعلى البصره وان صاحب البيت احتج بالامامة من غيره **قوله** اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ والمراد حجة الوداع بفتح الواو مصدر ودع توديعا كسلمو سلاما وكلمو كلاما وقيل بكسر الواو فيكون مصدر الموادعة وهو ما لوداعه الناس واخرجوه في تلك الحجة وهي بفتح الحاء وكسرها قال الثمني لم يسمع في حاء ذي الحجة الا الكسر قال صاحب الصحاح الحجة المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس بفتح كذا في المرفوعة - قال الآتي - وحديث جابر هذا اعظم القدر قد اشتمل على قواعد كثيرة من الدين ببيتها صلى الله عليه وسلم عند خروجه من الدنيا وانتقاله الى اعلى الله سبحانه له من الكرامة ولرسوله صلى الله عليه وسلم بعد حجة هذا الا قليلا بعد ان اشرقت الارض بنوره وعلت كلمة الايمان - **قوله** مكث تسع سنين الخ بضم الكاف فتحها اي لبث بالمدينة بعد الهجرة **قوله** ثم اذن في الناس الخ بضم الهزقة وكسر اللال المشددة اي اعلوا بذلك ويجوز ان يكون بفتح الهزقة مبني للفاعل اي النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار انهم الامر بالتأذين معناه اعلمهم بذلك واشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه ويتعلموا المناسك والاحكام ويشهدوا اقواله وافعاله ويوصيهم لبليغ اشهاد الغائب وتشجيع دعوة الاسلام وتبليغ الرسالة القريب البعيد وفيه انه يستحب للامام ايمان الناس بالامور المهمة ليتأهبوا لها لا سيما في هذه الفريضة الكثيرة الاحكام المفروضة ابتداء **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج الخ اي يريد الحج وقاصده - **قوله** فقدم المدينة بشر كثير الخ قال القاري تحقيقا لقوله تعالى يا قوتك رجلا اي مشاة وعلى كل ضام اي راكبين على كل بعير ضعيف يأتين من كل فج عتيق اي طريق بعيد لينتهدوا منافق لهم اي ليحضروا منافع دينية ودنيوية واخرية قال وقد بلغ جملة من معه عليه الصلوة والسلام من اصحابه في تلك الحجة تسعين الفا وقيل مائة وثلاثين الفا **قوله** فخرجنا معه الخ الخمس يقين من ذي القعدة كما رواه النسائي بين الظاهر والعصر روى الترمذي وابن ماجه عن انس والطبراني عن ابن عباس ان حجة عليه الصلوة والسلام كان على رجل

قوله اسماء بنت عميس هي بن ابى بكر فأسكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصنع قال اغتسل واستنقري بثوب آخر فبقي
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصور حتى اذا استوت به ناقته على البلية نظرت الى مد بصرى بن زيد من ركب المشركين
وعز يمينه مثل ذلك وعز يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين اظهرا وعليه ينزل القرآن هو يعز تأويله ما عمل من شئ

رث يساوي اربعة دراهم - قوله فقلت اسماء بنت عميس لم يهملين مصغرا الصحابة الفاضلة زوجة الصديق رضي الله عنها بعد موت جعفر بن زوجه
على رث بعد موت الصديق وولدت له يحيى قوله محمد بن ابى بكر وهو من اصغر الصحابة ثلثة اصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين قوله كيف اصنع
اي في الاحرام - قال الزرقاني الظاهر انما ارسلت زوجها الصديق ويدل له رواية الموطأ ان اسماء ولدت محمد بن ابى بكر فذكر ذلك ابو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله اغتسل الخ دل على ان اغتسال النساء للاحرام سنة كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو للفظانة لا للظاهرة ولهذا لا ينوبه التيمم وكذا في الحائض
وقد سبق بيانه في باب مستقل قال الزرقاني فيه صحة احرام النساء والحائض وهو مجمع عليه وصحة اغتسالهما للاحرام وان كان الدم جاريا قال الخطابي
واسما أمرها بذلك وان كان اغتسالها لا يصح للشبهة بالطاهر كما أمر من اكل يودع اشواء بأصساك بقية النهار وقال غيره للتنبيه على ان الغسل
من سنن الاحرام - قوله واستنقري الخ بمثابة بول الفوقية اي استنجي يعني اجعل هناك ما يمنع من سيلان الدم تنزها ان تظهر الحاجة على حسب هذا
المعادة اذ لا يقدر على اكثر من ذلك قال النووي فيه امر الحائض والنفساء والمستحاضة بالاستنقاء وهو ان تشد في وسطها شيئا وتدخل خرقة عذرا
تجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها وذلك المشد في وسطها وهو شبية شفر الدابة بفتح الفاء قوله واحرم الخ او بالنية
والثبوتية قوله ركعتين في المحل الخ اي مسجد ذي الحليفة قال ابن العجمي فمنسكه ينبغي ان كان في الميقات مسجد ان يصليهما فيه ولو صلاهما في غير المسجد
فلا بأس ولو احرم بغير صلوة جاز ولا يصلي في الاوقات المكروهة وتجزئ المكتوبة عنهما كتحية المسجد وقيل صلى الظهر وقد قال ابن القيم ثم انقل انه
عليه الصلوة والسلام صلى للاحرام ركعتين غير فرض الظهر كذا في المرقاة - وقد سبق الكلام في استحباب ركعتي الاحرام مبسوطة - قوله ثم ركب القصور
قال النووي في بفتح القات والمثل قال القاضى ووقع في نسخة العذري القصوى بضم القاف القصير قال وهو خطأ قال القاضى قال ابن تينبة كانت للنبى
صلى الله عليه وسلم نوق القصور واحجاء والعصباء قال ابو عبيد العصباء اسم لناقة النبى صلى الله عليه وسلم ولم تسم بذلك شئ أصابها قال القاضى قد
ذكرها انه ركب القصور وفي آخر هذا الخطب على القصور وفي غير مسلم خطب على ناقته الجداء وفي حديث آخر على ناقته خرواء وفي آخر العصباء وفي
حديث آخر كانت له ناقدة لا تسبق وفي آخر تسمى مخضمة وهذا كله يدل على انها ناقدة واحدة خلافت ما قاله ابن تينبة وان هذا كان اسمها اد
وصفها لهذا الذي بها خلافت ما قال ابو عبيد لكن يأتي في كتاب النذر ان القصور غير العصباء كما سبقت فيه هناك قال الحربي العصب الجذع والخزرة
القصور والخضرة في الآذان قال ابن الاعرابي القصور التي قطع طرف أذنها والجذع كثر منه وقال الأصمعي والقصور مثله قال وكل قطع في الآذن
جذع فان جاوز الربع فهو عصباء والخضرة مقطوعة الآذين فان اصطلمتا فهي صلباء وقال ابو عبيد القصور المقطوعة الآذن عرضا والمخضرة
المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه وقال الخليل المخضرة مقطوعة الواحدة والعصباء مشقوقة الآذن قال الحربي فلحديث يدل على ان العصباء
اسم لها وان كانت عصباء الآذن فقد جعل اسمها هذا آخر كلام القاضى - وقال محمد بن ابراهيم التميمي وغيره ان العصباء والقصور والجلاء
اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم - قوله على البلية الخ بالماء اي المكان العالي قدام ذي الحليفة بقرعها الى جهة مكة
سميت بيلة لانها لا ينبت بها ولا اثر قوله نظرت الى مد بصرى الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ مد بصرى وهو صحيح ومعناه منتهى بصرى وانك بعض
اهل اللغة مد بصرى وقال المصوب مدى بصرى وليس هو بمكبر بل هما لغتان المد أشهر - قوله من ركب المشركين الخ قال الزرقاني فيه جواز الخ
كذلك وهو اجماع وانما الخلاف في الأفضل فقال الجمهور الركوب لاقتداء به صلى الله عليه وسلم ولأنه أعون على القيام بالمناساك
ولأنه أكثر نفقة وبه قال مالك في المشهور وهو الأصح عند الشافعية ورجح طائفة من المذهبين المشي، ام وفي الدل المختارنا قلا
عن السراجية الحج را حكيا أفضل منه ما شئ به يفتي، ام - وقد بحث فيه ابن عابدين رحمه الله في رد المختار ونقتل ما يدل على خلا
فليراجع - قوله وعن يمينه مثل ذلك الخ اي نظرت عن يمينه مثل ذلك فهو ينصب مثل في الثلاث قال الولي ضبطناه بالنصب
في الثلاث ويجوز الرفع على الاستثناء والمراد انه حضر معه خلق كثير وقد قيل انهم اربعون ألفا، كذا في شرح المراهب
وقد تقدم ما نقله القارى في عدد الحاضرين معه صلى الله عليه وسلم والله تعالى اعلم - قوله وعليه ينزل القرآن الخ
بضم اونه كذا في شرح المراهب قوله وهو يعز تأويله الخ اي على الحقيقة ومعناه الحش على التمسك بما يخبرهم
به من نعله في تلك الحجة، قوله وما عمل من شئ الخ زيادة في الحش على التمسك بما يخبرهم به،

علمنا به فاهل بالتوحيد لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واهل النار
 بهذا الذي يهلون به فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ولم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبيته قال جابر لسنان نوى الا
 الحج لسنان نعت العمرة حتى اذا اتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى اربعاً ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأوا واخذوا
قوله فاهل بالتوحيد يعني قوله لبنيك لا شريك لك وفيه اشارة الى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تلبيتها من لفظ الشرك وقد سبق ذكر تلبيتهم
 في باب التلبية **قوله** بهذا الذي يهلون به الخ قال عياض يعني به من زاد في الثناء على الله تعالى وذلك كزيادة عمر لبنيك ذا النعماء والفضل الحسن
 لبنيك فهو بآمنك ومن غوى اليك وكزيادة ابنه لبنيك وسعديك واخيارك في يدك والرغبات اليك والعلل وعن انس بن مالك قال قالوا يا رسول الله
 العلماء ان يأتي تلبيته رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقتصر عليها الا ان يزيد لفظاً رويت عنه صلى الله عليه وسلم كقوله لبنيك اله الحى وشوها **قوله**
 لسنان نوى الا الحج الخ تقدم معنى هذا القول في شرح حديث عائشة رضى الله عنها تحت قولها لا نرى الا الحج فراجع **قوله** استلم الركن الخ اي الحجر الاسود
 والاستلام افعال من السلام بمعنى التحيّة واهل اليمن يسمون الركن بالحيا لان الناس يجيئون به بالسلام وقيل من السلام بكسر السين وهو الحيازة يقال
 استلم الحجر اذا ثمة وتناوله والمعنى وضع يده عليه وقبله وقيل وضع الجبهة ايضاً عليه وفي المواهب شرحه للزركاني وهو ان البيت اربعة اركان
 الاول له فضيلتان كون الحجر الاسود ذية وكونه على قواعد ابراهيم اي اساس بنيانه والثاني وهو الركن اليماني الثانية فقط وليس للآخرين شئ منهما فلذلك
 يقبل الاول كما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود وفي البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله
 ويستلم الثاني فقط كما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لا يستلم الا الحجر والركن اليماني ولا يقبل الاخران ولا يستلمان اتباعاً للفعول النبوي
 لانها ليس على قواعد ابراهيم هذا على قول الجمهور واستحب بعضهم تقبيل اليماني ايضاً واجاب الشافعي عن قول من قال كما وثقه من تقبل الاربعة
 ليس شئ من البيت فحجراً فرد عليه ابن عباس فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة بان الركن مع استلامها هجر البيت وكيف يحجر وهو طواف به
 ولكنا ننتبع السنة فعلاً او تركاً ولو كان ترك استلامها هجراً لكان ترك استلامها هجراً لكان ترك استلامها هجراً ولا قائل به وروى الشافعي عن ابن عمر قال
 استقبال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود فاستلمه اي مسح يده عليه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً يقبله ومفاد استحياب الجمع بينهما ام - وفي
 الدار المختار واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت ثم قال واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل الى ان قال ويكره استلام غيرها وهو الركن الحجازي
 والشامي **قوله** فرمل ثلاثا الخ قال النووي فيه ان المحرم اذا دخل مكة قبل الوقت بعزات يسر له طواف القدوم وهو جمع عليه ذية ان
 الطواف سبعة اشواط وفيه ان السنة ايضاً الرمل في الثلاث الاول وعشي على عادته في الاربعة الاخيرة ام - ومعنى قوله رمل اي مشى بسرعة متعاقب
 الخطا وهز كتفيه والرمل عندنا في كل طواف بعد سعي والا فلا كالاضطباع كما في البدائع قال النووي والاضطباع سنة في الطواف وقد صح فيه
 الحديث في سنن ابن ابي اود والنزدي وغيرها وهو ان يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن ويجعل طرفيه على عاتقه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوراً
 قالوا وما يسر الاضطباع في طواف يسر فيه الرمل على سبيل تفصيله والله اعلم انا مشرعي الرمل والاضطباع في الطواف فقال الشيخ ولي الله الهو
 وذلك لمعان منها ما ذكره ابن عباس رضى الله عنهما من اخافة قلوب المشركين واظهار صولة المسلمين وكان اهل مكة يقولون وهنتهم حتى يثرب فرمل
 من افعال الجهاد وهذا السبب قد انقضى ومضت ومنها تصهير الرغبة في طاعة الله وانه لم يزد السبع الشاسع والنعب العظيم الا شوقاً ورغبة كما قال الشاعر
 سه اذا اشتكت من كلال السير واعدتها روح الوصال فتحي عند مياد وكان عمر رضى الله عنه اراد ان يترك الرمل والاضطباع لانقضاء سببها
 ثم تفتن اجماعاً لانها سبباً آخر غير منقضى فلم يتركها **قوله** ثم تقدم الى مقام الخ وفي نسخة ثم نزل بالنون والفاء والذال المحجمة اي توجهه الى مقام
 ابراهيم **قوله** الى مقام ابراهيم الخ اي الحجر الذي قام عليه عند بناء البيت قال النووي هذا دليل لما اجمع عليه العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا فرغ من
 طوافه ان يصلي خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان ام سُنَّتَان وعلافيه خلافه حاصله ثلاثا اقول اصحهما انهما سنة والثاني
 انهما واجبتان والثالث ان كان طوافاً واجباً فواجبتان والا فسُنَّتَان وسواء قلنا واجبتان ام سُنَّتَان لو تركهما لم يطل طوافه وانما ان يصليهما خلف
 المقام فان لم يفعل ففي الحجر والا ففي المسجد والا ففي مكة وسائر الحرم ولو صلاهما في وطنه وغيره من اقاليم الارض جاز وانما الفضيلة ولا نفوت
 هذه الصلوة اذ ارجحاً ولو اراد ان يطوف أطوفة استحيت ان يصلي عقب كل طواف ركعتيه فاذا اراد ان يطوف أطوفة بلا صلوة لم يصلي بعد الأطوفة
 لكل طواف ركعتيه قال أصحابنا يجوز ذلك وهو خلاف الاول ولا يقال مكروه ومن قال بهذا المسورين بحرمة وعائشة وطاوس وعطاء وسجيل بن
 جبير واحمد واسحاق وابو يوسف وكهه ابن عمر الحسن البصري والزهري ومالك والثوري وابو حنيفة وابو ثور وحيد بن الحسن وابن المنذر ونقله
 القاضى عن جهم بن القفاة ام - قلت وفي كتب أصحابنا ثم صل تشفعاً في وقت صباح يحجب (بالجيم) على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام او غيره

سنة طواف القدوم والركن

الذي على الركنين بعد الطواف خلف المقام

وهل هما واجبتان ام سُنَّتَان

له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثور دعابن ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدمه في بطن الوادي حتى اذا اصعدنا مشى حتى اتي المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر طواف على المروة فقال لوائي استقبلت من امري ما استدرت لراسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكرا ليس معه هدي في قوله له الملك وله الحمد الم زاد في رواية ابى داود في حديثه قوله انجز وعده الم اي وفي ما وعدك كلفته قوله ونصر عبده الم اي عبده الخاص محمد صلى الله عليه وسلم على اعدائه نصر عزيزا قوله وهزم الاحزاب الم قال الطبري رحمه الله الذين تخربوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فزهمهم الله تعالى بغير قتال ام - ويمكن ان يراد بهما انواع الكفار الذين غلبوا بالمزمية والفرار كذا في المرقاة - قوله ثور دعابن ذلك قال مثل هذا قال الطبري ثم تقصير التراخي وان يكون الدعاء بعد الذكر وبين تقصير التعدد والتوسط بين الذكر بأن يدع بعد قوله على كل شيء قدير الدعاء فتحل من قال لما فرغ من قوله وهزم الاحزاب وحده دعاء ما شاء ثم قال مرة أخرى هذا الذكر ثور دعاء حتى فعل ذلك ثلاثا فهذا انما يستقيم على التقديم والتأخير بان يذكر قوله ثور دعابن ذلك بعد قوله قال مثل هذا ثلاث مرات وتكون ثور للتراخي في الاخبار لا تأخر زمان الدعاء عن الذكر ويلزم ان يكون الدعاء مرتين ام - وفي الدر المختار ودعائها شاء لان محمل الدعاء شيئا لا يذهب بركة القلب ان تترك بالماء ثور فحسن ام - قال ابن عابدين قوله يذهب بركة القلب او لانه بسبب حفظه له يجري على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلوة فانه ينبغي الدعاء فيها بما يحفظه لتلاجه على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلواته كما نقله طعن الولوالجية قوله حتى اذا انصبت قدمه في بطن الوادي حتى اذا انصبت الماء فانصبت اي انحلت قدمه قوله في بطن الوادي حتى اذا اصعدنا الم قال النووي هكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ قال وفيه اسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى اذا انصبت قدمه في بطن الوادي ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير موضع من مسند مالك وذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى اذا انصبت قدمه في بطن الوادي حتى خرج منه وهو بمنزلة رمل هذا كلام القاضي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت قدمه في بطن الوادي حتى كما وقع في الموطأ وغيره والله اعلم - وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد ثور يشي باقي المسافة الى المروة على عادة مشيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي ولزم في الجميع او سعي في الجميع اجزاء وفاتته الفضيلة هذا مذهب الشافعي وموافقيه وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضع واحد واثنان احداهما كما ذكرنا الثانية تجب عليه اعادته ام - وفي الدر المختار ناقلا عن اللباب ويستحب ان يكون السعي بين ميلين فوق الرمل دون العدد وهو في كل شوط اي بخلاف الرمل والطواف فانه مختص بالثلاث الاول خلافا لمن جعله مثله فواته تركه او هزل في جميع السعي فقلنا لا ولا شيء عليه وان عجز عند صبر حتى يخرج فرجة ولا تشبه بالسعي فحركته وان كان على دابة حركها من غير ان يردى احلا ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي الم والسير في السعي بين الصفا والمروة على ما ورد في الحديث ان هاجرا لم يلعب عليه السلام لما اشتد بها الحال سعت بينهما سعي الانسان المجتهد فكشفت الله عنها الجهد بأبداء زمر والماء والرغبة في النسي ان يعمر تلك البقعة فوجب شكر تلك النعمة على اولاده ومن تبعهم وتلك الآية الحارقة لتبهرت بهيمتهم وندتهم على الله ولا شيء في هذا مثل ان يعرض عقل القلب بما يفعل فظاهر من ضبط محال لما لو القوم فيه تذلل عند اول دخولهم مكة وهو حكاية ما كانت فيه من العناء والجهد حكايته المحال في مثل هذا ابلغ بكثير من لسان المقال قوله حتى اذا اصعدنا الم كبر العيان اي ارتفعت قدمه من بطن المسيل الى المكان العالي مشى المشى المعتاد قال القاري في شرح المشكوة وفي نسخة اصعدنا باهمن قال الطبري الاصعاد الذهاب في الارض مطلقا ومعناه في الحديث ارتفاع القديين عن بطن الوادي الى المكان العالي لانه في مقابلة انصبت قدمه اي دخلت في الجرد وقوله ففعل على المروة كما فعل الم فيه انه ليس عليها من الذكر والدعاء والركن مثل ما ليس على الصفا وهذا متفق عليه قوله حتى اذا كان آخر طواف على المروة الم قال النووي فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور ان الذهاب من الصفا الى المروة يحسب مرة والمرجوع الى الصفا ثمانية والمرجوع الى المروة ثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة وقال ابن بنت الشاذلي وابوبكر الصيرفي من اصحابنا يحسب الذهاب الى المروة والمرجوع الى الصفا مرة واحدة فيقع آخر السبع في الصفا وهذا الحديث الصحيح يرويهما وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الازمان - والله اعلم ام - وفي رد المحتار تحت قول صاحب الدر المختار سبيل الصفا ويختم الشوط الساب بالمروة فيه اشارة الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب الى المروة شوط واحد كالطواف فانه من الجرد الى الجرد شوط وتمامه في الفجر وغيره قوله لراسق الهدى وجعلتها عمرة الم يعني تمتعت من اول الامر من غير سوق الهدى وفي شرح الموهب اي لو عتق لي هذا الرأي الذي لا يتة آخر ام تركه في اول امره لما سقت الهدى اي لما جعلت على هدنيا واشعرتة وقلدته وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحل حتى ينجره وانما ينجره يوم النحر فلا يصح له فتح الحج بعمره ومن كاهدي معه يجوز له فسحه وهذا صريح في انه صلى الله عليه وسلم لم يكن ممتعا قال الخطاي انما قال هذا

فيلعل وليجعلها عمرة فقام سراقه بن مالك بن جحشم فقال يا رسول الله أعلمنا هذا أم لا بد فشتك رسول الله صلى الله عليه وسلم ضابطه
واحدة في الأخرى وقال دخلت العمرة في الحج مرتين لا بد لك وقد عني من اليمن بدين النبي صلى الله عليه وسلم فوجدنا طاعة من حل و
لبست ثيابا صبيغًا وأكثلت فأنكر ذلك عليها فقالت أن أبي أمرني بهذا قال فكان علي يقول لأعراق فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمرشًا على فاطمة الذي صنعت مستفتيًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكرت عنه فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها فقال صدقت
صدقت ما ذا قلت حين فرضت الحج قال قلت اللهم إني أهلك بما أهلك به رسولك قال فان معي الهدى فلا تحلل قال فكان جماعة الهدى
الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم مائة قال فحل الناس كلهم وقصرهم إلا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان
معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلة بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

استطاب لنفس أصحابه لتلايحج في أنفسهم أنه أمرهم بخلاف ما يفعله ففعله قول فقام سراقه بن مالك بن جحشم في سراقه بضم السين وراو خفيفة
وقاف وهو الكنانى المدبجى الذى ساخت فرسه في قصة الهجرة وأسلف في الفتح وجده جشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم المعجمة وفتحها لغة حكاهما الجوهري
وغیره قول واحدة في الأخرى أى جامعاً واحدة منها في الأخرى والحال مؤكدة قول دخلت العمرة في الحج مرتين أى قال الزرقاني ثم رادخالها لصابع بعضها
في بعض وتكريرها مرتين إياها القول وبالفعل يستدعى ادخال أحد النسيكين في الأخرى وثمة حديث ابن عباس فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قوله
أى ليس لعامة هذا فقط قوله بل لا بد لك أن تكرر للتأكيد لا بد لك من الحج في كل سنة وهذا معنى فتح الحج إلى العمرة عند أهل الظاهرية
وقال الجوهري معنى الحديث جواز فعل العمرة في شهر الحج إلى يوم القيامة وإن قصد إبطال زعم الجاهلية منع ذلك، وهذا الحديث قد سبق شرحه وأصحها وبسطها في
من البحث في الباب الذى قبل هذا فليراجع - قوله وقد علم من اليمن أى لأنه صلى الله عليه وسلم كان بعثه إليها - قوله بدين النبي صلى الله عليه وسلم أى
بضم الباء وسكون اللام جمع بينه والمراد هنا ما يتقرب بدينه من الأهل، قال الزرقاني وظاهر هذا أن البدن للمصطفى وفي النساء في قوله من اليمن بهذا
وساق صلى الله عليه وسلم من المدينة هدى فظاهراً أن الهدى كان لعل في فحينئذ أن علياً قدم من اليمن هدى لنفسه وهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر
كل راو واحد منهما، أى وساق في الكلام على هذه البدن وتعيين ذابها قريباً أن شاء الله تعالى - قوله ولبست ثياباً صبيغاً أى صبغوا بغير
بيض فيلعل يغير مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث قوله فأنكر ذلك عليها أى لظنه أنها تابعة للنبي صلى الله عليه وسلم في أحرامه ورأى أنه باق على أحرامه
زاد في روايته إلى داود وقال من امرئ بهذا أى بالاحوال الذى نشأ عنه اللبس والاحتشال لا بها أذهاباً من المباح وهو
غير ما سويته أو أريد بالامرأة باحة لا طلب الفعل قوله عمرشاً على فاطمة أى التحريش بالأغراء والمراد هنا أن يكرمه ما يقضه عنها قول مستفتيًا لرسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني ولم يبق علياً من يقولها أى أمرى وخبر الواحد مقبول بحجانه فهم أنه أمرها بالاحلال ولا يلزم منه ليس الصبيغ بالاحتشال
لقرب زمن الأحرام الماضى والذي تنشئه أو جواز أن أمرهم الصيام وإن لها أمراً يخصها لا بالصفة منه فلا نقول إلا ما يفعله أو فهم أنها ليست ممن لم يبق
الهدى لأن أباهما وزوجها ساقاه فى حكم من ساقاه وفيه جواز قول الشخص أبى ولو كان معظماً وأنه ليس بتقضيء كماله فيؤخذ منه جواز قول الشريفة جدي
يريد النبي صلى الله عليه وسلم قاله الولي العار في ملخصاً قوله ما ذا قلت حين فرضت أى أيا لزمته على نفسك بالنية والتلبية قوله بما أهل به رسول الله
فيه جواز الأحرام بما أحرم به غيره وقد سبق شرحه وبيان حكمه في الباب الذى قبله فراجع قوله فان معي الهدى أى فلا أقدر أن أخرج من العمرة
بالتحلل، قوله فلا تحلل أى ففى أى لا تحلل أنت بالخروج من الأحرام كما لا تحل حتى تفرغ من العمرة والحج قوله فحل الناس كلهم أى أكثرهم
ومعظمهم فهو علم أريد به الخصوص لأن عائشة لم تحلل ولم تكن من ساق الهدى وقد تقدم شرحه في الباب السابق قوله وقصر أى قال الطيبى
وأنما قصر أى أن الحلق أفضل لأن يبقى لهم بقية من الشعر حتى يحلق في الحج، أى وليكون شعرهم في ميزان حجتهم أيضاً سبب الزيادة أجروهم وليكونوا
داخلين في المقصرين والمحلقيين جامعين بين العمل بالرخصة والعزيمة، هكذا في المرفوعة قوله فلما كان يوم التروية أى وهو اليوم الثامن
من ذي الحجة سمي به لأنه كانوا يرون أهدى منه استقلاداً للوقوف يوم فخر أذ لم يكن في عرفات ماء جازلاً لنا (شرح للباب (قائل) - في مناسك النوى
يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر الآخر والحادي عشر القارن وتشديد الراء لأنه يقرن فيه بينه والثاني عشر يوم النفر الأول
والثالث عشر النفر الثاني - قوله فصلها الظهر والعصر أى كل صلاة لوقتها وفيه نداء التوجه إلى منى يوم التروية وكره مالك التقدم إليها قبله قال
الشافعى أنه خلاف السنة وفيه أن بيت بمنى هذه الليلة والليلة التسعة من ذي الحجة وهذا البيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالجماع
قاله النووي - وقال الشيخ ولي الله الدهلوى ثم والسر في نزول منى أنها كانت سوقاً عظيماً من أسواق الجاهلية مثل عكاظ والمجنة وذي المجاز وغيرها وإنما صلوا
عليه لأن الحج يجمع أقواماً كثيرة من أقطار متباعدة ولا أحسن للتجارة ولا أرفق بها من أن يكون مؤتمراً عند هذا الاجتماع ولأن مكة تصيق عن تلك الجنجونا

والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس أمر بقبلة من شعر تضرب له بنمرة فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجها القبلة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دماءكم وأموالكم

فلولكم يصطلم حاضرهم وبأديهم وخالمهم ونبههم على النزول في قضاء مثل منى لخرجوا وإن اختص بعضهم بالنزول لوجده في أنفسهم ولم يجز العادة بنزولها اقتضى دليل العرب وحجيتهم أن يجتهد كل حي في التفاضر والتكاثر وذكر ماثر الآباء وإراءة جلدهم وكثرة أعوانهم ليرى ذلك الأفاضل والأداني ويبعد به الذكر في الأقطار وكان للإسلام حاجة إلى اجتماع مثل يظهر به شوكة المسلمين وعقدتهم وعدتهم ليظهر دين الله ويبعد صيته ويغلب على كل قطر من الأقطار فبقاه النبي صلى الله عليه وسلم وحده عليه وذب إليه ونجح التفاضر وذكر الآباء وأبدله بذكر الله بمنزلة ما أبقى من صنفاً فاتهم ولا ثم لم يمه الكناج وعقبة المولد لما رأى فيها من فوائد جليلة في تدبير المنازل **قوله** حتى طلعت الشمس الخ فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس هذا متفق عليه **قوله** وأمر بقبلة الخ أي أمر بضرب نبرة قبل قدومه إليها، قال الأبي رحمه الله ما أراد أن يظهر مخالفة الجاهلية أراد أن يظهر ذلك ابتداءً لبيتها لئلا يكون ذلك في النوى في هذا الحديث جواز الاستقلال بالحرم بقبلة وغيرها ولا خلاف في جواز التنازل واختلاف في جواز الركاب فذهبنا جوازاً وبه قال كثيرون وكرهه مالك وأحمد ستان المسئلة مبسوطة في موضعها أن شاء الله تعالى وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر **قوله** بنمرة الخ هي بفتح النون وكسر الميم هذا أصلها ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو أسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهي موضع بجند عرفات وليست من عرفات، قال النووي فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد نزول الشمس وبعد صلواتي الظهر والعصر جميعاً فالسنة أن ينزلوا بنمرة فمن كان له قبة ضربهها ويغتسلون للوقوف قبل النزول فإذا زالت الشمس سار بهم إلى ما أم إلى مسجد إبراهيم عليه السلام وخطب لهم خطبتين خفيفتين ويخفف الثانية جملًا فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جميعاً بينهما فإذا فرغ من الصلوة سار إلى الموقف **قوله** ولا تشك قريش إلا أنه واقف الخ في شرح المواهب ظاهرة أنه ليس لقريش شك في شيء الخ في وقوفه عند المشعر فاتهم يشكون فيه وليس المراد ذلك بل عكسه وهو أنهم لا يشكون في أنه صلى الله عليه وسلم سيقف عند المشعر الحرام على ما كانت عادتهم من وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة فقال الأبي رحمه الله في الظاهر في الآية أنها زائدة وإن وضع نصب على إسقاط الجار أي ولا يشك قريش في أنه واقف عند المشعر أم - وقال الطبري أي لم يشكوا في أنه يخالفهم في المناسك بل يتفقوا بها الخ في الوقوف فاتهم حمزوا بأنه يوافقهم فيه فإن أهل الحرم كانوا يفتقون عند المشعر الحرام وهو جبل في المزدلفة يقال له فزح وعليه جمهور المفسرين والمحدثين وقيل أنه كل المزدلفة وهو بفتح العين وقيل بكسرها ذكره النووي رحمه الله - **قوله** كما كانت قريش تصنع في الجاهلية الخ أي كانوا يفتقون بالمزدلفة ويقولون نحن أهل حرم الله فلا يخرج منه وقد يتوهم أنه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم قبل البعثة وليس كذلك لما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أنه كان يقف مع عامة الناس قبل النبوة أيضاً - **قوله** فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي أما أجاز فمعناه أجاز والمزدلفة ولو يقف بها بل توجه إلى عرفات وأما قوله حتى أتى عرفة فبحاز والمراد قارب عرفات لأنه فتره بقوله وحجها القبلة قد ضربت بنمرة فنزل بها وقد سبق أن نمرة ليست من عرفات وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلواتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة **قوله** حتى إذا زاغت الشمس أي زالت عن كبد السماء من جانب الشرق إلى جانب المغرب - **قوله** أمر بالقصواء الخ تقدم ضبطها وبيناها في أول هذا الباب **قوله** فرحلت له الخ على بناء المجهول مخففاً أي شد الرحل عليها للنبي صلى الله عليه وسلم **قوله** فأتى بطن الوادي الخ وهو عرنة بضم العين وفتح الواو المحدثين بعد هاتون، قال القاري موضع عرفات يسمى عرنة وليست من عرفات خلافاً لما لك ومنها بعض مسجد إبراهيم الموجود اليوم واختلف في هذين والصحيح أنه منسوب لإبراهيم الخليل بأعبار أنه أول من اتخذ منى مصلىً أم وقيل غير ذلك **قوله** فخطب للناس الخ قال الزرقاني فيه أنه يستحب للإمام أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور والمحدثون والمخالفون من المالكية وهو المشهور بقول النووي خالف فيها المالكية فيه نظراً لما هو قول العراقيين منهم والمشهور بخلافه وانفق الشافعية أيضاً على استحبابها خلافاً لما توهمه عياض والقزطلي، أم - قال النووي ومذهب الشافعية أن في الحج أربع خطب مسنونة أحداها يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلوة الظهر والثانية هذه التي يبطن عرنة يوم عرفات والثالثة يوم النحر والرابعة يوم المزدلفة الأولى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق قال أصحابنا وكل هذه الخطب أفراد وبعد صلوة الظهر الخ التي يوم عرفات فاتها خطبتان وقبل الصلوة قال أصحابنا ويعلمهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخيرة والله أعلم انتهى كلام النووي - وعند الحنفية في الحج ثلاث خطب ألقاها ذنابها ما ذكره النووي وثالثها عرفة في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم وكلها سنة **قوله** أن دماءكم وأموالكم الخ زاد في بعض الطرق وأعراضكم، والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الأسنان سواء كان في نفسه أو في سلفه قال الحافظ هذا الكلام على حدث المضاف أي سلفكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم، أم - وقال الزرقاني معناه أن

حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الاكل شئ من امر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودعاء الجاهلية موضوعة
وان اول دم اضح من دماء ثمانية ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل ورياء الجاهلية موضوعة واول نيا
اضح ريساناريا عتاس بن عبد المطلب فانه موضوع كله فاتقوا الله في النساء

دماء بعضكم على بعض حرام وان كان ظاهر اللفظ ان دم كل واحد حرام عليه نفسه وقال كل واحد حرام عليه نفسه فليس يراد
لان الخطاب للجموع والمعنى فيه منهيكم ولا يتعدل ارادة المعنى الثاني اما الدم فواضح واما المال فيعني تحريمه عليه تحريم تصرفه فيه على غير الوجه المأذون فيه
شرعا قاله الولي العراقي وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما خطيب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا يسعهم حملها لان اليوم يوم
اجتماع وانما تنهز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الاحكام التي يراد تبليغها الى جمهور الناس **قوله** كحرمة يومكم هذا اي يوم عرفه وشهركم هذا اي المحرم
وبل كم هذا اي مكة قال الزقاني في التقديم اليوم على الشهر وهو على البلد الترتيقي فالشهر اقوى من اليوم وهو ظاهر في الشهر كاشتماله على اليوم فاحترامه اقوى من
احترام جزئه واما زيادة حرمة البلد فلا بد من تحريم في جميع الشهور كافي هذا الشهر وحرمة لا تختص به فهو اقوى منه قال الحافظ رحمه وفيه مشروعية
ضرب المثل والحاق النظير بالنظير ليكون اوضح للسامع وانما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لان الخطابين بذل كانوا
لا يرون تلك الاشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك اسأل العيب، وقال في موضع آخر ومناط التشبيه في قوله كحرمة يومكم ما بعد
ظهوره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم مقرر عند هو بخلاف الانفس والافعال فكانوا في الجاهلية يستبيحونها
فطرا الشرع عليهم بان تحريم دماء مسلوها له وعرضه اعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا بد من التشبيه به اخفض رتبة من التشبيه لان الخطاب انما
وقع بالنسبة لما اعتاده الخطاطون قبل تقرير الشرع، ا- قال الطيبي هذا من تشبيه ما لم يتجر به العادة بما جرت به لانهم عالمون بحرمة الثلاث كما في قوله
ولا ذنبقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة كانوا يستبيحون دماهم واموالهم في الجاهلية في غير الاشهر الحرم ويجرمونها فيها كأنه قيل ان دماكم واموالكم محرمة
عليكم ابدا بحرمة الثلاث، ا- قال المغازي ومعنى هذا لا يلزم من نسبتها استعمالها لانها غير تابعة لها بل مشبهة بها والتشبيه غير لازم من جميع الوجوه، -

قوله الام بالفتح والتخفيف للتنبيه - قوله كل شئ من امر الجاهلية الخ الذي احدثوه والشرائع التي شرعها في الحج وغيره قاله في المفهم قوله تحت قد في الخ
بتشديد الميم مثله قوله موضوع الخ اي مزود وباطل حتى صار كالشئ الموضوع تحت القديين قوله ودعاء الجاهلية موضوعة الخ اي منزوعة لاقتضا
ولا دية ولا كفارة قال القاري اعادها للاهتمام اربابنا عليه ما بعد من الكفر وقال الولي العراقي يمكن ان عطف خاص على عام لان راجح دماها في امورها
ويمكن ان لا يندرج حمل اصورها على ما ابتدعوه وشرعوه واجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعوه وانما اريد قطع النزاع بابطال ذلك لان منها
ما هو حق ومنها ما هو باطل وما ثبت بالاثبات قوله من دماها الخ اهل الاسلام اى ابدأ في وضع الدماء التي يستحق المسلمون ولايتها باهل بيتي ، قال النووي
فيه ان الاماء وغيره ممن يامر بمجرمت او يبنى عن منكر ينبغي ان يبدأ بنفسه وأهله فهو اقرب الى قبول قوله والى طبيب نفس من قريب عهد بالاسلام قوله
دمار بن ربيعة بن الحارث الخ ابن عبد المطلب واسم هذا الابن اياس قاله الجمهور والمحققون وقيل عارضة وقيل قمار وقيل آدم قال الدارقطني وهو ضعيف
ولبعض رواة مسلم وابي داود دمار ربيعة فهو وهم لان ربيعة عاش حتى توفي من عمر ستة ثلاث وعشرين وتأوله ابو عبيد بأنه نسيه اليه لانه دلى دم ابنه
وهو حسن ظاهر به تتفق الرايتان - قوله كان مسترضعا الخ على بناء المجعول اى كان لهذا الابن طائر ترضعه من بني سعد قوله فقتله هذيل الخ
بها مضفوفة فمفعولة مفتوحة قال الولي العراقي ظاهر انها تعمرت قتله وذكر الزبير بن بكار انه كان صغيرا يجوب بين البيوت فاصابه حجر في حرب كانت
بين بني سعد وبين ليث بن بكر كذا ذكره عياض والنووي وغيرهما ساكتين عليه وهو صنف لقبوله فقتله هذيل لانهم غار بنو ليث اذ هذيل بن مدركة
ابن الياسر بن مضر وليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة كما بينه ابو عبيد القاسم بن سلام في الاسابيه ، انقضى ، كذا في شرح المواهب الله
قوله وربا الجاهلية موضوع الخ اي الزائد على راس المال كما قال تعالى ولكن نبيهم فكم رؤس امواكم وهذا ايضا اذا المقصود منه من لفظ
ربا فاذا وضع الربا فبعبارة وضع الزيادة قاله النووي ، قال الولي ولا شك ان عطف هذا على امر الجاهلية من الخاص على العام لانه من احد ثنائهم
الفاصل قوله واول ربا اضع ربانا الخ ربانا خبر المبتدأ وقوله ربا العباس بدل منه وخبر محمد وقت اى هو ربا العباس قوله فانه موضوع كلمة الخ
يحتمل عود ضمير انه ربا العباس تأكيده الوضع ويحتمل جميع الربا اى ربا العباس موضوع لان الربا موضوع كله فانه موضوع كلمة الخ
الجاهلية ورباها من اهل الاسلام اهل بيتي يكون امكن في قلوب السامعين واسئل لابي الطمع في الترخيص - قوله فاتقوا الله والنساء الخ قال
الطبري هو عطف من حيث المبدء على ما علموا وامر الكفر اى فاتقوا الله في استباحة الدماء ونهب الاصول وفي النساء وهو من عطف الطلب على التحفيز
بالتاديل كما عطف وامتازوا اليكم ايها المجرمون على قوله ان اصحب الجنة وقال الولي العراقي يحتمل ان الفاء زائدة لان في رواية بدلها واها

فانكم اخذتموهن بامان الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احداً تكرر هونه فان فعلن ذلك فاضربوهن
ضرباً غير مبرح ولهن عليكم زفرجهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده ان اعتصمتم به كتاب الله وانتم
تسألون عني فما انتم قائلون قالوا نشهد انك قد بلغت واديت ونصحت فقال يا صبيحة السبابة يرفعها الى السماء
للسببية لانه لما قرأ ابطال امر الجاهلية وكان من حملها منع النساء من حقوقهن وترك انصافهن امرهم بعبادة الشرع في انصافهن فكانت قيل
فيسبب ابطال امر الجاهلية اتقوا الله في النساء والصنفون فان تركه من امر الجاهلية قال وفي تحت السببية نحو ذلك لكن الذي تمتنع فيه والنظر في
مجازا نحو وكوفي القصاص حيوة اي ان النساء ظنن للمنفق المأمور بها قال النووي وفيه الحث على مراعاة حق النساء والوصية بهن وما شرت
بالمعروف وقيل جاءت احاديث كثيرة صحيحة في الوصية بهن وبيان حقوقهن والتحذير من التقصير في ذلك وقد جعلتها او معظمها في رياض الصالحين
قوله فانكم اخذتموهن بامان الله الخ وفي بعض النسخ بامانة الله قال الزرقاني اي يا الله ائتمنكم عليهن فيجب حفظ الامانة وصيانتها بمراعاة حقوقها
والقيام بمصالحها الدينية والدنيوية قاله في المفهم وفي كثير من اصول مسلم بامان الله بلاهاء كما قال النووي وهو يقوي ان في قوله اخذتموهن دلالة على انها
كالاسيرة المحبوسة تحت زوجها وله التصرف فيها والسلطنة عليها ويوافقه قوله في مائة اخرى فان عوان عند كوجع عانيته وهي الاسيرة لكنها ليست اسيرة
خاتمة كغيرها من الاسرا بل هي اسيرة امة قوله بكلمة الله الخ اي قوله فامساك بمعروف او تسريح باحسان قال الخطابي هذا احسن الوجوه قال المازني
ويحتمل باباحة الله المنزل في كتابه قال عياض قيل هو التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله اذ لا يحل لغير مسلم ان يتزوج مسلمة وقيل كلمة التوحيد التي لا يحل
بها التزوج انتهي اي الصبيغ التي تتخذ بها من ايجاب قبول ورجح هذا في المفهم قال فان حكم الله كلامه المتوجه للتحكم عليه على جهة الانتضاء او التحجير
وكذا النووي فقال المراد باباحة الله والكلمة فانكروا ما طاب لكم من النساء وهذا هو الصحيح قوله ولكم عليهن الخ لما ذكره صلى الله عليه وسلم استحلال الزوج
بكلمة الله وعلوه توكيد الصحة بين الزوجين انتقل الرمان ما على كل واحد منهما من الحقوق وبدأ بحق الزوج لانهم الخاطبون قوله تكرر هونه الخ اي تكرر
دخوله في بيوتكم سواء كرهتم ذاته ام لا وعبر بفرش لان الداخل يطأ المنزل الذي يدخل فيه اي انه ليس للزوجة ان تمكن احداً ولو امرأة او محرماً من دخول
بيت زوجها الا اذا علمت عدم كراهيته زوجها لذلك هكذا حمله القرطبي النووي على العموم قوله فان فعلن ذلك الخ اي بدون رضا كونهن صريحاً او بقصر ان فعلن
شككن اغنيكم هونه لم يمكن لان الاصل المنع قوله ضرباً غير مبرح الخ يضم الميم وفيه الموحدة وكسر الراء المشددة وحذف الهمزة اي غير شديد شاق من الراح
وهو المشقة وقال الخطابي معنى الحديث ان لا ياذن لاحد من الرجال بدخول فيختلش اليهن وكان الحديث من الرجال الى النساء من عادات العرب لا يذنه
عيناً ولا يعدلونه ربة فلما نزلت آية الحجاب وصار النساء مقصورات عن محادثتهن والقعود اليهن وليس المراد بوطئ الفرش هنا نفس الزنا لا يتعمم
على الوجوه كلها فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه ولو اراد الزنا كان الضرب الواجب هو المبرح الشديد والعقوبة المؤلمة من المبرح دون الضرب الذي
ليس بمبرح وذكر المازني وعياض نحوه قوله ولهن عليكم زفرجهن الخ اي وجوباً والمراد بالزفر الماكول والمشرب وفي معناه سكتاهن قوله لم يرفعها
اي على قدر كفايتها دون سرف ولا تقصير او باعتبارها كغيرها من النساء اي بعد تركيهاه فيكون او يعزل النساء به والعمل بما فيه
وفي هذا التركيب اجماع وتوضيح ذلك لبيان ان هذا الشيء الذي تركه فيهم شيئاً جليلاً عظيماً فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية ثم لما حصل من هذا التثوق
التام للسامع وتوجهه الى سماع ما يريد به واشتاتت نفسه المعروفة بنبهه بقوله كتاب الله بالنصب بدل من مفعول تركت جوفه الاولى فان كان المراد
ولا يجوز رفعه خبر عن وى اي وهو ولم يذكر السنة مع ان بعض الاحكام يستفاد منها لاندراجها تحت فان الكتاب هو المبين لكل بعضها بلا واسطة وبعضها
بواسطة قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبييناً لنا لكل شيء وقال تعالى ليتبين للناس ما نزل اليهم كذا في شهر المراهب قال القاري وانما انصرف على
الكتاب لانه مشتمل على العمل بالسنة لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فيلزم من
العمل بالكتاب العمل بالسنة وفيه ايماء الى ان الاصل الاصيل هو الكتاب قوله وانتم تسألون عني الخ بصيغة المجهول قال الطيبي عطف على مقدم اي قد
بلغت ما ارسلت به اليكم جميعاً غير تارك لشيء مما بعثت وانتم تسألون عني يوم القيامة هل بلغت باي شيء تنجيون ودل على هذا الحديث والفاء في قوله فما
انتم قائلون قوله فما انتم قائلون الخ اي اذا كان الامر على هذا فباي شيء تنجيون قوله نشهد انك قد بلغت الخ اي بلغت الرسالة واديت الامانة
ونصحت الامانة وقال الولي العراقي تسألون عني في القيامة او البزخ فما انتم قائلون حين سؤلوا عن الاظهر او الاك في جواب ويترتب عليها قوله نشهد
اي في القيامة على الاظهر او الاك قال وحديث المجهول في الثلاثين يدل على تبليغ جميع ما امر به ونهي به لجميع الناس الموجودين والذين سيوجدون قوله
فقال يا صبيحة السبابة الخ اي اشار بها قوله يرفعها الى السماء الخ اي رافعاً اياها فالحال من فاعل قال امر فوعة فالحال من السبابة قال القرطبي هذا
الاشارة الى السماء لانها قبلة الدعاء واما علو الله تعالى المعنوي لان الله تعالى لا يجوبه مكان ولا يختص بحجة وقد بين ذلك قوله وهو معكم ايما كنتم

هذا الحديث
هو الذي
يروي عن النبي
صلى الله عليه وسلم

وبينكها الى الناس اللهم اشهد ثلاث مرات ثوابه ثم اقام فصلا الظهر ثم اقام فصلا العصر لم يصل بينهما شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصصا والى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه

قوله بينكها الى الناس الخ يفتح التحتية وسكون النون وضم الكاف بعد ها فوقيه قال عياض كذا الرأية في مسلم وهو بعيد المعنى قيل صوابه يتكلمها بموحدة وكذا روينا عن شيخنا ابن الوليد هشام بن احمد في مسلم ومن طريق ابن الاعراب عن ابن داود في سننه بموحدة ومن طريق ابن بكرا التار عنه بفوقية ومعناه برودها ويقبلها الى الناس مشير اليهم وهو من نكب كنانة اذا قبلها هذا كلامه في الاحمال وقال القرطبي روايتي في هذه اللفظة وتقييدى على من اعتد من الأئمة المقتدين بضم الياء وفتح النون وكسر الكاف مشددة وضم الياء براحة اى يدل لها الى الناس وروى يتكلمها مخففة الباء والنون وضم الكاف ومعناه يقبلها وهو قريب من الاول وروى يتكلمها بفوقية وهي ابعد ها الخ وفي الباء قال الاصحى ضربه فكنته اى بالفوقية اى القاء على رأسه ووقع منكنتا وذكره الفارابي في باب قتل فيحتمل ان يكون الحديث من هذا والمغني يتكلمها وفي المراجعة وبينكها الى الناس كالذى يضرب بها الارض والكتك ضرب رأس الأنامل الى الارض قوله اللهم اشهد اى على عبادك بأنهم قد أقروا بانى قد بلغت والمغني اللهم اشهد انت اذ كفى بك شهيدا وفي شرح المؤلف للزحان فان قيل ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد ذلك على قول الفقهاء يعلمها الخطيب ما يجتازون اليه الى الخطبة الأخرى أجيب بانه صلى الله عليه وسلم اكتبه بفعله للمناسك عن يمينه بالقول لانه أوضه واعتبه بما اهمه في الخطبة التي قالها والخطباء بعد ليست افعالهم قدوة ولا الناس يعينون بمشاهدتها ونقلها فاستحب لهم البيان بالقول وفيه حجة للمالكية وغيره ان خطبة عرفة فردة اذ ليس فيه انه خطب خطبتين وما روى في بعض الطرق انه خطب خطبتين فضيعت كما قاله البيهقي وغيره الخ وتذكر عليه الشوكاني في شرح المنتقى فراجع قوله ثم اذن الخ اى بلال رضي الله عنه كما هو المصريح في بعض الروايات قوله ثم اقام فصلا العصر الخ اى جمع بينهما في وقت الظهر وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نسك عندنا وعند مالك والأوزاعي وجمع سفر عند الشافعي خلافا لبعض اصحابه وفي الدر المختار وبعد الخطبة صلى الظهر والعصر اذان وأقامتين قال ابن عابد في قوله باذان اى واحد لانه للاعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله اقامتين اى يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقيم للعصر لان اقامة بيان الشروع في الصلوة بخلاف الجمع بالمزدلفة لان الصلوة الثانية هناك تؤدى في وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام اما الثانية هنا ففي غير وقتها تنفع الحاجة الى اقامة أخرى للاعلام بالشروع فيها - ولهذا الجمع اى الجمع بعرفات عند المحققية شرط مذكورة في الفقه منها الامام الاعظم او نائيه وليس هذا موضع البسط والله سبحانه تعالى علم قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه وانما جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بذكر لان للناس يومئذ اجتماعا لم يعهل في غير هذا الوطن والجماعة الواحدة مطوية ولا بد من اقامتها في مثل هذا الجمع ليراه جميع من هناك ولا يتيسر اجتماعهم في وقتين وايضا فلان للناس اشتغالا بالذكر الدعاء وهما وظيفة هذا اليوم ورعاية الاوقات وظيفة جميع السنة وانما يرتج في مثل هذا الشئ البداهة النادر قوله ولم يصل بينهما شيئا الخ من السنان والنوافل - قوله حتى أتى الموقف الخ اى ارض عرفات او اللام للعهد والمراد موقفه المشاف قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه والسرى في الوقوف بعرفة ان اجتماع المسلمين في زمان واحد ومكان واحد راغبين في رحمة الله تعالى اذ عين له متضرعين اليه له تأثير عظيم في نزول البركات وانتشار الرحمانية ولذلك كان الشيطان يومئذ دحرا واحقرا يكون وايضا فاجتماعهم ذلك تحقيق لطيفة العزيمة وخصوص هذا اليوم وهذا المكان متوارث عن الانبياء عليهم الصلوة والسلام على ما يذكر في الاخبار عن آدم فمن بعده والاخذ بما جرت به سنة السلف الصالحين اصل اصيل في باب التوقيت قوله الصخرات الخ يفحش الايجار الكبارى المفترشات في اسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذى بوسط ارض عرفات وقد راى الطبري منتهيا وتعقبه الأبنى فقال ان كان الوقوف على الصخرات صح فقد يروى بالظاهر انه تجوز بالبطون عن الرجاء والتقدير جعل وجهه ناقته وهذا ان كانت الصخرات في قبلته لانه انما وقف مستقبل القبلة وقال القرطبي يعنى انه علا على الصخرات ناحية منها حتى كانت الصخرات تتأذى بطن ناقته قال الولي العراقي لاحاجة الاله لان من وقف بجبل صخرة على ناقته صار بطنا بجبالها الى الجانيها وليس يشترط في حاذية بطن الناقة لهما ان يكون عاليا عليها - قوله وجعل جبل المشاة الخ جبل يقف المهلة وسكون الموحدة والاماطال من الرمل وقيل الضخم منه والمشاة جمع ماش والمراد جعل صف المشاة ومجتمع مصدين يديه وقيل اراد طريقهم الذى يسلكونه في الرمل والاول اشبه بالحديث قاله عياض ومثله لابن الاثير لكنه صدر بالقول الثاني وحكى الاول فيقول وقال النووي روى جبل بمهلة وموحدة ساكنة وروى جيمم وفتح الباء قال عياض الاول اشبه بالحديث وجعل المشاة الخ مجتمعهم وجعل الرمل ماطال منه وضمج وانا بالجيم فمعناه طريقهم وحيث يسلك الرجال وتلقبه الولي العلوي بان ما ذكره من روايت هذه اللفظة بوجهين وترتيب هذين المعنيين على هذين الوجهين لمراره في كلام القاضي لا في الاحمال ولا في المشارق ولا في كلام غيره ايضا ام - وفيه استحباب الوقوف عند الصخرات قال النووي واشتهر بين العوام من الاعناء بصعود الجبل وتوهمه انه لا يصح الوقوف لانيه فغلط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء

الجمع بين الظهر والعصر وقت الظهر بعرفة باذان واقامتين وهو نسك عند الحنفية

واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القمر أردت أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقضاء الزمام حتى ان رأسها ليصيب مؤرك رحله ويقول بين اليمنى ايها الناس السكينة السكينة كلما أتى حبالا من الحبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلها المغرب والعشاء

من أرض عرفات وإن الفضيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند الصخرات فإن عجز عنه فليقرب منه بحسب الامكان وفي رد المحتار قال قاضي القضاة
بكر الدين وقد اجتمعت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم وافقني عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائها حتى حصل الظن بتعيينه وأنه الفجوة
المستقبلية المشرقة على الموقف التي عن يمينها وورائها صخرة متصلة بصخرات الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل اقرب لقليل
بحيث يكون الجبل قبا لتلك بيمين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك لقليل ووراءه ام - ونقله في اللباب ايضا باختصار قال القاضي محمد عبد
والبناء المربع هو المعروف بمطبخ آدم ويعرب بجذائمه صخرة مخروقة تتبع هي واحولها من تلك الصخرات المفروشة وما ورأها من الصخر السوداء المتصلة بالجبل
قوله واستقبل القبلة الخ فيستحب استقبالها في الوقوف بعرفة لا يتابع **قوله** حتى غربت الشمس الخ قال لقاري اى اكثرها او كادت ان تغرب ،
قوله حتى غاب القرص الخ قال لقاري اى جميعه ام - هكذا هو في جميع النسخ بلفظ حتى بقوية فتحية غاية وكلاهما او دحين بتحتية فنون وقيل انه
الصواب هو مغرب الكلام وحتى وجعله عياض قال النووي باحتمال انه على ظاهره وتكرر الغاية بيانا لقوله غربت الشمس ذهب الصفة لان غروبها يطلق مجازا على مغيب
معظم القرص فان ذلك الاحتمال لقوله حتى غاب القرص في المرافة قيل صوابه حين غاب القرص في نظر الا لا يظهر معنى لقوله ذهب الصفة قليلا حين غاب القرص كان القائل
غفل عن قيد القلة ودخل عن الرتبة التي تطابق الدلية **قوله** وادف سامة خلفه الخ فيه جواز الادراف اذا كانت الدابة مطيقة قد تظاهرت به الاحاديث **قوله**
وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ان الاثر اى ابتداء السير ودفع نفسه نحوها او دفع ناقته وجعلها على السير قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه انما دفع بعد الغروب
رد التحريف الجاهلية فانهم كانوا لا يدعون الا قبل الغروب وكان قبل الغروب غير مضبوط وبعد الغروب امر مضبوط وانما يؤمر في مثل ذلك اليوم بالامر المضبوط
قوله وقد شئت الخ بفتح الشين المعجمة والنون الخفيفة فقات معناه ضم وصيق **قوله** للقصور الزمان الخ اى ضمه وضيقه عليها وكفرها به والزمان والخطار
ما يشد به رؤس الابل من جبل او سير او نحو لتفاد وتساى به قاله عياض في المثنى **قوله** مورك رحله الخ بفتح الميم سكوت الواو وكسر الراء فكيف قطعة من
جلد محشوة شبه الخذة تجعل في مقدم الرجل يضع الركاب رجله عليها متحركا ليساير من وضعهما في الركاب فاراد بذلك انه بالغ في جذب رأسها اليه
ليكفها عن السير ورحله بفتح الراء وحاء مائلة ، قال القسطلاني وفي نسخة من مسند رجله بكسر الراء بعد ها جيم ، قال النووي وفي هذا استحباب الرفق في السير
من الركاب بالمشاة واصحاب الدواب الضعيفة **قوله** ويقول بيده الخ اى يشير بها - **قوله** الشكينة الشكينة الخ مرتين اى الزموا الشكينة يعنى الرفق و
الوقار والطابتة وعلو الرحمة فالنصب على الاعراء **قوله** حبلا من الحبال الخ بجاء مائلة مكسورة جمع جبل التل اللطيف من الرمل الضخم وقد تقدم منه
قريبا **قوله** ارخا لها قليلا الخ اى ارخى للقصور الزمان رخوا قليلا او زمانا قليلا **قوله** حتى تصعد ادرى بضم الفوقية رباعيا وفتحها ثلاثيا كما قال
عياض والنووي وفي امره بالسكينة الرفق بالناس الدواب والامن من الاذية خلاف العجلة كما ان في ارخائه للقصور الرفق بالدواب لئلا يجتمع عليها
مشقة الصعود ومشقة الشئ صلوات الله وسلامه عليه ما ارفأه وأرحه **قوله** حتى اتى المزدلفة الخ في شرح المواهب مرصع بين عرفة ومضى
وكلمها من الحرم وهي المستأجرة لجمع بفتح الجيم وسكون الميم وعين مهلة وسميت جمعا لان آدم اجتمع فيها مع حواء فازلف اليها اى دنا وقرب منها وعقباته
انما سميت جمعا لانه جميع فيها بين صلاتين المغرب والعشاء وقيل لان الناس يجتمعون فيها فسميت جمعا ويزيدون الى الله تعالى اى يتقربون اليه
بالوقوف بها فسميت مزدلفة ام - قال النووي من التزلف والازدلاف وهو التقرب لان التجااج اذا افاضوا من عرفات اذدلفوا اليها اى مضوا اليها
وتقربوا منها وقيل سميت بذلك لجمع الناس اليها في ذلك من الليل اى ساعات ام - وفي شرح الاحياء اصداء متلفة فابدل من التلاد القرب المخرج
قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه والسر في المبيت بمزدلفة انه كان سنة قديمة فيهم ولعلمهم اصطلاحا عليها ما رواه من ان للناس اجتماعا
لم يعهد مثله في غير هذا الموطن ومثل هذا مظنة ان يراهم بعضهم بعضا ويخطر بعضهم بعضا وانما براهم بعد المغرب وكانوا طول النهار في تعب
ياؤن من كل فحش يعمق فلو تجتمعوا ان يأتوا حتى والحال هذه لتعبوا - **قوله** فصل بها المغرب والعشاء الخ اى تجمع بينهما في وقت العشاء وفي شرح الاحياء
للعلامة الزبيدي الخنفه قال المحب الطبري وهذا الجمع سنة باجماع العلماء وان اختلفوا فيما لو صلى كل صلاة في وقتها فقد اكثر العلماء بجوز قال
المثوري واصحاب الرأي ان يصلي المغرب دون مزدلفة فعليه الاعادة وجوزوا في الظهر والعصر ان يصلي كل واحدة في وقتها مع كراهية ام - وقال الرافعي
ولو انفرد بعضهم في الجمع بعرفة او بمزدلفة او صلى احدى الصلاتين مع الامام والاخرى وحده جاز ويجوز ان يصلي المغرب بعرفة او في الطريق قال ابو حنيفة
لا يجوز ويحب الجمع بمزدلفة ام قلت وعبارة اصحابنا واعاد مغربا اذاه في الطريق او عرفات ما لم يطعم الفقير هذا قول ابو حنيفة وحمل قال ابو يوسف

والجميع بين المغرب والعشمة بالمرزق لفتة يا اذان واسطه
وانا مئة واحدة عند الخا واهو اكل اعظم 77

بأذان واحد وأقامتين

يجزئ له وقد ساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعزات كالأبي يوسف أنه إذا أضاف وقتها فلا تجب أعادتها كما بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة فيه صواب
 مسيئاً بتركه ولهما حديث أسامة الصلواة أمامك معناه وقت الصلوة وبه يفهم وجوب التأخير وإنما وجب ليكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان
 عليه الأعادة بالطلوع الفجر ليسير جامعاً بينهما وإذا طلع الفجر لا يمكنه الجمع فتسقط الأعادة ما نصح - **قوله** بأذان واحد وأقامتين الخ قال الزبيدي
 في شرح الأحياء هو الذي في حديث جابر الطبري عن مسدد بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولو يسلم
 بينهما شيئاً وهو قول أحمد لا يصح قولي الشافعي وغيرهما من العلماء وبه قال زفر من اصحابنا واختاره الطحاوي وسرجه بن الهمام واستدلوا بما تقدم من
 حديث جابر وحديث أسامة في الصحيحين وفيه فالحاج المزدلفة نزل فتوضأ ثم أقيمت الصلوة فصل المغرب ثم أخرج كل إنسان بعيره في منزله ثم
 أقيمت الصلوة فصل العشاء والصلاة بينهما شيئاً وقال ابن حنيفة بأذان واحد وأقامة واحدة ما أخرج أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثان عن أبيه
 قال أنزلت مع ابن عمر بن عفراء إلى المزدلفة فأذن وأقام وأمر أسامة فأذن وأقام فصل بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت الدينا فقال الصلوة فصل
 بنا العشاء ركعتين ثم عاب عشاءهم فقيل له في ذلك فقال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وأبو الشعثان اسمه سليمان بن أسود وأخرج ابن أبي شيبة
 وابن راهويه والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة المغرب والعشاء بأقامة واحدة وأخرج
 الطبراني عن وجه آخر عن ابن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وأقامة واحدة وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير
 أنهما مع ابن عمر فلبنا جرحاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة فلما انصرفت قال ابن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا المكان وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص حدثنا شافعيان عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 المغرب والعشاء جميعاً بأقامة واحدة قال ابن الهمام فقد علمت ما في هذا من النقصان رضي فان لم يجر ما اتفق عليه الصحيحين أن علياً ما انفرد به مسلم وأبو داود حتى
 تساقطاً كان الرجوع إلى الأصل يوجب تعدد الأقامة بتعدد الصلوة كافي قضاء والقائمة، بل الأولى لأن الصلوة الثانية هنا وقتية فإما أقدم الأولى
 المتأخرة عن وقتها المعهود كانت الحاضرة أولى أن يقام لها بعد ما والله أعلم وقال مالك بن أنس بأذانين وأقامتين وأصح بفعل ابن مسعود رضي الله عنه
 أخرجه أحمد بن النجاشي وابن أبي شيبة ولفظ الأخير فلما أتى جمعاً أذن وأقام فصل المغرب ثلاثاً ثم العشاء ركعتين ثم أذن وأقام فصل العشاء ركعتين ومنهم من
 قال يجتمع بينهما بأقامتين دون أذان وأحجوا بما رواه النجاشي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً بأقامة
 واحدة ولم يجتمع بينهما ولا على أكثر من واحدة منهما وأخرجه أبو داود وقال ولعمري في الأولى ولو يسلم على أثر واحدة منهما في رواية عنه أيضاً ولم يرد في أحده
 منهما وحكي البغوي والمزني أن هذا قول الشافعي وأما ابن راهويه وحكي غيرهما أن أحدهما قوليه ما تقدم ومنهم من قال بأقامة واحدة دون أذان
 ودليلهم يار دة الشيخان والنسائي عن ابن عمر أنه صلى جميع المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرفت فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا المكان زاد النسائي ولو يسلم بينهما ولا على أكثر من واحدة منها وأخرجه أبو داود وزاد بعد قوله بأقامة واحدة ثلاثاً واثنين وروى الجميع بأقامة
 واحدة عبد الله بن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً بأقامة واحدة وأخرجه أبو داود وروى
 شعبان الترمذي وقال أيها فعلى هذا قال المحب الطبري وهذه الأحاديث المختلفة في هذا الباب توهم التضاد والتهافت وقد اختلف كل من قال بقول
 منها نظراً لضعفه ويمكن الجمع بين أكثرها فنقول قوله بأقامة واحدة أي كل صلوة واحدة أو على صفة واحدة لكل منهما ويتأيد برواية من صرح بأقامتين
 ثم نقول المراد بقول من قال كل واحدة بأقامة أي ومع أحدهما أذان تدل عليه روايته من صرح بأذان وأقامتين وأما قول ابن عمر لم يفرغ من المغرب
 قال الصلوة قل يوهي الأسماء بذكر ذلك دون الأقامة ويتأيد بروايته من روى أنه صلاهما بأقامة واحدة فنقول يحتل أنه قال الصلوة بتأيد ما لم يرد عليها
 لأننا يشتغلوا عنها بأمر آخره أقام بعث لك أو أمراً بأقامة وليس في الحديث أنه اقتصر على قوله الصلوة ولم يقيم ونقول الحديث من هذه الأحاديث كلها أحاديث
 جارية دون سائر الأحاديث لأن من روى أنه جمع بأقامة مع زيادة علمه على من روى الجمع دون أذان ولا أقامة وزيادة الثقة مقبولة ومن روى بأقامتين
 فقد أثبت ما أثبتته من روى بأقامة فقط به عليه ومن روى بأذان وأقامتين وهو حديث جابر وهو أثبت فثبت ما ثبت به من تقدم
 ذكره فوجب الأخذ به والوقوف عند الوحي حديث مسدد بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً بأقامة واحدة ومن أذانين و
 أقامتين لوجب المصير إليه لما فيه من انتابت الزيادة ولكن لا يسيل إلى التقدم بين يدي الله ورسوله ولا إلى الزيادة على ما صح عنه صلى الله عليه وسلم
 والله أعلم - وفي عمدة الفاري وروى ابن عبد البر عن أحمد بن حنبل أنه كان ينبغي من مالك حديث أحمد بن حنبل بن مسعود وهو من رواة الكوفيين
 مع كونه مرفوقاً ومع كونه لم يرد به ويزن ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع وقال ابن عبد البر وأنا أوجب من الكوفيين حيث أخذوا به وأهل المدينة

ولم يسمع بينهما شيئاً ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وأقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة

وهو ان يجمع بينهما بأذان وأقامة واحدة وتركوا ما روي في ذلك عن ابن مسعود مع انه لا يعملون به احداً قلت لا تجب ههنا أصلاً اما وجوب فعله مالك فلا نه اعتد على صنيع عمر في ذلك وان كان لم يروه في الموطأ واما الكوفيون فاعتدوا على حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم، ام - وقال ابن حزم واشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر فانه روى عنه من علم الجمع بينهما بلا اذان ولا اقامة وروى عنه ايضا بأقامة واحدة وروى عنه سقياً بأذان واحدة وأقامة واحدة وروى عنه مسنداً الجمع بينهما بأقامتين وروى عنه مسنداً بأذان واحدة وأقامة واحدة، ام - قلت فقد ظهر ما نقلناه ان الاحاديث في هذا الباب كثيرة الاضطراب لا سبيل الى التطبيق بينهما الا بتعسف شديد لتوحد القصة وقد ترجم ما ذكرنا من كلام المحب الطبري وحده الأذان وتعد الأقامة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند اصحابنا محمول على وقوع الفصل بين الصلوتين بأناخة كل انسان بعباده كما ورد في حديث أسلمة عند الشيخين والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب - قوله ولم يسمع بينهما شيئاً اى من الدوافع السنن، والنافلة تسمى سحبة لاشتغالها على التيسير فيه المواصلة بين الصلوتين المجموعتين، قال ابن عابدين رحمه الله وأشار (صاحب الدر المختار) الى انه لا تطوع بينهما ولو شئت مؤكدة على الصحيح ولو تطوع اعادة الأقامة كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر جرح قال في شرح الباب ويصل سنة المغرب العشاء والتوريع لها كما صرح به مولانا عبد الرحمن البخاري قدس سره السامى في مسنده، ام قوله ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم اى للنوم تفرقة للبدن ورحمة للائمة وكان في فحار عبادات كثيرة يحتاج الى النشاط فيها قوله حتى طلع الفجر اى في المواضع شرحة وترك عليه السلام قيام الليل تلك الليلة ونام حتى اصبح لما تقدم له من الاعمال يعرفه من الوقت من الزوال الى ما بعد المغرب واجتمعه عليه السلام في الدعاء وسيره بعد المغرب الى المزدلفة واقتصر فيها على صلاتي المغرب العشاء قصرهما وجمعتهما جمع تأخير ورد بقية ليلته مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى توتعت قدماه ولكنه اراح نفسه الشريف لما تقدم في عرفة من التعب قد قال ان يجسد لي عليك حقاً ولما هو بصدقه يوم النحر من كونه بخير الشريفة المباركة ثلاثاً وستين ليلة وياق الماء: فخره على من ذهب الى مكة لطواف الأفاضة ورجع الى منى كما نبه عليه الولي العراقي في شرح تقريب الاسانيد للنبوي وفي الدر المختار ويحييها فانما اشرفت من ليلة القدر ام - قال ابن عابدين قوله ويحييها اى ليلة العيد بان يشتغل فيها او في معظمها بالعبادة من صلوة او قراءة او ذكر او دراسة علم شرعى ونحو ذلك وقوله فانما افضل الخ قال ح اى في حل ذاتها لا في حق من كان يزدلفة، انتهى، قال اى انه المبيت عند ناسه وعليه لبعض المتقين من الشافعية وقيل واجب وهو ذهب الشافعي وقيل ركن لا يصح الا به كالوقوف وءاياه جماعة من الأجلة وقال مالك النزول واجب المبيت سنة وكذا الوقوف بعد ثمة المبيت بمظلم الليل الصحيح انه يجب ولو حطه بالمزدلفة قوله حين تبين له الصبح اى ظهر له، قال الزهري، فيه انه يبالي بتقديم صلاة الصبح في هذا الموضع ويتأخذ التذكير بها في هذا اليوم كثر من تأخيره في سائر السنة للاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان وظائف هذا اليوم كثيرة فسق المبالغة بالتكبير للصبح ليتسمع الوقت للوظائف وقال صاحب الهداية وكان في التغليس نفع حاجة الوقت فيجوز تقديم العصر بعرفة اى لما يجاز تعميل العصر على قناتها للحاجة الى الوقوف بعرفها فلا يجوز التغليس بالفجر ويؤدى وقتها اولى - قوله حتى أتى المشعر الحرام الخ بفتح الميم والعين كما في القرآن وقيل بكسر الميم سمي المشعر الحرام لانه من الحرم والحرمته واخرج البخاري ومسلم من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم وقف بالمزدلفة وقال وقفتم ههنا وزدلفة كلها موقف اخرجه ابو داود والترمذي عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم اجمع جميع اتي قرحم فوقف عليه وقال هذا قرحم وسوا الموقف وجميع كلها موقف قال الترمذي حسن صحيح وفي حديث جابر الطويل انه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبره وهللّه ورحل ولرب زليل واقفاً حتى اسفر جداً واستخرج، قيل ابن مسعود عن ابن عمر بن الخطاب عن عائشة بنت عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشقوا على أنفسكم الا ان ما ههنا شمر حلكه واخرج ابو داود الهروي عن ابن عمر قال المشعر الحرام المزدلفة كلها وقال الربيعي والمشعر من المزدلفة فان المزدلفة ما يذاعزى عرفته وادى شمر ام - قال السبكي الطبري قوله تعالى فاذا أفضنتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام قال ابي ثور المفسرين المشعر الحرام هو المزدلفة ودل عليه ابن عمر بن الخطاب وحديث علي وجابر المتقدم بأن يدل ان قرح هو المشعر الحرام وهو المسمى في كتب الفقه فعيان ان يكون في احداهما حقيقة وفي الآخر مجازاً دفعا للاشتراك اذ المجاز خير منه فترجح احتمال عند التعارض فيجوز ان يكون حقيقة في قرح فيجوز اطلاقه على الكل لمضمناه اياه وهو اظهر الاحتمالين في الآية فان قوله تعالى عند المشعر الحرام يقتضي ان يكون الوقوف في غيره وتكون المزدلفة كلها عند ما كانت كالحجيرة ولو اريد بالمشعر الحرام المزدلفة لقال من المشعر الحرام ويجوز ان يكون في المزدلفة كلها واطلق على قرحم تجوز الاشتغالها عليه كلها وجباً من جهة المجاز على اطلاق اسم الكل على البعض وبالعكس وهذا القائل يقول حروف العاني يقوم بعضها مقام بعض فقامت عند مقام في

فدعاه وكبره وهله

وفي الحديث ولا ترمي بصدق كل واحد من الاحتمالين، وقبح كثر موضع من المزدلفة وهو موقف قریش في الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة وفي الصحاح قرح اسم جبل بعرفة قال المحب الطبري وقد بني عليه بناء فمن تمكن من الوقوف عليه مستقبلاً القبلة فيلجأ ويكبر ويهمل ويؤخذ ويكثر من التلبية الى الاسفار ولا ينبغي ان يفعل ما تطابق عليه الناس اليوم من النزول بعد الوقوف من درج في وسطه مضيق يزدحم الناس على ذلك حتى يكاد يهلك بعضهم بعضاً وهو بدعة شنيعة بل يكون نزوله من حيث رقيه من الدرج الظاهرة الواسعة وقد ذكر ابن الصلاح في مناسكه ان قرح جبل صغير في آخر المزدلفة ثم قال بعد ذلك وقد استبدل الناس بالوقوف على الموضع الذي ذكرناه الوقوف على بناء مستقر في وسط المزدلفة ولا يتأذى به هذه السنة هذا آخر كلامه والظاهر ان البناء انما هو على الجبل ولم أر ما ذكره لغيره والله اعلم - كذا في شرح الاحياء للزبيدي -

قوله فدعاه الخ في المواهب اللدنية عن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة فأجيب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للمظلوم منه قال اي رب ان شئت اعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للمظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد فأجيب اني ما سألت قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال تبسم فقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما يا بني انت وأنت ان هذه ساعة ما كنت تضحك فيها قال الذي اضحكك اضحكك الله سكت قال ان علم الله البليس لما علم ان الله قد استجاب دعائي وغفر لأمتي اخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعوا بويل والثبور فأضحكني ما رأيته من جزمه رواه ابن ماجه ورواه ابو داود من الوجه الذي رواه ابن ماجه ولم يضعفه، قال الزرقاني اي سكت عليه فهو عند صالح المحجة وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاحاديث المختارة بما ليس في الصحيحين من طرق وقد صنف الحافظ ابن حجر فيه كراماً سماه قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج قال في قوله انه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح او حسن او ضعيف او منكر او موضوع قال فأجبت بأنه جاء من طرق اشهرها حديث العباس بن مرداس فانه مخرج في مسند احمد اخرج ابو داود وطرفاه منه وسكت عليه على رأي ابن الصلاح ومن بعده حسن وعلى رأي الجمهور وكذلك لكن باعتبار انضمام الطرق الأخرى اليه ثم قال الحافظ انشاء كلامه حديث العباس يفرضه يدخل في حد الحسن على رأي الترمذي ولا سيما بالنظر الى مجموع هذه الطرق لظرف ذكرها قال واروده ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن مرداس وقال فيه كنانة منكر الحديث جداً ولا ادري التخليط منه او من ولده وهذا لا ينضج دليلاً على انه موضوع فقد اختلف قول ابن حبان في كنانة فذكره في الثقات وفي الضعفاء وذكر ابن مندة انه قيل ان له رؤيته منه صلى الله عليه وسلم واما ولده عبد الله بن كنانة ففيه كلام ابن حبان ايضاً وكل ذلك لا يقتضيه وضعه بل غايته ان يكون ضعيفاً ويعتضد بكثرة طرقه وأورد حديث ابن عمر في الموضوعات ايضاً وقال فيه عبد العزيز بن ابي رواد تقدم يعز نافع عن ابن عمر قال ابن حبان كان يحدث على الترهة الحسان وهو مردود فانه لا يقتضيه انه موضوع مع انه لم ينفرد به بل له من تابع عند ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا كلام الحافظ لمخصراً وهو كلام متفق امام في الفن فلا عليك ممن اطلق عليه اسم الضعيف الذي لا يصح به وقال الطبري بعد من اتيه حديث ابن عمر انه محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفاها مع العزم على انه يوفى اذا قلدر ما يمكن توفيته وقد مر اه اي حديث العباس بن مرداس البيهقي في السنن الكبرى بخروا بن ماجه السابقة وكذا الطبراني في الكبير وعبد الله بن احمد في زوائد المسند لابيه وابن عدى وصححه الضياء كما مر وقد قالوا ان تصحيحه اعلى من تصحيح الحاكم ثم قال البيهقي وله شواهد كثيرة فاخرجه عبد الرزاق والطبراني من حديث عباد بن الصامت وابو يعلى وابن منيع من حديث انس وابن جبريل ابوليعم وابن جابر من حديث ابن عمر الدارقطني وابن حبان من حديث ابن هزيرة وابن مندة من حديث عبد الله بن زيد ذكر مر اياً فهم الحافظ من مؤلفه بنحو حديث عباس بن مرداس فان صح بشواهده ففيه الحجّة وان لم يصح فحق في غنية عن تصحيحه فقد قال الله تعالى "وَلْيَعْلَمُوا دُونَ ذَلِكَ لَمَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ" وظلم بعضهم بعضاً دون الشك فيدخل في الآية اتهم وهو حسن - وفي الحديث الصحيح من حج فليرث ولو يفسق رجس كيوم ولدته أمته وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بالحقوق ولا تسقط الحقوق انفسها فمن كان عليه صلاة او صيام او زكاة او كفارة ونحوها من حقوق الله او شيء من حقوق العباد لا تسقط عنه لانها حقوق لا ذنوب انما الذنوب تأخيرها فنفسنا لا تأخير بسقطها بل هي نفسها فلما أخرجه بعد اي الحج تجد انهم آخر فالحج المبرور يسقط اثر الخافعة لا الحقوق قال ابن تيمية من اعترف ان الحج يسقط ما وجب عليه من الحقوق يستتاب ولا تقتل فجعله مرتكباً لهذا الاعتقاد ولا يسقط حق الأدي بالجماع والله اعلم كذا في شرح المواهب - وقال ابن عابدين قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدر على ادائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثر التأخير لم يتحقق منه اثر بعد فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر اما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث - ثم قال اعلم ان تأخير الصلاة والكفاية بالحج منات لنقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم ايضاً بل القول بتكفير اثر المظالم وتأخير الصلاة ينافي به لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا ينافي به عموم قوله تعالى "وَلْيَعْلَمُوا دُونَ ذَلِكَ لَمَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ"

تأخير الصلاة على من تركها

ووجد فلم ينزل واقفا حتى اسفر جداً فدفن قبل ان تطلع الشمس اردت الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر ابيض وسيماً فلما
 دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به طعن يجري فطفق الفضل ينظر اليه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل
 فجعل الفضل وجهه الى الشق الاخر ينظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشق الاخر على وجه الفضل فصفى وجهه من
 الشق الاخر ينظر حتى اتى بطن محسّر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى

وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرّاً على الكبار كلها سوى الكفر فانه قد يعفى بشفاعته او بحضرة الفضل والحاصل كما في الجحان المسئلة ظنية فلا يقطع
 بتكفير الجح الكبار من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى اعلم - **قوله** ووجد الخ فهو احمق من يجعل بقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام
قوله فلم ينزل واقفا الخ قال ابن عابدين هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والنبوة بمزدلفة سنة مؤكدة الى الفجر واجبة خلافاً للشافعي فيها كمال في
 اللبابة شرحه قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما شرع الوقوف بالمشعر الحرام لانه كان اهل الجاهلية يتفادون ويتراؤن فابذل من ذلك
 اكثر فذكر الله ليكون كاجتماع عن عادتهم ويكون التنويه بالتوحيد فذلك الوطن كالمنافسة كأنه قيل هل يكون ذكر الله اسبغاً وذكراً لاهل الجاهلية
 مفخرة اكثر - **قوله** حتى اسفر جداً الخ اي اضاء الفجر اضاءة تامة قال المحب الطبري وهذا كمال السنة في المسبب بالمزدلفة وعليه اعتمد من اوجب
 ذلك وقال ابو حنيفة اذا لم يكن بها بعد طلوع الفجر لزمه دم الا بعد من ضعف او غيره فان كان بها اجزاء وان لم يكن قبله وهو ظاهر ما نقله البغوي عن
 مالك واحمل - **قوله** فدفن قبل ان تطلع الشمس الخ صريح في انه دنع قبل طلوع الشمس وفيه اخذ الجمهور وقال النووي قال ابن مسعود وابن عمر ابو حنيفة
 والشافعي وجهه من العلماء لا ينزل واقفاً فيه يدعونه حتى يسفر الصبح جداً كما في هذا الحديث وقال مالك يدفن منه قبل الاسفار والله اعلم ونقل الطبري
 عن طاووس قال كان اهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل ان تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد ان تطلع الشمس يقولون اشرق ثبير الخ فآخراً الله هذه وقدم
 هذه قال الشافعي يعني تدعى المزدلفة قبل ان تطلع الشمس واخر عرفة الى ان تغيب الشمس **قوله** وسيما الخ بفتح الواو وكسر الهاء حسناً وضيئاً فوصفه
 بوصف من يفتن به **قوله** مرت به طعن الخ بضم القاء والعين ويجوز اسكان العين جمع طعينة كسفينة وسفن واصل الطعينة البعير الذي عليه
 امرأة ثم تسمى به المرأة مجازاً لما يستعمله البعير كما ان الراوية اصلها الجمل الذي يحمل الماء ثم تسمى به القرية لما ذكرنا **قوله** يجري الخ قال القسطلاني بفتح الميم
 وضمتها وسكون الجيم **قوله** فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل الخ يمنعه من النظر اليه وخوفه عليه وعليهم من الفتنة قاله الزرقي قال
 النووي فيه الحث على غض البصر عن الاجنبات وغضهن عن الرجال الاجانب وهذا معنى قوله وكان ابيض وسيماً حسن الشعر يعني انه بصنف من تقفئ
 النساء به بحسنه وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لوى عنق الفضل فقال له العباس لويت عنق ابن عمك قال لايت
 شيئاً وشأبة فلما آمن الشيطان عليهما فهما يدل عليان وضعه صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما وفيه ان من رأى منكراً
 وامكنه ازالته بغير لزمه ازالته فان قال بلسانه ولم ينكف القول له وامكنه بغيره ازاله ما كان مقتضياً على اللسان والله اعلم - **قوله** من الشق الاخر الخ
 اي من غلبة الطبع - **قوله** حتى اتى بطن محسّر الخ بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملة في مختلف فويل هو واديين مزدلفة ونحو
 وقيل ما حست به في مزدلفة فهو منها وما حست به في منى فهو منها وصوبه بعضهم وقد جاء ومزدلفة كلها موقف الا بطن محسّر فيكون على هذا قد اطلق بطن
 محسّر والمراد منه ما خرج من مزدلفة واطلاق اسم الكل على البعض جائز مجازاً شائعاً وسمى بذلك لانه حصر فيل اصحاب الفيل اي اعيان وقيل لانه يحسّر
 ساكنيه ويتجهروا وحسرت الناقة اتعبتها وقال ابو جعفر الطحاوي ليس وادي محسّر من منى ولا من المزدلفة فالاستثناء في قوله الا وادي محسّر منقطع **قوله**
 فحرك قليلاً الخ اي حرك ناقته واسرع السير قليلاً وفي الدر المنثور فاذا بلغ بطن محسّر اسرع قدراً رمية حجراً وقال الشافعي في الامم وتحريكه صلى الله عليه وسلم
 الرحلة فيه يجوز ان يكون ذلك لسعة الموضع ويجوز ان يكون فعله لانه مادي الشياطين وقيل لانه كان موقفاً للنصارى فاستحب الاسراع فيه واهل مكة
 يسمون هذا الوادي وادي النار يقال ان رجلاً اصطاد فيه فاذلت ناراً فحرقته وقال الاسنوي وظهر لي معنى آخر في حكمة الاسراع وهو انه مكان نزل فيه
 الغناب على اصحاب الفيل القاصدين هذه البيت فاستحب فيه الاسراع لما ثبت في الصحيح امره المار على ديار ثمود ونحوه بذلك قال غيره وهذه كانت
 عاذته صلى الله عليه وسلم فاما موضع التي نزل فيها يابا من الله بأعدائه قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما اوضح بالمحسّر لانه محل هلاك
 اصحاب الفيل فمن شأن من خاف الله وسلطوته ان يستشعر الخوف في ذلك الوطن ويهرب من الغضب لما كان استشهاده امر اخفياً ضابطاً بفعل
 ظاهر مذكر له منبه للنفس عليه ام - قال الزرقي في هذا الجواب مبنى على قول الاصمخاني هو ان اصحاب الفيل لم يدخلوا الحرم وانما اهلكوا اقرب اوله والله
 اعلم **قوله** ثم سلك الطريق الوسطى الخ قال النووي فيه ان سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة وهو غير الطريق الذي ذهبت الاعراف وهذا
 معنى قول اصحابنا يذهب الى عرفات في طريق ضيق ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريقين تفاقماً ولا يتغير الحال كما فعل صلى الله عليه وسلم في دخول مكة

التي تخرج على الجمره الكبرى حتى أتى الجمره التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف

حين دخلها من الثنية العليا وخرج من الثنية السفلى وخرج الى العيد في طريق ورجع في طريق آخر وحول رداءه في الاستسقاء واما الجمره الكبرى فهي جمره العقبة وهي التي عند الشجرة قوله عند الشجرة ام هذا يدل على انه كان هناك شجرة كما في الفتح، وفي هذا الحديث رمي جمره العقبة راكبا وفي الباب الافضل ان يرمى جمره العقبة راكبا وغيرها ماشيا في جميع ايام الرمي وفي الكثر وكل رمي بعد رمي فارمه ماشيا ولا فراكبا قال في الجوهريان للافضل اختيار لقول ابن يوسف على ما حكاه في الظهيرية عن ابراهيم بن الجراح قال دخلت على ابي يوسف فوجدته مغني عليه ففتح عينه فقال يا ابراهيم ايما افضل للحجاج ان يرمى راكبا او راكبا فقلت راكبا فخطا في فقلت راكبا فخطا في ثم قال ما كان يوقف عندها فالأفضل ان يرميها راكبا وما لا يوقف عندها فالأفضل ان يرميها راكبا قال فتخرجت من عنده فما بلغت الباب حتى سمعت صراخ النساء انه قد توفي الى رحمة الله تعالى فلو كان شيء افضل من ذلك لكان العلم لا يشتغل به في هذه الحالة لان هذه الحالة حالة الندامة والحسرة ام - واما قول ابي حنيفة ومحمد فلهما في فتاوى فاصين ان الرمي كله راكبا افضل في قول ابي حنيفة ومحمد وعلى ما في فتاوى الظهيرية ان الرمي كله ماشيا افضل فان ركب اليها فلا بأس به يعني عندها لانه حكمي قول ابن يوسف بعد ففتحصل ان في هذه المسئلة ثلاثة اقوال ورجح في فتح القدير ما في الظهيرية لان ادائها ماشيا اقرب الى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الاذى بالركوب بينهم بالرحمة ورميه عليه السلام راكبا انما هو ليظهر فعله ليقنطري به كطوافه راكبا، ام - ولو قيل بأنه ماشيا افضل الا في رمي جمره العقبة في اليوم الاخير فهو راكبا افضل لكان له وجه باعتبار انه ذاهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا ايلاء في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له صلى الله عليه وسلم قوله نوماها الخ قال الغزالي رحمه الله في الاحياء اما رمي الجمار فاقصد به الاتقياد الامم اظهارا للرق والعبودية وانتهاضا للمجرد الامتناع من غير حفظ للعقل والنفس فيه ثم اقصده التشبه بابراهيم عليه السلام حيث عرض له ابليس لعنه الله تعالى في ذلك الموضع ليدخل على حججه بشبهة او يفتنه بمعصيته فامر الله عز وجل ان يرميه بالجمرة طردا له وقطعا لأملة فان خطر لك ان الشيطان عرض له شاهد فلذلك رماها انا فليس يعرض لي الشيطان فاعلم ان هذا الخطا طردا للشيطان وانه الذي ألقاه في قلبك ليفتر عزمك في الرمي ويخيل اليك انه فعل لا فائدة فيه وانه يضاهي اللعب فلم تشتغل به فاطوره عن نفسك بالجد والتشهير في الرمي فيه يرغم نفسك الشيطان واعلم انك في الظاهر ترمي الحصاة الى العقبة وفي الحقيقة ترمي به وجه الشيطان وتقصم به ظهره اذ لا يحصل ارغام نفسه الا باشتغالك امر الله سبحانه وتعالى تعظيما له بمجرود الامر من غير حفظ للنفس والعقل فيه، ام قال الزبيدي رم في شرح الاحياء اعلم ان هذا الذي ذكره المصنف أولا وثانيا ان رمي الجمار امر يقيدى والعقل النفس معزولة فيه كقالب اعمال الحج هو الذي صرح به العارفون في كتبهم وروايتهم منه انه غير معقول المعنى وليس الا التقيد التشبه فقط وهو ليس على ظاهره فان في رمي الجمار اعتدالا لاهله في سياقه غيوض ودقة، ام - ثم اوردته على وجه الاجمال من شاء فليدراجه وقال الشيخ الاجل في الله الذي هو الله ربه والسر في رمي الجمار ما ورد في نفس الحديث من انه انما جعل لا قامه ذكر الله عز وجل وتفصيله ان احسن انواع توقيت الذكركم اكملها واجمعها لوجه التوقيت ان يوقت بزمان ومكان ويقا موعده ما يكون حافضا لعدده محققا لوجهه على رؤس الاشهاد حيث لا يخفى شيء وذكر الله نزعان، نوع يقصد به الاعلان بانقياده لدين الله والاصل فيه اختيار جميع الناس دون الاكثار ومنه الرمي ولذلك لم يؤمر بما كثر هناك ونوع يقصد به انصباغ النفس بالتطلع للحج والبر وفيه الاكثار وايضا ورد في الاخبار ما يقتضي انه سنة ستمها ابراهيم عليه السلام حين طرد الشيطان في حكاية مثل هذا الفعل تنبيه للنفس الى تنبيهه ام - قال النووي واما حكم الرمي فالمشروع منه يوم النحر رمي جمره العقبة لا غير باجماع المسلمين وهو نسك باجماعهم وذهبنا انه واجب ليس بركن فان تركه حتى فاته ايام الرمي حصى ولزمه دم وصح حجة وقال مالك يفسد حجة ويجب رميها بسبع حصيات فلو بقيت منهم واحدا لم تكفه الست، ام وفي رد المحتار اذا ترك اكثر السبع لزمه دم كما لو لم يرم اصلها وان ترك اقل منه ثلاث فمادونها فعليه لكل حصاة صدقة ولا يشترط الموالاة بين الرميات بل يسن فيكره تركها قوله بسبع حصيات الخ في رد المحتار وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والمد والطين والمغرة وكل ما يجوز التمسك به ولو كفا من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة، ام وليطلب التفصيل وبيان الخلاف فيه من مظانه - قوله يكبر مع كل حصاة الخ فيه انه يسن التكبير مع كل حصاة وفي رد المحتار ظاهر الخ ايتا لاقتصار على الله اكبر غير انه روي الحسن بن زياد انه يقول الله اكبر ثم الشيطان وحزبه وقيل يقول ايضا اللهم اجعل حجتي مبرورا وسعيي مشكورا وذنبى مغفورا، قال النووي وفي الحديث انه يجب التفريق بين الحصيات فيرميهم واحدة واحدة فان رمي السبعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند اكثرين وموضع الدلالة لهذه المسئلة يكبر مع كل حصاة فهذا نص في بانه رمي كل حصاة رحها مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الا في بعد هذا في احاديث الرمي لناخذ اعني منا سلكو - وفي رد المحتار سبع رميات بسبع حصيات فلو رماها دفعة واحدة كان عز واحدة كما في النهر - قوله حصاة الخ الخ قال في المرقاة بالخاء والذال المحجيين الرمي بروس الاصابع قال الطيبي يدل من الحصيات وهو بقدر حجة الباقلة

اقوال العلماء هل يجب الرمي راكبا ام ماشيا

الحكمة في رمي الجمار

رمى من بطن الوادي ثم انصرف الى المنخر فخر ثلاثا وستين بيده ثم اعطى عليا فخر باعبر واشركه في هدي ثم امر من كل يد بنبضة
فجعلت في يده فطخت فاكل من لحمها وشربا من مرقها ثم ركب

وفي نسخة صحيحة مثل حصي الخنزير قال النووي اما قوله فماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصي الخنزير فكذا نقله القاضي
عن معظم النسخ قال وصوابه مثل حصي الخنزير قال وكذلك رواه بعض رواة مسلم هذا كلام القاضي رحمه الله قلت والذي في النسخ من غير لفظة مثل
هو الصواب بل لا يخفى غيره ولا يتم الكلام الا كذلك ويكون قوله حصي الخنزير متعلق بحصيات اي رماها بسبع حصيات حصي الخنزير يكبر مع كل حصاة فخص
الخنزير متصل بحصيات واعتبر بينهما يكبر مع كل حصاة فهذا هو الصواب، ام كلام النووي - وعندي ان اتصال حصي الخنزير بقوله مع كل حصاة اقرب
لفظا وانسب معنى ومع هذا لا اعتراض ولا تحطئة على محل النسخين فان تعلقه بحصاة وحصيات لا ينافي وجود مثل لفظا او نقل لا غايته انه اذا كان
موجودا فهو واضح معنى ولا يكون من باب التشبيه البليغ وهو حذف اداة التشبيه اي حصي الخنزير بل لا يظهر للتعلق غير هذا المعنى فالروايتان صحيحتان
وماساقي في الحديث عن جابر رواه الترمذي بلفظ وامرهم ان يرموا بمثل حصي الخنزير وروى مسلم عنه بلفظ رماها بحصيات الخنزير يرمي وجود المثل
ويؤيد تقديره والله تعالى اعلم بالصواب انتهى ما في المرقاة - وفي رد المحتار قيل كيفية الرمي ان يضع طرف اجهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصاة
على ظاهر اجهامه كانه عاقل سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابه ويضعها على مفصل اجهامه كانه عاقل عشرة وقيل ياخذها بطن في اجهامه سبابه
وهذا هو الاصح لانه لا يسر المتقار، والخلاف في الاولوية والاختلاف في مقدار الباء فلا قال في النسخ وهذا بيان المذهب اما الجواز فيكون ولو لا كسر
مع الكراهة، ام - وفي حديث ام حبيب عند احمد ابى داود وابن ماجه وازدحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضكم بعضا
واذا رميت الحجر فارموا بمثل حصي الخنزير قال الترمذي اي لا يقتل بعضكم بعضا بالادحام ولو بقية بل حقيقة القتل اذ لم يكونوا يفعلوه انما اراد ادى
بعضهم لبعض بالمزاحمة فسماء قتلا مجازا بقرينة قول الراوي او لا ازدحم الناس لكن قوله واذا رميت الحجر فارموا بمثل حصي الخنزير قد يدل على الغنى
عن القتل الحقيقي بان يرموا بحجارة كبر اذا اصاب شخصاً قتلته ولعل المراد الامران بناء على استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة قاله الولي وامرهم
مع رصيه بمثلها لا يخرجه ليرى رصيه لكثرة قهره - ام قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما رمي بمثل الخنزير لان دونها غير محسوس
وفوقها ربما يؤذى في مثل هذا الموضع **قوله** رمي من بطن الوادي الخ قال النووي وفيه ان السنة ان يقف للرمي في بطن الوادي بحيث تكون عنى عناء
والمزلفة عن عينيه ومكة عن يساره وهذا هو الصحيح الذي جاء به الاحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبل الكعبة وكيف ما رمى جواه - ام وفي الحديث ان
ورى جرة العقبة من بطن الوادي ويكره نزيها من فوق، **قوله** ثم انصرف الى المنخر الخ قال الزقاني وضع يده فطخت فاكل من لحمها وشربا من مرقها
صلى الله عليه وسلم عند الحجر الاول التي تلي المسجد للخر فيه فضيلة على غيره لقوله هذا المنخر وكل منى منخر **قوله** فخر ثلاثا وستين بيده الخ قال النووي هكذا
هو في النسخ ثلاثا وستين بيده وكذا نقله القاضي عن جميع المراهة سوى ابن مهران فانه رواه بدنة قال وكلامه صواب والا قل صواب قلت وكلامه احرى
فخر ثلاثا وستين بيده قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله انما يخر بيده هذا العدد ليشكروا اكرام الله في كل سنة من عمره بيده **قوله** فخر باعبر الخ
نفخر المحجة والموحدة والراء اي ما بقي من البدن وكانت مائة وفي ابي داود عن علي لما يخر صلى الله عليه وسلم بيده واخرى فخرت سائرها
وفيه ايضا عن غرقم بن الحارث الكندي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتى البدن فقال دعوا الى ابا حسن فدعى له على فقال خذ بأسفل الحوية
واخذ صلى الله عليه وسلم باعلاها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب وارتدت عليا وجمع الحافظ ولي الدين باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفراد بخر ثلاثين بدنة
وهي التي ذكرت في حديث علي واشتراكه هو وعلى في ثلثات وثلاثين بدنة وهي المذكورة في حديث غرقم لغبن معجزة مفتوحة وقيل لعملة وقول جابر
نخر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في نخره اما منفردا به او مع مشاركة علي بن ربه وجميع الحافظين حديثي علي وجابر بأنة صلى الله عليه وسلم نخر ثلاثين
ثم امر عليا ان يخر نخر سبعا وثلاثين ثم خر صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين قال فان سماع هذا والافهم في الصحيح اصح اي مع مشاركة علي بن ربه ليلتئم مع
حديث غرقم وان لو يذكره وذكر بعضهم ان حكمة نخره ثلاثا وستين بدنة ببيان انه قصد بها سني عمره وهي ثلاث وستون من كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال
والظاهر انه صلى الله عليه وسلم نخر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما رواه الترمذي واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن
وهي تمام المائة انتهى - وباني الصحيحين عن انس يخر النبي صلى الله عليه وسلم سبعة بدن فلعلها التي اطلع هو عليها ووجهت ايضا بانه اراد سبعة بعبارة و
لذا الحق بها كلها وهذا خير من احتمال انه يخر بيده الاسبعا لان احاديث جابر وعلي وغرقم مصرحة بخلافه - **قوله** واشركه في هدي الخ اي اشركه عليا
في نفس الهدى ويحتمل في نخره **قوله** من كل بدنة الخ من المائة - **قوله** يبضعة الخ نفخر الموحدة الثانية اي بقطعة من لحمها - **قوله** فاكل من لحمها الخ
اي النبي صلى الله عليه وسلم وعلى رضي الله عنه قال المظفر الضمير الموثق يعود الى القدي كما انها مؤنث ماعى قال الطبري ويحتمل عوده الى الهدايا، قال النووي قالوا

التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخبز

حين دخلها من الشنية العليا وخرج من الشنية السفلى وخرج إلى العيد في طريق ورجع في طريق آخر وحول رداءه في الاستسقاء وأما الجمرة الكبرى فهي
 جمرة العقبة وهي التي عند الشجرة قوله عند الشجرة أي هذا يدل على أنه كان هناك شجرة كما في الفتح، وفي هذا الحديث رمي جمرة العقبة ركبا وفي الباب
 الأفضل أن يرمى جمرة العقبة ركبا وغيرها ما شيا في جميع أيام الرمي وفي الكنز وكل رمي بعد رمي فاره ما شيا ولا فراكبا قال في الجوهريان للأفضل اختيار
 لقول أبي يوسف علي ما حكاة في الظهيرية عن إبراهيم بن الجراح قال دخلت على أبي يوسف فوجدته مغفيا عليه ففتح عينه فقرأ في فقال يا إبراهيم أيما أفضل للحاج
 أن يرمى راجلا أو ركبا فقلت راجلا فخطاني فقلت ركبا فخطاني ثم قال ما كان يوقف عندها فالأفضل أن يرميها راجلا وما لا يوقف عندها فالأفضل أن
 يرميها ركبا قال فخرجت من عنده فما بلغت الباب حتى سمعت صراخ النساء أنه قد توفي إلى رحمة الله تعالى فلو كان شيء أفضل من ذلك لكانت العلة لا تشتغل به
 في هذه الحالة لأن هذه الحالة حالة الندامة والحسرة، أم - وأما قول أبي حنيفة ومحمد فله ما في فتاوى فاضلهم أن الرمي كله ركبا أفضل في قول أبي حنيفة
 ومحمد وعلى ما في فتاوى الظهيرية أن الرمي كله ما شيا أفضل فإن ركب إليها فلا بأس به يعني عندها لأنه حكى قول أبي يوسف بعده فتحصل أن في هذه المسئلة
 ثلاثة أقوال ورجح في فتح القدير ما في الظهيرية لأن أداها ما شيا أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع
 الرمي فلا يؤمن من الأذى بالكوب بينهم بالرحمة ورميه عليه السلام ركبا إنما هو ليظهر فعله ليقصد به كطوافه ركبا، أم - ولو قيل بأنه ما شيا أفضل
 إلا في رمي جمرة العقبة في اليوم الأخير فهو ركبا أفضل لكان له وجه باعتبار أنه ذهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس ركاب فلا يذم
 في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له صلى الله عليه وسلم قوله فماها الم قال الغزالي رحمه الله في الأحياء أما رمي الجمار فأفضل به لا تقياد للأمر بظاهره
 للرق والعبودية وانتهاء الجمرات المنتهال من غير حظ للعقل والنفس فيه ثم أقصد به التشبه بإبراهيم عليه السلام حيث عرض له ابليس لعنه الله تعالى
 في ذلك الموضع ليدخل على حججه شبهة أو يفتنه بمعصيته فامر الله عز وجل أن يرميه بالجمرة طردا له وقطعا لأمله فان خطر لك أن الشيطان عرض لك شاهد
 فذلك رماة ما أنا فليس يعرض لي الشيطان فاعلم أن هذا الخطأ طرد من الشيطان وأنه الذي ألقاه في قلبك ليفتر عزمك في الرمي ويشغل اليك أنه فعل لا
 فائدة فيه وأنه يضاهي اللعب فلم تشتغل به فطرده عن نفسك بالجد والتشديد في الرمي فيه يرغم أنت الشيطان وأعلم أنك في الظاهر ترمي الحصاة إلى العقبة
 وفي الحقيقة ترمي به وجه الشيطان وتقصم به ظهره إذا حصل رماه أرفقه الأبا بمثل ذلك أمر الله سبحانه وتعالى تعظيما له بمجرد الأمر من غير حظ للنفس
 والعقل فيه، أم قال الزبيدي في شرح الأحياء أعلم أن هذا الذي ذكره المصنف أولا وثانيا أن رمي الجمار أمر تعبدي والعقل والنفس معزولان فيه كغسل
 أعمال الحج هو الذي صرح به العارفون في كتبهم وربما يفهم منه أنه غير معقول المعنى وليس لا التعبد التشبه فقط وهو ليس على ظاهره فان في رمي الجمار اعتبارا
 لاهله في بياضه غموض ودقة، أم - ثم أوردته على وجه الأجمال من شاء فليدبر وجهه وقال الشيخ الأجل إلى الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في رمي
 الجمار ما ورد في نفس الحديث من أنه إنما جعل لأقامة ذكر الله عز وجل وتفصيله أن أحسن أنواع توقيت الذكر أكملها وأجمعها لوجوه التوقيت أزيوت
 بزمان ومكان ويقام معه ما يكون حافظا لعدده محققا لوجوده على رأس الأشهاد حيث لا يخفى شيء وذكر الله نوعان النوع يقصد به الإعلان بأنفسه
 لدين الله والأصل فيه اختيار مجاميع الناس دون الأكتاد ومنه الرمي ولذلك لم يؤمر بها ككثرتها هناك ونوع يقصد به انصباغ النفس بالتطلع للجوار
 وفيه الأكتار وأيضا ورد في الأخبار ما يقتضي أنه سنة سنها إبراهيم عليه السلام حين طرد الشيطان ففي حكاية مثل هذا الفعل تنبيه للنفس أي تنبيه
 أم - قال النووي وأما حكم الرمي فالمشروع منه يوم النحر رمي جمرة العقبة لا غير بإجماع المسلمين وهو نسك باجماعهم فلهذا أنه واجب ليس بركن فأن تركه
 حتى فاتته أيام الرمي مصلح ولزمه دم وصح حجة وقال مالك يفسد حجة ويجب رميها بسبع حصيات فلو بقيت ضمن واحدة لم تكفه الست، أم وفي المختار
 إذا ترك أكثر السبع لزمه دم كما لو لم يرم أصلا وإن ترك أقل منه كالثلاث فمادونها فعليه لكل حصاة صدقة ولا يشترط الموالاة بين الرميات بل
 ليس فيكره تركها قوله بسبع حصيات أي في المختار وجاز الرمي بكل مكان من جنس الأرض كالبحر والمدر والطين والمغرة وكل ما يجوز التيمس به ولو
 كفا من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة، أم وليطلب التفصيل وبيان الخلاف فيه من مظاته - قوله يكبر مع كل حصاة أي فيه أنه ليس التكبير مع كل
 حصاة وفي رد المختار ظاهر الماية لا تنصاع على الله أص غير أنه روي الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر رنما للشيطان وحزبه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل
 حجتي مبرورا وسعبي مشكورا وذمتي مغفورا، قال النووي وفي الحديث أنه يجب التفريق بين الحصيات فيرميهن واحدة واحدة فان رمي السبعة رمية واحدة
 حسب ذلك كلمة حصاة واحدة عندنا وعند الأكثرين وموضع الدلالة لهذه المسئلة يكبر مع كل حصاة فهذا نصهم بأنه رمي كل حصاة وحدها مع قولهم صلى
 الله عليه وسلم في الحديث الآتي بعد هذا في حديث الرمي لتأخذوا عنى مناسككم - وفي رد المختار سبع رميات بسبع حصيات فلورما دفعة واحدة كان عز واحدة
 كما في النهر - قوله حصاة واحدة الخ قال في المرتاة بالخاء والذال المجتهدان الرمي برؤس الأصابع قال الطيبي يدل من الحصيات وهو بقدر رحمة الباقلاء

أقول العلماء هل يستحب الرمي ركبا أم لا

الحكمة في رمي الجمار

رمى من بطن الوادي ثم انصرفت الى المنخر فخر ثلاثا وستين بيده ثم اعطى عليا فخر باعبر واشركه في هديه ثم امر من كل يد بنية بضععة
فجعلت في يده فطخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها ثم ركب

وفي نسخة صحيحة مثل حصي الخنزير قال النووي اما قوله فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصي الخنزير فمكنا هو في النسخ وكذا نقله القاض
عن معظم النسخ قال وصوابه مثل حصي الخنزير قال وكذلك رواه بعض رواة مسلم هذا كلام القاض رحمه الله قلت والذي في النسخ من غير لفظة مثل
هو الصواب بل لا يجه غير ولا يتم الكلام الا كذلك ويكون قوله حصي الخنزير متعلق بحصيات اي رماها بسبع حصيات حصي الخنزير يكبر مع كل حصاة فص
الخنزير متصل بحصيات واعتراض بينهما يكبر مع كل حصاة فهذا هو الصواب ام كلام النووي - وعندى ان اتصل بـ حصي الخنزير بقوله مع كل حصاة اقرب
لفظا والنسب معنى ومع هذا الاعتراض ولا تخطئة على محل النسخين فان تعلقه بـ حصاة وحصيات لا ينافي وجود مثل لفظا او نقل بـ غايته انه اذا كان
موجودا فهو واضح معنى ولا ينافي من باب التشبيه البليغ وهو حذف اداة التشبيه اي حصي الخنزير بل لا يظهر للتعلق غير هذا المعنى فالمراد ايتان صحيحتان
واما سابق في الحديث عن جابر رواه الترمذي بلفظ وامرهم ان يرموا بمثل حصي الخنزير وروى مسلم عنه بلفظ رماها بـ حصي الخنزير وروى جابر وجود المثل
ويؤيد تقديره والله تعالى اعلم بالصواب انتهى ما في المرقاة - وفي رد المحتار قيل كيفية الرمي ان يضع طرف اجهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصاة
على ظاهر اجهامه كانه عاقل سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابة ويضعها على مفصل اجهامه كانه عاقل عشرة وقيل ياخذها بطرف اجهامه سبابة
وهذا هو الاصح لانه لا يسير المتعاد والخلاف في الاولوية والاختار انما مقادرا لبا فلا قال في النسخ وهذا بيان المذهب اما الجواز فيكون ولو لا كبر
مع الكراهة ام - وفي حديث ام حنبل عند احمد بن داود وابن ماجه وازدحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل بعضكم بعضا
واذا رميت بالحجارة فارموا بمثل حصي الخنزير قال الزرقاني اي لا يقتل بعضكم بعضا بالاحكام ولو بقيه صد حقيقه القتل اذ لم يكونوا يفعلوه انما اراد ادى
بعضهم لبعض بالمرأحة فسماه قتلا مجازا بقرينة قول الراوي او كما ازدحم الناس لكن قوله واذا رميت بالحجارة فارموا بمثل حصي الخنزير قد يدل على النهي
عن القتل الحقيقي بان يرموا بحجارة كبر اذا اصاب شخصاً قتله ولعل المراد الامر ان بناء على استعمال اللفظ في حقيقة وجهاه قاله الولي وامرهم
مع رميه بمثلها لا يخرجه ليرى رميه لكثرة ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما رمي بمثل الخنزير لان دونها غير محسوس
وفوقها ربما يوذى في مثل هذا الموضع **قوله** رمي من بطن الوادي الخ قال النووي وفيه ان السنة ان يقف للمرمي في بطن الوادي بحيث تكون منى عرفا
والمزدلفة عن عيبيه ومكة عزيساره وهذا هو الصحيح الذي جاء به الاحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبل الكعبة وكيف ما رمى جزاءه - ام وفي رد المحتار
ورمي جرة العقبة من بطن الوادي ويكره نزيها من فوق **قوله** ثم انصرفت الى المنخر الخ قال الزرقاني وضع يده وكما صخر كان الحديث قال ابن التين في الحديث
صلى الله عليه وسلم عند الحجرة الاولى التي تلي المسجد فللمنخر فيه فضيلة على غيره لقوله هذا المنخر وكل منى منخر **قوله** فخر ثلاثا وستين بيده الخ قال النووي هكذا
هو في النسخ ثلاثا وستين بيده وكذا نقله القاض عن جميع المراهة سوى ابن مآهان فانه رواه بدنة قال وكلامه صواب والا ولا صواب قلت وكلاهما حري
فخر ثلاثا وستين بدنة بيده قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله انما يخر بيده هذا العدد ليشكر ما اراه الله في كل سنة من عمره بدنة **قوله** فخر باعبر الخ
نبتح المجهة والموحاة والراء اي ما بقي من البدن وكانت مائة وفي ابي داود عن علي لما خر صلى الله عليه وسلم بدنه فخر ثلاثين بيده وامرني فخرت سائرهما
وفيه ايضا عن غفر بن الحارث الكندي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتى البدن فقال ادعوا لي ابا حسن فدعى له على فقال خذ بأسفل الحربة
واخذ صلى الله عليه وسلم باعلاها شرطنا بها البدن فلما فرغ ركب وأردف عليا وجمع الحافظ والدين باحتمال انه صلى الله عليه وسلم لم انفرد بخير ثلاثين بدنة
وهي التي ذكرت في حديث علي واشترطه هو وعلى رضي في نحر ثلاث وثلاثين بدنة وهي المذكورة في حديث غفرة بغين معجزة مفتوحة وقيل جملة وقول جابر
نحر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في نحره لما منفر دابة اومح مشاركة علي بن جمح الحافظ بن حنبل في حديث علي وجابر بانه صلى الله عليه وسلم لم يخر ثلاثين
ثم امر عليا ان يخر سبعا وثلاثين ثم خر صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين قال فان سماع هذا والآفة في الصحيح أصح اي مع مشاركة علي بن لميلتم مع
حديث غفرة وان لو يذكره وذكر بعضهم ان حكمة نحر ثلاثا وستين بدنة بيده انه تصد بها سني عمره وهي ثلاث وستون عن كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال
والظاهر انه صلى الله عليه وسلم نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما رواه الترمذي واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن
وهي تمام المائة انتهى - وباني الصحيحين عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم سبعة بدن فاعلمها التي اطلع هو عليها ووجهت ايضا بانه اراد سبعة بعرة و
لذا الحق بها الهاء وهذا خير من احتمال انه ما يخر بيده الا سبعا لان احاديث جابر وعلي وغفرة مصرحة بخلافه - **قوله** واشركه في هديه الخ اي اشركه عليا
في نفس الهدى ويحتمل ونحو **قوله** من كل بدنة الخ اي من المائة - **قوله** بضععة الخ بفتح الموحاة الثانية اي بقطعة من لحمها - **قوله** فأكلا من لحمها الخ
اي النبي صلى الله عليه وسلم وعلى رضي الله عنه قال المظفر الضمير المؤنث يعود الى القديكاتها مؤنث سماعي قال الطبري ويحتمل عوده الى الهدايا قال النووي قالوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى بني عبد المطلب يستقنون على زمزم

سكان مكة كل من كل واحد سنة وفي الأكل من جميعها مكنته ومشقة جعلت في قدرها ليكن تناولها من المرقا كالأكل من جميعها وانفقوا على أن الأكل من
 الهدى والضحية ليس بواجب انتفى وفي المرقاة والمصحح أنه مستحب وثيل واجب لقوله تعالى **فَأَفَاضَ إِلَى بَيْتِهِ قَوْلُهُ** فأفاض إلى البيت ثم أي رجع أو أسرع إلى بيت الله
 لطواف الفرض يسمى طواف الأفاضة والركن وأكثر العلماء ومنهم من يروى بحقيقة رحمه الله لا يجوز طواف الأفاضة بنية غير خلافا للشافعي حيث قال لو نوى غير
 كندة أو وداع وقع عن الأفاضة كذا في المرقاة - قال في الدر المختار وطواف الزيارة أول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو في يوم النحر لا قبله فضل ويمتد وقته
 إلى آخر العمر فإن أخره عن أيام النحر كره تحريماً ووجب دم لترك الواجب هذا عند الأمامان - **قوله** فصل بمكة الظهر ثم في المواهب شرحه واختلف ابن صلي
 النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يومئذ أي يوم النحر ففي رواية جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى بمكة ولقظه فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر وكذا قالت عائشة
 عند أبي داود وغيره وفي حديث ابن عمر في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر ثم في هذا تعارض فخرج ابن حزم في كتاب حجة الوداع
 أنه قول عائشة وجابر وتبعه على ذلك جماعة بأربعة أوجه كأمها أثنان وهما أول من الواحد وثانيها لأن عائشة أخض الناس به ولها من القرب والأخصاص
 ما ليس لغيرها وثالثها لأن سياق جابر بحجته صلى الله عليه وسلم من أولها إلى آخرها التوسيت وهما حفظ المقصدة وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى أقر منها
 ما لا يتعلل بامتناسك وهو نزوله في الطريق فيقال هذا لشعب وقصداً وضوء خفيفاً فمن ضبط هذا القدر فهو يضبط صلواته الظهر يوم النحر وأولى ورابعها أيضاً
 فإن حجة الوداع كانت في أذار قد دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس إلى منى وخطب بها الناس وخرجوا بمنى المائدة وقسمها وطبخ له من لحمها وأكل منه رعى
 الجمرة وحلق رأسه وتطيب ثرا فأفاض وشرب من ماء زمزم وقف عليهم وهو يسبقون وهذا عمل يظهر منها أنها لا تنقص في مقدار يمكن معه الرجوع إلى
 منى بحيث يدرك الظهر في فصل أذار (بهمز ميم) فإلى حجة فالتفراء قال في القاموس الشهر السادس من الشهر المزمزمية) ويحتمل طائفة أخرى قول ابن عمر بأمر أخته
 أحدها بأنه لا يحفظ عنه في حجته صلى الله عليه وسلم أنه صلى الله عليه وسلم في الفرض بحجته صلى الله عليه وسلم بل إنما كان يصلي بمنزله بالمسلمين مدة مقامه بمكة والثاني بأن حديث ابن عمر
 متفق عليه أي رواه البخاري ومسلم وحديث جابر من أفراد مسلم التي أنكر بها عن البخاري فحديث ابن عمر أصح فإن رواه حافظ وأشهر ولا تفارق الشيخين عليه الثالث
 بأن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه فروى عنها أنه طاف بها ثلاثاً في رواية أحمد إلى أبي داود والترمذي عنهما أنه صلى الله عليه وسلم أخر الطواف إلى الليل
 وفي رواية عن أبي داود عنها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الطواف إلى طواف الأفاضة من آخر يومه والجمع وإن أمكن بين روايات الثلاث بأن قولها إلى الليل أي
 إلى قريبه بليل قولها في الرواية الثانية من آخر يومه وذلك بالنهار وهو المزمزمية الأولى فلم تضبط فيه وقت الأفاضة ولا مكان الصلوة فتقدم رواية من ضبط
 والراية أيضاً بأن حديث ابن عمر أصح منه بل لا نزاع لأن حديث عائشة من رواية محمد بن اسحق بن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عنها وابن اسحق
 مختلف في الاحتجاج به أي بروايته فمنهم من لم يحتج به وطعن فيه كثير من الأئمة ومنهم من احتج به بشرط أن يصحح بالسماع لأنه مدلس فهذا لا حجة به اتفاقاً
 وذلك أنه لم يصحح بالسماع بل عنده أي الحديث فقال عن عبد الرحمن بن القاسم فلا يقدم على حديث عبد الله بن عمر لأن رواة ثقات حفظ مشاهير
 الشيخ - وقد جمع النووي بين الحديثين أي حديث جابر وابن عمر احتمال أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة أول الوقت ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة
 أخرى بأصحابه حين سأله ذلك فيكون متيناً لا بالظهر الثانية التي عني كذا قال بناء على ما ذهبه من صحة اقتداء المفترض بالمنفعل ثم ذكر أنه طاف قبل
 الزوال قال وما ورد عن عائشة وغيرها أنه أخر الزيارة إلى الليل فمحتمل على أنه عاد للزيارة مع نسائه للطواف الأفاضة قال ولا بد من هذا التأويل للجمع
 بين الأحاديث ولتعبه الأولى بأن ظاهر حديث أبي داود عنها أفاض من آخر يومه حين صلى الظهر أنه طاف بعد صلوة الظهر رأى حين فرغ منها لحين شرع
 فيها إذ لا يجمع بين الصلوة والطواف في زمن واحد انتهى في المواهب شرحه قال على القاري رحمه الله بعد ذكر ما أول به النووي لا يحل فعله صلى الله
 عليه وسلم على القول المختلف في جواز قبوله بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر ورجع إلى منى فصلى الظهر بأصحابه أوفق الروايات حيث تعارضتا
 فقد ساقطتا فتزج صلواته بمكة لكونها فيها أفضل ثم قال قال النووي وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الزيارة يوم النحر
 إلى الليل فمحتمل على أنه عاد للزيارة مع نسائه للطواف الأفاضة ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث قلت لا بد من التأويل لكن لا من هذا التأويل
 لأنه لا دلالة عليه لافظاً ولا معنى ولا حقيقة ولا حجة وأما الغرابة في عرض الصلاة إلى أنه عاد للزيارة فالأحسن أن يقال منها جواز تأخير الزيارة
 مطلقاً إلى الليل أو أمرها بتأخير الزيارة نسائه إلى الليل وقول ابن حجر فذهب معن غير صحيح إذ لم يثبت عوده عليه الصلوة والسلام معن في الليل والله تعالى أعلم
 انتهى وفي رد المحتار ذكر في الباب أنه يصلي الظهر بعين رجع إلى منى وهو منى في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة و
 مال إليه في الفقه وقال في شرح اللباب أنه أظهر نقلاً وعقلاً وأما فيه - أم - قال الشيخ الأنور قدس الله روحه ويمكن أن يقال أنه عليه الصلوة والسلام صلى
 بمنى أيضاً متفقاً خلافت رجل من أصحابه رضي الله عنهم - وهذا الاحتمال قد ذكره القاري أيضاً في المرقاة - **قوله** يستقنون على زمزم أي يترقبون منها

فقال انزعوا بني عبدالمطلب فلو كان يغلبكم الناس على سقايتم لَنَزَعْتُ معكم فناء ولوه دلو فاشرب منه **وحل ثنا** عن جعفر بن حفص بن غياث حدثني ابي حدثنا جعفر بن محمد حدثني ابي قال اُتيت جابر بن عبد الله فسأله عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث بنحو حديث حاتم بن اسمعيل وزاد في الحديث وكانت العرب يدنع بهما بوسية على حمير عري فلما جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة بالمشرع الحرام لم تشك قريش انه سيقصر عليه ويكون منزله ثم فاجاز ولم يعرض له حتى اتي عرفات فزل **وحل ثنا** عن جعفر بن حفص بن غياث حدثنا ابي عن جعفر حدثني ابي عن جابر في حديثه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نَحَرْتُ لَهْمًا وَمَنِي كُلَّهَا مَنَحَرًا فَخَرُّوا فِي رَحَاكُم وَوَقَفْتُ لَهْمًا

باللاء ويصوتونه في الحياض ويستقونه الناس قال النوى واما زمزم في البئر المشهورة في المسجد الحرام بين الكعبة وشان وثلاثون ذراعاً قيل سميت زمزم لكثرة ماؤها زمزم وزمزم وزمزم اذا كان كثير اوقيل لضم هاجر رضي الله عنها لما تھا حين الفجرت وفتح اياه وقيل لزمزمة جابر بن عبد الله وكلامه عند فجوة اياه وادخلها غير مستنقة ولها اسماء اخذ ذكرها في تهذيب اللغات مع فاش آخرى تتعلق بها منها ان علياً رضي الله عنه قال خير بئر في الارض زمزم وشر بئر في الارض برهوت والله اعلم وفي فتح القدير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ماء على وجه الارض ماء زمزم فيه طعام طعم وشفاء سقم وشرب ماء على وجه الارض ماء بوادي برهوت بقبة حضرموت كرجل الجراد يصيح يتدفق وتسمى لا بلال فيها رواه الطبراني في الكبير ورواه ثقات ودواه ابن حبان ايضاً وبرهوت بفتح الباء الموحدة والراء وضم الهاء واخوة ثناء شناة - **قوله** انزعوا لم يكسر الزاء يقال انزعوا بالفتح ينزع بالكسر والاصل في فعل الذي عينه ولا مخرج حرق فخر مضارعه ولم يأت الكسر الا في نزع ينزع والنزع الاستقاء اى سقوا **قوله** فلو كان يغلبكم الناس لم اى لو لا خوف ان يغلبكم الناس بان يزجروا على النزع بحيث يغلبونكم ويدفعونكم لاعتقاد ههنا النزع والاستقاء من مناسك الحج لنزعتم معكم لكثرة فضيلة ذلك وقيل قال ذلك شفقة على امتهم من الحرج والمشقة والاول اظهر وفيه بقاء هذه التكرامة لبني العباس كبقائه الحجابة لبني شيبه اذ لو استعمله الناس لم يخرج عن اختصاصهم به **قوله** فاشرب منه الخ فيستحب الشرب منها ولا اشارة وقد صرح مرفوعاً ما زمزم لما شرب له وشربه جماعة من العلماء لما رآب فوجئ بها قال ابن العربي شربناه للعلم فليتنا شربناه للورع واول ما يشرب لتحقيق التوحيد والموت عليه كذا في شرح المواهب وقال الشيخ ابن الهيثم رحمه الله ما تشرب على طريق حديث ماء زمزم لما شرب له وعن الشافعي انه شربه للبري فكان يصيب في كل عشرة تسعة وشربه الى كسر الحسن التضييف ولغير ذلك فكان احسن اهل عصره تصديقاً قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين السقلاوي الشافعي ولا يحصى كوشربه من الائمة لأمرنا لوهنا - قال وانا شربته في بلية طلب الحديث ان يزرقني الله حالة الذهبي في حفظ الحديث فترجيت بعد مدة تقرب من عشرين سنة وانا اجد من نفسي المزيد على تلك الرتبة فسألت رتبة اعلى منها وأرجو الله تعالى ان اناك ذلك منه ام ثم قال الشيخ رحمه الله والعبد الضعيف يرجو الله سبحانه وتعالى شربه للاستقامة والوقاة على حقيقة الاسلام معها ام **قوله** فاشرب منه عن عائشة انها كانت تحمل ماء زمزم وتختار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب قال الشوكاني فيه دليل على انه لا بأس بحمل ماء زمزم الى المواطن الخارجة عن مكة - **قوله** يدنع بهما بوسية الخ بسين محملة ثوباً مشناة تحت مشددة اى كان يدنع بهما في الجاهلية قاله النوى وفي شرح القاموس للعلامة الزبيدي وابوسية محملة بن خالدا العدلى ان كان له حمرا سود احباز الناس عليه من المزدلفة الى منى اربعين سنة قال الرازي خلو الطريق عن ابوسية وعن مواليه بنى فزاره حتى يجاوز سائر الاحبار **قوله** من المزدلفة بالمشرع الحرام الخ قال النوى اما المشرع فقد سبق بيانه وانه بفتح الميم على المشهور وقيل بكسرها وان قرع الجبل المعروف في المزدلفة وقيل كل المزدلفة واضحا الخلاف فيه يد كانه وهذا الحديث ظاهر الدلالة في انه ليس كل المزدلفة **قوله** فاجاز الخ اى جاز **قوله** لم يعرض له الخ بفتح الياء وكسر المراء ومعنى الحديث ان قريشاً كانت قبل الاسلام تقف بالمزدلفة وهي من الحرم ولا يقفون بعرفات وكان سائر العرب يقفون بعرفات كانت قريش تقول نحن الجبل فلا نخرج منه فلما فتح النبي صلى الله عليه وسلم وصل المزدلفة اعتقدا انه يقف بالمزدلفة على عادة قريش فجاز الى عرفات لقول الله عز وجل ثم افيضوا من حيث افاض الناس فان من سري قريش كانوا يقفون بعرفات ويفضون منها - **قوله** حتى اتي عرفات الخ قال النوى فيه مجاز تقديره فاجاز متوجهاً الى عرفات حتى قاربها فضربت له القبة بمنزلة قريش من عرفات فزل هناك حتى زالت الشمس ثم خطب وصلى الظهر والعصر ثم دخل ارض عرفات حتى وصل الصخرات فوقف هناك وقد سبق هذا واضحا في الزاوية الاولى **قوله** نَحَرْتُ ههنا الخ في محل منزه المشهور وقد بني عليه بنا ان كل منها يسمى مسجد النحر احدهما على الطريق والاخر مخروء عنها قيل وهو الاقرب الى الوصف الذي ذكره بحجته عليه الصلاة والسلام **قوله** ومنى كلنا منجراً الخ اى النحر لا يختص بحجته عليه الصلاة والسلام وهو قريب من مسجد الخيف **قوله** فاخروا في رحاكم الخ المراد بالرجال المنازل قال اهل اللغة رحل الرجل منزله سواء كان من حجرا وصد او شعرا ووبر ومعنى الحديث منى كلنا منجراً يجوز الخ فيها فلا تتكلموا الخ في موضع نحرى

انزل الله عز وجل فيهم ثم يفيضوا حيث افاض الناس قالت كان الناس يفيضون من عرفات كان الحرس يفيضون من المزدلفة يقولون لا نفيض
الا من الحرم فلما نزلت افيضوا من حيث افاض الناس رجعا الى عرفات **قوله** ثنا ابو بكر بن ابى شيبة وعمر الناقد جميعا عن ابن عيينة
قال عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن مطعم عن جابر بن مطعم عن جابر بن مطعم عن جابر بن مطعم عن جابر بن مطعم
يوم عرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا مع الناس بعرفة فقلت والله ان هذا من الحرس فما شأنه ههنا وكانت قريش تغتصب
من الحرس **قوله** ثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر عن جابر بن مطعم عن جابر بن مطعم عن جابر بن مطعم عن جابر بن مطعم
عن ابى موسى قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال لي حجبت فقلت نعم فقال يا اهلكت قال قلت لبيك
يا هلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال فقد احسنت طفت بالبيت بالصفا والمروة واحل قال طفت بالبيت بالصفا والمروة
ثم اتيت امرأة من بني قيس فقلت رأيت ثرا هلك بالبحر قال فكنت افق به الناس حتى كان في خلافة عمر فقال له رجل يا ابا موسى
او يا عبد الله بن قيس رويناك بعض فتيناك فانك لا تدري ما احدث امير المؤمنين في الذمك بعدك فقال يا ايها الناس من كنتما
اغتينا فقتينا فليثقل فان امير المؤمنين قادم عليكم فبذروا فاستموا قال فقدم عمر فذكر ذلك له فقال ان نأخذ بكتابه الله فان كنا لله
فقال اني رسول الله اليكم يقول لكم كونوا على مشاعركم فانكم على ارث من ارث ابراهيم الحديث ولا يلزم من ذلك ان يكون هو المراد خاصة بقوله
من حيث افاض الناس بل هو الا من ذلك والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها **قوله** كان الناس يفيضون انما هي جموع الناس **قوله** رجعا الى عرفات
والمنع انهم امرؤ ان يتوجهوا الى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها **قوله** يعني الى عرفات وفي بعض الروايات حار الى فيجمل العقدة قاله الزرقاني **قوله** نزلت
اطلبه يوم عرفة انما كان يخشى جبريل الى عرفة ليطالب بعباده لا ليقف بها **قوله** فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقاضي عياض كان هذا في حجة قبل
الهجرة وكان جابر حينئذ كافرا واسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر فتجب من وقوف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات والله اعلم قال الزرقاني لا يحاط به السهلي ان
رواية جابر لذلك كانت في حجة الوداع فاستشكله واخرج اسحاق بن راهوية عن جابر بن مطعم قال ضلكت حماري في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات مع الناس فلما أسلمت علمت ان الله وفقه لذلك والمراد بقوله في الجاهلية قبل اسلامه كما قال الزرقاني رحمه الله **قوله** كانت
قريش تعد من الحرس انما قال لحافظ هذه الزيادة توهم انما من اصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بن عيينة بن عيسى بن مسند عنه **باب جواز تخليق**
الاحرام هو ان يحرم كاحرام فلان فيصير محرما مثل احرام فلان **قوله** هو منيع بالبطحاء انما هو نازل بها وذلك في ابتداء مقدمه **قوله** كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فيه
جواز تخليق الاحرام تقدم الكلام على احرام هذا واحرام على ما يتعلق بذلك من الكلام فليدبر **قوله** فقد احسنت انما قال النووي في استنباط التثنية على من فعل جملة **قوله**
طفت بالبيت انما قال النووي امره بغير حجة الى العرة ولم يذكر الحلق لانه عندهم معلوم واكتفاء عنه بقوله احل **قوله** امرأة من بني قيس انما وفي بعض الروايات
امرأة من قيس قال الحافظ والمتبادر الى الذهن من هذا الاطلاق انها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الاشعرين نسبة لكن في رواية ايوب بن عائذ
امرأة من نساء بني قيس وظهر لي من ذلك ان المراد بقبس قيس بن سليم والد ابى موسى الاشعري وان المرأة زوج بعض اخوتهم وكان لابي موسى من الاخوة ابوه
وابو بردة قيل وعجل ام - وقال النووي هذا محمول على ان هذه المرأة كانت محرمة له والله اعلم **قوله** فقلت رأيت ثرا هلك بالبحر فناء ثرا هلك
خفيفة مفتوحين ثم مشاة اي تنبعت القل منه **قوله** ثرا هلك بالبحر انما قال النووي يعني انه تحلل بالحرة واقام بمكة حلالا الى يوم التروية وهو
الثامن من ذي الحجة ثرا هلك بالبحر يوم التروية كما جاء مبينا في غير هذه الرواية فان قيل قد علق على بن ابى طالب وابو موسى رضي الله عنهما احرامهما باحرام
النبي صلى الله عليه وسلم فامر عليا بالذوا امر على احرامه قارئا وأمر ابو موسى بفسخه الى عرفة فالجواب ان عليا رضي الله عنه كان معه الهدى كما كان مع النبي
صلى الله عليه وسلم الهدى فبقي على احرامه كما بقي النبي صلى الله عليه وسلم وكل من معه هدى وابو موسى لم يكن معه هدى فتحلل بحرة كمن لم يكن معه هدى
ولو لا الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم جعلها حرة ام - وقد سبق الكلام عليه في بعض ابواب السابقة فراجع **قوله** فكنت افق به الناس انما قال عياض يعني
بالتمتع بالعمرة الى الحج كما جاء منسرا بعد ام - وقال الأبي يعني بالتمتع فسخ الحج والعمرة والتحلل منه بها ثم ينشئ الحج ويكون متمتعا ومستنده في فتيا اعتقاده عموم
مشروعية الفسخ وعدم قصره على الصحابة رضي الله عنهم كما اعتقد ذلك غيره **قوله** رويناك بعض فتيناك انما قال النووي اي اذن قليلا وامسك عن فتيناك
ويقال فتينا فتينا فتينا **قوله** فليثقل انما لم يثقل بل يصح ان يقول امير المؤمنين وليا تربه ان ظهر له وجهان قوله والله اعلم وقال الأبي فان
قلت كيف رجع عن اجتهاده واجتهاد لا يحل له ان يرجع الى اجتهاده غيره قلت يحتمل انه قال ذلك نقيض من امير المؤمنين فليس يرجع حقيقة المجتهد
له ان يفعل ذلك فاذا زالت النسخة رجع الى قول نفسه وبالجملة فهو رجوع في الظاهر لا في الباطن ويحتمل انه رجوع حقيقة لاجل انه ظهر له دليل الغير
لانه تقليد له لان المجتهد لا يقلد غيره **قوله** ان نأخذ بكتابه الله انما قال بعض الشارحين الا ظم رآته انكار للفتنة لا احتياجه بالآية والحديث

باب جواز تخليق الاحرام وهو ان يحرم كاحرام فلان فيصير محرما مثل احرام فلان

يأمر بالتمام وإن تأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل حتى بلغ الهدى محلة **وحل شناه**
عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة في هذا الاستاذ نحوه **وحل شناه** بن مشعل حدثنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي حدثنا سفيان
عن قيس عن طارق بن شهاب عن أبي موسى قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال يا أهلك قلت
أهلك يا هلال النبي صلى الله عليه وسلم قال هل سقت من هدى قلت لا قال فطفت بالبيت بالصفا والمروة ثم جئت فطفت بالبيت و
بالصفا والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فمشطتني وغسلت رأسي فكنت أفتي الناس بذلك في أمانة أبي بكر وأمانة عمر فاني لقاتل بالمؤممين
أذ جاءني رجل فقال لك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك فقلت أيها الناس من كنا أفتيناك بشئ فليستند فلهذا
أمير المؤمنين قادم عليكم فائتموا قلنا قد عرفنا يا أمير المؤمنين ما هذا الذي أحدثت في شأن النسك قال إن تأخذ بكتاب الله
فإن الله عز وجل قال **واتقوا الحج والعمرة لله** وإن تأخذ بسنة نبيك صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل حتى نحو الهل
وحل شناه بن منصور وعبد بن حميد قال أخبرنا جعفر بن عون أخبرنا أبو عيسى عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن
أبي موسى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعثي إلى اليمن قال فوافقته في العام الذي حج فيه فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا أبا موسى كيف قلت حين أحرمت قال قلت لبيك أهلاً لا كأهلاً للنبي صلى الله عليه وسلم فقال هل سقت هدى قلت لا قال فاطلق
فطفت بالبيت بين الصفا والمروة ثم أحل ثم ساق الحديث بمثل حديث شعبة وسفيان **وحل شناه** محمد بن عثني وابن بشار قال
ابن عثني حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن عمار بن عمار عن إبراهيم بن أبي موسى عن أبي موسى أنه كان يفتي بالمتعة
فقال له رجل زويدك ببعض فتياك فأنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعد حتى لقيه بعد فسأله فقال عمر قد علمت
أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظنوا مؤخرين بهم في الأراك ثم يروون في الحج تقطروا رؤسهم
وحل شناه محمد بن عثني وابن بشار قال ابن عثني حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة قال قال عبد الله بن شقيق كان عثمان يسخي

ب
أ
ب
ج
د
هـ
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق

وقيل في احتجاجة بالحديث أنه انكار للتمتع والقرآن لكن على سبيل الأولى لا على سبيل المدح جملة ويدل عليه قوله في آخره لا فعله النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه ولكن كرهت أن يظنوا مؤخرين بهم في الأراك ويكون هذا مثل استحبابه لأهل مكة أن يهلوا بالحج إذا أرادوا أهلاً في الحج ليجعل ما بين أحرامهم
وعمل الحج ليطهر عليهم ما أثر الشعت وقيل خفيه أن كان عن الفسخ فهو مني لزوم وإن كان عن التمتع والقرآن فهو في ندب وإرشاد لا بفضل الذي هو الانفراد
ولأنه إذا فصل الحج عن العمرة بسفرين كثر تضاد البين في التصلت عارته العام كله قلت الظاهر في احتجاجة أنه على منعه الفسخ كما ذكر واحتجاجة عن منعه
بالآية ظاهرة لا تضاداً لها الاتمام وإما في الحديث ففيه من النظر أن تمامه صلى الله عليه وسلم إنما كان لأن الهدى معه ذلك امر من ليس معه الهدى أن يفسخ
وإذا كان احتجاجة إنما هو في الفسخ فالظاهر من مذهبه فيه المنع جملة لا الكراهة ويكون قوله قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كرهته معناه
فعله لعله وقد ارتفعت ذكر اهتته المذكورة معناه التحريم وعلى التحريم حملها بعضهم واحتجاجة بالآية والحديث يشبه الاستدلال بالقياس المقسم أي أما
إن تأخذ بكتاب الله أو بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل منهما يقتضي الاتمام إلا أن الاحتجاج بالفعل فيه ما سمعت وأما من قال إن احتجاجة
إنما هو على منع التمتع والقرآن على وجه الأولى فيجيد وفيه من النظر لا يخفى عليك كذا في شرح الأبي وقد تقدم من الكلام على مراد عمر رضي الله عنه مسطو
في أو خراب بيان وجوه الإحرام فليذكر قوله يأمر بالتمام الخ أي في قوله عز وجل **واتقوا الحج والعمرة لله** قوله في شأن النسك الخ قال الأبي يعني من الفسخ
قوله قد فعله وأصحابه الخ إن كان المراد به الفسخ فنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو من حيث أنه أمر به لأنه لم يفعله واعتداله بأنه كره أن يظنوا
معرضين معناه أن يجلو من حجهم بالفسخ فيطوا النساء قبل تمام حجهم ولا يظن بعمرانه منع بالرائي ما حرمه صلى الله عليه وسلم وإنما تمسك بقوله تعالى **وأقوا**
الحج الآية ورأى أن ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان لعله وقد ارتفعت ثم أنه أطلق الكراهة وإراد التحريم وقد فعل ذلك
كثير يطلقون الكراهة وهو يريدون التحريم جداً من قوله تعالى **ولا تقوا لآلهما قصفت** آيتهم الآية كذا في كمال المحل قوله محرمين بهم الخ
الضهير في بمن يعود إلى النساء وإن لم يذكرن قال النووي معناه كرهت التمتع لأنه يقتضي الإحلال وطى النساء إلى حين الخروج إلى غزوة ومعرضين
هو يسكن العين وتخفيف الرأ وهذا على تقدير أن يراد بجمبه رضي الله عنه نهي التمتع الفقهي المعروف وإن سلم أن البحث في الفسخ والمراد ما ذكرناه قريباً
ما قاله الأبي في كمال الحال والله أعلم قوله في الأراك الخ الأراك كسحاب القطعة من الأرض فيها أراك وهو شجر معروف (سليو) وأراك موضع يعرف
كثير الأراك كذا في القاموس وشرحه **باب جواز التمتع** قوله كان عثمان يفتي عن المتعة الخ قال عياض رحمه الله أن كان خفيه عن الفسخ فهو في
لازم وإن كان عن التمتع أو القرآن فهو في ندب وحسن على الأفضل الذي هو الانفراد وقد يكون لتكثير تضاد البيت لأنه إذا فصلت العمرة من الحج بسفرين

عن المتعة وكان على يائرها فقال عثمان لعلي كلمة ثم قال علي لقد علمت اننا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال آل جل ولكننا كنا
 خائفين **وحل شيبه** يحيى بن جبيب الحارثي حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا شعبة بهذا الاسناد ومثله **وحل شيبه** محمد بن
 ومحمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال اجتمع على عثمان بعسفان فكان عثمان يني
 عن المتعة او العمة فقال علي ما تريد الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تخفى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لا استطيع
 ان ادعك فلما ان رأى علي ذلك اهل بهما جميعاً **وحل شيبه** سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبه وابو كريب قالوا حدثنا ابو معاوية
 عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت المتعة في الحج لا يصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة **وحل شيبه** ابو بكر بن
 ابي شيبه حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن سفيان عن عياش العامري عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت لنا رخصة يعني
 المتعة في الحج **وحل شيبه** حدثنا جرير عن فضيل عن زبير عن ابراهيم التيمي عن ابيه قال قال ابو ذر لا يصلي المتعتان الا لثلاثة
 كثر قضاء البيت وانضلت عمارته العام كله وتكون مخالفة علي له انما هي ليدل على الجواز ولا يظن انه يحرم وان غير الافراد لا يجوز ان قال العبد
 الضعيف عفا الله عنه الاحتال الاول لا يصح عندي لما في صحيح البخاري وعثمان يني عن المتعة وان يجتمع بينهما وايضا في رواية النسائي والاسماعيلي فقال
 عثمان نراي أخى الناس انت تفعله وظاهر ان علياً رضى الله عنه لم يكن يفعل الفسخ فاطمئنين ان نهي عثمان انما كان عن الجمع بين الحج والعمة ثم كان او
 قرأنا في سفر واحد ومقصوده رضى الله عنه الترخيص على انشاء السفريين الحل لك فم وكما قال محمد بن الحسن رحمه الله حجة كوفية وعمة كوفية افضل
 عندنا اي من الجمع بينهما في سفر واحد كما قد منا تحقيقه في باب بيان وجوه الاحرام وقد وجدت في هذه المسئلة والله الحلال ما فيه شفاء ومقنع وهو قاطع
 للنزاع الواقع في بيان مراد عثمان رضى الله عنه فقد ذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين قال محمد بن اسحاق حدثنا يحيى بن عباد
 عن عبد الله بن الزبير قال انا والله مع عثمان بن عفان بالجحفة اذ قال عثمان وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج استموا الحج واخا صروه في اشهر الحج فلو اخرجتموه
 العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورين كان افضل فان الله قد اوسع في الخير فقال له علي عمت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصة رخص
 الله للعباد بها في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهى عنها وكانت لذي الحاجة والنائي الدار ثم اهل على رة بعمة وجه معاً فاقبل عثمان بن عفان رة على الناس
 فقال انهيت عنها الى لم أنه عنها انما كان رأياً اشتهر به فمن شاء اخذه ومن شاء تركه فمنا مخرج في تعيين مراده وخرجه رضى الله عنه **قوله** اجل
 باسكان الامراي نعم **قوله** ولكننا كنا خائفين الخ قال عياض معناه فسخ الحج في العمرة وقال النووي لعله اراد بقوله خائفين اي في مرة القضاء سنة
 سبع لكن لم يكن في تلك تمنع انما كانت عمة فقط وقال القرطبي اختلفت في اي شيء اختلفا فقيل في الفسخ منعه عثمان وراه خاصاً بالاصحاب في حجة الوداع
 واجازه على رة وراه عاماً واخافين على هذا معناه خائفين في الفسخ لانه خلاف ما قضته الآية من الامر بالتمام وقيل انما اختلفا في التمتع اختلفا فيما
 فيه انما هو في الافضل فرأى عثمان ان الافراد افضل فحائفين معناه خائفين ان يكون أجسر الافراد اعظم ولما خاف على ان يقتدى بعثمان في
 ذلك ويترك التمتع والقران اهل بهما ليدل على جواز كل منهما قلت تقدم ان ادما الحج يكون تمتعاً وفراداً او قرناً ولا خلاف في جواز الثلاثة وانما
 اختلفت ايها افضل والرابع الفسخ وفي جوازه ومنعه من الخلاف ما رأيت وقاظهر بما قلناه من كلام الثلاثة مع قول القاضي يعني بالخوف خوف الفسخ
 وضعف تفسير النووي له بخوف العدة كذا في شرح الكافي رحمه الله وقد سبق قريباً ايضا ما اراد عثمان رضى الله عنه بالنهي وما قوله ولكننا كنا خائفين
 فقال الحافظ هي رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما اعلو من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك والتمتع انما كان في
 حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين كنا آمن بآيكون الناس ام قللت ولوصحت هذه الزيادة فلعل المراد بقوله خائفين ان يفتنوا
 احداً للنسكين في محبته صلى الله عليه وسلم ان اخرناها الى سنة اخرى او ان تقع في خلاف ما أمر به هو صلى الله عليه وسلم في تلك السنة المصلحة مختصة
 بها من جعل الافراد تمتعاً والله اعلم **قوله** لا استطيع ان ادعك الخ قال النووي فيه اشاعة العلم واطهاره ومناظرة وكاة الامور وغيره في تحقيقه
 ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معناه قول علي رة لا استطيع ان ادعك قال الحافظ وفيه جواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه
 ان التمتع والقران جائزان وانما نهي عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمرك خشي على رة ان يحمل غيره النهي على التحريم فاشاع جواز ذلك وكل منهما مجتهد باجور
 وفيه ان المجتهد لا يلزم بحقيقة آخر بتقليد لعدم انكار عثمان على علي رة ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله اعلم **قوله** اهل بهما جميعاً الخ في البيان
 بالفعل مع القول قاله الحافظ **قوله** لا يصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة الخ قال النووي معناه هذه الرواية والتي بعدها ان فسخ الحج الى العمرة كالصحة
 في تلك السنة وهي حجة الوداع ولا يجوز بعد ذلك وليس مراد ابي ذر ابطال التمتع مطلقاً بل مراده فسخ الحج كما ذكرنا وسكته ابطال ما كانت عليه الجاهلية
 من منع العمرة في اشهر الحج وقد سبق بيان هذا والاحرام على التمتع حديثه الى ذر مشرعاً في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع **قوله** الا لنا خاصة الخ قال

يعني متعة النساء ومتعة الحج **وحدثنا** قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن عبد الرحمن بن أبي الشعثاء قال اتيت ابراهيم النخعي وابراهيم التيمي فقلت اني اهتم ان اجمع العمرة والحج العام فقال ابراهيم النخعي لكن ابوك لم يكن ليحكم بذلك قال قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن ابراهيم التيمي عن ابيه انه مر بأبي ذر بالريذة فذكر له ذلك فقال انما كانت لنا خاصة دونكم **وحدثنا** سعيد بن منصور عن ابن ابي عمير عن ابي الفزاري قال سعيد حدثنا عمران بن معاوية اخبرنا سليمان التيمي عن غنيم بن قيس قال سألت سعيد بن ابي وقاص عن المتعة فقَالَ فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان التيمي بهذا الاسناد وقال في روايته يعني معاوية **وحدثني** عمرو الناقد حدثنا ابو احمد الزبيري حدثنا سفيان **وحدثني** محمد بن ابي خيثم حدثنا روح بن عباد حدثنا شعبة جميعا عن سليمان التيمي بهذا الاسناد مثل حديثهما وفي حديث سفيان المتعة في الحج **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن ابراهيم حدثنا الجوري عن ابي العلاء عن مطرف قال قال ابي عمير بن حصين اني لاحدثك بالحديث اليوم ينفعك الله به بعد اليوم واعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطى ناقة من اهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم ينه عنه حتى مضى لوجهه اذ تأتى كل مري بعد ما شاء ان يترى **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم وعمر بن حاتم كلاهما عن وكيع حدثنا سفيان عن الجوري في هذا الاسناد وقال ابن حاتم في روايته ان تأتى رجل برأيه ما شاء يعني عمر **وحدثني** عبيد الله بن معاذ حدثنا ابي حنيفة عن حميد بن هلال عن مطرف قال قال لي عمران بن حصين احديثك حديثا عسى الله ان ينفعك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وقد كان يسلم على حتى اكنيت فتكرت ثم تركت الكوفة فادب النوري معناه انما صلحتنا لخاصة في الوقت الذي فعلناها فيه ثم صارت احراما بعد ذلك الى يوم القيامة والله اعلم **قوله** عن المتعة الم اي متعة الحج كما في الرواية الاخرى **قوله** كافر بالعرش الم وفي الرواية الاخرى يعني معاوية رضي الله عنه قال النوري اما العرش فبضم العين والراء وهي بيوت مكة كما فسره في الرواية قال ابو عبيد بن عمير بيوت مكة عرشا لاها عيانا تنصب في ظل قال يقال لها ايضا عرش بالراء واحدها عرش كفلس فلوس ومن قال عرش فواحد عرش قلبه وقلمه في حديث آخر ان عمران اذا نظر الى عرش مكة قطع التلبية واما قوله وهذا يومئذ كافر بالعرش فالاشارة بهذا الى معاوية بن ابي سفيان وفي الرواية الاخرى ان احدهما ما قاله المازني وغيره المراد وهو مقيم في بيت مكة قال قتيبة في الكفر الرجل اذا زعم الكفر وهو القرى وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه اهل الكفر هم اهل القبور يعني القرى البعيدة عن الامصار وعن العلماء ووجه الثاني المراد الكفر بالله تعالى والمراد اننا نعتنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة وهذا اختيار القاضي عياض وغيره وهو الصحيح المختار والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة وهي عمر القضاء وكان معاوية يومئذ كافرا واما اسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان وقيل انه اسلم بعد عمر القضاء سنة سبع والصحح الاول واما غير هذه العمرة من عمر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن معاوية فيها كافرا ولا صليحا بمكة بل كان معه صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض وقاله بعضهم كافر بالعرش بفتح العين اسكان الراء والمراد عرش الرحمن قال القاضي هذا تصحيح وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج ام ولعل معاوية رضي الله عنه ايضا اراد بالمنع ما اراده عثمان وعمر رضي الله عنهما والله اعلم **قوله** عن مطرف الم هو ابن عبد الله بن النخعي **قوله** قد اعطى ناقة من اهله الم قال القرطبي معناه عطا ناقة من اهله اياح لهم ان يحرموا بالعمرة حين اتوا ميقاتهم ذوالحليفة يعني بالاعشار الاخير من ذوالحجة لانه في السادس منه ويحتل ان يريد عشر ذى الحجة فأنه حلتوا بفراغهم من العمرة في الخامس منه **قوله** فلم تنزل آية الم قال النوري وهذه الروايات عن عمران كلها تدل على ان مراد عمران ان التمتع بالعمرة الى الحج جائز وكذلك القرآن وفيه النصير بانكاره على عمر بن الخطاب منع التمتع وقد سبق تأويل قول عمران انه لم يريد ابطال التمتع فقدم الكلام على بيان مراده رضي الله عنه مشرعا في اواخر باب بيان وجوه الامراء فراجعه **قوله** ارتأى كل امر بعد ما شاء الم قال ذلك هو عمران بن حصين وهو من زعم انه مطرف الرازي عنه لثبوت ذلك في رواية ابي رجاء عن عمران قاله الحافظ **قوله** يعني عمر الم وهو اول من نهي عنها وكان بعد ما كانا نابعاله في ذلك كما في الفتح وفيه قول الاجتهاد في الاحكام بين الصحابة والكار بعض المجتهدين على بعض الناس واما تغيير بقوله رجل فليست هذه القول في زعمه لا لتوهين القائل كانه اشار الى ان مثل هذا القول مخالف للنص لا يليق بنشأ المجتهد الخبير صلا به عنه بل ينبغي ان ينسب الى رجل من آحاد الرجال وهذا هو محل ما اكثر البخاري في صحيحه من قوله بعض الناس في حق بعض الائمة الكبار رحمهم الله تعالى رأينا وهو خير الراحمين **قوله** جمع بين حجة وعمر الم هذا يبكر على عياض وغيره في حرمه ان المتعة التي نهي عنها عمر عثمان هي فتح الحج الى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها كذا في الفتح **قوله** وقد كان يسلم على الم قال النوري قوله يسلم على هو بفتح الراء المشددة وقوله فتكرت هو بضم التاء اي انقطع السلام على ثم تركت بفتح التاء اي تركت الكنى فعاد السلام على معناه الحديث ان عمران بن حصين كانت به يواسي فكان يصبر على ألمها وكانت الملازمة تسلم عليه فاكثرت فاقطع سلامه عليه ثم ترك الكنى فعاد سلامه عليه ام وفي شرح الابي قال القرطبي

وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حميد بن هلال قال سمعت مطرفا قال قال لي عمران بن حصين بن ثعلبة بن علقمة عن ابن بشار قال قال ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة عن مطر قال بعث الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني كنت محدثك باحدث لعل الله ان ينفعلك به بعدى فان عشت فاكتم عني وان مت فحدث بها ان شئت انه قد سئل علي واعلم ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين حج وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينزل فيها كتاب الله صلى الله عليه وسلم قال رجل برأيه ما شاء **وحدثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا سعيد بن ابي عمر بن قنادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران بن الحصين قال اعلن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حج وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينزل فيها ما شاء **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثني عبد الصمد حدثنا همام حدثنا قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين قال تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء **وحدثني حجاج بن الشاعر** حدثنا عبد المجيد حدثنا اسمعيل بن مسلم حدثني محمد بن واسع عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران بن حصين بهذا الحديث قال تمتع نبي الله صلى الله عليه وسلم و تمتعنا معه **وحدثنا حامد بن عمر** البكر اوى ومحمد بن بكر المقدي قالوا حدثنا بشر بن المفضل اخبرنا عمران بن مسلم عن ابي رجاء قال قال عمران بن حصين نزلت آية المتعة فكتب الله يعني متعة الحج وامرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نزل آية تنسخ آية متعة الحج ولم ينزل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات قال رجل برأيه ما شاء **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن عمران بن القصور حدثنا ابراهيم عن عمران بن حصين بمثله غير انه قال وفعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل وامرنا بها **وحدثني عبد الملك بن شعيب** بن الليث حدثني ابي عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج واهدى فساقي معه اهدى من ذي الحليفة وبدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج و تمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فكان من الناس من اهدى فساقي اهدى ومنهم من لم يهد فلما قدر رسول الله صلى**

تسليم الملائكة عليهم السلام عليه كرامة له ففيه اثبات كرامات الاولياء وفيه جواز الكلي قلت كلهم الملائكة عليهم السلام غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهم وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكي عن بعض الخلافة من شيوخ زمنه ان من قال اليوم كلمتي الملائكة يستتاب والحديث برده ليدل على الصواب ان ذلك يختلف بحسب حال مزعجه فان كان مضمنا بالصلاة تجوز عنه والاخر عن قول ذلك بحسب ما يراه الحكماء ومن هذا المعنى ما يتفق لبعضهم ان يقول قيل لي وخطبت وكان الشيخ يشده القول فيه وفي الحار على من زعمه وتركهم السأله عليه حين اكثري ينظر لقوله في حديث السبعين الفا وعلى رتبهم يتوكلون **قوله** باحدث اخي ظاهرة انها ثلاثة فصاعدا ولم يذكر منها الا حديثا واحدا وهو الجمع بين الحج والعمرة واما اخباره بالسأله فليس حديثا فيكون باقي الاحاديث محدثا من الرأية كذا في الشرح **قوله** ينفعلك بها بعدى الخ اي بالعمل بها وينيلها الغير قاله النووي **قوله** فاكتم عني الخ اراد به الاخبار بتسليم الملائكة عليه لانه كره ان يشاع منه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة بخلاف ما بعد الموت كذا في الشرح **وحدثنا**

حامد بن عمر البكر اوى الخ هو منسوب الى اجل جد ابيه ابي بكر الصحابي رضي الله عنه فانه حامد بن عمر بن حصن بن عمر بن عبد الله بن ابي بكر الصفي رضي الله عنه **باب وجوب الدم على المتنع** وانه اذا اعدمه لزمه صور ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله **قوله** تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال القاضي قوله تمتع هو محمول على التمتع بالغري وهو القران اخرا ومعناه انه صلى الله عليه وسلم احرم او لا بالحج مفردا ثم احرم بالعمرة فصار قارنا في آخر امره والقران هو تمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى لانه ترفه باشتاد الميقات والاحرام والفعل ويتعين هذا التأويل هنا لما قدمناه في الابواب السابقة من الجمع بين الاحاديث في ذلك ومن روى افراد النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر الراوي هنا وقد ذكره مسلم بعد هذا - كذا في الشرح قلت قد تقدم منا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام تحقيق كيفية احرامه صلى الله عليه وسلم واشتدنا هناك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا من ابتداء الامر اظهرنا وجوه التوفيق والترجيح بين الرأيات فليدراج **قوله** فساقي معه اهدى الخ اي من الميقات وفيه الذنب الى سوق الهدى من المواقيت ومن الاماكن البعيدة وهو من السنن التي اغفلها كثير من الناس كذا في الشرح **قوله** فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج استشكله القائلون بانه صلى الله عليه وسلم كان مفردا في اول الامر ثم ادخل العمرة على الحج فصار قارنا قال الحافظ واما المشكل هنا قوله بل فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج لان الجمع بين الاحاديث الكثيرة في هذا الباب استقر كما تقدم على انه بل اول بالحج ثم ادخل عليه العمرة وهذا بالعكس اعني بان المراد بعبارة الاهلال اي لما ادخل العمرة على الحج بها فقال لبيك بعمرة وحجة معا وهذا مطابق لحديث الشرح المتقدم لكن قد اكره ابن عمر ذلك على ان

وجوب الدم على المتنع وانه اذا اعدمه لزمه صور ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله

باب بيان القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد

الله عليه لمكة قال للناس من كان منكم أهدي فاته لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت بالصفا والمروة وليقصّر وليحلق ثم ليهدى بالحج وليهدى فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قد مر مكة فاستلم الركن أول شيء ثوبت ثلاثة أطواف من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سفل فأنصت فأقى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هدي يوم النحر وفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدي ساق الهدى من الناس وحل ثوبه عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عفيّل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمنه بالحج إلى العمرة وتمتع الناس بمثل الذي أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج بن يحج قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله ما شأن الناس كانوا ولم تحلل أنت من عمرتك قال أتى لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى آخر وحل ثنا ابن نمير حدثنا خالد بن مخلد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة

فيحتمل أن يحل النحر ابن عمر عليه كونه أطلق أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما أي في ابتداء الأمر يبين هذا التأويل قوله في نفس الحديث وتمتع الناس فأتى الذين تمتعوا الغنابله وأباح الحج لكن فسبحوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم - ام - قوله فانه لا يحل من شيء حرم منه الخ فيه حجة على الشافعي ومن وافقه في أن سوق الهدى لا يمنع التحلل عنه كما هو الظاهر قوله وليقصّر الخ قال النووي معناه أنه يفعل الطواف السعي والتقصر ويصير حلالاً وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظورة قال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقبله شعر يحلقه في الحج قوله ولا يحل الخ هو أمر معناه الخبر أي قد صار حلالاً لأنه فعل كل ما كان محظوراً عليه في الإحرام ويحتمل أن يكون أمراً على الأباة لفعل ما كان عليه حراماً قبل الإحلال قوله ثم ليهدى بالحج الخ أي يحرم وقت خروجه إلى عمرة ولما أتى بشمال الدالة على التراخي فلم يرد أنه يهدى بالحج عقب إحلاله من العمرة قوله وليهدى الخ أي ليذبح المهدى يوم النحر بعد الرمي قبل الحلق، وهذا لا يتم واجب بشرطه المذكورة في الفقه، قال الشيخ ولي الله الهادي قدس الله روحه للسر في الهدى التشبه بفعل سيدنا إبراهيم عليه السلام فيما قصد من ذبح ولده وذلك المكان طاعة لربه وتوحيها إليه والتذكير لنعمة الله به وبإبيه إسماعيل عليه السلام وفعل مثل هذا الفعل في هذا الوقت والزمان ثبته النفس أي تنبئ وأنما وجب على المتمتع والقارن شكر النعمة الله حيث وضع عنهم أهل الجاهلية في تلك المسئلة - قوله فمن لم يجد هدياً الخ أي لم يجد الهدى بذلك المكان وتحقيق ذلك بأن يعدم الهدى أو يعلم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج إليه لأمر من ذلك أو يجده لكن يتمتع صاحبه من بيعه أو يتمتع من بيعه لأبغلايه فيقبل إلى الصوم كما هو نص القرآن، وكذا في الفقه وفشل أصحابنا العز عن الهدى بأن لا يكون فملكه فضل عن كفايتهم يشترى به الدم ولا هوأى الدم في ملكه قوله ثلاثة أيام في الحج الخ أي في أشهره قبل يوم النحر لا فضل أن يكون آخرها يوم عرفة، كذا في المرقاة - قال الحافظان فاته الصوم وقضاه وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية وفي صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز قال أصحابهما من حيث الدليل الجواز - ام - وهذا الحنفية لا تجزئ وقد تقدم بسط الكلام فيه في أبواب الصوم قوله وسبعة إذا رجع إلى أهله الخ قال النووي أما صوم السبعة فيجب إذا رجع وفي المراء بالرجوع خلاف الصحيح في مذهبننا أنه إذا رجع إلى أهله وهذا هو الصواب لهذا الحديث الصحيح الصحيح، والثاني إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من هنا وهناك القولان للشافعية ومالك وبالثاني قال أبو حنيفة، - ام - والرجوع إلى الأهل كناية عنه عن الفرار عن أفعال الحج وقال القاري قوله إذا رجع إلى أهله أي توسعة ولوصام بعد أيام التشريق بمكة جازعنا قوله وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قد مر مكة فاستلم الركن أول شيء ثوبت ثلاثة أطواف من السبع وأنه يصلي ركعتي الطواف فيهما يستحب أن خلف المقام وقد سبق بيان هذا كله وسنذكره أيضاً حيث ذكره مسلم بعد هذا أن شاء الله تعالى قال الحافظ وم استدله على أن الحلق ليس بركن وليس بواجب لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عمر قوله حتى يقضي حجة قوله لم يحل من شيء الخ استدله على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافاً لابن عباس وهو واضح - قوله وفعل مثل ما فعل الخ إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد قوله ولم تحلل أنت الخ بكسر الهمزة الأولى أي لم تحلل وأظهره الضعيف لغة معرفة قوله من عمرتك الخ قال النووي وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار الذي قدمناه واضحاً بدلالة في الأبواب السابقة مرات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع فقوله من عمرتك إشارة إلى المصنوع من الحج فيه أن القارن لا يتحلل بالطواف السعي ولا يهدى في تحلله من الوقتين بعزات والرمي والحلق والطواف كما في الحاج المفرد وقد تأوله من يقول بالافراد تأويل لا يضيقة - ام - قوله أتى لبدت رأسي الخ بتشديد اللام الخ أي تشدد بالوحدة أي شعر رأسي والتليدين يجعل فيه شيء ليلتصق به - قوله حتى أخر الخ أي سوق الهدى نافع عن التحلل

قالت قلت يا رسول الله مالك لم تحل بيخوه **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال قال خبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حأوا ولم تحل من عترك قال اني قد رثت هدي وليدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن حفصة قالت يا رسول الله بمثل حديث مالك فلا أحل حتى أحر **وحدثنا** ابن أبي عمير حدثنا هشام بن سليمان الخزاز وعبد المجيد عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر قال حدثتني حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن أوجه ان يحلن عام حجة الوداع قالت حفصة فقلت يا ميثم انك اني لبدت رأسي وقد رثت هدي فلا أحل حتى أحر هدي **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر عن خريفي الفتيحة معتمرًا وقال ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فأهل بعمرة وسار حتى اذا ظهر على البيلاء التفت الى أصحابه فقال يا أمهم ألا واحد شهل كواقي قد وجبت الحج مع العمرة فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدي **وحدثنا** محمد بن مثنى حدثنا يحيى وهو القطان

على كل حال مع قطع الخط عن كونه قارئًا قال المحققون واستدل به على ان من ساق الهدى لا يتحل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه لانه جعل العلة في بقائه على أحرامه كونه اهلي وكذا وقع في حديث جابر واخبرانه لا يحل حتى ينحر الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ويؤيد قوله في حديث عائشة فأمر من لم يكن ساق الهدى ان يحل ولا أحاديث بذلك متظافرة واجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بان السبب في عدم تحلله من العمرة كونه داخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول ان وجهه كان مفردًا او قال بعض العلماء ليس لمن قال كان مفردًا عن هذا الحديث انفصال لانه ان قال به استشكل عليه كونه على عدم التحلل يسوق الهدى لان عدم التحلل لا يمنع على من كان قارئًا عنده **قوله** حتى أحل من الحج الخ لانا في هذه الرواية السابقة لان القارئ لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر فلا حجة فيه لمن تمسك بانه صلى الله عليه وسلم كان متمتعًا لان قول حفصة ولم تحل من عترك وقوله هو حتى أحل من الحج ظاهر في انه كان قارئًا واجاب من قال كان مفردًا عن قوله ولم تحل من عترك باجوبة متعسفة كذا في الفهرست **باب** جواز التحلل بالأحصاء وجواز القرآن واقتصار القرآن على طواف واحد وسعي واحد **قوله** في الفتنة الخ بيننا الراية الآتية يعني حين نزل الجحاح لقال ابن الزبير **قوله** معتمرًا الخ في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صددت فذكره واختلف فانه خرج الزبير بالحج فلما ذكرنا الدال للفتنة أحرم بالعمرة ثم قال ما شاء الله الواحدًا فأضافها للحج فصار قارئًا **قوله** ان صددت الخ هذا الكلام قاله جوابًا لقول من قال له انا نخاف ان يحال بينك وبين البيت كما أوضحت الرواية التي بعد هذه وفيه جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر **قوله** صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي معناه انه اراد ان صددت وحصرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتل انه اراد أهل بعمرة كما أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في العالم الذي أحصر قال ويحتل انه اراد الأمرين قال وهو الظاهر وليس هو بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه والله اعلم قال المحققون وفيه ان من أحصر بالبعد وبان منعه عن المضى في نسكه حجًا كان او عمرًا جازله التحلل بان ينوي ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه ويقصر منه **قوله** فاهل بعمرة الخ والمراد انه رفع صوته بالاهلال والتلبية **قوله** على البيداء الخ موضع بين مكة والمدينة قدام ذي الحليفة وهو الأصل الا ان المسلماء والمفازة **قوله** ما أمرها إلا واحد الخ أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالأحصاء والاحلال قال النووي فيه صحة القياس والعمل به وان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه فلم هذا قاس الحج على العمرة لان النبي صلى الله عليه وسلم إنما تحلل من الأحصاء عام الحديبية من أحرامه بالعمرة وحدها **قوله** اشهدكم اني قد وجبت الخ أي الزمت نفسي ذلك وكأنه اراد تعليم من يريد الاستدعاء به ولا فالنظير ليس بشرط وفيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الأكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضى اربعة اشواط صحيح وهو قول الحنفية وقيل بطلان الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر ان ابا ثور رثن فمنع ادخال الحج على العمرة قياسًا على منع ادخال العمرة على الحج **قوله** حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا الخ هذه الرواية الروايات الآتية في الباب ظاهرة في ان الطواف المذكور انما يقع في أول دخوله مكة فمر عندنا محمول على طواف العمرة وقد تدخل فيه طواف القدم للحج كما سبق أيضًا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام وفي عمدة القاري فاعلم ان الطواف ولكن وجه ذلك عندنا والله تعالى اعلم انه لم يطف بالحجته (طوافًا مستقلًا) قبل يوم النحر لان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحج انما يفعل للمقدم لانه من صلب الحج فاكتم ابن عمر بالطواف الذي كان يفعله بعد القدم في عمرته عن اعادة في حجته **قوله** لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه الخ قال النووي وغيره فيه ان القارئ يقتصر على طواف واحد وسعي واحد هو مذهبنا ومذهب الجمهور وخالف فيه ابو حنيفة وطائفة ام قلت وسبقت المسئلة في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة واشيعنا الكلام عليها وعلى ادلة الفريقين مع بيان وجوه الترجيح هنالك والله الحمد **قوله** وأهدى الخ فيه ان القارئ يهدي وشد ابن حزم فقال اهدي على القارئ

باب جواز التحلل بالأحصاء وجواز القرآن واقتصار القرآن على طواف واحد وسعي واحد

وحدثنا سفيان بن يوسف حدثنا هشيم حدثنا حميد عن بكر عن انس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ياتي بالحج والعمرة جميعا قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر فخر فقال لي بالحج وحده فليقتل انسا فحدثته بقول ابن عمر فقال انس ما تعدوا الا صبيا ثم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك عمرة وحجاً **وحدثني** امية بن بسطام العيشي حدثنا يزيد يعني ابن زريع حدثنا جيب بن الشهيد عن بكر بن عبد الله حدثنا انس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بينهما بين الحج والعمرة قال فسألت ابن عمر فقال اهلكنا بالحج فرجعت الى انس فاخبرته ما قال ابن عمر فقال كأنما كنتا صبياً **وحدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا عتبة عن اسمعيل بن ابي خالد عن وبرة قال كنت جالساً عند ابن عمر فجاءه رجل فقال ايصل لي ان اطوف بالبيت قبل ان اتي الموقف فقال نعم فقال فان ابن عباس يقول لا تطوف بالبيت حتى تأتي الموقف فقال ابن عمر فقد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت قبل ان ياتي الموقف فبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان تأخذوا ويقول ابن عباس ان كنت صادقا **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا جريح عن بيان عن وبرة قال سأل رجل ابن عمر اطوف بالبيت قبل ان تحرمك بالحج فقال لا يمنعك قال اني رأيت ابن فلان يكرهه وانت احب الينامنه رأيناها قد فتنته الدنيا قال فأتينا ابا بكر لم تفتت الدنيا ثم قال رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم بالحج وطاف بالبيت سعى بين الصفا والمروة فسنن الله وسنة رسوله احق ان تتبع من سنن فلان ان كنت صادقا **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سألنا ابن عمر عن رجل قدم من مكة فطاف بالبيت لم يطف بين الصفا والمروة أيأتي امرأته فقال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة سبعا وقد كان لكر

في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع قوله ما تعدوا الا صبيا ثم اذ كان عشرين سنة **باب** استحباب طواف القدوم والسعي بعده قوله قال ابن عباس يقول لا تطوف الخ قال القرطبي واحكى هذا الرجل عن ابن عباس لا يعرف من مذهبه وهو احد الثمانية انه صلى الله عليه وسلم طاف حين تدر مكة ام قلت وسياتي بيان مذهبه فيما بعد قوله فطاف بالبيت الخ يسمى هذا طواف القدوم وطواف التحية وطواف اللقاء وطواف اول عهد بالبيت وطواف احوادث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود (شرح الباب) ويقع هذا الطواف للقدم من المفرد بالحج وان لم يتركه للقدم او نوى غيره كانه وقع في حلقه قال في الباب ثمان كان المحرم منرفة بالحج وقع طوافه هذا للقدم وان كان منرفة ابا العمرة او تمتعا او قارنا وقع عن طواف العمرة نواه له واخبره و على القارن ان يطوف طوافا آخر للقدم ام - اى استحبابا بعد فراغه من سعى العمرة (قارى) وفي الباب اول وثمة حين دخوله مكة واخره من وقوفه بغيره فاذا وقفت فقد فات وقته وان لم يقف قال طلوع فجر الخ كذا في رد المحتار وليس هذا الطواف للآفاق كانه القادر وفي رد المحتار ثم ابتداء الطواف لانه تحية البيت ما لم يفتح فوت المكتوبة او جاعتها او الوتر او سنة راتبة ام - وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وطواف القدوم بمنزلة تحية المسجد لما شرع تعظيماً للبيت لان الاطباء بالطواف في مكانه وزمانه عند تهيئ اسبابه شعواء ب، قال النووي وهذا الذي قاله ابن عمر هو اشبات طواف القدوم للحاج وهو مشروع قبل الوقوف بعرفات بهذا الذي قاله ابن عمر قال العلماء كاذبة سوى ابن عباس وكلهم يقولون انه سنة ليس بواجب الا بعض اصحابنا ومن وافقه فيقولون واجب غير تركه بالدم والمشهور انه سنة ليس بواجب لادم في تركه قوله ان كنت صادقا الخ قال النووي اى في اسلامك واتباعك للنبي صلى الله عليه وسلم فكيف تعدل الى قول ابن عباس، قال القرطبي وقال ذلك ورعا حتى لا يذكر ابن عباس شيئا وقال الأبي في ويحتمل ان يكون المعنى ان كنت صادقا فيما اخبرت عنه او يعني ان كنت صادقا فيما تريد ان تأخذه وتعمل وقال ذلك مع ابن عباس محتمل والمجتهد لا يبدله من مستند لكنه اجتمعا دعاهن النص قوله قد فتنته الدنيا الخ قال النووي هكنا هو في كثير من الاصول فتنته الدنيا وفي كثير منها واكثرها فتنته وكذا نقله القاضي عن رواية الاكثرين وهما لغتان صحيحتان فان وانان والاولى اصح واشهر وبها جاء القرآن وانكر الاصحى فانان ومعنى قوله هو فتنته الدنيا لانه تولى البصرة والوكالات محل الخطر والفتنة واما ابن عمر فلم يتول شيئا ام - قال الأبي لما وصل القارى الى هذا اللفظ وقرأه قطب الشيرازي رحمه الله وجهه انكارا لهذا اللفظ وتولى البصرة من قبل ابن عمر على رة ولا يعني بفتنة الدنيا سعة المال لان ابن عمر انما منه مالا محاقيل ولكن طهر الله سبحانه قلبه من حُب الرئاسة وكان مكرما حينما حل قوله واتيئنا او اتيكم لم تفتنه الدنيا الخ قال النووي هذا من زهده وتواضعه وانصافه **باب** بيان ان المحرم بعمرة لا يتجمل بالطواف قبل السعى وان المحرم يحج لا يتجمل بطواف القدوم وكذلك القارن قوله ولم يطف بين الصفا الخ اى لم يسع بين الصفا والمروة فاطلق الطواف على السعى اما لان السعى نوع من الطواف اما لما شاكله ولو وقع في صحابة طواف البيت قوله اياتي امرأته الخ الهنرة فيه للاستفهام على سبيل الاستفسار اى يجوز له الجماع يعني يحصل له التحلل من الاحرام قبل السعي بين الصفا والمروة ام لا - واما خص اتيان المرأة بالذكر وان كان الحكوسوا في جميع المحرمات لان اتيان المرأة من اعظم المحرمات قوله وصلى خلف المقام

وكانت القارن
باب استحباب طواف القدوم والسعي بعده
باب استحباب طواف القدوم والسعي بعده

في رسول الله أسوة حسنة **حاشا** يحيى بن يحيى والبراء بن ربيع عن حماد بن زيد وحديثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا
ابن جريح جميعا عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن عيينة **وحاشا** هرون بن سعيد لا يلي حاشا
ابن وهب اخبرني عمرو وهو ابن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن ان رجلا من اهل العراق قال له سئل عن عرفة بن الزبير عن رجل يجهل بالجهل فافاد
طاف بالبيت ايجل ام لا فان قال لك لا جمل فقل له ان رجلا يقول ذلك قال فسألته فقال لا يجهل من اهل الجاهل قلت فان رجلا
كان يقول ذلك قال بنس ما قال فتصلا في الرجل فساألني فحدثته فقال فقل له فان رجلا كان يحجج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
فعل ذلك وما شان استخار الزبير قد فعل ذلك قال فحدثته فذكرت له ذلك فقال فقل له فقلت لا أدري قال فما باله لا يأتيه بنفسه يسألني
اظنه عراقيا قلت لا أدري قال فانه قد كذب قد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرتني عائشة ان اول شيء بدله حين قدم مكة
انه توضع اطراف بالبيت ثم حج أبو بكر فكان اول شيء بدله الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ثم عمر مثل ذلك ثم حج عثمان فرأته اول شيء
بدله الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ثم معاوية وعبد الله بن عمر ثم حجبت مع ابى الزبيرين العوام فكان اول شيء بدله الطواف
بالبيت ثم لم يكن غيره ثم رأيت المهاجرين والانصار يفعلون ذلك ثم لم يكن غيره ثم رأيت فدخل ذلك ابن عمر ثم لم ينقصها بعمره
وهذا ابن عمر عندهم افلا يسئلونه وكان احل من مضى ما كانوا يبدلون بشيء حين يضعون اقتلامهم هذا اول من الطواف بالبيت
ركعتين الخ قال العيني وفيه الصلوة ركعتين خلف المقام فقل لها سنة وقيل واجبة وقيل تابعة للطواف ان كان الطواف سنة فالصلوة سنة وان كان واجبا
فالصلوة واجبة ام - ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما في اى موضع شاء الطائف الا ان ما كانا كرههما في الحج ونقل بعض اصحابنا عن الثوري انه كان
يعينهما خلف المقام **قوله** أسوة حسنة الخ بضم الهزة وكسر هاءى فقرة زاد البخاري بعد قوله أسوة حسنة وسألنا جابر بن عبد الله فقال لا يقرب منها حتى يطوف
بين الصفا والمروة فاجاب ابن عمر بالاشارة الى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لا سيما في ام المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم خذ اعني مناسككم والنبي
صلى الله عليه وسلم ما تخلل قبل الشئ فيجب التماسي به واجاب جابر بن عبد الله بصريح النهي عنه **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن الخ هو ابو الاسود النخعي المدني
المعروف ببيتيم عرفة **قوله** ان رجلا كان يحجج الخ عنى به ابن عباس فانه كان يذهب الى ان من لم يسبق الهدي وأهل الجاهل اذا طاف عجل من حجه وان اراد
ان يستمر على جمل الا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة وكان يأخذ ذلك من امر النبي صلى الله عليه وسلم لم يسبق الهدي من اصحابه ان يحجوها عرفة **قوله** قد فعل
ذلك الخ معناه اى امر به وعرفه ان هذا مذهب ابن عباس خالفه في الجهور ووافقه فيه ناس قليل منهم اثنى بن راهويه وعنه ان ما خذ فيه اذكر وجوب
الجهور ان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يفسحوا حجهم فيجعلوه عرفة ثم اختلفوا فذهب اكثر الى ان ذلك كان خاصا بهم ذهب طائفة الى ان ذلك
جائز لمن بعدهم واتفقوا كاهل من اهل الجاهل مفردا لا يضم الطواف بالبيت فبدل لك احية عرفة في حديث الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم بدل الطواف
ولم يجعل من حجه ولا صاعرة وكل أبو بكر وعمر **قوله** اظنه عراقيا الخ يعنى وهو يتحدثون في المسائل، قاله الحافظ **قوله** انه توضع اطراف الخ قال في الترتيب
اى جلد الوضوء لما تقدم انه كان يغتسل او المراد معناه اللغوى وعلى كل فلا دالة فيه على كون الطهارة شرطا لصحة الطواف لان مشروعية ما جمع عليها وانما
الخلاص في صحة الطواف بل وفيها فعدنا انها واجبة واجمهور على انها شرط وانما الاستدلال بقوله عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة الا ان الله
أباح فيه النطق فمن فروع لان الحديث ضعيف مع ان المشبه بالشيء لا يستدعى المشاركة معه في كل شيء الا ترى الى جواز الاكل والشرب والطواف بالاجماع
مع عدم جوازهما في الصلوة من غير نزاع **قوله** ثم لم يكن غيره الخ وكذا قال فيما بعده ثم لم يكن غيره هكذا هو في جميع النسخ غيره بالعين المعجمة والياء قال القفا
عياض كذا هو في جميع النسخ قال وهو تقييف وصوابه ثم لم تكن عرفة بضم العين المهملة وبالميم وكان السائل لعرفة انما سأل عن شيء الحج الى العرفة على
ما ذهب من رأى ذلك واجم بامر النبي صلى الله عليه وسلم لم يبدل ذلك في حجة الوداع فأعلمه عرفة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك بنفسه وكان جاء
بعده هذا كلام القاضى قلت هذا الذى قاله من ان قول غيره تصحيح ليس كما قال بل هو صحيح في الراية وصحيح في المعنى لان قوله غيره يتناول العرفة وغيرها
ويكون تقدير الكلام ثم حج أبو بكر فكان اول شيء بدله الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره اى لم يغير الحج ولم ينقله وينسخه الى غيره لعرفة ولا قرآن والله اعلم
كذا في الشرح قال القاضى ثم يحتمل ان يكون هذا القول ثم لم يكن غيره من قول عائشة رضى الله عنها ويحتمل ان يكون من قول عرفة والذي يدل عليه
نسق الكلام انه من قول عرفة والله اعلم **قوله** ثم حج عثمان الخ قال الداودى ما ذكر من حج عثمان هو من كلام عرفة وما قبله من كلام عائشة وقال
ابو عبد الملك منتهى حديث عائشة عند قوله ثم لم تكن عرفة ومن قوله ثم حج أبو بكر الخ من كلام عرفة انتم فاعلى هذا يكون بعض هذا منقطع
لان عرفة لم يدرك ابا بكر ولا عمر نعم ادرك عثمان وعلى قول الداودى يكون الجمعي متصلا وهو الاظهر كذا في الفتح **قوله** ثم حجبت مع ابى الزبيرين العوام الخ
الزبير بالکسر بدل من ابى اى مع والده الزبير رضى الله **قوله** اول من الطواف بالبيت الخ قال النووي فيه ان المحرم بالحج اذا قدم مكة ينبغي له ان يبدل

ثم لا يجلون وقد أيت أمي خالقي حين تقد مان لا تبدا أن بشي أول من البيت تطوفان به ثم لا تجلون وقد أخبرني أمي أنها أقبلت
هي وأختها والزبير وفلان وفلان بجمرة فظفما مسحوا الركن حلوا وقد كذب فيما ذكر من ذلك **حدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا محمد
ابن بكر أخبرنا ابن جريج **حدثني** زهير بن حرب اللفظ له حدثنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريج حدثني منصور بن عبد الرحمن عن
أمه صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا محريان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدي فليقيم على حرامه
ومن لم يكن معه هدي فليجمل فلم يكن معي هدي فجلت وكان مع الزبير هدي فلم يجمل قالت فلبست ثيابي ثم خرجت فجلست إلى الزبير
فقال قومي عني فقلت أنتحشني إن أحب إليك **حدثني** عباس بن عبد العظيم العنبري حدثنا أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي
حدثنا وهيب حدثنا منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن أسماء بنت أبي بكر قالت قد صناع رسول الله صلى الله عليه وسلم هليلين بالحج ثم ذكر
بمثل حديث ابن جريج غير أنه قال فقال استرخي عني استرخي عني فقلت أنتحشني إن أحب إليك **حدثني** هرون بن سعيد الأيلي وأحمد
ابن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر حدثه أنه كان يسمع أسماء كلما مرت بالحجون
تقول صلى الله على رسولنا لقد نزلنا معه ههنا ونحن يومئذ خفاف الحقايب قليل ظهروا قليلة أزوادنا فاعترفت أنا وأختي عائشة و
الزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا من العشي بالحج قال هرون في روايته أن مولى أسماء ولم يسمع عبد الله **حدثني**
محمد بن حاتم حدثنا روح بن عبادة حدثنا شعبة

بطواف القدم ولا يفعل شيئا قبله ولا يعل عليه تحية المسجد بل أول شيء يصنعه الطواف في هذا كله متفق عليه عندنا وقوله يضعون أقدامهم يعني يصلون مكة
قوله ثم لا يجلون الخ فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدم كما سبق **قوله** وقد أخبرني أمي الخ هي أسماء بنت أبي بكر وأختها هي عائشة **حدثنا**
من حيث أن عائشة في تلك الحجبة تطف لأجل حيضها وأجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع فقد كانت عائشة بعد النبي صلى الله عليه وسلم تخرج كثيرا كذا
قال الحافظ في طواف القدم ثم قال في أبواب العمرة وفيه أي في الحديث إشكال هو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا وكنت أولئذ
هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن سياق رواية هذا الباب يابا فانه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقت
لهم في حجة الوداع وقد قال عياض في الكلام عليه ليس هو على عمومه فان المراد من عائشة لأن الطريق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت
ولا تحلل من عمرتها قال وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التعميم ثم حكى التاويل السابق وأنها أرادت عمرة أخرى غير التي في حجة الوداع خطأ
قوله وفلان وفلان الخ كانها سمعت بعض من عرفته ممن لم يسبق الهدى لواقفت على تعيينهم وقد تقدم من عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك، كذا في الفهم
قوله فلما مسحوا الركن حلوا الخ أي صاروا حلالا وفي الفهم قال النوري لا بد من تأويل قوله مسحوا الركن لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون في أول الطواف
ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالجماع فتقديره فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا حلوا وحذفت هذه المقدمات للعلم بها لظهورها وقد اجتمعوا
على أنه لا يتحلل قبل تمام الطواف ثم ذهب الجمهور إلى أنه لا بد من السعي بذلك ثم الحلق وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلهم الركن
يكون في كل طوفة فالمنع لما فرغوا من الطواف حلوا وأما السعي والحلق فيختلف فيهما كما قال ويحتمل أن يكون المنع لما فرغوا من الطواف ما يتبعه حلوا قلت
واراد بمسح الركن هنا استلهمه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر فحينئذ لا يبق إلا تقدير وسعوا لأن السعي شرط عند عمرة بخلاف ما نقل
عن ابن عباس وأنا أقدير حلوقا فينظر في رأى عمرة فان كان الحلق عند نسك فيقدر في كلامه والأفلا أم - وقال عياض ولا حجة في هذا الحديث لمن
لم يوجب السعي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء مفسرا من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحل بأجل على ما بين الله علم
قوله فلم يجمل الخ هذا معانير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عمرة الماضية ورواية عبد الله مولى أسماء الآتية فان قضية رواية صفية عن اسماء الزبير
لم يحل لكونه ممن ساق الهدى فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النوري بعد والأفلا قد رجع عند البخاري
رواية عبد الله مولى أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة وأخرجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف فيقوى ضيق البخاري ما تقدم من رواية محمد
ابن عبد الرحمن أو يقال إن الزبير مستثنى في رواية مولى أسماء ومحمد بن عبد الرحمن كما استثنيت عائشة والله أعلم **قوله** قومي عني الخ قال النوري إنما أمرها بالقبض
مخافة من عارض قد ينهه عنه كل من يشهوه أو نحوه فان اللبس بشهوة حرام في الإحرام فاحتاط لنفسه بمباعدة ما من حيثها وأما زجرة متحلة تطع بها النفس **قوله**
استرخي عني استرخي عني الخ هكذا هو في النسخ من أي تنبأدي **قوله** بالحجون الخ بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة جبل معروف بمكة وقد ذكره في الأشعار
وعند المقبرة المدفون بها بالحل على يسار الدخايل إلى مكة ويمين الخارج منها إلى معنى وهذا الذي ذكرنا محصل ما قاله الأزرق والفكرى وغيرهما من العلماء
وأغرب السهيلي فقال الحجون على فرتخ وثلث من مكة وهو غلط ومن **قوله** خفاف الحقايب الخ جمع حقابة بفتح المهملة وبالفتحة الواحدة وهي ما احتقبه

عن مسلم القرني قال سألت ابن عباس عن متعة الحج فرخص فيها وكان ابن الزبير ينهى عنها فقال هذا امر ابن الزبير يحدث أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رخص فيها فادخلوا عليها فاسئلوها قال فدخلنا عليها فاذا امرأة ضئيلة عمياء فقالت قد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيها **وحدثناه ابن مثنى** حدثنا عبد الرحمن بن بشار حدثنا محمد بن جعفر جميعا عن شعبة بهذا الاسناد فاما عبد الرحمن
ففي حديثه المتعة ولم يقل متعة الحج واما ابن جعفر فقال قال شعبة قال مسلم لا ادري متعة الحج او متعة النساء **وحدثناه** عبد الله
ابن معاذ حدثنا ابى حنيفة حدثنا شعبة حدثنا مسلم القرني مع ابن عباس يقول اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعة واهل اصحابه بحج فلم يحل
النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من اصحابه وحل بقيتهم فكان طلحة بن عبيد الله فيمن ساق الهدى فلم يحل **وحدثناه**
محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة بهذا الاسناد غير انه قال وكان ممن لم يكن معه الهدى طلحة بن عبيد الله ورجل
آخر **فاحل شي** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن وهيب حدثنا عبد الله بن طاووس عن ابيه عن ابن عباس قال كانوا يرون ان
العمرة في اشهر الحج من اشجار الجوف في الارض ويجعلون المحرم صفر فيقولون اذا برأ الدبر وعفا الاثر وانسلخ صفره حلت العمرة لمن اعتمر
قدم النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم ان يجعلوها عمرة فتعظم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله
اي الحلة قال الحلة **وحدثناه** علي بن الجهم حدثنا ابى حنيفة

سجل جواز المراجعة في شهر رجب

الراكب خلفه من حراجه في موضع الرديف **قوله** عن مسلم القمري الخ قال النوزي هو بقواف مضمومة ثمراء مشددة قال السمعاني هو منسوب الى بني قرة
حتى من عبد القيس قال وقال ابن مأكولا هذا ثم قال وتيل بـل لانه كان ينزل قنطرة قرة **باب جواز العمرة في اشهر الحج** **قوله** كانوا يرون الخ
يرون بفتح اوله اي يعتقدون والمراد اهل الجاهلية وكان جبان من طريق اخرى عن ابن عباس قال والله ما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاتكة في ذي الحجة
الا ليقطع بذلك امر اهل الشرك فان هذا الحج من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون ذلكم نخوة فموت بهذا تيمين القائلين فكانوا يزعمون ان اشهر الحج
لا ينسك فيها الا بالحج وان غيرها من الاشهر للعمرة **قوله** من افجر الفجور الخ اي من افحش الفواحش وهذا من تحكما بالمأطلة الماخوذة من غير اصل قاله الحافظ في الفتح **قوله**
ويجبلون المحرم صفر الخ قال الحافظ كان هو في جميع الاصول من الصحيحين قال النوزي كان ينبغي ان يكتب بالالف لكن على نقل برحمة في كتاب من قراءته
منصوباً بالانه مصروف بلا خلاف يعني والمشهور عن اللغة الربعية كتابة المنصوب بغير الف فلا يلزم من كتابته بغير الف ان لا يصرف فيقال بالالف وسبقه
عباس الى نفى الخلاف فيه لكن في المحكم كان ابو عبيدة لا يصرفه فقبل لانه لا يمتنع الصرحت حتى يجمع علمان فاما قال المعرفة والساعة وفسره المطرزي
بان مراده بالساعة ان لازمة ساعات والساعة مؤنثة انفق وحديث ابن عباس هذا حجة قوية باني عبيدة ونقل بعضهم ان في صحيح مسلم صفر بالالف
واما جعله ذلك فقال النوزي قال العلماء المراد الاخبار عن النبي الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرًا ويجاونه ويؤثرون تحريم المحرم
الى نفس صفر لثلاثتوا الى عليهم ثلاثة اشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض فنصلى لله في ذلك فقال (استما
النبي زيادة في الكفر يفضل به الذين كفروا الآية - قال واما تسمية الشهر صفرًا فقال رؤيته اصلها اخبروا نوايغيبون فيه بعضهم على بعض فيتركون منازلهم
صفرًا اي خالية من المتاع وقيل لاصفار ما كتب من اهلها **قوله** اذ ابراهيم الدبر الخ يفتح المهلة والموحدة اي ما كان يحصل بظهور ابراهيم من الحمل عليها ومشتقة
السفر فانه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج **قوله** وعفا الاثر الخ اي اندرس اثر الابل وغيرها في سيرها ويحتمل انزل الدبر المذكور في سنن ابى داود وعفا الابر
اي كثرت وبر الابل الذي حاق بالرجال **قوله** حلت العمرة لمن اعتمر الخ هذا الالفاظ تقر أسكنة الراو لا رادة السجح ووجه تعلق جواز الاعتناء بالسلام صفر
مع كونه ليس من اشهر الحج وكذلك المحرم ما جعلوا المحرم صفرًا ولا يستقرون ببلاذهم في الغالب ولا يبرأ دبر ايلهم الا عند انسلخه الحقوه بأشهر الحج على
طريق التبعية وجعلوا اول اشهر الاعتناء بشهر المحرم الذي هو في الاصل صفر العمرة عند هم في غير اشهر الحج **قوله** صبيحة رابعة الخ اي يوم الاحد
قوله مهلين بالحج الخ واحتج به من قال كان حج النبي صلى الله عليه وسلم مفردًا واجاب من قال كان قارنًا بانه لا يلزم من اهلاله بالحج ان لا يكون ادخل
عليه العمرة قاله الحافظ - وسبقت المسئلة بكائهم في باب بيان وجوه الاحرام **قوله** فتعاطف ذلك عندهم الخ اي لما كانوا يعتقدونه اولًا كذلك في الفخر
وقال الشيخ الانور رحمه الله وجه التقاطع عندى هو استشقاقهم للحل في الوسط كما قالوا نزوم الى منى وتقطر من كبرنا المنى فاجتوا ان يتعادوا في العبادة
اي الاحرام وزعموا ان امره عليه السلام بالتحلل انما هو ابتداء علينا وزعم الزعمون كانه ان وجب انكار الصلابة من الحل في الوسط كما زعم الجاهلية من ان العمرة في اشهر
الحج من افجر الفجور لما راحوا عدل هذا الوجه ولكني اقول ان هذا الوجه لا يصدق فانه كان الصلابة قد اعتمر قبل هذه الحجة ثلاث عرات في اشهر الحج اذ في التقطع
وما انكر احرامهم على تلك العرات فليس يباعث استنكاف الصلابة من الاحلال الا انهم احبوا التماس في حال الاحرام لم يرضوا بالحل في الوسط وقالوا نذهب الى منى
ومنا كبرنا تقطع منيا ام كل نقلة عنه جوامع تقاريبه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله** اي حل الخ كما هم كانوا يعرفون ان للحج تحللين فارادوا بيان ذلك

جميعاً عن ابن أبي عدي قال بن مثنى حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن ابن حسان عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم وقلدها نعلين

قوله الظهر بذي الحليفة الخ قال الأبي صلاة الظهر بذي الحليفة لا ينافي أن يكون أحرامه أثراً فله **قوله** ثرواً بناقته الخ قيل لعلمها كانت من جملة رواحله فاضافها إليه وقال الطبري أي بناقته التي أراد أن يجعلها هدياً فاختصر الكلام يعني فالإضافة جنسية **قوله** فأشعرها الخ قال الحافظ في شرحه وعية الأشعار وفائدة الإعراب بأنها صارت هدياً باليتبعها من يحتاج إلى ذلك وحتى لو اختلفت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكملها مع ما في ذلك من تعظيم شعائر الشرع وحث الغير عليه والعدل من منع الأشعار وأهل باحتمال أنه كان مشرعاً ما قبل النهي عن المشقة فإن الترخيم لا يصار إليه بالاحتمال بل وقع الأشعار في حجة الروايع وذلك بعد النهي عن المشقة بزمان، ثم قال والأشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دمه ثم يسيلته فيكون ذلك علامة على كونه هدياً وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كراهته عن أبي حنيفة وذهب غيره إلى استحبابه للاتباع حتى صاحباه أبو يوسف ومحمد فقالوا هو حسن قال وقال مالك يخفى الأشعار عن لها سائر الخاطاوي ثبتت عن عائشة وابن عباس التخيير في الأشعار وتركه نداء على أنه ليس بشك لكنه غير مكروه لبثت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره اعتلال من كره الأشعار بأنه من المشقة مرم ودبل هو باب آخر كما كنت وشق اذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوهم وكما الختان والحجامة وشقفة الإنسان على المال عمادة فلا يخفى ما تروهم من سرابان الجرح حتى يفيض إلى الهلاك ولو كان ذلك هو المحفوظ لقيت الذي كرهه به كأن يقول الأشعار الذي يفيض بالجرع إلى السراية حتى تمهلك البدنة مكروه فكان قريباً وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهته للأشعار وانتصر له الطحاوي في المعاني فقال لم يكرهه أبو حنيفة أصل الأشعار وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسرارية الجرح لا سيما مع الطعن بالشفرقة فلا بد سد الباب عن العامة لا سيما يراعون الحد في ذلك وأما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال لا أعلم أحداً كره الأشعار إلا أبا حنيفة وخالفه صاحباه فقالا يقول الجماعة انهم وروى عن إبراهيم النخعي أيضاً أنه كره الأشعار ذكر ذلك المتري قال سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الأشعار مشقة فقال له وكيع أقول لك اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيعاً فقال له إبراهيم ما أحقك بأن تحبس النخعي وفيه تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلب قد بالغ ابن حزم في هذا الموضع ويتعين المرجوع إلى ما قال الطحاوي فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه ثم قال العلامة ابن عابد بن جري (أي صاحب الدر المختار) على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور ما تروى من أن أبا حنيفة لم يكره أصلاً الأشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الأخبار وإنما كره أشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حرا الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فامتنع من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح هو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه (شرح الباب) قال في النهو به يستغنى عن كون العمل على قولها بأنه حسن، أم - قال الأبي لم يقل كان الأشعار والتقليد من عادة الجاهلية ليعلم أنه هدى خارج عن ملك المهدى فلا يتعرض له السارق وأصحاب الغارات فلما جاء الإسلام رأى غرضهم في ذلك معنى صحيحاً فأقره، أم - وقال الشيخ في الله الدهلي رحمه الله واليسر في الأشعار التنويه بشعائر الله وأحكام الملة الحنيفية يرى ذلك منه الأقاصي والأداني وأن يكون فعل القلب منضبطاً بفعل ظاهر وفي الفتح ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والأشعار وغير ذلك يقتضي أن أظهر التقرب بالهدى أفضل من إختفائه والمقررات إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره فإما أن يقال أن أفعال الحج مبنية على الظهور كالأحرام والطواف والوقوف فكانت الأشعار والتقليد كذلك فيحتمل الحج من عموم الإخفاء وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والأشعار إظهار العمل الصالح لأن الذي يهديها يمكنه أن يبعثها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول أنها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضاً وإما أن يقال أن التقليد جعل علماً لكونها هدياً بحيث لا يطعم صاحبها في الجوع فيها، وقال الحافظ التقي من قال بالأشعار بالحق البقر في ذلك بالليل الأسعدين بن جبير وأنفقوا على أن الغنم لا تشترى بضعفها ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الأشعار وإما على ما نقل عن مالك في فلكونها ليست ذات أسنة والله أعلم **قوله** في صفحة سنامها أي بفتح السين أي طعن فيها والصفحة الجانب والسنام أعلى ظهر البعير **قوله** الأيمن الخ مضافة صفحة فذكره لجواز تسميته وهو مذكر وأعلى تأويل صفحة بجانب يده جوف النوى فقال وصف طعن في صفحة لا للفظها، ثم قال إنما حمل الأشعار فذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أنه يستحب إظهار الأشعار في صفحة السنام اليمنى وقال مالك في اليسرى وهذا الحديث يرد عليه، أم - وفي الدر المختار الأشعار هو شق سنامها من الأيمن أو الأيسر **قوله** وسلمت الدم الخ أي صمغ وإما طعنها الدم **قوله** وقلدها نعلين الخ التقليد أن يعاقب الهدى شيء يعرث به أنه هدى والأفضل الإعلان وأجاز مالك النعل الواحد وأجاز الثوري نعل القربة وشبهها بالأفضل عند النعل، وفي النعم ثمة قيل الحكمة في تقليد النعل أن فيه إشارة إلى التسفر الجحد فيه فعمل هذا

الذي هو مشروعية الأشعار وتحقيق ما روي عن أبي حنيفة من كراهته

١٢٠

ثوركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحل **حاشاه** محمد بن شاذان معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة في هذا الإسناد معني حديث شعبة غير أنه قال إن نبي الله صلى الله عليه وسلم لما أتى ذا الحليفة ولحقه صلى بها الظهر **وحل** ثنا محمد بن شاذان وابن بشار قال بن شاذان ثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أبا حسان الأعرج قال قال رجل من بني الهخيم لابن عباس ما هذا الفتيا التي قد تشغلت به تشغيت بالناس أن من طاف بالبيت فقد حل فقال سئلت نبيكم صلى الله عليه وسلم وإن رغمت **وحل** ثنا أحمد بن سعيده الدارمي حدثنا أحمد بن اسحق حدثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أبي حسان قال قيل لابن عباس أن هذا الأمر قد تشغ الناس من طاف بالبيت فقد حل الطواف عمره فقال سئلت نبيكم صلى الله عليه وسلم وإن رغمت **وحل** ثنا اسحق بن إبراهيم أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء قال كان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج لأحل قلت لعطاء من أين يقول ذلك يتين والله أعلم - وقال ابن المنير في الحاشية الحكمة فيه أن العرب تغتنم النعل مكرهة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعمل الطيرين وقد كفى بعض الشعراء عنها بالناقة فكان الذي أهدى نحره عن مكرهه لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج حين أحرره عن ملبوسه ومن ثم استحب تقليد بغلين كراحلة قوله ثوركب راحلته الخ أي غير التي أشعرها **قوله** أهل بالحج الخ أي بلحي به - وقد تقدم نقل الخلاف في كيفية إحرامه صلى الله عليه وسلم وطريق الجمع بين المختلف فيه أو ترجيح بعضه على بعض فليراجع - **باب** من طاف بالبيت حل **قوله** ما هذا الفتيا الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ هذا الفتيا وفي بعضها هذه وهو لا جرد ووجه الأول أنه أراد بالفتيا الافتاء فوجهه مذكرا ويقال فتيا وفتوى **قوله** التي تشغلت وتشغبت الخ قال عياض رويته بأ والتي للشكاة فاما الحرف الأول فروي به بالشين والسين المجتمعين بعدهما الفاء أخت القاف وهي أن لم تكن وهما فاحتملها عقلت ليقاب الناس من قوله تعالى قد تشغفوا حبا ووقعت في أبي ذؤن تشغلت بتقديم الفاء على الشين والسين المجتمعين وذكرها مسلم فيما بعد في قوله أن هذا الأمر قد تشغ ومغناها فشتت انتشرت يقال تشغ له الولد أي كثر وأنتشر وأقول يكون معناها كسلت الناس عن المتعة قال لفرء التشغ والفشاغ الكسل وقد يكون معناها أفسدت حال الناس بوقوع الخلاف بينهم من الفشاغ وهو يتنوى على التماز وأما الحرف الثاني الذي بعد أو فروي به عن الأسدي القمبي بالعين المهملة بعدها الباء الموحدة وعند غيرهما بالعين المعجمة بدل المهملة وذكر أبو عبيد الحديث بهاتين الراءتين دون شك واختار العين المهملة ومما انفردت الناس وافرقت مذاهبهم في معنيته من الشغب أي خلطت عليهم أمرهم **قوله** أن من طاف بالبيت فقد حل الخ قال عياض تقدم مذهب ابن عباس هنا رخصة الجاهل به قوله قال المازري ولعله فمين فانه الحج أنه يحل بالطواف السبع ويبيح هذا التأويل قوله فيما بعد وكان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا معتمرا لأحل قال النووي معني فتيا ابن عباس أن المحرم بالحج يتحلل من إحرامه بطواف القدوم ويفعل بقية المناسك من الوقوف وغيره وهو حلال من النساء والطيب بخبر ذلك وهو خلاف مذهب الجمهور فإن مذهبهم أن التحلل من ذلك إنما يكون بطواف الأفاضة يوم النحر بعد الوقوف بعرفة، قلت ولما ألفته مذهب الجمهور قال بعضهم لعله يريل فمين فانه الحج وحمله على القرآن بعيد لما ذكر المازري ويبيح أيضا قوله فيما بعد كان يقوله في المعرفة وغيره إذا كان بعد الوقوف ولو لا تفسيرهم مذهبه بما ذكره وكان الظاهر أن يتعين تفسيرها بالتفسير لأنه يجازيه ويشبه لتفسيرها به استبعاد السائل بقوله الطواف عمره لأن المعني أنه يجزئ الفسخ في العمرة لا الطواف وحده عمرة وإذا فسرت فتياه بما ذكر لم يكن استبعاده ويشهد أيضا لتفسيرها بالتفسير قول عطاء وكان يأخذه من أمره لهزمه في حجة الوداع لأن الذي أمره به فيها إنما هو التفسير وإذا فسرت بالتفسير لم يشك قوله سنة نبيكم لأنه صلى الله عليه وسلم أمرهم في حجة الوداع وأمره سنة وأما إذا فسرت بما ذكر فإنه يشك قوله سنة نبيكم لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ولم يأمرهم به، كذا في شرح الأبي رحمه الله، قلت وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه يجوز أن يكون معنى قول ابن عباس من طاف بالبيت فقد حل أي فقد حل بعمره فهو كناية عن الطواف مع السبع على نسق قول اسماء في الأحاديث الماضية فلما مسحوا الركن حلوا كما تقدم فيرجع البحث إلى مسألة التفسير وجوانه فختلف فيه وهذا أولى من حمل كلامه رضي الله عنه على ما يحتمل العالم كله، ويؤيد ما جرحه شيخنا ما عند أحمد عن كريب مولى ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أريت قولك ما حج رجل لم يسبق الهدى معه ثم طاف بالبيت لأحل بعمره وما طاف بها حاج قط ساق معه الهدى إلا اجتمعت له حجة وعمره الحديث - وعن عمر بن الزبير أنه أتى ابن عباس فقال يا ابن عباس طالما أضللت الناس قال وما ذاك يا عمرية قال الرجل يخرج محميا بالحج أو عمره فاذا طاف زعمت أنه قد حل فقد كان أبو بكر وعمر يجريان عن ذلك فقال أهما ويحك أتر عندك أمر في كتاب الله وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه في أمته فقال عمره هما كانا أعلم بكتاب الله وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مني ومنك قال ابن أبي مليكة فخصمه عمره رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن، **قوله** الطواف عمره الخ يحتمل أن يكون هذا القول من مقولة السائل على وجه الاستبعاد كما سبق في كلام الأبي قريبا - ولا لطف عندى أن يقال أنه جزء مما قاله ابن عباس أي يصير هذا الطواف طواف عمره وإن كان أحرم بالحج وطاف بنية لله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله** حاج ولا غير حاج الخ لعله في حق من لم يسبق الهدى كما

باب جزاء نقصان المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يكون حلقه أو تقصيره عند المروة

قال من قول الله **ثُمَّ حَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ أَلْتَقِي قُلْتَ** فان ذلك بعد المعرف فقال كان ابن عباس يقول هو بعد المعرف قبله وكان يأخذ ذلك من امر النبي صلى الله عليه وسلم حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع **وَحَلَّ شَاعِرُ النَّاقِدِ** حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن مجبر عن طاوس قال قال ابن عباس قال **وَمَعَاوِيَةُ أَعْلَمْتُ** أني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم عند المروة بمشق فقلت له كما علم تقدم من نقل مذهبه قوله **ثُمَّ حَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ أَلْتَقِي** أم قال النووي ولا حجة فيه لأن معناه لا يتحلل في الحرم ليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام كان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوف، أم قوله هو بعد المعرف أم بعد الوقوف بعرفة قوله حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع أم قال النووي ولا حجة له في ذلك لأن الذي أمرهم به فيها إنما هو فتح الحجر إلى العروة لا التحلل من الحجر بطواف القدم، أم قلت وقد تقدم أرجاع قوله إلى الفصح والله أعلم **باب جزاء نقصان المعتمر من شعره** وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يكون حلقه أو تقصيره عند المروة قوله أني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم فيه جواز الاتصاف على التقصير وإن كان الحلق أفضل وسواء ذلك الحاج والمعتمر إلا أنه يستحب للمعتمر أن يقصر في العروة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أصل العمل العبادتين وقد سبقت الأحاديث في هذا قوله عند المروة أم فيه أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر حلقه عند المروة لأنها موضع تحلله كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في منى لأنها موضع تحلله وحيث حلقا أو قصرا من الحرم كله جاز **قوله بمشق** أصل بكسر الميم وفتح القاف أي فصل طويل عريض أو غير عريض له حدة وقيل المراد به المقص وهو المشبه بهذا العمل **قوله فقلت له** كما علم هذا أم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وبين المراد من ذلك في رواية النسائي فقال بدل قوله فقلت له كما أم يقول ابن عباس وهذه على معاقبة أن ينهي الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حرج من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الحديث وقال وأول من فقه عنهما معاوية قال ابن عباس فحجت منذ ولدته حتى أنه قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشق فصح - وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية أن هذه حجة عليك إذ لو كان في العروة لما كان فيه لمعاوية حجة وأصرح منه فادفع عنك هذا من طريق قيس بن سعد عن عطاء أن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام العشر بمشق حتى وهو حرم في كونه في حجة الوداع نظرا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محل تكليف يقصر عنه المروة وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على أن معاوية قصرت عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمره الجحرانته لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارئا وثبت أنه حلق في عرفة وفرق الأطلحة شعره بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله أيضا على عمر القضاء الواقعة سنة سبع كان معاوية لم يكن يومئذ مسلما إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان هذا هو الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا لأن هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل له ما شأنا للناس حلقوا من العروة ولم تحل أنت من عمرتك فقال أني لم ألت رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى انحرفت ثم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمر القضية والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتفئ إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح وقيل أخرج ابن عساق في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية أنه صرح بمعاوية بأنه أسلم بيت الحداية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفا من أيوبية كان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمر القضية بركة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظر منه أصفا يطوفون بالبيت فحمل معاوية كان من تخلف بركة لسبب قضاءه ولا يعارضه أيضا قول سعد بن أبي ناصب فيما أخرجه مسلم وغيره فعلمناها يعني العروة في شهر الحج وهذا يومئذ كان قرا بالعرش يعني بيت مكة يشير إلى معاوية لأنه يحل على أنه أخبر بما استصحب من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونهم كان يخفون على ما جوزه أن تقصيره كان في عمره الجحرانته أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الجحرانته بعد أن حركه ولم يستصحب حدا معه إلا بعض أصحاب المهاجرين فقد حركه فقط وسعد وحلق ورجع إلى الجحرانته فأصير بها كبانت فحفت عمرته على كثير من الناس كما أخرج الترمذي وغيره ولم يعد ومعاوية فميز كان صحبة حينئذ ولا كان معاوية فميز تخلف عنه بركة في غمرة حنين حتى يقال لعله وجد بركة بل كان مع القوم أعطاه مثل ما أعطاه من الغنيمة مع جملة المؤلفات وأخرج الحاكم في الأكليل في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه صلى الله عليه وسلم في عمرته التي اعتمها من الجحرانته أبو هند بن عتبة بن أبي جهينة فان ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بركة فقصر عنه بالمروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصره أولا وكان الحلاق غائبا في الجحرانته فحاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ففعل وإن ثبت أن ذلك كان في عمر القضية وثبت أنه صلى الله عليه وسلم حلق في حجة الوداع هذا الاستمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها وهذا ما فتح الله على به في هذا الفتح والله أعلم ثم الله الحمد أبدا قال صاحب الهدى الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحل من إحرامه إلى يوم الحرك كما أخبر عن نفسه بقوله فلا أحل حتى انقضى وهو خابر لا يدخله الوهم بخلاف ما غيره ثم قال ولعل معاوية قصر عنه في عمره الجحرانته فمضى بعد ذلك وظن أنه كان في حجة الفتح ولا يعارض هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمه لتقصير حجاج فيها يكون ذلك في أيام العشر

عن النبي صلى الله عليه وسلم

أقول العلماء في العروة هل هي واجبة كما في نسخة

بفتح الروحاء حاجاً أو متعمراً وليست بينهما **وحد ثناه** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله قال الذي
 نفس محمد بن يونس **وحد ثناه** حرمة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن حفصة بن علي الأسدي أنه سمع أبا هريرة
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نفسه بيده بمثل حد ثناه الذي نفسه بيده بمثل حد ثناه **وحد ثناه** بن خالد حد ثناه هما حد ثناه فائدة أن أنسا
 أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كل من في ذى القعدة إلا التي مع حجة عمر من الحديبية أو من الحديبية في ذى القعدة
 وعمر من العام المقبل في ذى القعدة وعمر من جعدة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة وعمر مع حجة **وحد ثناه** محمد بن مشن
 حدثني عبد الصمد حد ثناه هما حد ثناه فائدة قال سألت أنسا كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حجة واحدة واعتمر أربع عمر ثم
 ذكر بمثل حديث هذاب **وحد ثناه** زهير بن حرب حدثنا الحسن بن موسى حد ثناه زهير عن أبي إسحق قال سألت زيد بن أرقم
 فزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبع عشرة قال وحد ثني زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا سبع عشرة وأنه حج
 إلى الأراض في آخر الزمان، أم - قال الأبي في الحديث نص في حياته عليه الصلاة والسلام قوله بفتح الروحاء الخ بفتح القاء وتشديد الجيم قال حياض هو بين
 مكة والمدينة وهو مكان طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وفي حجة الوداع قلت قيل بعد عن المدة ستة أميال كعدة في الحليفة وليس بمبنيات
 كذا في شرح الأبي قوله وليست بينهما الخ هو بفتح الياء ومعناه يقرب بينهما قال الأبي العطف أو كان من الراوى فهو شاك منه هل يجمع معتمراً أو مفرداً أو قارناً
 وإن كان من النبي صلى الله عليه وسلم فهو باجماع فائدة الحديث الأخبار بالمبنيات، أم - باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزاكن قوله أربع عمر
 بضم ففتح جمع عمر - والعمر بضم العين مع ضم الميم واسكانها وبفتح العين واسكان الميم في اللغة الزيادة وقيل إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام وقيل هو لغة القصد
 إلى مكان عامر فذهب الشافعي أحد غيرهما من أهل الأثر أنها واجبة كالحج مرة في العمر لقوله تعالى **وَاتَّخَذُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** قال ابن عباس إنها لقرنتهما في كتاب الله
 أي الفريضة وكان الأصل فريضة الحج واجبة بآية دلالة الاقتران ضمنية وبأن المراد الاتمام بعد الشروع ولا نزاع فيه بأن الشجرة قرأ والعمر بالرفع ففصل
 عطف العمر على الحج فارتفع الإشكال أما حديث زيد بن ثابت مرفوعاً بالحج والعمر فريضتان رواه الدارقطني والمحاذقون قال الصحيح عن زيد بن ثابت من قوله وضعيف
 فيه إسماعيل بن مسلم وضعفوه والشمهور عن المالكية أنها تطوع أي سنة مؤكدة وهو قول الحنفية بحديث الجراح بن أبي طابة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال سئل رسول
 صلى الله عليه وسلم عن العروة أو واجبة هي قال لا وإن تعمر فهو أفضل أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح انتقد بأن الجراح ضعيف أجاب الكمال بن الهمام بأنه لا ينزل
 عن خبر الحسن وهو حجة اتفاقاً وإن قال الدارقطني لا يحج بالحجاج فقال تفقت الترايات عن الترمذي على تحسين حديثه هذا ولو ينقد به فقد مر أنه ابن جبر
 عن ابن المنكدر عن جابر له طريق آخر عن جابر هذا الطريق في الصغير الدارقطني وضعفه يحيى بن أيوب له شاهد عن أبي هريرة مرفوعاً بالحج جهاد العروة تطوع
 أخرجه ابن قانع وقال ابن مسعود بالحج فريضة والعروة تطوع أخرجه ابن أبي شيبة انتهى لمخصراً، كذا في المواهب شرحه في الدر المختار والعروة في العمر مرة سنة مؤكدة
 على المذهب صح في الحجرة وجوبها، أم - قال في المحرر اختار في البدائع وقال أنه ذهب أصحابنا ومنهم من أطلق اسم السنة وهذا لا ينافي الوجوب، أم - والظاهر من
 الرواية السننية فإن محلها نص على أن العروة تطوع، أم - وقال في ذلك في الفتح وقال بعد سوق الأدلة تعارض مقتضيات الوجوب النقل فلا تثبت ويتبع مجر فوله
 عليه الصلاة والسلام وأصحابه التابعين وذلك يوجب السننية فقلنا بها، كذا في المختار قوله كل من في ذى القعدة الخ قال العلماء وإنما اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم
 هذه العروة في ذى القعدة لفرضية هذا الشهر لخالفه الجاهلية في ذلك فأنهم كانوا يرونه من أفضح الفجور كما سبق ففعله صلى الله عليه وسلم مرات فهذا أشهر
 ليكون بالغ في بيان جوازها فيها وأبلغ في إبطال ما كانت الجاهلية عليه الله أعلم **قول** الخ التي مع حجة الخ أي انتهاء ولا في بالنظر إلى الابتداء كانت في ذى القعدة
 أيضاً واستشكل قوله لا التي مع حجة باز الصواب حذفه لأنه عدل التي مع حجة فكيف يستثنى وأجاب عياض بأن الرأية صواب كأنه قال في ذى القعدة
 منها ثلاث الرابعة عمر في حجة أو الحجة كلها في ذى القعدة إلا التي في حجة كانت في ذى الحجة **قول** أو من الحديبية الخ شك بعض الرواة في هذا اللفظ
 الذي قاله وإن اتحد الحجة **قول** في ذى القعدة الخ وهو العروة التي صد عنها قال على القاري رحمه الله ثم قول أنس من الحديبية وقد ثبت كما في البخاري أنها عمر
 بما من ذى الحليفة محمول علانته هو بال دخول محرماً بها إلا أنه عليه الصلاة والسلام صد عنه وأحضره في الجملة إطلاق العروة عليها مع عدم فعالها باعتبار
 النية المترتب عليها المشيئة ثم الحديبية بئر بين حدة بالمهولة ومكة تسمى الآن بئر شمس بالتصغير بينهما وبين مكة ستة فراسخ كذا ذكره ابن حجر والمفتد ما
 قد مناه من أنه ثلاث فراسخ **قول** وعمر من العام المقبل الخ هي عمر القضاء التي يأتي ذكرها **قول** وعمر من جعدة الخ بكسر الجيم وسكون المهمل والمهمل
 خفة الراء وكسر العين وشال الراء قال القاري هو على ستة أميال وتسعة أميال وهو الأصح **قول** حيث قسم غنائم حنين الخ أي بعد فقه مكة سنة ثمان
قول وعمر مع حجة الخ أي متفرقة مع حجة وهو أيضاً باعتبار أحرامها كانت في ذى القعدة **قول** حجة واحدة الخ أي بعد الحجرة وأما قبلها فخر مرات كما
 صريانه في أوائل كتاب الحج **قول** سبع عشرة الخ يعني التي حضرها **قول** تسع عشرة الخ قال الحافظ في الفتح كذا قال ومراده الغزوات التي خرج النبي

والحجزة فيها من التمتع والاقامة ودخول بلان من طريق غير ذي الحجة منها

باب فضل العمرة في رمضان

في الحجزة فقال عمره الاتسمعين يا أم المؤمنين إلى ما يقول أبو عبد الرحمن فقال ما يقول قال يقول عمر النبي صلى الله عليه وسلم أربع عملات
في رجب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم له وهو معه وما اعتمر في رجب **وحديث** محمد بن حاتم بن عيسى
حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال أخبرني عطاء قال سمعت ابن عباس يحدثنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة من الأنصار
سماها ابن عباس فنسبت اسمها ما منعك أن تحي معنا قالت لم يكن لنا إلا ناضحان فحز أبو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحاً ننضح عليه
قال فاذ جاء رمضان فاعتمرى فان عمرته فيه تعدل حجة **وحديث** أحمد بن عبد الصبى حدثنا يزيد يعني ابن زريع حدثنا حبيب المعلم
عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة من الأنصار يقال لها أم سنان ما منعك أن تكوني حجة معنا قالت يا سنان
كانا لاني فلان زوجهما هو وابنه على أحدهما وكان الآخر يبقى عليه غلاماً قال فحجرت في رمضان تقضى حجة أو حجة معي **وحديث** محمد بن
وكان مالك إذا سأل عن سؤال الاستحسان لا يجيبه إلا بحديثه أو خبره في بشيرة لا يستقطب ورها لأن ذلك من الشريعة تعليم لما استعمل عليه من الأحكام وترجم
عليه بنوعيم باب القاء الماء المسئلة على طلبة الحج إذا ذهبوا فم قاله أبو عبد الله لا يكون في قلبه من ذهب صحابي نظر إذ هو كما رأيت إنما فعله عمره وذهبها تابعياً اتفاقاً
فلا حجة في بلادنا في قولهم ما اعتمر في رجب قط **وحديث** محمد بن جريح قال قال النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة يدل على أنه كان على ولدهم وأنه رجع لقولها وقد عسف من قال إن ابن عمر
أراد بقوله اعتمر في رجب عمر قبل هجرته لأنه وإن كان محتملاً لكن قول عائشة لا يخفى في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردها على كلامهم لا سيما وقد ثبت أن ابن عمر لم يكن قبل
الحجزة في الذي كان يبعثه أن يصح عمره في رجب الأشكال أيضاً فان هذا القائل لا يري أن يكون اعتمر في رجب يحتاج إلى نقل على تقديره من ابن له أنه صلى الله عليه وسلم فقه
أنه فقه كفي لا فقه على مرة كذا في الفقه باب فضل العمرة في رمضان **وحديث** محمد بن جريح قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من رجل
إلى الذهن من أن القائل عطاء وأما قلت ذلك لأن المؤلف أخرجه من الحديث بعد ذلك من طريق حبيب المعلم عن عطاء فسماها أم سنان ويحتمل أن عطاء
كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريح وذكر أنه لما حدث به حبيباً وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال جازت امرئ مسلم إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حج أبو طلحة وابنه وتركاني فقال يا أم سليم عمر في رمضان تعدل حجة معي أخرجه ابن حبان وتابعه محمد بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة وتابعه معقل الجزي لكن خالف في الإسناد قال عن عطاء عن أم سليم فذكر الحديث دون القصة فمروا فله
يوجد أن يتفقوا على الخطأ فلعن حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ثم قال يحافظ بعد كلامه ولا معدل عن تفسير المصنف في حديث ابن عباس بأنها أم سنان
أو أم سليم قولك أبو ولدها أم وهو زوجها في الطريق الآتية قولك وابنها أم قال الحافظ إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسمها سناناً وإن كانت
هي أم سليم فلو كان لها يومئذ ابن يمكن أن يتجسوى النس وعلم هذا فنسبت إلى أبي طلحة بكونه ابنه جازاً **وقوله** على ما ضحك الإصمعي في رجب حجة ثم هملته أي بعد
قال ابن بطال الناضح البعير أو الثور أو الحمير الذي يستقي عليه لكن الرواية هنا البعير لتصحيحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية
إلى داود بكونه جلاً **وقوله** ننضح عليه أم بكسر الضاد **وقوله** تعدل حجة أم قال الحافظ والحاصل أنه صلى الله عليه وسلم أعلمنا أن العمرة في رمضان تعدل
الحجة في الثواب لأنها تقترن مقامها في استقاط الفضل للأحاديث على أن الاعتمر لا يجزئ عن حج الفرض ونقل الترمذي عن الحسن بن راهبه عن الحسن بن جريح
نظير ما جاء أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن العربي حديث العمرة هذا يحج وهو فضل من الله ونعمة فقد أدركت العمرة منزلة الحج بأنفسهم
رمضان إليها وقال ابن الجوزي فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شهر الوقت كما يزيد بحضور القلب بخلاف القصد قال غيره فيحتمل أن يكون المراد عمر فريضة
في رمضان كحجة فريضة وعمر نافلة في رمضان كحجة نافلة وقال ابن التين قوله كحجة فيحتمل أن يكون على بابه ويحتمل أن يكون في رمضان ويحتمل أن يكون
مخصوصاً بهذه المرأة والظاهر حمله على العموم (تصحيح) لعمر النبي صلى الله عليه وسلم إلا في أشهر الحج كما تقدم وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث
الباب فأيها أفضل الذي يظهر أن العمرة في رمضان غير النبي صلى الله عليه وسلم أفضل وأما في حقه فما صنعه هو أفضل لأن فعله للبيان جواز ما كان أهل
الجاهلية يمنونه فأراد الله عليهم بالقول والفعل وهو لو كان مكرهاً لغيره لكان في حقه أفضل والله أعلم وقال صاحب الهدى فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم
كما يشتمل في رمضان العباد بما هو أهم من العمرة ونحو من المشقة على أمته إذ لو اعتمر في رمضان لبادروا إلى ذلك مع ما هو عليه من المشقة في الجمع
بين العمرة والصوم وقد كان يترك العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته وهو خوف من المشقة عليهم كذا في الفقه **وقوله** يسقى غلاماً
قال النووي هكذا هو في نسخة بلادنا وكذا نقله القاضي عياض عن رواية عبد الغفار القاسمي وغيره قال وفي رواية ابن مهران يسقى عليه غلاماً قال
القاضي عياض وأرى هنا حمله تغييراً وصوابه نسقي عليه بخلافنا فنصنف منه غلاماً وكذا جاء في البخاري على الصواب يدل على صحته قوله في الرواية
الأولى ننضح عليه وهو بمنزلة نسقي عليه هذا كلام القاضي والمختار أن الرواية صحيحة وتكون الزيادة التي ذكرها القاضي عند وفاة مقدره وهذا كثير
في الكلام والله أعلم **وقوله** أو حجة معي أم شك من بعض الرواة ولهذه الزيادة التي رواها على الشك أي قوله معي شاهد عند الطبراني والبيهقي

بالحج والعمرة والوقوف بالمشعر والمبيت بالبيت المقدس

حدثنا حماد حدثنا الربيع عن نافع أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويتنفل ثم يدخل مكة فهاذا ما كان النبي صلى الله عليه وآله فعله **وحل ثنا محمد بن الحسن** المصنف حدثني أنس يعني ابن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله حدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان ينزل بذي طوى وببيت به حتى يصل الصبح حين يقدم مكة ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك على أكمة غليظة ليس في المسجد الذي بنى ثم ولكن أسفل من ذلك على أكمة غليظة **وحل ثنا محمد بن الحسن** المصنف حدثني أنس يعني ابن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله استقبل فريضتي الجبل الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة يجعل المسجد الذي بنى ترسار المسجد الذي بطرف الأكمة ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله أسفل منه على الأكمة السوداء يدع من الأكمة عشرة أذرع ونحوها ثم يصلي مستقبل الفريضة من الجبل الطويل الذي بينك وبين الكعبة صلى الله عليه وآله **وحل ثنا أبو بكر** بن أبي شيبه حدثنا عبد الله بن ميسرة **وحل ثنا ابن ميسرة** حدثنا ابن ميسرة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خبث ثلاثاً ومشى أربعاً وكان يسبح بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة وكان ابن عمر يفعل ذلك **وحل ثنا محمد بن عتيق** حدثنا حاتم بن عتيق عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقبل

أطمان القلب دون التعب ليتمكن من استشعار جلال الله وعظمته وأيضاً ليكون طوافه بالبيت على أعين الناس فإنه أتوه بطاعة الله وأيضاً فكان النبي صلى الله عليه وآله يعلمهم سنة الناسك فأمرهم حتى يجتمعوا له جامعين متهيئين أم قال الحافظ وأما الدخول ليلاً فلم يقع منه صلى الله عليه وآله في عمرة الجعرانة فإنه صلى الله عليه وآله أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً فقفز من العرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كباث كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث محرش الكعبي ترجم عليه النسائي ودخل مكة ليلاً وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة فهاذا ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج عن عطاء أن شتم فادخلوا ليلاً أنكروا لستهم رسول الله صلى الله عليه وآله أنه كان أماً فأحب أن يدخلها فهاذا ما كان النبي صلى الله عليه وآله استحب له أن يدخلها فهاذا ما كان النبي صلى الله عليه وآله أنه فعله **قوله** أي كلاً من البيت بذي طوى والأغستال ودخل مكة فهاذا **قوله** ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام أي مكان صلوته **قوله** على أكمة غليظة أي غير رقيقة وأكمة بفحات تل أو أدون الجبل أو موضع أشد ارتفاعاً مما حوله **قوله** الذي بنى ثم أي هناك **قوله** فرضني الجبل أي الفريضة بضم الفاء وسكون الراء بعد ها ضاد معجمة مدخل الطريق إلى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرفة ويقال أيضاً مدخل النهر كذا في الفتح **قوله** نحو الكعبة أي ناحيتها وهو متعلق بالطويل وأظرف للجبل أو بدل من الفريضة **قوله** يسار المسجل مفعول ثان لقوله يجعل **قوله** الذي بطرف الأكمة أي صفة المسجد الثاني **قوله** عشرة أذرع أي كذا في بعض النسخ وفي بعضها عشر جذات الماء وهما العتان في الذراع التذكير والتأنيث وهو الأصح الأشهر والله أعلم كذا في الشرح للنووي رحمه الله تعالى قال بعض العلماء وهذا التحديد والتحقيق الذي صدر من ابن عمر في تحقيق مواضع النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام يدل على شدة اهتمامه باتباع أثره صلى الله عليه وآله والمحافظة على الصلوة فيها لما في ذلك من الخير العظيم **باب** استحباب الرمل في الطواف للعمرة وفي الطواف الأول في الحج **قوله** الطواف الأول أي الطواف الذي يقع أول ما يقدم سواء كان للعمرة أو للقدوم من الحج وفي شرح الأبي لم ولا يجتنب به النساء قال القرطبي لم يشقن عليهن ولا نه يظهر منهن ما يجب ستره من الأرداف والنهود **قوله** خبث الخ يفتح المعجمة وتشديد الموحدة والمحجب هو الرمل ومعناه أي مشى بسرعة مع تقارب الخطأ وهو تركه في الثلاث الأول فقط وهذا عندنا في كل طواف بعد هجي وألا فلا كالاضطباع كما في السلائم ولزركه أردسيه ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي لأن ترك الرمل في الأربعة سنة فلورمل فيها كان تاركاً للسنتين وترك أحداها سهل ولورمل في الكل لا يلزمه شيء وينبغي أن يكره تنزيهاً لمخالفة السنة كما في البحر ولورحمه الناس فإن كانت الرحلة قبل الشروع وقف وإن حصلت في الأثناء فلا يقف لثلاث نفوس الموالاة بل يمشي حتى يحل فرجة فيرمل قال النووي رمل ولو لم يمكنه الرمل بقرب الكعبة وامكته إذا أتبعها فالدولى أن يتبعها ويرمل لأن فضيلة الرمل هيئته للعبادة في نفسها والقرب من الكعبة هيئته في موضع العبادة لاني نفسها فكان تقديم ما تعلق بنفسها أولى والله أعلم والتفق العلماء على أن الرمل لا يشترع للنساء كما لا يشترع لمن شدة السعي بين الصفا والمروة ولترك الرجل الرمل حيث شرع له فهو تارك سنة ولا شيء عليه هذا مذهبنا واختلف أصحاب مالك رحمه فقال بعضهم يلبيه دم وقال بعضهم لا دم كذا هذا أم وقد تقدم بيان الحكمة في مشروعية الرمل والاضطباع في شرح حديث جابر الطويل فليراجع **قوله** يسبح بطن المسيل أي المكان الذي يجتمع فيه السيل قال القاري هو اسم موضع بين الصفا والمروة وجعل علامته بالأميال الأخضر قال النووي وهذا مجمع على استحبابه وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحبت

فانه يسعى ثلاثة اطواف بالبيت ثم يمشي اربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة **وحديث** ابو الطاهر حرملة بن يحيى قال حرملة اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سالما بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يقدم مكة اذا استلم الركن الاسود اول ما يطوف حين يقدم ثلثة اطواف من السبع **وحديث** عبد الله بن عمر ابن ابان الجعفي حدثنا ابن المبارك اخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا وشمي اربعاً **وحديث** ابو كامل الجعدي حدثنا سليمان بن اخضر حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع ان ابن عمر رمل من الحجر الى الحجر وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله **وحديث** عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك **وحديث** يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلثة اطواف **وحديث** ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني مالك وابن جريج عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل ثلاثا اطواف من الحجر الى الحجر **وحديث** ابو كامل فضيل بن فضيل بن حسيان الجعدي حدثنا عبد الله بن زباد حدثنا الجعدي عن ابى الطفيل قال قلت لابن عباس رأيت هذا الرمل بالبيت ثلثة اطواف وشمي اربعة اطواف أسنة هو فان قومك يزعمون انه سنة قال فقال صدقوا وكذبوا قال قلت فوالله صدقوا وكذبوا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال للمشركين ان محمدًا واصحابه لا يستطيعون ان يطوفوا بالبيت من الهزل وكانوا يحسدونه فقامهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فامروهم ان يرموا ثلاثا

ان يكون سعيه شديداً في بطن المسيل وهو قدر معروف **قوله** يسعى ثلثة اطواف المراد يرمي وسماه سعيًا عيلاً لكونه ينسلك السعي في اصل الاسراع وان اختلفت صفتها **قوله** ثم يصلي سجدتين الخ اي يركع ركعتين وهما واجبة عندنا على الصحيح وقيل سنة **قوله** ثم يطوف بين الصفا والمروة قال النووي في دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي وانه يشترط تقدم الطواف على السعي فلو قدم السعي لم يصح السعي وهذا مذهب الجمهور وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله اعلم **قوله** اذا استلم الركن الاسود الخ فيه استحباب هذا الاستلام في ابتداء الطواف وقد تقدم معناه في شرح حديث جابر الطويل **قوله** من الحجر الى الحجر الخ قال النووي فيه ان الرمل يشرع في جميع المطاف من الحجر الى الحجر واما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا بقليل قال وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثا اشواط ويمشوا بين الركنين فمنسوخ بالحديث الاول لان حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة وكان في المسلمين ضعف في ابدانهم وانما رملوا اظهاراً للقوة واحتياجاً الى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين لان المشركين كانوا اجلسوا في الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ويرونهم فيما سوى ذلك فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع سنة عشرة ل من الحجر الى الحجر فوجب الاحتذاء بهذا المتأخر ام - وقال الحافظ ان عمر رضي الله عنه كان هتم بترك الرمل في الطواف لانه عرف سببه وقد انقضت فنهى عن تركه لفقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال ان تكون له حكمة ما اطلع عليها فترأى ان الاتباع اولي من طريق المعنى وايضا ان فاعل ذلك اذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيستأنس بعبادة الله على اعزاز الاسلام واهله، ويؤيد انهم اقتصر على مراعاة المشركين على الاسراع اذ امرهم من جهة الركنين الشاميين لان المشركين كانوا بازاء تلك الناحية فاذا مر بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما رملوا في حجة الوداع اسرعوا في جميع كل طرفة فكانت سنة مستقلة ام - **قوله** حدثنا سليمان بن اخضر الخ هو بضم السين واخضر الجاء والضاد المعجمين - **قوله** رمل الثلاثا اطواف الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ المتعقلة وفي نادر منها الاطواف وفي اندر منه ثلاثا اطواف فاما ثلاثا اطواف فلا يشك في جوازه ونصاحته واما الثلاثا اطواف بالالف واللام فيهما ففيه خلاف مشهور بين النحويين منعه البصريون وجوزه الكوفيون واما الثلاثا اطواف بتعريف الاول وتشكيل الثاني كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور النحويين وهذا الحديث يدل لمن جوزه وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد في صفة منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فعل هذه الثلاثا رجاءات وقد مر اه مسلم هكذا في كتابه بالصلاة وقد سبق التنبيه عليه **قوله** صدقوا وكذبوا الخ قال العلامة السدي يريان قولهم سنة يتضمن شيئين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وهم في ذلك صادقون والثاني انه فعله تشريفاً للناس وقصد لاقتل الكفرة فيه وهو في ذلك كاذبون وذلك لانه ما فعله الا ضرراً ودفعاً لظعن المشركين وما هذا سبيله لا يكون سنة والله تعالى اعلم ام - قال الأبي رم وقوله كذبوا تشديد في الاخبار والا كان يكفي ان يقول اخطأوا ام - قال النووي وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه وخالفه جميع العلماء من الصحابة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم فقالوا هو سنة في الطواف الثلاثا من السبع فان تركه فقد ترك سنة وفاته فضيلة ويصح طوافه ولا دم عليه وقال عبد الله بن الزبير يسر في الطواف السبع وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن المما جشون المالك اذا ترك الرمل لم يرضه دم وكان مالك يقول به ثم رجع عنه دليل الجمهور ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل في حجة الوداع في الطوافات الثلاثا الاول وشمي في الاربع ثم قال صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لتأخذوا مني سنة كما عني والله اعلم **قوله** من الهزل الخ هكذا هو في معظم النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

ويمشوا إليها قال قلت له ما خبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكباً أسنة هو فان قومك يزعمون أنه سنة قال صدقوا وكذبوا
 قال قلت ما قولك صدقوا وكذبوا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محل هذا محل حتى خرج العواتق من
 البيت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضره الناس بين يديه فلما كثر عليه ركب المشي السبع افضل حل ثمانين إلى
 حدثنا سفيان عن ابن ابى حمزة عن ابى الطفيل قال قلت لابن عباس ان قومك يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب بالبيتين
 الصفا والمروة وهي سنة قال صدقوا وكذبوا **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا يحيى بن آدم حدثنا زهير عن عبد الملك بن سعيد بن
 الابجر عن ابى الطفيل قال قلت لابن عباس ارايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصيفة لي قال قلت ارايت عند المروة على
 ناقة وقد كثر الناس عليه قال فقال ابن عباس ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكفرون **وحدثني**
 ابو الربيع الزهراني حدثنا حماد يعني ابن زيد عن ابيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مكة
 وقد وهنتهم شمس يومئذ قال المشركون انه يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الشمس ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر
 وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثة اشواط ويمشوا ما بين الركبتين

القول بضم الهاء واسكان الزاي وهكذا حكمه القاضي في المشارق وصاحب المطالع عن روايته بعضهم قالوا وهو وهم والصواب الهزل بلضم الهاء وزايرة الالف
 تائت والاول وجه وهو ان يكون لضم الهاء ان الهزل بالفتح مصدر هزلته هزل لا كضربه ضرباً وتقديره كايستطيعون يطوفون لان الله تعالى هزلهم والله اعلم
 كذا في الشرح **قوله** صدقوا وكذبوا قال النووي يعني صدقوا في انه طاف راكباً وكذبوا في ان الركوب افضل بل المشي افضل وانما ركب النبي صلى الله عليه وسلم
 العذبة الذي ذكره وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه اجمعوا على ان الركوب في السعي بين الصفا والمروة جائز وان المشي افضل منه لا لعذر الله اعلم
قوله حتى خرج العواتق الم جمع عاتوة وهي البكر البانثة او المقاربة للبلوغ وقيل التي تزوجت بئذ لا كما عتقت من استخلامها وبها وابنتها والحق
 والحق التي تعلقه الطفلة الصغيرة وقد بين بياض هذا في صلوة العيد **قوله** من ابى الطفيل قلت لابن عباس ارايت ان ابى الطفيل هو عامر بن دثار الذي
 ولد له امرأته قال مسلم مات ابى الطفيل سنة مائة وهو آخر من مات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خليفة مات بعد سنة مائة ويقال مات سنة سبع
 وقال ذهب بن جريس بن حازم عن ابيه كنت بمكة سنة عشر مائة فرايت جنازة فسألت عنها فقالوا هذا ابى الطفيل قلت وقال ابن البرقي مات سنة
 وقال موسى بن اسمعيل ثنا براء بن فضالة ثنا كثير بن اعيان سمعت ابا الطفيل بمكة سنة سبع وائثر يقول صحيحك رسول الله صلى الله عليه وسلم انك
 قصته وقال ابن السكيت روى عنه رؤيته لرسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجوه ثابتة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله لا يضره الناس يعني المشركين المشركين اى يذفرون منه قوله تعالى يوم يفرعون من النار الى نار جهنم دعاء قوله تعالى فذللك
 الاية في كتاب التفسير كذا في التفسير **قوله** يكفرون اى في بعض الاصول من صحيح مسلم يكرهون كما ذكرناه من الاكراه وفي بعضها يكفرون بتقديم الهاء من الكفر
 وهو الانتماء قال التاجي هذا أصوب قال وهو رواية الفارسي والاول رواية ابن مهران والعذبة كذا في الشرح وفي احوال احوال المعتمد الرشيد
 سنة فمر بظهور الكوفة فاذا جهلوا الجحون راكباً على قصبة وخلفه الصبيان فامر ان يؤتى اليه فقال للرسول لا تزعه فأتاه الرسول فقال لجهلوا الجحون
 امير المؤمنين يا امير المؤمنين فقال له عليك السلام عمارك يا جهلوا فقال وعليك السلام يا امير المؤمنين فقال له عليك السلام يا امير المؤمنين فقال له عليك السلام
 اليك فقال له امير المؤمنين يا جهلوا فقال له عليك السلام يا امير المؤمنين فقال له عليك السلام يا امير المؤمنين فقال له عليك السلام يا امير المؤمنين فقال له عليك السلام
 فوامرته من ماله وعفت في ماله كتب في يومئذ الامير فظن الرشيد انه يريد شيئاً فقال قد امرنا بقضاء دينك قال كلا لا نقض ديننا بين اعداء الحق
 على اهلهم واقض دين نفسك من نفسك قال الرشيد قد امرنا ان يحرق عليك فقال يا امير المؤمنين ان الله لا يعطيك وينسا في كيف يك يا امير المؤمنين
 اذا اذفلك الله بين يديه وسألك عن التقدير والقطير فاخترت الرشيد العبرة فقال الحاجب كذا يا جهلوا فقال وجعت امير المؤمنين فقال جهلوا
 انما يمد عليه انت واضرباك فقال الرشيد دعه ثم قال الرشيد انا حاجة يا جهلوا قال ان لا ترائي ولا اراك ثم قال يا امير المؤمنين حدثني فلان عن فلانة
 ابن عبد الله الكلبي قال ارايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرة العقبة على ناقة صهباء وليس ثم ضرب ولا طر ولا اليك ولا تخم **قوله** يا امير المؤمنين
 استجيب استلام الركبتين اليمينين في الطواف دون الركبتين الاخرين **قوله** وقد وهنتهم حتى يثرب الم بتوضيف الهاء وتشديد هاء الواو فنهزم
 ويثرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية ونحو النبي صلى الله عليه وسلم عن تحتها بذلك وانما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين وفي رواية الامام
 فاطمه الله على ما قالوا كذا في الفتح **قوله** ثلاثة اشواط الم اشواط بفتح الهاء بعدها محجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجري مرقع الى الغاية والمراد به هذا الطواف
 حول الكعبة قال الحافظ وفي الحديث حوازمية الطوفة شوطاً ونقل عن مجاهد الشافعي كراهته **قوله** ويمشوا ما بين الركبتين الم اى اليمينين وكان هذا

ليرى المشركين جلداه فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحشى قد هنتهم هؤلاء اجلد من كذا وكذا قال ابن عباس لم يمنعهم ان يامرهم ان يروا الاشواط كلها الا الابقاء عليهم **وحدثنا** عمرو الناقد بن ابي عمر احمد بن عبد الله جميعا عن ابن عيينة قال ابن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس قال انما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيت ليرى المشركين قوته **وحدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انهم قالوا لمرسل الله صلى الله عليه وسلم من البيت الا الركبتين اليمانيين **وحدثني** ابو الطاهر وحريه قال ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم من اركان البيت الا الركبتين السود والذى يليه من نخود وراحمي **وحدثنا** محمد بن حنفى حدثنا خالد بن الحارث عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن زكريا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني **وحدثنا** محمد بن مثنى عن زهير بن حرب عن عبد الله بن سعيد جميعا عن يحيى القطان قال بن مثنى حدثنا يحيى عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال ما تركت استلام هذين الركبتين اليماني ما حجر منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما في شدة ولا رخاء **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابن نمير جميعا عن ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر عن عبد الله بن نافع قال

في عرق القضا سنة سبع وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الحجر الى الحجر فيؤخذ بالآخر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ليرى المشركين جلداهم الخ نفخ الجحيم واللام قوتهم لهذا الفعل لانه اقطع في تكذيبهم والبلغ في كتمانهم قال الحافظ ويؤخذ منه جواز اظهار القوة بالعدة والاسلح ونحو ذلك للكفار اذها بالهم ولا يعد ذلك من الربا المذموم وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول وربما كانت بالفعل ولي قوله ان يامرهم ان يروا الاشواط جميعا الميم وهو في موضع مفعول يامرهم بقول امرته بكذا وامرته كذا قوله الا الابقاء عليهم الخ بكسر الهاء وسكون الواو بعد التثنية والمدى الرق بهم والاشفاق عليهم والمعنى لم يمنعهم من امرهم بالركن في جميع الطوافات الا الرق بهم قال القرطبي روي قوله الا الابقاء عليهم بالرفع على انه فاعل بمنعه وبالنصب على ان يكون مفعولا من اجله ويكون فيمنعه ضمير عائذ على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله كذا في النسخ قوله انما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا السعي هنا شدة المشي قوله الا الركبتين اليمانيين الخ اي دون الركبتين الشاميين واليماني تخفيف الياء على المشهور كانت الالف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكان جمعاً بين العوض والمعرض وجوز سيلويه التشديد وقال ان الالف زائدة والركنان اليمانيان هما الركن الاسود والركن اليماني الذي يليه من نخود وراحمي وانما قيل لهما اليمانيان للتغليب كما في الابوين والقرين والعمريين وامثالها قال النووي وقد اجتمعت الامة على استحباب استلام الركبتين اليمانيين والتفق الجاهليين على انه لا يمس الركبتين الاخرين وهما الشامي والعراقي وكان معاوية وكذا ابن الزبير يستلم الاركان كلها قال الحافظ في الفقه وقد تقدم قول ابن عمر انها تراء رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركبتين الشاميين لان البيت لم يتم على قواعد ابراهيم وعلى هذا المعنى حمل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لهما لانه لما عمر الكعبة اتوا البيت على قواعد ابراهيم فخرجوا من الامم رقي في كتاب مكة فقال ان ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وادخل فيه من الحجر ما اخرج منه ورد الركبتين على قواعد ابراهيم خرج الى التنعيم واعتمر طواف بالبيت واستلم الاركان الاربعة فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير اذ اطاف الطائفت استلم الاركان جميعها حتى قتل ابن الزبير واخرج من طريق ابن اسحق قال بلغني ان آدم لما حج استلم الاركان كلها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعة استلم الاركان وقال الدأودي ظن معاوية انها ركن البيت الذي وضع عليه من اول وليس كذلك لما في حديث عائشة والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر روى ابن المنذر وغيره استلام جميع الاركان ايضاً عن جابر وانس والحسن والحسين من الصحابة رضي الله عنهم وعن سويد بن غفلة من التابعين ويشعر في حديث عبيد بن جريح انه قال لابن عمر رأيتك تصنع اربعاً لم ارا احد من اصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين الحديث بان الذين رأوه عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتضون الاستلام على الركبتين اليمانيين وقال بعض اهل العلم اختصاص الركبتين مبين بالسنن ومستند التميم القياس كذا في الفقه وقال القاضي ابو الطيب جمعت ائمة الامصار والفتراء على انها اي الركبتين الشاميين لا يستلما قال اما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانقرض الخلاف واجتمعوا على انها لا يستلما والله اعلم **قوله** الا الحجر والركن اليماني الخ قال النووي يحججه الجمهور في انه يقتصر بالاستلام في الحجر الاسود عليه دون الركن الذي هو فيه خلافاً للقاضي ابو الطيب من الشافعية **قوله** في شدة ولا رخاء الخ اي في زحام ولا خلاء قال الحافظ والظاهر ان ابن عمر لما رآه الزحاحم محمداً في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدعى ومن طريق اخرى انه قيل له في ذلك فقال هوبت الا فئدة اليه فأريته ان يكون فؤادي معهم روى الفاكهي

باب تقبيل الحجر الأسود في طهارة

رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبّل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل **وحدثني** أبو الطاهر أخيراً
 ابن وهب أخيراً في عمر بن الخطاب أن قتادة بن دعامه حدثه أن أبا الطفيل البكري حدثه أنه سمع ابن عباس يقول لما أُرسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يستلم غير الركنين اليمانيين **وحدثني** حرملة بن يحيى أخيراً أن ابن وهب أخيراً في يونس بن عمر **وحدثني** هرون
 ابن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخيراً في عمرو بن شهاب عن سالم بن أبيه أنه قال قبّل عمر بن الخطاب الحجر فقال أمروا الله لقد
 علمت أنك حجروا لو أنك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبّلتك زاد هرون في روايته قال عمرو وحدثني عثمان بن أسلم
 عن أبيه أسلم **وحدثني** أحمد بن زيد عن أبي بكر المقلّبي حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن عمر قبّل الحجر وقال لي كأقبلك
 وأني لأعلم أنك حجروا ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك **وحدثني** خلف بن هشام والمقدّمى والبوكاملى في قبلة بن سعيد
 كلهم عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرح عن أبيه أن رأيت الأصبغ يعني عمر يقبّل الحجر ويقول الله أني
 كأقبلك وأني أعلم أنك حجروا أنك لا تضر ولا تنفع ولو أنك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبّلتك في رواية المقدّمى
 وأبي كامل رأيت الأصبغ **وحدثني** يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب بن نمير جميعاً عن أبي مغوية قال يحيى
 أخيراً أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة قال رأيت عمر يقبّل الحجر ويقول أني لأقبلك وأعلم أنك حجروا لو أنك رأيت
 من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذى ولا يؤذى، أم وفي الدار المختار واستلمه بكفيه وقبّله بالأصوت بلا أيّالة لأنه سنة وترك
 الأيالة واجب قوله ثم قبّل يده أن قال القاري ولعل هذا في وقت الزحام، أم أي حيث لا يقدر على التقبيل، قال في الهداية وإن أمكنه أن يقبّل الحجر
 شيئاً في يده أو يمسّه بيده ويقبّل ماس به فعل وذكر في فتاوى قاضي خان مسحه الوجه باليد كان تقبيل اليد قوله منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يفعله أن أي الاستلام المطاق أو الخصوص إذ ثبت الاستلام والتقبيل عنه عليه الصلوة والسلام كما في الصحيحين وروى البيهقي في مسنده أن ابن عباس يعني
 الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا ففعلت وروى الحاكم وصححه
 عن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام سجد على الحجر حين قبله بحجته وشأن مالك كما اعترفت به عياض وغيره في أنكار ندب تقبيل اليد وقوله أن الجود
 عليه بدعة **قوله** غير الركنين اليمانيين والظاهر منه أن حكم الركنين سواء في الاستلام وبه قال محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الزبيري في شرح
 الأحكام والآحادين والآلة على ما ذهب إليه محمد بن حنفية قال بعضهم الفتوى عليه، قال النووي وأما الركن اليماني فيستلمه ولا يقبله بل يقبّل اليد بن
 استلامه هذا مذهبينا وبه قال جابر بن عبد الله والبوسعي الخدمي وأبو هريرة وقال أبو حنيفة لا يستلمه وقال مالك وأحمد يستلمه ولا يقبل اليد بعده
 وعن مالك رواية أنه يقبله وعن أحمد رواية أنه يقبله والله أعلم **باب** استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف **قوله** أما والله أن في
 صحيح البخاري من طريق زيد بن أسلم قال للركن أما والله الحديث وظاهره أنه مخاطبه بذلك وإنما فعل ذلك ليعلم الحاضرين **قوله** رأيت الأصمعي يعني
 عمر رضي الله عنه، والأصمعي الذي أنحر الشعر عن مقدم رأسه وفيه أنه لا بأس بلقبه ووصفه الذي لا يكرهه وإن كان قد يكرهه غيره مثله **قوله**
 وأنت لا تضّر ولا تنفع إلا أي بذايته وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع بالحزب والثواب فمعناه أنه لا قدر له على نفع ولا ضرر وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات
 التي لا تضّر ولا تنفع وأشاع عمر هذا في الموسم لبشهر في البلدان ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفوا الأوطان والله أعلم كذا في شرح النووي رحمه الله،
 قال القاري ومن غرائب المتن ما في ابن أبي شيبة في آخر مسند أبي بكر رضي الله عنه قال رجل رأى النبي صلى الله عليه وسلم عليه الصلوة والسلام وقف
 عند الحجر فقال أني لأعلم أنك حجروا لا تضّر ولا تنفع ولو أمرني لبي أن أقبلك ما قبّلتك فليراجع أسناد ابن أبي شيبة، أم قال الحافظ وقد روي النسائي من
 وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه من طريق طائفة عن ابن عباس قال رأيت عمر قبّل الحجر ثلاثاً ثم قال أنك حجروا لا تضّر
 ولا تنفع ولو أنك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبّلك ما قبّلتك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك، قال الطبري أما قال ذلك
 عمر لأن الناس كانوا يحدثونهم بعبادة الأصنام فحشي عمر أن يظن الجهال أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية
 فإراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أن الحجر ينفع ويضر بذايته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان قال
 المصنف حديث عمر هذا يروى على من قال أن الحجر يمين الله في الأرض يصان فعبادته ومعاد الله أن يكون لله جارية وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم
 بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبهة بقصّة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي معناه أنه يمين الله في الأرض أن من صانحه في الأرض كان
 له عند الله عهد وجرت العادة بأن العهد يعقله الملك بالصفة فمن يدين مولاه والاختصاص به فحاطبهم بما يجهلون به وقال المحب الطبري مناه
 أن كل ملك إذا قدّم عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج أول ما يقدم يسبق له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المشكك الأعلى وفي قول عمر هذا

رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُكَ لَمْ أَقْبَلْكَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَالزَّوْمَةِ وَقَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَ حَفِيًّا **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا السَّنَادِ قَالَ وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَ حَفِيًّا وَلَوْ يَقُولُ وَالزَّوْمَةَ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ وَحَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ فِي حُجَّةِ الْوَدَّاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ يَمْحُجُّ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ فِي حُجَّةِ الْوَدَّاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ لِيَسْتَلِمَ الْحَجْرَ يَمْحُجُّهُ لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ لَيْسَتْ لَهُ وَلَيْسَ أَلُوهُ

التسليم للمشاعر في امور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها وهو قاع عظمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعل لم يعلم الحكمة فيه
 وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من ان الحجر الاسود خاصة ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول بالفعل وان الامام اذا خشى على احد من فعله فساد
 اعتقاد ان يبادر الى بيان الامر ويوضح ذلك ، ام قلت وما ذكره في مطاوي كلامه ان الحجر بين الله في الارض يصالح بها عباده فقد رآه الخطيب ابن عساکر
 عن جابر مرفوعاً وروى الديلمي في مسند الفردوس عن انس مرفوعاً الحجر بين الله فمن سمعه فقد بايع الله كذا في المرقاة ، وقد اخرج الطبراني في الاوسط من
 حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ وهو بين الله يصالح بها خلقه قال الهيثمي وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال خطي وفيه كذا وفيه حديث
 رجال الصيغ واما ما ذكره الحافظ من ان الحجر لا ينفع ولا يضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقد في الاوثان فقد ناقش فيه علي التاري في شرح المشكوة بما يفهم باب
 البحث الطويل ويحتاج الى تنقيح حقيقة الشرك وتحقيق انواعه والمقام لا يحتمل فمن شاء الوقوف على ما هو الحق الجدير بالقبول في هذه المسئلة فليراجع حجة
 الله البالغة وغيرها من مظانه والآصوب عندي ان يقال في معنى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تنفع ولا تضر اي لا تنفع في العبادة اصلاً كما ينزع عبادة الاوثان
 في اوثانهم فان ما لا يملك ضراً ولا نفعاً لا يفهم ان يكون معبوداً بحال فتقبلنا واستلما هذا ليس من عبادة الحجر في شيء ولا من صنع المشركين بسبيل
 بل هو محض محبة وتعظيم لشعائر الله امتثالاً لامر واتباعاً لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم (تكميل) قد ورد في فضل الحجر حديث عن ابن عباس
 مرفوعاً نزل الحجر الاسود من الجنة وهو اشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم اخرجوه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب هو صدر في كنه
 اختلط وجرب من سمع منه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بما وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً
 ولفظه الحجر الاسود من الجنة وحماد من سمع عن عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة ايضاً عن ابن عباس مرفوعاً ان لهذا الحجر لساناً وشفعتين
 يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق وصححه ايضاً ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث انس عند الحاكم ايضاً كذا في الفتح ، قال الحافظ اعترض
 بعض المحققين على الحديث الماضي فقال كيف سودته خطايا بني آدم ولم تبيضه طاعات اهل التوحيد اُجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله لكان ذلك
 وانما اجري الله العادة بان السواد يصبغ ولا يبيض على العكس من البياض وقال الحب الطبري في بقائه أسود عبادة لمن له بصيرة فان الخطايا اذا اثرت
 في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب اشد قال وروى عن ابن عباس انما غيره بالسواد لئلا ينظر اهل الدنيا الى زينة الجنة فان ثبت فهذا هو الجواب
 قلت اخرجته الحميدي في فضائل مكة باسناد ضعيف والله اعلم وقال الشيخ الانور رحمه الله ان الاعتراض من اهل الغيبة والنتيجة تابعة للافتقار
 الأزل وقيل انهم نجد من التواريخ ان الحجر الاسود كان ابيض في حاله ، اقول ان مبدأ التاريخ من الاسلاميين والتاريخ ليس بمقتضى الى آدم عليه السلام
 وايضاً لما اخبر الحديث القوي المسند بانه سودته الخطايا فما رتبة التاريخ في مقابلة الحديث ومن ينتظر في قبوله الى ثبوته بالتاريخ والحال ان مدار
 التاريخ على الحكايات بلا اسانيد بناء الاحاديث على الاسانيد مع نقلها والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** بك خفيماً اي معتنياً وجمعه احفيا ،
باب جواز الطواف على بعير وغيرها واستلام الحجر تحن ونحوه للراكب **قوله** على رحلته اي قاله الحافظ ان البخاري حمل سبب طوافه صلى الله
 عليه وسلم راكياً على انه كان عن شكرى واشار بذلك الى ما اخرج ابو داود من حديث ابن عباس ايضاً بلفظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكي فطاف على
 رحلته ووقع في حديث جابر عند مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكياً ليراه الناس ليساؤه فيحتمل ان يكون فعل ذلك للامر من وجبت لادالة
 فيه على جواز الطواف راكياً لغير عذر وكذا الفقه يفتي بجواز الا ان المشي اولى والركوب مكروه تنزيهاً ، واما طواف النبي صلى الله عليه وسلم راكياً فلما حاجة
 الى اخلاص المناسك عند ذلك عذر بعض من جمع خصاً قصه فيها واحتل ايضاً ان تكون رحلته عصمت من التلوين حيث ذكرته فلا يقاس غيره عليه وابع من استدل
 به على طهارة بول البعير ولغيره من سائر المزين لذلك في شرح حديث ام سلمة **قوله** يستلم الحجر تحن اي الحجن بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الحيم
 بعد هائون هو عصاً مهنية الرأس والحجج الاعوجاج وبذلك سمي الحجر والمعنى انه يؤمى بعصاه الى الركز حتى يصيبه ، قال ابن التين وهذا يدل على قرب
 من البيت لكن من طاف راكياً يفتي له ان سجد ان خاف ان يؤدي احد فيعمل فعله صلى الله عليه وسلم على الام من ذلك انفع ويحتمل ان يكون في

فان الناس غشوه **وحدثنا** علي بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحدثنا** عبد بن حميد **وحدثنا** محمد بن عيسى بن بكر
قال اخبرنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت بالصفا
والمروة ليراه الناس وليشرب وليسألوه فان الناس غشوه ولم يذكر ابن خشرم وليسألوه فقط **وحدثنا** الحكم بن موسى القنطري
حدثنا شعيب بن اسحق عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حول الكعبة على بعيره
يستلم الركن كراهية ان يضرب عنه الناس **وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** سليمان بن داود **وحدثنا** معروف بن خربوذ وقال
سمعت ابا الطفيل يقول رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت يستلم الركن فمحن معه ويقبل الحجر **وحدثنا** يحيى بن يحيى
قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة انها قالت شكوت الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في اشتكى فقال طوفي من وراء الناس انت راكبة قالت فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حيث شئت احيى الى جنب البيت
وهو يقرأ بالصور وكتاب مسطور **وحدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا ابو مغوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال قلت
لها اني لاظن رجلا لوله يطوف بين الصفا والمروة فاحضر

حال استلامه قريباً حيث امن ذلك وان يكون في حال اشارته بعيداً حيث خاف ذلك كذا في الفقه قوله فان الناس غشوه الخ تخفيف الشاي اي
ازدحموا عليه قوله الحكمين موسى القطري الخ بفتح القاف قال السمعاني هو من قنطرة بردان وهي محلة من بغداد كذا في النسخ قوله كراهيته ان يضرب
عنه الناس الخ هكذا هو في معظم النسخ يضرب بالباء وفي بعضها يعصم بالصاد المهملة والفاء وكلاهما صحيح كذا في النسخ قوله حدثنا معمر بن خزيمة
الخ هو بناء معجمة مفتوحة ومضمومة الفقه اشهر ومن حكاهما القاضي عياض في الشارح والقائل بالضم هو ابو الوليد الباجي وقال الجمهور بالفتح وبعد الخاء
مفتوحة مشددة ثوابه جوف ثوابه واذن في جملة كذا في النسخ قوله وقيل المحجج الخ قال الجمهور ان السنتان ليستمر الركن ويقبل يدان لم يستطع ان يستلمه
بيده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك الشئ فان لم يستطع اشار اليه واكتفى بذلك عليك ورواية لا يقبل يدان وكذا قال القاسم وفي رواية عند المالكية يضع يده
على فمه من غير تقبل قوله عن امرأة الخ هي والدة زينب الراوية عنها قوله الى اشتكى الخ اي انها ضعيفة لا تقدر على الطواف ماشية قوله طوف من
وراء الناس الخ انما امرها ان تطوف من وراء الناس ليكون استلزامها ولا تقطع صفوفهم ولا يتأذون بدابتها ففي الحديث جواز الطواف للراكب ان كان يؤخذ
وليتحج بالراكب المحمول قوله وانت راكبة الخ اي على بعيرك كما في بعض الروايات قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يوكل بحملها المسجد
اذا احتجج الى ذلك لان جملها لا يجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بانه ليس في الحديث دلالة على الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلوين علم
فيحيث يخشى التلوين يمتنع الدخول وقد قيل ان نائنه صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة اي مدنية معلقة فيؤمن منها ما يحذر من التلوين وهي سائرة
فيحتمل ان يكون بعيداً مسلمة كان كذلك والله اعلم كذا في الفقه وقال النووي وهذا الحديث لا دلالة فيه لانه ليس من ضمن رتبته ان يقول او يروى في
حال الطواف انما هو محتمل وعلى تقدير حصوله ينفذ المسجد منه كما انه صلى الله عليه وسلم اقترا دخال الصبيان الاطفال المسجد مع انه لا يؤمن بولهم بل
نذ وجعل ذلك ولا نه لو كان ذلك محققاً لنزه المسجد منه سواء كان نجساً او طاهراً لانه مستقدر قوله حينئذ يصلي الخ وكانت هذه الصلوة صلوة الصبح
وفي بعض الروايات تطوف على بعيرك والناس يصلون في باب بيان ان السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج الا به قوله فاضر ذلك الخ والاصل
ان السعي بين الصفا والمروة ليس بواجب عندنا وهذا يخالف الجمهور قال الحافظ واجتهد ابن المنذر الوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن جسيمة بنت
زكريا كسرها المشاة وشكر بن الجهم بعدها ثواب ساكنة ثواب وهي احدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل ابي حسين فرائت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعي وان مئزره لا يدور من شدة السعي وسمعت يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي اخرجه الشافعي واحمل وغيرها وفي
سناد هذا الحديث عبد الله بن الحوثل وفيه ضعف ومن ثوق قال ابن المنذر ان ثبت فهو حجة في الوجوب قلت له طريق اخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة
عند الطبراني عن ابن عباس كالأولى واذا انضمت الال الى قوت واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابة التي اخبر بها وبجوز ان تكون اجزاء
من جماعة فقد وقع عندنا الرقن عن اخبر بن نسوة من بني عبد الدار فلا يصح الاختلاف في العلم في الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم اخذنا عني
ناسككم واستدل بعضهم بحديث ابي موسى في اهلاله وقد تقدم وفيه طعن بالمبيت وبين الصفا والمروة واختلف اهل العلم في هذا فالجمهور
الوا هو ركن لا يتم الحج بدونه وعن ابي حنيفة واجب يجزى بالدم وبه قال الثوري في الناسي كافي العام وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب بتركه شيء
به قال شفيما نقله ابن المنذر واختلفت عن احمد كمنه الاقوال الثلاثة وعند الحنفية تفصيل فيما اذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالمبيت
م وما اختاره الحنفية من وجوبه واجتبابه بالدم وهو رواية عن احمد قال ابن قدامة وهو اقرب الى الحق قال الشيخ ابن المهرام اننا قلنا بموجبه (اي حجب)

تقول لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بها انما انزل هذا في اناس من الانصار كانوا اذا اهلوا اهلوا السنة في الجاهلية فلا يحل لهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما قد مواع النبي صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك له فانزل الله عز وجل هذه الآية فلم يري ما اتوا الله به من لم يطوف بين الصفا والمروة **وحدثني** عن النافذ بن ابى عمر جميعا عن ابن عيينة قال قال ابى عمر حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة بن الزبير قال قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما ادى على احد لم يطوف بين الصفا والمروة شيئا وما بالى ان لا اطوف بينهما قالت بئسما قلت يا ابن احمق طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وانما كان من اهل ملانة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الاسلام سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ولو كانت الجاهلية لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بها قال الزهري فان كبرت ذلك لا يكره عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فاعجبه ذلك وقال ان هذا العلم لقد سمعت رجلا من اهل العلم يقولون انما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون ان طوافنا بين هذين الحجرين من اهل الجاهلية وقال الآخرون من الانصار انما امرنا بالطواف بالبيت لم نمر به بين الصفا والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله قال ابو بكر بن عبد الرحمن فارها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا حجين بن المثنى حدثنا ليث عن عقيب عن ابن شهاب انه قال اخبرني عروة بن الزبير قال سألت عائشة وسألت الحديث بخوة وقال في الحديث فلما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقالوا يا رسول الله انما كنا نتخرج ان تطوف بالصفا والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما قالت عائشة قد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد ان يترك الطواف بها **وحدثني** حملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة اخبرته ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وغسان يهلون ملانة فتخرجوا ان يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من احرملانة لم يطوف بين الصفا والمروة وانهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك حين اسلموا فانزل الله عز وجل في ذلك ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم **وحدثني** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا

في الاسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لان الاسلام ابطال افعال الجاهلية الا ما اذن فيه الشارع فحشوا ان يكون ذلك من اهل الجاهلية الذي به ابطله الشارع وهذا بخلاف ما تقتضيه رواية ابى اسامة الآتية بعدها وكذا سائر احاديث الباب من طريق الزهري فانها كلها متفقة على ان الخروج عن الطواف بين الصفا والمروة انما وقع كونهما كانوا يفعلونه في الجاهلية ويقضون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الاسلام في ذلك قال الحافظ فيجب ان يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقتين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية ابى معاوية ومنهم من كان لا يقر بها على ما اقتضته رواية الزهري واشتركا الفريقتان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعا من افعال الجاهلية فيجمع بين الروايتين بهذا وقد اشار الى نحو هذا الجمع البيهقي والله اعلم **قوله** لمناة الخ بفتح الميم وتخفيف النون وبعد الالف ثمانية من فوق وهو اسم صنم كان في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت منجزة نصيبها عمر بن الحمق الجعفي وكانوا يسمونها وقيل هي منجزة هذيل بقديد وسميت مناة لان النساء كان تنفي بها اي تراق وقال الحارثي هي على سبعة اميال من المدينة واليهما نسبوا زيد مناة **قوله** الطاغية الخ صفة لمناة اسلامية وهي على زنة فاعلة من الطغيان ولوروى لمناة الطاغية بالاضافة ويكون الطاغية صفة للفرقة وهم الكفار الجاهل كانوا في عهد القاري **قوله** بالمشلل الخ بضم الميم وفتح الشين الهجاء وتشديد اللام الاولى المفتوحة اسم موضع قريب من تديد من حجة البحر ويقال هو الجبل الذي يهبط منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري هي ثنية مشرفة على قديد وقال السقاقي هي عند الحجة والله اعلم **قوله** ان هذا العلم الخ قال المصنف هكذا هو في جميع نسخ بلادنا قال القاضي وروى ان هذا العلم بالتون وكلاهما صحيح ومعنى الاول ان هذا هو العلم المتفق ومعناه استحسان قول عائشة رضي الله عنها وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة **قوله** ولقد سمعت الخ القائل بهذا هو ابو بكر بن عبد الرحمن المذكور **قوله** ولو نؤمر به بين الصفا والمروة الخ يعني انما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة لان **قوله** تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ان الصفا والمروة من شعائر الله بعد نزول وليطوفوا بالبيت ، **قوله** فارها الخ بضم الهاء اي اظنها **قوله** في هؤلاء وهؤلاء الخ وحاصله ان سبب نزول الآية على هذا الاسلوب كان للرد على الفريقين الذين تخرجوا ان يطوفوا بينهما لكونهم عندهم من افعال الجاهلية والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونها لم يزلوا قال السدي ولم يزل هذا يكون وجه التوفيق بين رواية حديث عائشة ايضا بان يقال تخرج طوائف من السعي بين الصفا والمروة لاسباب متعددة فنزلت الآية في الكل والله تعالى اعلم **قوله** ان احسنا نتخرج الخ اي نختار من الحجة ونختار الاثر **قوله** قد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ يعني شرعه ولا يدل هذا القول على كونه فرضا او واجبا او مندوبا بل على ما هو اعلم من ذلك والله اعلم

عن جابر بن عبد الله يقول لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا وحل لنا عبد بن حميد اخبرنا

ابن جابر عن جابر بن عبد الله يقول لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا وحل لنا عبد بن حميد اخبرنا

ابو مغوية عن عاصم عن انس قال كانت الانصاف يكرهون ان يطوفوا بين الصفا والمروة حتى نزلت ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما حللني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا وحل لنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح بهذا الاسناد مثله وقال الاطواف واحد طوافه الاول وحل لنا يحيى بن ايوب فتيبة بن سعيد وابن حجر قالوا احداثا اسماعيل بن يحيى اللفظ له اخبرنا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابى حمزة عن كريب مولى بن عباس عن اسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم المشعر الحرام الذي دون المزدلفة اناخ فبال ثوبا فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوءا خفيفا ثم قلت الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امامك فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتى المزدلفة فصلى ثم ردت الفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع قال كرفيا خبرني عبد الله بن عباس عن الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى بلغ الجحرة وحل لنا اسحق بن ابراهيم وعلی بن خنيس كلاهما عن عيسى بن يونس قال

باب بيان ان السعي لا يكره قوله ولا اصحابه الخ قال السدي لعل المراد بذلك الاصحاب الموافقون آياه في النسك وهو القرآن الا ان يقال بعد تعدد السعي في حق المتمتع ايضا ام قلت وقد اشبعنا الكلام على مضمون هذا الحديث ومثله طواف القارن في شرح حاشية عائشة من باب بيان وجوه الاحرام والله الحمد **باب استحباب اداة الحاج التلبية حتى يشترع في رمي جمرة العقبة يوم النحر قوله** عن اسامة بن زيد الخ اي من حاشية مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يديه ولجذبه صحبة قوله ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكسرا لئلا يركب وراءه وفيه الركوب الى دفع من عرفات والارتداد على الدابة ومجمله اذا كانت مطيقة وارتداد اهل الفضل ويعد ذلك من اكرامهم للردف لامن سوء اديبه قال ابن المنير والظاهر ان صلى الله عليه وسلم قصد بارادته اسامة ثم الفضل ليحدث كل واحد منهما بما يتفق له في تلك الحال من التشريع قوله الشعب اكيسرا بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل والارضية للعهد والمراد الشعب الخاص الذي يأتي ذكره قوله فصبت عليه الوضوء الخ فيفتح الواو الماء الذي يتوضأ به قال الحافظ ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء واللفظ فيها تفصيل لانها انا ان تكون في احضار الماء مثلاً او وضعت على المتوضي او مباشرة غسل اعضائه فالاول جائز لكن لا يفضل خلافة والثالث مكرره لان كان لغزها واختلف في الثاني والاصح انه لا يكره بل هو خلاف الاول فاما وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فهو ما لبس الجواز وهو حينئذ افضل فحقه او للضرورة ام وهذا التفصيل يوافي ما ذكره بعض صحابنا في كتب الفقه واما الفرق بين المكررة ونزعة وخلاف الاول فقال العلامة ابن عابد بن بعد ذكر الاقوال المختلفة والظاهر ان خلاف الاول اعتمد فكل مكررة فنزعة خلاف الاول ولا عكس لان خلاف الاول فلا يكون مكررها حيث لا دليل خاص كترك صلوة الضحية وبه يظهر ان كون ترك السجدة راجعا الى خلاف الاول لا يلزم منه ان يكون مكررها الا انتهى خاص لا انكره حكوم شرعي فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم قوله وضوءا خفيفا الخ قال النووي وخففه بأن ترضا مرة واحدة وخفف استعمل الماء بالنسبة الى غالب عادته صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله في المراتب الاخرى فلم يسبغ الوضوء اي لم يفعل على العادة قوله الصلوة يا رسول الله الخ هو انصب على الاغرة او على الخنزير والتقدير ان يزيد الصلوة ويؤيده قوله في بعض الروايات ان صلى يا رسول الله ويجوز الزعم والتقدير حانت الصلوة ونية تكبير التابع بما تركه متبوعه ليفعله او يعتذر عنه او يبين له وجه صوابه وكان اسامة ظن انه صلى الله عليه وسلم نسي صلوة المغرب ورأى وقتها قد كاد ان يخرج واخرج فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم انها في تلك الليلة يشترع تأخيرها لتجمع مع الغشاء بالمزدلفة ولم يكن اسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك كذا في الفقه قوله الصلوة امامك الخ الصلوة بالرفع وامامك بفتح الهنزة والنصب على الظرفية اي الصلوة تستصل بين يديك او اطلق الصلوة على مكانها اي المصلي بين يديك ومعنى امامك لا تفوتك وستذكرها وفيه دليل على مشروعية الوضوء للام على الطهارة لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل يردد الوضوء شيئا وانما وضوءا ليستدير الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج الى ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقلنا الماء حينئذ قاله الحافظ واما الخطأ في تجوز الوضوء لانه لو يرد ان يصلي به فلما نزل وأرادها اسبغه قوله حتى اتى المزدلفة فصلى الخ اي نصلي بعد تجدي الوضوء مع اسبغها كما ثبت في الروايات قوله ثم ردت الفضل الخ اي ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب قوله غداة جمع الخ هي لغة الجيم واسكان اليم وهو المزدلفة وهو ما فيها قوله حتى بلغ الجحرة الخ اي وراها قال الحافظ وفي هذا الحديث ان التلبية تستمر الى رمي الجحرة يوم النحر وبعد ما يشترع الحاج في التحلل وروي ابو المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان يقول التلبية شعارا للحج فان كنت حاجا فليبت حتى يلا حالك وبدء حالك ان ترمي جمرة العقبة وروي سعيد بن منصور عن عمار بن عيسى قال حجبت مع عمر احدى عشرة حجة وكان يلبي حتى يرمي الجحرة وبأستمرارها قال الشافعي وابو حنيفة والثوري اسحق اسحق انبا وقالت طائفة تقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن كان يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقال طائفة يقطعها اذا اداح

باب التلبية والتكبير في الصلاة من غير النية في يوم عرفة

ابن خشرم اخبرنا عيسى عن ابن جريح اخبرني عطاء اخبرني ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اذنوا الفضل من جمع قال فاخبرني
ابن عباس ان الفضل اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل ليلى حتى رمى جمره العقبة **وحل ثنا** قتية بن سعيد حدثنا ليث
رحم حارث بن ابراهيم اخبرنا الليث عن ابى الزبير عن ابى معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس عن الفضل بن عباس وكان رديف رسول
صلى الله عليه وسلم انه قال في عشية عرفة وغداة يوم جمع للناس حين دفنوا عليكم بالسكينة وهو كافت ناقته حتى دخل حجيراً وهو من منى
قال عليكم بحجة الخذف الذي ترى به الحكمة وقال لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى حتى رمى الجمر **وحل ثنا** زهير بن جابر
حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير بهذا الاسناد غير انه لم يذكر في الحديث لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى حتى
رمى الجمره وزاد في حديثه والنبي صلى الله عليه وسلم يشير بيده كما يخذف الانسان **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبه حدثنا ابو الاحوص
عن حصين عن كثير بن مديك عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله ونحن نجمع سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة يقول فها
المقام لبنيك اللهم لبنيك **وحل ثنا** سفيان بن عيينة عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن عبد الرحمن بن يزيد
ان عبد الله ليلى حين افاض من جمع فقبل عرابي هذا فقال عبد الله انسى الناس امرضوا سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة يقول
في هذا المكان لبنيك اللهم لبنيك **وحل ثنا** الحسن الحلواني حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن حصين بهذا الاسناد
وحل ثنا ثوبان بن يوسف عن حماد المعنى حدثنا زيار بن يحيى البجلي عن حصين عن كثير بن مديك الاشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد الاسود
ابن يزيد قال اسمعنا عبد الله بن مسعود يقول جميع سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة ههنا يقول لبنيك اللهم لبنيك ثم ليلى لبنيك
وحل ثنا احمد بن حنبل ومحمد بن الحسن قالوا حدثنا عبد الله بن نمير **رحم** **وحل ثنا** سعيد بن جبير لا موى حدثني ابى قال جميعاً
الى الموقوف روى ابن المنذر وسعيد بن منصور باسناد صحيحة عن عائشة وسعد بن ابى وقاص وعلى وبنو مالك وقيس بن زوال الشمس يوم عرفة وهو
قول الاموي والليث وعزالحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم عرفة وهو يحضر الاول وانشأ الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من
يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشرع وجمع في ذلك ما بين ما اختلف من كثرة الله اعلم واختلفوا ايضا هل يقطع التلبية
مع رمي اول حصاة او عند تمام الرمي فذهب الى الاول الجمهور والى الثاني احمد وبعض اصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد
عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال افضت من النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم ينزل ليلى حتى رمى جمره العقبة يكبر مع
كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسر لما اختلف في الرمايات الاخرى وان المراد بقوله حتى رمى جمره العقبة اي اتم ركعها
او قال الشيخ محمد عابد السدي في المواهب اللطيفة قال البيهقي وكبر مع كل حصاة كالدلالة على قطعها باول حصاة وامامنا في رواية الفضل من الرمايات فها
غريبة اوردها ابن خزيمة واختارها وليس في الرمايات المشهورة عن الفضل بن عباس اشبه وقال الذي فيه نكاحه كما في عمدة القاري قلت وقد اخرج البيهقي
عن ابن مسعود قال رقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينزل ليلى حتى رمى جمره العقبة باول حصاة وهذه الرمايات اصرح من حديث الفضل فان حديث الفضل
يؤذن بالتكبير مع كل حصاة ومتى ليلى اذا اشتغل بالتكبير فالعدل الى قول الجمهور والى خصوصاً وقد روى ابن مسعود ما يؤيدهم **قول** عليكم بالسكينة
هنا الارشاد الى الادب والسنة في السير تلك الليلة وليحي بها سائر مواضع الزحام **قول** وهو كافت ناقته ثم يتشدد بالانقاء اي يمتنع الاسراع
قول حتى دخل حجيراً ثم سبق صنبطه وبيان في شرح حديث جابر الطويل **قول** بحج الخذف ثم قال العلماء هو نحو حجة الباقلا وقد تقدم
بيان في بيان كيفية الرمي في شرح حديث جابر الطويل **قول** يشير بيده كما يخذف الانسان ثم قال النووي المراد به الايضاح وزيادة البيان
بحج الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي
على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن الخذف وانما معنى هذه الاشارة الى ما قدمناه
والله اعلم **قول** سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة ثم قال النووي فيه دليل على جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وشبه ذلك وذكر ذلك بعض
الاولاء وقالوا يقال السورة التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك والصواب جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وسورة
المائدة وغيرها وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ونظامهم به الاحاديث الصحيحة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
رضي الله عنهم كحديث من قرأ آيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه والله اعلم واما قول عبد الله بن مسعود سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة
فانما خفف البقرة لان معظم احكام المناسك فيها فكانت قال هذا مقام من انزلت عليه المناسك واخذ عنه الشرع وبين الاحكام فاعتمده واراد بذلك
الرد على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات وهذا معنى قوله في الرواية الثانية ان عبد الله ليلى حين افاض من جمع فقبل عرابي هذا فقال ابن مسعود

حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عمر عن أبيه قال عُدُّوا ناساً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
من منّا إلى عرفات منّا المكي ومنّا المكبر وحل شئ محمد بن حاتم وهو بن عبد الله ويعقوب الدورقي قالوا أحد ثنا يزيد
ابن هرون أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عمر بن حسين عن عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غداة عرفة فمنّا المكبر ومنّا المكي قالوا نحن فنكبر قال قلت والله لعجباً منك كيف لم تقولوا له
ماذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وحل شئ يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن أبي بكر الشافعي أنه سأل
أبى بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يكمل المكي
منّا فلا يكثر عليه ويكثر المكبر منّا فلا يكثر عليه وحل شئ سريج بن يونس حدثنا عبد الله بن رجاء عن موسى بن عقبة حل شئ
محمد بن أبي بكر قال قلت لأبى بن مالك غداة عرفة ما تقول في التلبية هذا اليوم قال سُرِّت هذا المسير مع النبي صلى الله عليه وسلم
أصحابه فمنّا المكبر ومنّا المكي ولا يعيب أحداً على صاحبه وحل شئ يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن
كريب بن علي بن عباس عن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثوباً
ولم يلبس الوضوء فقلت له الصلوة قال الصلوة أمامك فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأبغى الوضوء ثم أقامت الصلاة فوجد
المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقامت العشاء فصلاها ولم يفصل بينهما شيئاً وحل شئ محمد بن زريح أخبرنا الليث بن
يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة عن كريب بن علي بن عباس عن أسامة بن زيد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الدفعة من عرفات إلى بعض تلك الشعاب لحاجته فصبرت عليه من الماء فقلت آتيتك فقال المصلي أمامك وحل شئ أبو بكر
ابن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن المبارك وحل شئ أبو كريب واللفظ له حدثنا ابن المبارك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب بن
ابن عباس قال سمعت أسامة بن زيد يقول فاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما انقضى الشعب نزل فبال ثوباً أسامة إذا
ما قال أنكرا على المعترضين ورددوا عليه والله أعلم باب التلبية والتكبير في الازهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة قوله عن عبد الله
ابن عبد الله بن عمر أنه هكذا هو في جميع نسخ الصحيح التي عندنا من الهندية والمصرية عبد الله بن عبد الله المكبر ولكن الذي في الفقه هو عبد الله بن عبد الله
المصغر والله أعلم قوله منّا المكي ومنّا المكبر الخ قال النووي فيه دليل على استحبابها في الازهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة والتلبية أفضل وفيه
على من قال بقطع التلبية بعد يوم عرفة والله أعلم قوله قلت الله لعجباً منك الخ القائل به هو عبد الله بن أبي سلمة والمقول له عبد الله بن عبد الله بن
رضي الله عنهم قوله كيف لم تقولوا له أي كيف لم تسأله وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير
التلبية من تقر به لهم صلى الله عليه وسلم على ذلك فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين وقد بيناه ما عدلنا من ابن أبي شيبة الخ
من طريق محمد بن علي بن عمر عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمر بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت التلبية حتى رمى جمرة العقبة ألا أن يخلصها بتكبير
قوله وهما غاديان الخ أي ذاهبان غداة عرفة قوله كيف كنتم تصنعون الخ أي من الذكر قوله فلا يكثر عليه الخ يضم أوله على البناء للمجهول باب الأفضلية
من عرفات إلى المزدلفة واستحبنا بصلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة قوله دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي أن
قوله ولم يلبس الوضوء الخ قال القرطبي اختلف الشراح في قوله ولم يلبس الوضوء هل المراد به انتصيرهم على بعض الأعضاء فيكون وضوء
أغواياً أو انتصيرهم على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً شرعياً قال وكلاهما محتمل لكن يعرض من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى وضوء خفيفاً لأنه لا يقال في
الناقص خفيف قوله فتوضأ فأبغى الوضوء الخ فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر لا احتمال
أن يكون أحد شئ (قوله) الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم ليس بثلثي كان من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بإسناد
حسن من حديث علي بن أبي طالب فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب قوله ثم أناخ كل إنسان بعيره الخ وكأني صنعوا ذلك
وفقاً بالدواب ولما من تشويشهم بها وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاة وفيه إباحة لباس العمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما
ولا يقطع ذلك الجمع قوله لم يلبس بينهما شيئاً الخ أي لم ينفصل بينهما وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجميع بين الثنائين ومتعلقاته في شرح حديث جابر
الطويل قال في الدار المختار ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق أو في عرفات أعاده للصلاة أمامك فتوقفتما بالزمان والمكان والوقت فالزمان
ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لم يصح المغرب حتى يدخل وقت العشاء - وفيه تفصيل
عدلاً أصحاً كما قد ذكرناه في شرح حديث جابر فراجع قوله ولم يقل أسامة أراق الماء الخ قال النووي فيه إداء المراتب بحرف وفيه استعمال أصح الألفاظ

باب التلبية والتكبير في الازهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة

ابن سليمان وعبد الله بن نمير وحجيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة بهذا الاسناد وزاد في حديث حميد قال هشام والنصف فوق العنق
وحديثنا يحيى بن يحيى اخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد اخبرني عدي بن ثابت ان عبد الله بن يزيد الخطمي حدثه ان
ابا ايوب اخبره انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة **وحديثنا** قتيبة وابن ربح عن
الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد قال ابن ربح في روايته عن عبد الله بن يزيد الخطمي وكان اصيلاً على الكوفة على عهد ابن الزبير
وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
والعشاء بالمزدلفة جميعاً **وحديثنا** حمزة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر اخبر
ان اباة قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء جميعاً ليس بينهما سجدة وصلى المغرب ثلاث ركعات والعشاء ركعتين
فكان عبد الله يصلي جميعاً كذلك حتى لحق بالله تعالى **وحديثنا** محمد بن فضالة عن عبد الرحمن بن مهاد عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن
ابن كهيل عن سعيد بن جبير انه صلى المغرب بجمع والعشاء بأقامة ثم حدث عن ابن عمر انه صلى مثل ذلك وحدث ابن
ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ذلك **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا شعبة بهذا الاسناد وقال صلى بها بأقامة
واحدة **وحديثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال جمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء جميعاً صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله
ابن نمير حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق قال قال سعيد بن جبير افضنا مع ابن عمر حتى اتينا جميعاً فصلى بنا المغرب والعشاء
بأقامة واحدة ثم انصرف فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان **وحديثنا** يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي
شعبة وابو كريب جميعاً عن ابي مغيرة قال يحيى اخبرنا ابو مغيرة عن الاعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الاصلين صلاة المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر مؤتمراً قبل صلاتهما على ثمانين
حتى اتى جمعاً انه صلى على حال الزحام دون غيره ام - وقال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفوع من عرفة الى مزدلفة الى مكة الى
للصلاة لان المغرب لا يصلى الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلتين من الوقار والسكينة عند النزوح ومن الاسراع عند علم الزحام وفي الاسراع
كانوا يحرمون على السؤال عن كيفية احواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكنه ليتقدم به في ذلك قوله والنصف فوق العنق الخ اي ارفع في الارتفاع
قوله ليس بينهما سجدة الخ يعني بالسجدة صلاة النافلة اي لم يصل بينهما نافلة وقد جاءت السجدة بمعنى النافلة وبمعنى الصلاة، قوله بأقامة
واحدة الخ تقدم الكلام على وحدة الاقامة وتقدم في شرح حديث جابر الطويل - **قوله** عن ابي اسحاق قال قال سعيد بن جبير الخ قال النوى هذا من
الاحاديث التي استدل بها الدارقطني فقال هذا عندى وهم من اسماعيل وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري واسرائيل وغيرهم فرووه عن ابي اسحاق
عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال واسمعي وان كان ثقة فهو زور اقروه بعد ان ابي اسحاق منه هذا كلامه وجوابه ما سبق بيانه مرات في اخطائه انه
يجوز ان ابا اسحق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين كيف كان فالمن عيجه لا مقدح فيه والله اعلم - **باب** استحباب زيادة التغليب لصلاة
الصبح يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر **قوله** عن عمارة الخ هو ابن عمير **قوله** قبل صلاتهما الخ قال العلماء ومنه
قبل وقتها المعتاد في كل يوم مبالغة في التذكير ليتسع الوقت لفعل ما يستقبل من المناسك لانه كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى ياتيه
بلال وليس المراد انه صلاها قبل طلوع الفجر فانه لا يجوز باجماع ويدل على ذلك رواية البخاري عقب هذه عن ابن مسعود نفسه ثم صلى الفجر
حين طلع الفجر وله والنسائي حين بزغ الفجر فبادر بالصلاة اول ما بزغ حتى ان بعضهم كان لم يتبين له طلوعه وهو ابن في رواية اسرائيل
عند البخاري حيث قال ثم صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر قائل يقول لم يطلع قال الزرقاني وكذا قوله الا بجمع اراد الوقت
المعتاد فانه لما اخر المغرب فصلاها مع العشاء كان وقت العشاء وقتاً لها فلم يصلها الا بوقتها الا انه غير الوقت المعتاد وقوله لا بجمع
قال ابوبكر وكذا يعرفات ايضاً في الظهرين كاعند النسائي (اي في باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة) عن ابن مسعود ما رأت النبي صلى الله عليه
وسلم صلى صلاة الاوقات الا بجمع وعرفات فلم يحفظ راوى هذه الرواية ذكر عرفات وحفظه غيره والحافظ حجة على الناسي، انهم قال شيخنا
الحمد قدس الله روحه وحينئذ فالمراد بقوله الاصلين المغرب بمزدلفة فاتها اخرت والعصر بعرفة فاتها قدمت فهاتان الصلاتان قد تقع
فيها التحويل عن وقتي اداهما المعبرين في غير هذا اليوم حقيقة ثم استظهر بذكر الفجر كونه متحولاً ايضاً عن وقته المستحب المعتاد في سائر الايام
وان كان لم يتحول عن وقته الا صلى والله سبحانه وتعالى اعلم - قال النوى اخذ ابو حنيفة رحمه الله يقول ابن مسعود ما رأيت عليه الصلاة والسلام

الجزء الثالث من فتح المله شرح صحيح مسلم

باب استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن من مزودة إلى منى في أواخر الليل قبل زحمة الناس واستحباب الملك لغيره حتى يصلي الصبح بركوفة -

عثمان بن أبي شيبة واسحق بن إبراهيم جميعاً عن جرير عن الأعمش بهذا الإسناد وقال قبل وقتها بغلس **وحديثنا** عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا أفلح يعني ابن حميد عن القاسم عن عائشة أنها قالت استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزفة تدفع قبله وقبل حطمة الناس وكانت امرأة ثبطة يقول القاسم والثبطة الثقيلة قال فاذن لها فخرجت قبل دفعه وحسبنا حتى أصبحنا فدفعنا يدفعه وكان كون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنت سودة فكون أدفع بأذنه أحب إلى من مفروح به **وحديثنا** إسحق بن إبراهيم ومجل بن مثنى جميعاً عن الثقف قال ابن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت كانت سودة امرأة صنجة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفيض من جمع بليلى فاذن لها فقالت عائشة فليتنى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنت سودة وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام **وحديثنا** ابن مثير حدثنا أبي حدثنا عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة قالت وددت أني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنت سودة فأصلي الصبح بمنأى فأراني الجحمة قبل أن يأتي الناس فقبل لعائشة فكانت سودة استأذنته قالت نعم إنما كانت امرأة ثقيلة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن لها **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا الإسناد نحوه **وحديثنا** محمد بن أبي بكر الملقب بحدثننا يحيى وهو القطان عن ابن جرير حدثنا عبد الله بن مولى إسماعيل قال قالت لي أسماء وهي عند دار المزدلفة هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا يحيى هل غاب القمر قلت نعم قالت ارحل بي فارتحلنا حتى رمت الحجرة ثم وصلت في منزلها فقلت لها أي هنتاه لقد غلسنا قالت كلا أي بقي أن النبي صلى الله عليه وسلم اذن للظعن **حديثنا** علي بن خشش صاحبنا عيسى بن يونس صلى الله عليه وسلم إلا على منع الجمع في السفر قال يعني وما ورد في الأحاديث من الجمع بين الصلوتين في السفر فنعناه الجمع بينهما فكل لا وقتاً حكاه ذكره الفسطلاني وقد سبق أيضاً المسئلة بذلك في كتاب الصلوة فليراجع **قوله** بغلس الخ قال السدي رم أي أنه غلس تغليسا شديداً يخالف التغليس المعتاد لأنه صلى الله عليه وسلم قبل أن يطلع الفجر فقد جاء في حديثه وحديث غيره أنه صلى الله عليه وسلم بعد طلوع الفجر ياب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزودة إلى منى في أواخر الليل قبل زحمة الناس استحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بركوفة **قوله** تدفع قبله الخ أي قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفيض من جمع بليلى فاذن لها **قوله** حطمة الناس الخ يعني الحجار وسكون الطاء المهملين الزحمة **قوله** ثبطة الخ يعني الثاء الثلاثة وكسر الباء الموحدة واسكانها وفتح في الكتاب بأنها الثقيلة أي ثقيلة الحركة بطبيعتها من التشبيط وهو التعويق **قوله** ولأن كون استأذنت الخ يعني اللام فهو مبتدل وخبره أحب وقولها مفروح به أي ما يفرح به من كل شيء قال العلامة السدي في الحاشية قال الأبي المفروح به كل شيء محبوب له بالبحيث يفرح به كما جاء في غير هذا أحب إلى من حمر النعم الخ وقال المكي قبل ذلك قال الأصوليون ذكر الحكم عقب وصف مناسب يشعر بكونه علة وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة لأنه لو أشعر به ما أرادت ذلك لا خصوصاً سودة من ذلك الوصف ألا يقال أن عائشة رأت أن العلة هي الضعف لا خصوص ثقل الجسم ويحتمل أنها قالت لأنها شريكنا في الوصف كما روي في بعض الروايات وذكر شيخنا نقلاً عن ماجرى في درس شيخه ابن عبد السلام أنه صلى الله عليه وسلم كان يحبها فطمعت في الأذن لذلك ولا ينافي ذلك تلك الفائدة ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب انتهى هذا غير ظاهر فإن الثقل كان علة لاستئذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث وأما اذن النبي صلى الله عليه وسلم إياها فكان بسبب استئذانها فلا استأذنت عائشة لأذن لها أيضاً على أن نذكره أهل الأصول هو أن ذكر الحكم كذلك يشعر بالعلية لا بحصر العلية في ذلك الوصف فيجوز أن يكون علة أخرى يقتضيه الأذن لعائشة وهذا ظاهر فافهم ثم حاصل كلامنا عائشة أنها دامت على فعلت في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثقل عليها الدفع مع الامام لكنها كانت تفعل ذلك لكونها فعلته مع النبي صلى الله عليه وسلم واحتجت أن تفعل ما فعلت مع النبي صلى الله عليه وسلم ففعلت لذلك أنها لو استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الدفع حتى دفعت قبله صلى الله عليه وسلم لكانت فعلت كذلك بعده أيضاً فصار ذلك سبباً للراحة في حقها والله تعالى أعلم انتهى كلام السدي **قوله** الخ أي ثقيلة الجسم **قوله** حدثني عبد الله بن مولى إسماعيل الخ هو ابن كيسان الخ أي يكنى أبا عمر **قوله** قلت نعم الخ قال الحافظ ومغيب القمرك الليلة يقع عندها مثل الثلث الأخير ومن ثمة الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني قال صاحب المنقح لا نعلم خلافاً في جواز تقديم الضعفة بليلى من جمع إلى منى **قوله** أي هنتاه الخ أي هذه وهو يفرح بها وبعد هانوت ساكنة ومفتوحة واسكانها أشهر ثم ناء مشددة من فوق قال ابن الأثير وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم وفي التنبيه ياهنتان وفي الجمع ياهنات هنوات في المذكور هذان وهنون **قوله** لقد غلسنا الخ أي لقد ثقل منا على الوقت المشرع قالت لا **قوله** اذن للظعن الخ يعني الظن المجتمعة جمع ظعينة وهي المرأة في

عن ابن جريح بهذا الاسناد وفي روايته قالت كذا اي يتي ان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذن لضعفه **وحديثي** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد **وحديثي** علي بن خنيس قال اخبرنا عيسى جدي عن ابن جريح اخبرني عطاء ان ابن شؤال اخبرنا انه دخل على امر حبيبة فاخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها من جمع بليل **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمرو بن دينار **وحديثنا** عمر الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن شؤال عن امر حبيبة قالت كنا نفعله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم نقلت من جمع الى مقي وفي رواية الناقد نقلت من مزدلفة **وحديثنا** يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال اخبرنا حماد بن زيد عن عبد الله بن ابي يزيد قال سمعت ابن عباس يقول بعثني رسول الله

الهموج ثواطق على المرأة مطلقا، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خصص التجبيل بالضعفة وعند من لم يخصص مخالفت في ذلك الحنفية فقالوا الا يرمي جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس فان رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر اعداها وهذا قال احمد واسحاق والجمهور وراد اسحاق ولا يرميها قبل طلوع الشمس وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وابو ثور ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبة والشافعي واحج الجمهور بحديث ابن عمر انه في الباب واحج اسحاق بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي اني بعثت بك لطلب الجحمة حتى تطلع الشمس وهو حديث حسن اخرجه ابو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن العرفي وهو يضم المعلقة وفتح الداء بعدها نون عن ابن عباس واخرجه الترمذي والطحاوي من طريق عن الحكم عن مقسم عنه واخرجه ابو داود من طريق حبيب عن عطاء وهذه الطرق يقوي بعضها بعضا ومن ثم صححه الترمذي وابن حبان واذا كان من رخص له منع ان يرمي قبل طلوع الشمس فمن لم يرخس له اولى والجمهور يرمون هذا الحديث على النبي عن ترك ما هو اولى وافضل واحج الشافعي بحديث اسماء هذا لا سيما برواية ابي داود بلفظ فقلت اننا رمينا الجحمة بليل وعكسنا ويؤيده ما اخرجه الطحاوي من طريق شعبة صولى ابن عباس عنه قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم مع اهله وامرني ان ارمي مع الفجر وقال ابن المنذر السنن لا يرمي الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسنن ومن روى حيشن فلا اعاده عليه اذ لا اعلم احدا قال لا يجزئه قالت لكن قوله في حديث ابن عباس ان ارمي مع الفجر ليس معناه قبل الفجر واحديث اسماء فقد بالغ فيه صولى اسماء في بيان التكبير وتوسيع في اطلاق الليل على الغلس الشديد وقال الطحاوي في الجواب عن حديث اسماء هذا كذا يحتمل ان يكون اراد بالتغليس في الدفوع من مزدلفة ويجوز ان يكون اراد بالتغليس في الرمي فاخبرت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذن لهم في التغليس لما سألها عن التغليس به من ذلك والله اعلم قال الحافظ واستدل بحديث اسماء ايضا على اسقاط الوقوف بالمشر الحرام عن الضعفة وكذا دلالة فيه فان رواية اسماء ساكتة عن الوقوف وقد بينته رواية ابن عمر الآية في الباب قد اختلف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مزبدلفة ولم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثور دفع منها في اي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقيت مع الامام وقال عطاء وقتادة والزهرى والثوري من لم يقيت بها فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول ابن حنيفة واحمد واسحق وابو ثور وروى عن عطاء وبه قال الاوزاعي لا دم عليه مطلقا وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطحاوي بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمر مرفوعا انما جمع منزل للرجل المسلمين وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى ان الوقوف بها ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله ابن المنذر عن علقمة والنعجي والحبيب انه قالوا من لم يقيت بها فاته الحج ويجعل احرامه عمرا ام وقال في الهداية ثور هذا الوقوف واجب عندنا وليس حتى لو تركه بخير عندنا يلزمه الدرهم ام قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله وفي الاسل رذكر علقمة وجه الركنية قوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام او قلنا غايته ما يفيد ايجاب الكون في المشعر الحرام بالا لزام لاجل الذكر ابتداء وهذا لان الامر فيها انما هو بالذكر عندنا لا مطلقا فلا يتحقق الاستقبال الا بالكون عندنا فالمطلوب هو المقيد فيجب القيد ضرورة لا قصد انا اذا اجعنا على ان نفس الذكر الذي هو متعلق الامر ليس بواجب استيق وجوب الامر فيه بالضرورة فانتهى الركنية ولا ايجاب من الآية وانما عرفنا الايجاب بغيرها وهو ما رواه اصحاب السنن الاربعة عن عروة بن مضر بن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد صلاة ناهضة وقفت معنا حتى يرفع وقد وقف برفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجة قال الحاكم صحيح على شرط كانه اهل الحديث وهو قاعدة من قواعد اهل العلم لا يلام ولم يجز جاهد على اصلها لان عروة بن مضر لم يرو عنه كذا الشيخ وقد وجدنا عروة بن الزبير قد حدث عنه ثور اخبر عن عروة بن الزبير عن عروة بن مضر بن قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف فقلت يا رسول الله اتيت من جبل طيى اكلت مطيى واتعبت نفسي والله ما بقي جبل من تلك الجبال الا وقفت عليه فقال من ادرك معنا هذه الصلوة يعني صلوة الصبح وقبل ذلك عرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجة وقضى فقهه علق به تمام الحج وهو يصح لا فائدة الوجوب لعدم القطعية فكيف مع حديث البخاري عن ابن عمر انه كان يقدر من ضعف اهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل فيذكرن الله ما بدا لهم ثم يرجعون قبل ان يقف الامام وقبل ان يدع فتمهم من يقدر معنى لصلاة الفجر ومنهم من يقدر بعد ذلك فاذا داروا بالجرة

وقال العلماء في الرمي هل يجوز قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الفجر ام لا

وقال السلف في الوقوف بالمزدلفة

باب في ترك العقبة من بطن الوادي يكرهه كثير من الصحابة

صلى الله عليه وسلم في الثقل وقال في الضعفة من جمع ليكل وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيل بن عيينة أخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن أبي يزيد أنه سمع ابن عباس يقول أنا من قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفه أهله وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا
سفيل بن عيينة حدثنا عن عطاء عن ابن عباس قال كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفه أهله وحل ثنا عبد
ابن حميد أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء بن عباس قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم بجمع في ثقل بني الله صلى الله
عليه وسلم قلت أبلغك أن ابن عباس قال بعثني ببليل طويل قال لا الأكل كذلك يسحر قلت له فقال ابن عباس رمينا الجحرة قبل الفجر وابن
الفجر قال لا الأكل كذلك وحل ثنا أبو الطاهر حمزة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله
أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقدر ضعفه أهله فيقفون عند مشعر الحرام بالمرحلة بالليل فيذكرون الله فابذلهم ثم يدعون قبل أن ينفق
الأمم وقبل أن يرفع فمنهم من يقدر مني لصلوة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فإذا قدموا الجحرة وكان ابن عمر يقول الرخص أو تلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد
قال روى عبد الله بن مسعود جمره العقبة من بطن الوادي يسبح حصيات يكبر مع كل حصاة قال فيقول له أنا سأير مؤمها من فوقها
وكان ابن عمر يقول رخص في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الأخرى أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدر ضعفه
أهله بغلس ويأمرهم أن لا يرموا الجحرة حتى تطلع الشمس فإن بذلك تنصف الركبة لأن الركن لا يسقط للعذر بل إن كان عذر يمنع أصل العبادة سقطت
كلها وأخرت أما أن شرع فيها فلا تتم إلا بآثارها وكيف ليست هي سوى الركاها فعد عدم الأركان لم يتحقق معنى تلك العبادة أصلاً أم والله تعالى أعلم
قوله في الثقل الخ بفتح المثناة والقاف ويجوز أسكانها أي الامتعة قوله في الضعفة الخ بفتح العين جمع ضعيف وقال ابن حزم الضعفة هو الصبي
والنساء فقط قلت يدخل فيه المشايخ العاجزون لأنه روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم ضعفه بني هاشم وصبياً فسر ببليل رواه ابن جابر
في الثقات وقوله ضعفه بني هاشم أعم من النساء والصبيان والمشايخ العاجزين وأصحاب الأمراض لأن العلة خوف الزحام عليهم هو كذلك في عدة القاري -
قوله فابذلهم ثم يدعون أي يظهرونهم وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه قوله فإذا قدموا الجحرة الخ فيه دلالة على جواز رمي جمره العقبة
قبل طلوع الشمس وتقدم بيان الخلاف فيه قوله رخص أو تلك الخ بالتشديد من الرخصة التي هي ضد العزيمة وفي بعض الروايات رخص من الرخص
قال العيني وأكول وأصح أن رخص من الرخص الذي هو ضد الغلاء، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب المبيت بمنزلة على غير الضعفة لأن
حكمه لم يرخص له ليس كحكم من رخص له قال ومن زعم أنها سواء لزمه أن يجيز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم رخص لأصحاب
السقاية وللوعاء أن لا يبديوا عنقه قال فان قال لا تعدوا الرخص موضعها فليست على ذلك هنا ولا ياذن لأحد أن يتقدم من جمع الأمم رخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم انهم وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقال طهفة والنخعي والشافعية من ترك المبيت بمنزلة فانه الحج وقال عطاء والزهرية فتادة
والشافعية والكوفيون وأصحاب عليهم دمر قالوا ومن بات بها لم يجز له الدفع قبل النصف وقال مالك أن من بات بها لم ينزل فعليه دمر وإن نزل فلا دمر عليه
حتى دنع، كذلك في الفقه - وفي الدر المنثور ثروقت بمنزلة ووقته من طلوع الفجر والطلوع الشمس لوماراً كما في عزمة لكن لو تركه بعد تركه لاشي عليه
قال ابن عابدين ٧ وهذا الوقت واجب عندنا السنة والبيتة بمنزلة سنة مؤكدة إلى الفجر واجبة خلافاً للشافعية فيها كما في الباب وشرحه،
باب رمي جمره العقبة من بطن الوادي وتكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حصاة قوله روى عبد الله بن مسعود الخ اختلف في حكم
رمي الجمار فجمهور على أنه واجب يجزئ تركه بدمر وعندنا المكية سنة مؤكدة فيجوز وعندهم رواية أن رمي جمره العقبة ركن يبطل الحج بتركه ومقابله قول
بعضهم أنها إنما تشتر حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر آخره حكاها ابن جرير عن عائشة وغيرها قوله جمره العقبة الخ قال الحافظ وممتاز جمره العقبة عن
الجمرتين الآخرين بأربعة أشياء اختصاها بيوم النحر وإن لا يعرف عندها ونزى فمضى ومن أسفلها استحبها، وجمره العقبة هو الجمر الكبير وليست
من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي يبيع النبي صلى الله عليه وسلم الأضارع عندها على الحجوة والحجرة اسم للجمع سميت بذلك لاجتماع الناس
بها يقال تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار حجراً فسميت الشيء بلازمه وقيل لأن آدم وإبراهيم لما عرض له ابليس فحصى
جمرين يد به أي أسرع فسميت بذلك، قوله يسبح حصيات الخ روى عن ابن عمر أنه قال من رمى بسبع حصيات عليه في رواية عنه يصدق بشيء وعن
مالك ولا روى من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك بجمره بدمر وعن الشافعية في ترك حصاة مؤد وفي ترك حصاتين مؤلن وفي ترك ثلاثة فأكثروا
وعن الحنفية أن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع ولا فخر قوله يكبر مع كل حصاة الخ فيه استحباب التكبير مع كل حصاة واجتماع
على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه وفي بعض روايات ابن مسعود أنه لما فرغ من رمي جمره العقبة قال اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً، كذا

باب حديثنا عن جمة العقبة يوم النحر والكتاب بيان قوله صلى الله عليه وسلم لما خاض البحر مناسككم

فقال عبد الله بن مسعود هذا والذي لا اله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة **وحديثنا** من باب بن الحارث التميمي أخبرني ابن مسهر عن الأعشى قال سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو يخطب على المنبر الفوا القرآن كما ألفه جبريل السورة التي يذكر فيها البقرة والسورة التي يذكر فيها النسا والسورة التي يذكر فيها آل عمران قال فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسبّه وقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع عبد الله بن مسعود فأتى جمة العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فرأها من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فقلت يا أبا عبد الرحمن إن الناس يرمونها من فوقها فقال هذا والذي لا اله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة **وحديثنا** يعقوب الدرقى حدثني ابن أبي زائدة **وحديثنا** ابن أبي عمير حدثنا سفيان كلاهما عن الأعشى قال سمعت الحجاج يقول لا تقولوا سورة البقرة واقصا الحديث بمثل حديث ابن مسهر **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عن شعبة **وحديثنا** عمار بن شنت عن ابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أنه حج مع عبد الله قال فرمى الجمة بسبع حصيات وجعل البيت عن يساره وصلى عن يمينه وقال هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة **وحديثنا** عبد الله بن معاذ قال نا بالي قال نا شعبة بهذا الأسناد غير أنه قال فلما أتى جمة العقبة **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الحمزة حماد بن عيسى بن يحيى بن يعلى أبو الحمزة عن سلمة بن كهيل عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لعبد الله أن ناسا يرمون الجمة من فوق العقبة قال فرماها عبد الله من بطن الوادي ثم قال من ههنا والذي لا اله غيره ماها الذي أنزلت عليه سورة البقرة **وحديثنا** اسحق بن إبراهيم وعلى بن خشرم جميعا عن عيسى بن يونس قال ابن خشرم أخبرنا عيسى بن أبي حمزة عن أبي حمزة عن جابر الزبير أنه سمع جابرا يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ويقول

في الفتح، وفي الدر المنثور للسيوطي أخرجه البيهقي في سننه عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه روى الجمة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر اللهم اجعله مجابروا وادبنا مغفورا وعلمنا مشكورا وقال حدثني ابن أبي النجاة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان كلما روى جمة يقول ما قلت قوله مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة الخ الظاهر أنه أراد أن يقول إن كثيرا من أفعال الحج مذكور فيها فكأنه قال هذا مقام الذي أنزلت عليه الأحكام المناسك منها بذلك على أن أفعال الحج توقيفية وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام قول له سمعت الحجاج بن يوسف الخ هو الأئمة المشهور لم يقصد الأعشى الرأية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من أجاز قوله كما ألفه جبريل الخ قال القاضي عياض أن كان الحجاج أراد بقوله كما ألفه جبريل تأليف الآية في كل سورة ونظما على ما هي عليه الآن في المصحف فهو اجتماع المسلمين واجمعوا أن ذلك تأليف النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في أثر بعض فهو قول بعض الفقهاء والقراء وخالفهم المحققون وقالوا بل هو اجتماع من الأئمة وليس بتوقيف قال القاضي وقد قدمه هنا الذم على آل عمران دليل على أنه لم يريد أن ينظم الآية لأن الحجاج إنما كان يتبع مصنف عثمان رضي الله عنه ولا يخالفه والظاهر أنه أراد ترتيب الآية لا ترتيب السور قوله فسبّه الخ قال الأبي بعد كلامه يحتل أنه إنما سبّه حينئذ لا نه تذكر بالقضية أفعاله الحبيثة قوله وجعل البيت عن يساره الخ قال الحافظ ووقع في رواية أبي حمزة عن عبد الرحمن بن يزيد لما أتى عبد الله جمة العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة أخرجه الترمذي الذي قبله هو الصحيح وهذا شاذ في أسناده المسعودي وقد اختلف وبالأول قال الجهمي وروى جزم الرافي من الشافعية بأنه يستقبل الجمة ويستقبل القبلة وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجمة عن يمينه وقد اجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل، قوله حدثنا أبو الحمزة الخ بضم الهم وفخ الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة تحت والله أعلم باب استخفاف

رمي جمة العقبة يوم النحر أكيا وبيان قوله صلى الله عليه وسلم لما خاض البحر مناسككم قوله على راحلته الخ قال الشافعي يستقبل من وصل منى راكبا إن رمى جمة العقبة يوم النحر راكبا ومن وصلها ماشيا إن رمى بها ماشيا وفي اليومين الأولين من التشريق يرمي جميع الجملات ماشيا وفي اليوم الثالث راكبا وقال حماد السعدي يستحب يوم النحر أن يرمي ماشيا ذكره الطبري رحمه الله وقال العلامة ابن عابدين رم والضابط عندنا أن كل رمي يتف بعد فانه يرميه ماشيا وهو كل رمي بعد رمي كما مر من الأندلس هذا التفصيل قول أبي يونس من له حكاية شهيرة ذكرها (ط) وغيره وهو فختار كثيرا من المشايخ أصحاب الهداية والكافي والبلدائع وغيرهم وأما قولها فذكر في الجران الأفضل الركوب في الكل على ما في الحاشية والخش في الكل على ما في الظاهرية وقال فتحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال، وبفتح الشين كمال الدين بن الهمام ما في الظاهرية بأن إذا ما ماشيا أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلوة والسلام راكبا إنما هو ليعظم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

لناخذ وامناسكم فان لا ادري لعلكم لا تجدوا حجتى هذه وحديثى سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن عيينة حدثنا معقل عن
زيد بن ابي انيسة عن يحيى بن حصين عن جدرته ام الحصين قال سمعتها تقول حجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرائبه
حين روى جرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال واسامة احدهما يقود به راحلته والاخر رافع ثوبه على راس رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الشمس قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا لا اله الا الله فاعلموا انكم مسلمون قالوا لا اله الا الله
يقودون بكتائب الله تعالى فاسمعوهم واطيعوا وحديثى احمد بن حنبل حدثنا محمد بن سلمة عن ابي عبد الرحيم عن زيد بن ابي انيسة
عن يحيى بن الحصين عن ام الحصين جدرته قالت حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرائيت اسامة وبلال واحدهما اخذ
بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والاخر رافع ثوبه يساره من الحجر حتى روى جرة العقبة قال مسلم واسم ابي عبد الرحيم خالد بن ابي زيد
وهو خال محمد بن سلمة روى عنه وكيع والحجاج الاور وحديثى محمد بن حاتم وعبد بن حميد قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر
اخبرنا ابن جرير اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم روى الجمرة بمثل حصن الخنزير وحديثنا

فله ليقين بك طوافه اركبوا ام في المرافة وروى البيهقي وابن عبد البر انه عليه الصلوة والسلام روى ايام التشريق ثانياً زاد البيهقي فان صرح هذا كان ادلى بالاتباع
وقال غيره قل صححه الترمذي وغيره وزاد ابن عبد البر وفعل جماعة من المتأخرين بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه القاسم بن محمد من فعل الناس ولا خلاف انه
عليه الصلوة والسلام وقت بعرفة اركبوا وروى البخاري ثانياً وذلك محفوظ من حديث جابر ام ويستثنى منه روى جرة العقبة في اول ايام النحر كما لا يخفى قوله
لناخذ وامناسكم الخ قال النووي هذه الامة لا امر ومناه خذ وامناسكم وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقليد هذه الامور التي أثبت بها في حجتى من الاقوال
والافعال والاهليات هي امور الحج وصفته وهي مناسكك فخذوها عنى واتقوها واحفظوها واعلموا بما وعدها الناس وهذا الحديث اصل عظيم في مناسك الحج
وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة صلوا كما رأيتموني أصليته وقال السندي في حاشيته لناخذ وامناسكم الخ تعلموا وتحفظوا فلهن أمر بأخذ المناسك
وتعلمها وحفظها ولا دلالة فيه على وجوب المناسك اصلاً بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستدل لاكثر من الفقهاء بهذا الحديث على الوجوب
غير ظاهر اذ وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء اذ جميع المندوبات والسنن يجب اخذها وتعلمها ولو لم يكن وجوبها كفاية وهي حجة على فافهم
والله تعالى اعلم قوله لعلكم لا تجدوا حجتى هذه الخ قال الزرقاني لعل الخ لا يخلو ان لعل التحقيق كما يقع في كلام الله تعالى كثيراً وقال النووي في
اشارة الى ترويضهم واعلامهم لقرب وفاته صلى الله عليه وسلم وحشرهم على الاعتناء بالاخذ عنه وانتهى بالقصة من ملازمته وتعلم امور الدين وبهذا سميت
حجة الوداع والله اعلم قوله عن جدرته ام الحصين الخ بهيئتين مصغراً الاحسية الصحابية لوسم وسمى بعض الرواة ابائها اسحاق قال ابو عمر اورد
غيره قوله لرفع ثوبه الخ اي ثوباً في يده يعني بظلمه بثوب مرتفع عن راسه بحيث لا يصل الثوب الى راس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي فيه
تظليل المحرم على راسه بثوب وغيره وهو من هبنا ومنهجه جهابذة العلماء سواء كان ركاباً او نازلاً وقال مالك واحمد لا يجوز ان فعل لزمته الفدية وعن احمد
رواية انه لا فدية راجعوا على انه لو فعل تحت حجة او سقطت جازوا ففوتوا على انه اذا كان الزمان يسيراً في الحمل لا فدية وكذا لو استظل بيده وقد
يحكيون بحديث عبد الله بن عباس بن ابي سعيد قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمأريته مضرباً فسطاطاً حتى رجع رواه الشافعي والبيهقي بأسناد
حسن وعن ابن عمر رضي الله عنه انه ابصر رجلاً على بعيره وهو محرم بالاستئذان بيده وبين الشمس اضرب من احرمت له رواه البيهقي بأسناد صحيح وعن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من محرم يفتي الشمس حتى تغرب الا غربت بن ثوب حتى يعود كما ولدته أمه رواه البيهقي وضعفه واخبر الجهمي بحديث
ام الحصين وهذا المذكور في مسلم ولا يسمى لبساً واحداً جابر فضيف كما ذكرنا صريحاً انه ليس فيه شيء وكذا فعل عمر بن الخطاب بن عمر ليس فيه شيء ولو كان
فحديث ام الحصين مقدم عليه والله اعلم ام - ويؤيد الاستقلال بالقبلة المضمرة في عرفه وقد تقدم قوله عبد محمد بن محمد بن النعمان الجهمي والادال المهمة
المشادة والجهمي النظم من اصل العصور ومقصوده التنبيه على نهاية غشسته فان العبد خسيس في العادة توسواً نقص آخر وجعله نقص آخر وفي الحديث
الاخر كان رأسه زبيبة ومن هذه الصفات مجموعة فيه فهو في نهاية الغشسة والعادة ان يكون غشسته في ارض الاعمال فامر صلى الله عليه وسلم بلباسه
ولي الأمر ولو كان بهن الحساسة ما دام يقودنا بكتائب الله تعالى قال العلماء معناه ما داموا متمسكين بالاسلام والى كتاب الله تعالى على أي حال
كانوا في انفسهم وادبهم وادبهم كالمشقة عليهم العصا بل اذا ظهرت منها المنكرات وعظوا وذكروا فان قيل كيف يؤمر بالسمع والطاعة للبعد
مع ان شرط الخليفة كونه قرشياً فالجواب من وجهين احدهما ان المراد بعض الخولاة الذين يوليهم الخليفة وتوابعه لا ان الخليفة يكون عبداً والثاني ان
المراد لوقهر عبد مسلم واستولى بالقهر فقلت احكامه ووجبت طاعته ولم يجز شق العصا عليه كذا في الشرح للنووي رحمه الله فباب استحباب
كون حصن الجار بقل حصن الخنزير قوله بمثل حصن الخنزير الخ فيه دليل على استحباب كون الحصن في هذا القدر وهو كقل حبة الباقلا

ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو خالد الاحمر بن ادريس عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجحمة يوم النحر ضحى واما بعد فاذا زالت الشمس **وحديثنا** علي بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس اخبرنا ابن جريج اخبرني
 ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **وحديثنا** سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن احنن
 حدثنا معقل وهو ابن عبيد الله الجعفي عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستحجار تؤرثون الجحار تؤرثون
 والسعي بين الصفا والمروة تؤرثون الطواف تؤرثون اذا استجهر احدكم فليستجر بئر **وحديثنا** يحيى بن يحيى وعبد بن رافع قالوا اخبرنا
 الليث بن سعد **وحديثنا** قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن ابن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلق طائفة من اصحابه وقصص
 بعضهم قال عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحمة الله المحلقين مرة او مرتين ثم قال والمقصرين **وحديثنا**
 يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين
 يا رسول الله قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين اخبرنا ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن سفيان
 عن مسلم بن الحجاج **حديثنا** ابن نمير حدثنا ابن شاذان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

او النواة او الاضلة فبكرة اصغر من ذلك واكبر منه وقد سبقت المسئلة في شرح حديث جابر الطويل وفي موضع آخر من هذا الشرح والله اعلم **باب**
 بيان وقت استحباب الرمي قوله يوم النحر ضحى المراد به رمي جحرة العقبة فانه لا يشترط في يوم النحر غير هذا بالاجماع وقوله ضحى اي وقت الضحوة
 من بعد طلوع الشمس الى ما قبل الزوال قوله فاذا زالت الشمس اي يعني اما بعد يوم النحر وهو ايام التشريق فقد روى بعد الزوال وفي البخاري عن ابن عمر
 كما نختين فاذا زالت الشمس رمينا قال الحافظ وفيه ما يدل على ان السنة ان يرمى بالحجارة في غير يوم النحر بل في كل يوم من ايام التشريق فانه عطاء
 وطأوس ففلا يجوز قبل الزوال مطلقا وخص الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال وقال اسحق ان روى قبل الزوال اعاد الا في اليوم الثالث فيجوز به ام
 وفي كتب اصحابنا واما اليوم الرابع (وهو يوم النحر) فيجوز الرمي قبل الزوال قال ابن عابدين اي صح عند الامام ابي حنيفة استحسانا مع الكرامة التزهيدية
 وقال لا يصح اعتبارا بسائر الايام ومذهبه مروى عن ابن عباس رضي الله عنه قال ابن الهيثم اخرج البيهقي عنه اذا شقح النهار من يوم النحر فقد حل
 الرمي والصدور والانتفاخ الارتفاع وفي سند طلبة بن عمر ضعفه البيهقي قال ابن الهيثم ولا شك ان المعنى ان تعيين الوقت للرمي في الاول من
 اول النهار وفيما بعد من بعد الزوال ليس الا فعلة كذلك مع انه غير معقول (اي لا يدخل العقل فيه) ولا يدخل في ذلك قبل الوقت الذي فعله فيجوز للصلاة والسلام كما لا يفعل
 في غير ذلك المكان الذي روي فيه عليه الصلاة والسلام وانما روى عليه الصلاة والسلام في الرابع بعد الزوال فلا يرمى قبله ام - واعلم ان رمي جاريات التشريق يسن في التشريق
 عندنا وهو ان يبدل بالجحرة الاولى التي تلى مستحبالا خفيف ثم الوسط ثم جحرة العقبة ويختل بين عقبة الاولى عندنا مستقبلا للقبلة وما نأطو بل لا يرد عن ذكر الله
 ويقف كذلك عند الثانية ولا يقف عند الثالثة ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يستحب هذا في كل يوم من الايام الثلاثة
 والله اعلم ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا وبه قال جمهور العلماء وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قد مرنا اختلاف
 قول مالك في ذلك وايضا على انه لو ترك هذا الوقت للدعاء فلا شيء عليه اما ما حكى عن الثوري انه قال يطعمهم شيئا او يهرق دما **باب**
 ان حصص الحجار سبع قوله الاستحجار اي الاستحجار او توفيق البناء المثناة فوق وتشديد الواو وهو الوز والايثار هنا بالثلاثة وقد سبق
 في بحث الاستحجار انه سنة وفي النواقي بالسبعة قوله ورمي الجحمة تواتر وكلها واجبة وكذا السعي بين الصفا والمروة قوله والطواف تواتر
 كلها فرائض عند الجمهور وعندنا اربعة اشواط فرض والباقي واجب قوله فليستجروا قال القاري الظاهر ان المراد بالاستحجار هنا هو التجزؤان
 يكون بوضع العود على جحرة النار فيرفع التكرار وهو اولى من قول القاضى عياض وتبعه الطيبي ان المراد بالاول الفعل وبالثاني عن الاستحجار
 قال السدي؟ يجتمعون عندى في وجوه التكرير ان يحمل الاستحجار في هذا الحديث في احد الموضعين على الاستحجار وفي الموضع الآخر على التجزؤان كالتجزؤان
 الميت ونحوه والله تعالى اعلم **باب** تفصيل الحلق على التقصير وحجوز التقصير قوله مرة او مرتين اي الشك فيه من الليث وال
 فاكثره من رافق لما رواه مالك كما سياتى بعد قوله قالوا والمقصرين اي قال الحافظ لم اقف في شيء من الطرق على الذي تولى لسؤال في ذلك بعد البحث
 التشديد والواو في قوله والمقصرين معطوفة على شيء محذوف تقديره قل وادهم المقصرين وهو يسمى الحطوف التلقيني كقوله تعالى قال اني بعثت
 للثمين امما قال ومن دبرني قوله قال والمقصرين اي فيه اعطاء المعطوف حكم المحطوف عليه ولو تداخل بينهما السكرت بلا سدر قوله اخبرنا
 ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم بن الحجاج **حديثنا** ابن نمير قال قال الثوري رم قد مرنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح ان
 ابراهيم بن سفيان صاحب مسلم فاته من سماع هذا الكتاب من مسلم ثلاثة مواضع اولها في كتاب الحج وهذا موضعه وقد سبق التنبيه على اوله و

باب تفصيل الحلق على التقصير
 وحجوز التقصير

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا للمخلقين ثلاثاً وللمقصرين مرة ولم يقل كيع حجة الوداع وحل ثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري ح حدثنا قتيبة حدثنا حاتم بن ابي سميع كلاهما عن موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق الله عليهما خلقاً رأسه في حجة الوداع وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا حفص بن غياث عن هشام عن محمد
ابن سيرين عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منافاة في الجحمة فركبها ثم أتى منزله بمنى فخرث وقال الخلاق خذوا وأشار إلى جانبه
ليس على النساء خلق وإنما على النساء التقصير وللتزني من حديث علي بن ابي طالب ان خلق المرأة رأسها وقال جمهور الشافعية لو خلقت اجزاها وبكره وقال
القاضيان ابو الطيب حين لا يجوز والله اعلم ام قلت وفي الدر المختار وحلقه الحل افضل ام - قال ابن عابدين رمى هو مسنون وهذا في حق الرجل
وبكره للمرأة لانه مثله في حقها كخلق الرجل لحية وأشار إلى يده لواقصه على خلق الربح جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة
خلق جميع الراس او تقصير جميعه كما في شرح الباب ام - وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام رحمه الله بعد التحقيق والتدقيق فكان مقتضى الدليل في الحق
وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي ادين الله به والله سبحانه وتعالى اعلم ام - وفي الحديث ايضا مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع به تكرار
الدعاء لمن فعل الرأى من الامرين الخ فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وان كان مرجوحاً - قوله سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا الخ ليس فيما سوى هذه الطريق من احاديث الباب تعيين هل قاله صلى الله عليه وسلم في الحديث كما قاله ابن عبد البر
او في حجة الوداع قالوا والمقنع في شيء من طرق حديث ابي هريرة الماصى التصريح بالموضع ولا التصريح بسماعة ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع
لقطعنا بانه كان في حجة الوداع لانه شهدها ولم يشهد الحديث وقد وقع تعيين الحديث من حديث جابر عن ابي ثوبة في كتاب السنن له ومن طريق
الطبراني في الاوسط ومن حديث المسور بن مخرمة عند محمد بن اسحق في المغازي ومن حديث ابي سعيد عند احمد بن ابي شيبة والطيا السبي الفخاري و
ابن عبد البر يلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لاهل الحديث للمخلقين ثلاثاً وللمقصرين مرة ومن حديث ابن عباس عند احمد بن ماجه
وغيرهما وورد تعيين حجة الوداع من حديث ابي هريرة السلولي عند احمد وابن ابي شيبة ومن حديث امر الحنين السلولية عند مسلم ومن حديث قارب بن
الاسود الشقيف عند احمد ابن ابي شيبة ومن حديث امر عمار عند الحرث بن ابي اسامة ومن حديث ابن عمر قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
واناس من اصحابه وقصر بعضهم فقال الصحاح رحم المخلقين الحديث رآه البخاري هكذا في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر الاحاديث
التي فيها تعيين حجة الوداع اكثر من ذلك لا خمسة من الذين عينوا الحديث لا اربعة واصح اسناد الان بعضها في الصحيحين بخلاف الحديثية
فليس شيء منها في واحد منهما قال النووي ولا يبعد ان يكون ذلك وقع في الموضعين وقال عياض كان في الموضعين وكذا قال ابن دقيق العيد انه
الاقرب وقال الحافظ بل هو الممتنع لنظائر الروايات بل ذلك في الموضعين وكلها صحيحة وان كان بعضها اصح واكثر فلا يقتضي طرح غيره من اصح
الجمع بالمعنى الا ان السبب في الموضعين مختلف فالذي في الحديثية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن
لكونهم ممنوعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في انفسهم على ذلك اى الوصول اليه بالقتال فتألفهم النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قريشاً
على ان يرجع من العام المقبل فلما امرهم بالاحلال من العبرة توفوا فاشارت ام سلمة لما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم واخبرها بتوقفهم خوفاً
عليهم من التوقف ان يحل الله عليه وسلم قبله فتأملت اخرى واكتلم احد منهم وادع الخلاق لخلق لك فافهم ليعاود ففعل فتبعوه وحلوا
فخلق بعض وقصر بعض في رواية الطيا السبي وابن سعد لحديث ابي سعيد ان الصحابة حلقوا يوم الحديثية الا عثمان وباقتادة ففعلوا ولم يحلقوا
قال الجلال البلقيني فيمثل انهم اللذان قالوا والمقصرين فكان من زاد الى الخلق اسهم الى امتثال الامر من انفسهم على التقصير وقد وقع التصريح
بهذا السبب في حديث ابن عباس فان في آخره عند ابن ماجه وغيره انه رقا لولاي رسول الله ما بال المخلقين ظاهرت لهم بالانتم اي ذكرته ثلاث مرات
قال لا فهم لم يشكوا في ان ما فعلته احسن مما قام في انفسهم واما السبب في تكرير الدعاء للمخلقين في حجة الوداع فقال الحافظ الاول ما قاله الخطيب
وغيره ان عادة العرب انها كانت تحب توفير الشتر والتزين بها وكان الخلق فيهم قليلاً وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الاعاجم فلذلك
كرهوا الخلق واقتصر على التقصير انهم - باب بيان ان السنة يوم النحر ان يرمى ثم يخرث ويحلق والابتداء في الخلق بالحجاب
الاين من رأس الخلق قوله فان الجحمة الخ فيه انه يستحب اذا قدم منى ان لا يهرج على شيء قبل الرمي بل يأتي الجحمة ركباً كما هو في غيرها ثم
يذهب فينزل حديث شاء من منى قوله ثم قال الخلاق خذ الخ قال النووي واختلفوا في اسم الخلق قال يحيى انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري
وقيل هو خراش بن امية وهو مجتنب ام والصحيح ان خراش كان الخالق بالحديثية والله اعلم وكذا في النعم والذقة قصة في ذلك في مسند احمد كما ذكرها
في المواهب قوله وأشار إلى جانبه الاين الخ قال النووي فيه استحباب البداية بالشق الاين من راس الخلق وهو قول الجمهور بخلاف الاين خيفة

بيان ان السنة يوم النحر ان يرمى ثم يخرث ويحلق والابتداء في الخلق بالحجاب الاين من راس الخلق

يا بطله جواز تقديم الدعوى على المرمى واحقاق على الذنب وعلى المرمى وتقديم الطواف علينا كمالنا

الايين ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابن منير وابو كريب قالوا حدثنا حفص بن غياث عن هشام بن عبد الله الاسدي اما ابو بكر فقال في روايته قال للحلاق ها واشار بيده الى جانب اليمين هكذا فقسم شعره بين من يليه قال ثم اشار الى الخلاق والى جانب الايسر فحلقه فاعطاه اقر سليمة واما في روايتي كريب قال فبدأ بالشق الايمن فوزعه الشعر والشعرتين بين الناس ثم قال بالايسر فصنع مثل ذلك ثم قال ها هنا ابو طلحة فذره الى ابي طلحة وحل ثنا محمد بن مثني قال حدثنا علي بن حدثنا هشام عن محمد بن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ثم انصرف الى البدن فحرقها والحجام حابس و قال بيده عز راسه فخلق شقه الايمن فقسمه فيمن يليه ثم قال الحلق الشق الآخر فقال بين ابو طلحة فاعطاه اياه وحل ثنا ابن ابي حنبل ثنا سفيان قال سمعت هشام بن حسان بن يحيى عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول الحلق شق الايمن فحلقه ثم دعا ابو طلحة الانصاري فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال حلق فحلقه فاعطاه ابو طلحة فقال اقسمه بين الناس وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فقال يا رسول الله لم اشعر فحلقته قبل ان انحر

قال ابن عابدين رحم قائلوا (اي الحنفية) يندب البلادة بميراث الحائز لا المحاق الا ان انا في الصحيحين ينفيد العكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذ واشتال الى الجانب الايمن ثم ايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفقه وهو الصواب ان كان خلاف المذهب ام - واقول يوافقه ما في المملكت قط عن الامام حلقه رأسي فخطا في الحلاق وثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبال القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ بالايمن فلما أردت ان اذهب قال ادفن شعرت فوجبت ندفنته ام فخر اي فدفن في يمين رجوع الامام الى قول الحجام ولذلك قال في اللباب هو المختار قال شارحه كما في هذا ابن العجمي البحر وقال في منجبة وهو الصحيح وقد مر في رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاخير واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السرخسي عند الشافعي يدل بميراث الحاق وقدر كل ذلك بعض اصحابنا ولو غيره الى احد السنة اولى وقد صح بداهة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما بشق رؤس الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعد كلامه وقد اخذ الامام بقول الحجام ولو ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه ام فخر خصوصاً ومثله في المخرج غاية البيان قوله ثم جعل يعطيه الناس الخ وفي رواية للبخاري كان ابو طلحة اول من اخذ من شعرة قال الحافظ هو ابو طلحة الانصاري زوج ام سليم والد الانس وقد خرج ابو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان ابن ماسقة عن محمد بن عبد المرحيم عن عبد الجبار ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الحلاق فحلق رؤسنا ودفع الى ابى طلحة الشق الايمن ثم حلق الشق الآخر فامر ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام ابن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما رى الحجرة ونحو نسكه ناوول الحاق شق الايمن فحلقه ثم دعا ابى طلحة فاعطاه اياه ثم ناوول الشق الايسر فحلقه فاعطاه ابى طلحة فقال اقسمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن فيمن يديه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين واعطى الايسر ام سليم وفي لفظ ابى طلحة ولا تناقض في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناوول ابى طلحة كلا من الشقين فلما الايمن فوزعه ابو طلحة بامر واما الايسر فاعطاه ام سليم زوجته بامر الله عليه وسلم ايضاً زاد احم في روايته له ليتجمل في طيبها وعلى هذا فالزهري في قوله يقسمه في رواية ابى عوانة يعود على الشق الايمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال اقسمه بين الناس - قال الحافظ وفي الحديث طهارة شعرة كدمي وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتناؤه وفيه المواساة بين الاصحاب في العطية والمهنية اقول وفيه ان المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تفصيل من يتولى التفرقة على غيره ام - قال الزرقاني واما قسم شعرة في اصحابه ليكون بركة باقية بينهم فذكره لهم وكانه اشار بذلك الى قتراب الاجل وخص ابى طلحة بالقسمة التقائاً الى هذا المعنى لانه هو الذي حفر قبره وحمله وبني فيه اللين قوله فوزعه الشعرة والشعرتين الخ قال الابن في ذكر الشعرة والشعرتين يدل على كثرة الحاضرين ونيد التبرك بانثار الاصحابين قوله هاهنا ابو طلحة الخ استقيم قوله الى البدن الخ بضم نكون جمع بدنة يابس جواز تقديم الذي يرجع الى الحلق على الذي يرجع الى المرمى وتقديم الطواف عليها كلها قوله عن عبد الله بن عمر بن العاص الخ قال الحافظ سئل عبد الله بن عمر هذا من مخبر واحد لا يعرف له طريق الا طريق الزهري هذا عن عيسى عن عبد الله الاختلاف بين اصحاب الزهري وغايته ان بعضهم ذكره بالتركيز الآخر واجتمع من مرويته رواية ابن عباس ان ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يطبخ عند الحجرة قوله فجاء رجل الخ قال الحافظ لم اتفق على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احدهم سأل في هذه القصة وسألت الحكماء ان اجماعة لكن في حديث اسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الاعراب يسألونه وكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسماءهم ام - قوله لم اشعر الخ اي لم افطن يقال شعر بالشئ شعوراً

فقال اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لو اشعر

اذا فطنت له وقيل الشعور العلم ولم يفصح في هذه الآية بمعلق الشعور وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه لو اشعر ان الرمي قبل النحر فحوت قبل ان ارى وقال اخر لو اشعر ان النحر قبل الحلق فحلفت قبل ان انحر وفي رواية ابن جريح كنت احسب ان كذا قبل كذا وقد تبين ذلك في رواية يونس وزاد في رواية ابن جريح واشباه ذلك ووقع في رواية محمد بن ابي حفصة عن الزهري عند مسلم حلفت قبل ان ارى وقال آخر انضمت الى البيت قبل ان ارى وفي حديث معمر بن احمد زيادة الحلق قبل الرمي ايضا فحصل ما في حديث عبد الله بن عمر السؤال عن اربعة اشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي والنحر قبل الرمي والا فاضة قبل الرمي والا وليان في حديث ابن عباس ايضا وعند الدارقطني من حديث ابن عباس ايضا السؤال عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وفي حديث ابى سعيد عند الطحاوي وفي حديث علي بن عبد الله السؤال عن اربعة اشياء الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والا فاضة معاقبل الحلق وفي حديث جابر الذي علقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن اربعة اشياء الحلق قبل الذبح وفي حديثه اسامة بن شريك عند ابى داود السؤال عن السعي قبل الطواف وادعى الحافظ ابن القيم ان هذا الاخير غير محفوظ كما نقله عنه في هذا الموضع ولم يبين وجهه ولم اراه لاحد غيره ونعسف الحافظ في تأويله فقال واما ما وقع في حديث اسامة بن شريك فهو موقوف على من سعى بعد طواف القدر ثم طاف طواف الافاضة فانه يصدق عليه انه سعى قبل الطواف اى طواف الركن ولعل في بظاهر حديث اسامة الا اهل وعطافه فاما لا لولم يثبت للقدوم ولا غيره وقدم السعي قبل طواف الافاضة اجزاء اخرجها عبد الرزاق عن ابن جريح عنه ام قلت ولا اشكال فيه عند اصحابنا فانهم يحكيون كذا سارا حاشا الباب على نفى الحرج بمعنى نفى الاثر لعل الجمل كما سيأتي وكيف يصح تأويل الحافظ مع ان السعي بين القدام والا فاضة قد وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة الصحابة رضي الله عنهم في حجة الوداع كما تقدم في الابواب السابقة فليكن يتردد رجل في صحة فعل شارك فيه سائر الناس والله اعلم

قوله اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لو اشعر ثم اخبره عن اربعة اشياء بالاتفاق وهي حجرة العقبة ثم نحر الهدى اذبحه ثم الحلق او التقصير ثم طواف الافاضة وفي حديث انس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى منى فأتى الجحفة فرأها ثم اتى منى فحرق وقال للحاق خذ ولا يى داود روى ثم وثقته حلق وقيل جمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب الا ابن جهم المالكي استثنى لقارن فقال لا يحلق حتى يطوف كأنه لا يحل ان يذبح في حجة الوداع او احصرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع (ونازعه في ذلك ابن دقيق العيد) واختلشوا في جواز تقديم بعضها على بعض فاجمعوا على الاجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في المغني الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع فذكر اصحابنا المنع من ذلك ما حصل له ان الاداء لا يجب تسريته على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا فحرج عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط فلو حلق المفرد او غيره قبل الرمي فعليه دم وكذا لو حلق القارن والتمتع دون المفرد قبل الذبح او ذبحا قبل الرمي فعليه دم ايضا ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ولكن يكره لئلا يتركه عند ابى حنيفة وقال الاوزاعي ان افاض قبل الرمي اهراق دمًا وقال مالك في الحلق قبل الرمي القدرية لان لقاء التفقت قبل شيء من التحلل وفي تقديم الافاضة على الرمي الدم نقله الزرقاني في شرح المواهب وقال عياض اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي وروى ابن عبد الحكم عن مالك انه يجب عليه اعادة الطواف فان توجه الى بلد بلا اعادة وجب عليه دم وفرق احمد بين السامد والناسي او الجاهل كما سيأتي وروى عن ابن عباس كما سيأتي ان من قد مشى على شيء فعليه دم وبه قال سعيد بن جابر وقادة والحسن والفتح وذهب الشافعي وصاحب ابى حنيفة وجهود السلف والعلماء وفقهاء اصحاب الحديث الى عدم وجوب الترتيب بين الوقوف المذكورة في يوم النحر وعدم وجوب الدم لقوله صلى الله عليه وسلم للساكنين ولا حرج اى لا ضيق عليك فهو ظاهر في رفع الاثر والفدية مع الا ان اسم الضيق يشملها ووجوب القدرية يحتاج الى دليل ولو كان واجبا لبيته النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ لانه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها وقال القنبر لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج الا وقد اجزا الفعل اذ لو لم يجز لامره بالاعادة لان الجمل والنسيان لا يضعان عن المرء المحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يتركه جاهلا او ناسيا لكن يجب عليه الاعادة والعجب من يجعل قوله ولا حرج على نفى الاثر فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والا فوجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفى الحرج واما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله قال فمن حلق قبل الذبح اهراق دمًا عنه رواه ابن ابى شيبة بسند صحيح فقد اوجب بان المراد ببلوغ محله وصوله الى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل وانما يتم ما اراد ان لو قال ولا تحلقوا حتى تنحروا كذا قال الحافظ في الفتح واجاب الشيخ ابن الهمام عن حديث الباب ان نفى الحرج يتحقق بنفى الاثم والفساد فيحلق عليه دون نفى الجزاء فان في قول القائل لو اشعر ففعلت ما يفيد انه ظم له بعد فعله انه ممنوع من ذلك فلذا قد اعتدنا في على سؤاله

هذا الحديث في رواية ابن جريح عنه ام قلت ولا اشكال فيه عند اصحابنا فانهم يحكيون كذا سارا حاشا

[illegible]

فخرجت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ قد مر ولا آخر الا قال فعل ولا حرج
وحديث شئ حرمه بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة التيمي انه سمع عبد الله بن عمر

للمسلمين خلافا عنى منا سكم وقال تفوا على اشاعركم فانكروا على ارض من ارض ابيكم ابراهيم كما قال الله تعالى وَلَقَدْ آتَيْنَا اِبْرَاهِيْمَ وَهَذَا كَلِمَةٌ بَدَلُ عَلَا
 وجوب متابعة هذين النبيين الجليلين الكريمين صلى الله عليهما وسلم في الترتيب بين الرمي والحلق والطواف بالبيت عن وكالة هذا
 الامر على الوجوب صدق قولى وما يستدل به على وجوب الترتيب ايضا قياس الاخراج عن الزمان بالاخراج عن المكان كما اشار اليه ابن المهاجر في
 مطلوبية هذا الترتيب ما ورد في حديث ابن عمر من رمى الجمرتين بسبع حصيات الجمرات التى عند العقبة ثم انصرف فخره يد به ثوحلى فقد حل ما حرم عليه
 من شأن الجمر رواه البزار وما في رواية اخرى عن ابن عمر قال خطب عمر الناس بعرنة فخيرهم عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالغداة ان شاء الله تعالى
 فدعتم من جمع فمن رمى الجمرتين القصوى التى عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرف فخره يد يا ان كان له ثوحلى او قصر فقد حل له ما حرم عليه من شأن الحج
 الا طيبا ونساء ولا عيس احل طيبا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك في) واحديث الفعل ولا حرج الدال بظاهره على ان الترتيب غير مصرى فقد تقدم
 الجواب عنه ببيان مراده والله اعلم نعم يلزم على ما قرنا القول بوجوب الترتيب في الاعمال الاربعة من الرمي والحلق والطواف وكلاهما صحبا بنا
 صريح في نفى وجوبه مطلقا في الطواف دون سائر الاعمال ولما حل الى الآن مع البحث الشديد في الفرق بين الطواف وبين الافعال الثلاثة وجهان ثانيا
 ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا واما قول نفاة وجوب الفدية انه لو كان واجبا لبقية صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها فغيبه الله
 قد ترك البيان في مثل تلك الحالة اعتمادا على القواعد العامة المعلومة من الشرع ونحسب ان فيه غنينة عن بيان المسئلة في ذلك الوقت بخوصه
 ونظيره على مذاق الجماهير في صحيح البخاري من طريق هشام بن عروة عن فاطمة عن اسماء بنت ابي بكر قالت افطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم نعيم
 فطلعت الشمس قيل لهشام فامروا بالقضاء قال بل من قضاه وقال عمر سمعت هشام يقول لا ادرى اقضوا ام لا قال الحافظ يجمع بان جزئه بالقضاء
 محمول على انه استند فيه الى دليل آخر واحديث اسماء فلا يحفظ فيه اشبات القضاء ولا نفيه بالقضاء واجب في تلك الصورة عند جمهور الامم ولكن
 لم يبيته صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت مع احتياج الناس اليه ولوبينه لنقل الدين وهكذا هو في حديث الباب وايضا قوله ولا حرج في حديث الباب
 يحتمل ان يراد به نفى الاشتر والفدية معا عن هؤلاء السائلين الذين جعلوا الحكم الشرعي باعيا لهم لكون الجمل عذرا مقبولا في حقهم ما اذا لم يكن
 عن رايهم لشيوع الاحكام الشرعية وقد مر العمدة فلم يبق حينئذ حاجة الى بيان وجوب الفدية في حقهم خاصة واما الحكم العمومى فقد يحال
 علمه على الدلائل الخارجية الدالة عليه كما ذكرنا واما قول الطبري لم يبق للنبي صلى الله عليه وسلم الجهر الا قد اجزا الفعل ولو لم يجزى الامر ولا عا
 الى ما نقلنا عنه سابقا فهو تخليط بين الامرين فان الدال التي ادناها من الحلق والرمي وغيرها قد اجزأتها واعتد بها الشرع وبرئ ذمته من تلك
 الواجبات فكيف يؤمر باعادتها نعم فائدة واجبة آخر مستفلة وهو الترتيب بين هذه الافعال المؤداة وليس هو بشرط لصحة تلك الافعال كالطواف
 لصحة السعى ولكن سوء الترتيب بينها كاتها جنائية مستقلة توجب الفدية لا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم على من حلق قبل محله
 من ضرورة (مرض او اذى برأسه) بالفدية حسبما نطق القرآن به فكيف اذا وتم الحلق قبل محله من غير ضرورة ويتأيد هذا بقول ابن عباس الذي
 رواه الطحاوى وابن ابى شيبة والفظه من قد مر شيئا من حجة او اخره فلهرق دمما وفي سنده ابراهيم بن مهاجر مضعف واخرجه الطحاوى بطريق اخر
 ليس ذلك المضعف حدثنا ابن مرزوق حدثنا ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 عنه عليه السلام فعل ولا حرج لم يكن ذلك عنده على الاباحة بل على ان الذي فعلاه كان على الجمل بالحكم فعذرهم وامرهم ان يتعسوا منا سكم كما قلنا
 وابراهيم بن مهاجر الذي في الطريق الاولى وان كان فيه مقال ولكن وثقة غير واحد من الحفاظ وقال العلامة ابن الترمكي في هذا الاسناد انه صحيح
 على شرط مسلم واماما ذكره الشيخ محمد عابد السندى في المواهب اللطيفة ان البيهقي اخرج عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من قدر من نسكه شيئا او اخر فلا شئ عليه وقال هذا مرفوع مقلد على وقوفه ام - فاق شئ نبيه يزيد على حديثه المرفوع الذي سياتى
 في الباب بل لا ولا حرج فقوله فلا شئ عليه ايضا يحمل على ما حملنا عليه قوله لا حرج اى لا شئ عليه من الاثر واعادة فعل فعله على غير الترتيب
 نعم ليس في رواية البيهقي تبصير بصدور هذا الحكم في حق الناسين الجاهلين كما صرح به في احاديث الباب ولكنه لا يرد لانه
 كيف يقال في حق العالم المتعمد انه لا شئ عليه في ترك الترتيب عملا مع ثبوت وجوبه كما اظهرناه سابقا فحينئذ يات ثبوته والظاهر عندنا
 والله اعلم ان حديث البيهقي مختصر من حديث الباب قد اختصر بعض الروايات ورواها لمعنى ومع ذلك لم اظفر باسناد حتى انظر في كيفية
 فانه سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال قوله ارم ولا حرج الخ قال عياض ليس امرا بالاعادة وانما هو اياحة واجازة لما فعل لانسان عن امر

ابن العاص يقول وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فطفق ناس يسألونه فيقول القائل منهم يا رسول الله اني
لما كن اشعر ان الرمي قبل الخرف فخرت قبل الرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجع قال فطفق آخر يقول اني لما شعر
ان الخرف قبل الخلق فخلقت قبل ان اخرف فيقول اخبره فارجع قال فما سمعته سئل يومئذ عن امر ما ينسى المرء ويجهل من تقديم بعض
الامور قبل بعض اشباهها الا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فعلوا ذلك لا حرج **وحديثنا** حسن الحلواني حدثنا يعقوب حدثنا
ابي عن صالح عن ابن شهاب بنثل حديث يونس عن الزهري الى آخره **وحديثنا** علي بن خنيس عن اخبرنا عيسى عن ابن جريح قال
سمعت ابن شهاب يقول حدثني عيسى بن طلحة حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم بيانا هو يخاطب يومئذ
فقام اليه رجل فقال ما كنت احسب يا رسول الله ان كذا وكذا قبل كذا وكذا ثم جاء آخر فقال يا رسول الله كنت احسب ان كذا
قبل كذا وكذا لهؤلاء الثالث قال فعلى ولا حرج **وحديثنا** عبد بن حميد حدثنا محمد بن بكر **وحديثنا** سعيد بن يحيى الحموي
حدثني ابي جميع عن ابن جريح بهذا الاسناد اما رواية ابن بكر فذكر رواية عيسى الا قوله لهؤلاء الثالث فانه لم يذكر لك واما يحيى الحموي
ففي روايته خلقت قبل ان اخرف فخرت قبل ان ارمي اشباه ذلك **وحديثنا** ابو بكر بن ابى شيبة وزهير بن حرب قال ابو بكر حدثنا
ابن عيينة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال ان النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال خلقت قبل ان اذبح قال
فاذبح ولا حرج قال ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج **وحديثنا** ابن ابى عمير عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن ميم عن الزهري
بهذا الاسناد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقه فبني فجاءه رجل بمعه حديث ابن عيينة **وحديثنا** محمد بن عبد الله بن
قهرزاد حدثنا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك اخبرنا محمد بن ابى حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو
ابن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجحمة فقال يا رسول الله اني خلقت قبل ان
ارمي قال ارم ولا حرج وانه اخر فقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني افضت الى البيت قبل ان ارمي قال
ارم ولا حرج قال فما رأيت يومئذ عن شيء الا قال فعلوا ولا حرج **وحديثنا** محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب بن خالد
حدثنا عبد الله بن طائس عن ابيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحق والرمي والتقديم والتأخير
فقال لا حرج **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا عبد الله بن عمرو عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرغ منه قوله ما ينسى المرء ويجهل ثم قال الحافظ اخبر به وبقره في رواية مالك لم اشعر بان الرخصة تختص بمن نسي او جهل لا بمن تعمى قال حبان
المنعني قال لا ثم من اجل ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه وان كان عالما فلا لقوله في الحديث لو اشعر واجاب بعض الشافعية بان الترتيب لو كان
واجبا لما سقط السهو كالترتيب بين السعي والطواف فانه لو سعى قبل ان يطوف وجب اعادة السعي وقال ابن دقيق العيد ما قاله احد قولي وجهته
ان الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في كل بقوله خذوا معي مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم او رفع عنه تأخير قد قوتت بقول السائل
لم اشعر فيحصل الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على اصل وجوب التتابع في الحج وايضا فالحكم اذا ترتب على وجوبه ان يكون معتبرا بالوجوب
اطراحه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التواخي وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه بالحاق العمل به اذ لا يساوي انما التمسك بقول
الراوي فما سئل عن شيء اثم فانه يشعر بان الترتيب مطلقا غير مراعى فجوابه ان هذا الخبر من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة
الى حال السائل المطلق لا يدل على احاد الخاصين بعينه فلا يبيح حجة في حال العمل والله اعلم - ام - قلت وهذا التقرير يكمل لا يخالف الحنفية فانهم
قالون بعد الفرق بين العمد وبين الناسي والجاهل من حيث وجوب الفدية واما من حيث نفى الاثم فمهم فائون بالفرق وهذا هو المراد بقوله صلى
الله عليه وسلم لا حرج بالاتفاق وانما الخلاف في ارادة نفى الفدية معه فلا كثر قالوا في جميع البعض اقتصر على نفى الاثم فقط وعلى كلا الشقين لا يبيح
قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج سواء في حق العمد وغيره فان العمد اثم عندنا بترك الترتيب لو اذبح الفدية قال العلامة ابن عابدين رحمنا الله عن شرح
الديب الفاردي قوله كراير بما علة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عاملا ياتى به ولا يخرج الفدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال
الذووري بما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات قال انا افدى متوهما انه بالزام الفدية بخلاف من زوال المعصية وذلك خطأ منهم وجهته
فانه غير عليه الفعل فاذا خالف اثم وزمته الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجملة هذه الكجالة من يقول انا اشرب الخمر اذني
واحد يلزمه من فعل شيئا مما يحكم بغيره فقلنا خرج حجة من ان يكون مبرورا ام قوله لهؤلاء الثالث ام اي الخلق والنحر والرمي والظواهر
الاشارة المذكورة من ابن جريح وقد خرج الشيخان من رواية مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريح فيقدم كذا في نسخة قوله فقال لا حرج الم زاد البيهقي

هذا الحديث في كتاب النحر

افاض يوم النحر ثور رج فصل الظهر يعني قال نافع فكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثور رج فصل الظهر يعني ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وحل شئ زهير بن حرب حدثنا اسحق بن يوسف الازرق اخبرنا سفيان عن عبد العزيز بن رفيع قال سألت انس بن مالك قلت اخبرني بشئ عقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فصل الظهر يوم التروية قال يعني قلت فافين فصل الظهر يوم النفر قال بلا بطرثقال فعلنا يفعل امرؤك وحل شئ محمد بن مهران الرازي حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا ينزلون الابط وحل شئ محمد بن حاتم بن ميمون حدثنا روج بن عباد حدثنا صخر بن جويرية عن نافع ان ابن عمر كان يرى التخصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر في حديث ابن عباس من طريقه ولم يأم بشئ من الكفارة ثور قال اسناد صحيح وقال ابن الدركاني في الجوهر النقي هذه الزيادة غريبة جدا لم اجد لها في شيء من الكتب المتداولة بين اهل العلم وشيخ البيهقي وشيخ شعبة لم اعرث حالهما بعد الكثرة والمتنوع وايضا فابراهيم بن طهمان وان سرج له في الصحيح فقل بخلافه وفيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمار انه قال فصل الظهر مضطرب الحديث ورايت في كتاب البصير رضي في اسماء الرجال بخطه قال ابن حبان لا يراهم بن طهمان دخل في الثقات ودخل في الضعفاء وقد جرى احاديث مستقيمة تشبه احاديث الثقات وقد جرى عن الثقات اشياء معضلات انتحط كلامه ومع ما في يد من انكاره شدة هذه الزيادة من خالدها وقد خرج البخاري الحديث من طريق عبد الله بن يزيد بن زريع كلاهما عن خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما اجل من ابن مهران وعهدى بالبيهقي فيما نحن من قريب في باب التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأول حصاة على الزيادة وعنه ابن عباس وهو قوله ثم قطع الثانية ثم آخر حصاة بانما غريبة ليل في المراتب المشهورة مع ان سنده تلك الزيادة اصح واجل من سند هذه وذكره ههنا وصححه سندها انتحط كلامه ان الزكافي لا يوجب استحباب الطواف الا فاضلة يوم النحر قوله فصل الظهر يعني ان قال النوري هكذا صح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنه وقد سبق في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم في جابر الطويل انه صلى الله عليه وسلم افاض الى البيت يوم النحر فصل مكة الاظهر وذكرنا هناك الجمع بين المراتب والله اعلم وفي هذا الحديث اشياء طواف الافاضة وانه يستحب فعله يوم النحر واول النهار وقد جمع العلماء على ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من اركان الحج لا يصح الحج الا به وانفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد المرحى والنحر والحلق فان أخره عنه وفعله في ايام التشريق اجزأه ولا يصح عليه بالاجزاء فان أخره الى ما بعد ايام التشريق اثنى به بعد اجزأه ولا شئ عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال مالك وابو حنيفة اذا نطأوا للزمه مع عدم والله اعلم فصل استحباب قول الله يوم النفر وصلاة الظهر وما بعدها به قوله عن عبد العزيز بن رفيع ان بعضهم لم يروا فصل الفاء اسدي مكي سكن الكوفة وهو من مشاهير التابعين ثقاتهم وليس لعبد العزيز بن رفيع عن انس في الصحيحين الا هذا الحديث الواحد قوله عقلت ان يفتح القواف اي علمته وحفظته قوله يوم التروية الراي يوم الثامن من ذي الحجة وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التثنية لانهم كانوا يرون فيها البراءة وينزلون من الماء لان الماء كان لم يكن اذ ذاك فيها آبار ولا عيون واما الآن فقد كثرت جداول واستنقوا عن حمل الماء وقد روي الفاكهي في كتاب كنه من طريق مجاهد قال قال عبد الله بن ابي مجاهد اذ اريت الماء بطريق مكة ورايت البناء يعاونا خاشعا فخذ حذرَكَ وفي رواية فاعلم ان الامر قد اظلم وقيل في تسمية التروية اقوال اخرى شاذة كذا قال الحافظ في الفتح قوله يوم النفر فصل النون وسكون الفاء الاصل من منى قال القاري اي السفر الثاني وهو اليوم الثالث من ايام التشريق قوله بلا بطرثقال اي البهائم التي بين مكة ومنى وهي ما انبطح من الوادي واتسع وهي التي يقال لها المحصب المعرب ومعهما ما بين الجبلين المقبرة قاله الحافظ وسيأتي ما ذكره غيره والفرق بين الابط والمحصب قال بعض العلماء المتبادر من هذا الحديث انه عليه الصلاة والسلام اول صلاة صلاها في الابط هو العصر حديث انس في البخاري صريح في انه الظهر فيقدم الصحيح على الظاهر قال الحافظ ولا ينافي في حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم لم يرم الا بعد الزوال لانه روي فنفر فنزل المحصب فصل الظهر به قوله فعلنا يفعل امرؤك الخ قال الحافظ خشي عليه ان يحرص على ذلك فينسب الى مخالفة اول فقوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الامراء حيث يصلون وفيه اشعار بان الامراء اذ ذاك كانوا يواطئون على صلاة الظهر ذلك اليوم فكان معين فاشارة انس الى ان الذي يفعلونه جائز وان كان لا يتكلم افضل ام - وقال القاري اي لا تتخلفهم فان نزولهم (اي الابط) فانزل به وان تركه فاتركه حذرا مما يتوكل على مخالفة من المفسد فيفيد ان تركه لعذر لا بأس به قوله كان يرى التخصيب سنة الخ قال الطبري التخصيب هو انه اذا نفر من منى الى مكة للتزويج ينزل بالشعب الذي يخرج به الى الابط ويرقد فيه ساعة من الليل ثم يدخل مكة وكان ابن عمر يراه سنة وهو الاصح قال ابن الهمام يحترزه عن قول من قال لم يكن قصدا فلا يكون سنة لما اخرج البخاري عن ابن عباس قال ليس التخصيب بشئ انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج مسطور عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يأم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينزل الا بطرثقال

فصل الظهر يعني ان قال النوري هكذا صح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنه وقد سبق في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم في جابر الطويل انه صلى الله عليه وسلم افاض الى البيت يوم النحر فصل مكة الاظهر وذكرنا هناك الجمع بين المراتب والله اعلم وفي هذا الحديث اشياء طواف الافاضة وانه يستحب فعله يوم النحر واول النهار وقد جمع العلماء على ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من اركان الحج لا يصح الحج الا به وانفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد المرحى والنحر والحلق فان أخره عنه وفعله في ايام التشريق اجزأه ولا يصح عليه بالاجزاء فان أخره الى ما بعد ايام التشريق اثنى به بعد اجزأه ولا شئ عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال مالك وابو حنيفة اذا نطأوا للزمه مع عدم والله اعلم فصل استحباب قول الله يوم النفر وصلاة الظهر وما بعدها به قوله عن عبد العزيز بن رفيع ان بعضهم لم يروا فصل الفاء اسدي مكي سكن الكوفة وهو من مشاهير التابعين ثقاتهم وليس لعبد العزيز بن رفيع عن انس في الصحيحين الا هذا الحديث الواحد قوله عقلت ان يفتح القواف اي علمته وحفظته قوله يوم التروية الراي يوم الثامن من ذي الحجة وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التثنية لانهم كانوا يرون فيها البراءة وينزلون من الماء لان الماء كان لم يكن اذ ذاك فيها آبار ولا عيون واما الآن فقد كثرت جداول واستنقوا عن حمل الماء وقد روي الفاكهي في كتاب كنه من طريق مجاهد قال قال عبد الله بن ابي مجاهد اذ اريت الماء بطريق مكة ورايت البناء يعاونا خاشعا فخذ حذرَكَ وفي رواية فاعلم ان الامر قد اظلم وقيل في تسمية التروية اقوال اخرى شاذة كذا قال الحافظ في الفتح قوله يوم النفر فصل النون وسكون الفاء الاصل من منى قال القاري اي السفر الثاني وهو اليوم الثالث من ايام التشريق قوله بلا بطرثقال اي البهائم التي بين مكة ومنى وهي ما انبطح من الوادي واتسع وهي التي يقال لها المحصب المعرب ومعهما ما بين الجبلين المقبرة قاله الحافظ وسيأتي ما ذكره غيره والفرق بين الابط والمحصب قال بعض العلماء المتبادر من هذا الحديث انه عليه الصلاة والسلام اول صلاة صلاها في الابط هو العصر حديث انس في البخاري صريح في انه الظهر فيقدم الصحيح على الظاهر قال الحافظ ولا ينافي في حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم لم يرم الا بعد الزوال لانه روي فنفر فنزل المحصب فصل الظهر به قوله فعلنا يفعل امرؤك الخ قال الحافظ خشي عليه ان يحرص على ذلك فينسب الى مخالفة اول فقوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الامراء حيث يصلون وفيه اشعار بان الامراء اذ ذاك كانوا يواطئون على صلاة الظهر ذلك اليوم فكان معين فاشارة انس الى ان الذي يفعلونه جائز وان كان لا يتكلم افضل ام - وقال القاري اي لا تتخلفهم فان نزولهم (اي الابط) فانزل به وان تركه فاتركه حذرا مما يتوكل على مخالفة من المفسد فيفيد ان تركه لعذر لا بأس به قوله كان يرى التخصيب سنة الخ قال الطبري التخصيب هو انه اذا نفر من منى الى مكة للتزويج ينزل بالشعب الذي يخرج به الى الابط ويرقد فيه ساعة من الليل ثم يدخل مكة وكان ابن عمر يراه سنة وهو الاصح قال ابن الهمام يحترزه عن قول من قال لم يكن قصدا فلا يكون سنة لما اخرج البخاري عن ابن عباس قال ليس التخصيب بشئ انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج مسطور عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يأم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينزل الا بطرثقال

بالحصة قال نافع قد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده **ح**ل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب أحدهما
عبد الله بن غير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت نزل الأبطح ليس بسنة إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان اسم
الخروج إذا خرج **ح**ل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث **ح**ل ثنا أبو الربيع حدثنا حماد يعني ابن زيد **ح**ل
ح ل ثنا أبو كامل حدثنا يزيد بن زريع حدثنا جميل المعلم كلهم عن هشام بهذا الأسناد مثله **ح**ل ثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق
أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم بن أبي بكر وعمر بن الخطاب عن أنس بن مالك عن عائشة أنها التكتن تفعل
ذلك وقالت إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان منزلاً اسم الخروج **ح**ل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم
وابن أبي عمير أحمد بن عبد الله واللفظ لا يكر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس قال ليس بالخصيب شيء إنما هو
نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم **ح**ل ثنا قتيبة بن سعيد أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير
حدثنا سفيان بن عيينة عن صالح بن كيسان عن سليمان بن يسار قال قال بورا فم يأمري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزل
الأبطح حين خرج من منى فقلت فصرحت بقبته فجاء فنزل قال أبو بكر في رواية صالح قال سمعت سليمان بن يسار وفي رواية قتيبة

خروج من منى وكبر حيث وضعت قبته فجاء فنزل ووجه المختار ما أخرجه الجماعة عن أسامة بن زيد قال قال يا رسول الله إن نزلني غداً في جنتك فقال
هل ترك لنا عقيل من الزلزال قال نحن نازلون بجنت بني كنانة حيث تقامت قریش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى نحن نازلون غداً بجنت بني كنانة حيث تقام على الكفر وذلك أن قریشاً وبني كنانة تخالفت على بني هاشم
بني المطلب أن لا ينكحوه ولا يبايعوه حتى يسلموا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب، أم ثبت بهذا أنه نراه قصداً ليرى لطيف صنع
الله به وليندكر فيه نفسه سبحانه عليه عند مقايستهم نزوله به لأن إلى حاله قبل ذلك أعجز حال انحصاره من الكفار في ذات الله تعالى وهذا أمر يرجع
إلى معنى العبادة فلهذا النعمة التي شملت عليه الصلاة والسلام من النصر لا تقتل على إقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضع الأسمى الذي دعا الله تعالى إليه
عبادة لينتفعوا به في دنياهم ومآلاتهم لا شك في أنها النعمة العظمى على أمته لأنهم مظاهر المقصود من ذلك المؤيد وكل واحد منهم جليل بربكها والشكر
النام عليها لأنه عليه أيضاً فكان سنة في حقه كان معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقه أيضاً عن هذا أصب الخلفاء الراشدين، كذا في شرح المشكاة
للقاري **قوله** بالحصة الخ بفتح الحاء واسكان الصاد وهو المحصب **قوله** ليس بسنة الخ أي قصدياً أو من سنن الخ فني أنه ليس من سنن المشكاة
الذي يلزم فعله. قاله ابن المنذر في اختلاف في استنباطه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك **قوله** اسم الخروج الخ أي سهل توجهه إلى
المدينة ليستوى في ذلك البطة والمعدل ويكون مبيتهم وقبائهم في السجور وحيلهم بما جرحهم إلى المدينة وقال الطبري لأنه كان يترك فيه ثقله متاعه
أي كان نزوله بالأبطح ليرتك ثقله ومتاعه هناك ويدخل مكة فيكون خروجه منها إلى المدينة سهل قال القاري وفيه أنه لا ينافيه قصد النزول
به للمعنى الذي ذكره ابن الهمام كما **قوله** إذا خرج الخ أي إذا أراد الخروج إلى المدينة، **قوله** ليس بالخصيب شيء الخ أي من أمر المناسك الذي يلزم
فعله وخالفه في ذلك ابن عمر فكان يراه سنة ويستدل بأنه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون به **قوله** قال بورا فم يأمري رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسمه اسم في شهر الأقال العشرة **قوله** فصرحت بقبته الخ أي خيمته توفيقاً من الله تعالى قال الكوفي يحنل أنه لم يسمع قوله نزل
غداً إن شاء الله تعالى خيفت بني كنانة لأنه في قوة الأمر بالنزول فيه **قوله** فجاء فنزل الخ قال الحافظ لكن لما نزل صلى الله عليه وسلم كان النزول فيه
مستحباً أتباعاً له لتقريره على ذلك وقد فعله الخلفاء بعدهم كما تقدم ثم قال في الحاصل من منى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك
فلا يلزم تركه شيء ومن أثبت كابر عمر أراد دخوله في يوم التأسيس بأفعاله صلى الله عليه وسلم إلا أن الأمر بذلك يستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء
وببيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر رضي الله عنهم أم وفي هذا المختار وإذا نفر إلى مكة نزل استثنائاً ولو ساعة بالمحصب، أم - قال
ابن عابد بن رم قوله ولو ساعة يقف فيه على راحته يدعوه فيصلي بذلك أصل السنة وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب
والعشاء ويجمع بينه ثريد خل مكة لا يجر وفي شرح النقايد للقاري والأظهر أن يقال أنه سنة كفاية لأن ذلك الموضع لا يجمع الحاجر جميعهم فيصلي
أمر الخ وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعة أظهاراً للطاعة، أم - وفي المدينة استحب مالك لمن يقتدى أن لا يدع النزول به وسمع من لا يقتدى
به في تركه وكان يفتيه سراً وفي العلانية يفتي بجميع الناس **قوله** قال أبو بكر في رواية صالح الخ قال النوري كذا هو في معظم النسخ ومعناه أن الرأية
الأولى وهي رواية قتيبة وزهير فالأولاهما عن ابن عيينة عن صالح عن سليمان وأما رواية ابن بكر في رواية صالح عن ابن عيينة عن سليمان
هذه الرواية أكمل من رواية عن كنانة السماع ينجح به بالإجماع وفي العترة خلافت ضعيفة أن كان قائلاً غير مدلس قد صيغت المسئلة ووقع في بعض النسخ

لا يخرج من البيت يخرج ليالى أيام التشريق والآخر خيصة في ترك الأهل السقاية
أما قوله (أما قوله) فإما هو هذا ما وجدته في نسخة من

يعني بذلك المحصب وحل شئ زهير بن حرب حدثنا شيبان بن حذاف عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال منزلنا ان شاء الله اذ فتح الله الخيف حيث تقاسموا على الكفر **حل شئ** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا
ابن نمير وابو أسامة قالوا حدثنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر **وحل شئ** ابن نمير واللفظ له قال حدثنا أبو حنيفة عبد الله بن نافع
عن ابن عمر بن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبني بمكة ليالى منى من اجل سقايته فاذن له
وحل شئ ابن عمر بن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبني بمكة ليالى منى من اجل سقايته فاذن له
ابن جريج كلاهما عن عبد الله بن عمر بهذا الاسناد مثله **وحل شئ** محمد بن المنهال الضرير حدثنا يزيد بن زريع حدثنا

لعنه فقال أربك أخبرك بهذا قال نعم قال لا والثواب ما كنتني قط فانطلق في عصا من بني هاشم والمطلب حتى اتوا المسجد فانكروا قرشين ذلك و
ظنوا انه خرجوا من شدة البلاء ليسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فقال ابو طالب جرت بيننا وبينكم أمور تذكروا في صحيفتكم فأتوا بها لعل
ان يكون بيننا وبينكم صلح وانما قال ذلك خشية ان ينظر فيها قبل ان يأتيها فأتوها معجبين لا يشكون انه صلى الله عليه وسلم يدفع اليهم فوضعها
بينهم وقالوا لا يا طالب انكم ان ترجعوا عما احثتم علينا وعلى أنفسكم فقال انما أتيتكم في امر هو نصف بيننا وبينكم ان ابن أخي اخبرني ولم يكن بي
ان الله بعث على صحيفتكم دابة فترك فيها اسم الله الحسنى وترك فيها غيركم وظاهرهم علينا بالظلم فان كان كما قال فأنفقوا فلا والله لا سلم
حتى نموت من عند خزي وان كان باطلا دفنناه اليكم فقتلتم واستحيتم فقالوا رضينا ففتحها فوجدناها كما قال صلى الله عليه وسلم فقالوا هذا سحر
ابن أخيك وزادهم ذلك بغيا وعدا وانا والجمع بين هذا وبين ما مر من سعي رجال في نقصها باحتمال انهم لما جلسوا في الحجر وتكلموا وافترقوا قدوم
ابو طالب ونومه عليهم فبذل الخبر فزادهم ذلك رغبة فيما هو فيه كذا في شرح المواهب ذكر الواقدي ان خروجهم من الشعب كان في سنة عشرين المبعث
وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ويات ابو طالب بعد ان خرجوا باقيل قال ابن شحري مات وهو خديجة في عام واحد فذلك قد روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما لم تكن ناله في حياة ابو طالب **قوله** يعني بذلك المحصب الخ قال القساري ففتح الصاد المشددة وهو في الأصل كل موضع كثر حصاهه والمراد الشعب الذي
احاط به منى والاخر متصل بالابطح وينبغي عند ذلك ان يقرأ الراوي بينهما وقال ابن الهارث في الامام وهو موضع بين مكة ومنه وهو الى منى قريب
وهذا لا يخجل فيه اى لا تحقيق له وقال غيره هو فناء مكة على ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبل المقابل لذلك مصعدا في الشق الايسر
انت ذاهب الى منى سرفقا من لطن الراوي وليست المقبرة من المحصب ويسمى ايضا خيف بنى كنانة واصل الخيف معناه سفر الجبل مطلقا **قوله**
اذ فتح الله الخيف الخ هو الروح وهو مبتدأ خبره منزلنا وليس هو مفعول فتح يعني منزلنا الخيف اذ فتح الله مكة والله اعلم **باب وجوب المبيت**
بمنى ليالى أيام التشريق والترخيص وتركه لاهل السقاية **قوله** استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبني بمكة ليالى منى من اجل سقايته فاذن له
فيما يطرأ من المصالح والاحكام وبلا من استؤمر الاذن عند ظهور المصلحة **قوله** ليالى منى الخ والمراد ليلة الحادى عشر والذين بعده **قوله** من اجل
سقايته الخ الى التي بالمسجد الحرام المماثلة من ماء زمزم المندوب الشرب منها عقب طواف الافاضة وغيرها اذا لم يتيسر الشرب من البئر للحلق الكثير هو ان بركة
وكانت حياضا في قضيضه لانه عبد مناف ثم منه لابنه هاشم ثم منه لابنه عبد المطلب ثم منه لابنه العباس ثم منه لابنه عبد الله ثم منه لابنه علي
وهكذا الى الآن لكن لهم نواب يقومون بها قالوا هو آل عباس ابدا وقال الا زرقى كان عبد مناف يحمل الماء في الرحا يا والقرب الى مكة ويسكبه في
حياض من ادم فبئاء الكعبة للحجاج ثم فعله ابنه هاشم بعد ثم عبد المطلب فلما حضر نصرته كان يشتري الزبيب فيبذله في ماء زمزم ويسقي الناس
قوله فاذن له الخ قال القساري قال بعض علماء بني زريق هو مشغول بالاستفتاء من سقاية العباس لاجل الناس ان يترك المبيت
بمنى ليالى منى ويبني بمكة لمن له عذر شديد ايضا ام - فاشار الى انه لا يجوز ترك السنة الا بعذر ومع العذر ترفع عنه المساءة
واما عند الشافعي فيجب المبيت في اكثر الليل ومن اعدا الخوف على نفس او مال او ضياع سرير او حصول مرض له يشق معه المبيت
مشقة لا تختل عادة - **الخ** قال الحافظ وجزء الجمهور بالخاف رعاء الابل خاصة باصحاب السقاية في الترخيص قال الزرقاني لكنهم لم يجرؤوا
على ذلك بالحق انما هو بالنظر الى رواء مالك واصحاب السنن الا روى وقال الترمذي حسن صحيح عن عاصم بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ارخص لوعاء الابل في البنية من منى يوم النحر ثم يرسون الغن ومن بعد الغن يومين ثم يرسون يوم النحر وفي لفظ بلح اذ
ان النبي صلى الله عليه وسلم ارخص للوعاء ان يرسوا يوم النحر ويوم النحر ثم يرسون الغن ومن بعد الغن يومين ثم يرسون يوم النحر وفي لفظ بلح اذ
العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغني قالوا ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دمه عن كل ليلة وقال الشافعي عن كل ليلة اطعم
مسكين وقيل عنه التصديق بدمهم وعن الثلاثة دمه ورواية عن احمد والمنشور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه **باب فضل القيام**

حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس عند الكعبة فاتاه امرأى فقال ما لي ارى بني عمك يسقون الغسل
 واللبن وانت تسقون النبيذ لمن حاجة يكرم من يجلس فقال ابن عباس الحمد لله يا بنا حاجة ولا يجلس قد مر النبي صلى الله عليه وسلم
 على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى فأتىناه بأناء من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة وقال احسنتم واجملتم كذا فاصنعوا فلا مزيد
 لغير ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم **ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا ابو خيثمة عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن
 ابي ليلى عن علي قال مرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقوم على يدي ان اتصدق بالجرم وحملها

بالسقية والثناء على أهلها واستحباب لشرب منها قوله يسقون العسل اللبن الخ المصنوع لهم على طونه به قاله الأبي رحمه الله قوله يسقون النبيذ قال النوري وهذا النبيذ ماء محلى بزبيب أو غيره بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكراً فانما إذا طال زمنه وصار مسكراً فهو حرام - ثم اظهر في ماء هذا النبيذ انه من زمزم قاله الأبي وتقدر الكلام على حكم هذا الشرب من ماء زمزم رانه لما شرب له في شرح حديث جابر - قوله فاستسقى الخ وفي رواية عكرمة عن ابن عباس عند البخاري جاء الى السقية فاستسقى فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من عندنا فقال اسقني قال يا رسول الله انهم يجعلون ايديهم فيه قال اسقني فشرب منه الحديث وفي رواية يزيد بن ابي نيار عن عكرمة عند الطبراني فأتى به فذاقه فقطب ثم دعا بماء فكسره قال وتقطيبه انما كان كحوضته وكسره بالماء ليهون عليه شربه كذا في الصحيح قوله بلنا من نبيذ الخ قال الأبي تقدم في حديث جابر انه وجد بنى عبد المطلب يسقون على زمزم فناووه دلواً فشرب وظاهره انه ليس بنبيذ بل كان ذلك في حجة الوداع فاعل هذا النبيذ كان في قضية أخرى - قلت ولا يظهر ان يجمع بينهما بانه صلى الله عليه وسلم شرب النبيذ من السقية او لا فذهب الى بئر زمزم فناووه دلواً فشرب منه وتدر في رواية عكرمة عن ابن عباس عند البخاري بعد ذكر الشرب من السقية ثواني زمزم وهو يسقون ويعلمون فيها فقال اعملوا فيها فانكم على عمل صالح ثم قال لو ان تغلبوا النزلت حتى اضجع الجبل على هذه يعني عاتقه وانشأوا المعانقة وفي المرافة تأكلوا عن مسند احمد صحيح الطبراني عن ابن عباس قال جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى زمزم فنزع عنه دلواً فشرب ثم خرج فيها ثم افرغها في زمزم ثم قال لو ان تغلبوا عليها لنزعت بيدي قوله فشرب الخ قال الأبي فيه جواز صدقة الآل بعضهم لبعض يحجب المانع بان المنع انما هو في الصدقة الواجبة وهذه ليست بصدقة وانما هو من الضياء فانه ما وضع من الماء في المساجد والطرق يشرب منه الغني لانه وضع للكانة لا للفقراء قال مالك ولم يزل ذلك من امر الناس قوله احسنتم واهملتم الخ اي فعلتم الفعل الحسن الجميل ففيه الثناء على فعل الخير قال عياض وفيه فضل السقيين لا سيما الحاج وابن السبيل قوله كذا فاصنعوا الخ قال القرطبي يعني السقية بالنبيذ قصد بذلك التيسير عليهم وعدم الكلفة لان النبيذ شرب كثيره ليس لكلفة العسل قلت ان كان السؤال عن سقيا قوم بعد الاسلام فنحو ابن عباس واضح وان كان عما قبل الاسلام ففي مطابقة الجواب نظر فان قلت لم يكن ابن عباس قبل الاسلام موجوداً قلت قد يكون السؤال عما كانوا يفعلونه كذا في شرح الأبي رحمه الله باب الصدقة بلحوم الهدايا وجاودها وجلالها ولا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستنابة في القيام عليها قوله ان اقوم على بدنه الخ بعض الباء وسكون الدال جمع بدنة والمراد بمن التي اهلها الى مكة في حجة الوداع ومجموعها ماء كما تقدم وفي الفتح ان اقوم على البدن اي عند غيرها للاحتفاظ بها ويجوز ان يريد ما هو اعم من ذلك اي على مصالحها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك قوله وان اتصدق بلحومها الخ قال ابن خزيمة المراد بقوله يقسمها كلها على المساكين الا ما أمر من كل بدنة بصدقة فطبخت كما في حديث جابر الطويل قوله وجاودها الخ قال الحافظ واستدل به على منع بيع الجلد قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها لا يتباع لعطفها على اللحم اعطائها حكمه وقد تفقوا على ان بيعها لا يباع فكذلك الجلود والجلال واجازة الوداع احمد واسحق والوثور وهو وجه عند الشافعية قالوا ويصير ثمنه من صفة الاضحية واستدل ابو ثور على انهم تفقوا على جواز الانتفاع به وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه وعرض بانفاقهم على جواز الاكل من لحم هدى ما لم يلزم من جواز ملكه جواز بيعه واقوى من ذلك في رد قوله ما اخرج احمد في حديث قتادة بن النعمان مرفوعاً لا يتبع الحوم الاضحية الهدى في قصر فوا وكلوا واستمتعوا بجلودها ولا يتبعوا وان اطعمتم من لحمها فكلوا ان شئتم - قلت وفي الدر المختار رواية صدق بجلدها او يعامل عند نحو غراب وجتراب وقرية وسفرة ودوا وسيد له بما ينتفع به باقياً لا يستهلك كحل والحمر ونحوه كذا هو فان بيع اللحم والجلد به اي باستهلاك او بغيره تصدق بثمنه وصفاة صحة البيع (وهو قول ابى حنيفة ومحمد كما في البدائع) مع الكراهة وعن ابى يوسف باطل لانه كالوفاء - قلت جعل حديث النبي عند ما على الكراهة او على البيع مع الانتفاع ثمنه قال العلامة ابن عابدين افاد (اي صاحب الدر المختار) انه ليس له بيع ما يستهلك وان له بيع الجلد بما يتفق عليه وسكت عن بيع اللحم للخلاف فيه في الخلاصة وغيرها لواراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك ولبيع له فيه

باب جواز الاشتراك في الهدى وأجزاء البدن والبقرة لكل واحد منها عن سبعة

وأجلتها وإن لا أعطى الجزاء منها وقال نحن نعطيها من عندنا **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب قالوا حدثنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري بهذا الأسناد مثله **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا إسحق بن عمار عن ابن هشام أخبرني أبي كلاهما عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في حديثها أجر الجازر **وحدثني** محمد بن حاتم وعبد بن مرفوق وعبد بن حميد قال عبد الله بن داود قال الأقران حدثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني الحسن بن مسلم أن مجاهدا أخبره أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يقوم على يديه وامرأة أن يقسم بينهما كلهما كحمها وجودها وجلالها في المساكين لا يعطى في جزائها شيئا **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الكريم بن مالك الجزري أن مجاهدا أخبره أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمره بمثله **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا مالك بن حماد بن يحيى بن عيسى بن جهمي واللفظ له قال قرأت على مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البذرة عرسية والبقرة عرسية إلا أن يطعموا يأكل أم والصحيح كما في الهداية وشروطها أنهما سواء في جوار سبيهما ما ينتفع بعينه دون ما يستهلك وأية في الكفاية بما روى ابن سماعة عن محمد بن الأشعث بالمرثية فلا بأس بلبسه أم - وروى نحوه ذلك عن النخعي والأوزاعي وحكى ابن المنذر عن ابن عمر بن إسحاق أنه لا بأس ببيع جلد هدي والتصدق بثمنه **قوله** وأجلتها الم بكسر الجيم وتشديد اللام جمع جلال بكسر الجيم وتخفيف اللام وهي جمع جمل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء وفخه وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أنه كان يتصدق بجلالها قال المهلب ليس التصديق بجلال البدن فرضا وإنما منعه ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به لله ولا في شيء أصيب إليه، انتهى - **قوله** وإن لا أعطى الجزاء منها شيئا المراد منع عطية الجزاء من الهدى عوضا عن أجرته كما بينه روايتان جريحتان في الباب بلفظ لا يعطى في جزائها منها شيئا، قال البغوي وأما إذا أعطى أجرته كاملا فهو صدق عليه إذا كان فقيرا كما يقتضيه على الفقراء فلا بأس بذلك وقال غيره أعطاء الجزاء على سبيل الأجرة ممنوع كونه معاوضة وأما أعطائه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ولكن إطلاق الشارح ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تنفع مساحية في الأجرة لأجل ما يأخذ في الرجوع إلى المعاوضة، قال القرطبي ولو يخص أعطاء الجزاء منها في أجرته الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير - **قوله** قال نحن نعطيها من عندنا أي أجرته، والقائل على رضي الله عنه أو النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يظهر، قاله القاري في المرقاة - **قوله** ولا يعطى في جزائها الم واختلف في الجزارة فقال ابن التين الجزارة بالكسر اسحر للفعل وبالضم اسم للسراقة فعله هذا فينبغي أن يقال بالكسر به صحت المائدة فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرته الجزاء وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري الجزارة بالضم اسحر ما يعطى كالعالة وزنا ومعه وقيل هو بالكسر كالحجامة والحياطة وجوز غيره والفخر قال ابن الأثير الجزارة بالضم كالعالة ما يأخذ الجزاء من الذبيحة عن أجرته وأصلها أطراف البعير الرأس واليدان والرجلان سميت بذلك لأن الجزاء كان يأخذها عن أجرته، كذا في الفخر - **قوله** أن علي بن أبي طالب أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ في حديثه على من الفوائد سوق الهدى والموكالة في نحر الهدى والاستئجار عليه والقيام عليه وتفرقة وان من وجب عليه شيء لله فله تخليصه ونظيره الزرع يعطى عشرة ولا يحسب شيئا من نفقته على المساكين، أم - وفيه تجليل البدن قال القاضي التجليل سنة وهو عند العلماء مختص بالأهل وهو ما اشتهر من عمل السلف قال ومن رآه مالك الشافعي وأبو ثور وإسحاق قالوا ويكون بعد الاستئجار لئلا يتلطم بالدم قالوا ويستحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال المهدى وكان بعض السلف يجلب بالوشى وبعضهم بالجودة وبعضهم بالقباطي والملاحف والأضر قال مالك وتشق على الأسمنة أن كانت قليلة الثمن لئلا تسقط قال مالك وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استبقا للثياب لأنه كان يجلب الجلال المرتفعة من الأخطاط والبرود والمحبر قال وكان لا يجلب حتى يغد من منى إلى عرفات قال وروى عنه أنه كان يجلب من ذي الحليفة وكان يعقل أطراف الجلال على أذنانها فإذا مشى ليله نزعها فإذا كان يوم عرفته جلالها فإذا كان عند النحر نزعها لئلا يصيبها الدم قال مالك وأما الجلب فيمنع في الليل لئلا يجزقها الشوك قال واستحب أن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شققها وأن لا يجلبها حتى يغد إلى عرفات فإن كانت ثمن يسير فمن حين يحرم يشق ويجلب قال القاضي وفي شق الجلال على الأسمنة فائدة أخرى وهي اظهار المشاعر لئلا يستتر تحتها وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال وهكذا قاله العلماء وكان ابن عمر أو لا يكسوها الكعبة فلما كسيت الكعبة تصدق بها والله أعلم **باب** جواز الاشتراك في الهدى وأجزاء البدن والبقرة لكل واحد منها عن سبعة **قوله** البذرة عرسية والمراد بها البقرة ظاهرة أن البقرة لا تسمى بذرة وهو كذلك بالنسبة لغالب استئجارها ففي القاموس البذرة محركة من الأبل والبقرة كالأضحية من الغنم هدى إلى مكة شرفها الله للذكر والأنثى وفي النهاية البذرة واحدة الأبل سميت بها لعظمها ومنها ونفع على الجمل الناقة وقد أطلق على البقرة أم كذا في المرقاة **قوله** والبقرة عرسية الم

وحديثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو خيثمة عن ابى الزبير عن جابر وحديثنا احمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا ابو الزبير عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة متا في بدنة وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا وكيع حدثنا عن ابن ثابت عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرنا اليعبر عن سبعة والبقرة عن سبعة وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال اخبرني ابو الزبير عن جابر بن عبد الله قال شتر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة فقال رجل لجابر ايشترك في البدنة ما يشترك في الجزر قال لا هي لامر البدن وحضر جابر الحديث قال خزننا يومئذ سبعين بدنة اشتركتنا كل سبعة في بدنة وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فامرنا اذا احلنا ان نهدى ويحجم النفر منا في الهدية وذلك حين امرهم ان يحلوا من حجهم في هذا الحديث حديثنا يحيى بن يحيى اخبرنا هشيب عن عبد الملك عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة فذبح البقرة عن سبعة فاشترك فيها حديثنا عثمان بن ابى شيبة حديثنا يحيى بن زكريا بن ابى زائدة عن ابن جريح عن ابى الزبير عن جابر قال فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقره يوم النحر وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح وحديثنا سعيد بن يحيى الاموي حدثنا ابى حاتم عن جابر بن عبد الله يقول خرو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه وفي حديثنا يحيى بن عاتكة بقره في حجته وحديثنا يحيى بن يحيى اخبرنا خالد بن عبد الله

في حديثنا يحيى بن يحيى

وفي احاديث الباب دليل لمن هبنا كالكثير اهل العلم انه يجوز اشترائك السبعة في البدنة او البقرة اذا كان كلهم متقربين سواء يكون قربتهم في كالاضية والمهدي او مختلفة كان اراد بعضهم الهدى وبعضهم الاضحية وعند الشافعي ولو اراد بعضهم اللحم وبعضهم البقرة جاز وعند مالك وم لا يجوز الاشترائك في الواجب مطلقا واما الاشترائك في الغنم فلا يجوز اجماعا قوله ايشترك في البدنة ما يشترك في الجزر الخ قال العلماء الجزر ونفخ الجهم وهو البعير قال القاضي وفرق هنا بين البدنة والجزر لان البدنة والهدى ثابتان اهدى اهداؤا وعند الاحرام والجزر وما اشترى بعد ذلك ليحجم مكانها فتوهم السائل ان هذا الحق ولا اشترائك فقال في جوابه الجزر وما اشترى ثابتا اهدى اهداؤا وعند الاحرام والجزر وما اشترى بعد ذلك ليحجم مكانها في النسخ ما يشترك وهو صحيح ويكون ما يعنى من وقد جاز ذلك في القرآن وغيره ويجوز ان تكون مصرية اي اشتركا كالاشترائك في الجزر وكذا في الشرح وقال القرطبي سمعت بعض شيوخنا يقول في هذا الحديث الجزر ومن البقرة البدنة من الابل وكان السائل سأل هل يشترك في البقرة كما يشترك في البدنة ام كذا في شرح الابل فليتأمل قوله ويحجم النفر منا الخ فيه فرائد منها وجوب الهدى على المتمتع وجواز الاشترائك في البدنة الواجبة لان دمر النتم واجب وهذا الحديث صريح في الاشترائك في الواجب خلاف ما قاله مالك كما قدمناه عنه قريبا قوله كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي فيه دليل للمذهب الصحيح عند اصوليين ان لفظ كان لا يقتضي التكرار لان احرامهم بالتمتع بالعمرة والحج مع النبي صلى الله عليه وسلم انما وجد مرة واحدة وهي حجة الوداع والله سبحانه وتعالى اعلم قوله فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه الخ قال الزرقاني عن نسائه بقره اي جنس بقره لا بعير ولا غنم فلا يخالف ما رواه النسائي عن عائشة قالت ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجنا بقره بقره وقالت عائشة خرو صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة الوداع بقره واحدا رواه ابو داود من طريق يونس عن الزهري عن عمره عن عائشة واعلمها اسمعيل القاضي بأن يونس تفرد بقوله واحدا وخالفه غيره وتعقبه الحافظان يونس ثقة حافظ وتابعه معمر عن النسائي بلفظ ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع الا بقره وما روى النسائي عن عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ذبح عنا صلى الله عليه وسلم يوم حجنا بقره بقره ففنا خالف لما تقدم من النسخ ولا شد وفيه فان عمار الدهني بضم الميم واسكان الهاء وثوث ثقة من رجال مسلم والاربعة فزيادته مقبولة فانه قد حفظ ما لم يحفظ غيره وزيادته ليست مخالفة لغيره فان روايته معمر ما ذبح الا بقره اريد بها الجنس اي لا بعير ولا غنم حتى لا يخالف الراية الصحيحة ان عن كل واحدة بقره فمن شرط الشد وان يتعدا الجهم وقد امكن فلا يثبت فيها لرواية يونس التي حكم القاضي بشد فيها لانه انفرد بقوله واحدا كما قيل من الحفاظ لا يحيل ان يونس ثقة حافظ واما حكمه بشد وروايته ومخالفة غيره له على القاعدة ان الشاذ ما خالف الثقة فيه الملائم لكتبة الحاكم بالنقد وان لم يخالف كما في متن الالفية انتهى قلت ولكن لو يجب عما ذكره الحافظ ما رواه النسائي ايضا من طريق يحيى بن ابى كثير عن ابى سيلة عن ابى هريرة قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه في حجة الوداع بقره بينهن صحبه الحاكم وهو شاهد قوي لرواية يونس والله اعلم وقد نقل الكلام مسبوفا على ذبحه صلى الله عليه وسلم عن نسائه وعن عائشة في موضعين من شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام

ثربعت بها الى البيت واقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالاً **وحدثني** علي بن حجر السعدي ويعقوب بن ابراهيم الدورق
قال بن حجر حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايبوب عن القاسم بن ابي قلابة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بالهدى
افتل قلائد هابيدى ثمر لا يمسه عن شيء الا يمسه عنه الحلال **وحدثنا** محمد بن مشن عن حماد بن الحسن بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
عن القاسم عن ابي المؤمنين قالت انا فلتت تلك القلائد من عندهن كان عندنا فاصبحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً لا يأتي ما
يأتي الحلال من اهله او يأتي ما يأتي الرجل من اهله **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة قالت لقد رأيتني افتل قلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم فيبعث به ثم يقيم فينا حلالاً **وحدثنا**
يحيى بن يحيى والبرك بن ابي شيبة والوكري قال يحيى اخبرنا وقال الاخران حدثنا ابو مغوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة قالت رأيتني فلتت القلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقبل هديته ثم يبعث به ثم يقيم لا يجنب شيئاً مما يجنب
المحرم **وحدثنا** يحيى بن يحيى والبرك بن ابي شيبة والوكري قال يحيى اخبرنا ابو مغوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
قالت اهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة الى البيت غنماً فقلدها **وحدثنا** اسحق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثنا ابي حنيفة
محمد بن جحادة عن الحكم بن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كنا نلقي الشاة فترسل بها ورسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً لا يحرم
منه شيء **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان ابن زياد كتب الى
عائشة ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج الهدى وقد بعثت هدى فاكشيت الى بامر
قالت عروة قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا فلتت قلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى ثمر قلدها رسول الله

آخر التقليد والاشعار الى حين يحوز من المبيعات او من غيره **قوله** عن ابي المؤمنين المهي عائشة رضي الله عنها كما ورد في بعض روايات ابي نعيم الاسماعيلي
قوله من عن الخ كبراهمة وسكون المهاء اي الصوت وقيل هو المصبر منه وقيل هو الاخر خاصة قال الحافظ وفيه رد على من كره القلائد من
الابار واختار ان تكون من نبات الارض وهو مقبول من رواية مالك وقال ابن التين لعله اراد انه الاولى مع القول بجواز كونها من الصخر والله اعلم
قوله لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم ثم ترد الاسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الروايات عنها من اهل بيته وغيرهم قال الحافظ
قال ابن المنذر انكر مالك واصحاب الرأي تقليد الغنم زاد غيره وكأفهم بيلغهم الحديث ولو قيل لهم حجة الا قول بعضهم انها تضعف عن التقليد وهو حجة
ضعيفة لا المقصود من التقليد العلامة وقد تفقوا على انها لا تضعف عنها فتقلد بما لا يضعفها والخفية في الاصل يقولون ليست الغنم من الهدى
فالحديث حجة عليهم من جهة اخرى قال الشيخ عبد الله بن العيينة وهذا افتراء على الخفية ففي اي موضع قالت الخفية ان الغنم ليست من الهدى بل من غيرها
مشكوة بان الهدى اسم لما يهدى من النعم الى المحرم ليتقرب به قالوا وانه شاة لقول ابن عباس باسئس من الهدى شاة وعن هذا قالوا الهدى ايل
ولغيره غنم ذكرها وانما حتى قالوا هذا بالاجماع وانما ذهبوا الى التقليد في البنية والغنم ليست من البنية فلا تقلد لعدم المتعارف بتقليد هدا
اذ لو كان تقليد هامة لما تركوها وقالوا في الحديث المذكور تقدم به الاسود ولو ذكر غيره على ما ذكرنا وادعى صاحب المصنوع انه اثر شاذ فان قلت
يقال تركها وقد ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه ان ابن عباس قال لقد رأيت الغنم يوثق بها مقلدة وعن ابي جعفر رأيت الكباش مقلدة وعن عبد الله
ابن عبيد بن عمير ان الشاة كانت تقلد وعز عطاء رأيت انا من الصحابة يسوقون الغنم مقلدة قلت ليس في ذلك كله ان التقليد كان في الغنم التي
سبقت في الاحرام وان اصحابها كانوا محرمين على انا نقول انه ما منعوا الجواز لما قالوا بان التقليد في الغنم ليس بسنة **قوله** حدثنا محمد بن جحادة
يحيى مصنفه ثور حار مملعة مخففة **قوله** ان ابن زياد كتب الى ابن زياد هو عبيد الله بن زياد وعبيد الله هو الذي قتل الحسين بن علي قال الحافظ
هو وهربته عليه الغساني ومن تبعه قال الفروي وجميع من تكلم على صحيح مسلم والصواب ما وقع في البخاري وهو الموجد عن جميع رواة المطا ان زياد بن
المشغفان كتب الى عائشة وكان شيخاً فالك حديث به كذلك في رضى بنى أمية واما بعد فهم ما كان يقال له الا زياد بن ابيه وقبل استلحق معاوية كان
يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحرث بن كلدة الشقيقت تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في
خلافة معاوية شهد جماعة على اقرار ابي سفيان بان زياداً ولد فاستحققه معاوية لكونه ابنة ابنته وامر زياداً على العراقين البصرة والكونة
جميع ماله ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين **قوله** ليس كما قال ابن عباس قال عبد الله بن الزبير حين بلغه صنع ابن عباس
في ذلك بدعة ورب الكعبة قال الطحاوي لا يجوز عندنا ان يكون حلف ابن الزبير على ذلك الا انه قد علم ان السنة على خلافه وقال سعيد بن منصور
حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد بن عيسى عن عائشة دقيل لكان زياداً اذا بعث بالهدى امسك عما يمسه عنه المحرم حتى يخرج هديه فقالت

صلى الله عليه وسلم بيده ثوبت بها مع ابي فلم يحركه على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى خرا هدى وحل ثنا
سعيد بن منصور حدثنا هشيم بن اخينا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن مسروق قال سمعت عائشة وهي من وراء الحجاب تصفق وتقول
كنت اقبل فلا ادر هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم تمسح بها وما يمسك عن شيء مما يمسك عنه المحرم حتى يخرج هدى وحل ثنا
شمس بن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا داود وحديثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عن ابي كلاهما عن الشعبي عن مسروق عن عائشة بمثل
عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم رأى رجلاً يسوق دابة فقال اركبها قال يا رسول الله انما بدنة فقال اركبها

عائشة أوله كعبة يطوف بها قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجبت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وما روت في ذلك بحجة
ان يصا ابيد ولعل ابن عباس رجح عنه الخ وفيه قصور شديد فان ابن عباس لم ينقم بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة قال ابن المنذر
قال عمر بن علي وقيس بن سعيد وابن عمر بن عباس والنخعي وعطاء بن سيار وأخرون من اهل الهدي واقام حرمه عليه ما يحرم على المحرم قال أبو مسعود
وعائشة وانس وابن الزبير وآخرون لا يصيد بذلك محرماً والى ذلك صدار فقها والا مصار وقد ذهب سعيد بن المسيب الى انه لا يجتنب شيئاً مما
يجتنبه المحرم الا الجماع ليلة جمع رواه ابن ابى شيبة عنه بأسناد صحيح نعم جاء عن الزهري ما يدل على ان الامر استقر على خلاف ما قال ابن عباس في
وفي نسخة اخرى اليمان عن شعيب عنه واخرجه البيهقي من طريقه قال اول من كثفت العمى عن الناس وبت لهم السنة في ذلك عائشة فذكر الحديث عن عروة
وخرج عنها قال فلما بلغ الناس قول عائشة اخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس والله اعلم كما في الفتح قوله مع الهمزة لفتح الهنرة وكسر الواحدة الخفيفة
ترتيب بذلك اباها ابا بكر الصديق واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج ابو بكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك
عليها بجميع القصص ويحتمل ان زيلاته آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع ثلاثين ظناً ان ذلك كان في اول الاسلام
ثم غفر فأرادت ازالة هذا اللبس قوله حتى نحر الهدى الخ غاية لقوله فلم يحرم كالبيان انه حرم عليه شيء بعد التحريم لبيان انه لم يحرم عليه شيء اصلاً
في النحر ولا بعده اما بعد فلا يقول احد بخلافه واما قبله فما حرم اصلاً اذ لو كان شيء حرماً لما كان الى هذا الحد فاذا لم يكن الى هذا الحد فلا حرمة أصلاً
وهو المطلوب فالخاتمة في مثل هذا لافادة الدوام قال الحافظ م قوله حتى نحر الهدى وانقضى أمره ولم يحرم وترك احرامه بعد ذلك اخرى داوولى كانه اذا
التفت في وقت الشهية فلا ينبغي عند تنفأ الشهية أولى وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس انه ذهب الى ما افتي به قياً للتولية في امر الهدى
على المباشرة له فيثبت عائشة ان هذا القياس لا اعتباره له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشئ بنفسه وان كان له
عن يمينه اذ ادان ما يتم به ولا سيما ما كان من اقامة الشرائع وامور الديانة وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنص وان الامور
اضاله صلى الله عليه وسلم التأسي به حتى تثبت الخصوصية قوله تصفق الخ وفي البخاري عن مصرفي أن عائشة فقال لها يا أُم المؤمنين ان رجلاً
يجث بالهدى الى الرعدة ويجلس في العصر فيوصي ان تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محروماً حتى يحلل الناس قال سمعت تصفيتها من وراء الحجاب
الحسين بن زيد بن هاشم بن علي يدوها على الأخرى تعجباً او تأشفاً على وقوع ذلك باب جواز ركوب المدينة المهداة لمن احتاج إليها قوله
يسوء بدين الخ في حديث انس عند النسائي وقد جعله المشقة قوله يا رسول الله انها بدنة الخ قال الحافظ الظاهر ان الرجل ظن انه خفي كونه اهدياً
فلذلك اتى انها بدنة والسحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولهذا قال له لما زاد في مراجعته وبك واستدل به
عليه جواز ذلك ب الهدى سواء كان واجباً او متطوعاً به لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل حسب الهدى عن ذلك قد علم ان الحكم لا يختلف بذلك
واستمر من ذلك ما أخرجه احمد من حديث علي انه سُئل هل يركب الرجل هديه فقال لا بأس قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يمضون ديارهم
يركبون دواب بني هادي النبي صلى الله عليه وسلم اسناده صالح وبالجواز مطلقاً قال عمرة بن الزبير نسبته ابن المنذر الاحول والحقاق وبه قال اهل الظاهر
وهذا لا يخفى في الرواية بغاية الاصل في الضحايا ونقله في شرح المذهب عز الفقهاء والماوردى ونقل فيه عن ابى حامد والبندنجي وغيرهما تقييده
بالاحتاجة ونحوه الى المراد بان يجوز به غير حاجة يتناول النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي واحمد اسحق واطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة
عن الشافعية والاكواب حيفة واكثر الفقهاء وتيقن صاحب الهداية من الحنفية بالا اضطوار الى ذلك وهو المنقول عن الشعبي عن ابن ابى شيبة ونقله
الابن بكير في الهدى الامن لا يجوز منه بل انلفظ الشافعي الذي نقله ابن المنذر ونزحه له البيهقي يركب اذا اضطر ركوباً غير فاحش وقال ابن العربي
من مالكم يركب الا ضرورة فاذا استراحت نزل ومقتضى مقتضيه بالضرورة ان من انحلت ضرورة لا يعود الى ركوبها الا من ضرورة اخرى والدليل على اعتبار
ان الضرورة الثلاث وهي الاضطراب والركوب بالمعرفة وانحاء الركوب بائناً الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوجاً يلفظ اركانها بالمعرفة

ويلك في الثانية وفي الثالثة وحل شاة يحيى بن يحيى اخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي عن ابي الزناد هذا الاسناد قال
بيننا رجل يسوق بدنة مقلدة وحل شاة محمد بن رافع حل شاة عبد الرزاق حل شاة معمر بن هارون منبه قال هذا باحد شاة
ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر احاديث منها وقال بيننا رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويلك اركبها فقال بدنة يا رسول الله قال ويلك اركبها ويلك اركبها وحل شاة عمر الناقد وسيرج بن يونس قال احل لنا هشيم
اخبرنا حميد عن ثابت عن انس قال اظنني قد سمعته من انس وحل شاة يحيى بن يحيى واللفظ له اخبرنا هشيم عن حميد عن ثابت
البناني عن انس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها مرتين او ثلاثا
وحل شاة ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع عن مسعر عن بكير بن الاخنس عن انس قال سمعته يقول مر على النبي صلى الله عليه وسلم
بدنة او هدية فقال اركبها قال انها بدنة او هدية فقال ان وحل شاة ابو كريب حدثنا ابن بشر عن مسعر حدثني بكير بن
الاخنس قال سمعت انس يقول مر على النبي صلى الله عليه وسلم بدنة فذكر مثله وحل شاة محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن
ابن جريج اخبرني ابو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدي فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعبر
اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا وحل شاة سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن اعين حدثنا معقل بن ابي الزبير قال سألت جابرا
عن ركوب الهدي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعبر حتى تجد ظهرا وحل شاة يحيى بن يحيى اخبرنا عبد الله
ابن سعيد عن ابي التياح الضبي حدثني موسى بن سلمة الهذلي قال انطلقت انا وسمان بن سلمة معتمرين قال الظاهري ان
اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا فان مفهومة انه اذا وجد غيرها تركها وروى سعيد بن منصور عن طريق ابراهيم النخعي قال يركبها اذا اعيا قلب ما يستر
على ظهرها وفي المسئلة من هب خاص هو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن ابي حنيفة وشنع عليه ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة
اع- قال ابن الهارون من جن من المعنى ما يفيد وهو انه جعلها كلها لله تعالى فلا ينبغي ان يصرف منها شيئا لمنفعة نفسه ثم رأينا اشتراط الحاجة ثابتا بالنسبة
وهو ما في صحيح مسلم عن ابي الزبير في معنى يفيد منع الركوب مطلقا والسمع ورد بأطلاقه بشرط الحاجة اخصه فينبغي فيما وراءه على المنع الاصل الذي هو
مقتضى المعنى لا يمتدحوا بشرط ام- وفي الدلالة المختار ولا يركبه بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن ما نقض بركوبه وحمل متاعه ونقض في يد على الفراء
نأن اطعمته غنيا فمن قيمته ام- قال الحافظ وضمان النقص وافق عليه الشافعية في المذهب الواجب كالنذر ومن هب سادس وهو وجوب تركه
نقله ابن عبد البر عن بعض اهل الظاهر تمسكا بظاهر المخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من الجيرة والسائبة قال ولا يمنع القول بوجوبه اذا
تعين طريقا الى انقاذ همة انسان من الهلاك والله اعلم- قوله ويلك ام قال السدي الظاهر ان المراد به مجزأ الزجر لا الدماء عليه وقال القرطبي
قالها له تأديلا لجله ورجحه له مع عدم خفاء الحال عليه وهذا جزاء ابن عبد البر وابن العربي وبالفحش قال الربيع لمن راجع في ذلك بعد هذا قال وكذا
انه صلى الله عليه وسلم اشترط على ربه ما اشترط اهلك ذلك الرجل لاحتماله قال القرطبي ويحتمل ان يكون فيه عنه انه يترك ركوبها على اذنه الجاهلية
في السائبة وغيرها فجزءه عز ذلك فيعمل الحالتين هي انشاء ورجحه عياض وغيره قالوا والامر هنا وان ثابنا انه لا يشاد كذبه استثنى الذي يتوقف عن اقتتال
الامر الذي يظهر انه ما ترك الا متشالا عنادا ويحتمل ان يكون ظن انه يلزمه غرم ركوبها او اثر وان الاذن الصادر له بركوبها ما هو للشفقة عليه
فتوقف فلما اغفل له بادرا الى الاة تنال وقيل لانه كان اشرف على هلكة من الجهد وقيل كلمة تقال لمن وقع في هلكة فاشترط على الهلكة فاركب
فعل هذا هو اخبار وقيل هو حكمة تدغم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقولهم لا أم لك ويفويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ ويحك بدل
ويلك قال الهروي ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويخرج لمن وقع في هلكة لا يستحقها كذا في الفتح- قد سبق تحقيق هذه اللفظة فيما مضى
والله اعلم واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز انتفاع الواقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة قوله في الثانية وفي الثالثة
اي في احدي المراتين متعلق بقوله بدنة مقلدة ام وثبت انها كانت مقلدة نحل- قوله واظنني قد سمعته من انس قال الظاهر
قد سمعته من انس هو حميد ووقع في اكثر النسخ واظنني بنون وفي بعضها واظن بنون واحدة وهي لغة كذا في النشر قوله قال وان الم هكذا
هو في جميع النسخ وان فقط اي وان كانت بدنة والله اعلم- قوله اركبها بالمعبر اي بوجه لا يلحقها ضرر قوله اذا الجئت اليها اي اذا اضطررت
الى ركوبها قوله حتى تجد ظهرا اي مركوبا آخر باب ما يفعل بالهدي اذا عطب في الطريق
قوله عن ابي التياح الضبي الى التياح بمشاة فوق ثور مشاة تحت وجهاء مهيمة والضبي بضاد معجمة مضمومة وباء موحدة
مفتوحة اسمه يزيد بن حميد البصري منسوب الى بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة قال السمعاني نزل اكثر هذه القبيلة بالبصرة وكانت بها

ما يفعل بالهدي اذا عطب في الطريق

معها بل نة يسوقها فأزحفت عليه بالطريق فبقي بشا نحا أن هي أبدعت كيف يأتي بها فقال لأن قدمت البلد لا أستحقين عز ذلك قال فأضحيت فلما نزلنا البطحا قال النطن إلى ابن عباس نتحدث إليه قال فذكر له شأن بدنهم فقال على الخبر سقطت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بست عشرة بنة مع رجل وأمره فيها قال مضى ثم رجع فقال يا رسول الله كيف اصنع بما ألدع عليهما قال أخرهما ثم اصنع نعليهما في دهما ثم اجعله على صفتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك وحل ثنا يحيى بن يحيى

علة تنسب اليهم قوله فأزحفت عليه الخ قال لنوى هو بفتح الهنة واسكان الزاى ونحو الحاء المهمله هذا رواية المحدثين (الاخلاف بينهم فيه قال الخطابي كذا يقول المحدثون قال وصوابه ولا جود فأزحفت بضم الهنة يقال زحف البعير اذا قام وا زحفه وقال الهروي وغيره يقال ازحفت البعير وا زحفه السير بالالف فيها وكذا قال الجوهري وغيره يقال زحف البعير وا زحف السير وا زحف الرجل وقف بعيره فحصل ان اسكار الخطابي ليس بمقبول بل الجسيم جائز ومضى ازحفت وقف من الحلال والاعياء ام - والحاصل ان زحف الثلاثى ليس الا قاصدا زحف بالهنة يستعمل قاصدا ومتعددا قوله فبقي بشا نحا الخ ذكر صاحب المشرق والمطالع انه روى على ثلاثة اوجه احدها وهي رواية الجمهور فبقي بياني من الاعياء وهو العجز ومعناه عجز عن معرفة حكمها لو عطبت عليه في الطريق كيف يعمل بها والوجه الثانى نعى بياء واحدة مشددة وهي لغة بمعنى الاولى والوجه الثالث نعى بضم العين وكسر النون من العناية بالشئ والاهتمام به كذا في الشرح قوله ان هي أبدعت الخ بضم الهنة وكسر الدال وفتح العين اسكار التاء ومعناه كلمت وأعييت وفتت قال ابو عبيد قال بعض الاعراب لا يكون الا بظلم وظلم البعير هو غمره في مشيه قال الألبى والحديث يرد عليه لان المراد فيه عطبت او رقت بالكلية الا نراه قال أزحفت عليه فبقي بشا نحا ان هي أبدعت فكلامه يدل ان الابداع اشتد من

الازحافت على رواية كسر ان على الشرط من قوله ان هي وضبطه بعض شيوخنا بفتح الهنة اي من اجل عطبتا فعلى هذا يأتي ما تقدم ام قوله لا أستحقين عز ذلك الخ بالحاء المهمله وبالفاء ومعناه لأسألت سؤالا بليغا عن ذلك يقال اخفف المسئلة اذا ألح فيها واكثر منها قوله فاضحيت الخ بالضاد المجعلة وبعد الحاء بياء مشددة تحت قالوا ومعناه صرت في وقت الضحى قوله على الخبر سقطت الخ فيه دليل لجواز ذكر الانسان بعض ما دخته للحاجة وانما ذكر ابن عباس ذلك ترغيبا للسامع في الاغتناء بخبره وحشاله على الاستمرار له وانه علم محقق قوله مع رجل الخ اي ناجية الاسلى كما في المروة قوله وأمره الخ بتشديد اليم اي جعله اميرا فيها اي ليخبرها بحكمة قوله بما ألدع على الخ بصيغة المجهول اي بما حبس على من الحلال من تلك البدن ولم يقل ابدع لي لانه لو كان هو ذاك لا كان بنة يسوقها بل قال ابدع على لتضمين معنى الحبس كما ذكرنا قوله أخرهما ثم اصنع الخ بضم الموحدة ويجوز فتحها وكسرها الخ غس قوله نعليها الخ اي التي قلدتها في عنقها - قوله ثم اجعله على صفتها الخ اي كل واحدة من النعلين على صفيحة من صفيحتي سنامها ليعلم من مر به انه هدى نيا على من يستحقه من الفقراء - قوله ولا أحد من أهل رقتك الخ بضم الراء وسكون الفاء وفي القاصم الرقعة مثلثة اي دفعا لك فاهل زائد والاضافة ببيان قال الطيبي سواء كان فقيرا او غنيا وانما منحو ذلك قطعا لا طمعا لا يخبرها احد ويتعلل بالعطب ام - قال المازى نحا عز ذلك حمية ان يتساهل فيخبره قبل او انه قال القرطبي لانه لو لم يمنعهم ما كان ان يبادر فيخبره قبل او انه وهو من المواضع التي وقعت في الشرح وحلت ما لك على القول بسد الذرائع وهو اصل عظيم لم يظفر به الا مالك رحمه الله لدقة نظره ام - قلت وقد استعمل اصحابنا ايضا كثيرا في مسائلهم والله اعلم قال النوى وفي المراد بالرفقة وجهان احدهما انهم الذين يخاطبون المهدي في الاكل وغيره دون باقي القافلة والثاني وهو الاصح وهو الذي يقضيه ظاهر الحديث وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور اصحابنا ان المراد بالرفقة جميع القافلة لان السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيعهم اياها هذا موجود في جميع القافلة فان قيل اذا لم تجوزوا لاهل القافلة اكله وترك في البرية كان طعمة للسايع وهذا اضاعة مال قلنا ليس فيه اضاعة بل العادة الغالبة ان سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لا لتقاط ساقطة ونحوه وقد تاتي قافلة في اثر قافلة والله اعلم - واختلف العلماء في الاكل من الهدى اذا عطب فخره قال الألبى ما عطب من هدى النطوع قبل بلوغه محله اباح لصاحبه ان يأكل منه عائشة وقال ابن عباس وابن المنذر لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا اهل الرفقة لنصر الحديث وقال مالك الجمهور لا يأكل منه صاحبه ويخلى بينه وبين الناس وان اكل منه ضمنه ومذهب مالك والجمهور انه لا بدل على صاحبه فيما عطب وهو موضع بيان دام ما عطب من الهدى الواجب قبل النحر فقال مالك والجمهور ياكل منه صاحبه ولا غنيا لان صاحبه يضمنه لانه تعلق بذمته واختلف هل له بيعه فسنعه مالك واجاز الجمهور واما ما بلغ من الهدى محله فمشهور مذهب مالك انه لا يأكل من ثلثة من الحزاء والفديرة ونذر المساكين ويأكل مما سوى ذلك وبه قال فقهاء الامصار وجماعة من السلف وقال الحسن يأكل من الحزاء والفديرة وقال مالك ان نعل فلا شئ عليه فيها وقال الشافعي لا يأكل من الواجب ويأكل من النطوع والنسك ويهدي ويصدق ويهدي المتعة والقران عند نسك وقال ابو حنيفة ياكل من هدى المتمتع

باب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض

والبوكر بن ابى شيبة وعلى بن حجر قال يحيى خبيرا وقال الاخران حدثنا اسماعيل بن علية عن ابى الليث عن موسى بن سلمة عن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ثمان عشرة بدنة مع رجل ثم ذكر بئس حدث عبد الوارث لم يذكر اول الحديث **حلت** ثمان بدنة
المسمع حدثنا عبد الله بن علي حدثنا سعيد بن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذيبا ابا قبيصة حدثه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطيت منها شئ فخشيت عليه موتا فانحرها ثم اغس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها
ولا تطعمها انت ولا احد من اهل ققتك **حلت** ثمانا سعيد بن منصور وزهير بن حرب قال حدثنا سفين عن سليمان بن الاحول عن
طاووس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرن احد حتى يكون آخر عهد بالبيت
قال زهير ينصرفون كل وجه ولم يقل في **حلت** ثمانا سعيد بن منصور والوكبر بن المشيبة واللفظ لسعيد قال حدثنا سفين عن ابن
طاووس عن ابيه عن ابن عباس قال امر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض **حلت** ثمانا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني الحسن بن مسعود عن طاووس قال كنت مع ابن عباس اذ قال زيد بن ثابت تفق ان
والقران والتطوع ولا ياكل من غيرها، ام - قال فالدراختة ويجوز اكله بل يندب كالاضيحة من هدى التطوع اذ بلغ الحرم والمتعة والقران ولو اكل
من غيرها ضمن ما اكل، ام - قال ابن عابدين قوله اذا بلغ الحرم فليدبه لما سياتي من ان حل لا ينفع به لغير الفقراء، قيد ببلوغه محله قال صاحب البحر
والفرق بينهما انه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالاراقة وقد عملت فالاكل بعد حصولها واذ المبلغ في بالصدق ولا كل يتافيه، وفي الدراختة وديق
بدل هدى واجب عطية تعيب بما يمنع الاضيحة وصنع به ناشد ولو تطوعا غيره وصنع فلا ذنبة بدمه وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدى للفقراء
ولا يطعم الا يطعم منه غنيا لعدم بلوغه محله، ام بتغير يسير، نحو بيت الباب محمول على التطوع عند اصحابنا، والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**
ثمان عشرة بدنة الم تقدم الم اية بسنت عشرة بدنة قال النورى يجوز انها قضيتان ويجوز ان تكون قضية واحدة والمراد ثمان عشرة وليست في
قوله ست عشرة نفرا الزيادة لانه مفهوم عدد ولا عمل عليه والله اعلم ونقل الواقدي انه عليه الصلوة والسلام استعمل على هديه ناجية بن جندب
الاسلمى وامره ان يتقدم بها وقال كان سبعين بدنة فهذا مخالف لرواية مسلم اللهم الا ان يقال العلم المذكور في رواية مسلم يخص بخدمة
ناجية له والباقي لغيره من رفقاته كما يدل عليه قوله وامره فيها والله اعلم **باب** وجوب طواف الوداع وسقوطه عن
الحائض **قوله** ينصرفون في كل وجه الم اى طريق طائفا وغير طائف **قوله** لا يفرن احد كذا الم اى النفر الاول والثاني او لا يخرج من احد كمن
مكة والمراد به الاقافي **قوله** آخر عهد بالبيت الم اى بالطوايف كما رواه ابو داود قال النورى فيه دلالة لمن قال بوجوب طواف الوداع وانه اذا تركه
لزمه دم وهو الصحيح فمنهنا وبه قال اكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم وحامد والثوري وابو حنيفة واحمد والشافعي وابو ثور وقال مالك وداود والنسائي
هوسنة لا شئ في تركه وعن مجاهد روايتان كالمذهبين، ام، قال الحافظ والذي رأيت في الاوسط الا ان المنذر انه واجب الامر به الا انه لا يجب بتركه
شئ، ام قال الشيخ والله الدهلوى قد رآه روحه الشريف اى ايجاب طواف الوداع تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر تصويرا لكونه هو
المقصود من السفر وموافقة لعادتهم في توديع الوفد ملوكها عند النفر والله اعلم - وقال الشيخ ابن الهما رحمة الله طواف الوداع واجب يستحب ان
يجعله آخر طوافه، في الكافي للحاكم الشهيد ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ناشد ولكن الافضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج وعن ابى يوسف والحسن
اذا اشتغل بعد بعل فمكة يعيد للصدم وانما يعتد به اذا فعله حين يصيد - واجب بانه انما فتد مكة للنسك فحين تفرغه منه جاء
او ان السفر فطوافه حينئذ يكون له اذا الحال انه على عزم الرجوع نعم روى عن ابى حنيفة رحمه الله انه اذا طاف للصدم ثم اقام الى العشاء قال
احب ان يطوف طوافا آخر كيلا يكون بين طوافه ونفره حائل لكن هذا على وجه الاستحباب تحصيل الم مفهوم الاسم عقيب ما اضيف اليه ليس ذلك
محتم اذا لا يستغرب في العرف تأخير السفر عن الوداع بل قد يكون ذلك وليس على اهل مكة ومن كان داخل الميقات وكذا من اتخذ مكة دارا ثوبا
له الخروج ليس عليهم طواف صلا وكذا فانت الحج لان العود مستحق عليه ولانه صار كالمعتم وليس على المعتم طواف الصدم ذكره في الخفة وفي اثباته
على المعتم حديث ضعيف رواه الترمذى وفي البدائع قال ابو يوسف احب الى ان يطوف الملى طواف الصدم لانه وضع ختم افعال الحج وهذا المعنى
يوجد في اهل مكة، **قوله** عن المرأة الحائض الم وفي معناها النفساء وعلى هذا الاستثناء اتفاق عامة اهل العلم وقد نقله بسط الكلام عليه
وذكر ما روى عن بعض السلف من خلافه في باب بيان وجوه الاحرام في شهر حديث عائشة رضي الله عنها **قوله** اذ قال زيد بن ثابت تفق ان
ولعل هذه الحادثة بينهما جرت بعد ما بلغه فتوى ابن عباس وابى جري بنه وبين اهل المدينة من المراجعة فتى صحيح البخاري عن عكرمة ان اهل
المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت قال لهم تنفروا لولا ان اخذ بقولك وندم قول زيد قال اذا قدم المدينة فاسألو

قد حاضرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليها تعبسنا ألتركن طافت معكن بالبيت قالوا بلى قال فاخرجن **وحدثني** الحكيم موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد من صفية بعض ما يريد الرجل من أهله فقالوا أنها حائض يا رسول الله قال وانها لحائضت فقالوا يا رسول الله أنها قد زارت يوم النحر قال فلتنفر معكم **حدثنا** محمد بن المنثري وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة **حدثنا** عبد الله بن معاذ واللفظ له حدثنا أبي حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفر إذا صفية على باب خبائها كئيبة حزينة فقال عقرى حلقى أنك لحائضت أنت قال لها أكنت أفضيت يوم النحر قالت نعم قال فانفري **وحدثنا** يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب عن أبي معاوية عن الأعمش **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن **حدثنا** جميعاً عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث الحكم غير أنها لا يذكران كئيبة حزينة **وحدثنا** يحيى بن يحيى التيمي قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسماء وبلال وغيرهما بطرق عديدة وحدثني إبراهيم بن الصبحي أيضاً **قوله** قالوا بلى لم يحتل أن يكون معهن ذكر وغلب على الأناث قاله الأثير **قوله** قال فاخرجن الخ أي فخرج معكن **قوله** لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير الخ قال النووي هكذا وقع في معظم النسخ وكذا نقله القاضي عز معظم النسخ قال سقط عند الطبري قوله لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير قال وسقط لعنه قال فقط لابن الحناء قال القاضي واظن أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم شك فيه فأحقه على المحفوظ الصواب وفيه على الحاجة بقوله لعنه **قوله** بعض ما يريد الرجل من أهله الخ أي الجماع وفيه حسن أدب عائشة في العبارة **قوله** أنها قد زارت يوم النحر الخ فيه دليل لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطوات الأفاضلة طواف الزيارة وقال مالك يكره وليس للكره حجة تعتمد **قوله** إذا صفية على باب خبائها الخ قال الحافظ وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من مكة واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل وليس ذلك بالأمر الاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب خبائها الذي هو وقت الرحيل بل ولو اختلف الوقت لم يكن ذلك مانعاً عن الإفادة المذكورة **قوله** عقرى حلقى الخ تقدم في باب بيان وجوه الأحكام تحقيق معناه قال الطبيب رحمه الله هكذا روى على وزن فعلة بالتثنية والظاهر عقرى وحلقى بالتثنية أي عقرها الله عقرى وحلقى أحلقاً يعني قتلها وجرعها أو أصاب حلقها وجمع وهذا دعاء لا يراد وقوعه بل عادة العرب التكلم بمثله على سبيل التلطيف وقيل هما صفتان للمرأة يعني أنها تحلق قومه وتعقرهم أي تستأصلهم من شؤمها أم وقيل أنهما مصدران والعقر الحرحم والقنن وقطع العصب الحلق أصابة وجمع في الحلق أو الضرب على الحلق أو الحلق في شعر الرأس لا فمن يفطن ذلك عند شدة المصيبة وحققها أن يتوكل أن يبدل التثنية بالالف اجراءً لا وصل مجرى الوقت أم وفيه أنه لا يساعدة سبها بالياء وقيل أنها تأنيث فعلان أي جعلها عقرى أي عاقراً أي عقيماً وحلقى أي جعلها صاحباً جمع الحلق ثم هذا واقتال ذلك مثل ترتيب يداً وشكلته أمه مما يقع في كلامهم للدلالة على هوييل الخبر وإن ما سمعه لا يوافق لاللفظ الذي وقع من لولم الأصل والدلالة على التماسه **قوله** قال فانفري الخ بكسر الفاء أي أخرجي إلى المدينة من غير طواف الوداع فإن وجوبه ساقط بالعدول إلى الاستحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها **قوله** دخل الكعبة الخ كان ذلك في مكة الفتح كما وقع مبيناً في الروايات الصحيحة التي يأتي بعضها في الباب وفيه استحباب دخول الكعبة وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً من دخل البيت دخل في الجنة وخرج مغفوراً له قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وحلى استحبابه ما لم يؤد أحد بدخوله قال بعض العلماء وليحتج بخله النعمة والمزاومة ما أمكن فإن أكثر أخباها في هذا الزمان وحكم أقل من خصالهم وطاعتهم أقل من عصيانهم فثبت قال ابن العربي الحمد لله الذي أغنانا عن متعة الشبهة بأخراج الحجر من الكعبة الشريفة فقد ثبت أنه عليه السلام قال لعائشة حين سألت دخول الكعبة صلى فيه فأنه عنها قال الحافظ وروى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس أن دخول البيت ليس من الحج في شيء وحكى المقرئ عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ورواه ابن النبي صلى الله عليه وسلم إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرماً وإنما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم خرج من عندها وهو قري العين ثم رجع وهو كئيب فقال دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمته فقد تمسك به لصاحبها القبول المحلى تكون عائشة لو تكن معه في الفتح ولا في عمرته بل سيأتي بعد ما بين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته فتعني أن القصة كانت في حجته وهو المطلب وبذلك جزم البيهقي وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي وكان إذا لم لا يمكن من إزالتها بجماعات عام الفتح ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد حجة فليس في السياق ما يمنع ذلك وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة

باب استحباب دخول الكعبة للحاج ونحوها

وعثمان بن طلحة الحجبي فأغلقها عليه ثم مكث فيها قال ابن عمر فسألت بلالاً الأحمين خربهم ما صنعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وسراة وكان البيت يومئذ على

في حجته، أم قال الشوكاني حمله على الرجوع إلى المدينة بعيداً جداً، وقال الألباني ولكن في سناد حديث عائشة اسمعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير وهو ضعيف
قوله وعثمان بن طلحة الحجبي الخ هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ويقال له الحجبي بفتح الميملة والحجيم والآن
 بيته الحجة بحجهم الكعبة ويعرفون الآن بالشيبين نسبة إلى شيبين بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا دلالة له أيضاً صحبة ورواية،
قوله فأغلقها عليه الخ أي أغلقها عثمان وفي الموطأ فأغلقها عليه والصمير لعثمان وبلال وفي رواية آتية فأجافوا عليهم الباب قال الخافط
 والجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته ولعل بلالاً ساعده في ذلك ورواية الجمع يدل على الأمر بذلك والراعي به وأما الحكمة
 في إغلاق الباب فقال بعض العلماء يحتمل أن يكون في ذلك ثلاث زحوا عليه لتوفر ما عيهم على مراعاة أفعاله لياخذها عنه وليكون ذلك أسكن لقلبه
 واجمع لحشوه وإنما أدخل معه عثمان ثلاثاً ليطن أنه عز عز ولاية الكعبة وبلالاً وأسامة لملأ منتهى خدته وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان
 يذنب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطعمه على ما يطعم عليه لأن أبأكروم غيرهما من هو أفضل من بلال
 ومن ذكر معه لم يشأ ذكرهم في ذلك **قوله** فسألت بلالاً الخ هذا هو المحفوظ أنه سأل بلالاً ووقع عثمان عوانته من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن
 ابن عسكارة سأل بلالاً وأسامة بن زيد حين خرجا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة ففلا على حجته وكذا أخرجه البزار نحوه لأحمد والطبراني من طريق
 البراءة عن ابن عمر قال أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا وسلم والطبراني من وجه آخر فقلت ابن عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا إنا كان محفوفاً
 حمل على أنه سأل بلالاً لسؤال، ثوراد زيادة الاستنبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضاً وأسامة ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عمر عن عبد الله بن مسعود
 ونسبت أن أسأله كم صلى بصيغة الجمع وهذا أولى من جزمه عياض بوجه المراتب التي أشرنا إليها من غير علم وكأنه لم يفت على بقية المراتب و
 لا يارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه لكنه
 كبر في نواحيه فإنه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أتتهما اعتدل في ذلك على غيره وحيث نفاها أراد أن يعلّمه لكونه لم يره صلى الله عليه وسلم حين صلى
 وسياق مزيد بسط فيه في آخر هذا الباب أن شاء الله تعالى وفي الحديث من الفوائد سؤال المفضل مع وجود الأفضل والاكتفاء به والحجة بخبر الواحد
 ولا يقال هو أيضاً خبر واحد فكيف يتجوز للشئ بنفسه لأننا نقول هو فرد ينضم إلى نظائر مثله بموجب العلل المذكورة وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه و
 فضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم ليعمل بها **قوله** عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه الخ كذا في هذه الرواية التي
 رواها الحجبي بن يحيى عن مالك وفي رواية اسمعيل عن مالك عكس هذا فإنه قال عمودين عن يمينه وواقفه عليه ابن القاسم والمقنبي والموصل **قوله**
 ابن الحس والبخرافة وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وقد جزم البهقي بترجيح رواية اسمعيل ومن وافقه وفي رواية عثمان بن
 عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره قال الدارقطني لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك وسياق في رواية إلى أسامة وعبد الله بن نافع بين
 العمودين المقدمين وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وسراة وليس بين هاتين الروايتين
 مخالفة ولكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين وهذا عقبه البخاري
 برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه حيث نفي أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويشير إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه أشعاراً بأنه تغيرت هيئته الأولى وقال الكرماني لفظ العمود
 جنس يحتل الواحد والاثنين فهو محل بتيقنه رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على
 غير سمتهما ولنظا المقدمين في الحديث السابق مشعر به والله اعلم **قلت** ويؤيده أيضاً رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب وأخذوا من مقام
 إبراهيم صلى الله عليه وسلم (من صحيح البخاري) فإن فيها بين السارين اللتين على يسار الداخل وهو صحيح فإنه كان هناك عمودان على اليسار وانه صلى الله عليه وسلم بينهما فيحتمل
 أنه كان ثم عموداً آخر عن اليمين لكنه بعيداً وعلني غير سميت العمودين فيعم قول من قال جعل عن يمينه وعمودين وقول من قال جعل عموداً عن يمينه فيجوز
 الكرماني احتمالاً آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصل إلى جنب الأوسط فمن قال جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره لم يفتقر إلى الذي
 صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجده مسبوقاً بغيره لا احتتمل، كذا حققه الخافط في باب الصلاة بين السوارى من الفقه ثم قال في باب الحج
 قد تقدم الكلام على ذلك مسبوقاً في باب الصلاة بين السوارى بما يغني عن إعادة ذكره لكن نذكر هنا ما لم يتقدم ذكره فوقع في رواية فيلم عند البخاري في
 المغازي بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة أعمدة بسط بين عمودين صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره

فقال اثنى بالفتح فذهب الى أمه فأتى ان تعطيه فقال والله لتعطيني هذا السيف من صلبى قال فاعطته
 آياه فجاؤ به الى النبي صلى الله عليه وسلم فدفعه اليه ففتح الباب ثم ذكر مثل حديث حماد بن زيد **وحديث** زهير بن حرب
 حدثنا يحيى وهو القطان حم وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حم وحدثنا ابن نمير واللفظ له حدثنا عبد الله عن
 عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ومعه أسامة وبلال وعثمان بن طلحة فاجأوا
 عليهم الباب ففتح فقلت أول من دخل فقلت بلال أفقلت أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بين العمودين
 المقدامين فنسيت ان أسأله كم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديث** حميد بن مسعدة حدثنا خالد بن عيسى بن الحارث
 حدثنا عبد الله بن عون عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه أتته الى الكعبة وقد دخلها النبي صلى الله عليه وسلم وبلال وأسامة واجا
 عليهم عثمان بن طلحة الباب قال فمكثوا فيه مليا ثم فتح الباب فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وركبت الدار فدخلت البيت
 فقلت أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم قالوا هم هنا قال ونسيت ان أسأله كم صلى **وحديث** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث
 حم وحدثنا ابن ربيعة أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت هو
 وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فاعلقوا عليهم الباب فلما فتحو أكنفت فأول من وجر فقلت بلال أسأله هل صلى فيه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم صلى بين العمودين اليامين **وحديث** حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس
 عن ابن شهاب أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال
 عثمان بن طلحة وله يد خلفها معهم أحد ثم أغلق عليهم قال عبد الله بن عمر أخبرني بلال وعثمان بن طلحة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليامين **وحديث** اسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد جميعا عن ابن بكر قال عبد
 أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح قال قلت لعطاء سمعت ابن عباس يقول أنها أم المؤمنين لم تدر ما يدخوله قال لم يكن يخفى
 عن دخوله ولكن سمعته يقول أخبرني أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعى في نواحيه كلها ولم يصل
 سكت لسمعه الله المرفق قوله اثنى بالفتح الخ روى عبد المزيق والطبراني من حديثه من مهمل الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما
 يوم الفتح اثنى بفتح الكعبة فأبطا عليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظره حتى أنه ليخدر منه مثل الجمان من العرق ويقول لا يحبس نفسي
 اليه رجل وجعلت المرأة التي عندها المفتاح وهي أم عثمان واسمها سلفة بنت سعيد تقول ان اخذ منك لا يعطيكوه ابدا فمزى بها حتى اعطت
 المفتاح فجاء به ففتح ثم دخل البيت ثم خرج فجلس عند السقاية فقال على رءوسنا اعطينا النبوة والسقاية والحجاجة ما قوم بأعظم نصيبا منا
 فكره النبي صلى الله عليه وسلم مخالفة عثمان بن طلحة فدفع المفتاح اليه، وروى ابن عاكب عن مهمل عبد الرحمن بن سابط ان النبي صلى الله
 عليه وسلم دفع مفتاح الكعبة الى عثمان فقال خذها خالدة خذها اني لم ادفعها اليكم ولكن الله دفعها اليكم ولا ينزعها منكم الا ظالم ومن طرفي ابن جريح
 ان عليا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اجمع لنا الحجابة والسقاية فانزلت ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها فدعا عثمان فقال خذوها
 يا بني شبيعة خالدة تالدة لا ينزعها منكم الا ظالم ومن طرفي علي بن ابي طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني شبيعة كلوا مما يصل اليكم من
 هذا البيت بالمعروف، كذا في الفتح - قوله او يخرج من هذا السيف الخ قال المسند كناية عن قتل نفسه ولعل مراده بذلك تخفيف التعطية والله
 تعالى اعلم قيل لها ما اسلمت فلذلك منعته قوله فلم يصل فيه حتى خرج الخ قال بعض العلماء يذهب الى ان بلال على نفي غيره لا فريه احدهما انه
 لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم بل هو من قبله وانما اسند نفيه تارة لأسامة وتارة لاختلافه مع ان لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية
 شاذة قد روى احمد بن حنبل عن ابن عباس عن ابي عبد الله الفضل نفي الصلوة فيها فيحتمل ان يكون نفيها عن أسامة فانه كان معه كما تقدم وقد وقع اثبات
 صلته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عن غيره فتعارضت الرواية فذلك عند من ترجح رواية بلال من جهة انه ثبت وغيره نافي من
 جهة انه لم يثبت عليه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النوري وغيره يجمع بين اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لما دخلوا الكعبة
 اشتغوا بالدعاء فراهي أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فراه بلال لقربه منه وليريه أسامة ليعرفه واشتغل كل واحد باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال ان يحجب عنه بعض
 الاعاء ففقاها عملا بظنه وقال المحب الطبري يحتمل ان يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله للحاجة فاشهد صلواته ونفيها له ما رواه ابو داود
 الطيالسي في مسنده عن ابن ابي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن غير صوفى ابن عباس عن أسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة

نقص الكعبة وبنائها

فيه حتى خرج فلما خرج ركن في قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة قلت له ما توأجها في زواياها قال بل في كل قبلة من البيت **حل ثنا** شيان بن فروخ حدثناهما محمد بن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سوارف قام عند سارية فدعا ولم يصل **حل ثنا** شريح بن يونس حدثنا هشيم خبرنا اسمعيل بن ابي خالد قال قلت لعبد الله بن ابي او في صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته فقال لا **حل ثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا ابو مغيرة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احدثت عمل قومك بالكفر لفتقت الكعبة ولجعلتها على اساس ابراهيم فان قرشا حين بنت البيت استقصرت ولجعلت لها خلفا **و حل ثنا** الهالكين بن ابي شيبة والوكري قال حدثنا ابن نمير عن هشام بهذا الاسناد **حل ثنا** يحيى بن يحيى فرأى صوراً في ما يدور من ماء فانتبه به ففزع به الصور ففعلها الاسناد جيد قال القطري فعله استصحب النضر لمرعة عوده الفخر وهو سفره على ان هذه القصة وقعت عام الفخر ومنه من جمع بين المحدثين بنين تميم احدهما علي الاخر فقال الهلب شارح البخاري يحتل ان يكون دخول البيت وقع مرتين صلى في احداهما ولم يصل في الاخرى وقال ابن حبان الاشبه عدى في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفخر صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال وجعل نفق ابن عباس الصلة في الكعبة في حجة التي حج فيها لان ابن عباس نفاها وأسند الى أسامة وابن عمر ثبوتها وأسند ابن بلال الى أسامة ايضا فاذا حمل الخبر على ما ذكرناه بطل التعارض وهذا جمع حسن لكن تعقب النووي بانه لا خلاف انه صلى الله عليه وسلم دخل في يوم الفخر لا في حجة الوداع ويشهد له ما رواه الاذري في كتاب مكة عن شيان عن غير واحد من اهل العلم انه صلى الله عليه وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفخر ثم حج فلم يدخلها واذا كان الامر كذلك فلا يمتنع ان يكون دخلوا عام الفخر مرتين ويكون المراد بالاول الذي في خبر ابن عيينة ودخل السفر لا الدخول وقام عن الدار فطوى عن طريق ضيقة ما يشهد لهذا الجمع والله اعلم **قوله** في قبل البيت لم يصح الاتفاق المبرور وجوز اسكان البناء كما في نظائر قبل موقفا ما استقبلت منها وقيل مقابلهما وفي رواية في العجيج نصلي ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد بقبائها ومعناه عند بابها **قوله** وقال هذه القبلة ثم قال الخطابي عنده ان امر القباة قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينبغي بعد اليوم فصلوا اليه ابداً قال ويستحل ان يدخل عليه من سنة موقفاً لا مامراً وندية في بيوتها وذو النواصي وان كانت الصلوة في جميع جهاتها يجوز ثمة هذا كلام الخطابي ويحتمل معناها ثلثاً وهو ان معناه هذه الكعبة هي السجدة المحرمة الذي أمر بتوابع قبالة الاكل المحرم وكذا كل السجود الذي هو الكعبة بل هو الكعبة نفسها فظ والله اعلم **قوله** بل في كل قبلة من البيت ثم قال المراد **قوله** قال لا اثم قال النووي قال العلماء وسبب عدم دخوله صلى الله عليه وسلم ان كان في البيت من الاصنام والصور ولو يكن المشركون يتكبرونه لتغييرها فلما فخر الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه وازال الصور قبل دخوله والله اعلم - قال الحافظ ويحتمل ان يكون دخول البيت لم يقع في الشرط فلما أراد دخوله منعوه كما منعوه من الاقاصى بمكة زيادة على التارخ فلم يقصد دخوله لئلا يمنعوه وفي السيرة عن علي بن ابي طالب قبل الجيرة قال زال شيئاً من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة نخوة لانه فان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الاول لان ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لقصص العبادة والازالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفخر - **باب** نقص الكعبة وبنائها **قوله** لولا حدثت قومك الخ يعني قريشاً والحدثت بفتح الحاء وفي رواية أخرى لولا حدثت قومك بكسر الكهمله وسكون اللام بدلها مثلثة بمعنى الحدث اي قريب عهدهم يعني ان قريشاً كانت تعظم امر الكعبة جداً فاحتشوا ان يظنوا الاصل قريب عهدهم بالاسلام لانه غير بناؤها لينقض بالفخر عليهم في ذلك وليست فاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة وسنة ترك الحار المنكر خشية الوقوع في المنكر منه وان الامام يسوس رعيته بما فيه احوالهم كان فضلاً كما لم يكن محرماً كذا في الفخر **قوله** حين بنت الكعبة الخ كان بين ذلك البناء وبين المبعث النبوي خمس سنين وقال مجاهد كان ذلك قبل المبعث بخمس عشرة سنة والاول اشهر ربه جزء ابن اسحاق قال النووي قال العلماء بنى البيت خمس مرات بنته الملائكة ثم ابراهيم عليه السلام ثم قريش وابيهاية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء وله خمس وثلاثون سنة وقيل خمس وعشرون وفيه سقط على الارض حين وقع ازاره ثم بناه ابن الزبير ثم الحجاج بن يوسف واستمر الى الآن على بناء الحجاج وقيل بنى مرتين آخرين اثلاثاً وقدا وضعت في كتاب البصياح المناسك الكبير **قوله** استقصرت الخ قال النووي معناه قصرت عن تمام بنائها واقصرت على هذا القدر لتقصير النفقة بهم عن تمامها كما سيأتي بعض تفصيله **قوله** ولجعلت لها خلفاً الخ بصيغة المتكلم عطف على جعلتها لا بصيغة التثنية الغائب عطفاً على استقصرت كما توهمه القاسمي وقوله خلفاً بفتح الخاء وسكون اللام بعد هاء فاء وقد سترها هشام راويه بقوله خلفاً يعني باباً كما في البخاري تعليقاً واخرجه ابن خزيمة عن

قال قرأت على ملك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن عمر عاتشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لآلئى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصر عن قواعل ابراهيم
 قالت فقلت يا رسول الله افلا تزدوها على قواعل ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثنا ان قومك بالكفر فقال عبد الله
 ابن عمر ان كانت عاتشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين
 الذين يليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعل ابراهيم وحديثي ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب عن عاتشة حم وحديثي
 هرون بن سعيد لا يلي حدثنا ابن وهب اخبرني عاتشة بن بكير عن ابيه قال سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول سمعت عبد الله بن ابي بكر
 ابن ابي قحافة يحدث عبد الله بن عمر عن عاتشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لولا
 ان قومك حدثوا هذه الجاهلية اوقال بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله وكنجات باها بالارض لادخلت فيها من الحجر
 وحديثي محمد بن حاتم حدثني ابن هادي حدثنا سليمان بن حيان عن سعيد بن عيسى عن ابن مينا قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول
 حدثني خالتي يعني عاتشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عاتشة لولا ان قومك حدثوا هذه الجاهلية لادخلت في الكعبة فالتفتها
 بالارض جعلت لها بابا من بابا شرفيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة اذرع من الحجر فان قرينها اقتصرتها حيث بنيت الكعبة
 وحديثنا هناد بن السري حدثنا ابن ابي ربيعة اخبرنا ابن ابي سليمان عن عطاء قال لما استقر في البيت

ابى كريب عن ابى اسامة وادرج التميمي والفظه وحجت له اخذت ابى ربيعة من خلفه يتناول المائدة المقدسة قوله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر
 الصديق اخبر عبد الله بن محمد قوله اخبر عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن محمد بن ابي بكر
 من روايته عن عبد الله بن محمد قوله الذي ترى انى المرفوعة قوله ان كانت عاتشة سمعت الخ لذين هذا شكنا من ابن عمر في صدق عاتشة
 لكن يقع في كلام العرب كثيرا اسورة التشكيك والمراد التقدير اليقين قوله استلام الركنين الخ افتتال من الماء والمراد استلام الركن بالقبلة او
 اليد قوله يليان الحجر الخ اي يقربان من الحجر كسما المهيمة وسكون الجحيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا والقدر
 الذي اخرج من الكعبة سياق قريبا قوله لانفقت كنز الكعبة الخ قال الحافظ لم اراه في الزيادة الا من هذا الوجه ومن طريق آخر خرجها
 ابو عوانة من طريق القاسم بن صابر عن عبد الله بن الزبير عن عاتشة اه - قال النووي وفيه دليل لحجوز اتفاق كنز الكعبة ونذرهما الفاضلة عن
 مصالحهما في سبيل الله لكن جاء في رواية لانفقت كنز الكعبة في بناءها وبنائها من سبيل الله فلعلة المراد بقوله في الرواية الاولى في سبيل الله
 والله اعلم قال القرطبي كنز الكعبة المال المجمع مما يهدى اليها قال عياض وكانوا في الجاهلية ينفقون منه فيما يحتاج اليها البيت ويقرون الفدا
 ولا يقرضون اليه تعطيها لها فاقوه صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم على ما كان عليه ولم يتعرض له للحلة التي ذكره وهو خوف ان تقول قرش وشكره كما
 تنكر بناء البيت على عاقد فهو في تعظيم تغيير ذلك فاقوه صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ولم يغيره استلاما قاله اقره ابو بكر ثوران عمرهم بقسمه فخالفسه
 بعض الصحابة واخبر ان صاحب يد ليعمله وقال له ابي ان الله قد بين موضع كل مال ولما في ابقاء ما كان وحليتها من الترهيب للعداء قال القرطبي
 وليس من كنز الكعبة ما يتلى به من الذهب والفضة كما قلته بعضهم فان ذلك ليس بصحيح لان حليتها حبس عليها كحصنها وقتنا دليها لا يجوز فيها
 في غيرها وحام حليتها حكم حلية السيف والصحف المحبسين في سبيل الله تعالى فانه لا يجوز تغييره عن الوجه الذي حبس فيه وانما كنزها فضلة
 ما يهدى اليها بعد نفقة ما يحتاج اليه كما تقدم قوله باها بالارض الخ اي ملاصقا بها قوله لما احترق البيت الخ قال الابي لا بد من تقديم ما يتخير
 به صفة المحتاج قال اللباني وغيره من المؤرخين ان معاوية كان يهدى لابنه يزيد بالخلافة واخذ الناس بذلك وتأخر عن الدخول فيه الحسين بن نو
 عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير فلما توفي معاوية وبويع ليزيد لم يكن عليه اهم من مبايعته الثلاثة فكتب الى عامله بالمدينة اما بعد فخذ حبيدا
 وابن عمر وابن الزبير بالبيعة اخل شديد ليس فيه رخصه والاساءة فارسل الى الحسين وابن الزبير فوعلا ان ياتيا من الغد ثم خرج ابن الزبير تحت
 ليل الى مكة فارسل فطلبه فلم يوجد لانه اخذ طريق الاعظم واشتغل العامل فطلب الى المساء فارسل الى الحسين فوعلا ان ياتيه من الغد
 فخرج ايضا تحت ليل في بنيه واهل بيته الى مكة فلما انتفرا ارسل اليه اهل الكوفة ان ائتيا نيا بعد فخرج اليها فخل لوه فقتله عبد الله بن زياد
 من قبل يزيد قبل وصوله اليهم وبعث برأسه واهل بيته الى يزيد فلما اتى خلى الحجاز لابن الزبير فقام في اهل مكة نعظم قتل الحسين وذم اهل
 العراق فقتل هو وعمره وفجر واشترى اهل العراق اهل الكوفة ارسلوا الى الحسين ليو لوه عليهم فخذلوه وخلق اهل المدينة بيعة يزيد اخرجهوا عامله
 ومن معه من بني أمية فكتبوا الى يزيد يعزفونه فاستخضر عمر بن سعيد بن العاصي فمعه الخبر وامر ان يسير في الناس اليهم فقتلوا بالامير المؤمنين

زمن يزيد بن معاوية حين غزا اهل الشام فكان من امره ما كان تركه ابن الزبير حتى قدم الناس المؤمنين يريدون ان يخرجوه ويخرجوه
 كانت مضطرت لك البلاد واحكمت الامور فاما الآن اذ صارت انما هي دماء قريش تراق فولها من هو بعد رحما مني فقال يا غلام ادع لي الضحاك
 ابن قيس الفهري فاق فقال فيما الشورى يا امير المؤمنين فعرفه الخبر فقال للراوى فرائسته يتصعب عرقا فوجرت فيه الخير فقال له يزيد الراوى فقال
 يا امير المؤمنين عشيرتك وقومك وبلد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحموه ارى ان تغف عنهم فقال اخرج ثم قال يا غلام ادع لي مسلم بن عقبة المدي
 فجاو رجل عود ثائر الاس كانما يقلم رجله من وحل اذا شتمه ثم قال فيما الشورى يا امير المؤمنين فعرفه الخبر فقال انى قدمت اليك والى ابيك
 فيهم فقال لغفون فقال دع الغائب وهاك الراى فقال رى ان تبعث اليهم جيشا كثيرا غليظا قلوبهم جديرا رحامهم فقال يزيد انت لها لولا انك نجف
 فقال ان امرتى بصار عثم فاما انضعف منهم وان كنت تريد الراى والتدبير فانا قولى قال فيجهر فخرج منادى يزيد ينادى فى الناس ان يسيروا الى الحجاز
 على اعطيا قنوز زيادة فاستدبر معاوية فانتدب الى ذلك اثنا عشر الفا ليس فيهم اكبر من ابن نسيان سنة فلما فرغ مسلم من جهازه دخل على يزيد
 فردعه وقال له سر على بركة الله وان حدث بك حادث فاستخلف على الناس حصين بن زبير السكونى واذا نزلت بالمدينة فانزلها ثلاثا فان احابوا
 ودخلوا فيما خرجوا عنه فانصرفت عنهم الى ابن الزبير وان ابوا فاجزهم القتال وان ظهرت عليهم فاجزهم المدينة ثلاثا فيما فيها من الطعام والاسلحة المال
 فلما اشرفت على المدينة باهل الشام خرجوا اليه في جموع كثيرة وهيتة قتال لم يرا حسن منها قداما رآهم اهل الشام يهابونهم ويكرهون قتالهم فانزل اليهم
 مسلم يبعثهم الى الطاعة وبيعة يزيد وقال يا اهل المدينة انى اكره اراقة دماكم وانتهاك حرملك وادنى اوجلكم ثلاثا فان ارعوى ورايع الحجاز ات
 منه وانصرفت عنكم الى هذا المسجد الذى بمكة وجهج عباد المراق والفشاق وان ابيتم كما كنتم عندي نال اليكم فاما لو ابا اعاد الله ان لا نشق وجهي وكنى ووارثي
 ان تجزوا اليه ان تركناكم حتى نقاتكم ولا تكون طريقتكم علينا لغزو بيت الله لثغينو او لثغيد افيديا فلما فرغ الاصل ناداهم مسلم يا اهل المدينة قد
 انقضى الاجل ما تصنعون اتساعون ام تجادون قالوا بل نجارب فوق القتال بالبحر وكانت الهزيمة على اهل المدينة ففى وقعة الحرة المشهورة وابلح
 مسلم المدينة ثلاثا ثم اخذ البيعة عليهم لي يزيد على انه عبيد له ان شاء يلح وان شاء اعتق وان شاء قتل وكان سبب الهزيمة ان بنى حارث من
 اهل المدينة ادخلوا عليهم القوم من جهتهم فكانت الهزيمة وصرخ الناس والصبيان وركب الناس بعضهم دية فمات فى الطريق قاتل وبلغت القتل من
 وجوه الناس سبعة مائة من قريش والانسار ووجه الموالى من غيرهم من النسل والصبان والحبيل والموالى عشرة آلاف وقيل ان الذى مات من
 القوم سبعة مائة ثم رحل مسلم الى مكة فلما بلغ فديلا احسنته الوفاة فاستخلف على اهل الشام حصين بن زبير السكونى له من يزيد اليه بذلك حسبا
 تقدمه فنزل حصين مكة فهاصر اماما ورمى البيت بالمخيق وحرقها فبذل الغنم اربعة وستين يوما من الحصان وبلغ ابن الزبير ان يزيد مات
 ولم يبلغ حصينا واهل الشام موته فناداهم ابن الزبير ان ما غنيتكم هلك فداكم تقاوت فلم يصد قوه ثم لما استيقنه ودخلوا مولين الى الشام
 وبايع اهل الشام يزيد بن معاوية بن يزيد وهو ابن بنت وعشرين سنة وذلك سنة اربع وستين من الهجرة ثم توفى معاوية بن يزيد بعد
 يومئذ من ولايته وبايع اهل الشام بعد مروان بن الحكم وتوفى يزيد وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وكانت خلافة ثلاثا اعوام وثمانية اشهر وتوفى
 مروان بعشرة اشهر من خلافته وتوفى له ابنه عبد الملك بن مروان ولويج لابن الزبير عند موته معاوية بن يزيد بالحجاز ومكة وتسمى بالخليفة
 واذعن له سائر الارض الا الاردن بعد ان اقام الناس شهرين بلا خليفة وبعث عماله الى الحجاز والشرق وبقي خليفة الى ان قتلته الحجاج بمكة بعد
 ان حوصر بها اربعة وعشرين يوما ثم اوجع في النة حتى ان مالكا رحمه الله كان يقول ابن الزبير استى بالخلافة من مروان وابنه قولى له احرق اثم قتلته رفس
 كافر البياى ان حصين بن زبير السكونى الموجه من قبل يزيد رعى البيت بالمخيق وحرقه وقيل فى تحريقه ان رجلا من اصحاب ابن الزبير رفع
 قبسا على ربه فمات شلقة فاحرق البيت قال السهيلي وقيل ان شرارة طارت من ابى قيس وقيل من يد امارة قولى حين
 غزا اهل الشام الخ يدعى حين غزا اهل الشام ابن الزبير بمكة ولم يكن الغزو لبيت الله قولى فكان من امره ما كان الخ والفاهى فى كتاب مكة من
 طريق ابى اديس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما حرق اهل الشام الكعبة وموها بالمخيق وميت الكعبة قولى تركه ابن الزبير الى ليراه
 اهل مكة فاق ليشتم بذلك على بنى ابيهم قولى يريد ان يخرجهم الخ قال النووى اما الحرق الاول فهو يخرجهم بالجحيم والراء بعد هطلة من الهجرة
 اى ليشتمهم على قتلهم بالخيار فخرجهم قولى هذا هو المشهور فى ضبطه قال القاضى ورواه العسرى يخرجهم بالجحيم والباء الموحدة وميتا فيهم برهم
 وينظر ما عند شرم في ذلك من حكمة وغضب الله تعالى ولنبته واما الثاني وقوله يخرجهم فهو بالخاء المعجمة والراء والباء الموحدة واوله مفتوح
 وميتا ليشتمهم بالخاء المعجمة والراء الموحدة وقوله يخرجهم قولى بالبيت من قوله حرق الكعبة اذا اغضبت قولى لقاضى وقد يكون معناه يحرقهم على الحرب ويخرجهم عياها
 ويؤكد عندهم ان ذلك وقال رواه آخرون يخرجهم بالخاء والزاي يشتم قومه ويميلهم اليه ويجعلهم مخربا له فاصبرين له على مخالفيه وحزب الرجل

العدل من اهل مكة فكتب اليه عبد الملك انا السنان تليطخ ابن الزبير في شئ ما ما زاد في حوله فأقره واما ما زاد فيه من الحج ففردوا له
بنائه وسئل الباب الذي فتحه فنقضه وأعادته الى بناءه **حدثني** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح قال سمعت
عبد الله بن عبيد بن عمير والوليد بن عطاء يحدثان عن الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة قال عبد الله بن عبيد وفدا الحارث بن عبد
على عبد الملك بن مروان في خلافة فقال عبد الملك ما اظن ابا حبيب يعني ابن الزبير يسمع من عايشة ما كان يزعم انه سمعه منها قال
الحارث بلى ناسمعه منها قال سمعتها تقول اذ اقال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قوماً استقصوا من بنيان البيت
ولو لا حلائلته عهد لهم بالشرا فاعلمت ما تركوا منه فان بدل لقومك من بعدى ان يبنيوه فهلمني لأريك ما تركوا منه فأراها قريباً من
سبع اذ رعى هذا حديث عبد الله بن عبيد وزاد عليه الوليد بن عطاء قال النبي صلى الله عليه وسلم ولجملت لها بابين موضوعين في
الارض شرقياً وغربياً وهما يدرين لو كان قوماً رفعوا اياهما قالت قلت لا قال تعززان ان لا يدخلن خلها الا من ارادوا فكان الرجل اذا هو
اراد ان يدخل خلها يدعونه يرتقى حتى اذا كان يدخل دفعوه فسقط قال عبد الملك للحارث انت سمعتها تقول هذا قال نعم قال
فكنت ساعة بعصاة ثم قال وددت

[illegible]

حل ثناء أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن موسى حدثنا شيبان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر وساق الحديث بمعنى حديث أبي لا حوص قال فيه ما شأن بأبيه مرتفعاً لا يصعد إليه إلا بسكوت وقال مخافة أن تنفر قلوبهم **وخل ثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصر وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

شيبان عن أشعث تنفر بالقاء بدل الكاف ونقل ابن بطلان عن بعض علماء النخعة التي خشيتها صلى الله عليه وسلم أن ينسبوه إلى الانفراد بالفرد وهم باب الحج عن العاجر لزمانة وهو من خثعم أو للثقة قوله كان الفضل بن عباس لم وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد لالعباس وبه كان يكنى قوله امرأة من خثعم الخ ففتح المعجمة وسكون المشددة قبيلة مشهورة من اليمن قوله فجعل الفضل ينظر إليها الخ في رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضيئاً أي جميلاً واقبلت امرأة من خثعم وضيئة فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبته حسنها قوله يصر وجه الفضل الخ في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر إليها فأخفت بيده فأخذ يذق الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي بن نقول عن الفضل وقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاماً جميلاً فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صر رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل إلى الشق الآخر فاذا جاءت إلى الشق الآخر صر وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاماً حدثاً وجارية حدثاً فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان قال ابن بطلان في الحديث الأمر بفضن البصر خشية الفتنة ومقتضاه أنه إذا امتن الفتنة لم يمتنع وقال ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل حتى أدام النظر إليها لا عجايبها فخشيت الفتنة عليه قال وفيه معاملة طباع البشر لا ين آدم وضعفه عما كب فيه من الميل إلى النساء الأعجميات بهن وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو لم يرد ذلك جميع النساء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم عليهن بالاختصاص ولما صر وجه الفضل قال وفيه دليل على أن سائر المرأة وجهها ليس فرضاً قال الحافظ وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل لما ادعاه نظر لها كانت محرمات والله أعلم قوله أدركت أبي شيخاً كبيراً الخ التفتت المرأة أبيات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وانما سألت عن أبيها وخالفه يحيى بن أبي اسحق عن سليمان فانفق المرأة عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في أسناده ومثله وكذا وقع الاختلاف في سياق غيره ففي بعض الروايات أن ابن مات وفي بعضها أن أمي عجوز كبرية وفي بعضها أن امرأة سألت عن أمها وفي بعضها أن إلى أدركه الحج مع تسمية السائل بحصين بن عوف الخثعمي في أخرى تسميته بآب الغوث بن حصين الخثعمي قال الحافظ بعد تفصيل الاختلاف الواقع بين الروايات والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمسئول عنه أبو الرجل وأمه جميعاً ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بأسناد قوي من طريق سعيد بن جابر عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه بنت له حسناء فجعل الأعرابي يصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها وجعلت التفت إليها وبأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه في يده فمات النبي حتى دعى جرة العقبة فعلى هذا نقول الشابة أن أبي لعلمها أرادت به جرحها لأن أباهما كان معها وكان أمها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليجمع كلامها ويراهما رجاء أن يتزوجها قبل أن يرضها سأل أبوها عن أبيه ولما نفع أن يسأل أيضاً عن أمه وتخلص من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين ابن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فان أسناده ضعيف قوله شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة الخ قال الطبري شيخاً حال ولا يستطيع صفة له ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يستطيع أن يثبت على الراحلة زاد في رواية يحيى بن أبي اسحاق وإن شد دته خشيت أن يموت قوله أفأج عنه الخ أي أيجوز لي أن أنوب عنه فأج عنه لأن ما بدل الفاء الداخلة عليها الهنزة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فمحل يفضي عنه وفي حديث علي بن هلال يجرى عنه قوله قال نعم الخ قال الشيخ بد الدين العيني رحمه الله فيه جواز الحج عنه إذا كان معصوماً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري الثقات واحمد واسحق وقال مالك والليث والسنن بن صالح كايح أحل عن أحل الأعمى ميت له يحج حجة الاسلام وحاصل ما في ذلك ثلاثة أقوال مشهورة لا يجوز ثمانية يجوز من الولد ثمانية يجوز أن أوصى به وعن الخثعمي وبعض السلف كايح الحج عن ميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وإن أوصى به وفي منسوبة ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال كايح أحل عن أحل ولا يصح أحل عن أحل وكذا قال إبراهيم الخثعمي وقال الشافعي والجهم يجوز الحج عن الميت عن فروضه ونذرته سواء أوصى به أو لم يوص وهو واجب في تركه وقال صاحب التوضيح وعندنا يجوز الاستئابة في حجة القلوب على أهل التوابع

باب الحج عن العاجر لزمانة وهو من خثعم أو للثقة قوله كان الفضل بن عباس لم وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد لالعباس وبه كان يكنى قوله امرأة من خثعم الخ ففتح المعجمة وسكون المشددة قبيلة مشهورة من اليمن قوله فجعل الفضل ينظر إليها الخ في رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضيئاً أي جميلاً واقبلت امرأة من خثعم وضيئة فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبته حسنها قوله يصر وجه الفضل الخ في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر إليها فأخفت بيده فأخذ يذق الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي بن نقول عن الفضل وقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاماً جميلاً فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صر رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل إلى الشق الآخر فاذا جاءت إلى الشق الآخر صر وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاماً حدثاً وجارية حدثاً فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان قال ابن بطلان في الحديث الأمر بفضن البصر خشية الفتنة ومقتضاه أنه إذا امتن الفتنة لم يمتنع وقال ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل حتى أدام النظر إليها لا عجايبها فخشيت الفتنة عليه قال وفيه معاملة طباع البشر لا ين آدم وضعفه عما كب فيه من الميل إلى النساء الأعجميات بهن وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو لم يرد ذلك جميع النساء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم عليهن بالاختصاص ولما صر وجه الفضل قال وفيه دليل على أن سائر المرأة وجهها ليس فرضاً قال الحافظ وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل لما ادعاه نظر لها كانت محرمات والله أعلم قوله أدركت أبي شيخاً كبيراً الخ التفتتت المرأة أبيات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وانما سألت عن أبيها وخالفه يحيى بن أبي اسحق عن سليمان فانفق المرأة عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في أسناده ومثله وكذا وقع الاختلاف في سياق غيره ففي بعض الروايات أن ابن مات وفي بعضها أن أمي عجوز كبرية وفي بعضها أن امرأة سألت عن أمها وفي بعضها أن إلى أدركه الحج مع تسمية السائل بحصين بن عوف الخثعمي في أخرى تسميته بآب الغوث بن حصين الخثعمي قال الحافظ بعد تفصيل الاختلاف الواقع بين الروايات والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمسئول عنه أبو الرجل وأمه جميعاً ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بأسناد قوي من طريق سعيد بن جابر عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه بنت له حسناء فجعل الأعرابي يصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها وجعلت التفت إليها وبأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه في يده فمات النبي حتى دعى جرة العقبة فعلى هذا نقول الشابة أن أبي لعلمها أرادت به جرحها لأن أباهما كان معها وكان أمها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليجمع كلامها ويراهما رجاء أن يتزوجها قبل أن يرضها سأل أبوها عن أبيه ولما نفع أن يسأل أيضاً عن أمه وتخلص من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين ابن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فان أسناده ضعيف قوله شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة الخ قال الطبري شيخاً حال ولا يستطيع صفة له ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يستطيع أن يثبت على الراحلة زاد في رواية يحيى بن أبي اسحاق وإن شد دته خشيت أن يموت قوله أفأج عنه الخ أي أيجوز لي أن أنوب عنه فأج عنه لأن ما بدل الفاء الداخلة عليها الهنزة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فمحل يفضي عنه وفي حديث علي بن هلال يجرى عنه قوله قال نعم الخ قال الشيخ بد الدين العيني رحمه الله فيه جواز الحج عنه إذا كان معصوماً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري الثقات واحمد واسحق وقال مالك والليث والسنن بن صالح كايح أحل عن أحل الأعمى ميت له يحج حجة الاسلام وحاصل ما في ذلك ثلاثة أقوال مشهورة لا يجوز ثمانية يجوز من الولد ثمانية يجوز أن أوصى به وعن الخثعمي وبعض السلف كايح الحج عن ميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وإن أوصى به وفي منسوبة ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال كايح أحل عن أحل ولا يصح أحل عن أحل وكذا قال إبراهيم الخثعمي وقال الشافعي والجهم يجوز الحج عن الميت عن فروضه ونذرته سواء أوصى به أو لم يوص وهو واجب في تركه وقال صاحب التوضيح وعندنا يجوز الاستئابة في حجة القلوب على أهل التوابع

باب الحج عن العاجر لزمانة وهو من خثعم أو للثقة قوله كان الفضل بن عباس لم وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد لالعباس وبه كان يكنى قوله امرأة من خثعم الخ ففتح المعجمة وسكون المشددة قبيلة مشهورة من اليمن قوله فجعل الفضل ينظر إليها الخ في رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضيئاً أي جميلاً واقبلت امرأة من خثعم وضيئة فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبته حسنها قوله يصر وجه الفضل الخ في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر إليها فأخفت بيده فأخذ يذق الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي بن نقول عن الفضل وقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاماً جميلاً فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صر رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل إلى الشق الآخر فاذا جاءت إلى الشق الآخر صر وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاماً حدثاً وجارية حدثاً فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان قال ابن بطلان في الحديث الأمر بفضن البصر خشية الفتنة ومقتضاه أنه إذا امتن الفتنة لم يمتنع وقال ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل حتى أدام النظر إليها لا عجايبها فخشيت الفتنة عليه قال وفيه معاملة طباع البشر لا ين آدم وضعفه عما كب فيه من الميل إلى النساء الأعجميات بهن وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو لم يرد ذلك جميع النساء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم عليهن بالاختصاص ولما صر وجه الفضل قال وفيه دليل على أن سائر المرأة وجهها ليس فرضاً قال الحافظ وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل لما ادعاه نظر لها كانت محرمات والله أعلم قوله أدركت أبي شيخاً كبيراً الخ التفتتت المرأة أبيات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وانما سألت عن أبيها وخالفه يحيى بن أبي اسحق عن سليمان فانفق المرأة عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في أسناده ومثله وكذا وقع الاختلاف في سياق غيره ففي بعض الروايات أن ابن مات وفي بعضها أن أمي عجوز كبرية وفي بعضها أن امرأة سألت عن أمها وفي بعضها أن إلى أدركه الحج مع تسمية السائل بحصين بن عوف الخثعمي في أخرى تسميته بآب الغوث بن حصين الخثعمي قال الحافظ بعد تفصيل الاختلاف الواقع بين الروايات والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمسئول عنه أبو الرجل وأمه جميعاً ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بأسناد قوي من طريق سعيد بن جابر عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه بنت له حسناء فجعل الأعرابي يصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها وجعلت التفت إليها وبأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه في يده فمات النبي حتى دعى جرة العقبة فعلى هذا نقول الشابة أن أبي لعلمها أرادت به جرحها لأن أباهما كان معها وكان أمها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليجمع كلامها ويراهما رجاء أن يتزوجها قبل أن يرضها سأل أبوها عن أبيه ولما نفع أن يسأل أيضاً عن أمه وتخلص من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين ابن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فان أسناده ضعيف قوله شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة الخ قال الطبري شيخاً حال ولا يستطيع صفة له ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يستطيع أن يثبت على الراحلة زاد في رواية يحيى بن أبي اسحاق وإن شد دته خشيت أن يموت قوله أفأج عنه الخ أي أيجوز لي أن أنوب عنه فأج عنه لأن ما بدل الفاء الداخلة عليها الهنزة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فمحل يفضي عنه وفي حديث علي بن هلال يجرى عنه قوله قال نعم الخ قال الشيخ بد الدين العيني رحمه الله فيه جواز الحج عنه إذا كان معصوماً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري الثقات واحمد واسحق وقال مالك والليث والسنن بن صالح كايح أحل عن أحل الأعمى ميت له يحج حجة الاسلام وحاصل ما في ذلك ثلاثة أقوال مشهورة لا يجوز ثمانية يجوز من الولد ثمانية يجوز أن أوصى به وعن الخثعمي وبعض السلف كايح الحج عن ميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وإن أوصى به وفي منسوبة ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال كايح أحل عن أحل ولا يصح أحل عن أحل وكذا قال إبراهيم الخثعمي وقال الشافعي والجهم يجوز الحج عن الميت عن فروضه ونذرته سواء أوصى به أو لم يوص وهو واجب في تركه وقال صاحب التوضيح وعندنا يجوز الاستئابة في حجة القلوب على أهل التوابع

والحديث حجة على الحسن بن حي في قوله ان المرأة لا يجوز ان تجرح الرجل وهو حجة لمن أجازة وقال الخطابي فيه جواز الحج عن غيره اذا كان معصوماً
ولم يجزه مالك وهو راوى الحديث وهو حجة عليه وقال صاحب الهداية الاصل ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صدقة او صوماً او
غيرها عند أهل السنة والجماعة لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن أمته والعبادات انواع مائة وخمسة
كالزكاة وبدنية كالصلوة ومركب منها كالحج والنياحة تجزئ في النوع الاول ولا تجزئ في الثاني بحال وتجزئ في النوع الثالث عند الجرح ولا تجزئ
عند النكز والشروط العجز الدائم الى وقت الموت وظاهر المذهب ان الحج يقع عن المجموع عنه لحديث الخشعية وعند محمد ان الحج يقع عن الحاج للآخر
ثواب النكز وقال ابن بطال الاختلاف في المريض يأمر من يحج عنه ثم ايجع بعد ذلك فقال الكوفيون والشافعي والشافعية لا يجزيه وعليه ان يحج وقال احمد
استحق يجزيه الحج عنه وكذا من مات من مرضه وقد حج عنه فقال الكوفيون والشافعية لا يجزيه عن حجة الاسلام والشافعية نعم قولان احدهما هذا والاخر
لا يجزئ عنه وهو أصح القولين، اهـ - قال الحافظم واستدل بحديث الباب على ان الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية
فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب واجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على حجة التبذير وليس في شيء من طرقه نص صريح
بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النياحة فيها كالصلوة، وأجيب بان قياس الحج على الصلوة لا يصح لان عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يترجح
الحاقها بالصلوة على الحاقها بالزكاة ولهذا قال المازي من غلب حكم البدن في الحج أحق به بالصلوة ومن غلب حكم المال أحق به بالصلوة وقد أجاز
أما لكية الحج عن الغير اذا أوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلوة، وقال عياض لأحجية الخلفاء في حديث الباب لان قوله ان فرضية الله على عباده اهـ
مستأنه ان الزام الله عباده بالحج الذي وقعه بشرط الاستطاعة صادف في بصفة من لا يستطيع فعل الحج عنه اي هل يجوز في ذلك أو هل فيه أجر
ومنفعة فقال نعم وتغيب بان في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال، وسيأتي في الطريق الآتية عند مسلمان ابن شريح كبير
عليه في بيعة الله في الحج ولا حمل في رواية الحج مكتوب عليه وأدعى بعضهم ان هذه القضية تحت تدبير الخشعية كما اختص سألهم في ابي حنيفة
يجوز رضا الكبير حكاه ابن عبد البرم وتغيب بان الأصل عدم الخصوصية راجحاً عنهم، لذلك ما رواه عبد الملك بن جبيب صاحب الواضحة
بأسنادين مرسلين فزاد في الحديث حج عنه وليس لاحد بعد ذلك ولا حجة فيه لصنف الاسنادين مع ارسالهما وقد عارضه قوله في حديث الخشعية
عند البخاري اقضوا الله فانه احق بالوفاء، وقال المقرئ رأى مالك ان ظاهر حديث الخشعية مخالف لظاهر القرآن فترجح ظاهر القرآن ولا شك في
ترجيحه من حجة تواتره ومن جهة ان القول المذكور قول امرأة طنت طناً قال ولا يقال قد اجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو كانت
ظنهما عكلاً لبيته لهما لا تانقولا انما اجابها عن قولها فأجرح عنه قال حج عنه لما رأى من حرصها على اصال الخير والثواب لابيها، اهـ - وتغيب بأن
في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك حجة ظاهرة، اهـ - فان قيل ان الأصل في الاستطاعة اي في قوله تعالى وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ
مَنْ اسْتَطَاعَ عَلَيْهِ سَبِيلاً هُوَ الْقُوَّةُ بِالْإِنْسَانِ قال تعالى فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً اي ما قدرتم ولا قروا فاذا قال القائل
فان مستطيع وغيره، مستطيع فالظاهر منه السابق الى الفهم هو القدرة وتبينها فلما عارض ظاهر الحديث ظاهر القرآن العزيز رجح مالك ظاهر القرآن
والجواب ان حديث الزاد والراحلة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه منها صحيح ومنها حسن فان قلت قال ابن حزم الاخبار في ذلك
في احدهما ابراهيم الجوزي وهو ساقط مطروح وفي الثاني الحارث الأعور وهو مذكور بالكذب والثالث مرسل ولا حجة فيه والروايات في ذلك عن الصحابة
واهية كلها وتبعه على ذلك ابن العربي وغيره وقال ابو عمرو في ذلك من وجوه منها مرسل ومنها ضعيفة والجواب عن هذا ان حديث انس الذي مضى
ذكره في اول باب وجوب الحج (من البخاري) اخرجه الحاكم على شرط مسلم وهو حديث صحيح فان قلت قال البيهقي وذكر رواية حماد وسعيد لا أرى الأوهماً
لان ابن ابي عمير روى عن قتادة عن الحسن مرسلاً وهو المحفوظ وكذا رواه ابن بن عبيد قلت هذا ظن منه وتوهم من غير جزم والظن لا يضعف
بدلاً من حديث ولا تقوى وقوله كذا رواه يونس غير وجه لان الدارقطني روى من حديث حماد عن الحسن عن انس رضي الله عنه الحديث مسنداً
بأنه ظن يروي الله ما السبيل قال الزاد والراحلة، كذا في عمدة القاري قال الشيخ الاسلام اربعة الرازي في أحكام القرآن بعد ذكر حديث الخشعية فأجاز
سبيل الله تعالى للمرأة ان تجرح عن أبيها ولم يلزم الرجل الحج بنفسه فثبت، بذلك ان من شرط الاستطاعة اسكان الوصول الى الحج وهو لا بد وان لم يلزم
الرجل بالذات ان كانوا واجلين للزاد والراحلة فان علموا ان تجرح عن أبيها غير مضر عنهم نعم المريض والمرأة اذا حضرت الوفاة تعليمهم ان يؤصوا
بالحج والذات ان وجوبها يمكن به الوصول الى الحج في ملكهم يلزمهم فرض الحج في مواسمها اذا لم يكن رفعه بأنفسهم لان فرض الحج يتعلق بمعينين احدهما
بوجوب الزاد والراحلة واسكان فعله بنفسه فعل من كانت هذه صفته الخروج والميل الى القربى يتخلل رافعه بنفسه لمصر أو كبر سن أو زمان أو لانها
امرأة لا يضرها ولا زوج يخرج معها فهو لا يلزمها الحج بأمر الله عند كذا وس والعجز عن فعله بأنفسهم، فانما الحج المريض والمرأة عن انفسهم ما لم يلزم

وحدثني علي بن خشرم أخبرنا عيسى عن ابن جريح عن ابن شهاب حدثنا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله إن ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وزهير بن حرب عن ابن جريح عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة

ضئف هذا الحديث بأن سعيد بن أبي عروبة كان يحل به بالبصر فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثم كان بالكوفة يسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد عنعنه فتادة ونسب إليه تدليس فلا تقبل عنعنته ولو سلم فحاصله أمر بأن يبدل بالحج عن نفسه وهو يحتمل المذهب فيجعل عليه بدل وهو إطلاقه عليه الصلوة والسلام قوله للختمية حتى عن أبيك من غير استخبارها عن حجها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز عز الغير مطلقاً وحدث شبرمة يفيد استحباب تقديم حجة نفسه وبذلك يحصل الجمع ويثبت أولوية تقديم الفرض على النقل مع جواز والذي يقتضيه النظر أن حجر الصخرة عن غيره أن كان بعد تحقيق الوجوب عليه بمسك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لأن مقتضى عليه والحالة هذه في أول سعي الأماكن فياثر بتركه وكذا لو تنقل لنفسه ومع ذلك يصح لأن النبي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشية أن لا يدرك الفرض إذا مات في سنة غير تارة فليحل قوله عليه الصلوة والسلام حج عن نفسك ثم عن شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا ينفى الصحة ويجوز ترك الاستفصال في حديث الخثمية على علمه بأنها حجت عن نفسها أولاً وإن لم يرد لنا طريق علمه بذلك جمعاً بين الأدلة كلها اعني دليل التضييق عند الأماكن وحدث شبرمة والخثمية والله سبحانه وتعالى أعلموا الله

قال العبد المضعف غفاه الله عنه أن سؤال الخثمية انما وقع بعد فقهه صلى الله عليه وسلم من المرد لفة إلى متى حين كان الفضل رديفه فكيف يتصور استفسارها عن مسئلة النيابة في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فالظاهر أنها حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم سألت هل تجزئ عن أبيها أي فيما يستقبل من الزمان إذا ارادت فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم حج عنه ولما كان حجها عن نفسها معلوماً مشهوراً المحجج صلى الله عليه وسلم إلى استخبارها عنه حتى يقال أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ ارتفع التعارض بين حديث الخثمية وبين حديث شبرمة رأساً والله أعلم (تتبعه) قال في نهج النجاة لابن حنيفة النقيب أقول وظاهر (أي كلام الحج) يفيد أن الصخرة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامه بالبائع بأطلاقه الكراهة أي في قوله بكرة احتجاج الصخرة لأنه تارك فرض الحج يفيد أنه يصير بدخول مكة قادراً على الحج عن نفسه وإن كان وقتئذ مشغولاً بالحج عن الأمر وهي واقعة الفتوى فليتأمل، أم قلت وقد اتفق بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة أبو السعود ونتبعه في سكب الأثر وكذا انتهى به السيد أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وافق سيدي عبد الغني النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة لأنه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بماله الأمر فيخرج عن الأمر ويحج عنه وفي تخليفه بالأقامة بمكة إلى قابل للحج عن نفسه ويترك عياله بلده حرج عظيم وكذا في تخليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم أيضاً وأما في السائل فاطلاقه الكراهة المنصرفة إلى التحريم فيقتضيه أن كلامه في الصخرة الذي تتحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفخر نعم قد مرنا أول الحج عن اللباب شرحه أن الفقير لا فاق إذا وصل إلى الصيقات فهو كالمكي فإنه إن قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النقل على زعم أنه فقير لأنه ما كان واجباً عليه وهو آفاق فلما صار كالمكي وجب عليه حتى لو أنه نزل الزمان الحج ثانياً، أم - لكن هذا لا يدل على أن الصخرة الفقيرة كذلك لأن قدرته بقدر غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فإنه عند وصوله إلى الصيقات صار قادراً بقدر نفسه فيجب عليه وإن كان سفره تطوعاً ابتداءً ولو كان الصخرة الفقيرة مثله لما صح تقييد ابن الهمام كراهة التحريم بما إذا كان حجة عز الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليله للكراهة بأنه تضييق الوجوب عليه فليتأمل، كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر، قال المحفوظ وفي حديث الباب من الفوائد أن المرأة تحج بغير محرم كالخثمية وإن المحرم ليس من السبيل، المشتراط في الحج لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرها والقيام بمصالحها من قضاء دين وخلعة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا - قوله عن ابن عباس عن الفضل بن الإمام قال الحافظ الكذا قال ابن جريح وتابعه من خلفهما مالك وأكثر الرواة عن الزهري فلم يقلوا فيه عن الفضل وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس أخبرني حصين بن عوف الخثمي قال قلت يا رسول الله إن ابني أذكره الحج ولا يستطيع أن يحج الحديث قال لا تردى سألت محمداً يعني البخاري عن هذا فقال أصح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل قال فيحتمل أن يكون ابن جريح سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة، أم وإنما رتب البخاري الخبر عن الفضل لأنه كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من ردفه إلى متى مع الضعفة فكان الفضل مع ابن عباس ما شاهد في تلك الحالة ويحتمل أن يكون سؤال الخثمية وقع بعد رمي حجره العقبة فحضر ابن عباس فنقله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهد ويؤيد لك ما وقع عند التردى واحمد وابنه عبد الله

الأومعها ذو محرم وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن وحديثنا ابن غير حدثنا أبي

للزوجه مستحها إذا كان بينهما وبين ملة أقل من ثلاثة أيام إذا لم يجد محرماً، انتهى. وفي رد المحتار وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفترى عليه لفساد الزمان (شرح الباب) ويؤيد حديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسيرة ليلة وفي لفظ يوم، ام. وقال الطحاوي روى حديث الثلاث واجب استعماله على كل حال وما خالفه فقد يجب استعماله أن كان هو المتأخر ولا يجب أن كان هو المتقدم فالذي وجب علينا استعماله وأخذ به في كلا الوجهين أولى مما يجب استعماله في حال وتركه في حال، ام. قال العبد الضعيف عفا الله عنه مراد أن أحاديث حرمة السفر في الثلاث لا تخلو عن أمرين إما متفق على أحاديث ما دون الثلاث أو متأخرة عنها ومن المعامير المقر عندهم الأخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الشق الأول تأخذ بأحاديث ما دون الثلاث المتأخرة ولكنه يستلزم الأخذ بأحاديث الثلاث أيضاً لأنه لا يعقل أصلاً بثبوت حرمة السفر في أقل من الثلاث دون ثبوتها فيها ولم يذهب إليه ذاهب بل بثبوتها في الثلاث حينئذ بالطريق الأولى وعلى الشق الثاني يتعين الأخذ بأحاديث الثلاث لتأخرها وهذا لا يستلزم الأخذ بأحاديث ما دونها لأن حرمة السفر ثلاثاً أياماً لا تستلزم ثبوتها فيما دونها فلما وقع المعارضة بين العام والخاص الاضطراب بين الأقل والأكثر ولم يعلم تأرجحهما حصل النزود في تقديم أحد النصين على الآخر كما هو رأي أصحابنا الأصوليين فأخذنا بما هو المتيقن التحقق على كل حال والأقرب المحوط عندنا أن يؤخذ بالثلاثة من المدة في السفر الواجب التحريم فيما عداه مشكوكه في وجوب اليقين لا يرتفع ولا يندفع بالشك يؤخذ بالأقل في غير الواجب من السفر لأن الاحتياط من الحرمة المحتملة أولى وأهم من فعله لم يوجب عليه فعله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلاق لا بختلاف التقديرات قال النووي ليس المراد من التحريم ظاهر بل كل ما يسمى سفر المرأة منجية عنه إلا بالحرمة فرق سنياً أنثوي بين المسافرة البعيدة فمنعها دون القريبة وتمسك أهل يوم الحديث فقالوا لا بد من زوج أو محرماً لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور وعند رواية أخرى كقول مالك روى وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة قالوا وهو مخصوص بالاجتماع قال البغوي لم يخلو في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرماً إلا كافر أو أسلم في دار الحرب أو أسيرة فخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدها رجل مأمون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة قالوا وإذا كان عموماً مخصوصاً بالاتفاق فيخلص منه حج الفريضة وإيجاب صاحب المعنى بانه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا فائز من هذا متيقناً بحمل شرط متوهم وكذلك السفر للحج وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب (حديث ابن عباس) من طريق ابن جريح عن عمرو بن دينار بلفظ لا تجوز المرأة الأومعها ذو محرم فخص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من يقية الأسفار والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثلاث وفي قول تكفي امرأة واحدة ثمة وفي قول نقله الكرابيسي وصححه تسافر وحدها إذا كان الطريق آسناً وهذا كله في الواجب من حج أو عمره وأغرب القفال فطرده في الأسفار كلها، ام. واختلفوا هل وحدها الزوج أو المحرم شرط وجوب أو شرط وجوب فلا يصح بنا فيه قولان والذي اختاره في فتح القدير أنه مع الصحة وأمن الطريق شرط وجوب الأداء فيجب الإيصاء من منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقل المحرم على الأول لا يجب شيء من ذلك كما في الجراح وفي النهار وصحح الأول في البداية ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضيهما واختاره في الفتح، ام. قلت لكن جزم في الباب بانه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهرة وابن أمير الحاج في المناسك كما قاله المصنف (أي حصة الدار المختارة) في منحه قال وجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج له أن يمنع من الخروج منها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتتضرع منه بخلاف المحرم فانه إن وافقها انفقت عليه وإن امتنع مسكت نفقتها وتركته الحج، ام. فافهم. ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير العجوز التي لا تستحي وكانت نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق الذي قاله الباجي تخصيص العموم بالنظر إلى المعنى يعني مع مراعاة الأمر الأغلب وتعبوه بأن لكل ساقطة لافظة والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط قال والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى يعني فليس له أن يتكبر على الباجي وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح خلافه وقد اختر له حديث عدي بن حاتم فروغاً يوشك أن يخرج الطعنية من الحيازة لقوله البيت لا زوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب بانه يدل على ذلك لا على جوازه وأجيب بانه خبر في سياق الدرر ورفع منازلة أسلم فيجوز على الجواز، كما قال الحافظ. وفيه ان المقام لا يقتضي مدح الطعنية على خروجها وحدها بل المقصود مدح ذلك الزمان على حصول التأمين العام فيه والله أعلم بقولهم الأومعها ذو محرم أو أي فيجوز ولم يصح بذكر الزوج وسياق في حديث أبي سعيد قال في الدار المختارة زوج أو محرم بالغ عاقل والمراهق كالأغني عن غيره وسياق

جميعاً عن عبد الله بن جندب الأسدي في رواية أبي بكر فوق ثلاث وقال ابن مزي في روايته عن أبيه ثلاثة إلا ومعه ذو ومحمرو
 حل ثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليال إلا ومعها ذو ومحمرو حل ثنا قتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة جميعاً
 عن جريس قال قتيبة حدثنا جريس عن عبد الملك وهو ابن عمير عن قزعة عن ابن سبيد قال سمعت من حديثنا فأعجبني فقلت له أنت
 سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم اسمع قال سمعته يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وسمعت يقول لا تسافر
 مع وجوب النفقة لمحمراً عليها لأنه محبوس عليها أم قال ابن عابدين قوله غير محسوس لأنه يخشى عليها منه لا اعتقاد حل للحاج حمرة الفاسق الذي
 لا مروءة له كذلك قال والمحمرو من لا يجوز له مناكحتها على التأبيد بقراءة ارضاع او صهرية كافي التحفة وادخل في الظهيرية بنت موطاة من الزنا
 حيث يكون محرماً لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطئ الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخانية (وهو) لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الدين
 شارح الهداية انه اذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدرى وبه نأخذ أم وهو لا حوط في الدين إلا بعد عن النفقة
 أم ونقل السيد ابو السعود عن نفقات البزازية لا تسافر بأخيها رضا عا في زماننا أم - أي لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصحة
 الشاذة فينبغي استثناء الصهرة الشاذة هنا أيضاً لأن السفر كالخلوة قوله لامرأة تؤمن بالله الخ مفهومة ان النبي المذكور يخضع بالموثقات فخرج
 الكافرات كتابية كانت او حربية وقد قال به بعض اهل العلم واجيب بان الايمان هو الذي يستمر للتصديق به خطاب الشارع فينتفع به وينقاد له
 فذلك قيد به وان الوصف ذكرنا كيد التحريم ولم يقصد به اخراج ما سواه والله اعلم قوله أنت سمعت هذا الخ قال أبي قول الصحابي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مؤمن سواء سمعته منه او من غيره لان الصحابة عدول قوله أنت سمعت تحقيق للأمر لا غيره قوله لا تشدوا
 الرجال الخ الرجال بالجملة جمع رجل وهو للبعير كالسرح للفرس وكفى بشدة الرجال عن السفر لانه لا زهد وخرج ذكرها فخرج الغالب في ركوب
 المسافر ولا فلا فرق بين ركوب الرجل الخيل في البغال والحمار والمشى بالمشى المذكور ويدل عليه قوله في بعض طرقه انما يسافر اخرجه مسلم من طريق
 عمران بن ابي اويس عن سليمان الاغر عن ابي هريرة فشد الرجال كناية عن السفر ولما قال ابن عابدين وما نسب الى الحافظ ابن تيمية الخ
 من انه يقول بالنبي عن زيارة قبره الشريف فقد قال بعض العلماء انه لا اصل له وانما يقبل بالنبي عن شد الرجال الى غير المساجد الثلاثة
 اما نفس الزيارة فلا يخالف فيها زيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء ولا امام السبكي فيه ناليفه نيفت قوله لا الى
 ثلاثة مساجد الخ الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرجال الى موضع ولا زهد منع السفر الى كل موضع غيرها لان المستثنى منه في المفرغ
 مقدراً بآخر العام لكن يمكن ان يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي قوله والمسجد الحرام الخ التحريم والتخصيص
 على البدلية ويجوز الرفع على الاستيناف والمراد به جميع الحرمات قبل يختص بالموضع الذي يصلي فيه دون البيوت غيرهما من اجزاء الحرم قوله
 والمسجد الأقصى الخ اي بيت المقدس وسمى الاقصى لبعده عن المساجد الحرام في المسافة وقيل في الزمان وفيه نظر لانه ثبت في الصحيح ان بينهما
 اربعين سنة وقال الزمخشري سمي الاقصى لانه لم يكن حينئذ وراءه مسجد وقيل لبعده عن الاقدار والخبث وقيل هو اقصى بالنسبة الى مسجد المدينة
 لانه بعيد من مكة والبيت المقدس ابعد منه وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الانبياء وكان الاول
 أسس على التقوى والثاني قبلة الناس واليه حجهم والثالث كان قبلة الامم السالفة وقبله المسلمين في الاول والآخر واختلف في شد الرجال
 الى غيرهما كالذهاب الى زيارة الصالحين احياء وامواتا والى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلوة فيها فقال الشيخ ابو عبد الله الجويني حرم
 شد الرجال لغيرها عملاً بظاهر هذا الحديث وأشار القاضي حسين الى اختياره وبه قال عياض طائفة ويدل عليه ما رواه اصحاب السنن من انكار
 بصير الغفاري على ابي هريرة خروجه الى الطور وقال له لو ادر كنت قبل ان تخرج ما خرجت استدلت بهذا الحديث فدل على انه يرى حل الخشب عليه عموماً وانفة ابو هريرة
 والصحيح عند امام الحرمين وغيره من الشافعية انه لا يجرى اجابوا عن الحديث باجوبة سيأتي ذكرها وفي الفتح قال الكرماني وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد
 الشامية مناظرات كثيرة وصفت فيها رسائل من الطرفين قلت يشير الى ما رده الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية ما انتصر
 به الامام ظهير الدين بن عبد المهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلاد ناد الحاصل انهم الزموا ابن تيمية بخبر شد الرجال الى زيارة قبر
 سبل ناد رسول الله صلى الله عليه وسلم واكثرنا صورة ذلك وفي شرح ذلك من الطرفين طول وهي من اشبع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ومن جملة ما
 اسند له في دفع ما ادعاه غيره من الاجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم نقل عن مالك انه كره ان يقول زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم

ما قاله في شد الرجال الى غير المساجد الثلاثة

المرأة يومين من الدهر لا ومعهما ذو محرم منها وزوجها وحل ثنا محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد الملك بن عمار قال سمعت قرعة قال سمعت ابا سعيد الخدري قال سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً فأعجبني وأقنني هي ان تسافر المرأة مسيرة يومين الا ومعهما زوجها او ذو محرم اقنص باقي الحديث وحل ثنا عثمان بن ابي شيبه حدثنا جريح عن مغيرة عن ابراهيم عن يونس بن مينا عن قرعة عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة ثلاثاً الا مع ذي محرم حل ثنا ابو غسان السلمي وعبد بن رباح جميعاً عن معاذ بن هشام قال ابو غسان حدثنا معاذ حدثني ابي عن قتادة عن قرعة عن ابي سعيد الخدري ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذي محرم

وقد اجاب عنه المحققون من اصحابه بأنه كره اللفظ ادباً لا اصل الزيادة فانها من افضل الاعمال واجل القربات الموصلة الى ذي الجلال و ان مشروعيها محل اجماع بلا نزاع والله الهادي الى الصواب قال بعض المحققين قوله الا الى ثلاثة مساجد المستثنى منه عزوف فاما ان يفرد عاماً فيصير لا تنذر الرجال الى مكان في اتي امكان الا الى الثلاثة اذ اخص من ذلك لا سبيل الى الاول لا فضاء الى المسجد باب السفر للتجارة وصلته المرحود طلب العلم وغيرها لتعين الثاني والا في انه يفرد ما هو كثر من مساجد وهو لا تشد الرجال الى مسجد الصلوة فيه الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرجال الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله اعلم ويؤيد ما روى احمد بن حنبل في شهرين حوشب قال سمعت ابا سعيد ذكرت عند الصلوة في الطريق فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للصلاة ان يشد رجل الى مسجد يتبع فيه الصلوة غير المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدى وشهر حسن الحديث وان كان فيه بعض الضعف وتاى السبيل الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لنا حتى تشد الرجال اليها غير البلاد الثلاثة ومراى بالفضل ما شهد الشهر باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً واما غيرها من البلاد فلا تشد اليها لانهما بل لزيارة اذ جهاد او علم او نحو ذلك من المنافع والمباحات قال وقد ثبت في ذلك على بعضهم فرفعوا شد الرجال الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن الاستثناء انما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرجال الى المسجد من المساجد والمكان من الامكنة لا قبل ذلك المكان الا الى الثلاثة المذكورة وشد الرجال الى الزيارة او طلب علم ليس الى المكان بل الى من في ذلك المكان والله اعلم اهـ قلت ولا يخفى على احد يرجع الى وجوبه والى احوال الزائرين الوالدين الى المدينة المنورة ان مقصدهم الا الى الاصل ليس مجرد المكان العالي بل التقرب الى المكين الا الذين صلى الله عليه وسلم والمكان انما هو مقصود ثانياً وتبعاً وهو كما قيل امر على الديار ديار ليلى اقبل ذ الجدار وذ الجدارا وما حب الديار شغفت قلبي به ولكن حب من سكن الديار وقال بعض العلماء ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد الفضيلة التامة انما هي في شد الرجال الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية احمد التي تقدم ذكرها بلفظ لا ينبغي وهو لفظ ظاهر في غير التحريم قلت وظهر هذا الجواب ما تالوا في حديث لا حسد الا في اثنين فان الحسد فيه معنى الكغيب وهو محمى في جميع الطاعات ومباح في الحائزات فكان المراد بالحديث اى لا غبطة اعظم او افضل من الغبطة في هذين الامرين وعلى هذا فخر حديث الباب انه ليس مسجداً اولى واخى بان يشد اليه الرجل من هذه المساجد الثلاثة وهذا لا ينفى جواز السفر الى مسجد آخر فضلاً عن المواضع الاخر لان يدل دليل خارجي على نفي جوازه فيعمل بمقتضاه وقد روى عن شعبة باسناد صحيح عن سعد بن ابي وقاص انه قال صلاة في ثياب احب الى من ان اتي بيت المقدس مرتين ولو يعلمون ما في ثيابهم لابتغوا اليه اكباد الابل فهذا اللفظ يشير بان جواز شد الرجال ليس مقصوراً على المساجد الثلاثة عند الله اعلم قال الشوكاني واخرج من قال بالمشروعية بانه لا يزل داب المسلمين القاصدين للحج في جميع الا زمان على تباين الديار واختلاف المذهب الوصول الى المدينة المشرفة لقصد زيارته وكيد ذلك من افضل الاعمال ولم ينقل ان احداً انكر ذلك عليهم فكان اجماعاً وكلنا قال الشيخ الا نور قدس الله روحه ان دليل الجمهور في مسألة الزيارة النبوية هو شئ سفر السالكين الى الرضفة المنيفة توازراً على ما اجاب عنه ابن تيمية واتباعه بالجواب الشافى واما القول بانهم اذا ادوا السفر الى المسجد النبوي وادوا السفر لزيارة الرضفة المطهرة فقول مصنوع يظهر بطلانه بالرجوع الى الوجوه السليمة ولو كان الغرض السفر لاداء المسجد النبوي لا يتخلوا الى المسجد الا قصيراً ايضاً كما نعالهم الى المسجد النبوي والحاصل انه لم يأت بحجابه شاف يقبله الذوق الصحيح والله اعلم قال في المختار زيارة قبره الشريف مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة اهـ قال ابن الجوزي والا في ما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلوة والسلام ثم يحصل له انا قدر زيارة المسجد ويستقم فضل الله تعالى في مرة اخرى ينويها فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واداء جلاله ولما نفعه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائراً لا تقبل حاجته الا زيارتي كان حقاً على ان اكون شفيعاً له يوم القيمة ام نقلنا الرضى عن العارف المتلاحج انه اذ في الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غير ما في سفره قل الله واقتنى الخ بالمد ثرون مفترحة ثم قال

باب استجاب الذكر اذا ركب وابنه متوجها لسفر ج وغيره وبين الافضل من ذلك الذكر

الاسناد نحوه وحديثه ابن ابي عمير قال ناهشام بن سفيان الخزومي عن ابن جريح بهذا الاسناد نحوه لم يذكر لا يخلو رجل بالمرأة الا ومعها ذو محرم وحديثه هارون بن عبد الله قال ناهشام بن سفيان قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير ان عليا الا زدي اخبره ان ابن عمر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استوى على بغيره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرْنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقَرَّبِينَ وَنَا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ اللَّهُمَّ نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِعْنَا بَعْدَهُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ واذا رجع قال هن وزاد فيهن آي بون تاي بون عاي بون لربنا حامدون وحديثه زهير بن حرب قال اسمعيل بن عتيبة عن عاصم الاحول عن عبد الله بن سرجس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر يتعوذ من وعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ الْحَوْرُ بَعْدَ الْكُونِ

ما نعت نفسها بفعلها قال حافظ واستنبط منه (اي من حديث الباب) ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها ونقبت بأنه لو لم يكن ذلك شرط لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ فقال رجل يا رسول الله اني نذرت ان اخرج في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر قال النوري في الحديث تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة فانه لما عرض له الغزو والحج رجع الحج لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله اعلم قوله ولم يذكر ولا يخلو رجل بالمرأة الخ قال النوري هذا آخر الفوات الذي لم يسمع به ابواسحق ابراهيم بن سفيان من مسلم وقد سبق بيان اوله عند احاديث رحم الله الخلقين والمقصود من هنا قال ابواسحاق حدثنا مسلم بن الحجاج قال وحديثه هارون بن عبد الله قال حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير الحديث وهو اول الباب الذي ذكره متصلاً بهذا والله اعلم باب استجاب الذكر اذا ركب وابنه متوجها لسفر ج وغيره وبين الافضل من ذلك الذكر قوله ان ابن عمر عليه السلام الخ قال الكافي هو اخص من اعلمهم لاشعار التعليم بالتكرار تأكيذاً قوله كان اذا استوى على بغيره الخ قال الكافي يشعر بتكرره منه واذا عتته وكذا يقوله من ركب سفينة بل هو احرى وكذا يقوله الرجل الا انه لا يقول يا يتخس بالركب كقوله سبحانه الذي سخر لنا هذا قال النوري فيه استجاب هذا الذكر عند ابتداء السفر وقد جاءت فيه اذكار كثيرة جمعها في كتاب الاذكار قوله سخر لنا الخ معناه مكنت قوله مفرنين الخ مطيقين اي ما كنا نطبق قهره واستعماله لولا تسخير الله تعالى آياته لنا قوله منقلبون الخ اي راجعون وهو تنبيه على المطالبة بالشكر قاله الكافي وقال الشيخ عبدالقادر الدهلوي رحمه الله تعالى في موضع القرآن ان فيه تذكير سفر الآخرة يسفر الدنيا واشتق الا منه اليه والله اعلم قوله البر والتقوى الخ البر العمل الصالح والحق الحسن والتقوى الخوف الحامل على التحرز من المكررة قوله انت الصاحب السفر الخ قال القرطبي الصاحب الذي يصحبك يحفظك والخليفة الذي يخلفك في اهالك بصلاح احوالهم بعد انقطاع نظرهم عنك ولا يسمى الله تعالى بالصاحب الا بالخليفة لعدم الأذن وعدم تكرار ذلك في الشريعة قلت يريد وانها يقال في مثل هذا كذا في شرح الكافي قوله من وعْثَاءِ السَّفَرِ بفتح الواو واسكان العين المهمل وبالثاء المثناة وبالمد وهو المشقة والشدة قوله وكآبَةِ الْمُنْظَرِ الكآبة بفتح الكاف وبالمد هي تغير النفس من حزن ونحوه قوله وسوء المنقلب الخ اي ما يسوء منه والمنقلب بفتح اللام الموحج قوله آي بون تاي بون عاي بون لربنا حامدون وهو الراجع واصل الآية الرجوع عما هو مذموم الى ما هو محمود وياي الكلام في تفسيرها قوله لربنا حامدون الخ اي مثنون عليه بصفات كماله وشاكرين عوارف افضاله قوله والحور بعد الكون الخ قال النوري هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم بعد الكون بالنون بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا الا بالنون وكذا ضبطه الحقاظ المتقدمون في صحيح مسلم قال لقاضي وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم قال ورواه العذري بعد الكور بالراء قال المعرف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون قال لقاضي قال ابراهيم الحربي يقال ان عاصماً وهم فيه وان صوابه الكور بالراء قلت وليس كما قال الحربي بل كلاهما روايتان ومن ذكر الرايتين جميعاً التزم في جامعده وخلاف من الحديثين وذكرهما ابو عبيد خلف من اهل اللغة وغريب الحديث قال الترمذي بعد ان رواه بالنون ويروي بالراء ايضاً ثم قال كلاهما له وجه قال يقال هو الرجوع من الايمان الى الكفر او من الطاعة الى المعصية ومعناه الرجوع من شيء الى شيء من المشرق هذا كلام الترمذي وكذا قال غيره من العلماء معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة او الزيادة الى النقص قالوا ورواية الراء مأخوذة من تلوير الهامة وهو لفظها وجمعها ورواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً اذا وجد استقر قال المازري في رواية الراء قيل ايضاً ان معناه اعود بك من الرجوع عن الجماعة بعد ان كثر فيها يقال كثر عاصمته اذا كثرت واحداً اذا نقصها وقيل تعوذ بك من ان تفسد أمورنا بعد صلاحها بفساد الهامة بعد

باب ما يقال من سفر الحج والعمرة

ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال وحديثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب جميعاً عن أبي معاوية عن قال
حدثني حاتم بن عمرو قال سألت أبا عبد الواحد كلاهما عن هذا الأسناد مثله غير أن في حديث عبد الواحد في المال الأهل في رواية
محمد بن حاتم قال سئل أبا عبد الواحد كلاهما عن في رواية جميعاً اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة
قال نا أبو أسامة قال نا عبد الله بن نافع عن ابن عمر وحديثنا عبد الله بن سعيد اللفظ له قال نا يحيى هو القطان عن عبد الله
عن نافع عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقبل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة إذا أوفى على شية أو قد قد
كثير ثلاثاً ثم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آتيتون تائبون عابدون
ساجدون لربكم حامدون صدق في الله وعده

استقامتها على الرأس وعلى رواية النون قال أبو عبيد سئل عاصم عن معناه فقال الرستم قوله حار بعد ما كان أي أنه كان على حالة جميلة فيرجع
عنها والله أعلم - وفي شرح الأبي قال الحربي في قوله الحور بعد الكور أي بعد ذكر جميع ما تقدم ذكره وقيل معناه نعوذ بك من العقلة بعد الكثرة قوله
ودع المظلوم الخ قال النووي أي أعوذ بك من الظلم فانه يترتب عليه دعاء المظلوم ودعوة المظلوم ليس بينهما وبين الله حجاب ففيد التحذير
من الظلم ومن التعرض للأسبابه - أم - قال الأبي فالمصدر على هذا مضاف للفاعل وقد يصح أن يكون مضافاً للمفعول كما قال في حديث أعوذ بك
أن اظلم أو اظلم ياب ما يقال إذا رجع من سفر الحج وغيره قوله إذا أقبل الخ بقاء ثم فاء أي رجع وزنه ومعناه قوله من الجيوش الخ
الجيوش العسكر العظيم والسرية دونه سميت بذلك لأنها تسرى بالليل وفي الحديث خير الجيوش أربعة آلاف وخير السرايا أربعة مائة ولن يغلب
عشر الفاضل قلة - والمعاصيل أن المراد بالقول من الجيوش السرايا الرجوع من الغزو وقوله أو الحج أو العمرة الخ قال الحافظ طاهره اختصاص ذلك بهذه
الأمور الثلاث وليرى الحكم كذلك عند الجمهور بل يشترع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلة الرجو وطلب العلم لما يشمل الجميع من اسم الطاعة
وقيل يتعدى أيضاً إلى المباح لأن المسافر فيه لا ثواب فلا يمنع عليه فعل ما يحصل له الثواب وقيل يشترع في سفر المعصية أيضاً لأن تركها أخرج إلى
تحصيل الثواب من غيره وهذا التعليل متعقب لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في معصية من الأكثر من ذكر الله وإنما
النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص فذهب قوم إلى الاختصاص لكونها عبادات مخصوصة شرعاً ذكر خصوص من فخص به
كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلوة وإنما انتصر أصحابي على الثلاث لاختصاص سفر النبي صلى الله عليه وسلم فيها - أم - قلت ولعل سفر الحج يندرج
في أحدها عنده قوله إذا أوفى في ثنية الخ مملوثة ثوبون ثم تخانية ثقيلة هي العقبة ومعنى أوفى ارتفع وعلا قوله أو قد قد في نفع الفاء
بعد ما دال هملته ثم فاء ثم وال ولا شهر تفسيره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الفلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غليظ الأودية
ذات الحصى قوله كبر ثلاثاً الخ وفي حديث جابر كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نضوبنا سبحنا قال المهلب تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع
استشعاراً لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتسبيحه في بطون الأودية مستنبط من قصته لأن
فان بتسبيحه في بطون الحوت سبحانه الله من الظلمات فسمي النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لتسبيحه الله منها وقيل مناسية التسبيح في الأماكن
المخفضة من جهة أن التسبيح هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما تناسب تكبيره عند الارتفاع ولا يلزم من كون جهتي
العلو والسفل محلاً على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المحنة والستخيل كون ذلك من جهة الحسن ولذلك ورد في صفته
الحالي والعلو والمتعالي ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء علماً عز وجل قوله ثم قال كالأله كالأله الخ قال الحافظ يستعمل أنه كان
يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع ويحتمل أن التكبير يختص بالمكان المرتفع وما بعده أن كان متسعاً يحمل الذكر المذكور فيه إلا
فأذا هبط سجد كما دل عليه حديث جابر ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقاً عقب التكبير ثم يأتي بالتسبيح إذا هبط قال القرطبي وفي تعقيب التكبير بالتهليل
إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاد جميع الموجودات وأنه المعبود في جميع الأماكن قوله آتون الخ جمع آتب أي راجع وزنه ومعناه وهو خبر مبتدأ محذوف
والتقدير نحن آتون وليس المراد الأخبار بمحض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي بتسليمهم بالعبادة المخصوصة والانضام
بالأوصاف المذكورة كذا في الفتح وقال المبدل العيني رح آتون أي راجعون إلى الله ودينه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن قوله تائبون الخ قال الحافظ
فيه إشارة إلى التضرع في العبادة وقاله صلى الله عليه وسلم على سبيل التواضع أو تعلياً لامته أو المراد أمته كما تقدم تفسيره وقد تستعمل التوبة لإراد
الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب قوله صدق الله وعده الخ أي فيما وعده من إظهار دينه في قوله وعد الله معاً بعد
كثيرة وقوله وعد الله الذين آمنوا ونبأوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض الآية وهذا في سفر الغزو ومناسبة لسفر الحج والعمرة

وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينه وبين القبلة وسطاً من ذلك **وقال ثني** هرون بن سعيد الأيلي قال قال ابن وهب قال قال الناعم عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ح وحديث حملة بن يحيى الجعفي قال قال ابن وهب قال أخبرني يونس أن ابن شهاب أخبره عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال عثني أبو بكر الصديق في الحج ما أتى أمره عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذون في الناس يؤذونهم بالبحر بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال ابن شهاب فكان حميد بن عبد الرحمن يقول يوم النحر يوم الحج الأكبر من أجل حدث أبي هريرة وادى العقيق **قوله** وهو أسفل من المسجد المراد بالمسجد الذي كان هناك في ذلك الزمان قبل بينه وبين القبلة في وفي البخاري بينه وبين الطريق قال الحافظ أي بين الحرم وبين الطريق وفي رواية الحموي بينهم وبين النازليين وبين الطريق أم وظني أن قوله بينه وبين القبلة في رواية مسلم الضمير فيه للمسجد المذكور يعني أن معمره صلى الله عليه وسلم كان بين المسجد وبين القبلة والله أعلم **باب** الحج البيت مشرك لا يطوف بالبيت عريان وسيل يوم الحج الأكبر **قوله** يعني أبو بكر الصديق قال الطحاوي في مشكل الآثار هذا مشكل لأن الأخبار في هذه القصة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث أبا بكر بذلك ثم أتبعه علياً فأمره أن يؤذ في البيت معث أبا بكر بأهريه ومنعه بالتأذين مع صرا الأمر في ذلك العلة في إيجابها فحصله أن أبا بكر كان لا يدع الناس في تلك الحجة بلا خلاف كان علي هو المأمور بالتأذين بذلك وكان علياً لم يطوف بالتأذين بذلك وحاشا واحتاج إلى من يعينه على ذلك فأرسل معه أبا بكر بأهريه وغيره ليساعدوه على ذلك ثم ساق من طريق المحرزين إلى هريه عن أبيه قال كنت مع علي بن الحسين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم ببراءة إلى أهل مكة فكنيت أنا دى معه بذلك حتى وصل صرتي وكان هريه دى قبل حتى يعي داخره أحد أيضاً وغيره من طريق محرز بن أبي هريرة فالحاصل أن هريه لذلك كانت بأمر في البيت وكان ينادي بما يليق به إليه على عما أمر بتبليغه **قوله** قبل حجة الوداع المراد بالقبلة في القيمة في الهدى ويستنبط منه أنها كانت سنة تسع لاث حجة الوداع كانت سنة عشر نفقا وذكر ابن اسحاق أن خروج أبي بكر كان في ذي القعدة وذكر الواقدي أنه خرج في تلك الحجة مع أبي بكر ثلثمائة من الصحابة وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين بدنة قال الحافظ وم قد تفت من سمى من كان مع أبي بكر في تلك الحجة على أسماء فخصر سعد بن أبي وقاص وجابر بن عبد الله والله أعلم **قوله** في رهط يؤذون أي في جماعة مؤذنين والمراد بالتأذين الإعلام وهو اقتباس من قوله تعالى وأذان من الله ورسوله أي إعلام **قوله** لا يحج بعد العام أي بعد الزمان الذي وقع فيه الإعلام بذلك قال الحافظ هو من تزع من قوله تعالى فلا تقربوا المسجداً الحرام بعد عامهم هذا وكأية صريحة في منعهم دخول المسجد الحرام ولو لم يقصد الحج ولكن لما كان الحج هو المقصود الأعظم صرح لهم بالمنع منه فيكون ما وراءه أولى بالمنع والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله قال النووي فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال حتى لو جاء في رسالة أو أمرهم لا يمكن من الدخول بل يخرج إليه من يقضي الأمر المتعاقب به ولو دخل خفية ومرض ومات نبش وأخرج من الحرم - وقال العيني وم كذلك لا يمكن أهل الذمة من الإقامة بعد ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب قاله في مرض موته صلى الله عليه وسلم **قوله** ولا يطوف بالبيت عريان أي ذكر ابن اسحاق في سبب هذا الحديث أن قرشيًا ابتدعت قبل النبيل ويعلى أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أولاً يطوف الآ في شيا ب أحدهم فان لم يحل طاف عرياناً فان خالفت طاف بشيا به ألقاها اذا فرغ ثم لم ينتفع بها فجاء الإسلام فهدم ذلك كله - وقد ترجع البخاري لهذا الحديث وجوب الصلوة في الثياب قال الحافظ وجه الاستدلال به أن الطواف اذا منع فيه التفرق بالصلوة أولى اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى استرا العورة من شروط الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلوة واخبر بأنه لو كان شرطاً في الصلوة لاختص بها ولا تقتصر إلى النية وكان العاجز العريان ينتقل إلى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود والجواب عن الأول النقص بالأيان فهو شرط في الصلوة ولا يختص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فإنه لا يفتقر للنية وعن الثالث على ما فيه باله اجز عن القراءة شعور بالتبسم فإنه يصل سكتاً وقال في موضع آخر وفيه (أي حديث الباب) حجة لا تستراستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلوة والمخالف في ذلك الحنفية قالوا ستر العورة في الطواف ليس بشرط فمن طاف عرياناً عاد مادام مكة فان خرج لزمه دم - قلت فهو يكرهون الاستراطة دون الوجوب الذي يدل عليه الحديث والله أعلم **قوله** يوم النحر يوم الحج الأكبر أي هو قول حميد بن عبد الرحمن استنبطه من قوله تعالى وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ومن مناداة إلى هريه بذلك بأمر إلى بكر يوم النحر فدل على أن المراد بيوم الحج الأكبر يوم النحر قال الحافظ في حديث ابن عمر عن ابن عمر وأودوا صله في هذا الصحيح رفعه أي يوم هذا قالوا هذا يوم النحر قال هذا يوم الحج الأكبر واختلاف في المراد بالحج الأصغر فهو عليه أنه العرة وصل ذلك عبد المزيق من طريق عبد الله بن شداد أحد كبارنا باني وصله الطبري عن جماعة منهم عطاء وشعير - أم وعن

باب الحج البيت مشرك لا يطوف بالبيت عريان وسيل يوم الحج الأكبر

باب فضل يوم عرفة

حدثنا هرون بن سعيد الأيلي أحمد بن عيسى قال ناين وهب قال أخبرني محرم بن بكير عن أبيه قال سمعت يونس بن
 يسف يقول عن ابن المسيب قال قالت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم أكثر من أن يعتق الله
 عز وجل فيه عبداً من النار من يوم عرفة وأنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء **وحدثنا** يحيى بن يحيى
 ابن مسعود قال أمرت بما قامته أربع أمانات الصلوة وإيتاء الزكاة وإقيموا الحج والعمر إلى البيت والحج الأكبر والحج الأصغر رواه الطبراني في الكبير
 رجاله ثقات، وعن مجاهد الحج الأكبر القيران والأصغر الأفراد وقيل يوم الحج الأصغر عرفة ويوم الحج الأكبر يوم النحر لأن فيه تنكلم بقية المناسك
 وعن الثوري أيام الحج تسعي يوم الحج الأكبر كما يقال يوم النحر وأيداه السهلي بأن علياً أمر بذلك رأى السأدين في الأيام كلها وقيل لأن أهل الجاهلية
 كانوا يقفون بعرفة وكانت قريش تقف بالمزدلفة فإذا كان صبيحة النحر وقف الجميع بالمزدلفة فقبل له الأكبر لا اجتماع الكل فيه وعن الحسن بن علي بن بكير
 لا تفاق حج جميع الملل فيه وروى الطبراني من طريق أبي حميفة وغيره أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة ومن طريق سعيد بن جابر أنه يوم النحر واجتمع بان يوم
 التاسع وهو يوم عرفة إذا سلم قبل الوقوف لم يفت الحج بخلاف العاشر فإن الليل إذا سلم قبل الوقوف فانت وفي رواية الترمذي من حديث علي بن
 مرفوعاً وموقوفاً يوم الحج الأكبر يوم النحر ورحم الموتوف وقال العلامة نوح في رسالة المصنفة في تحقيق الحج الأكبر قيل أنه الذي حج فيه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة أو غيرها واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي و
 ابن أبي أوفى والمغيرة بن شعبة، وقد مر ابن مريم من طريق عمر بن شعيب عن أبيه عن حمدة قال كانوا يجعلون عاماً شهراً وعاماً شهرين يعني يحجون
 في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يحجون في الثالث في شهر آخر غيره قال فلا يقع الحج في أيام الحج إلا في كل خمس وعشرين سنة فلما كان حج أبي بكر ووافق
 ذلك العام شهر الحج فسماه الله الحج الأكبر والله أعلم **باب فضل يوم عرفة** قوله ما من يوم أكثر من أن يعتق الله عبداً من النار
 والخبر وللحرب فيها ما بهان فالحجازيون يرفعون بها المبتدأ الاسم وينصبون الخبر والتميميون يرفعون بها الاسمين قال النووي روينا الحديث
 بتصيب أكثر على أن ما حجازية ويرفعه على التميمية ومن زائدة والتقدير ما يوم أكثر من الحجج وراى بعد مبينان فمن يوم عرفة مبينان لا أكثر
 مما هي ومن أن يعتق مبينان للمبين قال النووي والحديث دال على فضل يوم عرفة واختلاف أصحابنا فيمن قال مرأت كذا في أفضل الأيام والأصح
 عندنا أنها تطلق يوم عرفة لهذا الحديث وقيل لتمام يوم الجمعة لحديث خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة والأولون يتأولونه على أن معناه
 أنه خير أيام الأسبوع قالت الحاشية يدل على فضل ذلك على أنه أفضل لما ثبت من أن المفضل قد يختص بخاصية ليست في الأفضل ولا يكون بغير الخاصية
 أفضل فأكثرت العتق فدل على أنه أفضل وأيضاً فأنما دل على أنه لا يكون العتق في غيره أكثر وذلك لا يدل على نفى المساواة إلا أن أيضاً في ذلك
 ما يقع فيه من الميهاة سلمنا أن أكثرية العتق تدل على أنه أفضل لكن أفضل من الأيام التي يقع فيها العتق لأنه أفضل الأيام مطلقاً، وفي
 المعراج وقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أن أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكوة في تجريد
 الصيام بعامة الموطأ، أم قال الزبيدي في شرح الأحياء ولم أره في موطأ يحيى بن يحيى الميثقي نفعنا في غيره من الموطآت وقال ابن عابد نقل المناوي
 عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الأحياء قال بعض السلف إذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة غفر لكل أهل عرفة وهو فضل
 يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم حجة الوداع وكان في وقتها أنزل قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عنايتكم فنفقنا
 أهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية علينا يوم عرفة فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عرفة اثنين يوم عرفة ويوم الجمعة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة، **قوله** وأنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة قال المازني معنييدنو في هذا الحديث أي تدنو من رحمة
 كرامته لا دنوه سافهة وما سته قال القاضي يأنزل فيه ما سبق في حديث النزول إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث الآخر من غيظ الشيطان
 يوم عرفة لما يرى من تنزل الرحمة قال القاضي وقد يرى دنو الملائكة إلى الأرض أو إلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم
 عن امره سبحانه وتعالى قال وقد وقع الحديث في صحيح مسلم حديثاً وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر قال أن الله ينزل إلى السماء الدنيا
 فيباهي بهم الملائكة بقل هؤلاء عبادي جاؤني شعثاً غبراً يرجون رحمتي يخافون عذابي لم يروني فكيف لو رأوني وذكر باقي الحديث **قوله** ثم يباهي بهم الملائكة
 ذال بعضهم ما يظهرون الملائكة فضل الحاج وشرفهم ويطلبهم من قربه وكرامتهم على الشئ المباهي به والمباهاة المفاخرة قال القرطبي يكون
 ذلك والله أعلم تذكيراً للملائكة بآية السلام قولهم اجعل فيهم من يفسد فيهم وتحقيق القول تعالى إني أعلمكم ما لا تعلمون **قوله** فيقول ما أراد
 هؤلاء الخ أي أتى أتى أراد هؤلاء حيث تركوا أهلهم وأوطانهم وصرفوا أموالهم واتبعوا بآياتهم أي ما أرادوا إلا المغفرة والرضا والقربى اللقاء
 ومن جاء هذا الباب لا يخشى الرد والتقدير ما أراد هؤلاء فهم حاملهم من درجاتهم على قدر ما رادتهم ونياهم وأتى أي أراد هؤلاء أي شيئاً

قال قرأت على ملك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرق إلى العمة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة وحديثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقذ وزهير بن حرب قالوا أنا سفيان بن عيينة ح وحديثي محمد بن عبد الملك الأموي قال نا عبد العزيز بن المختار عن سهيل ح وحديثي ابن نمير قال نا أبي قال نا عبيد الله ح وحديثنا أبو كريب قال نا وكيع ح وحديثي محمد بن سفيان قال نا عبد الرحمن جميعاً عن سفيان كل هؤلاء عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث مالك بن أنس وحديثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب قال يحيى أنا وقال زهير نا جريح عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتى هذا البيت فله أجر ثلث

سهلاً يسيراً عندنا إذ مغفرة كفت من الذنوب لا يتعاطف عند رب الأرباب كذا في المرقاة - قال الكوفي لما كان الاستغفار على الله تعالى شأناً تألود بذلك ويحتل أنه استنطاق بأب فضل الحج والعمرق قوله عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن الخ قال ابن عبد البر تفرغ سمي هذا الحديث واحتاج البر الناس فيه فراه عنه مالك والسنيان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح فكان سهيل لا يجمعه من أبيه وتحقق بذلك تفرغ سمي به وهو من غيرنا بالصحيح قوله كفارة لما بينهما الخ هذا ظاهر في فضيلة العمة وانما مكفرة للخطايا الواقعة بين العمريين وقال ابن التين قوله العمة إلى العمة يحتل أن تكون إلى مجيء مع فيكون التقدير العمة مع العمة مكفرة لما بينهما وأشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصفات دون الأكناف قال ذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ثم بالغ في الأخبار عليه وقد تقدم الذنب على الصواب في ذلك فكانت البطارية وكتاب الصاوة واستشكل بعضهم كون العمة كذا مرة مع أن أستاذنا الكبار تكفي فما ذكره العمة والجواب أن تكفير العمة مقيد بغيرها وتكفير الأجنة عام لجميع عمر العبد فتقار من هذه الحمية قال الحافظ في حاشية الباب دالة على استحباب الاستكثار من الاعتناء خلافاً لقول من قال بكثرة أن يكثر شأنه أكثر من مرة كمالاً لك ولما قال مرة في الشهر من غير هو واستدل له من أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة وأفعاله على الوجوه أو اللبس - وتقيب بأن المنذر لم يصر في أفعاله فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد زب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد إذ فقرا عا جازاه في جميع الأيام لمن لم يكن متلباً بأعمال الحج إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوطئ الخوايا من التمشي ونقل الأثر من عن أحمد إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقص فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام أي حلق الرأس فيها قال ابن قدامة وهذا يدل على كراهة الاعتناء إذا في دون عشرين يوماً وقوله والحج المبرور الخ قال ابن علقمة المبرور المقبول وقال غيره الذي لا ينال طاعة شيء من الأثم ونسجه النوى وقال القبطي الأقوال التي ذكرت في تفسيره متفقاً رتبة المنع وهو أنه الحج الذي وفيت إحكامه ووقع موافقاً لما طلب من المسككت عليه الرتبة الكاملة والله أعلم - وقيل أنه يظهر بآخره فإن رجع خيراً مما كان عزمه أنه مبرور لا حرام الحرام من حديث سبار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يزال الحج قال طعاماً إلى الطعام وإفشاء السلام وفي أسناده ضعف فلو ثبت كان هو المتعين دون غيره كذا في الفقه قلت وفي جميع الزوائد الحافظ نور الدين الهيثمي عن سيار بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة قيل وما أثره قال طعام الطعام وطيب الكلام رواه الطبراني في المعجم وصححه حسن - وقال ابن الحرم وقيل هو (أي الحج المبرور) الذي لا معصية بعده قال الكوفي وهو الظاهر لقوله في الأخوف في الحج البيت فله أجر ثلث ولم يفسق إذا لم يعجز ثم لم يفعل شيئاً من ذلك ولم يعط طعاماً بالفاء المشقة بالتحقيق وإذا فسر بذلك كان الحديثان يجمعان في تفسير الحديث بالحديث أولى فإن قلت المترب على المبرور غير المترب على عدم الرفث والفسق لأن المترب على المبرور هو دخول الجنة وهو المنع من الرجوع بلا ذنب لأن المراد بدخولها الدخول الأول والدخول الأول لا يكون إلا مع مغفرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب إنما هو في تكفير السابقة قلت إذا فسر المبرور بذلك فسر الرجوع بلا ذنب بانه كناية عن دخول الجنة الدخول الأول المذكور قال ابن بريزة قال العلماء شرط الحج المبرور حلية النفقة فيه وقيل مالك لم رجل سرق مالا فتزوج به أيضاً الزنا قال أي والذي كاله الله وسئل عن رجل بآل احترام فقال فقهه مخزئ وهو أنه بسبب جنائمه بالحقيقة لا يبرق إلى العالم المطهر كما المطهر قلت القول أخصر من الأجزاء لأن القول عبارة عن ترتيب الثواب على الفعل والأجزاء عبارة عن سقوط القضاء - لذلك قال مجزئ وهو أثر قوله ليس له جزاء إلا الجنة الخ قال النووي مضاه أنه لا يقتصر أصحابه من الجناء على تكفير بعض ذنوب بل لا بد أن يدخل الجنة والله أعلم أي ذنوباً أو لا - قوله فلم يرفث الخ الرفث الجماع ويطبق على التخريض به وعلى الفحش في القول وقال الأزهري الرفث اسم جامع لكل ما يريه الرجل من المرأة وكان ابن عمر يخشاه باخوطب النساء وقال عياض هذا من قول الله تعالى فلا رفث وكذا فسوق والجمع هو على أن المراد به في الآية الجماع انتهى - والذي يظهر أن المراد به في الحديث

باب نزول الحجاج بمكة وتزيين دورها

ولم يفسق رجم كما ولدته أمته وحل شناه سعيد بن منصور عن أبي عوانة وأبي الأحوص وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قالنا وكيع عن مسعود بن سفيان ح وحديثنا ابن مثنى قالنا أحمد بن جعفر قالنا شعبة كل هؤلاء عن منصور بهذا الإسناد وفي حديثهم جميعاً من حج فلم يرفث ولم يفسق حل شناه سعيد بن منصور قالنا هشيم عن سفيان عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شناه إبراهيم بن حنبل قالنا ابن وهب قالنا خبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن علي بن حسين أخبره أن عمرو بن عثمان بن عفان أخبره عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال يا رسول الله أنزل في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل ودرت أبا طالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً

ما هو اعلم من ذلك واليه نحا القريظي وهو المراد بقوله في الضياء فإذا كان من هذا الحديث فلا يرث (فائدة) فاء الرثث مثلثة في الماهي المضارع والأفصح الفتح في الماضي والضم في المستقبل والله أعلم بقوله ولم يفسق الخ أي لو أتت بسببته ولا معصيته واصله انفسقت الرطوبة إذا خرجت فسمي الخارج عن الطاعة فاسقاً قوله رجم كما ولدته أمته الخ أي بغير غيب وظاهره غفران الصفات والكبائر والعتبات وهو من أقوال الشراهد لحديث الجباس بن مبريد أن المصبر بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري، وقد تقدم بسط الكلام على ذلك، فليراجع، وفي الفتح قال البيهقي الفاء في قوله فلم يرفث معطوف على الشرط وجوابه أجمع أي صار والجار والمجرور خبر له ويجوز أن يكون حكاية أي صار شهاباً لنفسه، والبراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمته، أم. وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجم كهية يوم ولدته أمته، وذكرنا بعض الناس أن العلي بن أبي طالب أن الحارث بن النعمان يذكر فيه الجارال كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض من ذلك ما دل عليه ما ذكر ويحتمل أن يقال أن ذلك يختلف بالقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحجاج إذا كان المراد به الجارال في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة أو الجارال في بيان التعميم فلا يؤثر أيضاً فإن الناحض منها داخل في عموم الرثث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير والمستوى العرفي لا يؤثر أيضاً، أم. (فائدة) قال القريظي الجارال في الآية الخاصة فيما لا يدق، أم. وقيل هو الممازاة مع الرثث والمخدر باب نزول الحجاج بمكة وتزيين دورها، قوله قال رسول الله أنزل الخ اختلاف الروايات في وقوع هذا السؤال والجواب هل كان في فقه مكة أم في حجة الوداع وقد تقدم بسط البحث فيه، فليراجع، فليراجع قوله في دارك بمكة الخ أخرت الفاعل في هذا الحديث من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره ويقال زال التار التي أشار إليها كانت دورها ثم بن عبد مناف ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسمها بين ولده حين عمر بن عمرو بن النبي صلى الله عليه وسلم ابنه عبد الله عليه السلام حتى أبوه عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وهل ترك لنا عقيل الخ أي ابن أبي طالب ويوسف العيز المجهلة قوله من رابع أو دور الخ الرابع جمع ربيع بفتح الراء وسكور الموحدة وهو المنزل المشغل على أبيات وقيل هو الدار فعمل هذا فقوله أو دور أم لا لكيداً ومن شك الراوي قوله وكان عقيل ودرت أبا طالب الخ قالوا فما حصل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونها كانا المرسلين باعتبار ترك النبي صلى الله عليه وسلم بحقه منها بالحجرة وقد طالب به فباع عقيل الدار كلها، أم. وقال النووي قال القاضي عياض في قوله أنزل في دارك لعلة أنما نزلت إليه صلى الله عليه وسلم أسكنها إياها مع أن أصلها كان لأبي طالب لأنه الذي كفلته ولأنه أكبر ولد عبد المطلب فاحتوى على أملاك عبد المطلب حازها وحده لسنة على عادة الجاهلية قال ويحتمل أن يار عقيل باع جميعها وأخرتها عن أصلها كهم كما فعل أبو سفيان وغيره بن ورس من هاجر من المؤمنين، قال الدار ودي فباع عقيل جميع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم ولبن هاجر بن عبد المطلب قوله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فيه دالة لمنهيب التأميم وموافيقه أن مكة فتحت صلواتاً وأن دورها ملكة لأهلها المأخوذ سائر البلدان في ذلك فتوزعت عنهم ويجوز لهم بيعها وهداياها وهداياها والوصية بها وسائر المنهيات، وقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي آخرون فتحت عنوة ولا يجوز رثتها من هذه التصرفات وفيه أن المسلم لا يرث الكافر وهذا مذهبه الإمام كاذبة الأمازيغ عن الحجاج بن راهوية بعض السلف أن المسلم يرث الكافر وأجزم أن الكافر لا يرث المسلم ويستأني المسئلة في موضعها مبسطة أن شاء الله تعالى والله أعلم، أم. واختلف في تفسير النبي صلى الله عليه وسلم عقيل على ما يخصه وهو عقيل ترك له ذلك تفضلاً عليه وقيل ستمالة له وتالياً وقيل في تحريك التصرفات الجاهلية كما تصحح أن كنهه وفي قوله وهل ترك لنا عقيل من دار إشارة إلى أنه لو تركها لغير بيع لأنزل فيها وفيه تعقب على الخطاب حيث قال إنما أنزل النبي صلى الله عليه وسلم فيها لأنها دور هجره والله تعالى بالهجرة فلم ير أن يرجع في شيء تركه لله تعالى وفي كلامه ذلك لا يخفى ولا ظاهراً قد مته وأن الذي يختص بالترك إنما هو إقامة المهاجر في البلد التي هاجر منها لا مجرد نزوله في دار يملكها أن أقام المدة المأذونة فيها وهو أيام النكاح وثلاثة أيام بعدة والله أعلم بقوله ولم يرثه جعفر الخ وهو المشهور بالطيار في اليمن حين وطالب أسن من عقيل وهو من جعفر وهو من علي والتفاوت بين كل واحد الآخر

پاں میں تختہ کلمہ و خیر صید ہوا و ضلالتا و شجر ہا و لفظ کلمہ الہی المستند علی الدوام
وہ دیکھ کر ایسا دیا کہ تین گنا بکریاں و البکریاں و الخ و ان کے لئے کلمہ حق و ان کے لئے کلمہ حق ہے

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نا سليمان يعني ابن بلال عن عبد الرحمن بن حميد انه سمع عمر بن عبد العزيز
 يسأل السائب بن يزيد يقول هل سمعت في الأقامة بمكة شيئا فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول للمهاجر اقامة ثلاث بعد الصلوة بمكة كأنه يقول لا يزيد عليها وحديثنا يحيى بن يحيى قال نا سفيان
 ابن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول لحجسائه ما سمعتم في سكنى مكة فقال السائب بن يزيد
 سمعت العلاء او قال العلاء بن الحضرمي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقيم المهاجر مكة بعد قضاء نسكه ثلاثا وحديثنا
 حسن الحلواني وعبد بن حميد جميعا عن يعقوب بن ابراهيم بن سعيد قال نا ابو عن صالح عن عبد الرحمن بن حميد انه سمع عمر بن
 عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ثلاث
 ليل يكثهن المهاجر بمكة بعد الصلوة وحديثنا اسحاق بن ابراهيم قال نا عبد الرزاق قال نا ابن جريج وأما له علينا
 أملاء قال نا خبرنا اسمعيل بن محمد بن سعيد نا حميد بن عبد الرحمن بن عوف نا خبرنا أن السائب بن يزيد نا خبرنا أن العلاء بن الحضرمي
 نا خبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا وحديثنا يحيى بن حماد نا خبرنا أن السائب بن
 ابن محمد قال نا ابن جريج هذا الاسناد مثله وحديثنا اسحاق بن ابراهيم نا خبرنا أن السائب بن يزيد نا خبرنا أن العلاء بن الحضرمي
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القيمة فتح مكة لا تحجرة

أيام الموسم وأما بيع الأرض فعند ما يمين جائز بلا كراهة قولاً واحداً وعن الإمام روايتان الجواز وعدمه والفقهي به الجواز وقد جرت مناصرة
 بمكة بين الشافعي وأصحابه وكان استحقاق لا يرد خص في كراء دور مكة فاحتج الشافعي بقوله تعالى الَّذِينَ آمَنُوا بِحُرْمَتَيْ رَبِّهِمْ يُؤْتُونَ
 حَقَّ قَضَائِهِنَّ الذِّبَارَ إِلَى مَا لِكُنَّهَا وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَرَّخَ مَكَّةَ مَنْ أَعْلَقَ بِبَابِهَا فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ ابْنِ سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ وَبَابُهُ قَدْ شَازَى
 عمر رضي الله عنه دار السجدة أتى أنه اشتري من مالكها أو غير مالكها قال استحققت فلما علمت أن الحجرة قبل منعتي تركت قول الله سبحانه وتعالى
 أعلم بالصواب **باب جواز الإقامة بمكة للسماح بها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثاً أياماً بالزيادة** **قوله** سمعت العلاء بن الحضرمي قال سمعت
 عبد الله بن عماد وكان حليف بني أمية وكان العلاء صحابياً جليلاً وأباه النبي صلى الله عليه وسلم الجعري وكان حجاب الدعوة ومات في خلافة عمر بن
قوله بعد الصدوق بن ميمون المحدثين أي بعد طواف الصدوق قاله العيني وقال الحافظ أي بعد الرجوع من منى وفقه هذا الحديث أن الإقامة بمكة
 كانت حراماً على من هاجر منها قبل الفتح لكن أبيه من قصد هجرته أو عمره أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثاً أياماً لا يزيد عليها قال النووي معنى
 هذا الحديث أن الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة وحكي عياض أنه قول الجهمي وقال إجازة لهم جماعة يعني بعد الفتح فحلوا هذا القول على
 الزمن الذي كانت الحجرة المذكورة واجبة فيه قال وأتفق الجميع على أن الحجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم وإن سكنى المدينة كان واجباً للنصرة
 النبي صلى الله عليه وسلم ومواساته بالنفس أما غير المهاجرين فيجوز له سكنى أي بلداً راد سواء مكة وغيرها بالاتفاق انتهى كلام القاضي
 ويستثنى من ذلك من أذن له النبي صلى الله عليه وسلم بالإقامة في غير المدينة وقال القرطبي المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة إلى المدينة
 لنصر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعني به من هاجر من غيرها لأنه خرج جواباً عن سؤالهم لما خرجوا من الإقامة بمكة إذا كانوا قد تركوها لله تعالى
 فأجابهم بذلك وأعلمهم أن إقامة الثلاث ليس بأقامة قال في الخلاف الذي أشار إليه عياض كان فيمن مضى وهل يثبت عليه خلاف فيمن فرّده
 من موضع يخاف أن يفتن فيه في دينه فهل له أن يرجع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة يمكن أن يقال إن كان تركها لله تعالى كما فعل المهاجرون
 فليس له أن يرجع لشيء من ذلك وإن كان تركها فراراً بدينه ليس له ولو يقصد إلى تركها لئلا تخافه الرجوع إلى ذلك انتهى وهو حسن من جهة
قوله بعد قضاء نسكه الحج قال الحافظ استدلاله أن طواف الوداع عبادة مستقلة ليست من مناسك الحج وهو أصح الوجهين في مذهبي الشافعي لقوله
 في هذا الحديث بعد قضاء نسكه لأن طواف الوداع إقامة بعده وصلى أن أمر بعده خرج عن كون طواف الوداع وقد سماه قبله قاضياً لمناسكه فخرج
 طواف الوداع عن أن يكون من مناسك الحج والله أعلم قلت وهذا مبنى على أن يفتر قوله بعد الصدوق في الزيادة الأولى بما فسر به الحافظ يعني
 الرجوع من منى ولو فسر بما فسر به العيني أعني طواف الصدوق وهو طواف الوداع فلا يتم الاستدلال بل يكون دليلاً على ما قال الحنفية من أن أول وقت
 بعد طواف الزيادة إذا كان على غير السفر حتى لو طاف كذلك ثم طاف الإقامة بمكة ولم يتجنها داراً جاز طوافه واستحب إيقاعه عند رادة السفر
قوله بعد قضاء نسكه ثلاثاً قال النووي هكذا هو في أكثر النسخ ثلاثاً وفي بعضها ثلاثاً ولجزمه بصلوات الله عليه أن يقرأ في محذوف أي مكنته المباح أن يركب
 ثلاثاً والله أعلم **باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلائها وشجرها ولقطتها** **قوله** لا يجوز الحج أي بعد الفتح وأقصر به

ولكن جهاد وتبكية واذا استنفرتوا فافسروا وقال يوم الفتح فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله يوم خلق السماوات
 في بعض الروايات قال الحافظ اي بعد فتح مكة او المراد ما هو اعظم من ذلك اشارة الى ان حكمه غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلد قل فحجته
 المسلمون ان قبل فتح البلد فمن بهم من المسلمين احد ثلاثة الاول قادر على الهجرة منها لا يمكنه اظهار دينه بها ولا اداء واجباته فالحجوة منه واجبة الثاني قادر
 لكنه يمكنه اظهار دينه واداء واجباته فمستحبة لتكثير المسلمين ومعاونتهم وجهاد الكفار والامان من غدرهم والراحة من روية المنكر بينهم
 الثالث عاجز بعد من أسرار مرض او غيره فيجزله الاقامة فان حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجبر، قالوا وفي الحديث بشارة بان مكة تبقى دارا لاسلام
 ابدًا، قوله ولكن جهاد ونية الخ المعنى ان وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها اذ صارت دارا لاسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج
 اليه وفسره بقوله فاذا استنفرتوا فافسروا اي اذا دعيتهم الى الغزو فاجبوا، قال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضا في اول الاسلام على من أسلم
 لقلة المسلمين بالمدينة وحاجتهم الى الاجتماع فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله افواجا فسقط فرض الهجرة الى المدينة وبقي فرض الجهاد
 والنية على من قام به او نزل به عدوا ونهجه - وكانت الحكمة ايضا في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من اذى ذويه من الكفار فاقامهم كانوا يعدون
 من أسلم منهم الى ان يرجع عن دينه وفيهم من نزلت ان الذين توفاهم المسلمة فكلوا حتى اكفروا فليس لهم ما كانوا يستصحبون في
 الارض قالوا الا ترضى ان يكون الله واسطة فنهجوا فيها الآية وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النساء من طريقين حكيم بن معاوية عن ابيه عن جده مرفوعا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة من يثرب قال يا ايها الذين آمنوا لا يكون دار من داري يثرب
 سمر مرفوعا ان يثرب من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهذا مرفوع على من لم يأت من علي بن ابي طالب في قوله ولكن جهاد ونية
 هذا الاستدلال يقتضي مخالفة حكمه بالبعد لما قبله والمعنى ان الهجرة التي هي مفاصلة الوطن التي كانت مطابقة على الامم الى طائفة انقطعت
 الا ان المفارقة بسبيل الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صلاحية كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الزمان
 والنية في جميع ذلك، قوله فاذا استنفرتوا فافسروا الخ معناه اذ ادعاكم السلطان الى غزوها فافسروا، قال المصنف في بيان الخبر ان اللفظ
 بانقطاع الهجرة بان تحصيله بالجهاد والنية الصالحة واذا امركم الامام بالخروج الى الجهاد ونحوه من الاعمال الصالحة فافسروا الخ - فقيل
 وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عينه الامام وان الاعمال تعتبر بالنيات، قال الخطابي فظهر للناس في هذه المسألة ان اسما لها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم والاخرى بعد فاما الاولى فاقول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية الى المدينة اتفاقا ثانيا لا شرعا بل كان فرض عين او كفاية فقولان
 مشهوران للعلماء وهما فيذهب الشافعي وقال الماوردي كان عينا على المهاجرين دون غيرهم ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم الى
 المدينة لنصر الاسلام وقال السهيلي كان عينا على الانصار دون غيرهم ويؤيده مبايعته للنبي صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام العقبه على ان يثرب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصره فيخرج من قولها انه كان عينا على الطائفتين كفاية في حق غيره مروج ذلك فليس في حق الطائفتين
 على التعميم بل في حق الانصار اذ اطلق المدينة طارق وفي حق المهاجرين اذ اريد قتال احد من الكفار ابتداء ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما
 ذكره ابن اسحاق فانه قال الصريح في ذلك وقيل كان عينا في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها والتحقيق انه كان عينا على
 من عينه النبي صلى الله عليه وسلم في حقه ولو لم يخرج، الحال الثاني بعد صلى الله عليه وسلم فهو فرض كفاية على المشركين الا ان تدعو الحاجة اليه
 كأن يد هو العدو ويتعين على من عينه الامام ويتأذى فرض الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور ومن يجزم ان الجزية تجب بدلا عنه لا تجب
 في السنة اكثر من مرة اتفاقا فليكن بدلها عندك وقيل يجب كلما امكن وهو قوي والذي يظهر انه استمر على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام الى ان تكاملت فتوح معظم البلاد وانتشر الاسلام في اقطار الارض ثم صار الى ما تقدم ذكره والتحقيق ايضا ان جنس جهاد الكفار متعين
 على كل مسلم ابايدين واما بلسانه واما بماله واما بقلبه والله اعلم وسيأتي بسط احكام الجهاد في بابها ان شاء الله تعالى قوله ان هذا البلد حرمة
 الله الخ اي حكمه بتجريمها وقضاه وظاهره ان حكم الله تعالى في مكة ان لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له وهو احد اقوال المفسرين
 في قوله تعالى ومن دحكة كان امنا وقوله تعالى او لم يرنا انا جعلنا حراما امنا، قال الحافظم ولا معاوضة بين هذا وبين قوله في الحديث الآخر
 ان ابراهيم حرم مكة لان المعنى ان ابراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده وان الله قضى يوم خلق السماوات والارض ان ابراهيم يحرم مكة
 او المعنى ان ابراهيم اول من أظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله تعالى حراما اذ اول من أظهره بعد انظر فان قال القرطبي معنى
 ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لأحد ولا أحد فيه مدخل قال والأجل هذا الكلام المعنى بقوله ولم يحرمها الناس والمراد بقوله لم يحرمها
 الناس ان تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه والمراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية

والارض فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيمة

كما حرموا اشياء من عند انفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركهم وقيل معناه ان حرمتها مستمرة من اول الخلق وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم واستدل بهذا الحديث على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمة الله اي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ويحرم هذا يحرم قوله تعالى حرمت عليكم انكم تكموا اي وطؤون وحرمت عليكم المنيئة اي اكلها فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحرمات قال وقد دل على صحة هذا المذهب اعتراجه عن دخول مكة غير محرم مقاتلاً بقوله لم تحل لي الاساعة من هذا الحديث قال ويبدأ اخذ مالك والشافعي في احد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا محرماً الا اذا كان من يكثر التكرار وتقدم بسط القول في ذلك في باب موافقت الحج فلا يرجع قوله بحرمه الله ان اي تحريمه وقيل الحرمه الحق اي حرام بالحق المانع من تحريمه واستدل به وباحاديث التي بعد على تحريم القتل والقتال بالحرم فاما القتل فنقل بعضهم لا يفتق على جواز اقامة حد القتل فيها على من اوقعه فيها وخصر الخلاف من قتل في الحبل ثم لجأ الى العزم ومن نقل الاجماع على ذلك ابن الجوزي واجبه بعضهم يقتل ابن خطيئته ولا حجة فيه لان ذلك كان في الوقت الذي اُحلت فيه للنبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن حزم ان مقتضى قول ابن عمر بن عباس وغيرهما انه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ونقل التفصيل عن عطاء وعطاء وقال ابو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحبل باختياره لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويذكر حتى يخرج وقال ابو يوسف يخرج مضطراً الى الحبل ويدخله ابن الزبير وروى ابن ابي شيبة من طريق طائفة عن ابن عباس من اصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ومن مالك والشافعي يجوز اقامة الحد مطلقاً فيها لان العاصي هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن، كذا في فيم الباري، وقال في الدلالة المختارة لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه قال ابن عابدين في شرحه الا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان اسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ ابي عبد الله عز الدين في كذا عبارة الباب كذا من جنس في غير الحرم بان قتل او ارتداد او زنى او شرب الخمر او فعل غير ذلك مما يوجب الحد ثم كذا في كذا في الحرم كذا في الحرم ولكن لا يبايع ولا يكلم ولا يجالس ولا يؤذى الا ان يخرج منه فيقتض منه وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقيام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه ام - وكذا سابق في المان قبيل باب القور من الجنائيات صباح الدر المختار في الحرم لم يقتل فيه ولا يخرج منه ولا يقتل الخ زاد الشارح هناك واما فيما دونه النفس فيقتض منه في الحرم اجتماعاً ام - ونقل في شرح الباب عن النزيل من آثار من المصنف في من القصاص وقال انه مخالف بظاهر الاطلاق فمقتضى اجاب بتقييد اطلاقهم عند قتله بما اذا لم يحصل عن وابه لان اباؤهم عن الاسلام حاشية في الحرم وذكر ايضا عن الحاشية عن ابن حنيفة لا تقطع يد الارق في الحرم خلافاً لهما ام - قلت وتام عبارة الحاشية وان فعلت يمان ذلك في الحرم فيقام عليه الحد فيه فأفاد كلام الحاشية وكلام الباب الماران الحد ذلك التام في الحرم على من جنى خارجة ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيما دون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيعرف فيما دون النفس بين اقامة الحد بين القصاص من حيث ان الحد فيه كذا ام في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا اوجبوا الحرم لم يرض منه الا به حتى العبد فكذلك في هذه الاطراف بخلاف الحرم لان حق الرب تعالى في خلاف القصاص في الزنا لان الزنا ليس بمنزلة المال واما ما في صحيح البخاري من قطعهم صلى الله عليه وسلم عام الفجر بيد الخزومية بمكة فلا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت انها سرقت فخرج الحرم والله تعالى اعلم انهم كانوا من عبيد بن رجم الله - قال الحافظ واما القتال فقال الماوردي من خصائص مكة ان لا يجازى اهلها فيه لغوا على اهل العدا ان كان يمكن ردهم بغير قتال لم يجز وان لم يكن الا بالقتال فقال الجمهور بقاء ذلك لان قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا جواز ضاعتها وتال خروجه لا يجوز قتالهم بل يضييق عليهم ما الى ان يرجعوا الى الطاعة قال النووي الاول نفس عليه الشافعي واجاب انه ما يند عن الحديث بجمله على تحريم نصب القتال بما يعمر أهله كالمستبقي بخلاف ما لو خصص الكذا في بلد اذ لم يجز قتالهم على كل وجه وعز الشافعي قول خراسان في تحريم اختاره القفال وجمعه في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال الطبري من أن حد في الحبل واستجار بالحرم فلا يمارى الجأزه الواجرج منه وليس للامام ان ينصب عليه الحرب بل يجاهر ويضيق عليه حتى يرض عن الطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم واما اُحلت ل ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فعلا فلا تحل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو صاربة أهلها والقتل فيها، ومال ابن العربي وهذا، وقال ابن المنير قد كذا النبي التحريم لقوله حرمة الله ثم قال فهو حرام بحرمه الله ثم قال ولم تحل لي الاساعة من نهار وكان اذا اراد التاكيد ذكر الشئ ثلاثاً قال فهذا نص لا يحتل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتراجه عما يجزم له من ذلك مع ان اهل مكة كانوا اذ ذلك مستحقين للقتال والقتل

أقول لا أعلم ما في جنس في غير الحرم ثم الجأزه

وانه لم يحل القتال فيه لاحد قبلي ولو حيل الى الساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيمة لا يحضد
شوكه ولا ينقر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها

لصدتهم عن المسجلا الحرام واخر اجمع اهل منه وكفرهم وهذا الذي فهمه ابو شيخ كما سيأتي وقال به غير واحد من اهل العلم وقال ابن حزم والعبد
يتأكد القول بالتحريم بان الحديث دال على ان المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال
الخاص بما يعم كالمنجنيق فكيف يسوغ التأويل المذكور وايضا فسياق الحديث يدل على ان التحريم لاظهار حرمة البقعة بمحرم سفك الدماء عليها
وذلك لا يختص بما يستأصل قوله **وانه لم يحل** اخ الهاء في انه ضمير الشأن **قوله** الساعة من نهار الخ اي مقلا راس الزمان، والمراد به
ما بين طالع الشمس وصلاة العصر قد ورد عند احمد من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر لما فحقت مكة قال كفوا السلاح الاخرافه عن مكة
فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجل من خزاعة رجلا من بني بكر من غدي بالمزدلفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقام خطيبا فقال ورائته مسنداً ظهره الى الكعبة فذكر الحديث يستفاد منه ان قتل من اذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله كان خطئا وقع
في الوقت الذي آجبه للنبي صلى الله عليه وسلم في القتال خلافا لمن حمل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن نصته ابن حزم
قوله لا يبيد شوكه الخ اي لا يقطع ولو حيل الى ذلك في يوم واحد او في عدة من ايام الله ان يجرى قطع الشوك المروى في زمانه الاطلاق
المنع والى اجري جمع من من تأخرهم على حرية وطاعة وملكها وصحة النوى في شرح مسعود وانتبه في هذا كذبه، كذا في الحاشية وقال الحافظ ابو حنيفة
قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فاشبهه الفواسق ومنعه الجهمور كما سيأتي في حله ثانياً ابن حزم (ابن باب ما يظن ولا يسمع من شوكه ويحجمه المشر من
الشفاعة واجابوا بان القياس المذکور في مقابلة النصر فاعلى تبريد حتى ولو لم يرد النصر على التحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشوك دليل على تحريم
قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولقيام الفارق ايضا فان الفاسق المذکور كونه تقصدا لا في خلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بان الاستدلال
بما اكسبه من الاغصان والقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يجرى من النوى نص على عدمه ولا يخلو فيه خلافا **قوله** ولا ينقر صيده الخ ويضم
اوله وتشديد الفاء المفتوحة قبل هو كناية عن الاصل عليه وقيل هو على ظاهره قال النووي يحتمل التفسير وهو لا يمنع عن موضوعه فان لا يرد
عيسى سوانة تلت اولاً فان تلفت في لغته قبل تكون ضمن والأفلا قال العلماء يستفاد من النوى عز اليه في تحريم الاطلاق بالاولى وقاله وطاعة حجاز
لا بأس بلحاح ما له فيفضل الوقت له اخبر ابن التميمية وروى ابن ابي شيبة ايضا عن ابن ابي الحكم عن شيخ من اهل مكة ان قالوا كان من اهل المدينة
فدبرق علي بن عمر فأتى امره ببيع دولابه فباع عليه بدينار ومكة فجاءت حية فادسها فحسب عمر على نفسه بشاة وروى عن طريق اخرى عن
عثمان بن عوف قال النوى وما صيد الحمر من شجر ارباب حجاز على الحلال والحرم فان قلنا فعليه الجزاء عند العلماء كافة الا داود فقال يا شاة لا يجزاء
عليه **قوله** ولا يلتقط لقطته الا من عرفها الخ قال القاري لا يلتقط بصير خذ الجمل ولقطته بضم اللام وفقر القاف اي لا تخذ من لقطته
وقوله الا من عرفها بالتشديد من التعريف والاستثناء منقطع وفي نسخة بصير خذ الجمل وهو ظاهر اذا التقيد لا يلتقطها احد الا من عرفها
ليرد ما على صاحبها قال الحافظ واستدل بحديثي ابن عباس بن ابي هريرة المذكورين في هذا الباب وان لقطته ملة لا تلتقط للمسلمين بل للمسلمين
خاصة وهو قول الجمهور وانما اختصت بذلك عندهم لا مكان ايصالها الى رجا لانها ان كانت للمسلم فظاهر ان كانت للافاقي فلا يجرى فيها
من وارد اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال اكثر المالكية وبعض الشافعية هي كناية عن
من البلاد وانما تخص ملة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فاما تاج الملة طمها الى المبالغة في التعريف واجتيازها
لمذهبه بظاهر الاستثناء لانه نفى الجمل استثنى المشتد فلعل ان العمل ثابت بالتشديد من الاستثناء من النفي اشبات قال ويلزم على هذا
ان مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها واجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطته ملة يجرى
ما تخطها من صاحبها وصاحبها من وجدها لتفرق الخلق الى الافاق البعيدة فرما داخل في لقطته الملة مع في ملكها من اول دولة فلا يعرفها فتمنى
الشارع عن ذلك وأمر ان لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحريم بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غيرهم بانفاق
بخلاف لقطه ملة فيشرع تعريفها لا مكان عود اهل فن صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة صاحبها ام وعند الحنفية
ايضا لقطه الحرم حكمها حكم غيرها الاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام اعرف عفاصها اي وعافها وكافها اي رباطها وعرفها سنة ولما
قوله عليه الصلوة والسلام في مكة ولا تلح سا قطعتها الا ما تشد فقال في القيم لا يجازى لان معناها لا يحل الا لمن يعرف ولا يحل لغيره
وتخصيص مكة حديثا لدفع وهم سقوط التعريف بها بسبب ان الظاهر ان ما وجد بها من لقطه فالظاهر ان الغرض ان تفرقوا فلا يبين

ولا يخلط خلاها فقال لعباس بن رسول الله ﷺ ألا الأذخر فانه لعينهم لم يبق لهم فقال لا الأذخر وحل شئ محمد بن رافع قال يحيى
ابن آدم قال أفضل غرض من صور في هذا الاسناد بمثله لم يذكر يخلق السموات قال بدل القتال القتل وقال لا يلتقط لقطته
الامن عرقها حل شئاً قتيبة بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح العدوي

التمهيد فيسقط قوله ولا يخلط خلاها الخ بصيغة الجمل وخلاها بفتح الخاء مقصوداً أي لا يقطع نباتها وحشيشها، قال بعض أئمتنا الخلا
مقصوداً الرطب من النباتات كما ان الحشيش هو اليابس منها ولا فرق بين الرطب اليابس في حرمة القطع وعليه الأكثرون، ام وهذا خلاف
المشهور من المذهب قال الثمني بعد قوله وكذا ان ذبح الحلال صيداً محرماً لم يدم يمينته وهي بها او يطعم ولا يجوز منه الصوم او قطع حشيشه او
شجره الا ملوكاً أي للقاطع او منبتاً او جافاً أي يابساً، كذا في المرفوعة. قال الحافظ وفي تخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز رمي اليابس باختلاف
وهو اصح الوجهين للشافعية لان النبت اليابس كالصبيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الأذخر اشارة الى تحريم اليابس من الحشيش في بدل
عليه ان في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يجتث حشيشها قال واجمعوا على اباحة اخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم
فلا بأس برعيه واختلافه ام. وقال ابن عابدين في العلم ان النابت في الحرم اباحته او منكره واذا خرا وغيرها والثلاثة الاول استثناء من الضمان
كما يأتي وغيرها اما ان يكون النبت الناس او لا الاول لا شئ فيه سواء كان من جنس ما ينبت به الناس كالزروع ولا كالأشجار والفاقي ان كانت من
جنس ما ينبت به فذلك لا ولا ففيه الجزاء في انية الجزاء هو النابت بنفسه وليس مما يستنبت ولا منكر ولا جافاً ولا ذخراً كما قد مر في الجزاء ام.
قال الحافظ في رد واستدل به (أي بقوله ولا يخلط خلاها) على تحريم رعيه لكونه أشد من الاعتشاش وبه قال مالك والكرفيون واختاره الطبري و
قال الشافعي، الرباس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس بخلاف الاعتشاش فانه المني عنه فلا يتعدى ذلك الى غيره، ام. وفي رد اليتاد
ولا يرمي حشيشه أي عندهما وجوز أبو يوسف للضرورة فان منع الدابة عنه منعته تمامه في هدايته ونقل اجضر المحشين عن الدابة ان تأييد
قوله بما حصل ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للأذخر واقرّب حدّ الأذخر فوق الرعي اصيل ففي خروج الرعاة اليه ثم عودهم قد لا يبق من الزمان
وقت تشييع فيه الدواب وفي قوام صيد الله عليه السلام لا يخلط خلاها ولا يضر شوكها وكثرة عن نهر الرعي اشارة لجواز ولا لبيدته ولا مساواة بينهما
للمحشيش، ولا لانه ان القطع قد لا يضر الرعي فعل العجا، وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفى الرعي لياز من اعتبار الضرر
معارض، بخلاف الاعتشاش، ام. نفس قوله والرعي فعل العجا، نظرنا كما لو اردت بنفسها لا شئ عليه اتفاقاً وانما الخلاف في ارسالها للرعي
وهو ذناب اليه، **قوله** يا رسول الله ﷺ ألا الأذخر الخ بالنصب للمرفوع والأذخر بكسر الهمزة والفتح العجوة بينهما ذال بحجة ساكنة نبتت وخرجت عند أهل مكة
طبر البرية له اصل من ذفن وقضبان وقاق يثبت في السهل والحزن وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البيطار قال والذي بكه أجوده وأهل مكة
يستقون به الدابة بين الحشب وليستون به الخلل بين النباتات في القبور ويستعملونه بدل لأمز الحلقاء في الوقود ولهذا قال العباس فأنه
لغيرهم، ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة فقال العباس يا رسول الله ﷺ ان أهل مكة لا يصبر لهم عن الأذخر لغيرهم وبوقهم وهذا يدل على ان
الاستثناء في حديث الباب لم يرد به ان يستثنى هو وإنما أراد به ان يلقن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم الاستثناء، **قوله** فانه لعينهم لم يبق لهم فقال لا الأذخر وحل شئ محمد بن رافع قال يحيى
ابن آدم قال أفضل غرض من صور في هذا الاسناد بمثله لم يذكر يخلق السموات قال بدل القتال القتل وقال لا يلتقط لقطته
الامن عرقها حل شئاً قتيبة بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح العدوي

انه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة ائذن لي ايها الامير احدثك قولاً قام رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ
من يوفى سمعته اذ نأى ووعاه قلبى ابصرته عيناى حين تكلم به انه حمل الله واشى عليه ثم قال ان مكة حرمها الله فليحرمها
الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دمًا ولا يعصدها شجرة

قوله انه قال لعمر بن سعيد الخ اي ابن ابي العاص بن سعيد بن العاص بن امية المحدث بالاشدق وليست له صحبة ولا كان من التابعين
باحسان، قاله الحافظ **قوله** وهو يبعث البعوث الخ اي يرسل الجيوش الى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية
واعتصم بالحرم وكان عمر بن يزيد على المدينة والقصة مشهورة وخصصها ان معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعه الناس الحسين
ابن علي وابن الزبير وانا ابن ابي بكر فمات قبل موت معاوية وانا ابن عمر فبايع يزيد عقب موت ابيه وانا الحسين بن علي فصار الى الكوفة كما علم
ايها ليبي بعوه فكان ذلك سبب قتله وانا ابن الزبير فاعتصم وبسعى عائذ البيت وغلب على امر مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر امرأه على المنية
ان تحجزوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك ان اهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة وكان عمر بن سعيد هذا قد اضر على الجيش عمر بن الزبير
وكان معادياً لأخيه عبد الله وكان عمر بن سعيد قد ولاه شرطته ثم ارسله القنالى أخيه فجاء مروان الى عمر بن سعيد فنهاه فامتنع وجاء ابو شريح
فذكر القصة فلما نزل الجيش ذاطوى خرج اليهم جماعة من اهل مكة فهدموا وهو وأسروا عمر بن الزبير فبعوه اخوه بسجن عمار وكان عمر بن الزبير
قد ضرب جماعة من اهل المدينة ممن اتهموا بالميل الى أخيه فأقاده عبد الله الله منه حتى مات عمر من ذلك الضرب (تنبه) وقع في السيرة
ابن اسحاق ومغازي الرازي ان المراجعة المذكورة وقعت بين ابي شريح وبين عمر بن الزبير فان كان محفوفاً احتمل ان يكون ابو شريح راجع اليه
والمبعوث والله اعلم **قوله** البعوث الخ جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المحجز للقتال **قوله** ايها الامير
الاصل فيه يا ايها الامير فحذف حرف النداء ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبه النصيحة وان السلطان
لا يخطب الا بجد استئذنه ولا سيما اذا كان في امر يعترض به عليه فترك ذلك والغلظة له قد يكون سبباً لاثارة نفسه معاند من يخاطبه
قوله احذرك الخ بالجزم لانه جواب الامر **قوله** قام به الخ صفة للقول والمقول هو حمل الله تعالى الى آخره **قوله** الغد الخ بالنصب
اي انه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة **قوله** سمعته اذ نأى الخ فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله سمعته اي سمعته عنه
بغير واسطة وذكر الاذنين للتأكيد وقوله ووعاه قلبى تحقيق لفهمه وتشبته وقوله وابصرته عيناى زيادة في تحقيق ذلك وان سماعه منه ليس
اعتماداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة وقوله حين تكلم به اي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبى ان العقل عمله القلب **قوله**
انه حمل الله الخ هو بيان لقوله تكلم به ويؤخذ منه استحباب التثنية بين يدي تعليم العلم وتبيين الاحكام والخطبة في الامور المهمة **قوله**
ولم يحرمها الناس الخ اي ان تحريمها كان بوحى من الله تعالى كما من اصطلاح الناس **قوله** فلا يحل لامرئ يؤمن بالله الخ فيه تنبيه على الامتنان
لان من آمن بالله لزمه طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه وقد تعلق بهم من قال
از الكفار غير مخاطبين بفرع الشريعة والصحيح عندنا لا كثر خلافه وجوابه بان المؤمن هو الذي ينفق الاحكام وينجز عن المحرمات فجعل
الكلام معه وليس فيه نفى ذلك عن غيره، وقال ابن دقيق العيد الذي اراه انه من خطاب التحميم خرقوله تعالى وعلى الله فثوبوا ان كنتم
مؤمنين فالمتن ان استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافية فهذا هو المقصود لذكر هذا الوصف وتقبل لا يحل
لاحد مطلقاً لم يحصل منه هذا الغرض وان افاد التحريم، كذا في الفتح **قوله** ان يسفك بها الخ بكسر الفاء وحكى ضمها وهو صيب الدم والمراد به
القتل واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وتقدم البحث فيه قريباً **قوله** لا يعصدها شجرة الخ بكسر الضاد المعجمة وفتح الدال اي
لا يقطع قال ابن الجوزي اصحاب الحديث يقولون يعصدها بضم الضاد وقال لنا ابن الخشاب هو بكسر ها والمعصده بكسر اوله الالة التي يقطع بها
قال خليل المعصده المنه من السيوف في قطع الشجر وقال الطبري اصله من عضد الرجل اذا اصابه بسوء في عضده قال القرطبي فصل الفقهاء
الشجر المنهى عن قطعه كما ينهيه الله تعالى من غير صنع آدمي فاصاً ما ينبت بها الجنة آدمي فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع
الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأثم وقال عطاء يستغفر وقال ابو حنيفة يؤخذ
بقيئته هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة واجتزأ الطبري بالقياس على جزاء الصيد وتعقبه ابن القصار بانه كان يلزمه
ان يجعل الجزاء على المحرم اذا قطع شيئاً من شجر الحبل ولا قائل به وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي اجاز قطع السوا
من فروع الشجرة كذا نقله ابو ثور عنه واجاز ايضا اخذ الودق والثمار اذا كان لا يضربها ولا يهلكها وهذا قال عطاء وعجاهد وغيرهما، كذا في الفتح

فإن أحد ترخص يقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له إن الله أذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يأذن لغيره وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ليبليغ الشاهد المغائب فقبل كافي شريح ما قال لك عمرو قال أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح إن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فارساً بدم ولا فارساً بخرقة **حل شري** زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد جميعاً عن الوليد قال زهير بن الوليد بن مسلم قال نا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن قال حدثني أبو هريرة قال لما فتح الله على رسوله مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأما لن تحل لأحد كان قبلي وأما أحلت لي ساعة من نهار وأما لن تحل لأحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يختل شوكها ولا تحل ساقطها إلا لمنشد

وسبق تفصيل نذهب الحنفية في شرح حديث ابن عباس قريباً فراجع **قوله** ترخص الخ من الرخصة **قوله** وقد عادت حرمتها الخ أو الحكم الذي في مقابلة إباحة القتال المستفادة من لفظ الأذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقوله بالأمس أي الأمس من يومئذ والله أعلم قال السدي رحمه الله الظاهر أن المراد وقد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كحرمتها قبل تلك الساعة والله أعلم **قوله** وليبلغ الشاهد الغائب الخ قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإباحة وأنه لم يأمرهم بالإباحة الغائب عنهم ولا وهو لا زله فرض الظن بما بلغه كالذي لزم السامع سواء وأما كين للأمر بالتبليغ فائدة **قوله** ما قال لك عمرو الخ أي في جوابك **قوله** لا يعيد عاصياً الخ بالذلل المعجزة أي لا يجبر ولا يعصم **قوله** ولا فارساً الخ بالفاء وتشديد الراء والمراد من وجب عليه حرمان القتل فهو رب المكة مستجير بالحرم وهي مسألة خلاف بين العلماء وأغرب عمر بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بالاستثناء **قوله** بفتح العجمة واسكان الراء ثم سجدة يعني السرقة قال ابن بطال الخربة بالضم الفساد وبالفتح السرقه قال في الفتح وقد نصرت عمر في الجواب وأنى بكلام ظاهرة حق ولكن أراد به الباطل قال ابن حزم وكرامة للقيم الشيطان أن يكون أعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن بطال فزع أن سكوت ابن شريح عن جواب عمر بن سعيد دل على أنه رجع إليه في التفصيل كما ذكر ويكره عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال في آخره قتال أبو شريح فقلت لعمر فقلت كنت شاهداً وكنت غائباً وفارمنا أن يبلغ شاهدنا غائباً وقد بلغتك فهذا يشعر بأنه لم يؤيد فقهه وإنما ترك مشافحته لمجيزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة ونال ابن بطال أيضاً ليس قول عمر جواباً إلا في شريح لأنه لم يختلف معه فإن من أصاب حداً في غير الحرم ثم لجأ إليه أنه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم فإن أبا شريح أنكر بعث عمر الجيوش لمكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحدوث وحاد عمر عن جوابه وأجابه عن غير سؤاله وتعقبه الطبري بأنه لم يجد في جوابه وإنما أجاب بما يقتضيه القول بالمرحوب كأنه قال له صح سمعك وخفطك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجابه بالحرم والذي أنا فيه من قبيل الثاني قلت لكها دعوى من عمر بغير دليل لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فإذ أنه حتى يصح جواب عمر نعم كان عمر يرى وجوب طاعة يزيد الذي استنابه وكان يزيد ابن الزبير يبايع له بالخلافة ويجوز المية في جامعة يعني مغلوفاً منع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله وكان عمر يعتقد أنه عاص بأفتناعه من امتثال الأمر يزيد ولهذا صمد كلامه بقوله إن الحرم لا يعيد عاصياً ثم ذكر بقية ما ذكر استظلالاً فلهذه شبهة عمر وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين ابن شريح وعمر وفيها اختلاف بين العلماء أيضاً كما تقدم تفصيله في شرح حديث ابن عباس من هذا الباب فليراجع **قوله** إن الله حبس عن مكة الفيل الخ أي منعه عنها والفيل بالفاء المكسورة بعد هاياً تحتانية اسم الحيوان المشهور والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة في غزوهم مكة ومهر الفيل فمعهما الله منهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كانوا كفاراً فحرمة أهلها بعبادتهم أكد لكن نزع النبي صلى الله عليه وسلم إياها مخصوصاً على ظاهر هذا الحديث وغيره وقد ذكر الحافظ قصة أصحاب الفيل مفصلة في كتاب الدييات من الفتح من شأنه الإطلاع عليها فليراجع **قوله** لن تحل لأحد بعدى الخ قال ابن بطال المراد به الأخبار عن الحكم في ذلك لا الأخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الجحاح وغيره انتهى - ومحصله أنه خبر يعجز عن النهي بخلاف قوله فلم تحل لأحد قبل فانه خبر محض أو معنى قوله ولا تحل لأحد بعدى أي لا يجعلها الله بعدى لأن النسخ ينقطع بعد كونها خاتمة النبيين (صلى الله عليه وسلم) **قوله** ولا يختل شوكها الخ تقدم معناه والكلام عليه وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى **قوله** إلا لمنشد الخ أي معترف وأما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفت عنها وأصل لا تشاد والنشيد رفع الصوت كذا في الفتح - وقد تقدم الكلام على معنى هذه الجملة قريباً فراجع

ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يُقْدَى واما ان يُقتل فقال العباس الا اذخريارسول الله فانا نجعله في قبورنا
ويؤتينا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذخرفقما ابوشاه رجل من اهل اليمن فقال كتبوا الى يارسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كتبوا الى ابوشاه قال الوليد فقلت للاوزاعي ما قوله اكتبوا الى يارسول الله قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم احسن من صور قال ناعبد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى قال خبرني ابوشاه انه سمع اباه ربيعة
يقول ان خزاعة قتلوا رجلا من بني لبيث عام فخر مكة بقتيل منهم قتله فاحذر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فركب احلته
فخطب فقال ان الله حبس عن مكة الفيل سلط عليها رسوله والمؤمنين الا وانها لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي الا وانها
احلت لي ساعة من النهار الا وانها ساعتي هذه حرام لا يحيط شوكمها ولا يعضد شجر اوها ولا يلتقط ساقطتها الا منشداً
من قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يعطى الدية واما ان يقاد اهل القاتل قال فجاء رجل من اهل اليمن يقال له
ابوشاه فقال اكتب لي يارسول الله فقال كتبوا الى ابوشاه فقال رجل من قريش الا اذخرفانا نجعله في قبورنا فقال

قوله ومن قتل له قاتل امان ان يعطى الدية واما ان يقاد اهل القاتل قوله امان ان يعطى الدية اي بصيغة المجهول اي ليخطب الله
واما ان يقتل اي القاتل يعني يقتض منه وكان داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجد آخر عن ابى شريح فانه يختار احدى ثلاث امان يقتض
واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد الرابعة فخذوا على يديه اي ان اراد زيادة على القصاص والدية قال الحافظ بعد الكلام على تفسير قوله
عز وجل فمن عفى له من اخيه شيئاً فاتباع بالمعروف واذا كره اليه باحسان واستدل به على ان المختار في القود واخذ الدية وهو الولي وهو
قوله الجسم دور وقدره الخطابي بان العفو في الآية يحتاج الى بيان لان ظاهر القصاص ان لا تتبعه لاحد على الاخر لكن المعنى ان من عفى عنه
من القصاص الى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان وذهب مالك والنوري
وابو حنيفة الى ان المختار في القصاص والدية للقاتل قال الطحاوي والحجة لهم حديث انس في قصة الربيع عمته فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص ولو جاز ولو كان المختار للمولى لاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز للمحاكم ان يتكلموا في شئ من شئ
شئين باحد من قبل ان يعلم بان الحق له في احدهما فلما حكم بالقصاص وجب ان يحمل عليه قوله فهو بخير النظرين اي ولي المقتول مختار
لبشرط ان يرضى الحاني ان يغرم الدية وتعقب بان قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص انما وقع عند طلب اولياء المجنى عليه في العمل القود
فاعلم ان كتاب الله نزل على ان المجنى عليه اذا طلب القود اجيب اليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان واخبر الطحاوي ايضا بانهم اجمعوا
على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تعطيني كذا على ان لا اقتلك ان القاتل لا يجيب على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه ان
يجف من نفسه وقال المهلب وغيره يستفاد من قوله فهو بخير النظرين ان الولي اذا سئل في العفو على مال ان شاء قبل ذلك وان شاء انقص
وعلى الولي اتباع الاول في ذلك وليس فيه ما يدل على كراه القاتل على بذل الدية واستدل بالآية على ان الواجب في قتل العمد القود والدية بل
منه وقيل الواجب الخيار كما يشعر به حديث الباب وهما قولان للعلماء قال النوري ونظير فائدة الخلاف في صور من لو عفا الولي عن القصاص
ان قلنا الواجب احداً من سقط القصاص جبت الدية وان قلنا الواجب القصاص لم يجبه قصاص ولا دية وهذا الحديث محمول على
القتل عمداً فانه لا يجب القصاص في غير العمد قوله فقال ابوشاه الخ بهام متونة وحكي السلفي ان بعضهم نطق بهامته في شجرة وعلمه وقال هو
قاري من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى الى اليمن قوله اكتبوا الى ابوشاه الخ قال النوري هذا نص في كتابه العلو في القرآن ومثله حديث
على رضي الله عنه ما عناه الا في هذه الصحيفة ومثله حديث ابى هريرة كان عبد الله بن عمر يكتب ولا اكتب وجاءت احاديث بالنهي عن
كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور السلف جوازها لاجتماع الامة بعدهم على استحبابها واجابوا عن احاديث النهي
بجوابين احدهما انها منسوخة وكان النهي في اول الامر قبل اشتهار القرآن لكل احد فني عن كتابة غيره خوفاً من اشتراطه واشتباهاً فثبت اشتهار
واضحت تلك المفسدة اذن فيه والثاني ان النهي في تنزيه لمن وثق بحفظه وخيفت استماله على الكتابة والاذن لمن لم يوثق بحفظه والله اعلم
وقد بسطنا الكلام على كتابة الحديث وتدوينه في مقدمته هذا الشرح وبالله التوفيق قوله ان خزاعة قتلوا رجلاً من بني لبيث فاحذر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فركب احلته
في سورة كاتوا غداً على مكة وحكموا فيها فخرجوا منها قصاروا في ظاهرها وكانت بينهم وبين بنو بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية وكانت خزاعة
حلفاء بني هاشم بن عبد مناف الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكانت بنو بكر يحلفاء قريش قوله رجل من بني لبيث الخ يذهبون الى لبيث بن بكر
ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقصة مبسطة في الفقه وغيره قوله واما ان يعتاد الخ من القود اي القصاص

باب النوى من حلال السلاح بركة من غير حرام -
جواز دخول مكة بغير إحرام -

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر وحل شئ سلمة بن شبيب قال نا ابن ايعين قال نا معقل عن ابى الزبير عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحمل أحدكم السلاح وحل شئ ما عبد الله بن مسلمة القعنبي ويحيى ابن يحيى وقتيبة بن سعيد نا القعنبي فقال قرأت على مالك بن انس اما قتيبة فقال نا مالك وقال يحيى اللفظ له قلت لما لك أخذت ذلك ابن شهاب عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه معفر فلما نزع جاءه رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقتلوه

باب النوى عن حمل السلاح بركة من غير حاجة قوله لا يحمل أحدكم السلاح الخ قال القاري اى بلا ضرورة عند الجمهور مطلقا عند الحسن وحجة الجمهور دخوله عليه الصلوة والسلام عكس عمره القضاء بشرطه من السلاح في القرب ودخوله عليه الصلوة والسلام عام الفتح منهيا للقتال كذا ذكره عياض وتبعه الطيبي وابن حجر وفيه بحث ظاهر اذا مراد بحمل السلاح ظاهرا بحيث يكون سببا لرعب سلم او أدى احد كما هو مشاهد اليوم ويؤيد انه كان ابن عمر يمنع ذلك في ايام الحج واما عام الفتح فهو مستثنى من هذا الحكم فانه كان أبيه له ما لم يمنع لغيره من نحو حمل السلاح قال النوى وشذ عكرمة عن الجماعة فقال اذا احتاج اليه حمله وعليه الفدية ولعله اراد اذا كان محروما وليس المنع من الدهر ونحوها فلا يكون محالفا للجماعة والله اعلم - **باب** جواز دخول مكة بغير إحرام قوله قرأت على مالك بن انس الخ قيل ان مالك انفرده به عن الزهري ومن جزم بذلك ابن الصلاح في الكلام على الشاذ واذهب ابن العربي في قصة له انه قد روى من ثلاث عشرة طريقا غير طريق مالك قال الحفاظ وقد تتبعته طرقاته حتى رقت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي والله الحمد قال ولكن ليس في طريقه شئ على شرط الصحيح الا طريق مالك ثم قال فيحمل قوله من قال انفرده به مالك اى بشرط الصحة وقوله من قال تويع اى في الجملة وعبارة الترمذي سالمة من الاعتراض فانه قال بعد تخيجه حسن صحيح غريب لا يعرف كغير احد مراره غير مالك عن الزهري فتولاه كثير يثير الى انه تويع في الجملة قوله وعلى رأسه معفر الخ بكسر الميم وفتح الفاء شبه قلنسوة من الدرهم قال الطيبي رحمه الله دل على جواز الدخول بغير إحرام لمن لا يريد النسك وهذا أصح قولنا الشافعي رحمه الله قال الشافعي ولنا ما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجوزوا الميقات بغير إحرام وايضا الاحرام لتعظيم البقعة فيستوى فيه الحاج والمعتمر وغيرها ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح بغير إحرام حكم مخصوص بذلك الوقت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم انها لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي وانما احللت الساعة من غير شعادت حراما كذا في المرقاة وتقدم بسط الكلام على هذه المسئلة مع بيان المذهب في باب مواقيت الاحرام من هذا الشرح فليراجع قال الحفاظ وفي الحديث مشروعية لبس المنعفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وانه لا ينافي التوكيل وقد تقدم في باب حتى يحمل للمعتمر من ابراب الحرة من حديث عبد الله بن ابي اوفى اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل مكة طاف وطفا معه ومعه من يستتره من اهل مكة ان يرميه احد الحديث وانما احتاج الدخول لانه كان حينئذ محررا فاحتشى الصحابة ان يرميه بعض سفهاء المشركين بشئ يؤذيه فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك ام - قوله جاءه رجل الخ قال الطيبي هو ابو برة الاسلمي فيه جواز رفع اخبار اهل الفساد الى ولاية الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة - قوله ابن خطل الخ بفحنتين واختلف في اسمه قال الحفاظ والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه انه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمى عبد الله واما من قال هلالا فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال بن ذلك الكلبي في النسب قيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم خطل عبد مناف من بني تميم بن فهر بن غالب قوله متعلق بأستار الكعبة الخ قال الأبي تعلقه بأستار الكعبة فعلة عيادة بالبيت قوله اقتلوه الخ قال الطيبي وكان قد ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يحمل معه واتخذ جارين تغنيان بهج النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام واحكام الاسلام فأمر بقتله يعني قصاصا ويعلم منه ان امره لا يمنع من اقامة الحدود وعلى من جنى خارجة والتجأ اليه اقول الظاهر انه لما قتل لا ارتداه انفرادا او مع انضمام قتل النفس ولو انه قتل قصاصا يحمل على انه اجاز ذلك له في تلك الساعة وما يدل على ان قتل لم يكن للقصاص عدم وجود شرطه من المطالبة والدعوى الشهاد وبه بطل قول ابن حجر وناويل الى حنيفة لانه بان هذا كان في الساعة التي احللت له وحينئذ مكة كغيرها بخلافها بعد ما ورد بوضع المنعفر لانه لا يلزم من وضعه نقض أمره ونهييه في حكمه من يومه على انه عليه الصلوة والسلام قبل ان يدخل مكة أذن فقتل جماعة من الرجال والنساء وان كانوا متعلقين بأستار الكعبة منهم هذا وهو أشد هو كذا في المرقاة - وفي الفتح ان المراد بالساعة التي احللت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لانه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المنعفر ذلك عند استقراره بمكة وقتل قال ابن خزيمة المراد بقوله وحل ابن عباس ما أحل الله لأحد فيه القتل غير اى قتل النفس الذي قتلوا يرمون ابن خطل ومن فكر معه قال وكان الله قد أباح له القتال والقتل

فقال نعم **حلتنا** يحيى بن يحيى التميمي وقتيبة بن سعيد المتقفي قال يحيى انا وقال قتيبة نام معاوية بن عمار الدهني عن ابى الزبير
عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير
احرام وفي رواية قتيبة قال نا ابو الزبير عن جابر قال ثنا علي بن حكيم الاودي قال نا شريك عن عمار الدهني عن ابى الزبير عن جابر
ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء **وحلتنا** يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم
قالا انا وكيع عن مساور الوراق عن جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس عليه عمامة سوداء
وحلتنا ابو بكر بن ابي شيبة والحسن الحلواني قالانا ابو اسامة عن مساور الوراق قال حدثني وفي حديث الحلواني قال
سمعت جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه قال كأتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قل رخص طرفها
بين كفيه ولم يقل ابو بكر على المنبر **وحلتنا** قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن عيسى بن محمد الدراودي عن عمرو بن يحيى
المازني عن عباد بن ميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لاهلها
واني حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة

معاً في تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد لقضي القتال قال الحافظ واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة واجاب النوراني بانه صلى الله عليه وسلم كان صالحهم لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متاهباً وهذا جواب قوي الا ان الشان في ثبوت كونه صالحهم فاستدل لا يعرف في شيء من الاخبار صريحاً **قوله** فقال مالك نعم اني نعم حدثني به قال النوراني وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة ولا يقول في آخره قال نعم واختلف العلماء في اشتراط قوله نعم في مثل هذه الصورة وهي اذا قرأ على الشيخ قالوا اخباره فلان ادخوه والشيخ مضجع له فاهتم لما يقرب غير منكر فقال لبعض الشافعيين وبعض اهل الظاهر لا يصح السماع الا بها فان لم يطق بها لم يصح السماع وقال جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء واصحاب الاصول يستحب قوله نعم ولا يشترط نطقه بشيء بل يصح السماع مع سكوتيه والحالة هذه اكتفاء بظاهرها لانه لا يجوز مكلف ان يقرر على الخطأ في مثل هذه الحالة قال اللقاضي هذا مذهب العلماء كافة ومن قال من السكت نعم انما قاله توكيداً واحتياطاً لا اشتراطاً **قوله** معاوية بن عمار الدهني انه هو بضم الدال المهملة واسكان الهاء وبالنون منسوب الى دهن ودهم بطن من مجيلة وهذا الذي ذكرناه من كونهم باسكان الهاء هو المشهور ويقال لفتحها ومن حكى الفقه ابو سعيد السعدي في كتابه الحافظ عبد الغني، كذا في الشرح **قوله** وعليه عمامة الم قال الحافظ زعم الحاكم في الاستكباب ان بين حديث انس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتعقبوه باحتمال ان يكون اول دخوله على رأسه المغفر ثم ازاله ولبس العمامة بعد ذلك فحكى كل منهما ما رآه ويؤيده ان في حديث عمر بن حريث انه خطب الناس وعلمية عمامة سوداء اخرجهم مسلم ايضاً وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع لحياض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت يلفوفة فوق المغفر وكانت تحت المغفر فائدة لرأسه من صدا الحديد فأراد انس بذلك المغفر كونه دخل منهياً للعرب اراد جابر بذلك العمامة كونه دخل غير محرم وهكذا يندفع اشكال من قال كدلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محرمًا ولكنه تخطى رأسه لغيره فقلنا ندفع ذلك بتصريح جابر بانه لم يكن محرمًا. **قوله** سوداء الم قال النوراني فيه جواز لباس الثياب السود وفي الرواية الاخرى خطب الناس وعليه عمامة سوداء فيه جواز لباس الاسود في الخطبة وان كان الابيض افضل منه كما ثبت في الحديث الصحيح خير ثيابكم البياض واما لباس الخطباء السواد في حال الخطبة فيجاء به ولكن الافضل البياض كما ذكرنا واما لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بيانا للجواز والله اعلم كذا في الشرح، **قوله** قل رخصي طرفيها الم قال النوراني هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها طرفيها بالتشنية وكذا هو في الجمع بين الصحيحين للبيهقي وذكر القاضى عياض ان الصواب المعروف طرفيها بالافراد وان بعضهم رواه طرفيها بالتشنية والله اعلم وسيأتي بسط حكم اراء العمامة في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى، **باب** فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حرمها **قوله** داني حرمت المدينة الم المدينة علم على بلدة المعرفة التي هاجر اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى لَيَقُولُنَّ لَنْ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ فاذا اطلقت تنادى الى الفهم انها المراد واذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم الذي كان اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وَاذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ هُنَا أَبَدًا وَيَثْرِبَ بَلْ يَبْعَثُ فِيهِمْ صَاعِقًا يَنزِلُ عَلَيْهَا حَرًّا فَرَبِّدْنَاهَا هُنَا أَلَدًا قَالُوا سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ قُلْ هِيَ مَدِينَةُ النَّبِيِّ وَمِنْ أَهْلِهَا النَّبِيُّ وَرَبُّهُ يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنِينَ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهَا حَرٌّ بَارِكُ اللَّهُ فِيهَا فَكُنْ مِنَ الْخاسِرِينَ **باب** فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حرمها **قوله** داني حرمت المدينة الم المدينة علم على بلدة المعرفة التي هاجر اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى لَيَقُولُنَّ لَنْ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ فاذا اطلقت تنادى الى الفهم انها المراد واذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم الذي كان اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وَاذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ هُنَا أَبَدًا وَيَثْرِبَ بَلْ يَبْعَثُ فِيهِمْ صَاعِقًا يَنزِلُ عَلَيْهَا حَرًّا فَرَبِّدْنَاهَا هُنَا أَلَدًا قَالُوا سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ قُلْ هِيَ مَدِينَةُ النَّبِيِّ وَمِنْ أَهْلِهَا النَّبِيُّ وَرَبُّهُ يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنِينَ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهَا حَرٌّ بَارِكُ اللَّهُ فِيهَا فَكُنْ مِنَ الْخاسِرِينَ

وَمَا يَكُنْ مِنْكُمْ رَجُلٌ مُسْلِمٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْبَرِّ كَرَمِيَانِ
تَحْتَ يَدَيْهِمَا وَتَحْتِ حَبِيصَتَيْهِمَا شَجَرَتَا حَبِيصَتَيْنِ مَرْدُودَتَيْنِ -

وقال العلماء في أن المدينة لها حرمة لا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيد مما مثل حرمة مكة أو ليس كذلك

والخروج لما تفرق أهل سبب سبب سيل العرم ولم تزل المدينة عنزية في الجاهلية وأعزها الله بها حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الشيخ بدر الدين العيني أحقر بهذا الحديث والأحاديث التي بعد محمد بن أبي ذئب والزهري والشافعي ومالك وأحمد والشافعي وقالوا المدينة لها حرمة فلا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها ولكنه لا يجب الجزاء فيه عندهم خلافاً لابن أبي ذئب فإنه قال يجب الجزاء وكذلك لا يحل سلب من يفعل ذلك عندهم إلا عند الشافعي وقال في القديم من اصطاد في المدينة صيداً أخذ سلبه ويرى فيه أثر أعين سعد وقال في الحديث بخلافه وقال ابن نافع سئل مالك عن قطع سد المذقة وما جله فيه من النخ فقال أفا نخي عن قطع سد المدينة لئلا تؤحش وليبق فيها شجرها وبيتنا نس بذلك ويستظل به من هاجر إليها وقال ابن حزم من حنط في حرمة المدينة فحلال سلبه كل ما معه في حاله ذلك وتجريده إلا ما يستعز به فقط لما يسيح في الباب من قضية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أم - وقال الثوري وعبد الله بن المبارك والوحيفة وأبو يوسف ومحمد ليس للمدينة حرمة كما كان ملكة فلا يجوز أخذ صيدها وقطع شجرها، إلا أنه يكره كما قال القاري في المرقاة - قال في الكافي كان حل الاصطيد عرف بالنصوص القاطعة فلا يجوز أكله بقطع كذلك ولم يوجب له ما تحريم مكة فنصير الكتاب فيه صريحة، قال الثوري في قوله صلى الله عليه وسلم حرمت المدينة أراد بذلك تحريم التعظيم دون ما عده من الأحكام المتعلقة بالحرمة ومن الدليل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث مسلم لا تقبض منها شجرة إلا لعلمك أنها حرمة ولا يجوز خبطها بحال وأما صيد المدينة وإن رأى تحريمه نفر يسير من الصحابة فإن الجمهور منهم لم يكرهوا اصطيد الطيور بالمدينة ولم يبلغنا فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء من طريق يعتمد عليه، أم - وأيضاً قال أصحابنا قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق حرمة من الحرمة لا من التحريم بمعنى أعظم المدينة جمعاً بين الدليلين بقوله لا مكان وبه نقول فتعظيمها ونؤثرها أشد التوقير والتعظيم لكن لا نقول بالتحريم لعدم القاطع احترازاً عن المجزأة على تحريم ما أحل الله تعالى فإن قيل إنه شبه التحريم بمكة فكيف يصح الحمل على التعظيم أجيب بأنه لا يخلو عن أمرين إما أن يكون المراد التشبيه من كل الوجوه أو من وجه دون وجه فإن كان الأول فلا يصح الحمل على ما حملتم عليه قوله بتحريم إبراهيم مكة فقلتم في الحرمة فقط لا في وجوب الجزاء في المشهور من المذهب وإن قلتم بوجوب الجزاء فلا نسلم أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة رضي الله عنهم إلا عن سعد فقط وعن عمر في قول وهو سلب القاطع والصادق وقد جمعنا أن ذلك لا يجب في حرمة مكة فكيف يجب هناك وإن كان الثاني فكما حملتم على شيء سألنا أن نخمل على آخر وهذا لأن تشبيه الشيء بالشيء يصح من وجوه أحدها وإن كان لا يشبهه من كل الوجوه كما في قوله تعالى إنا مثل عيسى عند الله كمثل آدم يعني من وجه واحد وهو تخليقه بغير أب فكذلك نقول إن تشبيهه بمكة في تحريم التعظيم فقط لا في التحريم الذي يتعلق به أحكام آخر كان ذلك يوجب التعارض بين الأحاديث وبالحمل على ما قلنا يدفع ودفعه هو المطلوب مما أمكن بالاجتماع فصلا المصير إلى ما ذهبنا إليه أولى وأرجح بلا نزاع - قلت ولكن يرد هذا كله ما سأل في الباب من حديث جابر بن عبد الله أن إبراهيم حرمة مكة وأنى حرمة المدينة بآيتين لا يقطع عضاهما ولا يصاد صيدها وأخرج منه حديث سعد بن بلظظ أني أحرمت ما بين لايتي المدينة أن يقطع عضاهما أو يقتل صيدها وفي حديث ابن عباس عند أحمد بأسناد حسن بكل بني حرمة حرمة المدينة الملهو أني أحرمت ما بينك أن لا تأوي بها محمد تأوي ولا يفتل خلاها ولا يعضد شوكتها ولا تؤخذ لفظتها إلا لمنشد لها، فقد ثبت النسخ عن الاصطيد بطريق يعتمد عليه وظهر أن التحريم فيه ليس بمعنى التوقير والتعظيم فقط بل هو واقع على قتال الأعضاء وقتل الصيد كما حرمت مكة والله أعلم قال البدر العيني رحمه الله وأجابوا عن الحديث المذكور بأنه صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك لئلا يذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها بل إنما أراد بذلك بقاء زينة المدينة ليستظليوها ويألفوها كما ذكرنا عن قريب عن ابن نافع سئل مالك عن قطع سد المدينة إلى آخره وذلك كمنعه صلى الله عليه وسلم من هدم أطمار المدينة وقال أنها زينة المدينة على ما رواه الطحاوي عن علي بن عبد الرحمن قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا وهب بن جرير عن العري عن نافع عن ابن عمر قال نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أطمار المدينة أن تخدم وفي رواية لا تخدموا إلا طامره فإنه زينة المدينة وهذا أسناد صحيح رواه البزار في مسنده والأطمار جمع أطمار يضم الهنزة والطاء وهو بناء مرتفع وأراد بأطمار المدينة استيانتها المرتفعة كالحصون ثم ذكر الطحاوي دليلاً على ذلك من حديث حميد الطويل عن أنس قال قال كل أبي طلحة ابن من أم سليم يقال له أبو عير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً حكة إذا دخل وكان له نغير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبا عير خنياً فقال ما شأن أبي عير فقيل يا رسول الله مات نغيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عير ما فعل النغير وأخرجه من أربع طرق وأخرجه مسلم أيضاً حدثنا شيبان بن فروخ قال حدثنا عبد الوارث عن أبي النخاس عن أنس بن مالك قال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً وكان لي أخ يقال له أبو عير قال لحسبه قال فطماً قال فكان إذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فرآه قال يا أبا عير ما فعل النغير قال فكان يلعب به وأخرجه النسائي أيضاً في

اليوم واليلة واليزار في مسنده واسم ابى طلحة زيد بن ابى سهل الانصاري واسم سليم بنيت ملحان امرئس بن مالك واسمها سهيلة او صيلة او
ملكه وتغير بضم النون وفتح الغين المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره راء مصغر لغر وهو طائر يشبه العصفور احمر الغفار ويجمع على
لغران قال الطحاوي فهذا قد كان بالمدينة ولو كان حكم صيدها حكم صيد مكة اذا ما اطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النخير وكما اللعب به كمالا
يطابق ذلك بمكة ام - وقال التورثي لو كان حراما لم يسكت عنه في موضع الحاجة فان قيل يجوز ان يكون يقينا وذلك ليس من الحرم قيل له
هب انه كما ذكرته ولكن لم قلت ان قبا ليست من الحرم لانه روى غير واحد في تحريمها بريد في بريد والبريد ربيع فراسخ وقبا لا تبلغ
من المدينة فرسخا فان قيل يحتمل ان حديث النخير كان قبل تحريم المدينة او انه صادر من الحل قلت لا تقوم الحاجة بالا احتمال الذي لا يشأ عن دليل
وايضا صيد الحل اذا دخل الحرم يجب عليه ارساله فلا يرد علينا لانه لا يراد بصيد الحرم الا ما كان حاله فيه وهذا فيه فوجب ترك التعرض له
لاطلاق النص لحرمه الحرم وقد روى الطحاوي باسناد عن مجاهد قال قالت عائشة رضي الله عنها كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش
فاذا خرج لعب اشترى وقبل وأدبر فاذا احسن بر رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل بعض فلع يترصو كراهة ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع
قد دخل فيما حرم منها وقد كانوا يؤدون فيه الوحش ويتخذونها ويعلقون دونهما الابواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك بخلاف
حكم مكة قلت واسناد صحيح واخرجه احمد ايضا في مسنده والوحش واحد الوحوش وهو حيوان البر قوله بعض من الربوض وروى الغنم والبقر الفرس
الكلب كبير وك الجمل وحشوم الطير قوله لم يترصو من ترصو اذا حرك فاه للكلام وهو البراءين المهمتين وروى الطحاوي ايضا من حديث
ابى سلمة بن عبد الرحمن عن سلمة بن الاكوع انه كان يصيد وباتى النبي صلى الله عليه وسلم من صيد فارتبطا عليه فوجاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما الذي حبسك فقال يا رسول الله انتفعينا الصيد فصرتا نصيد ما بين تبيت الى قنائة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انك لو كنت تصيد بالعقيق
لشيعتك اذا ذهبت وتلقيتك اذا اجئت فاني احب العقيق واخرجه من ثلاث طرق واخرجه الطبراني ايضا شرعا قال الطحاوي ففي هذا الحديث ما
يدل على اباحة صيد المدينة الا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل سلمة وهو على موضع الصيد وذلك لا يجعل بمكة نصبت ان حكم صيد المدينة
خلاف حكم صيد مكة قوله تبيت كسر التاء المثناة من فوق وسكون الياء آخر الحروف في آخره تاء مثناة اخرى ويقال تبيت على وزن سيد وقال
الصاغاني هو جبل قرب المدينة على بريد منها وفي شرح المشكاة عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال سلمة اما انك لو كنت تصيد
بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلقيتك اذا اجئت فاني احب العقيق روى ابن ابى شيبه نحوه ورواه الطبراني بسند حسنه المنذرى قال في
النجبة وهذا نصهم من النبي صلى الله عليه وسلم على جواز صيد المدينة فان الاممة اتفقوا على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه مخالفة زيادة
ترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها والله تعالى اعلم لكون لحمها تربي من نبات المدينة فكان لحمها مزية على لحوم الصيد الذي
ليس منها كما ان لحمها مزية على بقية الاشار ويدل عليه ما في حديث ابن ابى شيبه عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين كنت
قلت في الصيد قال اين فاخبرته بالناحية التي كنت فيها فكانت كركنة تلك الناحية وقال لو كنت تذهب الى العقيق الحديث ومنها ما روى الطبراني
في الاوسط وفيه كثير بن زيد وثقه احمد وغيره من حديث انس مرفوعا احد جبل يحبنا ونحبه فاذا اجتتموه تكاوا من شجرة ولومن عضاهه
وروى ابن ابى شيبه مثله والاكل منها لا يضر الا بقطع او قلع وقد اتفقنا على عدم جواز ذلك في الحرم المكي فلع ان المراد من المنع في غير الحرم
منع استحباب لا تحريم او كان يفي عن ذلك للبيع لا للاكل لئلا يضييق عليهم ولتنوفا لصيودها فيها هو على وجه التشديد اذ ارادة للتوسع عليهم
في الاصطياد والانتفاع به كما قال المنازعون في تاويل حديث صيد حج واشجاره وهو ما قاله في شرح السنة حماد اى وادى وح رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نظر العامة المسلمين لابل الصدقة ونعم الجزية فيجوز الاصطياد فيه لان المقصود منع الكلام من العامة وقال الخطابي في معالم
ولا أعلم تحريمه صلى الله عليه وسلم رجاء من الا ان يكون على سبيل الجمي لنوع من صنف المسلمين الى ان قال احاصله وقد يحتمل انه كان ذلك
للحريم ثم نسخ فكما او لو ذلك الحديث لنا ان نؤول هذا لوان صح مراد التحريم فقال الطحاوي يحتمل ان يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها
كون الهجرة اليها واجبة فكان يفيعله بقاء لزيينتها ليستطيبوها وبأفوها لان بقاء ذلك مما يزيد في زينتها ويدعو اليها كما روى ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا طامر المدينة فانما من زينتها فلما انقطعت الهجرة زالت ذلك فكنا هذا - فان قيل فصار الامر محتملا اوجب فعاد
على ما كان وهو عدم التحريم لانه الاصل قلت والذي تحصل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم ان ملكة حرمها والمدينة حرمها يختلف
عن حرم مكة في نوع من الاحكام كالنهي عن دخولها بغير احرام وغيرها ويشبهه في نوع منها كالنهي عن الاصطياد وقطع الشجر مع تفاوت الدرجات
فيه من حيث ورود التشديد والتعليق في شأن مكة واجبا للعقوبات على من جنى فيها على غير شاملة ما هو في شأن المدينة من وقوع التشديد

وإني دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة حل ثبته أبو كامل الجحدي قال ناعبد العزيز يعني
ابن المختار قال وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ناخال بن مخلد قال حدثني سليمان بن بلال حم وحدثنا اسحق بن إبراهيم
قال ناخال المخزومي قال ناوهيب كلهم عن عمرو بن يحيى بهذا الأسناد ما حديث وهيب فكر رواية الدراوردي مثلي ما دعا إبراهيم
عليه الصلوة والسلام وأبا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن المختار في روايتهم ما دعا إبراهيم وحل ثنا قتيبة بن سعيد
قال نا بكر يعني ابن مضر عن ابن الهادي عن أبي بكر بن محمد عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن إبراهيم عليه الصلوة والسلام حرمة مكة وإني أخبركم ما بين لابتيها يزيد المدينة وحدثنا عبد الله بن مسيلة
ابن قعنب قال نا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير أن مروان بن الحكم خطب للناس فذكر مكة وأهلها
وحرمتها فتألاه رافع بن خديج فقال مالي اسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها قد حرّم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها وذلك عندنا في أدبي حوكان أن شئت أقرأئك قال فسكت مروان ثم قال قد سمعت بعض ذلك
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقدة كلاهما عن أبي حماد قال أبو بكر نا محمد بن عبد الله الأسدي قال نا سفيان عن أبي الزبير
عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم حرمة مكة وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد الله بن نمير حم وحدثنا ابن نمير قال نا أبي قال نا عثمان بن حكيم قال حدثني عامر بن سعيد
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أخبركم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها أو قال المني خير
والأغصان عمن أنكبت شيئا ما هي عنه وهذا غير خاف على من تأمل في الأحاديث التي ذكرناها من الطحاوي وغيره ويشهد لهذا التخفيف أيضا
ما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في خبط شجرها لعل الدواب وقال في حديث جابر عن أبي داود وغيره لا يخط ولا يعرض حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولكن يمشي هشا رفيقا أي ينثر نثر البان ورفق ولهذا لم يحرم النعام على ما في حديث سعد بن مسعود وغيره من التعزير بالسلب كما سياتي بل قال
ابن بطال حديث سعد في السلب لم يصح عند مالك ولا رأى العمل عليه بالمدينة كما في عمدة القاري والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال
العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والشر في حرمة مكة والمدينة أن لكل شيء تعظيما وتعظيم البقاع أن لا يتعرض
ما فيها بسوء واصله ما خوذ من حصى الملوك وحلة بلادهم فانه كان التقيد القوم لهم وتعظيمهم إياهم مسا وقا المواخذة أنفسهم أن لا يتعرضوا
لما فيها من الشجر والدواب وفي الحديث أن لكل ملك حمى وحى الله محارمه فاشتهر ذلك بينهم وكنز فيهم قلوبهم سويلا أفندتهم أدب الحزم
أن يتأكد وجوب ما يجب في غيره من إقامة العدل وتحريم ما يحرم فيه قوله وإن دعوت في صاعها الخ قال العيني فيه الدعاء لما ذكر وهو
علم من أعلام نبوته فما أكثر بركته ولم يركل ويدخر وينقل إلى سائر بلاد الله تعالى والمراد بالبركة في المد والصلح ما يحال بها واضمرك لك لفهم
السامع وهذا من باب تسمية الشيء باسم ما قرب منه كذا قيل قلت هذا من باب ذكر المحل وإرادة الحال فافهم قوله بمثل ما دعا إبراهيم الخ
سياتي بيان المراد به في شرح بعض أحاديث انس في الباب قوله مثل ما دعا إبراهيم الخ قال الكرابي مثل منصوب بنزع الخافض أي بمثل ما دعا به
وليست لفظة به زائدة قوله ما بين لابتيها الخ قال الحافظ الألبه بتخفيف الواحدة وهي الحرة وهي الحجرة والسود وقد تكرّر ذكرها في الحديث
ووقع في حديث جابر عن أحمد وأنا أخبركم المدينة ما بين حرثتيها فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لانه وقع في رواية يابيز جليلها وفي رواية
ما بين لابتيها وفي رواية ما زيتها وتعقب بان الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة فان الجمع لو تعدى الممكن الترجيح ولا شك أن
رواية ما بين لابتيها أرجح لتوارد الروايات عليها ورواية جليلها لا تنافيا فيكون عند كل الابه جبل أو لابتيها من جهة الجنوب الشمال وجليلها من
جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضمر وأما رواية ما زيتها فهي في بعض طرق حديث الإسعدي والمازم كبير الزاوي المصنف
بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه كما قال الحافظ في الفقه وقال النووي للمدينة لابتيان شرقية وغربية، أم فهذا يخالف ما جوزه
الحافظ من كونها جنوبا وشمالا والله أعلم قوله في أدبي حوكان الخ حوكان قبيلة باليمن كما في القاموس قوله أن يقطع عضاهها الخ جمع عضته
جذات النماء الأصلية أي كان أصلها عضته وهي كل شجر عظيم له شوك قوله أو يقتل صيدها الخ قال القاري حمله اصحابنا على النبي صلى الله عليه وسلم
قوله المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون الخ قال الأبي رحمه الله لو هذه أن كانت امتناعية ويعلمون قاصرا فجوابها محذوف أي لو كانوا من
أهل العلم لعلموا ذلك ولم يفارقوا المدينة وإن كانت متعديّة فالتقدير لو كانوا يعلمون ذلك لما فارقوها وإن كانت التمني لم تقتض الجواب
وعلى التقديرين هو تجهيل من فعل ذلك لتقويته عن نفسه إجماعا عظيما ولذلك قال الأبي الله فيها خيرا منهم كما قال تعالى وإن تتولوا

لو كانوا يعلمون لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا يثبت أحد على لاواها وتهدأ الأكنة له
شفيعاً أو شهيداً يوم القيمة **وحل** ثنا ابن أبي عمير قال نا مروان بن معاوية قال نا عثمان بن حكيم الانصاري قال نا خبر
عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم ذكر مثل حديث ابن نمير وزاد في الحديث ولا يريد
احداهل المدينة بسوء الا اذابه الله في النار ذوب الرصاص او ذوب الملح في الماء **وحل** ثنا اسحق بن ابراهيم عبد بن
حميد جميعاً عن العقدي قال نا عبد الملك بن عمر قال نا عبد الله بن جعفر عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد ان سعدا
يُسْتَبَدَلُ قَوْمًا بِكَوْمٍ آيَةً اى يخلق خلقاً سواكم على خلاف صفتكم من الرغبة في الايمان، وفي الاكتفاء بجزء الرشيد فلما خرج من المدينة يريد مكة
ارسل الى مالك مع الربيع بأربعة آلاف دينار فقال له مالك ضعها هناك فلما رجع الرشيد الى المدينة ارسل الى مالك تراسلني الى المدينة السلام
فرد اليه قال صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والمال حاضر لو أمس منه شيء واخرج ابن رشد بالحديث على تفضيل المدينة على
مكة ولا دليل فيه لان كونها خيراً مطلق يصدق بصورة كونه خيراً من الشاه كامن كل الارض، وقال العلامة السدي قال ذلك في ناس
يتكبرون المدينة الى بعض بلاد الرخاء كالشام وغيره كما سمعنا وهو لا بد للناس هم المراد بضمير لهم اى المدينة خير لاواها تلك التاركن لها من
تلك البلاد التي يتكبرون المدينة لأجها فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة كحالنا يخفى وقوله لو كانوا يعلمون ليس المراد بانها خير
على تقدير العلم بالمدينة خير لهم علموا اولاً بل المراد لو علموا بذلك لما فارقوها وقد جعل كلمة لولا تمنى لكن قد يقال كثير منهم يعلمونهم الخبر ويفارقونها
فأولئك قد علموا بذلك لباغهم الخبر ومع ذلك فارقوها فكيف يصح لو علموا بذلك لما فارقوها فقلت يمكن دفعه بان المراد لو علموا بذلك علمائهم
وليس الخبر كالمعينة او يقال هو من تنزيل العالم الذي لا يعلم علمهم بمنزلة الجاهل كاتذاعلم هذا وقد يقال المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من
اهل العلم اذ البلدة الشريفة لا ينفع بها الا اهل الشريفة الذين يعملون على مقتضى العلم وانما من ليس من اهل العلم فلا ينفع بالبلدة الشريفة
بل ربما يتضرر بخيرية البلدة ليست الا لأهلها ومن يليق الإقامة فيها فافهم **قوله** رغبة عنها الخ قال القرطبي اى كراهة لها من رغبة
عن الشيء اذا كرهته وقال المازري قيل ذلك خاص بزمان حياته صلى الله عليه وسلم وقيل دائماً ويدل عليه قوله في حديث باقي على الناس ان
يدعوا الرجل ابن عمه وقريبه فله الى الرخاء المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وهذا فمن يخرج عنها ممن كان مستوطناً بها **قوله** الا ابدل
الله فيها من هو خير منه الخ والمعنى انه لا يضر المدينة عدمه بل ينفعها فقوله وذهب الى غير هاتين **قوله** على لاواها وثنا قال المازري
اللاوا اجوع وشدة الكسب ضمير شدتها يحتمل ان يعود الى اللاوا ويحتمل ان يعود الى المدينة **قوله** شفيعاً أو شهيداً الخ قال الأبي الجوزي
نخرج من الحديث على سكنها فمن لم يسكنها ولم يحقه لاوا، دخل في ذلك الارث التعليل بالخالب والمظنة لا يضر فيه التلطف وبعض القوم
كتعليل التضرر بشدة السفر فان الملك يقصر لو لم تلحقه مشقة لوجود السفر قال عياض سئلت في "او" هل هو لاشك او غيره واخصر
شفاعته صلى الله عليه وسلم يسكن المدينة وهو عامته فاجبت بجواب استحسنة كل من وقع عليه وانا اذكر لان من لمعاً فليل في "او" انها
للاشك ولا يصح لانه رواة جماعة من الصحابة والسلف بهذا اللفظ ولو كانت للشك لما التفتوا الى ما لا يظهر انه قاله صلى الله عليه وسلم كذلك
ثم يحتمل ان يكون العلم بهذه الجملة هكذا وتكون "او" للتقسيم شفيعاً صنفهم العصاة وشهيداً الآخرين وهم المطيعون او شفيعاً لمن مات بعد
وشهيداً لمن مات في حياته او على غير ذلك مما لا يحسنه اهل العلم وقد تكون "او" هنا بمعنى الواو فيكون شفيعاً وشهيداً معاً وقد روي الاكثرون له
شفيعاً وله شهيداً ثم اذا كانت للشك على ما قيل فاذ كانت الصيغة الشهادية اندفع الاعتراض بضمير الشهادة لسكان المدينة وهو ما لا يخفى اذ لا
على الشفاعة العامة وان كان الصيغ الشفاعة عمليت على انها شفاعة خاصة فاما انها في رفع الدرجات او بالكرام يوم القيامة واما ان الصيغ
في عرشه ويكون في روضه او على منابر من نور او يسرع فيها الى الجنة وغير ذلك من وجوه المبررات التي يختص بها بعض ذوات بعض **قوله**
الا اذابه الله في النار الخ قال عياض هذه الزيادة (يعني قوله في النار) تدفع اشكال الاحاديث الاخرى وتوضح ان هذا حكمه في الآخرة ويحتمل
ان يكون المراد من اذابه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بضمير الله تعالى الرصاص في النار فيكون في اللفظ تقديم وتأخير او يدل
قوله او ذوب الملح في الماء ويحتمل ان يكون المراد من اذابه في الدنيا بسوء وان لا يهل بل يذهب سلطاناً عن قرب كما وقع لاسان بن عتبة وغيره
فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي ارسله قال ويحتمل ان يكون المراد من كادها اغتيالاً وطلياً لغرضها في غفلة فلا يستمر له امر بخلاف من
أتى ذلك جهراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروي الناس من حديث السائب بن خلاد دفعه من اخاف اهل المدينة ظالمهم اخافه
الله وكانت عليه اخوة الله الحديث ولا بن حبان نحوه من حديث جابر ام قال الأبي والمراد بالارادة هنا العزيمة لا الارادة اذا هم عزمي

ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدًا يقطع شجرة أو يخبطه فسلبته فلما رجع سأل جاء أهل العيد فكلّموه أن يردّ على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أردّ شيئًا لنفلي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أن يرد عليه ثم حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر جميعًا عن اسماعيل قال ابن أيوب حدثنا اسماعيل بن جعفر قال أخبرني عمرو بن أبي عمرو المطلب بن عبد الله بن جنيط أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوطئ النكس غلامًا من غلامنا ثم خرج بي أبو طلحة يردني وراءه فكنيت أخاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل وقال في الحديث ثم أقبل حتى إذا بدا له أحد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما اشرف على المدينة قال اللهم اني أحرم ما بين جبليهما مثل ما أحرم

بسيته فلا تكتبوها ويكون حجة للقاضي أن العزم مؤاخذ به وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الإيمان قوله بالعقيق الم اسم موضع قريب من المدينة قوله فسلبه الم أي أخذ شيأ به والسلب يفحش المسلوب قوله فلما رجع سعد الم أي إلى المدينة قوله لنفلي به أي بتشديد اللقاء أي جعلني به أو أعطانيه نفلًا أي غنمة بأذنه لكل من رأى صائدًا أو قاطع شجران يأخذ سلبه قوله وأبي أن يرد عليه الم قال القاري وفي رواية فلا أدرك عليكم طمعة أطمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أن شئت ودعت اليكم غنمه وفي أخرى أنه كان يخرج فيجاءه الخاطب معه شجر رطب فيسأله فيكلمه فيقول لا أدع غنمته غنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى أن أكثر الناس ما كلاً أم - قال النووي رحمه الله هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق وخالف فيه أبو حنيفة ومالك قد متاه عنه وقد ذكرنا مسلم في صحيحه تحريمها عن فروعا عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية علي بن أبي طالب سعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك وجابر ابن عبد الله وأبي سعيد وأبي هريرة وعبد الله بن زيد ورافع بن خديم وسهل بن حنيف وذكر غيره من رواية غيرهم أيضًا فلا يلتفت إلى من خالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم أن من صاد في حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه وهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة قال القاضي عياض ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم وخالفه أئمة الأصناف قلت ولا تنصر مخالفهم إذا كانت المستتمة معه وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه ولم يثبت له دافع قال أصحابنا فاذا قلنا بالقديم ففي كيفية الضمان وجهان أحدهما يضمن الصيد والشجر والكلاً كضمان حرم مكة وأصحهما وبه قطع جمهور المفسرين على هذا القديم أنه يسلب الأصناف قاطع الشجر والكلاً وعلى هذا فالمراد بالسلب وجهان أحدهما أنه ثبأ به فقط وأصحهما وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتل من الكفار فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك ما يدخل في سلب القتل وفي مصنف السلب ثلاثة أوجه أحدها أصحها أنها أصحها أنه للسالك هو الموافق لحديث سعد الثاني أنه لمساكين المدينة والثالث لمبيت المال وإذا سلب أخذ جميع ما عليه إلا سائر العورة وقيل يؤخذ سائر العورة أيضًا قال أصحابنا ويسلب مجرد الاصطياد سواء أئلت الصيد أم لا والله أعلم أم - قال الأبي رح ومذهب مالك والجمهور والشافعي في الجديد أنه لا ضمان في صيد المدينة وقطع شجرها وإنما هو حرام دون ضمان وقال بعض العلماء فيه المجزاء كحرم مكة وللشافعي في القديم ما تقدم أم وقد تقدم الكلام على حرم المدينة وحديث السلب قريبًا في أوائل هذا الباب فليترك قوله بجدهم الم زاد في البخاري حتى أخرج إلى خيبر قال الحافظ وقد استشكل من حيث أن ظاهره أن ابتداء خدمة أنس للنبي صلى الله عليه وسلم من أول ما قدم المدينة لأنه صح عنه أنه قال خدعت النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين وفي رواية عشر سنين وخيبر كانت سنة سبع فيلزم أن يكون لما خدعه أربع سنين قاله الدودي وغيره وأجيب بأن معنى قوله لا يوطئ النكس غلامًا من غلامنا ثم تقيين من يخرج معه في تلك السفرة فبيان له أبو طلحة أنسًا فيخطأ القمار على الاستئذان في المسافرة به لا في أصل الخدمة فانه كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين بذلك وفي الحديث جواز استعمال البيتيم بغير أجرة لأن ذلك لم يقع ذكره في هذا الحديث وحمل الصبيان في الغزو وكذا قاله بعض الشافعية وتبعوه وفيه نظر لأن أنسًا حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لأن خيبر كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ولا يلزم من عدم ذكر الأجرة عدم وقوعها قوله وقال في الحديث الم أي بعد قصة ذكرها - قوله يحبنا ونحبه الم قال الحافظ والعلماء في معنى ذلك أن قول أهل أنه على حذو مصنفات والتقليد أهل أحد والمراد بهم لا نصار لأنهم جيرانه ثانيًا أنه قال ذلك للمسرة بأسان الحال إذا قدر من سفر لقرية من أهلها ولقياهم وذلك فعل من يحب من يحب ثالثًا أن الحب من الجانبين على حقيقة وظاهره كقول أحد من جبال الجنة كما ثبت في حديث أبي عبيد بن جابر فروعا جبل أحد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة أشرفه أحد ولا مانع في جانب البلد من إمكان المحبة منه كما جاز التسليم منها وقد خاطب به صلى الله عليه وسلم مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب أسكن أحد الحديث وقال السهيلي كان صلى الله عليه وسلم على الفأل الحسن

به إبراهيم عليه الصلوة والسلام مكة اللهم بارك لهم في ملهم وصاعهم وحل شناه سعيد بن منصور وقتيبة
ابن سعيد قال لا تأيعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن عمرو بن ابي عمرو عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
بمثله غير انه قال اني احرر ما بين لابتيها وحل شناه حامد بن عمر قال نا عبد الواحد قال نا عاصم قال قلت لانس بن
مالك احرر رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم ما بين كذا الى كذا فمن احدث فيها حدثا قال ثم قال لي هذا شديدة
من احدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صراطا ولا عدلا

والاسم الحسن ولا اسم احسن من اسم مشتق من الاحدية قال ومع كونه مشتقا من الاحدية فحركات حروفه الرفع وذلك يشعر بارتفاع دين الاحد
وعلاوة فتعلق الحب من النبي صلى الله عليه وسلم به لفظا ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله اعلم - قوله اللهم بارك لهم في ملهم وصاعهم
قال ابن المنير يحتمل ان تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المدا لحادث بعده ويحتمل ان نعم كل ميال لاهل المدينة
الى الابد قال وانظرا لثاني كذا قال وكلام مالك يحج الى الاول وهو المعتمد وقد تغيرت المكاييل في المدينة بعد عصر مالك والى هذا الزمان
وقد وجد مصداق الدعوة بان بورك في ملهم وصاعهم بحيث اغتبط قد رها اكثر ففهم الامصار ومقتلهم هو الى اليوم في غالب الكفارات
قال ابن بطال عز الهلب دعاؤه صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة في صاعهم وملهم خصهم من البركة ما اضطر اهل الآفاق الى قصدهم في ذلك
المجاير المدعولة بالبركة ليحياوه طريقته متبعة في معاشهم وادار ما فرض الله عليهم كذا في الفتح وقال الشيخ يد الدين العيني رحمه الله البركة
النماء والزياة وتكون بمعنى الثبات في اللزوم وقيل يحتمل ان يكون هذه البركة دينية وهي يتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الزكاة
والكفارات فتكون بمعنى الثبات في البقاء بها لبقاء الحكم بها لبقاء الشرعية وثباتها ويحتمل ان يكون دينية من تكثير الكيل والقدر بجهة الكيال
حتى يفي منه ما لا يكفى مثله من غيره في غير المدينة او يرجع البركة في التصرف بها في التجارة وارباعها او الى كثرة ما يحال بها من غلاتها وشارها او تكون
الزيادة فيما يحال بها لا تساع عيشهم وكثرت بعد ضيقه بما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم ملكهم من بلاد الخصب الربيع بالشام والعراق ومصر
وغيرها حتى كثرا محل الى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه فزاد ملهم وصارها شيئا مثل مد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتين او مرة ونصفا وفي هذا كله ظهور اجابة دعوته صلى الله عليه وسلم وقبولها هذا كله كلام القاضي عياض رحمه الله ما بين كذا الى كذا امكن
جاء صحتها وسيأتي حديث علي رضي الله عنه ما بين غير الى ثور قوله فمن احدث فيها حدثا الى اي اظهر فيها منكرا او بدعة وهي ما خالف الكتاب
والسنة كذا في المرواة قوله قال ثم قال لي هذه شديدة الى قال الابن رحمه الله فاعل قال الثانية انس فعله رواية اسقاط او آوى محدثا فالشدة
تكون في الوعيد المذكور على الذنب ويأتي بيان وجه الشدة في ذلك وعلى رواية ثانيا ففعل الشدة انها راجعة الى ترتيب العقوبة عليها وحل
ويحتمل انها على الكلمتين معا ثم قال وجه الشدة فيه اما ان تكون لعنة الله وما بعد ها كناية عن عقوبة خاصة ليس كعقوبة فاعل ذلك في
غير المدينة او يكون كناية عن نفوذ الوعيد فيه بخلاف المذهب بذلك في غيرها فانه في المشيئة قوله فعليه لعنة الله ام قال الحافظ فيه
جواز لعن اهل المعاصي الفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين وفيه ان المحدث والمؤري للمحدث في الاثم سواء والمراد بالحدث والمحدث
الظلم والظالم على ما قيل او ما هو اعنى من ذلك قال عياض رحمه الله واستدل بهذا على ان الحديث في المدينة من الكبار والمراد بلعنة الملائكة والناس
المبالة في الا بعد عن رحمة الله قال والمراد بالعز هذا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في اول الامر ليس هو كل من الكافر وقال ابن بطال رحمه الله
ودل الحديث على ان من احدث حدثا او آوى محدثا في غير المدينة انه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة وان كان قد علم
ان من آوى اهل المعاصي انه يشركهم في الاثام فان من رضى فعل قوم وعلمهم بالحق يجهل ولكن خصت المدينة بالذكر لشرها لكونها هي بطون الوحي
وموطن الرسول عليه الصلوة والسلام ومنها انتشر الدين في اقطار الارض فكان لها بذلك مزيد فضل على غيرها وقال غيره في تخصيص
المدينة بالذكر انها كانت اذ ذاك موطن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صارت موضع الخلفاء الراشدين قوله والملائكة والناس ام قال عياض
لعنة الله سبحانه طرده الملعون عن رحمة تعالى ولعنة الملائكة والناس دعاؤهم عليه بالا بعد من رحمة الله تعالى وقد تكون لعنة الملائكة
عليهم السلام ترك الدعاء له والاستغفار وابادة عن جملة المؤمنين في الاستغفار لهم قال القرطبي وهو لا هم الا لعنوني في قوله تعالى
وَيَكْفُرُهُمْ إِلَّا عَنُونُ قَوْلِهِ صراطا ولا عدلا ثم ففهم اولها واختلف في تفسيرها فمنا الجمهور الصنف الفريضة والعدل المنافلة وسواد
ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعن الاصمعي الصنف التوبة والعدل الفديرة وعن يونس مثله لكن قال
الصنف الاكتساب وعن ابي عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصنف الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس حكى

قال فقال ابن انس أو أوى محدثا **حدثني** زهير بن حرب قال نا يزيد بن هارون قال نا عاصم الأحول قال سألت انسًا
أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم هي حرام لا يختل خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين **وحدثني** ثقات قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في صاعهم بارك لهم في نذرهم **وحدثني**
زهير بن حرب وأبراهيم بن محمد السامي قالانا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت يونس يحدث عن الزهري عن انس بن مالك
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل بالمدينة ضعفة ما بمكة من البركة **وحدثني** أبو بكر بن أبي شيبة

صاحب المحكم الصريح الرزن والعدل الكليل وقيل الصريح القيمة والعدل الاستقامة وقيل المصنف الدينية والعدل البديل وقيل الصريح الشفاعة
والعدل الفديلة لا تعاد المدينة وهذا الأخير البيضا وقيل الصريح الشدة والعدل الكفيل قاله إبان بن تغلب اشتد لا تقبل الصريح وهاتوا على
فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وإن قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بها وقد
يكون معنى الفديلة أنه لا يجدي أو القيامة ولا يفتدي به بخلاف غيره من المذنبين بأن يفديه من النار يهودي أو نصراني كما رواه مسلم
من حديث أبي موسى الأشعري قال نا أبي وقد قلنا في الكلام على حديث جبريل عليه السلام أن الأحباط أنما هو عبارة عن بطلان العمل في نفسه
وإن القبول أخضر من الصحة لأن الصحة عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن حصول ثبوت الثواب على الفعل وهو صراح القاضي ليقبول
الرضا وأنه لا يبرؤ من نفي القبول نفي الصحة وهذا كالصلوة في الدار المغصونة فإنها صحيحة أي مجزئة غير مقبولة أي لا ثواب عليها في القول الصحيح
فلا يلزم من نفي القبول نفي الصحة حتى يكون ذلك أحباطا والله أعلم **قوله** قال فقال ابن انس الخ فاعل قال نا عاصم قال نا عاصم قال نا عاصم
في أكثر النسخ فقال ابن انس وقع في بعضها فقال انس بحذف لفظة ابن قال القاضي وقع عند عامة شيوخنا فقال ابن انس بأشياء ابن قال
وهو الصحيح وكان ابن انس ذكر إياه هذه الزيادة لأن سياق هذا الحديث من قوله إلى آخره من كلام انس فلا وجه لاستدراك انس بنفسه مع أن
هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلام انس في حديث الرابات قال وسقطت عند السمرقندي قال وسقط طها هناك يشبه أن يكون
هو الصحيح ولهذا استدركت في آخر الحديث هذا آخر كلام القاضي - ووقع في رواية البخاري قال نا عاصم فأخبرني موسى بن انس أنه قال
أو أوى محدثا قال نا حافظ ذكر الدارقطني أن الصواب عن عاصم عن النضر بن انس نا عن موسى قال والوهوفية من البخاري أو شيخه قال عياض -
وقد أخرجه مسلم على الصواب قلت إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك فانه نا قال لما أخرجه عن حامل بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن
ابن انس نا كان عياض أراد أن الأجهار صواب فلا يخفى ما فيه والذي سماه النضر هو مسلم عن عبد الواحد نا أخرجه في مسنده وأبو نعيم في المستخرج
عن طريقه وقد مر أنه عمر بن أبي قيس عن عاصم فبين أن بعضه عن انس نفسه وبعضه عن النضر بن انس عن أبيه أخرجه أبو عوانة في مستخرجه
وأبو الشيخ في كتاب الترهيب جميعا من طريقه عن عاصم عن انس قال نا عاصم والسمع من انس أو أوى محدثا فقلت للنضر ما سمعت هذا يعني القدر
الزائد من انس قال الكوفي سمعته منه أكثر من مائة مرة والله أعلم **قوله** أو أوى الخ أي ضمه إليه وجملة قال عياض ويقال أوى بالضم
المد في الفعل اللازم والمتعدى جميعا لكن القصر في اللازم أشهر وأصح والمد في المتعدى أشهر وأصح قلت وبالأصح جاء القرآن العزيز في الموضعين
قال الله تعالى أركبوا إذا أوتينا إلى الصخرة وقال في المتعدى وأوتيناها إلى ركوبة **قوله** محدثا الخ قال القاضي ولم يرو هذا الحرف إلا محدثا
بكسر الدال ثم قال وقال الأمام المازري روى بوجهين كسر الدال ونحوها قال فمن فتح أراد الأحداث نفسه ومن كسر أراد فاعل الحديث **قوله**
من فعل ذلك فعليه لعنة الله الخ فيه ترتيب الوعيد الشديد على المختل ولما أوجه في غير هذا الطريق نا صم فهو مخالف لما قد مناه في أوائل
هذا الباب من مذهب الخنفية أنهم يجهلون النهي عن الاختلاف ونحوه على الكراهة مع أشباه الأياحة ويختلج في قلبه أن الرواية وقع فيها اختصار
وحذف بعض الروايات وذكر الأحداث وإبراء الحديث وكان الوعيد مرتباً على ذلك المحدث كما هو المصريح في سائر الروايات عن انس وأيضاً
فليس في هذه الرواية النص صريح برفع هذه الجملة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى على المتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله**
في مكيا لهم الخ بكسر الميم آلة الكليل ويستحب أن يتخذ ذلك المكيا رجاء لبركة دعوتهم صلى الله عليه وسلم ولا يستثنان باهل البلد الذين
دعاهم قاله العيني في عمق القاري وسبق بيان البركة فيه وفي صاعهم ومدهم قريباً **قوله** وأبراهيم بن محمد السامي الخ هو بالسيد المجهلة
قوله ضعة ما بمكة من البركة الخ أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث آخر اللهم بارك لنا في صاعنا ومدهنا ويختل أن يريد ما
هو أعظم من ذلك لكن يستشق من ذلك ما خرج بدليل كضعف الصلاة بمكة على المدينة واستدل به على تفصيل المدينة على مكة وهو ظاهر

وزهير بن حرب أبو كريب جميعاً عن أبي معاوية قال أبو كريب نا أبو معاوية قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال
 خطبنا علي بن أبي طالب فقال من زعم أن شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة قال وصحيفة معلقة في قمر
 سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم ما بين غيري إلى ثور
 فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرقاً ولا
 عدلاً وذمة المسلمين واحدة يسع بها أديانهم من ادعى إلى غير أبيه أو اتقى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة
 من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول افضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت افضلية له على الإطلاق وأما من تأخر ذلك بأنه يلزم
 أن يكون الشاه واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وإعادهاتنا فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير
 المصرح به في حديث الباب قال ابن حزم لا حاجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة ورده عياض بأن
 البركة اعتد من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لأنها بمنى النماء والزيادة فاما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكوة
 والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الضاع والمعد وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكمل بحيث يكفيه المد فيها من التكليف
 في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين و
 لكل شخص والله أعلم **قوله** شيئاً نقرأه الخ أي من الرحي كما يظهر من بعض الروايات **قوله** وهذه الصحيفة الخ أي الرقعة المكتوبة **قوله**
 فقد كذب الخ قال النووي هذا نصير من على رضى الله عنه بأبطال ما ترجمه الرافضة والشيعة ويخبرعون من قولهم إن علياً رضى الله عنه
 وصلى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر كثير من أسرار العلم وقواعد الدين وكون الشريعة وأند صلى الله عليه وسلم خص أهل البيت بما لم يطاع
 عليه غيرهم وهذه دعاوى باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكفي في إبطالها قول على رضى الله عنه هذا وفيه دليل على جواز كتابة العلم
 أم - وقد تقدم تفضيله وبسط الكلام عليه في مقدمته هذا الشرح والله الحمد والمنة **قوله** أسنان الأبل وأشياء من الجراحات الخ قد
 تنوعت الروايات وذكرها في الصحيفة فتعوضها العقل فكذلك الأسير وفي بعضها فرائض الصدقة وغيرها ذلك من الأحكام قال الحافظ والجمع
 بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الروايات عند ما حفظه والله أعلم **قوله** ما بين غير
 إلى ثور الخ غير نفخ العار وسكون التختانية ورواية عائر وزن فاعل هو جبل بالمدينة قال عياض لا يصح لا تجار غير بالمدينة فانه معروف
 وقد جاء ذكره في أشعارهم وأنشد أبو عبد الله بكرى في ذلك عن شرواه قال أبو عبيد وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور
 وأما ثور بكة وقال المحب الطبري في الأحكام بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد الله بن سلام البصري أن هذا
 أحد عن يسارة جافها إلى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبرنا أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال
 فكل أخبرنا ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك قال فعلما أن ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عد علم كبار العلماء به لعد شهرته وعد شهرته
 عنه قال وهذه فائدة جلية انتفى **قوله** وذمة المسلمين واحدة الخ قال القاري أي أنها كالشيء الواحد لا يختلف باختلاف المراتب لا يجوز
 نقصها لتفرد العاقد بها وكان الذي ينقص ذمة أخيه كالذي ينقص ذمة نفسه وهي ما يذم الرجل على أخيه من عهد أمان كأنهم كالجسد
 الواحد الذي إذا اشتكى بعضه اشتكى كله **قوله** يسع بها أديانهم الخ أي يتولاها ويولي أمرها أي المسلمين مرتبة والمعنى أن ذمة المسلمين أحق
 سواء صلوا من واحد أو أكثر شريطة أو ضيع قال الطبري فإذا آمن أحد من المسلمين كافراً لم يحل لأحد نقضه قال الحافظ قد دخل في أديانهم المرأة و
 العبد والصبي المجنون فاما المرأة فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة لا شيئاً ذكره عبد الملك يعني ابن الماجشون صاحب مالك
 لا أحفظ ذلك عن غيره قال إن أماناً من الأمام وناقول ما ورد ما يخالف ذلك على قضايأ خاصة قال ابن المنذر في قول النبي صلى الله عليه وسلم يسع
 بذمتهم أديانهم كالأمة على أغفال هذا التأمل انتفى وجاء عن مجنون مثل قول ابن الماجشون فقال هو إلى الإمام أمان أجازة بقاء وإن رده رد وأما
 العبد فأجازا الجهمور أمانه قاتل أو لم يقاتل وقال أبو حنيفة إن قاتل جازاً أمانه ولا فلا وقال مجنون إذا أذن له سيده في القتال صح أمانه ولا فلا
 وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم إن أمان الصبي غير جائز قلت وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره وكذلك الحمير الذي يقبل
 والخلاف عن المالكية والحنابلة وأما المجنون فلا يصح أمانه باختلاف كالكافر كان قال الأوزاعي إن غزا الذي مع المسلمين فأمن أحداً فإن شاء
 الأمام مضاء والأفليد إلى أمانه وحكي ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار لا سير في أرض الحرب فقال لا يفتلأمانه وكذلك
 الأجير **قوله** ومن ادعى إلى غير أبيه الخ قال النووي وهذا صريح في غلط تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه وانتماء العقيق إلى ولاء غير مواليه المأني

والناس جميعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً وانتهى حديث أبي بكر وزهير عند قوله يسع بها أدناهم ولم يذكر ما بعده وليس في حديثهما معلقة في قراب سيفه **وحديث** علي بن حجر السعدى قال نا على بن مسهر قال وحديثي أبو سعيد الأشج قال نا وكيع جميعاً عن الأعمش بهذا الإسناد نحو حديث أبي كريب عن أبي مغوية إلى آخره وزاد في الحديث فيه أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة صرف ولا عدل ليس في حديثهما من ادعى إلى غير أبيه وليس في روايته وكيع ذكر يوم القيمة **وحديث** عبد الله بن عمر القوارىرى وعجل بن أبي بكر المقدسى قال نا عبد الرحمن بن مهدي قال نا سفيان عن الأعمش بهذا الإسناد نحو حديث ابن مسهر وكيع الأقران من تولى غير مواليه وذكر لعنة له **وحديث** ثناء أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سليمان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم فمن حدث فيها حديثاً أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صرف **وحديث** ثناء أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال حدثني أبو النضر قال نا عبد الله الأشجعي عن سفيان عن الأعمش بهذا الإسناد مثله ولم يقل يوم القيمة وزاد وذمة المسلمين واحداً يسع بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صرف **وحديث** ثناء يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول لو رأيت الظبية تزعم بالمدينة ما ذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام **وحديث** ثناء إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن لافع وعبد بن حميد قال سحى أنا عبد المزيق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظبية ما بين لابتيها ما ذعرتها وجعل ثنى عشر ميلاً حول المدينة حتى **وحديث** ثناء قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن شريك بن أبي نجران عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال كان الناس إذا رأوا أول الثمر حادوا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم يارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في صلاتنا اللهم إني أبراهيم عليه الصلوة والسلام عبدك وخليتك ونيبك وإني عبدك ونيبك وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك لمكة

من كفر النعمة وتضييع حقوق الأثر والولاء والعقل وغير ذلك مع ما فيه من فطيرة الرحمة والعفو قوله فمن أخفر مسلماً ثم معناه من نقض أمان مسلم فترفع كذا فترامنه مسلم قال أهل اللغة يقال أخفرت الرجل إذا نقصت محله وخفرت إذا أمنت كذا في الشهر قوله تزعم بالمدينة معنى تزعم تزعى وقيل معناه تسع وتنسب ومضى ذعرتها فزعمتها وقيل نفرتها أي لقوله في الحديث الماضي ولا يفر صيدها قوله وحديث ثنى عشر ميلاً وروى أبو داود من حديث عدي بن زيد قال حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة برياً بريلاً لا يخطب شجرة ولا يعضد ولا يساق به الحمل **قوله** جاؤا به الخ قال العلماء كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعائه صلى الله عليه وسلم في الثمر للمدينة والصاع والمد والاعمال لله صلى الله عليه وسلم بأبنته صلواتها لما يتعلق بها من الزكوة وغيرها وتوجيه الخارصين وقال الأبي مر وقيل إنما كانوا يؤثرون به على أنفسهم خيالاً ويربونه أولى الناس بما يسبق إليهم من خير ربهم **قوله** وبارك لنا في مدينتنا الخ في ذاتها من جهة سعتها وسعتها لهم وقد استجاب الله دعاءه عليه الصلوة والسلام بان وسع فضل المسجد وما حوله من المدينة وكثر الخلق فيها حتى عُد من الفرس المعد للقتال المهيأ بها في زمن عمر بن الخطاب الفرس والحاصل أن المراد بالبركة هنا ما يشمل الدينية والأخروية والحسية كمال في المراقبة **قوله** وإني عبدك ونيبك الخ قيل إنما لم يذكر الحلة لنفسه مع أنه خليل كما دل عليه قوله في مناقب أبي بكر وقد أخذ الله صاحبكم خليلاً لرعاية الأدب في تركه المساواة بينه وبين آباءه واجلده الكرام وقال الطيبي عدم التصريح بذلك مع رعايته الأدب الفخر قال الزمخشري في قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض إلى قوله درجيت الظاهر أنه أراد نفسه وفي هذا الإيهام من تفخيم فضله فلا يخفى وقد سئل الخطيب عن شعاع الناس فقال زهير النابغة ثم قال ولو شئت لذكرت الثالث أراد نفسه ولو صرح به لم يفخر أمره **قوله** بمثل ما دعاك لمكة الخ قال الأبي مر دعاء إبراهيم عليه السلام هو قوله فاجعلني أفئدة من الناس الآية ويعنى ما ذكرهم من الثمرات بأن تجلب إليهم لعلمهم بشكروته في أن رزقوا أنواع الثمار حاضرة في واد ليس فيه نجس ولا شجر ولا ماء وقد أجاب الله سبحانه دعوتهم فجعله حرمًا آمناً تجبى إليه ثمرات كل شيء رزقاً من لدنه وقد أجاب الله سبحانه دعاء محمد صلى الله عليه وسلم وضاعت خير المدينة على خير مكة في زمن الخلفاء في أن جلب إليها من مشارق الأرض ومغاربها كنوز كسرى وقيصرو خاقان فلا يحصى كثرة وفي آخر الأمر يارز الدين إليها من أقصى الأرض وشاسع البلاد

مثله معه قال ثم يدعى اصغر وليد له فيعطيه ذلك الثمر **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قالنا عبد العزيز بن محمد المدني عن
 سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالثر فيقول اللهم بارك لنا في ثمرنا
 وفي ثمارنا وفي مدنا وفي صناعنا بركة مع بركة ثم يعطيه اصغر من حضره من الولدان **وحدثنا حماد بن اسمعيل بن عيسى**
 قال انا ابي عن وهيب عن يحيى بن ابي اسحق انه حدث عن ابي سعيد مولى الهجري انه اصابهم بالمدينة جهد شدة وانه اتى ابا عبد
 الخدرى فقال له اني كثير العيال قد صابتنا شدة فأردت ان انقل عيالي الى بعض الريف فقال ابو سعيد لا تفعل الزم المدينة
 فاننا خرجنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم اظن انه قال حتى قد مناعسفان فأقام بها ليالي فقال للناس والله ما نحن ههنا في شيء
 وان عيالنا تحكوف منا من عليهم فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي بلغني من حالكم ما ادرى كيف قال
 والذي احلف به او والذي نفسي بيده لقد هممت اوان شئتولا ادرى ايتهما قال لا صرت بنا حتى ترحل ثمر لا احل لها عقدة حتى
 أقدم المدينة وقال اللهم ابراهيم عليه الصلوة والسلام حرمة فجعها حرما واني حرمتها لمن تابين ما زيتها ان لا يهرق فيها دم ولا يحل فيها سلاح
 سلاح لقتال ولا يخبط فيها شجرة الا لعلفت اللهم بارك لنا في مدنتنا اللهم بارك لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدنا اللهم بارك
 لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدنتنا اللهم اجعل مع البركة بركتين والذي نفسي بيده ما من المدينة
 شعب لا نقب الا عليه مكان يجرسانها حتى تقدموا اليها ثم قال لنا سر ارحلوا وارتحلنا فاقبلنا الى المدينة فوالذي خلفنا او جلفنا
 من حمارنا وضعنا حالنا حين دخلنا المدينة حتى اغار علينا بنو عبد الله بن عطفان وما يهجمهم قبل ذلك شيء **وحدثنا زهير**
قوله ومثله معه الخ اي مثل ذلك المثل والمعنى بضعف ما دعا ابراهيم عليه الصلوة والسلام قوله ثم يدعى اصغر وليد الخ قال عياض فيه
 ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الرفق بالصغير والكبير وتخصيصه الصغار بالرفع اليهم اذ هم اولى لشدة حرصهم على ذلك وقيل يحتمل انه طالب الجرح
 بدفعها لمن لا ذنب عليه وتخصيصه اصغر وليد يحضره اذ ليس فيه ما يقسم على الولدان وما من كبر فاته تخلق بأخلاق الرجال في الصبر ويولوجى
 انه تفاءل بنماء الثمار وزيادتها بدفعها لمن هو في سن النماء والزيادة كما قيل في قليب الرداء في الاستسقاء قلت وقيل انما خصهم بذلك للمناسبة
 الواقعة بين الولدان وبين الباكورة لقرعها من الابداع **قوله** اصابهم بالمدينة جهد شدة الخ قال الابي لا يبارض دعائه صلى الله عليه وسلم بالبركة
 اذ لا منافاة بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها وتخلفها عن بعض لا يضرب هذا كان شيخنا جيب والظاهر على ما قدمنا ان البركة هي في تحصيل
 القوت وان المديها يشيع ما يشيع ثلاثة امثاله بغيرها فتكرر الشدة في تحصيل المد والبركة في تضعيف القوت به **قوله** الى بعض الريف الخ
 قال اهل اللغة الريف بكسر الراء هو الارض التي فيها زرع وخصب جمعه ارياف ويقال اريفتا صرنا الى الريف اراقت الارض اخصبت فهي ريفنة
قوله وان عيالنا تحكوفنا الخ بضم الخاء اي ليس عندهم رجال ولا من يهجمهم **قوله** ترحل الخ باسكان الراء وتخفيف الخاء اي يشد عليها رحلها
قوله ثمر لا احل لها عقدة الخ معناها او اصل لسير ولا احل عزرا حتى عقدة من عقد رحلها ورحلها حتى اصل المدينة لمباغتة في الاسراع والمباغتة
قوله ما بين ما زيتها الخ المأزعة حفرة بعد الميم وكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين الجبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين
 جبليها كما سبق في حديث اخر غيره والله اعلم **قوله** ان لا يهرق فيها دم الخ قال الفاري والمراد من هي اراقة الدم التي عن القتل المفضي
 الى اراقة الدم لان اراقة الدم احرار ممنوع عنه على الاطلاق والمباح منه لم نجد فيه اختلافا يعتد به عند العلماء الا في حرمة مكة وقيل لا يفسد
 دم حرار لان سفك الدم احرار في مكة والمدينة اشد تحريمًا وقوله ولا يحل فيها سلاح يؤيد القول الثاني لان الناس اولى بالثبات **قوله**
 الا لعلفت الخ بتريك اللام واسكانها في النهاية باسكان اللام مصدر علفت علفا ولفظ اسم الحشيش والتاب والشعير ونحوها وفيه جواز اخذ
 اوراق الشجر للعلف **قوله** ما من المدينة شعب لا نقب الا عليه الخ فيه بيان فضيلة المدينة وحراستها في زمنه صلى الله عليه وسلم وكثرة الحرس
 واستيعابهم الشعاب زيادة في الكرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة الشعب بكسر الشين هو الفرقة النافذة بين الجبلين وقال
 ابن السكيت هو الطريق في الجبل والنقب بفتح النون على المشهور وحكى القاضي ضمها ايضا هو مثل الشعب وقيل هو الطريق في الجبل قال الاخفش
 انقاب المدينة طرقها ونجاها **قوله** وما يهجمهم قبل ذلك شيء الخ قال النووي معناه ان المدينة في حال غيبتهم كانت محمية محروسة كما اخبر
 النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان بني عبد الله بن عطفان اغاروا عليها حين قد مناعسفان فابان ذلك يمنع من الاغارة عليها مانع ظاهر لا كان لهم عدو
 يهجمهم ويشغلون به بل سلب منهم قبل قتل مناحرسة الملائكة كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة يقال هاج الشمر هاجت
 الحروب وهاجها الناس اي تحركت وحركوها وهجت زيدا تحركته لا امر كله ثلاثي واما قوله بنو عبد الله فمكنا وقع في بعض النسخ عبد الله بن

ابن حرب قال أنا اسمعيل بن هنية عن علي بن المبارك قال نايجي بن ابي كثير قال حدثني ابو سعيد مولى المهري عن ابي سعيد
 الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في مدنا وصاعنا واجعل مع البركة بركتين **وحديثنا ابو بكر بن**
ابي شيبة قال نايعيل بن موسى قال ناشيخان **ح** قال وحدثني اسحاق بن منصور قال نايعيل الصمد قال نا حرب يعني
 ابن شداد كلاهما عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد مثله **وحديثنا قتيبة بن سعيد** قال نايف بن سعيد عن ابي سعيد
 عن ابي سعيد مولى المهري انه جاء ابا سعيد الخدري ليا الى الحرة فاستشاره في الجلاء من المدينة وشكى اليه اسعارها وكثرة عيالها
 اخبره ان لا يصبر له على جمل المدينة ولا واهها فقال له وحيك لا امرك بذلك اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر
 احد على لا واهها في موت الا كنت له شفيعا او شهيدا يوم القيمة اذا كان مسلما **وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة** وعجل بن عبد الله
 ابن نمير وابو كريب جميعا عن ابي اسامة واللفظ لا يكرهان نمير قالانا ابو اسامة عن الوليد بن كثير قال حدثني سعيد بن عبد الرحمن
 ابن ابي سعيد الخدري ان عبد الرحمن حدثه عن ابيه ابو سعيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حرمت ما بين
 لا بتي المدينة كما حرما ابراهيم مكة قال نوكان ابو سعيد يأخذ قال ابو بكر جارا احدا في يده الطير فيقله من يده ثم يرسله
وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا علي بن مسهر عن الشيباني عن يسير بن عمر عن سهل بن حنيف قال اهوى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بيده الى المدينة فقال لها حرما آمن **وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة** قال نا عبدة عن هشام عن ابيه عن عائشة
 قالت قد مننا المدينة وهي وبيته فاشتكى ابو بكر واشتكى بلال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكرى اصحابه قال اللهم
 حبيب الينا المدينة كما حبيت مكة واشد

مكبر ووقع في اكثرها عبد الله بن رستم العيني مصنف الاول هو الصواب لا خلاف بين اهل هذا الفن قال القاضي عياض حدثنا بد مكبرا ابو محمد الخشني
 عن الطبري عن الفارسي بنو عبد الله بن الصواب قال ووقع عند شيبان في نسخ مسلم من طريق ابن ماهان ومن طريق الجاودي بنو عبد الله بن مصنف
 وهو خطأ قال وكان يقال نهر في الجاهلية بنو عبد الغزي فتهاهروا النبي صلى الله عليه وسلم بنو عبد الله فتمت لهم العرب بنو حولة لحويل سمعوا والله اعلم
 قوله ليا الى الحرة الم قال القرطبي هي حرة المدينة وكانت بها مقبرة عظيمة في اهل المدينة وكان سببها ان ابن الزبير واكثر اهل الحجاز اكرموا سبعة بنين بن
 معاوية فلما توفي معاوية ووجه يزيد بن سلم بن عقبة المري في جيش عظيم من اهل الشام فقاتلها فمهمهم وقتل بركة المدينة قتلا ذريعا واستباح
 المدينة ثلاثة ايام فتميت وقعة الحرة ثم انه توجه بذلك الجيش يريد مكة فمات مسلم بغيره ولما الجيش الحصين بن نمير سارا الى مكة وحاصر
 ابن الزبير واحتارقت الكعبة واتهم بغيرها واستنفذ فيها فبينا هم كذلك بلغهم موت يزيد ففرقوا ونفي ابن الزبير بمكة الى زمن الحجاج وقتله لان الزبير
 رحمه الله قتل تقدم الكلام في اغرام يزيد المدينة في وقعة الحرة ومبايعة اهل الحجاز ابن الزبير باشتع هذا فينا بنا ابن الزبير الكعبة حين احتارت
 قوله فاستشاره في الجلاء الم قال القرطبي الجلاء بفتح الجيم والمد لا تنقل من موضع الى غيره وكسرها والمد جلاء السيف والعروس بفتح الجيم
 والقصر جلاء الجبهة وهو اخسار انما عنهما يقال منه رجل اجلي واجل قوله انها حرما آمن الم فيه دلالة لمنه الجاهلية وفي تحريم صيدها وشجرها وقد
 سبقت المسئلة وذكر الجلاء فيها وفي هذا الحديث عن الطبراني في الكبار انها حرما آمن انها حرما آمن قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح قوله وهو بيده
 هي بمنزلة صمد وديعة ذات وباء والوباء مة صور كمن وبغيره هو المرض العام وقد اطلق بعضهم على الطاعون انه وباء لانه من افراد لكن ليس كل
 وباء طاعونا وقال ابن سينا والوباء ينشأ عن فساد جرها الهواء الذي في مادة الروح ومدة قال الحافظ والذي يفتقر به الطاعون من الوباء اصل الطاعون
 الذي اخرج من الالطباء وكاكثر من سئل عن تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ولا يخالف ذلك ما قاله الالباء من كون الطاعون ينشأ عن
 هيجان الدماء فيسبب ايم لانه يجوز ان يكون في ذلك هيجان عن الطعنة الباطنة فتحدث منها المادة السمية ويحيي الله ربيها او ينصب في انما الطعنة
 الالطباء اكون من طعن الجن لانه امر لا يدرك بالعقل وانما يعرف من الشارح فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم وقال الكلابي في معاني
 الاختيار يحتمل ان يكون الطاعون على قسمين قسم يحصل من غلبة بعض الاخلاط من داء او صفراء مختلقة او غير ذلك من غير سبب يكون من الجن وقسم
 يكون من خزائن كالتعجز اجزاحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الاخلاط وان لم يكن هناك طعن وتقع الجراحات ايضا من
 طعن الانسان نفسه وقال هشام في رواية محمد بن اسحق وكان وباءها الى المدينة معرقا في الجاهلية وفي البخاري قد مننا المدينة وهي اوباء ارض
 الله قال الحافظ ولا غرض قد ومرض عليها وهي هذه الصفة هي صلى الله عليه وسلم عن القدر وعلى الطاعون كان ذلك كان قبل النبي او ان النبي مختص
 بالاطاعون ونحوه من الموت الذي يبعث لا المرض لو عند قوله فاشتكى ابو بكر الخ اي وعك وكذا بلال وغيرهما كما في الفقه قوله واشد الم اي بل اكثر

وصحها وبارك لنا في صاعها ومدّها وحول حمتها الى الجحفة وحل ثنا أبو كريب قال نا أبو أسامة وابن نمير عن هشام بن عروة
بهذا الاسناد نحوه وحل ثنا زهير بن حرب قال نا عثمان بن عمر قال نا خبرني عيسى بن حفص بن عاصم قال نا نا نافع عن ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاواؤها كانت له شقيفاً او شهيداً يوم القيامة وحل ثنا يحيى بن يحيى
قال قرأت على مالك عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجلع عن مجيئس مولى الزبير اخبره انه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في الفتنة
فأنته مولاة له تسلم عليه فقالت أني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله أقعدى لكاع فأتى
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاواؤها وشدت بها الأكنث له شهيداً او شقيفاً يوم القيامة وحل ثنا
محمد بن رافع قال نا ابن ابي فديك قال نا الضحاك عن قطن الخزازي عن مجيئس مولى مصعب عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاواؤها وشدت بها الأكنث له شهيداً او شقيفاً يوم القيامة يعني المدينة وحل ثنا يحيى بن زب
وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن إدريس بن إدريس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يصبر على لاواء المدينة وشدت بها أحد من أمتي إلا كنت له شقيفاً يوم القيامة أو شهيداً وحل ثنا ابن أبي عمير قال نا شقيقان عن
ابن هارون موسى بن أبي عيسى سمع أبا عبد الله القراظ يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شمل
وحل ثنا يونس بن عيسى قال نا الفضل بن موسى قال نا هشام بن عروة عن صابر بن أبي صابر عن أبيه عن أبي هريرة
اعلم وتبين انه في رواية وأشدّ قال القاري في شرح المشكوة ثلثاً في هذا ما سبق انه عليه الصلوة والسلام قال لكنت انك أحب البلاد
وانك أحب ارض الله الى الله وفي رواية لقد عرفت انك أحب البلاد الى الله وأكرمها على الله فان المراد به المبالغة اولاً انه لما أوجب الله على المهاجرين
مجاورة المدينة وترك الوطن والسلوك بمكة السكينة طلب من الله ان يزيد محبة المدينة في قلوب اصحابه لئلا يميلوا بأذى الميل عن حضابه اذ المراد
بالهبة الزائلة الملازمة ملازمة النفس ونفي مشاقتها لا المحبة المرتبة على كثرة المشوبة بالحيشية مختلفة ويؤيد ما قرئناه قوله فيما بعد وصحها قوله
وصحها الخ اى اجعل هوامها وماءها صحيحاً قوله وحول حمتها الى الجحفة الخ قال المازري قيل كان اهلها يومئذ كفاراً قال حياض وفيه جواز
الدعاء للمسلمين وجواز الدعاء على الكفار بما يهلكهم ويشغلهم عن المسلمين وفيه الرد على بعض المعتزلة في قولهم لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر
على بعض المنصوفة في قولهم ان الدعاء قاصح في التكفل والدعاء عند عبادة لا يستجاب منه الا ما سبق في القدر كونه خلافاً لما قاله بالبلاء وان
الدعاء يصرف القدر على ظاهرها جاء في الآثار وفيه معجزة له صلى الله عليه وسلم فانه الجحفة من يومئذ وبينة وخمة لا يشرب احد من ماءها الا حو
اى من الغرباء الداخلين عليها قال الحافظ وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الرءا لانه يرفع الدعاء برفع الموت الموت حتم مقضيه فيكون ذلك
عيباً وأجيب بان ذلك لا ينافي التقيد بالدعاء لانه قد يكون من جملة الاسباب في طول العمر او رفع المرض وقد تواترت الاحاديث بالاستعاذة من
الجنون والجنار وسبى الاستقام ومكورات الاخلاق والاهواء والادواء فمن يتكرر التداوى بالدعاء يلزمه ان يتكرر التداوى بالعقاقير ولو قيل بذلك
الآشد وذو الاحاديث الصحيحة ترد عليهم وفي الالتجاء الى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداوى بغيره لما فيه من الخضوع والتذل للرب سبحانه بل منع
الدعاء من جنس ترك الاعمال الصالحة اتخا لعله ما قدر فيلزم ترك العمل بجملة ورد البلاء بالدعاء كذا السهم بالترس وليس من شرط الايمان بالقد
ان لا ينتز من ترس السهم والله اعلم باب الترغيب في المدينة وفضل الصبر على لاواؤها وشدت بها قوله عن مجيئس مولى الزبير
قال النورى هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وهما مشهوران والمساين مهمل في المراتبة الاخرى يحسن مولى مصعب بن
الزبير هو (اح) حقيقة ولا آخر مجازاً قوله اقعدى لكاع الخ هي بفتح اللام واما العيان فبفتحة على أكثر قال اهل اللغة يقال امرأة لكاع ورجل
لكع بضم اللام وفتح الكاف ويطلق ذلك على اللعيب وعلى العبد وعلى الغبي الذي لا يهتدى للحرام غيره وعلى الصغير وخاطبها ابن عمر بهذا التجاراً عليها
لأدلاله عليها لكونها من ينتمى اليه ويتعلق به وحشها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل قال العلماء وفي هذه الاحاديث المذكورة في الباب مع ما
سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصبر على شدائد العيش فيها وان هذا الفضل باق مستمر الى يوم القيامة
وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة فقال ابو حنيفة وطائفة تكثر المجاورة بمكة وقال احمد بن حنبل وطائفة لا تكثر المجاورة بمكة بل تستحب
وانما كرهها من كرهها الامور منها خوف الملل وقلة الحرمة للانس وخوف ملازمة الذنوب فان الذنوب فيها اقبح منه في غيرها كما ان الحسنه فيها اعظم
منها في غيرها واجتنب من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها وتضيق الصلوات الحسنات وغير ذلك والمختار ان المجاورة بها
جميعاً مستحبة الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورتها خلافاً للاحصون من سلف الأمة وخلفاءهم يفتنهم

باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاواؤها وشدت بها

باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاواؤها وشدت بها

باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والى غير ذلك

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصبر أحد على لاء المدينة بثلثه **وخل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن**
نعيم بن عبد الله عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على انقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال
وخل ثنا يحيى بن أيوب قتيبة وابن حجر جميعاً عن اسماعيل بن جعفر قال أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال يأتي المسيح من قبل المشرق هيئت المدينة حتى ينزل دبر أحد ثم تصرف الملائكة وجهه قبل الشام وهذا
ويتبعه للجحش والاحتراز من المحذورات وأسبابها والله أعلم - كذا ذكره النووي في الشرح وفي رد المحتار قال في المجموع والمجاورة بمكة مكروه عند
أبي حنيفة خلافاً لما أي إلى يوسف محمد بن محمد الله وبقره قال الخائفون المختلطون من العلماء كما في الأحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تنافض
فضل البقعة لأن هذه الكراهة علتها ضعف الحلق وقصورهم عن القيام بحسن الموضع قال في الفقه وعلى هذا فيجب كون الجوار والمدينة المشرفة كذلك
أي مكروهاً عند فان تضاعفت السيئات أو تعاضلتها ان فقل فيها فحافة السامة وقلة الأدب المنفعة إلى الإخلال بوجوب التوقير والاحلال قائم
وفي رد المحتار ولا تكثر المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن شق بنفسه قال القاري في شرح اللباب لكن الفائز بهذا مع السلامة أقل القليل فلا ينبغي الفقه
باعتباره ولا يترك حاله قبيحاً في الجوار لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانها لا كذب ما تكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت قال صاحب
البحر وهو وجيه فكان ينبغي أن ينصرف على الكراهة ويترك التقيد بالوثوق أي اعتباراً للغالب من حال الناس لاستيما أهل هذا الزمان والله المستعان
باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها قوله على انقاب المدينة الإجماع نقب بفتح النون والقاف بعلها وحلق
وفي بعض الروايات على نقابها جمع نقب بالسكون وهما عطف قال ابن وهب المراد المدخل وقيل الأبواب واصل للنقب الطريق بين الجبلين
وقيل الانقاب الطريق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ قوله ملائكة الخ أي حرسه قوله لا يدخلها الطاعون الخ
قال الشافعي وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومنحت المدينة بعد ذلك إمامها
والجواب أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه لكونه سبباً فإذا انحصر
ما ذكره من أنه طعن الجحش حسن مدح المدينة بعدم دخوله أيها فان فيه إشارة إلى أن كفار الجحش وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة
ومن أشق دخوله إليها لا يمكن من طعن أحد منهم وقيل جاب القراطي في المفهوم عن ذلك فقال المعنى أي لا يدخلها من الطاعون وحال الذي وقع
في غيرنا كطاعون عمارس والمجارت وهذا الذي قاله يقتضيه تسليم أنه دخلها في الجملة وليس كذلك فقد جزم ابن قتيبة في المجارت و
تبعه جمع من آخره هو الشيخ في الدين النووي في الأذكار بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلاً ولا مرة أيضاً لكن نفل جماعة أنه دخل
مرة واحدة الطاعون في العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعمائة بخلاف المدينة فلم يكن كما قيل قط أنه وقع بها الطاعون أصلاً ولا بعد
الترطميم ثم بنى على أن الطاعون أئمة من الوباء وأنه هو وانه الذي ينشأ عن فساد الهواء فيخرج به الموت الكثير وقد مضى في الجنازة من صحيح البخاري
قوله إلى أن أسود قد صلت المدينة وهو عيون بها موتاً ذريعاً فهذا وقع بالمدينة وهو بآثار لا شك ولكن الشان في تسميته طاعوناً والحق أن المراد
بالطاعون وهذا الحديث المنفي دخوله المدينة الذي استأمن طعن الجحش فيهم بذلك الطعن الذي في البدن فيقتل فهذا الحديث المدعي
تدعيمه بجواب القراطي وقال بعض العلماء هذا من المعجزات المحمدية لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم عجزوا أن يذهبوا الطاعون عن بلد
بل عن قرية وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدهور الطويلة قلت وهو كلام صحيح ولكن ليس هو جواباً عن الإشكال ومن الأجوبة أنه صلى الله
عليه وسلم عرضهم عن الطاعون بالحصى لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحصى تنكرر في كل حين ثم تدعى إلى أن في الأجر ويتم المراد من عدم دخول
الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ويظهر لي جواباً غير بعيداً عن هذا الحديث الذي أخرجه ابن قتيبة عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أن تأتي جبريل بالحصى والطاعون فأصابت الحصى بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام وهو أن استلم في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل
المدينة ثمانين في قلبي من أصحابه عدداً وداوماً وكانت المدينة وبئيه كما سبق من حديث عائشة ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في أمرين يحصل بكل
منه ما لا جبريل فاختار الحصى حيثما لقله الموت بهاءاً لاختلاف الطاعون فلهذا احتجوا بالكفار وأذن له في القتال كانت فضيلة
أمة إبراهيم بالمدينة أن تضعف أجساد الذين يحتاجون إلى التقوية لاجل الجهاد فدعا بنقل الحصى من المدينة إلى الحففة فعادت المدينة أصح بلاد الله بعد
أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا جسيماً من فاته الشهادة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله ومن فاته ذلك حصلت له الحصى التي هي
منها الميم من النار ثم استمر ذلك بالمدينة تمييزاً لها عن غيرها لتحقيق إجابة دعوتهم وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المسئلة
المنظورة والله أعلم قوله ولا الدجال الخ والدجال وان لم يدخلها لكن يأتي سجنها من دبر أحد فترجعت المدينة بأهلها ثلاث رجفات

يهلك **ح**ل ثنا قتبية بن سعيد قال قال عبد العزيز بن ربيعة عن العلاء بن ربيعة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يأتي على الناس زمان يدعوا الرجل بن عمته وقريبه هكتم إلى الرخاء هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم كانوا يعلمون والذي نفسي بيده لا يخرج منهم أحد رغبة عنها إلا أخلف الله فيها خيراً منه ألا إن المدينة كالكبر تخرج الخبيث لا تقوم الساعة حتى تنفخ المدينة شرارها كما ينفخ الكبر خبيث الحديد **و**ح **ل** ثنا قتبية بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن يحيى بن سعيد قال سمعت أبا الحجاب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أميرت بهتريت تأكل القسري

فيخرج الله منها كل كافر ومنافق كما جاء في آخر الكتاب في حديث الثعالبي من كتاب الفاتن ثم يرقى مدخل المدينة فتصرف الملائكة وجهه إلى الشام وهناك يقبله عيسى عليه السلام بباب لد على بابي باب المدينة تنفي خبيثها وتسمى طابة وطيبة **قوله** هلم إلى الرخاء قال القرطبي من معجزاته صلى الله عليه وسلم لأنه أخبر عن مغيب وقع كما أخبر ويعني بذلك أن الأمر صار تفخيم وكثرة الخير كما اتفق عند فتح الشام والعراق وغيرهما فركن كثير من خراج بلاد العرب إلى ما وجد من الخصب في البلاد التي فتحت اتخذها داراً ودعوا إليها من كان بالمدينة لشدة العيش بالمدينة واضيفه فلذلك قال والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وكانت المدينة خيراً من حيث أن الترفه يتعدى بها ويعلم بها الأقبال على الدنيا ومن حيث انها إقامة بالمكان الشريف ومحاورته صلى الله عليه وسلم في حياته ومحاورته لقبره بعد موته وطوبى لمن ظفر بذلك واحسن الله عزاء من لم ينل شيئاً منه **قوله** لا أخلف الله فيها خيراً منه الخ قال القرطبي لأن الشام خير عنها زهاد في سكناها أما جاهل بفضل المقام بها وأما كافر بها وكل واحد من هذين إذا خرج منها فمن بقي به من المسلمين خير منه قلت والأظهر أن ذلك ليس خاصاً بمن صلى الله عليه وسلم ومن خرج منها من اصحابه يخرج رغبة عنها بل إنما خرج من جهة دينية من تعلم أوجه أدا وغير ذلك **قوله** حتى تنفخ المدينة شرارها الخ أي تخرج، قال عياض وكان هذا المختص بزمانه لأنه لم يكن يصير على الهجرة والمقام من، في الأمن ثبت إيمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لأن عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفخ المدينة شرارها كما ينفخ الكبر خبيث الحديد وهذا والله أعلم به من الرجال انتهى - ويحتمل أن يكون المراد كلاماً من الزميين وكان الأمر في حيوة صلى الله عليه وسلم كذا لا، لا سبباً للذنوب ويؤيده فقرة الأعرابي الآتية فأنه صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث معللاً بدخول الأعرابي وسؤاله لا قاله عن البيهقي، ذلك أيضاً في آخر الزمان عندما ينزل بها الرجال فتخرج بأهلها فلا يبقى منافق ولا كافر إلا خرج إليه كما سيأتي وأما ما بين ذلك فلا، كذا في الفتح، قال الأبي فان قيل قد استقر بها المنافقون أجيب بأنهم انتفوا بالموت والموت أشد النفي **قوله** كما ينفخ الكبر الخ بكسر الكا، سكوت التختانية وفيه لغة أخرى كورضم النكا والمشهور بين الناس أنه الزن الذي ينفي فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكبر حانوت، الخلد والصانع **قوله** خبيث الحديد الخ الخبيث لفتح المعجمة والموحدة بعد لها مثلثة أي وسخ الذي تخرجه النار والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه دخل بل يميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحديد من زنجيره ونسبة التمييز للكبر لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع التمييز بها واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد قال المهلب لأن المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الإسلام فصار الجميع في صحائف أهلها ولاها تنفخ الخبيث أجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين فتح مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للأصفيين ولا يلزم من ذلك تفضيل أحد البقيتين وعن الثاني بأن ذلك إنما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمنافق خبيث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وسلم سعاد والوعيلة وابن مسعود وطائفة ثوري وطائفة الزبير وعشائر وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس وقت دون وقت **قوله** أمرت بقريه الخ أي أمرني ربي بالهجرة إليها أو سكناها فالأول محمول على أنه قاله بمكة والثاني على أنه قاله بالمدينة، كذا في الفتح، قلت وعلى الشق الأول أيضاً يحتمل أنه حكى بالمدينة الأمر السابق الذي وقع بمكة والله أعلم **قوله** تأكل القري الخ أي تغلبها وكفى بالأكل عن الغلبة لأن الأكل غالب على المأكول ووقع في موطأ ابن وهب قلت مالك ما تأكل القري قال تفتح القري وبسطه ابن بطل فقال معناه يفتح أهلها القري فيأكلون أموالهم ويسبون ذرارهم قال وهذا من فصيح الكلام تقول العرب أكلنا بلد كذا إذا ظهر وأعلىها وسبقه الخطاب إلى معنى ذلك أيضاً وقال النووي ذكر في معنى وجهين أحدهما هذا والآخرون أكلها وميرتها من القري المفتحة وإليها تساق غنائمها وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل أن يكون المراد بأكلها القري غلبة فضلها على فضل غيرها ومعناها أن الفضائل تشتمل في جنب عظيم فضلها حتى تتجاوز كونها

المنافقون
الذين
طائفة
ثوري

يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد **وحدثنا** عمر الناقد وابن أبي عمير **قالا** لا ناسفان
قال حدثني ابن شبة قال نا عبد الوهاب جميعاً عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد **وقالا** كما ينفي الكير الخبث ولم يذكر
الحديد **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابياً بايع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاصاب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اقلني بيعتي فأبى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأتاه فأتاه فقال يا محمد اقلني بيعتي فأبى فخرج الاعرابي فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما المدينة كالكبر تنفي خبثها

عدنا قلت والذي ذكره احتمالاً ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى الارحوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها
كنا قال ودعوى الحصر مردودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد ثبتت ملكة ام القرى قال المدكور للمدينة أبلغ منه لان الامومة لا تنفي اذا وجت
ما هي له ام لكن يكون حق الاماظهر وفضلها اكثر كذا في الفتح **قوله** يقولون يثرب وهي المدينة الخ اي ان بعض المنافقين يسميها يثرب اسمها
الذي يلقونها بالمدينة وفيه بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع القرآن انما هو حكاية عن قول غير المؤمنين
وروى احمد بن حنبل البراء بن عازب رفعه من سمى المدينة يثرب فليست غفراً لله هي طابة وروى عمر بن شبة من حديث ابي يرب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي للمدينة يثرب لهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمى المدينة يثرب كذبت عليه خطيبته
قال وسبب هذه الكراهة لان يثرب اما من التثريب الذي هو التوبيخ والملامة او من التزب وهو الفساد وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم
يحسب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر ابو اسحق الزجاج في مختصره وابو عبيد البكري في معجمه استعملتها يثرب باسم يثرب بن قانية بن
جمليل بن عيل بن عيص بن ارم بن سام بن نوح لانه اول من سكنها بعد العرب ونزل اخوه خيبر خيبر فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام
البكري **قوله** ان اعرابياً الخ قال الجاهلي لما اختلفت على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ربيع الابرار انه قيس بن ابي حازم وهو مشكل لانه تابعي
كبير مشهور صرحوا بانه هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات فان كان محفوفاً فلعلة آخر وافق اسمه واسم ابيه وفي الدليل كافي صرح
في الصحابة قيس بن ابي حازم المنقري فيجتمعا ان يكون هو هذا **قوله** بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري نبايعه على الاسلام وهو
ظاهر في ان طلبه الاقالة كان فيما يتغلب بنفس الاسلام ويحتمل ان يكون في شيء من عوارضه كالحجرة وكانت في ذلك الوقت واجبة ووقع الولد
على من رجع اعرابياً بعد هجرته ولو كان استقاله من الاسلام كان قتله على الردة **قوله** وعك بالمدينة الخ الوعك بفتح الواو وسكون المهملة
وقد تفتح بعدة كافت الحصى وقيل ألدها وقيل ارعدها وقال الاصمعي اصله شدة الحر فاطلق على حر الحصى وشدة قتلها **قوله** اقلني بيعتي الخ
فلما منته انه يجوز قياساً له على البيع فان الاقالة من مكارم الاخلاق في البيع ولذا قال صلى الله عليه وسلم من اقال ناد ما اقال الله عزته
يوم القيامة **قوله** فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال ابن التين انما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من اقالته لانه لا يعين على
معصية لان البيعة في اول الامر كانت على ان لا يخرج من المدينة الا بأذن فخروجه عصيان قال وكانت الهجرة الى المدينة فرضاً قبل فتح
مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين مودة قالوا لعلهم لا يهاجروا بالكلية ولا يهاجرون شيئاً حتى
يهاجروا اقلها ففتح مكة قال صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح ففي هذا اشعار بان مبايعة الاعراب المذكورة كانت قبل الفتح وفي عمدة القاري
فان قلت لما قال الاعرابي اقلني لم يزل يثرب قلنت لانه لا يجوز لمن اسلم ان يترك الاسلام ولا من هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يترك الهجرة
ويذهب الى وطنه وهذا الاعرابي كان من هاجر وبايع النبي صلى الله عليه وسلم على المقام عنده قال عياض ويحتمل ان بيعته كانت بعد الفتح و
استنوا الهجرة اليه وانما بايع على الاسلام وطلب الاقالة فلم يقبله وقال ابن بطال والدليل على انه لو رد الاذن لادعز الاسلام لم يرد حل ما
عقد الا بموافقة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان خروجه عن المدينة خروجاً عن الاسلام لقتله حين ذاك ولكنه خرج عاصياً ورأى انه
معدن ولم ينزل به من الحصى ولعله لم يعلم ان الهجرة فرض عليه وكان من الذين قال الله تعالى فيهم واجد ان لا يعلموا حل ودما أنزل الله على
رسوله فان قلت ان المنافقين قد سكنوا المدينة وما توافيها ولم تنفهم قلت كانت المدينة دارهم اصلاً ولم يسكنوها بالاسلام ولا حثالة و
انما سكنوها لما فيها من اصل معاشرهم ولم يرد صلى الله عليه وسلم بضرب المثل الا من عقلا لاسلام راعياً فيه ثم خبث قلبه، ام **قوله** فخرج
الاعرابي الخ اي من المدينة راجعاً الى البلد من غير اذنه صلى الله عليه وسلم **قوله** كالكبر الخ جعل مثل المدينة وما يصب ساكنيها من الجحد
البلاد كمثل الكبر وما يوقد عليه في النار فيميز به الخبيث من الطيب فيذهب الخبيث ويبقى الطيب فيه اذ كان واخلص كما في زمان عمر

وينصع طيبها وحل ثنا عبد الله بن معاذ العبدي قال نا إلى قال ناشبة عن عدى وهو ابن ثابت سمع عبد الله بن زيد
 عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما طيبة يعني المدينة وأما تنقي الحديث كما تنقي النار حيث الفضة
 حل ثنا قتيبة بن سعيد وهذا بن السري وأبو بكر بن إلى شبة قالوا نا أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمره قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله سمي المدينة طابة **حل ثنا** محمد بن حاتم وأبراهيم بن دينار قال نا حجاج بن
 محمد قال وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريح قال أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن أبي
 عبد الله القراط أنه قال أشهد على أبي هريرة أنه قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم من أراد أهل هذه البلدة بسوء يعني المدة
 أذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** محمد بن حاتم وأبراهيم بن دينار قال نا حجاج **حل** وحل ثنا ابن رافع قال نا
 عبد الرزاق جميعا عن ابن جريح قال أخبرني عمر بن يحيى بن عمار أنه سمع القراط وكان من أصحاب أبي هريرة يزعم أنه سمع أبا هريرة
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أهلها بسوء يرسل المدينة أذابه الله كما يذوب الملح في الماء قال بن حاتم في حديث
 ابن يحيى يدل قوله بسوء **حل ثنا** ابن أبي عمير قال نا أسفيان عن أبي هريرة عن موسى بن أبي عيسى **حل** قال وثنا بن أبي
 عمر قال نا الداروردي عن محمد بن عمر جميعا سمعا أبا عبد الله القراط سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل ثنا**
 قتيبة بن سعيد قال نا حاتم يعني ابن اسماعيل عن عمر بن نبيه قال أخبرني دينار القراط قال سمعت سعد بن أبي وقاص
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** قتيبة
 قال نا اسمعيل يعني ابن جعفر عن عمر بن نبيه الكجي عن أبي عبد الله القراط أنه سمع سعد بن مالك يقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مثله غير أنه قال بل هو بسوء **وحل ثنا** أبو بكر بن الأشيب قال نا عبد الله بن موسى قال نا أسامة بن زيد
 عن أبي عبد الله القراط قال سمعته يقول سمعت أبا هريرة وسعدا يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك لأهل المدينة في مدبرهم
 وساق الحديث فيه من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** أبو بكر بن الأشيب قال نا وكيع عن هشام بن

ابن الخطاب رضي الله عنه فإنه أخرج أهل الكتاب أظهر العدل والأحسن وفي التذييل إشارة إلى هذا التأويل في حق الحق والباطل من جهة
 التمثيل فاما الزيد فيذهب جفاء واما ما يقع الناس فيمكث في الأرض كذلك يصرف الله أمثال قوله وينصع طيبها إلى جنبها مرفوع على
 القاعلية وهو التشديد وينصع بفتح الياء والصاد المهملة أي يصغر ويخلص ويتميز والناصع الصافي الخالص منه قوله ناصع اللون أي صافيه
 وخالصه ومعنى الحديث أنه يخرج من المدينة من لوخلص إيمانه ويقبى فيها منخلص إيمانه قال أهل اللغة يقال نصع الشيء بفتح الصاد فيها نصوعا
 إذا خلص وضعه والناصع الخالص من كل شيء قال ابن المنير ظاهر الحديث ذم من خرج من المدينة وهو مشكل فقد خرج منها جميع كخير من الصحابة
 وسكنوا غيرها من البلاد وكذا من بعدهم من الفضلاء والجواب أن المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها كما فعل الأعرابي المذكور وأما
 المشار إليهم فأنما خرجوا المقاصد صحيحة كتنش العلم ونحو بلاد الشرك والمراطة في الثغور جهاد الأعداء وهو صحيح ذلك على اعتقاد فصل المدينة وفصل
 سكنها **قوله** إنما طيبة الخ هو بوزن شبيهة غير منصرف تأنيث الطيب بفتح الطاء وسكون الياء لغة والطيب يقال لها طابة أيضا قال في الفتح
 والطايب الطيب لغتان بمعنى واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها ساكنها وقيل من طيب العيش بها وقال بعض أهل
 العلم وفي طيب ترابها وهو ما يدل شاهد على صحة هذه التسمية لأن من أقام بها يجب من تربتها وحيطاطها راحة طيبة لا تخاد توجد في غيرها
 والمدينة أسماء غير ما ذكر حتى قال بعض أهل العلم بلغني أن لها أربعين اسما **قوله** أن الله سمي المدينة طابة الخ فبدأ استحباب تسميتها طابة وليس فيه
 إنما لا تسمى بخبره قاله النووي رحمه الله **باب** تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وإن من أراد هديم أذابه الله **قوله** أخبرني عبد الله بن
 عبد الرحمن بن يحيى الخ قال النووي هكذا صوابه أخبرني عبد الله بفتح العين فكبر وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا ومعظم نسخ المغاربة ووقع في بعضها
 عبد الله لضم العين مصغر وهو غلط ويحسن بكسر النون فتحها سبق بيانه قريبا في باب الترغيب في سكنى المدينة والقراط بالظاء المعجمة منسوب
 إلى القراط الذي يدلغ به قال ابن الجحامة لأنه كان يبيعها واسم أبي عبد الله القراط هذا دينار وقد سماه في الرأيت التي بعد هذه في حديثه عن سعد
 ابن أبي وقاص رضي الله عنه **قوله** من أراد أهل هذه البلدة الخ قيل يحتمل أن المراد من أرادها غاريا مغيرا عليها ويحتمل غير ذلك وقد سبق
 بيان هذا الحديث قريبا في الأبواب السابقة **قوله** بل هو بسوء الخ على الشك والهم بفتح الدال المهملة واسكان الهاء أي بغائلة عظيم
 والله علم **باب** ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأوصار **قوله** عن هشام بن عروة عن أبيه الخ هريرة عن الزبير وعبد الله بن الزبير الخ

باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وإن من أراد هديم أذابه الله

باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأوصار

أخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على غير ما كانت

عمره عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفين بن أبي زهير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يُفْتَحُ الشَّامُ فَيُخْرِجُ مِنَ
المدينة قوم بأهلهم يَبْسُونَ والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ثم يُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيُخْرِجُ قَوْمَ بِأَهْلِهِمْ يَبْسُونَ والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون ثم يُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيُخْرِجُ مِنَ المدينة قَوْمَ بِأَهْلِهِمْ يَبْسُونَ والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون **وحديثنا**
محمد بن رافع قال قالنا عبد الرزاق قالنا ابن جريح قال أخبرني هشام بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفين بن
أبي زهير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيُخْرِجُ قَوْمَ يَبْسُونَ فَيُخْلَوْنَ بِأَهْلِهِمْ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ وَالْمَدِينَةُ
خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ثم يُفْتَحُ الشَّامُ فَيُخْرِجُ قَوْمَ يَبْسُونَ فَيُخْلَوْنَ بِأَهْلِهِمْ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ
ثم يُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيُخْرِجُ قَوْمَ يَبْسُونَ فَيُخْلَوْنَ بِأَهْلِهِمْ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ **وحديثنا** زهير
ابن حرب قال قالنا أبو بصير عن أبي عبد الله بن عبد الملك الأموي عن يونس بن يزيد عن حماد بن عمار قال حدثني حمزة بن يحيى اللفظ
له قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله

وفي الأسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشامًا قد لقي بعض الصحابة **قوله** عن سفين بن أبي زهير الخ كذا لا أكثر ورأى
حامد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره قال عمره ثم لقيت سفين بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث واسم أبي زهير
القرطبي ففتح القات كسر الراء بعد هاء مملئة وقيل نمير وهو الشنوي من أزد شنوءة بفتح المعجمة وضم النون وبعدها واو هزنة مفتوحة وفي النسب
كذلك وقيل بفتح النون بعد هاء هزنة مكسورة بلا واو وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نصر بن الأزد وسمى شنوءة لشتان كان بينه
وبين قومه **قوله** ففتح الشام الخ هكذا في رواية وكيع هذه البلاء بذكر الشام في رواية ابن جريح الثانية بعد هاء شمر بالين ثم ذكر الشام
ثم العراق ووافقه على هذا الترتيب مالك عند البخاري ولكن لا باقظة ثعلب بالواو وهذا هو الأرجح قال ابن عبد البر وغيره افتتحت اليمن في أيام
النبي صلى الله عليه وسلم وفي أيام أبي بكر وافتتحت الشام بعد هاء والعراق بعد هاء وفي هذا الحديث علم من علم من أعلام النبوة وقد وقع على وفق ما أخبر
به النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ترتيبه ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء لو صبروا على الإقامة بالمدينة فكان خير لهم في هذا الحديث فضل
المدينة على البلاد المذكورة وهو ما جمع عليه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ولا يختلف العلماء فإن للمدينة فضلًا على غيرها وإنما اختلفوا في الأفضلية
بينها وبين مكة **قوله** يَبْسُونَ الخ بفتح الواو وضم الموحدة وكسرها من يَبْسُ يَبْسُ يَبْسُ قال ابن عبد البر في رواية يحيى بن يحيى كسر الموحدة وقيل أن القاسم رواه بضمها قال أبو عبد
الله يَبْسُونَ دَوَّجُوا بِلَيْسَ سَوَقًا بِلَيْسَ تَقُولُ بَسْ بَسْ بَسْ غَدَا سَوَقًا وَارَادَ السَّعَةَ وَقَالَ الدَّوْدِيُّ مَعْنَاهُ يَزْجُرُونَ دَوَّجُوا بِلَيْسَ وَدَوَّجُوا بِلَيْسَ مِنْ شِدَّةِ
السَّيْرِ فَيَصِيرُ غَيَارًا قَالَ تَعَالَى لِيَجْزِيَ الْجِبَالُ يَبْسًا أَيْ سَالَتْ سَيْلًا وَقِيلَ مَعْنَاهُ سَارَتْ سَيْلًا وَقِيلَ مَعْنَاهُ يَزْجُرُونَ لِأَهْلِهِمُ الْبِلَادُ الَّتِي تَفْتَحُ
وَيَدْعُوهُمْ إِلَى تَسْكِنِهَا فَيُخْلَوْنَ بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنَ الْمَدِينَةِ رَاحِلِينَ إِلَيْهَا وَيَشْهَدُ لَهُمْ حَضْرَتُهُ إِلَى هَرِيرَةٍ عِنْدَ مَسَاءٍ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلَ
إِلَى عَمَلِهِ وَقَرِيبِهِ هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ وَعَلَى هَذَا فَالَّذِينَ يَخْلَوْنَ غَيْرَ الَّذِينَ يَبْسُونَ كَانَ الَّذِي حَضَرَ الْفَتْحَ أَجْزَلُ حَسَنَ
الْبَلَدِ وَرَخَاءُهَا فِدَا قَرِيبِهِ إِلَى الْجَمْعِ إِلَيْهَا لِذَلِكَ فَيُخْلَوْنَ بِأَهْلِهِمْ وَأَتْبَاعُهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَرَوَى يَبْسُونَ بضم أوله وكسرها من الرباعي
من أبس أبسًا ومعناه يَزْجُرُونَ لِأَهْلِهِمُ الْبِلَادُ الَّتِي يَقْصِدُونَ بِهَا وَقَالَ النُّوَيْرِيُّ الصَّوَابُ أَنْ مَعْنَاهُ الْأَخْبَارُ عَنْ خُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ مَتَجَلِّيًا بِأَهْلِهِمْ
يَأْتِي فِي سِيرِهِ مَسْرَعًا إِلَى الرَّخَاءِ وَالْأَمْصَارِ الْمُفْتَتِحَةِ **قوله** لو كانوا يعلمون الخ أي بفضلها من الصلوة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير
ذلك ويحتمل أن تكون بمعنى ليت فلا يحتاج إلى تقدُّرٍ وعلى الوجهين ففيه تخيل لمن فارقه وأثر غيرها قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبةً
عنها كارهين لها وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بالأهل في معنى الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل
"لا يعلمون" منزلة اللازم لتنتفي عنهم المعرفة بالكلية لو ذهب مع ذلك إلى التمني لكان البالغ لأن التمني طلب فلا يمكن حصوله أي ليتهم كانوا من
أهل العلم تغليظًا وتشديدًا أو قال لبيضاوي المعنى أنه يفهم اليمن فيعجب قومًا بلادها وعيش أهلها فيجملهم ذلك على المهاجرة إليها بأنفسهم
وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات لو كانوا يعلمون
فإن الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحق دونهما ما يجدونه من الحفظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها وقراه
الطبري لتشجيع قومه وصفهم بكونهم يَبْسُونَ ثم توكيده بقوله لو كانوا يعلمون لأنه يشعُرُ بانهم من ركن إلى الحفظ البهيمية والحطام الفاني وأعرضوا
عن الإقامة في جوار الرسول ولذلك كثر قوتها ووصفه في كل قرينه بقوله يَبْسُونَ استحضارًا للملك الهيئة القبيحة والله اعلم
بأخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت

عليه السلام المدينة ليتركها أهلها على خير ما كانت مذلة للعوافي يعني السباع والطير قال مسلم أبو صفوان عبد الله بن عبد الملك بن عيسى بن جريح عشره سنين كان في حجة **وحدثني** عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني أبي عن جدي قال حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال قال خبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يتركون المدينة على خير ما كانت لا يغشاهم إلا العوافي يريد عوافي السباع والطير ثم يخرج راعيها من مزينة يريد أن المدينة ينعقدان بغنمهما فيجملانها وشاحا إذا بلغا ثنية الوداع خرا على وجوهها **وحدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما تروى عليه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد لما زني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بني وصنبري روضة من رياض الجنة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال أنا عبد العزيز بن محمد المدني عن يزيد بن الهاد

قوله على خير ما كانت الخ اى على احسن حال كانت عليه من قبل ، قال القرطبي تبعاً لعياض وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة
وه مقصد الناس وملجأهم وحملت اليها خيرات الأرض وصارت من اعمل البلاد فاما انتقلت الخلافة الى الشام ثم الى العراق وتغلبت عليها الاعراب
تعاور بها الفتن وخلت من اهلها فقصدتها عوا في الطير والسباع ، وقال النورى الختار ان هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة و
يؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ شريحش راعيان وفي البخارى انهما آخر من يجتر ورجحه الحافظ في الفتح وقال بعد نقل الروايات وهذا
لما يقع قطعاً وقال الهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقصد الراعيين بغنمهما الى المدينة قوله
للعوا في الخ جمع عافية وهى التى تطلب قوتها ويقال للذكر عافيت قال ابن الجوزى اجتمع في العوا في شيان احدهما انها طالبة لا قوتها من قوله
عافيت فالأنا اعفوه فاناعا والجمع عفاة اى اتيت اطلب صعره والثاني من العفاء وهو الموضع الخالى الذى لا انيس به فان الطير والحيوان
لقصد له لأنها على نفسها فيه قوله قال لمروا بوصفهم ان عبد الله بن عبد الملك الخ وفي تهذيب التهذيب عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن عمرو
ابن الحكم بن ابي العاصم الاموى الذى مشق ابو صفوان فذهب به أمه ام جميل بنت عمر بن عبد الله بن صفوان بن أمية الى مكة حين تنزل ابو حن
مروان بن محمد روى عن ابيه وابن جريح ويونس بن يزيد لا يلى واسامة بن زيد الليثي ، مالك وابن ابى ذئب وهجالد وثور بن يزيد وغيرهم وعند احمد
والشافعى والحميدى وعلى بن المدينى والبخيشة ونعيم بن حماد وهجالد بن عبد الملك وقتيبة بن سعيد وغيرهم ، قال ابن معين وعلى بن
المدىنى والبرس عبد الرحمن بن يونس المستطلى ثقة وقال ابو زرعة لا باس به صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال على بن المدينى
قال لى ابو صفوان كان مودى يميم بن يحيى انه سافى قال على وكان افقه قرشى رأيت وقال الدارقطى من الثقات قلت حكى بعضهم انه
توفى في حدود المائتين قوله ثم يخرج راعيان من مزينة الخ هذا يحتمل على بعد ان يكون حديثاً آخر مستقلاً لا تعلق له بالذى قبله ويحتمل
ان يكون من تمة الحديث الذى قبله وعلى يدين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذى حكيته عز القرطبي والنورى الشافى اظهر كما قال النورى
قوله ينعقان بغنمهما الخ ينعقان بكسر المعجمة بعد ها قاف النعيق زجوا الغنم يقال نعق ينعق بكسر العين وفتحها نعيقاً ونعاقاً ونعقاً و
نعقاً اذا صاح بالغنم واغرب الدراوى فقال معناه يملك كلاً وكأنه فسره بالمقصود من الزجر لانه يزجرها عن المرعى الويل الى المرحى الويل
قوله فيجربانها وحشاً الخ اى خالية لى بها احد الوحش من الارض الخلاء او كثيرة الوحش لما خلت من شكاها قال النورى الصحيح ان معناه يجربانها
ذات وحش قال وقد يكون وحشاً ينفذ وحوش واصول الوحش كل شئ توخش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يجر بواحد عن جمعه وحكى عن ابن
المرابط ان معناه ان غنم الراعيين المذكورين تصير وحشاً اما بان تغلبها وانما ان تتوحش وتنفر منها وعلى هذا فالضمير في يجب انها يعو على
الغنم وانظروا خلافة قال النورى الصواب الاول وقال القرطبي القدوة صالحة لذلك انتم ، ويؤيده ان في بقية الحديث انها تجتران على وجوههما
اذا وصلوا الى ثنية الوداع وذلك قبل دخولها المدينة بلا شك فيدل على انها وجلت الوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقتوى ان الضمير يعود على
غنمها وكان ذلك من علامات قيام الساعة ، قوله خرا على وجوههما الخ اى سقطا ميتين وقد روى ابن حبان من طريق غيره عن ابي هريرة رفعه
آخر قرية في الاسلام خراباً المدينة باب فضل بابين قبره صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره قوله بابين بيتي الخ ووقع في حديث
سعد بن الخ قاص عند البرار بسند رجاله ثقات ، وعندهما طبرانى من حديث ابن عمر بن الخطاب قال القرطبي وكأنه المعنى لانه دفن في بيت سكنه
فيعلى هذا المراد بالبيت في قوله بيتي احد بيوتيه لا كلها وهو بيت عائشة الذى صار فيه قبره ، قوله روضة الخ اى كروضة من رياض الجنة
في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من صلاح زمة خلق الذكر كاستيما في عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيهاً بغير اداة او المعنى ان العباد
فيها تؤدى الى الجنة فيكون مجازاً وهذا فيه نظر اذ لا اختصاص لذلك بتلك البقعة وانما هو مسوق لما يريد شرف تلك البقعة على غيرها

نازل فی فضل ما یبای قیام علی الله علیه
و صلیاته و فضله و وضعه مستبرق

باب فضل أهل

باب فضل الصلاة بحجة مكّة والمدينة

عن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة **وحل ثنا** زهير بن حرب وعبد بن مثني قالان يحيى بن سعيد عن عبد الله بن حماد قال وحديثنا ابن نمير قال نا أبي قال نا عبد الله بن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي **وحل ثنا** عبد الله بن مسلمة القعنبي قال نا سليمان بن بلال عن عمر بن يحيى عن عباس بن سهل المشاعدي عن أبي محمد قال خرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غرة تبتوك وساق الحديث وفيه ثم قبلنا حتى قد منا وادى القرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مسرع فمن شاء منكم فليسر معي من شاء فليمكث فخرنا حتى اشرقنا على المدينة فقال هذه طابة وهذا احد وهو جبل يحبنا ونحبه **وحل ثنا** عبد الله بن معاذ قال نا أبي ناقرة بن خالد عن قتادة قال نا انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احدا جبل يحبنا ونحبه **وحل ثنا** عبد الله بن عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثني حرمي بن عمار قال ناقرة عن قتادة عن انس قال نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى احد فقال ان احدا جبل يحبنا ونحبه **وحل ثنا** عمر الناقد وزهير بن حرب اللفظ العرقا انا سفين بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا

قال الزهري قال وجرا به انها سب قوى يوصل اليها على وجه آخر من بقية الأسباب او هي سب لروضة خاصة اجل من مطلعة الدخول والتعبد فان اهل الجنة يتفاوتون في منازلهم بقدر اعمالهم او هو على ظاهره وان المراد انه روضة حقيقة بان ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة هذا محصله اوله العلماء في هذا الحديث وقال في المواهب يحتمل الحقيقة بان يكون ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم باننا من الجنة مقتطعا منها كما جاء في الحجر الأسود وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وان من لازم ذكر الله في مسجد هائل به الى روضة الجنة وسقى يوم القيمة من الحوض واستدل به على ان المدينة افضل من مكة لانه اثبت ان الارض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس احدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها وتعقبه ابن خزيمة قوله انها من الجنة عما اذا لو كانت حقيقة لكانت كما وصفت الله الجنة ان الملك لا يجتمع فيها ولا تعري وانما المراد ان الصلوة فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من ايام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال الشيوف قال ثم ثبت انه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها افضل مما بعد ازهره ان يقولوا ان المحفة افضل من مكة ولا قائل بهم كذا في الفتح قلت والحق ان كونه روضة حقيقة بحيث ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة لا يستلزم ترتيب احكام الجنة وآثارها عليه في الحالة الراهنة كما زعمه ابن حزم وغيره والله تعالى اعلم بالصواب **قول** ومنبري على حوضي الخ اي ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال اكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد المنبر الذي يوضع له يوم القيامة والا والظاهر وقيل معناه ان قصد منبره والحضور عنده ملازمة الاعمال الصالحة يورد صاحب الحوض وليقتض شربه منه والله اعلم **باب فضل احد قول** حتى قد منا وادى القرى الخ هي مدينة قديمة بين المدينة والشام **قول** يحبنا ونحبه الخ قد سبق بيان هذا الحديث قريبا فراجع **باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة** **قول** صاوة الخ التنكير للوحدة اي صلوة واحدة **قول** في مسجدى هذا الخ اي مسجد المدينة النبوي لا مسجد قباء وغيره قال النووي ينبغي ان يحصر المصلي على الصلوة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما رتب فيه بعد لان التضييق انما ورد في مسجد وقد كره بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فانه يشمل جميع مكة بل صح النووي انه يعبر بجميع الحرم ووافقه السبكي وغيره على الاختصاص بذلك الموضع واعتضه ابن تيمية واطال فيه والمحبة الطبري واوردا اثالا استدلالها وبأنه سلم في مسجد مكة ان المضاعفة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في الحديث انما هي لاجراء غيره من المساجد المنسوبة اليه عليه السلام وبان الامام الكاظم سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية وقال لانه عليه السلام اخبر بما يكون بعده وزويت له الارض فعلم بما يجزئ بعد ولولا هذا لما استجاز الخلفاء الراشدون ان يستزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكروا ذلك عليهم كما في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه انه لما فرغ من الزيادة قال لو انتهي الى الحجابة وفي رواية الى ذي الحليفة لكان الكل مسجدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وبما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد نايل كان الكل مسجدا وفي رواية لو بني هذا المسجد الى صنعاء كان مسجدي هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في الجوامع المنظم في زيارة القبر المكرم والله اعلم وقال الشيخ بدر الدين العيني ما حاصله انه اذا اجتمع الاسم والاشارة كما في قوله صلى الله عليه وسلم مسجدى هذا هل تغلب الاشارة او الاسم فيه خلاف فقال النووي وتغليب

افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وحديثي محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبدانا وقال بن رافع نا
عبد الرزاق قال لنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا
خير من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وحديثي اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر المحمدي قال

الاشارة واما مذهبننا فالذي يظهر من قولهم ان الاسم يغلب الاشارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله افضل من الف صلاة
قال عياض المعنى انها تزيد على الف صلاة والله اعلم بقدر تلك الزيادة قال الالباني وكان شيخنا ابو عبد الله يحكي انه كان يقول ان هذا مع اتحاد
المصلي فلا يقال مثلاً ان صلاة زيد الظهريه افضل من صلاة علي بن ابي طالب الظهريه فيكون المكروه وقدره بان صلاة مطلق والمطلق يصدق
بصورة قال قولنا مطلق لا ينافي ما ذكره ابن عبد السلام من العموم اي عموم الفرض والنفل ولا نس حديث رواه ابن ماجه من رواية زيد بن ابي الهيثم

عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبايل بخمس وعشرين صلاة وصلاته في المسجد
الذي يجمع فيه خمس مائة صلاة وصلاته في المسجد الاقصي بخمسين الف صلاة وصلاته في مسجدي بخمسين الف صلاة وصلاته في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة وفي رواية الخطاب الدمشقي يخرج الى الكوفة كذا في عمدة القاري وفي شرح الشكوة رواه ثقات الا ان ابا الخطاب الدمشقي

لوحظ في اكان نزجته ولم يخرج له احد من اصحاب الكتب السنة الا ابن ماجه كذا قاله المنذري وقال الذهبي ابا الخطاب ليس بمشهور
وقال الشيخ ابن حجر العسقلاني محمول نقله ميرك وقال ابن حجر قيل انه حديث منكر لا يروى له ثقات وقد يقال يمكن الجمع بينه
وبين ما روي بان روايته من صلاة الجماعة تعدل صلاة المنفرد بخمس او سبع وعشرين تكمل على ان هذا كان اول ثم زيد هذا المقدار في المسجد
الذي تقام فيه الجمعة وكذا ما جاء ان صلاة في المسجد الاقصي بالف في سائر المساجد صلاة في مسجد عليه السلام بالف صلاة في المسجد الاقصي

اولاً ثم زيد فيها فيجعل الاول بخمسين الف في سائر المساجد والثاني بخمسين الف في الاقصي ومسجد مكة بمائة الف فلا تنافي بين الروايات
المختلفة في التضعيف لاحتمال ان حديث الاقل قبل حديث الاكثر ثم تفضل الله بالاكثر شيئاً بعد شيء ويحتمل ان يكون ثقات اعداد ثقات
الاحوال قوله الا المسجد الحرام قال ابن بطال يجوز في هذا الاستثناء ان يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة او فاضلاً او مفضوفاً

والاول ارجح لانه لو كان فاضلاً او مفضوفاً لم يعلم مقدار ذلك الا بدليل بخلاف المساواة، انتهى، وكأنه لم يقف على دليل الثاني وقد أخرجه
الامام احمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا افضل من الف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في هذا وفي رواية ابن حبان وصلاة في ذلك افضل من
مائة صلاة في مسجد المدينة قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه احتفظ وأثبت ومثله لا يقال بالرائي في ابن حبان

من حديث جابر مرفوعاً صلاة في مسجدي افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلاة فيما سواه
وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيما سواه فعلى الاول معناه فيما سواه الا المسجد الحرام وفي الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال الاسانيد
ثقات لكنه من رواية عطاء في ذلك عنه قال ابن عبد البر جاز ان يكون عند عطاء في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله اهل العلم بالحديث ويؤيد ان

عطاء امام واسع المراتبة معترف بالرواية عن جابر وابن الزبير وروى البزار والطبراني من حديث ابي الدرداء لورفعه الصلاة في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة والصلاة في مسجدي بالف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة قال البزار اسانيد حسن، فوضه بذلك ان المراد
بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو يريد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن عيسى الليثي انه سأل عبد الله

ابن نافع عن تأويل هذا الحديث فقال معناه فان الصلاة في مسجدي افضل من الصلاة فيه بدون الف صلاة قال ابن عبد البر لفظ دون يشمل
الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بتسعمائة وتسعين صلاة وحسبك بقول يؤول الى هذا
ضعفاً قال وزعم بعض اصحابنا ان الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واحتج برواية سليمان بن عتيق عن
ابن الزبير عن عمر قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه وتعقب بان المحفوظ بهذا الاستناد بل فقط صلاة في المسجد الحرام
افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانها فضله عليه بمائة صلاة وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال اخبرني سليمان بن عتيق

فصل الصلاة في المساجد الثلاثة من غيرها وتحقق ان هذا هو المقصود

رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد في هذا افضل من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من الصلاة في مسجد في هذا بمائة الف صلاة واسناده على شرط الشيخين ولما صححه ابن عبد البر من ائمة المالكية قال انه الحجة عند التنازع قال ايضا انه حديث ثابت لا مطعن فيه لاحد الا المتعسف لا يعرج على قوله في حبيب المعلم وقد كان الامام احمد يمدحه ويوثقه ويثني عليه وكان ابن مهدي ويزيد بن زريع وحماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم يروون عنه وهم ائمة علماء يقتدى بهم وبقتية رجال اسناده ائمة ثقات ومنهم من علمه بالاختلاف على عطاء لان قوما يروونه عنه عن ابن الزبير وآخرين عنه عن ابن عمر وآخرين عنه عن جابر ومن العلماء من يجعل مثل هذه ائلة في الحديث وليس كذلك لانه يمكن ان يكون عند عطاء عن هؤلاء جميعهم بل هو الواقع وروى ابن زنجويه بلفظ الحمد فانها تعدل مائة الف صلاة في مسجد المدينة وصح عن عمر قال ابن حزم بسند كالشمس في الصحة انه قال صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشرنا آنفا انه لا منافاة بين الزائد الناقص والله اعلم وفي حديث الباب دليل على تفضيل مكة قال الأبي واختاره ابن رشد وشيخان أبو عبد الله وأبو حنيفة ابن رشد بان الله سبحانه وتعالى جعل بها قبلة الصلاة وكعبة الحج وبانه صلى الله عليه وسلم جعل لها منزلة يحرم الله سبحانه اياها بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وقد جمع اهل العلم على وجوب الجزاء على من صاد بحرمها ولم يحجموا على وجوبه على من صاد بحرم المدينة ورأى جماعة ان تغليظ الحد وفي حرم مكة لحرمته ولا تقام فيه لقوله تعالى وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ولو قيل ذلك احد في حرم المدينة واذا كان تفضيل البقعة ليس لذاتها وانما هو لتضعيف الحسنات السيئات بها وكان الذنب في حرم مكة أعظم منه في حرم المدينة كان ذلك دليلا على فضلها عليها قال وكعبة في الاحاديث المرغوبة في سكنى المدينة على فضلها عليها قال الحافظ واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة مرجوحة وهو قول الجمهور وحكي عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من اصحابه لكن المشهور عن مالك واكثر اصحابه تفضيل المدينة واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها قال ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقيم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث ابن مسعود عن عبد الله بن عدي بن الجراح قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على الحزرة فقال والله انك خير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت منك ما اخرجت وهو حديث صحيح اخرجه اصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدل له عنه والله اعلم وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فحكى الاتفاق على انها افضل البقاع وتعقب بان هذا لا يتعين بالبحث المذكور لان محله ما يترتب عليه الفضل للعايد واجاب القرافي بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود وقال النووي في شهر المذهب لو اراهم بنا نقلا في ذلك ام - وكذا قال السروجي من الحنفية لو تخيل من تعرض لهذا في من هبتا ولكن في الدبر المختار ومكة افضل منها (اي المدينة) على التام الا ما ضم اعضاءه عليه الصلوة والسلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي ام وقال في الباب الخلاف فيما علم موضع القبر المقدس فما ضم اعضاءه الشريفة فهو افضل لبقاع الارض بالاجماع ام - قال شارحه وكذا في الخلاف في غير البيت فان الكعبة افضل من المدينة ما علمنا الضريح الا قدس وكذا الضريح افضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره بالاجماع على تفضيل حنيفة على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة المكيون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي بتفضيل الارض على السماء وات لحمله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن اكثر من خلق الانبياء فيها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الارض فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم اعضاء الانبياء للجمع بين قول العلماء كذا في وجه المختار وقال المحقق ابن تيمية فتاواه ما نفس محل صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقا اكرم عليه منه واما نفس التراب فليس هو افضل من الكعبة البيت الحرام بل الكعبة افضل منه ولا يعرف احد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسيقه احد اليه ولا وافقه احد عليه والله اعلم وقال في موضع آخر من فتاواه واما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا اعلم احدا من الناس قال انها افضل من المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الاقصى الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسيقه اليه احد فيما علمناه ولا حجة عليه بل بدى النبي صلى الله عليه وسلم افضل من المساجد امانا يخلق او افايه دفن فلا يلزم اذا كان هو افضل ان يكون ما منه خلق افضل فان احدا لا يقول ان بدن عبد الله ابيه افضل من بدن الانبياء فان الله يخرجهم الحي من الميت والميت من الحي ونورهم نبي كريم وابن المشرق

فضل مكة والمدينة وايمهما افضل من كل اخر واقول العلماء وافضل القبر الشريف

كافروا إبراهيم خليل الرحمن ابوه آذنا كافروا والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الانبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقاً لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح افضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت المخلوقين افضل من بيوت الخالق التي اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لاصول الاسلام ام - قلت وفي المواهب شرحه واجمعوا على ان الموضوع الذي ضم اعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم افضل بقاع الارض حتى موضع الكعبة كما قاله ابن عساكر والباقي ابو الوليد سليمان ابن خلف الحافظ الفقيه والقاضي عياض معبراً بقوله موضع قبره والظاهر ان المراد جميع القبر لا خصوص الا في المسجد الشريف لانه يقال عرفاً للقبر ضم الاعضاء ويؤيد ذلك قول القائل في قصيدة اولها، دار الحبيل حتى ان تهرأها الى ان قال -

جزم الجميع بأن خير الارض ما + قد حاط ذات المصطفى وحراها

ونعم لقد صدقوا بساكنها علت + كالنفس حين زكت زكى ما واهها

بل نقل التاج السبكي كما ذكره السيد السهمودي في فضائل المدينة عن ابن عقيل الحنبلي انما اى البقعة التي قبر فيها المصطفى صلى الله عليه وسلم افضل من العرش وصرح الفاكهاني بتفضيلها على السموات ولفظه واقول انا وافضل من بقاع السموات ايضاً قال ولم أر من تعرض لذلك بالنص عليه والذي اعتقد ان ذلك لو عرض على علماء الامة لم يختلفوا فيه وقد جلت ان السموات شرفت بمواطئ قد ميده بل لو قال قائل ان جميع بقاع الارض افضل من جميع بقاع السماء لشرفها لكونه صلى الله عليه وسلم حالاً فيها لم يعبد بل هو عندى الظاهر المتعين انتم كلام الفاكهاني وحكاية اى تفضيل الارض على السماء بعضهم عن اكثر من العلماء لخلق الانبياء منها ودفنهم فيها لكن قال النووي والجمهور هو على تفضيل السماء على الارض اى ما علمنا ضم الاعضاء الشريفة فانها افضل اجزاء بل قال البراءى عن شيخه السراج البلقيني الحق ان مواضع اجساد

الانبياء وارواحهم اشرف من كل ما سواها من الارض والسماء وحل الخلاف غير ذلك انتم، وقال بعض العلماء سبب تفضيل البقعة التي ضمت اعضاء الشريفة انه روى ان المرأين في البقعة التي اخذ منها ترابه عندنا يخلق رواه ابن عبد البر في او اخر تمهيد من طريق عطاء الخراساني موقوفاً وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار ان جابر بن اخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي ضمت اعضاء من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور الى مكة ان صح ذلك والله اعلم - وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء نعم قد يقتال تفضيلها على الكعبة والعرش والكرسى انما ثبت بعد فقه فيها لشرفها به لا قبل لا كما حيث لا يس فيها الا انها جزء من الكعبة مجرد فلا يزيد على بقية اجزائها الا ان يقال اعدادها لذاته صلى الله عليه وسلم فيها اقضية مرتبتها على بقية الاجزاء قبل ذننه فيها ايضاً وهل البقعة المذكورة افضل من منزله عليه الصلوة والسلام في الجنة او منزله فيها افضل كما يسبق الى الفهم وقد يقال هذه افضل ما دله فيها فاذا صار في الجنة صار منزله افضل وقد يقال يجوز ان يكون هذه منقولة من منزله في الجنة او ينقل اليها فلها حكمه فليتأمل، وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله ان الاماكن والازمان كلها متساوية ويفضلان بما يقع فيها من الاعمال لا بصفة قائمة فيها ويرجع تفضيلها الى ما ينيل اى يعطى الله العباد فيها من فضله وكرمه والتفضيل الذي فيها هو ان الله يجود على عباده بتفضيل اجرا العاملين فيها قال وموضع

القبر الشريف لا يمكن العمل فيه انتم ملخصاً لكن تعقبه تلميذ الشهاب القرافي بالتقدم ونقل محصله قريباً في كلام الحافظ، وكذا تعقبه الشيخ تقي الدين السبكي بما حاصله ان الذي قاله لا ينبغي ان التفضيل الامر اخبر فيها اى الامنة والامكنة وان لم يكن على ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة وله عند الله من المحبة وسلكه ما تقصر العقول عن ادراكه وليس ذلك مكان غيره فكيف لا يكون افضل والحال انه ليس على لنا لانه ليس مسجداً ولا له حكم المسجد بل هو مستحق اى حق للنبي صلى الله عليه وسلم وايضاً وجه آخر فقد تكون الاعمال مضاعفة فيه باعتبار ان النبي صلى الله عليه وسلم حتى كما تقرر وان يوصل في قبره باذان واقامة وان اعماله مضاعفة فيه اكثر من مضاعفة عمل كل احد فلا يختص التضعيف باعمالنا نحن ايها الامة قال السبكي ومن فهم هذا انشرح صدره لما قاله القاضي عياض تبعاً للباقي وابن عساكر من تفضيل ما ضم اعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم باعتبار ان احدها باعتبار ما قيل ان كل احد يدفن في الموضوع الذي خلق منه ولذا اشكل قول ابن عباس اصل طينته صلى الله عليه وسلم من سرة الارض بمكة يعنى موضع الكعبة واجاب في العوارف بان الماء اى الذي كان عليه العرش لما تموج روى الزيد الى النواحي فوقع طينه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والثاني تنزل الرحمة والبركات عليه واقبال الله تعالى قال السهمودي والرحمات النازلات بذلك يعنى فيضها الامة وهي غير متناهية لعدم ترقية صلى الله عليه وسلم فهو منبع الخيرات انتم، ولا نسلم ان الفضل للمكان لذاته ولكن لاجل من حل فيه صلى الله عليه وسلم انتم، قال

الخفاجي في شرح الشفاء وهما بحث وهو البقعة التي ضمت الجسد العظيم اذا كان افضل من سائر البقاع يلزم ان يكون المدينة افضل من ملكة بلانزاع لان المدينة هي تلك البقعة مع زيادة وزيادة الخير خيرا فكلت يتصور الخلاف بينهما على هذا بل نقول المدينة بعد هجرة صلى الله عليه وسلم اليها واقامند بها افضل مكة حينئذ لان شرف المكان بالمكن فلا بد من تقرير الخلاف حتى يقام عليه الدليل قال العبد الضعيف عفا الله عنه قد نقلت خلاصة ما وجدت في كتب القوم ما انتهى اليه على هذه المسئلة الخطيرة وليس لي على ان يجاز على المكلف في امثال هذه المضائق فان الكلام في مثل هذا يحتاج الى العلم حقائق الامور ومقايير الفضائل والمزايا التي لا تعرف الا بالوحى الالهى ولا يجوز الاطلاق بكلمة فيها بالعلم وبصيرة ولكني انبهك على ان سبب المفارقة بين الازمنة والامكنة والبقاع عند الشرع ليس مخصصا في الاعمال والاحوال التي تقع فيها كما زعمه ابن عبد السلام وغيره بل قد تكون هذه المفارقة بينهما لتفاوتها في صفاتها النفسية في العلم الاكبر المحيط كما افاد شيخنا شمس قاسم العلوم والخيرات قدس الله روحه في مصنفاته وقد بسط الكلام على هذه المسئلة الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله تعالى النفس فيه جدا وحاصله ان الله سبحانه وتعالى هو المتفرد بالخلق والاختيار من المخلوقات قال الله تعالى وَكَانَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ وليس المراد ههنا بالاختيار الارادة التي يبشر اليها المتكلمون بانه الفاعل المختار وهو سبحانه كذلك ولكن ليس المراد بالاختيار ههنا هذا المعنى وهذا الاختيار داخل في قوله يخلق ما يشاء فان المشية هي الاختيار وانما المراد بالاختيار ههنا الاجتناب والاصطفاء فهو اختيار بعد الخلق والاختيار العام واختيار قبل الخلق فهو اعم واسبق وهذا اخص وهو متأخر فهو اختيار من الخلق والاول اختيار الخلق واصح القولين ان الوقت التام على قوله تعالى ويختار ويكون ما كان لهم من الخير نفعيا اي ليس هذا الاختيار اليهم بل هو الى الخلق وحده فكلما هو المتفرد بالخلق فهو المتفرد بالاختيار منه فليس لاحد ان يخلق ولا يختار سواه فانه سبحانه اعلم بمواقف اختياره ومحال رضاه وما يصح للاختيار عما لا يصح له وغيره لا يشاركه في ذلك لوجه وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل الى ان ما في قوله تعالى ما كان لهم من الخير موصولة وهو مفعول ويختار اي ويختار الذي لهم من الخير وهذا باطل من وجوه ثلثة اولها بعد كلام طويل ومن هذا اختياره سبحانه وتعالى من الاماكن والبلدان خيرا واشرفها وهو البلد الحرام فانه سبحانه اختاره لنبيه وجعله مناسك لعباده ووجب عليهم الاتيان اليه من القرب البعد من كل فج عميق فلا يدخلونه الامتواضعين متخشعين متذللين كاشفة رؤسهم متجردين عن لباس اهل الدنيا وجعله حراما آمنا لا يسفك فيه دم ولا تعصد به شجرة ولا ينفرله صيد ولا يختلج خللا ولا يلتقط لقطنة للتملك بل للتعريف ليس الا وجعل قصدة مكفرا لما سلف من الذنوب ما حيا للاوزار حاطا للخطايا قال فلوركن البلد الامين خير بلاد واحبها اليه واختاره من البلاد لما جعل عرسا مناسك لعباده فرض عليه قصدها وجعل ذلك من اكبر فرض الاسلام واقصره في كتابه العزيز في موضعين منه فقال تعالى وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ وقال تعالى لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَلَيْسَ عَلَى وجه الارض بقعة يجب على كل قادر السعي اليها والطواف بالبيت الذي فيها غيرها - ولذلك كان شدة الرجال اليه فرضا وغيره ما يستحب ولا يجب ومن خصائصها كونها قبلة الازل الارض كلها ليس على وجه الارض قبلة غيرها ومن خواصها ايضا انه يحرم استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة دون سائر بقاع الارض ومن خصائصها انها لا يجوز دخولها لغير اصحاب الجراح المتكررة الا باحرام وهذه خاصية لا يشاركها فيها شئ من البلاد قال وقد ظهر من هذا التفضيل والاختصاص في الجذاب الفئدة وهو القلوب وانطوائها ومحبتها لهذا البلد الامين فحذبه القلوب اعظم من حذبه المغناطيس للحديد فهو الاول يقول الفائل سه محاسنه بولي كل حسن ومعنا طيس افئدة الرجال - ولهذا اخبر سبحانه انه منتهى للناس ما يبتغون اليه على تقارب الامور من جميع الاقطار ولا يقصرون منه وطربا بل كلما ازدادوا له زيادة ازدادوا له اشتياقا ثم قال فكل ما اضافته الرب تعالى الى نفسه فله من المزية والاختصاص على غيره ما اوجب له الاصطفاء والاختباء ثم يكسوه بهذه الاضافة تفضيلا آخر وتخصيصا وجلالة زيادة على ماله قبل الاضافة ولم يوفق لغير هذا المعنى من سوى بين الاعيان والافعال والازمان والاماكن واعمرانه لامتية لشيء منها على شئ وانما هو مجرد التزجيم بلا سبج وهذا القول باطل باكثر من اربعين وجها قد ذكرت في غير هذا الموضع ويكفي تصور هذا المذهب الباطل في فساد فان مذهبا يفتخر ان يكون ذوات الرسل كذوات اعدائهم في الحقيقة وانما التفضيل بامر لا يرجع الى اختصاص الذوات بصفات ومزايا لا تكون لغيرها وكذلك نفس البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بقعة مزية البتة وانما هو لما يقع فيها من الاعمال الصالحة فلا مزية لبقعة البيت والمسجد الحرام ومنى وعرفة والمشاعر على اى بقعة سميتها من الارض وانما التفضيل باعتبار ما يخرج من البقعة لا يعود اليها ولا الى وصف قائم بها والله سبحانه وتعالى قد رد هذا القول الباطل بقوله تعالى قَدْ أَفْضَلْنَا مَا نَعْبُدُكَ أَنْ تَكُونَ مِنْ خَلْقٍ مُشْرِكٍ وَتُوتَى

مثل ما أدنى رسول الله قال الله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته أي ليس كل أحد أهلاً ولا صالحاً لنحل رسالته بل لها حال مخصوصة
 لا تليق إلا بها ولا تصح إلا لها والله أعلم بهذه الحال منكروا لو كانت الذات متساوية كما قال هؤلاء لم يكن في ذلك رد عليهم وكذلك قولنا
 وكذلك فتننا بعضهم ببعض ليقتولوا هؤلاء من الله عليهم من بيننا الذين الله بأعظم بالشكرين أي هو سبحانه أعلم بمن يشكره على
 نعمته فيخصه بفضلته وعين عليه من لا يشكره فليس كل محل يصلح لشكره واحتمال منته والتخصيص بكرامته فذوات ما اختاره اصطفاؤه
 من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مشتملة على صفات وأمور فائدها ليست في غيرها ولا جلتها اصطفاؤها الله وهو سبحانه الذي
 فضلها بتلك الصفات شخصها بالاختيار فهذا خلقه وهذا اختياره ويريد خلق ما يشاء ويختار وما أبين بطلان رأي القضاة بأن مكان البيت
 الحرام مساوٍ لساكنة وذات الحجر الأسود مساوٍ لساكنة حجازة الأرض ذات النجى صلى الله عليه وسلم مساوٍ لذات غيره وإنما
 التفضيل في ذلك بأمر خارجة عن الذات والصفات القائمة بها وهذا الأقاويل واشتغالهم من الجنيات التي جناها المكلمون على الشريعة
 ونسبوا إليها وهي بريئة منها وليس معها أكثر من اشتراك الذات في أمر عام وذلك لا يوجب تساويها في الحقيقة لأن الاختلافات
 قد تشترك في أمر عام مع اختلافها في الصفات النسبية وما سوى الله تعالى بين ذات المسك وذات البول أبداً ولا بين ذات الماء
 وذات النار أبداً والتفاوت البين بين الأسكنة الشريفة وأضدادها والذوات الفاضلة وأضدادها أعظم من هذا التفاوت بكثير
 فبين ذات موسى عليه السلام وفرعون من التفاوت أعظم مما بين المسك والرجيع وكذلك التفاوت بين نفس الكعبة وبين بيت السلطان
 أعظم من هذا التفاوت أيضاً بكثير فكيف يجعل البقعتان سواء في الحقيقة والتفضيل باعتبار ما يقع هناك من العبادات والأدكار و
 الدعوات ولم نقصد استيفاء الرد على هذا المذهب المردود والمردود وإنما قصد تاقصيره إلى اللبس العادل العاقل الفاضل ولا يعبأ
 الله وعباده بغيره شيئاً والله سبحانه لا يخصص شيئاً ولا يفضل ولا يوجه إلا ليعتد بفضله وتفضيله نعم هو عظم ذلك المبرج وأما به
 فهو الذي خلقه ثم اختاره بعد خلقه وربك يخلق ما يشاء ويختار أنتم ما تدركون وإذا أنزلنا من السماء ماء فأنزلنا من السماء
 الشريفة هي أشرف بقاع الأرض وأفضلها على الإطلاق بحسب صفاتها النفسية كما ذكرنا وهذا لا يمنع أن يكون بقعة أخرى من الأرض
 أفضل منها من حيث ما يعرض لها من أمور وأحوال خارجة عن نفس ذاتها كالحول أفضل الخلقوات ونزول أشرف الكائنات أعني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بها فإن الأثر والتجليات التي يتجلى بها الحق سبحانه وتعالى لأشرف خلقه على الإطلاق أعظم من سائر
 التجليات التي يتجلى بها لغيره كما أن ما كان وهذا يستلزم أن يكون كل محل محل صلى الله عليه وسلم في حياته أشرف وأفضل من سائر البقاع
 من هذه الجهة إلى أن يفارقها وأما بعد وفاته فروحه المقدس صلى الله عليه وسلم فلا تستقرت في الأرض في الأقطار مع أرواح الأنبياء عليهم
 الصلوة والسلام ولا يتوهم من هذا الكارحياته في قبره الشريف فإن لروحه صلى الله عليه وسلم أشرفاً على البدن المبارك المطيب أشرف إقار
 تعلقاته وبدنه في ضريحه غير مفقود وإذا سأل عليه السلام ربه عليه السلام كما ورد في الحديث وهو في راقى الملائكة
 الأعلى ومن كثرت أدراكه وغلظت طباعه عن هذا الإدراك فليظن أن النفس في علو منزلتها وتعلقها وتأثيرها في الأرض وحياة النيات
 الحيوان بها هذا شأن الروح فوق هذا فلها شأن وللايدان شأن فتشأن الروح ولا سيما روح الأرواح لعل من ذلك والطف والحاصل
 أن الله سبحانه وتعالى أفاض على ربه الكرمية المشرفة على غيره المبارك الحال بقبره الشريف لا يشأركه فيه غيره فاما
 المزية التي تحصل لموضع قبره صلى الله عليه وسلم بذلك الأقبال الألفي بتلك الوسائط هل هي أزيد وأعظم مما يحصل للشر الكريم من التجلي
 الرحمان بلا واسطة فإن لا اجزئ بنفيه ولا انبثاته والله سبحانه وتعالى أعلم بما يراه فضل وتفاوت ما بين أنواع التجليات وأثارها نعم
 لو كان العرش مستوي الخشن بمعنى أن ذاته سبحانه وتعالى قد حل به حلول المكين بالمكان (تعالى الله عن ذلك وقدس) لقلعنا بيان العرش
 أفضل من سائر بقاع الأرض والسماء حتى ضريحه صلى الله عليه وسلم لظهور أن شرف المكان على قدر شرف المكين ولكن الأمر ليس كذلك
 والاستواء بالمعنى المذكور محال على الله تعالى قال الشيخ الأكبر رحمه الله في الفتوحات أن الله سبحانه وتعالى لما كان هو الملك العظيم
 لا بد للملك من مكان يقصده فيه عباده لخواجهم وإن كانت ذاته تعالى لا تقبل المكان قطعاً اقتضت المرتبة له أن يخلق عرشاً وإن يترك
 لعباده أنه استوى عليه ليقصده بالدعاء وطلب الخراج فكان ذلك من جملة رحمته لعباده والنزول لعقوله ولو لا ذلك لبقى صاحب
 العقل حاشراً لا يدرى أين يتوجه بقلبه فان الله تعالى خلق العبد ذا جهة من أجله فلا يقبل إلا ما كان في جهة مادام عقله حاكماً عليه
 فإذا من الله تعالى عليه بالكمال والندراج نور عقله في نور إيمانه فكانت عنده الجهات في جناب الحق تعالى علمه فتشقق الحق تعالى لا يقبل الجهة

ناهم بن حرب قال نا الزبيدي عن الزهري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن و ابى عبد الله الاغمرى عن الجعفيين وكان من اصحاب
ابى هريرة انهما سمعا ابا هريرة يقول صلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا
المسجد الحرام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج الانبياء وان مسجده آخر المساجد قال ابو سلمة وابو عبد الله لم نشك ان ابا هريرة
كان يقول عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعنا ذلك ان نستثبت ابا هريرة عن ذلك الحديث حتى اذا توفي ابو هريرة
تذكرنا ذلك وتلاومنا ان لا نكون كلمنا ابا هريرة في ذلك حتى يسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان سمعه منه فبينما
نحن على ذلك جالسنا عبد الله بن ابراهيم بن قارظ فذكرنا ذلك الحديث والذي فرطنا فيه من نص ابى هريرة عنه فقال لنا
عبد الله بن ابراهيم بن قارظ اشهداني سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اخرج الانبياء وان مسجدي آخر
المساجد **ح** ثنا محمد بن مثنى وابن ابى عمير جميعا عن الثقفى قال ابن مثنى نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول سالت
ابا صلح هل سمعت ابا هريرة يذكر فضل الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن اخبرني عبد الله بن ابراهيم
ابن قارظ انه سمع ابا هريرة يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدي هذا خير من الف صلوة او كالف صلوة
فيما سواه من المساجد الا ان يكون المسجد الحرام **و** **ح** ثنا زهير بن حرب بن عبد الله بن سعيد ومحمد بن حاتم قالوا نا يحيى القطان
عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد **و** **ح** ثنا زهير بن حرب بن محمد بن مثنى قال نا يحيى وهو القطان عن عبد الله بن ابي الخير
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدي هذا افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام
و **ح** ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابن نمير وابو اسامة **ح** قال وحدثنا ابن نمير قال نا ابي **ح** قال وحدثنا محمد بن مثنى
قال نا عبد الوهاب كلفه عن عبد الله بهذا الاسناد **و** **ح** ثنا ابراهيم بن موسى قال نا ابي زائدة عن موسى الجعفي
عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله **و** **ح** ثنا ابن ابي عمير قال نا عبد الرزاق قال نا نافع
عن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **و** **ح** ثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن زهير جميعا عن

ولا الخيز وان العلويات كالسفليات في القربى تعالى قال تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وقال صلى الله عليه وسلم ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد ام - فان قلت فما وجد الحكمة في كون الاستواء لم يجز في الكنائس السنة الا للاسماء الرحمن فاجاب كما قاله الشيخ في الباب
الثامن والتسعين ومائة ان وجه الحكمة في ذلك اعلام الحق تعالى لنا انه لو يرد لنا بالاياد الالهة الموجودين كل احد بما يناسبه من رحمة الامداد
او رحمة الامهال او عدم المعالجة بالعقوبة لمن استحقها او خذ لك فعلم ان الاسم الرحمن من اعظم الاسماء حكما في الملكة ولبه الاسم الرب
ولذلك لو يرد لنا ان الحق تعالى ينزل الوعاء الدنيا الا بالاسم الرب المحمدي على حضرات جميع المرئيين انتم وقال الشيخ صفى الدين بن ابي
في رسالته يجب اعتقاد ان الله تعالى ما استوى على عرشه الا بصفتة الرحمانية كما يليق بجلاله كما قال تعالى الرحمن على العرش استوى ولا يجوز
ان يطلق على الذات العلية انه استوى على العرش وان كانت الصفة لا تفارق الموصوف في جانب الحق تعالى لان ذلك لو يرد لنا التصريح به
في كتاب ولا سنة فلا يجوز لنا ان نقول على الله ما لا نعلم فكما انه تعالى استوى على العرش بصفتة الرحمانية كلف لك العرش وما حواه به استوى
وقد نشأ الشيخ الاكبر رحمه الله - العرش والله بالرحمن محمول وحاملوه وهذا القول معقول قال الحافظ واستدل به (اي بحديث
الباب) على تضعيف الصلوة مطلقا في المسجدين وقد تقدم النقل عن الطحاوي وغيره ان ذلك مختص بالمفروض لقوله صلى الله عليه وسلم
افضل صلوة المرأ في بيته الا المكتوبة ويمكن ان يقال لا مانع من ابقاء الحديث على عمومته فتكون صلوة النافلة في بيت بالمدينة او مكة تضاف
على صلواتها في البيت بغيرها وكذا في المسجدين وان كانت في البيوت افضل مطلقا ثم ان التضعيف اكل كوريح الى الثواب لا يتعدى الى الاعزاء
باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلواتان فيصلي في احد المسجدين صلوة لم تجزه الا عن واحدة والله اعلم ام قلت ولكن مضى
الاخرى المسجدين لا تستلزم المضاعفة في البيوت والله اعلم وتخصيص الحديث بالمفروض هو مذهب الحنفية ومقتضى مشهور مذهب المالكية
قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج الانبياء الخ قال عياض ظاهر في تفضيل مسجده صلى الله عليه وسلم لهذه العلة قال القرطبي كان ربط
الكلام بهذا التعليل يشير بان مسجده صلى الله عليه وسلم افضل على المساجد كلها لانه من اخرج عنها ومنسوب الى نبي متاخر عن الانبياء كلهم
فتدبره فانه واضح **قوله** وتلاومنا ان لا نكون كلمنا الخ قال ابي رزق الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ثبت بقول الصحابي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم هو اعلم من ان يكون سمعه منه صلى الله عليه وسلم او من صحابي غيره لان الجميع عدل والسمع انما ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم

في حضانتها وكانت المرأة أهلاً لها للحضانة بالطبع وأخفها عقلاً وأكثرها انجذاباً من المشاق وأنتهأ بحيلها ولزوماً للبيت وأخذت منها سعيها في محقرات الأمور وأوفرهما انقياداً وكان الرجل أسدّها عقلاً وأشدّها ذنباً عن الزمار وأجراً لها على الاقتحام في المشاق وأتمتها فيها وتسليطاً ومناقشةً وغيره فكان معاش هذه لا تنم إلا بذلك وذلك يحتاج إلى هذه وأوجبت مناجات الرجال على النساء وغير قسم عليهن أن لا يصير أمرهم إلا بتصحيح اختصاص الرجل بزوجه على رأس الاستهاد وأوجبت رغبة الرجل في المرأة وكراستها على وليتها وذنبه عنها أن يكون مهر وخطبة وتصل من الولي وكان لو فتح رغبة الأولياء في المحارم ففضله ذلك إلى ضرر عظيم عليها من عضلها عن ترغيب فيه وإن لا يكون لها من يطالب عنها حقوق الزوجية مع شدة احتياجها لذلك ذلك يترك بر الرحمة بمنارعات الضرات ونحوها مع ما يقتضيه سلامة المزاج من قلة الرغبة في التي نشأ منها أو نشأت منه أو كانا كفضي دوحه وأوجب الحياء عن ذكر الحاجة إلى الجماع أن تجعل يد سوسة في فم من عثر ع يتوقع لها كآته الغاية التي وجب لها وأوجب التلطف في التشهير وجعل الملاك المنزلي عزاً أن تجعل وليمة يدعى الناس إليها ودق وطرب وبالحيلة فلو جوه جقة ما ذكرنا وما حدثنا اعتماداً على ذهن الأذكيا كان السكاج بالهيئة المعتادة اعني سكاج غير المحارم وبحضرة الناس مع تقديمه مهر وخطبة وملاحظة كفاءة وتصديق من الأولياء ووليمة وكون الرجال قوامين على النساء متكلفين معاشهن وكونهن خادعات حاضنات مطيعات سنة لأرضه وامراً مسلماً عند الكافة وفطرة فطر الله الناس عليها لا يجتهدن في ذلك عرهم ولا يحجهم ولما لم يكن بذل الحمد منهما في التعاون بحيث يجعل كل واحد منهما الآخر ونفعه كالزواج إلى نفسه إلا بان يوطئها نفسها على ادامة السكاج ولا بد من ابقاء طريق الخلاص إذا لم يطأ عا ولم يتراضيا وإن كان من البغض المباحات يجب في الطلاق ملاحظة قيود وعدة وكذا في وفاته عنها تعظيم آله السكاج في النفوس داء لبعضه حتى الادامة ووفاء لعهل الصعبة وثلاث تشبهه الأنساب ام وقد عقلا لأمم محبة الاسلام ابو حامد الغزالي قدس الله روحه في الأحياء فضلاً نفيساً جامعاً يحتوى على بيان حكم السكاج ومقاصده وفوائده وأمانته فأشبع فيه دائقن وهما أنا المختص لك كلاماً المتين حسباً بلائ براده في هذا المقام وهي قطرة من بحره قال رحمه الله وفي السكاج فوائد خمسة الولد وكسر الشهوة وتدريب المنزل وكثرة العشية ومجاهدة النفس بالقيام بين الفائمة الأولى وهو الأصل وله وضع السكاج والمقصود ابقاء النسل وإن لا يتجاول العالم عن جنس الناس وإنما الشهوة خلقت باعثة مستحثة كالموكل بالفعل في اخراج البذر وبالكث في التمكن من الحثرت تداً طمأجها في السياقة الواقنة من الولد بسبيل الوقوع كالتطامن بالطير في بث الحب الذي يشتره به ليسان إلى الشبكة وكانت القدرة الأزلية غير قاصرة عن اختراع الاشخاص ابتداءً من غير حواش وأزدواج ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المستببات على الأسباب مع الاستغناء عنها اظهاراً للقدرة واتمماً للعباب الصالحة وثقة فيقاً لما سبقت به المشيئة وحقت به الحكمة وجرت به القلم وفي التوصل إلى الولد قرينة من أربعة أوجه هو الأصل في التزويج فيه عند الامن من فوائد الشهوة حتى لم يجب احلهم ان يلقي الله عزبا الأول موافقة محبة الله بالشئ في تحصيل الولد لا بقاء جنس الانسان الثاني طلب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكثير من به مباهاة والثالث طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعدة الراعي طلب الشفاعة بموت الولد الصغير اذا مات قبله أما الوجه الأول فهو اذق الوجوه وأبعد هاهن افهاماً ليجها هيدر وهو احقها واقواها عند ذوي الالباس النافذة في عجا صنع الله تعالى وعبارى حكمه وبيانه ان السيد اذا اسلم المربية البذر وآلات الحثرت وهما له ارضاً مربية له ورثة وكان العبد قادراً على الحثرت وكل به من بيت تقاضاه عليها فان تيسر له وعطل آلة الحثرت وترك البذر رضاً ناعاً حتى فسد ودفع الموكل عن نفسه ما يوقع من الحثرت كان مستحقاً للثقت والعتاب من سيده والله تعالى يخلق الزوجين وخلق الذكر والانثيين وخلق النطفة في الفقار وعربا إليها في الأنثيين عرنا وعبارى وخلق الرحم قرناً واستودعاً للنطفة وسقط متقاضي الشهوة على كل واحد من الذكر والانثى فهذه الاقانال والآلات الثلاثة هي التي يلبس ان ذلق في لوعه راب عن مراد مخالفتها وتنادى أرباب الالباب بتمريض ما اعتلت له هذا ان لم يصير به الخالق تعالى على سائر بيوت على الله عايتة بالمراد حيث قال تتأخرون تناسلاً فكيف وقد ترم بالأمرو باح بالسر فكل مستنع عن السكاج معروض عن عداوته مستبوع للبذر مع عطل اما خلق الله من الآلة المهددة وجان على مقتضى الفطرة والحكمة المفهومة من تنويع خلقه المكنونة على هذه الاعضاء بخلافه ليس برقم حرمه وانما يقره كل من له بصيرة ربانية نافذة في ادراك دقائق الحكمة الأزلية ولذلك عظم الشرع الاضرار في القتل للأولاد في الواجد لأنه منع آثار الوجود واليه اشار من قال الحذر احذر من ادين فالتأخر ساجد في شام ما احث الله تعالى تمامه والمعرض معطل وهو ضيق لما كره الله ضياعه والاجل محبة الله تعالى لبقاء النفوس أسيراً لظعام وحش عليا وعبارة عن بهيارة القرص فقال من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً فان قامت قولك ان بقاء النفس محبوب ليهما ان ذنأها مكره عند الله تعالى وهو فرق بين الموت والحياة بالاضافة المأودة الله تعالى

ومعلوم ان الكل بمشيئة الله وان الله غني عن العالمين فمن اين يميز عند الموت من حياتها وبقاؤها عن فناءها فاعلم ان هذه الكلمة حتى اريد بها بطلان ما ذكرناه لا ينافي اضافة الكمالات كلها الى ارادة الله خيرها وشرها ونفعها وضرها ولكن المحبة والكراهة يتضادان وكلاهما لا يتضادان الارادة فرب مراد مكرره ورب مراد محبوب فالمعاصي مكروهة وهي مع الكراهة مرادة والطاعات وهي مع كونها مرادة محبوبة ومرضية اما مرادة الكفر والشر فلا تقول انه مرضى ومحبوب بل هو مراد وقد قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فكيف يكره الفناء بالاضافة الى محبة الله وكراهته كالبقاء ام - وايضا الحق في هذا يستدعي تحقيق معنى الارادة والمحبة والكراهة وسبب حقايقها لكن المقام لا يحتمله وقد سبق منا الاشارة الى بعض اجزاءه في كتاب الايمان من هذا الشرح فليراجع، قال الغزالي رحمه الله تعالى ولنفترض على ما نبهنا عليه من الفرق بين الاقدام على الكساح والاشجار وعندنا فان احدهما مضيع نسلا اذ الله وجوده من آدم صلى الله عليه وسلم عقبا بعد عقب الى ان انتهي اليه فالمتنع عن الكساح قد حسم الوجود والاستلام من لدن وجود آدم عليه السلام على نفسه فمات ابيتر لا عقب له الوجه الثاني السعي في محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه بتكثير ربه مباحاته اذ قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكره وبيده على مرعات امر الولد جملة بالوجه كلها ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان يكلم كثيرا ويقول انكم للولد، الوجه الثالث ان يبقى بعده ولد صالحا يدعو له كما ورد في الخبر ما معناه ان جميع عمل ابن آدم منقطع الا ثلاث فذكر الولد الصالح وقول القائل ان الولد ربنا لو يكن صالحا لا يؤثر فانه مؤمن والصالح هو الغالب على اولاد ذريته الذين لا سيما اذا عزم على تربيتهم وحمله على الصلاح وبالحيلة دعاء المؤمن لابنه مفيد بل كان او فاجرا فهو مثاب على عروته وحسناته فانه من كسبه وغير مؤاخذ بسبائته فانه لا تترك ازمه وزر اخرى ولذلك قال تعالى الحقن فيهم ذرياتهم وما آلتهم هم من عملهم من شيء اي ما نفعنا من اعمالهم وجعلنا اولادهم من ذريتهم في احسانهم، الوجه الرابع ان يموت الولد قبل ان يكره له شفعيا فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الطفل يحجب بابيه الى الجنة وفي بعض الاخبار ياخذ بثوبه كما انا الان اخذ بثوبك ام - وللنساء من حديث ابي هريرة يقال لهما ادخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل آباؤنا فيقال ادخلوا انتم وآباؤكم قال امرأتان من اهل الجنة قد ورد في الخبر انه من مات له ثلاثة لم يبلغوا الحنث ادخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم قيل يا رسول الله واشتان قال واشتان قال قال الغزالي رواه البخاري من حديث انس دون ذكر الاثنين وهو عند احمد هذه الزيادة من حديث معاذ وهو متفق عليه من حديث ابي سعيد بل يفظ اياها امرأة بخومته ام - قال الغزالي رحمه الله فقد ظهر بهذه الوجوه الاربعة ان اكثر فضل الكساح لا اجل كونه سببا لاولد، الفائدة الثانية التخصيص عز الشيطان وكسر النوقان ودفع غوائل الشهوة وغض البصر وحفظ الفرج - وهذا المعنى دون الاول، لان الشهوة موكلة بتقاضى تحصيل الولد وليس من يجيب مولاه رغبة وتخصيل رضاء كمن يجيب لطالب الخالص عز غائلة التوكيل فالشهوة والولد مقبلان وبينهما ارتباط وليس يجوز ان يقال المقصود اللذة والولد لا رضاء منها كما يلزم مثلا قضاء الحاجة من الاكل وليس مقصودا في ذاته بل الولد هو المقصود بالفطرة والحكمة والشهوة باعثة عليه ولعمري فالشهوة حكمة اخرى سوى الارهاق الى الابد وهو ما في قضاءها من اللذة التي لا توازي اللذة لو دامت فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان اذ الترغيب في لذة لم يجب لها ذوقا لا ينفع فلورغب العنين في لذة الجماع او الصبي في لذة الماك والسلطنة لم ينفع الترغيب في لذات الدنيا الرغبة في دوامها في الجنة ليكون باعثا على عبادة الله فانظر الى الحكمة ثم الى الرحمة ثم الى التعبية الالهية كيف عبت تحت شهوة واحدة حيا تان حياة ظاهرة وحياة باطنة فالحياة الظاهرة حياة المرأ بقاء نسله فانه نوع من دوام الوجود والحياة الباطنة هي الحياة الآخرة فان هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصرام تحرك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة الدوام فتستحث على العبادة الموصلة اليها فيستفيد العبد بشدة الرغبة فيها تيسر المواظبة على ما يوصله الى نعيم الجنان وما من ذرة من ذرات بدن الانسان باطنا وظاهرا بل من ذرات ملكوت السموات والارض الا وعندها من لطائف الحكمة وعجايبها ما يحار العقول فيها ولكن انما يستكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاتها وبقدر رغبتها عن زهرة الدنيا وغرورها وغوائلها فالكساح بسبب دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكل من لا يؤتى عن عجز وعتاة وهو غالب الخلق فان الشهوة اذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرت الى تنقي الفواحش واليه اشار بقوله عليه السلام عن الله تعالى الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير وان كان يلجأ بالجماع والتقوى فغايتة ان يكف الجوارح عن اجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فاما حفظ القلب عن الوسواس الفكري فلا يدخل تحت اختياره بل لا تزال النفس تجاذبه وتحلثه بأمرها وتلك ولا يفلت عنده الشيطان الموسوس اليه في اكثر الاوقات وقد يعرض له ذلك في اثناء الصلوة حتى يحرق على خاطره من امور الوقائع بالوصح به بين يديه اخفى الخلق لا استحياء منه والله مطلع على قلبه والقلب في حق الله كاللسان في حق الخلق ورأس الامور للمريد في سلوك طريق الاخيرة قلبه

والمواظبة على الصوم لا تقطع بأداة الوسوسة في حق أكثر الخلق إلا أن يضاف إليه ضعف البدن وفساد المزاج ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما لا يتم نسك الناسك إلا بالكساح وهذه عمنة عامة قل من يتخلص منها، وهذه بلية غالبية إذا هاجت لا يقاومها عقل ولا دين وهي مع انها صالحة لأن تكون باعثة على الحيثياتين كما سبق في أقوى آلة الشيطان على بني آدم وإليه أشار عليه السلام بقوله ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدين ولا لباب متكن وإنما ذلك لهيجان الشهوة وقال صلى الله عليه وسلم في دعائه اللهم إني أعوذ بك من شر سمعي وبصري وقلي وشهوتي ونبي وقال أسألك أن تطهر قلبي وتحفظ فرجي فما يستعين منه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يجوز التساهل فيه لغيره وكان بعض الصالحين يكثر الكساح حتى لا يجاد يخلو من اثنين وثلاث فأنكر عليه بعض الصوفية فقال هل يعرف أحد منكم أنه جلس بين يدي الله تعالى جلسة أو وقف بين يديه مرتفا في معاملة فخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيب من ذلك كثير فقال لورضيت في عمري كله بمثل حالكم في وقت واحد لما تزوجت لكني ما خطر على قلبي خاطر يشغلني عن حالي إلا نفذته فاستريح وارجع إلى شغلي ومثلا ربعين سنة ما خطر على قلبي معصية، وكان الجنيد يقول احتاج إلى الجحاح كاحتاج إلى القوة فالزوجة على التحقيق قوت وسبب لطهارة القلب لذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من وقع نظره على امرأة فتأقت إليها نفسه أن يجامع أهله لأن ذلك يدفع الوسواس عن النفس فإذا في الكساح فضل من هذا الوجه ولكن هذا لا يعمل به الكل بل الأكثر فرب شخص فترت شهوته كبر سن أو مرض أو غيره فينعدم هذا الباعث في حقه ويبقى ما سبق من أمر الولد فان ذلك عام لا للمسحوق وهو نادر ومن الطباع ما تغلب عليها الشهوة بحيث لا تخلصه المرأة الواحدة فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة أو الأربع، الفائدة الثالثة تزويج النفس وإيناسها بالمجاسة والنظر في الملاعبة اراحة للقلب وتقوية له على العبادة فان النفس ملول وهي عن الحق نفور لأنزله على خلاف طبعها فلو كلفت المداومة بالأكراه على ما يخالفها تحجت وثابت إذا روجت بالذلات في بعض الأوقات قويت ونشطت وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروح القلب وينبغي أن يكون لمتقين المتقين استراحات بالمباحات ولذلك قال الله تعالى لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا وقال عني رضي الله عنه روي القابوب ساعة فأنها إذا أكرهت عميت في الخبر على العاقل أن يكون له ساعات ساعة يباح فيها ربه وساعة يعكس فيها نفسه وساعة يجلو فيها بمطعمه ومشربه فان في هذه الساعة عوناً على تلك الساعات ومثله بل هو لا يكون العاقل طامعاً إلا في ثلاث تزود لمعاد أو مرمية لمعاش أو لذة في غير محرم وقال عليه الصلوة والسلام لكل عامل شقة ولكل شقة فترة فمن كانت فترة من كساحه فقد اهتدى في الشرة الجحد والمكابدة بجدته وقوة وذلك في ابتداء الإرادة والفائز في القوت للاستراحة وكان أبو الدرداء يقول اني لا استجو نفسي بشئ من اللهب ولا تقوى بذلك فيما بعد على الحق ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم حبيب الي من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلوة - قال الغزالي فهذه أيضاً فائدة لا يتكرها من حروب اتعاب نفسه في الأثكار والأذكار وصنوف الأعمال وهي خارجة عن الفائدتين السابقتين حتى انها تطرد في حق المسحوق ومن كاشهوه له إلا أن هذه الفائدة تجعل للكساح فضيلة بالأضافة إلى هذه النية وقيل من يقصد بالكساح ذلك وأما قصد الولد وقصد دفع الشهوة وامثالها فهو مستأثر برب شخص يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة وامثالها ولا يحتاج إلى تزويج النفس بمجادنة النساء ولا عجنهن فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص فليتنبه، الفائدة الرابعة تفرغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل الطبخ والكساح والفرش وتنظيف الأواني وتهيئة أسباب المعيشة فان الإنسان لو لم يكن له شهوة الوقاع لتقدر عليه العيش في منزله وحده إذ لا تكفل جميع شغال المنزل لصناعه كإثراوقاته ولم ينفرد للعلم والعمل فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عورت على الدين بهذه الطريق واختلال هذه الأسباب شواغل ومشوشات للقلب منغصات للعيش ولذلك قال أبو سليمان الداراني رحمه الله الزوجة الصالحة ليست من الدنيا فانها تنزعك للآخرة وإنما تفرغها بتدبير المنزل وقضاء الشهوة جميعاً وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قوله رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً قَالَ الْمَرْءُ الصَّالِحَةُ وقال عليه الصلوة والسلام ليتخذ أحدكم قايماً شاكراً ولساناً ذاكراً وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر والشكر وفي بعض التفاسير في قوله تعالى فلنجيبه حياة طيبة قال الزوجة الصالحة وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ما أعطى العبد بعد الإيمان بالله خيراً من امرأة صالحة وإن منهن غمماً لا يجدي منه ومنهن غلاً لا يفدي منه، فهذه أيضاً من القوائد التي يقصد بها الصالحون إلا انها تخص بعض الأشخاص الذين لا كافل لهم ولا مدبر ولا تدعو إلى امرأتين بل الجمع رتباً ينفص المعيشة ويضطرب به أمور المنزل ويدخل في هذه الفائدة قصد الاستكثار بعشائرها وما يحصل من القوة بسبب تداخل العشائر فان ذلك مما يحتاج إليه في دفع الشرور وطلب السلامة ولذلك قيل ذل من كان امرأته ومن وجد من يرفع عنه الشرور وسلم حاله وفرغ قلبه للعبادة فان الذل مشوش

يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج من لم يستطع فعليه بالصوم

المعنى لأن حضنتني على ذلك فقد حضنتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاباه بالحديث فاحتل أن يكون لا أرب فيه له فلم يوافقوا واحتل أن يكون وافقوا وان لم يتقل ذلك، أم - قوله يا معشر الشباب الخ المعشر هم الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر الشيوخ ومعشر الشباب جمع شباب ويجمع أيضاً على شبيهة وشبان بضم أوله وتشديد الباء كفارس وفرسان واصلها الحركة والتشاط وقال النووي ر والشافع عندنا هو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة وقال القرطبي يقال له حدث إلى ست عشرة سنة ثم شباب الاثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكره الرخشي قال ابن شاس المالكي في الجواهر إلى أربعين وأما خص الشباب بالخطاب لأن الغالب جود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ وإن كان المعنى مقابلاً إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضاً - قوله من استطاع منكم الباءة الخ الباءة بالهنة ثناء تانيث مدود وفيها لغة أخرى بخيرهم ولا مدود قد يفسر ويمد بلاهاء ويقال لها أيضاً الباهة كالاول لكن بماء بدل الهنة وقيل بالمدا القدر على مؤن النكاح وبالقصر الوطى قال الخطابي المراد بالباءة النكاح واصله الموضوع الذي يتبرؤ ويأوى اليه وقال المازري اشتق القدر على المرأة من اصل الباءة لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يوثاقها منزلاً وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجحان الأصح واحداً صحيحاً أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقد مرتبه على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطع الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالباً والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلازمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته والذي حمل القائلين هذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز عن الجماع لا يجتاز إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن والفضل القائلون بالاول عن ذلك بالتقدير المذكور، استحق والتعليل المذكور لما زرى واجاب عنه عياض بانه لا يبعد أن يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع الباءة أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع أي من لم يقدر على التزويج قد وثقته له هذا الحديث المفعول في المتنى فيجمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج، قال الحافظ ولا مانع من الحمل على المعنى الاعظم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطى ومؤن التزويج والجواب عما استشكله المازري انه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لغير طهر حياء أو عدم شهوة أو عنة مثلاً إلى ما يهيئ له استمرار تلك الحالة لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة أن يستمر كسرها فلهم هذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور قوله اغض للبصر الخ أي اشد غضاً واحصن أي اشد احصائاً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة وما ألفت ما وقع تسلو حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا بيسير حديث جابر رفعه إذا احداكم عجبته المرأة فوثقت في قلبه فليعمل إلى امرأته فليواقها فإن ذلك يرد ما في نفسه فإن فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن تكون أفعل على بابها فان التقوى سبب لغض البصر تحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون اغض واحصن مما لم يكن لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي اند من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون أفعل فيه لغير المبالغة بل اخبار عن الواقع فقط، وفيه احت على غض البصر وحصن الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن حفظ النفس شهوة لا تنقد على أحكام الشرع بل هي دائرة معها، كذا في الفقه، قوله فعليه بالصوم الخ قال عياض ليس فيه اغراء الغائب بل الخطاب للحاضر من الذين خاطبهم الله بقوله من استطاع منكم الباءة في قوله فعليه ليست لغائب وإنما هي للحاضر المجهم إذ لا يصح خطابه بالكاف فيظير هذا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الخ قال فمن تخفى كمن أخيه شيئاً ومثله لو قلت لاثنتين من قاصم مثلاً فله درهم فالهاء للمجهول من الخاطئين لا لغائب أم ملخصاً وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد تفتن له الطيبي وفي الحديث أرشاد العاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم أن المعنى إذا كثرت تولد في البدن صعود بخاره إلى الدماغ فحبب إليه النظر إلى المرأة الجميلة وشغف قلبه سببها ونزل قسط منه إلى الفرج فحصل الشبق واشتدت الغامة وأكثر ما يكون ذلك في وقت الشباب وهذا حجاب عظيم من حجب الطبيعة يمنعه من الأمعان في الإحسان ويهيئه إلى الزنا ويفسد عليه الأخلاق ويوقعه في هلكة عظيمة من فساد ذات البين فوجب إناطة هذا الحجاب فمن استطاع الجماع وقدر عليه بان تيسرت له مثلاً امرأة على ما تأمر به الحكمة وقدر على تفقها

فأثله وجه حل ثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جبر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال لا مشي مع عبد الله
فلا احسن له من ان يتزوج فان التزوج اغض للبصر واحصن للفرج من حيث انه سبب لكثرة افراغ المني ومن لم يستطع ذلك فعليه
بالصوم فان سحر الصوم له خاصية في كسر سورة الطبيعة وكبحها عن غلوائها لما فيه من تقليل ماؤها فيتغير به كل خلق فاسد نشأ من كثرة
الاخلاق قول له بالصوم الخ قال الأبي رحمه كان من الظاهر والاصل ان يقول فمن لم يستطع فعليه بالجوع ولا قلال ما يزيد الشهوة طغيان
الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة برأسه وليؤذن ان المطلوب من الصوم انما هو الجوع والا فكم من صائم يلا وعائلته واستدل به الخطابي
على جواز المعالجة لقطع شهوة السكاج بالأدوية وحكاة البغوى في شرح السنة وينبغي ان يحل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه
قد يقدر بعد فينبذ لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بانه لا يكرها بالكافور وخوه والحجة فيه انه لم يتفقوا على منع الحب و
الخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التلاوي بالقطع اصلاً، وقال ابن بري فيما قاله الخطابي نظر فان نقائل ان يقول قطعه بالصوم فيقطع
عبادة بعبادة بخلاف قطعه بالعلاجات الطبية، قال الحافظ واستدل بحديث الباب بعض المالكية على تحريم الاستمنا، لانه ارشد عند
العجز عن التزويج الى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستمنا مباحا لكان الارشاد اليه اسهل وتعقب دعوى كونه اسهل لان التزويج
اسهل من الفعل وقيل باح الاستمنا طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة، ام - قلت وقد عد صاحب
الدر المختار الاستمنا بالكف من المكروه تحريماً وقال ولو خاف الزنا يرحى ان لا يزال عليه، قال ابن عابدين رحمه الله وفي السراج ان اراد
بذلك تسكين الشهوة المفردة الشاغلة للقلب وكان عزياً لا زوجة له ولا امة او كان لا يقدر على الوصول اليها لعذر قال ابو الليث
ارجوان لا يزال عليه واما اذا فعله لاستحلاب الشهوة فهو اثم، ام - بقى هنا شيء وهو ان علة الاثم هل هي كون ذلك استمناً بالجزء ام هي سفح
الماء وتغيير الشهوة في غير محلها بغير عذر لو ار من صرح بشئ من ذلك والظاهر لا خير ويدل على ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدل على عدل
حله بالكف بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الاية وقال فاحرم الاستمناع الا بها اي بالزوجة والامة، ام - فافاد عدم حل
الاستمناع اي قضاء الشهوة بغيرها هذا ما ظهري والله سبحانه اعلم، ام - وفي شرح الاحياء ناقلاً عن كتاب اختلاف الفقهاء لابن جبر
الطبري رحمه وعلة من قال بقول الشافعي الاستدلال بقول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم او ما ملكت أيمانهم
فانهم غير مأموين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون فاحبر حل ثناؤه ان من لم يحفظ فرجه عن غير زوجته وملك يمينه فهو
من العاديين والمستمنى عاد بفرجه عنهما، ام - وفي شرح الرسالة القبر وانية للشيخ سيدي احمد زروق نفع الله به من قال مباشرة الفرج زنا
ولواط وهما محرمان اجماعاً واستمنا واختلف فيه فذهب الجمهور المنع وقال احمد هو كالقصاد ولما تكلم ابن العربي في احكام القرآن على هذه
الاية ذكر مذهب الامام احمد ثور قال وهذا من الخلاف الذي لا يجوز العمل به ولم يري لو كان فيه نص صحيح بالجواز كان ذوهمة يرضاه لنفسه و
ما يذكر فيه من الاحاديث ليس فيها ما يساوي بسماعه وقد عده البلالي في مختصر الاحياء من الضعائر والله اعلم، ام - وسئل ابن نجيم (صاحب البحر)
عن استمنه بكفه في رمضان فأجاب يلزمه القضاء والكفارة لفساد صومه والمشمور عندنا وجوب القضاء دون الكفارة كما في الدر المختار
والله اعلم - قوله فانه له وجاء الخ بكسر الواو والمد اصله الغمز ومنه وجى في عنقه اذا غمزه دافعاً له وجاءه بالسيف اذا طعن به وجاء
أنثبيه غمزها حتى رضها ووقع في رواية ابن حبان المذكورة فانه له وجاء وهو الاخصاء وهي زيادة درجة في الخير لو تقع الا في طريق زيد
ابن ابي انيسة هذه وتفسير الرجاء بالاخصاء فيه نظر فان الرجاء رض الاثنيين والاخصاء سأكهما واطلاق الرجاء على الصيام من مجاز المشاهدة
وقال ابو عبيد قال بعضهم وجاء بفتح الواو مقصور والاول اكثر وقال ابو زيد لا يقال وجاء الا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك واستدل
بهذا الحديث على ان من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه ارشده الى ما ينافيه ويضعف دواعيه واطاق بعضهم ان يكره في
حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى اقسام الاول التائق اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا ينوب له السكاج عند الجميع
وزاد الحنابلة في روايته انه يجب وبذلك قال ابو عوانة الاسفراييني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصنف في شرح مختصر الجويني
وجهاً وهو قول داود واتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين احدهما ان الاية التي احتجوا بها خيرت بين السكاج والتسري يعني قوله
تعالى فواحدة او فامكنا اي انما تكفروا والتسري ليس واجباً اتفاقاً فيكون التزويج غير واجب اذا ليقع التخيير بين واجب مندوب هذا
الرد منتقب فان الذين قالوا بوجوبه تميل به بالوا اذا يندفع التوقان بالتسري فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال
وفرض على كل قادر على الوطى ان وجد ما يتزوج به او يتسرى ان يفعل احدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوام وهو قول جماعة من السلف

انما قسم الرجل في التزويج وفقاً لثلاثة اقسام
من حيث تعليم السكاج ومن ينوب في حقه

ابن مسعود يحمي اذ لقيه عثمان بن عفان قال فقال هكذا يا ابا عبد الرحمن قال فاستخلاه فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة قال قال لي تعال يا علقمة قال

الوجه الثاني ان الواجب عند العقد لا الوطى والعقد بمجرد لا بدفع مشقة التوقان قال فما ذهبوا اليه لم يتناولوا الحدوث وما تناولوا الحدوث لم يذهبوا اليه كذا قال وقد صرح اكثر المخالفين بوجوب الوطى فاندفع الايراد وقال ابن بطال اخبرني من لم يوجب له بقوله صلى الله عليه وسلم لم يستطع فعله بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب فبدله مثله وتعقب بان الامر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة ان يقول القائل اوجبت عليك كذا فان لم تستطع فأنذرك الكل والشهور عن اجماله لا يجب للقادر التائق الا اذا خشى العنت وعلى هذه الرأية اقتصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به مذهب مالك انه مندوب قد يجب عندنا في حق من لا يكتف عن الزنا الا بيه وقال القرطبي المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالزويج كما يختلف في وجوب الزويج عليه كذا في الفقه قال الزبيدي ونقله الاتفاق على ذلك مردودا لكن يقلد ونقل مذهب في ذلك، وعند اصحابنا الحنفية يكون النكاح واجبا عند التوقان فان يتيقن الزنا الا بيه فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة مع عدم خوف الجور والظلم والا فلا اثر بتركه ويكون سنة مؤكدة في الاصح حال الاعتدال اى القدر على الوطى ومهر ونفقة فيما تتركه ويشاب ان نوى تحصيله وولاد اريح في المهر وجوبه للمواظبة عليه ولا تخار على من رغب عنه ويكون مكرها آخرى الخوف الجور فان يتيقنه اى الجور حر ذلك، وقال النووي ان قصد به طاعة كاتباغ السنة وتحصيل ولد صالح او عفة فرجه او عينه فهو من اعمال الآخرة يشاب عليه وهو للتائق له ولو خصيا القادر على مؤنه افضل من التخلي للعبادة تخصينا للدين ولما فيه من بقاء النسل والعاجز عن مؤنه بصوم والقادر غير التائق ان تخلى للعبادة فهو افضل من النكاح والا فالنكاح افضل له من تركه لثلاث تفضيه البطالة الى الفواحش، ام - وقد تعقب الكمال بن الهمام من اصحابنا قولهم التخلي للعبادة افضل فقال حقيقة افضل تنفى كونه مباحا افضل في المباح والحق انه ان اقترن بنية كان ذا فضل والتجرد عند الشافعي افضل لقوله تعالى وَسَيِّدًا وَحَصُورًا مَحْجِي عَلَيْهِ السَّلَام بعد اتيان النساء مع القدرة عليه لان هذا مضمنا المحصور وحينئذ فاذا استدلل عليه بمثل حديث الترمذي اربع من سنن المسلمين فذكر النكاح له ان يقول في الجواب لا انكر الفضيلة مع حسن النية وانما اتول التخلي للعبادة افضل فالاولى في جوابه التمسك بحاله عليه السلام ونفسه ردة على من اراد من امته التخلي للعبادة فانه صريح في عين المنازع فيه اعني حديث فمن رغب عن سنتي فليس مني فانه عليه السلام رد هذا الحال ردًا مؤكداً ممن تبرأ منه وبالحجة فالافضل في الاتباع لا فيما تخيل النفس انه افضل نظراً الى ظاهر عبادة او توجهه ولو يكن الله عمر وجل يرفعى لاشرف انبيائه الا بأشرف الاحوال وكان حاله الى الوفاة النكاح فيستحيل ان يقره على ترك افضل مدة حياته كان حال محبي عليه السلام افضل في شريعته وقد نكحت الرهبانية في ملتنا ولو تنازعا قد التمسك بحال نبينا صلى الله عليه وسلم من تأمل ما يشتمل عليه النكاح من تهذيب الاخلاق وغيره من الفوائد لم يكدر يقف عن الجزم بانه افضل من التخلي بخلاف ما اذا عارضه خوف جور اذا الكلال ليس فيه بل في الاعتدال مع اداء الفرائض والسنن وذكرنا انه اذا التفتن به نية كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة وصيانة العبادة على خلافه ثم قال واقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمكناً من قضاءها بغير الطريق المشرع والعدل اليه مع ما يعطيه من انه قل يستلزم انما لا فيه قصد ترك المعصية وعليه يشاب، ام - قال الحافظ وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس بعبادة ولهذا لو قدر لم ينعقد وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها النكاح كما تقدم بيانه تستلزم ان يكون حينئذ عبادة فمن نفى نظر اليه في حد ذاته ومن أثبت نظر الى الصورة المخصوصة، ام - وقال صاحب البدائع من اصحابنا وما ذكره (اى الشافعي) من دلائل الاباحة والحلل فنحن نقول بموجبها ان النكاح مباح وحلال في نفسه لكنه واجب بخير او مندوب ومستحب بخير من حيث انه صيانة لانس من الزنا وخوف ذلك على ما بينا ويجوز ان يكون الفعل الواحد حلالاً بحجة واجباً او مندوباً اليه بحجة اذ لا تنافي عند اختلاف المجتهدين والله اعلم - قوله فاستخلاه الخ فيه دليل على استحباب الاسترخاء بل هذا فانه مما يستحب من ذكره بين الناس قال النووي وفي صحيح البخاري فقال يا ابا عبد الرحمن ان لي اليك حاجة فخلني وفي رواية الاصيلي فخلوا قال ابن القيم وهو الصواب انه واوى يعني من الخلوة مثل دعوا قال الله تعالى فلما اتفقت دعوا الله انظر قوله فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة الخ زاد في البخاري الوهاني قال العيني فلما رأى عبد الله برفع عبد الله ان ليس له حاجة الخ لثمان الا هذا الى الترغيب في النكاح ويروي بنصيب عبد الله ان فلما رأى عثمان عبد الله ان ليس له حاجة الوهاني الى الرابع ومن هنا جاءت كلمة الا التي هي اداة الاستثناء وكلمة الى التي هي حرف الجر فالمعنى في الوهاني على كلمة الا وفي الوهاني على كلمة الى ام قلت في رواية زيد بن الانسية عند ابن جابر ما يشرح هذا الكلام حيث قال فلقي عثمان فاحذ بيده فقاما وتحدثت عنهما فسلمنا رأى عبد الله ان ليست

فجئت فقال له عثمان الان زوجك يا ابا عبد الرحمن جارية بكر العلاء يرجع اليك من نفسك ما كنت تعهد فقال عبد الله لئن قلت ذلك فذكر بمثل حديث ابي معاوية **حل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا ابو مغوية عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واخضر للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء **حل ثنا** عثمان بن ابي شيبة قال ناجر عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت انا وعمى علقمة والاسود على عبد الله بن مسعود قال انا شابت يومئذ فذكر حديثا رويته الله حدث به من اجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابي مغوية وزاد قال فلم البث حتى تزوجت **حل ثنا** عبد الله بن سعيد الاشج قالنا وكيع قالنا الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال دخلنا عليه انا احداث القوم بمثل حديثهم ولم يذكر فلم البث حتى تزوجت **وحدثني** ابو بكر بن نافع العبدى قال ناجز قال ناجز قالنا حماد بن سلمة عن ثابت عن انس ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عملهن في السر

له حاجة يسرها قال ادن يا علقمة فانهيت اليه وهو يقول الان زوجك ، فالظاهر ان عبد الله فاعل رأى والضمير في ليست له عائذ على عثمان يعني لما رأى عبد الله بن مسعود ان ليست لعثمان حاجة الا الترغيب في النكاح وهو ليس بما يحتاج الى الاسرار والخلية قال ادن يا علقمة فكان هذا القول وقع في مقابلة قول عثمان حين استخلاه ان الى اليك حاجة والله اعلم - **قوله** فحدث فقال له عثمان الخ وهكذا هو في رواية زيد المذكورة انما ان مراجعة عثمان لابن مسعود في امر التزويج كانت بعد استدعائه لعلقمة ووقع في رواية البخاري فانهيت اليه هو يقول اما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب الحديث وهذا يشعر بان مراجعة عثمان كانت قبل استدعائه لعلقمة قال الحافظ ويحتمل في الجمع بين الروايتين ان يكون عثمان اعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد ان استدعى علقمة لكونه فهم منه ارادة اعلام علقمة بما كان فيه ، ام - قلت ظاهر سياق البخاري لا يساعد هذا الجمع الا بالكتف والله اعلم - **قوله** وعمى علقمة والاسود الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وهو الصواب قال القاضي ووقع في بعض الروايات انا دعوى علقمة والاسود وهو غلط ظاهر لان الاسود واخو عبد الرحمن بن يزيد لعمه وعلقمة عمهما جميعا وهو علقمة بن قيس **قوله** رويته انه حدث به من اجلي الخ قال النووي هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها رأيت وهما صحيحان الاول من الظن والثاني من العلم - **قوله** ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانا في رواية ثابت وفي رواية حميد الطويل عند البخاري جاء ثلاثة رهط الى بيت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل منهما اسودج كواحد له من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند المزني ان الثلاثة المذكورين هم علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر بن العاص وعثمان بن مظعون وعثمان بن مردويه من طريق الحسن العدلى كان علي في اناس من ارادوا ان يحرموا الشهوات فنزلت الآية في المائدة ووقع في اسباب الواحدى بغير اسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابو ذر وسالم ومولاهم حذيفة والمقلاد وسلمان وعبد الله بن عمر بن العاص ومعتل بن مقرن في بيت عثمان ابن مظعون فاتفقوا على ان يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا ينالوا على الفرس ولا يأكلوا اللحم ولا يقربوا النساء ويحبوا اكل كبرهم فان كان هذا محفوفا احتمل ان يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشره السؤال فانسب ذلك اليهم بخصوص تارة ونسب تارة للجميع لاشترائهم في طلبهم ويؤيد انهم كانوا اكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعد بن هشام انه قدم المدينة فاراد ان يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله فيجاهد المومنين حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة فنهوه عن ذلك واخبروه ان رهطا ستة ارادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم فلما حدثت ذلك راجع امراته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عبد الله بن عمر ومعه نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل ان يحاصر عبد الله فيما احسب **قوله** عن عمله في السر الخ اي عبادته في البيت والمراد معرفة ذلك عادة وظائفة في كل يوم قليلة حتى يفعلوا ذلك كذا في المراتة ، زاد في البخاري من طريق حميد الطويل فلما اخبروا كما هم تقاتلها اي رأى كل منهم لها قليلة ، قال الا بي انها تقاتلها بالنسبة الى بعضهم اي قليلة عند نخس كثيرة في نفسها ، وفي البخاري ايضا فقالوا واين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله لنا ذنوبنا وما تأخر والمعنى ان من لم يعلم حصول ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادة عسى ان يحصل بخلاف من حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلا زنا شار الى هذا بانه أشد خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية وشار في حديث عائشة والمغيرة

فقال بعضهم لا تزوج النساء وقال بعضهم لا آكل اللحم قال بعضهم لا انا على فراش فجد الله واشنى عليه فقال ما بال اقوام قالوا كذا وكذا لكنى اصلى وانا واصلوم وافطره تزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس منى **قوله** حتى ابكر ابن ابي شيبة قال فاعيد الله بن مبارك ح قال وحدثنا ابو كريب محمد بن العلاء واللفظ له قال ان ابن مبارك عن معمر بن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن سعد بن ابي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل الى معنى آخر بقوله افلا اكون عبدا شكورا ام - قال وفي الحديث من الفوائد تتبع احوال الاكابر للتأسي بافعالهم وانه اذا تعذرت معرفته من الرجال جازا استكشافه من النساء **قوله** لا تزوج النساء الخ قال الا بى يحتل ان ذلك زهد منه لما يرى انه شاغل عن كمال الجهد قال المجيد ما راينا من تزوج فيبقى على حاله **قوله** لا آكل اللحم الخ يحتل انه كناية عن الزهد عموما وفي المستلزمات فقط قاله الا بى **قوله** لا انا على فراش الخ ولعله كان انا **قوله** فقال ما بال اقوام قالوا كذا وكذا وفي رواية البخارى فحيا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انتم الذين قلتم كذا وكذا قال الحافظ ويجمع بأنه منع من ذلك عموما جازا مع عدم تعيينهم خصوصا فيما بينه وبينهم نفقا بهم وسائرهم **قوله** ولكنى اصلى الخ وفي رواية البخارى اما والله انا لا اخشاكم الله واتقاكم له لكنى اصوم وافطر قال الحافظ فيه اشارة الى رد ما بنوا عليه اصرهم من ان المغفولة لا يحتاج الى مزيد في العبادة بخلاف غيره فاعلمهم انه مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة اخشى الله واتقى من الذين يشددون واما كان كذلك لان المشددا لا يامن من الملل بخلاف المعتدل فاناه امكن لاستمراره وخير العمل ما دام عليه صاحبه قال وفيه ايضا اشارة الى ان العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه اعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله اعلم قال القارى قوله لكنى اصوم الى آخره في رواية البخارى استدراك عن محمد بن ابي انا اخشاكم الله فيبقى على زعمك في الحقيقة ان اقوم في الرياضة الى أقصى مداه لكن اقتصدت اوسطها في اصوم في وقت افطر في آخر واصلي بعض الليل وارقد في بعضه واستزوج النساء وكذا زهد فيهن وكمال الرجل ان يقوم بحقن مع القيام بحقوق الله تعالى والتوكل عليه والتفويض اليه وهذا كله ليقضى به الامانة **قوله** واصوم وافطر الخ قال الا بى رم هو في جواب من قال لا آكل اللحم بيان مطابقة انه جعل قوله لا آكل اللحم كناية لادامته الصوم فقال في الرد عليه لكنى اصوم وافطر والمطابقة في غيره واضحة **قوله** فمن رغب عن سنتي فليس منى الخ قال الحافظ المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض والرغبة عن الشيء الاعراض عنه الى غيره والمراد من ترك طريقتي واخذ بطريقة غيرى فليس منى ولم يبدل ذلك الى طريق الرهبانية فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بانهم ما فوه بما التزموه وطريقة النبى صلى الله عليه وسلم من الحنفية السخية فيفطر ليتقوى على الصوم وينام ليتقوى على القيام ويتزجر لكسر الشهوة واعفاف النفس فكثير النسل قوله فليس منى ان كانت الرغبة بضرب من التواكل بعد رصاحه في معنى فليس منى على طريقتي ولا يلزم ان يخرج عن الملة وان كان اعراضا وتنطعا فيضه الى اعتقاد ادر تحية عمله في معنى فليس منى ليس على ما كان اعتقاد ذلك نوع من الكفر اه - قال الا بى وهم يعنى الرهط المذكورين ان لو فقهوا اكلهم هو الاخير لكنه صلى الله عليه وسلم لم ير ضده لهم جعله رغبة عن سنته فليس منى وروح الابا عتبا والظاهر لا باعتبار قصد وقال عياض فقلنا انه احتج به من اوجب النكاح ولا حاجة فيه لانه رد لقول كل احد من الثلاثة وليس كل الاكل لا الصوم بواجب انما يكون فيه حجة لو كان رد العذر النكاح فقط قلت اما الاحتجاج به للوجوب فلا ولا سلام انه رد لكونه النكاح فقط لانه اما دل على تركه اذا تركه رغبة عن السنة واما انه يدل على ان النكاح افضل من التخلل للعبادة فمسلم لان هؤلاء قصدوا ذلك والنبى صلى الله عليه وسلم رد عليهم كذا ذلك بان خلافة رغبة عن السنة وفي الفقه وقال الطبري فيدى في الحديث الرد على من منع استعمال الحلال من الاطعمة والملابس واثر غليظ الثياب وخشن الماكل قال عياض هلنا ما اختلف فيه السلف فمنهم من عا الى قال الطبري ومنهم من عا عن الاحتج بقوله تعالى اذ هبطت طيبا تكفر في حيايتك الدنيا قال الحق ان هذه الاية في الكفر وقد اخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالامرين قلت لا بد من ذلك لاحوالنا فيبين ان كان المراد المداومة على احد الصفتين والحق ان ملازمة استعمال الطيبات تفيد الى الترفه والبطر ولا يامن من الوقوع في الشبهات لان من اعتاد ذلك قل لا يجر احيا ثما فلا يستطیع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما ان منع تناول ذلك احيا ثا فيضه الى التمتع المنهى عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزينة من التمتع المنهى عنه بالاشغال بالعبادة فيضه الى الملل المقاطع لاصحها وملازمة الافتقار على الفرائض مثلا وترك التنقل فيضه الى ايتار البطالة وعدم النشاط الى العبادة وخير الامور الوسط وفي قوله انى لا خشاكم الله مع ما انعم الله اليه اشارة الى ذلك **قوله** رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن له في التبتل بل حياه عنه **قوله** على عثمان بن مظعون الخ كان عثمان من السابقين الى الاسلام وكانت وفاته في ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو اول من دفن بالبقيع **قوله** التبتل الخ قال العلماء التبتل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعا الى عبادة الله وصل التبتل القطع ومنه مير التبتل وفاطمة البتول لا نقطاعها عن نساء زمانها دينا وفضلا ورغبة في الآخرة ومنه صلة بئلة اى منقطعة

ولو اذن له الاختصينا وحديثي ابرعمران محمد بن جعفر بن زياد قال نا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب الزهري عن
سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول رد على عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له الاختصينا حل ثنا محمد بن رافع
قال نا حجين بن المثنى قال نا ليث عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني سعيد بن المسيب انه سمع سعد بن ابى وقاص
يقول اراد عثمان بن مظعون يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اجاز له ذلك الاختصينا

عن تصرف ما لكها قال الطبري التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها والا تقطاع الله تعالى بالتفرغ لعبادته وقوله رد على التبتل معناه
فنهاه عنه، قال تقي الدين فحى عن التبتل هنا أمر به في قوله تعالى وَتَبْتَغِلُوا فِيهِ تَبْتَغِلُوا وَوجه الجمع ان المنهى عنه غير لما أمر به فلا تقارض
فالمنهى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التذرع والمأمور به بلا رخصة العبادة والاكثر من قيام الليل وتربيل
القرآن ولو يقصد به ترك النساء فقد كان السكاح موجودا مع ذلك ام - وقد فسر الآية عباد نقال خلص له اخلاصا وهو تفسير صحيح
والا فاصل التبتل لا تقطاع والمعنى انقطع اليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله انما تقع باخراص العبادة له نشرها بذلك
واما رد صلى الله عليه وسلم التبتل والاختصاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم في الله الذي هو الله ووجه العلم انه كانت المداينة والمنزلة من النصارى
ينفرون الى الله بترك السكاح وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله للناس هي اصلاح الطبيعة ورفع العوجا عنها
لا سلبها عن مقتضاها، قال وليس الأمر كما ظنه قوم فتروا الى الجيال وتركوا مخالطة الناس راسا في الخير والشر وصاروا بمنزلة الوحوش
ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتل وقال ما بعثت بالرهبانية وانما بعثت بالملة الحنيفية السوية لكن الانبياء عليهم السلام
أمروا بتعديل الارتماقات وان لا يبلغ بها حال المتعمقين في الرهانية كمكوك العجم ولا ينزل بها الى حال شواهن الجبال الاحقيقين بل
وههنا قياسا متعارضا ان احلها ان الترقه حسن ليحرم به المزاج ويستقيم به الاخلاق ويظهر به المعاني التي امتاز بها آدمي من سائر
جنسه وانفاوة والعجز ونحوهما تنشأ من سوء التدبير وثانيهما ان الترقه قيم لا محتاج الى منازعات ومنازعات وآراء وقسم اعراض عن رتب
الغيب اهل لتدبير الآخرة ولذلك كان المربي التوسط وابقاء الارتماقات ومنهم الاكثر كادها والآداب راسها في التوسيع الى الميزان
وهذه هي الطريقة المشقة والسبيل التي هو قوم قوله ولو اذن له الاختصينا الخ من الجمعاء وهو الشق ريعا لروايتين واستزاجها والاختصاء في
الآدمي حرام صغيرا كان او كبيرا واما في غير بني آدم فقال القرطبي ممنوع في الحيوان الا لمنفعة حاصلته في ذلك لتطبيعهم وقطع ضرر عنه وقال
النوري يحرم خصاء الحيوان غير المأكول مطلقا واما المأكول فيجوز في صغيره دون كبيره، قال الحافظ وما اظن يدفع مأكلا كذا القمامي من باب
ذلك في الحيوان الكبير عند ازالة الضرر واما قوله في حديث الباب ولو اذن له الاختصينا وكان الظاهر ان يقول لعتبات فقال لا يوافق التبتل
ان يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاء حقيقة فعبر عنه المروي بالتبتل لانه نشأ عنه فلذلك قال ولو اذن له الاختصينا فالتبتل مكسبه وهو
ان المراد بقول سعد ولو اذن له الاختصينا الفعلنا فعل من يختصى وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري التبتل الذي اراده عثمان بمنظرون
تحريم النساء والطيب كل ما يكتسب به فلان نزل في حقه يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم وقد تقدم في الحديث السابق
قبل هذا تميمته من اراد ذلك مع عثمان بن مظعون وموافقته وقال الطبري قوله ولو اذن له الاختصينا كان الظاهر ان يقول ولو اذن له التبتل
لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله الاختصينا لارادة المباعدة اي لباعدنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر الى الاختصاء لا يريد به حقيقة الاختصاء
لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاء، وبوجه توارد استدلال جماعة من الفقهاء ان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما وأما كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة ووجود الشهوة
ينافي المراد من التبتل فيتعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته ان فيه الساء عظيما في العاجل يعترف في جنب ما يندفع به في الآجل فهو
كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد الآكلة صيانة لبقية اليد وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو دائر شهده لكثرة وجوده في الهمم من بقاءها على
هذا فالحكمة في منعهم من الاختصاء ارادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار واللو اذن في ذلك لوشك توارده عليه فينبغي طمع النسل فيقتل
المسلمون بالقطاعة وتكثر الكفار فمخلاف المقصود من البعثة المحمدية، وكذا في الفهم، قلت والمتعين عذري في شرح الحديث هو الاحتمال الاول
الذي ذكره الحافظ اعني ان المروي قد عبر عن الاختصاء بالتبتل توسعا، وقد نقله العلامة العيني عن الحافظ العارفي حيث قال وقال شيتنا
زين الدين رحمه الله بل الجواب الصحيح انه لو وقع اذن من النبي صلى الله عليه وسلم فيما سأل عنه عثمان بن مظعون من التبتل لمجاز لهم الاختصاء لكان
استدلال عثمان في التبتل كانت صورته استدلالا في الاختصاء كما هو مبين في حديث عائشة بنت قدامة بن مظعون عن ابيها عن اخيه

بندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي أمرها وتجاوزت بغيرها

حل ثنا عمرو بن علي قال نا عبد الله بن علي قال نا هشام بن أبي عبد الله عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فأتى امرأته زينب وهي تمحس منية لها فقص حاجته فخرج إلى أصحابه فقال إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدنس في صورة شيطان فاذا ابصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في نفسه **حل ثنا** زهير بن حرب قال عثمان بن مظعون أنه قال يا رسول الله أنه ليس في العزبة في المغازي أن تأذن لي يا رسول الله في الاختصاص فاختصه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصيام فإنه يحفظه ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب، أم - وهكذا أخرجه الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال يا رسول الله إن رجل تشق على هذه العزبة في المغازي فتأذن لي في الاختصاص فاختصه قال لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصيام الحديث قال الهيثمي وفيه عبد الملك بن قدامة الحجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وبقيته رجاله ثقات، ومن طريق سعيد بن العاصي أن عثمان قال يا رسول الله إنني في الاختصاص فقال إن الله قد أبد لنا بالرهبانة الحنفية السمحة، فهذه الروايات صريحة في طلب عثمان الاختصاص الحقيقي لكون العزبة تشق عليه في المغازي ولعل هذه قصة غير ما ذكرناها في الحديث السابق من إرادته تحريم الشهوات والانقطاع عن الملاذ في جماعة قدامه وذلك تزهداً والله تعالى أعلم - **باب** ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي أمرها وتجاوزت بغيرها قوله تمحس منية لها الخ قال أهل اللغة المحرر العين المصيلة لذلك والمنية بميم مفتوحة ثوبون مكسورة ثمرة من ودة ثوباء تكتب هاء وهي على وزن صغيرة وكبيرة وذبيجة، قال أهل اللغة هو الجلد القليل ما يوضع في الدباغ وقال الكسائي يسمى منية ما دام في الدباغ وقال أبو عبيدة هو في أول الدباغ منية ثوباء بفتح الهاء وكسر الهمزة وجمعه أنق كقنير وقنير ثوباء والله أعلم كذا في الشرح، قوله فقص حاجته الخ قال النووي قال العلماء إنما فعل هذا بيانا لهم واشتاد الما يشيخ لهما أن يفعلوه ففعلهم بفعله وقوله وفيه أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الوقوع في النهار وغيره وإن كانت مستغلة بما يمكن تركه لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة يتضرر بالتأخير في بدنه وفي قلبه ونسبه والله تعالى أعلم، قوله فخرج إلى أصحابه فقال الخ قال القاضي أبو بكر بن العربي الحديث غريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يعلمه إلا الله تعالى وإنما إداؤه للتعبير وما وقع في نفسه من إعجاب المرأة غير مؤاخذة ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الجبلة والشهوة الآدمية وعليها بالعصمة فأتى أهله ليفيض حق الإعجاب والشهوة الآدمية ولا اعتصام والعفة، أم - قلت وانظر هل ظاهرة أنه صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنها عجبت وأنه أتى أهله ولا يكون هذا من افشاء سر المرأة المنهي عنه فيما يأتي لأن ذلك تفسير يأتي ولا سيما مع ما ترتب على هذا الخبر من المصلحة، كذا في شرح الأبي رحمه الله، قال العبد الضعيف عفا الله عنه قد مرى أحمد من حديث أبي كبشة الأنماري حين مرت به امرأة فوقعت في قلبه شهوة فأتى أهله فدخل فأتى بعض أزواجه وقال فكن ذلك فافعلوا فإنه من أمثال أعمالكم اتیان الحلال قال العراقي وأسناده جيد، وهذا يشرح ما في حديث الباب ويدل على أن الذي وقع في قلبه برؤيتها إنما هو الميل إلى جنس النساء لا إلى شخصها بعينها ولها ما لحج بها شره بعض أزواجه صلى الله عليه وسلم، والله تعالى أعلم - **قوله** وتدبر في صورة شيطان الخ قال العلامة الزبيدي رحمه الله أي في صفته شبه المرأة الجميلة به في صفته الوستة والاضلال يعني أن رؤيتها تنثر الشهوة وتقيم الهمة فتسببها للشيطان ككوت الشهوة من جنده وأسبابه والعقل من جنس الملاذكة قال الطيبي جعل صورة الشيطان طوقاً لا قبل لها بها لغة على سبيل التحريم فإن اقتبالها دأى للانسان إلى استراق النظر إليها كالشيطان الداعي للشر وكذا في حالة أديارها مع كون رؤيتها من جميع جهاتها داعية إلى الفساد لكن خصها بالذكر لأن الاخلال فيها أكثر وقد مر لا قبل لكونه أشد نفاقاً لحصول المواجهة به، أم - قال النووي ويستنبط منه أنه ينبغي لها أن لا تخرج إلا للضرورة ولا تنس ثياباً فاخرة وينبغي للرجل أن لا ينظر إليها ولا إلى ثيابها، أم - **قوله** فليأت أهله الخ أي ليجمع حليلته **قوله** فان ذلك يرد ما في نفسه الخ قال الزبيدي هكذا روى بمثناة تخنية من رد أي يكسه ويغلبه ويقهره ورواه صاحب النهاية فان ذلك يرد ما في نفسه بالموجعة من البرد أو أشد هو إلى أن أحدهما إذا تحركت شهوة واتع حليلته تسكيناً لها وجمعاً لقلبه ودفعاً لوسوسة اللعين وهذا من الطب النبوي، أم - وفي شرح الأبي رحمه الله عياض أرشد صلى الله عليه وسلم إلى مداواة ذلك الدواء المحرك للشهوة والماء بما يسكن النفس وينهيب بالشهوة ولا يظن بفعله ذلك صلى الله عليه وسلم مع زينب أنه وقع في نفسه ميل لما رأى لتزويجه صلى الله عليه وسلم عن ذلك قلت من تمام الحديث في النزول فليأت أهله فان معها مثل الذي معها قال ابن العربي آخر النظر المثير للشهوة الرطبي فافان وجد المرأ فقد أفضى الأمر إلى نهائيه ولا فرق بين أن تقع الاصابة في التي رأى أو في مثلها لأن القصد داخل حصل له يسئل عن السبب ما نبه عليه صلى الله عليه وسلم من المثال صواب صحيح وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون أمانة الهمة حتى تصير المرأة كأنها جدار يضرب فيه ولا رهبانة في هذا الدين قلت ويلحق بالرؤية في ذلك من توصف له امرأة فتقع في نفسه وكان الشرح يحكي عن شيق

فاجعل الصمد بن عبد الوارث قال نا حرب بن ابي العالقة قال نا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 رأى امرأة فذكر عنده غير انه قال فأتى امرأته زينب هي تمس منبئة ولم يذكر تدرى في صورة شيطان **فحدثني**
 سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن اعيان قال نا معقل عن ابي الزبير قال قال جابر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا
 احل لكم امرأته فوقع في قلبه فليعمل الى امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه **فحدثنا محمد بن عبد الله بن**
مخير الهملاني قال نا ابي وكيع وابن بشر عن اسماعيل عن قيس قال سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخضع فيها نأمن ذلك ثم رخص لنا ان نسكن المرأة بالثوب

بصلاحه انه قال وصفت لي امرأة فوقع في نفسي فمهرت بها وجاهت قال فتذكرت الحديث فعملت بمذكوره فاذهب الله سبحانه ما وقع في نفسي منها
 والحديث يدل على راحية السكاح لان به تحصل المكنة من مدلول الحديث بعد تحصيل الصوم ذلك وكان الشيخ يقول اذا واقع الرجل اهله لذلك
 فلا ينبغي ان يستحضر الى رأى ولا يتخيلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذهب ما يجد في نفسه من المحرم اذا تصور بها وتخيّلها فربما
 زاده تلقا قوله **عجبت المرأة الى اي استحسها لان غاية روية التعجب منها استحسانه قوله** فليعمل الخ بكسر الهمزة فليقصد **باب** سكاك
 المتعة وبيان انه ايجز فترسخ في امرنا واستقر تخريمه الى يوم القيامة **قوله** عن اسماعيل الخ هو ابن ابي خالد دقيس هو ابن ابي حازم وعبد الله
 هو ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** ليس لنا نساء الخ ونحن نشتهيجهن وهذا يدل على كمال شجاعتهم ورجولتهم وقوة قلوبهم وتوكلهم على
 ربهم **قوله** **ألا نستخضع** الخ اي ألا نستدعي من يفعل بنا الخصاء ونعالج ذلك بانفسنا اي حتى نتخلص من شهوة الفسوق وسوسة الشيطان

قوله فمنها نأمن ذلك الخ هو مخي تخريم بلاحلاف في بني آدم لما تقدم في الباب السابق قال الحافظ وفيه ايضا من المفاسد تعذيب النفس بالتشويه
 مع ادخال الضرر الذي قد يقضي الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا
 ازال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال **قوله** ان نسكن المرأة بالثوب الخ يعني المتعة ففيه اطلاق السكاك على المتعة في الجملة
 وهكذا ورد اطلاق التزويج والسكاك عليهما في غير حديث كما يظهر من مراجعة كثر العمال وغيره والعلماء ايضا لا يتجاشون عن التعبير بسكاك المتعة

فالتواب عندي ان المتعة هو السكاك الموقت كما تبين عليه صفة البدائع من اصحابنا حيث قال فلا يجوز السكاك الموقت وهو سكاك المتعة
 وانه نوعان احدهما ان يكون بلفظ التمتع والثاني ان يكون بلفظ السكاك والتزويج وايقوع مقامهما اما الاول فهو ان يقول اءطيك كذا عطان
 اتمتع منك يوما او شهرا او سنة ونحو ذلك وانه باطل عند مائة العلماء واما الثاني فهو ان يقول امزوجةك عشرة ايام ونحو ذلك وانه فاسد عند
 اصحابنا الثلاثة **والجهمي** وقال زفر السكاك جائز وهو مؤبد بشرط باطل وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا ذكر من المدة مقدار
 ما يعيشان الى تلك المدة فالسكاك باطل وان ذكر من المدة مقدار ما لا يعيشان الى تلك المدة في الغالب يجوز السكاك كما تقدم ذكره الا ان وجه قوله

انه ذكر السكاك بشرط فيه شرطا فاسدا والسكاك لا يتطوره الشرط الفاسد فيبطل الشرط ويبقى السكاك صحيحا اذا قال تزوجتك الى ان
 اطلقك الى عشرة ايام ولنا انه لو جاز هذا العقد كان لا يجوز اما ان يجوز موقتا بالمدة المذكورة واما ان يجوز مؤبدا لا سبيلا الى الاول كان هذا معنى
 المتعة الا انه عبر عنها بلفظ السكاك والتزويج والمعتبر في العقود معانيها لا اللفاظ كالوكالة بشرط براءة الاصيل انها حوالة لوجود معنى الخوالة
 وان لم يوجد لفظها والمتعة منسوخة ولا وجه للثاني لان فيه استحقاق البضع عليها من غير رضاها وهذا لا يجوز واما قوله اني بالسكاك شرطا دخل
 عليه شرطا فاسدا فهو منوع بل اني بسكاك موقت والسكاك الموقت سكاك متعة والمتعة منسوخة ام - وتعبه الشيخ ابن الهمام ورجح قول زفر

حيث قال ومقتضى النظر ان يترجم قوله لان غاية الامر ان يكون الموقت متعة وهو منسوخ لكن نقول المنسوخ معز المتعة على الوجه الذي
 كانت الشرعية عليه وهو ما ينتهي العقد فيه بانتهاء المدة ويتلوا شي وانما اقول به كذلك وانما اقول ينحقل مؤبدا ويلغو شرطا التوقيت فحقيقة
 الغاء شرط التوقيت هو اثر الشيخ بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة واراد السكاك الصحيح المؤبد فانه لا ينفق وان حضر الشهود لانه لا يفيد ملك
 المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعنا لا يملكه فلم يصح مجازا عن معنى السكاح كما مر - ام لمختصا قلت لم يظهر الجواب عن قول البدائع

ان فيه استحقاق البضع عليها من غير رضاها وايضا قول الشيخ ابن الهمام ان الغاء شرط التوقيت هو اثر الشيخ بوجه قوله صلى الله عليه وسلم فمن
 كان عند منهن شيء فيخل سبيلا في حديث الربيع بن سبرة عن ابيه عند المؤلف ولم يعرف في شيء من الآثار ان استمناهم رضي الله عنهم كان
 منحصرا في لفظ التمتع ونحوه بل حديث ابن مسعود ظاهر في ان المتعة التي يشرها من باشر من الصبيحة انها كانت سكاك الى اجل غنى السكاك المؤقت
 وهكذا وقع في حديث سبرة عند ابن جرير بلفظ فانزوجهما ببردى كما في الكنز وفي احكام القرآن بالخصاص باسناده من حديث سبرة ولا يستمرع

باب سكاك المتعة وبيان انه ايجز فترسخ في امرنا واستقر تخريمه الى يوم القيامة

قوله في السكاك الموقت انه فاسد او لا بل ينقضي صحيحا وبطلان الشرط

التزويج عند ناء، اللهم الا ان يقال ان اثر النسخ المذكور وهو الفاء شرط التوقيت انما يظهر في الكاتبة الموقنة التي تنقصد بعد نسخ المتعة لا قبله والله اعلم قال صاحب العناية واستشكل هذه المسئلة يعني ابطال النكاح الموقت رأسا كما هو من ذهب الجاهلير بما اذا شرط وقت العقد ان يطلقها بعد شهر فان النكاح صحيح والشرط باطل ولا فرق بينهما وبين ما نحن فيه وأجيب بان الفرق بينهما ظاهر لان الطلاق قاطع للنكاح فاشترطه بعد شهر لنقطع به دليل على وجود العقد مؤثرا ولهذا لو مضى الشهر لم يبطل النكاح فكان النكاح صحيحا والشرط باطلا واما صورة النزاع فالشرط انما هو في النكاح لا في قاطعه ولهذا لو صح التوقيت لم يكن بينهما بعد من مدة عقد كما في الاجارة، ام - فالاجارة عقد موقت بدليل ان التأبيد يبطلها والنكاح عقد مؤبد فالتوقيت يبطله لان انعقاد العقد بلفظ يتضمن المنع من الانعقاد ممتنع كما افاده صواب البدائع وبالجملة فالمتعة التي اباها الشارع في الاوائل ثم حرمتها تحريما مؤثرا كان هو النكاح الموقت بحضرة الشهود كما يدل عليه حديث سليمان بن يسار عن امر عبد الله ابنه ابي خزيمة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في قصة له عند ابن جريح فيه فشا رطها واشهد اهل ذلك عدلا ثم قال في آخره فعلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم ينهنا عنه كما في كثر العمال، وذكر الآتي في شرح صحيح مسلم في قضية عمر بن حريث انه تمتع بامرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وادرك ذلك حتى لحاقه عمر فبلغه ذلك فدعاها فسالها فقالت نعم قال من شهد قال عطاء فانها قالت امها واخاها فقال فهل اغيرها فنهى عن ذلك وبهر قليل كما يشير اليه قول ابن مسعود في حديث الباب ان تنكح المرأة بالثوب وكذا وقع المتعة بالثوب في قصة سبرة بن معبد الكاتبة في الباب وسياق ايضا في حديث جابر كنا نستمتع بالقبضة من التمر الدقيق، وهذا التقليل في المهر انما هو مقتضى قلة الانتفاع بها، قال الامام الحنبل رحمه الله ولما كانت المتعة اسمها للنفع القليل كما قال تعالى انما هذه الخيرة الدنيا متاع يعني نفعاً قليلا وسمى الواجب بعد الطلاق متعة بقوله فمتعوهن وقال تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف لانه اقل من المهر علمنا ان ما اطلق عليه اسم المتعة او المتاع فقد اريد به التقليل وانه نزر يسير بلاضافة الى ما يقتضيه العقد ليوحبه بالنكاح الموقت او المتعة عندى مرتبة بزرخية بين النكاح المطلق وانه متاع المحض واليه اشير فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الشريد سألت ابن عباس عن المتعة اسفاح هي ام نكاح فقال لا نكاح ولا اسفاح قلت فما هي قال المتعة كما قال الله تعالى قلت وهل عليها حيضة قال نعم قلت ويتوارثان قال لا، ويوافقه في الاعتداد بالحيضة ما في مصنف عبد الرزاق عن جابر قال كنا نستمتع بالقبضة من التمر الدقيق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابى بكر حتى نهي عمر لما سمعنا نعتد من المتعة مع من من بحيضة وعلى هذا فالمتعة او النكاح الموقت لم يكن سفاحا محضاً وان كان قريبا منه ولا نكاحا مطلقا كما هو الظاهر فان النكاح ما شرع لاقتضاء الشهوة بل لاغراض ومقاصد يتوصل به اليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة الى المقاصد وسر المسئلة كما قال بعض فضلاء المصريين ان الفطرة تسوق كل ذكر بداعية النسل الى الاتصال بانثى وكل انثى الى الاتصال بذكر ليزود بها وينتجها ولا احصان عبارة عن الاختصاص الذي يمنع هذه الداعية الفطرية ان تذهب كل مذهب فيتصل كل ذكر بآية امرأة واثنت وكل امرأة بآية رجل واتاها بان يكون غرض كل منهما المشاركة في سقم الماء الذي تفرزه الفطرة لا يشار الذرة على المصلحة فان مصلحة البشران تكون هذه الداعية الفطرية سالقة لكل فرد من افراد احلا الجنسين لان يعيش مع فرد من الجنس الاخر عيشته الاختصاص لتتكون بذلك البيوت ويتعاون الزوجان على تربية اولادهما فاذا استغنى قصد هذا الاحصان انحصرت طاعة الداعية الفطرية في قصد سقم الماء وذلك هو الفساد العام الذي لا يتحصن مصائبه في مجموع الأمة نعم ان الرجل اذا عقد على امرأة خلية نكاحا موقتا واقام معها ذلك الزمن الذي عتيه ذلك أهون من تصديه للزنا بآية امرأة يمكنه ان يستميلها، فالمتنع بالنكاح الموقت لا يقصد الاحصان دون المسافحة بل يكون قصده الاول المسافحة فان كان هناك نوع ما من احصان نفسه ومنعها من التثقل في دمن الزنا فانه لا يكون فيه شيء ما من احصان المرأة التي توجب نفسها كل طائفة من الزمن للرجل فتكون كما قيل سهرة حدثت بصو الحجة، فتلقفها رجل رجل، ام - وحديث فالمتعة او النكاح الموقت كان نكاحا حاقا جازما قد نزع تحريمها مؤثرا بجعلها باحة وكان لا يفيد الاحصان ولا يثبت به احكام الطلاق والموارث في الحقوق التي تثبت بالنكاح وان كان للشرع بالنكاح من وجه وهكذا المرأة المستمتع منها كانت زوجة ناقصة لا يثبت لها جميع احكام الزوجة الكاملة ومن ههنا يظهر لك ان قوله عز وجل لا على اذواجه او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون لم يكن صريحا في ابطال المتعة وتحريمها فان المرأة المستمتع منها لا يمتنع ان تكون اخلت في الارواح لبعض معاني الزوجية كما قررنا من اطلاق النكاح والتزويج على المتعة وتلبسها بامور تفارق بها الزنا المجرد وكيف يقال ان الآية المذكورة صريحة في تحريم المتعة مع ان الآية مكية ولم يقل احد من العلماء فيما بلغنا بتحريم المتعة قبل خيبر، ان اختلفت اقوالهم فيما بعدها واما ما اخرج به الترمذي وغيره من طريق محمد بن كعب عن

عن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه سبرة أنه قال أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر كانها بكرة عيطاء فعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائي وقال صاحبي - دائي وكان رداء صاحبي وجود من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت إلى رداء صاحبي أعجبها وإذا نظرت إلى أعجبتهما ثم قالت أنت ردائي فكيف ينبغي فمكثت معها ثلاثا ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء التي يمتنع فليخل سبيلها حل ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجهمي قال نا بشر بن عبيد بن مفضل قال نا عمار بن عزة عن الربيع بن سبرة أن أباه غرام بن رسول صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاقمنا بها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الحال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد فبردي خلق وإمنا برد ابن عمي فبرد جديد غص حتى إذا كنا بأسفل مكة أو بأعلىها فتلقتنا فتاة مثل البكرة العنطنة فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا قالت ما ذابن لأن فنشركل واحد برده فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراهما صاحبي ينظر إلى عطفها فقال أن برد هذا خلق وبردي جديد غص فنقول برد هذا لأبأس به ثلاث مرار ومترين ثم استمتعت منها فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حل ثنا أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي قال نا أبو النعمان قال نا وهيب قال نا عمار بن عزة قال حدثني الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح إلى مكة فذكر مثل حديث بشر زاد قالت وهل يصح ذلك وفيه قال أن برد هذا خلق فحرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بن عبد الله بن عمر قال حدثني الربيع بن سبرة الجهمي أن أباه حدثنا أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس إني قد كنت آذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك اليوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها

على أجمعهم على نسخ المتعة إذ غير جائز حظا بإباحه النبي صلى الله عليه وسلم إلا من طريق النسخ، أم قوله عن الربيع بن سبرة الخ هو بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة قوله كانهما بكرة عيطاء الخ أما البكرة فهي الفتية من الأبل أي الشابة القوية وأما العيطاء فبفتح العين المهملة واسكان الباء المثناة تحت ويطاء هملة وبالمدة وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام والعيط بفتح العين الياء طول العنق قوله من النساء التي يمتنع الخ أي يمتنع بها فحدث بها لكالة الكلام عليه أو وقع يمتنع مرقع يبشراي يبشراها وحذف المفعول قال النوري قوله فليخل سبيلها الخ قال السدي روى بالتذكير أي سبيله على اعتبار لفظ شيء وبالتأنيث على اعتبار أن المراد به المرأة قوله وهو قريب من الدمامة بفتح الدال المهملة وهي القبة والصورة قوله فبردي خلق الخ بفتح اللام أي قريب من البالي قوله جديد غص الخ طريق قوله العنطنة الخ بعين هملة مفتوحة وبزوين مفتوحين ويطاين مملتين الأولى ساكنة قال عياض وفي مختصر العين هي الطويلة الغنق مع حسن قوام في بطن العيطاء، قوله ينظر إلى عطفها الخ بكسر العين أي جانبها وقيل من رأسها إلى وركها قوله عام الفتح الخ صحيح في أن تحريم المتعة قد وقع في عام الفتح وسيأتي بسط الكلام عليه فانتظره قوله خلق الخ بضم الخاء بميم مفتوحة وحاء هملة مشددة وهو البال ومنه مخ الكتاب إذا بلى ودرس قوله وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة الخ في هذا الحديث التصريح بالمنسوخ والتأنيث في حديث واحد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث كنت تخيكم عن زيارة القبور فزورها وفيه التحريم بتحريم كساح المتعة إلى يوم القيامة وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق أنهم كانوا يمتنعون إلى عهد أبي بكر وعمر على أنهم لم يبلغهم التأنيث كما سبق وقد اختلف السلف في كساح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الأول الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها إلا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله واحتج المجيزون بظاهر قوله تعالى فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة والاستدلال بها من ثلاث أوجه أحدها أنه ذكر الاستمتاع ولم يذكر الكساح والاستمتاع والتمتع واحد والثاني أنه تعالى أمر بإيتاء الأجر وحقيقة الأجرة والمتعة عقد الأجرة على منفعة البضع والثالث أنه تعالى أمر بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع وذلك يكون في عقد الأجرة والمنفعة فاما المهر فإنا يجب في الكساح بنفس العقد يؤخذ الزوج بالمهر ولا ثم يمكن من الاستمتاع فذلك الآية الكريمة على جواز عقد المتعة وأيدوا استدلالهم بها بأنها في قراءة آبي فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم، قال صاحب البلاغ ولنا الكتاب السنة والجماع والمعقول أما الكتاب الكريم فقوله عز وجل والذين هم لفرعهم حافضون إلا على آرواحهم أو ما ملكنا أيما هم حرم تعالى الجماع إلا بأحد شيئين والمتعة ليست بكساح ولا بملك يمين فينبغي على التحريم والدليل على أنها ليست بكساح أنها ترتفع من غير طلاق ولا فرقة ولا يجزى التوارث

المتعة
بفتح العين
والمتعة
بفتح العين
والمتعة
بفتح العين

بينهما فدل أنها ليست بكناح فلم تكن هزوجة له وقوله تعالى في آخر الآية فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون سمى مبتغى ما وراء ذلك
 عادياً فدل على حرمة الوطئ بدون هذين الشئين وقوله عز وجل ولا تكثر هؤلاء فتكثر على البغاء وكان ذلك منهما اجارة الاماء هي الله
 عز وجل عن ذلك وسماه بغاء ندل على الحرمة واما السنة فما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر
 اكل لحم الجمل لانه نسيه وعن سيرة الحماني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر اكل لحم الجمل لانه نسيه وعن عبد الله بن عمر انه قال نهي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائماً بين الركبتين المقام
 وهو يقول اذ كنت اذنت لكم في المتعة فمن كان عند شيء فليغارقه ولا تأخذوا منها شيئاً فان الله قد حرّمها الى يوم القيامة واما
 الاجماع فان الامة بأسرها امتنعوا عن العمل بالمتعة مع ظهور الحاجة لهما لذلك واما المعقول فهو ان الكناح ما شرع لا قضاء الشهوة بل
 لا غرض ومقاصد يتوصل بها اليها وقضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة الى المقاصد فلا يشترع واما الآية الكريمة فيعني قوله فما استمتعتم به منهن
 اي في الكناح لان المذكور في اول الآية وآخرها هو الكناح فان الله تعالى ذكر اجناساً من الحرّمات في اول الآية في الكناح وأباح ما وراءها
 بالكناح بقوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلك ان تبغوا يا أيها الكرام اي بالكناح وقوله تعالى محصنين غير مسافحين اي متناكحين غير
 وقال تعالى في سياق الآية الكريمة ومن لم يستطع منكم طوعاً أو بغيماً المحصنات ذكر الكناح كالاجارة والمتعة فيصير قوله فما استمتعتم به
 به الى الاستمتاع بالكناح واما قوله تعالى الواجب جراً نعم المهر في الكناح يسمى اجراً قال الله عز وجل فأنكحوهن بأذن أهلهم وأنوهن أجورهن
 اي مهرهن وقال سبحانه وتعالى يا أيها النبي إنا أحلّلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وقوله امرت على بائنا الأجرب لا استمتاع
 بهن والمهر يجب بنفس الكناح ويؤخذ قبل الاستمتاع قلنا قد قيل في الآية الكريمة تقديم وتأخير كأنه تعالى قال فأنوهن أجورهن اذا استمتعتم
 بهن اي اذا اردتم الاستمتاع بهن كقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي اذا اردت طلاق النساء على انه
 ان كان المراد من الآية الاجارة والمتعة فقد صادرت منسوخة بما تكون من الايات وروينا من الأحاديث واما القراءة التي يفتونها عشر
 تقدم من الصحابة فهي شاذة قال ابن جبري رحمه الله وقد دللنا على ان المتعة على غير الكناح الصحيح حرام في غير هذا الموضع من كتبنا بما
 أغنى عن أعادته في هذا الموضع واما ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما فيما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى فترأى بجملة
 ما جاءت به مصاحف المسلمين غير جائز لاجل ما يحق في كتاب الله تعالى شيئاً لا يأتي به الخبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافاً ما قال
 الشيخ البكر الرازي لا يجوز اثبات الاجل في التلاوة عند احد من المسلمين فالاجل اذا غير ثابت في القرآن ولو كان فيه ذكر الاجل لما دل أيضاً
 على متعة النساء لاراجل يجوز ان يكون داخل على المهر فيكون تقديره فما دخلتم به منهن بمهر الماحل مسمى فأنوهن مهرهن عند حلول الاجل
 وفي نحو الآية من الدلالة على ان المراد الكناح دون المتعة كما تقدم وقال الشوكاني واما قراءة ابن عباس وابن مسعود وابي بن كعب سعيد
 ابن جبيرة فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى فليست بقرآن عند مشطوطي التواتر ولا سنة لاجل روايتها قرآناً فيكون من قبيل التفسير للآية
 وليس ذلك بحجة واما عند من لم يشترط التوازن فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة كما تقر في الأصول قال عياض ثم وقع الاجماع من
 جميع العلماء على تحريمها (اي المتعة) الا المرافض واما ابن عباس فرمى عنه انه أباحها وروى عنه انه رجع عن ذلك قال ابن بطال روى
 اهل مكة واليمن عن ابن عباس اباحه المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة واجازة المتعة عند اصح وهو من باب الشيعة لكن الاجازة
 عند ابن عباس عند الضرورة الشديدة كما حال الميتة المضطر كما يبيح وقال الخطابي تحريم المتعة كالاجماع الا عن بعض الشيعة ولا يصح على
 قاعدتهم في الرجوع في الخلافات الى علي بن ابي طالب وقيل بنيه فقد صح عن علي انها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد انه سئل عن المتعة فقال
 هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكي عن ابن جبري جوازها ام وقد نقل ابو عوانة في صحيحه عن ابن جبري انه رجع عنها بعد ان روى بالبصرة في
 اباحتها ثمانية عشر حديثاً وقال ابن دقيق العيد بالحكماء بعض الحنفية عن مالك بن النضر من الجواز خطأ فقد بلغ المالكية في منع الكناح المؤقت حتى
 ابطالوا توقيت المحل بسببه فقالوا الوطئ على وقت لا بل من مجيئه وقع الطلاق الآن لانه توقيت المحل فيكون في معنى كناح المتعة قال عياض
 واجمعوا على ان شرط البطلان التصريح بالشرط فلو لم يشرع عند العقدان يفارق بعد مدة صحت كناحه الا اذا عاى فابطله وقد سبق حكاية من سبب
 الحنفية في مسألة الكناح بشرط الطلاق في اوائل الباب فراجع رد المحتار في الامايات كلها متفقة على ان من اباحه المتعة لم يطل وان
 حصر ثرا جمع الساعات الخلف على قهرها الا من لا يلتفت اليه من المرافض وجزم جماعة من الامة بتفرد ابن عباس باباحتها فهي من المسئلة
 المشهورة وهي نبرة المخالفة لكن قال ابن عبد البر اصحاب ابن عباس من اهل مكة واليمن على اباحتها توافق فقهاء الامصار على تحريمها

قال ابن شهاب فَاخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفٍ أَنَّ اللَّهَ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُنْعَةِ فَأَمَرَهُ بِهَا فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْأَنْصَارِيُّ مَهْلًا قَالَ أَيْهَى وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ أَنَّهُ كَانَتْ رَخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَحَرِّ النَّخِزِ يَوْمَ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَفُيَّ عَنْهَا قَالَ ابْنُ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي رُبَيْعُ بْنُ سَبْرَةَ أَنَّ ابْنَ أَبِي عُمَرَ قَالَ تَرَكْتُ اسْتِمْتَعْتُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ بَدْرِيِّينَ إِسْهَرِيْنَ ثُمَّ فَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُنْعَةِ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ وَسَمِعْتُ رُبَيْعَ بْنَ سَبْرَةَ يَحْدِثُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَنَا جَالِسٌ وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ قَالَ نَا الْحَسَنَ بْنَ أَحْمَرَ قَالَ نَا مَعْقِلَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ حَدَّثَنِي الرُّبَيْعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجَهَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُنْعَةِ وَقَالَ لَا أَنْهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ كَانَ اعْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ مَنَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرِ

ونسب القول بجواز المتعة الى مالك رضي الله تعالى عنه وهو اقراء عليه بل هو كغيره من الامثلة قائل بحرمتها بل قيل انه زيادة على القول بالحرمه يوجب الحد على المستمتع ولو يوجب غير من القائلين بالحرمه مكان الشهة ام قال المحافظم واختلفوا هل يحسد نكاح المتعة او يعزى على قولين مأخذهما ان الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم **قوله** خالد بن المهاجر بن سيف الله اخ سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي وسمى بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيه سيف من سيوف الله صلى الله عليه وسلم الكفار وتسميته بذلك مشهورة قاله عياض **قوله** فقال له ابن ابي عمرة الانصاري اخ اى قال لذلك الرجل المقتى وهو ابن عباس كما صرح به البيهقي في روايته **قوله** كالميتة اخ ويؤيده ما اخرجه الخطابي في الفاكهي من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بفتيانك الركبان وقال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا افتيت وما هي الا كالميتة لا تحل الا المضطر واخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره الا انها هي كالميتة والدم والحرم الخنزير ما اخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الاخبار باسناد احسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وقد اخرج ابن عبد البر من حديث سهل بن سعد بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهي عنها فنهى اخبرنا رفقى بعضها ببعض وحاصلها ان المتعة انما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في اوائل الباب واخرج البيهقي من حديث ابي ذر رياسا حسن انما كانت المتعة لحربنا وخوفنا كذا في الفقه وقال الشيخ ابو بكر الرازي ثم روى عنه اى ابن عباس انه جعلها بمنزلة الميتة والحرم الخنزير في الدم وانما التحلل الا المضطر هذا محال لان الضرورة البيضة للحرمان لا توجد في المتعة وذلك لان الضرورة البيضة للميتة والدم هي التي يخاف معها تلف النفس ان لو ياكل وقد علمنا ان الانسان لا يخاف على نفسه ولا على شيء من اعضائه التلغ بترك الجماع وبفقد واذا التحل في حال الرفاهية والضرورة لا تقع اليها فقد ثبت حظرها واستحالة قول القائل انها تحل عند الضرورة كالميتة والدم فهذا قول متناقض مستحيل واخفى بان تكون هذه الرأية عن ابن عباس وهما من رواها لانه كان رحمه الله افاقه من ان يحضه عليه مثله فالصحيح اذا ما روى عنه من حظرها وتحريمها وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها **قوله** عن عبد الله والحسن بن محمد اخ ابو محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية واما عبد الله فهو اخوه عبد الله بن محمد كنيته ابو هاشم وذكر البخاري في التاريخ عن ابن عبيدة عن الزهري اخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن او ثقفما ولا حمل عن سفيان وكان الحسن ارضاها الى النفسا وكان عبد الله يتبع السبئية ام والسبئية بمهالة ثم مودة بنسبون الى عبد الله بن سبا وهو من رؤساء الروافض وكان المختار بن ابي عبيد على رأيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبته الشيعة ثم فارقه اشترهم لما ظهر منه من الامكانيب وكان من رأى السبئية مولاة محمد بن علي بن ابي طالب وكانوا يزعمون انه المهدى وانه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم من اقر بموته وعمران الامير بعد صارا الى ابنه ابي هاشم هذا ومات ابو هاشم في خروا لاية سليمان ابن عبد الملك سنة ثمان او تسع وتسعين **قوله** يوم خيبر ام قال المحافظ هكذا جميع الرواة عن ابن شهاب الزهري خيبر بالمهجة اوله والراء آخره الا نادوا عبد الوهاب بالتفقه عن مجيبي بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حين بمهالة اوله ووزين اخرجه النسائي والدارقطني ونسبها على انه وهو تفرد به عبد الوهاب واخرجه الدارقطني من طريق اخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب واغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ في غزوة تبولوا عن نكاح المتعة وهو خطأ ايضا ام وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي واما ما اخرجه الطبراني عن محمد بن الحنفية قال تخلم على وابن عباس في متعة النساء فقال له علي انك امرأتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة

وعن أكل لحوم الحمير النسية وحديثنا عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي قال ناجوية عن مالك بهذا الإسناد
قال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تائيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث يحيى عن مالك حديثنا
أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير وزهري بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير ناسفيان بن عيينة عن الزهري عن حسن و
عبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمير الأهلية
وحديثنا محمد بن عبد الله بن ميمون قال نا إلى قال ناعبد الله عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما
عن علي أنه سمع ابن عباس يدين فمتعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر
وعن لحوم الحمير النسية وحديثنا أبو الطاهر وحمة قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن
وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمير النسية

النساء في حجة الوداع وإن كان رجاله رجال الصحيح لكن لا يصح لمعارضته ما ثبت عن علي عند الشيخين أنه نهى عنها يوم خيبر وكون رجال الحديث
رجال الصحيح لا يقتضيه صحة الحديث من كل وجه فإن صحة الحديث متوقفة على نفي الشذوذ والعلّة والشذوذ موجود في حديث الطبراني كما
لا يخفى فتعين القول بصحة ما أخرجه الشيخان وعدم الالتفات إلى ما أخرجه الطبراني والله أعلم قوله وعن أكل لحوم الحمير النسية الخ
قال النووي ضبطه بوجهين أحدهما كسر الهمزة واسكان النون والثاني فتحها جميعاً وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية الأكثرين وفي هذا تحريم
لحوم الحمير النسية وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا طائفة يسيرة من المتألف فقد روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف بإباحته وروى
عنهم تحريمه وروى عن مالك كراهته وتحريمه قوله يقول لفلان الخ يعني ابن عباس رضي الله عنهما قوله رجل تائيه الخ هو الحائر الغائب
عن الطريق المستقيم قال الحافظ تائيه بثناة فوقانية ويا آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة وإنما وصفه بذلك إشارة إلى أنه
تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ قوله في رواية ابن عيينة نهى عن متعة يوم خيبر الخ وفي رواية مالك بن اسمعيل عن ابن عيينة عند
البخاري بالفظ نهى عن المتعة وعن لحوم الحمير الأهلية زمن خيبر قال الحافظ قوله زمن خيبر الظاهر أنه نظر في الأمرين وحكى البيهقي عن الحميد
أن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خيبر يتعلق بالحمير الأهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في رأيه هذه وأما غيره فصريح
أن النظر يتعلق بالمتعة، أم كما هو الواضح الجلي في أحاديث الباب من طريق مالك وابن عيينة وعبد الله بن يونس عن الزهري وكذا وقع لأحمد
من طريق معمر الدارقطني من طريق أسامة بن زيد عن الزهري مثله قال الحافظ وذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن
ابن عيينة أن النبي زمن خيبر عن لحوم الحمير الأهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر ثم راجعت مسند الحميدي من طريق قاسم بن أصبغ عن
أبي اسمعيل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه نهى عن لحوم الحمير الأهلية زمن خيبر ولا يعني نخاخ المتعة قال ابن عبد
وعل هذا أكثر الناس وقال البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى عنها فلا يتم احتجاج
علي إلا إذا وقع النهي أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر
عن لحوم الحمير وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح، أم - والحامل لمؤوله على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خيبر كما أشار
إليه البيهقي لكن يمكن ألا انفصال عن ذلك بأن علياً لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها عن قريب كما سبق بيانه ويؤيد ظاهر حديثنا
على ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال إن فلاناً يقول فيها فقال والله لقد
علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر وما كنا مسأفين قال الشيخ محمد عبد الله السدي في شرح مسند الإمام الأعظم لم يخبر من المتفق
ألا ابن عيينة فقد نحأ إلى أنها لم تمنع يوم خيبر ونبه ابن عبد البر وأبيده البيهقي وابن القيم في الهدى النبوي والحامل لمؤوله على ما ذكرنا
هو ما ثبت من استمتاع الصحابة يوم الفتح بمعدنه أنه لو حرمت يوم خيبر بأساغ لموان يألوأ بحرم يوم الفتح ولا يمكن أن يقال إن الصحابة لم يعلموا
بالمنع يوم خيبر فإنه قد ورد من حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر وأطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها
وقالوا وما جمع علي بن أبي طالب بين الأخبار بتجريمها وتحريم الحمير الأهلية لأن ابن عباس كان يُنهيهم ما ذروا له على تجريم ما عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان تحريم الحمير يوم خيبر بلا شك فذكر يوم خيبر ظاهراً التحريم الحمير أطلق تحريم المتعة وقال ابن القيم وقصة خيبر لم يكن النساء
فيها مسلمات وإنما هن يهوديات وإباحة نساء أهل الكتاب لم تكن ثبتت بعد وإنما أوجز بعد ذلك في سورة المائدة بقوله وأحصنات من

في حديثنا محمد بن عبد الله بن ميمون قال نا إلى قال ناعبد الله عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي أنه سمع ابن عباس يدين فمتعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمير الأهلية وحديثنا أبو الطاهر وحمة قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمير النسية

الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَهَذَا مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ الْيَوْمَ اكْتُمْتُ كَلِمَةً بَيْنَكُمْ وَمَا كَانَ هَذَا إِلَّا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ فَلَمْ يَكُنْ
 أَبَاحَةَ الْكِتَابِيَّاتِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَلَا لِلصَّحَابَةِ رَغْبَةَ الْيَمَنِ وَلَا نَفْلَهُ أَحَدٌ قَطُّ فِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ وَلَا كَانَ فِيهَا لِلْمَنَعَةِ ذِكْرٌ لِلْبَيْتَةِ لَا فِعْلًا وَلَا تَحْرِيمًا بخلاف
 غَزَاةِ الْفَتْحِ فَإِنَّ قِصَّةَ الْمَنَعَةِ فِيهَا فِعْلًا وَتَحْرِيمًا مشهورة ومن لم يتحقق ما ذكرناه لزم أن يقول إن المنعة حُرِّمَتْ يَوْمَ خَيْبَرَ ثُمَّ أُبِيحَتْ ثُمَّ حُرِّمَتْ لِذَلِكَ
 قَالَ الْمَارِجِيُّ فِي الْحَاوِي أَنَّهَا أُبِيحَتْ مَرَّةً وَارْتُدَّتْ فِي الْمَرَّةِ الْآخِيَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ الْمَاضِيَ كَانَ مُشْعَرًا بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ
 تَعْقِبُهُ بخلاف هَذَا فَإِنَّهُ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ لَا تَعْقِبُهُ إِبَاحَةٌ أَصْلًا وَقَالَ النُّوَيْ وَالدَّصُّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا وَإِبَاحَتَهَا وَقَعَا مَرَّتَيْنِ فَكَانَتْ مَبَاحَةً قَبْلَ خَيْبَرَ
 ثُمَّ حُرِّمَتْ فِيهَا ثُمَّ أُبِيحَتْ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ عَامٌ وَطَاسٌ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا قَالَ وَلَا مَانِعَ مِنْ تَكْرِيرِ الْإِبَاحَةِ وَنَقَلَ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمَنَعَةَ
 نَسَخَتْ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا حَرَّمَ ثُمَّ أُبِيحَ ثُمَّ حَرَّمَ ثُمَّ أُبِيحَ إِلَّا الْمَنَعَةَ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ وَلِزَمَ النَّسَبُ مَرَّتَيْنِ لِأَعْدِثَ بِمَثَلِهِ فِي الشَّرْعِيَّةِ وَلَا يَقَعُ مَثَلُهُ
 فِيهَا وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَارَضُوا بِهِ فِي الْمَنَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَوْلِي بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَتَابِلَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ
 الصَّرِيحَةَ بِمَجَرَّدِ أَدْنَى اشْكَالٍ مَا لَا يُلِيقُ بِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ يَوْمَ خَيْبَرَ هُوَ طَرَفُ الْحَجْرِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ دُونَ الْمَنَعَةِ فَكَلَامٌ خَالٍ عَنِ الْأَعْيَانِ فَإِنَّ
 الْأَثَرُ آيَاتٍ حَدِيثٍ عَلِيٍّ مُطْلَقًا سَاءَ كَانَتْ مِنْ رِوَايَةِ مَا لَكَ أَوْ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنٍ إِنَّمَا هِيَ بَلْفُظُ نَحْوِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ مَنَعَةِ النِّسَاءِ وَعَنِ الْحُجْرِ
 الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ بَلْ فِي رِوَايَةِ الْجَاذِي فِي الْمَنَازِلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَى عَنْ مَنَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ كُلِّ حُجْرٍ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَمَثَلُ هَذَا لَا يَنْتَفِيزُ فِيهِ
 شَيْءٌ مِنْ تَابِلٍ وَلَا قَدَرٍ وَأَمَّا كَوْنُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمْ تَحِلَّ يَوْمَ خَيْبَرَ بِدَلَالَةِ آيَةِ الْمَائِدَةِ وَهِيَ أَنَّ نَزَلَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ نَاغِيًا يَتَوَجَّهَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ مَا يَصِحُّ بِهَا
 تَمْتَعُوا بِنِسَاءِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى إِنْ كُنْتُمْ مَعَ الصَّحَابَةِ نِسَاءً يَسْتَمْتَعُونَ بِهَا فِي الْأَسْفَارِ عَلَى أَنْ فِي الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ حُلَّ الْكِتَابِيَّاتِ شَيْءٌ آخَرُ قَدْ حَصَلَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ذَلِكَ
 لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تِلْكَ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا مُحَرَّمًا قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ بَلْ إِنَّمَا هُوَ مَرَبِّبُ الْأَمْتَانِ وَالْقَهْنَةِ بِتَحْلِيلِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَفِيقُ أَنَّ فِي جُمْلَةِ الْآيَةِ
 الْيَوْمَ حُلَّ كَلِمَةِ الطَّلَبِ هَذَا أَيْضًا يَشْعُرُ بِجَلَّتْهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهِيَ لَوْ تَكُنْ مَحْصُومَةً قَبْلَ ذَلِكَ وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ سَاحِجِ الْمَسْلُوكِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَقَالَ تَرَوْجَاهُنَّ زَمَنَ الْفَتْحِ وَنَحْنُ لَا نَحْدَادُ عَبْدُ الْمَسْلُوكِ كَثِيرًا فَلَمَّا رَجَعْنَا طَلَقْتَاهُنَّ
 قَالَ وَنِسَاءَهُمْ لَنَا حَلَالٌ وَنِسَاؤُنَا عَلَيْهِمْ حَرَامٌ وَهَذَا صَرِيحٌ بَانَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَتَرَوَّجُونَ الْكِتَابِيَّاتِ فِي زَمَنِ الْفَتْحِ وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ حُجَّةِ
 الْوَدَاعِ فَطُلَّ قَوْلُهُمْ وَلَا لِلصَّحَابَةِ رَغْبَةُ الْيَمَنِ إِلَى الْكِتَابِيَّاتِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَنَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ ذِكْرٌ فِعْلًا وَلَا تَحْرِيمًا فَهَذَا مَرْدُودٌ بِمَا ثَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عِمْرَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَكَانَ يَكُونُ التَّحْرِيمُ الْأَبَدُ الْإِبَاحَةُ وَالْفِعْلُ قَتْلًا وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَمْ يَجْعَلْ فِي الشَّرْعِيَّةِ حُضُورَ النَّسَبِ
 مَرَّتَيْنِ فَكَلَامٌ خَالٍ عَنِ الْفَائِزَةِ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ ثَبَتَ صَرِيحًا بِمَا ذَكَرَهُ الْأَمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ ثُمَّ رَخَّصَ بِهَا
 يَوْمَ الْفَتْحِ ثُمَّ حَرَّمَهَا تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا وَهَذِهِ شَرْعِيَّةٌ مَصْرُطُفِيَّةٌ كَفَتْ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُؤَقِّينَ وَكُلِّ شَرْعِيَّةٍ لَهَا نِظَائِرٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَقِيلَ إِنَّ الْقَبْلَةَ نَسَخَتْ
 مَرَّتَيْنِ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُ إِلَى الْكَعْبَةِ ثُمَّ أَمْرٌ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ ثُمَّ صُرِفَتْ عَنْهُ إِلَى الْكَعْبَةِ فَإِنَّ تِلْكَ لَوْ كَانَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ الْفَتْحِ لِمَا سَأَلَ لَعَلِّي أَنْ
 يَذْكَرَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَلَا تَقُورُ لَهُ حُجَّةٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ دِيمَا يَجَارُفُهُ بِرُخْصَةِ يَوْمِ الْفَتْحِ وَلَوْ ذَكَرَ عَلَى ابْتِدَاءِ يَوْمِ الْفَتْحِ لَكَانَ مَجْزَأً فَلَمَّا
 لَمْ يَكُنْ رُخْصَةُ الْفَتْحِ مُحْصُورَةً فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَوِطَاعِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا وَبَقِيَ فِي ذَهْنِهِ الْمَنَعُ الْأَصِيلُ فَأَقْبَهُمُ النَّحْوُ كَلَامُ الشَّيْخِ السَّنْدِيِّ رَمَى قَالَ الشَّيْخُ هَلِي بِ
 وَقَدْ خَلَفْتُ فِي ذَلِكُمْ تَحْرِيمَ سَاحِجِ الْمَنَعَةِ فَأَعْرَبَ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ رِوَايَةً مِنْ قَالَ فِي غَزْوَةِ بَنِي تَبْلُكٍ ثُمَّ رِوَايَةُ الْحَسَنِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ
 الْمَشْهُورِ فِي تَحْرِيمِهَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ الرَّبِيعِ أَخْرَجَهَا الْوُدَّ وَأَوْدَانَةُ
 كَانَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَ وَمَنْ قَالَ مِنَ الرِّوَاةِ كَانَ فِي غَزْوَةِ وَطَاسٍ فَهُوَ مَوْافِقٌ لِمَنْ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ أَمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طُلُقٌ عَلَى عَامِ الْفَتْحِ
 عَامٌ وَطَاسٍ لِنَقَارِهِمَا قَالَ الْحَافِظُ فَتَحْصُلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سِتَّةُ مَوَاطِنَ خَيْبَرَ ثُمَّ عَمْرَةُ الْقَضَاءِ ثُمَّ الْفَتْحُ ثُمَّ وَطَاسٌ ثُمَّ بَنُو تَبْلُكٍ ثُمَّ حُجَّةُ الْوَدَاعِ وَ
 بَقِيَ عَلَيْهِ حَنِينٌ لَا تَخْفَى فِي رِوَايَةِ تَلَبُّسِهَا قَبْلَ مَا كَانَ يَكُونُ فِيهَا أَوْ تَرَكَهَا عَمَلًا لِحُطَّاءِ رِوَايَاتِهَا أَوْ لَوْ أَنَّ غَزْوَةَ وَطَاسٍ وَحَنِينَ وَحِلَّةً
 ثُمَّ قَالَ بَعْدَ نَقْلِ الْأَيَّاتِ وَالْأَحَادِيثِ وَأَيُّهَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَا يَحْتَمِلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ شَيْءٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ الْغَزْوَةُ الْفَتْحُ وَأَمَّا غَزْوَةُ خَيْبَرَ وَأَنَّ كَانَتْ طَرَفُ
 الْحَدِيثِ فِيهَا صِحَّةٌ فَبِهِمَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَقْدَمٍ وَأَمَّا عَمْرَةُ الْقَضَاءِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْأَشْرَفُ لَوْ كُنَتْ مِنْ مَرْسَلِ الْحَسَنِ وَمَرَّاسِيلِهِ ضَعِيفَةٌ لِأَنَّهُ
 كَانَ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ وَعَلَى تَقْدِيرِ بَرْتَوَيْهِمْ نَعْلَهُ إِنْ أَرَادَ أَيَّامَ خَيْبَرَ كَمَا كَانَ فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَوَطَاسٍ سَوَاءً أَمَّا قِصَّةُ بَنُو تَبْلُكٍ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ
 ابْنُ هَرِيرَةَ التَّصَرُّعُ بِأَهْمَرِ اسْتِمْتَعُوا مِنْهُنَّ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعًا قَدْ بَيَّنَّا ثُمَّ وَقَعَ التَّوْدِيعُ مِنْهُنَّ حِينَئِذٍ وَالنَّبِيُّ أَوْ كَانَ النَّبِيُّ وَقَعَ قَدْ بَيَّنَّا
 فَلَمْ يَلِغْ بَعْضُهُمْ فَاسْتَمَرَّ عَلَى الرُّخْصَةِ فَلِذَلِكَ قَرَنَ النَّبِيُّ بِالْغَضَبِ لِنَقْدَرِ النَّبِيُّ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَحْدِثَ ابْنُ هَرِيرَةَ مَقَالًا وَأَمَّا حُجَّةُ الْوَدَاعِ فَهِيَ
 اخْتِلَافٌ عَلَى الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ بِأَنَّهَا فِي الْفَتْحِ أَصَحُّ وَأَشْهُرُ فَإِنَّ كَانَ حَفْظُهُ ذَلِيلًا فِي سِيَاقِ ابْنِ دَاوُدَ سُورِيٍّ بِمَجَرَّدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبى قال **نأما لك عن ابى الزناد عن الأعرج عن ابى هريرة** قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها** **حدثنا محمد بن ربح** بن المهاجر قال أنا الليث عن يزيد بن ابى حبيب عن عراك عن ابى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن يجمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخالتها

أراد إعادة النهى ليشيع ويسمعه من لم يسمعه قبل ذلك والذي يظهر أنه وقع فيها النهى مجرداً أن ثبت الخبر في ذلك لأن الصحابة يحضرونها بنسائهم بعدان وسيع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزية ولا فخر حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلفت عليه في تعيينها والحديث واحد في قصته واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجها مسلم مصححة بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها والله أعلم قال ابن القيم قول من قال عام حجة الوداع وهو من بعض الرواة سافريه وهم من فخر مكة إلى حجة الوداع كما سافروهم معاوية من عمر الجمرات إلى حجة الوداع حيث قال فصره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشقص على المرأة في حجته وقد تقدم في الحج وسفرهم من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن واقعة إلى واقعة كثيراً ما يعرض للحفاظ فيمن دونهم أم فلم يبق من المواطن كما قلنا صحيحاً صريحاً سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وغزوة خيبر من كراه أهل العلم ما تقدم وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوى قدس الله روحه وكان صلى الله عليه وسلم قد رخص في المنفعة أياً ما أثر في عنها أماً التي رخص أو لا فليمكان حاجة تدعو إليه كما ذكره ابن عباس رضي الله عنه فيمن يقدم لمدة ليس بها أهل وأشار ابن عباس رضي الله عنهما إلى أن يكون يومئذ استيجاراً على مجرد البضع بل كان ذلك مغموراً في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستيجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الإنسانية وقاحة ينجها الباطن السليم وأما النهى عنها فلا ارتفاع لتلك الحاجة في غالب الأوقات وايضاً ففي جريان الرسم به اختلاط الانساب لأنها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر يبدى فلا يدرى ماذا تصنع وضبط العدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غاية العسر فما ظنك بالمنفعة وأما النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فإن أكثر الراغبين في النكاح إنما غالب اعينته بقضاء شهوة الفرج وايضاً فإن من الأمر الذي يتميز به النكاح من السفاح التوطن على المعاونة الدائمة وإن كان الأصل فيه قطع المنازعة فيها على عين الناس والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها** أو خالتها في النكاح **قوله لا يجمع بين المرأة وعمتها** قوله لا يجمع وكذا قوله في الرواية الآتية لا تنكح كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهى قاله القرطبي وقال النووي وهو أبلغ في النهى لأن خبر الشارح لا يتصور وقوع خلافه والنهى قد وقع مما لفته فكان المعنى عاماً وهذا النهى حاملة الخبر المقتضى وفي بعض الروايات عند ابن حبان كفى أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال أئمة إذا فعلت ذلك قطعتن أرحامكن قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقينته من المصنفين لا اختلاف بينهم في ذلك وقال الترمذى بعد تحريمه العمل على هذا عند عامة أهل العلم لا فله بينهم ما خلا فإنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها وخالتها وقال ابن المنذر لم يستأمر في منع ذلك اختلافاً اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج وإذا ثبت الحكم بالسنة وانفق أهل العلم على القول به لم يصح خلاف من خالفه وكذا نقل الأجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان بن عفان وهو أحد الفقهاء القداماء من أهل البصرة وهو بفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعية واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يعتد بخلافهم صرحوا من الدين أم - وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فإن محمد بن محمد التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البينة وإنما يردون الأحاديث لا عنقادهم عدم الثقة بنقلتها وتحريم الجمع بين الاختين ينصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يبين المخالف كذا في الفتح قال العيني رحمه الله وذكر ابن حزم أن عثمان بن عفان أباحه وذكر الأسفرايني أنه قول طائفة من الشيعة يحتجون بقوله تعالى **وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ** قال أبو عبيد فيقال لهم لو يقبل الله تعالى أنى لست أحرر عليكم بعد وقد فرض الله تعالى طاعة رسوله على العباد في الأمر والنهي فكان ما نهى عن ذلك وهو سنة بأجماع المسلمين عليها أم - قال النووي احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى **وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ** وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بحديث الأحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمشاهيرها والله أعلم **قوله ولا بين المرأة وخالتها** قال النووي هذا دليل لنذهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين خالتها سواء كانت عمه وخالة حقيقة وهي أخت الأب أو أخت الأم أو مجازية وهي أخت ابى الأب وابى الجد وإن علا أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهة أم

وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نا عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن مسلمة مدني من الانصار من ولد ابى امانة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن ابى هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة **وحدثني** حملة قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب فزى خالة ابيها وعمه ابيها بتلك المنزل **وحدثني** ابو معن الرقاشي قال نا خالد بن الحارث قال نا هشام عن يحيى انه كتب اليه عن ابى سلمة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها **وحدثني** اسحق بن منصور قال نا عبيد الله بن صرسي عن شيبان عن يحيى قال حدثني ابو سلمة انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابواسامة عن هشام عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يسوم على سوم اخيه ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق اختها لتكتفي صحفها

والاب وان علت فكلهن باجماع العلماء يحرم الجمع بينهما قال الشيخ ولما الله الدهاوى قدس الله روحه الاصل في هذا التحريم الاحتراز عن قطع الرحم بين الاقارب فان الضررتين تتخاسدان ويخر البغض الى اقرب الناس منها والحسد بين الاقارب اخف واشنع وقد كرم جماعات من السلف ابنتي عمك فما ظنك بامرأتين ايها فرض ذكر اخرمت عليه الاخرى كالاختين والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاصل في تحريم الجمع بين بنت النبي صلى الله عليه وسلم وبنت غيره فان الحسد من الضرة واستثنى رها من الزوج كثير ما يجزى الى بغضها وبغض اهلها وبغض النبي صلى الله عليه وسلم ولو جسد الامور المعاشية يفضى الى الكفر **قوله** قال ابن مسلمة مدني من الانصار لا يجزى قال عبد الله بن مسلمة شيخ مسلم ان عبد الرحمن بن عبد العزيز مدني من الانصار **قوله** لا تنكح العمة على بنت الاخ الخ ظاهر تخصيص المنع بما اذا تزوج احدهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا فان جمع بينهما بعقد بطلا او مرتباً بطل الثاني **قوله** فزى خالة ابيها الخ بضم النون اي نظن وبغضها اي نغفد **قوله** بتلك المنزل الخ اي من التحريم **قوله** لا يخطب الرجل على خطبة الخ اما حكم الخطبة فسياتي في بابها قريباً ان شاء الله تعالى وكذلك السوم في كتاب البيع **قوله** ولا تسأل المرأة طلاق اختها الخ وفي بعض الروايات لا يصح لامرأة ان تشتتر طلاق اختها وفي بعضها لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها قال المحافظ هذا ظاهر في تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كريمة في المرأة لا ينبغي معها ان تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة او لضرر يحصل لها من الزوج او للزوج منها او يكون سؤاها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب حل العلماء هذا النبي على الذنب فوفعل ذلك لم يفهم النكاح وتعقبه ابن بطلان بان نفى الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح واما فيه التعليل على المرأة ان تسأل طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها **قوله** اختها الخ قال النووي في معنى هذا الحديث هي المرأة الاجنبية ان تسأل رجلاً طلاق زوجته وان يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة فغير عن ذلك بقوله تكتفي ما في صحفها قال المراد بأختها غيرها سواء كانت اختها من النسب الرضاع او الدين وليحق بذلك الكافرة في الحكم وان لم تكن اختها في الدين لان المراد بالغالب انها اختها في الجنس لا دمي وحمل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرة فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسأل المرأة زوجها ان يطلق ضررها لتنفرد به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها واما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انها في الاجنبية ويؤيد قوله فيها لا تنكح اي لتتزوج الزوج المذكور من غير ان يشترط ان يطلق التي قبلها وعلى هذا المراد هنا بالاخت الاخت في الدين ويؤيد زيادة ابن حبان في آخره من طريق ابى كثير عن ابى هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها لتستفرغ صحفها فان المسلمة اخت المسلمة **قوله** لتكتفي صحفها الخ تكتفي بالهضم اذغال من كفات الاناء اذا قلبته وأفرغت مافيه وكذا يكفأ وهو فقه اوله وسكون الكاف وباهمة وجاد الكفات الاناء اذا املته وهو في رواية ابن المسيب تكتفي بضم اوله من الكفات وهو يحض املته ويقال بمحضه اكبيته ايضاً والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي وقال صاحب النهاية الصحفة اناء كالقصعة المبسوطة قال وهذا مثل يريد الاستئثار عليها بحيث يكون كمن قلب اناء غيره في اناءه وقال الطيبي هذه استدارة مستقيمة تمثيلية تشبه النصيب البحت بالصحفة وحظوظها ونعناها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة وتشبه الاقتران المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الاطعمة ثم ادخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعمل في المشبه به

عن نافع قال حدثني نبيك بن وهب قال حدثني عمر بن عبد الله بن معمر كان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه فارسلني الى ابان بن عثمان وهو على الموسم فقال ألا اراه اعرابيا ان المحرم لا ينكح ولا ينكح انا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني ابو عثمان المسمعي قال ناعبدك على ح قال وحدثني ابو الخطاب زياد بن يحيى قال ناعبدك بن سواد قال** جميعا حدثنا سعيد بن مطر يعلى بن حكيم عن نافع عن نبيك بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبه وعمرو الناقد وزهير بن حرب جميعا** عن ابن عيينة قال زهير بن اسفدين بن عيينة عن ايوب بن موسى عن نبيك بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح ولا يخطب **وحدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني ابي عن جدي** قال حدثني خالد بن يزيد قال حدثني سعيد بن ابي هلال عن نبيه بن وهب عن عمر بن عبد الله بن معمر اراد ان ينكح ابنته طلحة بنت شيبه بن جبيل في الحج وابان بن عثمان يومئذ صير الحاج فارس الى ابان التي قد امدت ان انكح طلحة بن عمر فاجرت ان تخضر ذلك فقال له ابان ألا اراك عراقيا جافيا اني سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبه وابن نمير واسحاق الحنظلي جميعا عن ابن عيينة** قال بن نمير بن اسفدين عن عمرو ابن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن عباس خيرة النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم زاد ابن نمير فحدثت به الزهري فقال خبرني يزيد بن الاصم انه نكحها وهو حلال **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال نادى بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن الشعثاء عن ابن عباس انه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبه** قال ناعبدك على ح قال نافع عن نبيك بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح ولا يخطب **وحدثنا** الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال كان شيخا لى وخالة ابن عباس

ذلك فالنكاح باطل وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنهما واحتجوا بحديث عثمان هذا واجابوا بأن حديث عثمان قد ضعفه البخاري كما في شرح الاحياء وفي عمدة القاري قال ابن العربي ضعف البخاري حديث عثمان وصح حديث ابن عباس في الآتي في الباب لمن سلنا صحته كما هو الراجح فقال الشيخ محمد عبد الله بن عبد الله بن محمد بن عثمان في محتمل ان يكون المراد من النكح في التحريم فيكون المراد من قوله لا ينكح المحرم اي لا يجامع ولا ينكح اي لا تمكن المحرمه نفسها من الجماع زوجها والتكبير باعتبار الشخص وهذا وجه عجيب الا انه ينافيه قوله ولا يخطب فالاولى ان يقال السنن للكرهه جمع بين الدلائل وذلك لان المحرم فشغل عن مباشرة عقود النكحة لان ذلك يوجب شغل خاطر عما هو يصدده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم لذلك لما قلنا انه الاولى لانه لا قائل بعد جواز الخطبة للمحرم وذلك ما لو خطب محرم امرأة ثرجاء رجل وخطبها قبل ان يدا على المحرم خطبته وقبل ان يأذن فبالنظر الى عدم جواز خطبة المحرم لا يكون هذا الخطب الثاني اشبه لانه لما سمع في محل فارغ عن الخطبة وبالنظر الى جوازها يكون الثاني اشبه وبه قالت الأئمة فليس النكح الا للكرهه فافهم والله تعالى اعلم قال الشيخ ابن الهمام ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم ياشركه (اي فقصته تزوج ميمونة محرما) لان الممنوع المنوط به الكراهة وهو عليه الصلوة والسلام منزعه عنه ولا يبعد في اختلاف حكمه في حقه وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه كالوصال فمنا عنه ونقله ام - **قول** محمد بن زيد عن ايوب عن نافع الخ قال النورى وقع فيه رواية اربعة تابعيين بعضهم على بعض وهو ابو اسحق السخيتاني ونافع ونبيك بن وهب وابان بن عثمان قد نهجت على نظائر كثيرة لهذا سبقت في هذا الكتاب وقد افردها في جزء مع رباعيات الصحابة رضي الله عنهم **قول** الا اراك عراقيا جافيا الخ قال النورى هكذا هو في جميع نسخ بلادنا عراقيا وذكر القاضى انه وقع في بعض الروايات عراقيا وفي بعضها اعرابيا قال وهو القصوب اي جاهلا بالسنة والاعرابي هو ساكن البادية قال وعراقيا هنا خطأ الا ان يكون قد عرفت من مذهب اهل الكوفة حينئذ جواز نكاح المحرم فيصح عراقيا اي اخذوا بمذهبهم في هذا جاهلا بالسنة والله اعلم **قول** وهو محرم الخ قد اتفقت المرأة عن ابن عباس في قوله وهو محرم له شاهد من حديث ابي هريرة وعائشة فاما حديث عائشة فقد اخرج النسائي والطحاوى والبراد من حديث ابي عوانة عن مغيرة عن ابي الضمير عن عيسى عن عائشة قالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم قال الطحاوى ونقله هذا الحديث كاهن ثقات يحجج بروايتهم **قول** قال الحافظ ابن حجر وهو شاهد قوى قال الشهابي اما ارادت ميمونة ولكنها لم تسمها قلت وروى لها الطبراني في الاوسط فسميها ميمونة كما في مجمع الزوائد واما حديث ابي هريرة فاخرجه الدارقطني من حديث كامل بن العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة قال تزوج رسول الله صلى

الله عليه السلام ميمونة وهو محرم قال الحافظ وكامل وان كان ضعيفا لكنه يتقوى بحديثي ابن عباس عائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر ان ابن عباس نفرد من بين الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي وبجاهد من سلا مثله اخرج ابن ابي شيبة وقال العيني رحمه الله وروى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريح عن عطاء قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم والطبقا لابن سعد انبأنا ابو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال كنت جالسا عند عطاء فسأله هل يتزوج المحرم فقال عطاء ما حرم الله النكاح منذ أحله قال ميمون فنكرته له حديث يزيد بن الأصم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال قال فقال عطاء ما كنا نأخذ هذا إلا عن ميمونة وكذا نسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وهذا سند صحيح، فظهر من هذه الأحاديث جواز نكاح المحرم وأول ما نعثره قول ابن عباس وهو محرم بأن المعنى في الحرم والشهر الحرام فإنه يقال أجب إذا دخل أرض نجد أحرما إذا دخل أرض المحرم قال الأعشى سه قتلوا كسرى ببليل محرماء أي في الشهر الحرام وقال آخره قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي في البلد الحرام قال ابن الأثير وهذا تأويل بعيد ينافيه قول ابن عباس عند البخاري تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال كما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى على أنه قد نقل الشيخ الأتور قدس الله روحه من تاريخ الخطيب البغدادي ان في مجلس المارشيد اجتمع الكسائي والأصمعي وجرى الكلام في سه قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، فقال الكسائي انه بمعنى الداخل في حر المدينة قال الأصمعي انك لا تدري بل معناه فتاوه وهو ذو دم مشتق من حرمة وأتى بشعره قتلوا كسرى ببليل محرمًا الم والأصمعي هو عبد الملك بن قريب من رواية مسلم وكان حافظا للغة - ام - قلت وفي شهر القاموس وقال أبو عمر في قوله قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي صائمًا ويقال أراد لو يجر من نفسه شيئًا يوقع به فهو محرم وقال ابن بري ليس محرمًا في البيت المذكور من الاحرام ولا من الدخول في الشهر الحرام وإنما يريدان عثمان في حرمة الاسلام ودمته لم يبل من نفسه شيئًا يوقع به - ام - قال الشيخ الأتور قدس الله روحه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس تزوجها وهو محرم زاد ابن ميمون في حديثه الزهري فقال أخبرني يزيد بن الأصم انه تكلمها وهو حلال فأدفع الراوي المقلبة بين محرم وحلال ولم يثبت الحلال بمعنى الداخل في الحل وايضا روى عن عائشة وابي هريرة أيضا بلفظ محرم فكيف اجتمع نبيها وعائشة وابو هريرة على أن غريبة أي المحرم بمعنى الداخل في الحرم والشهر الحرام - وما أجباهم إلى هذا التأويل البعيد إلا ان الأحاديث قد تعارضت في تزوجه صلى الله عليه وسلم ميمونة فحزم ابن عباس وعائشة وابو هريرة انه كان محرمًا يومئذ وحزم يزيد بن الأصم وميمونة بنفسها وابو رافع انه تزوجها وهو حلال واما حديث يزيد بن الأصم فأخرجه مسلم عن الزهري قال أخبرني يزيد بن الأصم انه تكلمها وهو حلال وأخرجه مسلم ايضا من طريق جرير بن حازم عن ابي فزارة عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وفي الترمذي بعد روايته مسندًا قال أبو عيسى هذا حديث غريب وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مرسلاً قال ابن حزم واما ترجمهم ابن عباس على يزيد فنعيم والله لا يقرب يزيد بعد الله، وكما كرامة وهذا تمويه منهم لان يزيد انما رآه عن ميمونة وروى اصحاب ابن عباس عن ابن عباس ونحن لا نفرق ابن عباس صغير من الصحابة إلى ميمونة أم المؤمنين لكن نعدل يزيد إلى اصحاب ابن عباس ولا نقطع بفضلهم عليه، قال وخبر يزيد عن ميمونة هو الحق وقول ابن عباس وهم لا شك فيه لأنها هي أعلم بنفسها منه وانها كانت اذ ذاك امرأة كاملة وكان ابن عباس يومئذ ابن عشرة أعوام واشهر فبين الضبطيين فرق لا يخفى، ام قال العلامة العيني ولما قلنا ان يقول ان كان يزيد رآه عن خالته فأبى ابن عباس من الجائز غير المتكران يرويه عنه صلى الله عليه وسلم او يرويه عن ابيه الذي ولي عقد النكاح بمشهد عنه ورأى او يرويه عن خالته المرأة العاقلة وأياما كان فليس صغيرا فروايتة مقدمة على روايته من اصحاب الاصم وكيف يحكم بان ميمونة اعرفت بالقضية من ابن عباس مع انه لم يثبت حضورها عند العقد - احتمال بلوغ الخبر إليها حين كونه صلى الله عليه وسلم حلالا ولا نحقق ميمونة ابن عباس في هذه القضية وفي غيرها، وان لعبد الله بن عباس متابعان ميمونة وهو عطاء بقوله بسند صحيح ما كنا نأخذ هذا إلا عن ميمونة كما مر قريباً ولحديثه شاهد من حديث عائشة وابي هريرة رضي الله عنهما واما قول ابن حزم نعدل يزيد إلى اصحاب عبد الله ولا نقطع بفضلهم عليه فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء وبجاهد وسعيد بن جبلة في الشفاء وعكرمة في آخرين من اصحاب عبد الله الذين رَوَوْا عنه هذا الحديث، قال الطحاوي والذين رَوَوْا ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اهل علم وثبت اصحاب ابن عباس سعيد بن جبلة وعطاء بن ابي رباح وطائوس وبجاهد وعكرمة وجابر بن زيد وهؤلاء كلهم فقهاء عجمي برؤايتهم وآراءهم والذين نقلوا عنهم فكل ذلك ايضا منهم وعمر بن دينار وابو السخيتاني وعبد الله بن ابي نعيم فلهؤلاء ايضا ائمة يقتدى بروايتهم وحديث ميمونة الذي اخرجيه مسلم في يزيد بن الأصم وقد ضعفه عمر بن دينار في خطابه الزهري وترك الزهري الكساري عليه

وأخرجه من أهل العلم وجعله إعرابياً بوالا على عقبه وكيف يكون طعن أكثر من ذلك قصده من هذا الكلام نسبة إلى الجاهل بالسنن، ولو سلم صحته فيجوز أن يراد بالتزويج في حديث يزيد عن ميمونة البناء بها عجزاً لأنه سببه فجاء إطلاقه على البناء كما قاله الزبيدي في شرح الأحياء، وأما حديث أبي رافع فأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والتريدي من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال ونبي عليها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال التريدي لا نعلم أحداً أسند غير جابر بن زيد عن مطر قلت ومطر وإن كان صدوقاً لكنه كثير الخطأ قال الحافظ ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلاً، قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وغير جائز ولا يمكن أن يسمع سليمان من أبي رافع فلا معنى لمروية مطر ما رواه مالك أولى والعجب من البيهقي يعرف هذا المقدار في هذا الحديث ثم يبيّن عنه ويقول مطر بن طهمان الوراق قد أحجبه مسلم بن الحجاج ولكن تعقبه الحافظ في التهذيب بقوله وقال ابن أبي حاتم في المراسيل وأبو عمر بن عبد البر في التمهيد حديثاً في سليمان بن يسار عن أبي رافع مرسلاً كذا قال، وحديثه عنه في مسلم وصرح بسماعه منه عند ابن أبي خيثمة في تاريخه، وبالجملة فمطر الوراق الذي وصله ليس كرواية حديث ابن عباس ولا قريباً منهما وأما المرسى فقد روى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موكلاً ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج وهذا مرسى ومع ذلك يردّه ما ثبت أنه فوض أمرها إلى العباس وأحكامها فقد قال في المعتمد من المختصر لشكل الآثار للطحاوي؟ فإن قيل فيخفى عن ميمونة وقت تزويجها قيل له نعم لما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أمرها إلى العباس فزوجه أياها فيجوز أن ذهب عنها الوقت الذي عقد عليها عند ما فوضت إلى العباس أمراً فلم تشعر إلا في الوقت الذي بنى بها فيه وعليه ابن عباس لحضوره وغيبته عنه ويردّه أيضاً ما رواه أبو داود بسند عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت فنعلى هذا معنى قوله فزوجه ميمونة أي قبلناه رضي ميمونة بتزويجها به بالمدينة، وقال الشيخ محمد عبد السلام في شرحه الله فالحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة فمنها ما دلّ على أنه صلى الله عليه وسلم تزوجه وهو حلال وأخرى دلّت على أنه تزوجه وهو محرّم وقد كثرت المرأة في كل من المجتهدين فالشافعية والمالكية والحنابلة حكموا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان فيما أخرجه مسلم وغيره عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب فمتنعوا من تزويج من المحرمين وقالوا بطلان عقد وقد ثبت أن عمر علياً وغيرهما من الصحابة فروا بين محرمين وبين امرأته وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وقالوا يقدم القول على الفعل لاحتمال الاختصاص في الفعل بخلاف القول فإنه نص في التشريع وذلك لأن الله تعالى قد نهي عن الرفث لكونه من دواعي الجماع والعقل لا يقوى على دواعي الجماع وكان النبي صلى الله عليه وسلم أملك الناس لأبيه فما كان النكاح في حقّه صلى الله عليه وسلم من باب الرفث بخلاف غيره وكذلك إذا تعارض البيهقي والمحرم قدم المحرم حتى يحصل الامتنان بقوله تعالى فلا زنت والحنفية حكموا الفقيهاً بين المتعارفين وقالوا لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمة للتسرى وغيره كما ذهب إليه انس فيما أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنساً عن نكاح المحرم فقال لا بأس وهل هو إلا كالبيع قال الحافظ وأسانة قوى ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الأحرار وأما قول من قال أن هذا قياس في مقابلة النص وهو باطل فمن فروج بان القياس إنما احتج به هنا تقوية لاحد المتعارفين من النصوص فما هو إلا عمل بالنص لا مصير إلى القياس ولا الركون إليه وأما قولهم بأنه من باب الرفث فيقتضي منع المحرم شراء الجارية لأجل التسرى قصداً في حال حرّامه ولا قائل به، وأما حديث عثمان فقد تقدم الكلام عليه والجواب عنه في أوائل الباب فليذكر وأما شيخنا المحمود قدس الله روحه في قصة ميمونة أن تحقيق هذا الباب يحتاج إلى تعيين مكان النكاح وزمانه فالذي ثبت بالروايات الصحيحة الصريحة أنما هو وقوعه بسرت كما أخرجه النسائي من طريق قتادة ويعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما ميمونة بنت الحارث وهو محرّم وفي حديث يعلى بسرت، وقال ابن سعد حدثنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان أخبرني ميمون بن مهران سألت صفية بنت شيبة فقالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بسرت ونبيها في ثبة لها وماتت بسرت ودقنت في موضع قبعتها وفي حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة عند أبي داود قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حلالان بسرت وهذا الحديث مما عارض به المانعون حديث ابن عباس وبالجملة فقد اتفق الفريقان على وقوع النكاح بسرت وسرت من المشاهير المشهورة بين المحرمين

قريباً مكة دون الوادي المشهور بوادي فاطمة قال الطبري هو على عشرة اصيال من مكة وقال القاري الصحيح انه على ستة اميال والله اعلم
والغرض انه خارج الحرم وداخل الميقات قطعاً وقد ثبت في صحيح البخاري مثلاً انشأ احرامه صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة في عمره احدى
المتقدمة على عمره القضاء التي وقع فيها تزوجه صلى الله عليه وسلم بميمونة رضي الله عنها فهذا ظاهره ان توثيق الواقيت قد سبق عمره
القضاء خلافاً لما حكاه الاثر عن احمد انه وقع عام حجة الوداع قال شيخنا وحينئذ يدور البحث في حديث الباب على ان نخاحه صلى الله عليه وسلم
ميمونة هل وقع بسرت فاهباً الى مكة او اثباتاً منها فان ثبت الاول ثبت نخاحه في حالة الاحرام البتة ولو صح الثاني صح قول من قال انه تزوجها
وهما حلالان والذي يظهر من القرائن والرايات ان النكاح وقع بسرت فاهباً والبناء به اثباتاً فقد روى الطحاوي عن طريق محمد بن اسحق
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حرام فاقام بمكة ثلاثاً فأتاه حبيب بن عبد العزى في نفر من
قريش في اليوم الثالث فقالوا انه قد انقضت اجلك فامروا فخرج عنا فقال وما عليكم لو تركتوني فعميت بين اظهركم ففصنعنا لكم طعاماً فحضرتموه
فقالوا لا حاجة لنا في طعامك فامروا فخرج عنا فخرج بنى الله صلى الله عليه وسلم ميمونة حتى عرس بها بسرت ونقل ابن القيم في الهدى عن
منازي موسى بن عقبة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثاً فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وحبيب بن عبد العزى
ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس الانصاف يستحدث مع سعد بن عباد فصاح حبيب نناشك الله والعقد لما خرجت من ارضنا
فقد مضت الثلاث فقال سعد بن عباد كذبت لا امر لك ليست بأرضك ولا أرض آبائك والله لا يخرج ثراذي رسول الله صلى الله عليه وسلم
حوليتاً او سهيلاً فقال الى قد نكحت منكم امرأة فما يصبركم ان امكث حتى ادخل بها ونصنع الطعام فتأكل وتأتون معنا فوالله اننا نشارك
الله والعقد لما خرجت عنا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم اباراً فاعف فاذن بالرحيل وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بطن بسرت
فأقام بها وخلف اباراً فراح ليحمل ميمونة اليه حين يسى فأقام حتى قد مت ميمونة ومن معها وقد لقوا اذى وعناء من سفهاء المشركين وصبيا
فبنى بها بسرت ثراذي وسار حتى قد الم المدينة وقد الله ان يكون قبر ميمونة بسرت حيث بنى بها فهذا كله لا يستقيم الا على القول بوقوع
النكاح بسرت محرماً ذاهباً الى مكة والبناء به حلالاً راجعاً منها واليه يشير ما مضى آنفاً في حديث صفية بنت شيبة فان كلامها في صدر
التعجب يقتضي ان تكون الوقائع الثلاثة المتفرقة ارضنة من النكاح والبناء والموت اجتمعت في مكان واحد واقع في الطريق وقد اعترف
بظهوره الحافظ في الاصابة حيث قال وقد انتشر الخلاف في هذا الحكم بين الفقهاء ومنهم من جمع بانه عقد عليها وهو محرم وبني بها بعد
ان أحل من عمرته بالتعميم وهو حلال في الحل وذلك بين من سياق القصة عند ابن اسحاق ام - ولعله اطلق التعميم على سرت توسعاً
للمقاربة وبهذا التفسير يندفع كل ما قالوه في تأويل حديث ابن عباس وتوهمه فمن وجوه التأويل ما ذكره الترمذي عن بعضهم ان معني
قوله تزوجها وهو محرم اي ظهر أمرت ويحبها واشتهر حال كونه محرمًا وان كان وقوع العقد قبل الاحرام وهذا باطل بالبداية لما ذكرنا من
وقوعه بسرت ذاهباً الى مكة فهو واقع في حالة الاحرام لا محالة وحينئذ فالاقرب الى الصحة ان يأول حديث يزيد بن الأصم وميمونة بما
أوله به حديث ابن عباس اعني انه صلى الله عليه وسلم تزوجها محرماً ولكن ظهر وفشا أمرت ويحبها وهو حلال حين بنى بها بسرت راجعاً من مكة
الى المدينة اذ حين اراد الوليمة بمكة وهكذا قول من قال ان معني تزوجها وهو محرم اي داخل الحرم اذ في الشهر الحرام رجع ابناء سياق الرايات
عنه ظاهر البطلان فان سرت ليس من الحرم والنكاح والبناء كلاهما قد وقع في موضع واحد اي سرت وشهر واحد وهو ذو القعدة الحرام فكيف
يستقيم قوله تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال كما في صحيح البخاري من باب عمرة القضية ومن التأويلات البعيدة البين سقوطها ما جوزه
الحافظ ان ابن عباس كان يرى ان من قلل الهدى يصير محرماً والبنى صلى الله عليه وسلم كان قلل الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة
فيكون اطلاقه انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اي عقد عليها بعد ان قلل الهدى وان لم يكن تدبس بالاحرام وقد علمت تعيين موضع
النكاح ووقته ولم نجد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم قد تجاوز الميقات من غير احرام في شيء من اسفاره للحج والعمرة وقد
صح احرامه من ذي الحليفة في عمرة الحديبية قبل عمره القضاء بعام كما نقلت على ان الحافظ نفسه صرح في الفتح ان حديث ابن عباس
جاء مثله صحيحاً عن عائشة وابي هريرة وجاء عن الشعبي ومجاهد مثله ان يقال انه كلفهما تفقوا على اشتباث الاحرام بحجة تقليد
الهدى واطلاق لفظ الحرم عليه من دون تلبسه بالاحرام فهذا والله ما يرده المؤول ايضاً اذ ارجع الى وجلاذه وتنبه له ومن ههنا
يظهر ان نسبة الغلط او الزهول الى ابن عباس كما صدر عن سعيد بن المسيب وهو في سنن ابى داود جراءة عظيمة لا يقبلها قلب
منصف من خصوصاً على قاعدة الحديثين كما قاله صاحب بذل الجهد قدس الله روحه بل نسبة الوهم او الغلط الى يزيد بن الأصم سهل

باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أويله

وحدثنا قتيبة بن سعيد قال قال ناليت ح قال وحدهنا محمد بن زهير قال قال ناليت عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض **وحدثنا** زهير بن حرب عن محمد بن مثنى جميعاً عن يحيى القطان قال زهير نايجي عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه

من نسبته الى ابن عباس كما نبه عليه عمر بن دينار في مجلس الزهري فلم يذكر الزهري عليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب** تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أويله قوله لا يبيع بعضكم على بيع بعض الخ قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو ان يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار أنفخ لا يبيعك بأقلص أو يقول للبائع أنفخ لا اشترى منك بأزيد وهو جمع عليه كذا في الفقه وقد عداه الحنفية لما كره تحريمهما في رد المحتار في أقرب الى معنى التحريم قوله على خطبة بعض الخ بكسر الخاء أي بعد التوافق على الصداق كما في المرواة وسياق الكلام عليه قوله على بيع أخيه الخ ظاهر التقيد بأخيه ان يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأذراع أبو عبيد بن حروبه من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سوا المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الآخر خرج الغالب فلا مفهوم له قوله على خطبة أخيه الخ قال الحافظ قال الجمهور هذا النهي للتحريم وقال الخطابي هذا النهي للتأديب ليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء كذا قال وكلاماً لامة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عند الجمهور لا يبطل العقد بل يحكم النوى ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شرطه فقال الشافعية والحنابلة محل التحريم ما اذا صرح بالخطبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون أذنها معتبراً بالاجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة لان الأصل الاباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتمريض كقولها لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم ايضاً واذا المرد ولو تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خطبة معاوية وأبو جهم فلم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليها بل خطبها لأسامة وأشار النوى وغيره الى انه لا حجة فيه لاحتمال ان يكون خطباً معاً ولو لم يعلم الثاني خطبة الأول والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب عليه تقدير ان يكون خطباً فكانت لما ذكر لها في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لأسامة وحكي الترمذي عن الشافعي ان معنى حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت اليه فليس لأحد ان يخطب على خطبته فاذا لم يعلم رضاها ولا ركنها فلا بأس ان يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت نيس فانها لم تجبر برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم ينشر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد رضاها اجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى القولين ونزل الشافعي في البكر على ان سكوتها رضا بالخاطب عن بعض المالكية كما منع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجدت شرط التحريم ووقع العقد الثاني فقول الجمهور يصح مع ارتحاب التخييم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعد وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعد وحجة الجمهور ان المنع من الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة وصرح بعض الشافعية بان محلل التحريم اذا كانت الخطبة من الأول جائرة فان كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يفسخ الثاني بعد انقضاء العدة ان يخطبها وهو واضح لان الأول لم يثبت له بذلك حتى واستدل بقوله لا يخطب على خطبة أخيه ان محل التحريم اذا كان الخاطب مسلماً فلو خطب الذمي ذمياً فأراد المسلم ان يخطبها جاز له ذلك مطلقاً وهو قول الأولين ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيد قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن أخ المؤمن فلا يحل لأحد من المؤمنين ان يخطب على خطبة أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا الخاطب قطيع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النبي بالمسلم وقال ابن المنذر لا أصل في هذا الاباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيلاً بالمسلم بقي ما عدا ذلك على أصل الاباحة وذهب الجمهور الى الخاطف الذي يخطب على خطبة أخيه وان التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تفتوا أولادكم وكقوله تعالى وربا بكم اللاتي في تجويزه ونحو ذلك وبناء بعضهم على ان هذا المنع هل هو من حقوق العقد احترامه او من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قاله الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قاله غيره وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر من جعلها من حقوق الملك اثبتها له و من جعلها من حقوق المالك منعه وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك من ان الخاطب الأول اذا كان فاسقاً جاز للضعيف ان يخطبوا على خطبته ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما اذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفولها فتكون خطبته كالأخطبة

الآن يأذن له **وحد ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا علي بن مسهر عن عبيد الله بهذا الاسناد **وحد ثنا** أبو كامل قال نا حماد قال نا أيوب عن نايع بهذا الاسناد **وحد ثنا** عمرو الناقد وزهير بن حرب ابن أبي عمر قال زهير نا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله نعى ان يبيح حاضر لباد

ولم يعتبر الجمهور ذلك اذا صدرت منها علامة القبول وقد اطلق بعضهم الاجماع على خلاف هذا القول ولتحقق هذا ما حكاه بعضهم من الجواز
اذا لم يكن الخاطب الاول اهلاً في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب سوقي بنت ملك وهذا يرجع الى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة
على خطبة امرأة أخرى الخاتمة الحكم النساء بحكم الرجال وصورته ان ترغب امرأة في رجل وتدعوه الى نزولها فيجيبها كما تقدم فنجوز امرأة
أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وترهبه في التي قبلها وقد مر جواب استحباب خطبة اهل الفضل من الرجال ولا يخفى ان محل هذا اذا كان
المخطوب عذراً لا يتزوج الا واحدة فاما اذا جمع بينهما فلا تحريم **قوله** الا ان يأذن له الخ فيحتمل ان يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة
الشافعي ويحتمل ان يختص بالخير ويؤيد الثاني رواية البخاري في النكاح من طريق ابن جريح عن نافع بلفظ نفي ان يبيع الرجل على بيع أخيه
ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله او يأذن له الخاطب من ثلث خلاف الشافعية هل يختص ذلك بالنكاح او يلتحق به
البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد اخرج النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يتباع او يذر قال
الحافظ واستدل به على ان الخاطب الاول اذا أذن للخاطب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له او يتعدى لغيره
لان مجرد الأذن الصادر من الخاطب الاول دال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعل منه يجوز لغيره ان يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز
للمأذون له بالتقصيص ولغيره بالمأذون له بالاحاق **قوله** ان يبيع حاضر لباد اي يبيعه حاضر لباد اي يبيعه حاضر لباد اي يبيعه حاضر لباد
فالبادي من كان من اهل البادية اي البرية ويقال حضري وبدوي نسبة الى الحضرة البدو قال صاحبنا وكرة يبيع الحاضر لبادي وهذا في حالة
فقط وعوز بتجريك الواو اي الحاجة والا لا لانعدام الضرب قيل الحاضر المالك والبادي المشتري، يشته عليه والهداية حيث قال وهو ان يبيع
من اهل البدو طمعاً في الثمن الغالي لما فيه من الاضرار بهم ام اي باهل البلد قال الحيدري المولى ويشهد لصحة هذا التفسير باي القصر والعمارة
عن ابن يوسف لو ان امرأاً قد مو الكوفة وارادوا ان يمتدوا منها ويضرب ذلك باهل الكوفة قال انهم عن ذلك قال لا ترى ان اهل البلدة
يمنعون عن الشراء للمحكمة فهذا اولى، والصحيح ان الحاضر السمسار والبادي البائع لموافقة آخر الحديث اي قوله صلى الله عليه وسلم في بعض
الروايات دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ولموافقة لتفسيره راوى الحديث كما في الصحيحين قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد
قال لا يكون له سمساراً قال في فتح القدير قال الحلواني هو ان يمنع السمسار الحاضر لقروى من البيع ويقول له لا تبع انت انا اعلم بذلك
فيتوكل له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لخص على الناس، وقال غير الحنفية صورته ان يجيء غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت
في الحال فيأتيه بلدي فيقول له ضعه عندي لأبيعه لك على التديج باعني من هذا السهم فحجوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاذ في معنى
قال وانما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فأحق به من يشأركه في عدم معرفة السهم الحاضر واضرار اهل البلد بالاشارة عليه بان لا يباد
بالبيع وهذا تفسير الشافعية والحنابلة وجعل المالكية البداية قليلاً وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك الا من كان يشبهه قال فاما اهل
القرى الذين يعرفون اشنان السلع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النية فالجمهور انه على التحريم بشرط
العلم بالنية وان يكون المتاع المطلوب مما يحتاج اليه وان يعرض الحضرى ذلك على البدوي فلو عرض له البدوي على الحضرى لم يمنع وراى بعض
الشافعية عموم الحاجة وان يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد اكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى واللفظ
والذي ينبغي ان ينظر في المعنى الى الظهور والخفاء فيحيط بظاهره ويختص بالنص او يعمد وحيث يخفى فاتباع اللفظ اولى فاما اشتراط ان يتمس
البادي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرب الذي علل به النية لا يفتقر الى الحال فيه بين سؤال البدوي و
عرضه واما اشتراط ان يكون المتاع مما تدعو الحاجة اليه فمتوسط بين الظهور وعدمه واما اشتراط ظهور السعة فكذلك ايضا الاحتمال ان
يكون المقصود مجرد تقويت الرية والمزق على اهل البلد واما اشتراط العلم بالنية فلا اشكال فيه، قال العيني رحمه الله وقال الكرماني ولو خاف
النية وباع الحاضر لبادي صح البيع مع التحريم قلت هذا عجيب منه هو ان النية عندهم يرفع الحكم مطلقاً فكيف يقولون صح البيع مع التحريم وهذا
لا يمشي الا على اصل الحنفية وقال ايضاً قال ابو حنيفة يجوز بيع الحاضر لبادي مطلقاً الحديث الذي النصيحة قد ثبت ليس على الإطلاق بل
انما يجوز اذا لم يكن فيه ضرر لاحد المتعاقدين قال الحافظ وقد اجاز الازاعي ان يشير الحاضر على البادي وقال ليست الاشارة ببيعاً وعن الليث

او يتناجشوا او يخطب الرجل على خطبة اخيه او يبيع على بيع اخيه ولا تسأل المرأة طلاق اخيها لتكتفي ما في اناؤها او نافي
صكفتها زاد عمر في روايته ولا يسوم الرجل على سوم اخيه **وحديث** حرملة بن يحيى قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس
عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتناجشوا ولا يبيع المرء على بيع
اخيه ولا يبيع حاضر لباد ولا يخطب المرء على خطبة اخيه ولا تسأل المرأة طلاق اخيها لتكتفي ما في اناؤها **وحديث** ابو بكر
ابن ابي شيبة قال نا عبد الله بن عمر قال حدثني محمد بن رافع قال قال عبد الرزاق جميعا عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد مثله
غير ان في حديث معمر لا يزد الرجل على بيع اخيه **وحديث** يحيى بن ايوب في قتيبة بن سعيد عن ابن جريح عن اسمعيل
ابن جعفر قال ابن ايوب نا اسمعيل قال اخبرني العلاء عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسوم المسلم
على سوم المسلم ولا يخطب على خطبته **وحديث** احمد بن ابراهيم الدارقى قال نا عبد الصمد

والى حنيفة لا يشير عليه لانه اذا اشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نفي عن البيع له ليست
الاشارة بغيره وقد ورد الامر بنحوه فدل على جواز الاشارة، ام قلت ولكن فيها ترك النصح لاهل البلد ان تضربوا بها والله اعلم **قول** يتناجشوا
الخ من النجش نفخ النون والحجم وقيل بسكونها بعدها مجمة وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد يقال نجشت الصيد
أنجشته بالضم نجشتا وفي لشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها سمي بذلك لان الناجش يثير الرغبة في السلعة
ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتريه في الأشتم ويقع ذلك بغير علم البائع فينجش بذلك الناجش وفي الدر المختار وكراه النجش ان يزيد لا يريد
الشراء او يدحه بالميس فيه ليروجه ويجري في النكاح وغيره قال ابن بطال اجمع العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع
اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند
الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياسا على المصراة
والاصح عندهم صحة البيع مع الاثر وهو قول الحنفية ولفظ النجش في رحمة الله النجش ان يحضر الرجل السلعة يتابع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد
شراءها ليفتدي به السوم فيعطون بها اكثر مما كانوا يعطون لولم يسمعو اسومه فمن نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالني والبيع جائز
لا يفسد معصية رجل نجش عليه وقد انفق اكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بالتقدم وقيل ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم الحريم
بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلوان رجلا رأى سلعة رجل يتابع يردون قيمتها فزاد فيها للتشتي الى قيمتها لم يكن ناجشا
عاصيا بل يوجب على ذلك بنيته وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وكذا صرح به اصحابنا قال في الدر المختار ثم النجش محمول على ما اذا
كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا ارتفع لا يكره لانفاء الخلاف، ام - بل نقل بعض الفقهاء عن شرح الطحاوي انه في هذه الصورة محذور، قال الحافظ
وفيه نظر اذ لم يتعين النصيحة في ان يومهم انه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه ان يزيد على من يريد الشراء اكثر مما يريد ان يشتريه
فلذا يريد النصيحة مندوحة عن ذلك ان يعلم البائع بان قيمة سلعتك اكثر من ذلك ثم هو باختياره يود ذلك ويجعل ان لا يتعين عليه اعلامه
بذلك حتى يسأله للحديث الآتي دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصر احدكم اخاه فليصحه والله اعلم **قول** ولا تسأل المرأة
طلاق اخيها لم تقدم بيان قريبا في باب تحريم الجمع بين المرأة وءمتها فراجع **قول** لا يسوم المسلم الخ قال الحافظ وذكر المسلم لكونه اقرب
الى امتثال الامر من غيره وفي ذكره ايدان بانه لا يليق به ان يستأثر على مسلم مثله **قول** على سؤ المسلم الخ صورتان يأخذ شيئا ليشتره
فيقول له دعه لا يبيعك خيرا امند بتمنه او مثله بل يخصه ويقول للمالك استردده لا شترته منك باحتار وعمله بعد استقر الثمن وركون احدهما
الى الآخر فان كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا فقيه وجهان للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ
الحديث لا يدل عليه وتعقب بانه لا بد من امر مبين لموضع التحريم في السوم كان السوم في السلعة التي يتابع فيها يزيد لا يحرم انفاقا كما نقله
ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الاخر ما انما لم يكن
المشتري مغبورا غيبا فاحشاً وبه قال ابن حزم واختر محمد بن الدين النصيحة لكن لم تخصص النصيحة في البيع والسوم فانه ان يعرفه ان قيمتها كذا
وانك ان بعتهما بكذا مغبون من غير ان يزيد فيها فيمنع بذلك بين المصلحين وذهب الجهمي الى صحة البيع المذكور مع تأثير فاعله عند المالكية
والحنابلة في فساد روايتان وبه جزم اهل الظاهر والله اعلم كذا في الفقه قال في الدر المختار والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستمنا وذكروا
الاخ في الحديث ليس قيلا بل لزيادة التنفير وهذا بعد الاتفاق على ما في المتن والا لا يكره لانه بيع من يزيد، ام - قال ابن عابدين ح قوله بل لزيادة

قالنا في كتابنا في بيان ما لا ينفك عن

قال ناشئة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **وحدثنا محمد بن مثنى قال**
نا عبد الصمد قال ناشئة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **الأنهم قالوا على سؤم**
وخطبة أخيه وحدثني أبو الطاهر قال أنا عبد الله بن وهب عن الليث وغيره عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن
ابن شماس أنه سمع عقبة بن عامر على المنبر يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن
أن يتباع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذ **وحدثنا يحيى بن يحيى قال** قرأت على مالك عن نافع عن
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليست بينهما صداق
وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن مثنى وعبيد الله بن سعيد قالوا نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم مثله غير أن في حديث عبيد الله قال قلت لنافع ما الشغار **وحدثنا يحيى بن يحيى قال** نا محمد بن زيد عن عبد
السراج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار **وحدثنا محمد بن رافع قال** نا عبد الرزاق قال أنا
معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال
نا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار زاد
ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجه ابنتك وأزوجه ابنتي وزوجه ابنتك وأزوجه ابنتي **وحدثنا**
أبو كريب قال نا عبد الله بن عبيد الله بهذا الأسناد ولم يذكر زيادة ابن نمير **وحدثني** هارون بن عبد الله قال نا جاج بن محمد
قال قال ابن جريح **قال** وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق قال أنا ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير
التفسير لأن السؤم على السؤم يجب إيجاشاً واضراً وهو في حق الآخر أشد منافع قال في التفسير كقوله في الغيبة ذكر لك أخاك بما يكره إذا خلا
في منع غيبة الذي **قوله** عن العلاء وسهيل عن أبيهما أن قال النوى هكذا صورته في جميع النسخ وأبو العلاء غير أبي سهيل فلا يجوز أن يقال عن
أبيهما قالوا وصوابه أبو يحيى قال القاضي وغيره ويصح أن يقال عن أبيهما بفتح الباء على لغة من قال في تشييد الأب أن كما قال في تشييد اليد يدا
فتكون الرواية صحيحة لكن الباء مفتوحة والله أعلم **قوله** حتى يذرا أي يترك وفي البخاري من حديث أبي هريرة ولا يخطب الرجل على خطبة
أخيه حتى ينكح أو يترك قال المحاذي حتى يزوجه الخطيب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطيب الأول التزويج فيجوز حينئذ
للتاني الخطبة فالأختان في حديثنا الأول ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء وظاهر الأولى قوله تعالى حتى ينكح الخطيب في سؤم الخطيب
باب تحريم شغار ووطأ **قوله** في عن الشغار أن قال العلماء الشغار بكسر الشين المعجمة وبالعين المعجمة أصله في الماخنة الرفع
يقال شغرت الكلب إذا رفع رجله ليبول كأنه قال لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك وقيل هو من شغل لبس إذا خلاخلخله عن الصدق يقال
شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع كذا في الشرح وسأيت تفسيره الشرعي **قوله** على أن يزوجه ابنته أن ذكر البنت في تفسير الشغار مثال
وسأيت في رواية أخرى ذكر الأخت قال النوى اجتمعوا على أن غير البنات من الأخوات بنات الأخ وغيرهن كالبنت في ذلك والله أعلم
قوله قلت لنافع ما الشغار أن قال المحاذي قال بالوليد الباجي الظاهر أنه (أي تفسير الشغار المذكور في الرواية السابقة) من جملة الروايات
وعليه يحتمل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفع أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعاً فقد ثبت
ذلك من غير ما يثبت من رواية أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال
وزاد ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجه ابنتك وأزوجه ابنتي وزوجه ابنتك وأزوجه ابنتي وهذا يحتمل أن يكون مرفوعاً
عبيد الله بن عمر بن الخطاب إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني ورود في حديث انس وجابر وغيرهما أيضاً فخرج
عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وأبان عن انس مرفوعاً لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوجه الرجل أخته وأخته بائنة ووطأ ليهتم في طريق نافع
ابن يزيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً في عن الشغار والشغار أن ينكح هذه هذه بغير صداق بضع هذه هذا بضع هذه صدق
هذا وآخر أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي رجانة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يقول زوج هذا من هذا
وهذه من هذا بالأمهر قال القرطبي تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فيقبول
أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقرب بالحال، أم وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنع ظاهر الحديث في تفسيره فإن فيه وصغير أحدهما
تزوج كل من الوليين وليته للأخر بشرط أن يزوجه وليته والثاني خالف بفتح كل منهما من الصداق فمنهم من اعتبرهما ما حتى لا يمنع

باب الرداء في النكاح

انه سمع جابر بن عبد الله يقول نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار **حل ثنا يحيى بن ايوب قال نا هاشم قال و**
حدثني ابن نمير قال نا وكيع قال وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو خالد الاحمر قال وحدثنا محمد بن مثنى قال نا يحيى
هو القطان عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان احق الشرط ان يوفي به

مثلاً اذا رجع كل منهما الاخر بغير شرط وان لم يذكر الصداق او رجع كل منهما الاخر بالشرط وذكر الصداق وذهب اكثر الشافعية الى ان علة النهي
 الاشتراك في البضع لان بضع كل منهما يصير مورد العقد وجعل البضع صداقاً فخالفت الايراد عقد النكاح وليس المقصود للبطلان ترك ذكر
 الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما اذا لم يصح ما يذكر البضع فالاصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على
 خلافه كما نقله الحافظرم وقال القفال العلة في البطلان التخليق والتوقيف فكانه يقول لا ينبغي لك نكاح بنتي حتى ينقضي لي نكاح بنتك
 وقال الخطابي كان ابن ابي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضواً من اعضائها وهما الاضلاع فيفسده وتقرير ذلك انه يزوج لبيته
 ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقاً للآخرى، ونقل الحزقي ان احمد نص على ان علة البطلان ترك ذكر المهر ورجح ابن تيمية في المحرر ان علة
 التشريك في البضع وقال ابن دثير العبد ما نص عليه احمد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما فانه يشعر بان جهة
 الفساد ذلك وان كان يجتمل ان يكون ذلك ذكر المهر كجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بان عدم الصداق له مدخل في النهي يؤيد
 حديث ابي ربيعة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطلان
 وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده وحكاها ابن المنذر عن الاوزاعي وذهب الحنفية الى صحته ووجب مهر المثل وهو قول الزهري
 ومكحول والثوري والليث ورواية عن احمد واسحاق وابي ثور وهو قول علي بن مذهب الشافعي لاختلاف الجهة لكن قال الشافعي ان النساء محرمات الا
 ما احل الله او ملك يمين فاذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم كذا في الفتح - وقال ابن بطال لا يكون البضع صداقاً عند احد من العلماء وانما قالوا
 ينقضي النكاح بمهر المثل اذا اجتمعت شرطه والصداق ليس بركن فيه فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كذا ذكر -
 انتهى - وهذا محصل ما قاله ابو زيد وغيره من ائمة الحنفية، وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله ثم حكم هذا العقد عندنا صحة فساد التسمية
 فيجب فيه مهر المثل وقال الشافعي رحمه الله بطل العقد بالمنقول والمقول، اما الحديث فحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي
 عن نكاح الشغار والنهي يقتضي فساد المني عنه والفساد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقاً وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شغار في
 الاسلام والنهي زعم لوجوده في الشرع واما الثاني فان كل بضع صداق حينئذ ومنكوح فيكون مشتركاً بين الزوج ومستحق المهر وهو باطل
 والاطناب في تقريره مستغنى عنه والجواب عن الاول ان متعلق النهي والنهي مسمى الشغار وما خذ في مفهومه خلوة عن الصداق وكذا البضع
 صداقاً ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وبايصدق عليها شرطاً فلا يثبت النكاح كذلك بل يبطله فيسقط نكاحاً مسمى فيه ما لا يصح مهر فينقضي
 موجبا لمهر المثل كالنكاح المسمى فيه خمر او خنزير فما هو متعلق النهي لم يثبت وما اثبتناه لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته اعني
 ما يفيد الانعقاد بمهر المثل عند عدم تسمية المهر وتسمية ما لا يصح مهر افضله انا قائلون بموجبا لمنقول حيث نفينا له ولم نوجب البضع مهر
 ام قال ابن عابد بن زاذ الزيلعي او هو اي النهي محمول على الكراهة ام - اي الكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شغراً حقيقة
 وان سلم فالنهي على معنى الكراهة فيكون الشرع اوجب فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النهي والثاني من الاولية الدالة على ان مسمى فيه لا يصح
 مهر فينقضي موجبا لمهر المثل وهذا الثاني دليل على حمل النهي على الكراهة دون الفساد وهذا التقرير اندفع ما اورد من ان حملته على الكراهة يقتضي ان الشغار
 الآن غير مفسوخ لا يجابنا فيه مهر المثل وجه الدفع انه اذا حمل النهي على معنى الفساد فكونه غير مفسوخ الآن اي بعد ايجاب مهر المثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة فالنهي باق
 فانهم ام - قال ابن الهمام الجواب عن الثاني اي المحققون بتسليم بطلان الشركة في هذا الباب ونحن لم نثبت اذ لا شركة بين الاستحقاق وقد ابطالنا
 كونه صداقاً فبطل استحقاق مستحق المهر نصفه فبقى كله منكوحاً في عقد شرط فيه شرط فاسد ولا يبطل به النكاح بخلاف ما لو زوجت
 نفسها من رجلين فان بطلان الاشتراك فيه لم يستلزم بطلان النكاح وانما استلزمه عدم موجب التعيين لعدم الاولوية، ام - قلت قد قد
 النظر فيه ابن السمعاني من الشافعية فقال في بطلان نكاح الشغار من جهة المعنى انه يمنع مما لا يوجب في البضع للزوج والنكاح لا ينقضي
 الا بايجاب كامل ووجه قولنا يمنع ان الذي اوجبه للزوج نكاحاً هو الذي اوجبه للمرأة صداقاً واذ لم يحصل كما لا يوجب لا يصح فانه جعل
 عين ما اوجبه للزوج صداقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فانه لا يكمل الجعل الاول، ام - يظهر الجواب

ما استعملت فيه الفرج هذا لفظ حديث أبي بكر وابن شبة غير أن ابن شبة قال الشرط **لحديث** عبد الله بن عمر بن ميسرة القواريري قال ناخلة بن الحارث قال ناهشام عن يحيى بن أبي كثير قال نا بوسلة قال نا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الأيتام

عنه بالتأمل والأمعان في كلام ابن الصمام رحمه الله تعالى **باب** الوفاء بالشرط في النكاح قوله ما استعملت فيه الفرج الزاوي الشرط التي يشترطها الناس في معاملاتهم أحققها بالوفاء بشرط النكاح لأن امرأه أحوط وبأية أضيقت، قال القاضي المراد بالشرط ههنا المهر لا منه المشروط في مقابلة البضع وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة فإن الزوج التزمها بالعقد فكانها شرطت فيه وقيل كل ما شرط الزوج تزويجاً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً، قال الحافظ وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصلابة وبعضهم يسميه الحلول فقول هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قال ميسرة وعلي بن الحسين وقيل يختص ذلك بالاب دون غيره من الأولياء وقال الشافعي أن وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها وإن وقع خارجاً عنه لم يجب وقال مالك أن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر وأخرج عنه فهو لمن ذهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريح عن عمر بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمر بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيتها امرأة تكنت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما كرمه الرجل ابنته أو اخته وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمر بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخرجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال إذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي وأحمد وأبو حنيفة كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول على الشرط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والأناقة والكسوة والسكنى وإن لا يقصر في شيء من حقها من قيمة ونحوها وكشرطه عليها أن لا يخرجها إلا بأذنه ولا تمنعه نفسها ولا تنصرف في مناعة إلا برضاها ونحو ذلك وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقصر لها أو لا يتبرأ عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل أن وقع في صلب العقد لغى وصح النكاح بمهر المثل وفي وجه يجب التمسك ولا اثر للشرط وفي قول الشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً، قال الترمذي وقال علي بن سفيان شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشرط الجائز لا المنهي عنها - م - وقد اختلفت عن عمرو بن وهب بأسناد جيد عن عبيد بن السيف أن رجلاً تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال للمرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادت الرمايات عن عمر فهذا قد قال بالقول الأول عمر بن العاص ومن التابعين طاووس أبو الشعثاء وهو قول الأوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور يقول علي حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين علماً لا يخرجها فله أخرجهما ولا يلزمه إلا التمسك وقالت الحنفية لها أن ترجع عليه بما انفقته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنده يصح ويستحق الكل وقال أبو عبيد الذي نأخذ به أنا نأمره بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك قال وقد اجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا وما يقوى حمل حديث عقبة على التذنب ما سألني في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طوى ولا سكران وغيرهما من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء منها كان شرطاً ليس في كتاب الله فيبطل وفي الحديث المسلمون عند شروطهم إلا بشرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً وأيضاً ورد فيه المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق وأخرج الطبراني في الصغير بأسناد حسن عن جابر بن النضر صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقال لي شرطت لزواجي أن لا أتزوج بعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا لا يصح - **باب** استثنائات الشيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت قوله حديثنا هشام الم هو الدستواني قوله لا تنكح الأيتام على صيغة المجهول ولا يترتبشيد بالياء المكسورة امرأة لا زوج لها، قال الحافظ وظاهر هذا الحديث أن الأيتام هي الشيب التي فارتت زوجاتها بوجوب أو طلاقاً لمقابلةتها بالبكر وهذا هو الأصل في الأيتام ومنه قولهم الغزو مأثمة أي يقتل الرجال فتصير النساء أيتاماً وقد تطلق عليهن لا زوج لها أصلاً ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيباً وحكى المارودي القولين لأهل اللغة وقد وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني لا تنكح الشيب ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الشيب تشاور، م - قلت وهذا هو القوي عندي في شرح هذا الحديث إلا أنه محمول عندنا على البالغ في كلا الشقين من البكر والشيب

حتى تستأمر ولا تتكلم البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف أذنها قال **تسكت** **حدثني** زهير بن حرب قال قال اسمعيل ابن ابراهيم قال نا الحجاج بن ابى عثمان **ح** قال وحدثني ابراهيم بن موسى قال انا عيسى بنى ابن يونس عن الاوزاعي **ح** قال وحدثني زهير بن حرب قال نا حسين بن محمد قال نا شيبان **ح** قال وحدثني عمر الناقد **ح** محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق عن معمر **ح** قال وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال انا يحيى بن كحشان قال نا مغوية كلهم عن يحيى بن ابى كثير **ح** مثل معنى حديث هشام واستاده والتفق لفظ حديث هشام وشيبان ومعناوية بن سلام في هذا الحديث **وحديثنا** ابو بكر بن

اذلا مخضلا مستأذن من لا تدرى بالاذن ومن يستوى سكوتها وسخطها كيف ولا رأى لها - وفي المواهب اللطيفة قال في البحر والمراد بالشيب في قوله ولا تتكلم الشيب حتى تستأذن انما هي البالغة اذ الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها كما في المخرج - **قوله** حتى تستأمر اصل الاستمرار طلب الامر المصلحة لا يعقل عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقل الا بعد ان تأمر بذلك **قوله** ولا تتكلم البكر حتى تستأذن كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الشيب البكر فعبير بالشيب بالاستمرار وللبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستمرار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى المستأمر ولهذا احتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك والاذن دأثر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر لانها قد تستحي ان تقصم هكذا في الفقه قال الشوكاني وبكر عليه ما في رواية حديث ابن عباس من ان البكر يستأمرها ابوها وان البكر تستأمر وصمتها اقرارها وفي حديث عائشة ان البكر تستأمر **ح** وكذلك في حديث ابى موسى وابى هريرة **قوله** قالوا يا رسول الله اسيأتى في حديث عائشة التصريح بأنها هي السائلة عن ذلك **قوله** وكيف اذنها **ح** في حديث عائشة فانها تستحي **قوله** ان تسكت **ح** قد تقدم منا ان الحديث محمول عندنا على البالغة ثيبا كانت او بكرا ففيه دلالة على ولاية الاجبار على البالغة ومنه ولاية الاجبار تنفيذ القول على الغير شاء او ابى كما في الدر المختار - قال في البدائع الولاية بالنسبة الى المولى عليه نوعان ولاية حتم واجباب وولاية ندى واستحباب وهذا على اصل ابى حنيفة وابى يوسف الاول واما على اصل محمد فمى نوعان ايضا ولاية استبداد وولاية شركة وهو قول ابى يوسف الآخر وكذا يقول الشافعي الا ان بينهما اختلاف في كيفية الشركة على ما ذكر ان شاء الله واما ولاية الحتم والاجباب والاستبداد فشرط ثبوتها على اصل صحيحنا كون المولى عليه صغيرا او صغيرة او مجنونا كبيرا او مجنونة كبيرة سواء كانت الصغيرة بكرا او ثيبا فلا تثبت هذه الولاية على البالغ العاقل ولا على العاقلة البالغة وعلى اصل الشافعي شرط ثبوت ولاية الاستبداد في الغلام هو الصغير في الجارية البكاره سواء كانت صغيرة او بالغة فلا تثبت هذه الولاية عندنا على الشيب سواء كانت بالغة او صغيرة والاصل ان هذه الولاية على اصل صحيحنا تدور مع الصغر وجودا وعدما وفي الصغير والصغيرة وعندنا في الصغير كذلك اما في الصغيرة فانها تدور مع البكاره وجودا وعدما وفي الكبيرة تدور مع الجنون وجودا وعدما وعلى هذا يفتى ان الاب والجد لا يملكان الكناح البكر البالغة بغير رضاها عندنا وقال الشافعي يملكانه ولا خلاف في انهما لا يملكان الكناح الشيب البالغة بغير رضاها وجه قوله ان البكر وان كانت عاقلة بالغة فلا تعلم بمصالح الكناح لان العلم بها يتوقف على التجربة والممارسة وذلك بالنسبة ولو وجدنا لم تحت بالبكر الصغيرة فبقيت ولاية الاستبداد عليها ولهذا انك الاب قبض صداقها من غير رضاها بخلاف الشيب البالغة لانها علمت بمصالح الكناح بالممارسة ومصاحبة الرجال فانقطعت ولاية الاستبداد عنها ولنا ان الشيب البالغة لا تزوج لابرضائها فكذلك البكر البالغة والجامع بينهما وجهان احدهما طريق ابى حنيفة وابى يوسف الاول والثاني طريق محمد وابى يوسف الآخر اما طريق ابى حنيفة فهو ان ولاية الحتم والاجباب في حالة الصغر انما تثبت بطريق النسيئة عن الصغيرة لعجزها عن التصرف على وجه النظر المصلحة بنفسها وبالبلوغ والعقل زال العجز وثبتت القدرة حقيقة ولهذا صارت من اهل الخطاب في احكام الشرع الا انها مع قدرتها حقيقة عاجزة عن مباشرة الكناح عجز ندى واستحباب لانها تحتاج الى الخروج الى محافل الرجال والمرأة مخدرة مستورة والخروج الى محفل الرجال من النساء عيب في العادة فكان عجزها عجزا ندى واستحبابا لا حقيقة فثبتت الولاية عليها على حسب العجز وهي ولاية ندى واستحباب لا ولاية حتم واجباب اثبات الحكم على قدر العلة واما طريق محمد فهو ان الثابت بعد البلوغ ولاية الشركة لا ولاية الاستبداد فلا بد من رضاها كما في الشيب البالغة على ما ذكره ان شاء الله تعالى في مسألة الكناح بغير ولي واما ملك الاب قبض صداقها لوجود الرضا بذلك منها دلالة لان العادة ان الاب يضم الى الصداق من خالص ماله ويجهز بنته البكر حتى لو نكحت عن القبض لا يملك بخلاف الشيب فان العادة ما جرت بتكرار الجواز وان كان الرضا في كناح البالغة شرط الجواز فاذا زوجت بغير اذنها توقف التزويج على رضاها فان رضيت جاز وان ردت بطل ثمران كانت ثيبا فرضاها يعرف بالقول تارة وبالفعل أخرى اما القول

بيان انواع الولاية واقرار العلماء في علة ثبوت الولاية وعلى من تثبت

ابن شبة قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال وحدثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن رافع جميعا عن عبد الرزاق واللفظ لابن رافع قال ناعبد الرزاق قال انا ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يقول قال ذكوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يتيكها اهلها أتستأمر من لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذا هي سكنت حل ثوبا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد قال لا نأكله قال وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لما لك حدثك عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتواحق بنفسها من وليها

فهو النصيب على الرضا ويجوز مجراه نحو ان تقول رضيت او اجرت ونحو ذلك، واما الفعل فهو التكين من نفسها والمطالبة بالمهر النقة ونحو ذلك لان ذلك دليل الرضا والرضا يثبت بالنص مرة وبالدليل أخرى وان كانت بكرا فان رضاها يعرف بهذين الطريقين وبالتالي هو السكوت ا- لما في الأحاديث الصحيحة قال الحافظ والمكر البالغ يزوجهما أبوها وكذا غيره من الأولياء واختلفت في استئمارها والحديث دال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاية الترمذي عن اهل العلم ا- قال صاحب البدائع واما اذا زالت عذرتها بالزنا فانها تزوج كما تزوج البكر في قول ابن حنيفة وعنده ابن يوسف ومحمد الشافعي تزوج كما تزوج الثيب احتجوا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال البكر تستأمر في نفسها والثيب تشاور وقال صلى الله عليه وسلم والثيب يعرب عنها لسانها وهذه شيب حقيقة لان الثيب حقيقة من زالت عذرتها وهذا كذلك فيجوز عليها احكام الثيب من احكامها انه لا يجوز نكاحها بغير اذنها نصا فلا يكتفى بسكوها ولا في حنفية ان علة وضع النطق شرعا اقامة السكوت مقامه في البكر هو الحياء وقد وجد ودلالة ان العلة ما قلنا اشارة النص والمقول اما الاول فاما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تستأمر النساء في ابضاعهن فقالت عائشة رضي الله عنها ان البكر تستأمر يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم ان الله عليه السلام اذا صامها قال ان قوله صلى الله عليه وسلم ان الله عليه السلام اذا صامها خرج جوابا لقول عائشة رضي الله عنها ان البكر تستحي اي عن الاذن بالنكاح لظننا والجواب بمقتضى عادة السؤال لان الجواب لا يتم بدون السؤال كانه قال صلى الله عليه وسلم ان الله عليه السلام اذا كانت البكر تستحي عن الاذن بالنكاح لظننا فانها صامها فهذا اشارة الى ان الحياء علة وضع النطق وقيام الصامت مقام الاذن علة منصوصة وعلة النص لا تنفي بحال النص كالطواف في الهرة ونحو ذلك واما المعقول فهو ان الحياء في البكر مانع من النطق بصريح الاذن بالنكاح لما فيه من اظهار رغبتها في الرجال لان النكاح سبب الرضى والناس يستنبطون ذلك منها ويذوقونها وينسبونها الى الرقابة وذلك مانع لها من النطق بالاذن الصريح وهو يحتاج الى النكاح فلا شرط استنطاقها وهي لا تنطق عادة لفات عليها النكاح مع حاجتها اليه وهذا لا يجوز والحياء موجود في حق هذه وان كانت شيبا حقيقة لان زوال بكارتها لم يظهر للناس فيستنبطونها منها الاذن بالنكاح صريحا ويعد منه من باب الوفاة ولا يزل ذلك فالمر بوجوب النكاح وبثبوت الرضا فيحينئذ لا يستتبع الاظهار بالاذن ولا يعد عيبا بل الامتناع عن الاذن عند استئمار الولي يعد معونة منه لوصول العلم للناس بظهور رغبتها في الرجال واما الحديث فالمراد منه الثيب التي تعارفها الناس ثيبا لان مطابق الكلام ينصرف الى المتعارف بين الناس ولهذا لم يرد في البكر التي زالت عذرتها بالطفرة والثبوت والحيضة ونحو ذلك في هذا الحديث وان كانت شيبا حقيقة والله اعلم قوله عز الجارية يتيكها اهلها ا- وقد مر في البخاري هذا الحديث من طريق الليث فخصصه وفيه انها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال الحافظ ودلت رواية البخاري سليمان المراد بالجارية في رواية مسلم البكر وقول الثيب قوله اذا هي سكنت ا- في الحديث المختار فان استأذنها فسكنت عزده غفارة او سكنت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اذن ولو بصوت لم يكن اذنا ولا ردا احتجوا بوضيعة بعد انعقد قال ابن الرهام في الفهر بعد حكاية الرعايات والمحول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو تشكل احيط، ام قال الحافظ واستدل بحديث الباب على ان البكر اذا اعلنت بالمنع لم يجز النكاح وان اعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاولى وشذ بعض اهل الظاهر فقال لا يجوز ايضا وقولنا عند ظاهر قوله واذنها ان تسكت قوله الا يواحق ا- اي من لا زوج لها بكرا كانت او شيبا ذكره ابن الرهام وفي هذا الأئمة من قيد البلوغ والعقل كما هو الظاهر قال الشيخ بدر الدين العيني الا يواحقا عامين اول البكر والثيب المطلقة والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بمجموع العادة وانما يوجبها فيما يتناولها قطعاً ونخصيصه بالثيب هنا اخرج الكلام عن عمومها فان قلت جاءت الرواية بالثيب ا- اي بنفسها وهذه تفسر تلك الرواية قلت لا اجمال فيها فلا يحتاج الى التفسير بل يعمل بكل واحدة منها فيعمل برواية الا يواحق على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين، ا- واما مقابلة الا يواحق بالبكر فسيأتي توجيهه في كلام الشيخ ابن الرهام تحت قوله والبكر تستأذن في نفسها - وقال النووي قال الكوفي

سما
في ان يكون هل يعقل جميعا انما يتيكها اهلها
وبين كذا في الحديث

وزفر الايرهنا كل امرأة لا زوج لها بكراً كانت او ثيباً كما هو مقتضاة في اللغة وكل امرأة بلغت فمى احق بنفسها من وليها وعقد هاعلى نفسها
 بالنكاح صحيح وبه قال الشعبي والزهرى قالوا وليس الولي من اركان صحة النكاح بل من تمامه وقوله احق بنفسها يحتل ان يراد به من وليها في كل
 شئ من العقد وغيره كما قال ابو حنيفة ودأود ويحتمل انها احق بالرضا حتى لا تزوج الا ان تأذن بالنطق بخلاف البكر ولكن لما صح قوله صلى الله
 عليه وسلم لا نكاح الا بولي مع غيره من الاحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني فانه اذا تقر بهذا فمضى احق وهو يقتضى المشاركة
 ان لها في نفسها في النكاح حقاً ولو لم يكن لها حقاً وحققاً أكد من حقه فانه لو اراد تزويجها كفراً وامتنعت لم يجز ولو ارادت ان تزوج كفراً وامتنعت الولي اوجز
 ولو اراد تزويجها القاضى ندل على تأكيد حقها ورجحانه ام - وقال الشيخ ابن الهمام انه صلى الله عليه وسلم اثبت لكل منها ومن الولي حقاً
 في ضمن قوله احق ومعلوم انه ليس للولي سوى مباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها احق منه به، فدل على صحة عقد هاعلى نفسها بالنكاح،
 والله اعلم - قال الامام ابو بكر الرازي الجصاص رحمه الله واختلف الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي فقال ابو حنيفة لهما ان تزوج نفسها
 كفراً وتستوفى المهر ولا اعتراض للولي عليها وهو قول زفر وان زوجت نفسها غير كفراً فالنكاح جائز ايضاً ولا ولياء ان يفرقوا بينهما وروى عن عائشة
 انها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر من المذنب بن الزبير وعبد الرحمن غائب فهل يدل على ان من مذهبهما جواز النكاح بغير ولي
 وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهرى وتنادى ام - قلت وقد روى ابن ابي شيبة عن الحكم قال كان علي رضي الله عنه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة
 بغير ولي ندخل بها امضاه كما في كثر العمال يعني مع انه رضى الله عنه كان ممن يشهد في النكاح بغير ولي حتى كان يضرب فيه اوسل الباب
 هذا العقد المستحب عند الا انه كان يمضيه بعد الدخول ولو كان العقد باطلاً لم يكن لامضاءه ولو بعد الدخول معنى وفي الموطأ من
 بلاغات مالك عن عمر بن الخطاب لا يصح لامرأة ان تنكح الا باذن وليها او ذى الرأى من اهلها او السلطان، قال الامام محمد رحمه الله فاما
 ابو حنيفة فقال اذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في صداق فالنكاح جائز ومن حجة قول عمر في هذا الحديث او ذى الرأى من
 اهلها انه ليس بولي وقد اجاز نكاحه لانه انما اراد ان لا تقصر بنفسها فاذا فعلت هي ذلك جازاهم عليه بنى ابن القاسم قوله فان بد السلطان
 او ذى الرأى من اهلها اى مع وجود الولي فانكحها ففي المدونة يعضه ورأى حديث عمر على المسأوة وذكر ابو عمر اختلاف اصحابه المالكيين
 في قول عمر هذا فقد حمله بعضهم على الترتيب وبعضهم على التخيير - واما ما روى عن عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق ركباً فجلست امرأة
 منهم ثيب امرها بيد رجل غير وليها فانكحها فبلغ ذلك عمر فجلد الناكم والمنكح ورد نكاحها وفرق بينهما كما في الكنز من مصنف ابن ابي شيبة
 وغيره فهذا مع كونه منقطعاً لان عكرمة بن خالد لم يدرك ذلك كما في التخصيص خلاف اجماع المسلمين كما قال الجصاص فان تزويجها نفسها
 ليس بزناً عند احد من المسلمين والوطئ غير مدكوريه فان حملته على انها زوجت نفسها ووطئها الزوج فهذا ايضاً الخلاف فيه انه ليس بزناً
 لان من لا يجيزه انما يجعله نكاحاً فاسداً يوجب المهر والعدة ويثبت به النسب اذا وطئ وقال ابو يوسف لا يجوز النكاح بغير ولي فان سلم
 الولي جاز وان ابى ان يسلم والزوج كفراً اجازة القاضى وانما يتم النكاح عند حين يجيزه القاضى وهو قول محمد وقد روى عن ابي يوسف
 غير ذلك والمشهور عنه ما ذكرناه، قال في المباحث واما ولاية النكاح والاستحياب فمى الولاية على الحرة البالغة العاقلة بكراً كانت او ثيباً في
 قول ابي حنيفة وزفر قول ابي يوسف الاول وفي قول محمد وابى يوسف الاخر اولاية عليها ولا يترى مشتركة وعند الشافعى هي ولاية مشتركة ايضاً
 كما في العبارة فانها للولي خاصة وشرط ثبوت هذه الولاية على اصل اصحابنا هو رضا المولى عليه لا غير وعند الشافعى هذا وعبرة الولي ايضاً
 وعلى هذا يبنى الحرة البالغة العاقلة اذا زوجت نفسها من رجل او وكلت رجلاً بالتزويج فنزويجها او زوجها فضولى فاجازت جاز في قول ابي حنيفة
 وزفر ابي يوسف الاول سواء زوجت نفسها من كفراً او غير كفراً بمهر وانرا وقاصر غير انها اذا زوجت نفسها من غير كفراً فلا ولياء حتى الاعتراض
 وكذا اذا زوجت بمهر قاصر عند ابي حنيفة خلافاً لهما وفي قول محمد لا يجوز حتى يجيزه الولي والحاكم فلا يحل للزوج وطؤها قبل الاجازة
 ولو وطئها يكون مطاً حراماً ولا يقع عليها طلاقه وظهاره وايلأوه ولومات احد هالميرته الاخر سواء زوجت نفسها من كفراً او غير كفراً
 وهو قول ابي يوسف الاخر روى الحسن بن زيار عنه وروى عن ابي يوسف رواية اخرى انها اذا زوجت نفسها من كفراً ينفذ وتثبت سائر
 الاحكام وروى عن محمد انه اذا كان للمرأة ولي لا يجوز نكاحها الا باذنه وان لم يكن لها ولي جازاً نكحها على نفسها وروى عن محمد انه رجح الى
 قول ابي حنيفة وقول الشافعى مثل قول محمد في ظاهر الرواية انه لا يجوز نكاحها بدون الولي الا انها اختلفوا فقال محمد ينعقد النكاح بعبارة
 رينفد باذن الولي واجازته وينعقد بعبارة الولي وينفد باذنها واجازتها، ام - وقال ابن الهمام حاصل ما في الولي من علمها ثاسبع روايات
 روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله احدهما تجوز مباشرة العاقلة البالغة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقاً الا انه خلاف المستحب وظاهر

ما ذكرناه آنفاً ولكن ارشد النساء الى ترك الافتيات والاستبداد على الاولياء في طرث آخر واغلظ فيه القول حتى اطلق عليه لفظ الباطل كما
 سيأتي والغرض تحصيل الاقتصاد وان لا يختل النظام الاجتماعي باهال بعض المصالح والحقوق والتفريط في جذب احد الفريقين ولنعم بحقيقته
 العارث الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه حيث قال بعد ذكر حديث لا يحجج البولي اعلم انه لا يجوز ان يحكم في النكاح النساء
 خاصة لنقصان عقولهن وسوء فكرهن فكثيراً ما لا يهتدين المصلحة ولعدم حماية المحسب منهن غالباً فربما رغبن في غير الكفو وفي ذلك عار
 على قومها فوجب ان يجعل للاولياء شيء من هذا الباب ليسل المفسدة وايضاً فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة جبلية ان يكون
 الرجال قوامين على النساء ويكون بيدهم الحل والعقد وعليهم النفقات وانما النساء عوانى بأيديهم وهو قوله تعالى **الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى**
النِّسَاءِ بما فضّل الله بعضه من الآية وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه امرهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشأها قلدها الحياء
 واقتضاب على الاولياء وعدم اكتراث لهم وايضاً يجب ان يميز النكاح من انسفاج بالشهيد وحق الشهيد ان يحضره اولياءها وقال
 صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن واذنها الصموت وفي رواية البكر يستأذنها ابوها اقول لا يجوز ايضاً ان
 يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها ولان حار العقد وقاره راجعان اليها والاستئذان طلب ان يكون هي الأمرة صريحاً
 والاستئذان طلب ان تأذن ولا تمنع وادناه السكوت وانما المراد استئذان البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأى لها، اهـ قلت ولهذا
 حملنا الاية في قوله صلى الله عليه وسلم الا يوافق نفسها من وليها على البالغة التي لازوج لها شيئاً كانت ام بكرة كما تقدم ولفظ الا يوافق يدل
 على ان حق المرأة ازيد وارجح من حق الولي والله اعلم - ولزجج الى كلام الخصاص في توجيه عضل النساء قال رحمه الله وايضاً فان الولي
 يمكنه ان يمنعه من الخروج والمراسلة في عقد النكاح فحائز ان يكون النهي عن العضل منصرفاً الى هذا الضرب من المنع الا انها في الغلب
 تكون في يد الولي بحيث يمكنه منعها من ذلك ووجه آخر من دلالة الآية على ما ذكرناه وهو انه لما كان الولي منهيّاً عن العضل اذا زوجت هي
 نفسها من كفوف الحق لك في ذلك كما لو نهي عن الربا والعقود الفاسدة لم يكن له حق فيما قد نهي عنه فلم يكن له فسحة واذا اختصموا الى الحاكم فلو
 منع الحاكم من مثل هذا العقد كان ظالماً مانعاً ما هو محظور عليه منعه فيبطل حقه ايضاً في الفسخ فيبقى العقد لاحقاً لاحد في فسحه فينفذ ويجوز
 فان قيل انما نهي الله سبحانه الولي عن العضل اذا تراضوا بينهما بالمعروف ندلّ ذلك على انه ليس بمعروف اذا عقد غير الولي قيل له قد علمنا
 ان المعروف مهما كان من شيء فغير جائز ان يكون عقداً للولي وذلك لان في نص الآية جواز عقدها وهي الولي عن منعها فغير جائز ان يكون
 صفة المعروف ان لا يجوز عقدها لما فيه من نفي موجب الآية وذلك لا يكون الا على وجه النسخ ومعلوم امتناع جواز النسخ والمنسوخ في خطأ
 واحد لان النسخ لا يجوز الا بعد استقرار الحكم والتمكن من الفعل فثبت بذلك ان المعروف المشروط في تراضيهما ليس هو الولي وايضاً فان الولي
 لصحب الابدال فانما انصرفت ذلك الى مقدار المهر وهو ان يكون مهر مثلاً لا نقص فيه ولذلك قال ابو حنيفة انها اذا نقصت من مهر المثل
 فلا اولياء ان يفرقوا بينهما، اهـ - قال العلامة ابن رشد في بلاية المجتهد فاما قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَ هُنَّ ذَلِكُنَّ فَضِلُّهُنَّ** فليس فيه اكثر من نهي
 قرابة المرأة وعصبتها من ان يمنعهما النكاح وليس نهيهم عن العضل مما يفهم منه اشتراط اذ هن في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً اعني
 بوجه من وجوه ادلة الخطاب الظاهرة والنص بل قد يمكن ان يفهم منه ضد هذا وهو ان الاولياء ليس لهم سبيل على من يلوهم، اهـ قال
 الخصاص رحم ونظير هذه الآية في جواز النكاح بغير ولي قوله تعالى **فَاِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَكُنَّ يَتُنكِحَنَّ زَوْجًا غَيْرًا** فان طلقها فلا جناح عليهما
 ان يتزوجا، قد حوّل الدلالة من وجهين على ما ذكرنا احدهما اضافة عقداً للنكاح اليها في قوله **حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا** والثاني فلا جناح عليهما
 ان يتزوجا فنسب التراجع اليهما من غير ذكر الولي ومن دلائل القرآن على ذلك قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَ هُنَّ ذَلِكُنَّ فَضِلُّهُنَّ** في أنفسهن
 بالمعروف فجاء فعلها في نفسها من غير شرط الولي وفي اثبات شرط الولي في صحة العقد نفى لوجوب الآية. فان قيل انما اراد بذلك اختيار الزوج
 وان لا يجوز العقل عليها الا باذنها قيل له هذا غلط من وجهين احدهما عموم اللفظ في اختيار الزوج وفي غيره والثاني ان اختيار الزوج لا يحصل
 نهياً به فعل في نفسها وانما يحصل ذلك بالعقد الذي يتعلق به احكام النكاح وايضاً فقد ذكر الاختيار مع العقد بقوله **اِذَا تَرَكَتُوهَا بَنِيَهُنَّ**
بِالْمَعْرُوفِ قلت وفي الموطأ في قصة سبيعة الاسلمية فقالت اسلمية ولدت سبيعة الاسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان
 احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال الشيخ لم تحلى بعد وكان اهلها غيباً ورجا اذا جاء اهلها ان يوثروها بها فجاءت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكح من شئت، وهذا من اوضح الادلة على اباحة عقد المرأة على نفسها بالمعروف من غير ان تنتظر حضور الولي
 واذنه فكانه تفسير لقوله عز وجل **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ مِنَ الْمَعْرُوفِ** قال العلامة ابن رشد وانما اوجب به الفرع الآخر

من قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم بالمعروف فان المعروف من النهي عن التثريب عليهم فيما استبدن بفعله دون اولياهم وليس ههنا شيء يمكن ان تستبد به المرأة دون الولي لا عقد النكاح فظاهر هذه الآية والله اعلم ان لها ان تعقد النكاح وللاولياء الفسخ اذا لم يكن بالمعروف وهو الظاهر من الشرع الا ان هذا الموقيل به احد، ام - قلت سبحان الله كيف ذهل عن مذهب ابي حنيفة وزفر وهذا الذي ذكره هو مذهبهم بعينه - ثوقال ولا احتجاج بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم من معروف، هو اظهر في ان المرأة تلي العقد من الاحتجاج بقوله ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا على ان الولي هو الذي يلي العقد قال وقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا هو ان يكون خطبا لا ولي الامر من المسلمين او لجميع المسلمين احرى منه ان يكون خطبا لا لاولياءه وبالجملة فهو متردد بين ان يكون خطبا لا لاولياءه او لولي الامر من احتج بهذه الآية فعليه البيان انه اظهر في خطاب الاولياء منه في اول الامر فان قيل ان هذا عام والعام يشمل ذوي الامر الاولياء قيل ان هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوي فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يجوز له ولاية خاصة في الاذن، ام - وكذا يقال في قوله تعالى ولا تنكحوا الاكياتي منكم الآية انه ليس خطبا لا لاولياءه خاصة وقال صاحب البدائع واما الآية فالخطاب لاولياءه بالايجاب ليس يدل على ان الولي شرط جواز النكاح بل على وفاء العرف والعادة بين الناس فان النساء لا يتولين النكاح بانفسهن عادة لما فيه من الحاجة الى الخروج الى محافل الرجال وفيه نسبتهم الى الوقاحة بل الاولياء هم الذين يتولون ذلك عليهم برضاهم فخرج الخطاب بالامر بالايجاب محجج العرف والعادة على النكاح والاستيجاب دون الاحتجاء بالايجاب والدليل عليه ما ذكره سبحانه وتعالى عقيب وهو قوله تعالى والصالحين من عبادك وما يكثر لهم ليس صلاح شرط الجواز وظاهر قوله تعالى فكذلك يؤمنون علمتهم فيهم خيرا - ام - قلت وعلى هذا اي العرف والعادة يحمل ما في حديث عائشة عند البخاري ان النكاح في الجاهلية كان على اربعة اشياء فتكاح منها نكاح الناس اليوم فيخطب الرجل الى الرجل وليته وابنته فيصدقها ثم ينكحها الى ان قاله بعد ذكر الاشياء الاربعة فلما بحث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم - فلا شك ان نكاح الجاهلية كله مهدوم ولم يبق من الاشياء المذكورة في الحديث الا النكاح المعروف اليوم وليس في الحديث تعرض لغادر الصور من النكاح واشترط اذن الولي او عيادته لصحة العقد - والله اعلم واستدل صاحب البدائع لابي حنيفة ومن وافقه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يكثر منها بان الآية الشريفة نص على انعقاد النكاح بعبارةها وانما دها بلفظ الهبة قال فكانت هبة على المخالف في المسئلتين - ام - واما كونه من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما دل عليه قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فهو باعتبار استقاط المهر كما قرره ابن ابي عمير في تفسير القدر قال الامام الجصاص وم جميع ما قد من دلائل الاية الموجبة لجواز عقدها تقضي بصحة قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ومن جهة الحديث حديث ابن عباس حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد المزيق قال حدثنا معمر عن صالح بن كيسان ان عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للولي مع الثيب امر قال ابو داود وحدثنا احمد بن يونس وعبد الله بن مسلمة قالوا حدثنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يوافق احق بنفسها من وليها بقوله ليس للولي مع الثيب امر يسقط اعتبار الولي في العقد وقوله الا يوافق بنفسها من وليها يمنع ان يكون له حق في منحها العقد على نفسها وان كان له حق في بعض متعلقات العقد كقول الله صلى الله عليه وسلم الجارح بصحبته وقوله الامر الصغار انت احق به ما لم تنكح فنفى بذلك كله ان يكون له معها حق ويدل عليه حديث الزهري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم مالي في النساء من ارب فقام رجل فسأله ان يزوجهما فزوجها ولم يسألها هل لها ولي امر ولا ولي شرط الولي في جواز عقدها وخطب النبي صلى الله عليه وسلم امرئته فقالت ما احب من ابيائي شأني فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما احب من اولياك شأني ولا غائب يكرهني فقالت لا بنها وولاه صغير قوم فزوج امك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها صلى الله عليه وسلم فغير ولي فان قيل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان وليا وولي المرأة التي وهبت نفسها له لقوله تعالى النبي اولى بالموؤمنين من انفسهم قيل له هو وليهم فيما يترحم من اتباعهم وطاعته فيما يأمرهم فاما ان يتصرف عليهم في انفسهم واموالهم فلا الا ترى انه لو قيل لها حين قالت له ليس احد من اولياي شاهدا وما عليك من اولياك وانا اولى بك منهم بل قال ما احب منهم يكرهني وفي هذا دلالة على انه لم يكن وليا لمن في النكاح، ام - وحدث امرئته الطحطاوي قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة ابي سلمة فخطبني انفسى فقلت يا رسول الله انه ليس احد من اولياي شاهدا فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت فمما فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها وفي رواية احمد

فيما لا يوافق احق بنفسها من وليها

والنساء في فقالت لا ينهيا يا عمر قمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجوه ، قال الطحاوي رحمه الله فكان في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ففي ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون اوليائها فلما قالت له انه ليس احد من اوليائي شاهدا قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب بكبره ذلك فقالت قمر يا عمر فزوج النبي عليه السلام وعمر هذا ابنها وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ لانها قد قالت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث اني امرأة ذات ايتام وتعني عمر ابنها وزينب بنتها والطفل كولاية له فولته هي ان يعقد النكاح عليها ففعل فرأه النبي صلى الله عليه وسلم جائزا وكان عمر تلك الوكالة قار ومقام من وكله فصارت امسلة رضى الله عنها كأنها هي عقدت النكاح على نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولما لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور اوليائها دل ذلك ان بضعها اليها دونهم ولو كان لهم حق في ذلك او امر لها اقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هولاء قبل اباختهم ذلك له فان قال قائل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه قيل له صدقت هو أولى به من نفسه يطيعه في اكثر ما يطيع فيه نفسه فاما ان يكون هو أولى به من نفسه في ان يعقد عليه عقد البكر امره من بيع او نكاح او غير ذلك فلا وانما كان سبيله صلى الله عليه وسلم في ذلك كسبيل الحكام من بعده ولو كان ذلك لك لكانت وكالة عمر انما تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لان من قبل امسلة لانه هو وليها فلما لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة انما كانت من قبل امسلة فعقد بها النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتملك امسلة اياه لا بحق ولاية كانت له في بضعها أو لا ترى انها قد قالت له انه ليس احد من اوليائي شاهدا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس احد منهم شاهد ولا غائب بكبره ذلك ولو كان هو أولى بها منهم لم يقل لها ذلك ولقال لها انا وليك دونهم ولكنه لم ينكر ما قالت وقال لها انهم بكبرهون ذلك ام وقد رد البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال فلو صح لزمك فيه حجة لانه لو كان جائزا بغير ولي لا وجبت العقد بنفسها ولعزأمر غيرها ، انتهى . قال العلامة النسيدي رحمه في عقود الجواهر المنيفة ذكر ابن سعد في الطبقات انه صلى الله عليه وسلم تزوج امسلة سنة اربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير كولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمته ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون وفي اختلاف العلماء للطحاوي يجمل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبوله عليه السلام العقد من عمر امضاء منه له فلذلك على ان عقود الصبيان بأمر المياطين جائزة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه وقيل عندنا الشافعي وغيره فعل الصبي في بعض الاحوال فخير به بين ابويه واجاز ذلك وهو الصبي الذي لم يبلغ ، انتهى . وقيل اما روايت قمر يا غلام فزوج أمك فلا اصل لها ، وبعضهم اعل الحديث بان عمر المذكور كان عند تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمته صغيرا له من العمر سنتان ولعل اعلاله يرجع الى الجملة الاخيرة من الحديث اي قمر يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الى سائر الحديث ، قال الشوكاني ومن جملة ما يستدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول امسلة ليس احد من اوليائي شاهد امع كوزانها حاضرا ولم ينكر عليها صلى الله عليه وسلم ذلك ام ، فقامل ، ثم قال المحض اصح ويدل عليه (اي جواز النكاح بغير ولي) من جهة النظر اتفاق الجميع على جواز النكاح الرجل اذا كان جائزا في ماله كذلك المرأة لما كانت جائزة التصرف في ماله وجب جواز عقد نكاحها والدليل على ان العلة في جواز نكاح الرجل ما وصفنا ان الرجل اذا كان معنونا غير جائز التصرف في ماله لم يجز نكاحه فدل على صحة ما وصفنا ، ام . قال ابن الهمام فثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهما نعمتا تصرف في خالص حقهما وهولنفسها وهي من اهلها كالمال فيجب تضييقه مع كونه خلافا لأولى ، ام . وفصله صاحب البائع فقال واما الاستدلال فهو انها لما بلغت عن عقل وحرية فقد صارت ولية نفسها في النكاح فلا تقي موليا عليها كالصبي العاقل اذ بلغ والحاصل ان ولاية الانكاح انما تثبت للاب على الصغيرة بطريق النيابة عنها شرعا لكون النكاح تصرفا فانعا متصفا مصلحة الدين والدنيا وحاجتها اليه حالاً ومأكلاً وكونها عاجزة عن اجراء ذلك بنفسها وكون الاب قادراً عليه وبالبلوغ عن عقل زال العجز حقيقة وقد روت عليه التصرفات في نفسها حقيقة فتزول ولايتها الغير عنها وتثبت الولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة نظراً فنزول بزوال الضرورة مع ان الحرية منافية لثبوت الولاية للغير على الحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح الصغير العاقل اذ بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى وجود في الفرع ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في ماله وتثبت الولاية لها كذا هذا . ام . وقال ابن رشد واما احتياج الفرقين من جهة المعاني فمحملة ذلك انه يمكن ان يقال ان الرشد اذا وجد في المرأة اكتفى به في عقد النكاح كما يكتفى به في التصرف في المال ويشبه ان يقال ان المرأة تائلة بالطبع الى الرجال اكثر من ميلها الى التذير الاموال فاحتاط الشرع بان جعلها محجورة في هذا المعنى على التأيد مع ان ما يحفظها من العار في القاء نفسها في غير موضع كفاءة يتطرق الى اوليائها

لكن يكفي في ذلك ان يكون للأولياء القسم أو الحسبة والمسألة محتملة كما ترى، أم - وفي البياض ما قول محمد ان الولي حقا في النكاح فنقول
الحق في النكاح لها على الولي لا الولي عليها بدليل انها تزوج على الولي انا غاب غيبة منقطعة واذا كان حاضرا يجبر على التزويج اذا ألبى وعضل
تزوج عليه والمرأة لا تجبر على النكاح اذا أبت واراد الولي فدل ان الحق لها عليه ومن ترك حق نفسه في عقد له قبل غيره لم يوجب ذلك فساده
على انه ان كان الولي فيه ضرب حق لكن اشر في المنع من الزوم اذا زوجت نفسها من غير كفول في المنع من النفاذ والجواز لان حق الاولياء في النكاح
من حيث صيا نهم عما يلحقهم من الشين والعار بنسبة ما عمل الكفو اليهم بالصهرية فان زوجت نفسها من كفول فحصلت الصيانة فزال المنع
من الزوم فيلزم وان تزوجت من غير كفول في النفاذ ان كان ضربا ولا ولما في عدم النفاذ ضرب بما يبطل اهليتها والاصل في الضربين اذا
اجتمعا ان يدنعا ما يمكن وههنا يمكن دفعهما بان نقول بنفاذ النكاح دفعا للضرر عنها وبعد الزوم وثبوت ولاية الاعتراض للأولياء دفعا
للضرر عنهم - قال ابن رشد لكن الذي يغلب على الظن انه لو قصد الشارع اشتراط الولاية لبيان جنس الأولياء واصنافهم ومراتبهم فان
تأخر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فاذا كان لا يجوز عليه عليه الصلوة والسلام تأخير البيان عن وقت الحاجة وكان عموم البلوى في هذه
المسألة يقتضي ان ينقل اشتراط الولاية عنه صلى الله عليه وسلم تواترا او قريبا من التواتر ثم لم ينقل فقد يجب ان يعتقد احد امرين اما انه
ليست الولاية شرطا في صحة النكاح وانما الاولياء الحسبة في ذلك وانما ان كان شرطا فليس من صحتها تمثيل صفات الولي واصنافهم من ثم
ولذلك يضعف قول من يبطل عقدا لولي الا بعد صح وجود الاقرب، أم - وأخبر من خالف في ذلك وقال باشتراط الولي لصحة النكاح بحديث
ابن موسى مرفوعا لا نكاح الا بولي اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم واختلف في وصله وارساله وبخ الطحاوي
ارساله لكن قال الترمذي بعد ذكر الاختلاف فيه وان من جملة من وصله اسرائيل عن ابي اسحاق عن ابي بردة عن ابيه ومن جملة من رسله شعبة
وسفيان الثوري عن ابي اسحاق عن ابي بردة ليس فيه ابو موسى رواية ومن رواه موصولا صح لا هه سمعوه في اوقات مختلفة وشعبة وسفيان
وان كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن ابي اسحاق لكنهما سمعاه في وقت واحد ثم ساق من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة قال سمعت
سفيان الثوري يسأل ابا اسحاق ائمتنا ابا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال واسرائيل ثبت في ابي اسحاق
ثم ساق من طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن ابي اسحاق الا لما سكت به علي اسرائيل لانه كان يأتي به اتم واخرج
ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في اسحاق أثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري
والذهلي وغيرهما أنهم صحوا حديث اسرائيل، كذا في الفتح - وقال ابن قدامة في المغني قال المروزي سألت احمد بن حنبل عن حديث النكاح الا بولي
فقال لا يصح، أم - وفي نيل الاوطار قال الحاكم وقد صحت الرواية فيه عن اوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ثم
سرح تمام ثلاثين صحابيا وقد جمع طرقه الدمياطي من المتأخرين، أم - ومن تأمل ما ذكرته عرفت ان الذين صحوا وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه
زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية اسرائيل الذي وصله على غيره، قال الحافظ علي بن ابي الاسود لجد الصيغة
في منع النكاح بغير ولي نظر الانها تحتاج الى تقدير فمن قدره نفى الصحة استقام له ومن قدره نفى الكمال عكر عليه، أم - قلت وكيف لتأييد
الاختلال الثاني وترجيحه ما قدمنا من الأدلة على عدم اشتراط الولي وقد اختار بعض الحنفية هذا الاحتمال اي تأويل الحديث بأرادة نفى الكمال
والسنة وحمل الولاية على ولاية النذب والاستحباب، وأحسن منه ما قال الشيخ ابن الهمام ان المراد بالولي في قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا
بولى (دون قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة ائمتنا امرأة تكلمت بغير اذن وليها الحديث كما سيأتي) من له ولاية اي نفاذ قول فيخرج نكاح
العبد والامة والمجنونة والمعتوه والصغيرة اذا المكين بأذن من يوقف صحة النكاح على اذنه عن الصحة اذ لا ولاية لهم ويدخل في الصحة
نكاح الحرة البالغة العاقلة لان لها ولاية واذا دل الأدلة السابقة الصحيحة على بطلان مباشرة المحررة المذكورة للنكاح لزوم كون الحديث اي لا نكاح
الأولى لاخراج الامة والعبد والمراهقة والمعتوه وغاية ما يلزمه تخصيص العام وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة وكيف ما من
عام الا وقد خص منه البعض ولا سيما وقد لجا اليه الدليل فيستعين، قلت كذا حرمه الشيخ ابن الهمام في تحريمه وقدره تلميذه ابن امير الحاج في تفسيره
ولكن الذي يظهر للعبد الضعيف، والله اعلم ان التأويل المذكور ليس من باب تخصيص العام فان اول كلامه ما ظاهر في ان المراد بالولي من
له ولاية سواء كان على غيره او على نفسه فله يصح نكاح من الكنتحة الا بوجود الولي ونفاذ قوله ولهمنا قال الجصاص وقوله لا نكاح الا بولى
لا يعترض على موضع الخلاف لان هذا عندنا نكاح بولى لان المرأة ولي نفسها كما ان الرجل ولي نفسه لان الولي هو الذي يستحق الولاية على من
يلي عليه والمرأة تستحق الولاية والتصريف على نفسها في مالها فكذلك في بضعها، أم - وفي كلام الجصاص تنبيه على ان عموم الحديث على هذا الشرح

كأنه حديث لا يخرج الا بولي وحديث
انما امرأة تكلمت بغير اذن وليها الخ

والبكر تستأذن في نفسها

أيضاً على ما يؤول إليه وهو تأم فيما عدا المجنونة والمعتوهة لانيهما لان عقدهما باطل حقيقة فيلزم منه الجمع بين الحقيقة والمجاز والمهر
منه كما يلزم أيضاً في ابقاء ايما امرأة على العموم وابقاء باطل على حقيقته، ام - والشيخ ابن الهمام قد مال الى ان يترك حديث عائشة ايما امرأة
نكحت بغير اذن وليها الحديث لمعارضته ما هو اصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا يراحق بنفسها من وليها ويترجم هذا بقوة السند الاتفاق
على صحته وتأيد به أدلة أخرى كما قررنا سابقاً ويخص حديث ايما امرأة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالبطل حقيقة على قول من لم يصحح ما
بشرته من غير كفؤ وحكمه على قول من يصححه ويثبت للولي حق الخصومة وفسخه كل ذلك شائع في اطلاقات النصوص ويجب ان تكابه لدفع
المعارضة بينها - وقال الشيخ العلامة الانور قدس الله روحه عجيباً عن حديث ابي موسى وعائشة رضي الله عنهما ان حديث النكاح الا بولي صادق
على مذهب ابي حنيفة فانها ان نكحت في غير كفؤها او بتقصير المهر فالحكم مرد وان نكحت في كفؤها وتكامل المهر ولم يأذن لها الولي فيجب ابطالها على
ان يأذنها وأما الشريعة بالاذن لحديث علي بن ابي ربيعة والامير اذا وجدتها كفواً والمأثرة ولا تغفل عن أن يتكهن أمرها ويجهن فان أذن الولي فيها
فصدق انه نكاح بأذن ولي وان كان الاذن لاحقاً ولا ضير في هذا فانما نكحتم الاذن وان لم يأذنها فقد خالفنا الشارع فالسلطان ولي من لا ولي له
فما صلي الحديث استرضاء الولي واستئذنه، وما يدل على ان المقصود هو رضا الولي بل عدم كراهيته فقط ما تقدم في حديث امرأة من قريظة من قوله صلى
الله عليه وسلم ليس احد من اوليائك تشاهد ولا غائب يكره ذلك فالحديث لا يدل على ما ادعاه الحجازيون من ان النكاح لا يصح بعبارة النساء بل هو
يدل على انه لا بد من اذن الولي وهذا مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله - وحديث عائشة كالمصريح في ان المقصود هو اذن الولي فقط فاذا
ثبت ان الحديث يدل على اذن الولي فينظر الفقيه ان اذن الولي هل يكون اذنه حق الولي او لاحق له وأذنه انما هو نظر اليها فزع الشافعية
ومن تبعهم ان استئذان الولي لكونه حقاً له وقلنا انه نظراً الى المولية لتحصيل النفقة والكفاة والمهر كما تقدم في كلام محمد رحمهما الله
في الموطأ من قوله فاما ابو حنيفة فقال اذا وضعت نفسها في كفاة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالحكم جائز، ثم ان قيل ان تخصيص الحديث العام
بالرأي قصير على من خاص ابتداءً غير جائز قلت اولاً ان تخصيص النص بالرأي جائز اذا كان الوجه جلياً كما قال ابن دقيق العيد في احكام الاحكام
ولنا تجد اكثر احاديث الاخلاق تخصص بالرأي والوجه ان الوجه فيها يكون جلياً واقول ثانياً ان تخصيص النص بالرأي بل بالنقض كما سبق في اوائل هذا
البحث والله اعلم - ونازع صاحب المغني من الجنبالة فيما ذكرنا وقال تخصيصه هنا (اي في حديث عائشة) خروج مخرج الغالب فان الغالب انما لا تزوج نفسها
الا بغير اذن وليها والعلة في منعها صبيحتها ما يشعر بزواجها وميلها الى الرجال وذلك ينشأ في حال اهل الصيانة والمرءة، والله اعلم
ام - وبعد للثبوت والحق فالذي يظهر للعبد الضعيف بالنظر في مجموع الأدلة بعين الانصاف من غير تحسيف وتكلف هو الفرق بين الصغيرة
والكبيرة باثبات الاجبار في الأولى دون الثانية وبين البكر والنتيب البالغتين باشتراط اذن الولي في البكر لصحة النكاح دون النتيب كما
قال به داود وان المراد باذن الولي هو رضاه اى عدم كراهيته ويحصل هذا الرضا بتصريحه او بما يقوم مقامه من قرائن الاحوال
يغلب على الظن ذلك وله نظائر في الشريعة ولو لا اني من المقلدين القاصرين الذين لا يوثقون بأراءهم في الدين ولا يسعهم مخالفة الامثلة
المجتهدين وان هذا القول لم يسبق اليه احد من السابقين لقلت به واختارته ولكني اسأل الله التوفيق والسلامة من الشذوذ دعوتها
عليه السلف الصالح واتباع غير سبيل المؤمنين سبحانه وتعالى ولي التوفيق قوله والبكر تستأذن في نفسها الخ ظاهر حديث الباب في البكر
البالغة اذا زوجت بغير اذن المهر العظم اذ وجوب الاستئذان والاستئذان على ما يفيد لفظ الخبر من ان الاجبار لانه طلب الامر والاذن
وفائدته الظاهر ليست الا ليستعلم رضاها او عدمه فيجعل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان فيجب البقاء معه واليبذ ذهب
الاوزاعي والثوري والحنفية وحكاها الترمذي عن اهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن ابي بليلى واحمد واسحاق الى انه يجوز
للأب ان يزوجه بغير استئذان يبرده عليهم في حديث الباب من قوله "والبكر يستأمرها أبوها" ويرد عليهم ايضاً حديث عبد الله بن بريقة
عن ابيد قال جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني زوجني ابن اخيه ليرفع لي خبيثته قال فجعل الامر اليها فقالت
قد اجزت ما صنع ابي ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس الى الآباء من الامر شيء، رواه ابن ماجه بأسناد رجاله الصحيح واخرجه النسائي
ايضاً ويؤيد حديث ابن عباس ان جارية بكراً أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها زوجها وهي كارهة فخبرها النبي صلى الله
عليه وسلم رواه احمد وابوداود وابن ماجه والدارقطني ورواه الدارقطني ايضاً عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً وذكر انه أصح
قال الشوكاني وأخرج ايضاً ابن ابي شيبة قال لما فظور رجاله ثقات وأعل بالاسال وشفر جبريل بن حازم عن ايوب وبشر بن حسين

باب جواز تزويج الألب الكبار الصغيرة

وأذنها صماتها قال نعم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد قال **ناسفيا** عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جابر يخبر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر إذا ذنبت **وحدثنا** ابن أبي عمير قال **ناسفيا** بهذا الأسناد وقال للثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذن إذا ذنبت نفسها وإذا صماتها ورجا قال وسمتها أقراها **وحدثنا** أبو كريب محمد بن العلاء قال **ناسفيا** عن أبي أسامة حم قال **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال **وحدثنا** في كتابي عن أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ألت سنين

عن جبريل واجيب بان ايوب بن شوييد رواه عن الثوري عن ايوب موصولا وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن ايوب موصولا واذا اختلفت في وصل الحديث وارساله حكم من وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني بان جبريلا توابع عن ايوب كما ترى وعن الثاني بان سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جبريل وانفصل اليه بقي عن ذلك بانه محمول على انه زوجهما من غير كفؤ، ام - قال الحافظ وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما واما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طريقه تقوى بعضها ببعض، ام - وهذا هو الجواب عن حديث ابن بري المدرك فان قولها فيه ليرفع بي خبيثته مشعر بانه غير كفؤ لها ولهذا اورد صاحب المنتقى في باب الكفاءة والله اعلم واما احتجوا به من مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم ان النبي احق بنفسها من وليها فدل على ان ولي البكر احق بها منها فيجاب عنه بان المفهوم لا ينتهض للمتشكك به في مقابلة المنطوق، قال الحافظ في الدرر اربعة واجاب بعض من لا يقول بالايجاب بان الدلالة منه بطريق المفهوم وفي الاحتجاج به اختلاف وعلى تقديره فالمفهوم لا عموم له فيحمل على من دون المبلوغ وايضا فقد خالفه المنطوق فانه قال ان البكر تستأذن فلوكنت تجبر لم يحجج الاستئذانها ويحتمل ان يكون التقريظ بينهما بسبب ان النبي تخطب الى نفسها فتأمر بوليها ان يزوجهما والبكر تخطب الى ابائها فتأمرهن ان يستأذننهما فمن اين وقع لهما ان التفرقة لاجل الاجبار وعدمه، ام - قال ابن الهمام والحاصل حينئذ من اللفظ اثبات الاحقية للنبي بنفسها مطلقا ثم اثبات مثله للبكر حيث اثبت لها حق ان تستأمر وعناية الامر انه نص على احقية كل من النبي والبكر بلفظ يخصها حكاه قال النبي احق بنفسها والبكر احق بنفسها ايضا غير انه اذا احقية البكر باخراجه في ضمن اثبات حق الاستئثار لها وسببه ان البكر لا تخطب الى نفسها عادة بل الى وليها بخلاف النبي فلما كان الحال انها احق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بايجاب استئثاره اياها فلا يفتات عليها بتزويجها قبل ان يظمر رضاها بالخطاب، ام - قال الحافظ ورد النكاح اذا كانت ثيبا فزوجت بغير رضاها اجماع الا ما نقل عن الحسن والخضر (وفيه حديث خنساء بنت خدام عند البخاري وغيره) واختلفوا اذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية ان اجازته جاز وعن المالكية ان اجازته عن قريب جاز ولا وده الباقر مطلقا قول له صماها ثم بضم الصاداي سكوتها وتقدم المسألة قريبا قول يستأذنها ابوها، ام - قال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوفة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر القاسم وسالم يزجون الابكار لا يستأمرن ومن قال البيهقي والحفوف في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة تستأمر وكذلك رواه البرودة عن ابي موسى وعجل بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة فدل على ان المراد بالبكر اليتيمة قلت وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد باليتيمة البكر لم يدفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الاب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى النظر في ان الاستئثار هل هو شرط في صحة العقد او مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي كل من الامرين مختل، كذا في فتح الباري يا ساجواز تزويج الاب البكر الصغيرة قوله وجدت في كتابي عن اسامة الخ قال النوى معناه انه وحده في كتابه ولم يذكره سمعه ومثل هذا تجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره، ام - قال الألباني رحمه الله لم يذكره في الاتباع بل صدر به قوله تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم اي عقد على قوله لست سنين الخ اخرج الاسماعيل عن علي بن ابي طالب عن محمد بن يحيى عن هشام عن ابيه انه كتب الى الوليد انك سألني متى توفيت خديجة وانها توفيت قبل شجر النبي صلى الله عليه وسلم من مكة ثلاث سنين او قريب من ذلك ونكح النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بعد متوفى خديجة وعائشة بنت ست سنين ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها بعد اقامه المدينة وهونبت تسع سنين قال الحافظ بعد الكلام الكثير واذا ثبت انه بنى بها في شوال من السنة الاولى من الهجرة قوى قول من قال انه دخل بها بعد الهجرة بسبعة اشهر وقد وهما النوى في تهميده وليس لبوا اذا عد دناءه من ربيع الاول وحزمه بان دخوله بها كان في السنة الثانية بخلاف ما ثبت انه دخل بها بعد خديجة ثلاث سنين وقال الدصياطي في السير له نالت خديجة في رمضان وعقد على سودة في شوال ثم على عائشة ودخل بسودة قبل عائشة، ام - قال النوى هذا

وبني أبي وأنا ابنة تسع سنين قالت فقد منا المدينة فوعكثت شهراً فوفى شعري بحيمته فأتتني أم رومان وأنا على أرجوحة ومعى صواحي فصهرخت بي فأتيتها وما أدري ما تريد بي فأخذت بيدي فأوقفتني على الباب فقلت هذه

الحديث صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذن لها والجهد كالأب عندنا، أم قال المصنف أجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فمن لا توطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوجه بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه قال صاحب التلويح وهذا لا يقل به أحد غيره ولا يلتفت إليه لشذوذه ومخالفته دليل الكتاب السنة ومقابلته تجوز الحسن والضعف للأب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكر كانت أو ثيباً، قال ابن الهماهم ويجوز تزويج الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي لقوله تعالى والآتي لم يجز فنثبت العدة للصغيرة وهي فرع تصور نجاحها شرعاً فبطل به منع ابن شبرمة وأبو بكر الأصم معه وتزويج أبي بكر عائشة وهي بنت ست نص قريب من المتأخر وتزويج قدامة بن مطعون بنت الزبير يرم ولدت مع علم الصحابة نص في فهم الصحابة عدم الخصوصية في نكاح عائشة رضي الله عنها قال النووي وجميع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث وإذا بلغت فلا خيار لها في نسخها عندك والشافعي والحجازيين وقال أهل العراق لها الخيار إذا بلغت وأما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجه عند الشافعي ومالك والثوري وغيرهم وقال الأوزاعي أبو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الأولياء ولها الخيار إذا بلغت إلا أبو يوسف فقال لا خيار لها، كذا في المرقاة وقال في الدر المختار والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيباً ونزه النكاح (أي لا توقف على إجازة أحد بلا ثبوت خيال) ولو بنين فأحش بنقص مهرها وزيادة مهره أو بنكر كفوان كان الولي أباً أو جداً لم يعرّف منهما شيئاً واختار وإن عرفت لا يصح النكاح وإن كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بنين فأحش أصلاً وإن كان من كفؤ ومهر مثل صح ولكن لهما أي صغير وصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعد، أم قوله وبني أبي أي دخل معي وزفت لي، في المرقاة قال الجوهري يقال بني على أهله بناءً أي زفوها والعامة تقول بني بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يصحب عليها ثبة ليلة خوله بها فقل لكل داخل بأهله "بأن" وعليه كلام الشيخ التورثي والقاضي والشافعي وبالنظر في المخطوطات حتى تجاوزنا إلى مخطوطة الرازي قال الطبري أن استعمال بني عليها بمعنى زفوها في بدء الأمر كناية فلما كثرت استعماله في الزفات فهم منه معنى الزفات وإن لم يكن ثم بناء فأي بعد فإن قيل من المعنى الثاني إلى الثالث فيكون يجب أن عرس بني ويوضح هذا ما قال صاحب المغرب وأصله أن المعرس كان بني على أهله ليلة الزفات خيالاً ثم كثرت حتى كفي به عن الوطئ، أم - وفيه أن كلام الشراح إنما هو في صحة تعدية البناء بالياء وهم لا ينفرون تعدية مفردة بها فالأولى أن يقال بالتضمن نعموا لنقل عن ابن دريد بني بامرأته بالياء كأعرس بها لوصح من غير المولدين ففيه لغتان ويؤيده ما في القاموس بنو الرجل على أهله وبها زفوها وفي مختصر النهاية للسيوطي بعد قول الجوهري وفيه نظر فقد تكرر في الحديث وغيره واستعمله هو أيضاً قولنا وأنا ابنة تسع سنين أم واختلت العلماء في الوقت الذي تدخل فيه المرأة على زوجها إذا اختلعت الزوج وأهل المرأة فقال طائفة منهم أحمد وأبو عبيد يدخل وهي بنت تسع اتباعاً للحديث عائشة وعن أبي حنيفة تأخذ بالتسع غير أننا نقول إن بلغت التسع ولم تقدر على الجماع كان لأهلها منعها وإن لم تبلغ التسع وقويت على الرجال لم يكن لهم منعها من زوجها وإن كان مالك يقول لا نفق للصغيرة حتى تدرك الطين الرجال وقال الشافعي إذا قاربت البلوغ وكانت جسمته تتحمل الجماع فزوجها وإن يدخل بها ولا يمنعها أهلها حتى تحمله أي الجماع، كذا في عمدة القاري - قوله فوعكثت أم على صيغة الجمل أي حتمت من الوعك وهي الحشمتي، زاد في رواية البخاري بعد قوله فوعكثت فتمزق شعري بالزاي أي تقطع وفي رواية فتمزق بالراء أي انتشف قوله فوفى شعري أم أي كثروا الكلام حدث تقديره ثم وصلت من الوعك فزوي شعري فكثرت قوله حيمته أم مصغرة الجمة بتشديد الميم والجمة من شعر الرأس ماسقة على المنكبين وإذا كان المشيمة الأذنين يسمى وفرقة أي صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض قوله فأتتني أم رومان أم هي كنية أم عائشة واسمها زينب بنت عامر بن عوف قاله الذهبي و قال أبو عمر أم رومان يقال بفتح الراء وضمها بنت عامر ولم يذكر لها اسماً ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة فنزل النبي صلى الله عليه وسلم قبرها واستغفر لها وقال اللهم لا تخف عليك ما لقيت أم رومان فيك وفي رسولك قوله وأنا على أرجوحة أم بضم الهمزة وخشبة يلعب عليها الصبيان والجوارى الصغار يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفيها ويحركونها فيرفع جانب منها وينزل جانب قاله النووي قوله فقلت هذه أم بفتح الاء الثانية فهي هاء السكت وهذه كلمة يقولها المبهرة أي منقطع النفس لاجل التزويج

حتى ذهب نفسي فأدخلتني بيتاً فاذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتني اليهن فغسلن رأسي
وأصلحنني فلم ير عني الا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى فأسلمتني اليه وحل ثنايحيى بن يحيى قال انا ابو مغوية عن هشام
ابن عروة قال حدثنا ابن ميمر واللفظ له قال ناعبة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم انا
بنت ست سنين وبني لي وانا بنت تسع وحل ثنا عبد بن حميد قال انا عبد الرزاق قال انا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزفت اليه هي بنت تسع سنين ولعبها معها وابت عنها وهي بنت
ثمان عشرة وحل ثنا يحيى بن يحيى واسحاق بن ابراهيم وابوكريز ابى شيبه وابوكريب قال يحيى اسحق انا وقال الاخران
على الارجوحة حتى يتراجع الى حال سكونه وفي رواية البخاري او فتني على باب الدار واني لا فخر اي انفس تنفساً عالياً قوله حتى ذهب
نفسى الخ فخرج الفاء اي ذهب غلبة النفس من الاعياء وفي البخاري حتى سكن بعض نفسي قوله فاذا نسوة من الانصار الخ سمي منهن اسماء بنت
يزيد بن السكن الانصارية في ما أخرجه المستغفر وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليهن تمرًا ولبتا قوله على الخير والبركة الخ هذا
الدعاء يشتمل المرأة وزوجها وفي بعض طرق حديث عائشة ان امها لما جلست في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء اهلك يا رسول الله
بارك الله لك فيهم قوله على خير طائر الخ كناية عن الفأل وطائر الانسان عمله الذي قلده وقال ابن الاثير طائر الانسا ما حصل له في علم الله عز
جل عما قدر له وقيل الطائر الحظ ويطلق على الحظ من الخير والشر المراد هنا ايمن حظ وأفضله وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل
واحد من الزوجين ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف بارك الله لك قال عياض وفي حديث معاذ انه صلى الله عليه وسلم شهد املاك انصار
فقال له على الفاء والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق بارك الله لكم قوله فغسلن رأسي وأصلحنني الخ قال النووي في استحباب
تغيطف العروس وتزينينها الزوجا واستحباب اجتماع النساء لذلك ولانه يتضمن اعلان النكاح ولا فمن يؤانسها ويؤدبها ويعلمها آدابها
حال الزفاف وحال لقاء الزوج قوله فلم ير عني الخ بضم الراء وسكون الحين اي لم يفر عني شيء الا دخوله علي وكنت بذلك عن المفاجأة
بالدخول على غير علم بذلك فانه يفهم غالباً قوله الا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري بغير الواو بعد الا قال السدي اي لما عني
شيء وما خطر ببالي خطرة في حال الا في حال حضوره صلى الله عليه وسلم وتنت الضحى اي كنت غافلة الى هذه الحال والله تعالى اعلم - والحاصل
ان فاعل ير عني ضمير فيه راجع الى اسم الفاعل من الدعاء وما كان ذلك مما دل عليه الفعل صح رجح الضمير اليه واسناد الفعل الى اسم الفاعل منه
شائع ومنه قوله تعالى قال قائل منهم وحدث لا يبـ زنى الزاني ونحوه قولها الا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مستثنى من اعلم
الاحوال كما يظهر من التقرير الذي ذكرنا - ام - قال النووي وفيه جواز الزفاف والدخول بالعروس نهاراً وهو جائز لادخالها واخراجها للبخاري في
الدخول نهاراً وترجم عليه باباً قوله ضحى الخ قال العيني في ابواب النكاح ضحى بالضم والقصر فوق الضحوة وهو ارتفاع اول النهار ومعنى ضحى
اي وقت الضحى ارادت ان دخوله عليها كان وقت الضحى وقال في باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقد ومها المدينة قوله ضحى اي
ظهر ويروى تدضى وهكذا ذكره ابن الاثير فقال فلم ير عني الا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضحى اي ظهر قلت فله هذا ضحى فعل ماضٍ
يقال ضحى يضحى اذا ظهر ويقال ايضاً ضحا الظل اذا صار شمساً والله اعلم - قوله بنت سبع سنين الخ قال النووي كذا في رواية وفي
اكثر الروايات بنت ست سنين فاجمع بينهما انه كان لها ست وكسرى في رواية اقتضت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله
اعلم - وقال القرطبي يمكن ان يكون ذلك منها على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن ان يقال انه في اول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست
اي انقضت وقولها بنت سبع اي هي فيها - وقال العيني رم ست سنين هو الصواب قيل سبع سنين وهو ضعيف قوله وزفت اليه الخ
بصيغة المجهول من الزفات اي ارسلت اليه بيتة عليه الصلوة والسلام قوله ولعبها معها الخ بضم اللام وفتح العين جمع لعبة وهي ما
يلعب به قال التوربشقي اللعب جمع لعبة كركب ارادت ما كانت تلعب به وكل ملعوب فهو لعبة واذا فتح اللام فهو المرة الواحدة من اللعب
واذا كسرت فهي الحالة التي عليها اللاعب وقال النووي المراد هذا اللعب السمات بالبنات التي تلعب بها الجوارى الصغار معناه
التنبيه على صغر سنهن قال القاضي رحمه الله وفيه جواز اتخاذ اللعب واباحة لعب الجوارى بهن وقد جاء انه عليه الصلوة والسلام
راى ذلك ولم يكرهه قالوا وسببه تدريسهم لتربية الاولاد واصلاح شأنهم وبسوقهم - ام - يحتمل ان يكون مخصوصاً من احاديث النبي
عن اتخاذ الصغار لما ذكر من المصاحبة ويحتمل ان يكون قضية عائشة رضي الله عنها هذه في اول الهجرة قبل تحريم الصور قوله
وهي بنت ثمان عشرة الخ وقد ماتت هي رضي الله عنها بالمدينة سنة سبع وخمسين باليسبب استحباب التزويج والتزويج في شؤال

نا ابو مغوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وثني
بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة **ح** ثنا ابو بكر بن ابي شيبه وزهير بن حرب واللفظ لزهير قالانا وكيع
نا سفيان عن اسمعيل بن اُمّية عن عبد الله بن عمر ع عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني لي
في شوال فاني نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان احظ عنده مني قال وكانت عائشة تستحب ان تدخل نساءها في شوال
و **ح** ثنا ابن نمير قال نا ابي قال سفيان بهذا الاسناد ولم يذكر نعل عائشة **ح** ثنا ابن ابي عمير قال نساء سفيان عن يزيد بن
كيسان عن ابي حازم عن ابي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاتا رجل فاخبره انه تزوج امرأة من الانصار
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها

واستجاب الدخول فيه **قوله** تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال الخ قال عياض كانت العرب تكثر ان تزوج فيه ويتطهرون به
لقوله شالت نعماتهم شالت النوق بأذناها، قال القرطبي تطيروا بذلك لان شوال من الشول وهو الرفع والازالة ومنه شالت النوق
بأذناها اي رفعت وقد جعلوه كناية عن الهالك فاذا قالوا شالت نعماتهم فمعناه هلكوا عز آخرهم فكانوا يتوهمون ان المتزوجين فيقع
بينهم البغضاء وترفع اي تزول حظوظها من عند الزوج **قوله** كان احظ عنده مني الخ اي اقرب اليه واسعده او اكثر رضيتا مني قال
القرطبي فصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكثره وتطير من الزواج فيه فالعنه اي تزوجت فيه وله يضرب في ذلك بل كنت عنده احظ
من غيري اهـ وفي شرح النقاية لابي المكارم كرم بعض الروافض الكناج بين العيين وقال السيوطي في حاشيته على مسلم روى ابن
في طبقاته عزالي حاتم قال انما كره الناس ان يتزوجوا في شوال لطاعون وقع في زمن الاول ام **قوله** وكانت عائشة تستحب الخ قال
النووي فيه استحباب التزويج والتزويج والدخول في شوال وقد رخص اصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا التكا
ر ما كانت الجاهلية عليه وما يتخيله بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال وهذا باطل لا اصل له وهو من آثار
الجاهلية كانوا يتطهرون بذلك لما في اسم شوال من الاشالة والرفع ام قلت نعم قصد عائشة رضي الله عنها صحيح واما استحباب التزويج البناء
في شوال مطلقا فقال الشوكاني الحديث انما يدل على ذلك اذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك الوقت لخصوصية له لا توجد في
غيره لا اذا كان وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم على طريقي الاتفاق وكونه بعض اجزاء الزمان فانه لا يدل على الاستحباب لانه حكم شرعي
يحتاج الى دليل وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بنسائه في اوقات مختلفة على حسب الاتفاق ولم يختار وقتا مخصوصا ولو كان مجرد الوقوع يفيد
الاستحباب لكان كل وقت من الاوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وسلم يستحب البناء فيه وهو غير مسلم ام - وقريب منه ما نقل الأبي
عن ابي بكر بن العربي رحمه الله - والله سبحانه وتعالى اعلم - **باب** ندب من اراد كساح امرأة الى ان ينظر الى وجهها وكفيها قبل خطبتها **قوله**
انه تزوج امرأة من الانصار الخ قال السدي لم كان المراد انه خطبها او اراد تزويجها ونحو ذلك اذ لا يظهر فائدة بعد تمام العقد الا ان يطابق
قبل الدخول وذلك بعيد والله تعالى اعلم ثم الظاهر ان هذه الرأية والمرأية الآتية محمولتان على الوقتين لرجلين والله تعالى اعلم -
قوله فانظر اليها الخ قال القرطبي هذا امر شاذ اي مصلحة لا امر وجوب وقال الشوكاني الامر هنا لا باحة بقرينة قوله في حديث ابي حميد عند
احمد فلا جناح عليه ان ينظر منها وفي حديث محمد بن مسلمة عند احمد وابن ماجه فلا بأس ان ينظر اليها ام - وقيل انه امر ندب لا احاد يشكك في
بهم وقيل ذلك بما اذا رجا الاجابة واما لو لم يرجها فلا - واما في البأس والجناح فانها لو لم ترضه ما يسهل ان يتوهى متوهه فيه البأس والجناح لكونها
امرأة اجنبية فلا ينافي في الاستحباب وورع في حديث جابر عند ابي داود مرفوعا اذا خطب احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى ما يدعوه الى
كساحها فليفعل وفي حديث المغيرة عند احمد والترمذي وغيرها فانظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكما قال القاري في المرقاة فانه مندوب
لانه سبب تحصيل النكاح وهو سنة مؤكدة والتحصيل المطاوع بالنكاح لا يحصل الا بالرغبة والمنفعة والنهي ان يكون المقصود الجمال
فقط كذا ذكر ابن الملك وفيه ان قصد الجمال مباح والنهي لانه خلاف الاولى لان الاولى ان يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة قال
الطبري قد مر ان الداعي الى النكاح اما المال او الحساب الجمال او الدين فمن غرضه الجمال فليتحري في النظر الى ما قصد بان ينظرها احتفاء
بنفسه او بان يبعث من ينعتها له وهذا معنى الاستطاعة ويمكن ان يحل الداعي على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم فحينئذ يكون الجمال
مطلوبه اذ به يتجصل التحسين والطبع لا يكتفي بالديمومة غالبا كيف والغالب ان حسن الخلق والخلق لا يفترقان ان ما روى زارة المرأة
لا تنكح بجمالها ليس زجرا من رعاية الجمال بل هو من جرح عن النكاح لاجل الجمال المحض مع الفساد في الدين اهـ - وقال الشيخ ولي الله الدهلوي

باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه

من قيل وكثير واستجاب كونه خمس مائة وهو من لا يحجف به

فان في اعيان الانصار شيئا وحديثي يحيى بن معين قال نامروان بن معاوية الفزاري قال ناي زيد بن كيسان عن ابي حاتم
عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كثر زوجتها قال على اربع اواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على اربع اواق كأنما تختون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى ان يفتك في بعت تصيب منه قال
فبعث بعثا الى بني عيس بعت ذلك الرجل فيه **محل ثلثا** فتبى بن سعيد الثقفي قال ناي يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري
عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال وحديثنا ثلثية قال ناي عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي
قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهدب لك نفسي فنظر اليها رسول الله صلى
قدس الله روحه السبب في استحباب النظر الى المخطوبة ان يكون التزويج على روية وان يكون بعد من الندم الذي يلزمه ان اتممت النكاح و
لو وافقه فلم يرد واسهل للتلاقي ان ارد وان يكون تزوجها على شوق ونشاط وان وافقه والرجل الحكيم لا يلج مؤلجا حتى يتبين خيرة وشر قبل ووجه
ام - قال الحافظ في الفتح قال الجمهور لا بأس ان ينظر الخطاب الى المخطوبة تالوا ولا ينظر الى غير وجهها وكفيها وقال لا بد ان ينظر الى ما
يريد منها الا العورة وقال ابن حزم ينظر الى ما قبل منها وما ادير منها وعن احمد ثلاث روايات الاولى كجمهور والثانية ينظر الى ما يظهر عاليا
والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور ايضا يجوز ان ينظر اليها اذا اراد ذلك بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل الطحاوي عن قوم انه
لا يجوز النظر الى المخطوبة قبل العقد بحال لانها حينئذ اجنبية ورد عليهم بالاحاديث المذكورة، ام - قال النووي قال اصحابنا يستحب ان يكون
نظره اليها قبل الخطبة حتى ان كرهها تركها من غير ابدل بخلاف ما اذا تركها بعد الخطبة والله اعلم - قال اصحابنا واذا لم يمكنه النظر استحباب ان
يبعث امرأة يثق بها تنظر اليها وتخبره ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه، وقال وانما يباح له النظر الى وجهها وكفيها فحسب لانهما ليسا بعورة في
حقه فيستدل بالوجه على الجمال وضد بالكفين على سائر اعضائها باللين والخشونة **قوله** فان في اعيان الانصار شيئا اي في اعيان
بعضهم شيئا مما يفر عنه الطبع ولا يستحسنه لانه رآه في الرجال فحاس النساء عليهم كما نحن شقائق الرجال ولذا لك اطلاق الانصار او
لتحديث الناس به او انه علمه بالوحى **قوله** شيئا اي قيل عيش وقيل صخر قيل زرقة قال الحافظ الثاني وقع في رواية ابي عوانة في نسخة
فهو المختل، قال عياض وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وايضا هو من النصيحة لما مور بها **قوله** على اربع اواق
جمع اوقية والوقية اربعون درهما **قوله** كأنما تختون الفضة اي بكسر الحاء اي تقشرون وتقطعون **قوله** من عرض هذا الجبل اي العرض
لضم العين واسكان الراء هو الجانب والناحية، قال عياض وعرض الجبل والحائط ما واجهك منه واما العرض بفتح العين فهو ضد الطول ام
قال القرطبي هذا الكلام منه صلى الله عليه وسلم ليس بانكار في المغالاة في الصداقات مطلقا فانه صلى الله عليه وسلم اصدق نساءه خمسمائة
درهم والاربع اواق انما هي مائة وستون درهما وانما هو انكار بالنسبة الى هذا الرجل فانه كان فقيرا في تلك الحالة وادخل نفسه في مشقة
يتعرض للسؤال بسببها ولهذا قال ما عندنا ما نعطيك ثم انه صلى الله عليه وسلم لكره اخلاقه جبر انكسار قلبه بقوله ولكن عسى ان يفتك في بعت
اي سرية للفرقة وتصيب منه فبعثه فاصاب ببركته صلى الله عليه وسلم باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك
من قبيل كثير واستجاب كونه خمس مائة درهم لمن لا يحجف به **قوله** عن ابي حازم عن سهل بن سعد ام هذا الحديث ملال على ابي حازم سلمة
ابن دينار المديني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الأئمة عنه **قوله** جاءت امرأة ام لم افق على اسمها **قوله** جئت اهدب لك نفسي ام قال
الحافظ فيه حديث مضان تقديره امر نفسي او نحوه والافاق حقيقة غير مرادة لان رتبة الحر لا تنكح فكانها قالت ان تزوجك من غير عرض قال
وفيه الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجنيها ولم يقل هبها الى ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم
ذلك يدل على جواز له خاصة مع قوله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة ودون غيره
من الأئمة على احد الوجهين للشافعية والاخر لا بد من لفظ النكاح او التزويج وسيأتي البحث فيه اي تحت قوله فقد ملكتها بما حرك من القرآن
وقال السدي رحمه الله هبة المحررة نفسها لا تصح فتقبل على التزويج نفسها منه بلامه رجاء او تفويض الأمر اليه والثاني اظهر وانسب بتزويجه
صلى الله عليه وسلم اياها من غيره، ام قلت ولؤيد المعنى الثاني ما وقع في رواية حماد بن زيد انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله، فحمل الهبة على
معنى التزويج لا على الزيادة قوله الله كما هو الظاهر وفي روح المعاني استدلال الشافعية رحمهم الله بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت
نفسها للذي اراد النبي ان يفتكها خالصه لك من دون المؤمنين على ان النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة لان اللفظ تابع للمعنى وقد خص

الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء

عليه الصلوة والسلام بالمعنى فيختص باللفظ وقال بعض أجلة أصحابنا في ذلك أن المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بلا عوض بأي لفظ كان لا تمليكها بلفظ وهبت نفسى فحيث لم يكن ذلك نصا في التمليك بهذا اللفظ لم يصح أن يكون مناطا للخلاف في انعقاد النكاح بلفظ الهبة إيجابا وعلما ومعنى خلوص الإحلال المذكور له صلى الله عليه وسلم من دون المؤمنين كونه متحققا في حقه غير متحقق في حق غيره إذ لا بد من الإحلال لهم من جهة المثل وظاهر كلام العلامة بن الهمام اعتبار لفظ الهبة حيث قال في التلخيص ورد النكاح بلفظ الهبة وساق الآية ثم قال ولا صل عدم الخصوصية حتى يقوم دليلها وقوله تعالى خالصته لك يرجع إلى عدم المهر بقرينة اعتقابه بالتعليل بنفى الحرج فإن الحرج ليس في ترك لفظ إلى غيره خصوصا بالنسبة إلى الفصح العرب بل في لزوم المال وبقرينة وقوعه في مقابلة المؤني أجورهن فصار الحاصل إحلالنا لك الأزواج المؤني مهرهن والتي وهبت نفسها لك فلو تأخذ مهرها خالصته هذه الخصلة لك من دون المؤمنين إمامهم فقد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم من المهر وغيره وأبدي صدر الشريعة جواز كونه متعلقا بإحلالنا قيدنا في إحلال أزواجه له صلى الله عليه وسلم لانه لا نادة عدم حلهن لغيره صلى الله عليه وسلم انتهى، ويفهم من الحديث أن من رغب في تزويج من هو على قدر راضية لا لو عليه لانه يصد أن يجاب إلا أن كان مما تقطع العادة برده كالسوق في خطبة السلطان بنته أو اخته وإن من رغب في تزويج من هو على منها لا عار عليها أصلا ولا سيما أن كان هناك غرض صحيح أو قصد صالح أو ما يفضل بيني في الخطوب أو لم يره فيه يخبئ من السكوت عند الوقوع في محذور قولهم فصعد النظر فيها وصوبه ثم هو يتشدد العين من صعد والواو من صوب والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والتشديد أما للمبالغة في التأمل أما للتكثير وفيه جواز تأمل بحسن المرأة لإرادة تزويجها وإن لم يتقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولولم يقصد أنه إذا رأى منها ما يعجبها أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن أن انفصل عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل العصمة والذي تحرر عندها أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلما آخر فقال يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعد لكنها كانت متلفعة وسياق الحديث يبعد ما قال كذا في الفتح، قوله ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه ثم هو يحسن قوله فصمت في رواية معمر الثوري وقال في رواية فضيل بن سليمان فامريردها وفي بعض الروايات فلم يجيبها شيئا ووقع في رواية سفيان عن البخاري أنها أعادت الطلب ثلاثا ووقع في رواية حماد بن زيد أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال مالي في النساء حاجة قال المحافظ ويجمع بينهما وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكانه صمت أو لا تقهره أنه امريردها فلما أعادت الطلب أفصح لها بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عن النساء جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفورادب المرأة مع شدة رغبته أنها لم تبلغ في الإحراج في الطلب وفهمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لم تنبأ من الرد جلست تنظر الفرج وسكوتها صلى الله عليه وسلم إجابته من مواساة حاجتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديد المحبة جارا كما ورد في صفته أنه كان أشد حياء من العبد رأى في خدرها وأما انتظار اللوحى وأما تفكيره في جواب يناسب المقام وفيه إن الهبة لا تنقل بالقبول لأنها قالت وهبت نفسها لك ولم ينقل قبلت لم ينتم مقصودها ولو قبلها لصارت زوجة له لذلك لم يتكرر على القائل زوجتها قال المزوي وفيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاءها أن يسكت سكونا يفهم السائل منه ذلك ولا يجله بالمنع إلا إذا حصل الفهم لا بصريح المنع فيصريح قوله فقام رجل الخ قال المحافظ لم اقف على اسمه وكان من الأنصار كما في رواية الطبراني قوله إن لم تكن لك بها حاجة الخ ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لا حاجة لي لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن وفيه أن أصحابي لو فهموا للنبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصح لغيره أن يزاحمه فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها أما التصريح أو ما في حكمه قوله فزوجنيها الخ فيه أن الفقير يجوز له سكاخ من علمت بحاله ورضيت به إذا كان واجدا للمهر وكان عاجزا عن غيره من الحقوق لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقد لا في قدر زائد قاله الباغي وتعقب باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بالاطلاع من حال الرجل على أنه يقدم على اكتساب قوته وقوت امرأته ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء القنات باليسير قوله فهل عندك من شيء الخ زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود ذلك قال المحافظ وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من شيء تصدقها وقد اجمعوا على أنه لا يجوز الإحسان يطأ قراجا وهب له دون المربة بغير صداق وفيه أن الأولى

فقال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ففتى رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر لو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد لكن هذا اراي

ان يذكر الصداق في العقد لانه اقسط للزواج وانفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل بالعقد ووجه كونه انفع لها انه يثبت لها نصف المسمى ان لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر، ام - قوله لا اراي في رواية هشام ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية الثوري عند الامام عيسى عليه السلام شيء قال لا قال انه لا يصح وقوع في حديث ابى هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ولكن تملكيني امرك قالت نعم فنظر في وجه القوم فدعا رجلاً فقال اني اريد ان ازوجك هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي فقد رضيت وهذا ان كانت القصة مستحقة يحتل ان يكون وقع نظره في وجه القوم بعد ان سأل الرجل ان يزوجه له فاسترضاها او لا ثم تكلم معه في الصداق وان كانت القصة متعديّة فلا اشكال **قوله** والله ام فيه جواز الحلف بغير الاستحالات للتأكيد لكنه يكره بغيره قاله الحافظ **قوله** اذهب الى اهلك ام وقع في حديث ابى هريرة قال تفر الى النساء فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئاً والمراد بالنساء اهل الرجل كما دل عليه رواية الباب **قوله** ولو خاتم من حديد ام "لوفيه" تقليدية قاله الحافظ وقال النووي قوله ولو خاتم هكذا هو في النسخ خاتم من حديد وفي بعض النسخ خاتماً وهذا واضح والاول صحيح اي ولو حضر خاتم من حديد ثم قال وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد ونفيه خلاف للسلف حكاه القاضي ولا يصح بنا في كراهته وجهان اصحهما لا يكره، ام - وفي الدار المختار ولا يحتج بالافضة فيجوز بغيرها كحجر وذهب وحديد ام - قال ابن عابدين وفي الجوهر والختم بالذهب والحديد والصفرة الخاسر الرصاص مكروه للرجال النساء وفي التتارخانية لا بأس بان يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة واليس بفضة حتى لا يرى، ام - قال الحافظ واستدل بحديث الباب على جواز لبس خاتم الحديد ولا حاجة فيه لانه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس فيحتل انه اراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته، ام - وقال فقهاؤنا فاذا ثبت كراهة لبسها للتحريم ثبت كراهة بيعها لما فيه من الاعانة على ما يجوز قال ابن عابدين الا ان المنع في البيع اخف منه في اللبس فيمكن الانتفاع في غير ذلك ويمكن سبكهما وتغيير هبتهما، ام - واخرج ابوداود والنسائي من طريق اياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوياً عليه فضة فرياً كان في يدي قال وكان معيقب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم علياً يعني اميناً عليه وهذا يدل على الاباحة قال الحافظ وما اخرج اصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريقة عن ابيه ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال مالي اجد منك ريح الا صنم فطرجه ثرجاء وعليه خاتم من حديد فقال الى ارى عليك حلقة اهل النار فطرجه فقال يا رسول الله من اى شيء اتخذته قال اتخذته من ورق ولا تهمه مثقالا وفي سند ابوطيبة بفتح المهملة وسكون التثنية بعد هامو حلة اسمه عبد الله بن مسلم المروزي قال ابوحاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن حبان في الثقات يخطئ ويخالفت فان كان محفوظاً حمل المنع على ما كان حديداً اصراً وقد قال التيفاشي في كتاب الاجمار خاتم الفولاذ مطهرة للشيطان اذا لوى عليه فضة فهذا يؤيد المغيرة في الحكم، ام - قلت والظاهر لا حوط تقدم الاباحة على التحريم لما يعلو التأييد والله اعلم قال الثوري وفي هذا الحديث انه يجوز ان يكون الصداق قليلاً وكثيراً ما يتول اذا تراضى به الزوجان لان خاتم الحديد في نهاية من القلة، ام - قلت ليس حاله كالحال في البيوعات بل هو متدد بين ان يكون عوضاً من الاعراض يعتد فيه التراضي بالقليل كان او بالكثير وبين ان يكون عبادة فيكون موقفاً ذلك انه من جهة انه يملك به على المرأة منافعها على الدوام يشبه العوض ومن جهة انه لا يجوز التراضي على استنائه يشبه العبادة فيجوز التوقيف فلها بينة قبل الخوض في هذا البحث ان نتفكر في حكمة مشرعية المهر في النكاح وما ورد في ذلك من الايات ولا حديث قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكانوا (اي اهل الجاهلية) لا يتأخرون الا بصداق لا صور يفتنهم على ذلك وكان فيه معصية منها ان النكاح لا يتم فائمه الابان يوطن كل واحد نفسه على المعاونة الدائمة ويتحقق ذلك من جانب المرأة بزوال امرها من يدها ولا جائز ان يشترع زوال امرها ايضاً من يده والا استد باب الطلاق وكان اسيراً في يدها كما انها غائبة بغيره وكان الاصل ان يكونوا قوايين على النساء ولا جائز ان يجعل امرها الى القضاة فان مراعاة القضية اليه فيها حرج وهو لا يعرفون ما يعرف هو من خاصة امره فتعين ان يكون بين عيبيته خسارة قال ان ارادك النظم لتلا بجزئ على ذلك الا عند حاجة لا يجب منها بل ان كان هذا نوعاً من التوطن وايضاً فلا يظهر الاهتمام بالنكاح الا بما لا يكون عوض البضع فان الناس لما تشاءوا بالاموال تشاءوا في غيرها كان الاهتمام لا يتم الا ببذلها وبالكهانة تقرت اعيان الاولياء حين يملك هو فلذلك احببوا دهمه به يتحقق التميز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ان تبذروا اموالكم كموحجهين غير

اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتم الحديد

اقوال العلماء في ان خاتم المهر على هو موقوف من الثاين

رضي الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ولا مهر اقل من عشرة من الحديث الطويل قال الحافظ انه بهذا الاسناد حسن ولا اقل منه ، ام - وقد حسنه المحقق ابن امير الحاج في شرح التحرير ولعله هو المراد بقوله بعض اصحابنا والله اعلم وقال عمل رحمه الله بلغنا ذلك عن علي وعبد الله بن عمر عامر ابراهيم ورواه باسناده الى جابر في شرح الطحاوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من المقدرات فلا يرد الاسماء واخرج الدارقطني في مسنده عن داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق قال ابن حبان داود الاودي ضعيف ثوان الشعبي لم يسمع من علي ، قلت وهذا الاسم اي داود الاودي يطلق على اثنين احدهما داود بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ليس بقوي في الحديث ولا خلاف الا ان ابن عدي قال لم أر له حديثا منكرا جازا احدا اذا روى عنه ثقة وان كان ليس بقوي في الحديث فانه يكتب حديثه ويقبل اذا روى عنه ثقة والاشتر المذكور في الا عنه محمد بن ربيعة وعبد الله بن موسى وهما ثقتان ، والثاني داود بن عبد الله الاودي وثقه احمد وابن معين واثبوت داود وابن شاهين وغيرهم من الامثله وقال النسائي ليس به باس ولم يتحقق لي الى الآن ايهاا اريد في الاسناد المذكور وقد اشار الشوكاني ايضا الى التردد ثم بعد كتابة هذه السطور رأيت فيما نقله العيني من كلام ابن حزم انه زعم انه داود بن يزيد والله اعلم واما ارسال الشعبي فلا يضرنا ، قال العجلي مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل الا صحيحا وقال ابو داود مرسل الشعبي احب الي من مرسل النخعي ، وذكر المزي ان الشعبي سمع من علي بن ابي طالب ، قال الحافظ وفي حديث الباب ان لاحد اقل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم ان اقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار قال لان خاتما من حديد لا يساوي ذلك قال المازري نقل به من اجاز السكاح بأقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع والسرقة قال عياض تفرد بهذا مالك عن الحجازيين لكن مستنده الالتفات الى قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وبقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فانه يدل على ان المراد بالمال من المال واقله ما استطيع به قطع العضو المحترم قال واجازه الكفاة بما تراضى عليه الزوجان او من العقد اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل وان كانت قيمته اقل من درهمين قال يحيى بن سعيد الانصاري وابو الزناد وربيعه وابن ابي ذئب وغيرهم من اهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جريج ومسلم بن خالد وغيرهما من اهل مكة والاوزاعي في اهل الشام والليث في اهل مصر والثوري وابن ابي ليلى وغيرهما من العراقيين غير ابى حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقها واصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال ابو حنيفة اقله عشرة وابن شبرمة اقله خمسة ومالك اقله ثلاثين او ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدارودي مالكا لما سمعه يذكر هذه المسئلة تعرفت يا ابا عبد الله اي سلكت سبيل اهل العراق في قياسهم مقلدا للصدوق على مقدار نصاب السرقة وقال القرطبي استدل من قاسه بنصاب السرقة بان عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق وتعقبه الجمهور بانه قياس في مقابل النص فلا يصح وبان اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج وبان القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع وكذلك الصدق وقد ضعف جماعة من المالكية ايضا هذا القياس فقال ابو الحسن اللخمي قياس قدر الصدق بنصاب السرقة ليس بالبين لان اليد انما قطعت في ربع دينار كالا للعصية والسكاح مستباح بوجه جائز ونحوه لابي عبد الله بن الفخار منهم قد حدة بعض المالكية بما تجب فيه الزكوة وهو اقوى من قياسه على نصاب السرقة واقوى من ذلك رده الى المتعاطين وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو ما لا جواب عنه ولا عذر فيه فالظاهر عدم التخييل في المهر وانفصل بعض العلماء عن هذا الايراد اجوبة منها ما تقدم قريبا من ان قوله ولو خانتنا من حديد خرج مخرج المبالغة ولو يرد عين خاتم الحديد ولا قدر قيمته ومنها انه طلب منه ما يحتمل نقده قبل الدخول لان ذلك جميع الصدق وهذا جواب ابن القصار من المالكية ، قال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله واما حديث سهل بن سعد (اي حديث الباب) فان النبي صلى الله عليه وسلم امره بتجليل شئ لها وعلى ذلك كان مخرج كلامه لانه لو اراد ما يصح به العقد من التسمية لا كتفه بأشياءه في ذمته ما يجوز به العقد عن السؤال عما يحتمل فدل ذلك على انه لم يرد به ما يصح مهورا الا ترى انه لما لم يجد شيئا قال زوجتكم بما معكم من القرآن واما معه من القرآن لا يكون مهورا فدل ذلك على صحة ما ذكرنا ، ام - وقال الشيخ ابن المهرام بعد بسط الأدلة من الجانبين فوجب الجمع فيجعل كل ما افاد ظاهره كونه اقل من عشرة دراهم على انه المعجل وذلك لان العادة عندهم كانت تجليل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها فنقل عن ابن عباس وابن عمر والنهري وقتادة تسكبا بمنهم صلى الله عليه وسلم عليا فيما رواه ابن عباس ان عليا لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يدخل بها فمنعه صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال اعطها درعك فاعطها درعه ثم دخل بها لفظا في داود ورواه النسائي ومعلوم ان الصدق كان اربعة ادرهم وهي فصدت لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها

قال سهل ماله رداء فلما تصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بأزارك ان لبسته لم يكن عليها من شيء وان لبسته لم يكن عليك من شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمولى فامر به فدعى له فلما جاء قال ما دامك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا فقال تفسرهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فنقل ملكتها شيئا رواه ابو داود في صحيح المتع المذكور على النذب اي نذب تقديم شيء ادخالا للبسة عليها تألقا لقلبها واذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما يخالف ما روينا عليه جمعنا بين الاحاديث وكذا يحمل امره صلى الله عليه وسلم بالتمس خاتم من حديد على انه تقديم شيء تألقا ولما عجز قال فمعلمها عشرين آية وهي امرئك رواه ابو داود وهو صحيح روايته الصحيح زوجتكها بما معك من القرآن فانه لا ينال فيه وبه يتجمع الروايات، ام - قال الفاري في شرح المشكوة اي حيث تعذر البذل الحقيقي اجاز العوض السبي صورة والبذل الحقيقي ذمة، ام - فان تعليم القرآن امر ذوبال يرغب فيه يطلب بما يرغب ونطلب الاموال ولا سيما في ذلك الزمان فجاز ان يقوم مقامها صورة قال ابن الهمام واحتمال التمس خاتم في المعجل وان قيل انه خلافت الظاهر لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعد زوجتكها بما معك من القرآن فان حمل على تعليمه اياها مامعة ونفي المهر بالكلية عذر كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى بعد المخرجات وأجل لكم ما ورثكم منكم ان تبغوا يا أيها الذين آمنوا كبر محضين فقيد الاحلال بالانعام بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف له ولا لم يقبل ما لم يبلغ رتبة التزويج وهي طهية في ذلك لانه نسخ للقطعة فيستدعي ان يكون قطعا فاما اذا كان خيرا وسد ذات فكيف واحتمال كونه غير تمام المهر ثابت بناء على ما عمن ان لزوم تقديم شيء او نفيه كان واقعا فوجب الحمل على ذلك، ام - ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره وتعقب بأن اختصاصه يحتاج الى دليل خاص ومنها احتمال ان تكون قيمته اذ ذلك ثلاثة دواهر او ربع دينار على مذاق المالكية او عشرة دواهر على مذاق الحنفية وقد وقع عندنا كراهة الطبراني من طريق الثوري عن ابي حازم عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا بختل من حديد فضة وأقرب الأجوبة هو الجواب الثاني والله اعلم قال ابن الهمام والحق ان ما ينفى بحسب الظاهر تقدير المهر بعشرة في السنة ككثيرا لا انها ككثما مضتفة ما سوى حديث التمس خاتما، ام - قلت ولا يغرنك تصحيح الترمذي حديث عامر بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز كحاج امرأة على النعلين لان فيه عاصم بن عبيد الله قال ابن معين ضعيف لا يثبت وقال ابن حبان فاحش الخطأ فترك، وقد عده الحافظ من احاديث التي لا تثبت مع احتمال كون تينك النعلين تساويا وعشرة دواهر وحديث التمس محمول على جزء المهر المعجل كما بينا وهكذا غيره من الاحاديث ان ثبت - والله اعلم قوله فلما نصفه الخ الذي قال فلما نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداء فقط وهي جملة معترضة وتقدير الكراهة ولكن هذا اراي فلما نصفه وقد جاء ذلك صريحا في رواية ابي عثمان محمد بن مطهر ولفظه ولكن هذا اراي ولها نصفه قال سهل وماله رداء - قوله ان لبسته لم يكن عليها منه شيء الخ قال الحافظ م اي ان لبسته كاملا ولا نقصا من المعروف من ضيق حاكم وقلة الثياب عند هراها لو لبسته بلبان تشقه لم يسترها ولا يحتمل ان يكون المراد بالنفي ان الكمال لان العرب قد تنفي جملة الشيء اذا انتفى كماله والحق لو شققته بينكما نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر بن الطبراني والله ما وجدت شيئا غير ثوبي هذا اشتقته بني وبينها قال ما في ثوبك فضل عنك، وفيه نظر الامام في مصلح دعيتته وارشاده الى ما يصح به قوله ما دامك من القرآن الخ يحتمل ان يكون هذا بعد قوله كحاف رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستغفمه حينئذ عن كعبته ووقع الامر في رواية معمر قال فهل نقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ما اذا قال سورة كذا وعرفت بهذا المراد بالمعينة وان منهاها الحفظ عن ظهر قلبه كما سيأتي التصريح به قوله سورة كذا وسورة كذا الخ وفي حديث ابي امامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من اصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهرها وادخلها عليه وقال عليها وفي حديث ابي هريرة فعلمها عشرين آية وهي امرئك قوله فقد ملكتها الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وكذا نقله الفاضل عن رواية الاكثر من ملكتها بضم الميم وكسر الهمزة المشددة على ما لم يسم فاعل وفي بعض النسخ ملكتها بكافين وكذا رواه البخاري وفي الرواية الاخرى زوجتكها، ام - قال الحافظ واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ الكناج والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينا وغيره والمشموع المالكية جواز كل لفظ دل على معناه اذا قرن بذكر الصداق او صد الكناج كالتمليك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عند هرا بلفظ الاجارة ولا السارية ولا الوصية واختلف عند في الاحلال والاباحة واجازة الحنفية بكل لفظ يقتضيه التأيد مع القصد ووضع الدليل من هذا الحديث ورد قوله صلى الله عليه وسلم ملكتها كما لكن ورد ايضا بلفظ زوجتكها قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد تين الحرفين فالظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم احلال اللفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من وثق

قال ابن حبان في صحيحه
 قال ابن حبان في صحيحه
 قال ابن حبان في صحيحه

بما معك من القرآن هذا حديث ابن أبي حازم وحديث يعقوب يُقاربه في اللفظ وحديثنا خلف بن هشام قال ناخدا
ابن زيد قال وحديثه زهير بن حرب قال لسفيان بن عيينة سمعنا قال وحديثنا اسحاق بن ابراهيم عن الدراوردي قال وحديثنا
ابو بكر بن ابي شيبة قال ناخسين بن علي عن زائدة كلهم عن ابي حازم عن سهل بن سعد بهذا الحديث يزيد بن جهم عن بعض
زوجتكها وانهم ما كانوا يحفظون وقال بعض المتأخرين يختلف صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج ولا ثم قال اذهب فقد ملكتها
بالتزويج السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لان سياق الحديث يقتضي تعيين لفظه قيلت لا تعدوها وانما هي التي انعقد بها النكاح وما
ذكره يقتضي وقوع امر اخر انعقده النكاح والذي قاله بعيد جدا وايضا فليخصه ان يعكس يدعي ان العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتكها
بالتمليك السابق قال ثورانه لم يتعرض لرواية أمكنها مع ثبوته وكل هذا يقتضي تعيين المصير الى التزويج ام - وأشار بالمتأخر الى النووي فانه
كذلك قال في شرح مسلم وقال العلائي القلب في تزويج رواية التزويج اميل لكونها رواية اكثر من ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجنيها يا رسول
الله وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه اللفظة ائمة فلو لان هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عيروا بها فدل على ان كل لفظ منها
يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يكفي في الاحتجاج بمجرد انعقاد النكاح بكل لفظ منها لان ذلك لا يدفع مطالبة التبريد بليل المحصر للفظين
مع الاتفاق على ايقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى ان النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول
الحنفية والمالكية واحدى الرايتين عن احمد واختلف التزويج في مذهبه فاكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد اتباعه
الرأية الاخرى الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم لصحة الرأية الاولى بحديث اعني صفيه وجعل عتقها صداقها فان احمد بن نصر
عليه من قال اعتقت امي وجعلت عتقها صداقها انه ينعقد نكاحا كما بذلك واشترط من ذهب الى الرأية الاخرى باثباته لا بد ان يقول في مثل هذه
الصورة تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص احمد واصوله يشهد بان العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول او فعل قول
بما معك من القرآن الخ قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله الشافعية واحمد في رواية والظاهرية على ان التزويج على سورة من القرآن مسماة جائز
وعليه ان يعلمها وقال الترمذي عقيب الحديث المذكور قد ذهب الشافعية الى هذا الحديث فقال ان لم يكن شيء يصدقها وتزوجها على سورة من
القرآن فالنكاح جائز ويعلمها السورة من القرآن وقال بعض اهل العلم النكاح جائز ويجعل لها صداق مثلها وهو قول اهل الكوفة واحمد
استحق قلت وهو قول الليث بن سعد ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد مالك واحمد في اصح الرايتين واسحاق وقال ابن الجوزي في هذا الحديث دليل
على ان تعليم القرآن يجوز ان يكون صداقا وهي احدى الرايتين عن احمد والاخرى لا يجوز وانما جاز لذلك الرجل خاصة واجابوا عن قوله قد
زوجناكم بما معك من القرآن انه ان حمل على ظاهره يكون تزويجا على السورة لا على تعليمها فالسورة من القرآن لا تكون مهرًا بالاجماع فحينئذ
يكون المعنى زوجتكها بسبب ما معك من القرآن وبكرته فيكون الباء للسببية كما في قوله تعالى انك تظلمونكم انفسكم يا ايها الذين آمنوا فخذوا
وقوله تعالى فكلوا مما رزقناكم من ثمره ولا تبذروا ثمره ولا تبذروا ثمره ولا تبذروا ثمره ولا تبذروا ثمره ولا تبذروا ثمره ولا تبذروا ثمره
من القرآن قلت اما عليا فانه يجي للتعليل ايضا كالباء كما في قوله تعالى وليتذكروا الله على ما هداكم والمعنى هدايته اياكم ويكون المعنى
زوجتكها لاجل ما معك من القرآن يعني لاجل حرمة وبركته ولا ينافي هذا ايضا تسمية المال انا فتح فانها للمصاحبة والمعنى زوجتكها
لمصاحبتك القرآن فالكل يعود الى معنى واحد وهو ان التزويج انما كان على حرمة السورة وبركته لانها صارت مهرًا لان السورة من القرآن
لا تكون مهرًا بالاجماع كما ذكرنا فان قلت الاصل في الباء ان تكون للمقابلة في مثل هذا الموضع كما في نحو قولك بعثت ثوبي بدينار قلت لا نسلم
ان الاصل في الباء ان تكون للمقابلة بل الاصل فيها انها موضوعة للاصاق حتى قيل انه معنى لا ينافيها ولو كانت للمقابلة ههنا للزم ان تكون
تلك المرأة كما هو بة وذلك لا يجوز الا للنبي صلى الله عليه وسلم لان في احدى روايات البخاري فقد ملكتها بما معك من القرآن بالتمليك هبة
والهبة في النكاح اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالص لك من دون المؤمنين فان قلت معنى قوله صلى الله عليه وسلم
زوجتكها بما معك من القرآن بان تعلمها بما معك من القرآن او مقلدا منه ويكون ذلك صداقها اي تعليمها اياه والدليل على ذلك ما جاء في رواية
لمسلم انطلق فنقل زوجتكها فعلمها من القرآن وجاء في رواية عطاء فعلمها عشرين آية قلت هذا عدول عن ظاهر اللفظ بغير دليل ولئن سلمنا
هذا فلهذا لا ينافي في تسمية المال فيكون قد زوجها منه مع تزويجها عليه تعليم القرآن ويكون ذلك المهر مسكوتا عنه اما لانه صلى الله عليه وسلم
قد اصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان انه لم يكن عنده شيء وودي المقتول بخيبر اذ لم يملك اهل كل ذلك رفقا بأمته ورجعة لهر
او يكون البقي الصداق في ذمته وانكحها نكاح تفويض حتى يتفق له صداق او حتى يكسب بما معه من القرآن صداقا فاعلى جميع التقدير لم يكن نية

هل يجوز ان يكون لقلم القرآن صداقًا اختلف العلماء في ذلك

غير أن في حديث زائدة قال انطلق فقد زوجتكم نعلتها من القرآن حل ثنا اسحاق بن ابراهيم قال انا عبد العزيز بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد قال حدثني محمد بن ابي عمر المكي واللفظ له قال انا عبد العزيز بن يزيد عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه ثني عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فذلك خمس مائة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه وحل ثنا يحيى بن يحيى القبيسي أبو الربيع سليمان بن داود العتكي وقتيبة بن سعيد واللفظ ليحيى قال يحيى انا وقال الاخران ناسخا من زيد بن ثابت عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف اشترى صبرة قال ما هذا قال يا رسول الله اني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب

انت وما لك لا بيك والله اعلم - قوله فقد زوجتكم اخر فيه ان الامام يزوج من ليس لها ولي خاص من براء كفوا لها ولكن لا من رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر انه استأذنها ولا انها وكلته وانما هو من قوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم انه يزوجه من نشأ بنحوه قال ابن ابي زيد واجاب ابن بطال بانها لما قالت له وهبت نفسي لك كان كالاذن منها في تزويجها لمن اراد لانها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك ان تتصرف في تزويجي، ام لا فورا جعنا حديث ابي هريرة لما احتاجا الى هذا المكلف فان فيه كما قد منه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد ان انزجك هذا ان رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت وفيه انه لا يشترط في صحة العقد تقديم الخطبة اذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقورح حماد ولا تشهد ولا غيرها من اركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقهم من الشافعية ابو عوانة فترجم في صحيحه باب جواز الخطبة عند العقد واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال انه لم يكن لها ولي خاص والامام ولي من لا ولي له، هذا كله في الفقه فليتأمل قوله ثني عشرة اوقية اخر الاوقية بضم الهضرة وتشديد الباء والمراد اوقية الحجاز وهو اربعون درهما قوله ونشأ اخر بنون مفتوحة ثرشين معجمة مشددة قوله فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر قال النووي استدلال اصحابنا بهذا الحديث على انه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم والمراد في حق من يجتملى ذلك فان قيل فصداق امر حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان اربعة آلاف درهم واربع مائة دينار فالجواب ان هذا المقدار تبرع به النجاشي من ماله اكراما للنبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم اداها او عقد به والله اعلم - قوله لأزواجه اخر قال الشوكاني ظاهره ان زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كلهن كان صداقهن ذلك المقدار وليس كما صرح كذلك وانما هو محمول على الأكثر فان امر حبيبة اصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم المقدار المتقدم وقال ابن اسحاق عن ابي جعفر اصدقها اربع مائة دينار أخرجه ابن ابي شيبة من طريقه واخرج الطبراني عن انس انه اصدقها مائتي دينار واسناده ضعيف وصنفية كان عتقها صداقها وخديجة وجويرية لم يكونا كذلك كما قال الحافظ - قوله اشترى صبرة اخر اي الطيب الذي استعمل عند الزفاف وفي رواية في البخاري وعليه وضرب من صبرة بفتح الواو والمضاد المعجمة هو التلطيح بخلق او طيب له لون وقد صرح به في بعض الروايات بانه اشترى صبرة فان قلت جاء النبي عن التزويج فما الجمع بينهما قلت كان يسيرا فلم ينكره وقيل ان ذلك علق من ثوب المرأة من غير قصد وقيل كان في اول الاسلام ان من تزوج لبس ثوبا مصبوغا لسوره وزواجه وقيل كانت المرأة تكسوه اياه وقيل انه كان يفعل ذلك ليعان على الوليمة وقال ابن الجاسر احسن الالوان الصفرة وقال عمر وجل صفراء فاقع لونها تسر الناظرين قال فقرن السمر بالصفرة وما سئل عبد الله عن الصنم بها قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فانا اصنع بها وأرجيها وقال ابو عبيد كانوا يبرصون في ذلك للشباب ايام عمر وقيل يحتمل ان ذلك كان في ثوبه دون بلاءه وذهب مالك جوازه وحكاه عن علي بن ابي طالب وقال الشافعي ابو حنيفة لا يجوز ذلك للرجال كذا في عدة القاري قوله ما هذا اخر فيه سؤال الامام والكبير اصحابه واتباعه عن احوالهم ولا سيما اذا رأى منهم ما لم يهد وجواز خريجه عنهم وعليه اشرع من خلق وغيره قوله على وزن نواة من ذهب اخر في المرفقة قال القاضي النواة اسم خمسة دراهم كما ان النش اسم عشرين درهما والاوقية اسم اربعين درهما وقيل معناه على ذهب يساوي قيمته خمسة دراهم وهو لا يساوي اللفظ وقيل المراد بالنواة نواة التمر - والاخير هو الظاهر المتبادر اي مقدارها من الذهب وهو سدس مثقال تقريبا وقد يوجد بعض النوى ان يكون ربع مثقال او اقل وقيمته تساوي عشرة دراهم ويمكن ان يحل على المعنى الاول فمعناه على مقدار خمسة دراهم وزنا من الذهب يعني ثلاثة مثاقيل

قال فبارك الله لك أولم

ونصفاً ذهباً، ام - وهذا بعيد كما في الفتح - قال الحافظ واستدل به على استحباب تقبيل الصديق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من أصحاب
 الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن نواة من ذهب وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل له اليأس
 بعد ذلك من لزومة النجاسة حتى ظهرت منه من الأعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له **قوله فبارك**
الله لك فيه استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة وهو المشرع ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره وفي بعض
 الروايات قال عبد الرحمن فلقد رأيتني ولو رفعت حجراً رجوت أن أصيب ذهباً أو فضة فكانه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية
 بأن يبارك الله له، وفي رواية معمر بن ثابت قال نس فلقد رأيته تسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف تلت مات عن أربع نسوة فيكون
 جميع تركته ثلاثاً ألفاً مائتي ألف والدعاء بالبركة للمتزوج قد ورد في حديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان
 الحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفاً انساناً قال بارك الله لك وبارك
 عليك وجمع بينكما في خير قوله رفاً بفتح الراء وتشديد اللام فهو معناه دعائه في موضع قولهم بالرفاء والمبين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية
 فورد النهي عنها ودل حديث أبي هريرة أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى شئ كل دعاء للمتزوج تزنية واختلف في علته النهي عن ذلك فقيل
 لأنه لا حمح فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص المبين بالذكر وأما الرفاء فمعناه الالتئام من رفاً الثوب
 ورفوته رفواً ورفاءً وهو دعاء للزوج بالالتئام والالتئام فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه
 من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفأؤلاً لا دعاءً فيظهر أنه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكرهه كان يقول اللهم آلف بيننا وازرعها
 بيننا صالحين مثلاً أو آلف الله بينكما وازرعها واداً ذكرنا ونحو ذلك، كذا في الفتح - **قوله أولم** قال النووي قال العلماء من أهل اللغة و
 الفقهاء وغيرهم الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره وقال الأنباري
 أصلاً تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أولم قال أصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية أنواع الوليمة للعرس والعرس بضم الخاء المعجمة ويقال
 العرس أيضاً بالاضداد المعجمة للولادة والأعداء بكسر الهمزة وبالفعل المهملة والذال المعجمة للختان والوكيرة للبنات والنفقة لقدم المسافر
 مأخوذة من النقع وهو الغبار ثم قيل إن المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له والعقيقة يوم سابع الولادة والوصيمة بفتح الواو وكسر
 الضاد المعجمة الطعام عند الميتة والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب والله أعلم، ام قال الحافظ وقد فاقهم
 ذكر الحناق بكسر الحاء المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخرة قات الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصبّاغ في الشامل وقال
 ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الختم ويختم القرآن كذا قديراً ويحتمل ختم قد مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة قال
 وفي حديث عثمان بن أبي العاص عند أحمد في وليمة الختان لم يكن يدعى لها، ام - وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً عند المطبراني في الأدب
 الوليمة حق وسنة فمن دعى فام يجب فقد عصي قال ابن بطال قوله الوليمة حق أي ليست بباطل بل يندب إليها وهي سنة فضيلة وليس المراد
 بالحق الوجوب ثوباً ولا اعلم أحلاً أو جهاً كذا قال وغفل عن روايته في مذهبه بوجوب نقلها القرطبي وقال إن مشهور المذهب أنها
 مندوبة وابن التين عن أحمد لكن الذي في المغني أنها سنة بل وافق ابن بطال في نفى الخلاف بين أهل العلم في ذلك قال وقال بعض
 الشافعية هي واجبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة واجبات باسته
 طعام لسمير حاد فاشبهه سائر الأطعمة والأمر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه وكونه أمراً بشارة وهي غير واجبة اتفاقاً
 وبالوجوب قال أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم واختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضي أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب
 فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد والدخول واختلفت
 السلف في تكرارها أكثر من يومين فكرهته طائفة ولم تكرهه طائفة قال واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسبوعاً قال القاري
 والمختار أنه على قدر حال الزوج، ام - وعلى القول بالكراهة في اليوم الثالث قال العمراني إنما تكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في
 الأول والله أعلم - أما المصلحة في مشروع عية الوليمة فقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قد مر الله روحه وكان الناس يعيدون
 الوليمة قبل الدخول بها وفي ذلك مصالح كثيرة منها التلطف بشاعة النكاح وأنه على شرط الدخول بها إذا لم يكن من الأشاعة فلا يبيح
 محل الوهم والوهم في النسب لتمييز النكاح عن الشفاح بادي الرأي وتحقيق اختصاصها بها على أعيان الناس ومنها شكر ما أؤلاه الله تعالى

ولو بشاة وحديثنا محمد بن عبد الغري قال نا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اولو لو بشاة وحديثنا اسحق بن ابراهيم قال نا وكيع قال نا شعبة عن قتادة وحديثنا انس ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اولو لو بشاة وحديثنا ابن مثنى قال نا ابو داود ح قال وحديثنا محمد بن رافع وهارون بن عبد الله قال نا وهب بن جريح قال وحديثنا احمد بن خراش قال نا شبابة كلهم عن شعبة عن حميد بهذا الاسناد غير ان في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تزوجت امرأة وحديثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن قدامة قال نا انا النضر بن شميل قال نا شعبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس يقول قال عبد الرحمن بن عوف راى رسول الله صلى الله عليه وسلم على بشاة العرس فقلت تزوجت امرأة من الانبياء فقال كرا صدقتها فقلت نواة في حديث اسحاق من ذهب وحديثنا ابن مثنى قال نا ابو داود قال نا شعبة عن ابى حمزة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن ابو عبد الله عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب وحديثنا ابن رافع قال نا وهب قال نا شعبة بهذا الاسناد غير انه قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن بن عوف من ذهب فحدثني زهير بن حرب قال نا اسماعيل يعني ابن علية عن عبد العزيز بن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر قال فصلينا عندها صلوة الغداة بغلس فركبني النبي صلى الله عليه وسلم وركب ابو طلحة انا ردي الى طلحة

باب فضيلة اعتنا الله بزوجي

من انتظام تدبير المنزل بما يصرفه الى عبادته وينفعهم به ومنها البر بالمرأة وقومها فان صرف المال لها وجمع الناس في امرها يدل على كرامتها عليه وكونها ذات بال عند ومثل هذه الامور لا بد منها في اقامة التاليف فيما بين اهل المنزل لا سيما في اول اجتماعهم ومنها ان تجدد النعمة حيث ملك ما لم يكن ما لعله يورث الفرج والنشاط والسرور ويهيج على صرف المال وفي اتباع تلك الداعية التمرن على السخاوة وعصيان داعية الشتم الى غير ذلك من الفوائد والمصالح فلما كان فيها جملة صالحة من فوائد السياسة المدنية والمنزلية وتهدى اليقوس الاحسان وجب ان يتقيها النبي صلى الله عليه وسلم ويرغب فيها ويحث عليها ويعمل هو بها ولم يضبطه النبي صلى الله عليه وسلم بحديثنا ما ذكرنا في المهر والحد الوسط الشاة والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله ولو بشاة الخ لتوقيلية واستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ عن المهر ولو كانت ثوبت انه صلى الله عليه وسلم لم يزل على بعض نسائه باقل من الشاة لكان يمكن ان يستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ في الوليمة ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقدار عليها وايضا فيعكر على الاستدلال انه خطاب احد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم ولا وقد اشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه امر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه انه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستندا في كون الوليمة ليست حتم ويستفاد من السياق طلب تكثر الوليمة لمزيجها قال عياض واجمع اعلم ان احاد لا كثرها واما اقلها فكل ذلك ومهما تيسر اجزا واستحب انما على قدر حال الزوج وقد تيسر على المهر الشاة فما فوقها، قوله وعلى بشاة العرس الخ قال الحافظ بشاة العرس اثره وحسنه وفرجه وسره يقال بش فلان يفلان اي اقبل عليه فركابه ملطفا به - قوله كرا صدقتها الخ استدله على ان الكراخ الابن فيه من صدق لاستغفارها من عزا الكمية ولم يقل هل صدقتها او لا - باب فضيلة اعتنا الله بزوجي قوله غزا خيبر الخ يعني غزا بلدة تسمى خيبر وخيبر بلغة اليهود حصن وقيل اول ما سكن فيها رجل من بني اسرائيل يسمى خيبر فسميت به وهي بلدة عازمتهم في جهة الشمال والشرق من المدينة النبوية على ستة مراحل وكانت لها نخيل كثير وكانت في صدر الاسلام دارا لبني قريظة والنضير كما في عدة القاري قوله فصلينا عندها الخ اي خارجا منها قوله بغلس الخ يفهم الغين واللام وهو ظلمة آخر الليل وقد قدم الكلام على استحبابه بالخليل او الاسفار الفجر في كتاب الصلاة مبسوطا وفي حديثنا الباب اشارة الى تعيين المباداة الى الصلوة في اول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدا قوله فركب النبي صلى الله عليه وسلم اي ركب مركوبه وعن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غزاه خيبر على حمار مخطوم برس ليفتح تحتها الحاف من ليف رداء البيهقي والترندي وقال ابن كثير والذي ثبت في الصحيح عن البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجري في زقاق خيبر حتى انفسه الارزاع عن فخذها فانظروا انه كان يومئذ على فرس لا على حمار ولعل هذا الحديث ان كان صحيحا فهو محمول على انه ركبته في بعض الايام وهو محاصرهما - قوله وركب ابو طلحة الخ وكان انس ربييه قوله وانارديت ابي طلحة الخ فيه جواز الارادات وحمله ما اذا كانت الدابة مطيقة

فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في رفاق خيبر وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وأخسر الأزارع
فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وإن رأيت بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم

قوله فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم من الأجزاء أي أجرى مكرهه ، قال النووي دليل يجوز ذلك وأنه لا يسقط المروءة ولا يخل بعبارة
أهل الفضل لا سيما عند الحاجة للقتال أو رياضة الدابة أو تدريب النفس ومعاناة أسباب الشجاعة قوله في رفاق خيبر الخ بضم الزاي و
بالقافين وهو السكة يذكر ويؤث والجمع الرقة وزقان بضم الزاي وتشديد القاف وبالنون قوله وأخسر الأزارع هكذا وقع في رواية
مسلم أخسر في البخاري من طريق يعقوب بن إبراهيم عن اسمعيل بن علية ثم حسد الأزارع فخذة قال العيني رحمه الله عن صيغة المجهول والدليل
على صحة هذا ما وقع في رواية أحمد في مسنده من رواية اسمعيل بن علية فأخسر كذا وقع في رواية مسلم وكذا رواه الطبري في الفتح الطبراني
عن يعقوب بن إبراهيم شيخ البخاري في هذا الموضع وروى اسمعيل هذا الحديث عن القاسم بن زكريا عن يعقوب بن إبراهيم ولفظه فأجرى نبي
الله صلى الله عليه وسلم في رفاق خيبر إذا خرا الأزارع ولا شك أن الخروء هنا بمعنى الوقوع فيكون لازماً وكذلك الأخرى في رواية مسلم وهذا هو
الأصوب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكشف أزارعه عن فخذة نصلاً وإنما اكتشف عن فخذة لأجل الرحام وكان ذلك من قوة أجرائه صلى الله عليه وسلم
وقال بعضهم الصواب أنه عند البخاري بفختين يعني أن حسره على صيغة الفاعل ، ثم استدلل عليه بما ذكره البخاري في أوائل باب ما يذكر في
الفخذ تعليقاً قال انس حشر النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذة قلت للأنثى بحاله الكرمية أن لا ينسب اليه كشف فخذة فصل ما عني ثبوت قوله صلى
الله عليه وسلم الفخذ عورة ، ثم قال ويحتمل أن أنس لما رأى فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مكشوراً ظن أنه صلى الله عليه وسلم كشفه فأسند
الفعل اليه وفي نفس الأمر لم يكن ذلك إلا من أجل الرحام ومن قوة الجري على ما ذكرناه ، أم - وقال السدي في الأقرب رواية مسلم وحمل رواية
البخاري من تصريف بعض الرواة قلت ولكن ورد في حديث أبي موسى عند البخاري في المناقب في قصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قائداً في
مكان نبيه ما قد اكتشف عن ركبتيه وأركتبته فلما دخل عثمان غطاءها قد روى مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مضطجعاً في بيتي كاشفاً عن فخذيه أوساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحد بلطف كاشفاً عن فخذيه من غير تردد ولزم
حديث حفصة مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريح قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المديني حدثني حفصة بنت عمر
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عند يرمي وقد وضع ثوبه بين فخذيه فدخل أبو بكر الحديث ففهما قصتان متغايرتان فاستدل بها
كشفت الركبة وفي الأخرى كشفت الفخذ والاولى من رواية أبي موسى والأخرى من رواية عائشة ووافقتا حفصة وهذا كله يؤيد ما ثبت
في حديث انس من كشف الفخذ وإن وقوعه عن تعمد غير مستبعد نعم روى عن ابن عباس مرفوعاً الفخذ عورة أخرجه الترمذي قال هذا حديث
حسن غريب في أسناده أبي يحيى القنات وهو ضعيف روى عن جرهد أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف عن فخذه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام غط فخذك فأنها من العورة وهذا موصول عند مالك في الموطأ والتزمه الترمذي وحسنه ابن حبان وصححه وضعفه البخاري في المستأخر
للانضطراب في أسناده وروى أحمد والبخاري في تاريخه والحاكم في المستدرک كتابهم من طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير
مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش قال قال النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه على معمر ففخذه مكشوفتان فقال يا معمر غط عليك فخذيك فإن الفخذ
عورة رجاله رجال الصبيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم يجد فيه نصيحاً بتعديل ومعهم المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة
القرشي العدوي وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً ووقع لي حديث محمد بن جحش مسنداً بالمجملين من ابتدائهم إلى انتهائهم وقد
أمليت في الأربعين المتباعدة ، قال البخاري في الصحيح وحديث انس (المذكور قبل) أسند أي أصح أسنداً وحديث جرهد أحوط حتى نخرج من
اختلافهم قال القرطبي حديث انس ومعه إنما ورد في فضائاً معينة فإوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل
الاباحة لا يتطرق إلى حديث جرهد ومعه لأنه يتضمن إعطاء حكم كلي وأظهره عام فكان العمل به أولى - واختلف العلماء في كون الفخذ
عورة أما القوم الذين ذهبوا إلى أن الفخذ ليس بعورة فهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب واسماعيل بن علية وداود الطائفي وأحمد في رواية يبريد
ذلك أيضاً عن الأصمعي من أصحاب الشافعي حكاه الرافعي عنه وقال ابن حزم في المحلى والعورة المفروض سترها عن الناظر في الصلوة من
الرجال الذكور وحلقة الذكر فقط وليس الفخذ منه عورة وهم من المرأة جميع جسد لها حاشا الوجه والكفين فقط الحرة والعلة والامة سواء
في ذلك ولا فرق ثم قال بعد أن روى حديث انس الذي أخرجه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فبني حرس الأزارع ففخذ حتى
إني أنظر إلى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم فصم أن الفخذ من الرجل ليس بعورة ولو كان عورة لما كشفها الله تعالى من ربه والمطهر والمهضوم

قال العلماء في الفخذ عورة

فلما دخل القرية قال الله أكبر خربت خيبر أنا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاث مرات قال وقد خرج القوم الى اعمالهم فقالوا محمدًا قال عبد العزيز وقال بعض صحابنا والخميس قال واصبناها عنوةً وجمع السبي فجاءه دحية فقال يا رسول الله اعطني جارية من السبي فقال ذهب فخذ جارية

من الناس في حال النبوة والرسالة ولا أراها انس بن مالك ولا غيره وهو تعالى عصمه من كشف العورة في حال المصباح وقبل النبوة واما الآخرون الذين هم خالفوه فقالوا الفخذ عورة فهم جمهور العلماء من التابعين ومن بعدهم منهم أبو حنيفة ومالك في أصح اقوالهم والشافعي أحمد في أصح روايته وأبو يوسف وعمر بن زفر بن الهذيل وقال في الهداية ان الركبة ملققة عظم الفخذ والساق واجتمع المحرم والميسر وفي مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السواة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ ينجف عليه كاشف السواة يؤوب ان يجرح قال العيني واما الجواب عن حديث انس فهو انه محمول على غير اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بسبب ان حاكم الناس يدل عليه من ركبة انس فخذنا صلى الله عليه وسلم ام - ونظر فيه الحافظ فقال ظاهره ان المس كان بين الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه فان الازار لم يكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم ليكره الاستدلال على ان الفخذ ليس بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض ان ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لمكان كتماننا لغيره لغير من جهة انه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية الشهوة في الصلوة ام - قلت ولكن الفرق بين قضية الشهوة في الصلوة وبين المحسار الا ان يظهر ابدني تأمل والله اعلم **قوله** فلما دخل القرية اي خيبر وهذا مشعر بان ذلك المذاق كان خارج القرية **قوله** قال الله أكبر اي قال الحافظ اما التكبير فلانه ذكر ما ثور عند كل ام محمول وعند كل حادث سر شكر الله تعالى وتبرئته من كل ما نسب اليه عداوة ولا سيما اليهود فتجهم الله تعالى ام - وقال النووي فيه دليل لاستحباب الذكر والتكبير عند الحرب وهو موافق لقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا وادعوا الله كثيرا ولهذا قالها ثلاث مرات ويؤخذ منه ان الثلاث كثير **قوله** خربت خيبر اي صارت خرابا وهل ذلك على سبيل الخبرية فيكون ذلك من باب الاخبار بالغيب او يكون ذلك على جهة الدعاء عليهم او على جهة التفاؤل لما رآهم خرجوا بمساجيرهم وبمكائدهم وذلك من آلات الحرات والمهزم ويجوز ان يكون اخذ من اسمها وقيل ان الله اعلم بذلك **قوله** بساحة قوم قال الجوهري ساحة الدار باحتها واصل الساحة الفضاء بين المنازل ويطلق على الباحة والجمعة والبناء - كذا في عمدة القاري **قوله** قد خرج القوم الى اعمالهم قال الكرماني اي مواضع اعمالهم قلت بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة "الى" تأتي بمعنى اللام كذا في عمدة القاري وحكي الوارد اي اهل خيبر سمعوا بقصد لهم فكانوا يخرجون في كل يوم متسلحين مستعدين فلا يرون احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناصوا فلم يتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك وخرجوا بالمساحي طالبا من مزارعهم فوجدوا المسلمين **قوله** فقالوا محمد اي جاء محمد وارتفعه على انه فاعل لفعل محذوف ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هذا محمد **قوله** قال عبد العزيز اي هو عبد العزيز ابن صهيب احد رواة الحديث عن انس **قوله** وقال بعض صحابنا اي اشار بهذا الى انه لم يسمع هذه اللفظة من انس انما سمعه من بعض اصحابه عنه وهذه رواية عن المجهول اذ لم يعين هذا البعض من هو والحاصل ان عبد العزيز قال سمعت من انس قالوا جاء محمد فقط وقال بعض اصحابه قالوا محمد الخميس ثم قرأ عبد العزيز في بعض المرات الخميس بقوله يعني الجيش ويجوز ان يكون التفسير من دونه وعلى كل حال هو مخرج كذا في عمدة القاري **قوله** والخميس اي بفتح الخاء وسمى الجيش خميسا لانه خمسة اقسام مقدرة وساعة وقوله جنانا ويقال ميمنة وميسرة وقلب وجناحان وقال ابن سيدة لانه خمس ما وجد وقال الازهرى الخمس انما ثبت بالشعر وكانت الجاهلية يسمونه بذلك ولم يكونوا يعرفون الخمس ثم ارتفع الخميس بكونه عطفًا على محمد ويجوز ان تكون الواو فيه بمعنى مع على معنى جاء محمد مع الجيش **قوله** عنوة اي بفتح العين وهو القهر يقال اخذته عنوة اي قهرا وقيل اخذته عنوة اي عن غير طاعة وقال ثعلب اخذت الشيء عنوة اي قهرا في عنف واخذته عنوة اي صلحا في رفق وقال ابن التين ويجوز ان يكون عن تسليم من اهلها وطاعة بلا قتال ونقله عن القزاز في جامعته قلت فحينئذ يكون هذا اللفظ من التضاد وقال أبو عمر الصحيح في ارض خيبر كلها عنوة وقال المنذري اختلفوا في فتح خيبر كانت عنوة او صلحا او جلاء اهلها عنها بغير قتال وبعضها صلحا وبعضها عنوة وبعضها جلاء اهلها عنها قال وهذا هو الصحيح وهذا ايضا يندفع التضاد بين الآثار **قوله** فجاءه دحية اي بفتح الدال وكسر هاء اي ابن خليفة بن فرة الكلبي وكان اجمل الناس وحجبا وكان جاريلا عليه الصلوة والسلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته **قوله** فخذ جارية اي قال الكرماني فان قلت كيف جاز للرسول صلى الله عليه وسلم اعطاء هالدة حية قبل

فأهدته له من الليل فأصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروساً فقال من كان عنده شيء فليجيئ به قال وبسط نطعاً قال فجعل الرجل يجيئ بالقط وجعل الرجل يجيئ بالتمر وجعل الرجل يجيئ بالسمن فحاشوا حياً فكانت وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل شئ أبو الربيع الزهراني قال نا حاد يعني ابن زيد عن ثابت وعبد العزيز بن صحيح عن أنس قال وحدثناه قتيبة بن سعيد قال نا حاد عن ثابت وشعيب بن جحاب عن أنس قال وحدثنا قتيبة قال نا أبو عوانة عن قتادة وعبد العزيز عن أنس قال وحدثنا محمد بن عبيد الغبري قال نا أبو عوانة عن أبي عثمان عن أنس قال وحدثني زهير بن حرب قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن شعيب بن الجحباب عن أنس قال وحدثني محمد بن رافع قال نا يحيى بن آدم وعمر بن سعد وعبد الزراق جميعاً عن سفيان عن يونس بن عبيد عن شعيب بن الجحباب عن أنس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ عن أبيه تزوج صفيّة وأصداقها عتقها وحل شئ يحيى بن يحيى قال نا خالد بن عبد الله عن مطرف عن عامر عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يبعث جاريته ثم يترجها له أجراً حل شئ أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عفان قال نا حاد بن سلمة قال نا ثابت عن أنس قال كنت ردت إلى طلحة يوم خيبر وقد مئس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيناهم حين بزغت الشمس وقد خرجوا مواشيهم خرجوا بفؤسهم ومكائيلهم ومروهم فقالتوا حمداً والخميس قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خربت خيبر أنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال وهزمهم الله

ووصل وغير ذلك من المنهي عنه قوله فأهدته له أي أهدت أم سليم صفيّة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه زفتها قوله عروساً على وزن فعول يستوي فيه الرجل والمرأة مادام في اعراسهما قوله فليجيئ به أي فيه أدل الكبير لأصحابه وطلب طعامهم في نحو هذا ويختب لأصحاب الزوج وجيرانه مساعدته في الوليمة بطعام من عندهم قوله وبسط نطعاً أي فيه أربع لغات مشهورات فتح النون وكسرها مع فتح الطاء واسكانها أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء وجمعه نطوع وانطاع قوله فحاشوا حياً أي الحشيس هو الأقط والتمر والسمن يخلط ويحجن ومعناه جعلوا ذلك حياً ثم أكلوه وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق فقوله حاشاً أي حياً أي خلطوا قال الشاعر
 هـ وإذا تكون كرهية أدعى لها : وإذا يجاس الحشيس يدعى جندب : قوله فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأكلية الثلاثة التي اتخذ منها الحشيس فيه أن الوليمة تحصل بأي طعام كان ولا يتوقف على شاة والسنة تقوم بغايير اللحم قال العيني وفيه دلالة على مطلوبة الوليمة للعرس وانها بعد الدخول وقال الثوري ويجوز قبله وبعد والشهور عندنا أنها سنة وقيل واجبة وعندنا إجابة الدعوة سنة سواء كانت وليمة أو غيرها وبه قال أحمد ومالك في روايته وقال الشافعي إجابة وليمة العرس واجبة وغيرها مستحبة وبه قال مالك في روايته قوله له أجراً أي هذا الحديث سبق بيانه وشرحه واضحا في كتاب الإيمان حيث ذكره مسعود وأما إعادته هنا تنبيهاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في صفيّة لهذه الفضيلة الظاهرة وفي رواية عند أبي داود الطيالسي إذا اعتق الرجل بامته ثم أمهرها مهراً جديداً كان له أجراً واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الأجران المذكوران وليس قيداً في الجواز قوله فأتيناهم حين بزغت الشمس أي بفتح الباء والزاي ومعناه عند ابتداء طلوعها، ووقع في رواية عند البخاري فلما أصبح خرجت يهود خيبر بمساكينهم ويجمع باهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا ففصلوا فتوجهوا وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم فرسه حينئذ في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى خيبر ليلاً أي قرب منها وذكر ابن إسحاق أنه نزل بوادي يقال له الرجيع بينهم وبين غطفان لئلا يمدوهم وكانوا حلفاءهم قال فبلغني أن غطفان تجهزوا وقصدوا خيبر فسمعوا حساً خلفهم فظنوا أن المسلمين خلفهم في ذارهم فرجعوا فأقاموا وخذلوا أهل خيبر قوله بفؤسهم أي بجمزة مدودة على وزن فعول جمع فأس بالهمز وهو معدونة قوله ومكائيلهم أي جمع مكئل وهو القفة الكبير (الترسيل) التي يحول فيها التراب وغيره قوله ومروهم أي المرو جمع مَرَّ بفتح الميم وهو معروف نحو المجرفة وأكبر منها يقال لها المساحي هذا هو الصحيح في معناه وحكي القاضي قولين أحدهما هذا والثاني المراد بالمرو هنا الحبال كانوا يصعدون بها إلى الخيل قال واحد هاتراً ليفتح الميم وكسرها لأنه يرمحون يفتل وعند أحمد من حديث أبي طلحة في نحو هذه القصة حتى إذا كانت السحرة ذهب ذو الزرع إلى

ووقع في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتكسها قال وأحسبه قال وتعتد في بيتها وهي صنفية بنت حنظل قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليتها الثمر والأقط والسمن فحصدت الأرض فاحصص وجيء بالانطاع فوضعت فيها وجيء بالأقط والسمن فشيخ الناس قال وقال الناس لاندري أتزوجها أم اتخذها أم ولد قالوا ان حجبتها فهي امرأته وان لم يحجبها فهي أم ولد فلما اراد ان يركب حجبتها فقعدت على عجز البعير فعرفوا انه قد تزوجها فلما دنوا من المدينة دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعنا قال فعثرت الناقة العصابة وندى رسول الله صلى الله عليه وسلم وندرت فقام فسترها وقد شرفت النساء يقلن ابعاد الله اليهودية قال قلت يا ابا حمزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والله

زرعه وذو الضرع إلى ضربه أغار عليهم - قول روي في سهم دحية الخ سبق في شرح رواية عبد العزيز بن صهيب ان أخذ دحية كان بأذنه صلى الله عليه وسلم قبل القسم فالأولى في طريق الجمع بين الروايات ان المراد بسهمه هنا نصيبه الذي اختاره لنفسه وذلك انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه جارية فاذا ن له ان يأخذ جارية فاخذ صنفية فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انها بنت ملك من ملوكهم ظهر له انها ليست ممن توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صنفية في نفاستها فلو خصه بها لا يمكن تغير خاطر بعضهم فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها فان في ذلك رضا للجميع وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء دامنا اطلاق الشراء على العوض فعلى سبيل المجاز ولعله عوضه عنها بنت عمها او بنت عم زوجها فلم تطب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس اصله في مسلم

صارت صنفية لدحية فجعلوا يمدحونها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى بها دحية ما رضى قول واحسبه قال وتعتد في بيتها أي في بيت أم سليم وفي رواية أخرى حتى بلغنا سدل المروءات حلت فبني بها قال الحافظ المراد بقوله حلت أي ظهرت من حيزها وقد روى البيهقي بأسنادين انه صلى الله عليه وسلم استبرأ صنفية بحبضة دامنا ما رواه مسلم من طريق ثابت عن انس انه صلى الله عليه وسلم ترك صنفية عند أم سليم حتى انقضت عدتها فقد شك حماد راوي عن ثابت في رفعه وفي ظاهرة نظرا لانه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرفه من خير بعد قتل زوجها ببشير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلوا انها كانت حاملا فتقبل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب والضريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضتها قاله في سبأ

أوطاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح فاطلاق العدة عليها في حديث الباب مجاز عن الاستبراء والله اعلم قول فخصت الأرض فاحصص الخ هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة المخففة أي كشفت التراب من أعلاها وحفرت شيئا يسيرا ليحصد الانطاع والمخفوف ويصب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها وأصل الفحص الكشف وفحص عن الأمر وفحص الطائر ليدبضه فافاحص جمع افحوص قول لاندري أتزوجها أم اتخذها الخ قال الأبي يدل على ان الوليمة عندهم حتى في التسترى لان هذه الوليمة كانت وقعت فلو كانت خاصة بالسكاح لاحتفتوا في انها زوجة بذلك قال عياض واحتمر به بعضهم على انها بغير صداق كالموهوبة ولو تكلموا على ان عتقها صدقها كما يقوله الخائف فذلك اناس لم يخفوا ما بها زوجها حتى يقولوا ذلك قال القرطبي وهذا أيضا يدل انه لم يبين لهم امرها ولا اشبه

على كحما فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد السكاح بغير شهود اذا اعلن وقال الشافعي وابو حنيفة واحمد لا يصح الا بشاهدين الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدالة ام - فهو يحلون القصة على خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم ولكن روى الطبراني بأسناد جيد عن حسن بن حرب انه صلى الله عليه وسلم قال لا صحابة ما تقولون في هذه الجارية قالوا تقول انك اول الناس بها واحتمر قال فاني اعتقها وامتنع بها وجعلت عتقها مهرها، وحديث قولهم لاندري أتزوجها أم اتخذها الخ لعله صدر من البعض وهم الذين لم يفتوا على جلية الحال والله اعلم قول وان لم يحجبها فهي أم ولد الخ أي سرية وفي رواية فهي ما ملكك يمينه لان ضرب الحجاب انما هو على الحرائر لا على الاماء قولهم فعرفوا انه قد تزوجها الخ أي عرفت الخاص والعام انها زوجة قولهم دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أسرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمطيقته وأسرعنا بطاينا قولهم فندى رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه السقوط قال عياض وأصل الندى الخروج ومنه

نوادير الكلام قال الأبي وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كما في الأمراض السنية التي توفيها كغيره فلا وجه لقول ثابت لاندري رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يكون تخزنا لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك - قولهم فقلت يا ابا حمزة القاتل هو ثابت البناني وابو حمزة كنية انس

لقد وقع قال انس وشهدت وليمة زينب فاشبع الناس خبزاً ولحمياً وكان يجثني فأدعوا الناس فلما فرغ قام وتبعته فتخلف رجال ان استأنس بهما الحديث لم يخرجاً فجعل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلاماً عليكم كيف انتم يا اهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت اهلك فيقول بخير فلما فرغ رجع ورجعت معه فلما بلغ الباب اذا هو بالرجلين قد استأنس بهما الحديث فلما رآياه قد رجع قاما فخرجوا فوالله ما درى انا اخبرته امر انزل عليه الوحي بانهما قد خرجا فرجع ورجعت معه فلما وضع رجله في اسكفة الباب أرخى الحجاب بيني وبينه وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا شابة قال نا سليمان بن المغيرة عن ثابت قال نا انس قال وحل ثنية عبد الله بن هاشم بن حبان واللفظ له قال نا بهز قال نا سليمان بن المغيرة عن ثابت قال نا انس قال صارت صفيية لدية في مقسمه وجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون ما رأينا في النبي مثلاً قال فبعث الى دحية فاعطاه بها ما اراد ثم دفعها الى امي فقال صلى الله عليه وسلم قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى اذا جعلها في ظهري نزل ثم ضرب عليها القبة فلما اصبح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فليأتنا به قال فجعل الرجل يحيي بفضل التمر وفضل الشوي حتى جعلوا من ذلك سواداً احيساً فجعلوا ياكلون من ذلك الحيس يشربون من حياض الى جنبهم من ماء السماء قال فقال انس فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقت حتى اذا رأينا جدر المدينة هشتنا اليها فرفعنا مطبنا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطبته قال وصفيية خلفه قد ردتها قال فعثرت مطبته رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس احد من الناس ينظر اليه ولا اليها حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فاتيها فقال لم نضمر قال قد خلدنا المدينة فخرج جوارى نسائه يترائينها ويشمن بصبر عنتها حل ثنا محمد بن حاتم بن ميمون قال نا بهز قال وحل ثنا محمد بن رافع قال نا ابو النضر هاشم بن القاسم قال اجمعنا نا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وهذا حديث بهز قال لنا انقضت عدة زينب

قوله استأنس بهما الحديث الخ يقال استأنس به اي انس به ومعناه الغف وسكن قلبه به ولم يفر منه قوله فيسلم على كل واحدة منهن قال النووي في هذه القطعة فوائد منها انه يستحب للانسان اذا أتى منزله ان يسلم على امراته وأهله وهذا ما يتبعه كثير من اهل البيت المترفعين ومنها انه اذا سلم على واحد قال سلام عليكم او السلام عليكم بصيغة الجمع قالوا ليتنا ولد ومثليه ومنها سؤال الرجل اهله عزاهم فربما كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي ان تبذل بها فاذا سالها انبسطت لذكر حاجتها ومنها انه يستحب ان يقال للرجل عقب خولك كيف حالك ونحو هذا - قوله في اسكفة الباب الخ بضم الهضرة وسكون السين وضم الكاف وتشديد الفاء وهو العتبة التي يوطأ عليها قوله وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الخ كذا اتفق عليه الرواة وخالفوه وعشرين على الفلاس عن متهم فقال فانزلت كما تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا اخرجوا اسماء عيلة وأشار الشاذلي ردة فقال جاء بآية غير الآية التي ذكرها الجماعة قوله سواداً احيساً الخ السواد بفتح السين واصل السواد الشخص ومنه في حديث الاسراء اي آدم عن يمينه اسودة وعن يساره اسودة اي شيخنا صفا والمراد هنا حتى جعلوا عن ذلك كوماً شاخصاً مرتفعاً فخلطوه وجعلوا احيساً قوله هشتنا اليه الخ قال النووي هكذا هو في النسخ هشتنا بفتح الهاء وتشديد اللام لشيء المعجمة ثم نون وفي بعضها هشتنا بشينين الاولى مكسورة مخففة ومعناها نشطنا وخففنا وانبعثت نفوسنا اليها يقال منه هشتشت بكسر الشين في الماضي وفتحها في المضارع وذكر القاضى الروائين التابقتين قال والرواية الاولى على الادغام لا لتقاء المتلين وهو لغة من قال هشتت بفتح وهى لغة بكرين وائل قال ورواه بعضهم هشتنا بكسر الهاء واسكان الشين وهو من هاشم بن يحيى بن هاشم قوله فصرع الخ بالبناء للمفعول قوله ينظر اليه ولا اليها الخ اجلا لا واحداً ما قوله فقال لم نضمر الخ اي ما اصابنا ضمير قوله مخرج جوارى نسائه الخ اي صغيرات الاسنان من نسائه قوله يترائنها الخ اي ينظرن اليها قوله ويشمن الخ بفتح الياء والميم اي يفرحون بسقوطها - باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واشتات وليمة العرس قوله لما انقضت عدة زينب الخ قال في المراهق شرحه واما المؤمنون زينب بنت جحش واما اميمة بالتصغير بنت عبد المطلب بن هاشم عمته صلى الله عليه وسلم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها من حب ووكالة زيد بن حارثة وقد روى الطبراني بسند صحيح عن قتادة وابن جبري عن ابن عباس قال لا خطب النبي صلى الله عليه وسلم زينب وهو يريد لها لزيد فظنت انه يريد لها لنفسه فلما علمت انه يريد لها لزيد ابت واستنكفت وقالت انا خير منه حسناً فانزل الله وما كان يؤمن وكأهؤنفة الآية كما هي فرضيت وسلوت فمكثت عند

رواه زينب بنت جحش ونزول الحجاب

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد فاذا ذكرها علي قال فانطلق زيد حتى اتاها وهي تخمر عينيها قال فلما رايتها عظمت في صدرى حتى ما استطيع ان انظر اليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها فوليتهما ظهري ونكصت على عقبي فقلت يا زينب ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يدك كرك قالت ما انا بصانعة شيئا حتى اوامر ربي فقامت الى مسجد ها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بغير اذن قال فقال ولقد رأيتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هدة والقي الله في قلبه كراهتها فجاء يشقوها اليه صلى الله عليه وسلم فقال له امسك عليك زوجك واتق الله فانزلت وتحقق في نفسك ما الله مبطل فيه اى علمك بالوحى انك سيطلقها وانك تنزوحا كما قاله على بن الحسين والزهرى وغيرهما وعليه اهل التحقيق ثم طلقها، لكرهته لها لنفاظها عليه بشر فيها لا لرغبة المصطفى في نكاحها كما زعمه من وهو فلما انقضت عدتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد ما هو مدكور في حديث الباب **قول** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد اظها لزيد حبته له وقوة ايمانه حيث اطمانت نفسه الى خطبة من فارقه له عليه السلام قال البيهقي وذلك ابتلاء عظيم وشاهد بين على قوة ايمانه **قول** فاذا ذكرها الخ اى فاخطبها الى من نفسها فيه دليل على انك باس ان يبعث الرجل لخطبة المرأة له من كان زوجها اذا علم انه لا يكره ذلك كما كان حال زيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرى انه قال له ما اجدا في نفسي اوثق منك فاخطب زينب علي **قول** فلما رايتها عظمت في صدرى الخ قال النووي معناه انه ها بها واستجلبها من اجل رادة النبى صلى الله عليه وسلم تنزوحا فاما معاملتها من تنزوحا صلى الله عليه وسلم فاعظام ولا جلال والمهابة وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها هو بفتح الهنزة من "ان" اى من اجل ذلك وقوله نكصت اى رجعت وكان جاء اليها ليخطبها وهو ينظر اليها على ما كان من عادته وهذا قبل نزول الحجاب فلما غلب عليه الاجلال تأخر وخطبها وظهر اليها لئلا يسيقها للنظر اليها، ام - وقال القرطبي توليته اياها ظهره مع الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من الغلق بها، ام - فهذا من مزيد ورعه رضى الله عنه **قول** حتى اوامر ربي الخ بضم الهنزة وفتح الواو وبهمزة مضارع امر اى استخير **قول** فقامت الى مسجد ها الخ اى موضع صلاتها من بينها وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر سواء كان ذلك الامر ظاهرا خيرا ام لا وهو موافق لحديث جابر بن صحيح البخارى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة الى اخره ولعلها استخارت الخوفها من تقصير في حقه صلى الله عليه وسلم **قول** ونزل القرآن الخ وهو قوله تعالى قلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها اى جعلناها لك زوجة بلا واسطة عقد على الصواب الذى لا يجوز غيره فانها كانت تفخر بان الله هو الذى زوجها وول بن اسحاق زوجها ابواحم يمكن تأويله بانه لما رآه اى منزلها رضيه وفرج به اذ لا سلام له ولا غيره مع الله **قول** فدخل عليها بغير اذن الخ لان الله تعالى زوجها اياها بالآية المذكورة وادق كلمة من كلمات الله التى يستعمل بها النساء كما في خطبة حجة الوداع اعلى واقوى واوثق من كلمة خاطب الله تعالى بها اشرف انبياء في عظم كتبه وهو قوله **زوجناكم** كما وعندها بن سعد بسند مرسل بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدث عند عائشة اذ اخذت غشيته فسرقت وهو ينبت شعر ويقول من يذهب الى زينب فيبشرها وتلا **وَدَقُّوْهُمُ لِلَّذِي اُنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ الْآيَةَ** قالت عائشة فَاخذتني ما قرب وما بعد لما يبلغنا من جمالها واخرى هي اعظم واشرف ما صنع لها زوجها الله من السماء وعنده بسند ضعيف عن ابن عباس لما اخبرت زينب بنزوح رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سجدت وقال المنافقون حرر محمد نساء الولد وقد تزوج امرأة ابنة لانه كان تبناه فانزل الله تعالى **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ ابَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ** الآية قال ابن عطية اذهب الله سبحانه بهذه الآية ما وقع في نفوس المنافقين وغيرهم من تزوجه زوجة دعيه فنفى تلك البنية واعلم انه في حقيقة امره لم يكن ابا احد من المعاصرين له ولم يقصد بالآية انه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد فيحتاج في امر بنيه انهم كانوا ماتوا ولا في امر الحسن والحسين بأنهما ابنايته ومن قال ذلك تأول معنى البنية على غير ما قصد بها انتح وهو حسن نفيس وقا صريح بان القول ليس من المنافقين فقط واخرج الترمذي عن عائشة لما تزوج صلى الله عليه وسلم زينب قالوا تزوج حليلة ابنه فنزل ما كان هو الآية، وكانت زينب تفخر على ازواج النبى صلى الله عليه وسلم **قول** زواجك اباءك من فوق سبع سموات رواه الترمذي وصححه من حديث انس وفي رواية غيره انها كانت تقول ان آباءك انكحوك وان الله انكحني اياه من فوق الخ وليس هذا من الفخر المنزه عنه بل من التحدث بالنعمة وقد سمعها صلى الله عليه وسلم واقراها فروى ابن سعد عن عمار بن ابي الاحسن قال قلت يا رسول الله انى والله ما انا كاحد من نساك، ليست امرأة من نساك الا زوجها ابوها واخوها او اهلها غيرى زوجتيك الله من السماء وعن الشعبي كانت زينب تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى لادل عليك بثلاث من نساك

من القوم زاد عاصم وابن عبد الله على في حديثهما قال فقعد ثلاثة وإن النبي صلى الله عليه وسلم جاء ليدخل فاذا القوم جلوس
ثم انهم قاموا فانطلقوا قال فحدثت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم انهم قد انطلقوا قال فجاء حتى دخل فذهبت ادخل
فالتقى بالحجاب بنين وبنيه قال وانزل الله يا أيها الذين آمنوا لا تكلوا أموالكم بينكم بالباطل أن يؤذَنَ لكم إلى طعام غير
تأطيرين إناؤه إلى قوله أن ذلكم كان عندك الله عظيمًا وحديثي عمر الناقد قال نايعقوب بن ابراهيم بن سعد قال نا
ابي عن صالح قال ابن شهاب ان انس بن مالك قال نا اعلم الناس بالحجاب لقد كان ابي بن كعب يستلغ عنه قال انس اصبح
رسول الله صلى الله عليه وسلم سائر بنين بنت جحش قال كان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع الشمس
فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى فمشيت
معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم طرأت انهم قد خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم جلوس مكانهم فرجع فرجعت الثانية حتى
بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فصرى بنين وبنيه الستر وانزل آية الحجاب وحديثنا قتيبة بن سعيد
قال نا جعفر يعني ابن سليمان عن الجعد ابي عثمان عن انس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله
قال فصنعت أمي أم سليم حبسًا فجعلته في ثوب فقالت يا انس اذهب بهذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعثت بهذا
اليك أمي وهي تُقرئك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله قال فذهبت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت ان أمي تُقرئك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل فقال صدقته ثوب قال اذهب فادع لي فلانا وقلنا فلانا ومن لقيت
وسمى رجالا قال فدعوت من سمى ومن لقيت قال قلت لانس

لثلاثي اصبحاب المنزل ويعنهم من التصرف في حوائجهم وفيه ان من فعل ذلك حتى تصرربه صاحب المنزل ان لصاحب المنزل ان يظهر
التناقل به وان يقوم بخير اذن حتى يتفطن له وان صاحب المنزل اذا خرج من منزله لم يكن للمأذون له في الدخول ان يقيم الا باذن جدي
والله اعلم قولي فقعد ثلاثة الخ تقدم في رواية حماد بن سلمة اذا هو بالرجلين قد استأنس بها الحديث قال الحافظ ويجمع بين الروايتين باهم
اول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخرها رجع توجه واحد منهم في اثناء ذلك فصاروا اثنين وهذا اول من جزم بين الروايتين باهم
الروايتين وهم جوز الكوفي ان يكون الحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكنًا فمن ذكر الثلاثة كخط الاشخاص من ذكر
الاثنين كخط سبب القعود ولم افق على تسمية احد منهم قولي غير ناظرين اناؤه الخ معنى ناظرين منتظرين وانه بكسر الهمزة وفتحها وقت جئت
ومستأفسين هو من الناس والتأنس بالحديث ومعنى لا يستحي من الحق لا يمنع من اظهاره وبيانه والمنع ما يمنع به من العوارى ذكرنا اظهر
لقولكم وقولهم اي انفي للتممة والريبة ولا ان تنكحوا ازواجه قيل نزلت لما قال بعضهم وقد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم
لا تزوجن بما بعدك فلزلت الآية وقد حكى هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة وحاشاهم من ذلك وانما الكذب في نقله وانما يليق هذا
بالمناقبين كما في اكمال المعلم للأبي رحمه الله قولي انا اعلم الناس بالحجاب الخ اي بسبب نزوله واطلاقه مثل ذلك جائز لا علام لا
لاعجاب قولي لقد كان ابي بن كعب يسألني عنه الخ فيه اشارة الى اختصاصه بمعرفة لانس بن كعب ابرز من علماء وسنا وقد راى قولي
فصنعت أمي أم سليم حبسًا الخ وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من ان الوليمة بزيب بنت جحش كانت من الحيس الذي اهدته
أم سليم ان المشهور من الروايات انه اولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه اشيع المسلمين خبزًا ولحمًا، وذكر
في حديث البخاري ان انسًا قال فقال لي ادع رجلاً اسماهم وادع من لقيت وانه ادخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وتكلم
بما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهم من راويه وتركيب قصة على أخرى تعقبه
القرطبي بانه لا مانع من الجمع بين الروايتين والاولى ان يقال لا وهم في ذلك فلعل الذين دعوا الى الخبز واللحم فاكلوا حتى شبعوا وذهبوا والذين
ولما بقي النفل الذين كانوا يتخذون جاء انس بالحيسة فأمر بان يدعوا سائر آخرين ومن لقي فدخلوا فاكلوا ايضًا حتى شبعوا واستمر اولئك النفر
يتخذون وهو جمع كياس به واولى منه ان يقال ان حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم فاكلوا كلهم من ذلك وعجبت من انكار عياض وقوع
تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع ان انسًا يقول انه اولم عليها بشاة ويقول انه اشيع المسلمين خبزًا ولحمًا وما الذي يكون قدر الشاة
حتى يشبع المسلمين جميعًا وهو يومئذ نحو الالف لو كانت البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم فتكثير الطعام قولي في توراه بناء مشاة
فوق مفتوحة ثروا وساكنة انا مثل القدر سبق بيانه في باب الوضوء قولي ان هذا لك منا قليل الخ قال النور في فيه انه يستحب لاصدقائه

عدد ذكره كانا قال زهاء ثلاث مائة وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس هات التورقال فدخلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتخلف عشرة عشرة وليأكل كل انسان مما يليه قال فاكلوا حتى شبعوا قال فخرجت طائفة ودخلت طائفة حتى اكلوا كلهم فقال لي يا انس ارفع قال فرفعت فما ادرى حين وضعت كان اكثر ام حين رفعت قال وجلس طوائف منهم يتحدثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وزوجته مولىة وجهها الى الحائط فثقلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم على نسائه ثم رجع فلما راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع ظنوا انهم قد ثقلوا عليه قال فابتدروا الباب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ارخى الستر ودخل انا جالس في الحجرة فلم يلبث الا يسيرا حتى خرج علي وكنت في الآية فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأه من على الناس يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتم فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشروا ولا مستنابيين يحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي الى اخر الآية قال السجدة قال انس انا احديث الناس عهدا بهذا الايات وتجب نساء النبي صلى الله عليه وسلم حلشي

محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق قال نا معمر عن ابي عثمان عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت له امرئ سليم حبسي في تور من حجارة فقال انس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادع لي من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجمعوا يدخلون عليه فياكلون ويخرجون ووضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما شاء الله ان يقول ولما دعاه احدا لقيته اذ دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فاطوا عليه الحديث فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم يستحيي منهم ان يقول لهم شيئا فخرج وتركهم في البيت فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه قال قتادة غير متحيين طعاما ولكن اذا دعيت فادخلوا المتزوج ان يبعثوا اليه بطعام يساعده فندب علي ولهمته وقد سبق هذا في الباب قبله سبق هنالك بيان الحيس ودية الاعتذار الى المبعوث اليه وقول الانسان نحو قول امرئ سليم هذا لك منا قليل وفيما استجاب بعث السلام الى صاحب وان كان افضل من الباعث لكن هذا يحسن اذا كان بعيدا من موضعه اولى عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام قوله زهاء ثلاث مائة ثم بضم الزاي وفتح الهاء وبالمد ومعناه نحو ثلاث مائة وفيه انه يجوز في الدعوة ان يأذن المرسل فيناس معين وفي معنيين كقوله من لقيت من اردت وفي هذا الحديث بحجة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكثير الطعام كما اوضحه في الكتاب قوله هات التوراي بكسر التاء من هات كسرت الامر كما كسر الطاء من اعطى قوله الصفة والحجرة الصفة السقيفة والحجرة الدار قوله ليتخلف عشرة عشرة في فيه من آداب الاكل ان اكثر ما يدور على القصبة عشرة ولا اكل مما يليه اذا اكل الطعام نوعا واحدا قاله الا في رم قوله وزوجته مولىة وجهها الى الحائط قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وزوجته بالتاء وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر المشهور حذفتها في قوله انه قد ثقلوا عليه ثم ثقلوا بضم القاف المخففة قوله فابتدروا الباب ثم اخرجوا مسرعين قال الحافظ ومحصل الفضة ان الذين حضر والوليمة جلسوا يتحدثون واستحيى النبي صلى الله عليه وسلم ان يصرهم بالخروج فنهتوا للقيام ليفطنوا لمراده فيقوموا بقيامه فلما اهاهم الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجهم الا الثلاثة الذين لم يفتنوا لذلك لشدة شغلهم بما كانوا فيه من الحديث وفي غضون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان يقوموا من غير مواساة بهم بالامر بالخروج لشدة حياءه فيبطل الغيبة عنهم بالنشأ على السلام على نسائه وهم في شغل بالهم وكان احدهم في اثناء ذلك افاق من غفلته فخرج وبقي الاثنان فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم الى منزله فراهما فخرج فراهما لما رجع فحينئذ فطنا فخرجنا فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وانزلت الآية فادخا الستر بينه وبين انس خادمه ولم يكن له عهد بذلك قوله وتجب نساء النبي صلى الله عليه وسلم فيه مشروعية الحجاب لامهات الموضين قال عياض فرض الحجاب ما اختصص به فهو فرض عليهم بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهم كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا اظهار نحوهن وان كن مستترات الا ما دعيت اليه ضرورة من براز ثم استدلل بما في الموطأ ان حفصة ربه لما توفي عمر سترها النساء عن ان يرى شخصها وان زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها انتهى وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهم وقد كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم يحجب ويغطي وكان المصحابة ومن بعدهم يسمعون منهم الحديث وهن مستترات الا بالان كالاشخاص وقد تقدم في الخبر قول ابن جريج لعطاء لما ذكر له طواف عائشة ربه اقبل الحجاب او بعده قال قد ادرت ذلك بعد الحجاب كذلك في فتح الباري

حتى بلغ لقلوبكم وقلوبهم **حدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الوليمة

باب الأمر بأجابة الداعي إلى دعوة قول إذا دعى أحدكم إلى الوليمة لم تقدرم مع الوليمة وأقسامها في قصة عبد الرحمن بن عوف تحت قوله صلى الله عليه وسلم أول ولادة أو لبشة وفي الفقه قال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من كساح أو ختان وغيرها لكن لا شهر استمعا لها عند الإطلاق في النكاح وتفيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال لأزهرى الوليمة مأخوذة من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لأن الزوجين يجتمعان وقال ابن الأعرابي أصلها من تميم الشيء واجتماعه وجزم الما وردى ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرب إلا بقرنية وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور وصمها فطرب في مثلثته وغلطوه في ذلك على ما قال النوراني قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس فكيف بنو تميم الرياب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام فتحه ومانسبه لبني تميم الرياب نسبة صاحبها الصحاح والهمك لبني عدى الرياب فلهذا عدل وقد نقل ابن عبد البر ثور عياض ثور النوراني الاتفاق على القول بوجوب الإجابة للوليمة العرس وفيه نظر لعدم المشهور من أقوال العلماء الوجوب صرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر النجاشي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضا كما عرفت من فاعلهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية وحكي ابن دقيق العيد في شرح الامام أن محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تتعين قال الحافظ وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفا حرا رشيدا وأن لا ينحصر الأغنياء دون الفقراء كما سيأتي وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه وأن يكون الداعي مسلما على الأصح وأن لا يسبق من سبق تعينت الإجابة له دون الثاني وأن جاء آمقا قدم الأقرب رجحا على الأقرب جوارا على الأصح فإن استويا أقرع وأبكر يكون هناك ما يتأذى بحضوره من منكر وغيره وأن لا يكون له عذر وضبطه الما وردى بما يرخص به في شرك الجماعة أم - وقال العلامة ابن عابد بن وفي الهداية عن التمر ناشئ اختلفت في إجابة الدعوى قال بعضهم وإجابة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة ولا فضل أن يجيب إذا كانت وليمة ولا فهو بخير والإجابة أفضل لأن فيها إدخال الشكر في قلب المؤمن وإذا أجاب فعل ما عليه أكل أو لا ولا فضل أن يأكل لو غير صائم وفي البناء إجابة الدعوة سنة وليمة أو غيرها وأما دعوة يقصد بها التطاول وإنشاء الحمد وما أشبهه فلا ينبغي إجابته إلا سيما أهل العلم فقد قيل ما وضع أحد يده في قصعة غيره إلا ذل له أم ملخصا وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة أن لم يجبهما أثروا قوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فإن كان صائما أجاب ودعا وان لم يكن صائما أكل ودعا وإن لم يأكل ولم يجيب أثروا وجفا لأنه استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لو دعيت إلى كراع لأجبت أم ومقتضاها أنها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شرح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التنازعانية عن النبي صلى الله عليه وسلم لو دعى إلى دعوة فالواجب الإجابة أن لم يكن هناك معصية ولا بدعة ولا امتناع أسلم في زماننا إلا إذا علم يقينا أن لا بدعة ولا معصية أم - والظاهر حمله على غير الوليمة أنه وفي الاختيار دعى إلى وليمة وثمة لعباء وغناء تعد وأكل أو المنكر في المنزل فلو على المائة لا ينبغي أن يقع بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين قال ابن عابد بن أي يجب عليه قال في الاختيار لأن استماع الله وحرام والإجابة سنة والامتناع عن الحرام أولى أم - وكذا إذا كان على المائة قوم يغتربون لا يفعد فالغيبة أشد من الله واللعب أم - قال في الاختيار فإن قدر على المنع فعل وإن لا يقدر صبر أن لم يكن ممن يقتدى به فإن كان مقتدى ولم يقدر على المنع خرج ولم يقع لأن فيه شين الدين وإن علم أو لا باللعب لا يحضر أصلا سواء كان ممن يقتدى به أم لا لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد حضوره لا قبله أم - قال ابن عابد بن قوله صبر أي مع الابتكار لقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان أم أي أضعف أحواله في ذاتها أي إنما يكون ذلك إذا اشتد ضعف الأيمان فلا يجد الناهي أعوانا على إزالة المنكر أم - وهذا لأن إجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غيره كصلاة الجنائز وإجابة الإقامة وإن حضرها نياحة (هداية) وقاسها على الواجب لأنها قريبة منه لورود الوعيد بتركها، أنه قال البخاري في صحيحه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين أي لم يجعل للوليمة وقتا معينا يختص به الإيجاب أو الاستحباب أخذ ذلك من إطلاق الأحاديث وقد أفصح بمراده في تاريخه فأنه ورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الشافعي عن رجل من ثقيف كان يثنى عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما أسماه يقوله فتأد

باب الأمر بأجابة الداعي إلى الدعوة

أقوال العلماء في إجابة دعوى الوليمة واجب أو سنة

فليأتها حل ثنا محمد بن مثنى قال ناخالدين الحارث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب قال خالد فاذا عبيد الله ينزله على العرس حل ثنا ابن نمير قال نا ابي قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى وليمة عرس فليجب حل ثنا ابو الربيع وابو كامل قالانا حماد قال نا ايوب ح قال وحدثنا قتيبة قال نا حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دُعيتُم وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق قال نا معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه وحل ثنا اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر قال نا بقية قال نا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى عرس ونحوه فليجب حل ثنا حميد بن مسعدة الباهلي قال نا بشر بن المفضل قال نا اسمعيل بن أمية عن نافع عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دُعيتُم وحل ثنا هارون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال نا اخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجيبوا هذه الدعوة اذا دُعيتُم لها قال وكان عبد الله ياتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائم وحل ثنا حريصة بن يحيى قال نا ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دُعيتُم الى كراع فاجيبوا وحل ثنا محمد بن مثنى قال نا عبد الرحمن بن محمد ح قال وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابي قالانا سفيان عن ابي الزبير عن جابر قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول يوم حق والثاني محرم والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح اسناده ولا يصح له صحة يعني زهير قال الحافظ وقد جدنا حديث زهير بن عثمان شواهد، ثم قال بعد ذكر تلك الشواهد وهذه الاحاديث وان كان كل منها لا يحتج به عن مقال فمجموعها يدل على ان الحديث اصلا، ثم قال بعد البحث واذا حملنا الامر في كراهة الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعد كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على البيوع عند الامن من ذلك وانما اطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله اعلم قوله فليأتها اخر اى فليات مكانها والنقد يرا نادى الى مكان وليمة فليأتها ولا يضتر إعادة الضمير مؤنثا قوله ينزله على العرس اى على وليمة العرس كما ياتي في الرواية التي بعدها والعرس باسكان الراء وضمها للغتان مشهورتان وهى مؤنثة وفيها لغة بالذكيير قال النووي قوله الى وليمة عرس ام قال النووي قد يحججه من يخص وجوب الاجابة بولية العرس ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة لقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية التي بعد هذا اذا دعى احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه ويجوز هذا على الغالب او نحوه من التاويل، ام قلت ويمكن حمل الروايات المقتيدة على زيادة تأكيد الاجابة فيها والله اعلم - قوله استؤا الدعوة الم والذي يظهر ان الامر في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولا وقد تقدم ان الوليمة اذا اطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فانها تفيد ويحتمل ان تكون الامر للعموم وهو الذي فهمه راوى الحديث فكان ياتي الدعوة للعرس لغيره كما سيجيى قوله الى عرس او نحوه الم هذا يؤيد ان الامر بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد اخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة الى الدعوة مطلقا عرسا كان او غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري فاضى البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين ويكره عليه ما نقلناه عن عثمان بن ابي العاص هو من مشاهير الصحابة انه قال في وليمة المختار لم يكن يدعى لها لكن يمكن الانفصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب لودعوا وعند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر انه دعا لطعام فقال رجل من القوم اعفني فقال ابن عمر انه لا عافية لك من هذا فقم واخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس ان ابن صفوان دعاه فقال انا مشغول وان لم تعفني جنتك وجرم عدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى اليها رجل وليمة فلا اخص لاحد في تركها ولو تركها لم يثبت له اى انه عاص في تركها دعما تبين لي في وليمة العرس، كذا في الفتح، قوله اذا دُعيتُم الى كراع الم بعضهم الكاف وتخفيف الراء واخره عين مهملة هو مستند الساق من الرجل ومن حل الرسع من اليد وهو من البقر الغنم بمنزلة الوظيفة من الفهر البعير قال النووي والمراد به عند جماهير العلماء كراع الشاة وغلطوا من حمل على كراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة، ام - قال الحافظ واغرب الغزالي في الاحياء فذكر الحديث بلفظ ولودعيت الى كراع الغنم ولا اصل لهذه الزيادة ولا يخرج الترمذي من حديث اسن وصححه مرفوعا لو اهدى الى كراع لقبلت ولودعيت امثله لا تجبت والمقصود بالمبا لغنة في الاجابة مع حقارة الشئ وفيه دليل على خلق

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فان شاء طعمه ان شاء ترك ولم يذكر ان مثني إلى طعام **وحدثنا** ابن نمير قال نا ابو عاصم عن ابن جريح عن ابى الزبير بهذا الاسناد مثله **وحدثنا** ابو بكر بن ابى شيبة قال نا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن الاعرج عن ابى هريرة انه كان يقول بشر الطعام طعام الوليمة يدعى اليه الاغنياء ويترك المساكين فمن لم يأت الدعوة فقد عصاه الله ورسوله **وحدثنا** ابن ابى عمر قال نا سفیان قال قلت للزهري يا ابا بكر كيف هذا الحديث شر الطعام طعام الاغنياء فصحك فقال ليس هو شر الطعام طعام الاغنياء قال سفیان وكان ابى غنياً فافزعنى هذا الحديث حين سمعت به فسالته عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن الاعرج انه سمع ابا هريرة يقول شر الطعام طعام الوليمة ثم ذكر مثل حديث مالك **وحدثنا** محمد بن رافع وعبد ابن حميد عن عبد الرزاق قال نا ميمون عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن الاعرج عن ابى هريرة قال شر الطعام طعام الوليمة نحو حديث مالك **وحدثنا** ابن ابى عمر قال نا سفیان عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة نحو ذلك **وحدثنا**

صلى الله عليه وسلم ونزاعه وجبره لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعوا الرجل الى منزله ولو علم ان الذي يدعوه اليه شيء قليل قال المهلب لا يجتنب على الدعوة الى الطعام الا صدق المحبة وسر الداعي باكل المدعو من طعامه والتحجب اليه بالمؤكلة وتوكيد الزمام معه بها فلذلك حرص صلى الله عليه وسلم على الاجابة ولو نزل المدعو اليه وفي الحضر على المواصلة والتحجب والتألف قولهم وان شاء ترك الخ قال المنزوي وفي الرواية الاخرى فليجب فان كان صائماً فليصل ان كان مفطراً فليطعم فالمعطى في الرواية الثانية امره بالاكل في الاولى غير واختلف العلماء في ذلك والاصح في مذهب اصحابنا انه لا يجيب الاكل في وليمة العرس ولا في غيرها فمن اوجبه اعتمد الرواية الثانية وتاوى الاول على من كان صائماً ومن لم يوجبه اعتمد النصير في التخيير في الرواية الاولى وحمل الامر في الثانية على الندب واذا قيل بوجوب الاكل فاعلم انه لا يوجب الاكل في الزيادة لانه يسمى الاكل ولهذا اختلف لا ياكل حنت بلقمة وكان قد يتجمل صاحب الطعام ان استناعه لشبهة يعتقد انها في الطعام فاذا اكل لفظة زال ذلك التحيل هكذا صرح باللقمة جماعة من اصحابنا واما الصائرون فلا خلاف انه لا يجيب عليه الاكل لكن ان كان مفطراً فرضاً لم يجز له الاكل لان الفرض لا يجوز التفرغ منه **وكان** نفعاً جازاً لفطره وتركه فان كان يشق على صاحب الطعام صومه فالافضل الفطر الا فانه تمام الصوم والله اعلم ام - وقد اخرج الطيالسي الطبراني في الاوسط عن ابى سعيد قال دعا رجل الى طعام فقال رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم اخركم وتكلف لكم افطره صم يوماً سكته ان شئت في اسناده راو ضعيف لكنه تولى والله اعلم قوله فليصل الخ وفي حديث عند ابى داود وان كان صائماً فليدع فبالصلوة في حديث الباب هو الدعاء قال الحافظ وحمله بعض الشراح على ظاهره فقال زكاه ما نأخذ في شغل بالصلوة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والحاضر من بركاتها وفيه نظر لعموم قوله لاهل الصلوة بحضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائرين وقد تقدم في باب حق اجابة الوليمة ان ابى بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم اثنى ودعا وعند ابى عوانة من طريق عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعى احب ان كان مفطراً اكل ان كان صائماً دعا لهم وترك ثم انصرف وفي الحضور فوات اخرى كالترك بالمدعو والتمسك به ولا تنقلع يا شارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لولم يحضر في الاخلال بالاجابة تقويت ذلك ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش وعرب من قوله فليدع لم يحصل المقصود من الاجابة بذلك وان المدعو لا يجيب عليه الاكل ام - قال القاري وروى مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه بلفظ اذا دعى أحدكم وهو صائم فليقل اني صائم واجمع بين الحديثين انه يعتذر او لا فان ابى فليحضر وليدع له بالبركة ام وفي نسخة نعم لو اعتذره المدعو فقبل الداعي عذره لكونه يشق عليه ان لا ياكل اذا حضر ولغير ذلك كان ذلك عذراً له في التأخر قوله عن ابى هريرة انه كان يقول بشر الطعام الخ قال المنزوي ذكره مسلم وصوفى على ابى هريرة ومرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق ان الحديث اذا روى موقوفاً ومرفوعاً حكاه برعه على المذهب الصحيح لانه زيادة ثقة ومعنى هذا الحديث الاخبار بما يقع من الناس بعد الله صلى الله عليه وسلم من مراعاة الاغنياء في الولائم ونحوها وتخصيصهم بالدعوة واشارهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديرهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان قوله يدعى اليه الاغنياء الخ الجملة في موضع الحال لطعام الوليمة اي انها تكون شر الطعام اذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود اذا خص الغني وترك الفقير امرنا ان لا نجيب قال ابن بطال واذا ميز الداعي بين الاغنياء والفقراء فاطعم كل على حدة لم يكن به بأس وقد فعله ابن عمر قوله شر الطعام طعام الوليمة الخ قال البيضاوي من مقدم كما يقال شر الناس من اكل وحده اي من شرهم وانما ساءه شر الساء ذكر عقبه فكانه قال شر الطعام الذي شأنه كذا قوله سفیان عن ابى الزناد عن الاعرج الخ هو عبد الرحمن الاعرج

ابن ابي عمر قال ناسفیان قال سمعت زيار بن سعد قال سمعت ثابتاً الا عرج يحدث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتيا ويدعى اليها من ياباها ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد واللفظ لعمر قال ناسفیان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءت امرأة رفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلقني فبست طلاقي فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريد من اترجعي الى رفاعة حتى تنزوي عسيلة زبير وعسيلة زبير

قوله سمعت ثابتاً الا عرج الا حنف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل مولى عمر بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب وقيل اسمه ثابت بن احنف بن عياض والله اعلم كما في الشرح قوله من لم يجب الدعوة الى ولفظ البخاري شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الطبري الا عرج في الوليمة للعهد البخاري اذا كان من عسادة الجاهلية ان يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى الى آخره استئناف وبيان لكونها شر طعاماً وقوله ومن ترك الى آخره حال والعامل يدعى اي يدعى الاغنياء والحال ان الاجابة واجبة فيكون عاؤه سبباً لا كمالاً لمدعى شر الطعام فينبغي له ما ذكره ابن بطال ان ابن حبيب روى عن ابي هريرة انه كان يقول انتم العاصون في الدعوة تدعون من لا ياتي بجني بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء ام قلت كون قوله صلى الله عليه وسلم ومن ترك مما لا انما يستقيم اذا كان الرأية بالواد واذا اذ كان بالفاء كما تقدم في رواية مالك فمن لم يات بالدعوة الا فعدم صحته فلا شر الله اعلم قوله من ترك هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب قاله الحافظ في باب الاصل المطلقة ثلثاً المطلقة انتهى بذكر زوجاته ويطأها ثم يفرقها وتنقض عدتها قوله جاءت امرأة رفاعة اسمها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه قيمته بنت ودهش من بمساة واختلت هل هي بفتحها او بالهمزة والثاني ارجح قوله كنت عند رفاعة الهمزة رفاعة القرظي ابن سميرال بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعد هاء هزرة ثلثاً قوله فبست طلاقي قال الحافظ هذا ظاهر في انه قال لها انت طالق البتة ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها طلاقاً حصل به قطع بينهما منه وهو اعلم من ان يكون طلقها ثلثاً بجموعة او مفردة ويؤيد الثاني ما في البخاري من كتاب الادب انها قالت طلقني آخر ثلاث فطلقني ثابت قوله فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير الهمزة هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف وهو الزبير بن باطاء ويقال باطباء وكان عبد الرحمن ميمياً والزبير فحل يهوديا في غزوة بني قريظة وهذا الذي ذكرنا من ان عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج ادة رفاعة القرظي هو الذي ذكره ابو عثمان بن عبد البر والمحققون كما في الشرح قوله مثل هدية الثوب الهمزة بضم الهاء وسكون الحاء صلة بعد هاء موحدة مفتوحة هو ظرف الثوب الذي لم يشرخه من هديب العين وهو شعر الجفن واذا اردت ان ذكره بشبه اهدبة في الاسترخاء وعدم الانشمار وقال اللادوي يحتمل تشبيهها بالهدبة انكساره وانه لا يتحرك وان شدته لا تشتد ويحتمل انها كانت بذلك عن نضائه او وصفه بذلك بالنسبة للاول قال واين يستحب استخراج البكر لانها تظن الرجال سواء بخلاف الشيب قوله فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ وتبسمه صلى الله عليه وسلم كان نعيها عنها بالنسبة بما تستحي النساء من التصريح به غالباً واما الضعف عقل للنساء لكن الحامل لها لعل ذلك شدة بغيرها في الزوج الثاني ومحبها في الزوج الاول ويستفاد منه جواز وقوع ذلك قوله لا اي لا ترجين اليه وفي بعض المرات لا تخدين ازواجك الاول واخرج البخاري في اللباس من طريق ايوب عن عكرمة ان رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة وعليها خمار اخضر فتكث اليها وارقات اخضره بجلدها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء ينصرون بعضهم بعضاً قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقي المهنات لجلدها شد خضره من ثوبها قال وسمع انها قد انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء معه ابنان له من غيرها قالت الله مالي الي من ذنب الا ان قالوا يا بني يا بني من هذه واخذت هدية من ثوبها فقالت كذبت والله يا رسول الله اني لا نفصها نفص الأديه لكنها ما شتر تريد رفاعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ذلك لم تحلي له او لم تصلي له حتى يذوق من عسيلتك قال وابصر معه ابنين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذي تزعمين ما تزعمين فوالله لهم اشبه به من الغراب بالغراب قال الحافظ في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لم تحلي له او لم تصلي له الهمزة وعرفت بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها ما معه الا مثل الهدية وبين قوله صلى الله عليه وسلم حتى تنزوي عسيلة زبير وانما معه مثل هدية فيكون طريق صدق زوجها فيما زعم انه ينفصها نفص الأديه واما ثانياً فلا سند لال على صدقه بولديه الذين كانا معه ام - وقال قبل ذلك في كتاب الطلاق سيان الخبر يعطى بانما شككت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حتى تنزوي عسيلة زبير وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك وان تفارقا فلا بد لهما من ارادة الرجوع الى رفاعة من زوج آخر يحصل لهما منه ذلك قوله حتى تنزوي عسيلة زبير

باب الرجل المطلقة ثلثاً المطلقة حتى تنكح زوجاً غيره ورياً فاشترى زوجها وتنقض عدتها

وقم السين المهملتين تصغير عسلة وفي العسل لغتان التأنيث والتذكير فأنث العسيلة لذلك لأن المؤنث يرد إليها الهاء إذا صغر كقولك شميسة يديته
وقيل إنما أنثه لأنه أراد النطفة وضعفه النوى لأن الانزال لا يشترط وإنما هي كناية عن الجماع شبهت لذلك العسل وحلاوته وقال الجوهري صنعت
العسلة بالهاء لأن الغالب على العسل التأنيث قال ويقال إنما أنث لأنه لا يريد به العسلة وهو القطعة منه كما يقال للقطعة من الذهب ذهبية والمراد
بالعسيلة هنا الجماع لا الانزال وقد جاء ذلك مرفوعاً من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العسيلة الجماع رواه الدارقطني وفي أسناده ^{الملك} أبو عبد
القهي يرويه عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقالت ابن التين يريد الوطئ وحلاوة مسلك الفرج في الفرج ليس الماء، كذا في عمدة القاري من كتاب الشهادة
وفيه من كتاب الإطلاق أن حديث عائشة في تفسير العسيلة أخرجه أحمد والدارقطني من طريق أبي عبد الملك المكي والمكي مجهول، أم - قال جمهور العلماء
ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصري حصول الانزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله
ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطال شد الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال
الصداق ويفسد الحج والصوم قال أبو عبد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شئ تستلذه عسلًا وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في
الرخصة قال ابن المنذر راجع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل الأول الأسعيد بن المسيب، قال وهذا القول لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من
الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن قلت سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي وقد
نبه عليه النسائي في كتاب الفتح وحكى ابن الجوزي عز وادناه وافق سعيد بن المسيب على ذلك قال العيني روى ذكر في كتاب الفقيه كافي الرجاء فحذف من نسخة ^{هذه} الزا
أن سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه هذا فلو قضى به فاقض لا ينفذ قضاءه وإن افتى به أحد عز، أم - قال ابن حزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا
الحديث عن عائشة وهو زائد على ظاهر القرآن ولم يأخذوا بحديثها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن فيلزمهم الأخذ به وترك
حديث الباب واجابوا بأن الكناج عندهم حقيقة في الوطئ فالحديث موافق لظاهر القرآن، كذا في الفتح - قال العيني روى وفيه نظر لأن لفظ الكناج
(في الآية) أسند إلى المرأة فلا يريد به الوطئ لأن المعنى حتى تطأ رجلاً غيره وهذا فاسد لأن المرأة موطوءة لا واطئة والرجل واطئ بل معناه أيضاً العقد
ودرجة الوطئ بجمل العسيلة فانه خبر مشهور يجوز به الزيادة على النص، أم - وافاد الحفاظ أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخاً و
لا زيادة أي فليس المقام من باب الزيادة على ما في القرآن بخبر الواحد والله أعلم - قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق
بأقل ما ينطلق عليه الاسم خلافاً لمن قال لابد من حصول جميعه وفي قوله حتى تدفق عسيلة إلى آخره اشعاراً بمكان ذلك، واستدل به على جواز رجوعها
لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط الملكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك فحادة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها
للأول وقال الأكثر أن شرط ذلك في العقد فسد ولا فلا، واتفقوا على أنه إذا كان في كناج فاسد لم يحلل وشدة الحكم وقال يكفي، وفي عمدة القاري قال ابن بطال
اختلفوا في عقد كناج المحلل فقال مالك لا يحلها إلا بكناج رغبة فان قصد التحليل لم يحلها وسواء علم الزوجان بذلك أو لم يعلما ويفسخ قبل الدخول بعد
وهو قول الليث وسفيان بن سعيد الزاوي أحد قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي الكناج جائز وله أن يقيم على كناجه أو لا وهو قول عطاء والحكم وقال
القاسم وسالم وعمره والشعبي لا بأس أن يتزوجا ليحلها إذا لم يعلم بذلك الزوجان وهو مأجور بذلك وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد وذهب الشافعي إلى
أن الكناج الذي يفسد هو الذي يعقد عليه في نفس عقد الكناج أنه إنما يتزوجا ليحلها ثم يطلقها ومن لم يشترط ذلك فهو عقد صحيح وروى بشر بن
الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثله وروى أيضاً عن محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة أنه إذا تزويجاً تحليلها للأول لم يحل له ذلك وهو قول أبي يوسف
ومحمد وروى الحسن بن زياد عن زفر عن أبي حنيفة أنه أن شرط عليه في نفس العقد أنه إنما يتزوجا ليحلها للأول فانه كناج صحيح ويحصنان به ويبطل
الشرط وله أن يسكها فان طلقها حلَّت للأول، فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال في الد المختار وكرة التزويج للثاني تحريمًا
لحديث لعن المحلل والمحلل له وكما أخرجه الترمذي وغيره بشرط التحليل كتزويجك على أن أحلك وإن حلَّت للأول لصحة الكناج وبطلان الشرط،
أم - أي لأن الكناج لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويصح بخلاف البيع، قال العلامة ابن عابد بن قوله وكرة التزويج للثاني إن كذا في البحر، لكن
في القهستاني وكرة للأول والثاني وعزاه محشي مسكين إلى الحموي عن الظهيرية وينبغي أن يرد المرأة بل هي أولى من الأول في الكراهة لأن العقد بشرط
التحليل إنما جرى بينها وبين الثاني والأول ساع في ذلك ومنسبب المباشرة أولى من المنسبب لفظ الحديث يشمل الكل فإن المحلل له يصدق على
المرأة أيضاً، أم - ثم قال في الد المختار أما إذا ضمنا ذلك لا يكره وكان الرجل ما جاورا قصد الاصلاح، أم - أي إذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء
المشهورة ونحوها وأورد السروحي أن الثابت عادة كالتأنيث نصاً أي فيصير شرط التحليل كأنه متصوفاً عليه في العقد فيكره وإجاب في الفتح بأنه لا يلزم
من قصد الزوج ذلك أن يكون محرراً فإنه بين الناس أنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهراً به، أم - كذا في رد المختار، قلت والفرق بين شرط

أقول العلماء في عقد كناج المحلل هل يصح أم لا وهل يثبت به التحليل
للأول أو يشترط له الكناج القاصد من رغبة

التحليل في العقد بين ارضاء هذا العقد يشبه الفرق بين التعريض بخطبة المعتدة او الكتمان في النفس بين الموعدة سراً او عزم عقد النكاح قبل بلوغ
الاجل فان الاول مباح والثاني حرام كما نص عليه في القرآن الكريم والله اعلم قال في الفقه وهذا قول آخر وهو انه مأجور ان شرط له تصديداً لاصلاحه وتأويل اللعن
عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك ام قلت واللعن على هذا الحمل اظهر لانه كآخذ الاجرة على سبب التمسك وهو حرام ويقيم به ان عليه الضلوة والسلامة التمسك المستعار
(في حديث ابن ماجة) وورد على التأويل الاول انه مع اشتراط التحليل مكره تحريماً وفاق على المحرم لا يستوجب اللعن فاعمل المكره اولى ام قال العلامة ابن عابد بن
حقيقة اللعن المشهورة هو الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم تجز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقاً مشهوراً كيزيد بن علي المصنف
بغلات نحو الجلبس ابي هب ابي جهم فجوز وغلط غير المعيار كالظالمين الكاذبين فيجوز ايضا لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافراً فيكون اللعن لبيان
ان هذا الوصف وصف الكافرين للتنفير عنه التحذير منه لا قصد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان لعن الواحد المعين كنهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من
افراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير التحذير لا يلزم ان تكون تلك المعصية حراماً من الكبار خلافاً لمن ناط اللعن بالكبار فانه ورد اللعن في
غيرها كلعن المصورين ومن ام قوماً وهوله كارهون ومن سل سحرة اي تنوط على الطريق والمرأة السلتا اي التي لا تخضب يديها والمرءاء التي لا تخلخل المرأة
اذا خرجت من دارها بغير اذن زوجها وناكح البكر زائرات القبور ومن جلس سطا الحلقه وغير ذلك ومن باهنا هذا ما ظهر لي لكن يشك على منع لعن المعينين
مشروعية اللعان وفيه لعن معينين نعم يجب بانه معلق على تقدير كونه كاذباً لكنه لا يخرج عن لعن معينين تأمل ثم رأيت في لعان القهستان قال اللعن في الاصل
وشرعاً في حق الكفار لا بعدا من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عز ورجة الابرار ام وفي لعان الجحرفان قلت هل يشترع لعن الكاذب المعين قلت
قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود انه قال من شاء باهنت والمباهنة الملاعبة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء بجملة الله على الكاذب منا قالوا
هو مشتمة في زماننا ايضا ام وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الابرار لعن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبهان حقيقة اللعن
هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعوا اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال في كلامه فتأمل
ام ولعل وجهه انه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكرهاً تحريماً انتم كلام ابن عابد بن رح وفي فقه القديري قال الزبيدي في التحريم المصنف (اي صاحب الهداية)
استدل بهذا الحديث (اي حديث اللعن) على كراهة النكاح المشروط به التحليل وظاهره التحريم كما هو من
احمد لكن يقال لما سميها محلاً دل على صحة النكاح لان المحلل هو المثلث للحل فلو كان فاسداً لما سميها محلاً انتم
وظاهره انه اعتراض ثروايه اما الاعتراض فممنشوء عدم معرفة اصطلاح اصحابنا وذلك انهم لا يطلقون اسم الاحرام الا على منع ثبت بقطعة فاذا ثبت بطني
سموه مكرهاً وهو محج ذلك سبب للعقاب اما الجواب فكلامه فيدقق في تلازم المحرم والفساد ليس كذلك وقد يحكم بالصحة مع لزوم الاثر في العبادات فضلاً
عن غيرها خصوصاً على ما يعطى كلامه من تسمية المنع الثابت بطني حراماً ام قلت واما الالتمس كالنسيئة محلاً وحمل حادش اللعن على المحلل اشارة كما زعمه
الخفعية فقد ناقش فيها الحفاظ ابن تيمية بوجهه في مصنف فخرج افرد لهذه المسئلة فقال اما تسمية وجعله محلاً فلا فائدة قصد التحليل ولزوم قصد حقيقة النكاح
مع ان الحل لا يحصل بهذه النية ولا حلل الاحرام يجعله يستحل كما يستحل الحلال ومن اباح المحرمات وحلها بقوله او فعله يقال له محلل للاحرام ذلك لا
التحليل والتحريم في الحقيقة هو الى الله وانما ايضا في علم وجوب الحمل من فعل سبب يجعل الشارع الشيء به حلالاً او حراماً ولكن لما كان التحريم جعل الشيء محرماً او حراماً
والتحليل جعله محلاً اي مطلقاً كان كل من اطلق الشيء واباحه بحيث يطاع في ذلك يسمى محلاً ومنه قوله سبحانه انما للنبي زيادة في الكفر بضل الذين كفروا
يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً لئلا يطوا عتده ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله لما اطلقوه لمن اطاعهم تارك وحظه عليه اخرى كانوا يحلن محرمين وكذلك قول سبحانه
ايايها النبي لما تحرموا حل الله لك لما منع نفسه من الالة او العسل باليمن بالله اذ احرام صار ذلك تحريماً وكذلك قوله سبحانه قل ايايها انزل الله لكم فمن
رزق فجعلتم من حراماً وحلالاً وقوله سبحانه وقالوا ما في بطون هذه الا نفار خالصة لذكورنا وتحرم على ازوجنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يأت عن ربه
اني خلقت عبادي حنفاً فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما احللت لهم قوله صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم في قوله اتخذوا اخبارهم واهبهم ارباباً
من دون الله قال اما انهم ما عبدواهم لكنهم اهلوا لهم الاحرام وحرصوا عليهم الاحلال وقول صلى الله عليه وسلم لا تركبوا ما تركب اليهود فاستحلوا احرام الله بآدي التحليل
وقول ابن مسعود يملكونه حتى يلاؤوه يحرمون حرابه ويحلون حلاله وهذا باب واسع فلما كان هذا الرجل قصداً يحلها للاول وقد يجعلها في ظن من اطاعه
حلالاً وهي حرام يسمى محلاً لذلك بين ذلك ان لعنته صلى الله عليه وسلم للمحلل دليل على ان المحلل اذا ثبت له إطلاق علوصاً حب محلل والا فيكون كل نكاح مطلقاً فلا
محلاً وان كان نكاحاً يحتاج رغبة فيه يدخل في اللعنة وهذا باطل قطعاً فلو ان المحلل اسم لمن قصد التحليل وجعلها حلالاً او ليس به لانيست بخلال لان حلال ما حرم الله بتدليسه
وتدليسه وقصد ان يجعلها فليس له ان يتزوجها فاصلاً للتحليل ثم قال والكلام هنا في مقامين احدهما ان اسم المحلل يعم الفاعل في الشرط في العقد قبله فيجوز ان
لفظ المحلل يقع على هذا كله والثاني انه يجب اجراء الحديث على عمومته وان عمومه مراد اما المقام الاول فالليل عليه من وجوه احدها ان السلف كانوا يستعملون

القاصد للتحليل محلاً وان لم يشترطه والاصل في الاطلاق الحقيقة فان لم يكن المحلل عاماً لكل من قصد التحليل كان اطلاقاً على غير الشرط بطريق الاشتراك المجازاً وهذا لا يجوز المصير اليه لا موجب لا موجب بل ما ساقى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن المحلل والمحلل له قال لا يزالان زانيين ان مكشاً عشر سنة اذ علم الله سبحانه انها اراد ان يخلها ومعلوم انه انما سئل عن يقصد التحليل وان لم يشترط فانه اجاب عن ذلك وقد سمي محلاً وفي لفظ عنه اذ علم الله انها محلاً لان زانيين فاطن على القاصد اسم المحلل وفي رواية عنه انه سئل عن رجل تزوج امرأة ليحلها لزوجها فقال لعن الله المحلل والمحلل له هما زانيان فسل عن قصد التحليل ناجاب بلجنة المحلل والمحلل له فدخل القاصد في اسم المحلل والاولى يمكن قل جاب وهذا موجود في كل غير واحد ومن تأمل لفاظ السلف علم بالاضطرار انهم كانوا يسمون القاصد للتحليل محلاً ويدخل عندهم في الاسم اذ كان هو الذي يسمونه محلاً لعدم الشرط في العقد عندهم اولقته الثاني انه قد قال اهل اللغة منهم الجوهري المحلل في النكاح الذي يزوج المطلقة ثلاثاً حتى تحل للزوج الاول فحلوا كل من تزوجها تحل الاول محلاً في اللغة، الثالث استعمال الخاص في العامة والابن عفاهم سيوف كل من تزوج المرأة ليحلها محلاً وان لم يشترط التحليل في العقد قال ذلك هو في عرى الفقهاء فان منهم من يقول نكاح المحلل باطل ومنهم من يقول نكاح المحلل باطل اذا شرط التحليل في العقد ومنهم من يقول هو صحيح وهذا اتفاق منهم على ان المحلل ينقسم الى قاصد بشرط وليس يصح بعضهم لنكاح القاصد نكاحاً من ان يسميه محلاً المحلل باطل اذا شرط التحليل في العقد ومنهم من يقول هو صحيح وهذا اتفاق منهم على ان المحلل ينقسم الى قاصد بشرط وليس يصح بعضهم لنكاح القاصد نكاحاً من ان يسميه محلاً كما ان من صح نكاح الشارط فانه يسميه ايضاً محلاً اذ الفقه ائماً اختلفوا في حكم النكاح لا في اسمه ثبت بالنقل استعمال الخاص العام ان هذا يسمي محلاً، قال اما المقام الثاني فنقول الدليل على ان المحلل يعني بكل محلل اظهر التحليل واضم وان لا يجوز قصره عن شرط التحليل احد وجوه عشرة، منها انه صلى الله عليه وسلم لو قصد التحليل لم يشترط في العقد خاصة او التحليل الذي توطأ عليه من المقصود لعن الزوجية والولي كالعن اكل الربا وموكله شاهد في كتابه ولعن في الخبر عاصراً ومعتصراً واحملها والمجمله البر بآلها وكل ثمنها وشارها وساقها بل كانت المرأة احدى باللعن من الزوجين لافا شاركت كلاهما فيما يفعله فصارا ثمة بمنزلة اسمها جميعاً واذا كان لعن الشاهد الكاتب فالولي العاقل والى فلما خص باللعنة الزوجين علم ان معنى التحليل المقصود المكتمل عن المرأة ووليها وهو ما كان يفعله الصديق مع صديق عند اطلاق من تزوجه بالمطلقة ليحلها له وهما قد علمنا ذلك والمرأة وأهلها لا يعلمون ذلك ومنها انه لعن الشاهد في الربا وكاتبه وقد تقدم هذا الحديث انه لعن الشاهد في الربا وكاتبه اذ علموا به لعن المحلل والمحلل له مع ان الشاهد في النكاح او كذا فلو كان التحليل ظاهر اللعن الشاهد في فعله انه تحلل لم يعلم بان المحلل لم يكن يظهر تحليله لأحد ومنها ان التحليل المشرط في العقد لا يتم بين المسلمين لا سيما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فانه حينئذ يشهد بالشهود فيظهر للناس فيفكرون ذلك ويجوزون بين الرجل وبين هذا النكاح كما لو اراد ان يزوج بامرأة يقول هو اخيه او ابنته او ربيته فانه متى اراد ان يكم نكاحاً فاسداً واظهر فساداً لم يتم له ذلك فلما لعن المحلل زجراً عن ذلك علم انه من الامور التي تحفه على العامة كالزنا والزنا وغير ذلك بين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه لعن من كتم نكاحاً محلاً ولا المحلل والمحلل له ان سائر النكحة المحرمة مثل نكاح ذوات المحار ونحوهن مثل نكاح المحلل اهلها ذلك (والله اعلم) لان الفصل اظهر اللعن بيان العقوبة لتزويج النفس بذلك وسائر النكحة المحرمة لا يمكن مريد لها من فعلها لان شاهدة العقد الولي وغيرهم يطعون على السبب المحرم فلا يمكنونه بخلاف المحلل فان السبب المحرم في حقه باطن ثم تلك المنكحة تظهر تحريمها فلا يشبه حالها بخلاف نكاح المحلل فانه قد يشبه حاله على كثير من الناس لان صورته صورة النكاح الصحيح وهذا يبين انما قصد باللعنة من اسرار التحليل ثم كبر هذا تنبيهاً على من اظهره ومنها ان الاشتراط في العقد نادراً جداً أو اللفظ العام الشامل لصورة كثيرة تهم بها البلوى لا يجوز قصره على الصورة القليلة دون الكثيره فان هذا نوع من المجتزأ واللبس والشاع منزه عنه ومنها انه لو كان التحليل هو المشرط في العقد فقط كان انما لعن لانه بمنزلة نكاح المتعة من حيث انه نكاح مؤقت ومشرط فيه الى الله او الفرقة وحينئذ كان يجب ان يباح لما كانت المتعة مباحة وان يكون في التحريم بمنزلة المتعة ولما لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ولم يذكر عنه لعن المستمتع ولم ينقل عنه انه ابيح التحليل في الاسلام قط بل هذا ابن عباس وهو من يري اباحة المتعة وبقي بها يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن المحلل والمحلل له وبلعن هو من فعل ذلك وبقي تخريجه ويقول ان التحليل المكتمل محرم لله وانه من يخادع الله يخادعه علم ان التحليل حرم لقل زائل على المتعة وماذا كان الا لان المستمتع له رغبة في المرأة وقصد ان كانت الى اجل والمحلل لا رغبة له في النكاح اصلاً وانما هو كما جاء في الحديث بمنزلة التيسر المستعار فان صاحب التيسر يستعير التيسر لا الاجل المالك والقنية ولكن لينزير على غنمه فكذلك المحلل لا رغبة للمرأة ووليها في مصاهرة ومناكحة واتخاذ ختناً وانما يستعيره لينزيره على نكاحه واذا كان كذلك فهذا المعنى موجود سواء شرط في العقد او لم يشترط فان قيل تسمية تيسراً مستعاراً دليل على مشاركة التحليل لان غيره انما يكون استعارة اذا اتفقا جميعاً على التحليل وهذا لا يكون في النية المجردة قلنا المستعير له هو المطلق فان المطلق كان يهيئ الى بعض الناس فيطلب منه ان يحلل له المرأة فيكون هذا بمنزلة التيسر الذي استعير لينزير على الشاة لان المطلق الاول هو الذي له غرض في مراجعة المرأة فهو بمنزلة صاحب الشاة الذي له غرض في انزاع التيسر على شاة فيسبغ منه الوطى حكماً يبيح من التيسر الزواجا كانت العادة ان المستعير له انما هو المطلق لم يزل من ذلك ان تكون المرأة قد شارطته فان المرأة مشبهة بالشاة والشاة لا تستعير وانما يستعار لها ولهذا لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وهما المستعير والمستعار فلعن ان هذه الاستعارة انما صدرت منها والله اعلم وانتهى ما اردنا تلخيصه

من كلام الحافظ ابن تيمية في هذا السياق، ويتبرح في نظري صحته فالذي يغلب على الظن والله سبحانه وتعالى اعلم ان المراد بالتحلل في احاديث اللعن قاصدا لتحليل وتاويله دون الشارط فقط ولا اقل من ان يكون نكاح التحليل مكرها محرما وهذا هو محل حديث ابن مسعود وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجة الا أخبركم بالسنة المستعارة قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل الحديث ان صح، قال الحافظ ابن تيمية روى ابو اسحاق الجوزجاني ثنا ابن ابي مريه انا ابراهيم بن اسمعيل ابن ابي حبيب عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال لا الا نكاح رغبة لا نكاح دلست ولا استهزاء بكتاب الله ثم يذوق العسيلة ورواه ابن شاهين في غرائب الشنن والدلست من التذليل هو الكتمان والتغطية للعيوب والمدا لست المخادعة يقال فلان لا يدا لستك اي لا يخادعك ولا يخفي عليك الشيء فكأنه ياتيك في الظلام والدلست بالتحريك الظلمة وذلك لان من قصل التحليل فقد دلت مقصوده الذي يبطل العقد وكتم النية الردية بمنزلة المخادع المدلس الذي يكتم الشر ويظهر الخير واسناد هذا الحديث جيد الا ابراهيم بن اسمعيل فانه قد اختلف فيه فقال يحيى بن معين في رواية الدارمي هو صالح وقال الامام احمد في رواية ابي طالب هو ثقة من اهل الذممة وقال محمد بن سعد كان مصليا عابدا اصام ستين سنة وقال ابن معين في رواية الدارمي ليس بشيء وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ضعيف قال ابو اسحق بن عدي هو صالح في باب الرأية ونكتب حديثه على ضعفه وهذا الذي قاله ابن عدي عدل من القول فان الرجل صنع لا محالة وضعفه انما هو من جهة الحفظ وعدم الالتفات من جهة التهمة وله عدة احاديث بهذا الاسناد روى منها الترمذي وابن ماجة فمثل هذا يكتب حديثه للاعتبار به وقد جاء حديث سهل يوافق هذا قال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن موسى بن ابي الفرات عن عمرو بن دينار انه سئل عن رجل طلق امرأته فجاء رجل من اهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئا من ماله فزوجهما بجملتها له فقال لا ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مثل ذلك فقال لا حتى يتكهما مرتعبا لنفسه حتى يتزوجها مرتعبا لنفسه فاذا فعل ذلك لم تحل له حتى تذوق العسيلة وهذا المرسل حجة لان الذي أرسله احتجاجه ولولا بثوته عنده لما جاز ان يحتج به من غير ان يسنده واذا كان التابعي قد قال ان هذا الحديث ثبت عندى كفى ذلك لانه اكثر ما يكون قد سمعه من بعض التابعين عن صحابي او عن تابعي آخر عن صحابي وفي مثل ذلك يسهل العلم بثقة الراوي وموسى بن ابي الفرات هذا ثقة ذكره عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه وروى عن يحيى بن معين انه قال هو ثقة وذكر عن ابيه ابي حاتم انه قال هو ثقة وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تركيتهما ولا اعلم احدا جرحه واما ابن ابي شيبة وحميد ابن عبد الرحمن الذي روى عنه ويعرج بالرازي من مشاهير العلماء الثقة وابن ابي شيبة احدا لا ثقة فهذا المرسل حجة جيدة في المسئلة ثرا الحد يثان اذا كان فيهما ضعف قليل مثل ان يكون ضعفهما انما هو من جهة سوء الحفظ ونحو ذلك اذا كانا من طريقيين مختلفين عضدا حد هما الاخر فكان في ذلك دليل على ان الحديث اصلا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد ذلك ههنا ان عمرا اكثر علمه من جهة اصحاب ابن عباس وذلك المسند عن ابن عباس فيوشك ان يكون الحديث اصل عن ابن عباس وان يكون ابن ابي حبيب حفظ هذا الحديث عن داود بن الحصين كما رواه عمر مرسلا لا سيما وقول ابن عباس وفتياه توافق هذا وقد مرى عن نافع عن ابن عمر ان رجلا قال له امرأة تزوجتها اكلها لزوجها لم يعمل قال لا الا نكاح رغبة ان اعجبتهك امسكتها وان كرهتها فارقتها قال وان كنا لنعد هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا لعن الله المحلل والمحلل له ذكره ابو اسحاق التتلي والامام ابو محمد المقدسي بمعنى واحد واللفظ في اختلاف وهذا الحديث ايضا نص في المسئلة لكن لا اقف على اسناده ثم وقفت على اسناده رواه كيع ابن الجراح عن ابي غسان المدني عن عمر بن نافع عن ابيه ان رجلا سأل ابن عمر عن طلق امرأته ثلاثا فزوجهما هذا المائل عن غيره وامرأة منه اخل مطلقا قال ابن عمر لا الا نكاح رغبة كنا نعد سفاحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاسناد جيد رجاله مشاهير ثقة وهو نص في ان التحليل المكتوم كانوا يعدونه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا، انني ما ذكره ابن تيمية ثم قلت قوله لا في حديث ابن عباس وفيه من يروى عن عمر بن دينار وهو محل على النهي عن نكاح التحليل او نفى الانبغاء وهذا لا ينافي انعقاد النكاح وصحته على اصول الشريعة كما في الامام الهامم بالاجتماع الصلبة مع الكرامة له نظائر عند غيرهم ايضا كما لا يخفى على المتتبع، وهكذا كراهة التحليل لا تمنع عن صحة نكاح التحليل وحل المرأة لزوجه الاول بعد ذوق العسيلة ثم ايقاع الطلاق ومضى العدة لوجود اركان العقد وشرطه وخاؤه عن الموانع الشرعية، قال الشوكاني وقد مرى في الرافق ان امرأة أرسلت

قالت وابوبكر عنده وخالد بن سعيد بالباب ينتظران يؤذن له فنادى يا ابا بكر الا تسمع هذا ما يخبر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثني ابو الطاهر حمزة بن يحيى واللفظ حمزة قال قال ابو الطاهر نادى وقال حمزة انا ابن وهب قال قال خبرني يونس عن ابن شهاب
 قال حدثني عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رفاعة القرظي طلق امرأته فبثت طلاقها
 الى رجل فزوجته نفسها ليحياها زوجها فامر عمر بن الخطاب ان يقيم معها ولا يطلقها وأوعده ان يعاقبه ان طلقها فصح نكاحه و
 لم يأمره باستينافه ام- وفي فتاوى ابن تيمية قد روى ابن سيرين ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فندم وكان بالمدنية رجل من الاعراب
 عليه رقتان رقة يوارى بها عورته ورقة يوارى بها سواته فقال له هل لك تنزوج امرأة فتبثت عندها ليلة ونجمل لك جعلاً قال
 نعم فزوجها منه فلما دخل نبات عندها قالت له هل عندك من خير قال هو حيث تحبين جعله الله فداها فقالت لا تطلقني فان
 عمر بن الخطاب على طلاق فلما اصبحوا لم يفهم الباب حتى كادوا يكسرون الباب فلما دخلوا قالوا له طلقها قال الامر اليها فقالوا لها فقالت
 اني اكره ان لا يزال يدخل علي الرجل بعد الرجل فارفعوا الى عمر بن الخطاب اخبروه القصة فرفع يده وقال اللهم انت رزقت ذالرقعتين
 اذ نجعل عليه عرق فقال له لئن طلقها فأوعده رواء سعيد بن منصور ورحب عنده بهذا اللفظ ولفظه في سنن سعيد بن ابي حمزة من اهل البادية
 طلق امرأته ثلاثاً وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فقبل له انظر رجلاً يجعلها لك وكان رجلاً من اهل البادية له حسب اتهم الى المدينة
 وكان محتاجاً ليس له شيء يتوارى به الا رقتين رقة يوارى بها فرجه ورقة يوارى بها دبره فارسلوا اليه فقالوا له هل لك ان
 تنزوجك امرأة فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها فتطلقها ونجعل لك على ذلك جعلاً قال نعم فزوجوه فدخل عليها وهو شاب صحيح
 الحسب فلما دخل على المرأة فأصابها فاعجبها فقالت له عندك خير قال نعم هو حيث تحبين جعله الله فداها وذكر الحديث ورواه ابو حفص
 العكبري في كتابه عن ابن سيرين قال قد مر رجل مكة ومعه اخوة له صغار وعليه ازار من بين يديه رقة ومن خلفه رقة
 فسأل عمر فلم يعطه شيئاً فبينما هو كذلك اذ نزع الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك ان تعطيني
 ذالرقعتين شيئاً ويجعلك لي قالت نعم ان شئت فأخبروه ذلك قال نعم فانزوجها فدخل بها فلما أصبحت اذ دخلت اخوتها الدار فحجاء القرشي
 يحوم حول الدار ويقول ياويله غلب على امرأته فأتى عمر فقال يا امير المؤمنين غلبت على امرأتى قال من غلبك قال ذالرقعتين قال رسلوا
 اليه فلما جاء الرسول قالت له المرأة كيف موضعك قال ليس بموضع بأس قالت ان امير المؤمنين يقول لك انطلق امرأتك
 فقل والله لا اطلقها فانه لا يكرهك والبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحمد لله الذي شرف ذالرقعتين فدخل عليه فقال له
 انطلق امرأتك قال لا والله لا اطلقها فقال له عمر لو طلقها لأوجعت رأسك بالسوط ام- وفي رواية لابن جرير كما في كنز العمال عن
 ابن سيرين ان رجلاً طلق امرأته وأمر رجلاً يقال له ذوالخرقتين ان يتزوجها ليحياها له فمكث ثلاثاً لا يخرج ثم خرج وعليه ثوب فقال له
 الرجل اين ما قولت عليك فاني ان يطلقها فاني في ذلك عمر بن الخطاب فقال الله رزق ذالخرقتين وامضه نكاحه فهذا صريح في صحة
 نكاح التحليل وانقاده عند عمر رضي الله عنه وان بطلان نكاح التحليل ليس مما اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما ادعاه ابن تيمية
 وفيه دليل على ان ما روي عنه انه قال لا اوتي بحلل ومحلل له الا رجستهما هو محمول على الزجر والتشديد في التخليط كخوماهم بسيدنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يحرق على من تخلف عن الجماعة بيوتهم كما قاله الطحاوي وكذا ما روى عن ابنه عبد الله رضي الله عنهما من اطلاق
 السفاح على نكاح التحليل وقد اجاب الحفاظ ابن تيمية عن قصة ذالرقعتين من سنته اوجه كلها كخولة او متكلفة سوى الوجه
 الاول منها ان اسناده منقطع لان ابن سيرين وان كان ما مونا لم يرو عنه ولم يدركه قاله ابو عبيد الله اليه اشار احمد فيما روى ابو حفص عن
 ابى النصر قال سمعت ابا عبد الله يقول في الحلل والحلل له انه يفسخ نكاحه في الحال قلت اوليس يروى عن عمر بن الخطاب ذالرقعتين حيث
 أمره عمر بن ابي رافع قال ليس له اسناد ام- قلت اي اسناد متصل والسؤال يشهد بان القصة مع ارسالها كانت مشهورة فيما بينهم
 والله اعلم **قول** ما يخبر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زاد البخاري في اللباس من طريق شعيب فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام على التبسم قال الحفاظ وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانكارهم على من خالفه في التبسم
 او قوله لقول خالد بن سعيد لا يكره الصديق وهو جالس الا تنهى هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة فاحتمل عنده ان
 يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نفسه فامر به ابا بكر لكونه كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهداً للصورة الحال لذلك
 لما رأى ابو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتبسم عند مقابلتها لم يزوجها **قول** ان رفاعة القرظي الخ اي من بني قريظة قال ابن عبد البر

فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انها كانت تحت رفاعه فطلقها
آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانه والله فامعه الا مثل الهدية فأخذت بهدنة من
جليها قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكاً فقال لعليك تريد بين ان ترجعي الى رفاعه لاحتى بذوق عسليتك
وتذوق عسليته وابوبكر الصديق جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة
لم يؤذن له قال فطلق خالد ينادي ابا بكر الا تزجر هذه عمتا بنحريه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل ثلثا
عبد بن حميد قال انا عبد الرزاق قال انا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة ان رفاعه القرظي طلق امرأته فتزوجها
عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعه طلقها آخر ثلاث تطليقات بمثل حدث
يونس حل ثلثا عن ابن العلاء الهمداني قال نا أبو أسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيطلقها قبل ان يدخل بها انحل لزوجهما الاول قال لا احتى بذوق
عسليتها حل ثلثا ابوبكر بن ابي شيبة قال نا ابن فضيل ح قال وثنا ابوكريب قال نا ابو مغوية جميعاً عن هشام
بهذا الاسناد وحل ثلثا ابوبكر بن ابي شيبة قال نا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة
قالت طلق رجل امرأته ثلثاً فتزوجها رجل ثم طلقها قبل ان يدخل بها فأراد زوجهما الاول ان يتزوجها فسلما رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا احتى بذوق الآخر من عسليتها ما ذاق الاول وحل ثلثا محمد بن عبد الله بن نمير
قال نا ابو ح قال وحل ثلثا محمد بن منته قال نا يحيى بن عيسى ابن سعيد جميعاً عن عبيد الله بهذا الاسناد مثله وفي حديث ينجيد
عن عبيد الله قال نا القاسم عن عائشة وحل ثلثا يحيى بن يحيى واسحاق بن ابراهيم واللفظ ليحيى قال نا انا جريح عن
منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان احدكم اذ اراد ان يأتي أهله
قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا

وليقال رفاعه بن رفاعه وهما احدا لعشر الذين فيهم نزلت "ولقد رزقنا لهم الف الف نكاح" كما رواه الطبراني في معجمه وابن مردويه في تفسيره
من حديث رفاعه باسناد صحيح قوله فأنزلت بهدنة من جليها ما نا قال في الفهم استدلل به عليان المرأة لاحتى لها في الجماع لان هذه المرأة شككت
ان زوجها لا يطؤها وان ذكره لا ينتشر وانه ليس معه ما يغني عنها ولم يفهم النبي صلى الله عليه وسلم كخاتها بذلك ومن ثم قال ابراهيم بن ابي حنبل
ابن علية وداود بن علي لا يفهم بالعنة ولا يضره للعنين اجل وقال ازال المنذر واختلفوا في المرأة نظال الرجل بالجماع فقال الاكثر ان وطئها
بعد ان دخل بها مرة واحدة لم يؤجل اجل العنين وهو قول الاوزاعي والثوري وابي حنيفة ومالك والشافعي واسحاق وقال ابو ثور ان ترك
جماعها لعله اجل له سنة وان كان لغير علة فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان للمرأة حقاً في الجماع فيثبت الخيار لها اذا
تزوجت المجبوبة الممسوخة جاهلة بها ويضرب للعنين اجل سنة لاحتمال زوال ما به واما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة
رفاعة فلا حجة فيها لان في بعض طرقه ان الزوج الثاني كان ايضاً طلقها كما وقع عند مسلم صريحاً من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي
أواخر هذا الباب قوله فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكاً فقال لعليك تريد بين ان ترجعي الى رفاعه لاحتى بذوق عسليتك
والاضحك انبساط الوجه حتى تظهر الاسنان من اللثة وروان كان بصوت وكان يجيبه يسمع من بعد فهو القهقهة والافه الضحك وان
كان بلا صوت فهو التبسم وتسمى الاسنان في مقدم الفم الضواحك وهي الثنايا والانياب وبابليها وتسمى التواجد قوله طلق رجل امرأته
ثلاثاً نا هذا الحديث ان كان مختصراً من قصة رفاعه فقد ذكرت توجيه المراد بقوله ثلاثاً انها كانت مفرقة وان كان في قصة
أخرى فهو ظاهر في كونها مجموعة وقد ثبت في الأحاديث ان غير رفاعه وقع له مع امرأته ما وقع لرافعة فليس التعدد في ذلك ببعيد باب
ما يستحب ان يقوله عند الجماع قوله اذا اراد ان هذه الرأية مفترقة لغيرها من الرأيات التي فيها حين يأتي أهله دالة على ان القول
قبول الشرع قال القاري وقد مرى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً انه اذا انزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيباً
ولعله يقولها في قلبه او عند انفصاله لكراهة ذكر الله باللسان في حال الجماع بالاجماع قوله ان يأتي أهله نا اي يجامع امرأته او جاريته اي
جماعاً مباحاً كما هو ظاهر قاله القاري في المرقاة قوله بسم الله اللهم ان انا اكرمانى انه رأى في نسخة (من صحيح البخاري) قرئت على الفري
قبيل لابي عبد الله يعني البخاري من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية قال نعم قوله جنبنا الشيطان نا اي بعد نا قوله ما رزقنا نا اي

يحيى بن يحيى نا ابو ثور عن ابي حنبل

فَاتَتْهُ اَنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَصُرْ هَ شَيْطَانِ اَبَدًا وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِثْلٍ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
قَالَ نَاشِعَةُ ح قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَيْرٍ قَالَ نَا ابِي ح قَالَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا
عَنْ مَنْصُورٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ غَيْرِ اَنْ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ بِسْمِ اللَّهِ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ بِسْمِ اللَّهِ وَفِي
رِوَايَةِ ابْنِ مَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٌ رَأَاهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابُو بَكْرِ بْنُ ابِي شَيْبَةَ وَعُمَرُ النَّاقِدُ وَالْأَلْفِظُ
لَا ابِي بَكْرٍ قَالُوا نَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ كَانَتْ اِلَيْهِمْ وَتَقُولُ اِذَا اتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا
كَانَ الْوَلَدُ اَخْوَالُ فَفَزَلْتُ نِسَاءَكُمْ فَخَرْتُ لَكُمْ فَاَنْتُمْ اَخْوَالُكُمْ اَتَى شَيْئُكُمْ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ قَالَ اَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الزَّهَّاءِ

حينئذ من الولد وهو مفقود ثانياً **قوله** ان يقدر بينهما الخ المراد ان كان قد رآه لكن غير بصيغة المضارع البنية
المتعلق قاله الحافظ في الفتح **قوله** في ذلك الخ اي الحال **قوله** لم يضره الخ اي لم يضره الشيطان الولد **قوله** ابن الخ قال القاري وفيه ايماء الى
حسن خاتمة الولد ببركة ذكر الله في ابتداء وجوده نطقه في الرحم فالضرر محقق بالكفر، ام - قال الحافظ وفي مرسل الحسن عند عبد المارق
اذا اتى الرجل اهله فيقبل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا ولا تجعل للشيطان نصيباً فيما رزقنا فكان يروح ان حملت ان يكون ولداً
صالحاً واختلف في الضرر المنفع بولد لا تفارق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم في الخواص الضرب وان كان ظاهراً في الحمل على عموم
الاحوال من صيغة النفي مع التأكيد وكان سبب ذلك ما ورد ان كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الا من استثنى فان في هذا
الطعن نوع ضرر في الجملة مع ان ذلك سبب صلاحه ثم اختلفوا في قيل لم يسلط عليه من اجل بركة التسمية بل يكون من جملة العباد الذين
قيل فيهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ويؤيده مرسل الحسن المذكور وقيل المراد لم يطعن في بطنه وهو بعيد لما بذته ظاهراً والحديث
المنتقم وليس تخصيصه بأولي من تخصيص هذا وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره في بدنه، ام يعني ان الشيطان لا يختبئه لا يدخله
بما يضر عقله او بدنه قال العيني وهو الاقرب وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان لا يضره في دينه ايضاً ولكن يجب انتفاء العصمة
وتعقب بان اختصاص من خص بالعصمة يطرق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع ان يوجد من لا يصدر منه معصية عمداً وان لم يكن
ذلك واجباله وقال لا يؤدي معنى لم يضره اي لم يفنته عن دينه الى الكفر وليس المراد عصمته من عن المعصية وقيل لم يضره بمشاهدة ابيه
في جماع أمه كما جاء عن صحابته ان الذي يجامع ولا يسمى يلتفت الشيطان على احليله فيجاء مع صده، قال الحافظ ولعل هذا اقرب الجواب
ويتأيد الحمل على الاول بان الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه عند رادة الواقعة والقليل الذي قل يستحضر ويفعله لا يقع
معه الحمل فاذا كان ذلك نادراً لم يجد في الحديث من الفوائد ايضاً استحباب التسمية والدعاء والحفاظ على ذلك حتى في حالة
الملاذ كالوقوع وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الاسواء وفيه الاستشعار بانه
المبسر لذلك العمل والمعين عليه وفيه اشارة الى ان الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرح عنه الا اذا ذكر الله **باب** جواز جماع امرأته
في قبلها من قدامها ومن وراءها من غير تعرض للبدن **قوله** من دبرها في قبلها الخ قال ابن الملك كان يتفق خلفها ويوجر في قبلها فان الوطئ
في الدبر محرم في جميع الاديان **قوله** كان الولد احول الخ قال القاري اي التحول الواطئ عن حال الجماع المتعارف وهو الاقبال من القدام
الى القبل وبهذا سمي قبلاً الى حال خلاف ذلك من الدبر فكأنه راعى الجانبين ورأى الجهتين فانتهى ان جاء الولد احول **قوله** نساءكم
حُرِّثَ لكم الخ الحُرث القاء البذر في الارض وهو غير الزرع لانه انباته، يرشدك الى ذلك قوله تعالى اَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ اَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ
اَمْ تَحْنُ الزَّارِعُونَ وقال الجوهرى الحُرث الزرع والحارث الزارع قال القاري حُرث لكم اي مواضع زراعة اولادكم يعني هن لكم بمزولة
الارض المعدة للزراعة ومحل القبل فان الدبر موضع الفرس لا محل الحُرث **قوله** الى شئنا الخ قال قتادة من اين شئنا وقال مجاهد
كيف شئنا وقال الضحاك متى شئنا وهي اتي بجناين وكيف ومنه ما اشتهه الجمل الغفير وتلزمها على الاول من ظاهرة او مقدرة وهي
شرطية حذف جوابها لدلالة الجملة السابقة عليه واختار بعض المحققين كونها هنا بمعنى من اين اي من اي جهة ليدخل فيه مسائل
النزول والقول بان الآية حينئذ تكون دليلاً على جواز الاتيان من الادبار ناشئ من عدل الله برفي ان من لازمة اذ ذاك فيصير المعنى
من اي مكان لا في اي مكان فيجوز ان يكون المستفاد حينئذ تعميم الجهات من القدام والخلف والفوق والتحت واليمين والشمال لا تعميم
مواضع الاتيان فلا دليل في الآية لمن جوز اتيان المرأة في دبرها كابن عمر والاخبار عنه في ذلك صحيحة مشهورة والروايات عنه بخلافها
على خلافها، كذلك في روح المعاني - ونافع فيه ابن كثير واول الروايات المشهورة عن ابن عمر بأنها جهولة على ما تقدم وهو انه ياتيه في

بابک جواز جماعه اهل سنتی قبله و صوم و راکعات

الدليل على حرصه الوطني في الدبر

عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن اليهود كانت تقول إذا أتيت المرأة من دبرها في قبلها ثم حملت كان ولدها آخول قال فانزلت نسأوكم حثرتكم فأنو آخرتكم أني شئت وحل شئنا فتبته بن سعيد قال نا أبو عوانة
 ح قال وحل شئنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال حدثني أبي عن جدي عن أيوب ح قال وثنا محمد بن منته قال حدثني
 وهب بن جبر قال نا شعبة ح قال وثنا محمد بن منته قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان ح قال وحل شئنا عبد الله بن سعيد
 وهارون بن عبد الله وابو معن الرقاشي قالوا نا وهب بن جبر قال نا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري
 أني شئت من الليل والنهار وما قبل من أنه لو كان في الآية تعين الفرج لكونه موضع الحرث للزم تحريم الوطئ بين الشاقين في الأعمكان
 لا أنها ليست موضع حرث كالحاش مد فرج بأن الأمانة فيما عدا الصاميين لا يعد في العرف جماعاً ووطئاً والله تعالى قد حرم الوطئ الجماع
 في غير موضع الحرث لا الاستمنا فحرمته الاستمنا بين الشاقين وفي الأعمكان لم تعلم من الآية إلا أن يعد ذلك إتياء وجماعاً واني به
 ولا اظنك في مرتبة من هذا و به يعلم ما في مناظرة الإمام الشافعي والإمام محمد بن الحسن فقد أخرج الحاكم عن عبد الحكم أن الشافعي ناظر
 محمد في هذه المسئلة فاحتج عليه ابن الحسن بأن الحرث إنما يكون في الفرج فقال له أف يكون ما سوى الفرج محرراً فالترمه فقال أرأيت لو
 وطئها بين سابقها أو في عكافها أو في ذلك حرث قال لا قال أف يحرم قال لا قال فكيف تحج بملا تقول به وكأنه من هنا قال الشافعي فيما
 حكاه عنه الطحاوي والحاكم والخطيب لما سئل عن ذلك ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال
 وهذا خلاف ما نعرفه من مذهب الشافعي فإن رواية التحريم عنه مشهورة فلعله كان يقول ذلك في القديم ورجع عنه في الجديد لما صح عنه
 من الأخبار وأظهر له من الآية أم - وقد روى الماوردي في الحارثي وابو نصر بن الصباغ في الشامل وغيرهما عن الربيع أنه قال كذب الله
 يعني ابن عبد الحكم فقد نصر الشافعي على تحريمه في ستة كتب وتعقبه الحافظ في التلخيص فقال لا معنى لهذا التكذيب فإن ابن عبد الحكم
 لم يتفرد بذلك بل قد تابعه عليه عبد الرحمن بن عبد الله أخوه عن الشافعي ثم قال أنه لا خلاف في ثقة ابن عبد الحكم وأمانته، أم -
 وقال في الفتن ويحتمل أن يكون الزم محمدًا بطريق المناظرة وإن كان لا يقول بذلك وإنما انتصر أصحابه المدنيين والحجة عنده في التحريم
 غير المسلك الذي سلكه محمد كما يشير إليه كلامه في الأمراء والتحريم هو مذهب الجماهير من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين
 كما في عمدة القاري واحتجوا في ذلك بأحاديث كثيرة قد ساق جملة منها الحافظ عمام الدين بن كثير رحمه الله في تفسيره فليراجع وقال
 المازري اختلف الناس في هذه المسئلة وتعلق من قال بالحل بهذه الآية وانفصل عنها من قال يحرمها بها نزلت بالسبب الوارد في حديث
 جابر في الرد على اليهود يعني كما في حديث الباب قال والعموم أنا أخرج على سبب قصره عليه عند بعض الأصوليين وعند أكثر العيرة
 بعمر اللفظ لا بحد من السبب وهذا يقتضي أن تكون الآية حجة في الجواز لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع فتكون مخصصة لعوم الآية
 وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الأحاد خلافت، أم - وذهب جماعة من أئمة الحديث كالبخاري والذهلي والبيهقي والنسائي وابن
 المنصور إلى أنه لا يثبت فيه شيء قلت لكن طرقهم كثيرة فجموعها صالحة للاحتجاج به ويؤيد القول بالتحريم أنا لو قد من أحاديث
 الأباحة للزم أنه لا يحرم بعد أن حرم ولا أصل عدمه كذا في الفتح - قال الشوكاني وايضاً الدبر في أصل اللغة اسم لخلاف الوجه لا اختصاً
 له بالخروج كما قال تعالى وَمَنْ يُولَمْ كَوْ مَيْدِي دُبْرَهُ فَلَا يَجِدْ حِلَّ مَا وَرَدَ من الأدبار على الاستمتاع بين الأليتين وايضاً قد حرم الله الوطئ
 في الفرج لأجل الأذى فما الظن بالحش الذي هو موضع الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لقطع الممثل الذي هو العسلة
 الغائية في مشروعية السكاح والذميمة القبرية جداً الحاملة على الانتقال من ذلك إلى ادبار المد وقد ذكر ابن القيم لذلك
 مفسد دينية ودينية فليراجع وكفى مناهياً على شمس انه لا يرضى أحد أن ينسب إليه ولا إلى إمامه فهو في ذلك، وفي عمدة القاري
 ذكر أبو الحسن الرضائي أن من اتى امرأته في المحل المأكروه فلا حرج عليه عند الإمام أبي حنيفة ويعزرو قالوا هو كالزنا وقال أبو زكريا
 اتفق العلماء الذين يعتقد بهم على تحريم وطئ المرأة في دبرها قال وقال أصحابنا لا يحل الوطئ في الدبر في شيء من الأدمةيين ولا غيرهم
 من الحيوان على حال من الأحوال، أم - قولنا أن يهود الخ هكذا هو في النسب يهود غير مصرهف لأن المراد قبيلة اليهود فامتنع ضم
 للتأنيث والعلمية، كذا في الشرح قولنا ثم حملت الخ هذا صريح في أن المراد الأليات في الفرج كافي الدبر وهذا كله يؤيد تأويل
 ابن عباس الذي رده على ابن عمر (كما في سنن أبي داود) وقد كذب الله اليهود في زعمهم وإباح للرجال أن يمتنعوا بفساد
 كيف شاء واذا تعارض المجهول والمفسر قد ما المفسر وحديث جابر مفسر فهو أولى أن يعمل به من حديث ابن عمر والله أعلم

يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ يَا أَيُّهَا الْحَزَلُ

اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح **حُلْ ثَنَا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نام مروان بن معاوية عن عمر بن حفصة العمري قال قالنا عبد الرحمن بن سعد قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اشتر الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفض الى امرأته وتفض اليه ثم ينشر سترها **وحل ثَنَا** محمد بن عبد الله بن غير وابوكريب قالانا ابو اسامة عن عمر بن حفصة عن عبد الرحمن بن سعد قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اعظم الامانة عند الله يوم القيمة الرجل يفض الى امرأته وتفض اليه ثم ينشر سترها وقال ابن غير ان اعظم **وحل ثَنَا** يحيى بن ايوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالونا اسماعيل بن جعفر قال اخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محبان بن ابي سفيان قال دخلت انا وابو الصير متعلين الى سعيد الخدري فسأله ابو الصيرمة فقال يا ابا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل فقال نعم غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بليص طابق فسبينا كرا ثم العرب

صلوة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة العبد الا بقى حتى يرجع والسكران حتى يصح والمرأة السّاخط عليها زوجها حتى يرضى، قال ابن ابي حنيفة
فيه الارشاد الى مساعاة الزوج وطلب مرضاته وفيه ان صبر الرجل على ترك الجماع اضعفت من صبر المرأة قال وفيه ان اقوى التشويشات
على الرجل اعية النكاح ولذلك حصل الشارع النساء على مساعاة الرجال في ذلك، ام - او السبب فيه الحض على التناسل ويرشد اليه
الاحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في اوائل النكاح، كذلك في الفتح، **قول** غضبان عليها الخ وفي بعض النسخ غضباناً عليها،
قوله النووي **باب** تحريم انشاء سر المرأة **قوله** ان من اشترى الناس الخ قال القاضي هكذا وقعت الرأية اشر بالالف واهل النحويون
لا يجوزوا شتر واخير وانما يقال هو خير منه وشر منه قال قد جاءت الاحاديث الصحيحة بالغلبة جميعاً وشجعة في جوازها جميعاً وانما لغتان
قوله الرجل يفض الخ قال السدي الظاهر ان تعريف الرجل للجنس ولم يقصد به معين فهو في حكم النكرة فلذلك وصف بالجملة
المصدرة بالمضارع ومثله قوله تعالى **كَمَثَلِ الْخَمْرِ يَخِيلُ أَفْهًا زَا** وقول الشاعر ولقد امر على اللّيم يستبني، والله تعالى اعلم **قوله** يفض
الى امراته الخ اي يصل اليها ويباشرها قال تعالى **وَقَدْ أَقْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ** **قوله** ثم ينشر سرها الخ قال النووي وفي هذا الحديث تحريم
افشاء الرجل ما يجري بينه وبين امراته من امور الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول او فعل ونحوه فاما مجرد
ذكر الجماع فان لم تكن فيه فائدة ولا اليه حاجة فمكروه لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل
خيراً او ليحمت وان كان اليه حاجة او ترتب عليه فائدة بان يتكر عليه اعراضه عنها او تدعى عليه العجز عن الجماع او نحو ذلك فلا كراهة في ذكره
كما قال صلى الله عليه وسلم اني لأفعله انا وهذه وقال صلى الله عليه وسلم لا يبي طمعة امرئ ليلة وقال لجا بر الكيس الكيس والله اعلم، ام - قال
الأكبرج ومن الضميمة ما تقدم من رأى امرأة فاجبته فليات اهله **قوله** ان من اعظم الامانة الخ اي من اعظم نقض الامانة وهتكها
وقوله الرجل اي هتك امانته الرجل قاله السدي **باب** حكم العزل **قوله** عن ابن محيريز الخ بحاء هملة ثم راء ثم زاي مصغر اسمه
عبد الله اي الحبشي وهو مكر في سكن الشام ومجيريز ابو هو ابن جندادة بن وهب وهو من رهط ابي حنيفة وروى المؤذن وكان يتيماني بحجوه،
قوله وبوالصهرمة الخ بكسر الميم المملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الانصار قاله الحافظ في النكاح ثم قال
في القدر من صفة في صفة **قوله** يدكر العزل الخ اي حكمه وهو النزح بعد الايلاج لينزل خارج الفرج، **قوله** غزوة بلب مصطلق الخ اي بني
المصطلق وهي غزوة المريسيع والمصطلق بضم الميم وسكون المملة وفيه الطاء وكسر اللام بعد ها فافت وبني المصطلق بطن شهيد من خزاعة
قال البرعم غزوة المريسيع كانت سنة ست، **قوله** كرا ثم الهرب الخ اي النفيسات منهم قال الحافظ واستدل بالحديث لمن احب
استرقاق العرب ولمن احب ازوطى المشركات بملك اليماني وان ارى من اهل الكتاب لان بني المصطلق كانوا اهل وثان وقد انفصل
عنه من منع باحتمال ان يكونوا من دين اهل الكتاب وهو باطل وباحتمال ان يكون ذلك في اول الامر ثم نسخ وفيه نظر اذ النسخ لا يثبت
بالاحتمال وباحتمال ان تكون المسيبات اسلمين قبل الوطى وهذا لا يتم مع قوله في الحديث واحبنا الفداء فان المسلمة لا تغاد للمشرقة نعم
يمكن حمل الفداء على معنى اخص وهو ان يفسدين انفسهم فيعتقدن من الرق ولا يفرقن من اعادتهن للبشر كين وحمله بعضه على ارادة الثمن
لان الفداء المتخوف من توثه هو الثمن ويؤيد هذا الحمل قوله في الرأية الاخرى فقال يا رسول الله انا اصبنا سبياً ونحبب الاشمان فكيف ترى
في العزل وهذا اقوى من جميع ما تقدم والله اعلم، ام - قال القرطبي ويحتمل انهم انما سألوا عن وطى من اسلم منهم ولو ابقى الحديث على ظاهره

ما كتب الله خلقاً نسمة هي كائنة الى يوم القيامة **حدثني** محمد بن الفرخ مولى بني هاشم قال نا محمد بن الزبير قال قال ناسي بن عتبة عن محمد بن يحيى بن حبان بهذا الاستناد في معنى حديث ربيعة غير انه قال فان الله كتب من هو خالق الى يوم القيامة **حدثني** عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي قال نا جويرة عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز عن ابي سعيد الخدري انه اخبره قال احببنا سبياً فكتنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا هي كائنة **حدثنا** نصر بن علي الجهضمي قال نا بشر بن المفضل قال نا شعبة عن انس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن ابي سعيد الخدري قال قلت له سمعته من ابي سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم ان لا تفعلوا فأنتم اهل القدر **حدثنا** محمد بن منته وابن بشار قال نا محمد بن جعفر قال **حدثني** يحيى بن حبيب قال نا خالد يعني ابن الحارث قال **حدثني**

وتعقب بان المعروف عند الشافعية ان المرأة لا حق لها في الجماع اصلاً ثم في خصوص هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المصحح عند المتأخرين واتفقت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا بأذنها وان الامت يعزل عنها بغير اذنها واختلقوا في المزرعة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعنه بأذنها وعنه يباح العزل مطلقاً وعنه المنع مطلقاً والذي اوجب من جنح الى التفصيل لا يصح الاحتد عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الامامة السرية فان كانت امته تحت حرق عليه ان يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعاً لم يجز العزل عنه وفي الباب حديث عن عمر اخرج احمد وابن ماجه بلفظ نهي عن العزل عن الحرة الا بأذنها وفي اسناده ابن لهيعة، وخبر ابن حزم بتحريم العزل واستند الى حديث جدامة بنت وهب وسبأ الكلام عليه في باب جواز الفيلة ان شاء الله تعالى واختلقوا في علته النهي عن العزل فتقبل لتفويت حق المرأة وقيل لمعانة القدر وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامامة وقال مام الحارثي موضع المنع انه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلق وصح فقد ذلك لم يمنع وكأنة راعى سبب المنع فاذا فقد بقي اصل الاباحة فله ان ينزع متى شاء حتى لو نزع فانزل خارج الفرج اتفاقاً لم يتعلق به النهي والله اعلم وينزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فمن قال بالمنع هناك ففي هذه اولى ومن قال بالجواز يمكن ان يلحق به هذا ويمكن ان يفرق بانه أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب ويلحق بهذا المسئلة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من اصله وقد اختلف بعض متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بأباحة العزل مطلقاً والله اعلم كذا في فتح الباري، وقال في الدر المختار ويعزل عن الحرة بأذنها لكن في الخاتمة انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر عذراً مسقطاً لأذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر لو بلا اذن الزوج، ام قال العلامة ابن عابدين قال في النهر بقي هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوماً وهذا يقتضيه انهم ارادوا بالتخليق نفخ الروح والا فهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح واطلاقهم يقيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفي كراهة الخاتمة ولا اقول بالحلل اذا المحرم لو كسر بعض الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزاء فلا اقل من ان يلحقها اثره هنا اذا اسقطت بغير عذر ام قال ابن وهبان ومن لا عذر ان يقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجره الظاهر ويخاف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الالتقاء قبل مضى زمن ينفع فيه الفرج هل يباح لها ذلك ام لا؟ اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد المحرم ونحوه والظهيرية قال ابن وهبان فأباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر وانها لا تأثر اثر القتل، ام قال خلق نسمة الخ النسمة بفتحات هي النفس اي ما من نفس قد كونها الا وهي تكون سواء عزلتم او لا اي ما قدر وجوده لا يمنع العزل، قوله هي كائنة الى يوم القيامة الخ اي تقديراً وقوله الاستكون اي وجوداً، قوله جويرة عن مالك الخ جويرة هوان اسماء الضبي يشارك ما كذا في الراية عن نافع وتفرغ عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الا ثبت قوله وانكم لتفعلون الخ قاله ثلاثاً وظاهر الآثار كما قاله الأبي في قوله الا هي كائنة الخ اي كل نسمة كائنة تقديراً كائنة وجوداً فلا اشكال في قوله لا عليكم ان لا تفعلوا فأنتم اهل القدر هو القدر الخ قال الأبي معناه عند المجيز لا ضرر عليكم في ترك العزل لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل الا بؤله

محمد بن حاتم قال ناعبد الرحمن وهما قالوا جميعاً ناشعة عن انس بن سيرين بهذا الاسناد مثله غير ان في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا ذلك فانما هو القدر وفي رواية بهز قال شعبة قلت له سمعته من ابو سعيه قال نعم **حل شئ** ابو الربيع الزهراني وابوكامل بن محمد بن ابي كامل قال انما حماد وهو ابن زيد قال نا ايتوب عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر بن مسعود رده الى ابي سعيد الخدري قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال لا عليكم الا تفعلوا ذلك فانما هو القدر قال محمد بن وهب لا عليكم اقرب الى النبي **حل شئ** محمد بن شعبة قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عون عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر بن مسعود قال فرده الحديث حتى رده الى ابي سعيد الخدري قال ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وماذاكم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ويكره ان تحمل منه والرجل تكون له الامه فيصيب منها ويكره ان تحمل منه قال فلا عليكم ان لا تفعلوا ذلك فانما هو القدر قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال الله لك ان هذا زجر **حل شئ** حجاج بن الشاعر قال نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ابن عون قال حدثت محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن بشر يعني حديث العزل فقال ايتاي حدثه عبد الرحمن بن بشر **حل شئ** محمد بن شعبة قال نا عبد الله بن علي قال نا هشام بن محمد عن معبد بن سيرين قال قلنا لابي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر في العزل شيئاً قال نعم وساق الحديث بغيره حديث ابن عون الى قوله القدر **حل شئ** عبد الله بن عمر القواريري واحمد بن عتبة قال ابن عتبة نا سفيان بن عيينة عن ابن ابي خيثم عن مجاهد عن قزعة عن ابي سعيد الخدري قال ذكر العزل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل فلا يفعل ذلك احدكم فانه لم يست نفس مخلوقة الا الله خالقها **حل شئ** هارون بن سعيد الايلي قال نا عبد الله بن وهب قال اخبرني معوية بن ابي صامح عن علي بن ابي طلحة عن ابي الوثاب عن ابي سعيد الخدري سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال با من كل الماء يكون الولد واذا اراد الله خلق شئ لم يمنع شئ **حل ثنية** احمد بن المنذر البصري قال نا يزيد بن الحباب قال نا معاوية قال اخبرني علي بن ابي طلحة الراشمي عن ابي الوثاب عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل ثنية** احمد بن عبد الله بن يونس قال نا زهير قال نا ابو الزبير عن جابر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وسأنبئنا وانا اطوف عليها وانا اكبره ان تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قد رلها فلبث الرجل ثم اتاه فقال

وانما ذلك القدر فما اراد الله سبحانه كونه فلا بد منه وان عزلتم لان الماء قد ينقلب او يسلب الواطئ ارادة العزل فيكون الولد ما لا يريد كونه لا يكون ان لم تعزلوا فالجاءل اعزلوا ولا تعزلوا فليس الا القدر وبعبارة اخرى لا ضرر عليكم في ترك العزل لانكم انما تعزلون خوف الولد والولد انما الامر فيه للقدر فاعزلوا ولا تعزلوا وقد متر تقريره على قول من فهم منه الكراهة التحريمية والله اعلم - **قول** عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر نا قال عياض بن محمد نا سيرة بن وهب نا محمد بن عبد الرحمن نا هو خطا **قول** ويكره ان تحمل منه الخ فيه اشارة الى ان سبب العزل شيان احدهما كراهة محجج الولد من الامه وهو انما نفقة من ذلك واما الثاني يتعد رجع الامه اذا صارت أم ولد واما الغير ذلك كما ذكرته قبل والثاني كراهة ان تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضرك بالولد الموضع **قول** ولم يقل فلا يفعل ذلك الخ اي لم يصح لهم بالنبي انما اشار ان الاولى ترك ذلك **قول** ليست نفس مخلوقة الخ اي مقدرة الخلق او معلومة الخلق عند الله لا بد من ابرازها الى الوجود قال ابن بطال الخالق في هذا الباب يراد به المبدع المسمى لايعيان المخلوقين وهو يعني لا يشارك الله في احد قال ولوريل الله مستمياً نفسه خالقاً على معنى انه سبحانه لا يستحال قد خلق **قول** ما من كل الماء يكون الولد الخ بل من بعض الماء فلعل ذلك البعض من الماء ينزل في انشاء الجنين فلا يفيد العزل شيئاً والله تعالى اعلم قاله السدي - وقال القاري ما من كل الماء يحصل الولد فكم من صلب لا يحدث منه الولد ومن عزل محدث له فقدم خبر كان ليدل على الاختصاص وان تكوين الولد بمشية الله تعالى لا بالماء وكذا عدمه بما لا بالعزل وهذا معنى قوله واذا اراد الله خلق شئ لم يمنع شئ اي من العزل وغيره **قول** وسأنبئنا الخ اي التي تسقينا شجرها بالبعير في ذلك **قول** وانا اطوف عليها الخ اي اجامعها **قول** اعزل عنها ان شئت الخ قال ابن الملك فيه جواز العزل وانه في الامه بمشية الواطئ ام - قال الحافظ ولكن السياق يشعر انه خلاف الاولى ام - وتقدم تفصيل المذاهب فيه وقال الطيبي قوله ان شئت اي ان لا تحبل في ذلك لا ينفك

انه أتى بامرأة فحج على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلعب بها فقالوا انعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد همت ان
ألغنه لعننا يدخل معه قبره كيف يؤثره وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة**
قال نايزيد بن هارون **قال** وثنا محمد بن بشار قال نا ابرو اد جميعا عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثنا خلف**
ابن هشام قال نا مالك بن انس **قال** وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن
نوفل عن عروة عن عائشة عن جلالة بنت وهب الاسدي أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد همت ان
أخفي عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضرونهم واما خلف فقال عن جلالة الاسدي
قال مسلم الصحيح ما قاله يحيى بالدال غير منقوطة **حدثنا عبيد الله بن سعيد** و**محمد بن أبي عمر** قالنا المقرئ
قال نا سعيد بن أبي أيوب **قال** حدثني أبو الاسود عن عروة

بطن من حمير وهو ربيعة بن زرعة بن سبا الأصغر بن كعب بن زيد بن شهل قال عياض وجدت هذا الاسم مضبوطا بالثنيين المعجمة
وأراه الصحيح **قول** أتى بامرأة الخ قال لا في ضبطناه بفتح الهجزة أي امرأة **قول** الخ بضم الميم وكسر الجيم بعد هاء جملته مشددة
هي القرينة الوضع وترك التاء فيه لأنها من الصفات المختصرة بالنساء كحائض وطاهر حامل وخوها **قول** على باب فسطاط الفسطا
الحباء وهو بيت الشعر فيه سنت لغات فسطاط بطاين وبالدال الأولى تاء ويجوز فيها جملة لكن مع شدة السين بضم الفاء وكسر هاء في
الثلاث **قول** ان يلعب بها الخ أي يطؤها وكانت حامله سبية لا يحل لجماعها حتى تضع ردة تقع في حديث أبي سعيد فروغا عند أبي داود قال
في سبايا وطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة **قول** لقد همت ان الغيلة الخ وإنما لم يوقع ما هو به لان لم يكن
تقدم منه شيء في ذلك واما بعد هذا فالفاعل متعرض للعن مدخل معه قبره حتى يوصله إلى جهنم **قول** يدخل معه قبره الخ أي يوصله إلى جهنم
العياذ بالله **قول** كيف يؤثره وهو لا يحل الخ قال النووي معناه انه قد تناخروا ولا تهاست اسمهم حديث يحتل كون الولد من هذا السباي ويحتل
انه كان ممن قبله فعلى تقدير كونه من السباي يكون ولد له ويتوارثان وعلى تقدير كونه من غير السباي لا يتوارثان هو ولا السباي لعدم القرابة
بل له استخدا انه لانه ملوكه فتقدير الحديث انه قد يستحقه ويجعله ابنا له ويورثه مع انه لا يحل له توريثه لكونه ليس منه ولا يحل توارثه
ومناحه لباقي الورثة وقد يستخدمه استخدالم العبيد ويجعله عبدا يملكه مع انه لا يحل له ذلك لكونه منه اذا وضعت له مدة محتملة كونه
من كل واحد منها فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفا من هذا المحذور فهذا هو الظاهر في معنى الحديث اه ثم ذكر ما قاله عياض في شرح
الحديث ورد عليه **باب** جواز الغيلة وهي وطئ المرضع وكراهة العزل **قول** عن جردة بن وهب الخ ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها
هل هي بالدال المعجمة ام بالدال المعجمة قال والصحيح انها بالدال المعجمة وهكذا قال جمهور العلماء ان الصحيح انها بالمهملة واجمهم صنفوا بالاختلاف
وقال الدارقطني جواز الغيلة بالدال المعجمة تصحيف **قول** لقد همت ان الخ عن الغيلة الخ قال اهل اللغة الغيلة هنا بكسر الغين ويقال لها
الغيل بفتح الغين مع حذف الهاء والغيل بكسر الغين كما ذكره مسلم في الرواية الاخيرة وقال جماعة من اهل اللغة الغيلة بالفتح المرة الواحدة
واما بالكسر فهي الاسود الغيل وقيل ان أريد بها وطئ المرضع جاز الغيلة والغيلة بالكسر الفتح واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث
وهي الغيل فقال مالك في الموطأ والاصح وغيره من اهل اللغة ان يجامع امرأته وهي مرضع يقال منه اغال الرجل وأغيل اذا فعل ذلك
وقال ابن السكيت هو ان ترضع المرأة وهي حامل يقال منه غالت واغيلت وعلى الاول فوجه كراهة خوف مضرت لان الماء يكثر اللبن وقد اثيره
والاطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب تنقيه ولانه قد يكون عنه حمل ولا يظن له الا فارجع الى ارضاع الحامل المتفق عليه
قال ابن حبيب سواء انزل الرجل او لم ينزل لانه ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرك ذلك باللبن قال عياض وفي الحديث من الفقه جواز ذلك
أي وطئ المرضع لانه لم ينه عنه لان رأى الجمهور لا يضرك وان اضرب بالقليل واخذ الجواز اجئا من قوله في الآخر لو كان ضاراً للصَّ فآزى
والرمم قال الابن ووجه الاجتهاد فيه انه لما علم برأى او استفادته انه لا يضرك فآزى والرمم قاس العرب عليهم لا يشارك في الحقيقة
وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه بعد ذكر حديث الباب وحدثنا لا تقتلوا اولادكم سراً فان الغيل يدرك الفارس فبدا عثرة
اقول هذا اشارة الى كراهية الغيلة من غير تحريم وسببه ان جماع المرضع يفسد لبنها وينتقل الولد وضعفه في اول نماءه يدخل في جنده
مزاجه وبين النبي صلى الله عليه وسلم انه اراد التحريم لكونه مظنة الغالب للضرر ثم انه لما استقر وجدان الضرر غير مطرد وانه لا يصح
للظنة حتى يدار عليه التحريم وهذا الحديث احد دلائل اشتباهه من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحذر ان اجتمعوا معه معرفة الاصاب

جواز الغيلة وهي وطئ المرضع وكراهة العزل

عن عائشة عن جدانة بنت وهب اخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في اناس وهو يقول لقد هممت ان انهي عن الغيلة فنظرت في الروم وفارس فاذا هم يغيبون اولادهم فلا يضرون اولادهم ذلك شيئا ثم سألوها عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفي زاد عبيد الله في حديثه عن المقرئ وهي واذا المؤودة سئلت وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال ناجي بن اسحاق قال ناجي بن ابيوب عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل المقرئ عن عروة عن عائشة عن جدانة بنت وهب الاسدية انما قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر مثل حديث سعيد بن ابي ايوب العزل والغيلة غير انه قال الغيال حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير قال ثنا عبد الله بن يزيد قال ناجية قال حدثني

والمظان وادارة الخمر والكراهية عليها، ام قول جدانة بنت وهب اخت عكاشة الخ قال عياض قال بعضهم انها اخت عكاشة على قول من قال انها جدانة بنت وهب بن محسن وقال آخرون هي اخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس بعكاشة بن محسن المشهور وقال الطبري هي جدانة بنت جندل هاجرت قال والمحدثون قالوا فيها جدانة بنت وهب هذا ما ذكره القاضي والمختار انها جدانة بنت وهب الاسدية اخت عكاشة بن محسن المشهور الاسدي وتكون اخته من أمه وفي عكاشة ثعتان سبقتا في كتاب الايمان تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد اصح واشهر، كذا في الشرح، قوله فاذا هم يغيبون الخ هو بضم الياء لانه من اغال يغيل كما سبق قوله ذلك الواد الخفي في المرفأة قال النوري الواد دفن البنت حية وكانت العرب تفعل ذلك خشية الاملاق والعارام. نسبة صلى الله عليه وسلم ايضا عند النطفة التي اعدّها الله تعالى ليكون الولد منها بالواد لانه يسعي في ابطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله ام - قال المحافظ واستند ابن حزم في تحريم العزل الى حديث الباب اي حديث جدانة بنت وهب وهذا معارض بحديثين عند النسائي وغيره ففي حديث جابر قال كانت لنا جارية كنا نعزل فقالت اليهود ان تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب اليهود لو اراد الله خلقه لم تستطع رده وجمع بينه وبين حديث جدانة بنت وهب على التنزيه ومنهم من ادعى انه منسوخ ورد بعد معرفته بالتاريخ وقال الطحاوي يحتمل ان يكون حديث جدانة على وفق ما كان عليه الامر او لا من موافقة اهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة اهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم اعلم الله بالحكم فكذب اليهود فيها كانوا يقولون تعقبه ابن رشد ثم ابن العربي بانه لا يجوز شيئا تبعاً لليهود ثم يصح بتكذيبهم فيه ورجح ابن حزم العمل بحديث جدانة بان احاديث غيرها سوافاقا اصلها باحة وحديثها يدل على المنع قال فمن ادعى انه لا يجوز بعد ان منع فعليا لبيان وتعقب بان حديثها ليس صريحا في المنع اذ لا يلزم من تسميته واذا اخفيا على طريق التشبيه ان يكون حراما، قال القاضي وانما جعل العزل واذا اخفيا لانه في اضاغة النطفة التي هيها الله لان تكون ولد اشبه اهلاك الولد ودفنه حيا لكن لا شك في انه دون ذلك فلذلك جعله خفيا واستدل به من حرّم العزل وهو ضعيف اذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقية حرمة ما يضاهاه بوجه ولا يشترك فيها هو علة الحرمة وهي ازهاق الروح وقتل النفس التي حرّم الله الا بالحق ولكنه يدل على الكراهة، وهذا التشبيه كقول الرباء الشرك الخفي قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود زعمهم ان العزل لا يتصور معه الحمل اصلا وجعله بمنزلة قطع النسل بالواد فالكذب بهم اخباره لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه واذا لم يريد خلقه لم يكن واذا حقيقة وانما سماه واذا اخفيا في حديث جدانة لان الرجل انما يعزل هربا من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الواد لكن الفرق بينهما ان الواد ظاهر بالباشرة اجتمع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صرافا فلذلك وصفه بكونه خفيا، قال ابن الصمام وصح عن ابن مسعود انه قال هي المؤودة الصغرى وصح عن ابى امامة انه سئل عن فقال ما كنت ارى سلفي يفعلوه وقال نافع عن ابن عمر ضرب عمر على العزل بعض بنيه وعن عمرو عثمان انها كانا ينيهان عن العزل، ام - وعند عبد الوارث عن ابن عباس انه انكر ان يكون العزل واذا وقال المنى يكون نطفة ثم علقه ثم مضغته ثم عظمها ثم كسها ثم كسها قال والعزل قبل ذلك كله وذكر ابن الصمام ان عمر عليا اتفقا على انها لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع اسند ابو يعلى وغيره عن عبيد بن رفاع عن ابيه قال جلس الى عمر علي والزبير وسعد في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا العزل فقالوا لا بأس به فقال رجل منهم انهم يزعمون انها المؤودة الصغرى فقال علي لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع حتى تكون سلاله من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغعة ثم تكون عظمًا ثم تكون لحما ثم تكون خلقا آخر فقال عمر صدقت اطل الله بقاءك قول وهو واذا المؤودة سئلت الخ معناه ان العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية قوله ناجية الخ قال بعضهم حيوة هذا هو حيوة بن شريح القمي كني ابا ذر

عبيد بن عباس ان ابا النصر حدثه عن عامر بن سعد ان أسامة بن زيد اخبر والده سعد بن ابى وقاص ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى اعزل عن أمرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لو تفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها او على اولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً بغيره فليس والى رسول الله صلى الله عليه وسلم زهير في روايته ان كان لذلك فلا ما ضار ذلك فارس ولا المروم

قوله حدثني عبيد بن عباس الخ الاول بالشين العجمة وابوه بالسين المهملة وهو عبيد بن عباس القتيبان بكسر القاف منسوب الى قتيبان بطن من رعين قوله اشفق الخ بضم الهنزة وكسر الفاء أى أخاف قوله على ولدها الخ قال القارى أى الذى فى البطن لئلا يصير توأمان فيضعف كل منهما او على ولدها الذى ترضعه لما سبق ان الجماع يضره ام وهذا الثانى هو الراجح وقيل أخاف ان لم اعزل عنها الحملت وحينئذ يضر الولد الارضاع فى حال الحمل قوله ضاراً فارس والمروم أى اولادها والواقع ليس

كذلك قوله ما ضار ذلك فارس الخ هو تخفيف الراء أى ما ضارهم يقال ضاره يضره ضيراً وضراً وضراً، والله تعالى اعلم

ترفع فضل الله وعونه الجزء الثالث من كتاب فتح الملهم ويليه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى اول كتاب الرضاع

صورة ما كتبه فضيلة الشيخ العلامة الحبر المحقق الناقد صاحب التصانيف والمآثر الشهيرة مولانا محمد زاهد بن حسن بن على الكوشى نزيل القاهرة اطال الله بقاءه واحسن اليه فى دنياه وآخرته افاض علينا من ثنا بيب علمه وفضله

" الى حضرة العلامة المحدث الناقد الفقيه البارع العالم الزباني فخر المذهب النعماني مولانا الشيخ شيرازي احمد الغفاني اطال الله بقاءه فى صحته وعافيته وفقه لكل خير ونفع بعلمه المسلمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد كان من حسن حظي ان اتعرفت الى الاستاذين الجليلين المندبين من قبل المجلس العلمى الموقر لطبع كتب خاصة بمصر القاهرة فانشرح صدرى جللاً لما علمت من حضراتهما من احوال اخواننا فى الهند فى سبيل احياء معالم العلم بما يرضى الله ورسوله وكنا نعلم شيئاً من ذلك قبل ولكن اينما كنا نعلمه مما استفدنا من حضراتهما فى هذا الصدد وبلاص من شرنا منزى وقدما الى فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم من مؤلفاتكم الزاخرة فعظم سرورى وابتهاجى بذلك جداً وكما درستته ازددت اعجاباً بالكتاب فانتم يا مولانا فخر الحنفية فى هذا العصر حقاً، أبديت شرح صحيح مسلم هذا عن علم غزير وفضل فياض فى هدوء تام وسكينة كاملة فى كل اخذ ورد كما هو شأن أرباب القلوب من السلف الصالح، فاشكركم باسم العلم على عملكم النافع هذا كما اشكركم عظيم شكر على هديتكم القيمة هذه وادعوا لله سبحانه ان يؤثركم لامثال امثاله من التأليفات النافعة فى خير وعافية، فالواجب على هذا العايز ان يرتفع فى جياضه ليكشف على دراسته بقدر ما يسم له صحته ليكون ذلك ذخراً لآخرته وتوفيراً

لقلبي، ونظرة عجيلى فى الكتاب اظهرت لى عن كنز ثمين وكمر كان سرورى عظيماً من تلك المقدمة النفيسة فى مصطلح الحديث وفى شرح مقدمة صحيح مسلم فانها صامعاً لمرارة مسطراً فى موضع واحد بهذا الجمع وهذا التحقيق وطريقكم البديعة فى شرح الكتاب مما يخضع للبالغ استقامته كياراهل العلم سلفاً وخلفاً فماذا يكون قول مثلى من المتطفلين على العالم سوى الأكار والاحلال، اطال الله بقاءكم فى عافية كاملة وصحة تامة ونفع يحلوهكم المسلمين، وفى الختام أرى من مولانا الداعى الى حسن الخاتمة،

من الداعي المخلص

محمد زاهد بن الحسن الكوشى
خادم العلم بدار الخلافة العثمانية
سابقاً، المقيم بالمنزل رقمه بشارع
العباسية بمصر القاهرة

ثم قرظ حضرة العلامة الممدوح فى مجلة "الاسلام" المصرية بكلمات جليلة فانصهرها:-

" فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم "

لاهل العلم بالحدith عنانية خاصة بصحيح مسلم علماء منهم بمنزلة العليا بين اصول الاسلام الستة فمنهم من الف مستخرجات عليه ومنهم من الف فى رجاله خاصة، ومنهم من عنى بمواضع النقد عند بعض اهل النقد سنداً ومناً، ومنهم من سعى فى ايضاح حقيقت معانيه وشرح وجوه دلالاته وكشف ما غلق فى اسانيد، فمن جملة الشارحين لهذا الكتاب الجليل الامام ابو عبد الله محمد بن على المازرى صاحب المعجم

في شرح صحيح مسلم، ومنهم القاضي عياض بن موسى الجيصي، وأما
 أكمل المعلم في شرح صحيح مسلم، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي
 مصنف المفهر لما اشكل من تلخيص كتاب مسلم، ومنهم أبو زكريا
 يحيى الدين يحيى النوري صاحب المنهاج في شرح صحيح مسلم، والحاج
 وهو استمد من الكتب الثلاثة التي ذكرناها ومن الأعلام ومعال
 السنن للخطابي، وشرح النوري هذا هو أول شرح يبرز في عالم المطبوعات
 من شرح صحيح مسلم إلا أنه ليس مما يشفي غلة الباحث في جل المطالب
 ثم ظهر في عالم الوجوه أكمل أكمل المعلم لأبي عبد الله محمد بن خليفة
 الأبي الذي طبع قبل نحو ثلاثين سنة ومعه كمال أكمل أكمل لأبي عبد الله
 محمد بن محمد السنوسي وقد جمع فيها صنفه ما في الشرح السابقة من الفوا
 مع استدراكها ما تيسر لها وكان سرد أهل العلم بما عظميا بما لقوا فيها
 من نوع من البسط بالنظر إلى شرح النوري المطبوع فيما سبق ولكن الحق
 يقال أنه لو يكن شرح من تلك الشروح يعني صحيح مسلم حقه من الشرح
 ولا يضاهج من جميع النواحي التي تهمل الباحثين المتعطشين إلى اكتناه
 ما في الكتاب من الخبايا فإن أجادا حلوا الشرح في التفهيمات أو
 الاعتقادات على مذاهب من المذاهب مثلاً لا يغفل شرح
 ما يتعلق بسائر المذاهب عملاً واعتقاداً وهذا لا يروى ظم الباحث أو
 تراهم يهمل شرح مقدّمته مع أنها من أقدم أسطر أئمة الحديث في
 التمهيد لقواعد المصطلح كتاب التمييز لمسلم وحق مثلها أن يشرح شرحاً
 وافياً، ونجد بين الشراح من يترك الكلام على الرجال بالمرّة مع أنّ
 الباحث في حاجة شديدة إلى ذلك في مواضيع النقد الحرفيّة، فإذا
 أعجبك أحد تلك الشروح من بعض الوجوه تجده لا يشفي غلتك من وجوه
 أخرى وهكذا سائر الشروح، وهذا فراغ ملوس كنا في غاية الشوق إلى
 ظهور شرح صحيح مسلم في عالم المطبوعات يملأ هذا الفراغ وهذا نحن أولاء
 قد ظفّرنا بضاللتنا المنشودة ببروز فتح الملهم في شرح صحيح مسلم بثوبه
 القشيري حلله الاستمالة في عماد المطبوعات الهندية، وقد صدر
 إلى الآن مجلدات ضخمة من هذه الصفحات كل مجلد منها خمسة عشر صفحة
 وعدد أسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطراً ولو كان الكتاب طبع بعصر
 لكان كل مجلد منه مجلد ينفذ بالقطع الكبير وتما الكتاب في خمسة مجلدات
 هكذا، والمجلد الثالث على شرف الصدور وقد اغتبطنا جد الاعتبار
 بهذا الشرح الضخم الفخم صورة ومعنى حيث وجدناه قد شفي وكفى من

كل ناحية وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشرفنا إليه
 فيجد الباحث "مقدمة كبيرة" في أوله تجمع شتات علم أصول
 الحديث بتحقيق باهر يصل آراء الحديثين المنقلة في هذا الصدد
 بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب غير مقتصر على فريق
 دون فريق، فهذه المقدمة البديعة تكفي المطالع مؤتمراً بالبحث في
 مصادر لا نهاية لها، وبعبارة مقدمة باللغة مائة صفحة يليق الباحث
 شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً ينشرح له صدر الفاحص حيث لم يكدع
 الشارح الجليل موضع اشكال منها أصلاً بل أبان ما لها وما عليها
 بكل انصاف ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من الأتزان فلم يترك
 بحثاً فقهياً من غير تحييده بل سرد أدلة المذاهب في المسائل وقارن
 بينها وقوى القوى ووهن الواهي بكل نصفه، وكذلك لم يهمل
 الشارح المفضال أمراً يتعلق بالحديث في الأبواب كلها بل وفاه حقه
 من التحقيق والتوضيح، فاستوفى في ضبط الأسماء وشرح الغريب و
 الكلام على الرجال وتحقيق مواضع أو رد عليها بعض أئمة هذا الشأن
 وجوهاً من النقد من حيث الصناعة غير مستسبغ اتخاذ قول من قال
 "كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة" ذريعة للتقليد الأعلى
 وكرد في شرحه هذا على صنوف أهل الزيف، وله نزاهة بالغة في
 ردوده على المخالفين من أهل الفقه والحديث، وكل آثار من تنابها
 الأحاديث المشروحة فرائد شاردة وحقائق عالية لا ينتبه إليها
 إلا إذا الرجال وأرباب القلوب ولا عجب أن يكون هذا الشرح كما
 وصفناه وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف، ومؤلفه ذلك الجليل
 الحجة الجامع لاشتات العلوم محقق العصر المفسر الحديث الفقيه
 البارز النقاد الغواص مولانا شبيب رحيم لعلنا في شيخ الحديث
 بالجامعة الإسلامية في داهيل سورت (بالهند) ومدير دار العلوم
 الديوبندية (أزهارا قطار الهندية) وصاحب المؤلفات المشهورة في
 علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين أطال الله بقاءه
 في خير وعافية ووفقه لانتهاج طبع هذا الشرح الثمين ولتأليف كثير
 من أمثاله مما فيه سعادة الدارين ونفع بعلمه المسلمين في مشارق
 الأرض ومغاربها، أنه قريب بحبيب،

محمد زاهد الكوثري



طبع بالمطبعة الشهيرة بمكة المكرمة في سنة ١٣٤٥ هـ

غلام صادق سنغاري

كتبه الفقير محمد عبد السلام البرقي عفا الله عنه (شوال ١٤٣٥ هـ)

فتح الملہم

کے متعلق

خاتم المحدثین حضرت علامہ سید الفور شاہ صبا قدس اللہ روعہ

ایک فارسی تحریر کا متباس

کتاب مستطاب ہدایت لصاب صبح مسلم کہ درجہ ثانیہ در کتب حدیث دارد چنانکہ حدیث در درجہ ثانیہ از کتاب اللہ است دریں زمان خدمتے از جانب اُحاف ندرود۔ و معلوم است کہ بیچ تبرکے از آثار حضرت رسالت پناہ صلی اللہ علیہ و علی آلہ و اصحابہ وسلم اصح و فضل از کردہ علم حدیث نیست کہ انفاں قدسیہ کریمہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم بدون کدام تصرف و بے کم و کاست ہستند و ظاہر است کہ بیچ خدمتے بعد از خدمت کتاب اللہ موجب مرضاۃ و خوشنودی حضرت نبوتہ مانند خدمت حدیث نتاند بود۔

لاجرم علامہ عصر خود مولانا مولوی شہید احمد صاحب عثمانی دیوبندی محدث و مفسر و متکلم اس عصر اند و در علم اس احقر بیچ کس خدمت اس کتاب بہتر و برتر ازیشان نتانستہ کرد۔ متوجہ اس خدمت ہر قاب اہل علم نہادند و حق اس خدمت بجا آوردند و حصہ معتد بہا را از کتاب موصوف شرح نوشتند کہ در خصائص خود بعلم احقر نظیر ندارد۔ و مانا کہ سالفین نیز چہیں خدمتے گرامی بریں کتاب نکرده باشند شرح مذکور بریں امور متسل است۔

اولاً: شرح مشکلات حدیث در بابیات و صفات اُبیہ و و گرافال ربانیہ و یاد گر حقائق غامضہ برتر از افہام وارد می شوند۔

ثانیاً: نقل عمدہ و مخسبہ از اقوال علما کرام در ہر مادہ و موضوع۔

ثالثاً: تفہیم غوامض با مثله و نظائر کہ اوفق بمقام بہتر از اس نباشد۔

رابعاً: مذاہب ائمہ دین از کتب معتد علیہا در مذاہب اربعہ کہ گفتہ اند۔

عالم چو کتابے است پر از دانش و داد	صحاف قصار و جلداد ہدا و معاد
شیرازہ شریعت و مذاہب و اراق	امت ہمہ شاگرد و سمیہ بر اسناد

خامساً: خدمت مذہب خفیہ در مسئلہ مختلف فیہا بغایت الصاف و احتیاط

سادساً: نقل نکات و اسرار صوفیہ کرام و عرفاء عظام در ہر باب کہ یافتہ شد از فتوحات شیخ اکبر قدس سرہ و حجۃ اللہ بالانعمہ وغیرہ

سابعاً: دفع شبہات متنورین عصر کہ بہت تسلید اور با اطمینان قلب ضائع کردہ اند۔

ثامناً: جمع کردن احادیث متعلقہ باب از کتب متنوعہ در یک جا بمقدار امکان۔

تاسعاً: جمع و توفیق احادیث و بذل جہد اندراں۔

عاشراً: مراجعت نقول از اصول و دیگر آنچه مناسب اس خدمت گرامی باشد۔

ملنے کا پتہ:- محکمہ تعلیم، گورنمنٹ کالج، لاہور۔ (پتہ پتہ)

CALL No. { ACC. No.

AUTHOR

TITLE

THE BOOK MUST BE RETURNED AT THE TIME OF ISSUE



MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES :-

- 1. The Book must be returned on the date stamped above.
- 2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.

